

# فتاوى العيني

بفتاوى علماء الحرم

يشتمل على :

- (١) فتاوى العلامة الإمام الشيخ حسين إبراهيم المغربي مفتى السادة المالكية بمسكة المكرمة رحمه الله تعالى [ بصلب الكتاب ]
- (٢) فتاوى العلامة الإمام الشيخ محمد صالح الرئيس الزيرى تغمده الله برحمته [ بهامش الكتاب ]

الطبعة الأولى : سنة ١٣٥٦ هـ سنة ١٩٣٧ م  
حقوق الطابع محفوظة

أشرف على تصحيحه وضبط أصوله  
فضيلة الأستاذ الشيخ محمد علي بن حسين المالكي  
مفتى السادة المالكية بالحرم المكي [ سابقاً ]

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر  
لصاحبها مصطفى محمد

مطبعة رطبي محمد  
صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر

## ترجمة الشيخ حسين المغربي

رحمه الله تعالى

هو العالم الورع الزاهد العلامة العارف بربه المحدث الفهامة مفتي السادة المالكية بمكة المحمية ، الشيخ حسين بن إبراهيم المغربي أصلاً المصري ولادة ومنشأ ، الأزهرى طالباً ، المكي جواراً ومهاجراً ، نشأ قدس الله سره عفيفاً لم يكشف ذيله قط على محرم وحفظ القرآن على الشيخ عبد الرحمن المسالح العارف بربه تغمده الله برحمته وطلب العلم بالأزهر على الشيخ منة الله الشباس والشيخ إبراهيم الباجوري والشيخ عثمان الديايطي ، غيرهم من مشايخ الأزهر المنيف ثم هاجر إلى مكة واستوطن بها وكان محباً إلى أهلها لعفته وصلاحه وتركه مالا يعنيه وتولى بها إفتاء المالكية ولم يزل يفتي ويدرس ويؤلف بها إلى أن توفي سنة ألف ومائتين واثنين وتسعين هجرية على مهاجرها أفضل الصلاة وأزكى التحية وشيعت جنازته بحفل عظيم من العلماء والأشراف والأعيان لم يعهد مثله قبل

ومن تأليفه متن مصطلح الحديث وشرحه وتوضيح المناسك وحاشيته ، وحاشيته على نسك الشيخ يحيى بن الشيخ محمد بن محمد الخطاب المكي الشهير في فقه مذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى وفتاوى مهمة أيضاً ورسالة في ربيع العبادة على مذهب مالك رحمه الله تعالى وشرح على حكم ابن عطاء الله السكندري وحاشيته على قصة مولد النبي صلى الله عليه وسلم للعلامة الدردير وتعريفات الألفاظ التي اصطلاح عليها المؤلفين في جزءه لطيف

ولم يطبع من تأليفه إلا شرح مصطلح الحديث مع متنه وتوضيح المناسك مع حاشية عليه مهمة لابنه الأستاذ الشيخ محمد عابد مفتي المالكية تغمده الله الجميع برحمته ، وهذه الفتاوى التي قام بضبطها وتصحيحها ذواهمة العلية محي السنة المحمدية سيدي وسندي الشيخ المحقق والأستاذ المدقق محمد علي المالكي ابن المؤلف المذكور ضائف الله لي وله وللدسلبين الأجور

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي جعل العلماء هداة  
 للإيمان والإسلام وأهل بعضهم  
 للفتيا لتبين الحلال والحرام  
 وأشهد أن لا إله إلا الله وحده  
 لا شريك له شهادة خالصة عن  
 الأوهام وأشهد أن سيدنا وحيينا  
 محمداً عبده ورسوله إلى سائر  
 الخلق بالتمام اللهم صل وسلم  
 على سيدنا محمد خير الأنام وعلى  
 آله وصحبه الكرام صلاة  
 وسلاماً دائماً متلازمين على  
 عمر الدهور والأيام (أما بعد)  
 فيقول العبد الفقير عظيم الذنب  
 والتقصير راجي غفر رب الناس  
 أفل الناس حسن بن عبد الرحمن  
 أبو رأس المنسوب إلى عرب  
 العرب كما هو مثبت في القرباس  
 الدوعني وطناً الحربى مسكناً  
 الشافعي مذهباً الأشعري اعتقاداً  
 العلوي سلوكاً فإنه لما كان يوم  
 الجمعة المبارك لحس خلون من  
 شهر رجب الذي البركات فيه  
 تصب سنة ألف ومائتين وستة  
 وعشرين فقد أشار على سيدنا  
 وشيخنا وأستاذنا وموصلنا إلى  
 ربنا جمال الدين ومربي الطالبين  
 من أهله الله لحل مشكلات  
 المسلمين والتقى الزاهد والورع  
 العابد العالم العلامة الحبر الفهامة  
 المجمع علي جلاله قدره في جميع  
 الاقطار من شرقه إلى غربه  
 ذو الفضائل والمكارم الذي لم  
 يأخذه في الله لوم لاثم محمد صالح

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك اللهم إذ أطلعت لعلم الفتوى من سماء التحقيق شمساً وبدورا .  
 وجعلت علماء الشريعة الفراء أرفع الناس في الدارين مكانة وجوراً وسروراً .  
 واختترتهم لحفظ فرائض الإسلام وسننه . وأقنهم نجوماً يهتدى بها في ظلمات  
 الجهالات إلى منهجك القويم وسننه . وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن سيدنا  
 محمداً رسول الله صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه الذين نصرُوا الحق  
 وأظهروه . ودمغوا الباطل وأهله وأماتوه . وبعد : فيقول حسين بن إبراهيم  
 الأزهرى المالكي قد جمعت مسائل يحتاجها قليل البضاعة مثلي عند الاستفتاء  
 والاحتياج . والله أسأل أن يلهمنا الصواب ويجعلنا مع الحق في امتزاج . إنه  
 أكرم مسئول وأرجى مأمول (مقدمة) المطلوب من العلماء أن يبينوا لنا معنى  
 اللهم إني أسألك العفو والعافية والمعافة الدائمة (الجواب) معنى العفو أن يعفو  
 الله عن خلقه ويصفح عنهم ويترك عقابهم إذا استحقوه ومعنى العافية دفاع الله  
 عن العبد يقال - إياه الله من المكروه معافة وعافية وهب له العافية من الملل  
 والبلاء . وكعافه ومعنى المعافة أن يعافيك الله من الناس ويعافهم منك اه خفاجي  
 على الشفاء بزيادة من القاموس [مسئلة] شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ  
 كما في عدوى على الزرقاني (ما قولكم) في مباح أمر السلطان بتركه ، ولى الأمر  
 هل يجب طاعته ؟ (الجواب) سئل الأجهوري عن ذلك فأجاب بوجوب طاعته  
 فيه انظر الزرقاني [مسئلة] إذا لم يوجد نص في مسئلة فأفتى بعض المتأخرين  
 بأنه يرجع فيها لمذهب أبي حنيفة لأن المسائل التي فيها خلاف بين مالك وأبي حنيفة  
 اثنان وثلاثون مسئلة فقط وفيه نظر بل ظاهر كلام القرافي أنه يرجع في تلك  
 النازلة لمذهب الشافعي لأنه تليذ الإمام كذا في حاشية الخرشي عند قول المصنف  
 وحيث ذكرت قولين الخ وقوله اثنان وثلاثون لعله من الأصول وإلا فيبينهما  
 اختلاف كثير في الفروع كما هو معلوم [مسئلة] يجوز تقليد مذهب الغير ولو  
 بعد الوقوع لضرورة أو لغيرها كما في الأمير على بن عب [مسئلة] قال الأجهوري  
 في الفتاوى وإذا حكم الحاكم بالقول الضعيف فلا ينقض حكمه ما لم يشتد ضعفه  
 كالحكم بشعبة الجار ومثل مضي حكمه بالقول الضعيف حيث لم يول على الحكم  
 بغير الضعيف والحاصل أنه إذا كانت توليته إنما هي على ما يحل العمل به وهو  
 الراجح أو المشهور وحكم بالقول الضعيف فإنه ينقض وإن كانت توليته إنما  
 هي على العمل بما يقتضيه رأيه فلا يجوز له الحكم بالضعيف وإذا وقع ونزل فإنه  
 لا ينقض حكمه كما في حاشية الخرشي عند قول المصنف وحيث ذكرت قولين

ابن الشيخ ابراهيم بن محمد بن عبد اللطيف بن عبد السلام الزمزمي المكي الزيري نسباً الشافعي مذهباً أن أجمع فتاواه وأبوابها فاستثنت أمره وقبلت إشارته وإلا والله إني لم أكن من أهل ذلك الميدان وإنما طمعت في نفحة من الملك المنان فلم أزل أكتب وأقل العبارات فذلك حصل لي جملة بشارات وبحمد الله قد حققها خالق الأرض والسموات فأسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفعي به وأن لا يخرمني من بركته في حياته وبعد وفاته وأن يتوب علي وعلى والدي ومشايخي وإخواني وأزواجي ومن أحاطت عليه شفقة قلبى وكافة المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات إنه جواد كريم ذو الفضل العظيم آمين اللهم آمين وهذا أوان الشروع فأقول

### ﴿كتاب الطهارة﴾

(باب الوضوء)

سئل رضى الله عنه وأرضاه عن أراد الوضوء في طهارة متسعة الجوانب في جانب منها وأنى بالادعية الواردة فيه هل يكره له ذلك مع كونه داخل الطهارة أم لا يكره له ذلك مع كونه داخل الطهارة أم لا يكره لاتساع المحل ولم يتلوث بالنجاسة أفيدوا أنابكم الله (أجاب عنى الله عنه ونفعا بعلومه) بقوله حيث كان الموضع المذكور معداً للنجاسة كالبول فيه ونحوه

أو أقوال الخ ﴿ما قولكم﴾ فيمن أتلف بفتواه شيئاً هل يضمن أم لا ﴿الجواب﴾ قال عبد الباقي رحمه الله في باب الغصب فرع لاشئ على مجتهد أتلف شيئاً بفتواه أى لأن كل مجتهد مثاب أخطأ أم أصاب وضمن المقلد غير المجتهد كملءا زماننا إن نصبه السلطان أى أو تولى فعل ما أفتى فيه لأنه كوظيفة عمل قصر فيها وإلا فقولان اه بتوضيح وزيادة من المجموع قال العلامة الأمير رحمه الله على عقب واستظهر شيخنا أنه إن قصر في مراجعة النصوص ضمن وإلا فلا ولو صادف خطأ لأنه فعل مقدوره ولأن المشهور عدم الضمان بالغرور القولى ويزجر وإن لم يتقدم له اشتغال بالعلم والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ في صلة الرحم هل هى واجبة أم مندوبة ﴿الجواب﴾ قال عج صلة الرحم واجبة بل حكى عياض وغيره الاتفاق على وجوبها وقطعها كبيرة وقال ابن عمر صلة الرحم فرض بلا خلاف ومن تركها فهو عاص باتفاق ولا يجوز شهادته واختلف في الرحم الذى عليه أن يصله فقيل كل من يحرم عليه نكاحه من أجل القرابة وقيل كل من بينه وبينه قرابة وقال الشيخ زروق قال القرافي التى تجب صلته كل قرابة قريبة تنشر الحرمة بحيث لو كان أحدهما ذكراً والآخر أنثى حرم كالمم والحال وابن الأخ وابن الأخت وما سوى ذلك فمستحب والصلة تحصل ولو بالسلام كما بينه الأقفهسى وبالسؤال عن الحال وقال ابن عمر لاحد في صلة الرحم إلا ما يخاف منه الانقطاع والله ولى التوفيق ﴿ما قولكم﴾ فيمن ارتكب ذنباً ومات قبل مضى ثلاث ساعات ولم يتب مما ارتكبه فهل يموت عاصياً ويكتب عليه ذنب ما ارتكبه أم لا ﴿الجواب﴾ سئل عن هذا عج فأجاب بقوله ورد في رواية أن الشخص إذا عمل ذنباً ينتظر ست ساعات فإن استغفر منها كتب له صاحب البين حسنة وإلا كتب عليه صاحب الشمال سيئة وفي رواية أنه ينتظر سبع ساعات وقد ذكر الروايين الحافظ البيهقي رحمه الله فإذا مات قبل مدة الانتظار ولم يتب لم يكتب عليه والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ في الشريف هل هو أفضل من العالم أم العالم أفضل ﴿الجواب﴾ الشريف أفضل من العالم من حيث النسب والعالم أفضل من حيث العلم وفضيلة العلم تفوق فضيلة النسب كذا في فتاوى الاجهورى والله أعلم [مسئلة] من أمه شريفة له شرف دون من أبوه شريف كما قاله ابن عرفة ومن وافقه قال العلامة الأمير وما قاله ابن عرفة لا ينبغي أن يختلف فيه والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ في التسمية بعبد النبي هل يجوز أم لا ﴿الجواب﴾ في فتاوى العلامة المذكور لم أر لاصحابنا حرمة التصريح بالتسمية بعبد النبي لكن مقتضى كلامهم كراهة التسمية به وسئل السبكي الشافعي عن التسمية به فأجاب بالمنع خوف التشريك من الجهلة باعتقاد أو ظن حقيقة العبودية وتردد فيما إذا قصد به التشريف ومال الأذرعى للجواز حينئذ قال السمعري الأكثر على المنع خشية التشريك



كالدخ فلا يبعد أن يكون ما ذكر  
 داخلًا في قاعدة تعارض المانع  
 والمقتضى فينتد بعدم المانع  
 وهو ظاهر وإن وجد نص عن  
 يعتمد عليه بخلاف ذلك عول  
 عليه والله سبحانه وتعالى أعلم  
 (سئل رضى الله عنه وأرضاه)  
 عن الماء الموقوف للوضوء  
 والغسل إذا كان في بركة أو جاية  
 وهو قتلان هل يصح الزيادة على  
 الثلاث الغسلات لأن الماء  
 النازل من العضو يعود إلى الماء  
 لاخارجه لأن في بعض الكتب  
 ذكروا تركه الزيادة على الثلاث  
 إذا كان ملكه أو مباحا وتحرم  
 الزيادة إذا كانت موقوفة ولم  
 يبنوا الحرمة هل في حنفية  
 لأن الماء الزائد يضيع بخلاف  
 مسألتنا فإن الماء يعود إلى البركة  
 أم الحرمة مطلقاً أفنوا ما جورين  
 (أجاب نعمنا الله به) بقوله نعم  
 تحرم الزيادة المذكورة في الماء  
 الموقوف مطلقاً كما نص على  
 ذلك ابن حجر والرملي في كتبهم  
 وعللا ذلك بأنه غير مأذون فيه  
 من الواقف وقول السائل إن  
 الماء يرجع في نحو البركة ليس  
 كله يرجع بل يبقى منه على العضو  
 مع عدم الأذن أيضاً والله تعالى  
 أعلم (سئل رضى الله عنه) عن  
 مس المصحف هل يحمل حمله ومسه  
 مع الحدث للبالغ لحاجة التعليم  
 فيه كالصبي المميز لأنهم أحلوه  
 له لحاجة التعليم فقط والحاجة

كعبدالدار وعبدالكعبة انتهى وقد تقرر في مذهبا أن المسئلة إذا لم يوجد فيها  
 نص يرجع لمذهب الشافعى وأجاب العلامة عامر الشبراوى الشافعى بقوله  
 المعتمد الجواز ولا يجب على من يسمى بهذا الاسم تغيير اسمه ولا يستحب والله  
 أعلم [مسئلة] يجوز تسمية الكافر والمبتدع والفاسق إذا لم يعرف إلا بها أو  
 خيف من ذكره باسمه فتنة وذكر القرافى ما يفيد أنه لا يحرم غطابة الذى ينحو  
 معلم اه فتاوى عجم [مسئلة] في التوضيح ذكر أبوالمعالى أن مالكا كثيرا ما يبنى  
 مذهبه على المصالح وقد قال إنه يقتل ثلث العامة لمصلحة الثلثين وفي عب أن  
 معناه قتل ثلث مسلمين مفسدين لإصلاح ثلثين مفسدين حيث تعين القتل طريقاً  
 لإصلاح الثلثين دون الحبس أو الضرب والإلزام صوناً للدماء والمراد بالإفساد  
 تخريب أما مكن الناس وقيام بعضهم على بعض ثم إن الظاهر أن الإمام أو نائبه  
 يخير في تعيين الثلث من جميع المفسدين بالمعنى الأول للقتل مع نظره بالمصلحة  
 فيمن هو أشد فساداً من غيره وقولى ثلث مفسدين هو الصواب خلافاً لمسارى  
 لبعض الأوهام من جواز قتل ثلث من أهل الصلاح لإصلاح ثلثين مفسدين  
 فإنه غلط فاحش وانظر لو كان لا يحصل إصلاح المفسدين إلا بقتل أكثر من  
 ثلث مفسدين والظاهر عدم ارتكابه صوناً للدماء وفى الأمير قال المأزرى وهذا  
 الذى حكاه أبوالمعالى عن مالك صحيح انتهى ونقله الخطاب وزاد بعده عن شرح  
 المحصول أن ما ذكره إمام الحرمين عن مالك لا يوجد في كتب المالكية فتأمل قال  
 سيدى محمد بن عبدالقادر القاسمى هذا الكلام لا يجوز أن يسطر في الكتب لثلاثيته  
 بعض ضعفة الطلبة وهو لا يوافق شيئاً من القواعد الشرعية قال الشهاب القرافى  
 ما نقله إمام الحرمين عن مالك ، المالكية ينكرونه إنكاراً شديداً ولم يوجد ذلك في  
 كتبهم إنما نقله المخالف وهم يحدوه أصلاً وقال ابن الشاع ما نقله إمام الحرمين لم ينقله أحد  
 من علماء المذهب وما ذكره في التوضيح عن المأزرى أنه قال هذا الذى حكاه  
 أبوالمعالى عن مالك صحيح إنما ترجع فيه الإشارة إلى أول الكلام وهو أن مالكا  
 كثيراً ما يبنى مذهبه على المصالح إلى قوله بأنه وقد قال إنه يقتل ثلث العامة  
 لإصلاح الثلثين وأنه حمله على مسألة ترس الكفار بالمسلمين ثم إن في قوله إن  
 مالكا يبنى مذهبه على المصالح نظر فإن المخالفين ينسبون ذلك لمالك والمالكية  
 يأبون ذلك على وجه يتخص به حسباً تقرر ذلك في علم الأصول والذى ذكره  
 العلماء وتبرءوا منه في هذا النقل هو حمله على الإطلاق والعموم حتى يجرى في الفتن  
 الواقعة بين المسلمين عياداً بالله وما يشبه ذلك وفى بن ومقاله شارحنا من جواز  
 قتل الثلث المفسدين حيث تعين طريقاً لإصلاح الباقي غير صحيح ولا يحمل أن يقال  
 به فإن الشارع إنما وضع لإصلاح المسلمين إقامة الحدود عند ثبوت موجباتها  
 ومن لم تصلحه السنة فلا أصلحه الله ومثل هذا التأويل الفاسد هو الذى يوقع

كثيراً من الظلمة المفسدين في سفك دماء المفسدين نعوذ بالله من شرور أنفسنا  
وفي الحديث من شارك في دم امرئ مسلم ولو بشطر كلمة جاء به يوم القيامة  
وبين عينه آيس من رحمة الله ولما ذكر اللخمي أن المركب إذا نقل بالناس  
وخيف عليه الغرق يقتربون علي من يرى الرجال والنساء والعبيد وأهل الذمة  
في ذلك سواء قال ابن عروة عقبه تعقب غير واحد نقل اللخمي طرح الذي  
لنجاه غيره وربما نسبهم لحرق الإجماع وقال بعضهم لا يرى الآدمي لنجاة  
الباقين ولو كان ذقياً وقال ابن الحاجب إذا خيف على المركب طرح مارتجى به  
نجاتها غير الآدمي بإذنتهم وبغير إذنتهم ويبدأ بما نقل جسمه وعظم جرمه انتهى  
وقد تبع إمام الحرمين علي نقله المذكور تلميذه الغزالي في المنحول وغض بذلك  
في حق مالك وأتبعه بإساءة الأدب على أبي حنيفة جداً ولا حول ولا قوة إلا بالله  
العل العظيم؛ وقد اتفق لي في يوم عيد عند بعض أشياخنا رؤية ما ذكر في المنحول  
فتأسفت بما قال في حق أبي حنيفة فها هو إلا أن وضعت كتاب المنحول من يدي  
وكان بين أيدينا كتب ننظر فيها فوقع في يدي تفسير البيهقي فقرأت فيه تشريعاً  
كبيراً على إحياء الغزالي وما فيه من الأحاديث الموضوعة فأخذتني من ذلك عبرة  
وقلت جزاءً وفاقاً ولا يفتر بما لعج هنا فإنه مثل ما شارحنا اه بحذف  
﴿ما قولكم﴾ في كرامات الأولياء ومعجزات الأنبياء ما للفرق بينهما وهل يصح  
أن يقال كلما جاز أن يصدر معجزة لنبى جاز أن يصدر كرامة لولى مطلقاً  
أو في المسألة تفصيل؛ أفيدوا الجواب ﴿الجواب﴾ اعلم أن المعجزة هي الأمر  
الخارق للعادة إن وقع بعد النبوة والكرامة هي الأمر الخارق للعادة يظهر على  
يد عبد ظاهر الصلاح ملتزم لمتابعة نبي كلف بشريعته مصحوب بصحيح  
الاعتقاد والعمل علم بها أو لم يعلم وليست في وقوعها التباس النبي بغيره  
للفرق بين المعجزة والكرامة لأن المعجزة يجب إظهارها معها دعوى النبوة  
دون الكرامة فيجب على الولي أن يخفيها إلا عند ضرورة أو لتقوية يقين بعض  
المريدين كما عرف بعضهم عللاً من الجواب ووضعه في يد مريده وبعضهم  
أرى غيره الكعبة من بلاد بعيدة فكل ما وقع معجزة للأنبياء جاز وقوع مثله  
كرامة للأولياء إلا إزال القرآن وطلوع النساء بالجسد يقظة كما روى أن الأسود العنسي  
لما ادعى النبوة طلب أبامسلم الخولاني فقال له اشهد أني رسول الله فقال لا قال  
اشهد أن محمد رسول الله قال نعم فأمر بنار فألقى فيها فوجدوه قائماً يصل وقد  
صارت عايه برداً وسلاماً فكان عمر بن الخطاب يقول الحمد لله الذي لم أمت حتى  
رأيت من أمة محمد من فعل به كما فعل إبراهيم الخليل اه ملخصاً من عبد السلام  
والسحيمي علي الجوهرية وفي فتاوى ابن حجر الحديثية ان كرامة الولي من بعض  
معجزات النبي ولما كان متصفاً بعظيم اتباعه أظهر الله بعض خواص النبي على يدي

موجودة في الكبير مثله أم لا يحل  
إلا الصبي المميز فقط أفيدونا  
(أجاب) نعم لا يجوز حمل  
المصحف للبالغ لحاجة التعليم مع  
الحدث بل لا بد من الظهر والله  
سيحانه وتعالى أعلم (سئل رضى  
الله عنه) في سن الوضوء بما  
مسته النار كما في الحديث الوارد  
في ذلك فهل المراد بالمس التأثير  
أم المراد المس الحقيقي حيث إنه  
لا يسن الوضوء إلا بما مسته  
النار بالمباشرة بما وضع عليها  
كاللحم المشوى فيها كما قاله بعض  
الناس وزعم أن المطبوخ بالنار  
لا يسن الوضوء منه وهل مثل  
المطبوخ حيث قلتم يسن الوضوء  
منه القهوة المطبوخة بالنار أم لا؟  
بينوا لنا ذلك سيدى وتقضوا  
علينا بالنقل الصريح عن أئمتنا  
الشافعية وما قالوه شراح الجامع  
الصغير على هذا الحديث حيث  
إن المسألة واقعة وبعض الطلبة  
يستشكل ذلك ويرغم أنه لا يسلم  
إلا إذا كان هناك نص في ذلك  
فتفضلوا سيدي بذلك ولو أئمتناكم  
ولكم الأجر إن شاء الله تعالى  
وقولهم يسن الوضوء من الأكل  
هل هو عام أو بما مسته النار وما  
كيفية هذا الوضوء، هل كوضوء  
الصلاة أم لا بينوا لنا ذلك  
بيانا شافياً ولكم الأجر إن شاء الله  
تعالى (أجاب حفظه الله تعالى)  
الحمد لله رب العالمين ما شاء الله  
لا قوة إلا بالله نعم المراد بالمس

وارثه ومتبعه وقد نزلت الملائكة لاستماع قراءة أسيد ابن حضير الكندى وكان سلمان أبو الدرداء يأكلان في صحفة فسيحت الصحفة أو ما فيها ثم الصحيح أنهم ينتهون إلى إحياء الموتى خلافاً لأبي القاسم القشيري فهو ضعيف والجمهور على خلافه فالصحيح تجوز جملة خوارق العادات كرامة للأولياء وفي شرح مسلم للثوري أنه تجوز الكرامات بخوارق العادات على اختلاف أنواعها وخصها بعضهم بإجابة دعوة ونحوها وهذا غلط من قائله وإنكار للحسب بل الصواب جريانها بانقلاب الأعيان ونحوها وقد مات فرس بعض السلف في الغزو فسأل الله إحياءه حتى يصل إلى بيته فأحياه الله فلما وصل بيته قال لولده خذ سرجه فإنه عارية عندنا فأخذ نحر ميتاً وقال الياقبي صح بالسند المتصل إلى الشيخ القطب عبد القادر الجيلاني رحمه الله أن أم شاب كان ذلك الشاب عنده دخلت تلك الأم على الشيخ وهو يأكل في دجاجة فأنكرت كلة الدجاجة وإطعامها إنها أرذل الطعام فقال لها إذا صار ولدك بحيث يقول لمثل هذه الدجاجة قومي يأذن الله فقامت ولها أجنحة وطارت بها حتى له أن يأكل الدجاج والله أعلم [مسألة] إذا شق على النساء مسح جميع الرأس فقال العلامة الأمير يجوز لها أن تقلد من يقول بمسح بعض الرأس من غير ضرب ولا تهديد خلافاً للشيخ حتى ومن وافقه وهل تقلد مذهب الغير أو القول الضعيف في المذهب؟ قولان والمعتمد الأول ويجوز التلقيح بأن يسمح بعض الرأس على مذهب الشافعي ويس زوجته بغير قصد ولا وجدان ويصلي على مذهب مالك ونحو ذلك وهذا ما اعتمدته سيدي محمد الصغير قال العلامة العدوي وقد اطلمت على رسالة تؤيد ما قاله شيخنا الصغير فيكون هو الراجح وفي الأمير على عقب في فصل الجمعة أن القول بالتلقيح هو الأليق بالحنيفية والرحمة وفي الدسوقي وذكر الخطاب عن ابن عمر جواز العمل بالقول الشاذ في خاصة النفس وأنه يقدم على العمل بمذهب الغير لأنه قول في المذهب وهو اختيار المغاربة وقد تقدم أنه ضعيف والمعتمد تقديم مذهب الغير كما هو اختيار المصارية اه بتوضيح [مسألة] للضيف إطعام الهر والسائل كما في حاشية الخرشى من باب العارية [مسألة] في المجموع أنه يجوز أخذ الاجرة على الفتيا إن لم تتعين بأن كان هناك من يحسنها أى وأما إن تعينت بأن لم يوجد من يحسن الفتيا غيره فلا يجوز أخذ الاجرة [مسألة] القهوة في ذاتها مباحة ويعرض لها حكم ما يترتب عليها ومثلها الدخان أى أنه في ذاته مباح على الأظهر ويعرض له ما يترتب عليه وكثرته لهو كما في المجموع «ما قولكم» في شخص قال لآخيه يا كافر فهل يلزمه «الجواب» في الموطأ عن عبد الله ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال من قال لآخيه كافر فقد باء بها أحدهما أى أن من قال لآخيه في الإسلام أنت كافر فقد رجع بكلمة

التأثير في شمل ما كان يطبخ وشئ" وقلي فدخلت في ذلك القهوة والمراد بالوضوء الوضوء الشرعي لا اللغوي والله سبحانه وتعالى أعلم ولفظ الحديث الذي في الجامع مع شرحه الكبير للعلامة المناوي توضأ وأمامه مسته وفي رواية لأبي نعم غيرت النار أى من كل ما أثرت فيه بنحو طبخ أو شئ أو قلى، وأخذ بظاهره جماعة من الصحابة والتابعين وقال الجمهور منسوخ بخبر أبي داود عن جابر كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء منه ثم قال قال الرافعي وفي الحديث دلالة على أن لفظ المس يصح لإطالته وإن كان هناك حائل (حرم من) عن أبي هريرة رضى الله عنه (حرم من عن عائشة) قال الشارح وعن المص من الأحاديث المتواترة انتهى وفي الإيعاب مع المتن ويسن بمس ميت أو حمله ومن قصد وقته وأكل لحم جزور قال الحلبي وأكل مامسته النار إلى أن قال والمراد في جميع هذه الصورة التي قلنا يسن الوضوء فيها الوضوء الشرعي كما نص عليه الشافعي في نحو النية وصوبه النووي كالمستند إلى ما يأتي عن الشافعي وهو غسل الأعضاء الأربعة مع التيقن والترتيب لا اللغوي الذي هو مجرد النظافة خلافاً للتولي وإن الصباغ إلى

## (باب الأذان)

(سئل رضى الله عنه) عن الصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الأذان هل يسن للبؤذن سرأ أم جهراً ؟ أئيدونا (أجاب عفا الله عنه) بقوله قال العلامة في الإيابة أئى شيخنا زكريا وغيره بأن مايفعله المؤذنون الآن عقب الأذان من الإعلان بالصلاة والسلام مرار أحسن لأن ذلك مشروع عقب الأذان في الجملة والأصل والكيفية حادثة انتهى كلامه والله سبحانه أعلم

## (باب الأحداث)

(سئل رضى الله عنه) في رجل أتى بعله في مقعده ولم تزل مقعده نازلة وتمتد منها رطوبة دائمة بحيث تلوث الثوب فإ يكون حكم هذه الرطوبة هل هى نجسة أم لا حيث لم يتحقق خروجها من باطن الدبر فإذا قلتم بنجاستها هل يعنى عنها للضرورة وهل يجوز له أن يصلى بوضوءه ماشاً من الفرائض أم يكون حكمه كحكم دائم الحدث يتوضأ لكل فرض أم لا ؟ أفئونا (أجاب نفعنى الله تعالى به) نعم الرطوبة المذكورة نجسة كانت دماً أو نحوه ويعنى عنها حينئذ حيث لم يتجاوز محلها ولا ما حاذاه من الثوب ولم يتخالطها أجنبى ولم يخرج بفعل فاعل حيث

الكفر أحدهما لأنه إن كان القائل صادقاً في نفس الأمر فهو ظاهر وإن كان القائل كاذباً فقد جعل الإيمان كفراً فقد كفر كذا حمله البخارى على تحقيق الكفر على أحدهما وحمله غيره على الزجر والتغليظ فظاهر الحديث غير مراد وقال الباجى من أهل مذهبن إن كان المقول له كافراً فهو كإلأخيف على القائل أن يصير كافراً أو قال ابن عبد البر أى احتمل الذنب في هذا القول أحدهما قال أشهب سئل مالك عن هذا الحديث فقال أرى ذلك في الحرورية قيل تراهم بذلك كفراً أقال ما أدرى ما هذا اه زرقانى بتصرف [مسئلة] هل يتزل العزم على المعصية منزلة المعصية في الكبر والصغر فالعزم على الزنا مثلاً بأئم لئم الزانى أو لا يتزل منزلة المعصية ؟ (الجواب) تردد الباقى في ذلك وجزم غيره بأن العزم على الكبيرة يكون مطلق سيئة وهو ظاهر أقول وظاهر هذا أنه صغيرة اه عدوى (ماقولكم) في المئقى هل له مرتبة أو أكثر (الجواب) في حاشية الخرشى أعلم أن للئقى كإقال ناصر الدين اللئقى ثلاث مراتب الأولى التوقى عن العذاب الخلد بالئبرى عن الشر وكعله قوله تعالى وأزهم كلمة التقوى والثانية التجنب عن كل ما يؤئم من فعل أو ترك على الصغائر عند قوم وهو المتعارف باسم التقوى في الشرع وهو المعنى بقوله تعالى ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا إلى آخره والثالثة أن يتزده عما يشغل سره عن الحق ويقبل إليه بنفسه وجسمه وهو التقوى الحقيقى المطلوب بقوله تعالى بإئها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته (ماقولكم) في المسئلة إذا كان فيها قولان ولم يترجح أحدهما عن الآخر هل للعالم أن يفتى بأحدهما تارة وبالأخر تارة أخرى (الجواب) في حاشية الخرشى حكى القرافى الإجماع على تخيير المقلد بين قولى إمامه إذا لم يظهر له ترجيح أحدهما أى يختار قولاً ويبقى به لأنه يجمع بينهما وإذا أئقى بأحد القولين فى نازلة ثم حصلت نازلة أخرى مماثلة لتلك فله أن يفتى فيها بالقول الآخر مع أن النازلة مماثلة وإذا قلنا يفتى بأحد القولين اشترط بعضهم أن لا يفتى الفقراء بما فيه تشديد والأغنياء بما فيه تخفيف ونقله الإجماع طريقة وقيل إنه يذكر القولين أو الأقوال وهو يقلد أيهم أحب قال قال بعض ويذنى أنت يختلف ذلك باختلاف أحوال المستفتين ومن لديه منهم معرفة بمن ليس كذلك أقول وهو الظاهر عندى وقال القرافى في كتاب الأحكام الحاكم أن يحكم بأحد القولين المتساويين بعد عجزه عن الترجيح ولا يجوز العمل ولا الفتوى ولا الحكم بالضعيف [مسئلة] سئل سبدي أحمد بن زكريا إذا رأئ الخلائق رها يوم القيامة وحجبوا عن رؤيته هل يتخيّلونه بعد ذلك ؟ فأجاب بدم جواز التخيل لأن ما فى الخيال مثل والله تعالى منزّه عن أن يكون له مثل أو يدرك بالوهم أو الخيال هذا ما تقتضيه ظواهر النصوص فإن قلت التنزيه عن المثل يقتضى نفى المثل له تعالى وهو معارض لقوله وله المثل الأعلى في السموات والأرض

وجدت الشروط الثلاثة على عن كثيرها وقليلها وإلا عني عن القليل وإلا فهي طاهرة وله أن يصلي بوضوءه ماشاء من فرض ونفل وصح وضوؤه حال خروجها وعبرة التحفة عطفاً على ما ينقض وكقاعدة المبسور إذا خرجت فلو توضع حال خروجها ثم أدخلها لم ينقض وإن اتكأ عليها بقطة حتى دخلت ولو انفصل على تلك القطة شيء منها لخروجه حال خروجها إلى آخر ما في التحفة قال العلامة ابن قاسم عليها توم بعض الطلبة أنه ينبغي أن لا يصح الوضوء حال خروجها كما لا يصح الوضوء حال خروج البول وهو خطأ لأن الوضوء هذا حال خروجها أي بعده وإنما هو ظاهر نظير الوضوء بعد انقطاع البول وهو صحيح فتأمل أما حال وقوع الخروج فينبغي عدم صحة الوضوء فتأمل ثم قال قوله ولو انفصل الخ صريح في عدم النقض بأخذ قطة كانت عليها حال خروجها هذا وينبغي أن يكون المراد أن المنفصل المذكور لم يدخل ثم يخرج انتهى كلامه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) عن امرأة شافعية قائمة للصلاة فلسها عبد خصى فهل والحالة هذه يكون ناقضاً لها وهل يحرم عليه النظر إليها أم لا أفيدونا (أجاب رضى الله عنه) بقوله نعم يكون ناقضاً لها

قلت المثل المثبت له تعالى غير المثل المنفي فالمثل المنفي بمعنى المماثل والمقيس عليه والمثبت بمعنى الصفة فقوله تعالى وقته المثل الأعلى أي الوصف الأعلى وهو الوجوب الذاتي والغنى المطلق والوجود الفائق والزاهة عن صفات المخلوقين فتبارك الله رب العالمين قاله السنوسي في شرح الجزائرية اه تفراوى بعض تصرف (ما حكم التواضع) لأهل الدنيا من أجل دينهم (الجواب) قال في حاشية الحرشي ثم لا ينبغي أن التواضع لله ولرسوله وللوالد والشيخ والسلطان واجب وللمسلمين من حيث كونهم مسلمين مندوب ولأهل الدنيا من حيث دينهم حرام (فائدة) روى أحمد والترمذي وصححه والنسائي والضياء وغيرهم عن ابن عباس أقبلت اليهود إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت أخبرنا ما هذا الرعد قال ملك من الملائكة موكل بالسحاب يديه مخراق<sup>(١)</sup> من نار يزجر به السحاب ليسوقه حيث أمر الله قالوا فما هذا الصوت الذي يسمع قال صوته قالوا صدقت اه من الزرقاني على الموطأ (ما قولكم) في أهل الجنة هل يولد لهم أم لا (الجواب) في الزرقاني على الموطأ وذكر الغزالي عن أبي سعيد مرفوعاً إن الرجل من أهل الجنة ليولد له الولد كما يشتهي ويكون حمله وفضاله وشبابه في ساعة واحدة اه [مسئلة] في حاشية الحرشي عن السنوسي إن جرم الشمس وحدها قدر الأرض مائة مرة وستة وستون مرة وثلاث مرة وفي طبقات الشيخ الشعرائي في ترجمة مولى ابن عباس أنه كان يقول سعة الشمس سعة الأرض وزيادة ثلاث مرات وسعة القمر سعة الأرض وما ذكره كل منهما مخالف لما ذكره ت من أن الشمس قدر الدنيا مائة وعشرون مرة والقمر قدر الدنيا مائة وعشرون مرة (ما قولكم) في حاكم صلب شخصاً هل يجوز النظر إليه أم لا (الجواب) قال في حاشية الحرشي لا يجوز النظر للصلوب ولا للبخوزق ونحوهما [مسئلة] إذا جزم بقلبه أن الله واحد ومحمد رسوله ثم مات فاعتمد أنه يكون ناجياً عند الله بمجرد التصديق القلبي وأما النطق فهو شرط في اجراء الأحكام الدنيوية كذا في حاشية الحرشي [مسئلة] لا يجب على العالم أن يعلم غيره إلا بعد الطلب وهو الصحيح عند ابن العربي وغيره خلافاً للطوطشي ومن وافقه أفاده في حاشية الحرشي [مسئلة] يجوز الدعاء على الظالم بعزله كان ظالمه أول غيره والأولى عدم الدعاء على من لم يعم ظله فإن عم فالأولى الدعاء وينهى عن الدعاء عليه بذهاب أولاده وأهله أو بالوقوع في معصية لأن إرادة المعصية معصية وينهى أيضاً عن الدعاء عليه بمؤامرات تحصل له فوق ما يستحقه، وفي جواز الدعاء بسوء الخاتمة قولان الراجح كما قاله ابن ناجي وغيره المنع خلافاً للبرزلي اه من حاشية الحرشي (مسألة) أكثر العلماء على جواز رفع البصر إلى السماء في الدعاء وكرهه الطبري والقاضي شريح ووجه قول

(١) قوله مخراق: الخراق المتديل يلف ليضرب به وفي حديث علي رضى الله عنه البرق مخارق

ثم إن كان مسوحاً بأن قطع ذكره  
وأشياه وذهب شبهته بحيث لم  
تبق له شبهة للنساء أبداً حل  
نظره وإلا فلا والله أعلم (سئل)  
رضي الله عنه عن رجل تزوج  
بأمرأة ولها مرضعة فهل ينتقض  
وضوؤه بلبسها أم لا فإذا قلتم  
لا فهل تكون الحرمة على التأييد  
أم لا أفيدونا (أجاب) عفا الله  
عنه بقوله نعم لا ينتقض وضوؤه  
بلبسها وتكون الحرمة على التأييد  
والله أعلم وفي النهاية بعد قول  
المنهاج إلا محرماً والمحرّم من  
حرم نكاحها بنسب أو رضاع  
أو مصاهرة على التأييد بسبب  
مباح للحرمتها واحتراز بالتأييد  
عن يحرم جمعا مع الزوجة  
كأختها إلى آخر ما فيها ولا شك  
أن أم الزوجة من الرضاع يحرم  
نكاحها على التأييد بسبب مباح  
وهو المصاهرة ففي المنهاج مع  
التحفة ويحرم عليك بالمصاهرة  
زوجة من ولدت وإن سفل من  
نسب أو رضاع أو ولدك وإن  
علام من نسب أو رضاع ويحرم  
عليك أمهات زوجتك منها أي  
النسب أو الرضاع ولو لطفلة  
طلقتها الخ والله سبحانه وتعالى  
أعلم (سئل رضي الله عنه) عن  
رجل دخل المسجد ومعه كتاب  
علم أو لوح نخلع النعال حقه  
وجعل الكتاب أو اللوح  
المذكورين فوقه فجاء رجل  
واعترض عليه وقال له فملك هذا

الأكثر أن السماء قبلة الدعاء ووجه القول الثاني أن رفع البصر إلى السماء يوم الجمعة  
والله منزّه عن الزمان والمكان (فائدة) لا بأس باكتحال الرجل لضرورة  
دواء وأما لغیر ضرورة ففيه قولان عند مالك بعدم الجواز والجواز والخلاف  
في الأئمة وغيره جائز قطعاً والاكتحال سنة عند الشافعية لا المالكية ويجوز  
للرجل لبس معصفر ومزعرق قاله البدر اه من حاشية الحرثي وأما فصل  
العدة (ما قولكم) فيمن بدعي عدم نجاة أبوي نينا صلى الله عليه وآله وسلم  
وما الحكم في هذا القاتل (الجواب) روى من حديث عائشة رضي الله عنها  
إحياء أبويه معاً حتى آمنّا به رضي الله عنها والحديث وإن كان ضعيفاً يعمل به  
في المناقب كما يعمل به في الفضائل ونفع الإيمان بعد الموت من خصائصه  
صلى الله عليه وسلم وفائدة إحيائهما مع أنهما موحدان زيادة إظهار مسرته  
صلى الله عليه وسلم على أن أهل الفترة ناجون وكان إحياء أبوي النبي صلى الله  
عليه وسلم في حجة الوداع وحكمة تأخيرها إلى آخر حياته عليه السلام ليحصل  
الإيمان لها جميع ما جاء به صلى الله عليه وسلم، ومن قال بعدم نجاتهما فهو  
ملعون فقد قال أبو بكر بن العربي المالكي أن من يقول إن أبوي النبي صلى الله  
عليه وسلم في النار ملعون لأن الله تعالى يقول إن الذين يؤذون الله ورسوله  
لعنهم الله في الدنيا والآخرة؛ ولا أدنى أعظم من أن يقول إن أبويه في النار اه  
ملخصاً من مولد المدائني وحاشية الشيخ عبادة عليه

### (باب في أحكام تتعلق بالقرآن)

[مسئلة] في السيد فرع يكره جعل القرآن أجزاء قال مالك إنه تعالى يجمعه  
وم يفرقون اه برزلى اه أمير على عب في سنن الصلاة (مسئلة) من حضر  
قراءة القرآن يحرم عليه السلام ويجب عليه الاستماع ويدل عليه قوله تعالى وإذا قرئ  
القرآن فاستمعوا له الآية وكذلك يحرم رفع الصوت على كلامه صلى الله عليه  
وسلم لأنه من الوحي ويكره على المعتمد قيام من يقرأ كلامه صلى الله عليه  
وسلم لأحد اه ملخصاً من الحرثي وحاشية العدوي في شرح قول المختصر ورفع  
الصوت عليه من باب الخصائص (مسئلة) لا يرخس لناسخ القرآن في ترك الوضوء  
إلا أن يقلد قول ابن مسئلة من أهل المذاهب أن الوضوء لمس المصحف  
مستحب وليس بعزّة كذا في المعيار وفي المجموع ومنع الحدث لمس مصحف  
وحمله وكتابه خلافاً لما في تت وغيره من اغتفار عدم الوضوء للناسخ اه  
(مسئلة) قال عجاج يؤخذ من الحديث جواز قراءة فاتحة عند الوداع وهو قوله  
في الحديث كان يذكر الله في كل أحواله ومن الأحوال حال السفر ومن الذكر  
القرآن بل أفضل الذكر القرآن لقوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر اه من حاشية  
الحرثي (ما قولكم) في قراءة فاتحة للنبي صلى الله عليه وسلم هل هي جائزة

حرام فهل طريق مع المعارض أم لا أفترنا (أجاب نفى الله به) بقوله نعم فعله المذكور حرام لما فيه من الإهانة الظاهرة ويجب على كل من رآه الإنكار اطاعته باليد فاللسان فالقلب وفعل المعارض المذكور وإنكاره هو عين الصواب والله تعالى أعلم

### (باب التيمم)

(سئل رضى الله تعالى عنه) عن شخص أصابته نجاسة يده وقد الماء ودخل وقت المكتوبة هل يصلي بلا تيمم لأن الشرط إزالة النجاسة والنجاسة لا تزول إلا بالماء أو يتيمم أفيدونا بالجواب (أجاب) نفى الله به بقوله نعم المشكلة من مسائل الخلاف المتكافي فالذي جرى عليه العلامة الشهاب ابن حجر أن إزالة النجاسة شرط للتيمم مع القدرة وأما العجز فلا فعليه يتيمم ويعيد والذي جرى عليه الشمس الرملي أنها شرط مطلقاً فعليه يصلي فائد الطهورين ويعيد والله أعلم (سئل) رضى الله عنه عن الشخص إذا تيمم لفقد الماء في سفر دون مرحلتين بالتراب هل عليه قضاء الصلاة يعنى يعيدها إذا أدرك الماء أم لا، نريد جوابها ودليها من كتاب الله أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من قول الصحابة رضى الله عنهم لأنهم يحاجون الناس ولا يرضون إلا بقول الله أو رسوله أو أصحابه

أم لا (الجواب) في حاشية الخرشى وأما الفاتحة له صلى الله عليه وسلم فذكر الخطاب في باب الحج عن الشافعية قولين أرجحهما عدم الجواز ولا نص في مذهبنا في المسئلة والذي عليه علماء الشافعية الآن جواز ذلك قال عيج وإذا لم يوجد نص في مذهبنا فنرجع إلى مذهب الشافعية في ذلك فلا يحرم ذلك والذي يقول بالحرمة يحتج بأنه لم يرد جواز ذلك عنه صلى الله عليه وسلم ولا أذن فيه ولاية ولا يتهجم على العظيم إلا بما أذن فيه وهذا لم يأذن فيه والله أعلم (ماقولكم) فيمن يكرر القرآن في المصحف بالحاضر أو يقرأ غيباً وإذا وقف يفتح المصحف وينظر بدون وضوء هل يسوغ له ذلك أم لا (الجواب) يجوز له ذلك لأنه يدخل في المتعلم قال في المجموع وجاز مسه لمعلم ومتعلم فيما يستدعيه التعليم وإن ما متذكراً يراجع بنية الحفظ والله أعلم (ماقولكم) في تعليق المصحف على أنه حرز بغير وضوء وفي تعليق بعضه على بهيمة لعين حصلت لها أو لخوف حصولها أفيدوا الجواب (الجواب) يجوز قطعاً تعليق الحرز من القرآن بسائر من جلد أو غيره يمنع من وصول الأذى إليه ولو على حائض أو نفساء أو جنب أو بهيمة كان حامله صحيحاً أو مريضاً إذا كان مسلماً وأما الكافر فلا يجوز لأنه يؤدى إلى امتهانه وفي الدردير وينبغي لكاتب الحرز وحامله حسن النية واعتماد النفع من الله تعالى ببركته اه وأما جعل المصحف كله حرزاً فقبل يجوز لأنه خرج عن هيئة المصحف وصرف لجهة أخرى فيجوز حمله بغير وضوء وقيل يمنع لبعد خروج الكامل عن هيئة المصحف وهما قولان متساويان كما يفيد الخطاب وفي حاشية الأمير علي عبق المعتمد أنه لا يجوز حمله بغير وضوء على أنه حرز إلا إذا غير عن هيئة المصاحف (ماقولكم) في كتب شيء من القرآن للسخونة وتبخير من به سخونة بحرق شيء مكتوب من القرآن هل يجوز مطلقاً أو إن تعين طريقاً للدواء من السخونة أم لا يجوز مطلقاً (الجواب) في حاشية العلامة العدوى على الزرقانى الظاهر أنه يجوز مطلقاً وسئل عيج عن العوض الذى يؤخذ على كتابه الاحراز فأجاب لا يتمتع بأخذ العوض في كتابة الاحراز وفي الرقيا إذا كانت بما يفهم معناه وليس في فعله أثم وكذا بما لا يفهم معناه إذا تكرر النفع به كما ذكره الآنى عن ابن عروة وما وقع في طرر ابن عات عما يخالف ذلك ونقله بعض شراح المختصر في باب الجعل فهو غير معول عليه اه وسئل عمن يكتب للناس للجنة ويحل المربوط فأجاب كتابة ورقة الحبة ليست بسحر كما أفتى به ابن أبى زيد ومثله حل المربوط والله أعلم (ماقولكم) فيمن ربط المصحف بشيء ووضع ذلك الشيء على كتفه فصار القرآن خلف ظهره هل يعد ذلك من الامتثال المحرم أم لا (الجواب) في الزرقانى أن هذا ليس من الامتثال المحرم والله أعلم (ماقولكم) في الاتكاء

رضى الله عنهم أفيدونا (أجاب)  
نعم مذهب الإمام الشافعي رضي  
الله عنه لا فرق بين كون السفر  
طويلاً أو قصيراً مرحلتين أو  
دونهما والدليل عليه إطلاق السفر  
في القرآن العزيز قال الشافعي  
رحمه الله تعالى ولم تحده الصحابة  
رضى الله عنهم بشيء وحدوا  
سفر القصر ولما روى الشافعي  
عن ابن عيينة عن ابن عجلان عن  
نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما  
أقبل من الجرف حتى كان بالمربد  
تيمم وصلى العصر ثم دخل المدينة  
والشمس مرتفعة فلم يعد الصلاة،  
هذا إسناد صحيح انتهى؛ والجرف  
بضم الجيم والراء وبمعدهما فاء  
موضع بينه وبين المدينة ثلاثة أميال،  
والمربد موضع يقرب المدينة  
وأنه سبحانه وتعالى أعلم (سئل)  
نفعي الله به عن الضابط المشهور  
في كلام الفقهاء في باب التيمم إذا  
بلغ الشخص مسافة حد القرب  
عن الماء أو أحد البعد أو الغوث  
ما المقرر في كل منهما من السعي  
إلى الماء وإن فات الوقت فإن  
خالف وترك السعي فياهو واجبه  
السعي هل يهوى أم لا أفئونا  
(أجاب) عفا الله عنه نعم يجب  
طلب الماء في حد الغوث وحدوه  
بثلثمائة ذراع فيجب الطلب  
إذا توهم وجود الماء في هذا  
الحد إن أمن على الوقت  
والبضع والنفس والمنفعة والمال  
والاختصاص فإن لم يأمن ذلك

بالظهر على حائط مكتوب فيه القرآن أو بعضه هل يحرم أم لا (الجواب)  
في حاشية العدوى علي الزرقاني والظن كراهة ذلك إذا لم يقصد الإهانة والله أعلم  
(ماقولكم) في كتب شيء من القرآن في حائط أو سقف مسجد أو غيره هل يحرم أم لا  
(الجواب) في الزرقاني ويكره كتبه بحائط مسجد أو غيره وانظر هل محل  
الكرهية مالم يكن مذهباً كجعله في سقف مجلس يمشى فوقه بالنعل فيحرم أو الكراهة  
مطلقاً لعدم قصد الامتنان وهو الظاهر والله أعلم [مسئلة] يجوز التعامل بالدرهم  
وفيها أثماناً لله وإن أدى إلى أن يمسها النجس قال ابن رشد أجاز سلف هذه الأمة  
البيع والشراء بالدرهم وفيها أسماء الله وإن كان ذلك يؤدي إلى أن يمسها النجس  
واليهودي والنصراني ويكره للرجل في خاصة نفسه أن يشتري بها من كافر لما  
فيها من أسماء الله تعالى فمن امتنع من ذلك أجز ومن فعله لم يأثم اه عدوى علي  
الزرقاني وفي الفيشي كره مالك إعطاء الكافر الدرهم فيه بعض آية ومقتضاه أن  
ما فيه آية كاملة لا يجوز إعطاؤه ما هي فيه اه [مسئلة] يجوز مس الآيات المكتوبة  
في كتب العلم للمحدث قتها أو غيره وكذا كتب الرسائل للسلام ولو جنب قال  
سند: قال مالك يكتب الجنب الصحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم ومواعظ  
وآيات من القرآن ويقرأ الكتاب الذي يعرض عليه وفيه آيات من القرآن  
وأرجو أن يكون خفيفاً نقله الزرقاني وينبغي أن يكون هو المعلوم عليه خلافاً  
لما نقله الثاقبي عن ابن حبيب من منع ذلك اه زرقاني (ماقولكم) في مس  
كرسي المصحف لغير المتوضئ هل يجوز أم لا (الجواب) يحرم مس المصحف  
وإن بعد أو قلب أوراقه به ويحرم حمله بالكرسي وأما مس الكرسي فلا  
يحرم وحرمة الشافعية وأجاز الحنفية مسه بعود وحمل الكرسي الذي عليه  
المصحف بل عندهم قول بقصر الحرمة على مس النقوش فذهبنا وسط أفاده  
الدسوقي [مسئلة] يجوز مس اللوح لمعلم ومتعلم حال التعليم والتعلم وما ألحق بهما  
كحمله ليته مثلاً وإن كان كل من المعلم والمتعلم حائضاً لاجنباً وكذا من المصحف  
الكامل لهما على المعتمد وإن كان حائضاً لاجنباً خلافاً ليع ومن وافقه حيث  
قال بجواز مسه لهما وإن كان كل منهما جنباً ولكنه لا يقرأ لأبقره على إزالة الجنابة  
قبل أن يقرأ فقد ضعفه عدوى في حاشيته علي الزرقاني وفي حاشية الخرشى وإن  
كان اعتمد في حاشية عقب أن الجنب كالخائض وفي البناني كذلك والله الموفق  
للسواب (ماقولكم) في شخص جمع تهليل القرآن وقرأه كما يقرأ السورة هل  
يكره ذلك أم لا (الجواب) إذا قصد به القرآن فإن رتبته على السور فلا بأس  
وإن نكس حرم إذا وقع في آيات سورة واحدة وإن وقع في آيات سور متعددة  
كره وإذا قصد به الذكر المجرد عن القرآن فلا بأس به غير أن مثل هذا لا يفعله  
إلا العامة، والاعتداء بالسلف أولى من إحداث البدع؛ أفاده الخرشى في كبيره



فلا يجب عليه الطلب ويجب  
الطلب أيضاً في حصد القرب  
وقدروه بنصف فرسخ لكن في  
هذا الحد لا يجب الطلب إلا إن  
يتيقن وجود الماء فيه وأمن على  
نفسه وبضعه وفوت رفقته ومال  
غير الذي يجب بذله للظاهرة  
والوقت ولكن هذا إن لم يلزمه  
القضاء كأن كان الغالب على  
المحل الفقد واستوى الأمران فإن  
لزمه القضاء بأن غلب الوجود  
أو يتيقن الوجود لزمه الطلب في  
حد القوت والقرب وإن خشي  
فوات الوقت لأنه لا بد له من  
القضاء فإن زاد على نصف الفرسخ  
لحد بعد ولا يجب فيه طلب الماء  
إن يتيقن وجوده وحيث ترك  
السعي فيما يجب فيه السعي عصى  
ولم يصح تيممه والله الهادي  
أعلم (سئل) عن شخص تعذر  
عليه استعمال الماء والتراب  
والحال أن البدن متنجس وصلى  
لحرمة الوقت صلاة صحيحة بجملة  
أركانها وما تيسر من شروطها  
فهل هذا المصلي بهذه الصفة هو  
الذي اختار النووي عدم قضائه  
أم لا؟ يئونا لنا ذلك يئانا شافياً  
(أجاب) نعم هو مختار العلامة  
النووي في شرح المذهب ونص  
عبارته فيه ونقل أمام الحرمين  
والغزالي أن أبا حنيفة رحمه الله  
تعالى قال كل صلاة تفترق إلى  
القضاء لا يجب فعلها في الوقت  
وأن المزني رحمه الله تعالى قال

والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ في الجنب هل يجوز له أن يقرأ شيئاً من القرآن إذا قصد  
الذكر وهل له أن يقرأ القرآن لأجل التعوذ أو الرق وإذا قلتم بالجواز هل يعد  
قارئاً فله ثواب القراءة أم لا وهل يطلب بالاستعاذة والتسمية أم لا ﴿الجواب﴾  
يحرم على الجنب قراءة القرآن ولو قصد الذكر فقط خلافاً للشافعي وإن لم يسمع  
نفسه وأما أجره على قلبه فلا يمنع لأنه لا يعد قراءة ويجوز التعوذ للجنب وفي  
المجموع ولا يتقيد به كالأية بل ظاهر كلامهم أن له قراءة قل أوحى وفي الخطاب  
عن الذخيرة لا يتعوذ بنحو كذبت قوم لوط وتبعه الأجهوري وغيره ونوقش بأن  
القرآن كله حصن وشفاء وكما يجوز له التعوذ يجوز له الرق والاستدلال وفي  
حاشية الحرشي وكذا يجوز البسير لأجل التبرك وله أن يكرر عند تكرار الخوف  
أو الرق أو التبرك وقال الأجهوري ومن تبعه إن المتعوذ ونحوه لا يعد قارئاً فلا  
ثواب له لأن الثواب منوط بالقصد امتثالاً واستظهار في حاشية الحرشي أن له  
الثواب لأن التعوذ مأمور به وقال في حاشية الزرقاني قرشيخنا رحمه الله أن القارئ  
لتعوذ ونحوه لا يطلب بالاستعاذة لعدم قصد التلاوة بخلاف التسمية فإنها تقرأ  
في كل أمر مهم والله الملهم للصواب ﴿ما قولكم﴾ في الجنب إذا ركب دابة هل  
يجوز له أن يقرأ قوله تعالى سبحان الذي سخر لنا هذا الآية ﴿الجواب﴾ في  
الزرقاني والظاهر أن من الرقيا ببعض القرآن وبغيره ما يقال عند ركوب الدابة  
ليدفع عنها مشقة الحمل فيجوز للجنب فيما يظهر ومنه ما روى الطبراني من حديث  
أبي السرداء عنه عليه الصلاة والسلام من قال إذا ركب دابة بسم الله الرحمن الرحيم  
بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء سبحانه ليس له سمي سبحانه الذي سخر لنا  
هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا المنقلبون والحمد لله رب العالمين وصلى الله على  
سيدنا محمد وعليه السلام قالت الدابة بارك الله عليك من مؤمن خففت عن  
ظهري وأطعت ربك وأحسنيت إلى نفسك بارك الله لك في سفرك وأنجح حاجتك  
والله أعلم (مسئلة) في فتاوى عجب ظاهر المدونة أن الوضوء من المال المحبس  
عوما جائز وهو نص جواب عز الدين بن عبد السلام إذا قيل له ما جوابكم في  
الصباريح التي بنيت للسبل هل يجوز الوضوء منها أم لا؟ فأجاب أما الظهارة بماء  
الصباريح الموقوفة للشرب فلا يجوز وإن وقت للانتفاع جاز وإن شك جاز أن  
يعمل القدر الخفيف ومثل هذا الجواب للأزري وزاد في المشكوك فيه قوله  
وينبغي أن يحتسب الوضوء منها للشك في ذلك ﴿ما قولكم دام فضلكم﴾ في إخراج  
القال من الصحف هل يمنع أفيدوا ﴿الجواب﴾ قال العلامة العدوي علي الزرقاني  
عند قوله في باب جل ويجزم اللب بالطالب وفي معناه أيضاً مما لا يجوز أخذ  
القال من المصحف وفي الخفاجي علي الشفاء نقل عن الإمام مالك رحمه الله أنه  
لا يجوز التناول من المصحف وما وقع في فتاوى الصوفية من أن علياً كرم الله

كل صلاة وجبت في الوقت وإن كانت مع خلل لم يجب قضاؤها قالوا وما قولنا منقولان عن الشافعي رحمه الله تعالى وهذا الذي قاله المزني هو المختار لأنه أدى وظيفة الوقت وإنما يجب القضاء بأمر جديد ولم يثبت فيه شيء بل ثبت خلافه والله أعلم انتهى، وقال قبل ذلك واحتج من قال يصلى ولا يعيد بحديث عائشة رضي الله عنها أنها استعمرت قلادة من أسماء فهلكت فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناساً من أصحابه في طلبها فادركتهم الصلاة فصلوا بغير وضوء فلما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم شكوا ذلك إليه فنزلت آية التيمم راوه البخاري ومسلم ووجه الدلالة أنهم صلوا بغير طهارة ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بإعادة قالوا وإيجاب الإعادة يؤدي إلى إيجاب طهرين عن يوم وقياساً على المستحاضة والبريان والمصلّي بالإيمان لشدة الخوف أو للمرض إلى آخر ما فيه والله عز وجل أعلم

### (باب الغسل)

(سئل رضي الله عنه) عن كيفية الغسل من الجنابة وفيما إذا نوى عند غسل يده خارج الإناء ثم استنجى فهل ذلك الممس الذي ذكروا أنك هناك دقيقة وإلا إذا نوى عند الاستنجاء وكذلك إذا مس فرجه في أثناء

وجهه فعليه لأصله وفي كتب فقه الشافعية جواز ذلك مع الكراهة اهـ (ما قولكم) في مسح الأطفال القرآن من ألوأحهم بالريق وفي تغلب القرآن والكتب بالريق (الجواب) في حاشية الخرشى قال ابن الحاج في المدخل لا يجوز مسح لوح القرآن أو بعضه بالباطق ويستعين على معلم الصبيان منهم ذلك واشتد تكبير ابن العربي على من يبلطخ صفحات أوراق المصحف بالريق وكذا كل كتاب يسهل قلبها قائلاً إنا لله على غلبة الجهل المؤدى للكفر قال في المجموع ولا يبلغ هذا الحد أى لا يبلغ هذا حد الكفر فقد اغتر الشافعية مثل ذلك (ما قولكم) في الإجارة على قراءة القرآن بالتطريب والالغام هل هو مكروه أم لا (الجواب) تكراه الإجارة على قراءة القرآن لأن القراءة على هذا الوجه مكروهة لأن المقصود من القراءة التدبير والتطريب ينافي ذلك وأما الإجارة على أصل التلاوة لجائزة وكذا على تعليمه مشاهرة ومقاطعة على جميعه أو على بعضه ورجية لمدة معلومة والمشاهرة غير لازمة لواحد منهما وأما الوجية والمقاطعة فلازمان لكل منهما اهـ ملخصاً من أقرب المسالك وص من باب الإجازة وفي المجموع وقضى بالإضافة على الشرط أو العرف وهى الأول إن أقرأه غيره قبلها يسير كالدس لا إن ترك القرآن وكثير للثاني اهـ (فوائد الأولى) قال صلى الله عليه وسلم خيركم من تعلم القرآن وعلمه، يشمل الوالد بتعليمه ولده ولوعاله بدفع أجرة للعلم وقد أجاب سحنون أباً ولد كان يطلب العلم عنده إذا توليت العمل بنفسك ولم تغسل ولدك عما هو فيه فأجرك في ذلك أعظم من الحج والباط والمجاهد. الثانية: ذكر ابن عرفة عن القاسي أن على المعلم زجر الولد في تكاسله بالوعد والتفريع فإن لم يفد بالضرب بالسوط من واحد إلى ثلاثة ضرب إبلام دون تأثير في العضو فإن لم يفد زاد إلى العشرة فإن لم يفد فلا بأس بالزيادة عليها. الثالثة: سئل أنس كيف كان المؤذنون على عهد أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم قال كان للؤذوب إناء فيه ماء طاهر يحون به الصبيان ألوأحهم ثم يصبون ذلك الماء في حفرة من الأرض فتشقق اهـ وقال القاسي وينبغي أن يصب ذلك الماء في المواضع البعيدة عن النجاسة وكان معلناً بأمرنا بصبه في حفرة بين القبور ذكره ص في باب الإجارة عن بن وفي الأمير على عقب في بن جواز الزجر بنحو ما يقرد بالنظر وأن الصبيان إذا كانوا لا يتحفظون من النجاسة لم يجر تعليمهم في المساجد ولكن قدمنا في أحكام المساجد عن دس أن المذهب منع تعليم الصبيان فيه مطلقاً كانوا مظنة للعب والتفكير أم لا لأن الغالب عدم تحفظهم من النجاسة

(فصل) في استعمال الحرير والتفدين (ما قولكم) فيمن فرش على خالص الحرير شيئاً كثيراً هل يجوز له الجلوس عليه أم لا (الجواب) في المعيار قال بعض حذاق التونسيين يؤخذ من قولهم من فرش فوق النجاسة طاهراً وصلي صحت

الغسل هل هو نافض أم لا وهل صور الاغتسال رافعة كافية عن الاصفر أولاً فإذا قلمت نعم فإذا أراد الإنسان بعد الاغتسال أن يتوضأ هل يحرم عليه ذلك أم لا فإذا قلمت بالحرمه فأبى سبب التحريم؟ أفيدوا بالجواب (أجاب) نفعا الله بقوله نعم أقل الغسل نية رفع الجنابة وتعميم ظاهر البدن شعراً وبشراً بالماء وكيفية الفاضلة نحو أن يستقبل القبلة ويسمى مقروناً بالنية مع غسل الكفين نعم يسن لمن يقتتل من نحو إبريق أن يقرن النية بغسل محل الاستنجاء بعد فراغه منه ثم يزيل ما على بدنه من قدر طاهر أو نجس ثم الوضوء كاملاً ثم يتعد مواضع الانعطاف كالأذن ويغسل أصول الشعر ثلاثاً بيده المبلولة ثم إفاضة الماء على رأسه ثلاثاً ثم على شقه الأيمن ثلاثاً ثم الأيسر ثلاثاً والدلك كل مرة من الثلاث وقول السائل فيما إذا نوى خارج الإناة الخ أقول الدقيقة إنما ذكروها في المسألة الوسطى وهي فيما إذا نوى عند الاستنجاء ولكن من المعلوم أنه في الأولى والأخيرة وهي ما إذا مس فرجه في أثناء غسله ينتقض طهره لأنه مس وقع في أثناء الطهر وقوله وهل صور الاغتسال الخ نعم هي رافعة كافية عن الأصفر وإذا أراد بعد الاغتسال أن يتوضأ

صلاته جواز جلوس الرجل على خالص الحرير إذا جعل عليه كتيفاً غيره وينسبه ماغشى من آنية الذهب برصاص وفي الزرقاني عند قول العزية ويحرم على الرجال لبس الحرير والجلوس عليه ثم إن حرمة الجلوس ولو بجائل ويحرم النظر لمن يجلس عليه وفي المجموع عطفاً على المحرم وحرر ولومع كتياف حائل كالقال الزرقاني وأجاز الحنفية فرشته وتوسده ووافقه ابن الماجشون اهـ، وبهذا لم يضعف ما قاله بعض هذا القائلين والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ في قول الصغير هل يجوز له لباسه الحرير والتفدين أم لا ﴿الجواب﴾ المعتقد أنه لا يحرم عليه أن يلبسه ذلك وإنما يكره له فقط لباسه الذهب والحرير ويجوز له لباسه الفضة كذا في الزرقاني قال العلامة العدوي ولعل الفرق بين الفضة حيث جازت دون الحرير والذهب فيكره أن الفضة جاز لبسها في الجملة حيث جاز للرجل لبس الخاتم منها وزنه درهمان فأقل والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ فيمن ينسج عمام من الحرير هل يجوز أم لا؟ وهل بيعها مباح أم لا ﴿الجواب﴾ في الزرقاني سئل ابن غازي عن هذا فأجاب لا بأس ببيعها وعملها وإن كانت ماملت عليه الرجال فقط لأنه قد يشتريها من لا يلبسها ومن يصرفها في غير اللباس أي بأن يجعلها سترًا فإن تحقق أو غلب على ظنه صرفها في لباس الرجال فإنه يحرم عليه ذلك فإن شك في ذلك جاز كما هو مقتضى كلام ابن غازي اهـ بزيادة من حاشية العلامة العدوي والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ فيما يفعله بعض الحجاج من جعل الحرير على الجمال هل يمنع أم لا ﴿الجواب﴾ في حاشية الخرشى الظاهر المنع والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ في استعمال الحرير لحكة أو جهاد وما حكم اقتراشه والاستناد إليه ﴿الجواب﴾ المشهور منعه لحكة ما لم يتعين طريقاً للتواء وكذا يمنع لجهاد على المشهور خلافاً لابن الماجشون فيهما وكذا يمنع اقتراشه والاستناد إليه وقال ابن الماجشون يجوز الجلوس والركوب عليه والارتفاق به ولو من غير حائل لما في ذلك من امتنائه اهـ خرشي بزيادة من عدوي ﴿ما قولكم﴾ في الرأية التي تكون للجهاد هل يجوز من حرير كراية الجهاد أم لا ﴿الجواب﴾ في المجموع عطفاً على ما يجوز ورأية لخصوص الجهاد أي وجاز استعمال الحرير حالة كونه رأية لخصوص الجهاد لالولي والله أعلم (مسئلة) في حاشية العلامة العدوي على الزرقاني أن العلم من الحرير الخالص قيماً ولحمة اختلف في القليل منه الذي لا يحرم قليل قدر أصبع وقيل قدر أصبعين وقيل ثلاثة وقيل أربعة ثم قيل إن القليل المذكور مكروه وقيل جائز وأما ما كان أقل من أصبع فإنه جائز اتفاقاً [مسئلة] اختلف في الخرز وهو ماسداه حرير ولحمته وبر أوقطن أو كتان قليل يجوز لبسه وصححه في القيس وقيل يكره واستظهره ابن رشد وهو المعتقد وأما ماسداه وبر ونحوه ولحمته حرير فذكر عجب الكراهة فيه أيضاً وزاد على ذلك مانصه وبقى النظر فيما أحد هذين أي السداء واللحمة من

سن له الوضوء باتفاق الشافعية ولا كراهة ولا حرمة بل لا وجه للقول به المن تتبع نصوص المذهب والله أعلم في التحفة قال المصنف ويبنى أن يتفطن من يغتسل من نحو ابريق لدقيقة وهي أنه إذا طهر محل التجو بالماء غسله ناوياً رفع الجنابة لأنه إن غفل عنه بعد بطل غسله وإلا فقد يحتاج للمس فينقض وضوؤه أو إلى كلمة في لف خرقه على يده انتهى؛ وهنا دقيقة أخرى وهي أنه إذا نوى كاذكرومس بعد النية ورفع جنابة اليد كما هو الغالب حصل بيده حدث أصغر فقط فلا بد من غسلها بعد رفع حدث الوجه بنية رفع الحدث الأصغر لتعدرا الاندراج حينئذ . انتهى مافي التحفة (فائدة) يمكن أن يخرج من دقيقة الدقيقة بأن يغسل محل التجو من غير نية رفع الجنابة . يباطن الكف ثم يغسل المحل ببقاء الكف ناوياً رفع الجنابة فهذا لا مس معه كما هو ظاهر انتهى . وفيها أيضاً كالإيعاب والعبارة له مع منته فرع لو أحدث في أثناء الغسل شيء من أعضاء وضوئه غسل الباقي وأجزاء عن جنابته وحده ولا يلزمه ترتيب أعضاء وضوئه لأن الحدث لما طرأ عليها الجنابة لم يكن له تأثير لا اندراجه فيها أو وقد غسل أعضاء الوضوء أو بعضها تم غسله أن شاء ولزمه

الحرير وبعضه الآخر منه ومن غيره هل يتفق على حرمة وهو الظاهر ولا يخالف هذا قول بعضهم إن الخز قد يكون أكثر حريراً إذ يحمل على ما إذا كان أحد هذين فيه حرير وهو أكثر انتهى وحكى بعض الأشياخ الحرمة وقد كان شيخنا رحمه الله قررها اه ملخصاً من الزرقاني والمدوي من باب جمل وعبارة المجموع وكرهه مانسج بحرير وغيره وهو الخز ولو كانت اللحمة حريراً كما نص عليه بعض شراح الرسالة وبعض شرح الأصل منه لثبته اللحمة اه [مسئلة] يجوز السجاف من الحرير إذا كان قليلاً والمراد بالقليل مادون الثلث والكثير الثلث فأكثر لأن الثلث من حيز الكثير في غالب المسائل والفرق بين السجاف والعلم أن العلم أشد اتصالاً بالثوب وبعضهم قاس السجاف على العلم فلذلك جزم الشيخ أحمد النفاوى بحرمته ما زاد على أربعة أصابع كذا في حاشية الخرشى ، وفي المجموع عطفاً على الجازات وسجافاً أى وجاز الحرير حاله كونه سجافاً لاتقاً باللابس وفاقاً للشافعية ﴿ماقولكم﴾ في تحلية آلة الحرب بأحد التقدين هل يجوز أم لا ﴿الجواب﴾ لا يجوز تحلية شيء من آلات الحرب إلا بالسيف فإنه يجوز تحليته بذهب أو فضة سواء كان في قبضته أو خفيه لورود السنة بجواز تحليته بأحدهما ومحل جواز ذلك إذا كان السيف للجهاد وأما لو كان لحله في بلاد الإسلام فإنه لا يجوز وأما بقية آلات الحرب كالخنجر والجنبية والسكين والرمح فيحرم تحليتها بأحد التقدين اقتصاراً على الوارد لأنه ورد في السنة إلا تحلية السيف فقط وكذلك يحرم تحلية السرج والركاب واللباس بأحد التقدين اه ملخصاً من خرشي وعدوي ومجموع بتوضيح

﴿فصل﴾ في خصوصياته صلى الله عليه وسلم [مسئلة] إن قلت كيف قال الله تعالى ليغفر لك الله ماتقدم من ذنبك وما تأخر مع أنه صلى الله عليه وسلم سيد المعصومين؟ قلت قال الحافظ السيوطي إن أحسن ما يجاب به عن هذا أنه كنى بالمغفرة عن العصمة أى يعصمك الله تعالى عن الذنب فيما تقدم من عرك وفيما تأخر وقد نص غير واحد على أن المغفرة والعفو والتوبة جاءت في القرآن والسنة في معرض الاسقاط والترخيص وإن لم يكن ذنب ومنه عفا الله عنك لما أذنت لهم عفا الله لكم عن صدقة الخيل والريق، فإن لم تفعلوا وتاب الله عليكم، علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم : أى رخص لكم والله أعلم

﴿فصل﴾ في بيان الأعيان الطاهرة [مسئلة] قولهم لعب الحى طاهر: محله إن خرج من غير العدة وأما الخارج منها فنفس وعلامته أن يكون أصغر مثناً اه صاوى ﴿فائدة﴾ كان البحر الملح عذباً في الأصل فخلص له المارة من قتل قاييل لهايل

غسلها أى الأعضاء التى سبق غسلها  
الحدث عن الحدث الأصغر بنية  
مرتباً لها لاستقلال غسلها  
حيث تدور عن الأصغر المستلزم  
وجوب الترتيب وبخبر في غسلها  
قبل إتمام الغسل أو بعده انتهى  
وفي المنهاج مع المفتي والنهاية  
والتحفة والعبارة لها وأكله  
أى الغسل إزالة قدر ثم الوضوء  
وفي قول يؤخر غسل قدميه  
والخلاف في الأفضل وعلى كل  
تحصل سنة الوضوء بتقديم كله  
أو بعضه وتأخيرته وتوسطه أثناء  
الغسل إلى آخر ما فيه وفي الإيعاب  
مع المتن قال في المجموع عن الأصحاب  
ولوأخر الوضوء أو بعضه عن  
الغسل أو وسطه بأن أتى به في أثناءه  
حصلت السنة ومع ذلك تقديمه  
أفضل لأنه الغالب من أحواله  
صلى الله عليه وسلم والعادة  
المعروفة له انتهى ملخصاً انتهى  
إيعاب وفي الروضة فرع من اجتماع  
عليه حدثان أصغر وأكبر فيه  
أوجه الصحيح يكفيه غسل جميع  
البدن بنية الغسل وحده ولا  
ترتيب عليه والثاني يجب بنية  
الحدثين إن اقتصر على الغسل  
والثالث يجب وضوء مرتب  
وغسل جميع البدن فإن شاء قدم  
الوضوء وإن شاء أخره والرابع  
يجب وضوء مرتب وغسل باقي  
البدن إلى آخر ما فيها فانظر وفقك  
الله تعالى إلى هذه النصوص السابقة  
المصرحة بأن فعل الوضوء بعد

ومن ذلك الوقت تغيرت الأطعمة وحضت الفواكه وغير ذلك كما في حاشية  
الخرشي [مسئلة] الصفراء طاهرة وهي ماء أصفر ملتحم يخرج من المعدة يشبه  
الصبر الزعفراني لأن المعدة عندنا طاهرة فما خرج منها طاهر مالم يستحل إلى  
فساد كالنمل للتغير قال الأمير فيه أى في قولهم المعدة طاهرة أن الطاهر المعدة  
بمعنى الجلدة حيث أظهرت كلها وما الذى فيها فلا حكم له قبل انفصاله وبعده  
نجس اهـ (ماقولكم) في الفسيخ وهو السمك المالح الموضوع بعضه فوق بعض  
هل هو طاهر يجوز أكله أم نجس (الجواب) قال في حاشية الصاوى ونظر  
بعضهم في الدم المسفوح من السمك هل هو الخارج عند التقطيع الأول لا ما خرج  
عند التقطيع الثاني وقال ابن العربي بطهارة دم السمك مطلقاً ويترتب على الخلاف  
جواز أكل الفسيخ وعدم جوازه فعلى القول بنجاسة دمه لا يؤكل منه إلا الصف  
الأول وعلى كلام ابن العربي يؤكل كله وقد كان العلامة الدردير يقول الذى  
أدين الله به أن الفسيخ طاهر لأنه لا يعلج ولا يرضخ إلا بعد الموت والدم  
المسفوح لا يحكم بنجاسته إلا بعد خروجه وبعد موت السمك إن وجد فيه دم  
يكون كالباقي في العروق بعد الزكاة الشرعية والرطوبات الخارجة منه بعد ذلك  
طاهرة لاشك في ذلك ومذهب الحنفية أن الخارج من السمك ليس منه بدم  
لأنه لادم له عندهم وحيث فهو طاهر على كل حال وعلى القول بنجاسة الدم  
المسفوح منه إذا شك هل هذا السمك من الصف الأول أو من غيره أكل  
لأن الطعام لا يطرح بالشك اهـ [مسئلة] قولهم الفخار إذا حلت به نجاسة مائعة  
غاصت وسرت في أجزائه لا يقبل التطهير والظاهر أن الفخار البالى الذى كثر  
استعماله إن حلت نجاسة غرواصة يقبل التطهير ثم إن عدم قبول الإناء التطهير إنما  
هو باعتبار أنه لا يصلي به مثلاً وأما الطعام فلا ينجس إذا وضع فيه بعد غسله  
لأنه لم يبق فيه أجزاء النجاسة كما قاله أبو على المسناوى (ماقولكم) في دود  
الطعام والنمل إذا سقط في الطعام هل يؤكل الطعام الموجود فيه ما ذكر أم لا  
(الجواب) ذكر في المجموع أن المتولد من الطعام كدود الجبن وسوس الفاكهة  
يؤكل مطلقاً وأما غيره كالنمل فإن كان حياً وجبت نية زكاته وإن كان ميتاً فإن  
تميز أخرج ولو واحدة وإن لم يتميز أكل إن كان الطعام غالباً لأن كان أقل أو  
ساوى على الأرجح فإن شك هل غلب الطعام أو لا فلا يطرح بالشك وليس  
كصفدة شك هل بحرية أم برية فلا تؤكل لعدم الجزم بإباحتها والله أعلم  
(ماقولكم) إذا وقع الفأر في زلعة جبن حالوم فهل يجوز أكل الجبن  
بعد غسله أم لا لسريات النجاسة فيه (الجواب) إن علنا وقوعه بعد  
صيرورته حالوما فإنه يغسل ويؤكل وإن كان قبل ذلك لم يؤكل ولو غسل  
وإن شككتنا في وقت وقوعه فإنه يغسل ويؤكل إذ لا يطرح الطعام بالشك

الغسل سنة ثم انظر عبارة الروضة الذاكرة للخلاف في وجوبه فكيف يسوغ لمن له أدنى مسكة بالفقهاء أن يقول بأن الوضوء يحرم ولكن نفوذ بالله من زلة القدم وظنيان القلم والله الهادي اعلم  
(باب النجاسة)

سئل رضى الله تعالى عنه وأرضاه عن قول المنهاج مع التحفة ولا ينحس قلنا الماء ولو احتملا كأن شك في ماء أبلنهما أم لا وإن تيقنت قلته قبل فكيف قالوا بطهارة القلتين مع الاحتمال مع أنهم متيقنين أنها دونهما وغلبوا الاحتمال على اليقين أفيدونا (أجاب) نفعتنا الله تعالى به نعم هم لم يبلغوا ذلك الا ليقين آخر وهو أصل الطهارة في الماء والشك في النجاسة المنجسة وعبرة النهاية عملا بأصل الطهارة ولا ناشككتنا في نجاسة منجسة ولا يلزم من حصول النجاسة التنجيس قال الشيرازي سئل قوله ولا ناشككتنا أى في كون النجاسة منجسة فالنجاسة محققة وكونها منجسة مشكوك فيه انتهى كلامه فقد توجد النجاسة ولا يوجد التنجيس لكثرة الماء مثلا فهو مما تعارض فيه الأصل والظاهر فقدموا الأصل هنا وهو طهارة الماء والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) نفعتنا الله به ورضى الله عنه ما تقولون في دن الخمر المتخذة إذا تشرب

كذا أجاب عجل والله أعلم (ماقولكم) في السمك الصغير الذى يملح ويقال له الملوحة هل يجوز أكله ولو تغيرت رائحته أو التغير نأقله عن الإباحة (الجواب) في فتاوى الاجهورى لاشك أن ميتة البحر طاهرة ولو تغيرت وتنتت ويؤكل ما لم يتحقق ضرره قال في المدونة إذا ملحت حيتان فأصيب فيها صفادع ميتة فلا بأس بأكلها لأنها من صيد البحر انتهى وسواء تنتت أم لا ولم يقيدوا أحديا إذا لم تنتت فإن قلت قد تقرر أن دم السمك نجس فما ملح منه نجس لوجود الدم فيه قلت لأنس لم أن السمك الصغير الذى يجعل ملوحة منه وإن سلم فإنما يحكم على دم السمك بالنجاسة حيث انفصل عنه إذ هو حيث من الدم المسفوح وأما مادام فيه فهو طاهر وليس من المسفوح فلا يكون نجساً وهذا صريح في كلامهم وبه تندفع المعارضة بين قولهم ميتة البحر طاهرة وبين قولهم الدم المسفوح نجس اه والله أعلم (ماقولكم) في الدم المسفوح المحكوم بنجاسته هل هو الخارج عند الذبح وإذا كان كذلك فما حكم الخارج بعد السلق حين تعلق الشاة ويضرها الخزار في لبثها هل هو من المسفوح ام لا وما حكم الدم الخارج من ميتة البحر بعد موتها هل هو حكم لحمها أم لا (الجواب) سئل العلامة الاجهورى عن هذا فأجاب الدم المسفوح هو الخارج عند التذكية وما يخرج من الشاة ونحوها عند تعليقها وفتح لبثها فهو من المسفوح وما يوجد في باطن البهيمة عند شق جوفها مسفوح ودم السمك المنفصل عنه نجس سواء انفصل عنه في حال حياته أو بعد موته وأما مادام به في محله فهو طاهر اه والله أعلم (ماقولكم) في استعمال المرقد لأجل قطع عضو كالسيكران هل يجوز استعماله لشخص يراد أن يقطع منه عضو أم لا (الجواب) في المجموع والظاهر جواز ما يسقى من المرقد لقطع عضو ونحوه لأن ضرر المرقد مأمون وضرر العضو غير مأمون والله أعلم [مسئلة] في فتاوى عجل سئل عن الفسيخ فأجاب السمك إن غسل من دمه وملح بحيث لا يخرج منه دم يشربه بعضه فطاهر وإلا فمتنجس اه [مسئلة] في فتاويه المذكورة أيضاً يكره غسل اليدين بدقيق الترمس ونحوه ولا يخالف هذا قول ابن وهب عن مالك أنه لا بأس أن يتسلك بنحو القول لأن الأصل أن لا بأس تستعمل فيها غيره خير منه ولذا قال ابن رشد في قول مالك لا بأس أن يكتنى الصبي أن تعبيره بلا بأس يدل على أن ترك تكنته خير من فعلها ويكره الغسل بالنخالة لأنها من أصل الطعام وربما أكلت في الشدة ويكره الغسل بالعلس واللبن وامتناسات المرأة بما يعمل من التمر والزبيب [مسئلة] إذا وضع نحو الدجاج في الماء الحار لأجل إخراج ريشه فيغسل ويؤكل لأن هذا ليس بطبخ حتى يقال إن النجاسة سرت في أعماقه كما يستفاد من النوادر كذا في الفتوى المذكورة (ماقولكم) في القلس هل هو طاهر ولو تغير عن حالة الطعام أو ينحس بمطلق التغير كالتيء

منه وأخرج منه وجف كيف يكون وجه طهارته أفيدونا أثابكم الله الجنة (أجاب) نعمنا الله تعالى به بقوله حيث انقلب الخمر خلا طهر الدين وإلا ينقلب فيطهر بالغسل مع زوال الطعم واللون والريح وصفاء الغسالة من لون الخمر إلا ما بقى من لون أوريخ وعسر فيعني عنه أو طعم وتعدرا وهما كذلك والله تعالى أعلم (سئل رضى الله تعالى عنه) عن الباعة الذى يعملون منها عموداً للساعات وغيرها هل هو حق حيوان بحرى أو برى وهل هو طاهر أم نجس أفيدونا مأجورين (أجاب) نعمنا الله بحياته بقوله الذى ذكره أهل الخبرة أن الباعة نوعان بحرى لا يعيش إلا فى البحر فهذا طاهر بلا خلاف والنوع الآخر يعيش فى البر والبحر وقد اختلف النقل فيه عن أهل الخبرة فقال بعض منهم انه لا يشبه ما كولا فى البر فعليه هو نجس وهذا أشهر القولين فيه ما لم يدبغ ويطبخ بعد الدبغ والا فطاهر وقال البعض الآخر بل يشبه ما كولا فى البر فعليه هو طاهر ان ذكى أو دبغ قبل الطبخ وعلي كل حال هو مما وقع فيه الاختلاف والشبهة فما تحقق أنه بحرى فطاهر وما علم أنه برى لم يدبغ حرم وما شك فيه حل ولا يثنى الورع والله سبحانه أعلم (سئل رضى الله تعالى عنه) عن النجاسة

(الجواب) قال فى المجموع ولا ينسج القلس إلا بمشابهة العذرة فلا يضر حموضته لحفته وتكرره وهل كذلك القى أو بمطابق التغير وهو ظاهر المدونة تأريلان هذا حاصل ما حرره الرماضى ورد على الخطاب والجماعة فى تشهيرهم التنجيس بمطابق التغير فيها اه والله أعلم (ماقولكم) فى الآجر المحروق بالنار هل يكون طاهراً إذا كانت طيبته مخلوطة بزيل الخيل ونحوها (الجواب) نعم هو طاهر قال فى المجموع ورماد النجس ودخانه طاهران على الراجح والله أعلم (فصل) فى أحكام المياه (ماقولكم) فى تغير الماء عند تسخينه بدخان الحطب مثلاً هل يضر أم لا (الجواب) إذا تغير الماء بدخان فإن كان الإناء الذى فيه الماء بغطاء محكم لا يضر ذلك التغير فيستعمل فى العبادات لأنه من المتغير بالمجاور غير الملاصق فلا يضر ولو فرض أنه غير اللون والطعم خلافاً لما فى الخرشي وأما إذا أتى الدخان على سطح الماء فهو من الملاصق والتغير بالملاصق فيه خلاف فابن الحاجب والشيخ خليل وجماعة على عدم الضرر والموضوع تغير الريح فقط وأما تغير الطعم واللون بالملاصق فيضر لأنه يحمل على أنه مزاج الماء وارتضى هذا القول الحطاب وقال ابن عرفة وجماعة آخرون يضر التغير بالملاصق وارتضاه ابن مرزوق انتهى ملخصاً من المجموع وحاشيته وحاشية الخرشي [مسئلة] الذى يضر فى التغير بنحو بخار المصطكى أن يخر الإناء فارغاً ويحبس البخار حتى يصب عليه الماء وأما إذا تغير الماء من إزاء يخر بعد ذهاب الدخان منه فهو من التغير بالمجاور كما قال علقم والشيخ العدوى أى فلا يضر إذا تغير ريح الماء فقط كما أقصر عليه الدردير وأما اللون والطعم فيضر لما فى حاشية الخرشي من أن المجاور الملاصق إذا تغير اللون والطعم يحمل على أنه مزاج الماء

(فصل) فى إزالة النجاسة (ماقولكم) فيمن فرضه الإيماء فى سجوده وأوما إلى محل به نجاسة هل تبطل صلاته لأنه يجب تطهير مكان المصلى وقد فسره بعضهم بأنه محل قيامه وسجوده وجلسه أم لا تبطل أفيدوا الجواب (الجواب) الراجح صحة صلاته لأن مكان المصلى الذى يجب تطهيره هو ماتمسه أعضاؤه بالفعل وتفسير بعضهم بأنه محل قيامه الخ يحمل على ما إذا سجد بالفعل فلا يجب على الموى طهارة محل السجود أفاده الزرقانى (ماقولكم) فى رداء المصلى إذا وقع وهو طاهر على نجاسة جافة هل تبطل صلاته كما قاله فى طرف عمامته إذا كان نجساً وألقى بالارض ولولم يتحرك بمركته أم لا تبطل أفيدوا الجواب (الجواب) حيث كان الرداء طاهراً فلا يضر كما قال الزرقانى ولا يضر استطرار رداء المصلى على نجاسة جافة اه وفى المعيار أن الإمام البرزلى قال احفظ فى الإكمال أن يثاب المصلى إن كانت تمس النجاسة ولا يجلس عليها لاتضره وأما طرف عمامة المصلى

فما بطلت الصلاة لإلنجاسته وقد قالوا يجب إزالة النجاسة عن محمول المصلي ولو حكما فيدخل فيه طرف العمامة المنتجس ولو لم يتحرك بحركته والله أعلم (ماقولكم) فيمن حرك نعله المنتجس وهو في الصلاة هل يقطع صلاته لبطلانه أم لا (الجواب) قال الزرقاني والصواب عدم القطع فيمن حرك نعله المنتجس حيث مسه من محل طهارته لأنه ليس بجامل والقطع فيمن رفعه لأنه حامل وقال في المعيار لأن الغالب الدخول به في مواضع النجاسة بخلاف القبَاب فإنه يغسل (ماقولكم) فيما يصيب الثوب من انتفاض الكلب أو من ذيل الفرس هل ينجسه أم لا (الجواب) قال في المعيار وما يصيب الثوب من انتفاض الكلب أو من ذيل الفرس لا يوجب حكما لأن الحيوانات محمولة على الطهارة اه وهذا ما لم يعلم أن ما أصاب الثوب من الانتفاض نجس وإلا وجب غسله والله أعلم (ماقولكم) فيمن ذكر نجاسة في الصلاة وهم بالقطع فنتى وتمادى فهل تبطل صلاته أفيدوا (الجواب) (الجواب) تبطل صلاته على الأصح خلافا لابن العربي القائل بالصحة كذا في الزرقاني وفي حاشية الخرشي أن ما قاله ابن العربي قول ابن القاسم وهو الظاهر لعذره بالنسيان وهو المناسب ليسر الدين والله أعلم (ماقولكم) فيمن رفع رأسه من السجود فرأى نجاسة في محل السجود (الجواب) قال ابن عرفة يقطع وهو الراجح بناء على أنه لا يشترط مع علمه في الصلاة بالنجاسة التلبس بها وذهب بعض متأخري فقهاء القرويين إلى أنه يتأذى ولا يقطع ويبعد في الوقت كمن نسي غسلها قبل الدخول ولم يتذكر إلا بعد السلام وهذا مبنى على أنه لا بد أن يصحب علمه في الصلاة بالنجاسة التلبس بها ومثل هذا من رأى في صلاته بعمامة نجاسة بعد سقوطها ذكره الزرقاني وغيره والله أعلم (ماقولكم) فيما يفعله الصائغ من إحاء نحو الذهب والفضة بالنار وإطفائه في الماء النجس بعد إخراجة من النار هل يظهر إذا غسل بعد ذلك بالماء الطاهر أم لا (الجواب) يظهر إذا غسل بالماء لأن النجاسة لا تنفص في أعمائه وإنما أزال الله الحرارة التي حصلت بالنار عند وجود الماء فإذا انفصلت فلا يقبل بعد ذلك شيئا يداخله فليس هناك قدر زائد على الواقع من انفصال الحرارة عن نحو الذهب والفضة والحديد بمداخلة الماء إياها أفاده في المعيار وفي ضوء الشموع لو شرب نحو الحديد من الماء النجس لزاد وزنه وهو خلاف المشاهد والله أعلم (ماقولكم) في الشك في الطريق هل يؤثر أم لا (الجواب) ذكر في المجموع أن الشك لا أثر له في الطعومات وكذا في نجاسة الطرقات كما في الخرشي عن ابن عرفة والله أعلم (ماقولكم) في المأموم إذا رأى نجاسة بإمامه وهو بعيد عنه هل يكلمه أم لا (الجواب) قال في المجموع وإن علمها مأموم بإمامه أراه إياها ولا يمسه فإن بعد فوق الثلاث صفوف كله واستخلف فإن تبعه بعد رؤيته النجاسة بطلت على

تكون في المسجد هل أزالها فرض عين على من علمها أو كفاية فإن قلتم كفاية فذاك أو فرض عين فهل تتعين على كل فرد فرد ولو أزالها أحد العالمين بها هل يأثم بأفهمهم فإن قلتم يأثمون فواجبه الأثم مع أن الفرض قد حصل وهو الإزالة وإن قلتم لا يأثمون فكيف وهو فرض عين وهل المعفو عنها وغيرها سواء أم لا أفيدونا (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم إزالة النجاسة غير المعفو عنها من المسجد فرض كفاية على كل من علم بها فإذا قصر الكل أثموا وإن فعلها البعض سقط الحرج عن الباقي والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) عن ثوب تنجس ثم بعد التنجس ألقى به هردا وحناء متنجسين فغسل الثوب غسلا ولم يزل الهرد والحناء فيه لو تأورى بأفاحم ذلك الثوب وهل فيه وجه يجوز العمل به كي يستعمل في الصلاة ونحوها أم لا يبنوا لنا ذلك (أجاب) نفعتنا الله تعالى به بقوله نعم الواجب في الثوب المذكور غسله حتى تصفو غسلاته من لون الحناء والهرد ويرجع وزنه إلى ما كان قبل حصول الهرد والحناء به لأن حكمهما حكم الصبغ المنتجس هذا إذا كان الباقي اللون وحده أو الريح وحده وأما إذا بقيا كما هو صورة السؤال فلا يبنى



عنهما إلا إذا تعذرت الإزالة فإن قال أهل الخبرة لا يزولان إلا بالقطع فهذا هو الصحيح في الروضة ومقابله يظهر وإن بقيا إذا تعسرت الإزالة بكفاء أحدهما والله الهادي أعلم (سئل) عفا الله تعالى عنه فيما إذا عض كلب شخصاً أو نحوه وتمكن من غسله وتربيت موضع العض ولم يفعل ذلك حتى التئم موضع العض فهل يجب عليه شق ذلك الموضع ليغسله ويتربه لتقصيره أم لا أفيدونا بالجواب (أجاب) رضى الله تعالى عنه وأرضاه بقوله نعم حيث كان في غسله مشقة لا تحتمل عادة فترك لأجلها لم يجب عليه الشق متى نالته بالشق مشقة لا تحتمل عادة وإن لم تبسح التيم وأما إذا لم تله بالغسل المشقة فترك فهو مقصر فيلزمه الشق والغسل ما لم يخش ميسح تيم هذا ما جرى عليه في التحفة وجرى الرمي والحظيب على أنه إذا خشي بالغسل ضرراً فترك لأجله فلا يلزمه الشق مطلقاً والله عز وجل أعلم (سئل) نفعا الله به عن النجاسة الكلية هل يشترط لازاتها مع السبع الفسلات طهور التراب والغبار أم لا وهل أخرج من الكنف حيث لم يبق له عروق ولون والمقبرة المنبوشة والأرض المتنجسة إذا تعاقبت على ماذكر الرياح والأمطار وتراكت السيول

المأموم أيضاً والله أعلم (ماقولكم) في الخنزير إذا ولغ في إناء هل حكمه حكم الكلب من أنه إذا ولغ في الإناء يندب إراقة الماء الذي ولغ فيه وغسل الإناء سبعا تعدياً بلا نية ولا ترتيب أم كيف الحال أفيدوا الجواب (الجواب) ذكر في المجموع أن ندب إراقة الماء من الإناء الذي ولغ فيه الكلب وغسله سبعا لأجل التعبد ولذلك لم يطلب في الخنزير أى لأن الشارع لم يتعبدنا بذلك فيه وقيل لحشية الداء الذي يصيب الكلب المسمى بالكلب بفتح اللام لأن الكلب يرد الماء كثيراً في أوائل إصابة ذلك الداء والله أعلم (ماقولكم) فيما يجعل على سطح المسجد أو البيت من الرماد الذي أصله مما يجتمع من الزبل والروث وغير ذلك ويحرق ويجعل على السطوح كالجير لأجل أن يمنع من كثرة القطر فإذا قطر منه شيء فما حكمه (الجواب) في المعيار سئل ابن عرفة عن ذلك فأجاب بأنه في أول ما يقطر نجس ثم يظهر بعد ذلك فلا يضر ما ينزل منه والله أعلم (ماقولكم) في حصر فيه ثقب لا تصل ثياب المصلي إلى ماتحته من النجاسة لكنه يستقر على الأعلى فهل إذا جلس عليه تبطل صلاته أم لا أفيدوا الجواب (الجواب) في المعيار أن العلامة الغبريني أجاب بصحة الصلاة وأجاب ابن عرفة بأنه بعيد صلاته لصحة اتصاله بالنجاسة والله أعلم (ماقولكم) في رجل صلى إلى جنب من يتحقق نجاسة ثوبه ولا صقه هل تبطل صلاته أم لا أفيدوا الجواب (الجواب) في المعيار قال البرزلي احتفظ في الإكمال أن ثياب المصلي إن كانت تمس النجاسة ولا يجلس عليها لا تضره وإن استند إليه في المدونة ولا يستند لحائض ولا جنب فقيل لأن المستند شريك المستند إليه وقيل لنجاسة ثياب المستند إليه ويعيد من فعل ذلك في الوقت ومن الاستناد من دفع نعله بيده مع تحقق نجاسته والله أعلم [مسألة] إذا جاء ثوب شخص نجس على كتف المصلي بحيث يعد حامله لا تبطل صلاته لأن الثوب منسوب ومحمول للابسه كما في حاشية الخرشى (ماقولكم) في القلس هل هو طاهر أم نجس (الجواب) قال في المجموع ولا ينجس القلس إلا بمشابهة العذرة فلا تضر حروضه لحفته وتكرره والله أعلم (ماقولكم) في الخنزير وغيره من النجاسات هل يجوز التداوى بشيء من ذلك أم لا (الجواب) قال في المجموع ولا يجوز الدواء بالخنزير ولو تعين وفي غيره خلافه وأجازه الشافعية لدفع الملاك من عدم الرطوبة لالعطش نفسه اه وفي حاشية الخرشى من باب البيوع والحاصل أنه قد ذكر النووى مانصه والأصح عند الشافعية حل التداوى بكل نجس إلا الخنزير، والخنزير موضعه إذا لم يوجد طاهر يغني عن النجس جمعاً بين الأخبار اه والله أعلم (ماقولكم) في دخول المقبرة بالأنعلة هل هو جائز أم لا (الجواب) ذكر في المعيار أن دخول المقبرة بالأنعلة جائز لأن النبي صلى

فأخذت من التراب واعطت حتى صار ما ذكر كالصعيد الطيب فهل يحكم عليه بغير الصفة الأولى لفقد الشرط أم لا وهل ملح الماء إذا اضمحلت فيه ميتة غير معفو عنها قبل التلح يصير المعتقد نجساً أم لا وهل يعنى عما عمت به البلوى وشق الاحتراز عنه كأمتة الصبيان الذين لا يختاطون عن النجاسة أم لا وهل الصلاة على بول ما كول اللحم صحيحة أم لا وهل قول المذهب قوى المدرك يجوز التقليده لفاعله أم لا ينونا لئلا ذلك بياناً شافياً (أجاب) رضى الله عنه نعم يشترط في تراب غسلات المغلظة أن يكون طهوراً ولا يشترط فيه الغبار فيصح الغسل بالطين والواجب من التراب ما يكدر الماء ويصل بواسطته إلى جميع أجزاء المحل ولا يظهر الخارج من الكنف كتراب المقبرة المنبوشة والميتة الواقعة في الملمحة بحال لأنها أعيان نجسة ولم يستثن منها سوى شيئين الجلد والخزق ويعنى عما عمت به البلوى من نحو ثياب نحو الصبيان والقصابين والكفار المتدينين باستعمال النجاسة وأما الصلاة على نحو بول المأكول فباطلة لنجاسته على الراجح في المذهب وأما على مقابله فصحيحة ففي الروضة ولنا وجه أن ما يؤكل منه بوله وزوونه طاهران وقول أبي سعيد الأصطخري من أصحابنا

الله عليه وسلم والسلف كانوا يفعلونه لأنهم كانوا يصلون على الميت على شفير القبر بناءً لهم وما ورد في الحديث يا صاحب السبطين اخلع نعلك فإنما قال له ذلك لأنه رآه يتلح في مشيه تعجباً بحاله فأمره بذلك ليخف بعض ما به من الزهو والعجب بنفسه وأقوى بعضهم فيمن أزال نعلان من موضعه بأخر أنه يضمته لأنه لما نقله وجب عليه حفظه وصوبت هذه الفتيا اه (ما قولكم) في المصحف أو الكتاب إذا حلت فيه نجاسة هل يغسل محلها أم لا أفيدوا الجواب (الجواب) إن كانت نسخة المصحف أو الكتاب من الآيات المعبرة التي يرجع إليها ويعتمد في صحة غيرها عليها وكان يوجد ثم نسخة من الكتاب سوى ما وقعت فيه النجاسة فالحكم أن يزال من جرم النجاسة ما استطاع عليه ولا أثر للأثر فإن الصحابة رضوان الله عليهم تركوا مصحف عثمان رضى الله تعالى عنه وعليه الدم ولم يحوه بالماء لكونه عمدة الإسلام وأما إن لم يكن المصحف أو الكتاب فينبغي أن يغسل الموضع ويحبر إن كان مما يحبر أو يستغنى عنه بغيره والله أعلم أفاده في المعيار (ما قولكم) في طهارة الخبث هل هي شرط في مس المصحف أم لا أفيدوا الجواب (الجواب) في المعيار سئل أبو القاسم البرزلى عن ذلك فأجاب أما طهارة الخبث فليس بشرط في مس المصحف فقد نهوا على تعليق التماسم على البهائم والحیض وعلى قراءة القرآن في الطرق وفي الأماكن النجسة وعلى ذكر الله في الخلا. وعلى معاملة المشركين بالدنانير والدرهم التي فيها اسم الله وعلى الاستنجاء بخاتم فيه ذكر الله ومس المصحف من أهم ما يذكرون ولو كانت طهارة الخبث شرطاً فيه لم يعملوها اه أى ما لم يلزم على ذلك ملازمة المصحف للنجاسة بأن كانت في يديه وإلا حرم قال في المجموع راجع كراهة التلطح بالنجس في ظاهر الجسد قال في ضوء الشموع إلا أن لمس بها مصحفاً فيحرم والله أعلم (ما قولكم) في الخاتم فيه ذكر الله ألبس في الشمال حالة الاستنجاء أم لا (الجواب) أفاد في المعيار وغيره أن حاصل المذهب في الاستنجاء بخاتم فيه ذكر الله أو اسم نبي ثلاثة أقوال الكراهة والجواز والحرمه والذي رجحه الخطاب الكراهة ولام ابن العربي والتأني يؤيد القول بالتحريم وسئل عن ذلك مالك رضى الله تعالى عنه فقال أرجو أن يكون خفيفاً قال ابن رشد في البيان قوله أرجو أن يكون خفيفاً يدل على أنه عنده مكروه وأن نزع عنه أحسن وقال ابن رشد في فعل ابن القاسم ليس بحسن ويحتمل أنه إنما فعل ذلك لأن خاتمه كان ضيقاً يشق عليه تحويله إلى اليد الأخرى كلها احتاج إلى الاستنجاء ووسع ذلك الاحتياج إلى لبسه في الشمال لأنه أحسن ما روى ولما في نزع عنه كل استنجاء من المشقة ولا سيما على تأويل ابن رشد في خاتم ابن القاسم أنه كان ضيقاً اه وهذا ما يلبس القدر وإلا حرم فقد ذكر في المجموع أنه يكره دخول الكنيف بذكر الله منه خاتم

واختاره الروباني وهو مذهب مالك وأحمد والمعروف من المذهب النجاسة انتهى كلام الروضة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عفا الله تعالى عنه لوسحر الإنسان كلياً وعقله ثابت هل يكلف بالواجبات ويمكن من زوجته ولا ينجس غيره أم لا أجيبوا لكم الأجر والثواب (أجاب) رضى الله عنه نعم يكلف ويمكن من زوجته ولا ينجس غيره والله الهادي أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن أصابه نجاسة كلية فصب عليه الماء الممزوج بالتراب فأزال العين والآثر فاستدام الصب بعد ذلك برهة من الزمن بحيث لو فرق وقت الصب لسأوى وقته أكثر من وقت سبع غسلات فهل يحسب ذلك لصب المستدام غسلة واحدة لعدم صدته بالمرات أم يحسب سبعاً لطول زمنه ومساوات وقته لوقت سبع غسلات أفئونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه وأرضاه بقوله لا تسكني استدامة الصب وإن طال زمنه في النهاية ولو غس المتنجس بما ذكر في ماء كثير راكد وحركه سبعاً وتربه طهر وإن لم يحركه فواحدة قال ع ش أى وإن طال مكثه أى ويفارق مامر في النفاش المحدث من تقدير الترتيب لأن الترتيب صفة تابعة والعدد ذات مقصودة فلا يقاس

في يسراه فإن لابس القدر حرم وفي الزرقاني ويكره على مارجح الخطاب وقيل يحرم دخول الخلاه بشئ فيه ذكر الله تعالى كالتخاتم والدرهم إن لم يكن بساتر وإن لم تدع ضرورة من ارتياح أى أو خوف ضياع وإلا جاز ومثل الذكر الدخول بآيات من القرآن ولا شك أن الذكر أشد كراهة من إدخال ما فيه ذكر وحرم الدخول بالقرآن وجزئه وتلاوة القرآن أو بعضه في موضع الخلاه الممد كغيره عند انكشاف الارتياح أو خوف ضياع ونحوه فتجوز القراءة والدخول بالمصحف (فائدة) في حاشية الشيخ اجل الشافعي على المنهج وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم **كانه** إذا دخل الخلاه وضع خاتمه وكان نقشه محمد رسول الله أى محمد سطر **ورسول سطر** والله سطر قال العلامة ابن حجر ولم يصح في كيفية وضع ذلك شيء لكن قال الاسنوى في المهمات وفي حفظي قديماً أنها كانت تقرأ من أسفل ليسكون اسم الله تعالى فوق الجميع زاد في نور النبراس والذي يظهر أن هذه الكتابة كانت مقلوبة حتى إذا ختم بها كان علي الاستواء كما في خواتيم الحكام اليوم قال بعضهم وكان نقش خاتم أبي بكر نعم القادر هو الله ونقش خاتم عمر كفي بالموت داعياً يا عمر ونقش خاتم عثمان لتصبرن أو لتندمن ونقش خاتم علي الملك لله اه (ما قولكم) فيمن ذكر نجاسة في الصلاة فقطعها وذهب ليغسلها فغسلها وصلى بها ثانية هل يعذر بالنسيان الثاني أم لا (الجواب) يعذر بالنسيان الثاني كما هو أحد قولين ذكرهما سند واستظهره الخطاب كما في حاشية الخرشى والله أعلم (ما قولكم) فيمن شك في إصابة النجاسة لثوبه أو ظن أنها أصابته هل يجب عليه غسلة أو نفضه أفيدوا الجواب (الجواب) قال في المجموع وإن شك في إصابتها لثوب والشك هنا يشمل الظن غير القوى كما في الخطاب والرماسى وجب نفضه ولو رشته واحدة في الخطاب ولا يلزم استغراق جميع سطحه اه ومنه تعلم أنه إذا ظن ظناً قوياً وجب عليه غسلة والله أعلم (ما قولكم) فيمن يعتريه سلس البول كل يوم مرة هل يجب عليه غسلة أم لا (الجواب) يعنى عما يعسر من الإحداث من بول أو غائط أو مذى أو ودى ولو مرة في كل يوم مدة استمراره فإذا برئ منه وجب عليه غسلة لأن الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً كما في المجموع وغيره والله أعلم [مسئلة] كان الشيخ عيسى الغبريني يقول إن وجد النعال من جلد الميتة فإنه ينجس الرجل إذا توضأ عليه وخالفه تليذه البرزلى وقال لا تنجس لجواز استعماله في الماء واستظهر الخطاب ماقاله الشيخ عيسى لأنه استعمل في غير يابس وماء واقتصر عليه في المجموع [مسئلة] في حاشية الأمير علي عبد الباقي من يحس ب نزول نقطة فإذا قش تارة يمجدها وتارة لا يمجدها لا يلزمه التفتيش إن اعتراه ذلك كل يوم ودين الله يسر كما أجاب به ابن رشد فإن قش فوجدتها فعلى حكمها بخلاف من فرع من شيء فأحس بنزول

شئ في القضية فيجب عليه الاستبراء إن كان يخرج لعدم استنكاح وفيه أيضاً من تمكن منه الوسواس فله أن يتخلص منه بالقول الضعيف كقول العراقيين السلس لا ينقض مطلقاً وفيه أيضاً فائدة قال الشيخ في شرح العزية قولهم السلس لا ينقض ما لم ينزل على وجه الاعتیاد خلاله فينقض وهو ظاهر اهـ وقوله كقول العراقيين الخ أى والقول المعتمد أن السلس إن لازم نصف الزم لا ينقض وإلا فنقض (فائدة) سئل عجل هل وقع التخفيف في الغسل بعد أن فرض مكرراً كالصلاة أم لا فأجاب نعم وقع التخفيف في كل من الغسل للجنابة وغسل الثوب فقد أخرج أبو داود والبيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل سبع مرات وغسل الثوب من البول سبع مرات فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل حتى جعل الصلاة خمساً وغسل الجنابة مرة وغسل الثوب مرة انتهى وهل كذلك غسل غير الجنابة من الحيض ونحوه وكذا الغسل من البول كما هو الظاهر أم لا والظاهر أن السؤال في تخفيف الغسل لم يكن في ليلة الإسرائاء والله أعلم انتهى (ما قولكم) في الثوب يبل في الخثر ثم يحفف حتى لا يبق فيه الاحكم الخثر فهل يطهر أم لا (الجواب) في فتاوى الأجهوري قد ذكر الإمام المازري والقرطبي ومن وافقهما كالشيخ خليل أن العلة في نجاسة الخثر هو الشدة المطربة وأن الحكم يتعدم بانعدامها وحينئذ فإذا أصاب الخثر ثوباً وجف بحيث لم يبق إلا حكمه أو بقي ما لا يتحلل منه ما يسكر وقد ذكروا أن آية الخثر إذا تحلل فيها الخثر فإنها تطهر بطهارة ما غاص فيها (تسمة) تحلل الخثر لا يجوز على الراجح وقيل مكروه اهـ وفي المجموع أنهم اختلفوا في تحليلها بالحرمة لوجوب إزالتها والكره والإباحة أو إن تغمرت بلا قصد جاز ويظهر الخثر أيضاً إذا تحجر وقيد الخطاب بما إذا لم يعد إسكاره ورده عجل بأنه لا إسكار مع التحجر وبعد البلب يدور الحكم مع العلة ومن هذا الطرير الذي يوضع في الصبغ فإن عاد الإسكار ببله عادت نجاسته وإلا فلا والله الملهم للصواب (مسئلة) الخاتم المندوب يكون درهمين من فضة فأقل ويندب أن يكون باليسرى كما هو آخره عليه صلى الله عليه وآله وسلم ويندب جعل فضة الكف لأنه أبعد من العجب ويحرم المتعدد وإن دون درهمين كما يحرم ما زاد ذهبه عن الثلث وإلا كره كذا في المجموع وفي فتاوى عجل وأما لبس خاتم النحاس والحديد والرصاص والعقيق وغيرها كالخشب والجلد فالأول والثاني وقع فيهما خلاف بالحرمة والكره والراجح الكراهة ما لم يكن للتداوى وإلا فيجوز فإن النحاس يمنع الصفري والحديد من الجن وكذا الثالث ومثله القزدير وأما العقيق وما بعده فجاز اهـ.

أحدهما بالآخر ومن الفارق علم الحكم والله سبحانه أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل غس يده في ماء قليل قليل له قد ولغ في إنائه ثوب قبل صب ذلك الماء فيه والحال أنه معتقد صدق القائل وهناك قرينة دالة عليه فغسل وترب على الوجه الأكمل إلا أنه قطرت قطرة على ثوبه قبل الترتيب فنسى غسلها ثم تذكرها بعد أن غسل ذلك الثوب من نحو وسخ وغسلت أثواب كثيرة له ولغيره في الإناء المغسول فيه ذلك الثوب وأوانى وغير ذلك وحصلت الملاسة بواسطة الرطوبة من الرجل لغيره ممن يعرف ومن لا يعرف بنحو المصافحة فيعد تذكركه قلد الإمام مالكا رضي الله عنه في الماضي والمستقبل والحال أنه يمسح رأسه كله فهل له ذلك أم لا وما حكم من لا مسح هل يجب عليه إعلامهم بذلك والحال أنهم أناس كثيرون بين حاضر وغائب أم لا وإذا قلتم بالأول والحال أنه يخشى من إعلام بعضهم فهل بذلك يسقط الوجوب أم لا وإذا أخبرهم ما حكم عبادة من لم يمسح رأسه كله والحال أن المدة طويلة بجهولة بيننا لنا ذلك جزاكم الله عن المسلمين خيراً (أجاب) عفا الله عنه نعم تقليده للإمام مالك صحيح قبل العمل وبعده حيث وجدت شروط التقليد وهي العلم بتعلقات المسئلة التي قد

فيها والثاني عدم التلقيق والثالث عدم تتبع الرخص الرابع اعتقاد أرجحية من قلده أو مساواته لإمامه ولم يرتض هذا في التحفة بل اعتمد صحة التقليد مع اعتقاد المرجوحية ويجب عليه إعلام من لا مسمهم إذا كانوا يعتقدون التنجيس وإلا نذب الإعلام هذا حيث تمكن من الإعلام وإلا بأن لم يتيسر لبعد أو خوف ضرر فلا وجوب ولتلطف في الثانية حتى يتوصل إلى الاخبار ومن علم منهم ذلك فهو بالخيار إن شاء. قضى ماصلا فيما يتقن معه النجس دون ماشك فيه وإن شاء فلد بشرطه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى بما صورته إذا كان النعل متنجسا بنجاسة كلية وبست واضطحت بالدوس وبعد مدة أعطاها الخراز يصلحها فغمسها في الماء وأصلحها وأعطاهها صاحبها وأخذ مدة وفطن أنها متنجسة فهل عليه أن يخبر صاحب الإصلاح وهو قد استعمل الإناء والمغموس فيه ذلك أو كيف الحكم يصير الحال للشقة في تعدى النجاسة إلى الغير مع الجهل أو يقتل تقليدا ضابطا الخ ما فيه (أجاب) رضى الله عنه) بقوله نعم يجب إعلام من يتقن إصابته لشيء من ما ذلك الأناة سواء صاحب الإصلاح وغيره بخلاف ما إذا لم يتقن فانه لا يجب الإعلام وفي

(فصل) في الوضوء وما يتعلق بالحية وبقية الشعر (ماقولكم) في حكم الوضوء بما زمرم (الجواب) أفاد الخطاب أنه لا خلاف في جواز الوضوء والغسل بما زمرم إذا كان ظاهر الأعضاء بل صرح ابن حبيب باستحباب ما ذكر من الوضوء والغسل به وأما إزالة النجاسة به فالذهب الكراهة كذا في حاشية العدوى علي أبي الحسن والله أعلم (ماقولكم) فيمن نوى إخراج الحدث في أثناء وضوئه فلم يخرج هل يرتض أم لا (الجواب) لا يرتض وضوؤه لأن هذا رفض مقيد فقد نوى خروجه إن خرج فلم يخرج ولا يضر إلا الرفض المطلق كما قالوا في باب الصوم لا يطل صومه إذا نوى أن يأكل شيئا فلم يفعل كما في المجموع والله أعلم (ماقولكم) في تنف الشيب وقص شيء من اللحية وحلق الشارب والعنفة وبقية شعور البدن هل يجوز أم لا (الجواب) ذكر العلامة العدوى في حاشيته على الرزقاني أن تنف الشيب قال مالك فيه لأعله حراماً وتركه أحب إلى وأما قص شيء من اللحية فلا حرج على من طالت لحيته أن يأخذ ما زاد على القبضة وأما حلق اللحية والشارب والعنفة غرام ويؤدب من حلق لحيته وأشار به إلا أن يريد الإحرام بالحج ويخشى طول شاربه في زمن الإحرام ويؤذيه فقد رخص فيه وكذلك إذا دعت ضرورة إلى حلقه أو حلق اللحية لدواء ما تحتها من جرح أو دمل ونحو ذلك ويكره حلق ما تحت الذقن من الشعر قال مالك هو فعل المجوس اه زاد الصفقي إلا لضرورة وقال بعضهم يطلب حلقه لأنه من الزينة والزينة مطلوبة فتركه تشويه بحالة مذمومة وقد يطول حتى يكون أكبر من اللحية فيكون أشد تشوها وقد انتصر السكندري لهذا القول وأيده بنقول كثيرة فراجعهم وأما الشعر الذي على الحلق فيجوز حلقه كما يجوز حلق يسير من الشارب كحلق يسير مما فوق العنفة ويجوز إزالة الشعر الثابت على الخد بموسى أو ملقاط ويستحب قص شعر الأنف لانتفه لحديث ورد في ذلك ولأن تنفه يورث الأكله وقصه أمان من الجذام كما في حديث ويجوز حلق الرأس ولو لغير ضرورة على المشهور ويندب حلق العانة وكذا الشعر الذي فوق الدبر والأثنين بخلافه للتصاري فإنهم يقرنون تنف الإبطين أحسن من حلقهما ويكره صبغ الشيب بالسواد إلا في خصوص الجهاد غازراً وأما في نحو بيع العبد غراماً وكذا يكره صبغ اللحية بالصفرة تشبيهه بالصالحين وكذا يكره تبييضها بالكبريت وغيره لأجل استعجال الكبر لأجل الراحة والتعظيم وإيهاما لو صوله سن الشيخوخة ويجوز للرجل أن يصبغ لحيته ورأسه بالخنا والكتم (فائدة) المواظبة على تسريح اللحية صباحاً ومساءً سبب في طول الأجل ودفع البلأ. وأما ما اشتهر على ألسنة العامة من أنه يكره تسريحها عند الغروب فهو لأصل له ويستحب أن يقرأ عند تسريح الجانب الأيمن الفاتحة وعند الأيسر ألم نشرح وعند الأسفل قل هو الله أحد فمن فعل ذلك فتح الله عليه أبواب الخير قال الأجهوري وقد واظبت على ذلك واعتمدته

وحرته فوجدت بركتهم ونفعهم ما زاده الصفتى وذكر الفيتى أنه لا بأس بخلق بقية شعر الجسد والله أعلم (ماقولكم) في الخاتم إذا منع وصول الماء للبشرة هل يجب تعميمه بالماء في الوضوء نياية عما تحته كما قالوه في الشوكة أم لا أفيدوا الجواب (الجواب) إذا كان الخاتم مباحاً لا يجب تحريكه ولو منع وصول الماء للبشرة لا في وضوء ولا في غسل نعم إذا نزعته بتدارك غسل ماتحته ومثله أساور المرأة والظاهر أنه لا يجب تعميم الخاتم نياية عما تحته بخلاف الشوكة وأما إن كان ممنوعاً بأن كان من ذهب أو جعله خاتمين وإن كانا درهمين فقط فيكفي ذلك به إن كان واسعاً وحرمة شيء آخر ولا بد من نزعته إن كان ضيقاً كذا في المجموع وغيره والله أعلم [مسئلة] أسفل اللحية لا يجب غسله في الوضوء وحديث أنه صلى الله عليه وسلم توضأ وأخذ غرفة تحت ذقنه محمول على وضوئه في الغسل أو لنحو تبرد كما في الأمير علي عبق (ماقولكم) في رأس المتوضئ إذا كان بها عرق هل يجب غسله للالتصيق الماء الذي يمسح به رأسه أم لا (الجواب) في المجموع لا نعرف غسل الرأس لعرق لأنه مبنى على التخفيف ولأن العرق ينزل أسفل الشعر والله أعلم (ماقولكم) فيمن نوى أن يتوضأ في المسجد فلما خرج من بيته ذهل عنها ثم وصل المسجد فتوضأ وهو ذاهل عنها هل يصح وضوؤه أم لا (الجواب) يختلف في تقدم النية يسير عرفاً كما إذا كان في بيته بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ونوى وهو بيته أن يتوضأ بمحامي فوصل الحمام وتوضأ وهو ذاهل عنها فقبل بالإجزاء وقبل بعده وفي حاشية الخرشى الأصح الإجزاء وكل قرية كالمدينة حكمها حكمها وإنما قالوا كالمدينة لأن بها تكلم الإمام مالك رضى الله تعالى عنه وفرض المسئلة أنه لو سئل لم يجب وإلا فهي نية حكماً وأما تقدمها بكثير فيضير قطعاً أفاده في المجموع والله أعلم (ماقولكم) في ماء الوضوء إذا تغير بالدلك وصار مضافاً هل يضر أم لا (الجواب) لا يضر إضافة الماء بالدلك متى عم العضو طهوراً قال في ضوء الشموع وينبغي أن معنى لا يضر إضافة الماء بالدلك أى بنهايته والمبالغة فيه وأن الغرض حصل قبل التغير بأول الإمرار والله أعلم (ماقولكم) في شخص صلى الخنس كلا بوضوء ثم ذكر أنه ترك مسح رأسه ولم يدر من أى وضوء وقلتم إنه يأتي بمسح رأسه ويعيد الخنس فتنى ثانياً وأعاد الخنس بدون مسح رأسه فما الحكم (الجواب) في المجموع إذا صلى الخنس كلا بوضوء أو صلى الأربع بوضوء والعشاء بوضوء آخر ثم تذكر ترك مسح رأسه ولم يدر من أى وضوء والموضوع بقاء وضوء العشاء فإنه يأتي بمسح رأسه ويعيد الخنس فإذا نسى ثانياً وأعاد الخنس بدون مسح فإنه يأتي بالمسح ويعيد العشاء وحدها ولا يلزمه ابتداء الوضوء لعذره بالنسيان الثاني ولا يلزمه إعادة غيرها لأنه إذا كان الترك من وضوئها فظاهر برامة ذقته بإعادتها بعد إتيانه بالمسح

التحفة وغيرها كالأعاب والعبارة له فرع قال الزركشى وغيره تقلا عن الخطاى من رأى في ثوب مصل نجاسة غير معفو عنها لزمه إذا لم يبق به غيره الأعلام بها وألحق ابن عبدالسلام بالمصلى في ذلك مرید الصلاة قال فيجب لإعلامه بالنجاسة وكل ما لا شعور له به وإن لم يكن عاصياً لأن الأمر بالمعروف لا يتوقف على العصيان الخ مافيه وفي نهاية العلامة الرملى أفتى الوالد رحمه الله في حمام غسل داخله كلب ولم يعهد تطهيره واستمر الناس على دخوله والاعتسال فيه مدة طويلة وانتشرت النجاسة إلى حصره وفوطه ونحوهما بأن ماتيقن إصابة شيء من ذلك نجس وإلا فظاهر لأننا لا نتنجس بالشك ويظهر الحمام بمرور الماء سبع مرات إحداهن بطفل ما يغسل به للحصول الترتيب كما صرح به جماعة ولو مضت مدة يحتمل أنه مر عليه ذلك ولو بواسطة الطين الذى في نعال الداخلين لم يحكم بنجاسته كما في الهرة إذا أكلت نجاسة وغابت غيبة يحتمل فيها طهارة فيها انتهى فنقول حيث احتمل أيضاً تطهر إنا الإصلاح المذكور بتكرار الماء عليه سبعا مع الترتيب ولو بواسطة النعال كان الحكم فيها مثل مسألة الشيخ محمد الرملى رحمه الله تعالى وحيث تيقن النجاسة في شيء من ذلك

فلا بأس بتقليد الإمام أبي حنيفة رحمه الله ولو بعد العمل فإنه رضى الله عنه قاتل بطهارة النعل المذكور حيث اضطلعت النجاسة وشروط التقليد كما ذكر العلامة ابن حجر في تحفته عليه بالمسئلة على مذهب من يقلده من سائر شروطها ومعتبراتها الثاني اعتقاد الأرجحية أو المساواة لكن المشهور الذى رجحه جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل الشرط الثالث أن لا يكون مما ينقض فيه قضاء القاضى الرابع أن لا يتبع الرخص بأن يأخذ من كل مذهب بالأسهل الشرط الخامس أن لا يلقق بين قوانين يتولد منها حقيقة مركبة لا يقول بها كل منهما كان يقلد ماله كما فى طهارة الكلب ويسح بعض رأسه تقليدا للشافعى وأن لا يعمل بقول فى مسألة ثم يضده فى عينها والله أعلم وقد نقل المليارى فى فتحه عن ابن زياد النخعي كلاما مفيدا فى التقليد وذكر أن الوضوء والصلاة قضيتان ولا يخفى على مثلك ذلك والله أعلم (سئل) أطال الله بقاءه فى ماء الشيعة المتغيرة التى هى آلة التناك هل هو نجس أم طاهر أو طهور وإذا قلتم بالتاك فهل إذا عدم الماء المطلق وخيف من استعمال ذلك الماء نحو تقذر يعدل عنه إلى التيمم أم لا وإذا قلتم بعدم العدول فهل يجوز إراعيه

وإن كان الترك من وضوء غيرها فقد أعاد غيرها بصحيح وهو وضوء المشاء الكامل وبرئت ذمته من جميعها فالمرء بعد بالنسيان الثانى لا يتبدأ الوضوء وأعاد العشاء (فصل) فى نواقض الوضوء [مسئلة] ينتقض الوضوء بالشك فى طرق الناقض مالم يكن مستكحاً وإلا فلا ينتقض وضوؤه وينقض أيضاً بالشك فى الطهارة بعد يقين الحدث وبالشك فى سبق الطهارة على الحدث والحال أنه يتنهما وينتقض فى هذين ولو من مستكح والمستكح من يأتيه كل يوم ولمرة وقال عيج ومن تبعه الأليق بالحنيفية السجاء أنه يوم بعد يوم مستكح كالمساوى فى السلس فأجره عليه وإن شك فى طرق الناقض أو السابق منهما وهو فى الصلاة أتمها حيث دخلها يقيّن ثم إن استمر على شكه أعاد الصلاة دون مأومه وإن تحقق الطهارة أوقى الظن لم يعد وأما لو شك وهو فيها هل توضأ بعد الحدث أم لا فإنه يقطع ويستخلف إن كان إماماً فأداه المجموع وغيره [مسئلة] ينتقض وضوء المرأة بخروج منى الرجل من فرجها إذا دخل بوطئه إياها وكانت اغتسلت أو توضأت ونوت رفع الأصغر ثم أرادت رفع الأكبر فقط فينتقض الأصغر بالمنى الذى خرج بعد الوضوء وقبل الغسل لأن خروجه فى هذه الحالة معتاد وأما لو دخل فرجها بلا مس فلا يوجب وضوءاً ولا غسلًا لأن هذا دخول والناقض الخروج وإن دخل بمس وحملت وجب الغسل وأعاد الصلاة من وقت وصوله فرجها وإن لم يظهر منها تنزلاً للحمل منزلة البروز وإن شرب فرجها متياً من حمام فلا وضوء عليها وإن حملت فلا غسل عليها وإن كان الحمل يستلزم إمانها ولكنهم أحقوه بما خرج بلذة غير معتادة والمضى إذا خرج بلذة غير معتادة لا يوجب غسلًا نعم يوجب الوضوء أفاده الزرقانى والعدوى وغيرهما (ما قولكم) فى شخص اعتراه سلس البول هل ينتقض وضوؤه أم لا يبينوا لنا النص أثابكم الله (الجواب) سلس البول أو المذى أو غيرها إذا لازم أكثر الزمن أو نصفه فلا ينتقض الوضوء ويندب الوضوء منه فى هاتين الصورتين ويندب أن يكون متصلاً بالصلاة وقيل يتدب الاستنجاء منه كما فى الطراز وقيل لا يتدب وهو قول سحنون لأن النجاسة أخف من الحدث وأما إن عم السلس الزمن فلا تقضى به ولا يتدب الوضوء منه وأما إن فارق أكثر الزمن فينتقض فالصور أربع ثم إنهم اختلفوا فى ملازمة السلس هل المتغير فيها أوقات الصلاة التى هى من زوال الشمس إلى طلوعها ثانى يوم أو المعتبر الزمن كله والمعتمد الأول وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا فرضنا أن أوقات الصلاة مائتان وستون درجة وغير وقتها مائة درجة أفاته السلس فى هذه المائة وفى مائة من أوقات الصلاة أيضاً فعلى المعتمد الذى يعتبر أوقات الصلاة فقط ينتقض الوضوء لمفارقته أكثر زمن أفات الصلاة التى هى مائتان وستون كما فى المشال لأن السلس أياه فى مائة

ثم التيمم أم لا وإذ قلتم الثاني وخيف منه ضرر يبيح التيمم ما حكه بينوا لنا ذلك (أجاب) نفى الله تعالى به نعم هو طهور والتغير الواقع به بما في المقر غير صار وإن كان التغير كثيراً لو نأ وطعما وريحا وخوف التقذر لا يجزى العدول إلى التيمم بخلاف ما إذا خشى من باستعماله مبيح تيمم فيجوز له العدول إلى التيمم ويجوز الأراقة قبل الوقت وأما إذا أراقه بعده فلا يجوز فلو فعل تيمم مع وجوب الإعادة إن لم يحش مبيح تيمم باستعماله وإلا فلا إعادة والله سبحانه وتعالى أعلم (كتاب السواك)

سئل عفا الله عنه في السواك (ذكروا أن السنة في ابتدائه أن يكون شبرا فهل إذا ابتدأ به ناقصا عن ذلك مكروه أم خلاف الأولى لأن رجلا ابتدأ سواكا أقل من شبر ويزعم أن الشبر طويل إذا وضعه في عمامته أوفى جيبه فقصره من هذه الحثية فهل يكون ذلك عذراً لعدم ابتدائه به شبرا أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم إذا ابتدأ به ناقصا يكون خلاف السنة وليس بمكروه والله أعلم وفي الإيجاب فائدة في البيهقي والطبراني كان موضع سواك رسول الله صلى الله عليه وسلم من أذنه موضع القلم من أذن الكاتب قال العراقي فيه نذوب وضعه فوق الأذن ففى

### باب الغسل

[مسألة] إن تعذر ذلك باليد سقط ولا يجب بخرة ولا استنابة كما رجحه ابن رشد فيكون هو المعتد ؛ إذ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها فيكنى تعمم الجسد بالماء إذ لم ينقل عن الصحابة أنهم كانوا يتخذون خرقه يدلكون بها فلر كان واجبا لشاع من فعلهم اه من حاشية الحرشي وغيرها [مسألة] قول



حديث الترمذى ضع القلم على  
أذنك قبل ويكون غلط المختصر  
وطول شبر وتكره الزيادة عليه  
لأن الشيطان يركب عليها ووضعه  
بعد الاستياك بغير غسل انتهى  
كلام الإياعاب والله سبحانه  
وتعالى أعلم

### ﴿باب الحيض﴾

(سئل رضى الله عنه) عن رجل  
به سلس المني وداه به فما يكون  
حكمه فهل حكمه حكم المستحاضة  
أولا فان قلتم حكمه غير حكم  
المستحاضة فصلوا لنا في دخوله  
المسجد والقراءة أياكم الله الجنة  
(أجاب) نفعتنا الله به نعم حكم سلس  
المني كحكم سلس البول  
والمستحاضة لكن يجب عليه  
الغسل لكل فرض ومنه الطواف  
المفروض إذا أراد سوا الركن  
وطواف الوداع وله دخول  
المسجد والقراءة والاعتكاف  
والله تعالى أعلم

### ﴿باب صفة الصلاة﴾

(سئل غفا الله عنه) عن القيام  
في المكتوبة ذكره ركن فهل  
إذا قام لقراءة الفاتحة وجلس  
لقراءة السورة لقراءة نفسه  
أولقراءة إمامه وإذا كتلت  
السورة قام وركع من قيام تصح  
صلاته لأن قراءة السورة سنة  
أم يشترط القيام بقراءة الفرض  
والسنة أقيدونا (أجاب) نفعتنا  
الله تعالى به لا تصح الصلاة  
إذا قعد في أثناء الصلاة للسورة

سيدى خليل في صفة الوضوء المقدم على غسل الجنابة مرة مرة ضعيف فى  
فتح البارى ورد من طرق صحيحة أخرجهما النسائى والبيهقى من رواية أبى سسله  
عن عائشة أنها وصفت غسل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الجنابة  
وفيه ثم تغمض ثلاثا واستنشق ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا وبديه ثلاثا ثم أفاض  
الماء على رأسه ثلاثا كما فى دس [مسألة] إذا توضأ الجنب قبل الغسل وقبل أن  
يتم غسله مس ذكره فإنه يجب عليه أن يغسل أعضاء الوضوء بنية الوضوء فإن  
نوى رفع الحدث الأكبر لم يحزه لأنه قد ارتفع بالغسل الأول فهو بمنزلة ما إذا  
نوى المتوضئ غير الجنب رفع الحدث الأكبر كما قاله عج رحمه الله تعالى وغسل  
أعضاء الوضوء بنية هو قول صاحب الرسالة وهو المشهور ومقابله قول القبايسى  
يفسله بغير نية لبقائها ضمنا فى نية الطهارة الكبرى اه ملخصا من أبى الحسن  
على الرسالة وعدوى

﴿فصل﴾ فى التيمم [مسألة] قولهم يجوز التيمم لخوف حدوث مرض أو زيادته  
أو تأخر برى. ويعرف ذلك بالعادة معناه يعرف ذلك بالقرائن العادية يخوف  
انقطاع عرق العافية باستعمال الماء وليس من العاجز عن استعمال الماء للبرص  
المبطون الذى كلما قام للباء واستعمله انطلق بطنه بل هذا يؤمر باستعمال الماء  
وما خرج منه غير ناقض انظر ضوء الشموع [مسألة] كل من أمر بالتيمم إذا  
تيمم وصلى يحرم عليه الإعادة كما فى غب وغيره وفى المجموع ليس فى النقل  
تصریح بالحرمة قال فى حاشيته لكن للحرمة وجه إن كانت الإعادة من حيث  
ذات الطهارة الترابية استضعفا لها عن المائية لما فيه من الاستظهار على الشارع  
فما شرع اه هذا إذا تيمم وصلى غير مقصر وأما المقصر كواجده بعد طهارة بقره  
أو برحله وخائف لص أو سبع فتبين عدمه أو مريض عدم تناول وراج  
قدم ومتردد فى لحوقه صلى وسط الوقت ثم لحقه فى الوقت وكذا من نسي الماء  
الذى معه ثم ذكره بعد أن صلى وكذا المقتصر على كوعيه والتيمم على مصاب  
بول ومن وجد بثوبه أو بدنه أو مكانه نجاسة ومن تذكر إحدى الحاضرتين  
بعد ماضى الثانية منهما ومن يعيد فى جماعة ومن يقدم الحاضرة على يسير المنسى  
فإنه يعيد مادام الوقت باقيا واعلم أن كل من أمر بالإعادة فإنه يعيد بالماء إلا  
المقتصر على كوعيه والتيمم على مصاب بول ومن وجد بثوبه أو بدنه أو مكانه  
نجاسة ومن تذكر إحدى الحاضرتين بعد ماضى الثانية منهما ومن يعيد فى جماعة  
ومن يقدم الحاضرة على يسير المنسى فإن هؤلاء لا يعيدون ولو بالتيمم واعلم أيضا  
أن المراد بالوقت الوقت الاختيارى إلا فى حق هؤلاء فإنهم يعيدون ولو فى  
الضرورى ماعدا المقتصر على كوعيه فإنه الاختيارى كذا فى كبير در بتوضيح  
وفى دس وقوله والتيمم على مصاب بول أى سواء وجد طاهرا حال تيممه عليه

والحال أنه قادر على القيام بلا مشقة لأن فيه إحداث ركن في الصلاة وهو هذا القعود بلا موجب وقد نصوا على أن زيادة الركن الفعلي مع العلم والتعمد مبطل واستثنوا من ذلك مسائل منها مريض لو كان إذا قرأ الفاتحة فقط لم يقعد أو والسورة قد جازله ذلك والاستثناء معيار العموم فدل على أنه مع القدرة مبطل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) ما معنى قولهم في تكبيرة الإحرام إذا كررها بدخل بالأوتار ويخرج بالاشفاق يتناول ذلك (أجاب) عفا الله عنه معنى ذلك أن من كبر تكبيرة التحريم ثم كبر أخرى ناويا بها التحريم أيضاً بطلت صلاته بهذه الثانية فإذا كبر ثالثة ناويا بها التحريم أيضاً والدخول في الصلاة دخل في الصلاة بالثالثة وخرج بالرابعة ودخل بالخامسة وهلم جرا هذا كله حيث لم يعرض مبطل بين الأولى والثانية وكذا ما بعدها وإلا بأن عرض مبطل كشك في النية أو قطع للصلاة كتنلفظ بالنية دخل بكل كما هو معلوم والعلّة في كونه يدخل بالأوتار ويخرج بالاشفاق إذا نوى الافتتاح أن نية الافتتاح المذكورة متضمنة لقطع الأولى أما إذا لم ينو افتتاحاً ولا تحللاً مبطل فهو ذكر محض لا يؤثر والله سبحانه أعلم (سئل رضى الله عنه)

أم لا إلا أنه إذا لم يجد غيره يكون كمدام الماء والصعيد لأن طهارة الصعيد واجبة فلا يطالب بالتييم بالنجس فإن تيمم به ووجد الطهارة في الوقت أعاد ولو في الضرورى وأما قول عجم محل إعادة التيمم على مصاب بول إذا وجد حال التيمم عليه طاهراً وإلا فلا إعادة فيه نظراً به بتصرف توضيح (ماقولكم) في شخص يتيمم وهو واجد للماء ويؤمن أنه يتيمم لنزلة به فهل يجوز له ذلك إذا كان ظاهر الصحة يتناول الحكم مفصلاً (الجواب) في المختصر وشرحه إن خيف غسل كرجل من رمد أو دمل أو نحو ذلك مسح إن صح جل جسده أو أقره وكان ذلك الأقل أكثر من يد أو رجل والحال أن غسل الصحيح في صورتين لا يضر بالجريح وإلا بأن ضر غسل الصحيح الجريح والموضوع أنه صح جل جسده أو أقره ففرضه التيمم فإذا كانت الجراحات في يديه وكان غسل الصحيح يضر يديه لتناول الماء بهما تيمم حينئذ وكذا يتيمم إن قل الصحيح جداً أكد أو رجل لأن التامه لاحكم له وفي حاشية الدسوقي تنبيه محل كون فرضه التيمم عند الضرر إذا كان غسل كل جزء من أجزاء الصحيح يضر بالجريح وأما إذا كان بعض الصحيح إذا غسل لا يضر بالجريح وبعضه إذا غسل يضر فإنه يمسح ما يضر ويغسل ما لا يضر ولا يتيمم فإذا كان الموضع بعينه وكان غسل باقي وجهه يضر بعينه وغسل يديه ورجليه لا يضر بهما فإنه يمسح بقية وجهه ويكمل وضوءه ولا يتيمم اهـ

#### (فصل في الحيض)

[مسألة] إذا استعملت المرأة دواء لرفع دم الحيض أو تقليله فإنه يكره ما لم يازم عليه قطع النسل أو قلته وإلا حرم كما في حاشية الخرشي

#### باب أوقات الصلاة

(ماقولكم) في تأخير الصلاة للضرورى هل هو من الصغائر أم من الكبائر (الجواب) في الأمير على عقب هو من الصغائر لأم من الكبائر كيف وقد قيل بالكراهة وأما تأخيرها عن الضرورى فكثيرة وقد بسط ذلك في الحاشية قال والمعتد لاحزمة إلا إذا أخرها كلها للضرورى وهذا ظاهره أنه يدرك أى الاختيارى بالإحرام اهـ

#### باب الأذان

(ماقولكم) في الاستغفارات والتوسلات والتساييح التي يفعلها المؤذنون ليلاً هل هي بدعة حسنة أم لا وما معنى قوله صلى الله عليه وسلم وكل بدعة ضلالة (الجواب) في حاشية الدسوقي أن ما يفعله المؤذنون ليلاً من الاستغفارات والتوسلات والتساييح بدعة حسنة وفي حاشية شيخنا الباجورى عند قول العلامة اللقاة: في الجوهرة وكل شر في ابتداء من خلف أن البدعة تعتمدها الأحكام الخمسة فتارة تكون واجبة كضبط المصاحف والشرائع إذا خيف عليها الضياع

ما حكم التعوذ في ابتداء قراءة الحديث ونحو الفقه من بقية العلوم (أجاب رضى الله عنه) الحكم فيه الإباحة لا السنة ولا الكراهة وعبارة الإيجاب للعلامة ابن حجر قال في المهمات وإذا أتى بالذكر لعجزه عن القراءة فالتجته أنه لا يسن التعوذ وإن اقتضى سننيته قول الشيخين ويشترط أن لا يقصد بالذكر شيئاً آخر سوى البلية كأن استفتح أو تعوذ بقصد إقامة سنتها قال فتصور كلاهما بما إذا لزمه الذكر قبل القراءة بأن عجز عن التسمية فتعوذ بدلاً عنها وله احتمال بندبه كالاقتراح لكون الذكر بدلاً عن القراءة وهو الأرجح الخ مافي الإيجاب فظهر لك أن التعوذ إنما يطلب للذكر لكونه بدلاً عن قراءة القرآن أما إذا لم يكن الذكر بالصفة المذكورة فلا يطلب فالحديث ونحو الفقه بالأولى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عن الزاوية إذا وقعت للصلاة هل يكون لها تحية المسجد ويكون بها اعتكاف أم لا لأن مثل زاوية ابن علوان مختلفين في كونها مثل المساجد أم لا أفتونا مأجورين (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم الزاوية المذكورة حيث علم أن واقفها نوى بها المسجدية وكانت عمارتها في موات أو ملك له وتلفظ بالمسجدية سنت لها التحية

وتارة تكون محرمة كالمكوس وسائر المحدثات المنافية للقواعد الشرعية وتارة تكون مندوبة كصلاة التراويح جماعة ولذلك قال سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فيها نعمت البدعة هي وتارة تكون مكروهة كزخرفة المساجد وتزويق المصاحف وتارة تكون مباحة كاتخاذ المناخل للدقيق في الآثان أن أول شيء أحدثه الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخاذ المناخل وإنما كانت مباحة لأن لبن العيش وإصلاحه من المباحات فوسائله مباحة فالمراد بقوله في الحديث وكل بدعة ضلالة الكل المجموع لا الجيعى فالبدع التي تكون ضلالة هي المنافية للقواعد الشرعية والله أعلم (ماقولكم) فيمن يقرأ القرآن فسمع المؤذن فهل يستمر على قراءته أو يسكت عن القراءة لأجل حكاية الأذان (الجواب) يقدم حكاية الأذان على قراءة القرآن وإن كانت القراءة أفضل لأن حكاية الأذان تفوت بأشغاله بالقراءة كذا في حاشية الخرشى من باب الكسوف باب ستر العورة والحلوة

(ماقولكم) في قوله في المجموع والعورة المغلطة من الحرة بطنها ومن السرة للركبة وهما خارجان فما معنى خروج السرة عن العورة المغلطة مع أن السرة من البطن والبطن من المغلطة (الجواب) قال العلامة الأمير في ضوء الشموع خروج السرة إنما يظهر من حيث المحاذي لها من خلف وإلا فهي من البطن وهذا على أن الإعادة في الوقت في الظهر المحاذي للصدر ومما قرره إلى محاذة السرة لأعلى ما لعبد الباقي من الإعادة الأبدية في محاذي البطن مطلقاً فليحرم (ماقولكم) في قولهم كشف العورة المخففة لا يطل الصلاة هل مع الحرمة أو الكراهة (الجواب) كشف العورة المخففة في الصلاة مكروه وإن كان يحرم النظر إليها فكراهة كشفها في الصلاة بالنسبة للخلو عن الناس كما في المجموع وفي حاشيته إنما مال للكراهة نظراً للإعادة في الوقت ولا غرابة مع أنه قيل بالسنية مطلقاً وإن عبر بعضهم بالوجوب فقد يستعمل في الواجب الخفيف وفي وجوب السنن أو بتوضيح [مسئلة] عورة المرأة مع محرم لها غير الوجه والأطراف فيجوز لمحرمها ولو برضاع أو صهر مؤبد التحريم كزوج مع أم زوجته أو بنتها أن يرى رأسها ويديها ورجليها ويحرم عليه أن يرى صدرها وثديها ونحو ذلك وأجاز الشافعية أن ينظر منها ما عدا ما بين السرة والركبة وهي فسحة وقوله أو صهر مؤبد التحريم يحرز به عن أخت الزوجة فإن تحرمتها غير مؤبد فيحرم النظر إلى أطرافها لأنها كالأجنبية اهـ ملخصاً من المجموع وحاشية الأمير على عبد الباقي [مسئلة] العبد إن كان جميلاً فهو كالأجنبي يحرم نظره لسيدته لغير الوجه والكفين ظاهرهما وباطنهما وإن كان وخشاً أى قبيح المنظر فكالحرم يحرم عليه نظر غير الوجه والأطراف وفي خلوتها خلاف والمشهور

وحيث لا يعلم ذلك فلا تسن التحية والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن قوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أعبد علي سبعة اعظم الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين هل يجب في السجود وضع جميع باطن أصابع الرجاين حتى لو وضع باطن أصبع من كل رجل ما يكفيه أم لا يجب أفيدونا (أجاب نفعا الله به) لا يجب في السجود إلا وضع بعض باطن كف اليد أو أصابع الرجل ففي التحفة بعد المنهاج قلت الاظهر وجوبه نعم لا يجب وضع كلها بل يكفي جزء من كل من بطي كفيه وأصابعهما ومن ركبته ومن بطي أصابع رجله كالجبهة دون ماعدا ذلك كالخرف وأطراف الأصابع وظهرها الخ مافي التحفة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل عن صلاة الاوابين) يخرج وقتها بدخول وقت العشاء أم بفعل صلاة العشاء أفوتنا مأجورين (أجاب) نعم يدخل وقت صلاة الاوابين بفعل صلاة المغرب كما ذكره العلامة الشبرايملى في حاشيته على النهاية وتخرج بدخول وقت العشاء لكنها تقضى لأنها ذات وقت والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عن سنة الظهر القبلية والبدنية إذا جمع الاربعة بنية واحدة فهل له أن يشهد فيها تشهدين

الجواز ومحل جواز نظر الأطراف والخلوة للوخش وإن كان ملكا لها بلاشرك فإن كان لها فيه شريك ولوا الزوج منع وعبد الزوج المحبوب كعبدها فإن كان وخشا فكالحرم وإن كان جميلا فكالأجنبي وروى عن مالك أن محبوب الأجنبي كذلك وصوب خلافة اه من المجموع بزيادة من در (ماقولكم) في المرأة هل يجوز لها أن تأكل مع غير محرما (الجواب) قال مالك تأكل المرأة مع غير ذى محرم ومع غلامها وقد تأكل مع زوجها وغيره بمن يؤاكله كما في الحرشي [مسألة] الرجعية لايجوز لمن طلقها أن ينظر إليها بلدة ولو لشعر أو لوجه وكفين ولايجوز له الخلوة بها ولأن يسكن معها في دار خالية وأما في دار جامعة له وللناس تجاز ولو أعزب ولايجوز له الأكل معها ولو كان معه من يحفظها فكل من الخلوة والأكل معها وسكنها معها منفرد عن الناس حرام ولو كان نيته رجعتها وإنما شدد عليه لئلا يتذكر ما كان فيجامعها كذا في دس في باب الرجعة [مسألة] النظر للعودة مستورة جائز وجسها من فوق ساتر لايجوز مادامت متصلة وأما لو انفصلت فلا يحرم جسها خلافا للشافعية ويحرم النظر لشعر الأجنبية مادام متصلا فإن انفصل فليس بعورة خلافا للشافعية أيضا كما في حاشية الحرشي [مسألة] ذكر العلامة الأمير في باب العارية عن البنات أنه يجوز خلوة الرجل بجارية زوجته إن كان مأمونا (ماقولكم) في تعليم البنات الكتابة في نفسها هل يجوز أم لا وفيمن بنى مدرسة يحضرن فيها البنات المراهقات المشتبهات ويخرجن من بيوتهن كاشفات وجوههن بلا نقاب ويشتملن الكتابة عند رجل أجنبي وقت الامتحان يجتمع الرجال من أهل السنة والجماعة ومن الروافض وغيرهم للفرج عليهن فهل يجوز تعليمهن الكتابة على هذه الكيفية أو عند امرأة مسلمة أو كافرة أم لا (الجواب) أما تعليم البنات الكتابة عند امرأة مسلمة أو محرم لها فمكروه قال ابن رشد في البيان والتحصيل وقد كره ذلك إمامنا لما في تعلمهن الكتابة من الفساد خصوصا في هذا الزمان اه وكان زمانه في القرن الرابع فما بالك بزماننا وأما تعليمهن عند رجل أجنبي وحضورهن المدرسة التي هي لصاحب الشيمة والغيرة مفسدة وهن كاشفات وجوههن مع اجتماع الرجال الأجانب بهن وقت الامتحان فحرام قطعاً لأن ما أدى إلى الحرام حرام ألا ترى أن الشارع قد حرم حضورهن الجساعة التي هي عبادة محضة إذا أدى إلى ذلك فما بالك بحضورهن الأمر الممنوع مع أدائه إلى أعظم من ذلك؟ وأما تعليمهن الكتابة عند امرأة كافرة فحرام أيضا قال القرطبي وابن عطية في تفسير سورة النور لايجل كشف شيء من جسد المرأة والصغيرة التي تشتهى بين يدي الكافرة إلا أن تكون أمة لها فيجوز كشف الوجه والكفين انتهى ومثله في الشبرخيتي خصوصا وفي تعليمهن عندها واختلاطها بهن ذريعة لأن

من غير نية أولا أفتونا (أجاب)  
بقوله نعم سنة الظهر المذكورة  
الذي جرى عليه العلامة ابن حجر  
إن جمع القبلة والبعدية بنية واحدة  
لا يصح ولا تنفقد وأما ما مشي  
عليه العلامة الرمي تبعاً لوالده  
من الصحة فيصح الجمع بنية  
واحدة وتشهد أو تشهد واحد  
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)  
فيما قاله العلامة ابن حجر في  
تحفته أن قراءة الرحمن بفك  
الادغام مبطل لقراءته هل هو  
معتمد قولاً وهل قال به أحد  
غيره من العلماء المعبرين وما قول  
الشيخ محمد الرمي في هذه المسألة  
هل هو مخالف لابن حجر أو  
موافقه فيها ولم لا يكون حكم  
الرحمن حكماً فتح دال نعيد وضم  
كاف إياك؟ أفيديا (أجاب)  
بقوله نعم قول التحفة معتمد وقد  
وافق على ذلك الرمي وعبارة  
فتاوية بعد أن ساق كلاماً إلى أن  
قال فإن أعادها على الصواب  
صححت صلاته وإن استمر إلى أن  
سلم ولم يعدها على الصواب  
بطلت صلاته ووجه ذلك أن  
الحرف المشدد بحرفين ولا نظير  
لكون اللام لما ظهرت خلفت  
المشدد لأن ظهورها لحن فلم  
يكن قائم مقامها انتهى وبما  
وجه ظهور الفرق بينها وبين  
دال نعيد وفي نحوه والتحفة نعم  
لا يبعد عذر الجاهل بذلك لمزيد  
خفائه وقال القليوبي في شرح

تجرهن لدينها ويعلن إليها وسد الذرائع مطلوب عندنا وأما باني هذه المدرسة  
فبناؤه لا يجوز بل هو من قسم من سن سنة سيئة فعلية وزرها ووزر من يعمل  
بها إلى يوم القيامة وفي هذا القدر كفاية والله أعلم

### باب استقبال القبلة

(ما قولكم) فيمن التفت في صلاته بجميع جسده وبقيت رجلاه إلى القبلة فهل  
تبطل صلاته أم لا وهل يفرق بين من في المسجد الحرام ومن في غيره أم هم سواء  
(الجواب) في الزرقاني ويكره الالتفات لغير ضرورة ولو بجميع جسده حيث  
بقيت رجلاه إلى القبلة فإن استدبر أو شرق أو غرب بمجسده ورجليه بطلت  
صلاته ثم ما تقدم من المكروه شامل لمعان الكعبة حيث لم يخرج شيء من بدنه  
عن سمتها فإن خرج عن سمتها وجهه أو شيء من بدنه ولو أصعباً بطلت صلاته  
على المعتمد ولو بقيت رجلاه وبقية جسده لها وفي العدوى ومقابل المعتمد ما قاله  
أبو الحسن من أنه إذا استدبر برأسه ونحوه أو شرق أو غرب مع بقاء قدميه للقبلة  
لم يضره ذلك ولو بمكة والله أعلم [مسألة] يرخص لمن سافر سفر قصر وكان  
راكباً دابة ركوباً معتاداً أن يصلي النفل ولو تراءى إلى جهة سفره ولا يجب عليه  
أن يتبدل النفل إلى جهة القبلة بل يستحب التوجه لها ابتداءً والمحمل كالدابة  
وهو ما يركب فيه من شتد وفي غيره ويومئ بسجوده إلى جهة الأرض ولا يسجد  
على الدابة وإذا أوماً إلى الأرض فلا يشترط طهارتها لأنه لا يشترط طهارة البقعة  
إلا إذا كانت الأعضاء تماسها وإذا صلى على الدابة قائماً راکباً وساجداً أجزاءه  
على المذهب ولا يرخص لماش ولا لراكب سفينة ولا فيما دون مسافة القصر  
أو سفر غير مباح أن يصلي صوب سفره إيماءً ولو إلى القبلة وإذا كان في محفة  
أو عرية أو تخروان في سفر القصر فإنه يجلس متربعا ويركع كذلك ويسجد على  
أرض ما ذكر ولا يومئ بالسجود اه ملخصاً من خرشي وعدوى ودر و دس  
(مسألة) إذا صلى الفرض على الدابة أعاد أبداً إلا لأجل التحام الحرب الجائر  
في قتال كافر أو غيره من كل قتال يجوز الدفع به عن النفس أو المال أو الحریم  
أو لأجل خوف من افتراس سبع أو لصوص إن نزل عن الدابة فيصلي من حصل  
له شيء مما ذكر على الدابة إيماءً إلى الأرض مستقبل القبلة إن قدر فإن تعذر  
استقبالها صلى لغيرها فإذا حصل الأمن لمن خاف سبعاً أو لصاً بعد أن صلى فإنه  
يندب له أن يعيد مادام الوقت باقياً هذا إن تبين عدم ماخافه بأن تبين أنه لا سبع  
ولا لص وأما إذا تبين واحد منهما أولم يتبين شيء فلا شيء عليه والمراد بالوقت  
في قوله مادام الوقت باقياً أن يعيد الظهرين للأصفرار والعشاءين للفجر والصبح  
للطولوع وأما الخائف من العدو فلا إعادة عليه لأن العدو يريد النفس غالباً ومراد  
الصلح المال غالباً فأمر العدو أشد اه ملخصاً من خرشي وعدوى [مسألة] من صلى

شيخنا أي الرمي لأنه يضرب في العالم دون الجاهل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل حفظه الله تعالى) فيمن فاته شيء من الفروض أي فروض الصلاة وأراد أن يقضى ما فاته فهل يجوز القضاء بعد أن يصلى السنة المؤكدة كسنة الصبح والمغرب والعشاء وغير ذلك من السنن أم لا اقتونا (أجاب) رعاه الله) بقوله نعم حيث فاته الفروض المذكورة بعذر جاز له تأخير القضاء إلى ما بعد السنة وإلا بان فاته بغير عذر وجبت عليه المبادرة ولا يجوز له التأخير والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل حفظه الله تعالى) عن نية الصلاة هل تصح بلفظ اللسان أم لا وعن نية رمضان هل تصح باللسان أم لا وعن نية الفسل من الجنبات هل تصح بتلفظ اللسان أم لا أفيدونا (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم الدليل على مسألة النية في الأبواب الاربعة بل في جميع الأبواب هو القياس على نطقه صلى الله عليه وسلم بنية الحج وحديث البخاري أتاني الليلة أت من ربي فقال صل في هذا الوادي المبارك أي واد العقيق وقل عمرة في حجة وهذا تصريح باللفظ والحكم كما ثبت بالنص يثبت بالقياس والله تعالى أعلم وفقنا الله وإياك إن المذهب هو التلفظ بالنية بحيث يسمع نفسه وأما ما يفعله بعض الجهلة من الجهر بها حيث يسمعه غيره

الفرض إلى غير القبلة ناسياً فلم يعلم حتى فرغ من صلاته أعاد في الوقت على المتمدن أما إن علم وهو فيها فإنه يقطعها الأعمى والمتحرف يسيراً إذا تبين لهما ذلك في الصلاة فيستقبلانها ويكملان وأما إن تبين ذلك بعد الصلاة فلا إعادة عليهما اه صفتي على ابن تركي بتصرف

### باب الصلاة

(ما قولكم) في المالك إذا اقتدى به شافعي هل يجب على المالك أن يسلم أم لا (الجواب) في الزرقاني في مبحث الذبح والظاهر وجوب بيان المالك للشافعي عند بيع ذبيحته التي لم يقطع منها المراءى أو عند اطعامه منها قال العلامة العدوي عليه يؤخذ من ذلك أنه يجب على المالك الذي يجعل إماماً للشافعي أن يسلم لإدلو عرف الشافعي أنه لا يسلم لإيصلي خلفه والله أعلم [مسئلة] تندب الصلاة لدفع الوباء والطاعون والزلزلة والريح والظلمة الشديدين والخسوف والصواعق وهذه الصلاة ذات سبب ومن ذوات السبب أيضاً الصلاة عند الخروج للسفر وعند القدوم منه وعند دخول مسجد والاستخارة وعند الشروع في قضاء أي حاجة وبين الأذان والإقامة في كل صلاة إلا المغرب وعند التوبة من الذنب كذا في دردير بزيادة من دس وإذا صلوا لنحو الوباء والطاعون فيصلون أفذاذاً أوجاعة إذا لم يحملهم الإمام على ذلك وهل يصلون ركعتين أو أكثر ذكر بعضهم عن النخعي أنه يستحب ركعتان والذي يظهر الوجوب إذا حملهم الإمام على ذلك وإنما شرعت الصلاة لذلك لأنه أمر يخاف منه كما في حاشية الخرخشي [مسئلة] ضم الشعر في الصلاة مكروه إذا كالأجله لقوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء ولا أكفت شعراً ولا ثوباً فأخبر أن النهي عن ذلك إنما هو إذا قصد الصلاة وأما إذا فعل ذلك لأجل شغل لحضرت الصلاة فصلى بهذه الحالة فلا كراهة وروى إذا سجد الإنسان فسجد معه شعره كتب له بكل شعرة حسنة ذكره في كبير الخرخشي في باب ستر العورة عند قول المصنف وانتقاب امرأة [مسئلة] السجود هو مس الأرض أو ما اتصل بها من ثابت بالجبهة واحترز بقوله أو ما اتصل بها عن نحو السرير المعلق واحترز بقوله من ثابت عن الفراش المنقوش جداً ودخل في قوله من ثابت السرير الكائن من خشب لا من شريط نعم أجازه بعضهم للريض والحاصل أن المرتفع عن الأرض إن كان ارتفاعه كثيراً فلا يجزئ السجود عليه كما تنفذه المدونة وهو المتمدن خلافاً لقول غير واحد إنه مكروه وأما إن كان ارتفاعه قليلاً كسبحة ومفتاح ومحفظة فلا خلاف في صحة السجود عليه وإن كان خلاف الأولى وأما السجود على الأرض المرتفعة فمكروه فقط وأما السجود على غير المتصل بالأرض كسرير معلق فلا خلاف في عدم صحته إذا كان غير واقف

فهذا لم يقل به الشافعي ولا غيره  
من الأئمة رضوان الله عليهم  
فليحذر طالب العلم كل الحذر  
من هذا وأمثاله والله سبحانه  
الهادي أعلم (سئل نفعي الله تعالى  
به) فيمن ركع واعتدل مستويًا  
وشك في حالة الاعتدال هل هو  
اطمئن في ركوعه أم لم يطمئن  
فهل يلزمه العود إلى الركوع  
أم لم يلزمه وهل الاختلاف بين  
من قال الطمأنينة ركن ومن قال  
إنها شرط لفظي أم معنوي أفوتونا  
(أجاب) رضي الله عنه وأرضاه :  
نعم من شك في اعتداله هل  
اطمئن في ركوعه أم لا لزومه  
العود للركوع فوراً فإن مدت  
لأجل التذكر لحظة بطلت صلاته  
والخالف لفظي لأنه لا بد منها  
على كلا القولين وإذا شك فيها  
لزمه الاتيان بها والله تعالى أعلم  
(سئل عفا الله عنه) فيها إذا كان  
سمع الشخص قليلاً بحيث إنه  
لا يسمع نفسه إلا إذا سمعه غيره  
القريب منه بحيث يصل إلى أفل  
الجهر فهل والحال ما ذكر إذا كان  
مأمراً بمأجهر بقراءة الفاتحة والتشهد  
بحيث يسمع نفسه وإذا كان يسمعه  
غيره أم يسر بالقراءة بحيث  
لا يسمعه غيره ولا يسمع هو نفسه  
أم كيف الحال أفيدونا (أجاب)  
رضي الله عنه نعم الواجب في  
قراءة من ذكر أن يرفع صوته  
بحيث لو كان صحيح السمع لسمع  
أما بحيث يسمع غيره فمكروه  
والله سبحانه أعلم (سئل تاب الله  
عليه) فيمن يصلي ويده السواك  
قابضاً له بالهيشة المسنونة فهل  
ذلك مطلوب أم لا فإذا قلم غير

في ذلك السرير وإلا صحت كالصلاة في المحمل أفاده العلامة الدسوقي [مسئلة] يكره  
وضع المصلي بصره موضع سجوده بل المطلوب أن يضعه أمامه وقال عياض  
يستحب وضعه موضع سجوده وفي كلام عج ما يشير إلى ضعف كلام عياض اه  
ملخصاً من الزرقاني والعدوي [مسئلة] قولهم إذا لم يقدر في الصلاة إلا على نية  
أو إيماء بطرف وجبت عليه الصلاة، المراد الطرف بسكون الزاء أي العين أو  
بفتحها كحاجب وذقن لكن يخص بالأطراف التي لها عمل في الأركان لا لبسان  
لركوع أو سجود فيما يظهر اه من ضوء الشموع (ما قولكم) في كراهة سيدنا  
مالك تكرير سورة كالتصديدة في ركعة وكلامه يشمل كراهة تكرارها في ركعة  
من فرض أو نفل مع أننا رأينا بعض الفوائد يعني في التوافل تكرر فيها السورة  
في الركعة مراراً (الجواب) في ضوء الشموع أن سيدنا مالكا يتكلم على السنن  
الأصلية والعمل وأما تلك الفوائد فبدع مستحسنة أو آثار ضعيفة يعمل بها  
في فضائل الأعمال والله أعلم (ما قولكم) في قوله في المجموع وجزاز تعوذ وبسلة  
بنفل وكرها بفرض إلا المراعاة خلاف قد يقال إن الكراهة حاصلة مع المراعاة  
غاية الأمر أنه لم يبال بالكراهة لفرض الصحة عند المخالف (الجواب)  
في ضوء الشموع قد يقال إذا كانت المراعاة أوسع طلبت فتنتي الكراهة قطعاً  
نعم ليس طالب المراعاة متفقاً عليه كما في حاشية شيخنا علي عبد الباقي وفي حاشية  
السيد أنه يلزم من المراعاة التسلسل في الخلافات وهو حرج أقول لا يخفك أن  
شأن الورع التشديد اه بتوضيح (مسئلة) من أخذ وصف الصلاة عن عالم  
بأحكام الصلاة وإن لم يكن عالماً بالمعنى المتعارف أو أخذ وصفها من الكتب  
المعتمدة على الظاهر فصلاته صحيحة على الصحيح ولو لم يعرف الفرض ولا السنة  
من المستحب والظاهر صحة الصلاة إذا اعتقد أنها كلها فرائض حيث سلت من  
خلل يفسدها وأما إذا اعتقد أن جميعها سنن أو فضائل فباطلة اه ملخصاً من  
الزرقاني وحاشية العدوي عليه

#### باب مبطلات الصلاة

[مسئلة] لا تبطل الصلاة بالمشي لسد فرجة الصفين على الراجح والثلاثة  
على ما قاله عج فالراجح يقول إن الكاف استقصائية في قول سيدي خليل  
كالصفين غير الصف الذي خرج منه وغير صف الذي دخل فيه والمعتبر صفوف  
كالجمعة لا ما اتسع عنها فإذا رأى وهو يصلي فرجة أمامه أو عن يمينه أو عن يساره  
حيث يجد السيل إلى سدها فليقدم إليها يسدها لما في الحديث من سد فرجة  
في الصف رفعه الله بها في الجنة درجة وبني له في الجنة بيتاً وكذلك لا تبطل بمشي  
الصفوف المذكورة لأجل ستره كما إذا سلم الإمام وقام المسبوق لقضاء ما عليه  
ومشى لستره يستر بها [مسئلة] تبطل الصلاة الرباعية بزيادة مثلها والثمانية

مطلوب فهل يكره أم لا أفئونا  
 (أجاب) عفا الله عنه بأن ذلك  
 غير مطلوب وهو في المسجد  
 خلاف الأولى لما في ذلك من  
 عدم إتمام السنن خصوصاً في  
 الركوع والسجود والجلوس إذا  
 وضع يده على ركبتيه وفي القيام  
 إذا وضع يده على اليسرى وأما  
 في السجود فهو مكروه لمنعه  
 الانقضاء باليد للسجود وعبرة  
 الإيعاب للشهاب ابن حجر رحمه  
 الله تعالى وينبغي كراهة الستر  
 في الكفين للتحلف في امتناعه  
 ثم رأيت الشافعي رحمه الله تعالى  
 نص على ذلك فإنه كره الصلاة  
 وبأبهامه الجلدة التي يجريها وتر  
 القوس قال لاني أمره أن يقضي  
 يبطون كفيه إلى الأرض إلى آخر  
 ما في الإيعاب والله سبحانه  
 وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه  
 وأرضاه ما قولكم فيما ذكره  
 أئمتنا بأن الإمام إذا قرأ من  
 فاتحته والمأموم في أثناء فاتحته من  
 أن يؤمن لقراءة إمامه فإذا أمن  
 فهل يسن له إعادة فاتحته  
 مراعاة للقول الصحيح القائل  
 بقطعها أو لا يؤمن مراعاة له  
 لأن ارتكاب ترك سنة  
 أولى من الوقوع في خلاف  
 القطع بها أو يؤمن ولا يعيد  
 مراعاة للقول بأن تكرير الركن  
 القول أو بعضه مبطل أفئونا  
 مأجورين (أجاب) رضي الله  
 تعالى عنه نعم الأفضل والأكمل

زيادة مثلها والثلاثية زيادة أربع ومحل البطلان زيادة ماذكر سهواً مع  
 تخفيف الزيادة فإن شك في الزيادة أجزأه سجود السهو اتفاقاً اه زرقاني  
 (مسألة) لا تبطل الصلاة بزيادة ركن قولى كتكرير الفاتحة فلا تبطل بتعمده على  
 المعتمد ولا بسهوه بالأولى اه زرقاني (مسألة) تبطل أيضاً بسجود سهو ككبيرة  
 من سنة خفيفة فدون إلا أن يأثم بمن يراه فتيهه ولا بطلان بل في البناء تقوية  
 عدم البطلان بالسجود لتكبيرة وفضيلة فانظر اه مجموع (مسألة) تبطل أيضاً  
 بلحن تعمده بأن عرف الصواب وعدل عنه ومثله من أمكنه التعلم ففرط وغير  
 من ذكر عاجز صلاته صحيحة وقولهم لا يضر اللحن عند مالك المراد به اللحن  
 خطأ أو لعجز عن الصواب اه ملخصاً من المجموع وحاشيته والمراد باللحن المبطل  
 هو اللحن الجلي وهو ما يخل المعنى أو الإعراب كما يأتي في باب الجماعة بأوضح  
 من هذا (مسألة) تبطل أيضاً بتعمد كلام والمراد بالكلام هنا الصوت ولو نهق  
 كالخمار أو حصلت صورة الكلام بتحريك اللسان والشفيتين فينبغي في هذا البطلان  
 كما اكتفوا به في قراءة الفاتحة اه من المجموع (مسألة) تبطل أيضاً بتعمده قه  
 ومثله القلس وأما البلغم فلا يفسد صلاة ولا صوماً إلا إذا كثر فيجري على الأفعال  
 الكثيرة ومفهوم بتعمده إن غلبه لا يضر حيث كان طاهراً ما يزدرد أى يتلغ  
 منه شيئاً فإن ازدرده عمداً بطلت وغلته قولان مستويان وسهواً سجد اه من ص  
 (مسألة) تبطل أيضاً بكنير فعل حكك جسد ولو سهواً والكثير عندنا ما يخيّل للناظر  
 أنه ليس في صلاة اه من ص وجاز قليل الحك لحاجة وكره لغيره وسجد سهوه  
 إن توسط وإن كان الوسط عمداً بطل اه (مسألة) لا تبطل الصلاة بتخنخ قل  
 ولو لغير حاجة وأما للتلاعب أو كثرة فبطل والتبسم يجري على هذا التفصيل  
 والتخنخ صوت الحلق الشبيه بالحاء الساذجة أما قول بعضهم إحم هكذا همزة  
 وحاء مكسورتين فبطل كالكلام اه من الأمير علي عب

#### باب سجود السهو

(مسألة) السجود لنحو القنوت يبطل الصلاة ما لم يقتد به يسجد لذلك فإن اقتدى به  
 وجب اتباعه ولا تبطل صلاته فان خالفه فالظاهر عدم البطلان كما في حاشية الخرخشي  
 (مسألة) من استسكحه السهو به مع حيث أمكنه الإصلاح ولا سجود عليه كأن تكون  
 عاداته أن يسلم من ركعتين معتقداً الإتمام فهذا حيث قرب الأمر فانه يرجع ويكمل فقد  
 أمكنه الإصلاح حينئذ ولا سجود عليه وكذا إذا سها عن سجدة ثانية بركعة أولى ثم  
 تذكر بعد تمام قراءة ركعة ثانية فيعود ويسجد هاويته الركعة التي تذكر فيها ذلك من  
 أولها وأما إذا لم يمكنه الإصلاح فلا إصلاح عليه ولا سجود كما إذا استسكحه في سورة  
 بعد الفاتحة ولم يتذكر إلا بعد الانحناء للركوع وكما إذا كان يسهوا دائماً عن الجلوس  
 الوسط ولا يتذكره إلا بعد مفارقة الأرض يديه وركبته وأما من استسكحه الشك



عدم التأمين فلو أمن سن له  
استئناف مراعاة للصحيح القائل  
بالقطع في المنهاج مع شروحه  
التحفة والنهاية والمنفى والعبارة  
له فان تحلل ذكر قطع الموالاة  
فإن تعلق بالصلاة كتأمينه لقراءة  
لإمامه وفتحها عليه فلا يقطع  
الموالاة في الأصح والثاني يقطعها  
فلا احتياط استئنافها للخروج من  
الخلاف الخ ما فيه وإنما قلنا  
الأفضل عدم التأمين مراعاة  
للقول بأن زيادة القول كالفعلي  
في أنه مبطل فالخروج من خلاف  
هذه الأقوال ترك التأمين والله  
سبحانه وتعالى أعلم

### ( باب شروط الصلاة )

( سئل حفظه الله تعالى ) عن ذرق  
الطيور في المساجد ذكروا أنه  
يعني عنه لشبهة الاحتراز عنه مالم  
يتعمد المشي عليه من غير حاجة  
أو يكون هو أو مماسه رطباً فإذا  
توضأ من حنفية أو بركة في المسجد  
ودخل المسجد ورجلاه رطبتان  
يكلف التحرز عن وطئ ذرق  
الطيور أو يكلف تجفيف رجله  
وإذا كان في الصف الأول ذرق  
وفي الذي يليه عدمه ومراده  
الصلاة وقلتم لا يتعمد المشي عليه  
يلزمه التأخر إلى الصف الثاني  
عن الأول والحال أنه رأى الذرق  
في الأول أم لا يلزمه أفيدونا  
( أجاب ) عفا الله عنه لا يكلف  
التحرز عن ذرق الطيور كما في  
التحفة والنهاية قال الشيرازي

فلا إصلاح عليه لأنه يبنى على التماس وقال عبد الوهاب يندب له السجود بعد  
السلام فقط ولكن هذا يخالف قولهم سجود السهو سنة إلا أن يقال إن البغداديين  
لا يفرقون بين السنة والمستحب ولا يقال إذا كان يبنى على التماس لا سجود عليه  
لأن السجود بعد السلام ترغيباً للتيقن والشك المستنكح هو أن يعتري المصل  
كثيراً بأن يشك هل زاد أو نقص ولا يتيقن شيئاً يبنى عليه وهذا يجب عليه أن  
يلهو عنه وإذا خالف وأصلح لا تبطل صلاته ولو عدأ قال الأجهوري والذي  
يظهر لي أنه إذا أتاه يومين متواليين فإنه يكون في اليوم الثاني منهما مستنكحاً إن  
علم من عادته أنه يأتيه في اليوم الثالث أيضاً أو ظن ذلك وأما لو علم أو ظن أو شك أنه  
لا يأتيه في اليوم الثالث فإنه يكون في اليوم الثاني غير مستنكح قطعاً والظاهر أنه في  
اليوم الأول غير مستنكح ولو علم أنه يستمر إتيانه في اليوم الثاني والثالث وقد يقال  
هو في هذه الحالة مستنكح كالיום الثاني أفاده العلامة العدوي على الزرقاني بزيادة من  
حاشيته على الخرشى [ مسألة ] السهو في السن والنوافل كالسهو في الفريضة إلا في خمس  
مسائل الجهر والسر والسورة يسجد لساني الفرض دون السن والنوافل لتدبر فيها  
الرابعة إذا عقد في النافلة ثالثة سهواً برفع رأسه فيهما كلها ربعاً في غير الفجر  
والعدين والكسوف والاستسقاء أى والشفع وذلك لأن الشارع حد  
ما ذكر بركتين فيبطل بزيادة مثله وأما الوتر فلا يبطل بزيادة مثله وفي مختصر  
البرزلي من صلي الشفع ثلاث ركعات يسجد أى بعد السلام إن كان ناسياً  
وأجزأه وبطل في العمدة والجمل وقوله كلها أربعا أى ويسجد قبل  
السلام لنقصه السلام بعد الركعتين الأولين والزيادة وأخذه الخامسة إذا ترك  
منها ركناً ساهياً لا تجب إعادتها هذا حاصل مافي الزرقاني والعدوي من باب  
السن وباب السهو ( ما قولكم ) فيمن قرأ من الفاتحة آيتين سرا في محل الجهر  
أو جهراً في محل السر هل يسجد للسهو أم لا وفيمن قرأ في ركعة واحدة السورة  
سرا في محل الجهر أو جهراً في محل السر هل يسجد أم لا ( الجواب ) إذا قرأ من  
الفاتحة الآية والآيتين لا يسجد عليه وأما إذا قرأ أكثر من الآيتين فإن تذكر  
قبل وضع يديه على ركبتيه فإنه يبد أم القرآن والسورة وإن تذكر بعد وضع  
يديه على ركبتيه فإنه لا يرجع ويسجد قبل السلام إن كان المتروك الجهر وبعد  
السلام إن كان المتروك السر وأما إذا ترك الجهر أو السر في السورة التي بعد أم  
القرآن من ركعة واحدة فلا يسجد له لأنه سنة واحدة غير مؤكدة وأما من  
ركعتين فيسجد له وأعلم أن من ترك الجهر وأتى بدله بالسر لا يسجد لسهو إلا إذا  
اقتص على حركة اللسان والشفقين وأما لو أتى فيما ذكر بأعلى السر بأن أسمع نفسه  
فلا سجود عليه وأن من ترك السر وأتى بدله بالجهر لا يسجد إلا إذا أتى بأعلى  
الجهر وهو أن يرفع صوته فوق سماع نفسه ومن يله بأن كان يسمعه من بعد

عليها أى غيث كثير في المسجد  
أو غيره بحيث يثقل الاحتراز  
عنه لا يكلف غيره حتى لو كان  
بعض أجزاء المسجد خاليا عنه  
وتمكنه الصلاة فيه لا يكلف  
بل يصلى كيف اتفق وإن صادف  
محل الذرق وهذا ظاهر حديث عم  
الذرق المحل فلو اشتمل المسجد  
مثلا على جهتين إحداها خالية  
من الذرق والأخرى مشتملة  
عليه وجب قصد الخالية ليصلى  
فيها إذ لا مشقة كما يعلم مما ذكره  
في الاستقبال فليراجع انتهى  
كلام الشبراملى ومن كلام  
الشبراملى تؤخذ مسألة الصف  
فيعين عليه التأخر إلى الثاني كما  
هو ظاهر والله أعلم وكلام التحفة  
والنهاية ظاهر في تكليفه تنشيف  
رجليه لاشتراطهم عدم الرطوبة  
قال الشبراملى فى الحاشية  
المقدمة أى فمع الرطوبة من  
إحدى الجانبين لا يعنى عنه  
وظاهره وإن تعذر المشى في غير  
ذلك من موضع طهارته كأن  
توضأ من مطهرة عم ذرق الطير  
المذكور سائر أجزاء المحل  
المتصل بها ونقل عن ابن عبدالحق  
العفو؛ أقول وهو قريب للشقة  
انتهى كلام الشبراملى والله  
سبحانه تعالى أعلم (سئل) رضى  
الله عنه وأرضاه عن الصلاة بين  
اسطوانات المسجد أو سواريه  
هل يكره للإمام الصلاة كالأعمام  
لأنه إذا صلى بين أسبعت الصفة

عنه بنحو صف فأكثر وأما لو أبدله بأدى الجهر بأن يسمع نفسه ومن يليه خاصة  
فلا يسجد عليه (فائدة) إذا ترك ركنا من أركان الصلاة سهوا فإن كان من  
الركعة الأخيرة ولم يسلم فإنه يتداركه فإن كان المتروك الفاتحة انتصب قائما  
فيقرأها ثم يتم ركعته وإن كان الركوع رجع قائما ثم يركع وإن كان الرفع منه  
رجع محدودا فإذا وصل حد الركوع اطمأن ثم يرفع ويكمل ركعته وإن كان  
سجودا واحدا سجده وهو جالس وأعاد التشهد وسلم وإن كان سجودين  
وتذكروهما وهو جالس وقد انحط بنية الجلوس فإنه يرجع قائما ليأتى بالسجدتين  
منحطاً لهما منه فإن لم يفعل وسجدهما من جلوس سهوا فقد نقص الانحطاط  
للسجدتين ليس بواجب إذ لو كان واجبا لم يجبر بسجود السهو فإنه لو انحط أولا  
للجلوس ثم سجد السجدتين منه فإن صلاته لا تبطل لسكته يكره تعدد ذلك فإن  
سلم من الأخيرة معتقدا الكمال ثم تذكر ترك ركن منها فات التدارك واستأنف  
ركعة بدلا إن لم يطل فإن طال بطلت صلاته ويسجد بعد السلام في جميع ما تقدم  
للزيادة وإن كان الركن المتروك من غير الأخيرة تداركه إن لم يعقد ركوع الركعة  
التي بعدها فإن عقده برفع الرأس من الركوع بطلت ركعة النقص ورجعت  
الأنية أولى فإن كانت ركعة النقص هي الأولى صارت الثانية مكانها ويأتى بركعة  
بأم القرآن وسورة ويتشهد ويسجد بعد السلام وإن كانت ركعة النقص هي  
الثانية صارت الثالثة ثانية وهي فاتحة فقط فيتشهد بعدها ويأتى بركعتين بالفاتحة  
فقط ويسجد قبل السلام لنقص السورة من التي صارت ثانية مع الزيادة وإذا  
كانت ركعة النقص هي الثالثة صارت الرابعة ثالثة ويسجد بعد السلام وإذا تذكر  
وهو في الجلوس الثاني أنه ترك ركعتنا من الأولى رجعت الثانية أولى والثالثة  
ثانية والرابعة ثالثة فيأتى بركعة بالفاتحة فقط سراً ويسجد قبل السلام لنقص  
السورة والتشهد الأول لأنه صار ملغى بوقوعه بعد الأولى والزيادة ظاهرة وكذا إن  
تذكر بعد السلام يقرب بقلبه فإن طال بطلت وقوله فإن عقده برفع الرأس من الركوع  
لأن عقده عند ابن القاسم برفع رأسه مطمئناً معتدلاً فمن لم يعتدل تدارك ما فاتته  
وكذا المسبوق إذا كبر للإحرام وانحنى بعد رفع الإمام رأسه وقبل اعتداله فقد  
أدرك الركعة معه إلا في مسائل فمقدار الركوع فيها بالانحناء عند ابن القاسم وهي ترك  
الركوع من ركعة فيفوت لمجرد الانحناء من التي تليها وتقوم هذه الركعة مقام  
ما قبلها أو ترك سر الفاتحة أو سورة فيفوت تداركه بالانحناء فإن خالف وعاد  
للقرأة على ستنها بطلت صلاته أو ترك جهر كذلك أو ترك تكبير عيد كلا أو  
بعضاً حتى انحنى فكذلك أو ترك سورة بعد فاتحة أو ترك سجدة تلاوة في فرض أو  
نفل حتى انحنى ساهياً عنها أو ذكر بعض من صلاة أخرى قبل التي هو فيها  
والمراد ببعض المتروك ما يشمل البعض حقيقة أو حكماً كالسجود القليل المرتب

التي وراء المأمومين ووسعت  
صفيين وإذا صلى إلى الاسطوانة  
وسعت صفاً واحداً هل يكون  
له ذلك عذراً أم لا يعذر أقنونا  
(أجاب) عفا الله تعالى عنه بقوله  
حيث كان الإمام بحيث لو لم يصل  
بين العمودين لا يبعد المأمومون  
سعة يصلون فيها لو لم يتقدم عذر  
في ذلك والإفلا ولا كراهة  
في الصلاة بين السورى كما هو  
في سؤال مبسوط والله تعالى أعلم  
(سئل حفظه الله تعالى) عن الصلاة  
بين السورى هل تكره أم لا  
أفيدونا (أجاب) بقوله لا تكره  
الصلاة بين السورى والله أعلم  
وفي الإيحاب طعنا على مالا  
يكراه ولا الصلاة بين السورى  
عن جمهور أهل العلم والقول بأنها  
كالقصور والمنبر تقطع الصف  
قال النووي باطل وكرهها فيها  
جماعة من الصحابة والتابعين انتهى  
كلامه والله سبحانه وتعالى أعلم  
(سئل) في مصف فاقدر العورة  
ولامعه إلا نصف السر وقدر أنه  
إذا جلس استترت عورته وإذا قام  
لم تستر فهل يجب عليه الجلوس  
أم لا أقنونا (أجاب) رضى الله عنه  
يستتر مما قدر عليه ويصلي قائماً  
ولا يجوز له الصلاة من جلوس  
والله سبحانه أعلم (سئل) عن شد  
الوسط في الصلاة هل يكره بأن  
شد على نفسه بحزام فوق البدن  
أو الزبون وهل إذا لبس فوق  
ذلك جوخة أو فرجة من خارج

عن ثلاث سنن فبالاختار يفوت التدارك وتبطل الصلاة التي ترك منها البعض  
الحقيق أو الحكى للطلول بالكوع هذا حاصل ما في أقرب المسالك مع زيادة  
من حاشية الخرشى (ما قولكم) في إمام ترك سجوداً مترتباً على ثلاث سنن سهواً  
وطال وسجد المأموم هل تبطل صلاتهما أو الإمام فقط (الجواب) إذا سجد المأموم  
صحت صلاته وصلاة الإمام باطلة وتزاد هذه على قولهم كل صلاة يبطلت على  
الإمام يبطلت على المأموم إلا في سبق الحدث ونسيانه كذا في الزرقاني [مسئلة]  
يلزم المأموم ولو مسبوقاً أدرك ركعة السجود عن سهو الإمام قليلاً أو بعداً  
وإن لم يسه المأموم معه ولا حضر سهوه ويسجد المأموم القبلي معه إذا سجد  
الإمام قبل السلام فلو أخر الإمام القبلي وسجد بعد السلام هل يفعله المأموم  
المسبوق بعد إتمام صلاته قبل سلامه أو بعده أو قبل قيامه لإتمام صلاته وقيل  
غير ذلك والمراد بالقبلي الذي يسجد المأموم مع الإمام ولو في مذهب الإمام  
فالشافعى الذى يرى السجود دائماً قبل السلام يفعله المأموم معه ولا يجوز له  
تأخيرها فلو سجد المأموم القبلي في محله وأخره الإمام فصلاة الإمام صحيحة ولو  
أخر من لحق ركعة مع إمامه السجود القبلي إلى تمام صلاته فسجدت صحت  
صلاته وأما السجود البعدى فيؤخره المسبوق بعد قضاء ما عليه فلو قدم الإمام  
المالكي البعدى فهل يسجد معه نظراً لفعله أو لا نظراً لأصله وعلى كل حال  
لا تبطل صلاة المأموم بسجوده مع الإمام مراعاة للخلاف في ذلك فلو سجد  
الإمام البعدى بعد السلام وسجد معه المسبوق قبل قضاء ما عليه يبطلت صلاته إن  
قدمه عمداً وكذا جهلاً عند عيسى لاسهوا فلا تبطل كالجاهل عند ابن القاسم أفاده  
الزرقاني والعدوى عليه [مسئلة] يمكن للساهى تسع تشهدات والصلاة صحيحة بأن  
سها فصل الظهر مثلاً سبع ركعات وتشهد في كل ركعة وترك السورة في ركعة  
من الأوليين فاجتمع معه زيادة ونقص فسجد قبل السلام وجلس للتشهد فبعد  
أن سجد القبلي سها بزيادة فسجد وتشهد فهذه تسع فإن كان دخل مع الإمام في  
التشهد الأخير كمل له عشر تشهدات فإن سجد مع الإمام سجود سهواً ناسياً وتشهد  
معه زادت على العشر كأن شك في تشهد هل سجد قبله سجدة أو سجدتين فإنه  
يسجد واحدة ويعيد تشهد وكذا يمكن اجتماع أكثر من ثلاثين سجدة في الصلاة  
وهي صحيحة كئان سجدة في كل ركعة وفي هذا قلت

يافتها يدعى لحل الأحاجي أصلاة فيها ثلاثون سجدة

بل من يدهول تشهد أخرى مضطوؤه جاوز العشر العدة

بعضها من المجموع وحاشيته [مسئلة] إذا شك هل يسجد من القبلي سجدة أو  
سجدتين بالثانية ولا يسجد عليه ثانياً لهذا الشك لكلا يتسلسل الأمر  
وتحصل المشقة الكبرى ولأن المصغر لا يصغر ولا يقال التسلسل مستحيل لأن

الحرام تمتن الكراهة أم لا أفتونا  
 (أجاب بقوله) تكره الصلاة  
 مع شد الوسط فوق الثوب أو  
 الزبون كما صرح بذلك في التحفة  
 والنهاية وغيرهم وإذا لبس فوق  
 ذلك نحو الجوخة زالت الكراهة  
 والله تعالى أعلم (سئل) عن  
 الفرش في الروضة الشريفة وخلف  
 مقام سيدنا إبراهيم المكتوبة قبل  
 دخول وقتها وبعد دخوله من  
 غير أن يجلس فيه حالاً بل إذا  
 قاموا للمكتوبة صلى فيه لكي  
 يجوز فيه فضيلة الصف الأول  
 وفضيلة المكان قبل إقامة الصلاة  
 يشغل في المسجد في غير موضع  
 التفريش بقراءة وتنفل وطواف  
 وزيارة الرسول صلى الله عليه  
 وسلم وقد يخرج من المسجد  
 لعذر لقضاء حاجة وطهارة ونوم  
 خفيف أو يكلمه أحد خارج  
 المسجد هل له التفريش في  
 البقعتين المذكورتين على هذا  
 الوجه المسطور أم لا يحل له ذلك  
 أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه  
 بقوله نعم لا يحل فرش السجادة  
 خلف المقام في المحل الذي يحتاج  
 الطائفون لصلاة ركعتي الطواف  
 ومثله الروضة الشريفة لأن هذين  
 المحلين قد اختصا من بين سائر  
 المسجدين بهذه الخصوصية فمن  
 فعل ذلك مع علمه بمجرمة ذلك  
 عزر وقد ذكر ذلك العلامة  
 في تحفته وغيرها من كتبه والله  
 سبحانه أعلم (سئل) ما قولكم في

التسلسل باعتبار المستقبل لا استحالة فيه وفي الأمير على عب ولا يصلح قول  
 الكسائي لأبي يوسف المصغر لا يصغر تعليلاً وإنما هو مجرد مناسبة قالها الكسائي  
 [مسئلة] إذا تكلم بعد سجوده القبلي وقبل السلام فإنه يسجد بعد السلام اه  
 ص [مسئلة] إذا سجد القبلي ثلاثاً سهواً ثم تذكر فإنه يسجد بعد السلام فإن  
 كان بعدياً فلا شيء عليه قاله اللخمي كذا في عب وفي الأمير أن غير اللخمي  
 لا يرى السجود في القبلي أيضاً وهذا هو الملائم لقول الشيخ خليل عطفاً على  
 ما لا يسجد فيه أو شكك فيه هل سجد اثنتين اه وتبعنا هنا ما لسيدي خليل حيث  
 قلنا إذا شك هل سجد من القبلي سجدة الخ وأما علي ما لللخمي فإنه يسجد لهذا  
 الشك ونحن خليليون [مسئلة] تقديم سجود السهو البعدي قبل السلام حرام  
 والصلاة صحيحة لأنه لما كان خارجاً عن الصلاة صار تقديمه كالزيادة فيها وإنما  
 صح تقديمه ولو عدأ رعياً لمذهب الشافعي ولو كان المقدم له المأموم دون إمامه  
 بأن خالفه ولم يسلم معه أولاً وسلم معه بعد السجود كذا في البثاني والظاهر أنه  
 إذا سلم قبل أن يسلم إمامه للسجود البعدي لا يضر لأن الإمام سبق منه السلام  
 الأصلي وهو تسليم التحليل اه من الأمير على عب وأما تأخير القبلي فكروه  
 وفي الأمير أيضاً أن بعض الشافعية قال له معترضاً على المالكية كيف تسجدون  
 بعد السلام مع الزيادة مع أن الجابر للشيء يكون داخلها فيه كركعة الثوب فقال له  
 العلامة الأمير هذا إن كان فيه نقص وإلا كان زيادة على زيادة فألجم [مسئلة]  
 إذا أدرك مع الإمام ركعة وترتب على الإمام السجود القبلي فأخره بعد السلام  
 فهل يفعله المأموم معه قبل قيامه للقضاء وضعف أو بعد تمام القضاء قبل سلام  
 نفسه أو بعده أو إن كان عن ثلاث سنن فعله قبل القضاء وإلا فبعده تردد قال  
 شيخنا والقول الأخير هو الظاهر اه من دس [مسئلة] من ترك بعضاً من صلاة  
 فرض وتذكر ذلك بعداً وترك سجوداً عن ثلاث سنن من فرض أيضاً إن شرع  
 في صلاة فرض أو تنفل فإن أطال القراءة من غير ركوع بأن فرغ من الفاتحة  
 أو انحى للركوع وإن لم تطل قراءته بل وإن لم يقرأ أكسى ومأموم بطلت الصلاة  
 المتروك منها ماذكر وحيث بطلت الصلاة الأولى فإن كان الذي شرع فيه تنفلاً  
 فإنه يتم إن اتسع الوقت لإدراك التي بطلت عقد ركعة أم لا وإن عقد من النفل  
 المشروع فيه ركعة بسجديتها أتمه ولو خرج الوقت وإن لم يعقد الركعة وضاق  
 الوقت قطع وأحرم بالصلاة الأولى وإن كان الذي شرع فيه فرضاً قطع فذ وإمام  
 ومأمومه تبعاً له وتدب له إذا أتم ركعة بسجديتها أن يضيف لها أخرى ويخرج  
 عن شفع إن اتسع الوقت وإلا قطع لأن الفرض يقضى بخلاف النفل فإنه  
 لا يوتى كما تقدم وأما إذا شرع في صلاة أخرى ولم يطل القراءة ولم يركع فإنه  
 يرجع لإصلاح الأولى بلا سلام من الثانية فإن سلم بطلت الأولى وأما إن كان

امتنان المسجد وقلة المبالاة بما يحصل فيه من اللفظ وجعله طريفاً والمرور فيه بالامتنعة وتحجر بعض بقعه بمتاع وأكل ونوم وتلويت بنحو ماء ووضوء فهل يجوز ذلك أم لا وهل يجب علي من رأى ذلك الإنكار بالقول والفعل أو على قيم المسجد أو نحو الحكماء وهل يجب علي من رأى فيه نجاسة إزالتها سواء يعنى عنها أم لا أفيدوا (أجاب) ما ذكره السائل وقته الله تعالى لما يحبه من الأمور المذكورة منه ما هو المباح ومنه المكروه ومنه الحرام فأما اللفظ هو رفع الصوت فمكروه إن لم يشوش به على نحو مصل فإن شوش به على من ذكر بحيث يتأذى أذى ليس بالهين ويصدق بقوله حرم ويكره البيع فيه أيضاً والشراء وسائر العقود سوى عقد النكاح ومحل كراهة نحو البيع حيث لم يحتج إلى نحو تحصيل قوته ويكره للمعتكف وغيره عمل صناعة فيه غير خفيفة كثيرة لأقلية بشرط أن لا يشذخه حانوناً لأنه لم يوضع لذلك وفيه نوع إهانة إلا إن دخل لنحو صلاة غطاه فيه ثوباً من غير أن يجعل مقصداً للخطاة فلا بأس به فدار الكراهة على اتخاذاً معداً للصناعة فإن كانت الصناعة خفيفة تترى بالمسجد وإن خلت عن نجاسة كما هو ظاهر أو اتخذها حانوناً حرم ويحرم البصاق فيه إن اتصل بشئ من أجزائه وأما جعله طريفاً

ذكر القبلي أو البعض من نفل في فرض فإنه يتأدى مطلقاً كما أنه يتأدى إن ذكر القبلي أو البعض من نفل في نفل إن أطال القراءة أو ركع وإلا رجع لإصلاح النفل الأول بلا سلام ويشهد ويسلم ويسجد بعد السلام ولا يجب قضاء النفل الذي رجع عنه إذ لم يتعمد بطلانه انتهى صاوى بتصريف وتوضيح (ما قولكم) في مالكي اقتدى بشافعي في صلاة الصبح فترك الشافعي القنوت سهواً وسجد قبل السلام فهل يسجد المالكي معه أم لا (الجواب) في حاشية الخرشى أنه يجب على المالكي اتباع الشافعي في سجوده للقنوت قبل السلام وإن خالفه فالظاهر عدم البطلان أفاده بعض الشيوخ اه بتصرف

(فصل) في قضاء الفوائت (ما قولكم) في شخص ترك صلاة الظهر والعصر إلى أن يبق إلى الغروب قدر مائيس أربع ركعات فهل إذا صلى الظهر قبل العصر في هذه الحالة تبطل صلاته أم لا (الجواب) قولهم إن ترتيب حاضري الوقت واجب شرطاً فمن صلى العصر في وقتها الاختياري أو الضروري وعليه صلاة الظهر أو تذكّر الظهر بعد أن شرع في العصر فالعصر باطلة ومحل البطلان إن كان متذكراً أن عليه الظهر أو حدث التذكر في أثناء العصر فإن تذكّر بعد التمام ندب إعادة المقدم بوقت كالمكره على ترك الترتيب ومحل أيضاً إذا بقي من الوقت الضروري مائيسهما لأنهما لا يكونان حاضرين إلا إذا وسعهما الضروري فإن ضاق بحيث لا يسع إلا قدر أربع ركعات اجتمعت به العصر فإذا أوقعت الظهر حيثئذ فهي قضاء فيكون حكم الترتيب بين الظهر والعصر في هذه الحالة الوجوب غير الشرطي فيدخل في قسم الحاضرة مع يسير الفوائت ويسير الفوائت خمس فأقل فيجب تقديم اليسير على الحاضرة وجوباً غير شرط على المشهور وقيل مندوب وعلى المشهور يقدم اليسير وإن خرج وقت الحاضرة وندب إعادة الحاضرة ولو مغرباً وعشاء بعد وتر إن خالف وقدم الحاضرة على اليسير بوقتها ولو الضروري فإن كان بالفراغ من الحاضرة يخرج الوقت الضروري فلا إعادة له ملخصاً من حاشية أبي الحسن وأقرب المسالك وص [مسئلة] إن ذكر المصلي اليسير في فرض قطع فذا كان أو إماماً ويقطع مأموه تبعاً له إن لم يركع فإن ركع ندب له أن يخرج عن شفع وإن أصبح أو مغرب والحاصل أنه إن تذكّر اليسير بعد ركعة خرج عن شفع مطلقاً وبعد ركعتين كل المغرب وأولى الصبح والجمعة وخرج عن شفع في الرباعية وبعد ثلاث كل الرباعية وأولى المغرب ومحل كونه يشفع إن ركع مقيد بما إذا لم يشخ خروج وقت المذكورة وإلا حرم الشفع وتعين القطع سواء كان الوقت ضرورياً أو اختيارياً بالضروري كما إذا ذكر الظهر في العصر وقد بقي للغروب ركعة والاختياري يتصور في جمع التقديم كما إذا شرع في العصر في وقت الظهر المختار ثم تذكّر الظهر فإنه يقطع

العصر ويصلي الظهر خشية خروج الوقت اه من أقرب المسالك بزيادة من حاشية الخرشى [مسئلة] إن ذكر اليسير في نفل آثمه وجوباً لوجوبه بالشروع فيه ولا يعوض إلا إذا خاف خروج وقت حاضرة عليه أيضاً ولم يعقد ركوعاً من النفل فإذا خاف خروجه ولم يعقد ركعة قطع وصلى الفرض فإن عقدها كله ولو خرج وقت الحاضرة اه من أقرب المسالك

### باب النافلة

[مسئلة] النفل المحدود كالنفل والعدين والكسوف والاستسقاء يبطل بزيادة ركعتين وأما الوتر فلا يبطل بزيادة مثله والفرق أن كون الصلاة ركعة واحدة أمر غير غالب والغالب إما ركعتان أو أكثر فلا زاد في الوتر واحدة رجح لما هو الغالب والركعتان من الغالب فيبطلهما من الزيادة ما يبطل غيرهما من الغالب وإذا لم يبطل بزيادة مثله فيفسد له بعد السلام اه ملخصاً من الخرشى والعدوى في باب السهو [مسئلة] النفل غير المحدود لا يبطل بزيادة مثله سهواً فإذا عقد الثالثة سهواً رفع رأسه من ركوعها كل أربعاً وجوباً وأما لو قام عامداً في ثالثة النفل فإن صلاته تبطل لدخوله في قول المصنف ويتمدد كسجدة كما في حاشية الخرشى وفي الدسوقي أن الشيخ العدوى رجح عن هذا في حاشية عبد الباقي تبعاً للبناني فقال بل الصواب الصحة إذا قام عامداً في ثالثة النفل مراعاة لقول يجوز النفل أربعاً وغايته الكراهة وبخالفته الأفضل لا تقتضى البطلان انتهى [مسئلة] يندب التنفل في غير محل الفرض ويندب له أن يتحول إلى مكان آخر كلما صلى ركعتين كما في حاشية الخرشى عند قول المصنف في باب الإمامة وتنفل بمحراه

### باب في الجماعة

ما تقول السادات أئمة الإسلام وأمناء الله علي الأحكام في الأئمة المقامين بالمسجد الحرام بمكة المشرقة زادها الله تشريفاً وتعظيماً إلى يوم الدين وهم إمام الشافعية والمالكية والحنبلية الذين قرره ولي التقرر على ما هم عليه الآن وكون بعضهم يتقدم للصلاة أول الوقت ثم يليه الآخر كل واحد يصلي بجماعة في مقامه المتعين له هل يجوز ذلك ويعد مقام كل واحد منهم كأنه مسجد مستقل بنفسه ولا تنكره الصلاة خلف واحد منهم وهل يكون السابق أفضل أو يعد المسجد الحرام كالمسجد الواحد فتكره الصلاة خلف الثاني والثالث والرابع ولو عين السلطان إمامتهم بالسبقية أم كيف الحال أفيدوا الجواب ولكم الاجر والثواب (الجواب) في فتاوى عيج أن الاستفتاء عن الأئمة بالمسجد الحرام وقع في المسألة السابعة وأن جماعة من العلماء الأعلام أفتى بأنه لا كراهة في ذلك إذ مقامتهم كساجد ثم قال قال ابن فرحون ووقفت على تأليف يتضمن خلاف ما أفتى به الجماعة وأن الإمام الراتب هو إمام مقام إبراهيم ولا أثر لأمر الخليفة في رفع

المروفيه بالأئمة في المجموع لا يكره ولو لجنب عبوره ولو لغير حاجة لكن الأولى أن لا يعبر إلا لها هذا كلام الأصحاب تصريحاً وإشارة وقال المتولى والرافعي يكره لغير غرض الخ وأما تعجز بعض بقعه بمتاع الخ حيث ضيق به علي نحو مصل حرم وإلا فلا ومن ذلك وضع قفص للنعال فإن ضيق حرم وإلا فلا لأن هذا مصلحة ضرورية أو حاجة والجلوس فيه لحفظ النعال بأجرة مكره كالبيع بل أولى ما لم يضيق بتلك على أحد فيحرم ويباح الجلوس فيه مع الحدث فلا كراهة وأما النوم والاكل والشرب فيباح أيضاً فلا كراهة اتفاقاً سواء الغريب والأعرب وغيرهما كما صرح أن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما كان ينام فيه وهو كان أعزب وكذا أصحاب الصفة والعربون وعلى وصفوان ابن أمية وصاحب الوشاح بل كان تمامه ابن أمية بيت فيه قبل إسلامه قال في الأم فإذا بات فيه المشرك فكذا المسلم هذا إن لم يتأذ به أى بأحد الثلاثة النوم وما بعده أحد من الناس بل أو من غيرهم كأرض المسجد أو حصره بما يتولد من نحو قشور الماء كالأكل أو نحوه والاتفاق والاحرام قال ابن العباد واتفاق الأصحاب على حرمة تلويثه بالطعام إذا أكل فيه أى إن حصل منه

إذاء أو استقدار كما هو ظاهر  
ومع عدم التأذي الأولى ترك  
ذلك وأما الوضوء فيه فباح إذا  
لم يتأذى به بالإجماع على ما قاله  
ابن المنذر لكن الأولى تركه قول  
ابن المنذر لكن يكره ضعيف أو  
مؤول أما مع التأذي به فيحرم  
كما قاله ابن العباد وإخراج ريح  
الحدث فيه خلاف الأولى ومحلّه  
كما هو ظاهر ما إذا لو كتمته لم  
يضره وإلا فالأولى إخراجها  
فيه بل قد يجب لتحقق الضرر  
وأما قول السائل وقله الله تعالى  
وهل يجب علي من رأى ذلك  
الإنكار الخ نعم يجب الإنكار  
فما هو حرام يجمع على تحرّمه أو  
في اعتقاد الفاعل بخلاف المكروه  
أو فيما لا يعتقد الفاعل تحرّمه  
فيسن الإنكار بلطف وهذا في  
غير قيم المسجد وناظره والحاكم  
أما هم فيجب عليهم الإنكار حتى  
في المكروه وقوله وهل يجب  
علي من رأى نجاسة الخ نعم يجب  
علي من رأى نجاسة في المسجد  
غير معفو عنها عينا فوراً إزالتها  
وإن لم يتعدّ بها واضعها وإن  
أرصد لازالتها من يقوم بها معلوم  
كما اقتضاه إطلاقهم والله سبحانه  
وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه  
في رجل يحدث بحديث في كتاب  
وذكر يغوث ويعوق ونسرا  
وقال قالت طائفة من السلف  
هذه أسماء قوم صالحين فلما ماتوا  
عكفوا على قبورهم وصوروا

الكرامة ثم ذكر حج نقولا كثيرة تفيد عدم الجواز ورجحها فانظره وفي المعيار  
أن الإمام العلامة أبو محمد عبد الكريم بن عبد الرحمن بن عطاء الله المالكي مؤلف  
البيان والتقريب في شرح التهذيب أجاب عن هذا بقوله الصلاة خلف كل من  
الأئمة الذين أمر بترتيبهم إمام المسلمين في مقاماتهم المذكورة تامة لا كراهة فيها  
لإد مقاماتهم كساجد متعددة لأمر الإمام بذلك وسواء في ذلك الأول من بعده  
وإذا كان الإمام الأول يصلي في أول الوقت فصلاة غيره ممن يؤخر إلى ريع  
القائمة أفضل في غير الصبح والمغرب والمصلي خلف إمام المقام منها كالمصلي خلف  
غيره والله أعلم وأجاب الشيخ أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي مؤلف كتاب  
المفهم واختصر صحيح البخاري ومسلم بما نصه وكذلك أقول غير أن ترتيب  
الأئمة في الوقت إن كان ياذن الإمام فلا سبيل إلى مخالفته وإن كان يغير إذنه فكل  
إمام يحافظ على ما هو الأفضل عند إمامه ولا يجوز لتبج إمامه بخلاف مذهب  
إمامه بغير موجب شرعي وأجاب غيرهما بمثل جوابيهما والله أعلم (ما قولكم  
في الجماعة) هل يفضل بعضها بعضا أفيدوا الجواب (الجواب) ذكر في المعيار أن  
الصلاة تفضل في المسجد الكثير الجماعة على رأى ابن حبيب والشافعي من أجل  
أن صلاة الرجل مع الرجلين أركن من صلاته مع الرجل كما جاء في الحديث وكذا  
الصلاة في مسجد إمامه متصف بصفات الفضل والكمال كالآفة والأورع والأقرب  
والمسبوق لقريش أو للعرب ولا يكون ممن يكرهه المأمومون وكما تفضل صلاة  
الصف المتقدم على من بعده من حيث إنه أول من بعده إلى آخر الصفوف وكذا  
يفضل الوقوف على يمين الإمام على الوقوف على يساره وكذا إدراك التكبيرة  
الأولى معه ونحو هذا والله أعلم (ما قولكم في إمام الصلاة) إذا فرغ منها هل  
يدنو ويؤم المأمومين ويمسحون وجوههم أم لا (الجواب) في المعيار سئل  
ابن عرفة عن هذا فأجاب مضى عل من يقتدى به في العلم والدين من الأئمة على  
الدعاء بأثر الذكر الوارد أثر تمام الصلاة وما سمعت من ينكره إلا جاهل غير  
مقتدى به وفي نوازل الصلاة منه من الأمور التي هي كالعلوم بالضرورة استمرار  
عمل الأئمة في جميع الانقطاع على الدعاء أديار الصلوات في مساجد الجماعات  
واستصحاب الحال حجة واجتماع الناس عليه في المشرق والمغرب منذ الإزمنة  
المتقدمة من غير تنكير إلى هذه المدة من الأدلة على جوازه واستحسان الأخذ  
به وتأكيده عند علماء الملة ورحم الله بعض الأندلسيين فإنه لما انتهى إليه  
ذلك ألف جزءاً ردّاً على منكره وخرج عبد الرزاق عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أى الدعاء أسمع قال شطر الليل الأخير وأديار المكتوبة وصحبه عبد الحق  
وابن القطان وذكر الإمام المحدث أبو الربيع في كتاب مصباح الظلام عن النبي  
صلى الله عليه وسلم أنه قال من كانت له إلى الله حاجة فليستلها برب صلاة

مكتوبة اه وفي الاكال ذكر عبدالحق أما كن قبول الدعاء وأن منها الدعاء أثر الصلاة وأنكر الإمام ابن عرفة وجود الخلاف في ذلك وقال لأعرف فيه كراهة قلت إن غنى بقوله لأعرف فيه كراهة أى لم تقدم فصحيح وإن غنى مطلقاً ففيه شيء لأن الشيخ شهاب الدين القرافي رحمه الله تعالى ذكرها في آخر قواعده وعلمها بما يقع بذلك في نفس الامام من التعاطف وقال في العتية قال مالك رأيت عامر بن عبد الله يرفع يديه وهو جالس بعد الصلاة يدعو فقيل لمالك أتى بهذا بأساً قال لا أرى به بأساً ولا يرفعها جداً وقال أيضاً رفع اليدين إلى الله عند الرغبة على وجه الاستكانة والطلب محمود قال القاضي أبو محمد بن العربي اختلفوا في الرفع إلى أين يكون فقيل إلى الصدر وقيل إلى الوجه وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يرفع يديه في الدعاء حتى يبدو بياض إبطيه والدعاء بعد المكتوبة أفضل من الدعاء بعد النافلة وقال ابن عباس وقتادة فإذا فرغت من الصلاة فأنصب في الدعاء أى اتعب ووقع النصب في الدعاء مؤذن بالإكثار منه والإلحاح فيه حتى يبلغ الداعي الجهد ومن الصحيح إذا أمّن الإمام فأمنوا أى إذا دعا فالداعي يسمى مؤمناً كما يقال للؤمن داع وفي الحديث الصحيح علي ما ذكره الترمذى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما حتى يمسح بهما وجهه قال الشيخ أبو القاسم البرزلى وهذا يرد إنكار عز ابن عبد السلام المسح والله الموفق للصواب (ما قولكم) في حكم التكبير بصوت مرتفع عقب الصلاة يثنوا لنا ما ورد فيه وغيره مما يقال عقبها (الجواب) في الصحيح من حديث ابن عباس كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتكبير وفي رواية إن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكنت أعرف إذا انصرفوا بذلك قال الطبري فيه الإبانة عن صحة فعل من كان يفعل ذلك من الأمراء يكبر بعد صلاته ويكبر من خلفه وفي الواحجة عن ابن حبيب كانوا يستحبون التكبير في العساكر والبعوث إثر الصبح والعشاء تكبيراً عالياً ثلاث مرات وهو قديم من شأن الناس وفيه إظهار لشعائر الإسلام ومن حديث عبد الله بن الزبير أنه عليه السلام كان يقول في دير كل صلاة حين يسلم لإله إلا الله ولا نعبد إلا إياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لإله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ومن حديث معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له أوصيك يا معاذ لا تدعن في كل صلاة أن تقول اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعن المغيرة بن شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من الصلاة وسلم قال لإله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد

ثمانيهم وعبدوها وقال رجل عنده حاضر في المجلس لا أقبل منك هذا الحديث هؤلاء المذكورين أمراء وأحكام أضلوا الناس ولا تقول إنهم صالحين يثنوا لنا ذلك وأوصوه ما جورين خيراً (أجاب) رضي الله عنه نعم ذكر الخازن في تفسيره قال محمد ابن كعب هذه أسماء قوم صالحين كانوا بين آدم ونوح عليهما الصلاة والسلام فلما ماتوا كانوا أتباع هؤلاء يقتدون بهم ويأخذون بدمهم بأخذهم في العبادة فجاءهم إبليس وقال لهم لو صورتهم صورهم الخ ما ذكره وهذا هو الصحيح والواجب على من علم يخبر بما علم ومن لا يعلم واجبه لأعلم ورد الأخبار بالزور وهوى النفس لا يجوز والله أعلم (سئل) رضي الله عنه وأرضاه في مأموم اعتدل مع إمامه أو جلس معه بين السجدين ثم هوى حتى بلغ الأول حد ركوع القائم والثاني حد ركوع الجالس والإمام لم يهوى فيهما فانتظره في حد الركوع فيهما وأطمئن هل تصح صلاته أم لا وهل يفرق بين المخالط للعلما إذا قلم يطلان الصلاة وبين غيره أم لا يفرق أفيدونا ما جورين (أجاب) رضي الله عنه ونفعني به نعم تبطل الصلاة في صورتين مع العلم والتعمد بخلاف الناس والجاهل المعذور تقرب عهده بالإسلام



أولئـه بيـادة بعيدة عن العلماء  
ففي الإيعاب مع منته في مبطلات  
الصلاة مانصه ومنها الفعل المنافي  
فإن كان من جنسها بطلت بزيادة  
ركن فلي لغير متابعة ولولتدرك  
ذكراته فيه حال كونه عالما بالتحريم  
عامدا وإن أكره لأنه نادرا ولم  
يطمئن فيه لتلاعبه بها حيث ومن  
ثم لم يفرقوا بين قليله وكثيره  
لا بزيادة قولي كالتفاحة إذ لا يغير  
نظمها وقليل يطل بعمده تكريره  
وعليه جمع متقدمون ونقل عن  
القديم ولا بزيادة أركان حال  
كونه ناسيا أو جاهلا بتحريم  
الزيادة لأجل تدارك مطلقا لأنه  
يما يخفى بخلاف جهل الزيادة  
لا لغير ذلك فانه كجهل تحريم  
الكلام فيما مرفيه من التفصيل  
وحاصل ما ذكر أنه إن تكلم  
جاهلا بتحريم الكلام لقرب عهده  
بالإسلام وإن خالط المسلمين  
أو بعده عن العلماء بأن نشأ بيادية  
ثانية لا يسمع فيها بأحكام الشرع  
أى الأحكام الخفية منه لا كل  
أحكامه والظاهر أنه لا فرق في  
البعد هنا وفي نظائره بين مسافة  
القصر ودونها لكن عسر عليه  
الانتقال لخوف أو عدم زاد  
أو ضياع من تلزمه نفقتهم أو نحو  
ذلك من سائر الأعدار المسقطه  
لوجوب الحج فإن اتنى ذلك لزمه  
السفر لتعلم المسائل الظاهرة  
دون الخفية وما نحن فيه من  
الظاهرة فلا ينبغي أن يعذر به

ومن حديث ثوبان أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا انصرف من صلاته استغفر  
ثلاثا وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام إلى  
غير ذلك من الأدعية المأثورة والأذكار المشهورة اهـ من المعيار والله الموفق  
(ما قولكم) في إمام الصلاة إذ أقام شخصا نائباً عنه في الوظيفة هل يجوز أم لا  
وهل يستحق المعلوم أو النائب أفيدوا الجواب ولكم الأجر والثواب (الجواب)  
يجوز النيابة في الوظيفة على أسهل الأقوال فيستحق المعلوم وهو مع النائب على ما دخل  
حيث لم يخالف شرط الواقف كما في حاشية العلامة الأمير على عبق والمجموع  
وفي الدسوقي يجوز النيابة في كذا ذات وإمامة وقراءة بمكان مخصوصة حيث لم  
يشترط الواقف عدم النيابة فيها واعلم أنه إن شرط الواقف عدم النيابة لم يكن  
المعلوم للأصل تركه ولا للنائب لعدم تقرر في الوظيفة أصلا وإن لم يشترط  
الواقف عدم النيابة فالمعلوم لصاحب الوظيفة المقرر فيها وهو مع النائب على  
ما تراصنا عليه من قليل أو كثير كانت الاستتابة لضرورة أم لا كما قاله القرافي  
واختاره الأجهوري والبناني وهو أسهل الأقوال (١) وقال المنوفي إن كانت  
الاستتابة لضرورة فكذلك وإلا فلا شيء للنائب ولا للنوب عنه من المعلوم  
والله أعلم (مسألة) من أدرك الإمام في التشهد فدخل معه فظهر سلام الإمام أنه  
في التشهد الأخير فالواجب عليه إتمام فرضه الذي أحرم به ثم إن أدرك جماعة  
أعاد معهم إن شاء وكانت الصلاة بما تعاد هذا هو المنصوص في العتية وغيرها  
ولم يذكر في هذه المسألة أمره لا بقطع ولا بانتقاله إلى نفل وهو حكم ظاهر لأنه  
شرع في فرض فلا يبطله لصلا الجماعة وهي سنة وإنما يغير بين القطع والانتقال إلى نفل  
من دخل مع الإمام في صلاة معادة كأن صلاها وحده ثم وجد الإمام جالسا  
فدخل معه معيدا لفضل الجماعة فظهر بسلام الإمام أنه في التشهد الأخير وربما  
التبست المسألتان على من لا يعرف فأجرى التخيير في غير محله اهـ بنائي نقلا عن المعيار  
والذي ذكره غيره أن من لم يدرك ركعة والحال أنه غير معيد ورجا جماعة أخرى  
جاز له القطع لأنه لم ينسحب عليه حكم المأمومية فلا يستخلفه الإمام بل يجوز

(١) قوله أسهل الأقوال والمنوفي قيد الجواز بالضرورة وفي كلامه انما إلى استحقاق النائب  
جميع المعلوم ويمكن حمله على ما للقرافي من أن ما اعتقا عليه من قليل أو كثير إن لم يشترط الواقف  
عدم النيابة فإن شرط عهدهما لم يكن المعلوم للأصل تركه ولا للنائب لعدم تقرر أمارة وارتضى مع  
في تقريره وشيخه البدر ذلك اهـ عبق وقوله في كلامه انما الخ الإيحاء انما هو عند عدم الضرورة قال  
المنوفي لأن الأصل إذا أتى نفسه شيئا جعل العبادة متجرا وخالف غرض الواقف لأنه انما كثر  
المعلوم لأجل أن ينشط العامل ونحوه لأن الحاج وهو شيخ النوف وشيخ المصنف أيضا وقوله ويمكن  
حمله الخ كلام غير مناسب لأن المنوف صرح بالجواز مع الضرورة وبالمعنى مع عهدهما فانه المحقق  
الأمير وقال عز الدين بن عبد السلام لا يجوز لمن جعل له الرزق على الامانة أن يتأوله إلا أن يقوم  
بالامانة على الشرط أو يقضى العادة ولا يستتدب إلا لغير جرت العادة بالاستتابة فيه كالغرض ونحوه  
وإن استتاب بغير إذن الناظر لم يستحق شيئا وإن أذن له الناظر في الاستتابة جاز أن يستتدب ولا حقه  
فما يجب بالامانة عن المستتدب بل هو مستقل بالامانة ليس نائباً فيها عن أحد انظر المعيار

حيثما لتقصيره ثم رأيت في الحامد ما يصرح بذلك ثم قال ولا يزيد ركن فملي للتابعة لتأكدها مثاله ركن أو سجد قبل إمامه ثم عاد إليه أو رفع من ركوعه فافتدى بن لم يركع ثم ركع معه فلا يضر لأنه فعل لأجل التابعة المأمور بها فلا تبطل بتعدد زيادة جلسة عهده في الصلاة غير ركن وقصرت بأن كانت كقدر جلسة الاستراحة كما لو جلس بقدرها بعد هويه ليسجد ثم سجد بعد سجود التلاوة وقبل قيامه أو بعد سلام إمام المسبوق في غير محل تشهد كما قاله ابن المقرئ وهو مقيس متجه بل كلام الشيخين في سجود السهو صريح فيه وذلك لأن هذه الجلسة معهودة في الصلاة غير ركن بخلاف نحو الركوع فكان تأثيره في تغيير نظمها أشد وخرج بقولي عهده الخ تعدد جلسة لم تعهد كالجلوس قبل الركوع فإنه مبطل وإن لم يقيم كما اقتضاه كلام التنبية ولو سجد لما لا يقتضيه عذر إن قرب إسلامه أو نشأ بعيداً من العلماء وإلا فلا قاله الخوارزمي (تنبيه) إعدار الجاهل من باب التخفيف لأن من حيث جهله وإلا لكان الجهل خيراً من العلم إذ كان يحيط عن العبد أعباء التكليف ويرى قلبه عن ضروب التخفيف فلا حجة للعبد في جهله بعد الرسل قاله الإمام الشافعي رضي الله عنه

الاعتداء به ومقتضى هذا أنه إن بطلت صلاة الإمام لا يبرى البطلان له وفي الخطاب بعد احتياطاً ولعله لنية الاعتداء بهذا الإمام أفاده السوق (ما قولكم) فيمن يصلي إماماً ويحفظ الفاتحة والسورة ولا يميز فرضاً ولا سنة وإذا حصل له في الصلاة خلل لا يقدر على إصلاحه فهل تصح صلاة المؤتم به أم لا (أجاب) عن هذا عجب بقوله بحيث كان يأتي بالصلاة على وجهها ولم يميز بين ما فيها من الفرائض وما فيها من غير الفرائض فصلاته صحيحة وصلاة من خلفه صحيحة [مسئلة] قول الشيخ خليل وجاهله دخول على ما أحرم به الإمام ظاهره العموم لقول صاحب الطراز إذا أحرم بما أحرم به إمامه قال أشهب يحره ويكون كالناسي ويعيد استحباباً وقال بعضهم هو مخصوص بمسألتين الأولى إذا لم يدر هل الإمام مقيم أو مسافر والأخرى إذا لم يدر هل الإمام في الجمعة أو الظهر لا مطلقاً كما هو ظاهر كلام المصنف قلت وهذا هو الأولى انتهى من فتاوى عجب وأما لو دخل على تعيين الجمعة أو الظهر والحال أنه لا يدرى أحرم الإمام بجمعة أو ظهر ثم تبين له مخالفة الإمام فإن كان نوى الجمعة ظاناً أن الإمام محرم بها فتيين أنه محرم بالظهر صحت صلاته على المتمد لأن شروط الجمعة أخص من شروط الظهر بخلاف ما إذا ظن أن الإمام محرم بالظهر فتيين أنه محرم بجمعة فتبطل وأما لو كان مسافراً ومر بجاعة يصلون فظنهم مسافرين فدخل معهم على ذلك فتيين أنهم مقيمون فإنه يعيد أبداً وأما لو كان هذا الداخل مع من ظنهم مسافرين مقياً فإنه يتم معهم صلاته ولا يضره ظن المخالفة لأن الإتمام واجب عليه سواء ظهر أن إمامه مسافر أو مقيم وكذلك يعيد أبداً من ظنهم مقيمين والحال أنه مسافر فنوى الإتمام فتيين أنهم مسافرون فإن كان هذا الذي ظنهم مقيمين مقياً فلا تبطل صلاته لأن غايته أنه مقيم صلى خلف مسافر ثم إنه لإعادة في الوقت على هذا المقيم سواء ظنهم مسافرين أو ظنهم مقيمين والحاصل أن المسافر ومن ظن أن الإمام في ظهر أو جمعة إذا أحرم كل منهما بما أحرم به الإمام صحت صلاته فإن عين بطلت إلا من عين الجمعة فتيين أنها الظهر فلا تبطل وإن القيم الذي ظن إمامه مسافراً أو مقياً فتيين بخلافه فلا إعادة عليه لا أبداً ولا في الوقت كما صرح بذلك شراح سيدي خليل والله المرشد للصواب (ما قولكم) في عالم يصلي مع أصحابه لموضع البعيد من الصفوف التي خلف الإمام هل يفوتهم فضل الصف أم لا (الجواب) في عبد الباقي والأمير عليه عند قول سيدي خليل وندب الفرض بالصف الأول (فائدة) قال ابن عرقة قال ابن حبيب أرخص مالك للعالم أن يصلي مع أصحابه أي مأموماً للإمام بموضعه البعيد من الصفوف مالم يكن بها فرج فليسدّها أي ولا يفوته ثواب الصف وإنما فضل الصف الأول لاستماع القرآن وإرشاد الامام واحتمال الاستخلاف اه بتلخيص (ما قولكم)

اتى المقصود نقله عن الإيعاب  
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل  
رضي الله عنه) في أموم سجدة مع  
إمامه السجدة الثانية من إحدى  
ركعاته فضره حجر فأوجعه  
في جبهته فرفع رأسه بقصد إزالته  
لا بقصد الرفع من سجدة فبعد  
الرفع هم بالرجوع فرأى إمامه  
قد رفع منه فهل تحسب له تلك  
السجدة أم لا فإن قلتم لا فهل يجب  
عليه بعد سلام إمامه أن يأتي  
بركعة أم لا وهل إذا لم يأت بركعة  
وسلم بعد سلام إمامه تبطل صلاته  
أم لا أفيدونا (أجاب) رضي  
الله تعالى عنه لا تحسب له السجدة  
المذكورة بل يلزمه العود للسجود  
لوجود الصارف فإن دام على  
الرفع المذكور ولم يعد مع العلم  
والتعمد بطأت وإن قل ذلك  
ناسيا أوجاهل لزمه ركعة بعد  
سلام إمامه فإن لم يأت بها بطلت  
صلاته وصورة المسئلة أنه رفع  
رأسه مكرها كما هو صورة المسئلة  
وأما لورفع رأسه مختارا بلا خوف  
ضرر بطلت صلاته عند الشيخ  
ابن حجر سواء تعامل أم لا  
واعتمد الشيخ الرولى فيها إذا خشي  
الضرر و قام مكرها خوفاً من جرح  
جبهته أنه إذا تعامل بجبهته لزمه  
دوام الرفع ولا يعود للسجود  
فأعاد بطلت صلاته وإن لم يتعامل  
عاد وجوبا فإن لم يعد عادماً عالماً  
بطلت صلاته كإمر من التفصيل  
عند الشيخ ابن حجر قال في النهاية

في مسجد جرت العادة بالجلوس به والامام الراتب يصلى كالآزهر والمسجد  
الحرام ولا يحصل طعن في الإمام بجلوس الجالسين الذين سبقت صلاتهم مع جماعة  
هل يجب عليهم الخروج من المسجد كما قال سيدى خليل وإن أقيمت بمسجد علي  
محصل الفضل وهو به خرج أم لا (الجواب) محل وجوب الخروج من المسجد  
على محصل الفضل إذا وقع الطعن بالفعل وأما إذا جرت العادة بالجلوس والامام  
في الصلاة كالجامع الأزهر فلا يجب الخروج كذا في الحاشية عن الصغير وفيه ما فيه  
نعم لا حرمة عند الشافعية اهـ من أمير على عبد الباقي (ما قولكم) في شخص اقتدى  
بإمام شافعى في مسجد فيه الأئمة متعددة فتبين أنه اقتدى بخفى فهل لا يعيد لانه  
كن صلى خلف من ظنه زيدا فتبين أنه عمرو أم يعيد احتياطاً (الجواب) اتفق  
للزرقانى شارح سيدى خليل أنه اقتدى في جامع المؤيد بمصر خلف الشافعى فاذا هو  
الحنفى فأعاد احتياطاً وقال ابنه لإعادة لانه كن ظنه زيدا فتبين أنه عمرو وارتضى  
ما قاله ابنه الاشياخ ومال العلامة الأمير إلى قول والده فقال أقول احتياط الشيخ  
في إعادة أعلى لان الأئمة متعددة الأئمة في جامع المؤيد فقد ظهر أن الذى وجه  
قصده إليه معدوم بخلاف مسألة زيد فتبين أنه عمرو فإن الذات واحدة فليتأمل  
اتهى (ما قولكم) في شخص صلى الظهر مثلاً فقال له شخص لم يدخل الوقت وقال  
آخر دخل فحصل له شك في صلاته فأراد أن يصلي ثانياً وأراد أن يقتدى به أناس  
لم يصلوا أولاً فهل لا يجوز اقتداؤهم به لا احتيال براءة الشاك بالفعل وإن  
وجبت إعادة طاهر أفيكون فرضاً خلف نفل أم كيف الحال (الجواب) اتفق أن  
العلامة العدوى صلى العصر واقتدى به الشيخ الدردير والشيخ الأمير فقال إنسان  
صلى قبل الوقت وعارضه آخر فحصل لم شك وأرادوا إعادة وأراد الدخول  
معه أناس لم يصلوا أولاً فقال العلامة الأمير قدموا بعض من لم يصل أولاً يصل  
بنا إماماً أى ولا يتقدم واحد منا لانه لا يجوز اقتداء المتيقن بالشاك واستحسن  
كلامه الشيخ الدردير وخالفهما العلامة العدوى وقال إن إعادة تامة واجبة وصلى  
بالجميع ثانياً أفاده الأمير في المجموع وغيره والحق مع الأمير والله أعلم [مسئلة]  
إنما يحصل فضل الجماعة بركعة وهل لابد من إدراكها بسجدة قبل سلام  
الإمام أم لا قولان فإن زوحم أو نرس عنهما حتى سلم الإمام وفعلهما بعد سلام  
إمامه فيحصل له فضل الجماعة عند ابن القاسم خلافاً لأشهب أفاده عبد الباقي لكن  
سيأتى في باب الجماعة بعكس النسبة للشيخين [مسئلة] يصح الاقتداء بلاحق في  
القائحة أو غيرها وبغير عيز بين كتمان وظاه بأن يقبل الظاه ضاداً والحاد المهملة  
هأما والراء لأمأ أو الضاد دالا على المعتمد فيهما كذلك أن تقول الذى يدل  
الضاد ظاهراً مثلاً إن كان عاجزاً في الحال والمستقبل بأن لا يقبل التعليم بطبعه  
فينبغى أن يكون كالآلكن أى فهو عاجز تصح صلاته وصلاة المقتدى به ضاق

ومثله ما لو سجد على شيء فأتقّل عنه لغيره بعد تحامله عليه ورفع رأسه عنه أي فانه إن عاد بطلت صلاته بخلاف ما لو فعله قبل سجود محسوب كأن سجد على نحو يده ثم رفعها وسجد على الأرض فان صلاته لا تبطل وقد علمت أن هذه منبّلة عند الشيخ ابن حجر حيث علم وتعتمد وإلا فلا تحسب والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) سیدی العلامة شيخنا الشيخ محمد صالح الرئيس عفا الله عنه وعافاه هل السلام على المصلي بطريق الاستحباب أم يكره أم هو خلاف الأولى فإذا سلم هل يجب عليه الرد حالاً أم يؤخر إلى فراغها سواء حضر المسلم أم لم يحضر أم يحرم عليه أم يكره وهل يطلب منه الرد بالإشارة بالرأس أو باليد أو يحرم أو يكره أفيدوا بالجواب ولكم الثواب من رب الأرباب (أجاب) بقوله رضى الله عنه نعم يكره السلام على المصلي فإذا سلم عليه لم يجب الرد بل يستحب له أن يرد بالإشارة بيده أو رأسه ثم بعد فراغه يرد باللفظ وإن ذهب المسلم فان رد باللفظ بلفظ الخطاب في الصلاة بطلت صلاته وإن رد بلفظ التنية كره والله سبحانه أعلم وفي المنهاج للعلامة النووي وشرحه المغنى والنهاية والتحفة والعبارة لها ويسن ابتداءه إلا على نحو قاضى حاجة بول أو غائط أو جماع وشارب

الوقت أم لا ولو وجد من يأتيه به غيره خلافا للخطاب وبعض الشراح وإن كان قادراً في الحال على التعليم فينبغي أن لا يختلف في بطلانها لأنه كالتلاعب وإن كان عاجزاً في الحال قادراً في الاستقبال فإن اتسع الوقت للتعليم وجب عليه التعليم وإن لم يتسع وجب عليه أن يأتيه بمن يحسن الفاتحة فأين محل الخلاف وجوابه أن محله في من لم يجد من يأتيه به وهو يقبل التعليم ولم يجد معلماً أو ضاق الوقت عن التعليم واتم به من هو أعلم منه بأن كان لا يدل حرفاً بحرف أصلاً أو كان أقل منه وإنما اتهم به لعدم وجود غيره ويقال مثل هذا في اللاحق اه عبد الباقي تصرف ثم إن المراد باللعن المذكور اللعن الجلى وهو ما يخل بالمعنى أو الإعراب كرفع المحرور ونصبه وأما اللعن الخفى وهو ما لا يخل بالمعنى ولا بالإعراب فلا يبطل الصلاة في كبر الخرشى عن الأجهورى يكره الاقتداء باللاحن لحناً خفيفاً كظهور النون الخفيفة والتنوين عند الفاء والواو والميم والتنوين لأنه خرق الإجماع وقرأ بما لم يقرأ به قلت وكذا سائر ما هو من هيئة الأداء من مذهب المقصور وقصر الممدود كما في عجب أيضاً قال شيخ الإسلام في شرح الجزرية اللحن الميل بالخطأ عن الصواب وهو خفى وجلى فالجلى خطأ يعرض للفظ ويخل بالمعنى أو الإعراب كرفع المحرور ونصبه . والخفى خطأ يعرض للفظ ولا يخل بالمعنى ولا بالإعراب كترك الإخفاء والإقلاب والغنة اه وقد ذكر الخرشى عن الزرقانى أن مذهب المقصور وقصر الممدود مبطل لجمل هذا من محل الخلاف وقد علمت إطلاق الأجهورى من أن مذهب المقصور وقصر الممدود من اللحن الخفى غير المبطل [مسئلة] من صلى في غير المساجد الثلاثة منفرداً يعيد فيها ولو منفرداً أو من صلى فيها منفرداً فلا يعيد في غيرها جماعة ويعيد في أحدها جماعة ولو كان مفضولاً بالنسبة لما صلى فيه منفرداً ومن صلى في غيرها جماعة يعيد فيها في جماعة ولا يعيدها منفرداً على الأصح وقيل لمن صلى بغيرها جماعة أن يعيد فيها ولو فداً لأن فدها أفضل من جماعة غيرها ورد بأنه لا يلزم من أفضلية شيء الإعادة لأجله ألا ترى إلى تفاوت الجماعات أفاده درودس [مسئلة] يحصل فضل الجماعة بركعة كاملة بسجديتها مع الإمام وإنما تدرك الركعة مع الامام بانحناء المأموم مع الامام قبل اعتدال الامام من ركوعه ولو حال رفعه وإن لم يطمئن المأموم في ركوعه إلا بعد اعتدال الامام مطمئناً اه من أقرب المسالك للددير [مسئلة] اختلف في المسبوق هل يجب عليه القيام لتكبيره الإحرام كوجوبه على غيره أو واجب على غيره وأما هو فلا يجب عليه فإذا فعل بعض تكبيره الإحرام في حال قيامه وأتمه في حال انحطاطه أو بعده بلا فصل كثير بين أجزائه بأن لا يكون هناك فصل أصلاً أو يكون فصل يسير وفي كل من هذه الأحوال الثلاثة إما أن يكون نوى بتكبيره العقد أى الدخول في الصلاة أو نواه والركوع أو

ولأكل في فمه لقمة لشغله وكأثن  
 في حمام لاشتغاله بالاغتسال ولا  
 على مصل وساجد وملب ومؤذن  
 ومقيم وناعس وخطيب ومستمع  
 ومستغرق القلب بدعاء إن شق  
 عليه الرد أكثر من مشقة الأكل  
 كما يقتضيه كلام الأذكار  
 ومتخاصمين بين يدي قاضي ولا  
 جواب يجب عليهم الاستماع  
 الخطيب فانه يجب عليه الخ ماني  
 التحفة ومثله المغني والنهاية وفي  
 الباب مع شرحه الإيعاب للعلامة  
 ويرد المصلي السلام على المسلم  
 عليه في الحال بالإشارة يده  
 أو برأسه ندبا كافي أصل الروضة  
 في الجمعة وجزم في التحقيق وغيره  
 للاتباع في الإشارة باليد رواه  
 الترمذي وصححه ويمتنع ذلك  
 باللفظ إن كان فيه خطاب للمامر  
 فان لم يرد بها حالا ردعليه ندبا بعد  
 فراغها باللفظ للاتباع أيضا وسنده  
 حسن كما في المجموع والذي في  
 التحقيق وشرح مسلم أنه يرد ندبا  
 باللفظ بعد الفراغ وإن رد  
 بالإشارة حالا وهل يشترط في  
 نذب الرد باللفظ بعد الفراغ  
 حضور المسلم أولا فارق محل نظر  
 وإطلاقهم يؤيد الثاني فان قصد  
 الدعاء به بالسلام فلا فرق بين  
 حضوره وغيبته الخافي الايعاب  
 زاد في التحفة والنهاية إن قرب  
 الفصل والله سبحانه وتعالى أعلم  
 ﴿باب صفة الصلاة﴾  
 سئل رضى الله تعالى عنه في تأمين

لم ينوهما فيعتد بالركعة في هذه الصور التسع بناء على القول بأن القيام  
 لتكثيره الاحرام لا يجب على المسبوق أو لا يعتد بها على القول الآخر  
 الجزم بصحة الصلاة على ما قاله عجم لأن الجمهورى ومن تبعه جعلوا ثمره الخلاف  
 ترجع للاعتداد بالركعة وعدم الاعتداد بها وأما الخطاب لجعل ثمره الخلاف ترجع  
 لصحة الصلاة وطلانها والذي ذكره عجم أقوى مستنداً كما في بن وأما لو نوى  
 مجرد الركوع بطلت صلاته وإن كان يتأدى لحق الامام وأما إذا ابتدأ تكثير  
 الاحرام حال الانحطاط وأتمها فيه أو بعده فلا فصل كثير بأن لم يكن هناك فصل  
 أصلاً أو كان فصل يسير فهذه ثلاثة أحوال سواء في هذه الأحوال نوى بالتكثير  
 الإحرام فقط أو هو والركوع أو لم ينو شيئاً فالركعة باطلة اتفاقاً في هذه الصور  
 التسع وأما الصلاة فضحيحة إذا علت هذا الجملة الصور ثمانية عشر فإن حصل  
 فصل كثير بطلت الصلاة فيست صور وذلك إما أن يبتدئ التكثير حال القيام  
 أو حال الانحطاط ويتمه بعده مع الفصل الكثير وفي كل من هذين إما أن ينوى  
 بالتكثير الإحرام فقط أو هو والركوع أو لم ينو شيئاً فهذه الستة تضم إلى الثمانية  
 عشر المتقدمة فاجلئة أربعة وعشرون صورة هكذا يستفاد من دس في باب  
 فرائض الصلاة (قائدة) في فتاوى الجمهورى أنه سئل عن فاته إدراك  
 الركعة الأولى مع الإمام تحقيقاً أو شكاً ثم رفع عمداً أو جهلاً فهل تبطل صلاته  
 أم لا فأجاب إن تحقق قبل أن يخفض عدم الإدراك ثم ركب ورفع عمداً أو جهلاً  
 بطلت صلاته وكثيراً ما وقع هذا من العوام وإن تحقق الإدراك بعد ما رفع فإنه  
 يفصل فيه فإن ركب غير راجع الإدراك ثم رفع عمداً أو جهلاً أيضاً بطلت صلاته  
 وإن ركب راجعاً الإدراك فالذي يفيد كلام صاحب التوضيح وابن عبد السلام  
 والشيخ بهرام أن صلاته لا تبطل بذلك والذي يقتضيه كلام الشيخ زروق  
 وشيخه الثعالبي ومن وافقهما بطلان صلاته بذلك هذا تحرير هذه المسئلة فعرض  
 عليها بالواجب وأترك ما يقع في بعض الأرواه من غير استناد إلى ما يعتد به من  
 الكلام والله أعلم [مسئلة] قال ابن عرفة إذا وقف القارئ وتعد من يفتح  
 عليه ركع ولا ينظر مصحفاً بين يديه قال الباجي إن كان في الفاتحة نظر فيه قال  
 في سماع ابن القاسم تخييره بين الركوع وابتداء سورة أخرى قلت الجارى على  
 القواعد مقال الباجي اه عجم (ما قولكم) في مأموم انصرف من صلاته ظاناً  
 أن الإمام سلم ثم لم يعلم حتى سلم إمامه فهل يسجد للسهو أم لا (الجواب) في  
 فتاوى عجم قال ابن القاسم وعلى عن مالك لو سلم المأموم وانصرف يظن أن  
 الإمام سلم ثم رجع قبل سلامه فإنه يجلس ويسلم معه ولا سجود عليه فإن لم يعلم  
 حتى سلم الإمام فقال ابن القاسم لا سجود عليه أيضاً وقال علي عن مالك إن يسجد  
 لسهوه أحب الى (ما قولكم) في إعادة الجماعة بعد الراتب هل فيها ثواب أم لا

المأموم مع الإمام وهو يقرأ الفاتحة ولم يكن يسمع تأمين إمامه فأمّن فهل يقطع الموالاة ويلزمه استئناف الفاتحة أم لا أفوتنا مأجورين (أجاب رضي الله تعالى عنه) تنقطع الموالاة ويلزمه استئناف الفاتحة والله سبحانه أعلم

### (باب صلاة النفل)

سئل نفعى الله تعالى به عن صلاة الوتر إذا صلى شخص العشاء ونام حصّة من الليل ثم قام وصلى قدراً معلوماً من النوافل وختمها بالوتر أو صلى العشاء والوتر وقام في الليل وصلى ما يتيسر هل يصح هذا كله أم لا أفيدنا (أجاب) نعم يصح أن يقدم الوتر بعد العشاء ثم يصلى ما شاء من النوافل ويصح تأخيرها بعد النوافل وهو الأفضل لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتراً والله سبحانه أعلم (سئل) نفعى الله به في شخص صلى صلاة العصر وترك سنة العصر عمداً مثل نفل له أن يصلى السنة بعد فعل الفرض أم لا فإن قلتم نعم فهل أحد من الشافعية قال بالمنع أم لا لأن بعض طلبة العلم يزعم أن من ترك سنة العصر عمداً وصلى الفرض لا يجوز له أن يصلى بعد فعل الفرض قولاً واحداً وينسب ذلك الزعم إلى المذهب فهل ما يقوله حق أم كذب بيننا ذلك يانا شافياً (أجاب) رضي الله عنه نعم لم يقل بما قاله المذكور أحد من

(الجواب) يثاب من جهة كونها عبادة ويستدل على هذا بما أفق به ابن رشد وهو أن من عليه فوائت وتنفل تنفلاً زائداً عن الفجر والوتر ونحوهما فإنه يثاب من جهة ويأثم من جهة وإذا كان ينهى التحريم لا ينافي الثواب فأولى نهي الكراهة والتهنى الذى ينافي الثواب هو النهى لذات العبادة كالتهنى عن صوم زمن الحيض مثلاً وبعضهم قال بالمنافاة اه من فتاوى عجب بحذف وتوضيح وفي المجموع ونذب قطع محرم أى داخل في حرمة الصلاة ولو تلاوة أى سجود تلاوة وتعبيرى بالقطع المشعر بالانقضاء وقت كراهة بنى عليه بعضهم الثواب أى من جهة كونها عبادة وقيل لا ينقصد ونقله في حاشية الخرشى عن سيدى يحيى الشاوى والله أعلم [مسئلة] لو تعدد ترك الركوع مع الإمام حتى رفع منه معتدلاً فإن كان من الأولى بطلت وإن تعدد تركه من غير الأولى فإن استمر على الترك حتى رفع الإمام من سجودها الثاني بطلت وإن أتى بالسجدة الأولى قبل رفع الإمام من الثانية فالراجح صحتها كما في دس [مسئلة] لا يجوز للسأمومة مفارقة إمامه لأن السأمومية تلزم بالشروع وللا بطلت ومحل منع انتقال المأموم عن إمامه ما لم يضرب الإمام بالمأمومين في الطول وإلا جاز وعند الشافعية يجوز وإن لم يكن ضرورة كذا في المجموع

(فصل في أحكام المساجد) (ما قولكم) في الرضوء في المسجد هل يجوز أم لا وفي حلق الرأس وقص الأظفار فيه هل يجوز أم لا (الجواب) الرضوء مكروه وقيل جائز ما لم تكن أعضاؤه متنجسة والا حرم وتكره المضمضة فيه وإن غطاها بالحصاب ما لم تؤد للاستعداد والإامنت كما إذا كان يتأذى بها الغير ويكره حلق الرأس في المسجد وكذلك الأظفار وقص الشارب ولو جمع ذلك في ثوبه وألقاه خارجة وكذلك الاستياك لحزمة المسجد والله أعلم (ما قولكم) في حكم الفصادة والحجامة والخط في المسجد (الجواب) تحرم الحجامة والفصادة فيه كما في الخرشى وغيره في باب الاعتكاف وكذلك يحرم الخط كما استظهر في حاشية الخرشى في باب الجساعة ويجوز بصق لطف وكذلك التنفخ فيه إن لطف أيضاً وهذا إذا كان المسجد مفروشا بالحصاب ودفن ما ذكر فيها ويقيد هذا بالمرّة والمرتين لا أكثر لتأديته لتقطيع حصره واستقذاره ويقيد أيضاً بأن لا يتأذى به غيره فإن أدى إلى تقطيع حصره واستقذاره أو تأذى به الغير حرم (ما قولكم) في قتل القملة في المسجد وطرحها حية ورى قشرها فيه هل يحرم أم لا (الجواب) قتلها فيه مكروه وطرحها حية قتل بكراته وقيل بحرمته ورى قشرها فيه حرام قال مالك أكره قتل البرغوث والقملة في الصلاة وهذا بقوى كراهة قتل القملة فيه (ما قولكم) في تعفّيش المسجد والمكث بالنجس فيه هل يمنع أم لا (الجواب) يكره تعفّيشه باليابس الطاهر وأما باليابس النجس فحرام

الشافعية وعبارة الروضة للعلامة

النووي (فصل في أوقات الأوقاف الراجعة) وهي ضربان أحدهما رتبة تسبق الفريضة فيدخل وقتها بدخول وقت الفريضة ويتيق جوازها ما بقى وقت الفريضة ووقت اختيارها ما قبل الفريضة إلى آخر ما في الروضة ومثله المناهج وسائر كتب الشافعية من المتأخرين والمتقدمين والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم

### (باب صلاة الجماعة)

سئل فبا إذا قلتم إنه يسن للصف الثاني أن يكون خلف الصف الأول بما يسع مصلاه كما هو مقرر في كتب علماء الشافعية وغيرهم من علماء الأئمة رحمهم الله تعالى فأتوا في الصفوف المتقطعة خلف الصف الأول لغير موجب كما يصنع أهل الخصف بالمسجد الحرام في نحو صلاة المغرب والعشاء كما هو مشاهد ويتكون السنة الواردة "صحيحة" فملا وقالوا لفلان هذا مكروه فموت ثواب الجماعة وهل غالف علماء الشافعية بعضهم وقال بعدم الكراهة وثبوت الثواب للصلي في الخصف المذكورة أفيدوا وما تقولون في الأقرب من الإمام للبيت في غير جهته هو مكروه فموت أصلا الجماعة أيضا وهل وقع خلاف فيه أيضا بين من يمتد على قولهم من علماء

كما يحرم تقديره بالمنايع مطلقا وإن طاهره وأحرم المكث بالنجاسة فيه وهذا لا يخالف ما في المدونة من كراهة قتل القملة في المسجد لأنها تقول كراهة قتلها للضرورة أو مبنى على المكث بالنجس مكروه وكلام الخطاب يقتضي ترجيحه [مسئلة] يجوز إحضار الصبي في المسجد بأحد شرطين أن لا يبعث أى شأنه ذلك أو يبعث ولكن يعلم من عاداته أنه على تقدير وقوع البعث منه يمتنع إذا نهى عنه كذا يؤخذ من دس والخرشى وغيرهما في باب الجماعة [مسئلة] يجوز للرجل أن يسكن في المسجد لأجل تجرده للعبادة من قيام الليل وتعليم علم وتعلمه ويكره لغير المتجرد للعبادة لأنه تغيير للمسجد عما جئ له ويحرم على المرأة وإن تجردت للعبادة لأنها تحيض ولأنها قد يشتهها أحد من أهل المسجد فتقلب العبادة معصية لأن كل ساقطة لها لافضة [مسئلة] يجوز عقد النكاح في المسجد واستحبه بعضهم للبركة ولأجل شهرته أى مجرد الإيجاب والقبول من غير ذكر شروط أو نفقة أو كسوة أو مهر أو رفع صوت أو تكثير كلام وإلا كره [مسئلة] يجوز قضاء الدين في المسجد إذا كان يسيرا يخف معه الوزن والعدد وإلا كره ولم يكن على وجه التجر والصرف فإن كان على وجه التجر بأن دفع المدين بدل دينه عرضا قاصداً بذلك التجر لا قضاء دينه أو أخذ بدل فضة ذهباً قاصداً بذلك الصرف كره وأما بدون ذلك القصد بل قصد اقتضاء الدين فلا كراهة [مسئلة] يجوز النوم في القائلة للسافر وللقيم في أى مسجد كان مسجد بادية أو حاضرة وأما التنضيف فيه أو النوم ليلا لمن لا منزل له أو عسر الوصول إليه فيجوز في مسجد البادية والقرية الصغيرة ويكره في مسجد الحاضرة وفي حاشية الخرشى الظاهر أنهم إذا لم يجدوا مأوى ولو بأجرة يسوغ لهم المبيت ولو في مساجد الحاضرة لخصوص البوادي والتنضيف في مسجد البادية يكون باعامام الطعام الناشف كالتمر لأن كان مقدرا كالطبخ والبطيخ وإلا حرم إلا بشهو سفرة تجعل تحت الإناء بحيث يغلب على الظن عدم التقدير فالظاهر أنه يقوم مقام الناشف كما في حاشية الخرشى [مسئلة] يجوز اتخاذ بيت تحت المسجد ويسكنه ولو بأهله ولا يجوز له أن يتخذ بيتا فوقه لأن ما فوق المسجده حرمة المسجد وهذا في مسجد متأخر أعلاه عن مسجديته بأن بنى مسجدا ابتداء ثم أحدثت السكنى فوقه وأما إن سبق أعلاه على مسجديته فشكله السكنى فوقه [مسئلة] لا يجوز الفرس بالمسجد وإن قلع كما في دس [مسئلة] يحرم تعمد إخراج الريح في المسجد ولو كان خالياً من الناس لحرمة المسجد والملائكة وأما خروج الريح غلبة فإنه لا يحرم ولا بن العربي يجوز إرسال الريح في المسجد اختياراً كما يرسله في بيته إذا احتاج لذلك أى بأن كان إيقاؤه من غير إخراج يؤذيه أهـ وهو ضعيف ومع ضعفه مقيد بما إذا كان لا يترتب على إخراج أذية حاضر وإلا حرم لأن الأذية حرام إجماعاً [مسئلة] يحرم

الضافعة رحمهم الله تعالى أفيدوا  
 (أجاب) نعم الذي جرى عليه  
 العلامة السيوطي في رسالته والمجلي  
 والخطيب وابن حجر والرملي في  
 المسئلة الأولى الكراهة مع فوات  
 فضيلة الجماعة وسن الإعادة أيضا  
 وجرى ابن قاسم قال وفاقا  
 للطلابي والبرلسي أن الكراهة  
 المذكورة لا تفوت بها فضيلة  
 الجماعة قال نعم هي دون فضيلة  
 من دخل الصف واستقر به السيد  
 عمر البصري في فتاويه وأما المسئلة  
 الثانية وهي القرب إلى الكعبة  
 من الإمام يجرى خلاف في صحة  
 الصلاة أولا والذي صححه الإمام  
 النووي في منهاجه الصحة وقال  
 في التخصة والنهاية هو مكروه  
 مفوت لفضيلة الجماعة ولم أطلع  
 علي مخالف لهما في ذلك والله  
 سبحانه أعلم (سئل) عن قاف  
 العرب إذا لم ينطق بها في الفاتحة  
 إما نسيانا أو لغة بلده كغالب  
 أهل اليمن وحضرموت فإنهم  
 لا ينطقون بها ولو تعلموا لنطقوا  
 بها لكن يشدد مقبلين الشيخ  
 ذكره بالرملي والرويان وغيرهم  
 بصحة الصلاة بذلك مع الكراهة  
 هل إذا أم يقوم ينطقون بها  
 والحال أنه ما نطق بها إلا مترددة  
 بين الكاف والقاف على لغة بلده  
 تصح صلاة المأمومين وراءه  
 أم لا أفوتنا (أجاب) نعم صلاة  
 المأمومين خلف الإمام الناطق  
 بالقاف العربية صحيحة حيث

إخراج الريح بصوت محضرة الناس كافي المجموع [مسئلة] يحرم المكث في المسجد  
 بشيء نجس غير معفو عنه لتنزيه المسجد عن ذلك والمنتجس كالنجس ولو ستر  
 بظاهره وقيل إن ستر المنتجس كالنعال بظاهره جاز المكث والمرو به والراجح  
 الأول بل المشهور أنه يحكمه فإذا أزيل عين النجاسة وبقي حكمها فلا يمنع المكث  
 والمرو به فإن لم يحكمه حرم [مسئلة] يمنع تعليم الصبيان في المساجد قرأنا أو غيره  
 على المذهب ولو كانوا لا يعشون لعدم تحفظهم من النجاسة غالبا وذكر القابسي  
 أن ابن القاسم روى إن بلغ الصبي مبلغ الأدب فلا بأس بتعليمه في المسجد وإن  
 كان صغيرا يعبت فلا أحب ذلك ذكر هذه الرواية من عن بن في باب الإجارة  
 وفي دس في إحياء الموات أن تفصيل ابن القاسم ضعيف والمذهب منع تعليم  
 الصبيان فيه مطلقا كانوا مظنة للعبث والتفكير أم لا لأن الغالب عدم تحفظهم من  
 النجاسة [مسئلة] يكره البيع في المسجد ومحل الكراهة إذا جعل المسجد محلا للبيع  
 بأن أظهر السلعة فيه معرضا للبيع وأما مجرد العقد فلا يكره ومحل الكراهة  
 أيضا إذا كان بغير سمسة بأن جلس صاحب السلعة بها في المسجد وأتى المشتري  
 لها يقبها وينظر إليها ويعطي فيها ما يريد فإن كان البيع بسمسرة أي مناداة علي  
 السلعة حرم لجعل المسجد سوقا [مسئلة] يكره سل السيف ونحوه في المسجد  
 لغیر إخافة وإلا حرم بل في فتاوى الحنفية أنه ردة [مسئلة] لا يجوز الدفن في  
 أرض المسجد لأنه يؤدي إلى نبشه إلا لصلحة كما في الأمير على عب (ماقولكم)  
 في الصدقة والهبة هل يجوز كل منهما في المسجد أم لا (الجواب) في عبد الباقي  
 وظاهر المص أي الشيخ خليل أن الهبة والصدقة لا يكرهان في المسجد لأنهما فعل  
 معروف مرغّب فيهما ومثله في الخرشى وسله العدوى والأمير وغيرهما  
 [مسئلة] روى ابن حبيب لا يمر في المسجد بالحم ولا تنقر فيه النبل أي لا تدار  
 على الظفر ليعلم مستقيمها من معوجها [مسئلة] يكره إنشاد الضالة في المسجد أي  
 تعريفها للقططها وكذلك نشدها (١) أي طلب ربه لها وهذا هو الوارد في خبر  
 إذا رأيت من ينشد ضالة في المسجد فقولوا له لاردها الله عليك وينشد بفتح  
 التحتانية وضم الشين المعجمة أي يطلب ماضع منه كما تقدم [مسئلة] يكره رفع  
 الصوت في المسجد ولو بذكر أو قرآن إلا التلبية بمسجد مكة ومن في يجوز رفع  
 الصوت بها فيهما على المشهور ومحل كراهة رفع الصوت في المسجد مالم يخلط  
 على مص ولا حرم [مسئلة] يكره رفع الصوت بالعلم فوق إسماع الخطاب ولو  
 بغير مسجد على المشهور خلافا لابن مسلة حيث يجوز رفع الصوت به في غير  
 المسجد [مسئلة] يكره دخول الخيل والبغال والحمير في المسجد لأجل نقل حجارة

(١) قوله ( وكذلك نشدها هذه التفرقة بين الثلاث والرابع في الصحاح ونهاية ابن الأثير وغيرهما  
 وفي القاموس ما يفيد ترادفهما كسقي وأسقي كذا في الباني أم نه



قلدوا أحد الأئمة المذكورين  
 لكن مع الصكراة المفوتة  
 لفصلية الجماعة كما هو معلوم مقرر  
 وحيث لم يقدروا من ذكر فصلاتهم  
 باطلة والله أعلم (سئل) في رجل  
 نصب للإمامة في مسجد ليس  
 في البلدة غيره وكان إماماً للناس  
 في الجمعة وسائر الفروض الخمسة  
 ولكنه لا يحسن خروج القاف  
 من محله أى من الأعلى بل يخرجها  
 متردداً بينها وبين الكاف وفي  
 المأمومين من يحسن خروج القاف  
 فكيف تكون صلاة من يحسن  
 خروج القاف خلفه وقول الشيخ  
 أحمد ابن حجر الهيتمي في تعريف  
 ركن الفاتحة ولا تصح قراءة قادر  
 ومقصر بإبدال الضاد ظاء  
 ولا ذالاً ولا زايماً ولو نطق  
 بالقاف المترددة بينها وبين الكاف  
 لم تصح وقول من قال بصحة  
 ذلك يعمل كلامه على المذود كما  
 يصرح به كلام المجدوع وقرئ  
 زكريا فلو نطق بالقاف مترددة  
 بينها وبين الكاف صححت كما ينطق  
 بها العرب هل كلام زكريا في  
 حق المأموم خاص أو المنفرد  
 أو في حق الإمام وإن أحسن  
 المأموم وفي فتح العين للعلياري  
 عبارته ووقع خلاف بين المتقدمين  
 والمتأخرين في الحمد بالله وفي  
 القاف المترددة بينها وبين الكاف  
 جرم ابن حجر بالطلاق فيها  
 لكن جزم بالصحة في الأولى  
 ابن الرقمة والقاضي الحسين وفي

أو غيرها منه أو إليه خوف أن يتول فيه وأما ما فضله طاهرة فيجوز إدخاله  
 لذلك لا لغيره فلا يجوز لأنه استعمال له في غير ما حبس له ويجب عن ماورد من  
 أنه صلى الله عليه وسلم طاف على بعير بأنه فعل ذلك ليرتفع للناس فيأخذوا عنه  
 المناسك كما قالوا فكان من الأمور الخاصة كذا في الأمير على عب (مسئلة) سئل  
 ابن عروة عن المسجد هل يسوغ اتخاذ طريقاً أم لا فأجاب بجوازه إذا دعت  
 الضرورة إليه وكان البودري من متأخري التنوين أحد شيوخ ابن عبد السلام  
 مدرساً بمدرسة التوفيق وكانت داره قبالة جامع التوفيق وكان إذا أتى المدرسة  
 دخل من باب الجامع القبلي ويخرج من الباب الجنوبي فغيب عليه ذلك لمأفيه من  
 اتخاذ المسجد طريقاً فاحتج بأن مالكا أجازاه في المدونة حيث قال ولا بأس أن  
 يمر فيه ويقعد من كان على غير وضوء فيه أفاده في المعيار (ماقولكم) في رجل  
 اشترى بالجلوس في موضع من المسجد لتعليم علم ونحوه هل يقضى له به أم لا  
 (الجواب) يقضى له به على المعتمد والظاهر اختصاصه به في الوقت الذي اعتاد  
 فيه ما ذكر فقط لا بوقت غيره وماغاب عنه غيبة انقطاع ولا ما اعتاده والده قال  
 ابن ناجي ومواضع الطلبة عندنا بتونس يقضى لهم بها أفاده في حاشية الخرشى  
 والله أعلم (ماقولكم) في المساجد هل يفضل بعضها بعضاً أم لا أفيدوا (الجواب  
 (الجواب) أجاب في المعيار بأن المساجد كلها متساوية من حيث كون كل مسجد  
 ويستثنى من ذلك المساجد الأربعة لشهادة الشرع بزيادة ثوابها وهي المسجد الحرام  
 ومسجد المدينة والمسجد الأقصى ومسجد قباء فركعتان في مسجد قباء كعمرة كما  
 ورد عنه صلى الله عليه وسلم وفي صحيح البخاري كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يأتي مسجد قباء كباوماشياً فيصلي فيه ركعتين والصلاة في مسجد المدينة بألف صلاة كما  
 في الصحيح ولكن التفضيل يختص بمسجده صلى الله عليه وسلم الذي كان في زمنه كما مال  
 إليه ابن عرفة وفي كبير الخرشى أن الأبي في شرح مسلم قال عند قوله صلى الله عليه وسلم صلاة  
 في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة قياساً إلا المسجد الحرام ما نصه التفضيل يختص  
 لمسجده الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم دون ما زيد فيه بعد ذلك فينبغي أن يتقيد لهذا  
 ذكره الخرشى عند قول المص والغرض بالصف الأول والصلاة في المسجد الأقصى  
 تعدل ألف صلاة أو سبعمائة أو خمسمائة بسبب اختلاف الروايات ذلك عنه عليه الصلاة  
 والسلام والصلاة في المسجد حرام شهيداً يادنا تعالي ألف صلاة روايات متعددة انتهى  
 التضعيف في بعضها إلى مائة ألف وما عدا هذه الأربعة فكلها متساوية صلاة  
 المنفرد بعشرة وفي الجماعة بسبع وعشرين درجة نعم الصلاة في المسجد البعيد أفضل  
 من القريب باعتبار كثرة الخطأ ومشقة السعي إليه وغير ذلك بما يقتضيه كثرة  
 الثواب اه بزيادة والله أعلم (ماقولكم) فيمن سبى إلى مكان من المسجد هل  
 هو أحق به من غيره أم لا وهل يكتفى بالسبق بالفرش أم لا وإذا قام السابق لحاجة

ونيته العود هل يسقط حقه أم لا وإذا أعاد مكانه لشخص ثم أراد الرجوع إليه هل يكون الحق له أو للشخص الجالس (الجواب) من سبق إلى مكان من المسجد فهو أحق به إلا أن يعتاد غير السابق الجلوس بالمحل الذي جلس به السابق لتعليم علم كتدریس أو إلقاء فإنه أحق به من غيره إذا عرف به وفي حاشية العلامة الأمير وهل يكتفى سبق بالفرش فيه أو هو تحجير لا يجوز خلاف في الخطاب وغيره وإذا قام السابق لحاجة أو طهارة ويعود لم يسقط حقه اه وأما إن أعاره لشخص فإن حقه يسقط لاستحقاق جميع الناس ذلك وذلك من قبيل من له خلوة في مدرسة وأعارها لغيره من المستحقين فإنه يسقط حقه وبأخذها الغير كما وقع للبرزلي لأن المتقدم أسقط حقه للثاني كذا في حاشية الأمير على عقب من باب العارية والله أعلم (ماقولكم) في جوار المسجد هل له أن يفتح فيه باباً أم لا (الجواب) في حاشية العلامة الأمير علي عبد الباقي أنهم صرحوا بأن جوار المسجد لا يجوز له أن يفتح فيه باباً والله أعلم (ماقولكم) في بني شية خدمة الكعبة المشرفة هل لغيرهم أن يشاركهم في مصالحها وخدمتها أم لا (الجواب) منع الإمام مالك رضي الله تعالى عنه أن يشترك مع خزنة الكعبة غيرهم في القيام بمصالحها وخدمتها والنصرف فيها والحكم عليها فإن خربت هم أصحاب عقد هارحها فلا يشاركهم غيرهم في ذلك وفي حاشية الخرشى قال المحب الطبري ولا يبعد أن يقال هذا إذا حافظوا على حرمة البيت ولا زموه الآداب في خدمته وإلا جعل عليهم مشرف والله أعلم (ماقولكم) في خزنة الكعبة هل يسوغ لهم أخذ دراهم لأجل فتح الكعبة المشرفة أم لا (الجواب) في حاشية العلامة الدسوقي أجمع العلماء على أنه يحرم علي الخدمة أن يأخذوا الدراهم لفتح الكعبة خلافا لما يعتقد بعض الجهلة من أنه لا ولاية عليهم وأنهم يفعلون بالبيت ما شاؤوا قاله الخطاب والله أعلم (ماقولكم) في مضاعفة الصلاة في المسجد الحرام هل هي خاصة بالفرض أم لا (الجواب) في حاشية الخرشى أن المضاعفة حاصلة بالفرض والنفل كما نص عليه عبد الملك خلافا للطحاوي من الخفية حيث خصها بالفرض والله أعلم (ماقولكم) في فناء المسجد هل حكمه حكم المسجد أم لا (الجواب) في الزرقاني يحرم لبث الجنب في المسجد وإذا حصلت له الجنابة وهو فيه وجب عليه أن يخرج من غير تيمم وحكم محته وسطحه حكمه وأما فتاؤه فلا، والقناء ما كان خلف الباب كمحل الحلاقين بالجامع الأزهر كما في حاشية العدوي وفي القاموس وفناء الدار ككساء ما اتسع من إمامها ومنه قول الأمير في باب الشركة فناء الدار ما فضل عن المارة من طريق واسعة نافذة اه وأما منع الشيوخ من صلاة الفجر في فناءه والامام الراتب يصلي فلا يدل على أن القناء حكمه حكم المسجد لأنهم منعوا من صلاة الفجر فيه والامام يصلي لقربه من المسجد فيه طعن في الامام

الثانية ذكرها انتهى لأن هذا الإمام حدث علينا في البلد ونصب في هذا المسجد إماماً يؤم الناس وهو يقرأ على عادة أهل أرض حضرموت وليس له يد في العلم فإيكون حال المأمومين المحسنين ذلك الحرف فهل يأتي هنا كافي باب الجماعة أنه لا يقتدى به إلا من واقعته في ذلك الحرف وهل إذا صلى معه المحسنون تكون صلاتهم صحيحة بلا كراهة ولا بطلان وهل الأولى لهم أن يصلوا بجماعة أخرى بعضهم مع بعض سواء كان في المسجد أو يوتهم إذا خافوا هتك عرضهم من الجهلة بحيث لم يوافقهم على صحة قراءة إمامهم أفيدوا (أجاب) أعلم أيها السائل وقتك الله أن طرق المتأخرين لاسيا شيخ الإسلام وابن حجر والرملي وأباهم مستوى بين الترجيح فإذا فهمت ذلك فصلا المذکور صحيحة قدر أم تجز وصلاة من خلفه كذلك لكن مع الكراهة ويجب على موليه عزله لتكيد صلاة المصلين فلو لم يفعل جاز لهم إقامة الجماعة في المسجد المذکور قبله وبعده بلا كراهة حيث لم يخش فتنة والله تعالى أعلم (سئل) في سطح لا مرق له من داخل المسجد بل مرقاه من الخارج حكمها حكم مسجد أو مسجدين أقنونا (أجاب) بقوله حيث لم تكن المراقبة من المسجد

ولا من رحيته حكمه مع سطحه  
كسجدين والله تعالى أعلم  
(سئل) في قول صاحب التحفة  
في فصل شروط القدوة سواء  
غلفت تلك الابواب أم لا بخلاف  
ما إذا سمعت انتهى هل الباب  
المقفل في حكم المغلق أو المسمر  
وهل يفرق في المغلق بين إمكان  
فتحه للمأموم من بانه لواراده  
وبين عدمه ليكون لإغلاقه في  
البناء الذي فيه الإمام أولاً وهل  
يفرق في المقفل بين وجود مفتاحه  
حال الصلاة وعدمه أم لا وما حد  
التسمير المانع الذي ذكره في  
التحفة أفيدوا (أجاب) نعم ليس  
الإغلاق كالتمسير لأنه ضرب  
مسمار على باب المقصورة  
والإغلاق منع المرور بقفل  
ونحوه فالتمسير مخرج للموقفين  
عن كونها مكاناً واحداً وهو  
مدار صحة القدوة بخلاف الإغلاق  
وقد وافق الرملي والخطيب  
ابن حجر وفي شرح المحرر للزبائي  
ولو مغلقة بالضبة كما ذكر الراجعي  
قال القليوبي ولو بقفل أو ضبة  
ليس لها مفتاح ما لم تسمر فإذا  
لا فرق بين إمكان فتح الباب من  
جهة الإمام والمأموم ولا بين وجود  
المفتاح وعدمه والله سبحانه أعلم  
(سئل) ما قولكم في عبارة بعضهم  
لا يصح الاقتداء من وراء شبك  
بجدار المسجد ولا يصل إليه  
إلا بازوار أو انطاف بأن  
ينحرف عن جهة القبلة أو أراد

الراتب لآلانه من المسجد والله أعلم (وسئل) عيج عن السؤال في المسجد (فأجاب)  
بأنه ينهى عنه وينهى عن إعطاء السائل فيه اهـ [مسئلة] إذا خرب المسجد  
لا يطلبه له تحية كتبه السيد عن الخطاب ومقتضاه زوال أحكام المسجدية لأصل  
الحبس فلينظر ذكره الأمير علي عبد الباقي عند قول سيدي خليل في باب التبيين  
ولأن خربت وصارت طريقاً (ما قولكم) هل يثر زمزم وكذا حرمتها وهو  
البناء الدائر على فم البئر ليست من المسجد فلا يحرم على الجنب المكث فيه ولا  
البصاق ولا الغسل ولا غير ذلك مما يحرم فعله في المساجد أم من المسجد فله  
حكم المسجد من أنه يجوز فيه الاعتكاف ويحرم دخوله جنباً والمكث فيه  
واستحباب تقديم التيمم للدخول وركعتي التحية إن أمكن فعلهما فيه أفوتنا  
(الجواب) أما بالنسبة للمسجد الأصلي الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم  
واشترط أصحابنا لصحة الطواف أن يكون داخله فقد حكى الخطاب في شرحه على  
الختصر عند قوله وجاز أى الطواف بسقائف لرحمة وإلا أعاد ولم يرجع له  
ولادم قولين مشهورين أحدهما في كون يثر زمزم من المسجد الأصلي كاللحاق وهو  
مالسند في الطراز قال التراقي قال سند وخرج بعض المتأخرين يعني اللخمي المنع  
أى للطواف من وراء زمزم علي منع أشهب في السقائف والفرق أن زمزم  
في بعض الجهات عارض في طريق الطائفتين فلا يؤثر كاللحاق أو حفر في المطاف اهـ  
واختاره ابن عرفة قال وألحق اللخمي بها أى بالسقائف ما وراء زمزم ورده  
سند بأن زمزم في جهة واحدة فقط فقول ابن الحاجب من وراء زمزم وشبهه على  
الأشهر إلا من زحام لأعرفه اهـ قال في التوضيح وشبه الزمزم بقبه الشراب  
وثانيهما في كونه ليس من المسجد الأصلي كالسقائف وهو ماللخمي وغير واحد  
من أئمة المذهب المتأخرين كابن بشير وابن شاس وجعله ابن الحاجب الأشهر اهـ  
وأما بالنسبة للمسجد الحرام في هذا الوقت فهو منه وله حكمه بدون أدنى شك  
لأمرين الأمر الأول أنه قد صار الآن في وسطه والعادة تحيل خروجه وعدم إعطائه  
حكمه حينئذ سيما وفي المذهب قول مشهور بكونه من المسجد الأصلي كاللحاق  
ويؤيده حديث الزهري أن قريشاً قالت لعبد المطلب لما شرع في حفر يثر زمزم  
ما هذا الصنع إن لم تر بك أن تهملك بالجهل تخفر في مسجدنا كما نقله الكازروني  
المكي الحنفى في تذكرته عن ابن علان الصديقي الشافعي الأمر الثاني أن في تاريخ  
الجنيس عن البحر العميق للقرشي عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه قال إنا لنجد  
في كتاب الله أن حد المسجد الحرام من الحرورة إلى المسعى وعن عمرو بن  
العاص رضى الله عنه أنه قال أساس المسجد الذي وضعه إبراهيم عليه السلام من  
الحرورة إلى المسعى أفاده خاتمة المحققين السيد أحمد بن زيني دحلان عما كتبه  
العلامة السيد أحمد جل الليل المدني عن الشيخ لإبراهيم الخليل في شرح مولد السيد

الدخول إلى الإمام انتهى هل  
 هذه العبارة حكمها كذلك صحيحة  
 أم لا فإن قلتم نعم فهل مثل القبلة  
 في ذلك باقي شروط الصلاة  
 ومبطلاتها كان لم يصل إلى بناء  
 الإمام لو أراد المأموم من  
 بناءه إلا بفقد شرط من شروطها  
 أى الصلاة كوطئ النجاسة  
 وانتفاض الوضوء وغيرها  
 أو إلا بما يطل الصلاة كالوثبة  
 وكالتقدم على الإمام وكالحركات  
 المتوالية هل هذه كلها مثل القبلة  
 التي في تلك العبارة في عدم صحة  
 الاقتداء أم لا فإن قلتم نعم فقد  
 صرحوا بالصحة في كثير من  
 مثل هذه الصور كقول النووي  
 في روضته بالصحة مع نهر بينهما  
 يمكن العبور من أحد طرفيه إلى  
 الآخر بالوثوب مع أن الوثبة  
 مبطل للصلاة أو قلتم لا فالفرق  
 بينهما أى القبلة وباقي شروط  
 الصلاة أتقنا (أجاب) نعم  
 ما ذكر فيها من عدم الصحة هو  
 مافى التحفة والنهاية وكلام  
 المتأخرين فالشرط لمكان  
 الاستطراق العادي مع عدم  
 الحيلولة وعدم الزيادة على ثلاثمائة  
 ذراع تقريبا ليظهر المقصود من  
 الجماعة هو توادد المسلمين  
 وتعاطفهم واجتماع كتبهم ومذهبهم  
 ويقوى بعضهم ببعض ولا تحصل  
 هذه الأغراض مع التبايد  
 وانفراد كل بمحل يغاير محل  
 الآخر أى عرفا قاله في الشرع

الأهل قال وفي كلام غيره ما يؤيده اه وأما فتوى أبى السعود بن علي الزين  
 المالكي بأن يتر زمزم مع حريمها ليست من المسجد وعلوه بأن تحبسها سابق  
 عن تحبس المسجد فيباح للجنب المكث والغسل ولا تصح الجمعة ولا الاعتكاف  
 ليكون المسجد شرطا فيها ولا في علوها ويقدم الداخل يسراه ويمتأه خروجا  
 ولا تحية وأما البصاق لجائز إلا أن إن كان يؤدي إلى تأذى الناس وتعلقه بشياهم  
 وأرجلهم وتكشف أنفسهم عند الشرب فيجتنب والله أعلم كما في نشر الآس  
 في فضايل زمزم وسقاية العباس فهي باطلة من وجوه الوجه الأول أنه لا صحة  
 لدعواه أن أهل المذهب عللوا عدم مسجديتها وحريمها بأن تحبسها سابق الخ إذ  
 كيف تصح وقد قال الشيخ عبق الزرقاني واستثنى من منع بيع العقار الحبس  
 خرب أم لا قوله إلا أن يباع لتوسيع كمسجد للجماعة كافي للنص تقدم عن العقار  
 أو تأخر وطريق ومقبرة فيجوز بيع حبس غير هذه الثلاثة لتوسيع الثلاثة أو  
 واحد منها أى يؤذن فيه ولو جبر أو أمروا أى الحبس عليهم يجعل ثمنه أى الحبس  
 الذى بيع لتوسيع الثلاثة لغيره وجوبا أى يشتري بالثمن عقار مثله ويجعل حبسا  
 مكانه من غير قضاء علي المشهور لأنه لما جاز بيعه اختل حكم الوقفية المتعلقة به  
 وسكت عن توسيع بعض الثلاثة من بعض وهي ست صور ويؤخذ الجواز من  
 قول الشارح عند قول المصنف واتبع شرطه أن جاز ما كان لله فلا بأس أن  
 يستعان ببعضه في بعض اه المراد من كلام عبق الوجه الثاني أن علو بئر زمزم  
 مكان معد للصلاة والمكان المعد للصلاة مسجد وإن لم يكن على هيئة المساجد كافي  
 شرح مجموع الأمير وحجازى عليه وقد قال قريش لعبد المطلب لما شرع في حفرها  
 لم تحفر في مسجدنا وقال أبو هريرة وعمرو بن العاص إن حد المسجد الحرام من  
 الحرورة أى باب الوداع إلى المسعى كما علبت وكيف يصح قوله فيباح للجنب  
 إلى قوله ولا في علوها الوجه الثالث أن تقديم الرجل اليسرى في الدخول واليمنى  
 في الخروج إنما عدوه من الآداب في نحو الكنيف من كل دونه تكام وفندق  
 ويبت ظالم وليس منه بئر زمزم حتى على فرض عدم دخوله في المسجد إذ كيف  
 تصح دعوى ذنابه وقد قالوا إن النظر في بئر زمزم عبادة تحط الأوزار  
 والخطايا خبر خمس من العبادات تحط الخطايا النظر إلى المصحف والنظر إلى  
 السكبة والنظر إلى الوالدين والنظر في بئر زمزم والنظر إلى وجه العالم رواه  
 الأزرق قال بعضهم ويختار له النظر فيها ثلاثا وقالوا إذا قصد شرب ماء زمزم  
 استقبل القبلة لأنها أشرف الجهات ثم ذكر الله تعالى ثم قال اللهم إنه بلغني أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ماء زمزم لما شرب له اللهم وإنى أشربه لكذا  
 ويسمى حاجته أو يقول اللهم فاقبل ثم يسمى الله تعالى ويشرب وأنه يسأل أن  
 يصب على رأسه منه ويغسل وجهه وصدرة كما نقل عن الماوردى وقد قال

الصغير فظهر من هذا أنه لا يشترط بقية شروط الصلاة لعدم ظهور المعنى المذكور فيها والله أعلم (سئل) عما إذا جمعت الإمام والمأموم سفينة مثلاً وكانت بينهما خشبة معترضة من عرض السفينة إلى عرضها وكان لا يمكن نفوذ المأموم إلى الإمام إلا منحنياً من تحتها حتى يصير في حد الزاكن أو واثباً من فوقها على غير السير المعتاد فهل تصح القدوة في هذه الحالة أو لا وهل كذلك سائر المواضع المسجد وغيره كأن كانت خشبة مثبته عرضاً في جدارين بين الإمام والمأموم أو يختلف الحكم (أجاب) نعم الصلاة في السفينة المذكورة مع الإمام صحيحة لأنه يستطرق منها وبغارة العباب مع شرحه للعلامة ابن حجر والسفينة الكبيرة ذات البيوت كالدار ذات البيوت فإن صلى أسفلها والإمام أعلاها والمأموم يراه أو يرى من يراه جاز كما صرح به الشيخ أبو محمد والعراقيون ولا يجرى خلاف الدار لأنها بما فيها من سفلى وعلو بمنزلة بيت واحد فيه سرر عليها المأمومون نعم إن كبرت كانت كالأبنية المختلفة فيأتى فيها الخلاف في تلك الخ مافي الأيعاب والله سبحانه أعلم (سئل) عن الصلاة بين الأسطوانات هل يكره للجماعة الصف بينها لأنها تقطع

الشيخ يحيى الخطاب في مناسكه ومن صرح بكرهه استعماله في النجاسات ابن بشير قال وأهل مكة يحكون أن رجلاً استنجى به فحدث له الباسور فكيف يصح مع هذا ونحوه ما هو محرز في كتب الفقه والمناسك أن يدعى له حكم الكنيف في الدخول والخروج سبحانه هذا بهتان عظيم وجهل فاضح سقيم فلاجل لاسرى يؤمن بالله واليوم الآخر أن يلتفت لمثل هذه الفتوى فضلاً على أن يعتمد عليها في فتواه والله الهادى إلى الصواب وإليه المرجع والمآب

(فصل) في قصر صلاة المسافر [مسئلة] يسلمريد سفر أربعة برد قصر الصلاة الرابعة ولو كان سفره على خلاف العادة فمضى كان يقطع هذه المسافة قصر ولو قطعها في لحظة بطيران ونحوه والبريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال كل ميل ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة وقيل ستة آلاف ذراع بالهاشمي ومفاد بعضهم أن هذا القول هو الراجح والذراع الهاشمي ينقص على الذراع الحديدي المعروف الآن الثمن فتكون الستة آلاف خمسة آلاف ومائتين وخمسين ذراعاً بالحديد وهي باعتبار الزمن مرحلتان أى سير يومين معتدلين أو يوم ويلة بسير الإبل المقلّة بالأحمال على المعتاد من سير وحط وترحال وأكل وشرب وصلاة معتبرة ولو كانت هذه المسافة كلها يجر أو بعضها يجر وبعضها يبر تقدمت مسافة البحر وتأخرت وهذا قول عبد الملك واعتمده العلامة الدردير في تقريره ولا يقصر مادام في المرسى حيث لم يجرز بالسير أو كانت المرسى داخل البساتين المسكونة ولا قصر ولو كان بالمرسى ولا يجوز الإقدام على القصر فيأدون هذه المسافة التي جملة أميالها ثمانية وأربعون ميلاً وإنما الخلاف فيما إذا وقع منه القصر فيأدون ذلك هل يعيد أم لا قال ابن رشد لإعادة على من قصر فيما بين ثمانية وأربعين ميلاً إلى أربعين وأما إذا قصر فيما بين الأربعين إلى ستة وثلاثين بادغال الغاية في الإعادة في الوقت وعدم الإعادة قولان والراجح عدم الإعادة وإذا قصر فيأدون الستة والثلاثين يعيد أبداً اه ملخصاً من الخرشى وحاشية العدوى وحاشية الصاوى والأمير علي عبق [مسئلة] يقطع حكم السفر نزول مكان نوى فيه إقامة أربعة أيام صحاح فيلغى يوم الدخول المسبوق بالفجر ويوم الخروج فلا بد أن تستلزم الأربعة أيام عشرين صلاة بأن دخل قبل فجر السبت ونوى الارتحال بعد عشاء يوم الثلاثاء هذا هو المعتد خلافاً لسحنون حيث اعتبر العشرين صلاة فقط سواء كانت في أربعة أيام صحاح أم لا وأما إذا أقام حاجة فاتفق أنه أقام شهوراً يرجو قضاءها في كل يوم فإنه يقصر [مسئلة] إذا نوى إقامة أربعة أيام وبعد تلك الإقامة عزم على السفر فقال سحنون لا يقصر حتى يعط كابتداء السفر وقال ابن حبيب متى عزم على السفر يقصر رفعا للنية بالنية قال ابن ناجي وبالأول أقول شاهدت شيخنا يفتى به اه من حاشية الخرشى

(مسئلة) يجوز للسافر أن يجمع بين الظهرين جمع تقديم بر لا يحر<sup>(١)</sup> إن زالت عليه الشمس نازلاً بمكان ونوى عند رحيله قبل وقت العصر النزول بعد الغروب فإن نوى النزول قبل دخول الاصفرار صلى الظهر في وقتها وأخر العصر وجوباً غير شرط لوقتها الاختياري فإذا قدم العصر مع الظهر في هذه الصورة أجزأ لما علت أن التأخير واجب غير شرط ولكن يندب له أن يعيدها إذا دخل وقتها فإن نوى النزول بعد دخول الاصفرار صلى الظهر في وقتها وخير في العصر إن شاء قدمها مع الظهر وإن شاء أخرها للاصفرار وهو الأولى لأن الاصفرار ضروري العصر الأصلي وأما إذا زالت الشمس عليه وهو سائر ونوى النزول بالاصفرار أو قبله فإنه يجوز له أن يؤخرهما ليجمعهما جمع تأخير ويجوز إيقاع كل صلاة في وقتها ولو جمعاً صورياً ولا يجوز جمعهما جمع تقديم لكن إن وقع فالظاهر الاجزاء وإعادة الثانية في الوقت وقيل يؤخرهما وجوباً ويمكن الجمع بين القولين بأن من قال بالوجوب بمعنى أنه لا يقدم العصر فلا ينافي أنه يجوز إيقاع كل صلاة في وقتها والجواز في كلام النخعي بالمعنى المتقدم اهـ من أقرب المسالك وحاشيته وحاشية الحرشي (مسئلة) قراءة الفاتحة عند وداع المسافر جائزة قال عج عن شيخه ابن الترمذ ورد في الحديث ما يؤخذ منه جواز ذلك وهو قوله في الحديث كان يذكره في جميع أحواله ومن الأحوال حالة السفر ومن الذكر القرآن بل هو أفضل الذكر لقوله تعالى «إنّا نحن نزلنا الذكر» وأما قراءة الفاتحة له صلى الله عليه وسلم فذكر الخطاب في باب الحج عن الشافعية قولين أرجحهما عدم الجواز ولا نص في مذهبه والذي عليه علماء الشافعية الآن جواز ذلك قال عج وإذا لم يوجد في مذهبه نص فخرج لمذهب الشافعية في ذلك فلا يحرم ذلك والذي يقول بالحرمة يحتج بأنه لم يرد جواز ذلك عنه ولا أذن فيه ولا يتهم علي العظيم إلا بما أذن فيه وهذا لم يأذن فيه اهـ من حاشية الحرشي

### باب الجمعة

[مسئلة] من علم أن الجمعة فاتته بأن أدرك التشهد فإنه يحرم بنية الظهر مع الامام ويجلس معه ثم يأتي بعده بأربع ركعات ابن عرفة وفيها من أدرك جلوسها أتمها ظهراً ابن رشد اتفاقاً لأنه بنية الظهر يحرم قلت هذا أصح من قول بعض شيوخي يحرم بنية الجمعة لموافقة نية إمامه اهـ من كبير الحرشي في مبحث الرعايف [مسئلة] من وجد الامام في تشهد الجمعة فدخل معه بنية الظهر ثم تذكر الامام سجدة من الركعة الأولى فقام وأتى بركعة بدلها فقبل إنه يصلها معه ويأتي بركعة وتكون له جمعة وقيل إنه يعيدها أربعاً من أجل أنه أحرم بنية أربع ثم حولها إلى نية الجمعة قاله الغرياني فقله وقيل إنه يعيدها أربعاً يقتضى أنه يأتي بركعة بتأخيرها

(١) قوله لا يحر أى خلافاً للشافعية للقاتلين كل ما أباح الفهر أباح الجمع اهـ أمير

الصف أم لا وإذا قلتم بالكراهة فصفوا وراء الاسطوانات وبعدوا عن الصف الذي قبلهم أكثر من ثلاثة أذرع فهل يكره البعد مع هذا العذر أم لا يكره أفيدونا (أجاب) نعم حيث أمكنهم الاحتراز عن تقطع الصفوف بالاسطوانات فالأولى الاحتراز عن ذلك وأما الكراهة فلم أر أحداً من أصحابنا صرح بها وأما التباعد عن الصف فهم مصرحون بالكراهة فيه حيث تعارضوا برأى قرب الصف وإن تحلل الصفوف نحو الأعمدة كما صرح بذلك في التحفة في باب الجماعة والله تعالى أعلم (سئل) عن الثلاثة الأذرع التي بين كل صفين هل تعتبر من رؤس أصابع رجلين أم من العقبين يتنوا لنا ذلك (أجاب) نعم تعتبر من العقبين أو ما يقوم مقامهما كما في التحفة وفي النهاية الأوجه من رؤس الأصابع والله سبحانه أعلم (سئل) عن المسبوق إذا قام ليأتي بما عليه فاقتدى به آخر فهل يكره هذا الاقتداء وفوت فضيلة صلاة الجماعة أم لا لأن في النهاية يخرج بمقتد ما لو انقطعت القدوة كان سلم الامام مقام مسبوق فاقتدى به آخر أو مسبوقون فاقتدى بعضهم ببعض فيصح في غير الجمعة على الأصح لكن مع الكراهة اتهم لنا أن الكراهة في المستلئين وفي التحفة عبر بهذه العبارة إلا أنه

قال فتصح في غير الجمعة في الثانية  
على المعتد لكن مع الكراهة  
اقهت لنا من عبارة التحفة أن  
الكراهة في اقتداء المسبوقين  
بعضهم ببعض دون من جاء  
واقضى بمسبوق فهو ما فهمناه  
من العبارتين صحيح أم الشيطان  
قائلان بالكراهة في المستلذين  
كلها ينوها لأنها كثيرة الوقوع  
(أجاب) نعم قال العلامة  
الشربامسى في حاشيته على النهاية  
قوله لكن مع الكراهة ظاهره  
في الصورتين وعليه فلا ثواب  
فيها من حيث الجماعة وفي ابن  
حجر برجوعه للثاني فقط  
والكراهة خروجاً من خلاف  
من أبطلها وسيأتي في كلام المحلى  
قيل صلاة المسافر ما يصرح  
بتخصيص الخلاف بالثانية انتهى  
كلام الشربامسى المقصود منه  
ولنا به أسوة فظهر من عبارته  
أن الرمي يقول بالكراهة في  
الصورتين وابن حجر والمحلى  
يقولان بها في الثانية فقط والله  
تعالى أعلم (سئل) في شخص كبر  
خلف الامام حال كون الامام  
في الركوع وغلب على ظنه أنه  
أدرك الركوع مع الامام فهل  
يعتبر غلبة الظن في هذا الموضع  
أم لا وإذا قلتم بعدم الصحة  
أو بالصحة فهل في ذلك خلاف  
في مذهب الامام الشافعى أم لا  
أفيدونا (أجاب) نعم لابد من  
تيقنه أنه اطمأن في ركوعه قبل

وعليه فيفتق القولان على فعلها جمعة ويختلفان هل يعيدها ظهر أم لا اه منه أيضاً  
(ما قولكم) فيمن دخل الجامع لصلاة الجمعة فوجد الخطيب في صدر الخطبة  
فاجلس حتى صلى ركعتين فهل الصلاة مكروهة أم حرام (الجواب) في فتاوى  
الاجهورى جواباً عن هذا السؤال إذا دخل المسالك والامام يخطف فأحرم  
بالتألفه ساهياً فإنه بعد إحرامه على الوجه المذكور لا يقطع التألفه فإذا دخل عامداً  
مقلداً لمن يرى ذلك بشرط التقليد فإنه لا يقطع أيضاً والتقليد جائز بشرطه وصرح  
أئمتنا كالقرطبي بأنه لا يجوز الانكار على من فعل أمراً مختلفاً فيه وإنما ينكر  
على من فعل جمعاً على تركه أو كان مدرك القائل فيه ضعيفاً كشرب النبيذ اه  
وفي المجموع أن من أحرم وقت المنع يقطع إلا دخلاً وقت الخطبة أحرم ناسياً  
أو جاهلاً فيتم للخلاف في الداخل وزاد عنده بالنسيان أو الجهل والله أعلم  
(ما قولكم) في مالكي صلى الجمعة خلف شافعى يعيدها ظهر هل يعيد أم لا  
(الجواب) إن كان الامام أعاد ظهرها لبطان صلواته وجبت إعادة صلاة  
من صلى خلفه إذ كل صلاة بطلت على الامام بطلت على المأمومين إلا ما استثنى  
وليس هذا منه وإن أعادها لا لبطان فإن في إعادة من صلى خلفه خلافاً قياساً على من  
صلى خلف إمام صلى الحاضرة قبل الفاتنة المشار إليها بقول المصنف فإن خالف  
ولو عدأ أعاد بوقت الضرورة وفي إعادة مأمومه خلاف والراجح منهما الإعادة  
كذا في فتاوى عيج وفي حاشية الخرشى قوله والراجح منهما الإعادة ضعيف بل  
الراجح عدم الإعادة ثم قال في الفتاوى المذكورة فإن لم يدرك أى المأموم هل أعاد  
إمامه لبطان الصلاة أو للاحتياط فالظاهر وجوب الإعادة وسيأتي تحقيق هذه  
المسألة بعد هذا [مسئلة] من أدرك ثانياً الجمعة مع الامام ثم بعد سلام الامام  
تذكر أنه نسي منها سجدة فإنه يسجد بها باتفاق ابن القاسم وأشهب ثم كل أرباباً  
عدا بن القاسم وجمعة عند أشهب اه من عبد الباقي [مسئلة] يجزى من بجانب المسجد  
على البيع ولو وقفاً لترسعة المسجد كما في حاشية الخرشى وكذا يوسع المسجد ولو  
بالطريق والمقبرة كما في دس [مسئلة] الجمعة للعتيق والمراد به ما أقيمت فيه الجمعة  
أولاً في تلك القرية وإن تأخر بناؤه عن بناء غيره مما يحتاجوا للجديد ولا فتصح  
الجمعة للعتيق والجديد ثم هل المراد بالاحتياج حاجة من تصح منه الجمعة أو لحضرها  
ولو كالصبيان والعبيد واستظهر هذا التفراوى أو حاجة من يغلب حضوره  
أو حاجة من يلزمه حضورها أو حاجة من يحضر بالفعل وإن لم يلزمه  
ولا غلب حضوره وعلى الأخير من الاحتمالات الأربعة تعتبر كل جمعة لما فيها وهذه  
الاحتمالات عند الشافعية ولا نص عندنا والمحققون منهم كالرملى والزبادى على  
الاحتمال الأخير فيلزم عندهم الإعادة في كل جمعة للشك في سبق فتعاد جمعة  
إن أمكن وإلا ظهر كما هو الواقع الآن منهم فإن قلت مامشى عليه الزبادى من

رفع إمامه عن أقل الركوع هذا هو منقول المذهب ونقل العلامة ابن قاسم عن بحث الرمي أنه يكتفى الاعتقاد الجازم وعبرة القليوبي في حواشي المحلى ومثل اليقين ظن لا تردد معه كما هو ظاهر في نحو بعيد أو أعمى واعتمده الرمي انتهى فعلى الأول المنقول إذا لم يتيقن فيأتي بركعة بعد سلام الإمام ويسجد للسهو لاحتمال الزيادة والأولى في حق من أدرك الإمام في الركوع أن لا يتحرم بل ينتظر حتى يرفع الإمام رأسه من الركوع للخروج من خلاف من يقول إن الركعة لا تدرك بركوع لأن غاية الخروج من البطان أولى من إدراك الجماعة إلا إذا ضاق الوقت أو كان في ثانية الجمعة فيجب عليه أن يتحرم ويركع معه والله الهادي أعلم (سئل) رضي الله تعالى عنه فيما إذا اعتدل الإمام والمأموم فشك الإمام في الفاتحة فقرأها فهل يقف المأموم معه أو ينتقل فإن قلتم بالوقوف معه فهل يلزمه إعادة الفاتحة أم تكفيه فاتحته الأولى وحينئذ يقرأ أسورة أو يذكر ويشكل بأن فيه تطويل ركن قصير وإن قلتم ينتقل فهل ينتقل إلى ما كان فيه وهو الركوع ويشكل بأن فيه زيادة ركن فعلى عدداً لغير متابعة أو ينتقل إلى السجود ويشكل بأنه تقدم ركعتين فعليين على الإمام وهما الركوع

الاحتمال الأخير مخالف لما كان عليه من عدم إعادته بالأزهر لأنه أول ما قام به فيجزم بسبق جمعة الأزهر على غيرها قلت كان تليذه العلامة سالم الشبشيرى يرد عليه في غير وجهه بما معناه حيث وجدت كثرة الجمع وجد الشك وهو احتمال تأخر جمعة الأزهر عن غيرها وتقدمها وتسويها فلا وجه لعدم شكه وما اقتصر عليه عجم من أن المحققين على الاحتمال الأول ليس كذلك بل المحققون كالرملى ومن تبعه على الاحتمال الأخير كما تقدم وعليه فإن تحققنا أن الخطيب لا يبعد لتقليد أو لعدم شك في جمعتنا خلفه صحيحة وإن تحققنا إعادته وجبت الظاهر كما إذا شكينا فيها أوفى أنه هل يعيد ندباً أو وجوباً وإن علمنا أن أعادته للندب فتندب لنا الإعادة وتصح الصلاة خلف من صلى بثوب فيه فضلة ما كول اللحم تقليداً لما لك وخطب بخطبة فيها الأركان المعبرة عند الشافعى لأن العلامة العدوى نقل عن شيخه الصغير وغيره ترجيح القول بالتلفيق وهو الأليق بالخفيفة والرحمة اه ملخصاً من عب والأمر والنفاوى [مسئلة] يحرم على الجالسين الكلام حال الخطبة ولو لم يسمعوا بعد أو صم وإنما حرم الكلام لغير السامع سدا للذريعة لئلا يسترسل الناس على الكلام حتى يتكلم من يسمع الامام اه من ص وفي الزرقانى ومثل الكلام تحريك ماله صوت من حديد وثوب جديد وسلام ورده ولو بإشارة ونهى لاغ بالنطق وحصبه أى رميه بالحصباء وإشارة لمن لغا وكتابة لأنها تشغل وابتداء صلاة نقل اه ومن ذلك يعلم حرمة الطواف في ذلك الوقت بالأولى إذ فيه تمام الاشتغال عن سباعها والله أعلم (قائدة) قال بعض شراح المدونة أصل معنى الذريعة لغة جل يترك هملأ في قلاة يصاد فيها الطياء والحر الوحشية فتأنس بذلك الجمل الصيد وتدور معه فإذا ذهبوا للصيد لم يذهب الجمل منهم لئلا يلفه بالناس فإذا وقف الصيد معه فيأخذون منه بسهولة ثم يسمى به كل ما كان سبباً للهلاك أوسبباً للوقوع في الأثم فإن الأثم يقع في الهلاك ثم إن هذه العبارة لإشارة إلى قاعدة وهى يجب دفع كل ما يودى إلى فساد في أمر مشروع وقد ظن كثير أن هذه المسئلة مخصوصة بمذهب مالك وأن العمل بها يجب عنده مطلقاً وإيس كذلك كما قاله العلامة القرافى حيث قال ليس كل ذريعة فساد يجب سدها مطلقاً فإن الذرائع ثلاثة أقسام (فنها) ما أجمع الناس على وجوب سده كسب الأصنام عند من يسب الله تعالى إذا سبت وحفر الآبار في طريق المسلمين (ومنها) ما أجمعوا على عدمه كالمنع من غرس الكروم لئلا يتخذ منها الخمر (ومنها) ما اختلف فيه كيوع الأجال (ومنها) ما يكون خلاف الأولى وقد تكون ذريعة الفساد ذريعة لمصلحة أيضاً فيقدم الأرجح منهما كدفع المال للكفار لاقتداء الأسير والحاصل كما نقله بعض المتأخرين من مذهب مالك أن



والاعتدال أو يلزمه المفارقة  
أفيدونا أنابكم الله تعالى (أجاب)  
الذي اعتمده العلامة في الإيعاب  
والشيخ الرملي أنه ينتظره في الركن  
الطويل واعتمد العلامة شيخ  
الاسلام التخيير بين الانتظار في  
الاعتدال أو في السجود والله أعلم  
قال العلامة في الإيعاب مع منته  
قال القاضي فرع لو اقتدى من  
يرى الاعتدال قصيراً بمن يراه  
طويلاً فاطاله أو اقتدى شافعي  
بمثله فقرأ الإمام الفاتحة وركع  
واعتمد ثم شرع في الفاتحة برفاقه  
بل يسجد وينتظر ساجداً كما  
لا يوافق من سجد ص بل  
ينتظره وكلام بغوى يقتضيه قال  
الزركشي وهو واضح قال شيخنا  
وكلام القفال يقتضى أنه ينتظره  
في الاعتدال ويحتمل تطويله  
الركن القصير في ذلك فالتخار  
جواز كل من الأمرين وقد اتفقت  
به في نظيره من الجلوس بين  
السجدين انتهى وفيه نظر  
والأقرب ما مر عن القاضي  
لذا لضرورة هنا إلى تطويل  
الركن القصير الخ ما في الإيعاب  
اتتهى والله سبحانه أعلم

(باب صلاة الجمعة)

(سئل) عن حصل إمام الجمعة  
في التشهد وعلم بان واحداً من  
المؤمنين عليه ركعة لم يجب عليه  
أن يتأخر ويحرم معه لتضع له جمعة  
أم لا أفيدوا (أجاب) لا يجوز  
له ذلك فضلاً عن أن يجب لانه إلى

سد الذريعة في الأصل من باب الورع والاحتياط لامن باب الواجب إذ  
المفعول بها ليس فساداً في حد ذاته والفساد معها مظنون تقل هذا الحنفاً  
على الشافعي (مسئلة) من أدرك ثانية الجمعة مع الإمام ثم بعد سلام الإمام تذكر  
أنه نسي منها سجدة فإنه يسجد بها باتفاق ابن القاسم وأشهب ثم كل أربعاً عند  
ابن القاسم وجمعة عند أشهب مراعاة لعدم سلام المأموم لانه المعتبر وسلام  
الإمام لا يفيت تداركه عند أشهب وفيته عند ابن القاسم اه عب وفي الأمير  
وكونه يفيت عند ابن القاسم مقتضاه بطلان الركعة فينافي ما سبق له من أنه يسجد  
سجدة الركعة التي تذكر أنه نسيها يكمل عليها فالأولى أن الخلاف فيما تدركه به  
الجمعة والجماعة أى فأشهب يقول يدرك فضل الجماعة والجمعة وابن القاسم يقول  
فانه كل منهما لكن سبق لعبد الباقي في فصل الجماعة أن المأموم إن زوحم  
أو نفس عن السجدين حتى سلم الإمام وفعلهما بعد سلام الإمام فهل يكون  
كن فعلهما معه فيحصل له فضل الجماعة أم لا؟ الأولى لابن القاسم والثاني لأشهب  
فقد عكس النسبة للشيخين اه بتوضيح

باب صلاة العيدين

[مسئلة] إذا أدرك المأموم مع الإمام الركعة الثانية فإنه يكبر خمساً غير  
تكبيرة الإحرام حال قراءة الإمام بناء على أن ما أدركه آخر صلاته وحيث  
فيكبر في ركعة القضاء سباً بالقيام هذا ما ارتضاه في المجموع ومقابله أنه يجعل  
ما أدركه مع الإمام أول صلاته وعليه فيكبر سباً بالإحرام ويكبر في الركعة  
الثانية بعد سلام الإمام خمساً غير القيام [مسئلة] إن جاء المأموم ولم يعلم هل  
الإمام في الأولى أو الثانية فقال عج الظاهر أنه يكبر سباً بالإحرام احتياطاً  
ثم إن تبين أنها الثانية قضى الأولى بسبب غير القيام ولا يحسب ما كبره زيادة  
عن الخمس من تكبيرة الركعة الثانية اه من المجموع وغيره [مسئلة] من فاتته  
صلاة العيد مع الإمام وأدركه في السجود من الثانية أو التشهد فإنه يكبر سباً  
بتكبيرة القيام على الأظهر لأن سنة العيد أن يجتمع في إحدى ركعتيه سباً موالاة  
واليوم تكبير وقيل يكبر ستاً ولا يكبر لقيامه اه من أقرب المسالك زيادة  
من الأمير [مسئلة] يكره أن يقال الصلاة جامعة لعدم ورود ذلك في صلاة العيد  
أو هو خلاف الأولى بل ما ورد ذلك إلا في صلاة الكسوف ومحل كونه  
مكروهاً أو خلاف الأولى ان اعتقد مطلوبة ذلك وأما مجرد قصد الاعلام فلا  
بأس به اه من صاوى [مسئلة] إنما كانت القراءة في صلاة العيدين جهراً لأنها  
صلاة نفل نهارية لها خطبة وكل ما كانت كذلك تكون القراءة فيها جهراً فلذا  
كانت صلاة كسوف الشمس يقرأ فيها سرّاً لأنها لا خطبة لها وما يقال بعدها  
وعظ كما سيأتي وصلاة الاستسقاء يقرأ فيها جهراً لأن لها خطبتين كما يأتي

[مسئلة] يستحسن أن يكبروا جماعة وهم جلوس قال ابن ناجي افرق الناس بلقيروان فرقتين بحضر أبي عمران الفاسي وأبي بكر بن عبدالرحمن فإذا فرغت إحدى الطائفتين من التكبير كبرت الأخرى فسلّا عن ذلك فقالا إنه حسن وأما في حال خروجه من منزله إلى المصلي فيستحب الانفراد في التكبير اه من ص [مسئلة] التكبير في الركعة الأولى بعد تكبيرة الاحرام ست وتقديم التكبير علي القراءة مندوب وإذا نسي بعض التكبير فنذكره بعد ما أتم قراءته أو في أنثائها فإنه يبنى على ما فعله من التكبير قبلها علي الظاهر ويبعد القراءة ندبا بعد ما يأتي بما تركه والتكبير في الثانية خمس بعد تكبيرة القيام ولا يتبع المأموم إماماً نقص كالحنفي بل يكمل العدد المذكور ولا يتبعه في تأخير التكبير بعد القراءة في الركعة الثانية علي الظاهر خلافاً للحطاب وإن زاد الشافعي تكبيرة في الركعة الأولى لم يتبع وإن نسي التكبير أو واحدة منه رجع مالم يركع وإذا رجع قبل أن يركع كبر وأعاد القراءة استنجاباً ويسجد بعد السلام لأن الرجوع زيادة وإن تذكره بعد الركوع تبادى ويسجد قبل السلام ومن أدرك الامام يقرأ في الركعة الأولى يكبر ستاً عقب تكبيرة الاحرام وكذا مدرك بعض التكبير ولا يصبر حتى يفرغ الامام من التكبير ويتدنى في القراءة بل يكبر ما حصله مع الامام ثم بعد تكبير الامام كبر ما فاته أفاده الزرقاني والعدوي وغيرهما

### باب كسوف الشمس

يسن له الركعتان بزيادة قيام وركوع علي الصلاة المعهودة من حل النافلة للزوال كالعيد إلا أنه يندب صلاة الكسوف بالمسجد لا بالصحراء ويندب إسرار القراءة فيها كما أخرجه البيهقي لأنها صلاة نفل نهائية لا خطبة لها بل الذي يقال بعدهما وعظ وقيل القراءة فيها جهراً واستحسنه اللخمي قال ابن الناجي وبه عمل بعض شيوخنا بجامع الزيتونة لدفع السّامة ويدل لهذا ما في الصحيحين وأبي داود من أن القراءه فيها جهراً اه مخلصاً در وص والامير

(ويندب لحسوف القمر ركعتان) جهراً بلا جمع كالنوافل الليلية ووقتها الليل كله والأفضل فعلها في البيوت وفعلها في المساجد مكروه سواء كانت جماعة أو فرادى اه ص بزيادة من المجموع

### باب الاستسقاء

صلاة الاستسقاء سنة كالعيدين فوقتها من حل النافلة للزوال والقراءة فيها جهراً وبعدها خطبتان إلا أن التكبير المطلوب في العيدين لا يطلب فيها ولا يرد الصلاة في يوم عرفة من أنها لها خطبتان والقراءة فيها سرّاً لأن الخطبة فيها ليست للصلاة بل لتعليم الناس اه در بزيادة من ص

الآن لم يتحقق فوت الجمعة لانها لا تقوت الا بسلام الامام ولذا أوجبوا عليه نية الجمعة لاحتمال أن يكون الامام قد سها عن الركن فينداركة فيحصل المأموم الجمعة والله تعالى أعلم (سئل) هل يتسلسل الأمر في الجمعة إذا سلم إمام ووراءه مسبقون وقاموا ليأتوا بما عليهم فأحرم آخرون وراهم ادرکوا الجمعة وهكذا إلى العصر أم لا أقنونا (أجاب) المسئلة المذكورة مما جرى فيها الخلاف فالذي جرى عليه العلامة ابن حجر الصحة وبقاء الجمعة كما وصف السائل وأما العلامة ابن الرمي فلا يصح عنده ذلك وقد تقدم ذلك في سؤال في صلاة الجماعة في عبارة النهاية بقوله في غير الجمعة والله أعلم (سئل) هل يسن إعادة صلاة الجمعة ظهراً إذا كان إمامهم مخالفًا وسواء كانت إعادة فرادى أو جماعة أفيدوا (أجاب) نعم تسن إعادة الصلاة أي صلاة الجمعة ظهراً لقولهم كل صلاة جرى فيها خلاف تسن أعادتها ولو فرادى لاشك أن هذه مما جرى الخلاف في صحتها كما به على ذلك العلامة في تحفته في باب صلاة الجماعة والله تعالى أعلم (سئل) في قوم غرب اجتمعوا في بلدة طائفة منهم أهل وطن وطائفة منهم أهل ظعن وبنوا مسجداً وأرادوا أن يعقدوا فيه جمعة فهل يجوز لهم

## باب في الجنائز

(ما قولكم) في كفن الزوجة هل يجب علي الزوج أم لا (الجواب) في شرح الدردير الكبير وهو أى الكفن وما معه من مؤن التجهيز واجب على المنفق علي الميت بقراءة من أب أو ابن أو رق لازوجية ولو فقيرة لانقطاع العصمة بالموت وفي الدسوقي إن هذا هو المعتمد وقيل إنه لازم له مطلقاً وقيل يلزمه إن كانت فقيرة لا إن كانت غنية والله أعلم (ما قولكم) في خدمة سابع الميت بالقراءة والأمور المعهودة فيه هل في ذلك أثر أم لا وهل يصل للميت ثواب القراءة أم لا (الجواب) سئل الامام أبو سعيد بن لب رحمه الله تعالى عن ذلك فأجاب نقل ابن بطلان في شرح البخارى عن ابن طاووس عن طاووس قال كانوا يستحيون أن لا يتفارقوا عن الميت سبعة أيام قال الشافعي إنما يعنى بقوله كانوا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أصل عظيم للسابع الذى يفعله الناس اليوم ويتقضى الأثر أن لا يفارق الميت ويترك وحده تلك السبعة أيام وقد نقل الناس <sup>(١)</sup> أن الفساط ضرب على قبر أئمة من علماء الاسلام كابن عباس وما كان ذلك إلا لأجل الملازمة التى ذكرها طاووس وهذا هو الأولى بالاتباع خلافاً لما نقله ابن أبي زمنين عن ابن وضاح من إنكار سابع الميت وأنه إنما أحدثه الناس فقد علت ما يردده والأصل في القراءة على الميت عند دفنه الحديث المشهور في سورة يس وهو اقروها علي موتاكم ، فخصه قوم بحالة الاحتضار واطلقه آخرون أفاده في المعيار وفي حاشية الخرشى ونقل ابن القرات عن القرافي الذى يتجه أن يحصل للأموات بركة القراءة كما يحصل لهم بركة الرجل الصالح يدفن عندهم أو يدفنون عنده ووصول القراءة للميت وإن حصل الخلاف فيها فلا يبنى إمامها فلعن الحق الوصل فإن هذه الأمور مغيبة عنا وليس الخلاف في حكم شرعى إنما هو في أمر هل يقع وكذا التهيل الذى هو لا إله إلا الله سبعين ألفاً لا يبنى إمامه ويعتمد في ذلك على فضل الله وفي حاشية الدسوقي وفي القراءة للميت ثلاثة أقوال تصل مطلقاً لا تصل مطلقاً الثالث إن كان عند القبر وصلت وإلا فلا والذى أقي به ابن رشد وذهب إليه غير واحد من الأئمة الأندلسيين أن الميت يتنفع بقراءة القرآن الكريم ويصل إليه نفعه ويحصل له أجره إذا وهب القارئ ثوابه له وبه جرى عمل المسلمين شرقاً وغرباً ووقفوا على ذلك أوقافاً واستمر عليه الأمر منذ أزمنة سالفه ومن اللطائف أن عز الدين بن عبد السلام الشافعي روى في المنام بعد موته فقيل له ما تقول فيما كنت تنكر من وصول ما يهدى من قراءة القرآن للموتى فقال هيها وجدته الأمر

(١) قوله وقد نقل الناس الخ في المعيار في محل آخر وضرب الفسطاط بن الحنفية على قبر ابن عباس وإبقاء عليه ثلاثة أيام اهـ

جمعة أم يلزمهم إتمام الصلاة وهم أهل ظعن ووطن أفيدونا (أجاب) فم حيث كان المتوطنون أربعين جامعين لشروط الجمعة صحت الجمعة وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في أهل قرية دون الأربعين يصلون الجمعة مقلدين للامام مالك في العدد المذكور مع جهلهم بشروط الجمعة عند الإمام مالك فقال لهم إمامهم صلوا ويكفى ذلك فهل يصح هذا القول أم لا بد من العلم بالشروط أفيدوا (أجاب) نعم حيث نقصوا عن الأربعين جاز التقليد للإمام مالك مع العلم بالشروط المعتمدة في الجمعة علي مذهب الإمام مالك والعمل بها أيضاً وأما قول الامام لهم يكفى وأنتم اقتدوا بالامام فإن أراد أنه لا يشترط العلم بالشروط فهو قول لا يصح ومن الشروط المعتمدة في مذهب الامام مالك أنه لا بد من غسل الميت من الثوب والبدن ومس الامرد بشهوة يتنقض الوضوء عنده والشك في الحدث ناقض للوضوء ولا بد من مسح جميع الرأس في الوضوء عنده ولا بد من الموالاة بين غسل أعضاء الوضوء ولا بد من ذلك أيضاً في الوضوء والغسل ولا بد من وضع الأنف عنده علي الأرض في السجود ولا بد من وضع اليدين مكشوفتين علي الأرض ولا بد من نية الخروج

علي خلاف ما كنت أظن اه وقال في باب الحج قال ابن رشد محل الخلاف مالم يخرج القارئ القراءة مخرج الدعاء بأن يقول قبل قراءته اللهم اجعل ثواب ما أقرؤه لفلان ولألا كان الثواب لفلان قولاً واحداً وجزاء من غير خلاف وفي حاشية الصاوي أن الاجارة على أصل تلاوة القرآن جائزة أى وإذا كانت جائزة فالأجرة لازمة والله الموفق للصواب (ما قولكم) فيما يفعله الناس في جنازهم حين حملها من جههم بالتهليل والصلاة على البشير النذير ونحو ذلك على صوت واحد أمام الجنازة كيف حكم ذلك وهل يجوز لبعض المأمومين أن يكون أمام الجنازة في الصلاة عليها (الجواب) في اتباع الجنازة الصمت والتفكير والاعتبار فقد خرج ابن المبارك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا اتبع جنازة أكثر من الصمت وأكثر حديث النفس قال وكانوا يرون أنه يحدث نفسه بأمر الميت وما يرد عليه والمنقول عن السلف الصالح رضى الله عنهم في المشي مع الجنازة هو الصمت والتفكير في فتنة القبر وسؤاله وشدائده وأحواله وكان أحدهم إذا قدم من سفره فلقى أحد أخوانه بين يدي الجنازة لم يرد عليه السلام والخير كله في اتباعهم وموافقهم في فعل ما فعلوه وترك ما تركوه وأما ذكراته والصلاة والسلام على رسول الله فهو عمل صالح مرغّب فيه ولكن للشرع توقيت وتحديد في وظائف الأعمال وتخصيص يختلف باختلاف الأحوال فالوظيفة في حل الجنازة إنما هو الصمت والتفكير والاعتبار وتبديلها بغيرها من البدع والإحداث في الدين وأما تقدم بعض المأمومين أمام الجنازة فقد وقع في كلام النخعي في الخلاف في منع التقديم عليها حين الصلاة عليها بناء على الشفاعة فالصلي يشفع فيها كالمشير إليها أفاده في المعيار وفي فتاوى عجم إذا تقدم المأموم على الامام وعلي التابوت فصلاته صحيحة وقد ارتكب مكروهاً وتقدمه على الامام وتقدمه على الجنازة وكذا تصح صلاة الامام إذا تقدم على الجنازة مع كراهة ذلك اه فاعلم المنع في كلام النخعي بمعنى الكراهة والله أعلم (ما قولكم) في الطعام الذي يصنع في سابع الميت للقراء وغيرهم وفاقله ما قصد إلا الترحم على الميت وصلة الارحام وبعض الناس يقولون إنه منوع ولا يجوز أكله أفيدوا الجواب (الجواب) متى صنع الطعام لأجل الترحم وصلة الارحام من استجلاب النفوس واستنهاض القلوب بالدعاء للميت والترحم عليه فهو مقصود حسن وإنما الأعمال بالنيات وهذا أصل من الأصول المعتمدة في الأقوال والأفعال ولا يكون بدعة إلا إذا فعل على أنه دين وشرعة وأنه من حق الميت على أوليائه كما يفعله كثير من الجهلة بهذا التقصد فيمنعون منه ، وقال المواق السابع الذي يعمل للميت ويحضره القراء وغيرهم من تركه وفعل خيراً منه فهو سابق بالخيرات ومن تركه ولم يفعل خيراً منه فهو ظالم لنفسه وأما ما يتكلفه أهل الميت من أنواع

من الصلاة ولا بد أن يكون الأمام بالغاً وأن لا يكون فاسقاً مجارحة ومن الشروط أن يكون الخاطب هو المصلي بهم ومن الشروط أن تكون الصلاة في المسجد الجامع فلو أقيمت في غيره ولو مسجداً لم تصح الجمعة والله تعالى أعلم (سئل) عن مصر كبير أهله أحناف يقيمون الجمعة في نحو سبعمائة مسجد تتقام في بعضها بأربعين وبأكثر وفي بعض بعدد متواتر وباقل العدد جمعة لا تسقط عنهم فرض الظهر لا تنفاه شرطها وهو أن يكون في البلد حاكم ينفذ الأحكام بالعدل والقوة وفي مصر المذكورة شافعية دون العدد المعتمد في صحة الجمعة به أقاموا جمعة في مسجد متقدمة على الجميع في الوقت فالظن الأغلب الضروري مقلدين أحد أقوال الشافعي رضى الله عنه بصحتها بأقل العدد فتصح جمعتهما علي هذا الوجه أم لا أم حيث تقدم لإحرامهم بها على إحرام جمعة غيرهم من الأحناف من غير نظر إلى كون مأموم الحنفي لا يقرأ الفاتحة ولا شيئاً من القرآن مع جههم إمامه كما هو معلوم مذهبهم وإذا قلتم لا تصح مع تقدم إحرام جمعة الأحناف المذكورين وحصل الشك في الثبوت وأقلتم بطلان صلاة مأموم الأحناف لعدم قراءة الفاتحة باعتقاد الشافعي فهل يؤثر الشك في الحالين أم لا بد

من اليقين ويجرى فيه أحكام  
وجبهى البطلان من تبيينه ركوع  
المأموم الحنفي من حينه أو حين  
التكبير أم كيف الحكم ينونا لنا  
ذلك ييانا شافيا فالمسئلة وأقعة  
والخيرة حاصلت وإذا أحرم شافى  
بها مع أربعين أحناف لا يقرؤن  
الفاتحة إلا الإمام تصح جمعته  
وتسقط عنه فرض الظهر أم لا  
ينونا لذلك نعم وقد رأى السائل  
فتوى بصحتها بأى عدد لمقى  
الشافعية في المدينة المشرفة في عشر  
الثلاثين من عام المائتين بعد الألف  
مع إرادته أقوال الشافعى رضى  
الله تعالى عنه جميعا وحث على  
فعلها بأى عدد ولم يلزم الاحتياط  
بإعادة الظهر بل صرح بسقوطه  
بفعلها بأى عدد فهل يجوز العمل  
به ويسقط الظهر الخ أفيديو  
(أجاب) اعلم وفقنا الله وإياك لما  
يحبه ويرضاه أولا أن معتمد  
مذهب الشافعى وهو الأصح الملقى  
به أن العبرة بعقيدة المأموم  
لا الإمام فثبت صحت الجمعة على  
مذهب الشافعى بأن وجدت  
شروطها سقط الفرض وإن فقدت  
شروطها عند إمامها الحنفي كما  
ذكره السائل من كون الحاكم الخ  
وقد سئل العلامة السيوطى عما  
إذا كان الخطيب حنفيا لا يرى  
صحّة الجمعة إلا في السور فهل له أن  
يخطب ويؤم في القرية وهل تصح  
الصلاة خلفه فأجاب بقوله العبرة  
في الاقتداء بنية المعتدى فتصح

الأطعمة بقصد الرياء والمباهاة فما أدى إلى الرياء والسمة فهو من فعل الجاهلية  
وقد قال عليه الصلاة والسلام أنا وأمتي براء من التكليف؛ والمستحب إنما هو  
لإرسال الأهل والجيران الطعام إلى أهل الميت لاستئناهم بميتهم فقد روى أنه  
صلى الله عليه وسلم قال لأهله حين جاء خبر موت جعفر بن أبي طالب اصنعوا  
لآل جعفر طعاما وإبشوا به إليهم فقد جاءهم ما يشغلهم لما فيه من إظهار المحبة  
والاعتناء والله أعلم كذا في المعيار (ما قولكم) في زيارة القبور والتوسل بالشهداء  
والصالحين هل يسوغ أم لا (الجواب) تجوز زيارة القبور وأما نهى النبي  
صلى الله عليه وسلم عن زيارتها فإنما كان في أول الاسلام حيث كانت الجاهلية  
تعظم القبور وربما عبدتها فلما استقر الأمر أباح صلى الله عليه وسلم الزيارة  
ذكر ذلك القاضي أبو الفضل عياض والقرطبي ويجوز التوسل إلى مولانا  
الكريم بأحبابه الصديقين والشهداء والصالحين وقد توسل عمر بالعباس رضى الله  
عنهما وكان ذلك بمشهد عظيم من الصحابة والتابعين وقبل الله وسيلتهم وقضى  
حاجتهم وسقاهم وما زال هذا يتكرر في الذين يقتدى بهم ولا ينكرونه وما  
زالت تظهر العجائب في هذه التوسلات بهؤلاء السادات نفعنا الله بهم وأفاض  
علينا من بركاتهم كذا في المعيار وفي فتاوى عج وأما التوسل إلى الله تعالى  
ببعض مخلوقاته فجائز ومنه حديث الصحيح فقد ذكر فيه في فضل العباس  
ابن عبد المطلب عن أنس أن عمر رضى الله تعالى عنهما كانا إذا قحطوا استسقى  
بالعباس بن عبد المطلب فقال اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنينا محمد صلى الله عليه  
وسلم تقسقيننا وإنا نتوسل إليك بعم بنينا فاستقنا قال فيسقون والله تعالى الموفق  
للصواب (ما قولكم) في الميت هل يعلم بزائره أم لا وهل الوقوف عند رأسه  
والاستغفار له مشروع أم لا (الجواب) قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام  
الظاهر أن الميت يعرف زائره لأننا أمرنا بالسلام عليه والشرع لا يأمر بخطاب  
من لا يسمع ولما وفد رسول الله صلى الله عليه وسلم قليب بدر قال ما أتم  
بأجمع منهم لما أقول وقد ذهب بعض العلماء إلى أن أرواح الموتى بأفنية القبور  
والوقوف عند رأس الميت والاستغفار له مشروع كذا في المعيار والله أعلم .  
(ما قولكم) في مرض الميت الشديد هل هو من كثرة الذنوب أوله فيه أجر  
(الجواب) في المعيار قالت عائشة رضى الله تعالى عنها لا أكره شدة الموت  
لأحد بعد ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسول الله صلى الله عليه  
وسلم كان أصابه شدة في مرضه الذي توفي منه ومن يقول إنه من كثرة الذنوب  
فهو جاهل يتكلم في العلم بما يظهر له فيقع على أم رأسه وقال العلماء إن الله  
يشدد المرض على بعض عباده فيكون ذلك كفارة له حتى يلقي الله وقد غفر له ؛  
وقال ابن العربي : البارئ سبحانه وتعالى بقدرته وحكمته يخفف لإخراج الروح

صلاته في الجمعة خلف الحنفى وإن كان في قرية لا سور لها إذا حضر أربعون من أهل الجمعة انتهى نقله سم على التحفة وأما إذا لم تستوف الشروط عند الشافعى فلا يسقط الفرض وأما الشافعية المقيمون لها بدون العدد المعتبر مقلدين القول المذكور فصلاتهم باطلة سواء تقدمت جمعهم أم قارنت أم تأخرت لأن القول المذكور لم يثبت ونص عبارة الروضة للعلامة النووي الشرط الرابع العدد ولا تعتقد الجمعة بأقل من أربعين هذا هو المذهب الصحيح المشهور ونقل صاحب التلخيص قولاً عن القديم أنها تعتقد بثلاثة إمام ومأمومين ولم يثبت عامة الأصحاب انتهى وأما الشك في كون مأموم الحنفى يقرأ الفاتحة أولاً فغير مؤثر بخلاف ما إذا علم منه ترك القراءة فإنه لا يحسب من الأربعين ولا يحكم بطلان صلاته إلا بركوعه ففي النهاية للعلامة الرملى والتحفة للعلامة ابن حجر والعبارة لها ولو كان في الأربعين من لا يعتد وجوب بعض الأركان كحنفى صح حبانته من الأربعين وإن شك في إتيانه بجميع الواجب عندنا كما تصح إمامته بنا مع ذلك لأن الظاهر توقيه للخلاف بخلاف ما إذا علم منه مفسد عندنا فلا يحسب كما هو ظاهر مما مر لم يطلان صلاته عندنا، ثم رأيت

من الجسد ويشدها بحسب ما يكون عنده من أحوال العبد فتارة يشدها عذاباً وذلك على الكافرين وتارة يشدها كفارة وذلك على المذنب وتارة يشدها لرفع الدرجات وزيادة الحسنات وذلك على الولي وتارة يشدها حجة على الخلق وتسلياً وقنوة وأسوة كما لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم من شدة الموت والله الموفق (ما قولكم) في الإقسام على الله في الدعاء ببعض مخلوقاته نحو قولك بحق محمد اغفر لنا ونحوه هل يجوز أم لا (الجواب) في فتاوى عجم منع ذلك عز الدين إلا بالنبي صلى الله عليه وسلم وخالفه ابن عرفة واستدل بما لا يدل له بل إنما يدل لجواز التوسل ببعض المخلوقات وهو غير القسم وقد نبه على ذلك الخطاب فقال وقال البرزلى في مسائل الصلاة في أسئلة عز الدين هل يقسم على الله تعالى في دعائه بعظم من خلقه كالنبي والولي والملاك أو يكبره فأجاب إن صح ما جاء في بعض الأحاديث فينبى أن يكون مقصوراً على النبي صلى الله عليه وسلم لأنه سيد ولد آدم ولا يقسم على الله بغيره من الملائكة والانبيا والأولياء لأنهم ليسوا في درجته ويكون من خصائصه تنبيهاً على علو درجته وارتفاع رتبته، وفي حاشية الحرثى من باب البين وأما التوسل ببعض مخلوقاته لجائز وأما الإقسام على الله تعالى في الدعاء ببعض مخلوقاته كقولك بحق محمد اغفر لنا فخاص به صلى الله عليه وسلم والله أعلم [مسئلة] إذا أدرك المأموم الإمام يدعو في صلاة الجنازة فإنه يصبر وجوباً بلا تكبير حتى يفرغ من دعائه فإذا كبر بعد فراغه من الدعاء كبر معه وذلك لأن تكبيرات الجنازة بمنزلة ركعات الصلاة فلو أحرم المسبوق فيها حالة دعاء الإمام كان قاضياً في صلب الإمام لكن صلاته صحيحة ولا يعتد بتلك التكبيرات عندنا لا كقولهم يكبر ويدخل كصلاة العيد ورواه مطرف وقال به واختاره ابن حبيب ومن المتأخرين ابن رشد وسند وفي سماع أشهب أنه لا يصبر بل يدخل ولا ينتظر الفراغ من الدعاء لأنه لا تقوته كل تكبيرة إلا بالتى بعدها وأما تكبير العيد فإن المأموم إذا أدرك الإمام في الركعة الأولى وهو يقرأ فإنه يكبر ستاً عقب تكبيرة الإحرام وكذا مدرك بعض التكبير لا يصبر حتى يفرغ الإمام من التكبير ويتدئ في القراءة بل يكبر ما حصله مع الإمام ثم بعد تكبير الإمام كبر ما فاتته اه ملخصاً من الزرقانى والحرثى والعدوى ودس (ما قولكم) في المشى في المقبرة هل يجوز بنعال أم لا (الجواب) يكبره المشى على القبر إن كان مسماً والطريق دونه وإلا جاز ولو بالتعال النجسة زاد ابن ناجى ويجوز عندنا الجلوس على القبر وما ورد من النهى عن الجلوس عليه فمحول على الجلوس لتقضاء الحاجة كذا فسر مالك وكان سيدنا على بتوسدها ويجلس عليها اه ملخصاً من الحرثى وحاشية العدوى (ما قولكم) في التكفين ثوب

في الخادم عن مقتضى كلام  
 الشيخين أن العبرة بعقيدة الشافعي  
 إماماً كان أو مأموماً وهو صريح  
 فيما تقرر انتهى كلام التحفة وقول  
 السائل وإذا أحرم بها الشافعي  
 الخ فهذا مبني على ما تقدم فإن علم  
 تركهم لها بيقيناً فبطلت صلاته  
 بركون أحدهم بخلاف ما إذا  
 شك كما علم من التحفة والنهاية  
 وأما قول السائل إنه رأى فتوى  
 الخ فقد علم بما نقلناه عن الروضة  
 من كون القول المذكور لم يثبت عن  
 الشافعي فكيف يصح تقليده في  
 عمل النفس فضلاً عن الفتوى  
 به فلا يجوز العمل به علي الوجه  
 المذكور هذا وقد نقل العلامة  
 المدائني في حاشيته على التحرير  
 خمسة عشر قولاً في العدد (أحدها)  
 تصح من الواحد رواه ابن حزم  
 (الثاني) اثنان كالجماعة وهو قول  
 النخعي وأهل الظاهر (الثالث)  
 اثنان مع الإمام عند أبي يوسف  
 ومحمد والليث (الرابع) ثلاثة  
 معه عند أبي حنيفة وسفيان الثوري  
 (الخامس) سبعة عند عكرمة  
 (السادس) تسعة عند ربيعة في  
 رواية (السابع) اثنا عشر عند  
 ربيعة أيضاً في رواية (الثامن) مثله  
 غير الإمام عند إسحاق (التاسع)  
 عشرون في رواية ابن حبيب  
 عن مالك (العاشر) ثلاثون كذلك  
 (الحادي عشر) أربعون بالإمام  
 عند الإمام الشافعي (الثاني عشر)  
 أربعون غير الإمام عند الشافعي

غسل بماء زمزم هل يجوز أم لا (الجواب) في دس وذكر ابن عبد السلام  
 أنه لا يكفئ ثوب غسل بماء زمزم ورده ابن عرفة بأن ذلك إنما يجري  
 على قول ابن شعبان وبأن أجزاء الماء قد ذهبت معه انظر الخطاب اهـ بن ، هذا  
 وقد قالوا إن الميت يفضل بماء زمزم بل هو أولى لما يرجى من بركته وقول  
 ابن شعبان لا يفضل بماء زمزم ميت ضعيف إذا علت هذا فتكفين الميت  
 بثوب غسل بماء زمزم لا شيء فيه لما علت من استحباب غسله به والله أعلم  
 [مسئلة] لا يجوز الشق عن الجنين الذي ماتت أمه ولو رجي خلاصه حياً على  
 المعتمد وهو قول ابن القاسم وقال أشهب يشق عنه وقد قال هذا في جنين فعاش  
 وتعلم العلم وكان يفتى بقول أشهب في هذه المسئلة وغيرها ولا يعمل بقول  
 ابن القاسم كذا في فتاوى الأجهوري لأن سلامته مشكوك فلا تنتهك حرمة  
 أمه الميتة لأجله بل تؤخر لموته ولو تغيرت كما في المجموع ومحل الخلاف  
 في جنين الأدنى وأما جنين غيره فإنه يشق عنه إذا رجي قولاً واحداً كما  
 في الدسوقي [مسئلة] إذا بلغ شخص دراهم له أو لغيره ثم مات تشق بطنه إن  
 كانت الدراهم قدر نصاب الزكاة ولو بشاهد وبمين فإن لم يوجد عزز المدعي  
 والشاهد كما في المجموع [مسئلة] يجوز البناء السير على القبر للتمييز مطلقاً  
 في أرض مملوكة أو موقوفة أو مباحة وبكره الكثير في المملوكة كما لصاحب  
 المدخل إن لم تقصد مباهاة ولا حرام ويعرم الكثير في الموقوفة مطلقاً وإن لم تقصد  
 مباهاة كما في حاشية الخريشي [مسئلة] لا يجوز للشخص إعداد قبر في حياته إذا كان  
 في أرض موقوفة كما في المجموع [مسئلة] القيام للحى يحرم لمن يحبه ويتكبر به  
 وبكره لمن لا يحبه ويتأذى منه كما يكره القيام للجنازة ويجوز لمن لا يحبه ولا يتكبر  
 به ويجوز القيام لمن يحبه لدفع الأزدراء والحقارة ويستحب القيام إن خلا  
 عن المانع الموجب للنهي عن القيام للعالم والصر والوالدين ولمن نزل به هم  
 فيعزى أو سرور وللقادم من السفر وهذا كله مالم يترتب على تركه فتنة وإلا  
 وجب وسئل مالك عن قيام المرأة لزوجها فقال لا تفعله قيل هي من أقوم الناس  
 طريقة في أمرها قال تؤدي حقه في غير هذا ولا أحبه اهـ خريشي بزيادة من  
 عدوى والأمير علي عـب عند قول سيدي خليل وقيام لهاى للجنازة [مسئلة]  
 الانحنا بال رأس عند المواجهة لشخص آخر مكروه والسلام بالإشارة من غير نطق  
 مكروه في حق الناطق ومستحب في حق الآخرس فإن كان المسلم عليه بعيداً  
 جمع بين النطق والإشارة وأما السجود الذي يحصل بين الأمراء ونحوهم غرام  
 شديد التحريم وقد خرج أنس رضى الله عنه أنه قال يا رسول الله الرجل يلقي  
 صاحبه وصديقه أن يخني له قال لا ، ولم يأت معارض لهذا النهى الصريح عـ  
 الانحنا اهـ من المعيار (ما قولكم) في الصلاة على الجنائز في المسجد هل هو جائز

أيضا وبه قال عمر بن عبد العزيز وطائفة (الثالث عشر) خسون عند أحمد في رواية وحكى عن عمر بن عبد العزيز (الرابع عشر) ثمانون حكاها المازري (الخامس عشر) جمع كثير من غير حصر ولعل أن الأخير أرجحها من حيث الدليل قاله في فتح الباري انتهى أقول فلا عتب على مقلد الشافعي أن يقلد بعض هذه الأقوال حيث جمع شروط التقليد التي منها العلم بشروط ما يقلد فيه عند من يقلده والعمل بها واعتقاد أرجحية من يقلده أو مساواته وعدم التلقيق في المسئلة بحالة لم يقل بها أحدهم إلا أنه وعدم تتبع الرخص في المذهب بأن يخلع ربة التكليف من عتقه ذكرها في التحفة لكنه استدرك على الثاني منها بقوله لكن المشهور الذي رجحاه جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل الخ ما فيها (تتم) اعلم وفقنا الله وإياك لما يحبه ويرضاه أن التعدد إذا كان لحاجة ووجدت الشروط في كل ولم يتحقق سبق جمعة فالأفضل في حقه أن يعيدها ظهراً خروجا من خلاف من منع التعدد مطلقاً وفي الإيجاب للعلامة ابن حجر الهيتمي وظاهر النص منع التعدد مطلقاً وعليه اقتصر الشيخ أبو حامد ومتابعوه واستبعدوا السبكي ثم انتصر له مذهباً ودليلاً وصنف فيه ونقله عن أكثر

مشروع أم لا (الجواب) قال الشيخ خليل عطفاً على المكروهات وإدخاله أي الميت بمسجد والصلاة عليه فيه قال في حاشية الخرشى خوف انفجاره أو لحصول نجاسة منه وفي حاشية الأمير على عبد الباقي ورد أنه صلى الله عليه وسلم صلى على سهيل بن يضاء في المسجد فقيل لم يصحبه عمل وفيه أنه صلى على أبي بكر وعمر في المسجد ومذهب الشافعية والحنابلة الجواز وهو قول عندنا اه وروى مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها أمرت أن يمر عليها يسعد بن أبي وقاص في المسجد حين مات لتدعو له فأنكر ذلك الناس عليها فقالت عائشة ما أسرع الناس قال ابن عبد البر أي إلى إنكار ما لا يعملون وروى ما أسرع ما منى الناس ماصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن يضاء إلا في المسجد اه وفي رواية لمسلم إلا في جوف المسجد اه واحتج بعضهم بأن العمل استقر على ترك ذلك لأن المنكرين على عائشة كانوا أصحابا وردبائهم لا أنكرت عليهم سلوا لها فدل على أنها حفظت مانسوه وروى مالك عن نافع عن عبيد الله بن عمر أنه قال صلى على عمر بن الخطاب في المسجد وضعت الجنازة تجاه المنبر قال ابن عبد البر وذلك بمحض الصحابة من غير تكبير يعني فيكون إجماعاً سكوتياً قال واحتج بعضهم بأنه صلى الله عليه وسلم خرج للصلاة على النجاشي إلى المصلى غفلة إذ ليس في صلاته على الجنازة أو صلاة العيد في موضع دليل على كراهتها في موضع آخر انظر الزرقاني على الموطأ (ماقولكم) في التعزية هل هي قبل الدفن أو بعده (الجواب) في التفراوى تكون التعزية قبل الدفن وبعده وعند القبر وكونها في المنزل وبعده الدفن أحسن ولا فرق في الميت بين الصغير والكبير ولا بين الحر والعبد ذكر أو أنثى مسلماً أو كافراً حيث كان الكافر جاراً ولا تعزى الشابة المسلمة ولا الذي لم يميز وتنتهى التعزية لثلاثة أيام إلا أن يكون المعزى أو المعزى غائباً وفي المجموع عطفاً على المندوبات وتعزية ومدتها ثلاث بعد الدفن والأفضل بالبيت [مسألة] في الباجورى على الجوهرة أخرج البزار عن أنس بن مالك مرفوعاً من تلا قوله هو الله أحد مائة ألف مرة فقد اشترى نفسه من الله ونادى مناد من قبل الله تعالى في سمواته وفي أرضه ألا إن فلانا عتيق الله فزله قبله تباعة فليأخذها من الله عز وجل اه وفي الإرشاد والنظري في فضل ذكر الله وتلاوة كتاب الله العزيز عن أبي زيد القرطبي أنه قال سمعت في بعض الآثار أن من قال لا إله إلا الله سبعين ألف مرة كانت له فداء من النار اه (ماقولكم) في السقط إذا نفخت فيه الروح ووضعت أنه قبل أمد الحمل أو لأمد الحمل ولم يستهل صارخاً هل يبعث أم لا (الجواب) الطفل الذي نفخت فيه الروح يبعث وإن لم يبلغ أمد الحمل اه عج والله أعلم (ماقولكم) في الدعاء في صلاة الجنازة هل يجب على المأمومين أم لا (أجاب) عن هذا عج



العلاء وفي الخادم أنه الذي  
تظافت عليه نصوص الشافعي  
وجاهير أصحابه وأطال في  
الاتصاف له بأن الذي استمر  
عليه أمر أهل الاسلام من زمنه  
صلى الله عليه وسلم ثم خلفائه  
منع التعدد إلى أن حدث ما حدث  
ولما الذي كانوا عليه التوسعة  
في مسجدهم وقولهم المشقة تجلب  
التيسير وهو التعدد ممنوع بأنه  
سهل رفعها بالمواضع المتسعة  
في البلد وهو الذي حرت به العادة  
في اتخاذ الجوامع الواسعة  
والرحاب الفسيحة لها على تسليم  
أن في ذلك مشقة فزمنها يسير  
ويحتمل للدين أكثر من ذلك  
في الحج والجهاد وغيرها قال  
السبكي ولم يحفظ عن صحابي  
ولا تابعي تجوز إحداث جامع  
آخر إلا ما جاء عن عطاء ولم يزل  
المسلمون على ذلك إلى أن أحدث  
المهدي ببغداد جامعاً آخر للحاجة  
الحاقة لكن لتأويل أن النهر  
الفصل صيرها كالبليدين أي  
ويؤيده قول أحمد لأعلم بلداً  
من بلاد الله أفيم بها جنتان بل  
زعم بعضهم أن تحريم ذلك معلوم  
من الدين بالضرورة وتبع السبكي  
على ذلك جمع غير الزركشي  
كالزوين العراقي وصف فيه أيضاً  
وحافظ عصره شيخ الاسلام  
ابن حجر فأفتى به وغيرهما لكن  
انتصر الأذرع للأصحاب ونظر  
في ادعاء السبكي بما فيه تكلف

بقوله يجب الدعاء على المأمومين في صلاة الجنازة وهو ركن من أركانها لا يحمله  
الإمام عنهم والله أعلم وسئل عجم عن الشخص إذا مات وغسل وكفن في أكفان  
ظاهرة ثم لفوه في شيء متنجس ووضع في العش على بساط نجس أيضاً فهل  
الصلاة عليه صحيحة أم باطلة (فأجاب) نعم الصلاة عليه صحيحة والتكفين  
بالتنجس مكروه.

### باب الزكاة

(فائدة) لا زكاة على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لأن ما بأيديهم ودائع  
الله اه عدوى قال الأمير على عب قلت فكان عدم إرثهم من هذا القليل أيضاً  
ثم هو ذوق حال وجداني خاص بهم فلا يقال كل أحد لملك له مع الله تعالى اه  
[مسألة] لا زكاة على الرقيق في ماله لعدم ملكه ولا على سيده لأن من ملك  
أن يملك لا يبعد مالكا أي من ملك وقدر في الحال على أن يملك مال عبده  
بالانزعاج لا يبعد مالكا نعم إن أنزعه ومضى عليه حول عنده فإنه يزكيه فتحصل  
أن العبد عندنا يملك لكن ملكا غير تام وقوله تعالى عبداً مملوكا لا يقدر على شيء  
الصفة فيه مخصصة كما هو الأصل وهو معنى ما يقال لا يلزم من ضرب المثل بعبد  
لا يملك أن كل عبد كذلك وقال ابن عبد السلام يجب زكاة مال العبد إما عليه  
وإما على سيده لأنه مملوك لأحدهما قطعاً فكانه فرض كفاية بالنسبة لهما  
وعلى المشهور يمكن أن يجب لعبد ماله ولو لم يعينه له لاغتفار الجهل في التبرع  
ثم كلما أتفق شيئاً نوى انتزاعه فلا زكاة وأما من ملك ماله قبل الحول لولده  
أو لعبد ثم ينتزعه منه بعد الحول فلا ينفعه ذلك ولا يسقط عنه الزكاة كذا  
في البدنوق وأعلم أن الحيل الشرعية ورد الاذن فيها كما في حديث بيع الصاعين من  
ردى التمر بدراهم ثم يشتري بها صاعاً جيداً لكن مذهبتنا أن لا يرسل القياس  
فيها لأنها خرجت مخرج الرخص التي يقتصر فيها على ماورد وهما هو تحيل أهل  
السبت وغيرهم أدام للهلاك فسدت الذرائع أفاده الأمير على عب [مسألة]  
لا زكاة في الفلوس النحاس ولا في حلي الكعبة والمساجد كما في حاشية الخرشي [مسألة]  
لا زكاة في الأموال المجموعة تحت أيدي النظار إن كانت للمستحقين وإن كانت  
لمصالح الوقف زكية ولا زكاة على المدين في المال الذي تحت يده لعدم تمام الملك إن لم  
يكن عنده ما يجعله في نظير الدين ولم يبق بعد الدين ما يجب فيه الزكاة ولا زكاة في خروشي  
يزيده من عدوى [مسألة] يجب على من غصب عشرين ديناراً أمثلاً أن يزكيها كل سنة  
من ماله مادامت عنده حيث كان عنده ما يجعله في مقابلة تلك العين المضمومة وإذا قدر  
ربما على أخذها كارهها لعام واحد ولا يرجع الغاصب على المالك بما دفعه زكاة  
عنها وأما المشاية إذا ردت بعد الغصب فإنها تركي لكل عام مضى إلا إذا أخذ  
زكاتها السعاة من الغاصب وأما النخل فتركي ثمرته إذا رد لكل عام مضى بلا خلاف

إن لم يكن زكاه الفاضل وعلم أن فيها كل عام نصاباً اه من دس (ما قولكم)  
 في شخص عنده ديناراً قام عنده أحد عشر شهراً ثم اشترى به سلعة باعها بعد  
 شهر بعشرين ديناراً هل تجب عليه الزكاة (الجواب) نعم يزكي الآن لأن حول  
 الربح مبنى على حول أصله كما في الخرشى [مسئلة] إذا تسلف شخص دراهم قدر  
 نصاب أو أقل<sup>(١)</sup> واشترى بها سلعة ثم باعها بزيادة على ما تسلف بعشرين ديناراً  
 أو أكثر بعد حول من يوم السلف وجبت عليه زكاة ذلك الزائد فقط إن كان  
 ليس عنده ما يجعله عوضاً للدين وإلا زكى الدين وربحه ويقال مثل هذا فيمن  
 اشترى سلعة بعشرين في ذمته ثم باعها بخمسين مثلاً فإن كان عنده عوض العشرين  
 التي اشترى بها السلعة زكى الخمسين وإلا زكى الثلاثين فقط والحول من يوم  
 الشراء ومن استفاد فائدة من العين كهبة أو صدقة أو إرث فإن كانت قدر نصاب  
 الزكاة استقبل بها حولاً وزكاهما بعده وإن استفاد بعدها فائدة أخرى استأنف  
 لها حولاً آخر وإن كانت الفائدة الأولى ناقصة فإنها تضم لفائدة ثانية ويكون  
 الحول من الثانية إن كملت النصاب والافضاض لما يكمل النصاب ويكون الحول  
 من الذي كمل النصاب ولا زكاة على من أخر قبض الفائدة فراراً من الزكاة  
 كما إذا أخرجت المرأة قبض مهرها لذلك فلا زكاة عليها حتى قبضته وتستقبل به  
 حولاً اه من الخرشى ودس [مسئلة] من استفاد فائدة قدر نصاب كعشرين  
 ديناراً وحال عليه الحول ثم عرض لها التقص بعد الحول فصارت عشرة دنائير  
 وكان الحول محرماً مثلاً ثم استفاد عشرة فيرجب فإنه يزكى كل واحدة لحولها  
 فإذا جاء المحرم زكى عشرته بالنظر لعشرة رجب وإذا جاء رجب زكى عشرته  
 بالنظر لعشرة المحرم اه من الخرشى [مسئلة] المحتكر الذي يرصد الأسواق  
 ولا يبيع بالسعر الحاضر إن كان له دين على أحد وكان أصل الدين عينا أو عرضاً  
 وقبضه عينا وكان نصاباً كاملاً ولو قبضه في مرات يزكى ذلك الدين لسنة واحدة  
 من كل حين زكى أصله أو من حين ملك أصله إن لم تجر فيه الزكاة سواء أقام  
 عند المدين سنين أو سنة ولو أخر قبضه فراراً من الزكاة ويستفاد من كلام ابن عرفة  
 ترجيحه وقال ابن القاسم إن أخره فراراً من الزكاة زكى لكل عام وذكر ابن غازي  
 أن الممول عليه كلام ابن القاسم اه ملخصاً من عدوى ودس [مسئلة] إذا قضى  
 المحتكر من دينه أقل من نصاب ثم بعد شهر مثلاً قبض من المدين ما يكمل النصاب  
 فالحول من ذلك الشهر الذي تم النصاب فيه فيزكيه حينئذ ثم بعد تزكية النصاب  
 يزكى كلها قبضه ولو قل وبيق كل اقتضاء على حوله اه من الخرشى [مسئلة] إذا

(١) قوله أو أقل أى وكان عنده عوض ذلك الدين الذى هو نصاب من نصاب وأما إذا كان الأقل  
 لا عوض له عنده فإنه لا يلزمه زكاة الربح إلا إذا بلغ نصاباً وإذا كان أقل من نصاب لا يلزمه  
 زكاة ولو كان أصله نصاباً لأن الربح الأقل من نصاب لا يعزم لأصله ويكون الحول حول الأصل  
 إلا إذا كان عنده عوض له كما في دس

كيف وقد قال الامام أحدلاً أعلم  
 بلداً من بلاد الله أقوم فيها جعتان  
 وعلي كل فلاح احتياط لمن يصلى  
 جمعة يلد تعددت فيه لحاجة ولم  
 يعلم سبق جمعة للكل إعادتها  
 ظهر آخر وجأ من هذا الخلاف،  
 قيل وكان بعضهم يقول أصلى آخر  
 ظهر وجب على انتهى وعندى  
 أن ذلك لا فائدة له لأنه إن قال  
 أصلى الظهر فإن لزمته باطلاً  
 انصرفت نيته إليها وإلا وقعت  
 له نقلاً انتهى كلام اليعاب  
 والله سبحانه وتعالى أعلم وجرى  
 على استحباب الاعادة والصورة  
 المذكورة الرملة في النهاية ونقله  
 عن إفتاء والده والخطيب في معنيته  
 والله تعالى أعلم (سئل) فيمن صلى  
 الجمعة بعدد ناقص تقليداً للامام  
 مالك بجميع الشروط فهل تسن له  
 الاعادة أم لا وهل للشيخ ابن  
 حجر في فتواه فتوى بالمنع أم لا  
 وهل إذا كان للشافعى قول  
 في المسئلة موافق لبعض الأربعة  
 ما الأولى أن يقد القول  
 المرجوح عنه ذلك الإمام الموافق  
 له القول الضعيف يبنوا ذلك  
 (أجاب) نعم تسن الاعادة  
 والحال ما سطر ولا أحفظ أن  
 للعلامة ابن حجر فتوى بالمنع  
 وأما ما ذكره السائل من أن  
 للشافعى قولاً نفى قد ذكر ذلك  
 العلامة النووي في روضته لكن  
 قال بعده أنه لم يثبت فعليه لا يجوز  
 تقليده وقول السائل ما الأولى

أن يقدل الخ (الجواب) لا يجوز تقليد القول المرجوع عنه كما هو مقرر في التحفة وغيرها بل إن شاء قلد الإمام الآخر بشرطه والله عز وجل أعلم (سئل) نفخى الله به في أهل أقليم إذا صلوا آخر جمعة من رمضان أو غيره يصلون بعد صلاه الجمعة المذكورة الخس الصلوات الصبح فمابعدوا وينون بها قضاء ولا موجب له ويرعون أن في ذلك ثوابا وستة فهل لذلك أصل ويثابون على فعلهم ذلك أم يكون ذلك الفعل بدعة وتلبسا بعبادة فاسدة بينوا لنا الحكم في ذلك أئنا بكم الله (اجاب) رضى الله تعالى عنه نعم ما ذكر بدعة باطلة سيئة يحرم فعلها ومن اعتقد الجواز يخشى عليه الكفر والعياذ بالله تعالى قال العلامة ابن حجر في تحفته من باب صلاة الجمعة فرع كتابة الحفاظ آخر جمعة من رمضان بدعة منكورة كما قاله القمولى ثم قال وأقبح من ذلك ما اعتيد في بعض البلاد من صلاة الخس في هذه الجمعة عقب صلاتها زاعمين انها تكفر صلوات العالم أو العمر المتروكة وذلك حرام أو كفر لوجوه لا تحفى والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم (سئل) رحمه الله تعالى عن جماعة شافعية في بلدة تتم بهم الجمعة فرة يوفون اربعين وأخرى يسافرونهم البعض للجهاد ويبقى منهم نحو اثنا عشر فيقلد الامام مذهب الامام مالك

كان عند المحتكر عروض لازكاة في عنها ملكت بمعاوضة مالية لا بكهبة وكان ملكها مع نية تجر أو مع نية غلة أو قنية وباع بعين قدر نصاب فإنه يزكى لسنة واحدة ولو مضت أعوام كثيرة فلا بد أن يبيع بنصاب ولو في مرآت وبعد كمال النصاب يزكى ما باع به وإن قل ولا يجوز أن يتطوع بإخراج الزكاة قبل البيع فإن قل هل يجزئه؟ قولان والمشهور عدم الإجزاء. ويشترط أن يكون أصل هذا العرض عينا وإن قل عن نصاب أو عرضاً ملك بمعاوضة أيضاً سواء كان عرض تجارة أو قنية فإذا كان عنده عرض قنية باعه بعرض نوى به التجارة ثم باعه فإنه يزكى ثمنه لحول أصله الثاني لا الأول اه ملخصاً من در ودس [مسئلة] المدير الذى لا يرصد الأسواق بل يبيع بالسعر الحاضر كأرباب الخوانيت يقوم سلمه كل عام بما يباع على المفسل العرض بنقد والتقد بعرض ثم بنقد ويزكى كل عام ولو بارت السلع ستين ولا يقوم إلا إذا نض له شيء مما ولدورها ولا فرق بين أن ينض له في وسط السنة أو طرفها ويقوم عروضه تمام السنة ويزكى ويكون الحول من يوم تقويم الجبيع ويخرج عما قومه عينا لا عرضاً خلافاً لمن أجاز له لإخراجه عرضاً بقيمة والحول الذى يقوم المدير عند تمامه حول الأصل أى ابتداء حوله من يوم ملك الأصل أو زكاه فإذا ملك نصاباً أو زكاه في محرم وادار به في رجب فأحول الذى يقوم سلمه عنده محرم على المعتد وقيل حول وسط من حول الأصل ومن حول الإدارة فيكون الحول علي هذا ربيعاً الثاني ويزكى المدير أيضاً كل عام دينه النقد الحال المرجو المعد للئام فإن لم يكن حالاً قوم بمساياع على المفسل العرض بنقد والتقد بعرض ثم بنقد ويزكى تلك القيمة لأنها هى التى تملك لو قام غرامؤه وإن لم يكن الدين مرجو أبان كان على معدم أو ظالم فإنه لا يزكيه ولا يقومه كل عام ليزكيه إن كان عرضاً وينبغى أن تجب زكاته لعام واحد إذا قبضه كالعين الضائعة والمقصوبة فإن رجاه بنقص عن أصله زكى قدر ما رضى إن كان فيه زكاة وإن لم يكن الدين معداً للئام بأن كان قرضاً فإنه لا يزكيه إلا للعام واحد بدقيقه مالم يؤخر قبضه فراراً من الزكاة وإلا فيزكيه لكل عام اتفاقاً اه ملخصاً من الخرشى والعدوى ودس [مسألة] إذا باع المدير أو المحتكر العروض بعروض فلا زكاة عليهما إلا أن يفعل كل منهما ذلك فراراً من الزكاة وإلا وجبت عليهما الزكاة اتفاقاً؛ حكى الرجراجى الاتفاق على ذلك فى المدير وحكاه ابن جزى فى المحتكر اه عدوى (ما قولكم) فى مال القراض هل يزكيه ربه أو العامل وهل تخرج الزكاة منه أو من غيره (الجواب) إذا كان مال القراض غائباً غيبة ينقطع خبره فيها عن ربه فإن ربه لا يزكيه حتى يرجع إليه فيزكيه حينئذ ولا يزكيه العامل لاحتمال دين ربه أو موته إلا أن يأمره ربه بذلك وأما إن كان مال القراض حاضراً أو مافى حكمه مما يعلم تلفه وخسره وبقاؤه وربحه وكان

ويقيم الجمعة فهل ذلك جائز أم لا  
أفتونا (اجاب) نفع الله به نعم  
حيث وجدت شروط التقاليد  
للإمام مالك صحة الجمعة والإفلا  
والله عز وجل أعلم (مثل) حفظه  
الله تعالى ماصورته في بلدة مسورة  
وحول السور خندق متصل طرقا  
الخنديق بالبحر وميمنة السور  
حارة وميسرته حارة وتقام في  
نفس السور جمعتان جمعة لأهل  
السنة والجماعة من الشافعية مستوفية  
الشروط كاملة العدد وجمعة  
للخارج مختلفة الشروط ناقصة  
العدد وفي الحاريتين المذكورتين  
جمعتان أيضاً لأهل السنة والجماعة  
من الشافعية كل حارة بجمعة  
مستوفية الشروط كاملة العدد  
فهل في هذه الصورة تجوز إعادة  
الظهر فرادى أو جماعة أو يحرم  
وهل تعد جمعة الخواارج مع  
اختلال شروطها جمعة أو لا تعد  
شيأ مع أن أهل السنة لواجتمعوا  
كلهم في مسجد واحد أو مسجد آخر  
يعمهم بل يحتاجون إلى مسجد آخر  
وهل الحارثان أو السور تحسب  
بلدة واحدة أو كل واحدة مستقلة  
في قيام الجمعة فيها إذا وجدت  
الشروط المذكورة في كتب  
الفقه أفتونا أنا بكم الله وفصلوا  
الأمر في غاية ما يكون لأن بعض  
طلبة العلم يشوش على أهل تلك  
البلدة وأفتى بإعادة الظهر وبسنة  
إعادته جماعة وليس له مستند  
شرعى بل حجته أنه رأى فعل

العامل يبيع بالسعر الحاضر فإن ربه يقومه كل عام ويذكر رأس ماله وقدر حصته  
من الربح فقط ويكون إخراج الزكاة من غير مال القراض لثلا ينقص والربح  
يجبره فقيه نقص على العامل إلا أن يرضى العامل بذلك ولا زكاة في حصه العامل  
علي واحد منهما إلا بعد المفاصلة فيزكيها العامل لسنة واحدة كما في الحرشي وغيره  
(ماقولكم) في الدناير المسكوكه أو الفضة المسكوكه إذا اتخذتها المرأة حلياً هل  
تجب فيها الزكاة أم لا (الجواب) في المجموع تجب فيها الزكاة لأن المسكوك  
لا يكون حلياً كما في حاشية الحرشي وغيرها اه بتوضيح وأما ما في فتاوى عج  
من أن المرأة إن أعدتها لعاقبة زكيت بلا كلام وإن لم تعدها لذلك فهل تجب  
فيها الزكاة لشمول قوله وفي مائتي درهم أو مائتي دينار ربع العشر أو لا تجب  
لأنه من لباسها وهو الظاهر فهو ضعيف (ماقولكم) فيمن عزل زكاة ماله ثم صار  
فقيراً قبل أن يدفعها للفقراء فهل يأخذ منها شيئاً أم لا (الجواب) في حاشية  
الحرشي من باب الوقف أن من وقف وقفاً مؤبداً على جهة ثم انقطعت تلك  
الجهة فإن الوقف يرجع لأقرب قراء عصبه المحبس فإذا افتقر الواقف فلا يدخل  
فهم كما قاله في الزكاة إذا عزلها وصار فقيراً قبل أن يدفعها للفقراء فلا شيء له  
منها كما في كبر الحرشي [مسألة] المكاس تارة يأخذ من التجار عند قدوم أموالهم  
من الهند ونحوه أعيان بعض السلع في المكوس فهل تحسب على أبواب السلع وتجب  
بيع البعض ليدفعوا ثمنه في المكوس فهل تحسب على أبواب السلع وتجب  
فيها الزكاة أو تسقط عنهم في ذلك (أجاب) الشيخ الحطاب بأن المكاس  
إن أخذ سلماً فلا يلزم ربه أن يقومها لاجل أن يذكر تلك القيمة وأما إن ألزم  
ربه ببيعها وقبض ثمنها ودفعه في المكس فيلزمه أن يذكر عن ذلك ويبحث الشيخ  
القراقي في هذا الجواب بأن جبر أربابها على البيع وقبض الثمن كجبرهم على أخذ السلع  
لأن الإكراه على سبب البيع كالاكراه على البيع كما صرحوا به هنا والبيع الواقع  
على وجه الإكراه بمنزلة العدم فالجبر على بيع السلع على وجه المذكور بمنزلة  
أخذها بأعيانها اه أقول والنفس أميل لبحث الشيخ القراقي فلا زكاة في الصورتين  
(قال) الشيخ القراقي وقع السؤال عماد يدفع من جانب السلطنة من الفضة ليؤخذ  
بدله ذهباً وفي التبديل زيادة فهل تحسب الزيادة التي في الذهب لربها من الزكاة التي  
عليه فأجبت بعدم حساب ذلك من الزكاة وبالله التوفيق انتهى قال عج قلت  
وهو ظاهر وإنما المتوهم هل يذكر الدافع الزيادة أو تسقط زكاتها وظاهر فتوى  
الناصر والحطاب الأول لكن في شرح السوداني مانصه كلما يأخذ الظالم لازكاة  
فيه لأنه كالجامع اه وقال في اختصار البرزلي وأما ما يأخذ المستوهم فإن دفعه  
ربه لخوف منه مثل أن يكون من خدمة الأمراء أو العرب فهو بمنزلة الجامع  
لا زكاة فيه ولا زكاة انتهى ببعض تصرف وتوضيح وهذا موافق لبحث الشيخ

بعض من قبله مقلدا لهم مع أن  
غالب العوام معتقدون أنها  
فرضان عليهم وبعضهم أفتى بعدم  
الإعادة وبجرمتها ولا بإعاد  
جماعة نفياً لاعتقاد العوام ولسنية  
الجماعة فصولاً لنا هذا الأمر لأنه  
مهم جداً ومطلوب من جنابكم  
التفهم والتفصيل ليفهمه الخاص  
والعام لاعدتم الثواب من الملك  
الوهاب وأيضا في بلدة صغيرة دون  
هذه البلد فيها جمعة واحدة مستوية  
الشروط والعدد هل يجوز إعادة  
الظهر جماعة أو فرادى أو لا  
يجوز أو يحرم أفتونا مأجورين  
(أجاب) عفا الله عنه وعافاه  
بقوله حيث الأمر ما سطر فلا  
يجوز لمن كان داخل السور إعادة  
الجمعة ظهراً لأن جمعة من معهم  
ليست جمعة لعدم استيفاء الشروط  
فيها لا نقضها لمن هو خارج عن  
السور بالسور فلا يحسب معهم  
أهل الحارتين فإن كانتا تعد  
بلداً واحداً بأن كان بعضهم  
يستعين من بعض واتحد النادي  
وملعب الصبيان بأن لم يوجد  
محل يسع للجمعة فلا إعادة سنة  
لمن لم تتقدم جمعتهم يقينا وحيث  
سنت الإعادة كانت الجماعة سنة  
أيضا أو وجبت كانت فرض  
كفاية وإن وجد محل يسع فلا إعادة  
واجبة لمن تأخرت جمعتهم أو  
وقعتا معاً أو شرك وإن كانت  
الحارتان تعد بلدين بأن لم يتحد  
ما ذكر فلا يجوز الإعادة حيث

القرافي المتقدم ويخالف لجواب الخطاب أنظر شرح عج على خليل [مسئلة]  
المسافر إذا حال على ماله الحول وبعضه معه وبعضه الآخر في بلده فإنه يزكى  
مامعه اتفاقاً لاجتماع المال وربّه وإن لم يكن نصاباً حيث كان مامعه وما غاب  
نصاباً فأكثر وزكى أيضاً بقية ماله الذي تركه في بلده ولا يؤخر إلى أن يرجع  
اعتباراً بموضع المال قال مالك وهو أحب إلينا وظاهر هذا ولو لم يعلم ما بقي  
من ماله الغائب وللأجهوري فتوى بأنه يصبر حيث لم يعلم قدرها في غيبته ولمالك  
قول آخر وهو أنه يؤخر حتى يرجع إلى بلده اعتباراً بموضع المال وعلى قول  
مالك الأول يزكى عن ماله الغائب عنه بشرطين الأول إن لم يكن هناك من  
يخرج عنه بتوكيل أولم يأخذها الإمام ببلده والثاني أن لا يكون عليه ضرورة  
من نفقة ونحوها فإن احتاج للزكاة التي يخرجها عن الغائب في نفقته أو فيما يوصله  
لوطنه فإنه يخرج عن مامعه فقط ولا يخرج عن ما غاب عنه حتى يرجع لبلده  
إلا أن يجد مسلفاً يسلفه ما يحتاج إليه فإنه يزكى ما غاب على مارجحه التخي  
ومقتضى كلام المواق عن المدونة ترجيح أنه لا يزكى حتى يرجع إلى بلده ولو  
وجد مسلفاً أنظر عدوى و دس [مسئلة] هل ما يأخذها الحكام في زماننا من  
العشور يجزئ في الزكاة أم لا (الجواب) قال في توضيحه وعبر المصنف في  
المشهور بالإجزاء وهو بين إذا أخذها ليصرفها في مصارفها وأما لو علم أنه إنما  
أخذها لنفسه فلا انتهى وقال الشيخ الخطاب وظاهر كلام أبي الحسن أن  
الخلاص جار ولو أخذها وأكلها ونقله عن أبي إسحاق التوسى انتهى قال عج  
قلت فما يقع لحكام زماننا من أخذهم العشور من التجار لأنفسهم يجزئ أربابه  
عن الزكاة لأنه من باب أخذ القيمة ولا يضر أخذهم له لأنفسهم علي ما عند  
التوسى إلا أن يقال إن الكلام فيما يأخذه الجائر باسم الزكاة وحكام الزمان  
لا يأخذون إلا باسم الموجب ويلتزم بذلك عمال اليهود غالباً بمال معلوم علي  
أن الزيادة لهم والخسارة عليهم حينئذ يبعد الإجزاء تأمل انتهى قال عج قلت اعلم  
أن الواجب علي المزكى في إخراج الزكاة أن ينويها وأن يصرّفها لمستحقها فإن نواها  
وأكره علي صرفها لغير مستحقها فإنما تجزئته ومن صرفها لغير مستحقها أخذ الظالم المكره  
إياها لنفسه ولا يعتبر كونه بأخذها علي وجه المكس أو علي وجه كونها زيادة وحينئذ  
فإذا نواها فأكره علي إعطائها للظالم فإنما تجزئ قلت وبما يدل علي هذا ما ذكره  
القرافي فإنه قال أفتى ابن الباد بإجزاء ما يأخذ بنوعيد من الزكاة وإن كان بنوعيد  
لا يقرون بفرضية الزكاة لأننا قلنا لا تجزئ لم يؤد الناس من الزكاة شيئاً فإذا هم  
يؤدون بتأويل خير من تركها عامدين أنظر شرح عج على خليل

(فصل) في مصرف الزكاة [مسئلة] يجوز إعطاء الفقير أو المسكين من الزكاة  
ما يكفيه سنة ولو كان أكثر من نصاب لا يجوز إعطاؤه أكثر من كفاية سنة

اجمعت الشروط المعتبرة وأما  
البلدة الصغيرة فلا تجوز إعادة  
الظهر فيها حيث اجتمعت فيها  
شروط الجمعة والله سبحانه  
وتعالى أعلم (سئل) رضى الله  
عنه وأرضاه في أهل بلد يصلون  
الجمعة بدون الأربعين مقلدين  
القول تصح الجمعة بأربعة مع  
الإمام على ما حكاه الشيخ العارف  
بأنه أحمد القشاشي المدني في  
رسالته المسماة مفتاحاً من مفاتيح  
الرحمة في إذاعة كرامة من كرامات  
الامة حيث قال فيه ومنها قول  
قديم للإمام الشافعي رضى الله  
عنه ان الجمعة تصح بأربعة ورجح  
المزني وابن المنذر وكذا مال  
إليه جمع من المحققين المتقدمين  
والتأخرين ومنهم الإمام المجتهد  
عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي  
رحمه الله تعالى وقال يكون  
لهذه المسألة أسوة بالمسائل  
المرجحة من القول القديم التي  
اختارها النووي والرافعي  
وغيرهما اتفاقاً ووفقاً لأنه لم يرد  
عن النبي صلى الله عليه وسلم في حصر  
العدد للجمعة حديث يحتاج به  
في ذلك انتهى كلامه بحرفه فهل  
يجوز لهم أن يقلدوا هذا القول  
القديم الذي ذكره في الرسالة  
المذكورة فيصلون الجمعة بدون  
الأربعين ثم يعيدون بعدها ظهراً  
مراعاة لخلاف قول الجديد  
لا تصح الجمعة بدون على  
قاعدة حيث قالوا الحافظ حجة

ولو أقل من نصاب اه من أقرب المسالك (ما قولكم) في شخص عنده مركب  
في البحر وأجرتها لا تكفيه سنة ولكن إذا بيعت يكفيه ثمنها قوت عامه هل يعد  
غنياً فلا يجوز له قبول الزكاة أم يعد فقيراً فيجوز له قبولها (أجاب) العلامة  
الشيخ محمد عليش مفتي مصر بقوله هو غني فلا يجوز له قبول الزكاة بوصف  
الفقر لأن المركب المذكورة تباع على المفلس في الدين بالأولى من فضل دار  
السكنى ورق الخدمة قال في المدونة وإن كان فيها فضل فلا يعطى قال أبو الحسن  
يريد فضلاً ينفيه لوباعهما واشترى غيرهما والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله  
على سيدنا محمد وآله وسلم اه (وأجاب المحقق) الشيخ حسن العدوي بقوله  
(الحمد لله) وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده (قاعدة) الفقير  
والمسكين إذا افترقا اجتماعاً وإذا اجتمعا افترقا وقد افترقا في قوله تعالى إنما  
الصدقات للفقراء والمساكين فالفقير عند مالك هو الذي لا يملك قوت عامه  
والمسكين من التصقت يده بالتراب والملكية صادقة بأى شيء يملكه فضلاً عما  
يترك للفلس وحينئذ فوجود الملك لهذا المركب مع كونها لو بيعت يكفيه ثمنها  
قوت عامه مسقط لكونه فقيراً ألا ترى ما أورد على مذهب مالك من قوله تعالى  
أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر يعنى فكيف يقال فيهم إنهم  
مساكين مع وجود السفينة لهم وأجاب العلامة الخرشى وغيره من شراح المذهب  
أن المراد مساكين الذل والغلبة أو كانوا عمالاً فيها فقط والله أعلم اه ببعض  
توضيح (ما قولكم) في شخص عزل زكاة ماله ثم صار فقيراً قبل أن يدفعها  
للفقراء فهل يأخذ منها شيئاً أم لا (الجواب) في حاشية الخرشى من باب الوقف  
أن من وقف وقفاً مؤبداً على جهة ثم انتظمت تلك الجهة فإن الوقف يرجع  
لاقرب فقراء عصبة المحبس فإذا افتقر الوائف فلا يدخل فيهم كما قالوه في الزكاة  
إذا عزلها وصار فقيراً قبل أن يدفعها للفقراء فلا شيء له منها كما في كبير  
الخرشى اه [مسئلة] زوجة الغنى إذا سافر عنها سفرأ بعيداً ولم تجد مسلفاً تعطى  
ما تحتاج إليه من الزكاة وأما زوجة الفقير فتعطى من الزكاة ولو وجدت مسلفاً  
لعرس زوجها عن الإنفاق عليها والولد الصغير إذا عجز والده عن نفقته  
يعطى من الزكاة ما يكفيه ومن كان له من ينفق عليه ويكسوه وجوباً واحتياج  
الى ضروريات لا يقوم بها المنفق يعطى من الزكاة ما يسد ضرورياته الشرعية  
على الظاهر أفاده في حاشية الخرشى وأما إن كان ينفق عليه تطوعاً فلم الأخذ  
من الزكاة سواء كان المنفق قريباً أو أجنبياً لأن له أن يقطع النفقة عنه كما في  
دس عن ج (مسئلة) تحمل صدقة التطوع والفريضة لآله عليه الصلاة  
والسلام وبه الفتيا في هذا الزمان لمتهم حقهم من بيت المال [مسئلة] إذا  
حسب دينه الذى على عديم بان يقول له اسقط عنك الدين الذى في ذمتك من

على من لم يحفظ أو لا يجوز لهم أن يقلدوا القول القديم الذي ذكره في الرسالة المذكورة فيجب عليهم أن يصلوا الظهر فقط بينوا لنا يانا شافياً وإسناداً صحيحاً بدليل ونصوص لأنه قد تواتر عندهم وشاع وذاع بين الخاص والعام معتمدين على ما حكاه العارف المذكور في الرسالة المذكورة صحت الجمعة بأربعة على مذهب الشافعي في أكثر بلدان الجاوه وإن كان العدد أقل من أربعين إن كان العدد أكثر من الأربعين كذلك يصلون جمعة ثم يعيدون بعدها ظهراً أيضاً لظنهم ربما فيهم أميون وفيهم من لا يعرف شروط وأركان الصلاة والخطبة أكثرهم فيكون عددهم أقل من أربعين كما هو معلوم في حق أكثر الدوام المصيرين الذين لا يبالون بالدين إنما يحضرون صلاة الجمعة لخوفهم من أن يأخذ السلطان التكال منهم وهم قد انهمكوا في طلب الدنيا والحال ليس يتيقن هل فيهم ذلك أولاً فما الحكم في هذا الظن هل يؤثر فيحرم عليهم أن يصلوا جمعة لظنهم ذلك بل يجب عليهم أن يصلوا ظهراً ولا يؤثر هذا الظن بل يكفي وجود العدد على حسب الظاهر فقط ما لم يتيقن ولم يتيقن فيهم ذلك ولأن التفتيش على كل واحد منهم سوء ظن بهم وما أمرنا

زكاة مالى لا يحزمه على المشهور وقال اشهب يحزمه واما اذا كان على ملى واسقطه عنه من الزكاة فقبل يحزمه وقيل لا يحزمه ورجح كل منهما كما في دس [مسئلة] يجوز دفع الزكاة لقادر على التكسب ولو تركه اختياراً على المشهور كما في دس [مسئلة] يجوز دفع الزكاة للمدين ثم أخذها منه في الدين اذا لم يتوطأ على ذلك على المتعمد واما إذا توطأ فلا تجزئ اتفاقاً كما في الخطاب ١ هـ من دس [مسئلة] يجوز اعطاء الزكاة للعالم ولو كثرت كتبه حيث كان فيه قابلية وإن لم يكن فيه قابلية لم يعط إلا أن تكون كتبه على قدر فهمه كما في حاشية الخرشى [مسئلة] إن أخرج عن زكاة العين عرضاً أو طعاماً أجزأ مع الكراهة وما مشى عليه الشيخ خليل في المختصر من عدم الاجزاء خلاف ما اعتمده في التوضيح قال ابو على المسناوى ظاهر كلامهم أن مافى التوضيح وابن عبد السلام هو الراجح ويدل له اختيار ابن رشد حيث قال الاجزاء اظهر الأقوال وتصويب ابن يونس له كما نقله الشيخ احمد الزرقانى انظر الدسوقى وكذا يحزى اخراج العين عن الحرث والماشية مع الكراهة على المشهور كما في الخرشى [مسئلة] يجوز اخراج الفلوس عن أحد التقدين في الزكاة مع الكراهة كما في الخرشى وغيره [مسئلة] لا يأخذ العالم والمفتى والقاضى من الزكاة إلا أن يمنعوا حقهم من بيت المال فيأخذون منها بصفة الفقر ورجحه بعض الاشياخ وعن اللخمي وابن رشد أخمهم مطلقاً ولو اغتناء في حاشية الخرشى وقد اجاب سيدى محمد الصالح ابن سليم الأوجلى حين سئل عن اعطاء الزكاة للعالم الفنى والقاضى والمدرس ومن في معانهم بمن نفعه عام للمسلمين بما نصه : الحمد لله يجوز اعطاء الزكاة للقارىء والعالم والمعلم ومن فيه منفعة للمسلمين ولو كانوا أغنياء لعموم نفعهم وبقاء الدين كما نص على جرازه ابن رشد واللخمي وقد عدم الله تعالى في الأصناف الثمانية التى تعطى لهم الزكاة حيث قال وفى سبيل الله يعنى المجاهد لاعلاء كلمة الله وانما ذلك لعموم نفعهم للمسلمين فيعطى المجاهد ولو كان غنياً كما ذكرناه فى عموم النفع وفى هذا المعنى العالم والقارئ والمعلم والمؤذن لأن ذلك بقاء الاسلام وشهرته وتعليمة وراحة القلوب عليه فينخرط ذلك فى سلك قوله تعالى وفى سبيل الله قاله محمد الصالح ابن سليم الأوجلى وقال اللخمي العلماء أولى بالزكاة ولو كانوا اغنياء ذكره الشيخ محمد القاسى فى حاشيته على المختصر قال شيخنا السيد محمّل هذا كله مالم يكن لهم راتب فى بيت المال وفى سئلة محمد بن سلام لمحمد بن سحنون أن الزكاة تجوز للعلماء الفقراء وهى رواية ابن وهب عن مالك انتهى أى تقييد بالفقر ورجحه بعض شيوخنا هـ [مسئلة] اذا كان عند الفنى شخص فقير يتفق عليه مع عياله تطوعاً واراد اعطائه من زكاة ماله فروى الشيخ انه لا يعطى لذلك الفقير فان فعل جهلاً اساء واجزأته ان بقى فى نفقته

وقال ابن حبيب إن تطوع بذلك لم يحزه وتقله الباجي ولم يقيد اجزائه إعطائه بجهله **ذكره** الدسوقي وفي المعيار عن ابن عرفة رحمه الله تعالى أن كافل اليتيمة التي تخدمه وهو يطعمها يعطيها من الزكاة ما يصلحها من ضروريات النكاح والأمر الذي يراه القاضي في حق المحجور وقيل إن قابل شيء من الزكاة خدمتها فلا تجزى لانه قد صان بها ماله وكذا أن لم يصن ويعلم انها لو لم تخدمه لم يعطها شيئاً فلا يعطها أيضاً والله الموفق

(فصل في زكاة الفطر) زكاة النظر صاع مما غلب اقياته من قمح أو شعير أو سلت أو زبيب أو تمر أو ذرة أو أرز أو دخن أو أقط [مسئلة] تجزئ إخراج الدقيق بربعه أى إخراج دقيق الصاع من الحب مع الزيادة التي يريد بها بعد الطحن وأما بغير ربعه فلا تجزئ قطعاً اهـ دس عن ابن حبيب [مسئلة] إذا اقيت غير التسعة المذكورة تخرج منه الزكاة ولو وجد شيء من التسعة إن كان عيشهم وهل يقدر نحو اللحم يحرم الصاع أو شعبة وصوب كما في ح أو وزنه؟ خلاف فإذا اقاتوا اللحم مثلاً وكان عيشهم فيخرجون منه قدر عيش الصاع فإن كان الصاع من الحنطة يغذى إنساناً ويعيشه أعطى من اللحم ما يغذيه ويعيشه على الصواب كما في دس والمجموع [مسئلة] سئل عياض عن يأكل بدنيه فيظهر الصلاح يعطى فأجاب هو كأحد الناصين لا سيما إن كان يظهر خلاف ما يظن كالمرأى بالصلاح وليس من الصالحين ليأكل بذلك ما لا يحل<sup>(١)</sup> فهو من الآكين للسحت وفي تبصرة ابن محرز عن القصار إن كان معه ما يقوم به لأدنى عيشه لم يحزله أن يسئل وإن لم يكن معه ما يقوم به فالمسئلة له حلال والله الموفق اهـ من المعيار [مسئلة] إن أخرج قيمة الصاع دراهم أو ذهباً فإنه يجزئ مع الكراهة كما قال الدردير في فصل مصرف الزكاة من أقرب المسالك إلا العين عن حرث وماشية بالقيمة فتجزئ بكرة وهذا شامل لزكاة الفطر اهـ وفي حاشية الصاوى في فصل زكاة الفطر نقلاً عن تقرير الدردير أنه إن أخرج قيمة الصاع عينا فالأظهر الإجزاء لانه يسهل بالعين سد خلته في ذلك اليوم اهـ [مسئلة] إن لم يقدر إلا على بعض الصاع إن كان منفرداً أو على بعض ماوجب عليه إن وجب عليه أكثر أخرجه وجوباً فإن وجب عليه أصع ولم يجد إلا البعض بدأ بنفسه ثم بزوجته والأظهر تقديم الوالد على الولد انتهى من أقرب المسالك [مسئلة] يأثم من يؤخر عن وقت الأداء وهو اليوم كله ولا تسقط عن الفتى بمضى ذلك اليوم وأما من كان معسراً في ذلك اليوم ثم زال فقره أو رقه فيه فإنه يندب له إخراجها فإن زال فقره قبل فجر ذلك اليوم فإنه يجب وأما لومضى يومها وهو معسر فإنه يسقط ندب إخراجها اهـ من أقرب المسالك

بهذا وإنما أمرنا أن نحك بالظاهر والله يتولى السرائر فيصلون الجمعة لأن العدد موجود فإن قلنا تصح الجمعة فهل يسن لهم إعادة الظهر احتياطاً لظنهم ربما فهم خلل ما يمنع صحة الجمعة في حقهم أو يحرم عليهم إعادة الظهر على هذا الوجه أفيدونا بالحكم في هاتين المسألتين لكم الثواب من الملك الوهاب وكذا ما قولكم في بلدة مشتملة على قرى متعددة هل يجوز أن تقيم في كل قرية جمعة إذا وجدت في كل قرية شروط الجمعة أو لا يجوز تعدد الجمعة بل لابد من انفصال كل قرية بعضها من بعض فإن قلتم ذلك يعنى من الانفصال فما حد الانفصال الذي يجوز لهم تعدد الجمعة الذي لا يجوز تعدد الجمعة ينو لنا ذلك وهل إذا كان هناك مزارع أو بساتين بين القريتين هل يكفي في حد الفصل أو لا يكفي ذلك أفيدونا أنا بكم الله (أجاب) عفا الله عنه وعافاه بقوله الحمد لله رب العالمين ماشاء الله لا قوة إلا بالله اللهم توفيقاً للصواب وهداية إلى الجواب اعلم وفقنا الله وإياكم أولاً أن أقوال الامام القديمة إذا ثبتت جرى فيها خلاف بين المتأخرين فالذى رجحه إمام الحرم إن يرجع وحرص عبارته في باب العاقلة قد ذكرت مراراً أنه لا يحل عد القول القديم من مذهب الشافعى مع رجوعه عنه

(١) (قوله ما لا يحل) يفهم منه أنه يأخذ بنظر صفة الفقر والله اعلم اهـ مؤلف



وقد حكى رجوعه عنه وقد حكى  
القاضي الصيدلاني في ذلك  
خلافاً للأصحاب بالجملة من قال  
شيئاً ثم قال بخلافه فلا وجه  
لمقلده إلا العمل بالمتأخر انتهى  
وذكر أيضاً عند الكلام على  
سبق الحدث أن الشافعي إذا نص  
في القديم على شيء موزع بخلافه  
في الجديد فذهب به الجديد وليس  
القديم معدوداً من المذهب واختار  
النووي في شرح المذهب وشرح  
مسلم ما رآه الإمام ونسب في  
المجموع خلافه إلى الغلط والذي  
اختاره هو الظاهر ونص عبارة  
شرح مسلم في أوائل باب اللباس  
والزينة والصحيح عند أصحابنا  
 وغيرهم من الأصوليين أن  
المجتهد إذا قال قولاً ثم رجع  
عنه لا يثبت قولاً له ولا ينسب  
إليه قالوا وإنما يذكر القديم  
وينسب إلى الشافعي مجازاً وبأنه  
ما كان عليه لا أنه قول له الآن  
انتهى ما نقل من شرح مسلم  
وجرى على مقابله جمع منهم الشيخ  
أبراهيم البندنجي وابن الصباغ  
والعز بن عبد السلام وجماعة  
كالسيد السهودي؛ إذا فهمت  
ما ذكرت فلنرجع لسألتك فنقول  
قال النووي في الروضة الشرط  
الرابع العدد ولا تعتقد الجمعة  
بأقل من أربعين هذا هو المذهب  
الصحيح المشهور ونقل صاحب  
التلخيص قولاً عن القديم أنها  
تعتد بثلاثة: إمام ومأمورين، ولم

وص والخرشي [مسئلة] يجوز له أن يخرجها من قوته الادون من قوت البلد  
إن كان يقاتن ذلك الدون لفقر اتفاقاً بأن كان أهل البلد يقاتنون القمح وهو  
يقاتن الشعير لفقره وأما إذا كان يقاتنه شح أو كسر نفس أو عادة فلا يجوز  
على المعتمد اه من المجموع بتوضيح

### باب الصوم

[مسئلة] ثبت رمضان وغيره من المواسم كيوم عرفة وكل ما يتعلق برؤيته  
حكم شرعي برؤية عدلين للهلال أي لصوب واحد أولاً ولكنهما متقاربان ولو  
ادعيا رؤيته في الجهة التي وقع الطلب فيها من غيرهما ولكن إذا كانت السماء  
مغيمة أو حصلت شهادتهما في بلد صغير فإنه يثبت بهما اتفاقاً وأما إذا كانت  
السماء مصحبة وكانت شهادتهما في المصر الكبير فإنه يثبت بهما على الظاهر من  
قول مالك وأصحابه خلافاً لسحنون وبجوب الصوم على كل من سمع منهما ولا يشترط  
التصديق حيث كانت عدلتهما ثابتة على المعتمد وأما السامع من سمع منهما فلا  
يجب عليه الصوم إلا إذا حكم حاكم برؤيتهما والحاصل أن الأشخاص ثلاثة إما  
راه أو سامع من الرأي أو سامع من السامع من الرأي فالأولان يجب عليهما  
الصوم ولا يجب على الثالث إلا إذا حكم حاكم اه ملخصاً من الخرشي والعدوي  
وفي الدرر بيان قوله ولا يجب على الثالث مما لا وجه له والمصنف ظاهر في أن النقل  
عن رؤية العدلين بشرطه يعم كل من بلغه ذلك وهو مقتضى القواعد وهو ظاهر  
ابن عبد السلام وكيف يصح لمن بلغه من أربعة عدول كل اثنين منهم ناقلان عن  
عدل من الشاهدين اللذين رأيا الهلال أو من عدلين نقلًا عن كل من العدلين  
عدم لزوم الصور وفي المجموع ما يوافقه [مسئلة] يحرم تأخير الشهادة إلى النهار  
وإذا شهد في النهار تردد شهادته لأنه صار فاسقاً لما قالوا في باب الشهادات إنه  
يجب المبادرة بالشهادة في محض حق الله ذكره السيد عن الدرر كما في الأمير على  
عقب [مسئلة] قال بعض الحفاظ صام صلى الله عليه وسلم تسع رمضان اثنتان  
ثلاثون ثلاثون وسبعة تسعة وعشرون وذلك لأنه فرض في السنة الثانية من  
الهجرة لليتين من شعبان كما في السيد ولم يجب قبله صوم وقيل عاشوراء وقيل  
ثلاثة من كل شهر اه ملخصاً من عب والأمير ﴿ما قولكم﴾ في شاهدين شهدا  
بهلال رمضان فحضر ثلاثون يوماً بعد ذلك ولم ير غيرهما الهلال ليس له الحادي  
والثلاثين فهل تبطل شهادتهما برؤية الهلال ويجب على الناس صوم يوم بدل  
اليوم الأول ﴿الجواب﴾ نعم تبطل شهادتهما لتيين كذبهما ولا يجوز قطر  
الحادي والثلاثين بل يجب صومه بدلاً عن اليوم الأول إذا كانت السماء ليلة  
الحادي والثلاثين صحوراً وأما إذا كانت مغيمة فلا تبطل شهادتهما قال الزرقاني  
أنظر لو وقع الصوم في أول الشهر بنية واحدة وحكنا بتكذيبهما هل يجوز

ثبته عامة الأصحاب انتهى  
 ما أردت نقله من الروضة ونقله  
 عنه في شرح المذهب أيضاً فأنظر  
 قوله في الروضة ولم يثبته عامة  
 الأصحاب تعلم منه ضعف هذا  
 القول جداً وقد علمت أن الإمام  
 النووي تبعاً للإمام رجح عدم  
 العمل بالأقوال القديمة التي لم  
 يجر خلاف في ثبوتها فكيف  
 فيما في ثبوتها خلاف وأما إذا  
 قلدوا مقابل ما رجحه النووي  
 جاز لهم العمل ولكن يتأكد  
 في حقهم إعادة الظاهر ولم إعادة  
 فرادى وجماعة والله أعلم وقول  
 السائل أنهم إذا تم العدد أعادوا  
 الجمعة لظنهم الأمية في البعض  
 فنقول إذا دخلوا في الصلاة مع  
 ظن ذلك فلا تصح صلاتهم  
 فالإعادة واجبة إلا إن قلدوا  
 القائل بجوازها بدون الأربعين  
 وأما إن دخلوا في الصلاة مع  
 ظن استجماع الشروط فلا تجوز  
 الإعادة لعدم الموجب للإعادة  
 والله سبحانه أعلم (الجواب)  
 عن الثانية فنقول إن كانت القرى  
 متباعدة وجب على كل قرية جمعة  
 إن جمعت الشروط وضابط البعد  
 عدم اتحاد المرافق كلعبة الصبيان  
 والنادى ومطرح الرماح  
 والاستشارة من بعضهم بعضاً  
 فإن اختلفت قرى وإن اتحد  
 فالنتيجة فيما ذكر قرية واحدة  
 والتي لم تجمع الشروط مع عدم  
 الاتحاد فهي مع غيرها تتحارج

الصوم الواقع بالنية المذكورة أولاً يجوز لأن النية وقعت في غير محلها وأجاب  
 بعض شيوخنا بالإجزاء للشبهة اهـ ملخصاً من خرشي وعدوى [مسئلة] إذا حكم  
 الحاكم بالصوم بشهادة شاهدين ولم ير الهلال ليلة إحدى وثلاثين فإن كان  
 مالكيًا كذب الشاهدين ووجب على المالكي صيام الواحد والثلاثين وإن كان  
 الحاكم شافعيًا مثلاً لا يرى تكذيبهما فإنه يجب على المالكي الفطر وأما إن حكم  
 المخالف بوجوب صوم رمضان بشهادة شاهد واحد ففي لزوم الصوم قولان  
 وفي رد ترجيح عدم اللزوم وإذا قيل بلزوم الصوم للمالكي فصام الناس ثلاثين  
 يوماً ولم يروا الهلال وحكم الشافعي بالفطر فالذي يظهر أنه لا يجوز للمالكي  
 الفطر لأن الخروج من العبادات أضعف من الدخول فيها كما قاله الشيخ سالم  
 السنهوري اهـ من دس [مسئلة] إذا أفطر في الصوم النفل عمدًا حراماً لزمه  
 القضاء وهل يجب الإمساك أم لا قولان والأرجح لا يجب الإمساك وفي أبي  
 الحسن على الرسالة هل يستحب إمساك بقية يومه أم لا قولان وفي حاشية  
 العدوى عليه الرجح لا يستحب إمساك بقية يومه كما يفيد عج وخرج بالعمد  
 النسيان فإن من أفطر في النفل ناسياً ومثله المكروه يجب عليه إمساك بقية اليوم  
 لأن صومه لم يطل فلا قضاء عليه وجوباً بلا خلاف واختلف في قضائه  
 استحباباً على قولين سماع ابن القاسم منها الاستحباب كما في أبي الحسن على الرسالة  
 وخرج بالحرام غيره كالفطر لحيض أو نفاس أو لشدّة جوع أو عطش أو  
 إكراه لإنه وإن كان عمدًا فهو غير حرام فلا قضاء أيضاً فيما ذكر وحاصل فقه  
 المسئلة أنه لا يجب الإمساك بعد الفطر للعمد لغير عذر إلا إذا كان الزمن معيّنًا  
 كرمضان الحاضر والنذر المعين وما عدا هذين لا يجب الإمساك بعد الفطر  
 العمد كصوم النفل أو كفارة الظهار أو القتل أو العيمين أو صوم القدية أو أجزاء  
 الصيد أو النذر المضمون أو قضاء رمضان وأما لو أفطر سهواً فما يجب قضاؤه  
 لا يجب الإمساك فيه وذلك كفارة رمضان والنذر المضمون وكفارة القتل بناء  
 على قطع النسيان التابع ويستثنى من ذلك رمضان الحاضر فقطره سهواً يوجب  
 الإمساك وإن كان عليه القضاء والأيام المعينة المذكورة يفطر فيها سهواً  
 فإنه يجب عليه الإمساك وعليه القضاء على المشوراه ملخصاً من دس ورو  
 دس والمجموع وعدوى على أبي الحسن [مسئلة] إن اضطر الصائم للشرب  
 فله أن يأكل أيضاً على المعتمد وفي الخطاب تخريجه على من اضطر لأكل الميتة  
 والمعتمد أنه يجوز له الشبع بل والتزود خلافاً لمن قال لا يأكل إلا على قدر  
 الضرورة ولا يستحب له أن يسلك بقية اليوم وكذا لا يستحب الإمساك لزوال  
 كل عذر مبيح للفطر مع العلم بربطان كالحيض يزول أثناء رمضان أو ينقطع السفر

البلدة فإن سمعت النداء وجب عليها الحضور وإلا فلا والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه وأرضاه في نية الجمع في السفر ذكروا أنها لا تجزئ إلا بعد تكبيرة التحريم أم تجزئ مع النية قبل التكبير وإذا قلتم بإجرائها مع نية التحريم فما الأفضل من ذلك تقديمها عليه أم تأخيرها المسئلة واقعة أفيدوا بالجواب ولكم الثواب من الملك الوهاب (أجاب) عفا الله عنه وعافاه بقوله الحمد لله رب العالمين ماشاء الله لا قوة إلا بالله نعم قولهم في الأولى أى أن محلها من أول الهمة إلى تمام السلام فإذا وجدت نية الجمع في أى جزء من ذلك كفت ولكن الأفضل أن تكون مقارنة لتكبيره الأحرار خروجا من خلاف الامام أحمد والله تعالى أعلم

### باب صلاة العيد

سئل رضى الله عنه عن أهل بلد تكليس لهم مشهد لصلاة العيد قريبا من مسجد الجمعة حتى إن وافق جمعة أو وقع مطر فبصلوا في المسجد والحال أن جميع البلد معد للزراعة سواني وعثرى فأوقف صاحب أرضية المشهد هذا المحل المذكور لوجه الله تعالى وجعله مشهدا يصل فيه ولو كان يزرعه فأتاهم فقيه وقال لهم لا يجوز أن تستقبلوا المشهد ناصية وتكبوا وأتم مستدبرين

أو يبلغ الصبي نهاراً ويباح لهؤلاء التصادى على الفطر ولو بالجماع فلقد قدم من سفره نهاراً مفطراً أن يطأ زوجته التي طهرت من حيض أو نفاس نهاراً وأورد على منطوق قوله مع العلم برمضان المكروه على الفطر فإنه لا يباح له الفطر بعد زوال الاكراه وأورد على مفهومه المجنون فإنه يباح له الفطر إذا أفاق مع أنه لم يعلم برمضان وأجيب بأن فعلهما قبل زوال العذر لا يتصف بإباحة ولا غيرها لم يدخل في كلامه ما ملخصاً من المجموع والخشي ودر [مسئلة] إذا أراد أن يسافر في رمضان مسافة قصر وشرع في السفر قبل طلوع الفجر ولم يبيت نية الصوم فيه يجوز له الفطر بمعنى يكره ولو أقام أثناء سفره يومين أو ثلاثة وأما إذا نوى إقامة أربعة أيام فإنه يجب عليه الصوم كما يجب عليه إتمام الصلاة كما صرح به في النوادر ونقله ابن عرفة وأما إن شرع بعد الفجر أو بيت الصوم في السفر فلا يجوز له الفطر ما ملخصاً من در و دس (سئل عج) هل ما يقطع حكم القصر يقطع حكم الفطر وما لا فلا أم لا (فأجاب) الحمد لله حكم الفطر حكم القصر وفاقاً وخلافاً فما يقطع حكم القصر يمنع الفطر في رمضان كنية إقامة أربعة أيام صحاح وما لا فلا والله أعلم [مسئلة] إذا حلف بطلاق امرأته وهو صائم أن لا يفطر على حار ولا بارد فإنه يحنث لأننا نعتبر المقاصد ومقصود الخائف المظعومات وهذا أفق أبو نصر بن الصباغ من الشافعية وأفق أبو إسحاق الشيرازي بعدم حنثه قاتلاً لأنه يفطر على غيرهما وهو دخول الليل لقوله صلى الله عليه وسلم إذا أقبل الليل من هاهنا وأدبر النهار من هاهنا فقد أفطر الصائم والليل ليس بحار ولا بارد وقتوا صريح في مذهب الشافعي الذي يعتبر الالفاظ قال بعضهم واستدلوا بالحديث بعيد لأنه ليس بمبراد فيه الفطر الحسى ولا الحكمى بل معناه فقد حصل للصائم الفطر وإلا لم يتعقد صوم الوصال وقد قال صلى الله عليه وسلم يواصل أفاده في المعيار والوصال في حقه صلى الله عليه وسلم مباح وفي حق غيره مكروه كما هو مذكور في باب الخصائص [مسئلة] من عليه قضاء رمضانين يبدأ بأولهما ويجزئ العكس كذا في المواق اه دسوق [مسئلة] نبش الأذن بكمود لا يفطر [مسئلة] الكحل لا يفطر الصائم إلا إذا تحقق وصوله للحلق أو شك اه من دس [مسئلة] دخان الحطب لا يفطر ولو تمعد استنشاقه [مسئلة] مسافر صام في رمضان فعضش فقربت له سفرة ليفطر فأهوى بيده ليشرب فقيل له لا، ما معك فكف قال ابن عبدوس أحب له القضاء وصوب اللخنى سقوطه وقال إنه غالب الروايات عن مالك اه دس

### باب النيين

(ما قولكم) إذا قال والله لأدخل علي فلان بيته فدخل عليه في دار استعارها الخلوفاً عليه أو دخل عليه في بيت جاره هل يحنث أم لا (الجواب) إذا دخل عليه في بيت

القبلة لا يجوز لكم إلا أن تجعلوا  
مشهدكم قبلة بدمكم حتى إذا نصبت  
المشهد وكبرتم ماشين وأنكم  
مستقبلين للقبلة والحال أن مسجد  
البلد علي شاطئ العين الذي  
سمى البلد والمشهد الموقوف قريبا  
منه فهل فتواه صحيحة يطل المشهد  
الموقوف ويجوز الابعاد عن  
المسجد أم فتواه باطلة بخارجة  
عن الملة أفيدوا الجواب ولكم  
الثواب من الملك الكريم  
الوهاب (أجاب) رضي الله عنه  
بقوله الحمد لله فتواه باطلة لأصل  
لها والله سبحانه وتعالى أعلم

### (باب الكسوف)

(سئل رضي الله تعالى عنه) فيما  
إذا وجد إنسان إمام صلاة  
الكسوفين محرماها فهل يجوز له  
الإحرام مقتديا به مع جهله  
بأن إمامه نوى أى كيفية  
من كيفياتها الثلاث المعروفة  
ويطلق النية ويتابع إمامه في أى  
كيفية منها أو يعلق نيته بنبته أو ينوى  
أى كيفية ثم إن وافق الإمام  
فذاك وإلا لزمته المفارقة أولا  
يجوز له الإحرام معه إلا إن علم  
بالكيفية التى أحرم بها حتى  
يحرم بما أحرم به فإن قلتم لا بد  
من العلم فهل غلبة الظن مثله أم لا بد  
من اليقين أفيدونا أنا بكم الله  
(أجاب) رضي الله عنه نعم حيث  
ترجع عند المأموم لأحدى  
الكيفيتين بأن غلب على الإمام  
الصلاة في أحدهما ونواها المأموم

يسكنه فإنه يحنث سواء ملك فلان الرقبة أو المنفعة فقط بكره أو إعاره إذا  
البيوت تنسب لسكانها والظاهر عدم الحنث إذا دخل عليه في بيت جاره لأنه  
لا يقال الآن لبيت جارك بيتك وإنما يقال بيتك الذى تملك ذاته أو منفعته  
والإيمان مبناه العرف خلافا لما قاله سيدي خليل من الحنث قال في المجموع  
ولا حنث في زماننا بالحمم ومثله القهوة والفندق وبيت الشعر في حلقه لا أسكن  
بيتاً ولا اجتماع بمسجد في حلقه لا يجتمع معه ولا يبيت الجار في حلقه لا أدخل  
بيته اه بتوضيح (ماقولكم) إذا قال لأدخل منزل فلان فأكرى فلان ذلك  
المزمل لشخص آخر فدخل الخالف على ذلك الشخص هل يحنث أم لا (الجواب)  
لا يحنث بدخول ذلك المنزل لأنه ينسب الآن لمن استكرهه لا لمن يملكه كما يؤخذ  
من قولهم إن البيوت تنسب لسكانها كما في حاشية الخرشى (ماقولكم) في شخص  
قال إن فعلت كذا ففقه على طلاق زوجي (الجواب) قال الأمير على عب  
لا يلزمه لأن الطلاق ليس بما يتقرب به لله تعالى بخلاف إن فعلت فهي طالق  
كذا في الخطاب نقلا عن ابن رشد وفي النفس منه شيء مع لزوم الطلاق بأى  
لفظ والفروج يحتاط فيها وقوله لله على لا يبغي لزوم الطلاق عنه فإنه حكم لله  
عليه على أن الطلاق قد يتقرب به فإنه تعترى الأحكام وقد رأيت التوقف فيه  
في كتاب لابن مرزوق سماه اغتنام الفرصة وغاية ما وجهه فيه من كلام طويل  
مع عالم قصصه من تلامذة ابن عرفة أنه جعله من باب الوعد والزام ما لا يلزم  
والتعليق لا يوجه غايته يؤكد وأما إن فعلت كذا فهي طالق فقد علق نفس  
الإنشاء فلينظر اه (ماقولكم) في شخص قال بالله لا فعلن كذا ولم يفعله ثم قال  
أردت بقولى بالله ونفقت بالله واعتصمت بالله ثم ابتدأت بقولى لا فعلن ولم أقصد  
اليمين هل يصدق أم لا (الجواب) يصدق بلا يمين وأما إن قال سبقى لسانى يعنى  
اعتاد لسانى الحلف بالله ولم أقصد اليمين فلا يصدق ويلزمه اليمين ولو تحقق سبق  
لسانه خلافاً للشافعية فإنهم يقولون لا يلزمه يمين ويفسرون به قوله تعالى  
لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم وأما إذا قال أردت النطق بغير اليمين فالتفت  
لسانى وسبقى إلى اليمين فلا شيء عليه ويدين اه ملخصاً من درودس والمجموع  
[مسألة] اليمين الغموس أن يحلف بلا قوة ظن بأن يشك في بغيه زيد أمس أو  
يظنه ظناً غير قوى ويحلف أنه قد جاء فهو آثم ولا كفارة لها إن تعلقت  
بماض كالمثال المذكور وكفارتها - إن لم يغفر الله - جهنم فهو مغموس في الإثم  
وإن تعلقت بمستقبل أو حال كفرت فالمستقبل نحو لا تبتك غداً مع جزمه أو  
تردده في عدم المحيى والحال نحو والله إن زيدا لم يطق في هذا الوقت مع التردد  
أو الجزم بعدم ذلك وقوله فهو مغموس في الإثم أى ولو تبين صدقه بعد حلقه  
لجرائه علي الحلف كاذبا لكن مع تبين الصدق لا يستمر الإثم وهذا معنى قولهم

فوافقت صلاة إمامه في النوافع  
صححت صلاته وإن لم يرجع عنده  
شيء أو ترجع وتبين خطيئته  
فصلاته غير صحيحة والله أعلم قال  
في الإيعاب فرع قال الزركشي  
أو وجد مضايًا جالسًا وشك هل  
هو في التشهد أو القيام لعجزه فهل  
له أن يقتدي به أو لا لشكه في  
استقلاله وكذا إذا أراد أن يصلي  
في وقت الكسوف وشك هل هو في  
الكسوف أو غيره والمتمجه عدم  
الصحة لأن المأموم لا يعلم بعد  
الإحرام هل واجبه الجلوس  
أو القيام فإن ترجع عنده أحد  
الاحتمالين بأن رآه يصلي متوركًا  
وهو قفيه بأحكام الصلاة أحرم  
خلفه وجلس انتهى وذكر نحوه  
ابن العماد وما بحثه متجه وكذا  
قوله فإن ترجع إلخ لكن قد يشك  
عليه ماس من أنه لا يصح اقتدائه  
بمن جوزه كونه مأموماً وإن ظن  
أنه إمام إلا أن يفرق بأن التجويز  
ثم اقتضى قيام المانع حال  
الاقتداء وهنا لا مانع حينئذ انتهى  
ما في الإيعاب وقال العلامة ابن  
قاسم أفنى شيخنا الشهاب الرمي  
بأنه إذا أطلق انعقدت على الإطلاق  
وتخير بين أن يصليها كسنة الصبح  
وأن يصليها بالكيفية المعروفة  
انتهى وأقره ولده في النهاية قال  
العلامة الحلبي في حواشي المنهج  
هذا واضح في غير المأموم أما هو  
إذا أطلق فإنما تحمل نيته على  
مانواه الإمام فإن نوى الإمام

إن تبين الصدق فلا إثم واليمين اللغو أن يحلف معتقداً حصول شيء ثم تبين خلافه  
ولا كفارة لها إن تعلقت بماض أو حال كقوله والله لقد فعل زيد كذا  
أمس أو إنه لم يفعل الآن مع جزمه بذلك فتبين خلافه وأما إن تعلقت بمستقبل  
نحو والله لأفعلن كذا في غد مع الجزم بفعله فلم يفعله فلأنها تكفر والحاصل  
أن اليمين المتعلقة بالماضي لا تكفر لأنها إما لغو أو غوس أو صادقة والمتعلقة  
بالمستقبل تكفر ولو لغوا أو غوساً وأما المتعلقة بالحال فتكفر إن كانت غوساً  
ولا تكفر إن كانت لغواً وما أحسن قول عجم :

كفر غوساً بلا ماض تكون كذا لغو بمستقبل لا غير فامثلاً  
ثم إن اللغو لا يفيد إلا في اليمين بالله والنذر المجهم كالاستثناء بأن شاء الله وإلا إن  
يريد الله فإنه لا يفيد إلا فيهما ولكن نفع الاستثناء المذكور بشروط أربعة  
الأول أن يقصد حل اليمين وهل معنى حلها جعلها كالعدم أو رفع الكفارة وعليه  
ابن القاسم والثاني أن يتصل الاستثناء بالمستثنى منه ولو بعد الفراغ من غير فصل  
كما يقع لمن يقول للحالف قل إن شاء الله فيوصل النطق به أعقب فراغه من المحلوف  
عليه امتثالاً للأمر فينبغه فإن حصل فصل ضرر إلا لعارض كسعال أو عطاس  
فلا يضر والثالث أن ينطق به وإن سراً بحركة لسان لا إن أجراه على قلبه بلا  
نطق فلا يفيد والرابع أن يكون حلفه في غير توثيق بحق وأما إذا كان في توثيق  
بحق كما إذا حلفه على أن يأتي بالثمن أو الدين في وقت كذا خلف وقال إن شاء الله  
لم يفده لأن اليمين على نية المحلف لا الحالف ولا ينفع اللغو في الطلاق والعق  
والصدقة والمشي إلى مكة وكذلك لا ينفع في هذه المذكورات الاستثناء بنحو  
إن شاء الله وأما الاستثناء بإلا أو إحدى أخواتها فإنه يفيد في اليمين بالله والطلاق  
وغيرهما بالشروط المتقدمة من القصد وما بعده اه ملخصاً من در ودس وعدوى  
والمجموع (ما قولكم) فمن قال لصاحبه الله ورسوله تأكل فلم يأكل هل هذا  
يمين أم لا (الجواب) ليس يمين لأنهم يقصدون به شبه الشفاعة كما في المجموع  
[مسئلة] إن قال الله لأفعلن كذا بحذف حرف القسم ثم لم يفعله يلزمه اليمين فإنه  
يتعقد ولو حذف حرف القسم سواء نطق بلفظ الجلالة منصوباً أو مجزوراً لأنه  
عهد في العرية كذلك بل ولو رفع وهو ينوي خبراً يفيد الحلف بالله محلوف به  
كما في المجموع [مسئلة] إن نطق بلفظ الجلالة بغير هاء أو بغير مد طبيعي لا يعتقد  
اليمين قال في المجموع ولا بد من الهاء والمد قبلها طبعياً [مسئلة] إن قال إن فعل  
كذا أو إن لم يفعل كذا فهو يهودي أو نصراني أو على غير دين الإسلام أو مرتد  
فهو حرام ولا يرتد إن فعله أو لم يفعله ولا يستغفر الله مطلقاً ففعله أو لم يفعله لأنه  
ارتكب ذنباً وأما إن قال ما ذكر في غير يمين فيرتد لأنه في هذه الحالة يخبر عن  
نفسه بأنه على هذه الحالة ولا هالاً أو جاهلاً كما في در ودس والمجموع [مسئلة]

كسنة الظهر وصرفها المأموم إلى ذلك وعكسه ينبغي أن لا يصح لعدم التمكن انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم

### (باب اللباس)

سئل هل يسن طي التوب عند النوم والتسمية أو التسمية فقط أو الطي دونها أفيدونا (أجاب) نعم يسن الطي مع التسمية ففي الإيعاب قال الزركشي وينبغي طي الثياب فقد روى الطبراني بأسانيد ضعاف خبر اطواطوا ثيابكم ترجع إليها أرواحها فإن الشيطان إذا وجد ثوباً مطوياً لم يلبسه وإذا وجده منشوراً لبسه وخبر إذا طويتم ثيابكم فاذكروا اسم الله لا يلبسها الجن بالليل وأنتم بالنهار فتبلي سريعاً انتهى وفي الجامع الصغير للعلامة السبوطي مع شرحه للنواري أطوا ثيابكم أمر إرشاد أي لفوها إذا نزعتموها لإرادة نحو نوم أو مهنة ولا تتركوها منشورة فانكم إذا طويتموها ترجع إليها روحها أي تبقى فيها قوتها فالأرواح جمع روح على الاستعارة وليست هي جمع ريح كما وهم فإن الشيطان أي إبليس والمراد الجن إذا وجد ثوباً مطوياً لم يلبسه أي لم يتسلط على لبسه بل يمنع منه من قبل خالقه إن اقترن طيه بالتسمية وإن وجده منشوراً لبسه فيسرع إليه البلا وتذهب منه البركة ويورث من لبسه بعد ذلك الغفلة عن ذكر الله سبحانه والفتور

إن قال إن فعلت كذا فعلى كفارة أو فقه على كفارة ثم فعل المحلوف عليه فانه يلزمه كفارة يمين وكذا يلزمه كفارة يمين إن قال لله على كفارة من غير تعليق على فعل شيء. وكذا يلزمه كفارة يمين في النذر المبهم بأن قال لله على نذر أو إن شئ الله مريض في نذر وأما إذا سمي مخرجاً نحو على نذر دينار فانه يلزمه ماساهاه من أقرب المسالك [مسألة] إن قال لله على يمين أو إن فعلت كذا فعلى يمين ثم فعله يلزمه كفارة يمين وفي دس ومحل لزوم كفارة اليمين مالم يكن العرف في اليمين الطلاق وإلا لزمه طلق رجعية كما في البناني عن النورسي وغيره والحق أنه يرجع لعرف البلدان الذين تعارفوه في الطلاق فإن كان عرفهم البتات لزمه الثلاث وإن كان عرفهم استعماله في الطلاق فقط حمل على الرجعي وعرف مصر إذا قال يمين سفه كان طلاقاً انتهى ملخصاً من دروس [مسألة] إن قال عليه كفارات بعدد شعر رأسه فإن عجز صام عن الباقي كذا في السيد عن فتاوى عج أقول هذا العدد لا يضبط والغالب أن يقصد به المبالغة في الكثرة انتهى أمر على عبد الباقي [مسألة] تتكرر الكفارة إن دل اللفظ على التكرار ولا يلتفت للقصد كقوله لله على أيمان فيلزمه أقل الجمع وهو ثلاث مالم ينو أكثر فيلزمه كما في المجموع وأقرب المسالك وغيرهما قال الصاوي وفي المواق قول بتجدها كتشكر اليمين وعلى الأول إن قال أردت بقولي على أيمان يميناً واحدة لم يقبل لأن الجمع نص وإن أراد اثنين فتردد باعتبار أقل الجمع [مسألة] في أقرب المسالك وغيره إن قال لله على يمين أو كفارة وقال أردت الإخبار بأن في ذمتي يمين أو كفارة ولم أرد الانشاء صدق ولا شيء عليه وأما في مسائل التعليق بأن قال إن فعلت كذا فعلى يمين أو كفارة ثم فعله فلا يقبل منه دعوى الإخبار ويلزمه كفارة يمين [مسألة] في أقرب المسالك وغيره تتكرر الكفارة على الخالف إن قصد في صيغة البر تتكرر الخنث نحو والله لا أكلم زيداً وقصد أنه كلما كلفه فعليه يمين [مسألة] إن قال والله لا أكلم زيداً ثم قال ولو في مجلس آخر والله لا أكلفه والله لا أكلفه ونوى لكل يمين كفارة تتكرر ويلزمه ثلاث كفارات لأن لم ينو التكرار فلا يلزمه إلا كفارة واحدة كما في أقرب المسالك والخرشي [مسألة] قال لأشربك ماء أو لا أأكل لك خبزاً أو لا أفركك سلاماً أو لا أجلس معك في مجلس فإنه يتكرر عليه الخنث كلما شرب له ماء أو كلما أكل له خبزاً أو كلما أقرأه سلاماً أو كلما جالس معه في مجلس لأن العرف يقتضي ذلك ويستفاد منه التكرار لامن مجرد اللفظ وهو ظاهر كما في أقرب المسالك وغيره وكذا إذا قال والله لا أتركك الوتر فإنه يبحث كلما تركه لأن العرف يقتضي لوم نفسه والتشديد عليها فكلما تركه لزمه كفارة كما في أقرب المسالك وغيره [مسألة] إن قال والله لا أكلم زيداً والله لا أحنث فكلما فعله كفارتان كفارة ليمينه الأصلية وكفارة للحنث فيه أي من أقرب المسالك [مسألة] تتكرر الكفارة بتكرار الفعل إذا اشتمل

عن العبادة والمراد بالثياب هنا ما لبس من نحو قميص وجبة وازار وسراويل ورداء وخف ويؤخذ من العلة أن العامة كذلك فيجها إذا أراد النوم ثم يكررها إذا أراد الخروج وأما ما لا يمكن طيه فكلسوة ونعل في حرمان الشيطان منه التسمية المقارنة (طس) عن جابر ابن عبد الله الخ ما فيه والله سبحانه أعلم (سئل) عن البش المزعر أو الجوخة الخراء فقط وأما شبه ذلك هل يكره لبس ذلك أو يباح وهل إذا كانت شاية من المباحة وتكون مقلبة أقلام أخرى وبيض أو أحر وأسود أو أسود وأصفر يباح لبسها على الإطلاق أو يكره في بعضها ويطلق في بعض أفتونا (أجاب) نعم أما المصبوغ بالزعفران ففي التحفة حكمه حكم الحرير حتى لو صغ أكثر الثوب حرم وفي الامداد الاقرب تحريم ما زاد على الأربع الأصابع قال نعم إن صبغ السدى أو اللحمه بنحو الزعفران أتجه أن يأتي فيه تفصيل المركب السابق وفي النهاية الأوجه ان المرجع في ذلك العرف فان صح اطلاق المزعر عليه حرم والا فلا انتهى وفي فتح الجواد والحرير في جميع ما مر المزعر بعد النسيج انتهى وأما المعصفر فخرى العلامة ابن حجر في التحفة تبعاً لشيخ الاسلام ذكرها على التحريم كالزعر

اليمين على أداة تدل وضماً على التكرار كقوله كلما كلفته فعلي يمين أو كفارة أو مهما دخلت الدار فعلي يمين أو كفارة وأما من فليست من صيغ التكرار بل من صيغ التعليق فإذا قال متى ما كلفته فعلي يمين أو كفارة فلا يلزمه كفارة إلا في المرة الأولى إلا أن ينوى التكرار فتعدد الكفارة على حسب ما نوى وأما متى بدون ما فلا تقتضي التكرار قطعاً كأن لو إذا ما ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] إن قال والله ثم والله لا أفعل كذا ففعله كذا فتكرر الكفارة ولو قصد بتكرار اليمين التأسيس لتدخل الأسباب عند اتحاد الموجب والحاصل أنه إن نوى التأكيد فكفارة واحدة اتفاقاً وإن نوى تعدد الكفارات لزمه على حسب ما نوى اتفاقاً وإن نوى إنشاء يمين ثانية بلا قصد كفارات فالمشهور كفارة واحدة ولو في مجلسين ومثل اليمين النذر المبهم والكفارة وأما العتق والطلاق فتكرر إن قصد التأسيس لأن قصد التأكيد فلا يكرر الطلاق أما لزوم الطلاق عند قصد التأسيس فللاحتياط في الفروج وأما العتق فلتشوف الشارع للحرية اه ملخصاً من أقرب المسالك وص وحاشية الخرشى [مسئلة] في المدونة من قال والله لا أكلم فلاناً ولا أدخل دار فلان ولا أضرب فلاناً ثم فعل ذلك أو بعضه فإنا عليه كفارة واحدة وكأنه قال والله لا أقرب شيئاً من هذه الأشياء ولو قال والله لا أكل فلاناً الله لا أدخل دار فلان والله لا أضرب فلاناً فعليه هنا لكل صنف فعله كفارة لأن هذه ثلاثة إيمان بالله على أشياء مختلفة نقله المواق اه من دس [مسئلة] إن قال إيمان المسلمين تزمى إن فعلت كذا ففعله يلزمه طلاق من في عصمته ثلاثاً وعتق من يملك رقبته من الرقيق وصدقة بثلث ماله من عين أو عرض أو عقار حين يمينه ومشى لحج لا عمرة وصوم عام وكفارة يمين ومحل هذا إذا اعتبد الحلف بما ذكر من الطلاق وما عطف عليه لأن الايمان تجري على عرف الناس وعادتهم فإن لم يجر عرف بحلف بعتق كذا في بعض البلاد أو لم يجر عرف بحلف بمشى لحج أو صدقة بثلث كذا في مصر لم يلزم الحالف غير المعتاد والعبرة بعادة أهل بلده سواء اعتاد هو خلافهم أو لم يعتد شيئاً أو بعبادته هو إن لم يعتادوا شيئاً فإن لم تكن لهم ولاله عادة بشيء فلا يلزمه شيء سوى كفارة يمين وظل هذا إن لم ينو شيئاً وإلا عمل بنيته ولو في القضاء فاذا جرى العرف بالحلف بكل مما تقدم وحلف بأيمان المسلمين ونوى غير الطلاق أو غير العتق أو غيرهما أو غير المشى عمل بنيته إذا كانت تلك النية قبل تمام الحلف بأن كانت أولاً أو في أثناء الحلف وأما إذا نوى ذلك يعد الحلف فلا بد من إخراج بادة الاستثناء متصل باليمين اه ملخصاً من درودس وفي الأمير علي عبد الباقي قال الطرطوشي ليس للمالك في إيمان المسلمين كلام وإنما اختلف المتأخرون قال الأبهري يلزمه الاستغفار فقط وقيل كفارة يمين وقيل ثلاث

في تفصيله وجرى على حل المصفر  
الخطيب والجمال الرمي وغيرهما  
وأما المصوغ فغيرهما فجرى  
على كراهة لبس ما صبغ بعد النسيج  
بأى لون كان في الإيعاب بتملئته  
وجرى في التحفة والنهاية على  
الجواز ولم يتعرضا للكرهه وأما  
المخطوط فيكره لبسه حال الصلاة  
وقد نص على الكراهة في كتب  
المذهب في التحفة ومن ثم كرهت  
أى الصلاة في مخطوط أو إليه أو عليه  
لأنه يخل بالخشوع أيضاً وزعم  
عدم التأثر به حمادة فقد صح أنه  
صلى الله عليه وسلم مع كاله الذي لا  
يداني لمصلى في خيمته لها أعلام  
نزعها وقال المحتى أعلام هذه وفي  
رواية كادت أن تفتني أعلامها  
والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله  
عنه وإرضاه عن الذكر لله تعالى  
هل هو أفضل من الصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم لأن الشرجى  
رحمه الله تعالى ذكر في فوائده  
أن جميع الأذكار لا تفيد ولا تقبل  
إلا مع حضور القلب إلا الصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم فإنها  
تقبل مع عدم الحضور فهل هذا  
قوله مسلم له وإن ظفرت به بص على  
تفضيل الصلاة على الذكر تفضلوا  
اذكروه لنا وكذلك إذا صلى كافر  
على نبينا صلى الله عليه وسلم هل  
يصير بذلك مسلماً أم لا بد من لفظ  
الشهادتين أفيدونا بأبكم الله الجنة  
(أجاب) متعنا الله بحياته بقوله  
الحمد لله رب العالمين سبحانه لا علم

كفارات نقله السيد عن البدر والمواق اه أى والمشهور ما تقدم [مسئلة] ان  
قال أقسمت عليك بالله فهى يمين لأنه فعل صريح فى القسم فلم يبطله قوله  
عليك اه عبد الباقي وفى الأمر لكن فى حديث تعبير أبى بكر رضى الله عنه  
ما يقتضى عدم اللزوم أى حديث تعبير أبى بكر الرؤيا بحضرة صلى الله عليه  
وسلم فقال عليه السلام لاني بكر أصبت بعضاً واخطأت بعضاً فقال أبو بكر  
أقسمت عليك يا رسول الله لتخبرني فقال لا تقسم ولم يخبره فانه لم يأمره  
بكفارة اه بتوضيح [مسئلة] فى الخطاب فرع قال فى الكتاب إذا حلفت على  
رجل ليفعلن كذا فامتنع فلا شئ عليهما وقاله الشافعى ثم نقل الخطاب بعد ذلك  
الحث عن ابن يونس وغيره قلت وهذا هو المشهور يمين الاستشفاع عند  
الشافعية ويندب اجابته له كما فى الخطاب وهو خاص بالبلاء الموحدة من بين  
حروف القسم فإنها هى التى تستعمل فى القسم الاستعطافى وهى التى يصرح  
معهما بفعل القسم اه من الأمر على عبد الباقي [مسئلة] ان قال والله لأطلقنك  
وأطلق فى يمينه فلا يجبر على الكفارة ولا يمنع من وطئها ولا يحنث إلا بموتها  
ما دام ناوياً طلاقها فالمنع فى صيغة الحث من وطئها محله إذا كان الحلف  
بطلاقها اه من ضوء الشموع ودرس [مسئلة] ان قال والله لا أبيع سلعتي من  
زيد فقال له عمرو وأنا فقال والله ولا أنت فباعها لها أو لاحدهما فردها عليه  
فباعها للآخر فكفارتان بخلاف ما لو قال والله لا أبيعها من فلان ولا من  
فلان فباعها لها أو باعها لاحدهما فردت له فباعها للآخر فكفارة واحدة  
ولمّا لزمه كفارتان فى المسئلة الأولى وكفارة واحدة فى الثانية لأن الأولى تعدد  
القسم واختلف المقسم عليه فيها بخلاف الثانية فإن القسم فيها غير متعدد اه ملخصاً من  
درودس [مسئلة] ان قال والله لا أكل لفلان طعاماً ونوى قطع كل ما جاء من جهته  
لمنة ثم قبل منه هدية فإنه يحنث لأن نيته تفيد تعميم كل ما فيه منة كما فى ص [مسئلة] إن  
حلف لزوجه بالله أو بالطلاق لا أتزوج عليك فى حياتك ثم طلقها وتزوج بعد طلاقها  
وقال نويت بقولى فى حياتها مدة كونها فى عصمتى وهى الآن ليست فى عصمتى  
فإنه يصدق وكذا إذا قال لها إن تزوجت فى حياتك فإني أتزوجها طالق أو  
فعدى حر أو فعلى المثنى إلى مكة ثم تزوج بعد طلاقها وقال نويت بقولى فى  
حياتها مدة كونها فى عصمتى فإنه يصدق فى الجميع فى الفتوى والقضاء لمساواة  
نيته لظاهر لفظه بلا ترجيح لظاهر لفظه على نيته عرفاً وقال عجم ثم إنه يعتبر  
فى المساواة أن يحتمل اللفظ ما نواه الخالف وغيره على السواء لغة وعرفاً فلو  
احتمل ذلك لغة وكان احتمالاً فى العرف للبعنى المتوى مرجوحاً كانت النية  
كالخالفه مخالفة قرينة فتقبل إلا فى القضاء والطلاق والعق المعين كمن حلف  
لايضاً أمته ونوى برجله فإن استعمال اللفظ فى هذا مرجوح عرفاً والراجح



لنا الاماعلتنا إنك أنت العلم  
الحكيم اللهم توفيقاً للسداد وهداية  
اليه إعلم وفقنا الله وإياك لما فيه  
رضاه أن الكلام في هذه المسئلة  
يحتاج إلى مقدمات منها معرفة  
حقيقة الذكر فإذا علت ظهرها  
حكم المسئلة فتقول قال الأمام  
العلامة سيدي محي الدين النوي  
رحمه الله تعالى في كتابه الأذكار  
فصل إعلم أن فضيلة الذكر غير  
منحصرة في التسييح والتهيل  
والتحميد والتكبير ونحوها بل كل  
عامل لله بطاعة فهو ذاكر لله تعالى  
كذا قاله سعيد بن جبير رضي الله  
عنه وغيره من العلماء قال شارحها  
العلامة سيدي محمد علي ابن علان  
أخرج الواحدي في التفسير  
الوسيط بسند إلى خالد بن عمران  
رضي الله تعالى عنه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من أطاع الله فقد ذكر الله تعالى  
وإن قلت صلاته وصيامه وصنعه  
الخير ومن عصى الله تعالى فدنسيه  
وإن كثرت صلاته وصومه  
وتلاوته القرآن وصنع الخير ثم  
قال وفي شرح المشكات للشيخ  
ابن حجر أصل وضع الذكر  
ما تعبدنا الشارع لفظه بما يتعاق  
بتعظيم الحق والثناء. ويطلق علي  
كل مطلوب قولي مجازاً شرعياً  
سبه المشابهة انتهى وفي فتح الباري  
بشرح البخاري للعلامة المسقلاني  
ويطلق ذكر الله تعالى ويراد به  
المواظبة على العمل بما وجب

استعماله في الجساع وإن كان استعمال اللفظ فيها لغة على حد سواء وكذا إذا  
حلف بالله أو بالطلاق أو بشيء مما ذكر لا آكل لحماً فأكل لحم طير وقال أردت  
أنى لا آكل لحم غير الطير فيصدق في الفتوى والقضاء لأنه تقييد للمطلق لأن لفظ لحم  
يصدق بأى نوع من اللحم على سبيل البدل وقصره على غير لحم الطير تقييده له مخلصاً  
من دروس وعدوى [مسئلة] إن حلف لا آكل لحماً ولا آكل سمناً فأكل لحم الضأن وسمن  
البقر وقال نويت لا آكل لحم بقر وأنا قد أكلت لحم ضأن أو نويت لا آكل سمناً  
ضأن وأنا قد أكلت سمناً بقر قبلت نيته في الفتوى مطلقاً في البين بالله وغيره وفي الطلاق  
والعتق المعين لأن نيته قربت في نفسها للساواة وإن كانت ضعيفة بالنسبة لظاهر  
لفظه فهذا إذا رفع للقاضي وكان حلفه بالطلاق أو بعق عبده المعين فادعى النية  
السابقة فلا يقبل ويقع عليه الطلاق وعق عبده المعين بخلاف المسئلة التي قبل  
هذه فانه تقبل نيته مطلقاً عند المفتي والقاضي في الطلاق والعتق المعين لمساواة  
نيته لظاهر لفظه كما تقدم والحاصل أنه تقبل نيته في هذا الموضوع عند المفتي  
مطلقاً وعند القاضي في البين بالله وغيره إلا الطلاق والعتق المعين [مسئلة] إن  
حلف لا أكل زيدا أولاً أدخل داره ثم كلبه أو دخل داره وقال نويت لا أكله  
أو لا أدخل داره في شهر رجب مثلاً وقد مضى فيقبل في الفتوى لقرب هذه  
النية من اللفظ ولا يقبل عند الرفع للقاضي في طلاق ولا عتق عبد معين فلو  
ذهب للقاضي من غير أن يرفعه أحد وذكر ذلك له كان من قبيل الفتوى كما في  
التوضيح (تنبيه) مما يقبل في الفتوى أن يقول الشخص حلفت بالطلاق أنى  
لا أفعل كذا ثم يزعم أنه كاذب في ذلك القول وأنه لم يحلف ولا يقبل منه ذلك  
في القضاء إلا أن يشهد قبل الإخبار أنه يستخلص بذلك كما في الخطاب اهـ من  
دس بتصرف ومن الأمير على عقب [مسئلة] لو حلف بالله لأعتق عبيدى وقال  
أردت بعضهم على سبيل التخصيص أو أردت بعبدى دوابي أو أردت بالعق  
البيع فتقبل نيته في الفتى مطلقاً وفي القضاء إلا بطلاق وعق معين اهـ من عقب  
وفي الأمير أن قوله أردت بعبدى دوابي معترض بأن هذا مجاز والمجاز إن  
قامت عليه قرينة قبل مطلقاً وإلا رد مطلقاً فكيف يمثل به لما يقبل في الفتوى  
دون القضاء إلا أن يتكلف أن هناك قرينة خفيفة فليتأمل اهـ ومن ذلك ما لو  
حلف بالله لأعتق من عبيدى ثلاثة وقال نويت بيع ثلاثة دواب من دوابي أوقال  
لزوجته أنت طالق ثلاثاً وقال أردت أنها طلقت ثلاث مرات في الولادة أوقال  
نسائي طوائق وله أربع وقال لم أرد الرابعة فينوى في جميع ذلك مستفتياً لافي  
مرافعة مع بيته أو إقرار ولو قال جميع نسائي طوائق طلق الجميع إلا أن يقول  
استثنت أو نويت فينبغه مستفتياً فقط ومثله لو قال هي طالق البتة إن راجعها  
ثم أراد نكاحها بعد العدة وقال نويت ما دامت في العدة صدق مستفتياً ومثله لو

أوندب إليه كتلاوة القرآن  
 وكتراءة الحديث ومدرسة العلم  
 والتفعل بالصلاة إلى أن قال فأفاد  
 أن ما ذكر يطلق عليه ذكر الله  
 تعالى لا لفظ الذكر من غير  
 إضافة والله أعلم انتهى كلام  
 الشيخ محمد على فتحصل منه  
 أن الصلاة على النبي صلى الله  
 عليه وسلم ذكر ، بقى الكلام فيما  
 الأولى من الأذكار والأفضل  
 فنقول الأفضل علي الإطلاق  
 كلمة التوحيد قال سيدى ومولاي  
 العارف بالله تعالى والدال عليه  
 سيدى مصطفى البكرى فى الضياء  
 الشمس ويشهد لأفضليتها على  
 سائر الأذكار حتى من الصلاة  
 والتسليم على الحبيب المختار قوله  
 صلى الله عليه وسلم رأيت حمزة  
 وجعفر وكان بين أيديهما طبق  
 فيه نبق كالزبرجد فأكل منه نبقاً  
 ثم صار عباً فأكله ثم تم صار  
 رطباً فأكله ثم فقلت لهما ما وجدتما  
 أفضل الأعمال قالوا قول لا إله  
 إلا الله قلت ثم ماذا قالوا الصلاة  
 عليك يا رسول الله قلت ثم ماذا  
 قالوا حب أبى بكر وعمر رضى  
 الله عنهما ولذكر فى فضائلها  
 لباطن حتى يذكره اقتراباً ؛ فن ذلك  
 قوله صلى الله عليه وسلم ما قال  
 عبد لا إله إلا الله مخلصاً إلا  
 صعدت لا يردّها حجاب فإذا  
 وصلت إلى الله تعالى نظر الله  
 إلى قائلها وحق على الله تعالى  
 أن لا ينظر إلى موجد إلا رحمه

قال حليلة طالق وله زوجة وجارية بسميان بذلك وقال نويت بالطلاق عتق  
 جارىتى صدق مستفتيا اه عبق يتوضح من الأمر [مسئلة] إن شرطت الزوجة على  
 زوجها عند العقد أن لا يخرجها من بلدها أو لا يتزوج عليها وحلفت بل ولوحلف  
 لها متبرعا على أنه إن تزوج عليها أو أخرجها فالتى يتزوجها طالق أو فأمرها  
 ييدها ثم فعل المحلوف عليه وأدعى أنه نوى أنه لا يتزوج عليها أو لا يخرجها من  
 بلدها فى شهر رجب مثلاً وقد مضى لم تقده نيته لأن اليمين على نية المحلف لأنه  
 كأنه جعل هذا اليمين عوض حقه ومن أمثلة ذلك إذا ادعى شخص على آخر بوديعة  
 فأنكرها وحلف بالطلاق أنها ليست عنده وأراد طلاق واحدة وأراد رب الحق  
 البتات فيلزمه الثلاث ولا عبرة بإرادته طلقت طلاق واحدة لأن اليمين على نية المحلف  
 ولكن يحمل على هذا على ما إذا صرح باشتراط الثلاث رب الحق تشديداً على  
 الخالف لأن رب الحق يقول الخالف لا يبالى بالرجعية فاندفع قول البناى إن  
 الواحدة هى مقتضى لفظه فتقبل نيته اه ملخصاً من عب والأمر وأقرب المسالك  
 وض [مسألة] إن عدمت نية الخالف الصريحة اعتبر بساط اليمين أى السبب  
 الحامل عليها غالباً وإلا فهو المعبر عنه فى علم المعانى بالمقام وقرينة السياق وإنما  
 قال غالباً لأن البساط قد لا يكون سبباً كما بأتى فى قوله ومن ذلك ما لو حلف  
 بطلاق زوجته لا يأكّل أيضاً الخ وبساط اليمين يجرى فى جميع الإيمان كانت  
 بالله أو بطلاق أو بعتق كما قال بعضهم

يجرى البساط فى جميع الحلف • وهو المشير لليمين فاعرف

إن لم يكن نوى وزال السبب • وليس ذا الحالف ينتسب

فقوله فى النظم وهو المشير لليمين أى أن البساط هو السبب الحامل عليها وقوله  
 إن لم يكن نوى وأما لو نوى شيئاً فالعبرة بنيته وقوله وزال السبب كما إذا حلف  
 لأشترى لحماً من السوق وكان السبب الحامل له على هذا اليمين وجود زحمة فى  
 السوق أو وجود ظالم فإذا زالت الزحمة أو الظالم جاز له الشراء من السوق لأنه  
 كأنه قال فى حلفه لأشترى من السوق ما دامت هذه الزحمة أو الظالم ولا يحنث  
 لافى الفتوى ولا فى القضاء وظاهر كلامهم اعتبار البساط ولومع مراعاة فى طلاق  
 أو عتق إلا أن المفتى يدين الخالف فى دعواه وأما فى القضاء فلا بد من ثبوت  
 كون الحلف عند وجود البساط يعنى بأن تشهد البينة عند المرافعة بالبساط فيحمل  
 عليه حيثئذ كان يمينه مما ينوى فيها أم لا وأما إن شهدت البينة باليمين ثم ادعى  
 الخالف البساط فلا يعمل به عند المرافعة وقد صرح ابن رشد بهذا التفصيل ونقله  
 عنه الرماضى وأما إذا لم تزل هذه الزحمة واشترى من السوق فيلزمه ما حلف  
 به وهذا مفهوم قوله فى النظم وزال السبب وقوله وليس ذا الحالف ينتسب  
 أى أنه يشترط فى نفع البساط أن لا يكون للحالف مدخل فى السبب الحامل على

وعنه صلى الله عليه وسلم إذا قال المسلم لا إله إلا الله خرفت السموات حتى تقف بين يدي الله تعالى فيقول أسكنني فقالوا كيف أسكن ولم تغفر لنا حتى فيقول ما أجزيتك على لسانه إلا وقد غفرت له وعنه صلى الله عليه وسلم كما لا تلتقي الشفتان على قول لا إله إلا الله كذلك لا تحجب عن سما سماء حتى تنتهي إلى العرش لها دوى كدوى النحل تشفع لصاحبها وعنه صلى الله عليه وسلم لا إله إلا الله كلمة عظيمة كريمة على الله من قالها خلاصاً استوجب الجنة ومن قالها كاذباً عصمت ماله ودمه وكان مصيره إلى النار وعنه صلى الله عليه وسلم أوحى الله تعالى إلى موسى ابن عمران عليه السلام أن في أمة محمد رجلاً يقومون على كل شرف وواد ينادون بعبادة أن لا إله إلا الله جزام على جزام الأنبياء وعنه صلى الله عليه وسلم أفضل العلم لا إله إلا الله وأفضل الدعاء الاستغفار وفي رواية أفضل الذكر الحمد وعنه صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وعنه صلى الله عليه وسلم جدودا إيمانكم أكثرنا من قول لا إله إلا الله وعنه صلى الله عليه وسلم أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصاً خالصاً من قلبه وعنه صلى الله عليه وسلم

اليمين كما لو تنازع مع ولده أو زوجته أو أجنبي خلف أنه لا يدخل على من تنازع معه داراً مثلاً ثم زال السبب الحامل له على اليمين بأن اصطلع الحالف والمخولف عليه فإنه يحنث بدخوله عليه لأن الحالف له مدخل في السبب فالبساط هنا غير نافع اه ملخصاً من درودس بتوضيح [مسألة] إن قال لزوجه إن دخلت هذا المكان فأنت طالق وكان السبب في حلفه بالطلاق وجود فاسق بذلك المكان فإذا زال الفاسق منه ودخلت الزوجة لم يحنث لأنه في قوة قوله مادام هذا الفاسق موجوداً في ذلك المكان اه من أقرب المسالك [مسألة] من حلف ليشتري دار فلان فلم يرض بشئ منها فأقوى القولين عدم الحنث كما في الخطاب وكذا إذا حلف ليعين داره فأعطى دون ثمن المثل فلا يحنث لأنه في قوة قوله لأشترين دار فلان إن باع بشئ من المثل أو لايمن داري إن أعطوني ثمن المثل فالبساط نافع لما علمت أنه نية حكيمة اه مجموع بتوضيح [مسألة] من سمع الطيب يقول لحم البقر داه خلف لا يأكل لحماً ولم يقصد تعميماً ولا تخصيصاً فلا يحنث بأكل لحم الضأن والطير ونحوهما لأن البساط يدل على ذلك ومن ذلك ما إذا حلف أن زوجته لا تعتق أمته وكانت اعتقتها قبل فلا يحنث لأنه لو علم ذلك ولم يحلف في البدر (ومن ذلك) ما إذا قالت امرأة لزوجها إن كنت تحبني فأحلف بالطلاق الثلاث أنك تنطق بمثل ما أنطق به خلف كما قالت أنت طالق بالثلاث فلا يقول مثل قولها ولا شيء عليه لأنه لو علم لم يحلف (ومن ذلك) ما إذا حلفت امرأة أمير بالله العظيم لتسكن بعد موته دار الامارة ثم تزوجت أميراً آخر فأسكنها بتلك الدار فلا يحنث لأن بساط يمينها انحطاط درجتها بعد موته وقد زال الانحطاط بتزوجها بالأمير الآخر (ومن ذلك) ما لو حلف بطلاق زوجته أنه لا يأكل أيضاً ثم وجد في حجرها شيئاً مستوراً فقالت لا أريكم حتى تحلف بالطلاق لتأكل منه خلف فإنه لا شيء عليه إذا كان الذي في حجرها أيضاً ولا يلزمه الأكل منه لأن بساط يمينه أنه يأكل منه ما لم يمنع من أكله مانع ولأن عليه باليمين الأول يتضمن نية إخراج البيض فلا يقال إن المانع الشرعي يحنث معه فتدبر (ومن ذلك) من ضاعت حجة بيته أو تمسكه وقال لكتبة الحاكم مثلاً اكتبوا لي غيره امرأته طالق لا يعمله في موضع ولا هو في بيته ثم وجدته في بيته فلا حنث عليه عملاً بمقتضى لفظه بل هذا من البساط على المشهور هذه المسائل ملخصة من درودس بتوضيح وزيادة من الأمير علي عبق [مسألة] إذا حلف ولم تكن له نية تخصيص ولا تعميم ولم يوجد بساط فالمعتبر العرف القولي وكذا الفعلي على الراجح فالعرف القولي كما إذا حلف لا يشتري مملوكاً وكان عرفهم أن المملوك لا يطلق إلا على الأبيض فلا يحنث إذا اشتري عبداً أسود وقس ما أشبه ذلك والعرف

افتحوا على صيانكم أول كلامهم لا إله إلا الله وآخر كلامهم لا إله إلا الله فمن كان أول كلامه لا إله إلا الله وآخر كلامه لا إله إلا الله ثم عاش أفسسة ماسئل عن ذنب واحد وعنه صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى حرم النار على من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله تعالى وعنه صلى الله عليه وسلم قلت يا رب شفني فيمن قال لا إله إلا الله قال ذلك إلى وهذه الكلمة هي المسألة والداقة والنافعة والشافعة فأما كونها مائة فلقوله صلى الله عليه وسلم لا إله إلا الله تمنع العباد من سخط الله تعالى ما لم يؤثروا صفقة دنياهم على دينهم فإذا أثروا صفقة دنياهم على دينهم ثم قالوا لا إله إلا الله ردت عليهم وقال كذبتم وفي رواية لا تزال لا إله إلا الله تعجب غضب الرب عن الناس ما لم يبالوا ما ذهب من دينهم إذا صلحت لهم دنياهم فإذا قالوها قيل كذبتم لستم من أهلها وأما كونها دافعة فلقوله صلى الله عليه وسلم لا إله إلا الله تدفع عنه قائلها تسعة وتسعين بابا من البلاء أذناهم الهم وفي رواية لا تزال لا إله إلا الله تدفع سخط الله تعالى عنه وعن العباد حتى إذا نزلوا بالمنزل الذي لا يباليون ما نقص من دينهم إذا سلبت لهم دنياهم فقالوا عند ذلك قال الله لهم كذبتم وأما كونها نافعة فلقوله صلى الله

الفعل كما إذا حلف لا أكل خبزاً وكان عرفهم لا يأكلون إلا خبز التمر فقط فإذا أكل خبز الشعير لا يحنث على الراجح لتخصيص عرفهم الخبز بخبز التمر كما علمت وإجماع اعتبار الفعل لأنه لا يضاعف أن يكون قرينة أهملها من عقب والأمر [مسئلة] إذا لم يوجد نية ولا بساط ولا عرف قولي ولا فعلي فالمعتبر العرف الشرعي إن كان المتكلم صاحب شرع فإذا حلف أنه لا يصلي أو لا يتطهر هذا الوقت ثم دعا الله تعالى أو أزال أو أساخه فإنه لا يحنث لأن الشرع لا يطلق الصلاة على الدعاء ولا التطهير على التنظيف فإذا صلى الظهر أو توضأ مثلاً فإنه يحنث [مسئلة] إذا لم يوجد شيء مما ذكر فالمعتبر المقصد اللغوي فمن حلف لا يركب دابة أو لا يلبس ثوباً وليس لهم عرف في دابة معينة ولا في ثوب معين بل لفظ الدابة يطلق عندهم على معناه لفة وهو كل مادب على الأرض وكذلك الثوب يطلق عندهم على معناه لفة وهو كل ما يلبس فإذا ركب تمساحاً أو لبس عمامة فإنه يحنث لأنه المدلول اللغوي وكذا من حلف لا يصلي ولفظ الصلاة عندهم إنما يطلق على معنى اللغوي فإنه يحنث إذا دعا الله تعالى إذ الدعاء صلاة لفة وهذا تعلم فائدة التقييد بقوله فيما تقدم إن كانت المتكلم صاحب شرع اهـ در زيادة من دس وتوضيح [مسئلة] إذا أطلق في يمينه ولم يوجد بساط ولا عرف قولي ولا غير ذلك مما تقدم وكانت صيغته صيغة حنث فإنه يحنث بفوت المحلوف عليه لغير مانع كما إذا حلف ليطأها الليلة فتركه اختيأراً حتى فانت الليلة بل ولو لمانع شرعي أو عادي فالمانع الشرعي كمن حلف ليطأ زوجته الليلة فنزل عليها الحيض أو تبين أنها حائض فإنه يحنث إن لم يطق ولو لم يفرط فإن وطئها حال الحيض ففي بره وحسن قولان فالقول بالبر حملاً للفظ على مدلوله لفة والقول بعدم البر حملاً له على مدلوله شرعاً والمعدوم شرعاً كالمعدوم حساً يعني أنه غير معتد به في نحو الاحصان وتحليل المبتوتة أو غير مأذون فيه والافهوس يسمى وطئاً شرعاً ويوجب الغسل والحد والمهر ونحو ذلك وأما إذا حلف ليطأها ولم يقيد بالليلة فلا يحنث بحضيضها بل ينظر طهرها في المستقبل ويظن أنها هذا هو الصواب كافي بن والرامضي خلافاً لما يفيد كلام عقب من الحنث مطلقاً، ومن أمثلة الشرعي من حلف ليعين أمته فتبين أنها حامل منه فإنه يحنث؛ هذا مذهب المدونة في المسائلين وقرن ابن القاسم وابن دينار في مسألة الحيض بين أن يمضي زمن يمكنه فيه الوطء فيحنث وبين أن لا يمضي زمن يمكنه فيه الوطء فلا يحنث وخالف سحنون في مسألة بيع الأمة فقال إن تبين أنها حامل لا يحنث ولم يعتمدوا كلا منهما ومن أمثلته أيضاً ما لو حلف إنسان من أولياء المقتول ليقبض من الجاني ففعل عنه بعض آخر من المستحقين أو تبين أنه فعل عنه قبل الحلف فإنه يحنث في هذه وفي مسألة بيع الأمة المتقدمة مطلقاً أف بوقت أم لا

عليه وسلم لا تزال لاله لا اله الا الله تنفع من قالها حتى يستخفوا بها والاستخفاف بحقها أن يظهر العمل بالمعاصي فلا ينكروه ولا يغفروه وأما كونها شافئة فلقوله صلى الله عليه وسلم كما لا تنتق الشفتان على قول لا اله الا الله الخ الحديث المار وهي ثمن الجنة لقوله صلى الله عليه وسلم ثمن الجنة لا اله الا الله و ثمن النعمة الحمد لله ومفتاح السموات والأرض لقوله صلى الله عليه وسلم امكلى شي مفتاح ومفتاح السموات والأرض قول لا اله الا الله وحسن الله لقوله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى لا اله الا الله حصنى فم دخله آمن من عذابي وفي رواية يقول الله تعالى وذا كرها محبوب الله لقوله صلى الله عليه وسلم يقول الله عز وجل قربوا أهل لا اله الا الله من ظل عرشي فاني أحبهم وقد عقدنى مفتاح الفلاح لاسماها فضلا وذكر أن الأول كلمة التوحيد والثاني كلمة الإخلاص والثالث كلمة الإحسان والرابع دعوة الحق والخامس كلمة العدل وكلمة التقوى والمثل الاعلى والعهد ومقاليذ السموات والأرض وكلمة الحق والعروة الوثقى وكلمة الصدق ولها من المزايا والخصائص ما لا يسعه كتاب منها حديث البطاقة وحديث الرجل الذى حضره ملك الموت فتشق أعضائه فلم يحسده عمل خيرا ثم شق قلبه

فرط أم لا والممانع العادى كن حلف ليلبس هذا الثوب فسرقت قبل أن يلبسه أو غضب أو حلف ليدبح هذا الحيوان وليأكل هذا الطعام فسرقت أو غضب كل منهما قبل الأكل وقبل الذبح فإنه يحتث إن تأخرت السرقة أو الغضب عن البين مطلقاً أفت أم لا فرط أم لا وأما إذا تقدمت السرقة أو الغضب أو البين فلا حث مطلقاً أفت أم لا فرط أم لا<sup>(١)</sup> ومعنى أفت أى جعل للحلوف عليه وقتاً بأن حلف لألبس الثوب فى هذا اليوم مثلاً وأما إن كان الممانع من فعل المحلوف عليه عقلياً فلا يحتث كما إذا حلف ليدبح هذه الشاة مثلاً فماتت عقب البين أو تأخر موتها ولم يحصل منه تفريط وإلا بأن فرط مع التأخير حتى ماتت حث والحاصل أن المحلوف عليه إذا فات لممانع عقلياً فإما أن يكون الخالف قد عين وقتاً لفعله أم لا فإن كان قد عين وقتاً كقوله لاذبحتها فى هذا الشهر فماتت فيه لم يحتث مالم يضيق الوقت ويفرط ولا حث وإن كان لم يؤقت فلا حث إن حصل الممانع عقبه أو تأخر بلا تفريط فإن فرط مع التأخير حتى فات فالحث وقد نظم ذلك الأجهورى فقال:

إذا فات محلوف عليه لممانع فإن كان شرعياً فحنته مطلقاً  
كعقلى أو عادى إن تأخرا وفرط حتى فات دام لك البقا  
وإن أفت<sup>(٢)</sup> أو قد كان منه تبادر فحنته بالعادى لا غير مطلقاً  
وإن كان كل قد تقدم منها فلا حث فى حال فخذ، محققاً

ومن أمثلة العقلى ما إذا حلف ضيف على رب دار أنه لا يذبح له فبين أنه ذبح له أو حلف ليفتن زوجته فوجد عذرتها سقطت فلا حث فيها لأن رفع الواقع وتحصيل الحاصل محال عقلاً اه ملخصاً من درودس والخرشى والأمير بتوضيح [مسئلة] إن قال والله لا أدخل الدار فى شهر رجب مثلاً ثم عزم على عدم الدخول قبل مضيه لا يحتث لأن صيغة الحث المؤجل لا يحتث فيها إلا إذا فات الأجل وأما صيغة البرفلا يحتث فيها بالعزم على الضد كما إذا قال والله لا أكلم زيدا ولا يحتث إلا إذا كلف بالفعل وأما صيغة الحث المطلق كما إذا قال والله لا أدخل الدار أو إن لم أدخل الدار فأنت طالق ثم عزم على عدم دخول الدار فطريقة ابن المواز وابن شاس فى الجواهر وابن الحاجب والقرافى الحث ومشى عليها سيدى خليل وقال غيرهم غاية مافى المدونة أن الخالف بصيغة الحث المطلق له تحث نفسه بالعزم على الضد ويكفر ولا يتحتم الحث إلا بفوات المحلوف عليه فله أن يرجع لبيته ويبطال العزم كما لو قال إن لم أتزوج فعلى كذا ثم عزم

(١) قوله فرط أم لا: لا يخفى مافى هذا التقسيم من التساع ألا ترى إذا كانت الممانع مقدما على البين فانه لا يتأتى تفريط اه من حاشية الخرشى

(٢) قوله وإن أفت الخ أى أن العادى، إذا تأخر يحتث فيه مطلقاً أفت أم لا بادر أم لا بجلاى العقل فانه إن أفت فيه لم يحتث إلا إذا ضاق الوقت وفرط كما تقدم اه منه

فلما يجد فيه خيراً ففك لحية فوجد طرف لسانه لاصقاً بحنكه يقول لا إله إلا الله فغفر له بكلمة الإخلاص وحديث التلقين لسيدنا علي رضي الله تعالى عنه بها بعد أن طلب من الدلالة على أقرب الطرق إلى الله تعالى عز وجل وأسهلها على عباده وأفضلها عند الله وحديث مباينة الصحابة بعد سؤاله هل فيكم غريب يعني أهل كتاب وأمره بغلق باب المسجد وقوله صلى الله عليه وسلم ارفعوا أيديكم فقولوا لا إله إلا الله وفعلهم ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم انك بعثتني بهذه الكلمة وأمرتني بها ووعدتني عليها الجنة وانك لا تخلف اليعاد ثم قال أبشروا فإن الله تعالى قد غفر لكم - الذي رواد الزار في مسنده وحديث ارشاد سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام لها فيه دليل على أنها أفضل الأذكار وهو ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال قال موسى يارب عني شيئاً أذكرك به وأدعوك به قال يا موسى قل لا إله إلا الله قال لا إله إلا انت يارب انما اريد شيئاً يخصني به قال يا موسى لو أن السموات السبع وعامرهن غيري والارضين السبع في كفة ولا إله إلا الله في كفة مالت بهن لا إله إلا الله وفي رواية سأل موسى ربه حين اعطاه التوراة أن يعلمه دعوة يدعو بها

على ترك الزواج فله الرجوع للزواج وإبطال عزمه ولا يلزمه شيء ما حلف به مالم يكن المحلوف به طلاقاً وإلا لزمه بمجرد العزم على الضد وتحديث نفسه ولا يتأتى له الرجوع انظر حاشية المجموع واختار الرماصي هذه الطريقة كذا في دس ولكن في حاشية الحرثي أنه لا يحنث بالعزم على الضد في الطلاق فأولى البين بالله ونص الحاشية والذي في المدونة ومن قال لامرأته أنت طالق واحدة إن لم أتزوج عليك فأراد أن لا يتزوج عليها فليطلقها طليقة ثم يرجعها فيزول يمينه ولو ضرب أجلاً كان على بر وليس له أن يحنث نفسه قبل الأجل وإنما يحنث إذا مضى الأجل ولم يفعل ما حلف انتهى ما في المدونة ومقتضاه أنه لا يقع الطلاق بمجرد الهم قاله بعض شيوخنا وإذا كان لا يحنث بالعزم في الطلاق فأولى البين بالله اه قاله السوق اختار ما في حاشية المجموع دون ما في حاشية الحرثي ومن حلف لا يتزوجن لا يبر في حلقه إلا إذا نكح امرأة نكاحاً صحيحاً لا يستحق الفسخ وكانت تشبه أن تكون من نسائه ولا يكتفي في البر المقد فقط بل لابد من الوطء فإن كان حلقه ليتزوجن عليها فلا يبر إلا بما تشبه زوجته فإن تزوج بما يفسخ نكاحها أو بما لا تشبه زوجته أو نساءه وكان حلقه غير مقيد بأجل فيحنث إن عزم على الضد وإن أجل فيحنث إذا مضى الأجل اه من الحرثي بزيادة من عدوى [مسئلة] إذا حلف لا يأكل في غد فأكل فيه نسياناً فإنه يحنث على المتمد خلافاً لابن العربي والسيوري وجمع من المتأخرين حيث قالوا بعدم الحنث بالنسيان وفاقا للشافعي ولو حلف بالطلاق ليصوم من غد فأصبح صائماً ثم أكل ناسياً فلا حنث عليه كما في سماع عيسى وذلك لأنه حلف على الصوم وقد وجدوا الذي فعله نسياناً وهو الأكل لا يبطل صومه لأن الأكل في التطوع لا يبطله وهذا الصوم تطوع بحسب الأصل فلما لم يبطل صومه لم يحنث ومثل النسيان الخطأ والغلط فثال الخطأ حلف لا يدخل دار فلان فدخلها معتقداً أنها غيرها فإنه يحنث ومن أمثلة الخطأ ما إذا حلف لا يتناول من زيد درهم فتناول منه ثوباً تبين أن فيه درهم فإنه يحنث وقيل بعدم الحنث وقيل يحنث إن كان يظن أن فيه درهم قياساً على القطع في السرقة وإلا فلا حنث أنظر الخطاب ومثال الغلط حلف أنه لا يكلم زيدا فكلمه معتقداً أنه عمرو وكلفه لا ذكر فلانا فذكره لظنه أنه غير الإهم المحلوف عليه فإنه يحنث فیهما وأما لو حلف لا أذكر فلانا فأراد ذكر غيره فحرم ذكره على لسانه غلطاً فلا يحنث لأن الصواب أن الغلط الساقى لا حنث فيه وما وقع في كلامهم من الحنث بالغلط فالمراد به الغلط الجنائي وهو الخطأ لا اللساني اه ملخصاً من درودس [مسئلة] إن قال واثه لأدخلن الدار فأكرهه على عدم دخولها ومنع منه قهراً ولو من غير عاقل فإنه يحنث وعليه الكفارة لأن يمينه وقعت على حنث وأما إن وقعت على بر كقوله واثه

فأمره أن يدعو بلا إله إلا الله فقال موسى يارب كل عبادك يدعونها وأنا أريد أن تخصني بدعوة أدعوك بها فقال تعالى يا موسى لو أن السموات وساكنتها والبحار وما فيها وضعتوا في كفة ووضعت لا إله إلا الله في كفة لوزنت لا إله إلا الله قال الشيخ إبراهيم الكوراني رحمه الله تعالى تضمن سؤال موسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام بقوله إنما أريد شيئاً تخصني به أن يعلمه ذكر أكثر أفضّل من الأذكار المتداولة بين العباد ودل الجواب على أن الذي يطلبه من أفضّل الأذكار هو المتداول بين العباد فالمطلوب خصوصاً هو المبدول عموماً فوقع التخصيص في عين التعميم بتعظيم مرتبة لا إله إلا الله والله أعلم ولولا خشية الاطباب لا وردا في خصائصها وتأتيجها العجب العجائب فإن سائر أرباب الطرائق أصحاب الشراب الفائق من فائق ذائق أجمعوا على اتخاذها وردها ذكرًا يبلغ الأوطار ولنكتف بهذا المقدار فإن فيه كفاية لطالب رفيع الأوطار انتهى ما أردنا نقله من كلام العارف البكري وحيت تم الكلام على بعض فضائل كلمة التوحيد فلنشرع الآن فيما يتعلق بالصلاة على النبي المختار صلى الله عليه وسلم فنقول قال العلامة سيدى الشيخ ابن حجر الهيتمي

لا أكلم زيداً ولا أدخل داره في هذا الشهر فأكره على الفعل فكلّمه أو دخل داره قهراً فإنه لا يحنث لكن بقيود ستة أن لا يعلم بأنه يكره على الفعل قبل الحلف وإلا حنث لأنه داخل عليه في يمينه وأن لا يأمر غيره بالكراهة له وأن لا يكون الحالف على شخص بأنه لا يأكل مثلاً هو المكروه<sup>(١)</sup> على الأكل وإلا حنث لأنه ظاهر أنه طوع في هذين الأخيرين وأن لا يكون الإكراه شريعياً وإلا حنث لأن الإكراه الشرعي كالطوع كوقائه لا أدخل المسجد ثم حبسه فيه القاضي لدعوى توجهت عليه وكلفه أن لا يدفع ماعليه من الدين في هذا الشهر فأكرهه القاضي على الدفع لكونه موسراً وأنت لا تفعل ثانياً طوعاً بعد زوال الإكراه وأن لا تكون يمينه لا يفعله طامعاً ولا مكراهاً وإلا حنث، بقي ما لو حلف على زوجته بالطلاق مثلاً أن لا تخرج من الدار فخرجت لسليل أو هدم أو لأمر شديد لا يمكنها القرار معه أو أخرجها صاحب الدار لكون مدة الكرى قد انقضت أو نودى على فتح قدر وهي حامل أو مرضع فخرجت لخوفها على رضيعها أو على ما في بطنها كما يقع في مصر عند إرادة نزع الكتف فيتأذى شخص ليعلم الناس بذلك لتخرج الحامل ونحوها في سماع ابن القاسم عن مالك لا حنث عليه في هذه الفروع واستصوبه بن لخروجه عن نيته حكاً لو سئل على قاعدة البساط المتقدم وفي عيد الباقي ويحتمل الحنث لأنه كالإكراه الشرعي لأن الخروج واجب شرعاً وفي مثل هذا وزده بن بأنه غير صحيح لمخالفته للنص اهـ ملخصاً من درودس بتوضيح [مسئلة] إذا حلف ليصوم من غدأ فحرض ولم يقدر على الصوم حنث وأما إن ظهر أنه عذفاً لا يحنث لأن بساطه إن كان يصام فكأنه قال لا صوم من غدأ إن كان يصام نقله السيد عن عجم عن ابن عرفة اهـ من حاشية الأمير على عبد الباقي بتوضيح [مسئلة] إذا حلف لا آكل هذا الرغيف أو هذا الطعام فأكل بعضه ولو لقمة حنث وهذا في صيغة البر وأما في صيغة الحنث نحو والله لا أكل هذا الرغيف أو هذا الطعام أو إن لم آكله فهي طالق فلا يبر بفعل البعض ومن حلف أن لا يلبس هذا الثوب حنث إذا دخل طوقه في عنقه ومن حلف لا يصلي حنث بالإحرام ومن حلف لا يصوم حنث بالأصباح نارياً ولو أفسد الصلاة بعد الإحرام أو الصوم بعد الأصباح ومن حلف لا يركب حنث بوضع رجله في الركاب ولو لم يستقر على الدابة حيث استقل عن الأرض ومن حلف إن وضعت ما في بطنك فانت طالق فوضعت واحداً وبقى واحد حنث بوضع أحدهما ومن حلف لا يطأها حنث بمغيب الحشفة وقيل بالانزال ولم يلتفتوا في هذا للحنث ببعض كأنه لتعويل الشارع في أحكام الوطء على مغيب الحشفة ومن حلف لا يدخل الدار لم يحنث إذا دخل رأسه بخلاف رجله والأظهر إن اعتمد عليها ومن حلف ليقرأ

(١) قوله هو المكروه له الخ وقيل لا يحنث في هذا والقولان ذكرهما ابن عرفة اهـ من

في كتابه الدر المنضود في الصلاة على صاحب المقام المحمود صلى الله عليه وسلم قال الحلي محاصله المقصود بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم التقرب بأدائها إلى الله عز وجل وقضاء حقه فإنه تعالى وإن أوجب ثأؤه عليه عند الملائكة وتعظيمه فغنى اللهم صل على سيدنا محمد اللهم عظمه في الدنيا بإعلاء ذكره وإظهار دينه وإبقاء شريعته وفي الآخرة بتشفيقه في أمته وإجزال أجره ومثوبته وإبداء فضله للأولين والآخرين بالمقام المحمود وتقديسه على كافة المقررين والشهود وتفسيرها عليه بالتعظيم لا بتأنيفه عطف آلِه وأصحابه عليه في ذلك لأن تعظيم كل أحد بحسب ما يليق به والحاصل أن في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فائدة له بطلب زيادة ما مر له بزيادة درجاته فيه إذ لا غاية لها ولا انتهاء وفائدة للبصلي بحصول مأموله من تصوع العقيدة وخلوص النية وإظهار المحبة والمداومة على الطاعة والاحترام للواسطة الكريمة فهي محبة له وتوقير من أعظم شب الإيمان لما فيها من أداء شكره الواجب علينا لعظم منته علينا بنجاتنا من الجحيم وفوزنا بالنعيم المقيم صلى الله عليه وسلم فالصلي داع ويكمل لنفسه حقيقة لا نال إذا صلينا عليه صلى الله عليه وسلم صلي الله علينا ومن حصر الفائدة

القرآن اليوم أو سورة فقرأ ذلك ثم إنه أسقط حرفاً فإن علم أنه يسقط مثل ذلك حلف عليه وله ما نوى وإن جا، بما لا يعرف من الخطأ الكثير أوترك سورة فهو حائث وقال مالك في من حلف ليتزوج على امرأته امرأة أمسكها سنة فزوج امرأة أمسكها أحد عشر شهراً ثم ماتت فإنه يتزوج غيرها ويبتدئ السنة وقال سحنون يجوز له أن يمكث مع الثانية بقية السنة وقال شيخنا وغيره إذا حلف على شخص أن يأكل فإن كان حلف عليه في آخر الأكل فلا ير الحالف إلا بثلاث لقم وإن كانت في أوله فلا ير إلا بشبع مثله (فرع) لو حلف ليجلسن في بقعة من الجنة برجلوسه في الروضة المشرقة قلت وورد في مجالس الذكر أنها رياض الجنة وقبور المؤمنين فإن نوى الحقيقة حثت أفاد هذه المسائل الأمير على عقب [مسئلة] إذا حلف شخص لمن عليه دين لا فارتكك أولاً فارتقتى حتى تقضى حتى قفر منه ولو لم يفرط بأن انفلت منه كرها عليه فإنه يحنث قال العلامة الأمير إن قلت فراره لإكراه برأى والإكراه في البر لا حثت به قلت هو في المعنى حثت أى لا لزمنك اه بتوضيح وكذا يحنث في هذه المسئلة إن أحال المدين الحالف فرضي بالحالة وترك سبيله فيحنث بمجرد قبولها ولو لم تحصل مفارقة من الغريم لأن القبول بمنزلة المفارقة ولو قبض الحق بحضرة الغريم وما ذكره المصنف من الحنث بالحالة وعدم الاكتفاء بها خلاف عرف مصر الآن من الاكتفاء بالحالة ومعلوم أن الإيمان منية على العرف اه دس [مسئلة] إن حلف لا أكله فإنه يحنث بإرسال رسول كلام إن بلغ للبحاروف عليه وكذا إذا كتب له كتاباً فإنه يحنث إن وصل للمحلف<sup>(١)</sup> عليه بأمر الحالف سواء كان عازماً حين كتابته أو أملاً أنه لا يحنث بكتابتها أم لا وإن أوصل بغير أمر الحالف بأن دفعه الحالف للرسول ثم بعد ذلك رده عن إيصاله للمحلف عليه فعصاه وأوصله إليه فلا يحنث الحالف لا بإيصاله ولا بقرائه على المحلف عليه وكذا لا يحنث إذا لم يصل للمحلف عليه ولو كان عازماً عليه حين الكتابة بخلاف الطلاق فإنه يقع بمجرد الكتابة عازماً عليه لأن الطلاق يستقل به الزوج بلا مشافهة فلا يتوقف على حضور الزوجة ولا مشافهتها بخلاف الكلام فإنه يتوقف على ذلك ثم إنه إذا ادعى أنه نوى لا أكله مشافهة ووصول الكتاب وإبلاغ الرسول ليس فيها مشافهة فتقبل نيته في الرسول مطلقاً في الفتوى والقضاء لموافقة نيته لظاهر لفظه ولا تقبل في وصول الكتاب في العتق المعين والطلاق لأن نيته مخالفة لظاهر لفظه لأن الكلام شامل للغوى والعرفي بخلاف كلام الرسول فإنه لم يحصل به كلام لا لغة ولا عرفاً

(١) قوله ان وصل للمحلف عليه أى ولم يفتح المحلف عليه أو فاته ولم يقرأه كامل اللغوى عن المذهب وهو ظاهر المصنف ربما لظاهر المدونة خلافاً لقل ابن رشد انظر عقب اه منه



في الثاني إنما أراد بذلك تنبيه المصلّي وحثه على تحصيل الكمال المسبب له على صلاته ولم يرد خلوه عن فائدة تحصل له صلى الله عليه وسلم منها الخ مذكوره العلامة في الكتاب المذكور (قال) سيدى العارف بالله تعالى الشيخ عبد الوهاب الشعراني في العهود المحمدية أخذ علينا العهد العام من سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نكثر من الصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلا ونهارا ونذكر لإخواننا ما في ذلك من الأجر والثواب ونرغبهم فيه كل الترغيب إظهارا لمحبة صلى الله عليه وسلم وأن يجعل لهم وردا صباحا ومساء من ألف صلاة إلى عشرة آلاف صلاة كان ذلك من أفضل الأعمال ثم قال واعلم يا أخى أن طريق الوصول إلى حضرة الله تعالى من طريق الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من أقرب الطرق فمن لم يخدمه صلى الله عليه وعلى آله وسلم الخدمة الخاصة به وطلب دخول حضرة الله تعالى فقد رام المحال إلى أن قال وقد جب إلى يا أخى أن أذكرك كلمة من فوائد الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم تشويقا لك عسى أن يرزقك الله محبة الخالصة ويصير شغلك في أكثر أوقاتك الصلاة والتسليم

فإذا قال إن كلمته فهي طالق أو فقيدي فلان حر ثم أرسل له كلاما مع رسول وبلغه له وادعى أنه نوى المشافهة قبل منه في الفتوى والقضاء وأما إن أرسل له كتابا ووصله ثم ادعى المشافهة لم يقبل عند الرفع للحاكم في خصوص العتق المعين والطلاق لحق العبد والزوجة مخلصان من درودس [مسئلة] إن حلف لا يكلمه ثم رأى شخصا فسلم عليه معتقدا أنه غيره فتبين أنه هو فانه يحنث ولا يقال إن هذا من اللغو ولا حنث فيما يجرى فيه اللغو لأننا نقول إن الاعتقاد هنا ليس متعلقا بالمخولف عليه حتى يكون لغوا بل بغيره لأن الاعتقاد تعاق بزيد فتبين أنه غيره <sup>(١)</sup> وزيد ليس مخولفاً عليه بل المخولف عليه عدم الكلام وقوله معتقداً أنه غيره وأولى ظانا أو شاكا أو متوهماً أنه غيره وأما عكس هذه المسئلة وهو لو كلم رجلا يظنه المخولف عليه فإذا هو غيره لم يحنث ولو قصده كما ذكره الشارح أى بهرام في كبريه وشامله ولا يقال هذا فيه العزم على الضد وهو يوجب الحنث لأننا نقول العزم على الضد إنما يوجب الحنث في صيغة الحنث فقط ومن هذا يعلم أن الحنث وعده منوطان بهما تين لا باعتبار الاعتقاد ومن ذلك لو قال امرأته طالق ماله مال وقد ورث قبل يمينه مالا لم يعلم به فيحنث إلا أن ينوى في يمينه أعليه فلا حنث اه ويؤخذ منه أن من قال عبد فلان حر وانكشف الأمر أنه ورثه قبل أن يقول هذا القول فانه يعتق عليه ولم ير هذا منصوفاً وكذا يحنث إذا سلم على جماعة فتبين أن المخولف عليه فيهم وأولى إن كان عالما بذلك إلا أن يحاشيه أى يخرجهم منهم بقلبه قبل السلام عليهم وكذا إن أخرجه بقلبه في أثناء السلام كما تقدم في مسئلة أيمان المسلمين تزامنى وهو المعتد ومقابله أن الإخراج بالنية حال اليمين لا ينفع اه مخلصاً من درودس [مسئلة] إذا حلف بالطلاق أو بغيره أنها لا تخرج إلا بإذنه فأذن لها وخرجت بعد إذنه لكن قبل عليها بالإذن فإنه يحنث سواء أذن لها وهو حاضر أو في حال سفره أشهد على الإذن أم لا وكذا يحنث بتركها عالما بخروجها بغير إذنه لأن مجرد عليه لا يبعد إذناً فلا بد من الإذن الصريح وأولى أن يعلم ويؤخذ من هذه المسئلة ما أفتى به بعض الشيوخ فيمن حلف غريمه أنه لا يسافر من هذه البلد إلا بإذنه فسافر مصاحباً له من غير إذنه أنه يحنث لانه خرج بغير إذنه وذلك أنه ربما كان له غرض في بقائه فإن كان البساط خوف هروبه وقد أمن بكونه معه فلا حنث وأما إذا حلف لا يأذن لها في الخروج إلالتب أيها مثلاً فأذن لها في ذلك فزادت عليه بأن ذهبت لغيره قبله أو بعده أو أقصرت على غيره من غير علم حال الزيادة فلا شيء عليه وأما لو زادت وهو عالم بزيادتها ولم يمنعها فإنه يحنث لأن عليه كإذنه وقد حلف أن لا يأذن لها في ذلك الزائد وأما عليه بعد فعلها الزيادة فلا

(١) قوله فتبين أنه غيره وهذا معنى قول المجموع وليس لدوا فان اللغو حال الحلف اه منه

يوجب حته وأما لو حلف لا خرجت إلا بإذن فأذن لها في أمر فزادت فالحث مطلقاً علم بالزيادة أو لم يعلم ثم إنه إذا قال لها لا تخرجي إلا بإذن وبعد ذلك قال لها اخرجي حيث شئت فانه تتحل يمينه إلا أن يقصد التثديد على حد قوله تعالى اعملوا ما شئتم فليس إذناً فلا تتحل اليمين وأما إذا قال لا تخرجي إلى موضع أو إلى موضع من المواضع إلا بإذن فليس قوله لها اخرجي حيث شئت إذناً معتبراً فيها على المعتمد لأنه لما قيد بإلى موضع أو إلى موضع من المواضع دل على أن مراده لا بد من إذنه لها في الخروج إذناً خاصاً في كل منهما وأما إذا حلف لا تخرج إلا بإذنه وأذن لها ثم رجع فخرجت فذهب ابن القاسم بحث ومذهب أشهب لا يبحث وخرجها علي ما إذا شرط لأمراته أن لا يخرجها من بلدها إلا برضاها فرضيت وأخرجها ثم طلبت الرجوع فإنه لا يلزمه خلاف قول ابن القاسم أنه يلزمه أن يرجعها له مخلصاً من عب والامير وعدوى ودس [مسئلة] إذا حلف لا يعير زيداً فوهبه أو تصدق عليه أو حلف لا يهبه تصدق عليه فإنه يبحث لأن قصده عدم نفعه ولا ينوي في الطلاق والعق الممين إذا رفع للقاضي مع يمينه أو إقرار في هذه الصور الثلاث وأما إذا حلف لا يتصدق عليه أو لا يهبه فأعاره أو حلف لا يتصدق عليه فوهبه فإنه يبحث ولكن ينوي في هذه الصور الثلاث مطلقاً حتى في الطلاق والعق الممين مع المرافعة للقاضي وأما عند المفتي فينوي حتى في الطلاق والعق الممين في الصور الست اه در توضيح [مسئلة] إن حلف لزيد لأقتضيتك حقل في شهر رمضان مثلاً فلما قضاه دينه فيه استحق بعض الدين من يده وأولى كله فإنه يبحث ولو كان البعض الباقي يني بالدين وذلك لأنه رضى في حقه إلا بالكل فلما ذهب البعض انتقض الرضا وهذا في التتضاء بغير الجنس وظاهره الحث بالاستحقاق ولو أجاز المستحق أخذرب الحق ذلك الشيء المقتضى به الدين الذي استحقه وهو كذلك ولكن الحث مقيد بقيد الأول أن يقوم رب الدين به بعد الاستحقاق وأن يكون قيامه بعد الأجل الذي حلف المدين ليقضين الدين فيه لربه وكذا يبحث إذا قضى دينه في ذلك الأجل فظهر به عيب قديم يوجب الرد ولكن الحث هنا مقيد بقيود ثلاثة القيد المتقدمين في مسألة الاستحقاق وهما أن يقوم رب الدين به بعد وجود العيب وأن يكون قيامه بعد الأجل والثالث أن يكون العيب موجباً للرد فإن ساع رب الدين ولم يقم به لم يبحث الحالف وإن قام رب الدين به قبل الأجل فلا حث إن أجاز وكذا إن لم يجز واستوفى حقه قبل مضي الأجل وإلا بأن مضى الأجل حث وكذا يبحث إذا وهب رب الدين للدين الحالف ما في ذمته فقبل الهبة ولكن إن دفعه لربه بعد القبول وقبل الأجل ثم يرجع به عليه لا يبحث فقول الدردير تبعاً لعبد الباقي ولا ينفعه دفعه لربه بعد القبول لا يسلم بل الحق

على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وتصير تهدي كل عمل عملته في صحيفة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كما أشار إليه خبر كعب بن عجرة  
رضي الله تعالى عنه أني أجعل لك  
لك صلاتي كلها أي أجعل لك  
ثواب جميع أعمالك فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم إذا يكفك  
الله هم دنياك وآخرتك فمن ذلك  
وأهمها صلاة الله وسلامه  
وملائكته ورسوله علي من صلى  
وسلم عليه (ومنها) تكفير  
الخطايا وترك الأفعال ورفع  
الدرجات (ومنها) مغفرة الذنوب  
واستغفار الصلاة عليه لقائلها  
(ومنها) كتابة قيراط من الأجر  
مثل جبل أحد والكيل بالمكيل  
الأوفى (ومنها) كفاية أمر الدنيا  
والآخرة لمن جعل صلاته كلها  
عليه كاتقدم (ومنها) محو الخطايا  
وفضلها على عتق الرقاب (ومنها)  
النجاة من سائر الأحوال وشهادة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم له  
بها يوم القيامة وجوب الشفاعة  
(ومنها) رضى الله تعالى عنه ورحمته  
والأمان من سخطه والدخول  
تحت ظل العرش (ومنها) رجحان  
الميزان في الآخرة وورود الحوض  
والأمان من العطش (ومنها)  
العتق من النار والجواز على  
الصراط كالبرق الخاطف ورؤية  
المقعد المقرب من الجنة قبل الموت  
(ومنها) كثرة الأرواح  
في الجنة والمقام الكريم (ومنها)

رجحانها على أكثر من عشرين  
غزوة وقيامها مقامها (ومنها)  
أنها زكاة وطهارة وينمو  
المال ببركتها (ومنها) أنه  
تقتضى له بكل صلاة مائة حاجة  
بل أكثر (ومنها) أنها علامة على  
أن صاحبها مدام يصلى على  
النبي صلى الله عليه وسلم من أهل  
الجنة (ومنها) أنها عبادة وأحب  
الأعمال إلى الله تعالى (ومنها)  
أن الملائكة تصلى على صاحبها  
مادم يصلى على النبي صلى الله  
عليه وسلم (ومنها) أنها تزين  
الجناس وتنقي الفقر وضيق  
العيش (ومنها) أنها ياتس بها  
مظان الخير (ومنها) أن فاعلها  
أولى الناس به صلى الله عليه وسلم  
يوم القيامة (ومنها) أنه ينتفع  
هو وولده بها وبناؤها وكذلك  
من أهديت في صحيفته (ومنها)  
أنها تقرب إلى الله عز وجل وإلى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
(ومنها) أنها نور لصاحبه في قبره  
ويوم حشره وعلى الصراط  
(ومنها) أنها تنصر على الأعداء  
وتظهر القلب من التفاف والصد  
(ومنها) أنها توجب محبة المؤمنين  
فلا يكره صاحبها إلا مناقب ظاهر  
التفاف (ومنها) رؤية النبي صلى  
الله عليه وسلم في المنام إن أكثر  
منها في اليقظة (ومنها) أنها تنقل  
من أغياب صاحبها وهي من أربك  
الأعمال وأفضلها وأكثرها نفعا  
في الدنيا والآخرة وغير ذلك من

أنه ينفعه وكذا بحث إن دفع قريب المدين مثلا الدين عن المدين الحالف بلا  
إذنه سواء دفع ذلك القريب من مال نفسه أو من مال الحالف لكن إن علم  
الحالف قبل مضي الأجل بدفع القريب ورضى بدفعه عنه برآءة لأن عليه ورضاه  
منزل منزلة دفعه لكن الحنث بدفع القريب محمول على قريب غير وكيل أو وكيل  
تقاضى لدينه الذي على الناس أو وكيل ضئيلة<sup>(١)</sup> أو وكيل بيع أو شراء أما  
لو كان وكيل قضاء للدون التي عليه أو كان مفوضا فإنه يبر بدفعه أمره أم لا علم  
بذلك وسكت أم لا وكذا بحث إذا تذكر بعد الحلف أن رب الدين قبضه أو  
قامت له بيعة بالقضاء ولا يبر بذلك ولا يبر إلا بدفع الحق لربه ولم يقولوا هنا  
على البساط وإلا فقتضاه لأحنت حيثن وإذا دفعه فإن شاء رجع به وإن شأله  
يرجع فإن دفع الحق لربه فأبى وقال لاحق لي فاستظهر عجز جبر رب الحق على  
قبوله لأجل أن يبر الحالف اه ملخصا من درودس [مسئلة] إن حلف  
لأبأكل شيئا من طعام زيد ثم إن زيدا أعطى رغيما لولد الحالف فأكل منه ذلك  
الحالف فإنه بحث ولوم يعلم أن ذلك الرغي من عند زيد خلافا لحنون القائل  
بعدم الحنث عند عدم العلم ولكن حنث الحالف مقيد بقيد الأول إن كانت  
نفقة الولد على أبيه الحالف والثاني إن كان المدفوع للولد يسيرا ولو الذي لا ينتفع  
به إلا في الوقت كالسكرة فإن كان الولد لا نفقة له على أبيه فلا حنث وإن كان  
المدفوع للولد كثيرا فلا حنث إذ ليس للأب رد الكثير أي أنه لا مصلحة فرد  
فهو ملك الولد بخلاف اليسير فإنه لما كان للأب رده كان باقيا على ملك ربه  
فكان الحالف أكل من الطعام المحلوف عليه وبذلك يعلم أن كسوة الولد ليست  
كالطعام فإذا حلف لأبليس ما يكسوه لي زيد ثم إن زيدا كسا ولد الحالف ثوبا  
مثلا فلبس الأب الحالف فلا بحث لأنه من الكثير الذي ليس له رده كذا قاله  
عج والعبد كالولد إلا أن الحالف بحث بأكله مما دفع لعبده ولو كثيرا بخلاف  
الوالدين اللذين يجب نفقتهما على الحالف فلا بحث بأكله مما دفع لهما سواء كان  
قليلا أو كثيرا لأنه ليس له رده لأن الوالدين ليس محجورا عليهما للولد ومثل  
الوالدين ولد الولد لعدم وجوب نفقته عليه اه ملخصا من درودس وعدوى  
[مسئلة] إن حلف لأأكله أيا ما لزمه ترك الكلام في ثلاثة من الأيام ولا يحسب  
يوم الحلف من الأيام الثلاثة حيث سبق بالفجر لكنه لا يكلمه فيه فإن كلف فيه  
حنث وقيل إن يوم الحلف لا يبلغ بل يكمل<sup>(٢)</sup> بقيته من اليوم الذي يلي اليومين

(١) قوله أو وكيل ضئيلة أي وهو الذي وكاه على بيع الضئيلة وهي في الأصل القمار كما في  
القاموس وذكر ابن مرزوق أن وكيل الضئيلة هو الذي يتولى شراء النفقة للبيت من لحم وصاوين  
وغير ذلك اه من دس وفي الامير وكنا نسمع أحاديثه على من يباشر له ذرع أرضه وخراجها  
وفي مثال التحوكل رجل وضئته فسر بحرة الصانع الذي إذا تركها جاع وضاعت اه منه

(٢) قوله بل يكمل الخ أي كما هو ظاهر نظم مت لما فيه التلخيص وهو قوله

الأجور التي لا تحصى وقد رغبتك  
بذكر بعض ثوابها فلازم يأخى  
عليها فانها من أفضل ذخائر الأعمال  
الح ماذ كره سيدى الشيخ عبد  
الوهاب الشعراني نفعنا الله تعالى  
به، وحيث ذكرنا بذمة من فضائلها  
يذنبى التنبيه على بعض صيغها  
العظيمة الفضل فيها اللهم صل على  
سيدنا محمد عبدك ونيبك ورسولك  
النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم  
تسلياً بقدر عظمة ذاتك في كل  
وقت وحين انتهى ذكر بعضهم  
أنها بمنزلة مائة ألف صلاة  
وقال بعض العارفين ان  
هذا قصور فان عظم ذات الله  
تعالى لا نهاية لها فينبغى أن  
تكون وراء ذلك (ومنها) اللهم  
صل على سيدنا محمد وعلى آله  
وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل  
بيته عدد ما في عليك صلاة دائمة  
بدوام ملكك انتهى قال العلامة  
سيدى الصغير ابن ميار من  
قراها فكأنما قرأ دلائل  
الخيرات أربعين مرة انتهى  
(ومنها) اللهم صل على سيدنا محمد  
الفتاح لما أغلق والخاتم لما سبق  
وناصر الحق بالحق والمهادى  
إلى صراطك المستقيم صلى الله  
عليه وعلى آله حتى قدره ومقداره  
العظيم انتهى ذكر بعضهم أنها  
تعادل ستائة ألف صلاة (ومنها)  
اللهم يارب محمد وآل محمد  
صل على محمد وعلى آل محمد  
واجز محمدًا صلى الله عليه وسلم

الصحيحين وظاهر ما في كتاب التذوق وترجيحه وكلام بعض الشراح يقتضى  
ترجيح القول الأول وكذا يلزمه ترك الكلام معه في ثلاثة أيام إذا قال لا هجرته علي  
الراجح فإنه الهجر الشرعى وقيل يلزمه شهر رعياء للعرف اه ملخصاً من درودس  
[مسئلة] إذا أعلم زيد خالداً بأمر واستحلفه على كتابته خلف خالد ثم إن زيداً  
أسره لغيره فأسره ذلك الغير لخالد وأخبره به فقال خالد للخبير له ما ظننت  
ان زيداً قال ذلك الأمر لغيرى فإنه يحنت بذلك فتزل قوله ما ظننته قال لغيرى  
منزلة الأخبار ولولم يقصده وينبغى أنه إذا كان البساط عدم الفشو مثلاً ففشى  
من غيره أنه لا يحنت ثم إن ما هنا من الحنت بالمقوم فيؤخذ منه قوة الحنت في  
الفرع الذى ذكره الخطاب آخر الباب وهو حلف لا أحب معك إلا هذا الدست  
من الشطر نج خلطه شخص علمها فحنته الشافعية وجماعة بناء على أن الاستثناء من  
النفي إثبات ولم يحنته الطروشى بناء على أن المستثنى مسكوت عنه كيف وقد قيل  
إنه منطوق وفي ابن قاسم على جمع الجوامع حلف لا يلبس ثوباً إلا الكتان  
لا يحنت بترك اللبس أصلاً إما لأن الإيمان على العرف لأن المراد في العرف  
إن لبست لا ألبس إلا الكتان أو معنى الاستثناء من النفي إثبات أنه أخرجه من  
المتع باليمين وأثبت له الإباحة والتخير لا الوجوب فليظن اه من المجموع زيادة  
من حاشية عقب وتوضيح وقوله وفي ابن قاسم كالتعقيب والاعراض على قول  
الخطاب فحنته الشافعية وكأنه يقول كيف نسبة هذا للشافعية مع مقاله ابن قاسم  
على جمع الجوامع من عدم الحنت أنظر ضوء الشموع [مسئلة] إذا حلف  
لزوجته لا أكلك حتى تفعل كذا سم قال عقب حلفه اذهبي يحنت لأن قوله اذهبي  
كلام قبل الفعل بخلاف ما إذا حلف بطلاق أو غيره أنه لا يكلم زيداً إلا أن يدها  
بالكلام فقال له زيد إذا والله لا أبالي بك فإن هذا لا يكون تيدمة معتداً بها في  
حل اليمين فإن كلفه قبل صدور كلام غير هذا حنت وإنما لم يجعل لا أبالي بك  
كلاماً ولو كرره لأنه في جانب البر وهو لا يحصل إلا بكلام معتد به وجعل ابن  
قاسم قوله اذهبي كلاماً فحنته لأنه في جانب الحنت وهو يحصل بأدنى سبب خلافاً  
لابن بابة فلم يحنته وقد اختصا في ذلك عند مالك كما في السيد اه ملخصاً من عقب  
والأمير ودس [مسألة] إن قال البائع للبشترى حين البيع أنا حلفت لأبيع  
لفلان وأخشى أنك تشتري له بالوكالة فقال الشرائى لا لفلان ثم بعد تمام البيع  
قال المشتري اشتريت لفلان المحلوف عليه فلا يحنت إلا أن يثبت بالبينة أنه اشتراه  
لفلان فيحنت والبيع لازم للحالف مع الحنت ما لم يقل الحالف إن كنت تشتري  
له فلا يبيع بيني وبينك لم يحنت ولم يلزم البيع على المعتد وهو قول اللخمي

كرام خيار عدة ثم عهدة  
يلقى بعض اليوم اليوم قبله  
وقد قيل لا تلقى فافعله ينفع

تقوم قاض للقضا طه ثامنا  
وصوب في هذا إلى الراى يرجع  
اه أميراه منه

ما هو أهله وقد ورد في الحديث عن جابر رضى الله عنه أن من قالها صباحاً ومساءً أعيب سبعين كاتباً ألف صباح ولم يبق حق لنيه إلا أداؤه وغفر له ولوالديه وحشر مع آل محمد نقله ابن السبع في شفايته وتعب السبعين هذا الزمن الطويل بكتابة ما لقائل ذلك من الثواب بالاستغفار وبالله التوفيق (نتيه) علم بما ذكر أن كل محل طلب فيه ذكر بخصوصه فالاستغفار به أولى من غيره ولومن قرآن أو مأثور آخر ذكره الشيخ قال في حاشيته على المحل في باب الجمعة ما ذكره الشيخ الشرجي من أن جميع الأذكار لا تقيد إلا بالفهم لمعناها فهو ما أفتى به السبكي وفي شرح الأذكار للصلاة ابن علان قال رضى الله عنه أثناء كلامه لأن شرط ترتب الثواب على الذكر معرفة معناه ولوبوجه كما أفتى به السبكي بخلاف ترتب الثواب على قراءة القرآن فإنه حاصل للقارى. وإن لم يعرف معناه لكن قول المنهاج ويسن تدبر القراءة والذكر لعدم حصول ثواب الذكر مع جهل معناه كما في القرآن ومن ثم نظر فيه الاسنوى قال ابن الدز الحجازى في مختصر فتح البارى والعبارة للفتح ولا يشترط استحضاره لمعناه ولكن يشترط أن لا يقصد غير معناه وإن انضاف إلى

والتوسى ومقابله أن البيع لازم والشرط باطل ويبحث إذا علمت أنه إذا قال الشراء لى سم قال اشتريت لفلان ولم يثبت ذلك لم يبحث أى لكون الوكيل غير مصدق فيما يدعيه ولا ينفى الورع أو ليس أنه قد قيل كما في الرضاع ومثله كما نقله شيخنا السيد البلدى عن شيخه سيدى محمد الزرقانى إذا حلف على زوجته بالطلاق أنها لا تدخل حماماً مثلاً فقالت له بعد ذلك دخلته فلا تصدق ولا يبحث إلا إذا ثبت بالبيدة اه ملخصاً من درودس [مسألة] إن حلف بطلاق أو غيره لأقضيئك دينك إلى رمضان مثلاً إلا أن تؤخرنى فأت رب الحق المحلوف له قبل الأجل وأجله الوارث أجلاً ثانياً فلا يبحث بفراغ الأجل الأول من غير قضاء على المعتمد ثم إن ما ذكر من عدم الحث مقيد بما إذا كان الوارث رشيداً وكان الميت ليس عليه دين وإلا حث ومن ذلك ما إذا مات المورث المظلوم فلوارثه ثواب أيضاً في ذلك الظلم لا تنتقل الحقة له وهو أظهر الأقوال في البدر والسيد اه ملخصاً من عبق والامير [مسألة] حلف لزوجته على قطعة لحم لتأكلها (١) فخطفتها هرة عند مناولته إياها وابتلعها فشقت الزوجة جوف الهرة وأخرجتها قبل أن يتسلل في جوفها منها شيء وأكلتها وحصل توان من الزوجة في أخذ القطعة من زوجها حين خطفتها الهرة والمراد بالتواني أن يمضى زمن بقدر التناول ولا يشترط الزيادة على ذلك هذا هو الصواب فالراجح الحث فإن لم تتوان في أخذها لم يبحث قطعاً ولو لم تشق الزوجة جوف الهرة ولم يجرؤ هذا على المانع العادى حيث حثوه فيه مطلقاً إذا حلف لياكلن هذا الطعام ففرق قبل الأكل سواء أفتى أم لا فرط أم لا كما تقدم ومن حلف على طعام لياكله فأكله بعد فسادة قولان إلا أن يتواني فالحث على الظاهر اه مجموع بتوضيح [مسألة] حلف لا يكسوها هذين الثوبين ونيتة أنه لا يكسوها الثوبين معاً في المدونة أنه يبحث، واستشكل عدم قبول نيتة بأنها مساوية للفظه والنية المساوية للفظ تقبل مطلقاً في الفتوى والقضاء ولوبطلاق وعق معين مع المرافعة كما تقدم وأجب بأننا لانسلم مساواة نيتة للفظ بل نيتة مخالفة للفظ لأن قوله لا كسوتها إياها كما يحتمل لا كسوتها إياهما جميعاً يحتمل لا كسوتها بكل واحدة منها على انفرادها فهذا الاعتبار صارت النية مخالفة لظاهر اللفظ والنية إذا كانت كذلك تقبل عند المفتى مطلقاً كانت النية بالله أو بغيره ولا تقبل عند القاضى مع المرافعة إذا كانت النية بطلاق أو عق معين اه من دس [مسألة] إذا وضع مالا في مكان أو دفنه فيه ثم طلبه فلم يجده لنسيان المكان الذى دفنه أو وضعه فيه تخلف لقد أخذتية ثم أعين النظر ثانياً فوجده في مكانه الذى دفنه فيه أو أنها أخذتية فإن كان حين الحلف معتقداً أنها

(١) قوله لتأكلها بكسر اللام على حذف ياء المخاطبة ونون الرفع الساكنين وينفتح اللام على النية وقوله فخطفتها بكسر الصاد على الأصح قال تعالى (إلا من خدع الحطفة) وفتح الطاء لغة ودية اه من دس اه منه

الذكر استحضار معناه وما اشتمل عليه من تعظيم الله تعالى ونفي التقص عنه زاد كالا فان وقع ذلك في عمل صالح مما فرض من صلاة أو صوم أو جهاد أو غيرها ازداد فان صح التوجه وأخلص لله تعالى فهو أبلغ الخ ما ذكره في الشرح فتبين بذلك أن الإذكار سوى كلمة التوحيد جرى فيها الخلاف في اشتراط فهم معناها أو لا وأما تفرقة الشيخ الشرحي بين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبين بقية الأذكار غير كلمة التوحيد فلم أرها لغيره ولكن الشيخ قدوة ويحتج بكلامه لأنه من العلماء الأعلام ومع ذلك فكلامه رضى الله عنه لا يدل على أفضلية الصلاة على كلمة التوحيد ولم أعثر على نص فيه تفضيل الصلاة على كلمة التوحيد وإنما الذي قدمناه تفصيلها على الصلاة وأما الكافر فلا يدخل في الإسلام إلا إذا أتى بكلمتي الشهادة ففي التحفة ولا بد في الإسلام مطلقاً أو في النجاة من الخلود كما عليه الإجماع في شرح مسلم من التلطف بالشهادتين من الناطق فلا يكتفى ما قبله من الإيمان وإن قال به الغزالي وجع محققون لأن تركه التلطف بهما مع قدرته وعلوه بشرطيه أو شطره لا يقصر عن نحو رمي مصحف بقدر

أخذه أو طأنا أو شاكا فلا يثبت سواء كان الحلف بطلاق أو غيره لأن المعنى إن كان ذهب فقد أخذته وفدظهر أنه لم يؤخذ أو أنها أخذته وأما إن كان حين اليمين جازماً بعدم الأخذ فيقع الطلاق سواء تبين أنه في موضعه أو أنها أخذته ولا يقع اليمين بالله لأنه غموس لا كفارة فيه في هاتين الصورتين وأما إن تبين أن غيرها أخذه أو لم يتبين شيء فإن كان حين الحلف جازماً بعدم الأخذ أو طأناً أو شاكا فإنه يقع الطلاق عليه ولا كفارة في اليمين بالله لكونه غموساً وأما إن كان حين اليمين في هذا الموضوع جازماً بالأخذ أو طأناً ولم يتبين أن أحداً أخذه فلا حنث سواء كان الحلف بطلاق أو غيره وسأيت نظر هذا فيما إذا تناقض متحالفان على طائر حلف أحدهما أنه غراب وحلف الآخر أنه حدة ولم يتبين شيء فلا حنث عليهما دفعا للتحكم ويدين كل منهما وإن تبين أن أحداً أخذه والموضوع أنه حلف جازماً بالأخذ أو طأناً له حنث إن كان حلفه بغير الله ولا حنث إن كان اليمين بالله لأنها لغو هذا تحرير ما تلخص من حاشية الخرشى والدسوق وضوء الشموع [مسئلة] قوله في الحديث من كان حالفاً فليحلف بالله فيه رمز إلى أن الأولى التوق عن اليمين مهابة وتعظيماً إلا لمتنقض فإنه إذا أكثر منها ربما خفت مهابتها عليه خلف كاذباً وعليه يحمل ما في سماع القرويين أن عيسى عليه السلام قال لبي إسرائيل كان موسى عليه السلام ينهك أن تحلفوا بالله إلا وأتم صادقون وأنا أنها كم أن تحلفوا بالله صادقين أو كاذبين وقال ابن رشد قول عيسى خلاف شريعتنا فإنه صلى الله عليه وسلم صدر منه الحلف كثيراً وكان كثيراً ما يقسم والذي نفسى بيده والذي نفس محمد بيده صلى الله عليه وسلم وأمره الله به في آية قل إني وربي إنه لحق قل بلى وربي لنبش وأما ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم الآية فهي عن الحلف على ترك البر نظير ولا تأتوا أولوا الفضل منكم الآية اه من ضوء الشموع [مسئلة] إن قال بصوم العام لأفعلن كذا وجعل الصوم مقسماً به كما يقسم بأسماء الله فلا شيء عليه وكذا إذا قال صوم العام لأفعلن لأشئ فيه وكان شيخنا عليه سحاب الرحمة يستعمل ذلك كثيراً يوم السامع أنه حلف وأما إن قال إن كان كذا فعلي صوم العام فظاهر أنه نذر يلزم ومن هذا لوقال بالطلاق أو بالعاق لأفعلن كذا ولم يفعله والحال أنه جعل قوله بالطلاق أو بالعاق مقسماً به كما يقسم بالله ولم يقصد بذلك حل العصمة ولا تحرير الرقة لأشئ فيه كما سمعته من شيخنا وهو ظاهر وليس هذا كتعليق الإنشاء كقوله إن فعلت كذا فهي حرة أو زوجتي طالق فإن هذا يلزم قطعاً اه من ضوء الشموع بتوضيح [مسئلة] إن قال ودين الإسلام فإن أراد به الأحكام الإلهية انعقد وصار يمينا لأنها ترجع لكلام الله وخطابه وأما إن أراد تدين العباد وطاعتهم لم يلزم وكذا لا يلزمه شيء إذا قال وخاتم الصوم الذي علي قم العباد إلا أنت يريد به

ولو بجمعة وإن أحسن العربية على المنقول المعتمد والفرق بينهما تكيرة الاحرام جلي بترتيبهما (ثم قال) ويؤخذ من تكريره رضى الله عنه لفظاً أشهد أنه لا بد منه في صحة الاسلام وهو ما يدل عليه كلام الشيخين في الكفارة وغيرها لكن خالف فيه جمع وفي الاحاديث ما يدل لكل انتهى كلام التحفة وفي المعنى قال ابن النقيب في مختصر الكفاية وهما أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وهذا يؤيد من أفتى من (٩٩) بعض المتأخرين بأنه لا بد أن يأتي باللفظ أشهد

في الشهادتين وإلا لم يصح اسلامه وقال الزنكوني في شرح التبيين هما لا إله إلا الله محمد رسول الله وظاهره أن لفظة أشهد لا تستلزم في الشهادتين وهو يؤيد من أفتى بعدم الاشتراط وهي واقعة حال اختلف المفتون في الافتاء في عصرنا فيها والذي يظهر لي أن ما قاله ابن النقيب محمول على الكمال وما قاله الزنكوني محمول على أقل ما يحصل به الاسلام فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم امرت أن اقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله رواه البخاري ومسلم ولا بد من ترتيب الشهادتين إن يؤمن بالله ثم برسوله فإن عكس لم يصح كما في المجموع في الكلام على ترتيب الوضوء وقال الحليمي إن الموالاة بينهما لا تستلزم فلو تأخر الايمان بالرسالة عن الايمان بالله تعالى مدة طويلة لصح قال وهذا بخلاف القبول في البيع والنكاح لأن حق الدعوى الى دين الحق ان يدوم ولا يختص بوقت دون وقت فلأن العمر كله بمنزلة

الحكم الإلهي فيلزم وكذا يلزم إذا قال والذي خاتمته على في إن أراد به الله تعالى وأما إذا قال والعلم الشريف فالتبادر منه - العلوم المدونة فلا يلزمه شيء إلا إن يريد علم الله تعالى أو أحكامه وإلزامه ضوء الشموع بتوضيح [مسألة] إذا قال إن فعلت كذا أكون داخلاً على أهل زانية فاسقاً ثم فعل المحلوف عليه يلزمه الطلاق الثلاث كما استظهره في حاشية الخرشى [مسألة] إن حلف لا أكل فلان طعام فاشترطاً طعاماً اشترط فيه وأكله معاً لا يباحث إن أكل قدر حظه فأقل تنزيلاً لا كل منزلة المقاسة وإن كانت الشركة شائعة وفي الخطاب حلف لا يأكل فلان طعاماً فأقله ولم يعلم بأنه طعام فلان المحلوف عليه إذا أعطاه ثمنه لم يباحث قرب الامر أو بعد قال بن وهو يخالف لما تقدم من أن الخطأ مثل النسيان في الحنث أقول يمكن توجيهه بأنه يدفع الثمن لم يتحتم الممنوع الظاهر أنه لا يجبر على قبول الثمن اهـ من الأمير على عبد الباقي على الجميع سبحانه الرحمة [مسألة] كفارة البين بالله وما شابهه كقوله عيني أو كفارة أو نذر إطعام عشرة مساكين مسلمين أحراراً لكل مد نبوي وهو ملء اليد المذسطين مما يخرج من زكاة الفطر وندب زيادة على المد بغير المدينة قال الإمام الزيادة بالأجتهاد وقال أشبه يتدب زيادة ثلثه وقال ابن وهب نصفه أو رطلان من خبز بالبغدادى وهو أصغر من رطل مصر يبسير وندب دفع آدم يؤكلان به من نحو لحم أولبن ولو كانوا أطفالاً استغنوا بالطعام عن اللبن فيعتبر سبعهم ولو لم يساؤوا الكبير على الأرجح وفي بن ترجيح أنه يعطى كل واحد مداً أو رطلين من خبز وإن كانوا كباراً فيكفى سبعهم مرتين شعباً وسطاً في كل مرة كفداء أو عشاء أو غداً من أو عشاءين وسواء توالى المراتن أم لا فصل بينهما بطول أم لا (١) وسواء أكل كل منهم مداً أو دونه أو أكثر منه كانوا مجتمعين أو متفرقين ، متساوين في الأكل أو مختلفين ولا بد أن يكون الغداء والعشاء لعشرة بعينها فلا يجزئ أن يغدى عشرة ويعشى عشرة أخرى والإخراج من غالب قوت البلد على الراجح وقيل من قوت المكفر وقيل الأعلى منهما احتياطاً أو كسوتهم للرجل ثوب يستر جميع بدنه إلى كعبه أو قريب منه ولو لم يكن على

(١) قوله بطول أم لا : أراد بطول زائد على ما يحصل به الجوع اهـ أمير اهـ

الجلس انتهى كلام المعنى وقال العلامة شمس الدين في نهايته ويعتبر ترتيبهما كما جزم به الوالد رحمه الله تعالى في شروط الامامة ثم قال ويؤخذ من كلام الشافعي أنه لا بد من تكرار لفظ أشهد في صحة الاسلام وهو ما يدل عليه كلامهما في الكفارة وغيرها لكن خالف فيه جمع انتهى كلام الشيخ الرملي في النهاية فظهر بذلك أن الكافر لا يدخل في الاسلام بالصلاة على النبي المختار صلى الله عليه وسلم بل لا بد من لفظ الشهادتين مع ترتيبهما والموالاة عند الشيخ الرملي والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب زكاة النبات) سئل رضى الله عنه في أهل بلديعتادون تسميد أشجارهم بدل السقاية ويرون انها لغوا ثمرة من السقاية لها ويخرجون على ذلك خرج السقاية بل أكثر فهل يجب على مالك الأشجار العشر أو نصفه وأيضاً هل يكره أكل الثمرة من أجل التسميد أم لا وكذلك إذا كانوا يعتادون تحريث أشجارهم بدل السقاية ما حكمه في وجوب الزكاة أقنونا ما جورين (اجاب) عفا الله عنه (١٠٠) بقوله التسميد والتحريث لا يغير حكم الواجب فيجب نصف العشر إن

سقيت بمؤنة أو لا فالواجب العشر ولا يكره أكل الثمر المذكور وإن ظهر ريح التجس فيه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) نفعتنا الله تعالى به إذا كان عين من الماء تنزل على بلدة ومنع الحاكم الرعية سقيهم منها أشجارهم إلا بمال معلوم يذلون له في مقابلة ذلك فما حكم ذلك في وجوب الزكاة على صاحبها أقنونا ما جورين (اجاب) رضى الله عنه بقوله حيث كان الماء مباحاً فظم الظالم لا يغير حكم الشرع والظالم حسابه على الله فيرجعون عليه إما في الدنيا وإما في الآخرة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه ما قولكم في أهل بلد يخرجون زكاة الحبوب مع السنابل والتبن بالتخمين بحيث قد جربوا مراراً متعددة لا ينقص عن قدر الزكاة هل يصح ويجزئ عن الزكاة أو لا يصح ولا يجزئ ذلك بل لا بد من التصفية من السنابل والتبن حتى يصح القبض والائتاض للمستحقين وإذا قلم لا يصح إلا بعد التصفية فهل يكفي أن يصنى قدر الزكاة الواجب عليه فقط أو لا يكفي بل لا بد أن يصير

هيئة القميص كإزار يمكن الاشتغال به في الصلاة ولا يشترط الجديد بل ما فيه قوة للبرأة ثوب وخمار وتكنى الكسوة ولو كانت من غير وسط كسوة أهل محله فالمدار على مطلق سائر أو عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب كالتى تجزئ في الظهر ثم إن عجز وقت الإخراج عن هذه الأمور الثلاثة المخير فيها وهى الإطعام والكسوة والعتق بأن لم يكن عنده ما يباع على المفلس يلزمه صيام ثلاثة أيام وندب متابعتها فما يفعله الجهلة من التكفير بالصوم مع القدرة على واحد من الثلاثة المتقدمة غير كاف ولا يجزئ تليفق من نوعين كل طعام خمسة وكسوة خمسة وأما من نوع واحد فيجزئ خمسة أمداد خمسة مساكين ورطلين من خبز لكل من الخمسة الباقية أو سبعهم مرتين أهملنا من درودس والمجموع [مسئلة] يجزئ دفع نصف مد مع رطل من خبز لكل من العشرة أو نصف مد وغداء أو عشاء أه عدوى [مسئلة] إذا كان عليه ثلاث كفارات فأطعم عشرة وكسا عشرة وأعتق عشرة وقصد كل نوع منها عن واحدة فإنه يجزئه ولولم يعين لكل يمين كفارة أه عدوى [مسئلة] تجب الكفارة بالحنث وأجزأت قبله سواء كان حلفه بنذر مبهم أو باليمين أو بالكفارة أو بالله كانت الصيغة صيغة برأ وحنث اللهم إلا أن تكون صيغة الحنث مؤجلة فالأحab أن لا يكفر حتى يمضى الأجل كالمنعقد على بر، وأما المنعقدة على حنث فإنه يتخير إن شاء فعل وإن شاء كفر ولم يفعل أه دس باختصار

#### باب في النذر

[مسئلة] إن نذر شيئاً ولم يقدر عليه سقط ما عجز عنه وأتى بمقدوره إلا إذا نذر بدنة من الإبل ذكراً أو أنثى وعجز عنها فيلزمه بدله بقره ثم إن عجز عن البقرة لزمه سبع شياه بدل البقرة ويشترط في كل شاة أن تجزئ ضحية أه من أقرب المسالك [مسئلة] إذا نذر قربة بالالتعلق نحو الله على عتق عبد أو صوم شهر لزمه بل ولو بالتعلق على معصية أو غضبان ومنه نذر اللجاج وهو أن يقصد منع نفسه من شيء ومعاقبتها نحو الله على كذا إن كنت زيدا وهذا من أقسام اليمين عند ابن عرفة وعلى كل حال يلزمه الذى التزمه فالخلف لفظى خلافاً لليث وجماعة القائلين إن المعاق على المعصية واللجاج يلزم في كل كفارة وقد أفتى ابن القاسم ولده عبد الصمد بهذا

في جميع النصاب بينوا لنا الحكم وإذا قلم لا يجوز إخراج الزكاة إلا بعد التصفية فهل قول من أقوال العلماء الشافعية وغيرهم من بقية المذاهب الأربعة يجوزون إخراج الزكاة مع السنابل إذا اشتدت الحاجة أو اشتدت الضرورة بأن كان هناك حبوب كثيرة ولم يقدر أهلها على التصفية ولم يكن من يأخذ بأجرة كافى بعض القرية المنفصلة المتباعدة عن البلد وكذلك عين من الأرز ما ينقطع من السنبلة إلا بالندق الكثير فينقطع ويتقشر معاً ولا يمكن أن يقطع من السنابل إلا بعمل كثير وأهل البلد



يؤخرون مع السنايل لعجزهم عن قطعها وعن التصفية فإن أرادوا أن يأكلوا شيئاً منه يدقوا على قدر كفايتهم فإن كان على هذه الحالة إذا قلتم ما أحد من العلماء يجوزون إخراجها إلا بعد التصفية فغاية المشقة والضرورة وهم يجاوزون عنها فكيف الحكم على هذا بيننا لنا أنابكم الله (أجاب) سيدي عفا الله عنه وعافاهم إخراجهم الزكاة بغير تصفية غير مجزئ وأما إذا غلب علي ظنهم أن ما بأيديهم بعد اشتداده يبلغ النصاب (١٠٠) فيجوز لهم إخراج الزكاة مما بأيديهم من المصني أو يصفون من هذا

بقدر الزكاة فإن كان الذي أخرجه زائداً فهو تبرع منهم أو ناقصاً لزمهم التكيل والله أعلم في المنهاج في فصل التعجيل مع شرحه المفني والنهاية والتحفة والعبارة لها مع المتن وله تعجيل الفطرة من أول رمضان والصحيح منعه قبله والصحيح أنه لا يجوز إخراج الثمر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده لأن وجوبها سبب واحد هو البدو والاشتداد فامتنع التقديم عليه وقبل الظهور يمتنع قطعاً ويجوز التعجيل بعدهما ولو قبل الجفاف والتصفية لا مكان معرفة قدرهما تحديتاً ثم إن بان نقص كل أو زيادة فهي تبرع الخ ما فيها وفي حاشية الشيخ الشبرايملى علي النهاية ما نصه قوله قبل الجفاف والتصفية أي حيث كان الإخراج من غير الثمر والحب اللذين أراد الإخراج الآخر عنهما لما تقدم أنه لو أخرج من الرطب أو العنب قبل جفافه لا يجزئ وإن جف وإن تحقق أن الخرج مساوي الواجب أو يزيد عليه انتهى وفي

القول وكان حلف بالمشي إلى مكة نكث وقال إني أفتيتك بقول الليث فإن عدت لما أفتيتك إلا بقول مالك اه ملخصاً من أقرب المسالك (ما قولكم) في شخص قال إن فعلت كذا فله على صلاة أو صوم أو صدقة أو صوم بعض يوم أو صلاة ركعة أو طواف شوط ثم فعل المحلوف عليه فما يلزمه؟ (الجواب) قال في الجواهر إن التزم مطلق الصوم فيلزمه يوم وإن التزم مطلق الصلاة فركعتان وإن التزم مطلق الصدقة فأقل ما يتصدق به أي من درهم ونصفه وربعه والفلس والفلسين وما زاد فهو خير وأما نذر صوم بعض يوم أو صلاة ركعة أو طواف شوط فيأتى بعبادة كاملة اه عدوى على أبي الحسن وانظر المجموع [مسئلة] إن قال على نذر أو لله علي نذر يلزمه كفارة يمين لأن النذر المبهم كاليمين كما تقدم [مسئلة] إن طلب من شخص شيء فقال على فيه شيء لمكة أو صدقة كاذباً ولا يريد إلا منعه من الطالب له فلا شيء عليه وأما لو أخبر عن نذر حاصل بنفس قوله نذرت فالظاهر لزوم وأما إن قال علي فيه عتق أو طلاق وأقيمت عليه يينة فيلزمه ما ذكر كذا في الخطاب وهو يفيد أنه إن قال عند المفتي أنا قلت ذلك كاذباً يقبل اه مجموع بتصرف [مسئلة] إن قال لله علي نذر إن شئت بضم التاء فإن النذر يلزم ولا يتوقف على مشيئة بخلاف ما إذا قال أنت طالق إن شئت بالضم فإن الطلاق لا يلزم والفرق أنه عهد التعاق في الطلاق دون النذر وأما إن قال إلا أن يدولى فينبغي في رجوعه للعلق عليه فقط في باب الطلاق وفي باب النذر فإن قال على الطلاق أو علي نذر إن دخلت الدار إلا أن يدولى وأراد إلا أن يدولى دخولها ثم بدا له دخول الدار فدخلها فلا يلزمه طلاق ولا نذر لأنه جعل قوله إلا أن يدولى راجعاً للعلق عليه فقط وأما إن جعله راجعاً للصيغة فقط أولها والعلق عليه فلا ينفعه هذا تحقيق المقام كما في حاشية الخرشى وسيأتى في باب الطلاق إن شاء الله تعالى [مسئلة] قوله النذر إنما يلزم به ما نذب برد عليه أنه إن نذر صوم رابع النحر أو الإحرام بالحج قبل زمانه أو مكانه يلزمه مع أنه مكروه وأجيب بأن الصوم والإحرام مطلوبان مع قطع النظر عن الزمن وغير مطلوبين عند ملاحظة الزمن فالنظر متعلق بالصوم والإحرام نظراً للحال الأول اه من عدوى [مسئلة] إذا نذر شخص أن يصوم أياماً معينة فرض

التحفة بعد قول المنهاج ويجب بدو صلاح الثمر واشتداد الحب ومع وجوبهما إذا كرر لا يجب الإخراج إلا بعد التصفية والجفاف فيأجف بل لا يجزئ قبلها ثم قال فالمراد بالوجوب بذلك انعقاده سبباً لوجوب الإخراج إذا صار تماًراً أو زيباً أو حباً مصني فعمل أن ما عتيد من إعطاء الملاك الذين تلزمهم الزكاة الفقراء سبباً لا أولياً عند الحصاد والجذاذ حرام وإن نوبوا به الزكاة ولا يجوز حسابها منها إلا إذا صنى أو جف وجذو إقباضه كما هو ظاهر الخ ما في التحفة والله سبحانه الهادي أعلم

(سئل) رضى الله عنه وأرضاه ونفعنا به ما قولكم في رجل زرع زرعاً من الأرز فبلغ أو ان الحصاد فقطعه مع سبله لربطه ربطته مضبوطة في كل ربطة قدر صاع غالباً تبلغ نصاباً فأخرج زكاته بسبله المذكور بحيث لو صنى لا ينقص عن ما وجب عليه وترك تصفيته لتعسر ذلك كما في بعض أقطار الجاوى بحيث لو صنى لخرج منه حب الأيض فان كان الأمر كذلك ويترتب عليه ضرر لانه لا يمكن ادخاره (١٠٢) مع ذلك فهل يصح مع غيره أم لا فان قلتم لا لانه مجهول القدر

برئ ذمته لو فرض أنه لا ينقص بل زاد على ذلك عند أهل الخبرة عما وجب عليه كما في بيع الفاسد أنه لم يطالب به يوم القيامة لوجود التراضي ثم فهل هنا كذلك مع وجود الوفاء عما وجب عليه فان قلتم نعم ففى من كرم أخلاقكم أن تنقصوا لنا بنصوص العلماء وهل يجوز أخذه للأكل قبل قطع الجميع وأخذه فريكا بعد اشتداد الحب كما عم ابتلاء في بعض أقطار الجاوى يأخذون فريكا للتصدق والبيع قبل ذلك وهل لنا قبله وشرأوه مع اشتباهه عند أهله أم لا فان قلتم لا في الجميع هل يجوز تقليد من جوزوه من الأئمة الثلاثة مع جهله عن أحكام مقلده أم لا كيف الحال أفنونا أنابكم الله ثواباً جزيلاً في الدارين آمين (أجاب) عفا الله عنه وعافاه ونفعنا به الحمد لله رب العالمين اللهم هداية نعم يصح الإخراج إذا صنى قدر الواجب وإن لم يصف الباقي إن قال أهل الخبرة أنه لا ينقص المخرج عن النصاب وعبارة الإيعاب مع مثله وما يدخر

مرضاً لا يقدر معه على الصوم أو حصل له جنون أو إغماء أو حصل للرأه حيز أو تقاس حتى انقضت تلك الأيام سقطت ولا تقضى لفوات وقت الصوم وإن زال عذرهما ذكر وبقى من الأيام شيء وجب صومه وأما إذا أضر ناسياً أو أخطأ الوقت كما إذا نذر صوم يوم الخميس فصام يوم الأربعاء ينشئه الخميس وأصبح يوم الخميس مفطراً ثم تذكر فإنه يجب الإمساك والقضاء فيهما وكذا يجب القضاء والإمساك إذا أضر مكرهاً وزال الإكراه ومال العلامة العدوى لعدم قضائه قالنا المكروه أولى من المريض وأما إذا أضر في النذر المعين لأجل السفر فإنه يجب القضاء اتفاقاً كذا في أقرب المسالك وشرح سيدى خليل في باب الصوم (ما قولكم) في من نذر درهما للصدقة هل يتعين التصديق به أم له أن يتصدق بيده (الجواب) في حاشية الأمير على عبد الباقي في الاعتكاف قال ابن رشد قالوا إن نذر درهما للصدقة تعين وليس له أن يمسكه ويتصدق بمثله ولا أفضل منه كما إذا نذر صوماً أو صلاة بالمساجد الثلاثة أو ساحل كدمياط فيلزمه الإتيان إليها وأما إذا نذر عكوفاً بساحل أو عكوفاً أو صلاة أو صوماً بكلاً زهر فلا يلزمه الإتيان بل يفعل ما نذره بموضعه وانظر لم عينوا التصديق بالدرهم ولم يعينوا المكان للعبادة قال ابن رشد وهذا إشكال لم نزل نوردته على القضاة ولم يتحرر لي جواب أرضاه وأجاب الناصر بأنه ورد النهي عن شد الرحال لغير المساجد الثلاثة وحمل الانتقال مطلقاً عليه فذلك قلنا بل يفعل ما نذره بموضعه ولم يتحقق مثل ذلك في مسألة الدرهم اه بتوضيح

#### باب الجهاد

(ما قولكم) في ذى أراد أن يرفع بناءه على بناء جاره المسلم هل يمنع من ذلك أم لا (الجواب) يمنع من ذلك وفي المساواة قولان فقييل يجوز وقيل لا يجوز وإذا ملكوا داراً عالية أفروا عليها على المعتد كما في حاشية الخرشى وإته أعلم (ما قولكم في دار الإسلام) هل تصير دار حرب بمجرد استيلاء الكفار عليها وتجب الهجرة منها أم لا (الجواب) في دس بلاد الإسلام لا تصير دار حرب بمجرد استيلائهم عليها بل حتى تنقطع إقامة شعائر الإسلام عنها وأما مادامت شعائر الإسلام أو غالبها قائمة فيها فلا تصير دار حرب وفي العيار قال

من الحب في قشره ولا يؤكل معه كلز وعلس وباقله فتصا به إن كان في قشره عشرة أوسق اعتباراً بقشره الذى ادخاره فيه أصله له وأبى له بالصف فلم أنه لا يجب تصفيته من قشره وأن قشره لا يدخل في الحساب هذا إذا بلغ صافيه النصف ويرجع فيه لأهل الخبرة إن لم يختلف وإلا امتحن وقد يجب الامتحان عند التردد إلا أن يحتاط ذكره الأذرعى وهو نظير ما بأتى في الإناء المختلط وإلا بأن زاد عليه ونقص منه فحسابه كما ذكره الشيخ أبو حامد في الأول ومضى عليه في الشرح

الصغير واعتمد ابن الرقة ونقلوا الأذرعى عن ابن كج وقال إنه واضح وتبعه الزركشى وجزم به فى الأنوار الخ مافيه وجرى على ذلك ابن حجر فى شرح الإرشاد والمنهج القويم وشيخ الإسلام فى الأسنى وشرح المنهج والخطيب فى المغنى ومرفى النهاية فظهر بذلك أن العلة هى عدم الإضرار بالمالك وقدر على أن الإخراج للحب من السبل مضر به فليكن الحكم ما ذكره وترأه ذمة المخرج ويجوز الأخذ منه لالكل والحال ما سطر قبل قطع الجميع إذا كان كلما (١٠٣) أخرج شيئاً زكاه وأخذ به يكابعدا الاشتداد

بالشرط المذكور وهو لإخراج زكاته منه ولنا قوله وشراؤه إذا علمنا أنه وجبت فيه زكاة ثم أخرجت وكذا التصديق والاهداء جائز بالشرط المذكور وبعبارة الإعاب مع المتن ويلزمه الإخراج إذا صار الثمر تمراً أو زبيباً أو الحب مصنى ومحله فى غير العسل بأن الشافعى رضى الله عنه كما فى المجموع وغيره خيره فيه بين أن يخرج من كل عشرة أوسق وسقاً لأنه فى هذه العشرة أبقى له وبين أن يصفيه ويعطى من كل خمسة نصف وسق وألحقه ابن الرقة فى ذلك الأرز وتلحق به الباقلاء أيضاً بناء على أنه مثلها على ما مر انتهى كلام العلامة الشيخ ابن حجب فى إعابه والله سبحانه وتعالى الهادى إلى صراط مستقيم أعلم

### (باب زكاة الفطر)

سئل رضى الله عنه فى إخراج فطرة الزوجة هل يجزئ لإخراج الزوج فطرة زوجته بغير إعتنا أو لابد من استئذنها أو هل يجب عليه تملكها إياها أولاً وكذا فى عبيد التجارة إذا غربت شمس آخر يوم من رمضان

زعيم الفقهاء أبو الوليد بن رشد رحمه الله تعالى فى أول كتاب التجارة إلى أرض الحرب من مقدماته ليس فرض الهجرة ساقطاً بل الهجرة باقية لازمة إلى يوم القيامة واجبة بإجماع المسلمين على من أسلم بدار الحرب فلا يقيم حيث تجرى عليه أحكام المشركين بل يهجر دار الحرب ويلحق بدار المسلمين ولا يقيم بين أظهر المشركين ثلاث تجرى عليه أحكامهم فلا يباح لأحد الدخول إلى ديارهم حيث تجرى عليه أحكامهم فى تجارة أو غيرها وقد كره مالك رحمه الله أن يسكن أحد يلد يسب فيها السلف فكيف يلد يكفر فيها الرحمن وتبعد فيها من دونه الأوثان ومثل وجوب الهجرة على من أسلم بدار الحرب من طرأ عليه الكفر وهو مسلم قال تعالى ( ترى كثيراً منهم يتولون الذين كفروا لبس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفى العذاب هم خالدون ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوا أولياء ولكن كثيراً منهم فاسقون ) وقال تعالى ( إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين فى الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم وكان الله عفواً غفوراً ) والظالمون أنفسهم فى هذه الآية السابقة إتمام التاركون للهجرة مع القدرة حسبما تضمنه قوله تعالى ( ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ) وقال صلى الله عليه وسلم لا تسكنوا المشركين ولا تتجمعوا هم فمن ساكنهم أو جامعهم فهو منهم وقد روى أشهب عن مالك لا يقيم أحد بموضع يعمل فيه بغير الحق قال فى العارضة فإن قيل فإذا لم يوجد بلد إلا كذلك قلنا يختار المرء أقلها إنما مثل أن يكون بلد فيه كفر فبلد فيه جور خير منه أو بلد فيه عدل وحرام فبلد فيه جور وحلال خير منه للقيام وبلد فيه معاص فى حقوق الله فهو أولى من بلد فيه معاص فى مقام البعاد ؛ والحاصل أن الهجرة وهى الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام كانت فرضاً فى أيام النبي صلى الله عليه وسلم وهذه الهجرة باقية مفروضة إلى يوم القيامة وأما الهجرة التى انقطعت بقوله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة لا هجرة بعد الفتح فهى القصد إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فلما فتح الله مكة سقطت الهجرة وبقي تحريم المقام بين

وهم فى سفينة فى الحر قريب ببندر مثلاً فلهل يجب عليهم الدخول إليه إذا تمكن هناك مشقة أو هل تكون فى الذمة ويتخير سيد العبد فى إخراجها أيضاً أراد أو لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يجوز إخراج فطرة الزوجة بغير إذنها ويجزئ عنها ولا يجب استئذنها ولا تملكها أو أمان وجبت عليه الزكاة وهو فى اللجة فإن كان بسفينة مستحق ولو لبعض نصف صرف إليه فإن لم يوجد فلا قرب محل اليهم به مستحق ولا يجوز له أن يؤخر إلى غير ذلك ما وجد مستحقاً محل أقرب والله أعلم

وفي العباب مع شرحه للعلامة الهيثمي فرغ تجب الفطرة على المنفق تحملاً لا أصالة فالجواب يلاق المؤدى عنه ثم يتحمله المؤدى لانها وجبت طهارة له سواء الزوج والمملوك والقريب ثم قال وفي الجواهر له اخراجها عن زوجته بدون اذنها قطعاً وان قلنا انه متحمل وهو أى المؤدى كالحال عليه كاصححه في المجموع ونقله عن مقتضى كلام الشافعي والاصحاب لانها لازمة للمتحمل ولا يطالب بها المتحمل (١٠٤) عنه وليس للمؤدى عنه مطالبته أى المؤدى بالاداء

أظهر المشركين وهذا تعلم أنه متى جرت أحكامهم على المسلمين فهي دار حرب وتجب الهجرة منها والله الملم للصواب (ماقولكم) في عمل المسلم للذي هل يجوز أم لا (الجواب) إن كان المسلم يعمل للذي ولغيره والحال أن المسلم في محله ككانوته بأن يحيط له ولغيره مثلاً فذلك جائز وإن استبد بعمل الذي فكروه وإن كان تحت يد الذي كالخدمة في بيته والارضاع له فيه فحظور بمعنى يحرم حرمة خفيفة فان وقعت الاجارة على ذلك فانها تفسخ فان قامت ومضت فله الاجارة وأما حل الخمر له ورعى الخنزير فأشد حرمة ولذلك تفسخ إن وقعت الاجارة على ذلك وإن قامت ومضت تصدق المسلم بالاجارة وأما الإجارة على بناء دورهم فان كانت لمجرد سكنهم دون بيع الخمر فكروه كما يكره كون المسلم مقارصاً أو مساقاً له وإن كانت لسكنهم مع بيع الخمر حرام كبناء الكنيسة كذا في حاشية الخرشى من باب العارية والله الموفق [مسئلة] لا يجوز اعارة العبد المسلم لخدمة الذي لمسا فيه من اذلال المسلم وقد قال تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ولكن تمضي إذا وقعت ويجبر الذي على إخراج المسلم هذا ما حقه البناء قائلاً لا فرق بين العبد المسلم المعار للذي والعبد الموهوب له في أن الذي يجبر على إخراجها من تحت يده وتوأجر له المنافع افاده الأمير عن البناء (ماقولكم) في شراء أولاد أهل الشرك منهم هل يجوز أم لا (الجواب) فرغ قال الخطاب ويجوز شراء أولاد أهل الشرك منهم قاله في النوادر وظاهره ولو أولادهم لأنه يصدق عليهم أنهم أولاد الشرك اه من حاشية الخرشى (ماقولكم) في كفار استولوا على المسلمين في بلاد الإسلام وأجروا على المسلمين أحكامهم هل يكونون حريين أم لا وإذا كانوا حريين فهل يجوز للمسلم أخذ أموالهم ولو بغير وجه شرعي أم لا أقنونا (الجواب) الكفار المذكورون حريون وأخذ مال الحربي يجوز ولو بغير وجه شرعي لقول العلامة الدردير في آخر باب الجهاد من أقرب المسالك وما أخذه لصوم المسلمين من الحريين فهو لهم حلال ولا يخمس على التحقيق اه قال الرضا لأن مال الحربي لا حرمة له والله أعلم.

### كتاب النكاح

[مسئلة] يحرم خطبة امرأة راكئة لغير فاسق ولولم يقدر صداق وفسخ عقد الثاني

وفي المجموع ليس للزوجة مطالبته باخراجها لانها واجبة عليه دونها ووجوبها اما أن يجرى بجرى الضمان والحوالة وكل منهما لا مطالبة به لان المضمون عنه لا يطالب الضامن بالاداء ولا انجيل المحال عليه وكذا القريب والمملوك انتهى الخ مافي الاليعاب وفي المنهاج والظاهر منع نقل الزكاة قال في التحفة بعد كلام طويل وللمتتبعين من أهل الحيام الذين لا قرار لهم صرفها لمن معهم ولو بعض صنف كمن بسفيته في اللجة فيما يظهر فان فقدوا فلبن بالقرب محل اليهم عند تمام الحول فان تعذر الوصول للاقرب فهل ينقل للاقرب الى ذلك الاقرب وهكذا أو يحفظ حتى يتيسر الوصول اليهم كل محتتمل ولو قيل ان رجا الوصول عن قريب انتظر والانتقل لكان اوجه الخ مافي التحفة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل نفعنا الله بعلمه) عن أهل ناحية غالب قوتهم الذرة مثلاً فهل يجوز لهم اخراج زكاة الفطر تمراً وذرة أم تراً خالصاً أم لا فان قلتم لا يجوز

فعلهم هذا فهل أحد قال من أصحاب الامام الشافعي رضى الله عنهم وعنه يجوز ذلك أم لا ومع ذلك ان أهل تلك الناحية لا يأتون التمر الا لشفاهاً فأتوا بالجواب الشافي أن أبكم الله تعالى (أجاب حفظه الله تعالى) بقوله نعم لا يجوز التمر والحال ماسطر على مارجحه المتأخرون ويجوز على ما صححه القاضي أبو الطيب وأبو محمد الجويني في الروضة فرغ في الواجب من الاجتناس المجزئة ثلاثة أوجه أحدها عند الجمهور غالب قوت البلد والثاني قوت نفسه وصحبه ابن عبدان والثالث يتخير في الاجتناس وهو

الأصح عند القاضي أبي الطيب ثم قال فيها ورجح في التهذيب الشعر على النثر وعكسه الشيخ أبو محمد إلخ عليه يجوز إخراج التبريد لأن الزنة لأنه أعلی منها وقد نصصوا على أنه يجوز إخراج الأعلى عن الأدنى وأما إخراج الصاع ثمرا وذرة أو حنطة وشيئا وما أشبه ذلك فقال في الروضة ولا يجوز عن شخص واحد فطرة من جنسين وإن كان أحدهما أعلى من الواجب هذا هو المعروف ورأيت لبعض المتأخرين تجوزها انتهى وما ذكره من (١٠٥) المعروف هو الذي رجح في كتب شيخ

الاسلام وابن حجر والزملي وغيرهم

(فائدة) قال في الروضة فرع إذا أوجبتا غالب قوت البلد وكانوا يقتاتون أجناسا لا غالب فيها أخرج ماشاء والأفضل أن يخرج من الأعلى وأعلم أن الغزالي قال في الوسيط المعبر غالب قوت البلد وقت وجوب الفطرة لا في جميع السنة وقال في الوجز غالب قوت البلد يوم الفطر وهذا التقييد لم أظفر به في كلام غيره انتهى كلام الروضة والله عز وجل أعلم (باب زكاة التقنين)

(سئل) متعنا الله تعالى بوجوده عن اشتري عرضا من عروض التجارة بمائة ريال وسلها ذهباً وحال الحول والعرض المذكور باق بعينه فما يكون إخراج الزكاة وبالات أم ذهباً الآن عند المشتري سار ذكر الالات والسلم وقع ذهباً أفنونا (أجاب) حفظه الله تعالى بقوله نعم تقوم عروض التجارة بالريالات وتخرج بالريالات ولا عبرة بالاستبدال المذكور والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في الجنينة المدة سلاحاً للقتال أو الزينة فهل الحذوة تابعة لها في المصاع

استحبنا إن لم يدخل ولا فلا فسخ على الصواب إن لم يسامحه الأول والأصح يستحب الفسخ خلافاً لمن قال بوجوب الفسخ كما في دس (ما قولكم) في امرأة معتدة من طلاق رجعي عقد عليها شخص ووطئها فيها هل يتأبد تحريمها أم لا (الجواب) لا يتأبد تحريمها لأنها زوجة ما دامت في العدة والتي يتأبد تحريمها المعتدة من موت أو طلاق غيره طلاقاً بائناً أو من شبهة نكاح أو المستبرأة من غيره إذا عقد عليها شخص زمن العدة أو الاستبراء ثم وطئها ولو بعد العدة وكذا يتأبد تحريمها إذا وطئها زمن عدتها أو استبرائها من غير عقد يظنها زوجته وكذا يتأبد تحريم المعتدة والمستبرأة إذا عقد عليها فيها ثم قبلها أو باشرها فيها وأما إذا قبلها غير مستند لعقد كما إذا قبل معتدة أو مستبرأة من غيره معتقداً أنها زوجته فلا يتأبد تحريمها وكذا يتأبد تحريم من وطئها بملك أو شبهة والحال أنها معتدة من نكاح أو شبهة كمكسه بأن يطأها بنكاح أو شبهة وهي مستبرأة من ملك أو شبهة والله أعلم (ما قولكم) في رجل من بلاد يقال لها التاكة خطب امرأة من ولها فأجابها بالقبول ثم قال للزوج عند ذكر مهرها جعلت عليك كذا لرقبتها وكذا لسالفة أمها وجدتها وأعطيتك أنا كذا مثلوب واجعل عليه أنت كذا مثلوب ليكون المال من الجهتين بينكما مثلوب ثم قال الولي في صيغة عقد النكاح زوجتك بتي علي هذه الشروط التي ذكرتها لك فقال الزوج قبلت نكاحها بهذه الشروط ثم تعاشر معاشرة الأزواج في النكاح ومعاشرة الشركاء في المال المعين منهما ولا يتصرف أحدهما فيه إلا بإذن صاحبه فهل هذا النكاح صحيح أم لا (الجواب) بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين اللهم هداية للصواب ورضى من الكريم الوهاب واتباعاً للسنن الغراء التي من عمل بها كان من الأبرار ومن ابتدع دخل في مضمون قوله عليه الصلاة والسلام وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار وقد تحصل من هذا السؤال أن اللفظة الأعجمية وهي المثلوب معناها الشركة فقد اجتمعت الشركة مع عقدة النكاح وحاصل ما ذكره شراح سيدي خليل أن النكاح يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدق المثل إذا اجتمع مع النكاح شركة أو بيع أو جعالة أو صرف أو مساقاة أو قرض أو قراض لتنفذ

(١٤ - قرّة العين - ١) أو تكون منفصلة عنها ويحرم على الشخص إذا فعل ذلك من فضة وهل السكين

الملاصقة إذا كان لها فضة تحرم أو لا سواء كانت لتذكية أو لقتال وأنحوه أفنونا (أجاب بقوله) نعم حذوة الجنينة إن كان حديد الجنينة محتاجاً إليها بأن لم تكن زائدة على خشبة الحديد جري فيها الخلاف في الجواز فأما تحلية القربا فالذي ذكره العلامة المدابني تحريم تحلية القربا ولكن الجاري على قواعدهم هو حل التحلية وهي كما في تحفة العلامة فعل عين النقد

في محال متفرقة مع الأحكام حتى يصير كالجزء منها انتهى وأما إن كانت الحذوة زائدة على الخشبة فهذا لاشك في تحريمه وليس مما فيه الخلاف وأما السكين المذكورة فإن كانت صيغت بقصد القتال جرى فيها التفصيل المار وإلا حرمت بلا خلاف والله سبحانه أعلم (سئل) نعمنا الله تعالى في حذوة الجنبية الفضة المنفصلة أو المتصلة بالغلاف فما الحكم في ذلك هل يكون حلالاً أم مكروهاً أم حراماً كيف (٦٠٦) الحكم وهل يجب فيها الزكاة إذا كانت حراماً أم مكروهاً أم لا وكذا

صدر الجنبية إذا كان فضة ورأس السكين وغلاف السكين إذا كان فضة فما الحكم في جميع ذلك هل يحرم أو يكره أو يباح وهل تلزم الزكاة أو لا أفيدوا (أجاب) عفا الله عنه نعم حذوة الجنبية حيث زادت على حديدتها بأن لم تتح لها الحديدية فلا شك في تحريمها ولا فرق في ذلك بين المتصلة والمنفصلة وحيث حرمت وجبت الزكاة وأما الرأس والصدر فحيث كان تحلية حل والتحية فعل التقدي في محال متفرقة مع الأحكام حتى يصير كالجزء وأما السكين فحيث كان المقصود منها القتال جرى فيها تفصيل الجنبية وإلا حرمت بلا خلاف ووجبت الزكاة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه وأرضاه في تعجيل الزكاة قبل الحول بنحو شهر مع الجهل بمن أعطاه حالة الوجوب فهل يجزئ ذلك والحال ما ذكر أم لا وهل أحد قال بجواز ذلك ممن يصح تقليده من أئمة المذهب أم لا أفيدوا (أجاب) وفقه الله لما فيه رضاه نعم يجزئ ذلك والحال ما ذكر والله أعلم ونص

الأحكام بين النكاح وهذه المذكورات فإن النكاح مبنى على المساحة وهذه مبنية على المشاحة وفي حاشية الخرشى نقل ابن عرفة سمع سحنون ابن القاسم لو قال تزوج ابنتي بخمسين وأعطيتك هذه الدار فلا خير فيه لأنه من وجه النكاح والبيع أهله فلو تركوا هذا الابتداء وزادوا في المهر ماشاءوا لكانوا على الصواب وزال عنهم الارتياب وإن كانت كثرة المهر مكروهة لما ورد من بين المرأة قلة مهرها ويسر أمرها وذكر السيد كان صداقه صلى الله عليه وسلم على جميع أزواجه اثني عشر أوقية ونصف أوقية وذلك خمسمائة درهم كما في الأجهوري ورواه مسلم نعم صدق النجاشي لأم حبيبة أربعة آلاف درهم وصداد فاطمة الزهراء كان درعا علي الأصح أنه من الأمير على عقب والله أعلم (ما قولكم) فزجل أفسد على رجل زوجته وتزوجها هل يتأبد تحريمها عليه أو لا وهل يعزر أو لا (الجواب) قيل يتأبد تحريمها عليه والمشهور لا يتأبد تحريمها ويفسخ نكاحه فإذا عادت لزوجها وطلقها أو مات عنها جاز لذلك المقدس نكاحها كما في دس ويعزر لا تركابه مصيبة والله أعلم (ما قولكم) في شخص خطب امرأة وصار يهدبها وهي معتدة ثم تزوجت غيره فهل هذه الهدية جائزة أم لا وهل له الرجوع عليها أم لا (الجواب) أصل المذهب لا يرجع له عليها كان الرجوع عن زواجها من جهته أو من جهتها وهو الراجح كما في المجموع تبعاً لحاشية الخرشى والأوجه أن له الرجوع عليها إذا كان الامتناع من جهتها لا لعرف أو شرط وهذا التفصيل ذكره اللقاني عن البيان وأجاب به صاحب المعيار لما سئل عن المسئلة وصححه ابن غازي في تكميل التقييد ومثله لو أهدى أو أنفق على مخطوبة غير معتدة ثم تزوجت غيره وأما الاتفاق على المعتدة فهو حرام وأما الإهداء لها فهو جائز لأن في الهدية مودة ولا تكون كالنصرح بالخطبة

### فصل في أركان النكاح

وهي أربعة الأول الصيغة بأن يقول الولي أنكحت وأزوجت فلا نفلا تقول لو لم يسلم صدقا كما في نكاح التفويض وصح بوجهه لكن لا بد مع الهبة من ذكر الصداق حقيقة أو حكماً كأن يقول وهبتها لك بصداد قدره كذا أو وهبتها لك تفويضا (ما قولكم) في رجل وكل آخر على عقد نكاحه فقال ولي المرأة لو كليل الزوج أنكحت

عبارة المعنى للخطيب والنهاية للرمل بعد قول المتن وشرط أجزاء المعجل بقاء المالك أهلاً للوجوب إلى آخر الحول وكون القابض آخر الحول مستحقاً له قالوا واللفظ للنهاية وقد يفهم أنه لا بد من العلم بكونه مستحقاً في آخر الحول ولو بالاستصحاب فلو غاب عند الحول أو قبله ولم يعلم حياته أو احتياجه أجزأ المعجل كما في قسأوى الخناطى وهو أقرب الوجهين في البحر ومثل ذلك ما لو حصل المال عند الحول ببدل غير بلد القابض فإن المدفوع يجزئ عن الزكاة

كما اعتمده الوالد رحمه الله تعالى إذ لا فرق بين غيبة القابض عن بلد المال وخروج المال عن بلد القابض خلافاً لبعض المتأخرين انتهى كلامهما وخالف في التحفة في مسألة الغيبة ونص عبارتها بعد قول المتن وكون القابض مستحقاً قال فلو زال الاستحقاق كأن كان المال والأخذ آخر الحول بغير بلده أو مات أو ارتد حينئذ لم يجز المعجل الخ ثم قال وقضية المتن وغيره اشتراط تحقق أهليته عند الوجوب فلو شك في (١٠٧) حياته أو احتياجه حينئذ لم يجره واعتمده

جميع متأخرون الخ ثم قال والحاصل أن المتمدن الموافق للنقول أنه لا بد من تحقق قيام مانع به عند الوجوب وأنه لا أثر للشك لأن الأصل عدم المانع الخ والله أعلم (سئل) رضي الله عنه عن نصاب زكاة التقدين مقداره كم بالريال وكم بالمشخص أفيديا (أجاب) نعم الذي تحرر أن أقل النصاب في الفضة من الريال الفرنسي ومثله المغربي أربعة وعشرون ريالاً وأقل النصاب في الذهب من المشخص التام عشرون مشخصاً هذا ما تحرر الآن والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) حفظه الله تعالى عن السادة الحسينيين إذا منع عنهم ما يستحقونه من بيت المال فهل تجوز لهم الزكاة والصدقة عليهم أم لا أفئونا (أجاب) رعا الله تعالى نعم نعمت المذهب لا يجوز صرف الزكاة إليهم وإن منعوا ما ذكر وجوز لهم ذلك لا يصطخروا حيث منعوا واختاره الهروي ومحمد بن يحيى والفخر وأقوى به شرف الدين البارزي قال ابن زياد ويجوز لهم الأخذ إذ قلدوا القائل بالجواز ويسقط الفرض عن المعطى

أو زوجتك موكلتي بالصداق المسمى فقال الوكيل قبلت نكاحها فهل هو صحيح أم لا (الجواب) إن قال ولي الزوجة لوكيل الزوج زوجتك فقال الوكيل قبلت ونوى نفسه أو كانت ذهنه خالياً لم ينقذ للوكيل ولا للوكيل وإذا قال الوكيل قبلت ونوى ذلك لوكيله كنى والمطلوب من الولي أن يقول للوكيل زوجت مولك فلانة فلانة بنت فلان والله أعلم . الثاني المحل وهو الزوج والزوجة المعلومان الخاليان من الموانع الشرعية كالإحرام الثالث الصداق وأقله خالص ربع دينار أو ثلاثة دراهم شرعية ويجب شاهدان عدلان عند الدخول فإن عدما فيكفي اثنان مستور حالهما وقيل يستكثر من الشهود وندب الإشهاد عند العقد ويشترط في الشاهد أن يكون غير من له ولاية العقد ولو تولى العقد وكيله باذنه فشهاده من له ولاية العقد ووكيله باطلة وكذا الولي البعيد الذي لم يتول العقد لتولى من هو أقرب منه لا تقبل شهادته كما في ح الرابع الولي وهو مجبر وغير مجبر فالجبر الأب والمالك والوصي فالأب يجبر ابنته إن كان رشيداً وإلا فوليها إن كانت بكراً ولو عانساً بلغت ستين سنة أو أكثر فله أن يزوجه ولو لاعى أو أقل حالا أو مالا ولو برقع دينار ولو كان مهر مثلها قطاراً وليس ذلك للوصي [مسئلة] ليس للأب أن يزوجه ابنته لحجماً أو مجنون أو أبرص أو عتير أو مجبوب أو معترض أو مقطوع ذكر أو أنثيين قائم الذكر حيث كان لا معنى وأما إذا كان بنى فله جبرها على نكاحه أى لأنها تلتد بزول المني منه وليس له أن يزوجه ابنته برقيق ولو عبده لإرضاءها به بالقول كما في دس [مسئلة] الأب جبر ابنته الثيب إن صغرت فإن تئيت وتأميت قبل البلوغ ثم بلغت قبل النكاح فلا يجبر وهذا قول ابن القاسم وأشهب كما في التوضيح واستحسنه اللخنى وصوبه ومثاله اسحنون يجبرها مطلقاً [مسئلة] للأب أن يجبر ابنته إذا ثيب بعارض كرتبة أو بزنا أو غصب ولو ولدت منه [مسئلة] ليس للأب أن يجبر ابنته البكر إذا رشدها بأن قال لها رشدتك أو أطلقت يدك أو رفعت الحجر عنك ولا بد من إذنهما بالقول وكذا الوصى والمالك يجبر أمته وعبده بلا إضرار عليهما فيه فإن كان فيه إضرار كتزويجهما من ذى عاهة من كل من فيه أمر يوجب الخيار كحجماً أو برص أو جنون لا قبح منظر أو فقر والوصى وإن نزل كوصى الوصى

والله سبحانه أعلم (سئل) في ولد فقير بلغ تحت يد والده فهل للولد المذكور الخروج من تحت يد والده لتعلم العلم أو ليتعلم حرفة تغنيه عن مئة والده وتكففى الناس والحال أن والده لم يرض ذلك وهل يجبر الولد لطاعة والده حيث إن الولد المذكور ملزم لولده مادام باق تحت يده مؤتة ومؤنة من تلزمه مؤتة أو يمنع الوالد المذكور من إبقاء ولده تحت يده حيث لم يرض الولد المذكور البقاء تحت يد والده ومادام ملزم له بمؤتة ومكفيه وهو تحت يده فهل للولد المذكور

أخذ شيء من زكاة مال والده الذي تدفع إلى أصنافها حيث كان من الأصناف الثمانية والحال أن والده غني أم لا أم كيف الحكم في جميع ذلك أفتونا (أجاب) وقته الله تعالى لما فيه رضاه نعم له الخروج من تحت يد والده حيث لا رية في خروجه وللولد المذكور أخذ الزكاة حيث كان من أحد الأصناف وإن التزم والده المئنة والكنفاة ولمن تلزمه مؤنته والله سبحانه أعلم في التحفة ولها بعد البلوغ (١٠٨)

فولي نكاحها وإن رضى أقرب منه ببقائها في محلها فيما يظهر أن بمنعها الانفراد بل يضمها إليه إن كان محرماً أو إلاً من بأمنا بموضع لائق ولا حظها ويظهر في أمره ثبتت الرية في انفراده أن لوليه منه كما ذكر ثمر أيتهم صرحوا به وجوزوا ذلك لكل عصة وهو شاهد لما قدمته في الأثر أيضاً انتهى كلام التحفة وفي الإيعاب مع منته عطفاً على من لا يجوز دفع الزكاة إليه قال في منته ولا مكفي بنفقة من تلزمه بنفقة من زوج أو قريب أصل وفرع بذله له من تلزمه ثم قال بخلاف نمير المكفي لنحو إعرار وبخلاف المكفي بنفقة متبرع انتهى كلامه مع شرحه ولا شك أن الولد إذا كان قادراً على الكسب لا تلزم الوالد بنفقته بل إذا أنفق عليه تكون على وجه التبرع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له ضيع وعقارات وغلة كل منها في غالب الأعوام تصرف عليه كل السنة فقط بلا زيادة وقيمة كل منها لو قسطن على العمر الغالب كفته وزادت زيادة فهل يسمى

يجبر أن أمره الأب بالجبر ولو ضمنا كزوجها قبل البلوغ وبعده أولم بأمره ولكن عين له الزوج أو قال زوج بتي عن أحببت أو أنت وصي على نكاحها أو على بضعها، وأما إذا لم يذكر شيئاً من النكاح أو التزويج أو البضع فالراجح عدم الجبر كما إن قال أنت وصي على بناتي وأما إذا قال أنت وصي على مالي أو على بيع تركتي أو قبض ديني فلا جبر اتفاقاً فلو زوج جبراً في هذه الصور فاستظهر عجب الإماء وتوقف فيه النفراوى وأما إن زوج بلا جبر فإنه يصح ولكن لا جبر للصوى إلا إذا بذل الزوج مهر المثل ولم يكن فاسقاً فليس هو كالأب من كل وجه أهملخصاً من درودس (ما قولكم) في شخص مريض قال إن مت فقدت زوجتي ابنتي يزيد مثلاً ثم مات الأب فقال زيد قبلت فهل يصح هذا النكاح أم لا (الجواب) يصح إن قبل الزوج ولو بعد موت الأب ببعد على المعتمد كما في الدسوقي ثم يقدم في ولاية غير الجبر ابن فأنه فاب فأخ فأنه فجد لأب فعم فأنه فقدم الشقيق على الذي للأب فولى أعلى وهو من أعتقها أو أعتق من أعتقها أو أعتق أباه فكافل كفل زمناً يحصل فيه الشفقة عليها بالفعل والمعتمد أن الكافل لا يتولى إلا عقد الذنية وإن كانت غير ذنية فلا يزوجه إلا الحاكم ومقابلة يتولى الكافل عقد مكفولته ولو شريفة ثم حاكم إن كان لا يأخذ دراهم على تولية العقد ولا يقدم الحاكم لا يزوج إلا بإذنها إن ثبت عنده صحتها من المرض وخلوها من مانع كالإحرام والعدة وأنه لا ولي لها أو لها ولي ولكن عطلها أو غاب عنها غيبة بعيدة ورضاها بالزوج وأنه كفؤها في الدين أى الدين والعمل بالأحكام الشرعية والحرية والسلامة من العيوب ولو من غير ما يوجب الخيار مع مساواتها لها فيها هي عليه من صفات الكمال وأن المهر مهر مثلاً في غير الرشيدة وأما هي فلها إسقاط الكفاة فيما ذكر ثم يقدم أى فرد من أفراد المسلمين (ما قولكم) في رجل تزوج ثيباً شريفة لا عصة لها ولا كافل وهو كفؤها بعد ثبوت طلاقها ودعواها انقضاء عدتها في أربعين يوماً وتعيين الزوج والصدائق المسمى وأذنتا لواحد من المسلمين في تولي عقدها وحصل العقد بحضرة جماعة من المسلمين ثم دخل بها ذلك الزوج فادعى شخص فساد العقد لعدم تولي القاضي العقد فما الحكم أفتيدوا (الجواب) العقد صحيح لا يسوع فسخره لعدم القاضي الشرعى في هذا الزمان فلا ولاية له

موسراً يحرم عليه أخذ الزكاة ولا يجزئ عنها ويلزمه الدم اللازم على الموسر في باب الدماء أو لا يسمى موسراً فيأخذ وتكفي ولا يلزمه وهل مثله ما إذا كانت الغلة تكفيه السنة كلها مع زيادة وقيمة كل لا تكفيه أو قسطن وكذا قيمتها فيأخذ ويجزى، ولا يجب عليه ما ذكر أم يفرق بشيء فيأخذ ما ذكر ويجزى ولا يلزم في بعض دون بعض وهل نادر الأعوام مثل الغالب فلا ينظر إليه أو يعطى حكمه من حصول غلة وعدم وهل إذا كان له من النقد ما يكفيه ووضع في أموال التجارة وصار يقبلها مع الجهل



بمكسبها وخسارها ومع الصرف منها تقوم أموال التجارة وينظر في ثمنها هل يكفي للعمر الغالب أو يحكم بقره أو بغناه أم كيف يفعل أئيدوا (أجاب) عني عنه سبحانه لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم اللهم هداية للسداد نعم ماذا ذكر السائل وقله الله تعالى ليحبه وبرضاه في المستثنين الأول يكون الشخص به غنيا موسرا يحرم عليه أخذ الزكاة ولا تجزى عنه مؤديها ويجب عليه الدم في النكاح حيث فضل عنه ما بقي بقيمة الدم وليس نادر الأعوام (١٠٩) مثل الغالب بل لكل حكمه فإن كانت

لا تكفيه في سنته تلك فلا يجب الدم ويؤخذ الزكاة في السنة المذكورة وإن كانت تكفيه فلا يأخذ زكاة ويجب الدم وأما المسئلة الثالثة فإن كانت أموال التجارة بحيث لو قامت كفت أثمانها العمر الغالب فلا شك في وجوب الدم وعدم أخذ الزكاة وإن كانت لا تنفي قيمتها بما ذكر فينظر لمكسبها في مثل زمانه ومكانه هل يفي بسنته أم لا فإن وفى فالوجوب وعدم الأخذ والا بالان لم يفي فلا وجوب وله الأخذ من الزكاة بقدر ما يكفي دخله لتقام سنته في العادة الغالبة باعتبار زمانه ومكانه ونقص التحفة مع متن المتنازع ويعطى الفقير والمسكين اللذان لا يحسدان التكسب بحرفة ولا تجارة كغاية سنة لأن وجوب الزكاة لا يعود إلا بمضيها قلت الأصح المنصوص في الآم وقول الجمهور يعطى كفاية العمر الغالب أى ما بقي منه لأن القصد اغناؤه ولا يحصل إلا بذلك فإن زاد عمره عليه فيظهر أنه يعطى سنة إذا لم يولد له ثم رأيت جزم بعضهم الآتي وهو صريح فيه أما من

أصلا أما الولاية لعامة المسلمين إذا فقد العاصب إذ شرط القاضي مفقود في هذا الزمان ولا تكاد تجتمع شروطه فيمن يتولى القضاء الآن وبذل المال في القضاء من الباطل وقبول الرشوة فسق والله أعلم اهـ من فتاوى العلامة الشيخ محمد عايش [مسئلة] إذا تولى العقد غير المجرى مع وجود المجرى فسخ ابداً ولو أجازاه المجرى عقد من فوض له أموره وثبت التفويض له بالصيغة أو العادة بينة لا بمجرد دعوى ولا بإقرار المجرى بعد العقد [مسئلة] يزوج الحاكم العادل ابنة الغائب المجرى إن كانت الغيبة بعيدة كأفريقية من مصر ولم يرج قدمه واذنها صحتها والظاهر أن الغيبة المتوسطة يقال فيها ما قارب الشيء يعطى حكمه والنصف يلحق بالغيبة القريبة فيفسخ النكاح فيها وللقاضى تزويجها ولو دامت نفقتها ولم يخف عليها ضيعة فإن خيف فسادها زوجها ولو جبرا على المعتدلا هـ ملخصاً من در و دس [مسئلة] يصح العقد بأبعد من الأولياء مع وجود أقرب لم يجبر في شريفة ودنية فلا يفسخ بحال وأما إذا تولى عقد نكاح امرأة رجل أجنبي مع وجود رجل خاص من أوليائها وكان الخاص غير مجبر فإن كانت تلك المرأة شريفة وهى من كان يرغب فيها الوصف من أمور أربعة الحسب وهو ما يعد من مفاخر الرجال والنسب والمال والجمال على مقتضى ما قاله زرروق فلولى الخاص إن قرب بعد الدخول أو الحاكم إن عدم الولي أو غاب على ثلاثة أيام فاكثرت نكاحها وأجازته فهو صحيح موقوف على الإجازة وفى تحتم الفسخ إن طال الزمن قبل الدخول دخل أم لا ورجح كما فى المجموع وأولا يتحتم ويخير الولي بين الإجازة والرد وهو الظاهر كما فى در والطول بالعرف وانظر هل الفسخ بطلاق أم لا كما فى حاشية الخرشى وأما إن طالت إقامتها مع زوجها نحو ثلاث سنين أو ولدت ولدين فإنه يصح النكاح ولا كلام للخاص وإن كانت دنيئة كمعتقة ومسلمانية صح العقد عليها بالولاية العامة مع الجواز وليس لوليها الخاص كلام [مسئلة] قال عقب فإن سكنت الولي عند عقد الأجنبي لها مع حضوره فهو إقرار له قال البنانى وفيه نظر فقد ذكر ابن لب عن ابن الحاج أنه لا اعتبار برضا الأقرب إذا لم يتول العقد ولا قدم من تولاه ولا يعد هذا إقراراً للنكاح ذكره فى نوازله فى عقد نكاح الخال مع

يحسن حرفة تكفيه الكفاية اللائقة به كما مر أول فيعطى ثمن آلة حرفته وإن كثر وظاهر أن المراد بإعطاء ذلك له الإذن فى الشراء أو الشراء له نظيره ما يأتى أو تجارة فيعطى رأس مال يكفيه كذلك ربحه غالباً باعتبار عادة بلده فيما يظهر ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والتواحي وقدروه فى أبواب المتاجر بما كانوا يتعارفونه وأما الآن فلا ينضبط إلا بما ذكرته ثم رأيت بعضهم صرح بذلك ولو أحسن أكثر من حرفة والكل يكفيه أعطى ثمن أو رأس مال الأدنى

وإن كفاه بعضها أعطى له وإن لم تكفه واحدة منهما أعطى واحدة وزيد له شراء عقار يتم دخله بقية كفايته فيا يظهر ثم قال وليس المراد بإعطاء من لا يحسن ذلك إعطاء تقديركه تلك المدة لتعذره بل ثمن ما يكفيه دخله فيشتري به عقارا يستغله ويستغني به عن الزكاة فيملكه ويورث عنه للصحة العائدة عليه لأن الفرض أنه لا يحسن تجارة ولا حرفه ولو ملك هذا دون كفاية العمر الغالب كل له من الزكاة (١١٠) كفايته كما يحتمل السبكي وأطال في الردعي بعض معاصره في اشتراطه

اتصافه يوم الاعطاء بالفقر والمسكنة أى باحتياجه حينئذ للمطى ويؤيد الأول قول الماوردى لو كان معه تسعون ولا يكفيه إلا أربع مائة أعطى العشرة الأخرى وإن كفته التسعون لو أنفقها من غير اكتساب فيها سنين لا تبلغ العمر الغالب فإن قلت إذا تقرر أنه يشتري له عقار يكفيه دخله بطل اعتبار العمر الغالب لأن العمر الغالب في العقار بقاؤه أكثر منه قلت ممنوع لأن العقارات مختلفة في البقاء عادة وعند أهل الخبرة فيعطى لمن بقي من عمره الغالب عشرة مثلاً عقاراً يبق عشرة وهكذا علي أن الذى يظهر أنه ليس المراد منع إعطاء عقار يزيد بقاؤه على العمر الغالب بل منع ما ينقص عنه وأما ما يساويه أو يزيد عليه فإن وجدنا تعين الأول أو الثاني فقط اشترى له ولا أثر للزيادة للضرورة ويظهر أيضاً فيما لو عرض انه سادام عقاره المطى أثناء المدة أنه يعطى ما يعمره به عمارة تبقى بقية المدة نعم إن فرض وجود مبنى أخف من عمارة ذلك لم يعد أن يقال

حضور الأخ الشقيق ورضاه دون تقديم منه [مسئلة] المعتمد في البتمة ما راضاه المتأخرون من أن المدار على خيفة فسادها في مالها أو في حالها فتي خيف فسادها فيما ذكر زوجت سواء بلغت عشرين من السنين أو لا رضىت بالنكاح أم لا فيجبرها ولها على الزوج وجوب مشاوره القاضى في تزويجها فإن لم يخف عليها الفساد وزوجت صح إن دخل كثلث سنين أو ولدن غير توأمين وإن خيف فسادها وزوجت من غير مشاوره القاضى صح النكاح إن دخل وإن لم يطل فمشاورة القاضى واجبة غير شرط بل لزوجها جماعة المسلمين حيث لاولى لها فهو سائق ولو لم يشاور القاضى لما علت من عدم القاضى الشرعى وفى حاشية الخرشى في باب الحجر سئل السيورى عن البكر البتمة تريد النكاح وتدعى عليه البلوغ هل يقبل منها أو يكشف عليها فأجاب بأنه يقبل قولها وسيأتى فى باب الطلاق أن الصى لوطى وقال لم أبلغ فالظاهر أنه يقبل قوله وربما يدل عليه فرع السيورى المذكور [مسئلة] لزوج الحاكم المجبرة لغيبة الأب غيبة انقطاع ثم قدم الأب وأثبت أنه كان زوجها بماله من الإيجاب في غيبته برجل فأقضى الناصر بأنها لا نفوت بدخول الثانى نقله البدر اه أمير على عقب [مسئلة] للأب جبر ابنه الصغير والمجنون المطلق لمصلحة كتزويج الصغير من غيبة أو شريفة أرابنة عم أو لمن تحفظ ماله والمصلحة في المجنون خوف الزنا أو الضرر وعلم السولى أن الزواج متعين لإتقاده من ذلك لأن احتياج للخدمة فلا يزوج لأجلها وجبر الأب محمول على المصلحة وأما الوصى فله جبرها أيضاً ولكن لا بد من ظهور المصلحة وإلا فلا جبر ومثله الحاكم فيجبرهما مع عدم الأب والوصى إذا ظهرت المصلحة وقال بعضهم قيد المصلحة إنما هو حيث كان الصداق من مال الولد وإلا فلا يعتبر كما يدل عليه كلامهم والصداق على الأب إذا جبرهما وكانا معدمين حال العقد ولو شرط أنه لا يلزمه وإن مات الأب أخذ الصداق من وإن تركته كانا موسرين فعليه ما يسرا به كالأب بعضاً لا على الأب كما أنه لا يلزم الوصى ولا الحاكم صداق مطلقاً وإن تزوج الصغير بغير إذن وله فسخ عقده إذا طلع عليه فلاهم لتلك الزوجة ولأعاده عليها وإن وطئها ولو أزال بكارتها لأن وطئه كالعدم وقال ابن عبد السلام ينبغي أن يكون في نظير إزالة بكارتها أرش

يتمين شراؤه له ويبيع ذلك ويورث منه في هذا انتهى المقصود من التحفة مع بعض حذف وفي الإيعاب مع منته ومن ملك شيئاً أعطى الباقي كما يأتى ما يصرح به عن الماوردى في الروضة عن جميع أن من له عقار أى مثلاً ينقص دخله عن كفايته أعطى تمامها ولا يكلف بيعه لأنه إما فقير أو مسكين وبحث الأذرعى أنه لو كان نفيساً ودخله قليل وقيمه كثيرة ولو باعه واشترى بثمنه غيره لكفاه دخله وجب أن لا يعطى لقدرته على تحصيل كفايته وإنما يلزم بيعه ليتجرب في ثمنه وإن كفاه ربحه لأنه

لا يوثق به وفيه تعريضه إلى الذهاب ثم قال في الإيعاب وقوله ومن ملك الخ أخذته من قول الماوردي أو ملك ما لا يحصل من ربحه تمام الكفاية أعطى ما يحصل من ربحه تمامها فإذا ملك الجوهرى تسعة آلاف دون كفايته فهو فقير أو مسكين وكذلك أصحاب العقار والمواشي إذا لم يحصل لهم من ربحهما تمام الكفاية أعطى كل ما يشتري من العقار والمواشي ما إذا ضمنه إلى ملكه كفاه على الدوام انتهى والله تعالى أعلم وفيها نقلناه (١١١) كفاية لمن تأمل والله سبحانه أعلم (سئل)

عفا الله عنه في رجل هلك وأوصى على قاصره وخلف مالا فهل للوصي إخراج الزكاة من مال القاصر إذا حال عليها الحول أم لا أفيدونا (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم يجب على الوصي إخراج زكاة موليه إذا حال عليه الحول والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فمن هلك وخلف قاصراً وأوصى عليه شخص آخر والحال أن الهالك خلف لقاصره ما لا يجب فيه الزكاة فهل إذا حال عليه الحول وأخرج الزكاة بضمنه إذا ادعى عليه القاصر بعد بلوغه أم لا أفيدونا (أجاب) نفى الله به نعم ليس عليه ضمان بإخراجه الزكاة الواجبة في مال موليه ولكن لا يحوط في حقه أن يحكم من يرى وجوب إخراجه فيحكم عليه بالإخراج خوفاً من أن موليه يدعى عليه بعد الكمال عند من يرى عدم الوجوب فيغرمه فإذا وجد الحكم عليه ارتفع الخلاف وبقي الوجوب بجمعاً عليه والله الهادي أعلم (سئل) رضى الله عنه عن القرض إذا استقرض شخص من شخص مائة ريال وبعد أخذه بالريالات نوى بها

ماشائها وحزم به أبو الحسن وقولنا ولا عدة عليها أى بخلاف ما لو مات الصغير قبل الفسخ فعليها عدة الوفاة ولو لم يدخل وإذا وقع من الولي رد فهو طلاق لأنه عقد صحيح غايته أنه غير لازم قال ابن المواز وإذا لم يرد الولي نكاح الصبي والحال أن المصلحة في رده حتى كبر وخرج عن ولايته جاز النكاح قال ابن رشد وينبغي أن ينتقل النظره فيمضي النكاح إن أراد أو برده كما في بن ثم يقال في الصغير ما قاله في السفیه وهو أنه إن مات هو يتعين الفسخ من قبل الشرع وإن مات هي قبل الفسخ يرثها إن أجازها الولي لكون الإرث أكثر من الصداق وإن رده الولي لكون الصداق أكثر فلا يرثها إلا ملخصاً من الخرشى والمجموع وأقرب المسالك وص (ما قولكم) في امرأة تيب طلب منها الإذن لوليها في العقد فسكت فهل يكفي صمتها في ذلك أم لا (الجواب) إن كانت حاضرة كفى صمتها في إذنها لوليها على مذهب ابن القاسم واقتصر عليه في المجموع وقال ابن حبيب يكفي صمت التيب في الأذن للولي في العقد ولو من تيب حضرت كفى الزوج والمهر من بكر أى كما أن الصمت كاف في الزوج والمهر من بكر ولا تعمدر بمجهل ولو عرفت بالبله اهـ [مسئلة] الصغير غير اليتيم إذا غاب أبوها نحو عشرة أيام والطريق غير مأمونة تزوج إذ خيف عليها الضيعة أو عدت النفقة ويزوجها الحاكم لا وليها خلافاً لابن وهب فليست كاليتيم من كل وجه ألا ترى أن هذه لا يزوجها إلا الحاكم اليتيم يزوجها وليها بعد مشورة الحاكم قاله شيخنا اهـ دس وأما إذا كانت مأمونة والنفقة جارية عليها فيفتح فسخ نكاحها أبداً ولو أجازها المجرى أو ولدت الأولاد ومحلها ما لم يتبين إضراره بها بنيتها بأن قصد تركها من غير زواج فإن تبين ذلك كتب إليه الحاكم إما أن تحضر تزوجها أو توكل وكيلها يزوجها وإلا زوجناها عليك فإن لم يفعل زوجها الحاكم عليه ولا فسخ كما قال الجرجاني اهـ دس [مسئلة] النكاح هزله جد ولو قامت قرينة على إرادة الهزل من الجانبين ومثل النكاح الطلاق والعق والرجعة (ما قولكم) في شخص أقر

التجارة وتصرف فيها للتجارة فهل تلزم فيها زكاة كالدين أم لا تلزم لأنها للارفاق لأن مفهوم حاشية البجيرى في أن القرضه إذا بقيت عند المستقرض حول ما تلزمه الزكاة إذا لم يتصرف فيها بنية التجارة أو ما إذا تصرف فيها بنية التجارة فإنها تلزمه زكاتها والذي أفتهم الناس من كتب الأصحاب أن القرض ما فيه زكاة تقضوا بينوا ذلك (أجاب) عفا الله عنه نعم ما نقله البجيرى في الحاشية من التفصيل هو الاعمده المحفوظ وصورة المسألة أنه استقرض مائة مثلاً من أربطال اللبن بقصد

أن يتاجر فيها فها دامت تحت يده بعيها فلا زكاة وإن مضت عليها أحوال فلوا اشترى بهذا الثمن قاشا مثلاً وبأبه التجارة انعقد الحول من الآن وأما لو كان المسترض عين النقد فلا شك في انعقاد الحول وتجب الزكاة بتمام حوله والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) حفظه الله تعالى عن تحلية آلات الحرب بالقضه فهل يحل وإذا قلتم فهل يلزم زكاة لأن بعض المشايخ يقرر في درسه أن فيها زكاة وسأناه وأجاب (١٢٢) في حاشية الجبيري وقال آلة الحرب وإن حلت تحلية القضة

لها تلتزم فيه الزكاة فهل هذا القول الذي في الحاشية متفق عليه بين أصحابنا ومعتد أم أحد خالف في ذلك أم أئيدونا (أجاب) غفر الله له نعم المحفوظ والمقرر في تحلية آلة الحرب أنه لا زكاة فيها حيث حلت ففي الباب مع شرحه للعلامة ابن حجر وله للبرمة تحلية آلة الحرب بقضه كسيف وروح إلى أن قال لا يتأخذ برة الناقه ولا تحلية كل حيوان كما حكاه البيهقي عن النص وفي المجموع عن الدارمي وآخرين تجب زكاته اتفاقاً لأنه يحرم وهو كما قال اه مافي الإعياب فانظر وفقنا الله وإياك لما علل به الدارمي وموافقة النووي عليه تعلم أن المحل إذا كان حلالاً لا تجب زكاته فكان والله أعلم الشيخ الشوبري الناقل عبارته الشيخ الجبيري في حاشيته لم يطلع على ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم وفي حاشية الشيخ الجبيري التصريح بعدم الوجوب وهو مانصه قوله مباح يؤخذ من مشم ر أن الحلي ليس بقييد وأن المدار على الإباحة ولو للآلة ونص عبارته ولو اشترى إنا

على نفسه بعدم قصد النكاح حين الهزل هل يمكن من تلك الزوجة أم لا (الجواب) ذكر أبو عمران أنه يمكن منها ولا يضره إنكاره وهو الموافق لما يأتي من قول المؤلف وليس إنكار الزوج طلاقاً وقيل لا يمكن ويلزمه نصف الصداق [مسئلة] إذا قيل للبكر فلان يريد أن يتزوجك وجعل لك من الصداق كذا فسكتت فقيل لها هل تفوضين لفلان في العقد فسكتت ففقد لها فلان على ذلك الرجل بالصداق الذي سمي لها فبعد العقد ادعت أنها لم ترض بذلك الزوج أو الصداق أو الولي الذي عقد لها أو ادعت أنها تجهل أن الصمت رضا فلا تقبل دعواها وتم النكاح ولو كان شأنها الجهل والبلادة وهذا مبنى على نذب إعلامها بأن صمتها رضا وهذا عند الأكثر وتأويل الأقل أنه يقبل دعواها أنها تجهل أن الصمت رضا وهو مبنى على وجوب إعلامها به وقال حمديس إن عرفت بالبه وقلة المعركة قبل دعواها الجهل وإلا فلا تقبل دعواها فالمسئلة ذات أقوال ثلاثة اه ملخصاً من درودس [مسئلة] يشترط في الولي أن يكون حراً بالغاً ذكراً عاقلاً غير محرم بأحد النسكين مسلماً في المسئلة وأما الرشد والعدالة فشرط كال في عقد السفية ذو الرأي أى العقل ولقطنته ولو مجراً إذ سفهه لا يخرج عن كونه مجراً والأحسن أن يستأذن وليه فلو عقد بغير إذنه نذب اطلاعه عليه لينظر فيه فإن لم يفعل مضى من لاوئ له وأما ضعيف الرأي فيفسخ عقده إن لم يكن نظر أو منع لإحرام الزوج والزوجة والولي من النكاح فلا يقبل زوج ولا تأذن زوجة ولا يوجب وليها ولا يوكول ولا يجيزون حيث كان واحد منهم محرماً ويفسخ قبل البناء وبعده ولو ولدت الأولاد ويندب للولي ومثله الزوج أن يفوض العقد لفاضل رجاء خيره وبركته لكن الولي لا يوكول لإلأمن اجتمعت فيه الشروط المتقدمة وأما الزوج فله أن يوكول في قبول العقد ولو عبداً أو امرأة أو صلباً أو كافراً إلا المحرم والمعتوه فلا يصح توكلهما ولكن لا يصح قول ولي الزوج ولو وكيل الزوج زوجته موكلتي بل يقول زوجته فلانة من فلان وليقل وكيل الزوج قبلت لفلان ولو قال قبلت لكني إذا نوي ذلك لو كرهه فلان نواه لنفسه أو خي ذهنه لم يتعقد [مسئلة] لا يضر الفصل بين الإيجاب والقبول إن كان بسيراً كما إذا سكت قدر خطبة النكاح ثم قال قبلت نكاحها [مسألة] إذا اتفق الزوج مع ولي الزوجة

يتخذ حلياً مباحاً لحبسه واضطر إلى استعماله في ظهريه ولم يمكنه غيره وبقي كذلك حولاً فهل تجب زكاته الأقرب كما قال الأذري لا لأنه معد لاستعمال مباح اه كلامه رضى الله عنه فتأمل مانقله عن العلامة الرملي يظهر لك أن مانقله عن الشيخ الشوبري غفلة عن هذه لأنه إذا لم تجب في الإناء الذي أصله التحريم فلان لا تجب في حلية السلاح والأولى والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم انتهى محمد صالح الرئيس (سئل) رضى الله عنه عن شخص ملك عشرين

ريالا دون النصاب ويقضي ضرب فيها وعند آخر الحول تمت وبلغت أربعين فهل عند آخر الحول يلزمه زكاة الأصل لحاله ومن حين الريح يحسب له حول لحاله أم يلزمه زكاة الجميع عند آخر الحول أفيد لنا (أجاب) غنا الله عنه نعم المسئلة فيها تفصيل وهو أنه إذا كانت عروضاً فلا يرد الريح بحول وكذا إن نصت بمالاً يقوم به كأن يباع بمشاكس وهي تقوم بالفضة وأما إذا نصت بماتقوم به قبل تمام الحول كأن اشترى بالعشرين كما هو (١١٣) صورة السؤال في محرم فقبل الحول

باع بالعروض بأربعين ففي هذه الصورة إذا أتى محرم ذكر العشرين والعشرون الثانية يزكيها حول بيع العروض والله سبحانه وتعالى أعلم

### (باب الصوم)

(سئل) نفغي الله يعلمه في أهل بلد حكم قاضهم بهلال شهر شوال بشهادة العدول ليلة الثلاثين فعاند بعض طلبة العلم وأبدى عذرين بأن الشهود ليسوا بعدول والحال أنهم نحو أربعة عشر والآخر بأن القاضي فاسق وسبب فسقه أنه يرى والديه بالإفك ويصرح بأن أباه أبو هب وتارة يسميه نمرود وتارة فرعون وتارة ابليس وغير ذلك من الأسماء القبيحة فحصل لبعض الناس شك مع عتاد الرجل المذكور في موافقة الحكم للصواب فهل لهم بقضوا ذلك اليوم أولاً فإذا قلم يقضوا فهل هو واجب أو سنة أفيدوا (أجاب) نفغنا الله بنعم حيث كان المذكور عدولاً فلا عبرة بالشك المذكور ولا يجوز القضاء فضلاً عن استجابته فضلاً عن وجوبه وأما ما ذكره البعض المذكور من كون الشهود فسقة فخيث

على أن المهر أربعون ريالاً مثلاً ويذكر أن في حضرة الناس أنه مائة ثم تنازعا قضى على الزوج بصدق السر إن أقام بيته على أن العلن لأصل له وحيث فلا عبرة بدعوى الزوجة الرجوع عن صدق السر وإن لم يقمها فلها تخليفه إن ادعت عليه الرجوع عن صدق السر فإن حلف قضى به وإن نكل حلفت وقضى بالعلن وإن نكلت قضى بالسر قال في المجموع وكره صدق السر وعمل به إن أعلنا غيره وحلفته إن ادعت الرجوع عنه إلا لبيته أن المعلن باطل لا أصل له اهـ (ما قولكم) في رجل زوج ولده وضمن له الصداق أو زوج بنته وضمن صدق من زوجها له ودفع الصداق ثم طلق الزوج تلك الزوجة قبل الدخول ومعلوم أن الزوجة تستحق النصف فهل يرجع النصف الآخر للأب أو للزوج أفيدوا الجواب (الجواب) يرجع النصف الآخر للأب وليس للزوج فيه حق لأن الضامن إنما التزمه على كونه صداقاً ولم يتم مراده قال سيدي خليل ورجع لأب وذى قدر زوج غيره وضامن لابنته النصف بالطلاق والله أعلم (ما قولكم) في عبد تزوج بغير إذن سيده فهل للسيد رد نكاحه أم لا (الجواب) للسيد ذكر أو أنثى رد نكاح عبده الذكر القن ومن فيه شائبة ككاتب حيث تزوج بغير إذنه وله الامضاء ولو طال الزمن بعد عله وإذا رده يقول طلقت زوجة عبدى فلان منه وتكون طلاقه بائنة وليس للسيد أن يزيد عن واحدة وهذا إن لم يبعه فإن باعه فلا رد له وليس للمشتري فسخ نكاحه كالموهوب له بخلاف الوارث فله الرد إلا أن يرد العبد بغير التزويج فله رد نكاحه إن كان قد باعه غير عالم وإلا فلا وحيث رد السيد نكاحه فلزوجته ربع دينار من مال العبد إن كان له مال وإلا اتبعت به في ذمته إن دخل العبد بها بالغا وإلا فلا شيء لها وترد الزائدة إن قبضته وسواء كانت حرة أو أمة اهـ ملخصاً من درودس (ما قولكم) في عبد غر حرة وتزوجها على أنه حر فهل لها المسمى إذا فسخ النكاح (الجواب) تتبع الزوجة العبد القن ومن فيه شائبة حرية ككاتب بعد عتقها بما بقي من المهر بعد أخذها ربع دينار غرا الزوجة بأنهما حران فإن لم يقر بأن أخبرا بحالهما أو سكتا فلا تبهما ومحل اتباعهما إن لم يطل ما بقي بعد الرابع دينار سيد أو سلطان عن العبد قبل عتقه وكذا عن المكاتب حيث غر ورجع رقيقاً لعجزه

(١٥ - قرعة العين) ثبت فسقهم وكان المذكورون يبلغون عدد التواتر بحيث يؤمن تواطؤهم على الكذب في العادة ويفيد إخبارهم العلم الضروري عمل بإخبارهم ولا يجوز القضاء في هذه الصورة لأن المقرر في علم الأصول أنه لا يشترط في عدد التواتر اسلام ولا عدالة وحيث لم يبلغوا عدد التواتر وثبت فسقهم بالوجه الشرعى وجب القضاء وما ذكره البعض من جانب القاضي وأنه فاسق فان ثبت أن أباه ليس متصفاً بالصفات التي ذكرها فلا شك في فسقه ثم إن كان مولى عالماً بذلك

ومقره عليه نفذت أحكامه لأنه قاضى ضرورته وإن لم يعلم وليه ذلك لم تنفذ أحكامه لفسقه والله أعلم (سئل) عفا الله عنه  
فيمين نام مجامعاً فهب من نومه بعد الفجر وهو مفرغ فلم يدر هل النزوع وقع منه قبل الفجر أو حال استيقاظه أفيدونا (أجاب)  
رضى الله عنه نعم صوم من ذكر صحيح لأن الأصل الصحة فلا نزاع إلا ييقن وجود الجماع بعد الفجر والله سبحانه أعلم  
في المنهاج وشروحه والعبارة للتحفة (١١٤) ولو طلع الفجر الصادق وفي فيه طعام فلفظه صح صومه وكذا

لو كان مجامعاً عند ابتداء طلوع  
الفجر فنزع في الحال أى عقب  
طلوعه فلا يفطر وإن أنزل لأن  
النزوع ترك الجماع فإن مكث بأن  
لم ينزع حالاً بطل يعنى لم يعتقد كما  
صححه في المجموع الخ ما فيها وفي  
الكتاب مع الشرح للعلامة ابن  
حجر وإن مضى زمن ولو لحظته  
بعد الطلوع وهو يجامع ثم علمه  
قضى وجوباً لأن بعض النهار  
مضى وهو يجامع فأشبهه الغلط  
بالأكل الخ ما فيه ومنها تعلم أن  
الكلام حيث تحقق وجود جماع  
بعد الفجر ونظيره من نام ممكناً  
ثم استيقظ وشك هل زالت  
اليه عن مقره قبل استيقاظه  
أو بعده فإن وضوءه صحيح لأن  
الأصل بقاء الوضوء فإن قلت  
قال الأصل هنا أيضاً بقاء الجماع قلت  
عارض ذلك الأصل ظاهر الصحة  
مع عدم وجود الجماع حال  
الاستيقاظ والله سبحانه  
وتعالى أعلم (سئل) رضى الله  
عنه عن شخص تخرج مقصدته  
وهو صائم حال خروج الغائط  
ويردها بعد الاستنجاء هل يبطل  
صومه أم لا أفئتنا (أجاب)  
عفا الله عنه نعم لا يبطل صومه

لأن غر وخرج حراً فلا يعتبر إسقاطهما عنه اه ملخصاً من در  
(فصل) في الكفارة (ما قولكم) في العتيق هل هو كفؤ للحرمة أم لا (الجواب)  
هو كفؤ لها قال سيدى خليل والمولى أى العتيق وغير الشريف أى الذئب  
في نفسه كالمسلماني الذئب في حرفته كحمار وزبال والأقل جأها أى قدرأ ومنصبأ  
كفؤ اه [مسئلة] الأوصاف التي اعتبروها في الكفارة ستة أشار لها  
بعض بقوله

نسب ودين صنعة حرية ه فقد العيوب وفي اليسار تردد  
فإن ساوى الرجل المرأة في الستة فلا خلاف في كفوته ولكن الذى  
اعتمده القاضى عبد الوهاب أنها الممالة في الدين والحال ولا يشترط الممالة  
في غير ذلك ففى ساواها الرجل فيها كان كفؤاً واقتصر على هذين  
الوصفين سيدى خليل حيث قال والكفافة الدين والحال والمراد بالدين  
التدين أى كونه ذا دين أى غير فاسق والمراد بالحال السلامة من العيوب  
التي توجب الخيار في الزوج وليس المراد بالحال الحسب والنسب والحسب  
وهو ما يعد من مفاخر الرجال كالكرم والعلم والصلاح فانهما يندبان فقط اه  
ملخصاً من درودس (ما قولكم) في امرأة رضيت بغير كفء ودخل بها ثم اطلع  
على ذلك الولي فهل له الفسخ أفيدوا (الجواب) قال في حاشية الدسوقي فإن  
تركها المرأة بأن رضيت بغير كفء ولم يرض الولي بتركها فلا وليه الفسخ  
مالم يدخل فإن دخل فلا فسخ اه

(فصل) في الانكحة الفاسدة . اعلم أن للنكاح الفاسد بالنسبة لفسخه ثلاثة  
أقسام القسم الأول ما يفسخ قبل الدخول وبعده مالم يبطل وذلك في ثلاث مسائل  
الأولى الصغيرة التيمة إذا زوجت مع فقد شروطها الثانية الشريفة إذا زوجت  
بالولاية العامة مع وجود خاص غير مجبر وهاتان يفسخ فيهما النكاح مالم يدخل  
ويبطل كثلث سنين أو تلد ولدين وإلا فلا يفسخ الثالثة نكاح السر وهو ما أوصى  
الزوج فيه الشهود بكنتمه عن أحد ولو عن امرأته القديمة وهذه يفسخ فيها إن  
لم يدخل ويبطل وإلا لم يفسخ والمراد بالطول هنا الطول بالعرف بأن يشتر بين  
العالم والخاص بعد كنتمه والفسخ في هذه بطلاق لأن القاعدة أن النكاح يختلف

والحال ما ذكر والله الهادى سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخص من عاتده إذا غطس في الماء لا يدخل إلى  
جوفه شيء من منافذه فغطس في بعض الأيام وهو صائم فدخل من أحداهما فهل يفطر بذلك لتعرضه لمنافى الصوم  
أم لا يفطر لظنه عدم دخوله اعتداداً على عاتده السابقة أفئتنا ما جورجين (أجاب) رضى الله تعالى عنه نعم حيث أمكنه الغسل  
بلا غمس فأنغمس فوصل الماء للجوف أفطار كما يؤخذ من كلام التحفة والنهاية وعاله في التحفة بكرهه الغمس كالمبالغة

والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) في شخص صائم تقوط فخرج له شيء من الغائط إلى حد الظاهر ثم عاد إلى الجوف من غير اختياره ليبوسة الخارج واطصاله بما بقى في الجوف فهل يفطر بعوده لتسببه أيضاً في برونه وظهوره أم لا يفطر لعدم اختياره في عوده وقياساً على عود مقدمة المبسور لا اضطارره إلى عوده أقنونا ما جورين (أجاب) رضى الله عنه إن عاد الخارج من غير اختيار منه فلا يفطر بخلاف ما إذا تمكن (١١٥) من قطعه فانه يفطر لتعليقهم عدم

الفطر في المقدمة بالاضطرار ولا اضطرار مع تمكن القطع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيما لو أخبر طبيب عدل زوجاً صائماً فرضاً أنه إن لم يطأ أصابه أو أصاب الموطوءة بمحذور تيمم فهل يجوز له الجماع في المحللين خوف المحذور على نفسه وخوفه عليها أو يحرم أو يجب وفي غير الحرمة هل يجب كفارة عليه في صورة الخوف على الزوجة أم لا فإن أوجبتموها فهل هي كفارة الجماع المعروفة أو كفارة الانقاذ لأن الجماع ارتفق به شخصان وإذا تحقق للزوج وقوع الفجور من الزوجة لم ينطأها فهل يجب عليه الوطء أم لا فإن كان صائماً فرضاً وجوزتموه أو أوجبتموها الحكم في الكفارة وما هي أفيدونا أنا بكم الله الجنة (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث أخبره الطبيب العدل بأنه إن لم يطأ في النهار حصل له مبيح التيمم وجب الوطء عند ابن حجر وجاز عند شيخ الإسلام والخطيب والرملي ثم إن كان مبيح التيمم على الواطئ فلا فدية

فيه فيفسخ بطلاق لأن الشافعي وأباحنيفة يريان جواز نكاح السر وبه قال جماعة من المالكية واغترر القول المشهور الكتم لخوف ضرر من ظالم أو ساحر وقوله وهو ما أوصى الزوج فيه الشهود بكتمه وأما إذا اتفق الزوجان والولى على كتمه ولم يعلموا البينة بذلك أو أوصى الولي فقط أو الزوجة فقط أوهما الشهود أو أوصى الزوج الولي والزوجة معاً أو أحدهما فلا يضر. القسم الثاني ما يفسخ قبل الدخول فقط وفيه مسائل منها ما إذا تزوج امرأة على شرط أن لا يأتيها إلا نهاراً فقط أو ليلاً فقط فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل لأن هذا الشرط يناقض مقتضى النكاح ولما فيه من الخلل في الصداق لأنه يزيد إن كان المشترط الزوج وينقص إن كان المشترط الزوجة وإنما لازم في هذا صداق المثل مع أنه فاسد لعقده والقاعدة أن فاسد لعقده يلزم بالدخول فيسمى لأن محل هذا مالم يؤثر خلافاً في الصداق كما هنا وإلا مضى بصداق المثل كالفاقد لصدقه فقط ومنها ما إذا وقع النكاح بخيار يوماً أو أكثر لأحد الزوجين أو لهما معاً أو لأجنبي فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بالسمى إن كان ولا صداق المثل لا إخبار المجلس فلا يفسخ لجوازه اتفاقاً أو على المتمد ومنها إذا قال الولي زوجته موكلي بصداق قدره كذا تأتي به آخر الشهر فإن لم تأت به فلا نكاح بيننا فقال قبلت النكاح على ذلك فيفسخ قبل الدخول لا بعده إن جاء بالصداق في الوقت المذكور أو قبله ويثبت بعده بالسمى إن كان وإلا فصداق المثل فإن لم يأت به إلا بعد انقضاء الأجل أو لم يأت به أصلاً فسخ قبل الدخول وبعده ومنها وجه الشفار وهو أن يقع على أن تزوجني بنتك مثلاً بكذا على أن أزوجك بنتي بكذا فإنه يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بالأكثر من المسمى وصداق المثل وكذا صريح الشفار وهو مالم يسم لواحدة منهما صداق إلا أن التصريح يفسخ قبل الدخول وبعده ولم يدخل بها زوجها صداق المثل وأجاز الامام أحمد وجه الشفار وأجاز الحنفية الشفار مطلقاً ومنها ما وقع على شرط يناقض المقصود من النكاح كما إذا وقع النكاح على شرط أن لا يسم بينهما وبين ضررتها في الميت أو على أن يجعل لضررتها جمعة أو أقل أو أكثر استعملها أو شرطت عند تزويجها بمحجور لصغر أورك أن نفقتها على وليه أو وقع على نفقة معينة كل شهر أو كل يوم أو وقع على

عليه بل على الموطوءة لأنه فطر ارتفق به شخصان وإن كان الخوف عليها فلا فدية عليها بل عليه لذلك والفدية هو مدلك يوم مع القضاء وإذا تحقق منها الفجور لا يجوز له الرطء بل إن فعله لزمته الكفارة العظمى والله سبحانه وتعالى أعلم قال في الإعياب مع المتن فصل يباح الفطر من الصوم الفرض لشدة جوع أو عطش وإن كانت صحيحة مقبلة قوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً وقوله تعالى ولا تلاقوا

بأيديكم إلى التهلكة وإنما يباح الفطر إن كان ذلك بحيث يخاف منه مبيع تيمم أخذاً سماً يأتي في المرض بأن يخشى ذلك لو صام على نفس أو عضو أو منفعة منه أو غيره كان غريقاً لا يتمكن من انقاذه أو صائلاً يلزمه دفعه ولا يتمكن من دفعه إلا بفطره لشدة ما به من جوع أو عطش وحيث ذله الفطر بل يجب عليه كإصرح به الغزالي وغيره سباً إن خاف هلاكه ولا ينافيه التعبير بالإباحة لأن المراد به مطلق الجواز الشامل (١٦٦) للوجوب وما اقتضاه صنع المصنف أن صورة الإباحة

غير صورة الوجوب غير صحيح بل الذي يتجه أنه متى خاف مبيع تيمم لزمه الفطر أخذاً من كل ما هم في باب التيمم ويباح الفطر بمرض كوجع العين كما في الشامل قال ابن العباد وليس منه غلبة الصفراء انتهى وفي إطلاقه نظر بل إن خيف منه مبيع تيمم كانت كذلك قاله في البحر عن والده وأقره واعتمد غيره ولو تسبب به إذا أجهده الصوم معه أى شق عليه مشقة شديدة وظاهر صناعته أن المراد بالاجهاد هنا غير مبيع التيمم السابق وليس كذلك بل المراد في الموضعين مبيحه كأن يخاف بسببه نحو زيادة مرضه أو بطله برئه أو غير ذلك من مبيع التيمم أخذاً من قول الشيخين أن يجهد الصوم مع المرض ويلحقه ضرر يشق احتماله على ما ذكرنا من وجوه المضار في التيمم انتهى ويوضحه قول المجموع عن الأصحاب شرط إباحة الفطر أن يلحقه بالصوم مشقة يشق احتمالها قالوا وهو على التفصيل في باب التيمم انتهى قال ابن الرفعة وكفى بعض الأصحاب بما يسمى مرضاً

أن نفقتها عليها أو وقع على أن ينفق على ولدها من غيره أو على أيها أو وقع على أن العصمة يدها لا يده فإن النكاح يفسخ في الجميع قبل الدخول ويثبت بعده بصدائق المثل ويلغى كل شرط من هذه الشروط ومنها ما إذا أجل بعض الصداق لأجل مجهول كموث أو فراق أو قدوم زيد ولا يعلم وقت قدومه فإنه يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بالأكثر من المسمى وصدائق المثل وأما لو قال متى شئت أعطيتك ما بيني فالتقول عن ابن القاسم أنه إن كان ملياً جاز وأما لو ذكر الصداق ولم يذكر حلول ولا أجل فيحمل على الحلول والنكاح صحيح (واعلم) أن العقد لا يفسخ إلا باشتراط هذه الأشياء في صلب العقد وأما إن حصل شيء منها بعد العقد فلا ضرر في ذلك فلها أن تسقط حقها في القسمة ولها أن تنفق عليه وله أن ينفق على أولادها من غيرها وعلى أيها ومكارم الأخلاق لا تنقض واحترز بقوله على شرط يناقض المقصود عن الشرط المكروه وهو ما لا يقتضيه العقد ولا ينافيه كما إذا شرط في العقد أن لا يتسرى عليها أو لا يتزوج عليها أو لا يخرجها من مكان كذا أو من بلدها فلا يفسخ قبل الدخول ولا بعده ولا يلزم الوفاء وإنما يستحب وهذا فيما لا تعليق فيه فإن علق طلاقها أو طلاق من يتزوجها عليها أو عتق من يتسرى عليها وقع المعلق عليه وإنما كره ذلك لما فيه من التحجير على ما أحله الله [مسئلة] ترحل المرأة مع زوجها حيث ارتحل بشروط الأول أن يكون السفر بموضع مأمون الثاني أن تكون الطريق مأمونة الثالث أن يكون الزوج مأموناً بنفسه الرابع أن يكون غير معروف بالإساءة عليها الخامس كونه حرّاً السادس كون البلد المنتقل إليها قرية لا يخفى على أهلها خبرها فيها السابع أن تكون تلك البلد تقام فيها الأحكام فإذا وجدت تلك الشروط وطلب الرجل السفر بزوجه قضى له سفرها وإن تخلف شرط منها فلا تجبر على السفر معه أفاده دس في مبحث الحضنة (القسم الثالث) ما يفسخ قبل الدخول وبعده فمن ذلك ما إذا وقعت صيغة النكاح بغير اللفظ بل وقعت بكتابة أو بإشارة ومن ذلك ما إذا لم يحصل شهود أصلاً قبل الدخول أو بشهادة عدل واحد وامرأتين أو بفاسقين ومن ذلك نكاح المتعة كأئزجك سنة كذا بصدائق قدره كذا أو أئزجك سنة أو شهراً بكذا ويفسخ بلا طلاق وفيه المسمى

وهو بعيد انتهى وهو كما قال والحق بخوف زيادة المرض هجوم علة فإن تكلفه أى المريض الصوم صح على أحد احتمالين للغزالي كالصلاة في المنصوب والاحتمال الثاني لا يصح كصوم الحائض والعيذ الأول أوجه ثم قال فرع يجب الفطر لا نقاذ حيوان محترم الاوضح يجب الانقاذ وإن أدى إلى الفطر لأنه لم يجب علينا بل لكونه وسيلة إلى الانقاذ الواجب إذا أشرف على التلف بغرق أو غيره لم إن يقدر على الانقاذ إلا به أى الفطر إبقاء لهجته ومثل ذلك الانقاذ من



صائل على بضع أو غيره وقيد عبد الملك المقدسي الوجوب بما إذا تعين عليه ونظر فيه السبكي والأذرعى بأنه يؤدي إلى التواكل وأجاب الزركشي بأن مراده إذا لم يتعين عليه وعلم أو ظن أن غيره يقوم به وإلا لم يجر الترك كغيره من فروض الكفاية ويفسد كالحامل لأنه فطر ارتقق به شخصان الخفاف في الإيعاب وفي باب الكفارة وألحقه بالصوم أو تابعه مشقة شديدة أي لا تحتمل عادة وإن لم تبسح التيمم فيما يظهر ويؤيده (١١٧)

لست عند ابتداء المشقة حيثئذ فيلزمه الشروع في الصوم فإذا عجز عنه أفطر وانتقل للاطعام بخلاف الشبكي لوجوده عند الشروع إذ هو شدة الغلة وإنما لم يكن عذراً في صوم رمضان لأنه لا يدل له انتهى ومثله في النهاية والمغني زاد في أنه لا يمكنه الوطء فيه لئلا يخلفه في كفارة الظهار لاستمرار حرمة إلى الفراغ منها كما مررت الإشارة إليه وإذا لم يكن صوم فلا يجب وإن كان الفجور عبارة عن المنهاج مع شرحه المغني والنهاية والتحفة والعبارة لها ولو أعرض عنهن أو الواحدة لم يأنم ولكن يستحب أن لا يعطلهن أي من ذكر أن الشامل للواحدة وأكثر من الجماع والميلت تحصيلها لن لئلا يؤدي إلى فسادهن أو إضرارهن ثم قال ومن ثم اختار جمع قول المتولي بكرة الأعراض عنهن وقوى الوجه المحرم لذلك الخ ما فيها والله أعلم (سئل) رحمه الله تعالى فيمن جامع زوجته في ليلة من رمضان في أثناء الجماع سمع الأذان فنزع فهل يفطر بذلك ويحرم عليه وتلزمه الكفارة بذلك أم لا وهل

إن دخل لأن فساد لعقد ولأن الإجماع تقرر على منعه ولم يخالف فيه إلا طائفة من المبتدعة وما حكى عن ابن عباس من أنه كان يقول بجوازه فقد رجع عنه كما في بن والمضر بيان الأجل في العقد للمرأة أو وليها وأما لو أضر الزوج في نفسه أن يتزوجها مادام في هذه البلد أو مدة سنة ثم يفارقها فلا يضر ولو فهمت من حاله ذلك علي الراجح وأما لو أضره ولم تفهمه المرأة ولا وليها جاز اتفاقاً ويعاقب فيه الزوجان ولا يبلغ بعقابهما الحد ويلحق فيه الولد بالزوج ومن ذلك نكاح المحرم بأحد النسكين ومن ذلك نكاح المريض ولكنه يفسخ قبل وبعد ما لم يصح المريض فإن صح لم يفسخ (فائدة) كتبنا اختلاف فيه ولو خارج المذهب مظنة أسئلة أربعة الأولى يكون فسخه بطلاق سواء فسخ مطلقاً أو قبل الدخول لأبعده فإن أعادوا العقد صحيحاً بعد الفسخ كانت معه بطليقتين وإن أعادوه صحيحاً قبل الفسخ استمر علي عصمة كاملة وسواء أعادوه في مجلس أو فيه فقد قيل بصحته بعد العقد إذ لا قائل بجوازه ابتداء ثم إن فسخ المختلف فيه لا يحتاج لحكم حاكم إلا إن امتنع الزوج فتى تراضى الزوج والولى على الفسخ لم يحتاج لحكم حاكم ويكتفى قول الزوج طلقها أو فسخت نكاحها وإن لم يهرس الزوج فالحاكم كما في بن ثم إن أوقعه الزوج من غير حكم حاكم فهل يكون بائناً مثل حكم الحاكم وهو ما رتضاء العلامة العدوي قائلاً لأن الرجعي إنما يكون من نكاح صحيح لازم أو يكون رجعياً وهو ما ذكره السيد البليدي في حاشيته علي عقب قائلاً فأنثته ارتداد طلاق ثان عليه وإن لم يكن له عليها رجعة الثانية التحريم في المختلف فيه تارة يكون بعقده فقدعه يحرم المشكوكه علي أصوله وفضوله يحرم عليه أصولها لأن العقد علي البنات يحرم الأمهات ولا يحرم عليه فصولها لأن العقد علي الأمهات لا يحرم البنات وتارة يكون بوطئه وذلك فيما يحرم وطئه أو مقدماته كما لو تزوج المحرم امرأة فدخل بها ففسخ فإنه يحرم عليه نكاح ابنتها ولو فسخ قبله لم يحرم فالختلف فيه كالصحيح الثالثة إذا مات أحد الزوجين قبل الفسخ سواء دخل بها أم لا فإن الحي يرث فإن فسخ قبل الموت فلا إرث ولو دخلت أو كانت العدة باقية لأنه طلاق بائن علي ما رتضاء العلامة العدوي كما تقدم الإينكاح المريض فلا إرث فيه وإن كان مختلفاً في فساد لأن مذهب

فرق في النزاع قبل الإنزال أو بعده أم لا أفيدونا (أجاب) رضي الله عنه حيث كان الأذان مقارناً للفجر وقصد بالنزع ترك الجماع فصومه صحيح ولا شيء عليه وإن كان الأذان يتأخر عن الفجر ولو لحظت لزومه القضاء ولا كفارة عليه وإن لم ينزع في الصورتين لزومه القضاء فيها ولزومه الكفارة أيضاً في الأولى إن علم وتعمد ولا فرق في النزاع قبل الإنزال وبعده والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الاعتكاف) (سئل) رضى الله عنه فيمن يذر أن يعتكف صائما أو يصوم معتكفا ثم تعذر عنه بموت بعد التمكن أو غيره فهل يجب إخراج مدع كل يوم من الصيام أم لا وإذا قدر على الاعتكاف من غير صوم فهل يجب مع أنهم ذكروا أن الصوم شرط له لا يجوز بدونه فإن قلتم يجب فهل يفدى عن الصوم أم لا أم يفرق بين التمكن وغيره وإذا تقرر الاعتكاف عليه لتخليد (١١٨) حبس أو عدمه لكن دخل وقت المعين وهو فيه فهل يصوم أو يترك بلا

فدية أو بها أفيدونا أفادكم الله تعالى (أجاب) رضى الله عنه نعم إذا تعذر عليه الصوم بعد التمكن في الصورة المذكورة وخلف تركه أخرج عنه المد أو صيم عنه في الإياعاب تجب الفدية بطرق أحدها البدلية عن الصوم أى فوته فن مات وعليه قضاء صوم واجب أو عليه صوم نذر كما في المجموع والروضة وأصلها هنا وهو المعتمد وإن اقتضى كلامهما في باب التندر خلافاً أو كفارة بعد التمكن منه وكذا قبله إن فاته الصوم بلا عذر وجبت الفدية في تركه ثم قال ولقريب ولو غير وارث وللأجنبي بإذنه أى القريب أو بإيصال الميت له الصيام الخ ما فيه وإذا قدر على الاعتكاف دون الصوم وجب الاعتكاف دون الصوم المأبوس منه لمزم أوزمانة أو شدة مشقة أو مرض لا يرجى برؤه ولزمه الفدية للصوم المذكور وقولهم الصوم شرط فيما ذكر أى إذا كان قادراً فإن كان عاجزاً عنه حال التندر فلا يلزمه الصوم أصلاً وإن عرض العجز بعد التندر بنحو الهرم لزمته والله أعلم في

الشافعى صحته ومذهبنا فساداً وإن احتاج المريض منهما إلى الزواج أو إذر الوارث للمريض منهما في التزويج ولا إرث فيه سواء مات المريض أو الصحيح لأن فيه إدخال وارث وللريضة المسمى إذا فسخ بعد الدخول ومثل فسحه بعد الدخول موتها أو موت زوجها قبل الدخول فلها المسمى لأنه يتشكل بالموت هذا إذا تزجت المريضة بصحيح وأما إذا تزوج الزوج في مرضه المخوف ومات منه قبل الفسخ فلها الأقل من ثلث تركته ومن المسمى ومن صدق المثل ومثله نكاح الخيار لإرث فيه إذا حصل الموت قبل الدخول وقبل الفسخ وأما لو حصل دخول فقد لزم كما تقدم وإنما كان لإرث فيه لأنه لما كان منحللاً كان كالعدم وإلا لنكاح العبد بأن تولى عقد امرأة وإلا لنكاح المرأة بأن عقدت على نفسها أو غيرها فلا إرث في نكاح تولى العبد العقد ولم يقبل أحد يجوز توليته العقد ابتداءً إلا أنه قليل بصحته بعد الوقوع وأما تولى المرأة فلا يبيح خيفة وكونه لإرث في نكاحهما قول أصبغ واعتمد ابن يونس ومال إليه بن وضعفه بعضهم ويشير إلى ضعفه في المجموع لأنه حذف لنكاحهما عند ذكر الإرث الرابعة ما فسخ بعد البناء سواء كان متفقاً على فساد أو مختلفاً فيه يجب للمرأة فيه المسمى إن كان حلالاً وإلا يكن فيه المسمى كصريح الشغار أو كان حراماً تكسر فلها صدق المثل وما فسخ قبل البناء لاشئ فيه سواء كان متفقاً على فساد أو مختلفاً فيه كان الفساد لصداقه أو لعقده وأولها وكذا يسقط بالموت قبله لكن بيقيد إن فسد لصداقه مطلقاً متفقاً عن الفساد به كالخمر أو كان مختلفاً فيه كالآبق أو فسد لعقده واتفق على فساد كسكاح المتعة أو اختلف فيه وأثر خلا في الصداق كالحلل أو على حرية ولد الأمة أو على أن لا ميراث بينهما فإن كان مختلفاً فيه ولم يؤثر فيه كسكاح المحرم ففيه الصداق فليس الفسخ قبل الدخول مثل الطلاق قبل الدخول في السكاح الصحيح إلا ما قل عن الصداق الشرعى وهو ربع دينار بأن جعل لها مهر أقل من ربع دينار كدرهمين وأبى من إتمامه ففسخ قبل الدخول فلها نصف ما فرضه على أحد المشهورين والآخر لاشئ عليه وكذا لو ادعى الزوج الرضاع وأنكرته الزوجة فيفسخ ولها قبل البناء نصف الصداق لاثامها على أنه قصد فرقتها بلا شئ وهذا معنى قولهم كل نكاح فسخ قبل الدخول

الإياعاب لا يصام عن حى معذور أو غيره بلا خلاف وإن أيس منه ذكر كان أو أنثى ثم الأيس ما بهرم أوزمانة أو شدة مشقة ويلزمه الفدية أصالة لا بدلاً عن الصوم الخ إذا عاجز عن الاعتكاف لتخليد الحبس لزمه الصبر إلى الخروج وإن طال حبسه وإذا خرج لزمه القضاء والله أعلم قال في الإياعاب في كتاب التندر ومن نذر صلاة أو صوما أو اعتكافاً في وقت معين تعين إيقاعها فيه ومتى منع منها من جهة عدو أو مرض أو سلطان مثلاً لزمه القضاء الخ ما في الإياعاب

(باب الحج والعمرة) (سئل) رضى الله عنه فيمن أنشأ الحج من أقصر المواقيت ثم أفسده وسافر وأتى للقضاء من أبعد المواقيت فهل يلزمه الإحرام منه أم له أن يصبر حتى يقرب من مكة بقدر تلك المسافة القصيرة التي أنشأ الحج منها أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده نعم يلزمه أن يحرم من الأبعد الذي مر عليه ولا يجوز له التأخير للأقرب والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن شخص قصد الحج (١١٩) إلى بيت الله والحال أن الشخص المذكور لم يعرف فرضاً ولا واجباً ولا سنة

بل هو مقتد بأفعال الناس كيف ما فعلوا من المناسك شيئاً فعل مثلهم ولم يعلم أن في الحج فرض ولا واجب بل هو عارف أصل الوجوب وجوب الحج فهل يكون حكمه حكم من صلى ولم يعتقد فرضاً من الصلاة ولا سنة فيكون حجه باطلاً وأصحها فيفارق الصلاة فما الفارق بينهما بيننا ذلك والحال ما ذكر (أجاب) رضى الله عنه حيث كان المذكور عند النية مصوراً للنسك ولو بوجه ما انعقد نسكه ثم إذا أتى بالركان كذلك عارفاً بل أن هذا طواف وسعى إلى غير ذلك وأتى به على أنه هو صبح نسكه وإن لم يصور النسك بوجه أصلاً فلا يعتد بالنسك أو صورته وحين أتى بالأعمال لم يعلم بها أو علم بها ولم يعلم كيفيتها صح له الوقوف دون بقية الأعمال في حاشية الفتح لابن حجر الواجب عند النية الحج تصور كيفيته بوجه وكذا عند الشروع في كل من أركانه انتهى وفي التحفة يمكن لا انعقاده تصوره بوجه ولو نوى بالفرض التطوع لم يضر لأن النسك شديد التعلق وكذا

فلا شيء فيه إلا نكاح الدرهمين وفرقة المتلاعتين وفرقة المتراضعين أى قبل البناء ففيها نصف المسمى لاتهامه علي قصد فراقها بلا شيء. وأما لو ثبت الرضاع بينة أو بإقرارهما أو ثبت زنا المتلاعة فلا يلزمه شيء لعدم اتهامه وأما المتفق على فساده كالحامسة وأولى الأصول والفصول فليس فساده طلاقاً ولا يحتاج لحكم لعدم انعقاده وليس فيه إرث إذا مات أحدهما قبل الفسخ ثم إذا طلق الزوج فطلاقه كالفسخ فإن كان مختلفاً في فساده وقع طلاقاً بائناً وإن كان متفقاً على فساده فهو مجرد فراق فإن دخل فاعدة من يوم الفسخ أو الطلاق ولها المسمى إن كان وإلا فصداق المثل وإن لم يدخل فلا شيء لها على ما تقدم (ما قولكم) في امرأة طلقت ثلاثاً ثم عقد عليها عبد ووطئها فهل إذا طلقها تحل لمطلقها أم لا (الجواب) يحلها إذا كان بالغاً وعقد عليها بإذن سيده وأولج فيها حشفته إيجاباً جائزاً بأن كان في قلبها ليس في أيام حيض أو نفاس بل بعد انقطاعها والغسل منها وأقر هو والزوجة بالإيلاج أو لم يعلم منهما إقرار ولا انكار لكن إذا سلا حاضرين فلا بد من إقرارهما فان انكرا أو أحدهما لم تحل ولا بد أن يكون الإيلاج بانتشار في نكاح لازم للزوجين ابتداء أو بعد الإجازة فلا تحل بوطء عبد أو سفيه لم يأذن له وليه في العقد إلا بوطء بعد الإجازة ولا تحل بوطء ذى عيب أو بوطء عبد غر حرة بأنه حر إلا بوطء بعد الرضا فإذا طلقها العبد حلت لمن أتىها بعد أن تعتد وإذا كان ذلك العبد ملكاً للزوج ووجهها انفسخ النكاح وكان لمطلقها العقد عليها بعد العدة [مسئلة] يضل فيها بعض المالكية وهي أن يخلف المالكى على زوجته بالحرام ومعلوم أن المشهور فيه عند المصريين ثلاث بعد الدخول وجرى العمل في المغرب بأن الحرام طلقة بائمة والشافعية يرون أنه رجعى فيذهب ذلك المالكى الذى خلف بالحرام لشافعى فيراجعها له ثم يطلقها ثلاثاً ثم يذهب لبعض الجهمية المضلين من المالكية فيفتيه بأنه لا يلزمه الثلاث بناء على قول المغاربة إن الحرام طلقة بائمة والبائن لا يرتد عليه طلاق قد ضل وأضل وما درى أنه لما راجعها على مذهب الشافعى صار معها في نكاح مختلف فيه واختلفت فيه يلحق فيه الطلاق ولو خارج المذهب وأيضاً المغاربة القائلون إن الحرام طلقة بائمة محله ما لم يجر عرف بأنه

استقر ابن قاسم أنه يصح بمن لم يميز بين الفروض والسنن وإن اعتقد بفرض معين نقلاً وقال الشيخ على الشبرا مى الأقرب اشتراط التمييز كالصلاة بدليل قول التحفة ولو حصل أى علم الكيفية بعد الإحرام أو قبل تعاطي الأفعال كفى فإنه صريح في أنه لم يحصل العلم بالكيفية لأقل الإحرام ولا بعده لم يكف وعليه فيكون المعتبر فيه عين ما يعتبر في الصلاة بلا فرق غاية الأمر أنه يعتبر في الصلاة حال النية وفي الحج لا يعتبر ذلك انتهى أى بل يعتبر عند فعل كل ركن معرفة

كيفية بأن يعلم فرضيته والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن الجاني من الثين مريداً الحج لكن بنية الإقامة بجمعة ثلاثة أشهر للتجارة أو أزيد إلى أن يجي. وقت الحج فهل يلزم إذا حاذى يعلم أن يحرم بعمرة إن كان قبل أشهر الحج أو بالحج بأن كان في أشهره أم لا يلزمه ذلك لأن فيه حرج وهو تضرره ببقاء الإحرام أو التفوذ إلى مكة قبل قضاء حاجته بجمعة للتحلل من الإحرام وإذا أحرم من يعلم وتحلل من (١٢٠) العمرة ثم سافر المدينة فهل يلزمه مع العود الإحرام من ذى الحليفة وهكذا

ثلاث وإلا فوافقون المصريين على أنه ثلاث خصوصاً وقد اشتهر عند العامة أن الحرام يجمع الثلاث اه من ضوء الشموع وزيادة من تقرير العلامة الأبطح [مسئلة] إذا ارتد مالى أو ارتدت زوجته لزمه طلاقاً بانه لا رجعية خلافاً للخزوى وقيل الردة فسخ بغير طلاق وهو قول ابن الماجشون وابن أبي أويس ثم إذا رجع المرتد منها للإسلام ثم طلقها قبل أن يعقد عليها فانه يلحقه ما أوقعه من الطلاق لأن الردة عند الشافعية فسخ كقول ابن الماجشون فاذا رجع المرتد للإسلام عادت لعصمته فصارت معه في عصمة مختلف فيها فيلحقه الطلاق قطعاً كما علبت ومحل طلاق المرتدة ما لم تقصد فسخ النكاح وإلا لم يفسخ معامله لها بنقيض قصدتها وهو كشرائه المرأة زوجها تريد فسخ نكاحها فلا يفسخ كما في دس [مسئلة] إذا طلق شخص زوجته بالثلاث وعنده عبد فزوجه على تلك الزوجة حرة أو أمة ثم باعه عليها قاصدين بالبيع فسخ نكاحه فلا يفسخ النكاح ويرد البيع معامله لها بنقيض قصدهما ومثله قصد السيد فقط وكذا إذا كان للسيد عبد وأمة فزوج العبد على الأمة ثم قصر السيد فسخ نكاحهما فوهب الأمة للعبد قاصداً نزاعاً منه فلم يقبل الهبة فلا يفسخ النكاح بخلاف ما لو قبل العبد الهبة فيفسخ النكاح سواء قصد السيد انتزاعها منه أم لم يقصد ذلك [مسئلة] إذا تزوج شخص أمة فلا تفرد بيت مع زوجها جبراً عن سيدها إلا لشرط أو عرف وللسيد السفر بها ولو طال السفر ويقضى للزوج بالسفر معها إن شاء إلا لشرط أو عرف وهذا إذا لم تفرد بيت وأما إن أفردت بيت فليس لسيدها أن يسافر بها إلا لشرط أو عرف [مسئلة] إذا تزوج امرأة وشرطت عليه حين العقد الخروج لتشط كالبلانة أو لتولد كالداية فانه لا يلزمه ذلك الشرط كما في الدسوق [مسئلة] إذا تزوجها على تعليم القرآن محدوداً بحفظ أو تعليم محدوداً بنظر في المصحف منعه مالك وكرهه ابن القاسم وأجازاه أصبغ وإن وقع مضي على المشهور كما في دس [مسئلة] لا يجوز أن يتزوج أمة ويجعل عتقها صداقها وما ورد من أنه عليه السلام تزوج صفية وجعل عتقها صداقها فهو من خصوصياته أو أنه لم يصحبه عمل أهل المدينة كما في دس

(فصل في المحرمات) يحرم لإخراج المني المتكون في الرحم ولو قبل الأربعين

يتكرر عليه الإحرام كلما حاذى ميقاتاً أم الإحرام الأول الذى من يعلم كافي أجيبوا (أجاب) رضى الله عنه بقوله حيث قلنا إن جمعة ليست ميقاتاً للجاني من الثين كما عليه الشيخ عبد الرؤف وجماعة فيلزم الجاني من الثين حيث قصد النسك عند رأس العلم قيل مرسى جدة الإحرام منه بالنسك الذى أزاله من حج وعمره إن كان الوقت صالحاً لما أرادوه والا بأن جاء في غير أشهر الحج قاصداً للحج فيحرم بعمرة أو يجاوزه غير محرم مع عزم العود للإحرام أو محرم إذا تم غرضه من جمعة وأما إذا قلنا إن جمعة ميقات الثين كما هو معتد ابن حجر في تحفته وعليه فتوى المكيين فلا حرج في ترك الإحرام من رأس العلم وتأخيرها إلى جمعة فيحرم منها بعد تمام غرضه منها وذكر العلامة م ر الكبير في فتاويه أن من مر على الميقات مريداً للنسك مع عزمه إقامة طويلة يلبد قبل مكة أن له تأخير الإحرام إلى البلدة المذكورة وخالفه في ذلك العلامة ابن حجر وابن الجال قالا لا بد من الإحرام من الميقات

أو العزم على العود كما مر والفتوى على ما قاله ويتكرر الإحرام بالنسك على من وصل إلى الميقات وهو حلال مريداً للنسك إلى جهة الحرم بالنسك الذى أرادته على ما مر فإن لم يرد نسكاً حين مروره بالمقات كان الإحرام في حقه سنة وله تركه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن مريدى الحليفة قاصداً ببلده وناوياً الحج في سنته بعد إقامته ببلده مثل أهل الثين يزورون الرسول صلى الله عليه وسلم بعد الحج ويعودون في محرم مارين على ذى الحليفة قاصدين ببلدهم وناوين

الحج في سنتهم فهل يجب عليهم الإحرام بالعمرة إلى مكة ثم يسافرون إلى بلد ثم بعد تحللهم منها أم لا لأنهم مع عودهم من اليمن يحرمون من ميقاتهم بلزم وإن أوجبهم الإحرام عليهم فالحج المصري يزور بعد الحج ويعود على ذي الحليفة وفي نيته الحج في سنته فإذا وجب عليه الإحرام بالعمرة ثم بعد تحلله نفذ بلده لثقه عليه ذلك مشقة (أجاب) رضي الله عنه لا يجب على من ذكر الإحرام من ذي الحليفة وإن أراد النسك في عامه المذكور عبارة العلامة محمد علي بن (١٢١) الجبال في شرحه على الإيضاح وظاهر قوله أي صاحب التحفة وإن أراد إقامة

طويلة الحج شموله ما إذا أنشأ السفر بقصد مكة أو الحرم أو لا بكدة أو الطائف وهو مشكل في الشق الثاني كما قاله السيد عمر البصري إذ يقتضي وجوب الإحرام على من مر بذي الحليفة مريداً النسك مع إنشائه السفر إلى غير جهة الحرم وهو بعيد وحرر جوابه بحسب الشريعة ثم نقل ما في فتاوى الشهاب الزملي من نية الإقامة ببلد قبل مكة الحج ثم قال ويؤيد تقيد شيخنا بأن يكون إنشاء سفره إلى جهة الحرم قولهم وأما غيره أي المحكي فيقات المتوجهين الحج أي إلى جهة الحرم فخرج غيرهم فلا يكون ذلك ميقاتاً لهم ولا يجب عليهم الإحرام وبه يعلم جواب ما وقع السؤال عنه وهو أن نحو اليمن والمصري بعد فراغ حجه وتوجهه إلى بلده يرميقات وهو قاصد الحج في العام القابل أو العمرة ومقتضى تعبيرهم وجوب الإحرام عليه وفيه من الحرج بل والتسلسل ما لا يخفى وهو لا بد أن يكون سفرهم إلى جهة الحرم فمن كان سفره إلى غير تلك الجهة لا يجب

يوماً وإذا نفخت فيه الروح حرم إجماعاً قال عقب إلا من زنى وخافت القتل خصوصاً إذا كانت بكرًا ووجه العموم من كونها بكرًا أو ثيبًا قبل الأربعين أو بعدها ولو نفخت فيه الروح أن المطلوب الاستئثار بستر الله تعالى إهم من ضوء الشموع بتوضيح من تقرير العلامة الأبطح ويجوز من النسب تحريمها مؤيداً سبع: الأم والبنت والأخت والعمة والحالة وبنت الأخ وبنت الأخت ويحرم مثلن من الرضاع فأجله أربعة عشر ويحرم بالصر مؤيداً أربع زوجة الابن وزوجة الأب والجد وأم الزوجة وبنتها ولا تحرم البنت إلا إذا دخل بالأم أو تلذ بها بنكاح أو ملك أو شبهة نكاح أو شبهة ملك كأن يشتري أمة وتلذ بها وتستحق من يده أو يظهر بها عيب فترد أو تلذ بها معتقداً أنها أمة فتبين أنها ملك لغيره ويتأبد أيضاً بتحريم الملاعبة المنكحة في العدة وأزواجه صلى الله عليه وسلم فهذه إحدى وعشرون مؤيدات التحريم على ما علمت ويحرم عشرون لعارض الخامسة والمتزوجة والمعتدة والمستبرأة والحامل والمتومة والمشرقة والأمة الكافرة والأمة المسلمة لواجد الطول أي لمن يقدر على تزويج الحرائر والأمة إذا أخذها سيدها لشخص فإنه يحرم على ذلك السيد وطئها في مدة الأعدام ولو قليلة والمرأة المريضة لمسا فيه من إدخال وارث وهو منتهى عنه واليتيمة قبل البلوغ إذا فقدت الشروط على ما تقدم والمرأة التي خطبها رجل فركنت إليه فيحرم على شخص آخر أن يتزوجها والمرتدة وأمة نفسه أي العقد عليها فيحرم على المالك أن يتزوج أمة للاجماع على أن الزوجية والملك لا يجتمعان لتنافي الحقوق ومثل أمة نفسه أمة ولده فإن وقع فسخ قبل الدخول وبعده إن سبق المالك بل وإن طرأ ملكه أو ملك ولده لها أو لبعضها بعد التزويج وهل له بعد فسخ النكاح وطؤها بالملك قبل الاستبراء أو لا بد من الاستبراء قبل وطئها قولان لابن القاسم وأشهب وسبب الخلاف أنها هل تصير أم ولد فقال ابن القاسم تصير أم ولد وحينئذ فلا حاجة للاستبراء وقال أشهب لا تصير أم ولد وحينئذ تحتاج للاستبراء وسيأتي في فصل أم الولد يمشي سيدي خليل على أنها تصير أم ولد إذا اشتراها حاملاً منه وأما إذا اشتراها بعد أن ولدت فلا تصير أم ولد وسيدته وأم سيده والجمع بين الأختين والمرأة وعنتها

(١٦) — قرّة العين) عليه الإحرام انتهى كلامه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه هل يكره ركوب الحمار في الحج والعمرة لأنه ماورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه تركه في النسك أم لا (أجاب) رضي الله عنه لا كراهة في ركوب الحمار في النسك وإنما حيث وجد الجمل فهو أفضل وتركه خلاف الأفضل والله سبحانه أعلم (سئل) رضي الله عنه عن قال نويت الحج وأحرمت به وإن حصل لي عذر فأتحلل فهل له التحلل من غير تعين عذر بعينه وإن عين

عذرا بعينه ووجد ذلك العذر وقال في لفظه فأتحلل فهل هو خير بين التحلل أو عدمه أو يصير حلالا بوجود العذر وهل يشترط تقديمها أم توسطها أم تأخرها عن نية الإحرام أم لابد تأخرها من غير فاصل (أجاب) رضى الله عنه نعم يصح الشرط المذكور مع الإطلاق في العذر والتعيين ويحمل حيث أطلق على عذر شق معه مصاربة الإحرام مشقة لا يحتمل عادة كالمرض والحيض وإن عين عذرا فلا يتجاوز (١٢٣) ثم إن قال عند الاشتراط فأتحلل فهو خير عند وجود العذر بين

التحلل والبقاء على إحرامه بخلاف ما لو قال فأنا حلال فانه يصير حلالا بوجود العذر ولا يحتاج إلى تحلل ويشترط في نيته اشتراط التحلل أن تكون موجودة عند قوله مثلا نويت الحج فلو تقدمت نية الاشتراط على نية النسك أو تأخرت فلا يعتد بها كما في التحفة والنهاية وغيرهما والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه عن أكرم عن غيره فقال في نيته نويت الحج وأحرمت به لله تعالى عن فلان فهل يضر تأخر اسم المحجوج عنه عن قوله وأحرمت أم لا يضر (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم ظاهر الإيضاح أنه يضر تأخير اسم المحجوج عنه ولكن الذي اعتمده المتأخرون التفصيل وهو أنه إن كان عازما عند قوله نويت الحج أن يقول عن فلان فلا يضره تأخير اسمه لأن النية عملها القلب والتلفظ بها سنة وأن لا يعزم على ذلك عند النية وإنما طرأ له بعد وقوع النسك له فلا يقع عن المحجوج عنه والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن جاهل الحج إذا كان مخالطا للعلماء مثل

والمرأة وخالتها من كل من لو قدرت إحداهما ذكر لا يجوز له نكاح الأخرى فاجلحة إحدى وأربعون انظر الأمير على عبق [مسئلة] في الأمير ذكر البرزلى مانصه رأيت في بعض التقايد عن سنن أبي داود النهى عن جمع عتبت وخالتين وصورة المعتن أن يتزوج رجلان كل أم الأخرى والخالتين كل بنت الآخر فيولد لكل بنت فشكل واحدة من البنتين عمة الأخرى في الأولى وكل خالة الأخرى في الثانية اهـ [مسئلة] إذا نكح شخص امرأة نكاحاً جمعاً على فسادة كشكاح معتدة وخامسة فإن كان عالماً بذلك فلا يحرم أصولها وفصولها ويحد لأنه زنى وأما إن كان لا يعلم بأنها معتدة أو يعتقد حل الخامسة لكونه حديث عهد بالإسلام فلا حد عليه وحرم عليه أصولها وفصولها وأما المختلف في فسادة فهو كالصحيح العقد فيه على البنات يحرم الأمهات والدخول على الأمهات يحرم البنات ولو بالنظر لغير الوجه والكفين إن وجد اللذة ولو لم يقصد إلا أن قصد فقط ولا إن تلذذ بالنظر للوجه والكفين فلا يحرم فيهما إلا اللذة بالباشرة أو القبلية [مسئلة] إذا عقد الأب نكاح امرأة ولو مختلفاً فيه كحرم بأحد النسكين وشغار وتزويج المرأة نفسها حرمت على أولاده وكذا عقد الابن ولو صغيراً يحرم على الأب وأما عقد الشراء فلا يحرم فإذا اشترى الأب جارية فلا تحرم على ابنه بنفس عقد الشراء لأن التحريم في الملك إنما يكون بالتلذذ وكذا يقال في الابن إذا اشترى أمة لا تحرم على أبيه بعقد الشراء وإنما تحرم بالتلذذ إن كان الابن بالغاً وأما إن كان غير بالغ فإنه لا يحرم على أبيه الأمة ولو مرافقاً لأن تلذذه ووطأه كلاوطه [مسئلة] تحرم البنت من الزنى خلافاً لابن المساجشون وكذا تحرم البنت التي شربت من ابن امرأة زنى بها إذا كان الابن موجوداً حال الوطء وكذلك تحرم المخلوقة من ماء زنى أبيه أو ابنه وصرح في القيس بأن من زنى بحامل لا يجوز له أخذ بنتها التي تلدها بعد الزنى لأن زرع غيره سقى بمائه وأما المخلوقة من ماء زنى أخيه فلا تحرم كما ذكره البحري في شرح الارشاد لأنها بمنزلة الربية لا بمنزلة بنته وهو أحد قولين ومقتضى كلام بعضهم ترجيحه ويدخل في بنت الزنا ما إذا التقت امرأة من رجل في نحو حمام ووضعته في فرجها ثم حملت منه فيصدق على ذلك الحل

أهل مكة وجدة إذا ليس واحد منهم أو فعل شيئاً من الاستمتاع جاهلاً أنه حرام هل يعذر ولا تجب عليه الفدية أم لا يعذر كجاهل الصلاة أفوتنا مأجورين خيراً (أجاب) رضى الله عنه لا يعذر الجاهل المذكور بتحريم ما ذكره إلا في المسائل الخفية فيعذر فيها وإن كان مخالطاً للعلماء والله أعلم وبارة الإعياب للعلامة ابن حجر في مبحث الطيب وظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق بين من يعذر بجهله وغيره وقد يوجه بأنه من شأن هذا كونه يخفى على العوام فلم يفضل فيه بين قريب

الاسلام أو الناشئ يادية بعيدة عن العلماء وغيرهما رأيت القاضي أبا الطيب قال لو ادعى في زماننا الجهل بتحريم الطيب واللبس ففيه وجهان انتهى والذي يتجه منهما أنه إن كان مخالفاً للعلماء بحيث لا يحنى ذلك على مثله لم يقبل الخ ما في الایعاب بما أطل به في تحقيق المسألة والله أعلم (سئل) رضى الله عنه عن الحلال إذا تبخر في ردائه ثم لبسه المحرم ولا ظهرت عين الطيب في الرداء غير رائحة تفوح منه فهل يباح له ذلك (١٢٣) واستدامة اللبس لأنه مجرد تروح أم يحرم وتلزمه الفدية إن استدام أم لا

أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم الرداء المبخر فلا حرمة ولا فدية في اللبس والاستدامة له وعبرة الایعاب للعلامة ابن حجر وفي المجموع لو لبس ثوباً مبخرأ بالطيب أو مصبوغاً به لزمه الفدية انتهى ويتعين حل الأول على ما إذا عبق بالثوب شيء من عين البخور نفسه انتهى كلام الایعاب والله أعلم (سئل) رضى الله عنه عن النسعة التي يلبسونها العرب غالباً ويتخذونها بغير إزار بأن تكون معقودة وموثقة بربط جيد على الحصر ثلاث تكون سريعة الانحلال وإذا أراد الشخص اللابس لها أن يحرم فهل إذا أحرم وهو لابس لها تلزمه الفدية أو لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم تحمل النسعة المذكورة في الاحرام ولا تلزم الفدية من أحرم وهو لابس لها وعبرة العلامة في حاشيته على الايضاح في باب محرمات الاحرام والمراد بشدهما أى الهيمان والمنطقة ما يشمل العقد وغيره سواء فوق ثوب الاحرام أم تحته الخ ما في

أنه خلق من مائه حيث علم ذلك ومقتضى كون المخلوق من الزنا كولد الصلب تحريم حليلته على أيه من الزنا اه من الحرثى وحاشيته [مسئلة] يجوز الجمع بين المرأة و بنت زوجها وبين المرأة وأم زوجها وبين المرأة وأمتها قال عجم وجمع امرأة وأم البعل ه أو بنتها أو رقتها ذو حل

[مسئلة] تزوج الرجل بأمة زوجة أبيه وابنة زوجة أبيه من غيره إذا ولدتها أمها قبل التزوج بأبيه جائز إجماعاً وأما إذا ولدتها أمها بعد أن تزوجت بأبيه وفارقتها وأنت بها من زوج آخر والموضوع أن لبن الأول لم ينقطع فهي حرام [مسئلة] من زنى بامرأة جاز له أن يتزوج بأصولها وفصولها وجازت هي لأصوله وفصوله على الراجح وقيل الزنا يحرم الأصول والفصول وهو مذهب الحنفية ولو بالمقدمات قالوا إن تلذذ ببنت زوجته أو أمها علماً بأنها بنتها أو أمها حرمت عليه زوجته وبالغ الإمام أحد فقال من لاط بابن زوجته حرمت عليه اه ضوء وخالفه في ذلك الأئمة الثلاثة . (ما قولكم) في امرأة أرضعت ولداً مع بنتها ثم طلقها أبو تلك البنت وتزوج امرأة أخرى ثم ولدت بنتاً فهل لذلك الولد الذي رضع مع البنت الأولى أن يتزوج ببنت المرأة الثانية (الجواب) لا يعمل له أن يتزوجها لأنه رضع من لبن أبيها واللبن كما ينسب للمرأة ينسب للرجل لجميع أبناء ذلك الرجل المتقدمين والمتأخرين اخوان ذلك الولد من الرضاع والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم [مسئلة] لا يجوز ما يقع لبعض الشافعية من إفسادهم العقد الأول لعدم عدالة الشهود لأجل أن لا يباحقها الطلاق الثلاث لأن شرط الفسخ عندهم أن لا يتحجل به على إحلال المبتوتة قال المازرى إذا تزوجها أى مبتوتته قبل زوج عالماً يجد ويلحق به الولد فجعله من المسائل التي يجتمع فيها الحد والحق الولد كما في ح لتشوق الشارع للحقوق النسب لكنه لم يجعله شبهة تدرء الحد سدا للزريعة اه من ضوء الشموع

(فصل في بعض مسائل الصداق) (فائدة) كان صداه صلي الله عليه وسلم على جميع أزواجه اثني عشر أوقية ونصف أوقية وذلك خمسمائة درهم كما في عجم ورواه مسلم نعم أصدق التجاشي لأم حبيبة أربعة آلاف درهم وصداق فاطمة الزهراء كان دراعاً الأعلى الأصح وورد من المرأة قلة مهرها وتيسر أمرها ودر المرأة

الحاشية المذكورة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن الحرم إذا أراد أن يطبخ قوته فأحرق شيء من شعره بسبب الطبخ بغير اختياره فهل تلزمه الفدية أم لا وهل مثل ذلك راكب الراحلة إذا حك رجله القتب أو الشداد أم فرق بين ذلك أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه لا فدية ولا حرمة على من أصابته النار بغير اختياره فأحرق شعره بخلاف الحالك المذكور وفي الایعاب مع مته وممكنه أى تمكنه من اطعام نار وقعت في شعره فأحرقته

كتمكنه منع الحائض في تفصيله فان أطلق إطفاءها فترك لزمته الفدية لتقصيره والا فلا انتهى وفي الإيعاب أيضاً وبحث بعضهم أنه لا فدية علي من زال من نحو رجله شعر بواسطة تحريكها برجله مركوب لا يضطره اليه غالباً ولأن السلف والخلف لم يرواواقيين في ذلك ولم يعلم من أحد إيجاب الفدية فيه انتهى ورددته عليه في الحاشية وقوله لا يخفى عدم مماثلته هذا للمكره على الإزالة عجيب بل هذا أولى (١٣٤) من المكره ولا يؤيد ما زعمه في الجواهر لانه في شعر سقط بغير

قصد منه بالكلية أى ولا تقصير وعدم وجوب شيء في هذا واضح من كلامهم انتهى كلام الإيعاب فظهر من كلامه الفرق بين النار والحلك ولكن البعض المذكور قد سوى بينهما والعتمد ما قاله ابن حجر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن قول الإيضاح فرع يحرم على المحرم أكل صيد ذبحه هو أو صاده غيره له بإذنه أو بغير إذنه أو أغان عليه أو كان له سبب فيه فان أكل منه عصى ولاجزاء عليه بسبب الاكل فهل إذا فعل هذه المذكورات من غير أكل لم يحرم عليه أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يحرم ذلك كما نهى عليه هو نفسه قبل ذلك بفرعين حيث قال يحرم على المحرم الإغارة على قتل الصيد بذلله قال الشارح ابن إعلان أى ولو لحلال ثم ان كان يده ضئفه والا فلا لأنه لم يلزم حفظه أو إغارة آله أو يصاح أو نحو ذلك انتهى كلامه والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه عن ملك صيدا فأحرم زال ملكه عنه ولزمه إرساله فلو أرسله مالكة مرات كثيرة وهو

على عمر بقوله تعالى وآتيتهم إحداهن قطارا لابناني الكراهة وقد أخرجه أصحاب السنن وأحمد والطبراني وابن حبان وردها عليه لما قال في خطبة كل من زاد علي مهر فاطمة أو مهر زوجاته صلى الله عليه وسلم جعلت زيادته في بيت المال فقالت له امرأة في طرف المجلس لا يحل لك هذا يا ابن الخطاب وقد قال الله تعالى وآتيتهم إحداهن قطارا فلا تأخذوا منه شيئا وكان رضى الله تعالى عنه رجاءا للحق فاطرق وقال امرأة أصابت ورجل أخطأ [مسئلة] يتكلم الصداق المسمى أو صداق المثل بوطء وبإقامتها بيت زوجها سنة ولو لم يتلذذ بها إن بلغ وأطاق وبموت أحد الزوجين قبل الدخول إن سمى صداقا بخلاف التوفيق فلا شيء فيه بالموت قبل البناء اهـ منه أيضاً [مسئلة] إن نقص الصداق عن الربع دينار وما ذكر معه فإن كان قبل الدخول ففسخ إن لم يتمه فإن كان سها لدرهمين ولم يتم الربع دينار أو الثلاثة دراهم وفسخ فلها نصف ما ساءه فتأخذ درهما فإن آتته فلا فسخ وإن دخل قبل إتمامه بأن غفل عنه حتى دخل لزمه إتمامه ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما قيمته ذلك لصحة النكاح ولا يلزمه صداق المثل اهـ منه [مسئلة] إن أصدقها شيئا لا يملك شرعاً تحرم فإن النكاح يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل ولا سبيل لفسخه اهـ منه [مسئلة] إن وقع النكاح علي شرط إسقاط الصداق يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل اهـ منه [مسئلة] إذا أجل الصداق أو بعضه بأجل مجهول كوت أو فراق فإنه يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بالأكثر من المسمى وصداق المثل وجاز النكاح بالأجل المجهول عند الحنفى اهـ ملخصاً منه ومن المجموع [مسئلة] إن قيد الصداق بأجل بعيد جداً تحسمين سنة فإن النكاح يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل لأنه مظنة الدخول علي إسقاط الصداق قال البناني هذا ظاهر إذا أجل الصداق كله أو عجل منه أقل من ربع دينار وأما إذا عجل منه ربع دينار فأكثر وأجل الباقي إلى الحسين فالذي يؤخذ من تعليلهم الفساد هنا بأنه مظنة إسقاط الصداق أن هذا صحيح فإن نقص الأجل عن الحنين لم يفسد النكاح اهـ ملخصاً من درودس [مسئلة] إذا وقع النكاح مع بيع في عقد واحد كبتك هذه السلعة وزوجتك بتي بمائة فإنه يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل فإذا ثبت

يعود إلى مكانه مثل الحام الذي ألف البيوت ثم بعد إرساله وعوده أئلفه حيوان أو غيره فهل يلزم المالك الجزاء وهل إذا أرسله وعاد ثم تحلل وتملكه بملكه وهل إذا أخذه لحلال بعد إحرام المالك وذبحه سقط الجزاء أم لا ينزوا لنا ذلك (أجاب) رضى الله عنه بقوله حيث لم يرضع يده عليه بعد إطلاقه فالحيوان المذكور فلا يلزمه شيء وإذا أرسله وعاد بعد تحلله وهو في غير حرم ثم صاده هو أو غيره ملكه وإذا أخذه للحلال بعد أن أطلقه المالك وأمن فإنه يملكه الآخذ



إن كان في غير حرم وكذا قبل إطلاق المسالك وفي المنح وحيث لزمه الإرسال ملكة أخذه ولو قبل إرساله لأنه صار مباحا انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن أجير حج أحرم عن ميت من جدة وميقات الميت يلزم فهل يأثم الأجير بالأحرام من جدة وهل إذا أحرم من رأس العلم الذي فوق جدة يخرج من خلاف الفاتلين وجوب الأحرام من يلزم أم يلزمه الذهاب إلى يلزم من جدة وهل العمرة كالحج يجب الأحرام بها (١٢٥)

إلى أدنى الحل مثل التمتع ويحرم بها منها وهل إذا لبس وهو محرم للعذر لبده ثوب وبدن وجوخة وزرع البدن والجوخة في البيت وإذا خرج لبسها هل يتكرر عليه الدم لأن الملاقى للبدن هو الثوب دون البدن والجوخة أم يتكرر عليه الدم بلبسها وهل إذا مر على الميقات قاصداً النسك ولم يحرم منه لعذر حر أو برد أو مرض يسقط عنه الأثم والدم أم يلزمه الأحرام مع اللبس أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله لا يأثم الأجير بأحرامه من جدة لمن ميقاته يلزم وإذا أحرم من رأس العلم المعروف خرج من الخلاف ولا يلزمه الذهاب إلى يلزم اتفاقاً وإذا استوجر للعمرة من ميقاته يلزم فالحكم فيه كذلك يكفي الخروج إلى جدة والأفضل أن يحرم من رأس العلم ويحرم عليه الأحرام من أدنى الحل فلو فعل حط من الأجرة ولزمه عدم ولا يتكرر عليه الدم بلبس البدن والجوخة فوق التميمص حيث لم يستراؤا على ماستره التميمص بل ولا يجب دم بلبسها حيث

النكاح بالدخول ثبت مامعه من البيع وغيره من بقية الأمور السبعة الآتية وإن لم يحصل مفوت ويرجع في البيع ومامعه لقسمه المبيع ومثل البيع القراض والقرض والشركة والصرف والمساواة والجماعة فلا يصح اجتماعها مع النكاح في عقد واحد وهذا كله في نكاح التسمية وأما في التفويض فيجوز اجتماعها مع البيع ونحوه وهو ما ارتضاه الباقى راداً على الرماضى اهـ ملخصاً من أقرب المسالك و ص [مسئلة] إذا وهب رجل بنته لرجل على أن يستمتع بها بلا صداق أو أن المرأة قالت للرجل وهبتك نفسي وقال الولي أمضيت ذلك وشهدت الشهود على ذلك فإنه يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل كما في التوضيح عن ابن حبيب خلافاً للباحي حيث اعترضه وقال بل يفسخ قبل الدخول وبعده وهو زنى يحدان فيه ويتنق عنه الولد وأجابوا عن بحث الباحي بأنه بمنزلة النكاح على إسقاط الصداق وتقدم أنه إن وقع على إسقاطه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل [مسئلة] قال ابن عرفة نقلاً عن ابن حبيب للزوج سؤال ولى زوجته عن الصداق النقد الذى دفعه له فيما صرفه فيه وعلى الولي تفسير ذلك وحلله إن اتهم اهـ من صاوى [مسئلة] صداق المثل ما يرغب به مثل الزوج فيها باعتبار دين ومال وجهال وحسب وهو ما يعيد من مفاخر الآباء واعتبار بلد فإذا نكحت نكاحاً فاسداً سواء كان متفقاً على فساده أو مختلفاً فيه فإن هذه الأوصاف تعتبر يوم الوطء كالشبهة فإذا نكحها نكاحاً فاسداً ووطئها فإنه يلزمه صداق مثلاً بحسب ما فيها من الأوصاف المتقدمة وكذا إذا وطئ أجنبية يظنها زوجته أو أمته فعليه صداق مثلاً بحسب ما فيها من الأوصاف المتقدمة والموضوع أنها غير عالة بنوم أو إغناء أو جنون أو لظنها أنه زوجها أو سيدها وأما العالة فلا مهر لها وتحد لكونها زانية ولا يتعد المهر إن اتحدت الشبهة كأن غلط مراراً وظنها في الأولى زوجته هنداً وفي الثانية دعداً فلها مهر واحد وإن لم تتحد بأن ووطئها يظنها زوجته ثم ووطئها يظنها أمته فلها في كل مرة مهر مثلاً كالزنا بها غير عالة أو أكرهها فإنه يتعد لها المهر بتعدد الوطء اهـ من أقرب المسالك [مسئلة] يجوز للزوجة الرشيدة بعد البناء أن تهب لزوجها جميع الصداق الذى نقر به النكاح لأنها ملكته وتقرر بالوطء سواء قبضته منه أم لم تقبضه قال تعالى فان طين لكم عن شئ منه نفساً فكلوه هنئاً مريئاً وإن

كانا بالصفة المذكورة وإذا مر على الميقات قاصداً نسكاً لزمه الأحرام منه ولا يجوز له المجاوزة من غير إحرام ثم إن وجد العذر مقارناً لزمه تجرد والا بأن لم يوجد عذر حال التية تجرد فإذا وجد العذر لبس لزمه الدم في الحالين والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه عن شخصين محرمين اشترى أحدهما ستة طيور مثلاً قظانم قظالبر وأمر البائع بذبجها وأكلا المحرمين لهما حال كون أحدهما جاهل الحرمه والآخر ناسياً الأحرام فبعد أن أكلا تذكر الحرمه وكان الشراء من

غير إيجاب وقبول فهل يلزم الفداء لكل طير شاة تجزئ في الأضحية أم يجزئ صغير حق خمسة أشهر مثلاً أولاً يلزم شيء لأن المشتري جاهل الاحرام وهل الفداء على جميع من أكل منها من المحرمين أو تلزم المشتري فقط وإذا أخرج المشتري فدى جميع الطيور فهل عادة يلزم من أكل منهن شيء أولاً وعن الشعرات الذي تنف على المحرم في أوقات متعددة من غير موالاة فهل تلزمه في كل شعرات دم (١٣٦) أولاً يلزمه إلا الإطعام عن كل شعرة مذ أم كيف الحال أفيدونا (أجاب)

رضي الله عنه نعم يلزم لكل طير شاة لأن دماء الصيد والشجر لا تتداخل ولا عبرة بالجهل والنسيان لأن هذا من باب الاتلاف وهما إنما يرفعان عنه الإثم فقط دون الجزاء والدم علي من أمر بالذبح هما وحدهما وحيث أمرا به اشتراك في إخراج الواجب وأما من أكل من غير دلالة على الذبح فلا يلزمه شيء فإن حصلت منه دلالة على الذبح شارك المشتري المذكور في الجزاء وإذا أخرج المشتري ما وجب على غيره بإذنه أجزأ عنه ولا يشترط في الجزاء أن يكون مجزئاً في الأضحية بل في الصغير صغير وفي الكبير كبير وفي المعيب والصحيح مثله وفي الإعياب عند قول المتن وفي الحام شاة ومستندهم توقيف بلغهم وقيل مستندهم الشبه وفائدة الخلاف كما في الحاوى وغيره أنه لو كان صغيراً فهل يجب سخله أو شاة كاملة وجهان مبنيان على أن الشاة وجبت توقيفاً أو تشبيهاً وقضيته ترجيح شاة كاملة لكن في الاملاء أنه يجب في الصغير شاة صغيرة مع القول بأن المستند

وهبته له قبل البناء أو وهبته له مالا يصدها به قبل العقد أو بعده قبل البناء جبر في المستلثين على دفع أقله وهو ربع دينار أو ما يقوم به أو ثلاثة دراهم كما تقدم أو ثلثا يخلو النكاح من صدق وهذا ظاهر في المسئلة الأولى وأما في الثانية فيدفع لها ما وهبته له ويزيد عليه ربع دينار اه منه [مسئلة] إذا اشترى الأب لابنته شيئاً وسماه لها ونسب إليها ووضعه عندها أو عند (١) كأمها ثم مات الأب فإن البنت تختص بذلك الشيء إذا أقر الورثة أنه سماه لها أو شهدت بينة بذلك قال الناصر اللقاني ولعل ما هنا من الاكتفاء بالتسمية مخصوص بالشوكة لأن الغالب أن الشوكة إنما تشتري وتسمى للبنت بقصد الهبة والتخليع بخلاف ما لو قال لابنته اجعل في هذا الموضع كرماً أو جناتاً أو ابن فيه داراً ففعل الابن في حياة أبيه والأب يقول كرم ابني أو جنات ابني ثم مات الأب فلا يستحق الابن البقعة بذلك بل تكون بينه وبين بقية الورثة وليس للابن إلا قيمة عمله منقوضاً ولا يستحق ذلك الابن شيئاً إلا بإشهاد هبة أو صدقة أو بيع كان ذلك الابن صغيراً أو كبيراً ويقال مثل ما ذكر فيما إذا قال الابن في دابة يملكها هذه دابة ولدي كافي دس

(فصل في الولية) وهي طعام العرس مندوبة للقاتر عليها ولو قبل البناء سقراً أو حضراً ويندب أن تكون بعد البناء [مسئلة] تجب إجابة من عين الولية العرس فقط وإن كان المدعو صائماً ولا يجب الأكل وإن لم يطر ومحل وجوب الإجابة إن لم يكن في المجلس من يتأذى منه لأمر ديني كمن شأنه الخوض في أعراض الناس أو من يؤذيه ولم يكن مشكراً كفرش حرير يجلس عليه هو أو غيره بحضرته أو كآنية تعد من ذهب أو فضة لاكل أو شرب أو تخبير أو نحو ذلك ولو كان المستعمل غيره بحضرته وكسابع غانية ورقص نساء وحرمة سماع الغانية إذا كان يثير شهوة أو بكلام قبيح أو بآلة من ذوات الآلات وإلا كان مكروهاً إن كان من النساء لا من الرجال فلا كراهة إلا أن يكونوا متشبهين بالنساء وإلا كان حراماً قال الإمام غزالدين ابن عبد السلام من كان عنده هوى من مباح كعشق زوجته وأمه فسباعه لأبأس به ومن قال لأجد في نفسي شيئاً فالسباع في حقه

(١) يابض بالأصل

التوقيف ونقله في البحر عن الأصحاب وبه يعلم أنه لا يشترط هنا كونها مجزئة في الأضحية خلاف ما أوهمه في الروضة في الدماء وإن أقره شيخنا اه كلام الإعياب وأما الشعر فإن اختلف الزمان والمكان وكان في كل مرة دون الثلاث فالواجب الإمداد ولا تكمل الفدية إلا بثلاث متوالية باتحاد الزمان والمكان والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله تعالى عنه هل يجوز العمل بما في التحفة من جواز التأخير للاحرام للجاني من العن عن محاذات يعلم إلى جدة أم لا

(أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يجوز تأخير الاحرام إلى جددلن سلك طريق يلزم وقد أشيع الكلام في ذلك العلامة لإدريس الصعدي في رسالته والاحتياط لا يخفى والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في المحرم بحج أو عمرة إذ ليس مخطئا من قلنسوة قباء مثلاً ثم نزع ثم لبسه بقصد ألا بعذر كغسل من جنبه فومسح رأسه أو لاهل عليه فدية أخرى لبسه ثانياً وتكرر باللبس ثالثاً ورابعاً وهكذا أم الواجب فدية واحدة (١٢٧) وإن نزع ثم لبس ثم نزع ثم لبس أم كيف الحكم أفتونا (أجاب) رضى الله

عنه حيث لبس لغير عذر ثم نزع وليس تكررت عليه الفدية إن اختلف الزمان أو المكان أو تخلت تكفير سواء كان نزعه لعذر كغسل جنباً أم لا وإن لبس لعذر ثم نزع لعذر كغسل جنباً فلا تكرر وإن اختلف الزمان والمكان وأما إن نزع لالتحج العذر المذكور بل لزوالم نحو المرض كبرد تكررت عليه فدية إن اختلف الزمان أو المكان أو تخلت فدية والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأتين واحدة منهما مزوجة وواحدة عزة ثم سافرتا من جدة إلى مكة وأحرمن بعمره ثم وصلا متناه الدرب أصابهما كسل وغطيا وجوههما وحسبا أن الاحرام يبطل ووصلا إلى مكة ولم يوطفا ولم يسعيا ثم المرأة المزوجة وطفتها زوجها فوالذى يجب على الزوجة والذى على العزة أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه يلزمهما بتغطية الوجه مع العلم والتعمد والاختيار شاة أضحية أو صيام ثلاثة أيام وثلاثة أصع تفرق على ستة

ليس بمحرم وقال السهروردي المنكر للسباع إما جاهل بالسنة والآثار وإما معتد بما حرمة من أحوال الأختيار وإما جامد الطباع لا ذوق له فيصير على الإنكار قال بعض العارفين السباع لما سمع له كياء زمزم لما شرب له واعلم أنت العلماء اختلفوا في العود وما جرى مجراه من الآلات المعروفة ذات الآوتار فالمشهور من المذاهب الأربعة أن الضرب به وسماحه حرام وذهبت طائفة إلى جوازها ونقل سماعه عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن جعفر وعبد الله ابن الزبير ومعاوية بن أبى سفيان وعمر بن العاص وغيرهم وعن جملة من التابعين ومن الأئمة المجتهدين ثم اختلف الذين ذهبوا إلى تحريمه فقيل كبيرة وقيل صغيرة والأصح الثاني وحكى المازني عن ابن عبد الحكم أنه قال إذا كان في عرس أو ضيعة فلا تزد به شهادة وأما الرقص فاختلف فيه الفقهاء فذهب طائفة إلى الكراهة وطائفة إلى الإباحة وطائفة إلى التفريق بين أرباب الأحوال وغيرهم فيجوز لأرباب الأحوال ويكره لغيرهم وهذا هو المرتضى وعليه أكثر الفقهاء المسوغين لسباع الغناء وهو مذهب السادة الصوفية اهـ (ماقولكم) في شخص دعوى لوثية عرس فيها آلة هو هو للجب الإجابة أم لا (الجواب) لا تجب الإجابة مع الحرام كما إذا كان هناك آلة هو أو صورة حيوان كاملة لها ظل وإن لم تدم لأن تصاوير الحيوانات تحرم إجماعاً إن كانت كاملة لها ظل مما يطول استمراره بخلاف ناقص عضو لا يعيش به لو كان حيواناً وبخلاف مالا ظل له كنفش في ورق أو جدار وفيما لا يطول استمراره خلاف والصحيح حرمة النظر إلى الحرام حرام وإما تصوير غير الحيوان كالسفن والأشجار فلا حرمة فيه وليس من المنكر ستر الجدران ببحرير إذا لم يستند إليه وكذا لا تجب الإجابة إذا كثرت الازدحام أو كان يغلق الباب دون المدعو وإن لمشاورة وأما الزمارة والنفير فكروه إذا لم يكثر جدا حتى يلهى كل اللهو وإلا حرم وأما الطار فلا يكره إذا لم يكن فيه صواصير وإلا حرم ولا يكره الطبل الكبير المنفى من جهتين اهـ من در [مسئلة] في حاشية الامير رحمه الله تعالى علي عبق قال الإمام الشافعي رضى الله عنه لا يعذب على أمر اختلف العلماء فيه واختلف العلماء رحمة في هذه الأمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثت بالحنيفية السمحة قال الله

مساكين لكل واحد نصف ويلزمهما الطواف والسعي والتقصير ثم يلزم المزوجة عمرة تامة تحرم بهما ما أحرمت أولاً وتطوف وتسعى وتقصص والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن شخص أحرم بالحج عن ميت متعرض بغير أمر وأحرم بعده شخص آخر بالحج مأمور ورث بإيجار معين فهل تصح الاجرة للمتعرض أم لا والمحرم الثاني فما تقولوا في حجه وأجرته المعين هل يصح له شيء والمسألة واقعة أفتونا (أجاب) رضى الله عنه حيث كانت الحجة

فريضة وقعت حجة الأول للميت وليس للحاج شيء من الأجرة ووقع حج الثاني له وإن كانت الحجة نفلاً فمن أذن له الميت أو وارثه ووقع حجه للميت واستحق الأجرة ومن لم يقع له إذن وقع حجه له والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عما إذا أحرمت شخصان فضولا عن ميت بنحس سبق إحرام أحدهما فما الصحيح من الإحرامين وهل يجب أجرة أحد منهما إن عملا طامعين لعلهما بركة الميت بأجرة (١٢٨) معينة أم لا يستحق أحدهما أجرة وهل يختلف الحكم في إذا كان أحدهما هو

موصى الوارث مثلاً بالتفويض لها أم لا وإذا قلتم بصفة إحرام السابق فأحرام الثاني يفسد أم يقع له أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم الأول من الإحرامين هو الواقع عن الميت حيث كان النسك فرضا ولا فمن أذن له الميت وحيث كان الأول فضولياً فلا يستحق شيئاً وأما الثاني فوقع حجه له إلا إذا كان النسك نفلاً وقد أذن فيه الميت فيقع الحج للميت ويستحق الأجرة المشروطة والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن الصخرة التي بنى عليها جرة العقبة هل يجزئ الرمي فيها أولاً بد أن يكون الرمي تحتها أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم ما ظهر من الصخرة المذكورة هو من المرمى لأنه من مجتمع الحصى والله تعالى أعلم ففي الإيضاح العاشر قال الشافعي رضى الله عنه الجرة مجتمع الحصى لا ماسال من الحصى فمن أصاب مجتمع الحصى بالرمل أجزأه وما أصاب سائل الحصى ليس بمجتمع لم يجزه والمراد مجتمع الحصى في موضعه المعروف الآن وهو الذي كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم

تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج أى ضيق قال الإمام ابن عبد السلام إن الله تبارك وتعالى لم يوجب على أحد أن يكون حنيفياً ولا مالِكياً ولا شافِعياً ولا حنبلية والواجب عليهم اتباع الكتاب المنزل والنبي المرسل ومن اقتدى بقول عالم فقط سقط عنه الملام والسلام بحروفه

### باب الخلع

(ماقولكم) في رجل قال لزوجته إن أعطيتي كذا أطلقك مجزوم بخذف النون والياء فاعل والنون للوقاية والياء مفعول وأصله أعطيتني فأعطيت ذلك هل يلزمه طلاق بائن أم لا (الجواب) إن فهم منه الالتزام بأن قال أطلقك أو طلقتك ولا بد أو إن أعطيتي كذا التزمت أن أفارقه متى شئت بكسر التاء أجبر على إنشاء الطلاق بأن يقول لها أنت طالق ولا يلزمه الطلاق بمجرد إعطائها له ماطلبه على المعتمد وإن فهم منه الوعد بأن قال إن أعطيتي كذا أفارقه أو فارقتك لكن لست ملتزماً للفراق أى فارقتك إن شئت بضم التاء فإن ورطها أى أوقعها في ورطة ببيعها متاعها أجبر على إنشاء الطلاق كما في مسألة الالتزام وإن لم يوقعها في ورطة بأن كان عندها درهم أو دينار فدفعت منها فلا يلزمه الطلاق بناء على المشهور من عدم لزوم الوفاء بالوعد أفاده دس وغيره (ماقولكم) في رجل أبرأته زوجته وردت عليه ما أخذته من المهر فأخذه ولم يسمع منه طلاق في ذلك الوقت ثم بعد يوم أو يومين ادعى أنه طلق يوم الإبراء فهل ينفعه ذلك في أخذ المال أم يقع الطلاق ويرد المال (الجواب) في حاشية الدسوقي إن قصد الصلح على أخذ متاعه وسلم له فهو خلع لازم ولو لم يقل أنت طالق كما في سماع ابن القاسم وفي المجموع وكفت المعاطاة حيث فهم الخلع أى يعرف لهم أو يقرآن خالية كجريان حديث الخلع في محاوراتهم انتهى بزيادة من ضوء الشموع (ماقولكم) في رجل أبرأته زوجته من باقى صداقها وهى حافظة لهاها دون دينها فطلقها على ذلك وقبل خروجها من الدعة راجعها له مالكي جهلما منه وعاشرها معاشره الأزواج ثم طلقها فهل يلحقه هذا الطلاق الثاني عند المالكية أم لا (الجواب) يلحقه الطلاق الثاني عندنا لأن نكاحها بمجرد الرجعة يختلف فيه لأن طلاقه في الغرض المذكور رجعي عند الشافعية لأن من السفه عندهم

اه وفي المنع وشرح الإيضاح للرملي وابن الجلال وابن علان والأيعاب والعبارة لابن علان كلام الشافعي يدل على أن مجتمع الحصى المعهود لأن سائر جوانب الجرتين الأوليسين وتحت شاخص جرة العقبة مما يلي منى هو الذى كان في عهده صلى الله عليه وسلم وليس بعيد لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يعرف خلافه الخ ما فيها ولا شك أن ما ظهر من الصخرة المذكورة من مجتمع الحصى فالرمى فيه جائز ولا يشترط في صحة الرمي التباعدها ولا الرمي تحتها بل يجزئ

الرى على الصخرة تحت العلم المنسوب والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن قول الشيخ أحمد بن حجر فى شرحه على مختصر بأفضل فى رى جمة العقبة وأما ما فعله كثير من الجهلة من الرى من أعلاها فباطل لا يعتد به فهل قوله وهذا مصرح به فى جميع كتبه فإن قلتم لا يبنوننا ما هو المعتمد وهل أحد من باقى علماء المذهب وافقه على هذا أم لا يبنوننا يانا شافيا (أجاب) رضى الله عنه نعم قال (١٢٩) العلامة الشيخ محمد بن سليمان الكردى

ثم المدنى فى حاشيته على الشرح المذكور قوله من أعلاها أى إلى خلفها إذارى من أعلاها إلى المرى فانه يكفى خلافا لمن فهم من هذه العبارة عدم الاجزاء فقد صرح بالاجزاء فى الإيباب وقال القسطلانى فى شرح البخارى اتفقوا على أنه من حيث رماها جاز سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها أو وسطها والاختلاف فى الأفضل اه بحروفه ونقل النووى فى شرح مسلم الإجماع على الجواز وصرح بالحكم الذى ذكرته ابن الأثير فى شرح مسند الشافعى والزركشى فى الخادم وغيرهما فلا يبنى التوقف فيه وقد أشبعت الكلام فى بعض الفتاوى اه كلام العلامة فى الحاشية المذكورة ومنه يعلم الجواب من أن الشيخ لا يقول بالبطان إذا رى من أعلاها فى المرى وإنما يقول بالبطان إذارى من أعلاها خلفها هكذا هو الواجب أن يفهم وما سواه فهو باطل غير معول عليه وفى الإيباب فعمل منه أن ما يفعله كثير من جهلاء الحاج من رميم من أعلاها باطل لأنه ليس لها

تضييع الدين فى الامير على عبد الباقي وعند الشافعية من لم تحفظ دينها ليست رشيده والنكاح المختلف فيه كالتنق على صحته فى حقوق الطلاق قال سيدى خليل فى مبحث النكاح المختلف فيه كطلاقة قال العلامة الدردير تشبيه تام ثم قال وإن طلق قبله أى الفسخ لحقه الطلاق انتهى بتصرف وفى المجموع وفسخ المختلف فيه طلاق وطلاقة قبله أى الفسخ كواه [مسئلة] إذا أبرأته فقال لها روى وسكت لزومه واحدة بائة مالم يبق أكثر للقرينة الدالة على الطلاق لأن نزاعهما فيه [مسئلة] إن قال أنت طالق طلقة لارجعة فيها فالطلاق رجعى ولا عبرة بقوله لارجعة فيها لأنه ثبت الرجعة بأول لفظة فلا يسقط ماوجب له من الرجعة بقوله لارجعة فيها ومثله أنت طالق طلقة تملكين بها نفسك فإنها رجعية وقيل بائة وقيل ثلاث والأول أرجح ورجح اللقانى أنها بائة وهو ما عليه مالك رضى الله عنه وابن القاسم والقول بأنه ثلاث ضعيف ومحل ذلك مالم يقل طلاقاً تملكين به نفسك وإلا فهو ثلاث باتفاق فلوزاد على قوله تملكين الخ ولا رجعة لى عليك فهو بائن كما للعبار ذكره بعض شيوخنا اه من حاشية الخرشى (ماقولكم) فى رجل تزوج ولده القاصر على بنت قاصرة ودخل بها ثم كرمته بعد بلوغها فترافع ولى القاصر وولى البنت لعالم مالكى وحكام بينهما فأخذ ولى الولد دراهم من ولى البنت لولده فى مقابلة طلاقها وطلق عن ولده البنت المذكورة وحكم العالم المالكى بوقوع الطلاق عن الولد فهل طلاق الولى عن ولده صحيح وهل تعد البنت أم لا وهل حكم المحكم برفع الخلاف أم لا (الجواب) طلاق الولى عن ولده صحيح فى المختصر وموجبه أى طلاق الخلع زوج مكلف ولوسقياً أو ولى صغير أباً أو سيداً أو غيرهما قال الخرشى أى كما يوجب طلاق زوج مكلف يوجب أيضاً ولى صغير أى صدور طلاق منه كان الولى أباً أو وصياً أو سلطاناً أو مقام السلطان على وجه النظر فى الجميع ويلزم الصغير الطلقة بائة ومثل الصغير المجنون فالنظر لوليه اه قال العلامة العدوى ولا يجوز لم الطلاق بغير عوض عند مالك وابن القاسم اه قال الامير على عقب حكى الخطاب الاتفاق على ذلك قال البنانى وغاب عنه نقل ابن عرفة عند اللخنى من جواز طلاقهم على الصغير والسفيه بلا عوض إذا كان مصلحة وهو ظاهر فانظره انتهى ولا عدة عليها لقوله فى المختصر

(١٧ - قرعة العين) إلا مرمى واحد وهو ما بأسفها على الجادة دون ما عدها من سائر الجوانب وهذا من خصوصياتها إذ الجمرتان الاخرى ان برى إلى كل منهما من سائر الجوانب ثم نقل كلام الشافعى وهو قوله فإن رماها من فوقها ولم يرمها من بطن الوادى أجزأه انتهى قال لأن معناه فيما يظهر أنه جاء من فوقها ورمى إلى أسفلها لأنه رماها من ورائها وهذا ظاهر من العبارة كما لا يخفى اه كلام الإيباب وبالله التوفيق والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن رى

البحر يوم النفر الأول وغربت الشمس وهو يرى جرة العقبة حالة كونه عازماً على العود إلى منى للبيت ورمى يوم النفر الثاني فهل ينفعه عزمه إذا عاد والحال ما ذكر أم لا وهل إذا خرج من منى فارق بين العقبة وغيرها وهل فرق بين ربه وطوافه أو مائه وهل في ذلك اختلاف أم منصوص بالاتفاق وهل إذا نفعه العود له الخروج أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم ينفعه عوده بسبب عزمه المذكور (١٣٠) ولا فرق بين جرة العقبة وغيرها ولا فرق بين الرمي والطواف والماء وغيره

وأما قول الإيضاح ولو نفر من منى يوم النحر أو يوم النفر الأول ولم يرم ثم عاد قبل غروب الشمس من اليوم الثاني أجزأه العود ولا دم عليه انتهى فظاهر المفهوم المذكور أنه إذا عاد بعد الغروب لا ينفعه العود وهو كذلك لكن انظر تصوير مسئلته أنه نفروا ما في السؤال فهو لم ينفروا عزم عليه بل عزم على خلافه ويبدل لذلك ما في المنع للعلامة وشرح الإيضاح لابن الجلال والرملي وابن علان والعبارة للشيخ حيث عللوا مفهوم الإيضاح المسار بقولهم لأنه ينفره مع عدم عوده قبل الغروب أعرض عن منى والمتناكس انتهى فدل قولهم المذكور أن مسألة الإيضاح مصورة فيمن نفر مع عدم العزم على العود إلى منى للرمي والمبيت وأما حيث عزم كما ذكره الخروج قبل الغروب وبعده وله العود ولا شيء عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن أواني الخزف المعمولة من طين الحرم هل هي على اليقين عندكم أنها من طين الحرم وإذا قلتم نعم إنها من

في فصل العدة تعتد بخلوة بالغ قال الحرشي وأحرز بالبالغ من غيره إذا خالعه عنه وله فان وطأه لا يوجب عدة على زوجته وإن كان يقوى على الجماع وفي أقرب المسالك ونقل ابن عرفة عن اللخمي أنه يجوز لمصلحته إذا قد يكون في العصمة فساد له في طهر أو حدث إيقا، وحكم المحكم يرفع الخلاف لقوله في المختصر في باب القضاء ومضى إن حكم صوابا قال الحرشي يعني أن المحكم إذا حكم فيها لا يجوز له التحكيم فيه أى كقتل ولعان وولاء ونسب وطلاق وعق فانه يعضى إن كان صوابا وليس لأحدهما أى أحد الخصمين ولا لحاكم غيرها أن ينقضه اه فتحصل أن طلاق الولي صحيح ولا عدة عليها وحكم المحكم يرفع الخلاف [مسئلة] الردة والعياذ بالله طلاق بائن فإذا ارتدت الزوجة أو ارتد الزوج ثم أسلم وأسلمت فلا تحل له إلا بعد تجديد بشرطه وإلا إذا قلد من يقول إنها ترجع له يرجعها للإسلام وإلا فلا يحتاج إلى عقد وفي ضوء الشموغ وقيل إن الردة فسخ لا يجب عليه طلاق وعند الشافعية ترجع له بعودها للإسلام وهي فسحة (ما قولكم) في سفينة لا تحسن التصرف أبرأت زوجها فقال أنت طالق فهل تبين منه ويستحق ما أبرأته أم لا (الجواب) يقع عليه طلاقه بانه ويرد ما أبرأته منه لأن شرط باذل العوض الرشد وأما إن قال إن صححت برأتك فأنت طالق فإذا رد ولي الزوجة السفينة أو الصغيرة أو الحاكم المال لها ولم يعض برأتها لم يقع عليه طلاق وأما إن قدم لفظ الطلاق على البرائة بأن قال أنت طالق إن صححت برأتك فأبرأته فإزمه الخلع ويرد المال اه من أقرب المسالك ودرس [مسئلة] إن أبرأته رشيدة ليطلقها وأضمرت أنها ثبت الضرر وتعود عليه فقال إن صححت برأتك فأنت طالق فلا يلزمه طلاق كافى ص [مسئلة] يجوز أن تخالعه بنفقة حملها أى بنفقتها على نفسها مدة حملها اه منه (ما قولكم) في امرأة خالعت زوجها بالاتفاق على مآلته بعد الحمل مدة الرضاع فهل يسقط بذلك النفقة عليه مدة الحمل أم لا (الجواب) لا تسقط نفقة الحمل ففي أقرب المسالك ولا يسقط بخلعها على نفقة مآلته من الحمل نفقة الحمل على الأصح وهو قول ابن القاسم لأنهما حقان أسقطت أحدهما عنه في نظير الخلع فيبقى الآخر وقال الامام إذا خالعهما بنفقة مآلته استلزم ذلك سقوط نفقة الحمل ورجع الأول وكذا إذا خالعهما على إسقاط نفقة الحمل فلا يسقط به نفقة الرضاع اه بتصرف

طين الحرم فهل أحد من العلماء ذكر بأنها ليست من طين الحرم من الذين يعتمد بقولهم كابن حجر وأمثاله إذا ثبت يقينا من طين الحرم فهل الذى يأخذ من الأواني المنقولة إلى الحمل من نحو جدة وأمثالها عليه الأثم كما ثبت المباشر بالنقل من الحرم إلى الحمل أم ليس عليه أم إنم أخف من إثم المباشر بالنقل من نفس الحرم أم الذى يباشر النقل من الحمل إلى حل آخر لم يكن عليه إثم والاثم على المباشر الأول كما هو الآن الناس يشتركون الأواني المذكورة من جدة

ويتقونها إلى نحو اليمين وعمان وغير ذلك يبنوا لذلك (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم أو إلى الخنزف المذكورة ليست من طين الحرم كما هو صريح كلام أئمتنا وبارة التحفة قال غير واحد من معترى المبكين المدرة التي يؤخذ منها طين غار مكة الآن من الحل كما حرره جماعة من العلماء ونقله إلى الإيما عن الشافعي نفسه ولم أعلم أن أحدا من الشافعية ذكر خلافه مع تتبع ذلك لكن المذرات الآن متعددة فالله أعلم أي (١٣١)

أهى القرية أم البعده لأنهم ذكروا أن حد الحرم من جهة اليمين سبعة أميال بتقديم السين فما تحقق أنه من الخارج عن الحرم فالأمر فيه واضح وما شك فيه فالواجب عدم إخراجهم كاتصرح به عبارة التحفة لكن يرخص الإخراج للحاجة كافي الإيما ومفهوم كلامهم أنه إذا أخرجه غيره إلى الحل لم يحرم عليه الشراء منه لأن الذي حرموه هو الإخراج فمن أخرجه لغير حاجة وجب عليه رده والله أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه عن ترتيب الكتب بتراب الحرم وإخراجها أى الكتب إلى الآفاق هل يجوز أم لا لأنهم يتربونها والأحرف رطبة فيعلق بها شيء يسير وهل يجوز لإخراج الفرائش والتعال الذي يعاق بهما التراب حال التفريش والمشي أم لا فإن قلتم نعم فهل يلزم التخرج تنفيض ما ذكر أم لا فإن قلتم لا يلزمه فما الفرق بين مسألة الكتب ومسئلة الفرائش والتعال أفيدوا بالنص الصريح (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يجوز ترتيب الكتب بتراب الحرم إذا تحقق

[مسئلة] إذا خالته على نفقة الرضاع فمات الولد رجع عليها بيقية المدة إلا لشرط أو عرف فيعمل به ويقدم الشرط على العرف عند تعارضهما اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] يجوز الخلع بإسقاط حضانتها لولده وينتقل الحق له ولو كان هناك من يستحقها غيره قبله وهذا هو المشهور واقتصر عليه في المجموع وفي أقرب المسالك ولكن الذي جرى به العمل وبه الفتوى انتقلها لمن يليها في الرتبة اه وقوله وينتقل الحق له مقيد بأن لا يخشى على المحضون ضرراً لعلوقه بأمه أو لكون مكان الأب غير حصين وإلا فلا تسقط الحضانة اتفاقاً ويقع الطلاق وإن خالته على إسقاط الحضانة فمات الأب فهل تعود للأُم وهو الظاهر أو تنتقل لمن بعدها بإسقاط حقها وأما إدامات الأم فإن الحضانة تستمر للأب كما هو ظاهر كلام جمع نظراً إلى أنها ثبتت له بوجه جائز اه من ص [مسئلة] في امرأة طلقها زوجها طلاقاً رجعياً فأعطته مالا على أن لا يرجعها قبل ذلك المال على ذلك فوقع عليه طلاق أخرى بآنة اتفاقاً إن كانت على أن لا رجعة له عليها أو على المشهور إن كان على أن لا يرجعها اه من أقرب المسالك وفي الأمر على عقب يشير إلى أنه لا فرق بين التعبير بالاسم أى لارجمة أو الفعل أى لا يرجعها وهو ما لابن الحاجب وابن عرفة وهو الحق لاتحاد المعنى وفي بن عن ابن رشد أن الخلاف في الفعل والاسم طلاق أخرى قطعاً وتقدم أن المداواة تكفي في الخلع [مسئلة] ينفذ خلع المريض وإن كان لا يجوز ابتداء لماسيه من إخراج وارث فإن مات من ذلك المرض وورثه ولو خرجت من المدة وتزوجت بغيره ولو كانت هي التي أحنته في المرض كما لو قال إن دخلت دار فلان فأنت طالق فدخلتها قاصدة حثته وفترته وأما إن ماتت هي فلا يرثها ولو كانت مريضة حال الخلع أيضاً لأنه هو الذي أسقط ما كان يستحقه ككل مطلقة بمرض موت فانها ترثه دونها فإذا طلقها في مرض موته وخرجت من المدة وتزوجت بآخر فطلقها في مرض موته وخرجت من المدة وتزوجت بذاك فطلقها في مرض موته ثم مات الأول والثاني والثالث من ذلك المرض فإنها ترث الجميع ولو أكثر من ذلك ولو كانت في عصمة رجل آخر اه منه [مسئلة] إن قال خالعتك فهو بائن ولولم يذكر عوضاً ومثل الخلع في لزوم

أنه يعلق بها شيء يخرج معها إلى خارج الحرم ففي التحفة يحرم إخراج شيء من تراب الحرم الموجود فيه الخ وأما إخراج الفريش والتعل المذكورين فلا يحرم ولا يلزم النفض للفرق الواضح بينهما وبين الترتيب فإن فيه فعلاً وقصدًا لذلك بخلافهما والله الهادي سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه عن الجاني من التين في البحر له أن يؤخر لإحرامه من محاذات يلزم إلى جدة أم لا وهل كل من يلزم التين وجدة مرحلتان إلى مكة أم لا وهل يترخص القصر من شيء السفر

من جدة إلى مكة أم لا وهل المعتمد يجوز ذلك أم مانعه أقنونا (أجاب) رضى الله عنه نعم للجائى من التين أن يؤخر لإحرامه من محاذات يلزم إلى جدة كفى التحفة للعلامة ابن حجر والفقير أحمد بالحاج وابن زياد التينى وغيرهم وقد بسط القول على ذلك العلامة الصعدي فى رسالته فى ذلك نعم وللنشى السفر من جدة إلى مكة سائر رخص السفر الطويل من قصر وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه (١٣٢) فى قولى جاوز بمولية الميقات ولم يحرم عنه والحال أن الولى لم يرد

النسك عن ذكر فهل يلزمه دم المجاوزة وهل يأثم بها مع العلم والتعمد والحال ما ذكر أولاً ثم كيف الحكم أقنونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يلزم الولى دم المجاوزة ويأثم مع العلم والتعمد والحال ما ذكر والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه فى صبي يميز أحرم بإذن وليه فوجب عليه بسبب الإحرام دم وليس للصبي مال فهل تكون الكفارة فى مال الولى أو يسقط عنه التكفير بالمال ويجب عليه الصوم فقط أقنونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كانت الفدية المذكورة مرتبة فاعسار المولى لا يسقط وجوب الفدية المالية فى مال الولى القادر عليها لما هو مقرر أن ذلك واجب على الولى بالاصالة فالعبرة به دون موليه وإن كانت مخيرة فالأمر واضح والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيما لو وكل رجل أن يحرم عن صبي فوجب على ذلك الصبي دم بسبب الإحرام فهل يلزم الوكيل الدم أولاً فإذا قلتم لا فى المزموم الولى أو يكون فى مال الصبي

البيتونة به ولو بلا عوض لفظ الصلح والابراء والافتداء كما إذا قال لها صالحتك أو أنا صالحتك أو أنت صالحة لى أو أنا مبروك أو أنت مبرأة أو أنا مقتد منك أو أنت مفتدية منى قال شيخنا العدوى والظاهر أن مثل هذه الألفاظ أنت بارزة عن ذمى أو عن عصمتى أو أنت خالصة منى أو خالصة من عصمتى أو لست لى على ذمة كذا قرره رحمه الله تعالى [مسئلة] لا يجوز للزوج أن يتخلع زوجته على أن تخرج من مسكنها الذى طلقت فيه لأن سكنها فيه إلى انقضاء العدة حق لله لا يجوز لأحد إسقاطه لا بعوض ولا بغيره وإن خالعت على ذلك بانت منه ولا تخرج من مسكنها ولا شيء عليها وأما إذا خالعت على أن تتضمن بأجرة المسكن زمن العدة من مالها فيجوز اه خرشى بتوضيح [مسئلة] إن قال أنت طالق وقصد بهذا اللفظ الخلع وقع بائناً فى الحرشى وعقب إذ لو قصد أى الخلع باللفظ لم يكن نزاع أنه بائن اه بتوضيح (ما قولكم) فيما إذا قال لزوجته إن أعطيتنى كذا فأنت طالق فهل يختص بالمجلس أم لا (الجواب) لا يختص الاعطاء بالمجلس الذى قال لها فيه ذلك بل متى أعطته ماطلبه منها وقع الطلاق ولو بعد المجلس مالم يطل بحيث يرى أن الزوج لا يجعل التخليك إلى ذلك الزمن إلا لقرينة تدل على أنه أراد المجلس فقط فيختص به عملاً بالقرينة كما فى در وغيره [مسئلة] إن خالعت بمال لأجل مجهول عجل فيأخذها منها حالا والخلع صحيح اه من أقرب المسالك (ما قولكم) فيمن قال أنت طالق بما فى يديك فتبين أنه تراب أو تين أن يدها فارغة فهل يلزمه الطلاق أم لا (الجواب) يلزمه الطلاق بائناً عند ابن عبد السلام واختاره الشيخ خليل بقوله على الأحسن لأنه أبانها بجوزاً لذلك كما إذا خالعتها على الجنين الذى يطين أمتها أو يطين بقرتها فانفش الخلق فأنه يلزمه الطلاق بائناً ولا شيء له اه من أقرب المسالك وغيره بتوضيح [مسئلة] إن قال لها إن أعطيتنى ما أخالعتك به فأنت طالق فأعطته شيئاً تافها لم يلزمه خلع ويحل بينه وبينها وإن لم يدع أنه أراد خلع المثل ولا يمين عليه لأن قوله ما أخالعتك به مصروف عرفاً لخلع المثل فإن دفعت له خلع المثل لزمه الطلاق كما فى در [مسئلة] إن قال لها إن خالعتك فأنت طالق ثلاثاً ثم خالعتها على مال أخذها منها فأنه يلزمه الطلاق الثلاث ويرد لها المال الذى

أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كان الدم دم مجاوزة الميقات وقد أذن الولى للوكيل أن يحرم عن موليه لجأزه الوكيل بلا إحرام فالدم على الوكيل وإن أذن له الولى فى المجاوزة ومساواه من الدماء فهو على الولى دون الوكيل والله الهادى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى صبي ووليه أحرمًا بنسك معا فلق الولى على نفسه وعلى موليه ثوباً واحداً سائرًا ببيع ما يحرم ستره فهل والحالة هذه يجب الدمان على الولى أو على كل واحد منهما دم أم يلزمه لنفسه



أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يجب الدمان على الولي واحد عن نفسه وآخر عن وليه لما هو مقرر أن كل دم لازم المولى فهو على الولي والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن ليس وهو محرم وأراد أن يقلد قول الإمام الشافعي وغيره من أصحاب المذهب في عدم تكرار القدية عند اللبس والنزع فهل الأولى أن يقلد مذهبه لأنه عارف بشروطه أو يقلد مذهب الإمام مالك وكيف يفعل يبتونا يا ناشأياً أنا بكم الله الجنة (١٣٣) (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم الأولى له في ذلك تقليد الإمام مالك في هذه

المسئلة إذا علم شروطها عنده لما علم أنها من المسائل القديمة والمعتد فيها عدم جواز التقليد فيها ففي الفوائد المدنية للعلامة الشيخ محمد ابن سليمان الكردي المدني ما نصه بعد كلام له في ذلك ففي شرح مسلم للإمام النووي والصحيح عند أصحابنا وغيرهم من الأصوليين أن المجتهد إذا قال قولاً ثم رجع عنه لا يبيح قولاً له ولا ينسب إليه قالوا وإنما يذكر القديم وينسب إلى الشافعي مجازاً باسم ما كان عليه لأنه قوله الآن اه ما أردت نقله من شرح مسلم وسبق عن المهمات أن النووي اختاره في المجموع ونسب خلافه إلى اللفظ فيكون كلامه هو المعتبر اه كلام الشيخ محمد بن سليمان رحمه الله وأما إذا لم يكن من المسائل المرجوع عنها فالأولى تقليد إمامه لتحقيقه وعلمه بشروط إمامه من جميع الوجوه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم (سئل) رضى الله عنه عن أراد أن يقلد الإمام مالك في عدم تكرار القدية إذا كان ليس لعذر وهو محرم فهل يجوز أم لا فان قلتم بجواز التقليد

أخذه منها على قول ابن القاسم لأن الخلع لم يصادف محلاً بناء على أن المعلق والمعلق عليه يقعان معاً فلم يجد الخلع محلاً وهذا هو المشهور وبه الفتوى قال ابن رشد وحكى البرقي عن أشهب أنه إذا خالعهما لا يرد على الزوجة شيئاً مما أخذ قال وهو الصحيح في النظر لأنه جعل الخلع شرطاً في وقوع الطلاق الثلاث والمشروط إنما يكون تابعاً للشرط وحيث كان المشروط تابعاً للشرط فيبطل الطلاق واحدة أو أكثر لوقوعه بعد الخلع في غير زوجة وحينئذ فلا يرد ما أخذه فان لم يقل ثلاثاً بل قال إن خالعتك فأنت طالق وأطلق لزمه طلقان ولا يرد لها المال وكذا إن قال إن خالعتك فأنت طالق طلقين فإنه يلزمه الثلاث ولا يرد لها المال اه ملخصاً من دس وأقرب المسالك وغيره (ما قولكم) في امرأة طلقها زوجها على مال أخذه منها ثم ثبت بعد الخلع أنها كانت مطلقة طلاقاً بائناً فهل ترجع عليه بما دفعته له أم لا (الجواب) في الحرشي ترجع فيادفعته إليه لأن الخلع لم يصادف محلاً بخلاف ما لو كانت مطلقة طلاقاً رجعيّاً والعدة لم تنقض فإنها لا ترجع في العوض لأن الخلع صادف محلاً للملك الزوج عصمتها ولحق طلاقه لها لأن الرجعية زوجة اه (ما قولكم) في امرأة أبرأت زوجها براءة مجعولة فقالت أبرأك الله وأبرأك فقال إن صحت براءتك فأنت طالق فهل تصح البراءة ويقع الطلاق أم لا (الجواب) البراءة من المجهول صحيحة إذا كانت المرأة رشيدة أى تحسن التصرف فيقع الطلاق بائناً وبيراً من كل شيء لها عليه وأما إن كانت غير رشيدة بأن كانت صغيرة أو سفية أو ذات رق وأبرأته براءة معلومة أو مجعولة فالبراءة غير صحيحة فإن قال لها بعد أن أبرأته أنت طالق لزمه الطلاق بائناً ورد إليها ما أخذه منها وإن قال لها إن صحت براءتك فأنت طالق لا يقع عليه طلاق لعدم صحة البراءة وعند الشافعية من لم تحفظ دنيا ليست رشيدة فحكمها عندهم حكم السفية اه ملخصاً من عبد الباقي والامير بتوضيح [مسئلة] إن باع زوجته أو زوجها للغير لزمه طلاقاً بائناً وكذا إن بيعت أو زوجت بحضرتها وسكت وسواء في جميع ذلك كان هازلاً أو جاداً اه عقب وفي الامير عن بن نقلا عن ابن القاسم يخلف الما زال ما أراد طلاقاً ولا شيء عليه اه وقوله وسكت وأما إن لم يسكت بأن أنكر على من باع زوجته

لكن بشروطه فاحكم كيفية التقليد وما هي الشروط التي يقلده فيها أفئونا ما جوبن (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يجوز تقليد الإمام مالك رحمه الله في عدم التكرار بشروط التقليد وهو العلم بحكم المسئلة عنده والعمل به وعدم التلفيق وحكم هذه المسئلة عند الإمام مالك كما ذكره العلامة الخطاب في شرحه على منسك العلامة خليل بعد قول المتن أو كانت نيته فعل الجميع يشير إلى ما نقله اللخمي ونقله غيره ونصه في تبصرته وأما إمطة الأذى واللباس

فعلى ثلاثة أوجه فإن حلق وقلم أظفاره وتطيب فإن كانت نيته فعل جميعها فعليه فدية واحدة وإن بعد ما بين الأفعال فذلك سواء وإلا ففي الثاني فدية ثانية وإن تعددت موجبات الفدية ولم تكن واحدة من الصور الثلاث المتقدمة فإن الفدية تتعدد وبقى عليه صورة رابعة تتحد فيها الفدية وهي ما إذا نوى التكرار وذكرها في المختصر ونية التكرار أن يفعل شيئاً من منوعات الاحرام وينوى أنه (١٣٤) يفعله بعد ذلك ويكرره كأن يلبس لعذر وينوى أنه إذا زال

عنه العذر تجرد فان عاد اليه العذر عاد إلى اللبس أو تطيب بدواء فيه طيب وينوى أنه إن احتاج إلى مداواته مرة أخرى عاد إلى الدواء ونحو ذلك ومحل النية من حين اللبس الأول إلى حين نزعه قاله سند وهو يفهم من لفظ المدونة وأما من لبس الثياب ثم نزعها ليلبس غيرها أو نزع الثياب عند النوم ليلبسها إذا استيقظ فليس عليه إلا فدية واحدة كما صرح به في المدونة قال سند لأن هذا فعل متصل في العرف فلا يضره تفرقه في الحس والله أعلم وفي الحقيقة أن الموجب لاتحاد الفدية اتصال نيته لأن من خلع ثيابه عند النوم نيته أن يعود إليها إذا قام فنية التكرار موجودة وكذا من نزع ثوباً ليلبس غيره ويمكن أن يقال الخ ما ذكره العلامة في شرح المنسك رحمه الله تعالى فتلخص من كلامه أن الفدية تتحد في التطيب والحلق والقلم إذا نوى فعل الجميع وفعلها طال الزمن أو قصر ولما نوى التكرار في نحو اللبس والتطيب والدهن تتحد أيضاً وإذا فسح

أو زوجها فلا تبين منه كما في الصاوى عن دس [مسئلة] كل طلاق حكم به حاكم فهو بائن إلا في مستثنين فهو رجعى وهما حكمه بطلاق المولى وحكمه بطلاق المعسر بالنفقة كما في أقرب المسالك وغيره (ما قولكم) في رجل ترك الوطء إضراراً بزوجه أو تركه لكونه غائباً أو داوم العادة وترك وطأها فهل للحاكم أن يطلق عليه إذا رفعت أمرها إليه أم لا وهل إذا حكم بطلاقها يرفع حكمه الخلاف أم لا (الجواب) إن ترك وطأها ضراراً وسرمداً لعبادة ورفعت أمرها للحاكم لتضررها بترك الوطء فله أن يطلق عليه بالاجتهاد وهذا إذا كان حاضراً وأما إذا كان غائباً فلا يطلق عليه إلا إذا طال الغيبة سنة فأكثر عند أبي الحسن وهو المعتمد وقال الغرياني وابن عرفة السنان والثلاثة ليست بطول بل لا بد من الزيادة عليها ويزاد على طول الغيبة أن تخشى الزنا على نفسها ويعلم ذلك منها وتصدق في دعواها مع طول الغيبة وأما مجرد شهوتها للجماع فلا يوجب طلاقها ويزاد على هذين الشرطين شرط ثالث وهو الإرسال إليه إن علم محله فإن أمكن الوصول إليه وإلا فلا يعتبر هذا الشرط وهذا كله إذا كانت نفقتها دائمة وإلا طلق عليه حالاً لعدم النفقة كما سيأتى في النفقات اهـ ملخصاً من درودس من باب الإيلاء ثم إن حكم هذا الحاكم صحيح يرفع الخلاف ما لم يستثنى السلطان على قضاء محاكمه حين توليتهم أن لا يحكموا على غائب بطلاق كما في مصر فإن السلطان منعهم من الحكم في ذلك وكتب به كتاباً وأرسله لساثر أقطار محاكمه فإن استثنى عليهم شيئاً من الأحكام فلا تنفذ أحكامهم فيه إن حكموا به ولا يرفع الخلاف في الخبرى عند قول المختصر في باب القضاء وجاز تعدد مستقل الخ وإذا قيل إنها تنعقد عامة وخاصة يجوز للخليفة أن يستثنى على القاضي أن لا يحكم في قضية بعينها أو لا يحكم بين فلان وفلان أو لا يقضى في الأموال بالشاهد واليمين اهـ زيادة من عدوى [مسئلة] إن قال لأمرأته افضيني ديني وأنا أفارقك فقتضته ثم قال لا أفارقك كان لي حق عليك فأعطيتني قال مالك أرى ذلك طلاقاً فإن كان ذلك على وجه الفدية أى إذا ثبت أن ذلك كان على وجه الفدية ببساط تقوم عليه بينة مثل أن تسأل أن يطلقها على شيء وتعطيه إياه فيقول لها افضيني ديني وأنا أفارقك أو ما أشبه ذلك أو يقر بذلك على نفسه

ليلبس غيره أو ليلباسه عز وجل أعلم (سئل) في رجل عصى توطأ وصلى ركعتين سنة الاحرام للحج وتجردوا بي معتقداً أن ذلك نية الدخول في الحج ومضى على سبيله في الأركان والواجبات والسنن ظاناً أن ذلك الركعتين والتجرد والتلبية كافية للدخول في النسك فهل تنعقد نية الرجل المذكور على هذه الكيفية أم لا فإن قلتم لا تنعقد النية بهذا اللفظ على هذه الكيفية فهل أحد من الآئمة تكفى عنده هذه الكيفية والقصد من غير نية تصريح أم لا أفيدوا (أجاب) بقوله

نعم لا ينعقد للذكور نسك بقوله المذكور والحال ماسطرو لا أعلم أحداً من الأئمة قال بانقضاء النسك من غير نية والله سبحانه أعلم وعبارة المناوي في تحاف الناس إنما ينعقد الاحرام بنية اتفاقاً فيبقى الاحرام بمأشاء عين أو أطلق والتعيين أولى ولا يجب تلمظ بنية اتفاقاً وينعقد بمجرد النية عند الشافعية والحنابلة ولا تجب تلبية عندهما بل تسن وقال الحنفية لا يصير محرماً إلا بالنية والتلبية معاً وعند أكثر المالكية لا ينعقد إلا بنية مقرونة بقول (١٣٥) أو فعل تعلقاً به كالننية وتوجه

الطريق وبه جزم في المختصر لكن وافق جمع منهم الشافعية الخ ما فيه غيث علت ما ذكره ظهر لك أن المذكور لم ينعقد له إحرام بل هو حلال في جميع ما أتى به بإجماع الأربعة فإن كان ما ذكر حجة الاسلام فهي باقية في ذمته وإن كانت تقطوعاً فلا يلزمه شيء والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه في مريدى الوقوف بعرفة كالمتوجهين من نجد الحجاز وخراسان إذا دخلوا أرض عرفة قبل الزوال هل يكون دخولهم بدعة كالمتوجهين من مكة أم ليس لهم أن يمشوا دونها حتى تزول الشمس فيخطب ويصلى الامام أو نائبه ويدخلون بعد الزوال كغيرهم أم يرجعون إلى نمرة ويضرب من كان له قبة بها اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم أفئتنا جزيم خيراً (أجاب) نفعتنا الله به نعم يرجعون إلى نمرة ويضرب كل قبة اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وإن ترتب على تعريضه دخول عرفة قبل الزوال لأنه دخول لحاجة والله الهادى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن الشجر الذى

كان خلعاً ثابتاً وإن لم يكن على وجه القدية حالف بالله أنه لم يكن على وجه القدية ويكون القول قوله اهـ دس يتصرف [مسئلة] إذا قال لزوجته أنت طالق طلقة لاربعة فيها أو لاربعة بعدها فهي رجعية اهـ تقرير عدوى اهـ دس [مسئلة] لا يجوز الخلع بعوض من ذى رق أو صغيرة أو سفهة ورد المال في المسائل الثلاثة وبانت الزوجة من زوجها ما لم يقل إن تم لى أو إن صحت براءتك فأنت طالق فإن قاله ورد المال لم يقع بخلاف ما إذا قاله بعد صدور الطلاق بأن قال لها أنت طالق إن صحت براءتك فأبرأته فيلزمه الخلع وهذا هو المعتمد خلافاً للبرزلى اهـ ملخصاً من درودس «ماقولكم» في امرأة طلبت المخالعة من زوجها فحضر جماعة وحسبوا نفقة العدة وأجرة المنزل ومؤخر الصداق فبلغ خمسين ريالاً فقالت خالعتك على هذا القدر المذكور فقال الزوج قبلت الخلع على نفسى ثم اعتدت وتزوجت برجل آخر ثم طلقها فاعتدت ثم تزوجها الزوج الاول ثم طلقها طلاقاً رجعياً ثم راجعها ثم خالعتها ثم رفعت سؤالاً للمفتى الشافعية بما ذكر فأجاب بأن الخلع الاول غير صحيح وعقد الرجل الثانى غير صحيح وهى باقية في عصمة الزوج الاول فما الحكم عند السادة المالكية (الجواب) خلع الرجل الاول صحيح والطلاق والخلع الواقعان فيه بعد الزوج الثانى بضمان للخلع الاول لأن نكاح الزوج الثانى غير صحيح عند الشافعى فهو نكاح مختلف فيه والمختلف فيه يلحق فيه الطلاق فلا تحل لزوجها الاول حتى تنكح زوجاً غيره والله أعلم

#### باب في الطلاق

[مسئلة] إن كانت العصمة غير مملوكة وقت الطلاق لا حقيقة ولا تعليقاً فلا يلزم الطلاق كما إذا قال على الطلاق من التى أتزوجها لا أفعل كذا والطلاق يلزمى من التى أتزوجها إن فعلت كذا أو إن كنت فعلت كذا قرره شيخنا العدوى رحمه الله [مسئلة] عند الشافعى إن قال لزوجته إن فعلت أنا وأنت كذا فأنت طالق ثلاثاً ثم خالعتها حلت يمينه فإذا فعل المحلوف عليه بعد الخلع وقبل عقده عليها أو بعده لم يلزمه شيء وهى فسخة عظيمة يجوز لغير الشافعى أن يقلده فيها اهـ دس [مسئلة] إذا قال لزوجته ما أثقل اليه حرام إن كنت لى بامرأة

تستنبه الناس في الحرم هل هو كالذى يثبت بنفسه في الأثم والضمان أم لا لأن بعض طلبة العلم ينسب إلى الامام النووي أن الذى تستنبه الناس من الشجر كغيره في الحرم والضمان فهل قوله حق أم مكذوب على الامام النووي يبنوا لنا ذلك بياناً شافياً مع الدليل القاطع أثابكم الله تعالى (أجاب) نفعتنا الله به نعم اعلموا فقتنا الله وإياك لما يحبه ويرضاه قبل ذلك أن التابت في الحرم نوعان شجر ونجم فالشجر ماله ساق كالسدر والتخل وما أشبههما فهذا هو الذى جرى فيه الخلاف بين الراعى

والنوى فالراعى رجح في محوره أنه لا يحرم منه إلا التابت بنفسه دون الذى يستتبه الناس كالنخل والمان والعلامة النوى رجح التحريم والضمان في الشجر بلا تفصيل وأما النجم وهو ما ليس له ساق كالبر والذرة والدخن والبطيخ والقناو الباذنجان فهذا لا خلاف في أنه لا يحرم منه إلا ما ثبت بنفسه كالرجلة والبقلة دون ما يستتبت كالخيار والقول والعبرة في ذلك بالأصل فلو ثبت البر بنفسه (١٣٦) لم يحرم قطعه اعتبارا بأصله ولو استتبت البقلة حرم قطعه إن كان بذرها

من بقلة حرمية وإلا فلا كالرجلة والدليل لما قلنا قوله في المنهاج ويحرم قطع نبات الحرم الذى لا يستتبت قال في التحفة والنهاية والمنى والعبارة للتحفة بعد قوله الذى لا يستتبت أى لا يستتبه الناس بأن ثبت بنفسه شجرا كان وإن كان بعض مغرسه في الحل أو حشيشا رطبا إجماعا للنهى عنه قال في المنهاج قلت والمستتبت كغيره على المذهب ، عبارة التحفة والمستتبت من الشجر الحرمي كغيره المعلوم من كلامه أولا وهو ما ثبت بنفسه في الحرمة والضمان على المذهب وخرج بالشجر غيره فلا يحرم مستتبه كشمير وبر وسائر الأقوات والخضروات والبقل والرجلة فيجوز قطعه وقلمها اتفاقا انتهى كلام التحفة بحذف وفي المنى وكذا المستتبت بفتح الباء وهو ما استتبه الأديمون من الشجر كغيره في الحرمة والضمان على المذهب وهو القول الأظهر وقطع به بعضهم لعموم الحديث السابق والثاني المنع تشديدا له بالزرع أى كالخضرة والشعير والقول

أو إن لم أضربك فقال ابن القاسم لا يمتح في زوجته لأنه أخرجها من اليمن إذ حين أوقع اليمن علنا أنه لم يردّها بالتحريم وإنما أراد غيرها نقله ابن غازي وغيره اهـ [مسئلة] في أقرب المسالك ونقل ابن عرفة عن اللخمي أن ولى الصبي والمجنون يجوز له أن يطلق عنهما بلا عوض لمصلحة إذ قد يكون في بقاء العصمة فساد لأمر ظهر أو حدث اهـ قال محشية الشيخ الصاوى وهو المول عليه اهـ

### باب الطلاق

لفظه الصريح يلزمى الطلاق أو على الطلاق وطلاق يلزمى وطلقت وطلقت ونحو ذلك لا مطلوقة ومطلقة وانطلق فليس من الصريح ولا من الكناية الظاهرة لاستعمالها في العرف في غير الطلاق بل هي من الكنايات الخفية إن قصد بها الطلاق لزم وإلا فلا، ولزم في صريحه طلقة واحدة إلا لنية أكثر وصدق في دعوى نفيه إن دل بساط عليه يمين في القضاء وبلا يمين في الفتوى وذلك كالأخذها الطلق عند ولادتها فقال أنت طالق لإعلاما لغيره أو طالبا العلم لنفسه وكانت مربوطة فقالت له أطلقي فقال أنت طالق أى ستطلقي ونحو ذلك بما يقتضيه الحال اهـ من أقرب المسالك توضيح أى أراد بقوله أنت طالق أنها ستطلق من الربط وإلا بأن أراد أنها مطلوقة من الربط فهو كاذب يقع عليه الطلاق كما في حاشية الخرشي اهـ (ما قولكم) في شخص أراد أن يتزوج ابنة عمه خلف أخوها بالطلاق الثلاث ما يعطها له حتى يطلق نساءه فهل إذا طلقهن طلاقا باتنا ثم تزوج ابنة عمه ثم عقد على زوجاته فهل يخلص الخالف من اليمين أم لا (الجواب) في فتاوى عجم إذا طلق المحلوف عليه نساءه الطلاق المذكور ثم تزوج أخت الخالف ثم رد نساءه لم يمتح لأن دوامها في عصمته ليس بمنزلة ابتداء التزوج مالم تتم قرينة تدل على أن القصد أن لا يجتمع مع نساءه وأنه لا يزوجها مع نساء أبدا أو سوى ذلك فيعمل به ولا يخلص طلاق زوجاته بان زوجاته للطلاق المذكور والله أعلم (ما قولكم) في شخص اتهم بفعل شيء خلف بالطلاق أنه مافعله ولا يعرف من فعله ثم تذكر بعد حلفه أن شخصا آخر فعله وسأل ذلك الشخص فأنكر فقلب على ظنه أن ذلك الشخص هو الفاعل فهل يقع على الخالف طلاق أم لا

والخضروات فإنه يجوز ولا ضمان فيه بلا خلاف ذكره في المجموع وعبارة النهاية كالمنى حرفا يحرف وكذا الجلال المحلى إلا أنه قال بدل قولهما في المجموع ذكره في شرح المذهب بحيث فهمت ما ذكره فاذكره بعض الطلبة المذكور حتى إن أراد بالشجر ما عرفناه سابقا وهو ذوالساق لما عرف من النقول المذكورة أنه هو المذهب الأظهر أنه لا فرق بين التابت والمستتبت وإن أراد بالشجر ما هو الأعم الذى الساق والنجم فهذا الفهم لا يوافق عليه لما تقرر من عبارة التحفة والنهاية والمنى

والخلى المصريحين بأن ما ذكره النووي خاص بالشجر وأما النجم المستنبت فيجوز قطعه وقلمه بلا خلاف والله الموفق  
 الهادى أعلم (سئل) أحياء الله حياة طيبة عن جاهل الحلف فهل هو كجاهل الصلاة لا يعذر إلا إن نشأ بإيادية بعيدة عن  
 العلماء أم لا فيردونا (الجواب) نعم ليس جاهل الحلف كجاهل الصلاة وعبارة الإيجاب للعلامة ابن حجر في مبحث الطيب  
 وظاهر كلامهم أنها لا تفرق بين من يعذر بجهله وغيره قد يوجه بأن (١٣٧) من شأن هذا كونه يخفى على العوام فلم

يفصل فيه بين قرب الإسلام  
 وبعيده والناتئ بإيادية بعيدة عن  
 العلماء أو غيرها ثم رأيت القاضي  
 أبا الطيب قال لو ادعى في زماننا  
 الجهل بتحريم الطيب واللبس  
 فقيه وجهان انتهى والذي يتجه  
 منهما أنه إن كان مخالفا للعلماء  
 بحيث لا يخفى ذلك على مثله لم يخ  
 ما في الإيجاب مما أطال به في تحقيق  
 المسئلة والله عز وجل أعلم (سئل)  
 عفا الله عنه ونفعنا به في رجل  
 صلى ركعتين سنة الإحرام ولبي  
 بعد ذلك ونوى بتلبسته الدخول  
 في الحلف وذلك من الميقات الشرعي  
 فهل يصح لإحرام الرجل المذكور  
 أم لا يصح أفئونا (أجاب) عفا  
 الله عنه بقوله نعم اقتضاه علي  
 التلبية المجردة من غيرية الدخول  
 في النسك فلا ينعقد بها إحرام وإن  
 قارنها تجرد بخلاف نية الدخول  
 في النسك فإنها تكني وإن لم  
 تقارنها تلبية ولا غيرها قال العلامة  
 المتأوى وينعقد بمجرد التنية عند  
 الشافعية والحنابلة ولا تجب التلبية  
 عندهما بل تسن وقال الحنفية  
 لا يصير محرماً إلا بالنية وإتاليه  
 معا فإذا أتى بهما يصير شارعاً  
 بالنية عند التلبية لا بها وعند أكثر

(الجواب) إذا كان حين اليمين غير عارف بمن فعل على سبيل الجزم أو غلبة الظن  
 ثم حصل له بعد ذلك غلبة الظن بأن الفاعل شخص معين فإن ذلك لا يوجب  
 عليه الحنث لأنه حال الحلف لم يكن عارفاً به وإنما ظن أن معرفته به بعد  
 الحلف وهذا حيث لا نية بأنه لا يعرف حالاً ومالاً فإن نوى ذلك حنث كذا  
 في فتاوى عجم (ما قولكم) في شخص مرض وصار يهذى فلما أفاق أخبر بأنه  
 حلف على زوجته بالطلاق ثلاثاً أنها لا تتوجه لبيت أهلها وهي الآن عندهم  
 فقال ما عندى بهذا علم فما الحكم (الجواب) إذا شهدت البينة بأنه كان يهذى  
 في تلك الحالة فإنه يحلف ولا شيء عليه وإن لم تشهد البينة بذلك فإن أنكر  
 وقوع شيء منه صدق وإن أقر بوقوع الطلاق منه وقال لم أعقل ما قلت لم يصدق  
 كذا ذكر ابن ناجي كذا في فتاوى عجم وفي الخرشى أما لو قال وقع مني شيء  
 ولم أعقله فإنه يلزمه لقيام القرينة على كذبه (ما قولكم) فيمن وهب لأمه ثوباً  
 تلبسه فامتنعت أن تقبله لحلف لها بالطلاق أن تأخذه فأخذته ومكث عندها  
 نحو سبعة أشهر وردت هبة منها له فهل له قبوله أم لا (الجواب) في فتاوى عجم  
 حيث لم تلبس فانه يحنث وإن لبسته ثم قبله منها هبة لم يحنث إلا أن ينوى أن  
 لا يعود إليه أو تدل قرينة على ذلك (ما قولكم) فيمن قال لزوجه إن طلبت  
 مني الصلح فأنت طالق فطلبت منه الصلح بدينار فقال إنما أردت الصلح بنصف  
 متاعها فهل يقبل قوله بيمينه أم لا (الجواب) يقبل قوله بيمينه ولو في القضاء  
 لأن هذه مساوية بخلاف ما إذا أنكر فلا يقبل قوله في القضاء لأن نية حيث  
 مخالفة كما في فتاوى عجم [مسئلة] إن قال أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة أو غير  
 واحدة أو سوى واحدة صح الاستثناء ولزمه اثنتان ولو لفظ به سراً ولا بد  
 من حركة اللسان كما في الإيمان لكن صحته بشروط الأول يتصل بالمستثنى  
 منه ولو حكماً فلا يضر فصل يعطس أو سعال فإن انفصل اختبراً لم يصح الثاني  
 أن يكون الاستثناء مقصوداً لا إن جرى على لسانه بلا قصد فلا يفيد الثالث  
 أن لا يستغرق المستثنى منه وإلا لم يصح نحو طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً فإلزمه ثلاث  
 ويعتبر ما زاد على الثلاث على الأرجح فإذا قال طالق أربعاً إلا اثنتين لزمه  
 اثنتان اه من أقرب المسالك بزيادة من المجموع (ما قولكم) في شخص حلف

(١٨ — قرعة العين)

المالكية لا ينعقد إلا بنية مقرونة بقول أو فعل تعلفها كتلبية وتوجه  
 إلى الطريق وبه جزم في المختصر لكن وافق جمع منهم الشافعية اه فحث إن المذكور قارنته تلبية نية الدخول في الحلف  
 انعقد حجة بالنية فقط عند الشافعية والحنابلة وبها مع التلبية عند الحنفية والمالكية وإن لم توجد التلبية بل أبي قاصداً أن هذه  
 التلبية تدخله في النسك فلا ينعقد نسكه والله الهادى أعلم (سئل) فنعنا الله تعالى به في رجل أخذ ثلاث حجج من بلده كلها

ذميات وجاء إلى مكة وهي من ثلاثين أو أكثر واستأجر من مكة من يبيع عن ذلك من ربال فهل بقية المال حلال له أم لا وهل يحكم بدالة المذكور أم لا وهل يأثم من رماه بالفسق أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كل الأمر ماسطر فالماله أخذه وله أن يستأجر من تصح إجارته بمشاهه ويأثم من رماه بالفسق إن كان بالسبب المذكور والله تعالى أعلم (سئل) عفا الله عنه (١٣٨) في رجل استأجر من بلده بحجيج كثيرة من خمسين ربالاً أو أكثر ووصل

إلى مكة وصار يتبخس الناس ويعطيهم من ربالين ومن ثلاثة والذي هو ذو حاجة ما يأخذ لغيره رجل صاحب عيال مديون مملوف ما يدرى من أين يأتي بالدرهم وأخذ من الرجل ومن غيره من حجة حجة من ذى ربالين وثلاثة إلى أن جمع له أربعة أو خمسة وطلع الجبل وقرأ الفاتحة عن كل واحد من المذكورين ونزل فهل يأثم هذا الآخذ أم يأثم الذى أعطاه حيث هو مقصر عن البحث على حق الناس وهل تبرا ذمة هذا الرجل الذى شيل أموال الناس ولم يخرجها على الوجه المعتاد أم لا وهل المال الباقي له حلال له أكله أم لا وهل يطعن في عدالته أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كانت الإجارة عينية فلا يصح من الإجارة إلا الأولى حيث كان المذكور عدلاً ولمه رد باقي الدرهم إلى أهلها وفي هذه الحالة لا يجوز أن يصرفها لغيره بل لابد أن يبيع بنفسه وإن لم يكن عدلاً لزمه رد الجميع لأهله وحيث كانت الإجارة ذمية وهو

بقوله عليه طلاق زوجته وعق عبده أن يزوجه عياً فنظرت امرأة أو أكثر ونفت ذلك العيب عن الزوجة فهل يلزمه ما حلف به أم لا (الجواب) لا يلزمه ما حلف به ويدين لأن الطلاق والعناق لا يلزمان بشهادة النساء كما في الأمير علي عيب بياب الشهادات إلا لمشقة مريض [مسئلة] إن قال لزوجته أنت طالق كلما حضت أو كلما جاء شهر أو يوم أو سنة فإنه يلزمه الطلاق الثلاث منجراً على المشهور وهذا فيمن تحيض أو يتوقع حيضها كصغيرة إلا إن كانت شابة لا تحيض أو آيسة لا تحيض فلا شيء عليه فإن طرق الدم والشابة التي لا تحيض وآيسة لا تحيض فلا شيء عليه فإن طرق الدم الشابة التي لا تحيض بعد ذلك وقال النساء إنه حيض طلقته حينئذ وإن قال كلما طلقته فأنت طالق ثم طلقها فإنه يقع عليه الثلاث وأما إذا قال حتى ما طلقته أو إذا ما طلقته فأنت طالق ثم طلقها فيلزمه فيها طلقتان وأما الثالثة فلا تلزمه كما أن من قال إن طلقته فأنت طالق فيلزمه طلقتان لأن المتمدن أن التكرار إنما هو بكلاً أو مهما لا متى ما أو إذا ما وإذا قال كلما دخل الدار فعلي طلاق فعليه بكل فعلة من الدخول طلقه ومثل كلما مهما وأما قوله حتى ما دخلت الدار مثلاً فأنت طالق فلا يتكرر الحنث على المذهب ومن حلف بالطلاق لا يترك الوتر وهو بمكة مثلاً فإنه يتكرر عليه الحنث بتكرار ترك الوتر لأن العرف في مثل هذا يقتضى أنه لم يرد قصر الحنث على مرة فكأنه قال كلما تركت الوتر فأنت طالق ومثل الوتر كل عبادة لها وقت تفعل فيه لا تقدم عليه ولا تتأخر عنه وذلك الوقت دائم إلا أن ينوى مرة فلا يتكرر وهذه مسألة تحفظ ولا يقاس عليها اه ملخصاً من الخرشي من فصل النين وفصل الطلاق من الخرشي وحاشية العدوى والدسوقي [مسئلة] إن قال إن فعلت كذا أكون داخل على أهلى زانياً فهو من كتابات الطلاق واستظهر الثلاث كما في المجموع من باب الإيمان [مسئلة] لو طلق زوجته المدخول بها طلاقاً رجعياً لغيره ما فعلت فقال هي طالق فإن نوى الإخبار فلا شيء عليه اتفاقاً وإن لم ينو إنشاء ولا إخباراً ففي لزوم طلقه ثانية تردد فاللخمي يقول لا يلزمه طلقه ثانية وهو الأقرب كما في المجموع وعياض يلزمه طلقه ثانية وبطل الخلاف

عدل صح أخذه الدرهم المذكور ويخرج كيف شاء لمن تصح إجارته وحيث قصر في البحث عن من يستأجره أثم ولا تبرا ذمة واحد منهما ولا أثم حيث لم يقصر ولكن لا تبرا ذمة واحد منهما وحيث لم يكن عدلاً فلا تصح إجارته ولزمه رد الدرهم إلى أهلها والله سبحانه أعلم (سئل) عفا الله تعالى عنه ونفعنا به عز رجل استأجر رجلاً ليحج عن ميتة والحال أن كلامهما جاهل وربما أن الأجير اتفق له خدمة امرأة أجنبية في طريقه وكذا في مكة المشرقة قبل الإحرام وبعده وربما حصلت له بها خلوة

مراراً متعددة ونظري في بعض أعضائها مراراً والحال أنه جاهل معذور بجهله ولا يظن أن فعله هذا حرام فهل الرجل المذكور يستحق شيئا من الإجارة المذكورة أم لا لأنه متعاطي هذه الأمور وهل يفسق بفعله هذا أم لا لأنه مقيم في التعلم وكذا يتعاطي في حق الناس من غير معرفة بقضايا كثير من الذين معه ولم ينته عما ذكر بينوا ذلك أنابكم الله (أجاب) رضي الله عنه وأرضاه نعم أعلم وقضاه الله وإياك أولاً أن الخلوة والنظر من الصغائر فإذا (١٣٩) أصر عليها ولم تغلب طاعته معاصيه حكم بفسقه والا فلا وأما قصيره فيما

يتعاطاه فإن كان ذلك مطلوباً منه على سبيل فرض العين بحيث توقفت الصحة عليه وتركه حكم بفسقه وإذا وجد منه المسقط عند الإجارة فالإجارة فاسدة وحكم بالإجارة الفاسدة أنه يستحق فيها أجره المثل إذا أدى بنفسه المؤجر عليه والله عز وجل أعلم (سئل) عفا الله عنه ونفينا به وبعلومه عن رجل استأجر عن ميت بإجارة ذمية فاسدة بنحو عشرة ريال فهل يصح أن يستنيب الشخص المذكور من يحج عن الميت المذكور بهذه الإجارة الفاسدة أم لا وهل يحل له إذا استأجر أن يأخذ باقي الأجرة إذا استأجر مثلاً بخمسة وتكون خمسة للباشر للحج وخمسة للمستنيب أم لا يحل وهل يستحق المباشر أجره المثل أم ماسي له أم كل العشرة بينوا ذلك يانا شافيا (أجاب) رضي الله عنه بقوله نعم يصح للمستأجر أن يستنيب من حيث أنه أجني وقد نصوا على أنه يجوز للأجني أن يستنيب عن الميت فإذا أجر غيره استحق الأجير غيره المسمى وزمه هو أن يرد

في القضاء ثم على القول بلزوم واحدة يخلف أنه لم يرد إنشاء طلبة ثانية حيث أراد رجعتها وهو الراجح من أقوال ذكرها الخطاب كما في دس [مسئلة] إذا حلف بطلاق لقد دفع ثمن سلعة لبائعها فبين أنه إنما دفعه لآخره فقال ما كنت ظننت أني دفعته إلا للبائع قال مالك يحث أي لأن اللغو وهو الحلف على ما يعتقده فيتين خلافاً لا ينفع إلا في التمين بالله كما تقدم في باب التمين [مسئلة] يلزم طلاق المضبان ولو اشتد غضبه خلافاً لبعضهم ودعوى أنه من قبيل الإكراه باطل وكل هذا مالم يغيب عقله بحيث لا يشعر بما صدر منه كالجنون اه صاوى (ما قولكم) في رجل قالت له أم زوجته في كلام بينهما أنت فاز أى هام بطلاق بنتي فقال عساها مائة طلاق وقال أردت الدعاء عليها ولم أرد الطلاق هل يلزمه طلاق أم لا (الجواب) ينفعه عدم إرادة الطلاق لأنه كأنه قال أتمنى لها مائة طلبة وهذا لا يقع به طلاق [مسئلة] يلزم الطلاق ولو باهزل كالعتق والنكاح والرجعة [مسئلة] إن قصد النطق بغير الطلاق فزل لسانه فنطق بالطلاق فلا يلزمه في الفتوى ويلزمه في القضاء اه من أقرب المسالك [مسئلة] إن كرر الطلاق بعطف لزمه ما كرره إن دخل سواء تابعه أم لا ولا ينفعه نية التأكيد لأن العطف ينافي التأكيد ولا يلزم في البائن إلا نسفاً أى من غير فصل فإن فصل فلا يلزمه طلاق آخر إلا أن يكون الفصل بغير اختياره كما إذا فصل لسعال أو سطاس وإلا فيستكر الطلاق وإن كرره بلا عطف لزمه ما كرره في المدخول بها كغيرها إن تابعه ولو حكماً كفصله بسعال إلا لنية تأكيد فيصدق يمين في القضاء وبغيرها في الفتوى وتقبل بنية التأكيد في المدخول بها ولو طال ما بين الطلاق الأول والثاني بخلاف غير المدخول بها فإنه ينفع فيها التأكيد وحيث لم يعط ما بين الطلايين فإن طال لا يلزمه الثاني لأن غير المدخول بها تبين بأول طلبة والبائن لا يلحقها الطلاق الثاني مع الفصل انتهى ملخصاً من درودس وغيرهما [مسئلة] إن أقر مكلف إن شرب خمرأ أو زنى أو اقترض مالا من زيد مثلاً ثم خلف بالطلاق ما فعلته وإنى أخبرته بخلاف الواقع فإنه يوكل إلى دينه ويصدق بيمينه في الطلاق فقط أنه كذب في إفراغه في القضاء ولا يمين عليه في الفتوى فإن نكل طلق عليه الحاكم ومن هذا القليل من حلف

الأجرة التي أخذها على أهل الميت ولا يحل له أكلها وإذا حج بنفسه استحق أجره المثل على من استأجره الإجارة الفاسدة والله الهادي أعلم (سئل) تاب الله عليه عن رجل استأجر عن شخص ليجع عنه والحال أن المحجوج عنه ميت وتبين فساد الإجارة لأها ذمية ولم يستلم جميع الأجرة في مجلس العقد فهل تقع عن الميت المستأجر له أم لا وهل يجوز الاستئابة للمستأجر أم لا أم أنما جاورين خيراً (أجاب) عفا الله عنه نعم إن حج المستأجر المذكور وقع الحج عن الميت ويجوز الاستئابة للمستأجر ويقع الحج للميت ويستحق

الاجير على المستأجر ماساء له والله الموفق أعلم (سئل) فسمع الله له في بحوثة جنته وبلغه أميته عن رجل استأجر عن ميت للحج والحال أن الإجارة ذمية ولم يسلم رأس المال جميعه بل البعض منه فهل تفسد الإجارة أم لا فان قلتم بالفساد فهل يصح الاحتجاج بها وتقع عن فرض الميت المذكور أم لا وهل يصح لحاكم مكة المشرفة إذا قلتم بفساد الإجارة أن يتولى عن المستأجر له تصحيح العقد والحال أن الميت في غير (١٢٠) بلد ولايته المسئلة واقعة أفوتونا (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم تفسد إجارة

الذمية حيث لم يسلم جميع الأجرة في مجلس العقد وإذا حج الاجير وقع الحج للميت المستأجر له واستحق الاجير أجرة المثل وليس للحاكم أن يتولى عقد تصحيح الإجارة حيث كان للميت وارث أو وصى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فنعنا الله به عن رجل استأجر ليحج عن زيد مثلاً وعقد له باسم زيد ثم رسم له كتاب فيه الاسم فبان المرسوم عمرو فأحرم المستأجر عن عمر المغلوط به سيما وعمرو قد أحرم عنه في تلك المدة آخر فكيف الحكم وهل تقع الحجتان لعمرو أم العبرة بما في نفس الأمر وهل العقد صحيح أم لا فإذا أوضحتم أراح الحج فكيف يكون حكم العمرة حيث والاجير مستأجر بهما ولم يتمر أو ضحوا لنا ذلك أنا بكم الله تعالى (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كان الأمر ما ذكر وقع حج هذا الغالط عن نفسه ولا يستحق أجرة لأنه لم يحج عن من استأجر له الذي هو زيد وعمرو قد حج عنه نعم إن كان عمرو ميتاً وقصد الغالط عند النية بالنسك وسبق إحرام

بالطلاق أنه ما أخذ معلومه من الناظر أو ما أخذ دينه من المدين فأظهر الناظر أو المدين ورقة بخطه على أنه قبض حقه من الناظر أو قبض دينه من المدين فادعى الخالف أنه كتبه قبل أن يأخذ منه حقه فلا حث عليه لأن خطه بمنزلة إقراره قبل يمينه لا بعده لسبقية الخط على الحلف ولم يظهر إلا بعد الحلف ولكن لا مطالبة على الناظر ولا على المدين لأن خطه بمنزلة إقراره وتكذيبه لخطه إنما ينفعه في عدم لزوم الطلاق كما تقدم أن من أقر بأنه اقترض مالا لا ينفعه تكذيبه لنفسه إلا في الطلاق فقط وأما المال الذي اقترضه فيلزمه دفعه لمن أقر له وأما تكذيبه لنفسه في شرب الخمر أو الزنى فينفعه في رفع الحد عنه خلافاً لما في أقرب المسالك أفاده ص ومحل كونه يصدق ولا يلزمه طلاق مالم يقر بأنه شرب الخمر أو زنى واقترض أو أخذ حقه من ناظر الوقف أو من المدين بعد حلفه أنه ما فعل شيئاً من ذلك وإلا فينجز الطلاق عليه في القضاء وظاهر هذا أنه يقبل في الفتوى اه من أقرب المسالك (ما قولكم) في رجل طلق زوجته رجل آخر بحضرتها وهو ساكت فهل تطلق عليه أم لا (الجواب) تطلق عليه بطلاق الفضولي إياها وهو حاضر ساكت لأن سكوته يدل على الرضا ولما تقدم في باب الخلع أنه إن باعها أجني وزوجها بحضرة زوجها وسكت ولم ينكر بانت منه ولقول المختصر وطلاق الفضولي كيده وقد قالوا في باب البيوع أن يبيع الفضولي يتوقف لزومه على إجازة رب المبيع إلا إذا وقع يبيع الفضولي بحضرة رب السلعة وهو ساكت فهو لازم وصار الفضولي كالوكيل كما سيأتي [مسئلة] إن حلف وحث وشك هل كان حلفه بالطلاق أو بالعق أو بالمشى إلى مكة فإنه يؤمر بتنفيذ الجميع من غير قضاء اه من أقرب المسالك [مسئلة] إذا شك هل طلق أم لا فلا شيء عليه وأما الظن فيلزم به الطلاق كالتحقيق وأما لو شك هل أعق أم لا فإنه يلزمه لتشوف الشارع للحرية وبغضه للطلاق ولم ينظروا للاحتياط في الفروج وقد أتوا في الطلاق على القاعدة من إلغاء الشك في المانع لأن الطلاق مانع من حلية الوطئ اه ملخصاً من أقرب المسالك و ص [مسئلة] إذا قال إن دخل زيد الدار فأمرته طالق ثم شك هل دخل أم لا فلا شيء عليه إلا أن يستند الخالف لأمري يتقوى به

الغالط المستأجر لعمرو وقع النسك من الغالط لعمرو ولا يستحق الغالط ولا المستأجر لعمرو وشياً لأن الغالط لم يستأجر لعمرو والمستأجر لعمرو قد سبق بالأحرار وإن أحراراً ما عدا وجهل السابق منهما وقع حجها عنهما ولا يستحقان شيئاً ولو علم سبق ثم نسي وقف الأمر إلى التبين وحكم العمرة بفهم من حكم الحج فيأمر من التفصيل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فنعنا الله به عن رجل استأجر شخصاً ليحج عن ميتة فكانت الإجارة في غير أشهر الحج فهل تنعقد الإجارة في ذلك أم لا سواء كانت ببلدته قربة أم



بعيدة فلما قلتم إنها تعتقد وأمرع الأجير في المشي حتى وصل الميقات قبل أشهر الحج فهل يستمر العقد أم ينفسخ فلذا قلتم بالانفساخ فهل يجب على الأجير رد الأجرة وهل يجب له أجرة المثل أم لا أفيدو (أجاب) أنا به الله تعالى بقوله نعم حيث كانت الإجارة ذميمة صريح مطلقا أو عينية فإن كان الأجير قريبا بأن كان بمكة أو بمحل يصل أهله في العادة إذا خرجوا من بلدكم قيل يوم عرفة مكة فالإجارة فاسدة وكذا إذا كان بعيدا ووصل الأجير إلى الميقات قبل أشهر الحج (١٢١) وحيث فسدت الإجارة وحج الأجير عن الميت استحق أجرة المثل

والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه عن استئجر مفردا عن ميت واتحد ميقاته وميقات من استئجر عنه وأحرم بالعمرة في أشهر الحج عن نفسه هل يلزمه دم أو دمان حتى أنه لو عاد إلى الميقات المذكور سقط عنه دم التمتع وبقى عليه الآخر أو سقط عنه بالعود الدمان إذ قلتم بهما ولولم يعد إلى الميقات وقلتم دمان فهل يلزمه الخط من الأجرة كسكى استئجر عن آفاق وأحرم من مكة أولا يلزمه إلا الدم أم الدمان فقط ويستحق الأجرة الكاملة وهل في هذا الحكم من أحرم بالعمرة عن نفسه أو أحرم بها عن المستأجر عنه سواء أوتختلف الحكم وهل المسئلة اتفاقية أو اختلافية بيننا أنا ذلك جزئتم خيرا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يلزمه الدمان وبعوده إلى الميقات سقطا وإذا لم يعد لزم الدمان والخط باعتبار الأعمال والسير وبعبارة منفتح الفتح للعلامة ابن حجر ولو أحرم أجير حج بعمرة من الميقات المشروط أو المشرع أنفسه فلما فرغ أحرم

حصول ما حلف عليه كرويته شخصا داخل الدار فشك هل هو زيد المخوف عليه أو غيره ولم يمكنه تحقق الداخل فيؤمر بالطلاق وهل يجبر عليه أولا وتاويلان وهذا كله في سالم الخاطر وأما من استنكحه الشك فلا شيء عليه وقوله ثم شك هل دخل أم لا فلا شيء عليه وأما لو شك في فعل نفسه كما لو حلف لا يكلم زيدا وشك هل كله أم لا فطريقة أبي عمران وابن الحاجب ينجز عليه الطلاق وقال ابن رشد يؤمر بالطلاق من غير جبر إن كان شكه لسبب قائم به ولا فلا يؤمر به وعزاه ابن رشد لابن القاسم في المدونة وحكى عليه الاتفاق اه ملخصا من أقرب المسالك وص [مسئلة] إذا شك هل طلق واحدة أو أكثر فيطلق الجميع كأن قال الزوجان إحداكن طالق ولم ينو معينة أو عينها ونسبها فيطلق الجميع على المشهور وهو قول المصرين بخلاف العتق فيختار وقال المدنيون يختار واحدة للطلاق كالعتق اه من الخرشى [مسئلة] لو كان لرجل أربع زوجات فرأى إحداهن مشرفة من الشباك فقال المشرفة طالق وأنكرن الجميع طلقن الأربع قطعاً كما في الصاوى [مسئلة] إن شك هل طلق زوجته طلبة أو اثنتين أو ثلاثا لم تحل له إلا بعد زوج لاحتمال كونه ثلاثا ثم إن تزوجها بعد زوج وطلقها طلبة أو اثنتين فلا تحل له إلا بعد زوج لأنه إن طلقها واحدة يحتمل أن يكون المشكوك فيه اثنتين وهذه تكمة للثلاث ثم إن تزوجها بعد زوج وطلقها فلا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال كون المشكوك فيه واحدة وهاتان اثنتان محققتان ثم إن تزوجها بعد زوج وطلقها فلا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال كون المشكوك فيه ثلاثا ثم إن تزوجها وطلقها رابعا فلا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه ابتداء اثنتين فواحدة من الأربع تمام العصمة الأولى والباقي عصمة ثانية قد تمت وهكذا لغیر نهاية انظر دس [مسئلة] يلزم الطلاق بالإشارة المفهمة بيد أو رأس ولو من غير الأخرس ولا يلزم بغير المفهمة ولو فهمتها الزوجة لأنها من الأفعال التي لا طلاق بها اه من أقرب المسالك [مسئلة] يلزمه الطلاق متى قال للرسول أخبرها بأنى طلقها ولو لم يصل الخبر إليها اه منه بزيادة من ص [مسئلة] يلزمه الطلاق بمجرد كتابة الطلاق عازما بطلاقها ولو لم يصل

المستأجر فإن عاد للبعثات في تلك السنة محرما أو أحرم منه فلا شيء عليه وإن قصد رجعه إياه أو لسفره لأن ذلك لا ينافي قصد تحصيل النسك للمستأجر وإن لم يعد أجزاء على المتمد لتناول عموم الإذن له وليس كمخالفة الوكيل لأن الحج شديد التثبوت والتعلق فاكتفى فيه بأدنى إشارة ولزمه دم لمجاوزة وحط تفاوت ما بين حجتين من بلد الإجارة أحدهما إحرامهما من الميقات والأخرى من حيث أحرم مع اعتبار تفاوت الفراسخ والسهولة والحزونة لأن الأجرة في مقابلة

السير والعمل إلى أن قال وله العدول إلى ميقات مساو للمعين أو أطول وكذا أقرب إلى مكة علي ما قاله جمع واعتمده الجمال الطبري ووفر عليه أنه لو استؤجر مكي عن آفاق ولم يشترط عليه ميقاتا كان له الإحرام عنه من مكة ولا يلزمه العدول عنها لكن الذي أفهمه كلام الروضة وأصلها وصرح به البغوي وغيره واعتمده المحب الطبري وغيره أنه ليس له العدول للأقرب فإن فعل لزمه الدم والحط ويؤيده أنه لو استأجر (١٤٢) آفاق مكيًا للتمتع لزمه دم اتفاقا نظرا للمحجوج عنه دون الأجير انتهى كلام المنح وأما من أحرم

لأستأجره بالعمرة من الميقات ثم حج له منه كذلك فإن أذن له في التمتع فتمتع فالدم على المستأجر فإن عجز فالصوم على الأجير لكن إن اشترط على الأجير العود للميقات في الحجج ولم يعد فالدم على الأجير أو بدله عند العجز أو الحط من الإجارة فإن عاد الأجير بلا شرط سقط عن المستأجر ولا يستحق الأجير غير المسمى فإن استأجره معضوب للأفراد إجارة عين ولم يأمره بتقديم العمرة قبل أشهر الحج فتمتع انفسخ العقد في هذه العمرة فيحط ما يخصها ووقعت للأجير وعليه الدمان إن كان آفاقاً ولم يعد للميقات فإن أتى بعمرة بعد الحج للمستأجر صحت ولا حط فإن كانت الإجارة عن ميت أو إجارة ذمة أو أمره بتقديم العمرة قبل أشهر الحج فأتى بها الأجير في أشهره فلا انفساخ ولا دم لتمتع ولا حط إن عاد للميقات وإلا وجبا والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم (سئل) رضى الله عنه وأرضاه في رجل أجزأ عن يحج عن إنسان

لجاوز ميقات المحجوج عنه ولم يحرم ودخل مكة بغير إحرام فهل تنفسخ الإجارة بذلك أم لا ويلزمه دم لمجاوزة الميقات ويحرم عليه وهل الإجارة صحيحة أم كيف الحكم أفيديو جزاكم الله تعالى أفضل الجزاء. (أجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله الحمد لله رب العالمين ماشاء الله لا قوة إلا بالله أعلم وقتنا الله وبارك لما فيه رضاه أن الإجارة نوعان ذمية وعينية فالذمية كالزمت ذمتك حجة عن ميتي مثلاً وهذه يصح الاستئجار لها في أشهر الحج وقبلها في سنة الحج وقبلها فإن

أطلقت حمل على السنة الحاضرة ولا يؤثر فيها نحو مرض أجبر وخوف طريق إذ له الإلابة ولو بلا عذر والنوع الآخر عينية وهي التي يتمتع أن ينيب الأجير غيره وتحصل بنحو استأجر تلك لنحو عن متى مثلا وإن لم يقل بنفسك ولا بد فيها من إمكان اتصال العمل فمن يمكنه لا يستأجر إلا في أشهر الحج ومثله القريب وهو من لوسار من محل الاجارة في أشهر الحج أدرك الحج في تلك السنة فلا تصح إجارته العينية إلا في أشهر الحج ولو (١٤٣)

إذ لا حاجة به إليه بخلاف البعيد وهو الذي إذا خرج من محل الاجارة في أشهر الحج لا يمكنه إدراك الحج في سنته فتعقد له الاجارة وقت الخروج المعتاد من محلها لمن يسير معهم من ركب أو مشاة ولا يضر انتظار خروجهم لو أخره إن احتاج للسير معهم ولو تجرد الوحشة نعم إن جد في السير فوصل الميقات قبلها بطلت الاجارة حيث فهمت ما ذكر فلترجع لجواب السؤال فنقول إن كان الأجير المذكور اجارته ذمية فصححة غير منفسخة بل يلزمه العود إلى ميقات المحجوج عنه والاحرام بالحج منه فإن لم يعد وأحرّم من دونه لزمه الدم والحط وهو من أهل البلاد البعيدة وأما إذا كان من البلاد القريبة والاجارة عينية وقد استؤجر قبل أشهر الحج فالاجارة باطلة فإن حج من دون الميقات فله أجره المثل ولزمه الحط أو من الميقات فله أجره المثل ولا حط والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن رجل أرسل إلى آخر بعدة حجج

قال زوجته طالق أنه لا يأتي بعمرة في هذا اليوم إلا ماشيا فهل إذا لم يأت بها أصلا يقع عليه الطلاق أم لا (الجواب) قد اختلف في الاستثناء من النفي فمن قال أن الاستثناء من النفي إثبات أوجب العمرة والمشي لأن عنده في قوة قضيتين نافية ومثبتة أو كأنه قال لا يعتزم غير ماش ولا يعتزم ماشيا فإذا لم يأت بها أصلا وقع عليه الطلاق ومن جعل المستثنى مسكوتا عنه لم يوجب عليه العمرة لأن المعنى ان يعتزم لا يعتزم غير ماش فإذا لم يأت بها أصلا لا يقع عليه الطلاق وهذا أليق بالعرف في نحو لادخلت هذا المكان إلا راكبا فلا يحنث بعدم الدخول أصلا ففي ضوء الشموع في فصل وجب بفرض قيام من قال زوجته طالق لا انتقل في هذا اليوم إلا قائما يكون عدم تنفله أصلا خيرا من تنفله جالسا إذ بذلك يخلص من الحنث ولزوه أبغض الحلال وفي المجموع في باب اليمين حلف لا ألعب معك إلا هذا الدست من الشطرنج يغلظه شخص عليها فحنثه الشافعية وجماعة بناء على أن الاستثناء من النفي إثبات ولم يحنثه الطرطوشي بناء على أن المستثنى مسكوت عنه انظره [مسئلة] إن قصد الطلاق ولو باسقى الماء لزم كما في در وغيره (ما قولكم) في رجل قال لزوجته أنت طالق طلبة واحدة تملكين بها أمر نفسك فهل يلزمه طلاق بائن أو رجعي وإذا قلتم إنه بائن ثم إنه طلقها بعد ذلك طلاقا آخر في العدة فهل يرتد على الأول أم لا (الجواب) تقدم في الخلع عن العدوى أنه اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال فقيل يلزمه طلبة رجعية كمن قال أنت طالق واحدة لا رجعة لي عليك فيها والثاني يلزمه الثلاث والثالث يلزمه طلبة واحدة بائة ورجعه للثاني في الأول وهو ما عليه مالك وابن القاسم وإذا طلقها بعد ذلك في العدة يرتد على احتياط ومراعاة لمن يقول إنه رجعي لاسيا وهو الأرجح وتقدم أن كل مختلف فيه يلحق فيه الطلاق ولو كان الخلاف خارج المذهب (ما قولكم) في رجل رأى بعض زوجاته خارجة من الدار فقال إن لم أطلقك فجميع نسائي طوائق فرجعت ولم يعرفها بعينها وأنكرت كل واحدة من نساته أن تكون هي الخارجة فهل يلزمه طلاق الجميع أم كيف الحال (الجواب) ما أفق به الأبي في مثل هذه الواقعة أنه يسك واحدة ويلزمه طلاق ما عداها لأنه إن كانت التي أمسكها هي الخارجة من الدار فقد طلق ما عداها وإن

وذكر له في مرسومه يتصرف فيهن كيف شاء ويأخذ له منهن حجة وإن أراد أن يعتزم عن الباقي اعتزم وأجر من يحج فقط فامثل المذكور ما في رقم المرسوم وحج لاحدا المحجوج عنهم واعتزم عن الباقي فهل يتكرر عليه دم المجاوزة بتكرر العمر أم يكفيه دم واحد وهل يصير وكلاهما مجرد تصفح المرسوم اليه ويجوز له أن يتولى الطرفين ويصير وكلاهما مجرد تصفح المرسوم اليه ولا يحتاج إلى من يستأجره حجته التي ذكرت له وسائر العمر أم كيف الحكم وهل في المذهب

من يسوغ له الاكتفاء بدم واحد يتنوا ذلك يانا شافيا كافيامن جميع الوجوه جزيم خيرى الدنيا والآخرة المسألة واقعة والسائل مستفيد (أجاب) رضى الله عنه وأرضاه نعم إن قلنا إن العبرة بمقتات المعتمر عنه وهو المتمد بتعدد الدم بتعدد العمر وإن قلنا بمقابله وهو مامل إليه الطبرى وجماعة فلا دم أصلا ويصير وكلا بوصول المرسوم إليه حدث غلب على ظنه أنه خطموكله ولا يكون (١٤٦) أجبر بذلك ولا أنت يتولى الطرفين ولكنه إذ حاج واعتمر

وقع الحج والعمره لمن نوى له بأجرة المثل دون المسمى للإذن من الموكل ولا يجب المسمى لما علت أنه لا إجارة والله سبحانه وتعالى أعلم

### (باب البيع)

(سئل) رضى الله عنه عن بيع العينة هو أن يبيع شيئا بثمن كثير مؤجلا ثم يشتريه من المشتري وبعد قبضه بحال قليل ليبيح الزائد بذمته هل هو حرام أو مكروه عند الامام الشافعى وهل حرمه باقى الأئمة أم يجوزوه وهل مثل ذلك إذا اشترى شخص سلعة لنفسه ثم باعها على زيد وقبض منها منه ثم اشتراها من زيد بثمن كثير مؤجلا أفيدونا المسألة واقعة لأن كثيرا من الناس إذا كان عليه دراهم للناس يبيع إلى بعض الناس ويقول مرادى دراهم أقاضى بها الناس بزودها يشتري بها سلعة ويريد عليه فى قيمتها ثم يشتريها منه ويخلصه القيمة وذلك حيلة مخصصة من الوقوع فى الربا ما الحكم فى ذلك أفنونا (أجاب) نعم حيث وجدت شروط البيع وأركانه والقبض الصحيح فالبيع والشراء

كانت إحدى الثلاث فقد طلق الخارجة من الباء هذا هو الصواب خلافا لابن عرفة حيث قال يلزمه طلاق الأربع أما لو قال الخارجة طالق وجهات فطلق الأربع كما فى دس [مسئلة] إذا قال كلما أو متى ما طلقته أو كلما وقع عليك طلاق أو متى ما وقع عليك طلاق فأنت طالق وطلق واحدة فليزمه الطلاق الثلاث فى الفروع الأربعة لأنه يبايع واحدة وقع المعلق فقع الثانية ويوقعها تقع الثالثة لأن فاعل الطلقة الأولى فاعل الثانية والأولى سبب فى الثانية وإذا كان فاعل السبب فاعل المسبب آل الأمر إلى أن الطلقة الثانية فعله فتجعل سببا للثالثة بمقتضى أداة التكرار اه ملخصا من أقرب المسالك ووص (مسئلة) إذا قال أنت طالق أبدا أولى يوم القيامة فى الحرثى يلزمه طلقة واحدة وهذا ظاهر المدونة عند ابن يونس وظاهرها عند ابن الحاج وجزم به ابن رشد أنه يلزمه ثلاث وهذا الثانى إمامساو للأول أو أرجح لذهاب ابن رشد له لأنه عجوز المذهب اه من حاشية الحرثى بتصرف وتوضيح [مسئلة] فى الدسوق لو قال أنت طالق كلما حليت حرمت نظر لقصدته فإن كان مراده كلما حليت لى بالرجعة فى هذه العصة بعد الطلاق الرجعى حرمت حلت له بعد زوج فإن لم يكن له قصد نظر لعرفهم فإن لم يكن لهم عرف نظر للبساط فإن لم يكن بساط حمل على المعنى المتقضى التأييد احتياطاً ومثل ذلك إذا قال لها أنت طالق كلما حلك شيخ حرملك شيخ وأما لو قال أنت طالق ثلاثا كلما حليت حرمت فإن أراد حلية الزوج الثانى بعد هذه العصة لا تحلها فإنها تحل له بعد زوج لأن إرادته ذلك باطله شرعا لأن الله تعالى أحلها له بعده وإن أراد أنها حلت له بعد زوج وتزوجها فهى حرام عليه تأبد تحريمها والله أعلم (ما قولكم) فى رجل قال لآخر طلق زوجتك فإنها غير صالحة فقال لا أطلقها وكان ذلك بحضرة الزوجة ثم التفت إليها وقال لها روحى لحالك ولم يقصد الطلاق (الجواب) لا يلزمه الطلاق بذلك لأنه من الكنايات الخفية التى يتوقف لزوم الطلاق بها على التية [مسئلة] إذا حلف بالطلاق ليقضين غريمه حقه إلى أجل كذا فوهيه ربه له أو تصدق به عليه أو أبرأه منه فإن قبل الحالف الهبة بعد الأجل حلت ولو دفعه له بعد القبول وإن كان القبول قبل الأجل ثم دفعه له قبل مضيه فالحق أن ينفعه ولا حنث ثم يرجع به عليه كما فى دس [مسئلة]

المذكوران صحيحان ثم حيث المقصود الحيلة المخصصة من الربا فالكره لكرهه دون التحريم وعبرة التحفة والحيلة المخصصة من الربا مكروهة بسائر أنواعها خلافا لمن حصر الكراهة فى التخلص من ربا الفضل والله أعلم (سئل) فى رجل مات بأرض حضرموت وخلف زوجة وخمسة أولاد وبنتين فبعض الورثة المذكورين غائب قتلهم واحد ببندرجدة وأراد المذكور أن يبيع حصته فى تره أيه قبل أن تقسم التركة والخلف لهم هو أرض ونخل وديار والمشتري لحصة الوارث المشار

إليه بحجة المذكور عارف بما خلفه الميت من نخل وأرض وديار فهل يصح له بيع حصته المشاعة أم لا أفوتنا (أجاب) نعم حيث كان البائع والمشتري عالين بعين المبيع وصفته وقدره صح وإن لم تقع قسمة فإن كانا أو أحدهما يجهل شيئا من ذلك فليؤكل من هو عالم به ليقع البيع مع العلم الذي هو من شروطه والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل اشترى من رجل أرضا بمحض موت والعقد وقع بينهما بالبت من أعمال مكة (١٤٥) المشرقة وكتب له خط في ذلك فسافر

المشتري وجاء الوكيل البائع ليقبض المبيع فتمعه الوكيل وقال له لم نعلم لبائعك أرضا عندنا فسكت عنه مدة فتحايل المشتري على رجل من أقرباء الوكيل وقال له أنا أخذت الأرض رهنا من فلان وإن أخرجهما من تحت يد قريبك فلك نصفها ففعل قريب الوكيل ذلك وقبض الأرض المشتري ثم بعد ذلك قال المشتري أنا لى بيعت ومدة وضوع يد المشتري أقل من عشرة سنين فأتى المشتري عن ورثته ووجدوا الخط المخلد المذكور بالبيع البات وقالوا نحن نزرع من بعد خلفه وجدنا أبانا واضعاً يده وخطه معنا فهل بالصورة المذكورة هذه لو نازعهم وكيل البائع أو غيره بإقرار أبيهم بالرهن بالبيئة المرضية تنزع الأرض منهم أم يعمل بالخط المخلد المذكور بلا بينة مكنتين بوضوع اليد من أبيهم وهم من بعده أم كيف الحكم في ذلك أفوتنا (أجاب) لا عبرة بالخط المذكور والحال ماضى ولا يعمل باليد المذكورة بل تنزع الأرض من يدورته حتى يثبت البيع أو الرهن بإقرار البائع

إذا قال غير البالغ لزوجته إن دخلت الدار فأنت طالق فدخلتها بعد بلوغه فلا يلزمه طلاق كما في حاشية الحرشى [مسئلة] من قال لامرأته كنت طلقته أو قال لبعده كنت أعتقته ولم يكن قد فعل فلا عليه في الفتوى وقيل يلزمه كما في الحاشية المذكورة [مسئلة] من هذا ما إذا أمرته زوجته أن يكتب لابيها أنه طلقها لأجل أن يأتيها أبوها لشدة اشتياقها إليه ففعل لا يلزمه الطلاق في الفتوى وقيل يلزمه ومن هذا ما إذا خرجت زوجته عن طاعته غطاب امرأة أخرى فسئل هل طلقت زوجتك فقال طلقها غير قاصدا نشأ الطلاق بهذه الصيغة بل الإخبار بالكذب ليرغبوا في تزويجه فلا يلزمه طلاق في الفتوى وقيل يلزمه [مسئلة] قصد الطلاق والتصميم عليه لا يقع به الطلاق باتفاق كما في حاشية الحرشى [مسئلة] إن قال أنت طالق ملأ السموات والأرض فالظاهر لزوم واحدة مالم ينو أكثره من حاشية الحرشى [مسئلة] نية الطلاق بالغ معنى إجرائه على القلب بكلام النفس من غير حركة اللسان والشفهين لا يقع فيها على الراجح كما في المجموع وغيره [مسئلة] طلاق الصبي لا يقع لأنه لا يصح إلا من مكلف وأما إذا ارتد فتبين منه زوجته لأن ردة الصبي معتبرة قال العلامة الحرشى عند قول سيدى خليل وإنما يصح طلاق المسلم المكلف مانصه لا يقال إذا ارتد الصبي بآنت زوجته منه فقد وقع الطلاق مع عدم وقوعه من مكلف لأننا نقول البيئونة إنما وقعت عليه بحكم الشرع لأنه هو الموقع اه وفي حاشية الحرشى في باب الحجر لو طلق الصبي وقال لم أبلغ فالظاهر أنه يقبل قوله وربما يدل عليه فرع السيورى وهو أن البكر اليتيمة تريد النكاح وتدعى عليه البلوغ هل يقبل منها أو يكشف عليها فأجاب بأنه يقبل اه بتوضيح وقد تقدم في باب النكاح [مسئلة] إن عقد على امرأة وثبت نكاحه بالينة ثم سئل عن النكاح فأنكره لا يكون إنكاره طلاقا كما في حاشية الحرشى وغيرها في باب النكاح (لطيفة) في الأمير علي عبق أن السيد ذكر حكاية وهي أن رجلا في الكنيف حلف على زوجته بالطلاق لتأتين له بالماء خلخت بعقق أمثها لاناؤه قال والمخلص تملك الأمة للزوج في الحال بيع أو غيره ثم بعد ذلك يمكن ردّها له بهبة أو غيرها وذكر مع هذه الحكاية أن الليث قال دخلت مكة فوجدت الناس مزدحمين علي رجل بالحرم

(١٩ - قرة العين - ١) أو الراهن أو البيئنة العادلة والله أعلم (سئل) عن شخص اشترى سلعة بمن حالا وأقبض البائع من الساعة من مكس أو من ربا أو غيرها من وجوه الحرام مع علم البائع بأنصاف المشتري بهذه الصفات ثم أراد المشتري السلعة بينهما فهل يحل شراؤها من غير كراهة ولا حرمة على المشتري الثاني وإن علم أنه أوفى ثمنها من الحرام أم لا أفيدونا (أجاب) نعم إن كان الشراء في الذمة كما هو الغالب في معاملات الناس ملك المشتري السلعة وله التصرف فيها بأنواع التصرفات من

بيع وغيره ولكن لا تبرأ ذمته من حق البائع حيث أقبضه الدراهم الحرام فله مطالبة بها دنيا وأخرى وللغير أن يشتري من المشتري ولا حرمة ولا كراهة وحيث كان الشراء بعين الحرام كأن قال اشتريت منك هذه السلعة بهذه الدراهم فالشراء باطل ولا يملكه المشتري بل هو غاصب يجري عليه حكم الغصب والمشتري منه كذلك وهلم جرا وفي الإيعاب للعلامة ابن حجر قال ابن عبد السلام والشراء في الذمة أولى منه بالعين (١٤٦) أي لأنه يملك فيه المبيع وإن كان الثمن غير مملوك له والله سبحانه أعلم

فسألت من هذا فقيل لي أبو حنيفة قد نوت منه فإذا رجل يسأله يقول كلنا زوجت ابني طلق وكلنا اشتريت له جارية أعتقتها فقال له اشترى جارية وزوجها له فإن طلقها فهي في ملكك فلا يلحقك ضرر وإن أعتقها لم يصح لأنها ليست في ملكك قال فمعتبت من سرعة فهمه وجوابه وبأن أمه الأب يجوز زواجها بلا شرط لعنق الولد على أب الأب اه [مسئلة] إن قال إن طلقته فأنت طالق قبله ثلاثاً أو اثنتين وطلق لزمه الثلاث في الفرعين ويلغى قوله قبله فإن لم يطلق فلا شيء عليه خلافاً لابن شريح من الشافعية حيث قال أن قال إن طلقته فأنت طالق قبله ثلاثاً لا يلزمه شيء قال العزيز عبد السلام تقليد ابن شريح في هذه المسئلة ضلال مبين اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] قال ابن القاسم من حلف لغريمه بالطلاق الثلاث ليقضيه حقه وقت كذا قبل مجي الوقت طلقها طلاق الخلع خوفاً من مجيء الوقت وهو معدوم أو قصد عدم القضاء في الوقت لا يلزمه الثلاث ثم بعد ذلك يعقد عليها بربع دينار اه من أقرب المسالك وإنما لم يلزمه الثلاث لأن يمينه مقيدة بزمن وقد انقضى وهي بائنة منه فلم يجد الطلاق عصمة مملوكة لأنه لا ملك للزوج في العصمة حال النفوذ والمعدوم شرعاً كالمعدوم حساً وإذا حلف ليدخل الدار مثلاً ثم خالها ففعله حال يبنيتها ثم تزوجها فإنه يبر فعله حال البنونة خلافاً لما في عبق من عدم البراءة لأن اشتراطهم ملك العصمة حال النفوذ إنما هو بالنظر للحث في اليمين كما يأتي في المسئلة التي بعد هذه وأما البر كما هو موضوع مستلثنا فلا يشترط فيه ذلك اه صاوي بصرف وتوضيح [مسئلة] إن حلف يميناً مقيدة بزمن أو غير مقيدة بأن قال إن دخلت دار فلان مثلاً فأنت طالق ثم أبانها ثم تزوجها قبل زوج أو بعده ففعلت المحلوف عليه بعد نكاحها حث سواء فعلته حال البنونة أم لا ومحل الحث إن بقي له من العصمة المعلق فيها شيء بأن كان طلاقها دون الثلاث وأما لو طلقها بالثلاث ثم تزوجها بعد زوج ففعلت المحلوف عليه لم يحنث لأن العصمة المعلق فيها قد زالت بالكلية ولو كانت يمينه بأداة تكرار اه من أقرب المسالك بتوضيح وعند الشافعي لا يحنث مطلقاً سواء بقي من العصمة المعلق فيها شيء أم لا فإذا فعل المحلوف عليه بعد الخلع وقبل عقده عليها أو بعده فلا يلزمه شيء ولو بقي

(سئل) عن رجل مشرك غير كتابي باع ابنته إلى رجل مسلم أوسية من بلاد المشركين وابتاعها مسلم هل يصح بيعها ويحل وطؤها أم لا (أجاب) نعم يصح بيعها وأما الوطء فإن أسلمت وهي بالغة أو كان الساني لها مسلم وهي لغيره حل والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) عن شخص معه مال تجارة وأولاد وأذن لأولاده أن يشتروا من مال التجارة أماء يتسروها فاشتري أحدهم أمه ثم أراد النقلة إلى بلده فقال له أحد إخوانه ملكني جاريك لأنني مأذون لي من الوالد في التسري مثلك وملكك والحال أنها لم يملك شيئاً غير مال أبيهما فهل هذا الملك يصح مع التسري أم لا وهل إذا حبلت الأمة تكون مستولدة للولد والثمن في ذمته لوالده أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم ملك الوالد المذكور للأمة صحيح ولا يكون إخوانه شركاء له فيها لأن مثل هذا الإذن لا يقتضي شركة فإذا حبلت تكون مستولدة للابن المذكور والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل معه مشخص خارج فاشتري به سلعة ودفعه لصاحب السلعة

وصاحب السلعة مع قبضه له نهاراً تحقق فيه لنفسه وقال طيب من غير أن يؤديه للصيرفي وصاحب المشخص متحقق من مشخصه خارج فهل يبرأ صاحب المشخص لأنه دفعه له نهاراً ونقده لنفسه وقال طيب وصار صاحب السلعة مقصراً يوم ماوداه عند الصيرفي مثل إذا اشترى صدقة يظنها جوهره أم لا يبرأ لأنه متحقق أن مشخصه خارج أفيدوا (أجاب) نعم المسئلة فيها تفصيل وهو أنه إذا اشترى السلعة المذكورة بعين المشخص كأن قال اشترى بيت منك هذه بهذا صح ما ذكره السائل من براءة

المشتري وصح القياس علي مسئلة الجوهره وأما ان اشترى السلعة في ذمته بمشخص ثم نقد الخارج عما في الذمة فلا يبرأ كما هو في باب السلم إذا أتى بمعيب بدل السلم فإنه لا يبرأ والله سبحانه أعلم (سئل) فيمن حفر بئراً أو أجر شخصاً على طهائها يطوى البئر ثم يزرع رب الأرض الأرض من مالها ويسقطها الأجير المذكور من البئر المذكورة ويأشركه فيها وإذا بدا صلاحها وحصد حيا فهو بينهما نصفان ثم يزرعها مرة أخرى وما يطعم فيها من الحب (١٤٧)

ذلك أجرة في مقابلة طي البئر وخدمته فطوى البئر وزرع رب الأرض فباع الأجير المذكور على شخص ما خصه من هذا الحب المزروع قبل بدو صلاحه وباع ما خصه من الزرعة الثانية قبل وجودها فهل يكون يبعه هذا صحيحاً أم فاسداً فإن قلتم بنساده فهل يجب على الأجير سقيا الأرض من البئر ومباشرة خدمتها حتى تحصد ثم يأخذ حقه منها على ما وقع عليه التراضي بينهما أم لا كيف الحكم أقفونا (أجاب) رضى الله عنه نعم البيع المذكور فاسد وحيث باشر الأجير المذكور العمل المزبور استحق أجرة المثل في ذلك العمل دون ما وقع عليه الرضا لفساد الأجرة بجهلها وما تبقى من الأعمال لا يجب على الأجير الإتيان بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من رجل آخر أحمالاً دخنا معلومة القدر من غير أن يستكملها منه فأخذ منها المشتري جانباً وأبقى عند راعي المال جانباً منها ثم إن المشتري خلص راعي الدخن قيمة الأحمال التي أخذها منه وقاله مالى إرادته بقية الأحمال

من الصصة المعلق فيها شيء وهي فسحة عظيمة يجوز لغير الشافعي أن يقلده فيها [مسئلة] إذا جاءت الزوجة بورقة بخط زوجها مكتوب فيها طلاقها فإن شهد عدلان فظنان عارفاً أنه خطه يقينا عمل بها ولزمه الطلاق وكذا إن كانت وثيقة حاكم شرعى عليها علامة الثبوت وإلا فلا يعمل بها قال في المجموع وجاز عدلان علي خط مقرر مطلقاً ولو في غير المال كطلاق إن تيقنت أنه خطه بعينه وإنما يكون ذلك من الفطن العارف بالخطوط اه ونقله العلامة الشيخ محمد عlish عن فتاوى العلامة الأمير أن وثيقة القاضي التي عليها علامة الثبوت يعمل بها ولو لم توجد شهود انتهى [مسئلة] إذا قال لزوجته كل امرأة أتزوجها عليك طالق ثم طلق المحلوف لها دون الثلاث ثم تزوج بأجنبية ثم تزوجها على الأجنبية طلقت من تزوجها عليها بمجرد العقد ولا حجة له في أنه لم يتزوج عليها وإنما تزوجها على الأجنبية ولا يعمل ببيتة في فتوى ولا قضاء لأن اليقين على نية المحذوف لها ونيتها أن لا يجمع معها غيرها وقبل هذا إن رفعته للقاضي ولو جاء مستفتياً لقبول منه وأما لو طلق المحلوف لها ثلاثاً ثم تزوجها بعد تزوج ثم تزوج عليها فإنه لا يحنث اه من أقرب المسالك بتصرف

(فصل في الكنايات الظاهرة) [مسئلة] إذا قال لزوجته اعتدى فهو من الكنايات الظاهرة ويلزمه طلاق واحدة إلا أن ينوى أكثر فإنه يلزمه ما نواه وإن ادعى أنه لم يرد بقوله اعتدى الطلاق فإنه يصدق يمين في القضاء وبعدمه في الفتوى إن دل بساط عليه كما لو كان الخطاب في مقام ذكر الاعتداد بشيء أو العد للدرهم فقال اعتدى وقال نويت الاعتداد بكذا أو عد الدرهم فيصدق في ذلك وهذا التفصيل في المدخول بها وأما غير المدخول بها إن قال لها اعتدى فهو من الكنايات الخفية فلا يلزمه فيها شيء إلا بالنية اه من أقرب المسالك وص [مسئلة] إذا قال لزوجته لست لي على ذمة أو أنت خالصة فالذي استظهره العلامة العدوي لزوم طلاقه بانه كما في ضوء الشموخ ودس ثم قال الدسوقي واستظهر در لزوم الثلاثة واستظهر بعض المحققين أن خالصة ويمين سفه وليست لي على ذمة في عرف مصر بمنزلة فارقك يلزم فيه طلاق واحدة إلا لنية أكثر في المدخول بها وغيرها وأما رجعية في المدخول بها وبانته

التي باقية عندك فقال له البائع أنا مالى لإقيمتها عندك وأما الأحمال فهي باقية عندى علي ذمتك فهل يلزم المشتري أن يسلم قيمة الباقي من الأحمال للبائع أم لا يلزمه قيمتها أقفونا (أجاب) نعم يلزم المشتري تسلم ما في ذمته من قيمة الباقي للبائع والحال ما سطر والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه عن رجل اشترى جارية من رجل آخر بقدر معلوم وقال البائع هذا الحاضر الناظر فأخذها المشتري بالشرط فوجد بها في اليوم الثاني جنون فهل يفسخ البيع بهذا العيب أو لا والشرط صحيح أم لا (أجاب) نعم له

ردھا بالعب المذکور حیث ثبت وجوده عند البائع والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل اشترى من رجل آخر أربع بططيرين فاستكال الأولى بكاملها ولم يظهر فيها من العيوب شيء ثم استكال الثانية وخطب منها بالذی قبلها وعند آخر کيلها ظهر فأمریت فالشترى يقول صار الكل متبجسا ولم يلزمه من ثمن البطين شيء. والبائع يقول بأن البطينين كل واحد لرجل وهو يبل الجميع وما صار اختلاط الطاهر بالنجس إلا بفعل (١٤٨) المشتري وصاحب البطة الطاهرة مطالب الوكيل بشئها فما يكون الجواب

أفتونا (أجاب) نعم حيث كان الخاطف بفعل المشتري المذكور لزمه قيمة الطاهرة والله تعالى أعلم (سئل) عن كيفية الاستحجار من بيع وهل هي مبنية على أصل المذهب أم على المختار في المذهب فإذا قلتم على المختار فهل هو اختيار النووي أم اختيار الجمهور فيها يعد بيعا أفتونا (أجاب) نعم هي مبنية على وجه خروجه ابن سريج في الروضة فرع المعاطاة ليست يباع على المذهب وخرج ابن سريج قولاً من الخلاف في مصير الهدى مندورا بالتقليد أنه يكتفى بها في المحقرات وبه أفتى الروياني وغيره والمحقر كطلخين وغيره ما يعتاد فيه المعاطاة وقيل هو مادون نصاب السرقة ثم قال وقال مالك رحمه الله تعالى ينقد بكل ما بعده الناس بيعاً واستحسنه ابن الصباغ قلت هذا الذي استحسنته ابن الصباغ هو الراجح دليلاً وهو المختار لأنه لم يصح في الشرع اشتراط لفظ فوجب الرجوع إلى العرف كغيره من الألفاظ وعن اختاره المتولي والبغوي وغيرهما والله أعلم انتهى كلام الروضة والله سبحانه أعلم (سئل)

في غيرها اه فإذا قال لها أنت خالصة ثم طلقها وهي في العدة فإنه يلزمه طلاق ثانية لما علمت منه أنه قيل إن خالصة طلاق رجعية وكل نكاح مختلف فيه كالمتفق على صحته في لحوق الطلاق وأما عليه السخام ففي ص عن دس يلزمه طلاق واحدة إلا أن ينوى أكثر وأما نحو على الطلاق من ذراعي أو فرسي فلا شيء فيه لأن القصد من الحلف بذلك التباعد عن الحلف بالزوجة اه وفي الأمر على عب من قال عليه الطلاق من ذراعه لاشيء عليه إلا أن ينوى الزوجة وأما أنت طالق من ذراعي فأقام بعض الأشياخ من عدم طلاق الصبي عدم اللزوم في هذا وفيه نظر فإنه نظير إيقاعه على جزئها فيكمل اه [مسئلة] إذا قال لزوجته خليت سبيلك لزمه الثلاث إن نوى ذلك أو لم ينو شيئاً فإن نوى أقل لزم ما نواه سواء دخل بها أو لم يدخل اه در [مسئلة] إذا قال لوجهي من وجهك حرام لزمه الثلاث في المدخول بها ونوى في غيرها فإن لم ينو شيئاً فثلاث على أرجح القولين ويلزمه الثلاث أيضاً في المدخول بها إذا قال ما أعيش فيه حرام وينوى في غيرها فإن لم ينو شيئاً فالأظهر أنه لا يلزمه شيء لأن الزوجة ليست من العيش فلم تدخل في ذلك إلا بالنية كما في المجموع [مسئلة] إن قال رجل ليست زوجتي على ذمتي ولم يرد إنشاء الطلاق بل أراد إغاضتها أو أراد الكذب فإن دلت القرينة على عدم إرادة الطلاق باللفظ المذكور لم يلزمه بها طلاق وإلا لزمه قال في المختصر وإن قال لانكاح بيني وبينك أولاً ملك لي عليك أولاً سبيل لي عليك فلا شيء عليه إن كان عتابة وإلا فبات اه [مسئلة] إن قال لانكاح بيني وبينك أولاً ملك لي عليك أولاً سبيل لي عليك يلزمه الثلاث في المدخول بها وينوى في غيرها وإن لم ينو شيئاً لزمه الثلاث ومحل لزوم الثلاث في المدخول بها ما لم يقل هذه الألفاظ لعتاب وإلا فلا شيء عليه وذلك كما إذا كانت تفعل شيئاً لا يوافق غرضه بلا إذن منه فقال لها ذلك في العتاب قرينة وبساط دال على عدم إرادته الطلاق اه من أقرب المسالك [مسئلة] حلف عليه الحرام لا يفعل كذا ثم فعله وراجعها مقلداً لمذهب الشافعي ثم طلقها ثلاثاً فأفتاه بعض جهلة المالكية بعدم لزوم الثلاث بناء على أن الحرام طلاقاً بانه والبائن لا يرتد في عايه طلاق وجد له عليها عتداً وهذا خطأ لأنه لما راجعها على مذهب الشافعي صار معها في نكاح مختلف فيه وتقدم أن الطلاق يلحق في المختلف

رضي الله عنه في تبيين الوجه الصحيح من الفساد في بيع العهدة والدليل والتعليل (أجاب) نعم الوجه الصحيح فيه ما تقدم الشرط صيغة البيع وإن كان في مجلس العقد والوجه الفاسد هو ما كان الشرط في صلب العقد أو بعده وقبل لزومه والدليل على فساد ما رواه عبد الحق في أخكامه من أن الصادق المصدوق نهى عن بيع وشرط قال في المغني العلامة الخطيب وسبب فساد الشرط كما قاله الغزالي أن انضمام الشرط إلى البيع يبق علقه بعد البيع يثور بسببه ممانعة بين المتبايعين فأبطل



أعني الشرط إلا ما استثنى انتهى وفي فتح الجواد للعلامة ابن حجر وبطل بيع عقد بشرط مقصود للمتعاقدين أو لأحدهما وساعده الآخر عليه لم يوجب البيع بأن لم يقتضه العقد ولا كان من مصالحه ولا ما غرض فيه اه ولا يرد أن بيع العهدة من ذلك وفي التحفة والحاصل أن كل شرط مناف لمقتضى العقد إنما يبطل إن وقع في صلب العقد أو بعده وقبل لزمه لأن تقدم عليه ولو في مجلسه كما يأتي وحيث صح أي بيع العهدة لم يجبر على (١٤٩) فسخره بوجهه وما قبض بشراء فاسد

مضمون بدلا وأجرة ومهراً

وقيمة ولد كالمغصوب ويقطع

غرس وبناء المشتري هنا بجنا

على ما في موضع من فتاوى

البغوى ورجحه جامعها لكن

صرح ما رجحه الشيخان من

رجوع مشتر من غاصب بالاراش

عليه الرجوع به هنا على البائع

بالأولى لعذره مع شبهة إذن

المالك ظاهراً فأشبهه المستعير

وتقنين الدار كصبيغ الثوب

فيرجع بنقصه إن كلف إزالته

ولما فهو شريك به انتهى كلام

التحفة ومثله في النهاية إلا قوله

ويقطع الخ وقول التحفة إن كلف

إزالته أي بأن أمكن فضله فيكلف

المشتري هنا إزالة الصبيغ والتطين

إن أمكن وإن خسر خسرانا

بيننا ويرجع عليه البائع بالنقص

لثوب والدار وإلا تمكن

الإزالة فالمشتري شريك بصيغه

وتقنينه والله سبحانه أعلم (سئل)

في رجل باع حبالاً على رجل آخر

وشرط عليه أن يسلمه الثمن ريبالا

برأسه ولم يقبض منه شيئاً في

ساعته ثم مضى البائع وبقي حقه عند

المشتري ثم ذهب إلى دائرته وجلس

مدة أيام وجاء يطلب حقه من

فيه انظر ضوء الشموع وقس على هذه كل نكاح مختلف فيه (ما قولكم) في قوم عرفهم أن الحرام طلاق وطراً عليهم عالم وأفتاهم بأن العمل جرى في المغرب بأن الحرام طلاقه بآئنة فهل هذا العمل صحيح يصح العمل به أم لا (الجواب) ألفاظ الطلاق مبنية على العرف ولا يحمل لأحد أن يبقى لقوم إلا يعرفهم كما يأتي عن القرافي فأفتاه هذا العالم بأنه طلاقه بآئنة لمن عرفهم أن الحرام طلاق بالثلاث ضلال مبين إذ لا يبقى لقوم يعرف آخرين [مسألة] إذا قال لها يا حرام ولم ينو به الطلاق أو قال الحلال حرام أو الحلال حرام على والحلال على حرام أو جميع ما أملك حرام ولم يرد إدخال الزوجة في هذه الألفاظ لم يلزمه شيء وإن أراد إدخالها لزمه الثلاث في المدخول بها ونوى في غيرها وإن قال أنت حرام لزمه الثلاث في المدخول بها ونوى في غيرها ولا يصدق في هذه إن قال لم أنو الزوجة لأنه خاطبها بقوله أنت حرام كما ذكره في قوله ما أنقلب إليه من أهل حرام وأما لو قال على الحرام بالتعريف فإنه يلزمه الثلاث في المدخول بها وينوى في غيرها والفرق بين على حرام بالتكثير وما معها وبين على الحرام بالتعريف أن المعرف استعمل في العرف في حل العصمة بخلاف على حرام وما معه قال الباني وقد جرى العمل بفاس ونواحيها يلزم طلاقه بآئنة في على الحرام بالتعريف لا فرق بين مدخول بها وغيرها قال في حاشية الأصل والحاصل أن كلا من هذين القولين يعني القول يلزم الثلاث والقول يلزم طلاقه بآئنة معتمد وحكي البدر القرافي قولاً آخر وهو أنه لغو لا يلزم به شيء وقيل إنه طلاق رجعية وقيل ينوى فيه إن نوى به الطلاق لزمه وإن لم ينو به لم يلزمه شيء وهو المتيقن به عند الشافعية اه ملخصاً من أقرب المسالك وحاشية ولي الله الصاوي وقوله إن كلا من هذين القولين يعني القول يلزم الثلاث والقول يلزم طلاقه بآئنة معتمد محله ما لم يجر عرف بأنه بالثلاث وإلا عمل به لقوله في المجموع ومهما جرى عرف عمل به [مسألة] إذا قال أنت طالق طلاق واحدة بآئنة فينظر لعرف محلة ذلك الخالف فإن كانوا يربدون بالآئنة المنفصلة لزمه الثلاث وإن كان عرفهم أنها بمعنى ظاهرة لا خفاء فيها وقصد ذلك المعنى فالظاهر أنه لا يلزمه إلا طلاق واحدة وتكون بعد الدخول رجعية اه من صاوي فاقصار الدريد على لزوم الثلاث بواحدة بآئنة لعرف

المشتري فقال له ما أعطيك ريبالا إلا حسب ما بعث من أول فهل له أن يستلم منه ريبالا سعر الحاضر برأسه وإلا يسلم حسب يوم باعه أفيدونا (أجاب) نعم يلزمه أن يسلمه ريبالا برأسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توطأ مو وأخر على سلعة أن يسلمها في السوق وهو ينحش له فيها ففعل ما ذكر حتى إذا استقر الثمن اشتراها التاجش لنفسه واشترط الخيار فهل الشراء والشرط صحيحان ويثبت له الخيار أم لا أفيدوا (أجاب) نعم الشراء والشرط صحيحان والحال ما سطر والله سبحانه

أعلم (سئل) فيمن اشترى سلعة بعشرين وبالأومثلها بل أحسن يباع بخمسة عشر فهل يثبت للشري إذا ادعى الغبن وكذا كل بائع إذا غبن في بيعه ولم يقل لا خلافة وما حقيقة الغبن في المعاملات عند العلماء أفيديو (أجاب) نعم لا يثبت الفسخ للمشتري بدعوى الغبن وكذا كل بائع ومشتري له الفسخ بالغبن وإن نقص أو زاد على ثمن المثل أضعا فامضاعفة وفي التحفة بعد قول المنهاج في باب الوكالة وهو ما لا يتحمل (١٥٠) غالباً في المعاملة كدرهمين في عشرة لأن النفوس تشع به

بخلاف اليسير كدراهم فيها نعم قال ابن أبي الدم العشرة إن سوح بها في المائة فلا يتسامح بالمائة في الألف قال فالصواب الرجوع للعرف الخ مافي التحفة والله عز وجل أعلم (سئل) نفقني الله به في رجل باع أرضاً فيها نخيل بمائة قرش مثلاً وكان لا يعرف سوم شيء ولم يكن له علم بسعر الأراضي والبساتين في هذه المعاملات ولبسوا عليه أسعار البلد ثم لما سمع بذلك أهل الخبرة قالوا له يا قليل العقل فعلت هذا فإن تلك الأرض كانت تساوي خمسمائة قرش فإن المشتري قد استغبنك يغبن فاحش فهل والحال ما ذكر للبائع استرداد أرضه من المشتري جبراً عليه أم كيف الحكم في ذلك أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم ليس له أن يسترد الأرض من المشتري جبراً عليه للغبن الفاحش والله الهادي أعلم (سئل) عفا الله عنه عن وقف أرضاً على أولاده وأولاد أولاده وما تناسلوا بطناً من بعد بطن إلى أن ينقرضوا فإذا انقرضوا فيصرف ذلك الوقف إلى المسجد الفلاني فأراد

مضى [مسألة] يلزمه الثلاث في المدخول بها وينوى في غيرها إن قال لا عصمة لي عليك أو لأذمة لي عليك مالم يكن لعداء وإلا فواحدة كما إذا دفعته مالا فاقبال لها لا عصمة لي عليك فواحدة مطلقاً اه در دس بتصرف [مسألة] يلزمه طلاق واحدة دخل أو لم يدخل في قوله فارتك وتكون رجعية في المدخول بها وإن نوى أكثر لزمه اه من أقرب المسالك [مسألة] إن قال لزوجه أنت بنة وجعلك على غارك فهو من الكنابات الظاهرة ويلزم بها الثلاث في المدخول بها وغيرها على حسب العرف القديم وأما عرفنا الآن فهما من الكنابات الخفية لأن الألفاظ الأيمان مبنية على العرف فلا يلزم شيء إلا بالنية قال العراقي في فروقه ما معناه إن نحو هذه الألفاظ من برة وخلية وجعلك على غارك ورددتك لأهلك إنما قالوا يلزم فيها الثلاث لعرف مضى وأما الآن فمن الكنابات الخفية فلا تجدد أحداً اليوم يطلق امرأته بخلية ولا برة والحاصل أنه لا يحل للفق أن يفتى بالطلاق حتى يعلم العرف في ذلك البلد اه من ص بتصرف وتوضيح [مسألة] إذا قال لزوجه أنت كالميتة أو لحم الخنزير أو الدم ففي عرفنا الآن من الكنابات الخفية فلا يلزمه فيها شيء إلا بالنية فإذا قال لمن نقل نومها أولم رانحتها كريمة أنت كالميتة أو كالم في الاستقذار أو خلية أى من الخير أو من الأقارب أو بائنه أى إذا كان بينهما فرجة وكانت القرينة تدل على ذلك أو عرفهم ذلك فلا شيء عليه وأما إذا نوى الطلاق فيلزمه مانواه كما هو ظاهر اه صاوى بتوضيح قال في المجموع ومهما جرى به عرف عمل به قاعدة كلية كالقرائن اه [مسألة] إذا قال أنت طالق من الأمس لزمه الطلاق وبلغى قوله من الأمس اه ملخصاً من در دس

(فصل) في الكنابات الخفية وهى المحتملة للطلاق وغيره وذلك نحو اذهبي وانصرى أو لم أتزوجك؛ وقيل لك امرأة فقال لا أو أنت حرة أو معتقة أو الحق بأهلك ومثله انتقل إلى أهلك أو قال لأمها اتقى إليك ابتك أو أنت سائبة أو ليس بيني وبينك حلال ولا حرام أو است لي بامرأة وحكم الكناية الخفية أنه ينوى في الطلاق يمين في القضاء لافى الفتوى وينوى في عدده بلايين كما هو ظاهر عجب وإن لم تكن له نية في عدد فإنه يلزمه الثلاث عند أصبغ مدخولاً بها

بعض الأولاد أن يبيع ما يخصه في ذلك الوقف إلى بعض الأولاد أو إلى أجنبي مثلاً فهل يصح له ذلك أم لا فإن قلتم نعم فهل يكون بيع تلك الحصة إلى أن ينقرضوا وبعد انقراضهم تصرف إلى المسجد أو ينفد في حصته إلى أن يموت البائع وبعد موته تصرف الحصة إلى باقى الأولاد أو كيف الحكم أفيديو (أجاب) رضى الله عنه لا يجوز البيع المذكور بحال

من الأحوال والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم (سئل) رضى الله عنه فيمن اشترى حصة معينة من شخص معين في عقار معين بشمن معين وتفرق المتابعان عن مجلس العقد بالأبدان وقبض المشتري الحصة المذكورة قبض مثلها أو أحازها لنفسه وحكم الحاكم الشرعي بصحة البيع المذكور ولزومه في خصوصه وعمومه حكماً صحيحاً شرعياً معتبراً مرعياً مستوفياً شرائطه الشرعية ومسوغاته المرعية وأحضر المشتري الثمن المذكور وعرضه (١٥١) على البائع المذكور ليستسلمه منه وقبضه لنفسه فامتنع البائع من تسلمه

وقبضه وطلب ففسخ عقد البيع المذكور فامتنع المشتري عن الفسخ بعد تمام البيع ولزومه وسلم المشتري الثمن المذكور للحاكم الشرعي ليسلمه للبائع المزبور فأوصله إليه ووضعه في حجره بحضرة جمع من المسلمين فرفعه البائع بيده من حجره وألقاه في الأرض فهل يعد هذا قبضاً شرعياً ويرأى المشتري من الثمن أم لا أفيدوا (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم يكون ما ذكر قبضاً ويرأى المشتري من الثمن والله سبحانه تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيما يعتاده أهل جدة من أنهم إذا أخذ أحد شيئاً من ابن الصافي إما فروق أو قنائم أو قناطير فإنهم يخرجون على البائع من كل فرق أو قنينة أو قطار كفا للمشتري قدر رطل ونصف ويسمونه قنينة معتادة عندهم وهي بعد البيع وقبل الوزن مع عدم رضا البائع إنما اعتدت فلا له مفر من ذلك ولا يستباح به إلا بالعادة المذكورة فهل يصح ذلك ويحل للمشتري أخذها وإن كانت مجهولة

أم لا لأنه لما عدل عن اللفظ الصريح أوجب رية عسده في ذلك فشد عليه واعترض ابن عرفة على أصبغ وأقضى بواحدة إلى أن مات والظاهر أنها بائنة في غير المدخول بها ورجعية في غيرها ولام ابن عرفة يفيد ويستثنى لفظ لست لي بامرأة إذا علق نحو إن دخلت الدار فلست لي بامرأة فدخلت فإنه يلزمه الثلاث إن نوى مطلق الطلاق أو لانية له فإن نوى شيئاً لزمه وإن نوى غير الطلاق صدق يمين في القضاء وبغيرها في الفتوى هذا هو الذي رجح من أربعة أقوال ولكن ينبغي تقيد تصديقه بما إذا دل عليه بساط اه ملخصاً من المجموع وحاشية الخرشودي (ما قولكم) في رجل سأله آخر بقوله أترى بطلاق زوجتك فقال راحت ورحت وادعى أنه لم يرد طلاقاً هل تطلق أم لا (الجواب) إن كان عرفهم أن يطلقوا بهذا اللفظ وقع عليه وإن لم يكن عرف ولا قرينة تدل على الطلاق فهو من الكفريات بخفية فإذا قال أردت ذهب عني وذهبت عنها مثلاً صدق في القضاء يمين وفي الفتوى بلا يمين (ما قولكم) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لا أختها يا فلانة يصلح أن تكون أختك طالقاً ثلاثاً فهل يلزمه الثلاث أم لا (الجواب) إن قصد هذه الصيغة تطليق زوجته لزمه الثلاث ولا فلا لأنه لم يسند الطلاق في لفظه إليها بل إلى أختها اه الشيخ محمد عlish وأيضاً لا يلزم من كونها تصلح للطلاق أن يقع عليها بالفعل

(فصل في تعليق الطلاق) [مسئلة] إذا قال أنت طالق إن مت أو إذا مت أو متى لم يقع طلاق لأنه لم يصادف محلاً لوقوع المعلق والمعلق عليه معاً وأما إذا قال أنت طالق يوم موتى أو قبله بلحظة أو لى أكثر فينجز عليه الآن وأما إن قال أنت طالق إن مات زيد فينجز عليه الطلاق سواء قال إن مات أو إذا مات أو مات زيد أو قبل موته أو بعده أو يوم موته فالتعليق على موت الأجنبية ينجز فيه الطلاق في جميع ما ذكر اه ملخصاً من دروس [مسئلة] إن قال لزوجة المملوكة لايه أنت طالق يوم موت أبي فإذا مات أبوه فلا يقع عليه الطلاق لا انتقال تركه أبيه كلها أو بعضها إليه بموته ومن جعلها زوجته المملوكة لايه فيفسخ نكاحه فلم يجد الطلاق محلاً ويجوز له وطؤها بالملك وهذا إن أراد بقوله يوم موت أبي وقت موته وأما إذا أراد باليوم اليوم كله فإنه ينجز عليه الطلاق من الآن لأن أباه

القدر أم لا وإذا قلتم بالصحة فهل تكون للوكيل الذى يتقدم بأجرة المثل في القلم خمسة ريال وأيضاً القصة المذكورة على حكم عادة البلد أم تكون للمالك صاحب الفلوس أفقونا (أجاب) عفا الله عنه القصة المذكورة لا يحل أخذها للمشتري ولا للوكيل إلا بصريح الرضا والبائع إما للمشتري أو للوكيل ولا عبرة بالعادة لأن مال المعصوم لا يحل للإرضاء بالعادة الجارية وإن اطردت قال سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم كل المسلم حرام دمه وماله وعرضه والله سبحانه أعلم (سئل)

رضي الله عنه في امرأة مكلفة غير محجور عليها لها أرض مزروعة ملك آل بعضها إليها بطريق الميراث من أبيها والبعض الآخر بطريق الشراء من ابن عمها فأذنت لرجل في بيعها فعرضها المأذون له بالسوم فساوت مائة وأربعين ريالا فتاورها الوكيل المذكور فرضيت بالثمن المذكور وأذنت له في البيع به فباعه به من سائهم بمعاقدة صحيحة وقبض العربون ريالا واحدا من المشتري وذهب المشتري يتخرف (١٥٢) في باقي الثمن فلما أحضره أنكرت المرأة المذكورة الأذن والبيع

المذكورين والحال أنها قد أشهدت على نفسها رجلين عارفين بها المعرفة الشرعية فهل إذا ثبت بالينة الشرعية إذنهما ورضاها بالبيع المذكور على ما ذكر هل يلزم البيع المذكور ويحكم بالأرض للمشتري وتجبر البائعة المذكورة على قبول الثمن وقبضه أم لا أم كيف الحكم أفتونا مأجورين خيراً (أجاب) رضي الله عنه نعم يلزم البيع ويحكم بالأرض للمشتري وتجبر البائعة على تسليم الأرض للمشتري وعلى قبض الثمن فإن لم تقبضه قبضه الحاكم لها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه بما هصورته الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أما بعد فأرجو من العلماء الأعلام لأزوالوا مفيدين للأنام ومُسعدِين بجوائز العلم والعلام كشف الحجاب وتمييز الخطأ من الصواب وبيان مسلك الاختيار عما طار واستطار في بعض الافطار وعم تعاطيه في تلك البلاد بين العباد وهي معاملة تلك فيها من له دراية فقهية بمسوغات جليلة

إذا مات وسط النهار تبين وقوع الطلاق أوله فيكون لطلاقه يوم الموت محل وقد قال سيدي خليل ونجى الطلاق إن علق بمستقبل محقق اه ملخصاً من درودس بتوضيح [مسئلة] لو قال لغريمه عليه الطلاق لو جئني أمس لقضيتك حَقك أو قال لشخص لو جئني أمس لأعطيتك كذا لشيء لا يجب عليه فالذهب أنه لا يقع عليه الطلاق في المستقبلين خلافاً لأصريح القائل بأنه يجوز عليه فهما كما في حاشية الخرشى عند قول المختصر أو جائز كلو جئت لقضيتك [مسئلة] إن علق طلاقاً على واجب عادة تجز الطلاق من الآن إن كان عمرها يبلغه عادة بأن كان أقل من مدة التعمير كقوله أنت طالق بعد سنة مثلاً فعبدية السنة أمر محقق عادة ويبلغه عمرها عادة فينجز عليه من الآن وأما إن كان لا يبلغه عمرها عادة بأن زاد على مدة التعمير كما إذا قال أنت طالق بعد ثمانين سنة فلا شيء عليه ولو بلغا ثمانين سنة بالفعل مثل أنت طالق إن مت إذ لا طلاق بعد موت وبعد الثمانين يكون ميتاً عادة اه ملخصاً من أقرب المسالك وص بتوضيح [مسئلة] إن قال أنت طالق بعد خمسين سنة مثلاً وكان عمر أحدهما فقط يبلغه عادة فلا ينجز لأنها إن كانت هي الأكبر ولا يبلغها عمرها عادة فبعد الخمسين تكون هي ميتة ولا تطلق ميتة وإن كان هو الأكبر فلا يؤمر ميت بطلاق اه ص بتوضيح [مسئلان] علق الطلاق بمستقبل متع عادة كقوله إن لمست الساء فأنت طالق أو إن شاء هذا الحجر فأنت طالق فلا شيء عليه هذا قول ابن القاسم في المدونة ومشى عليه سيدي خليل وذكر ابن القاسم في النوادر أنه ينجز عليه الطلاق لهزله وبه قال سحنون وذكرهما عبد الوهاب روايتين وذكر أن لزوم الطلاق أصح كذا في دس وذكر في المجموع أنه لا شيء عليه ثم قال تبعت الأصل لأنه سبق الحث في الهزل ثم قال وأفاد بن أنهما طريقان اه [مسئلة] لو أراد أن يعلق الثلاث بقوله إن دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً وسكت عن قوله إن دخلت الدار مثلاً فلا شيء عليه كما في المواق عن المتبطل اه من دس وقال في المجموع وفي عب إن أراد التعليق على دخول الدار فقال أنت طالق ورجع عن تكميل الشرط توى في الفتوى اه [مسئلة] إن قال إن حضت فأنت طالق إن كان من شأنها الحيض أو كانت صغيرة يتوقع منها الحيض ولو بعد عشر سنين فإنه ينجز

ففسها الخواص ولم يعقلها العوام من البرية فعضم شرها وعم ضررها وهي المساء عندهم بالبيع بسبيل العهدة وصورة الواقع في تعاطيهم أن يشتري رجل من آخر شيئاً أو غالباً في التخل مع إصرار كل رد المبيع متى أيسر البائع لكنهم يشترطون استيفاء غلة حولين مثلاً فلو أيسر البائع قبل ما أجلووه أو أراد الفسك لا يمكنونه ولا بد عندهم من تسطير ماذ كرتي يرجع الأمر إليه عند التنازع ويستشهدون على المذكور فلم يوافقوا مبتدعها على تواطىء قبل المقد بل لا تكاد توجد صيغة لهذا البيع حتى انجر

الأمر إلى اتخاذ مجموع ما ذكر صيغة تلتفظ به يدل عليه وهو بعت مثلاً والبيع على سبيل العهدة فهل على ما شرع يصير يعا  
وتجوز المعاملة به أولاً وتجوز بحال وهل إذا لم يصح لعدم الصيغة يجوز التغالي به إن وجدت معتبرة وسبقتها أو طأؤ على ما مر  
فقط أو مطلقاً أو في صورة مخصوصة أولاً وفيه خلاف وهل يكون التواطؤ وعداً يلزمه الوفاء بهما أو به أولاً مطلقاً وهل إذا صح  
أولى صورته ووفاء المشتري بالرد والمبيع على حاله وقت الشراء أو تغير (١٥٣) يقوم زمن الرد أولاً وإذا لم يصح يلزمه  
بتفريط أرض التقصان وما ربحه

عليه طلبة واحدة لا ثلاث أخذاً بما مر من أن إنما ينجز الثلاث إذا  
كانت الصيغة تقتضي الشكراك نحو كل ما حضت فأنت طالق وأما إن قال لا يسه  
إما لكبر أو شأنها عدم الحيض وهي شابة وهي التي يقال لها بغلة فلا  
شيء عليه إذا تخلف الأمر وحاضت الشابة التي شأنها عدم الحيض وقع  
الطلاق ذكره الخطاب ويبحث فيه بأنه إذا علق الطلاق على أجل لا يبلغه  
عمرهما معاً عادة فإنه لا يقع عليه طلاق ولو بلغاه بالفعل كما تقدم قريباً اهـ ملخصاً  
من درودس [مسئلة] إن قال إن كان فلان من أهل الجنة أو إن لم يكن من أهلها  
فأنت طالق فإنه ينجز عليه الطلاق من الآن للشك وهذا ما لم يكن مقطوعاً بأنه  
من أهلها كأحد العشرة المبشرين بالجنة وإلا فلا شيء عليه [مسئلة] إن قالت  
طالق إن شاء الله تنجز عليه الطلاق من الآن لأنه لا اطلاع لنا عليها [مسئلة] إذا  
قال إن كانت هذه البطيخة حلوة أو إن لم تكن حلوة فأنت طالق فإنه ينجز  
عليه الطلاق من الآن للشك حال التبين اهـ من أقرب المسالك [مسئلة] إن قال  
أنت طالق إن دخلت الدار مثلاً إلا أن يبدو لي أو إلا أن يغير الله ما في خاطري  
ونوى صرفه للعلق عليه فقط كالدخول فلا ينجز عليه الطلاق بل لا يلزمه شيء  
لأن المعنى إن دخلت الدار وبدأ لي جعله سبباً للطلاق فأنت طالق وإذا لم يدلى  
ذلك فلا في الحقيقة هو معلق على التصميم والتصميم لم يوجد حال التعليق فلم  
يلزمه شيء وأما لو صرفه للطلاق أو لم ينو شيئاً فإنه ينجز عليه لأنه يعد ندماً  
أو رفماً للواقع اهـ ص [مسئلة] إن علق بممكن وقوعه وليس في وسعنا كأن لم  
تمطر السماء في هذا الشهر مثلاً فأنت طالق فإنه ينجز عليه الطلاق في يمين الحنث  
المذكور ولكن يحتاج لحكم حاكم من الآن بخلاف يمين البر كقوله إن أمطرت  
السماء في هذا الشهر مثلاً فأنت طالق فإنه لا ينجز عليه بل ينتظر فإن أمطرت  
في الأجل المذكور طلقت وإلا فلا علي الأرجح اهـ من أقرب المسالك [مسئلة]  
إن قال إن لم أزن أو إن لم أشرب الخمر فأنت طالق فإنه ينجز عليه الطلاق  
ولكن يحتاج إلى حكم حاكم فلو أخبره مفت بوقوع الطلاق من غير حكم فاعتدت  
زوجته وتزوجت ثم فعل المحرم بأن زنى أو شرب الخمر فإن زوجته ترد إليه  
لأن عصمته لم ترتفع لما علبت أن الطلاق هنا يحتاج لحكم حاكم ولكن وطء

(٢٠ - قرّة العين) ووقع التواطؤ عليه قبل العقد لأن كل شرط أفسد كره وإضاره ولا يكون التواطؤ وعداً يجب  
الوفاء به بل هو مكروه كما تقرر وإذا صح البيع في صورة لم يجز على فسخه وإذا بطل البيع وقبض المشتري فهو مضمون  
عليه بدلاً وأجرة ويقبل غرس وبناء المشتري ويرجع بالأرض على البائع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رحمه الله في رجل  
له جارية فباعها على شخص آخر بمائة قرش يبعاً صحيحاً فجاء بعد ثلاثة أيام البائع يطلب القيمة من المشتري فقال له مالك

عندى المساة قرش زلط كما هو المتعارف الآن عندنا بمكة وجدة أن القروش إذا أطلقت المراد بها الزلط المعروف الآن لأن المشتري من أهل جدة فقال له البائع إني ما بعثك إلا بمائة قرش ريالات فرانسه لأن القرش في بلاد البائع إذا أطلق فمرادهم بالريالات الفرناسه وأنا ما أعرف لهذا الزلط الذى تقول فما الحكم في ذلك وهل يصح هذا البيع مع هذا الغرر والغبن الفاحش وهل إذا اشترى شخص (١٥٤) من آخر سلعة بريالات مطلق ثم عند المخلص قال له أنا اشتريت منك

بريالات ذهب وهى أنه يزيد على البائع في كل ريال عين قدر نصف الثمن وإلا يأخذه بتلك الزيادة يعطونه ذهب ومن المعلوم أن الذهب ينقص عن الريال العين ويقول أنا أعرف التجارة جار بذلك في الموسم الهندى وغيره وأن الريال إذا أطلق لا يتناول الريال العين إلا إن شرطه على البائع أفقونا ما جورين (أجاب) نعم البيع المذكور صحيح ثم إن كان البيع المذكور وقع في مكة أو جدة فلا يلزم المشتري إلا تسليم القروش المعروفة في هذه البلاد وأما إذا وقع ذلك في نحو الخافا فالواجب تسليم الريال لأن القرش وهو الريال عندهم هو المعروف والله سبحانه أعلم وبارة تحفة العلامة مع المتن في أول باب البيع ما نصه ولو باع بنقد في البلد أى بلد البيع سواء كان كل منهما من أهلها ويعلم نقودها أم لا فقد غالب تعين الغالب ولو معشوشاً أو ناقص الوزن لأن الظاهر إرادتهما له ثم قال وذكر التقيد للغالب إذا مرادهما مطلق العوض إذ لو غلب بمحل البيع عرض

الزوج الثانى وطء شبهة يبرأ الحد ويلحق به الولد اه من دس [مسئلة] إذا قال إن صليت في شهر كذا أو إن صمت فأنت طالق فإنه ينجز عليه الآن سواء صلى الخنس أو صام رمضان أم لا لوجوبه عليه شرعاً ولكن يتوقف على حكم حاكم أو جماعة المسلمين كالستلثين اللتين قبل هذه فإذا أمطرت السماء قبل الحكم عليه بالطلاق أو مضى الأجل ولم يصل قبل الحكم عليه بالطلاق لم يلزمه شيء. وماعدا هذه المسائل الثلاث مما ذكر يقع فيه الطلاق في الحال من غير توقف على حكم قاض اه من درودس [مسئلة] إن قال لزوجته إن دخلت دار أريك تكونى محرمه على يلزمه الطلاق الثلاث في المدخول بها وينوى في غيرها كما يؤخذ مما تقدم [مسئلة] إذا رأى اثنان طيراً فقال أحدهما إن لم يكن هذا غراباً فأمرأته طالق وقال الآخر إن كان غراباً فأمرأته طالق فإن ادعيا أنها حلفتا على يقين فلا حث مالم يكشف الغيب خلاف ما جرما به وإلا فيحتمل وإن ادعيا أو أحدهما أن الحلف وقع على ظن أو شك وقع الطلاق وكذا الحكم فيمن قال لرجل امرأته طالق لقد قلت لى كذا فقال له الآخر امرأته طالق ماقلته لك وكلفه أن فلانا يعرف أن لى حقاً في كذا لحلف الآخر أنه لا يعرف أن لك حقاً في كذا وكلفه عبده حر إن كان دخل المسجد في هذا اليوم لحلف الآخر عبده حر إن لم تكن دخلته في هذا اليوم لأن كلا منهما مخاطب بيقينه لا يقين غيره اه ملخصاً من درودس [مسئلة] إن حلف بطلاق إحدى زوجتيه على إثبات دخول الدار مثلاً وحلف بطلاق الأخرى على النفي فإن التبس عليه الحال طلقنا وإن بان له شيء عمل عليه اه ص [مسئلة] إن قال عليه الطلاق ليسافرني لمصر مثلاً ولم يمكنه السفر لفساد الطريق أو غلو الكراء أو قال لا اشتكين زيداً للحاكم فلم يوجد حاكم يشتكى له فإنه ينتظر ولا يمنع من وطئها إلى أن يحصل أمن الطريق أو يرخص الكراء أو يوجد الحاكم فإن سافر أو اشتكى بر في يمينه وإلا حث وكذا كل سفر لموقت معين لا يمكن السفر قبله فينتظر لأن الإيمان إنما تحمل على المقاصد اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] إن قال إن لم أطلقك فأنت طالق فإنه ينجز عليه الطلاق ويقع من العوام كثيراً عليه الطلاق لا أطلقك اه در [مسئلة] إذا قال إن كنت تحبني أو إن كنت

كفولس وحنطة تعين وإن جهل وزنه بل لو اطرده عرفهم بالتعريف بالذاتين أو الأشرية الموضوعين أصالة للذهب كما هو المنقول في الأول وقاله غير واحد في الثاني عن عدد معلوم من الفضة مثلاً بحيث لا يطلقونه على غير ذلك انصرف لذلك العقد على الأوجه كما اقتضاه تعليلهم بأن الظاهر إرادتهما للغالب ولو ناقصاً الخ ما فيها والله أعلم (الحمد لله الجواب) عن الثانية البيع فيها صحيح ويلزم المشتري فيها تسليم عين الريال حيث لم يوجد عند العقد شرط وأما إذا وجد عند العقد شرط فالبيع من

أصله باطل وليست هذه كالأولى لأن العرف الذي ذكره السائل غير مطرد بل هو خاص بأناس لا يعرفه إلاهم وأما العرف الأول فهو عام كما هو مشاهد والقول الهداية والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في هذه الأموال التي بأيدي الناس اليوم المكتسبة غالباً بالبيع الفاسد ونحوها وبمعاملة نحو الغصب هل هي حلال أم شبهة أم حرام وإذا قلتم بالأول فهل التوسع هنا في لذبة الأطعمة وافتراخ الالبسة ونحوهما مباح أو خلاف (١٥٥) الأولى أم مكروه وهل التوسع كاعتقاد الناس اليوم في تعدد ألوان

الأطعمة في آن واحد ومثله نحوه أو الاقتصاد على لون واحد وثوب واحد غير ساتر العورة وإذا قلتم بالثالث فهل الأخذ منها بقدر الحاجة أم بقدر الضرورة وما قدر الحاجة وقدر الضرورة في المذكورات وإذا قلتم بالثاني فهل هو ملحق بالأول أو بالثالث يثنوا لنا ذلك يانا شافياً مصلحاً جزاًكم الله عن المسلمين خيراً لأن المسئلة واقعة حال (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم ماتحقق أنه حرام بأن علم أن هذا منصوب أو مال الربا فلا شك في تحريمه وماعلم حله فلا شك في حله وماشك فيه فيه شبهة اتى لا يحرم تناولها وإتباركها ورع وأخذها حلال لا يفسق به آكلها والتوسع في نحو المأكول المباح مباح وتركه من ورع المتقين لأنه من تركه مالا بأس به مخافة ما به بأس أى مخافة أن يفضى به إليه وأكثر المباحات داعية إلى المحظورات حتى استكثار الأكل واستعمال الطيب للتعزب فإنه يحرك الشهوة ثم الشهوة تدعو إلى الفكر والفكر إلى النظر والنظر إلى غيره

تغضيني فأنت طالق قالت أجابت بما لا يقتضى الحث بأن قالت لا أحبك في الأول أو لا أبغضك في الثاني أو سكنت فانه يؤمر بالطلاق وجوباً بلا جبر عليه فإن لم يطلق كان عاصياً بترك الواجب وعصمته باقية غير منحلة وإن أجابت بما يقتضى الحث بأن قالت إني أحبك أو أبغضك فانه يؤمر به أيضاً بلا جبر على أحد التأويلين ورجح والثاني ينجز عليه الطلاق جبراً ومحل التأويلين أن أجابت بما يقتضى الحث إذا لم يصدقها فيما أجابت به وإلا أجبر على الطلاق بالقضاء اتفاقاً كما يفيد ح وغيره اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] إن قال إن فعلت هذا الشيء فأنت طالق فقلت فعلته فإن لم يصدقها أمر بالفراق بلا جبر فان صدقها أجبر على فراقها اه من أقرب المسالك [مسئلة] حلف بالطلاق لا يكلم زيدا مثلاً ثم طلق من في عصمته قبل أن يكلمه ثم تزوج بغيرها ثم كلم المحلوف عليه فلا تطلق الثانية التي في عصمته حين الحث ولم تكن في عصمته حين التعليق قال العلامة العدوى تغشاء الله بالرحمة والرضوان على قول الخرخشي في شرح قول سيدى خليل في باب الأيمان وفي علي أشد ما أخذ أحد على أحد إلى أن قال فانه يلزمه عند عدم النية أن يطلق نسائه الخ والمراد بالنساء التي يملكها فلا شيء عليه في التي يتزوجها أو يملكها بعد التين وقبل الحث خلافاً لابن الحاجب [مسئلة] وجد زوجته تشاجر مع أمه من خصوص شيء خالف بالطلاق أن لا يفعل واحدة منهما هذا الشيء فإذا فعلته إحداها بعد التشاجر فان كانت نيته عدم فعل واحدة منهما إياه حال المشاجرة وبعدها لزمه الطلاق وإن لم ينو ذلك فلا حث لدلالة البساط على تقييد الفعل المحلوف عليه ببقاء المشاجرة وبصدور الفعل عن غير طيب نفس وقد زالت المشاجرة وطابت النفس [مسئلة] إن قال إن كنت زيدا ان دخلت داره فأنت طالق لم يثبت إلا بالكلام والدخول جميعاً سواء فعل المتقدم في اللفظ أولاً أو آخر أو فعلهما معاً فيما يمكن فيه الجمع في آن واحده وهذا يقال له تعليق التعليق وقال الشافعى لا يثبت إلا إذا فعلهما على عكس الترتيب في التعليق لأنه جعل الطلاق معلقاً على الكلام وجعل الطلاق بالكلام معلقاً على الدخول فلا بد في الطلاق بالكلام من حصول الدخول أولاً لأن قوله فأنت طالق جواب في المعنى عن الأول فيكون في النية

وكذلك النظر إلى دور الأغنياء وتجميلهم مباح في نفسه ولكنه يهيج الحرص ويدعو إلى طلب ماله ويلزم منه ارتكاب ما لا يحل في تحصيله وهكذا المباحات كلها إذا لم تؤخذ بقدر الحاجة وفي وقت الحاجة مع التحرز من غوائلها بالمعرفة أولاً ثم بالحذر ثانياً قبل ما يخلو عاقبتها من خطر وكره السلف الأوب الريق وقالوا من رق ثوبه رق دينه وكل ذلك خوفاً من سريان اتباع الشهوات في المباحات إلى غيرها فإن المحظور والمباح يشتهان بشهوة واحدة وإذا عودت النفس

الشبهة المسامحة استرسلت فاقضى خوف التقوى الورع ومن هذا كله لاشك أن الاختصار على لون واحد وثوب واحد غير ساتر العورة هو الكمال في هذا الزمن الأخير الذي اختلط سبيله بالابطح وحال الضرورة أن يقتصر على سدائق وما يندفع به ضرر الهلاك والحاجة أن يقتصر على ما يشبع بطنه ويستبرئ منه بحيث لا تختل به مروته وما يكتفى زوجته من ذلك أيضاً وقد علمت أنا قلنا (١٥٦) بالثاني وأحقنا بالاول ومن أراد المزيد من ذلك فعليه بكتاب

حجة الإسلام إحياء علوم الدين من كتاب الحلال والحرام في ذلك ما يشفي العليل والله سبحانه وتعالى أعلم

### (باب القرض)

(سئل) رضى الله عنه فيمن أراد ديناً نقداً من آخر إلى أجل معلوم وعلم أنه لم يدينه إلا لأن زادله في مقابل صبره إلى الأجل المعلوم فهل تلك الزيادة حرام أم لا فإن قلت يحرمها فهل إذا نذر له تلك الزيادة تحل له أم لا فإن قلت نعم فهل تكون من باب كل نذر جر نفعاً فهو حرام أم لا أفيدونا (أجاب) غفاله عنه نعم إن علم المقرض أن المستقرض يرد أكثر مما استقرض لا يكون حراماً إذا لم يوجد معه شرط في صلب العقد لكنه مكروه فقد نص في التحفة وغيرها أن المستقرض إذا علم منه رد الزيادة كره إقراضه وكره أخذها وإذا نذر له بالزيادة لا تكون الزيادة حراماً ويحل له أخذها وقول السائل وقفه الله تعالى كل نذر جر نفعاً فهو حرام فهذا لا أصل له والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رحمه

إلى جانبه ويكون ذلك المجموع دليل جواب الثاني فيكون في النية بعده اه ملخصاً من أقرب المسالك و ص [مسئلة] قال لزوجته إن دخلت دار فلان لأطلقنك فدخلت لا يقع عليه الطلاق بهذه الصيغة لأن مدلولها الإيقاع أى أنها إن دخلت بوقع عليها الطلاق والحال أنه لم يوقعه وليس مدلولها الوقوع بالفعل فان نوى بها تعليق الوقوع بأن نوى إن دخلت يقع عليك طلاق لزمه والله أعلم (ما قولكم) في رجل قال لزوجته والله لأطلقنك إن دخلت دار فلان فدخلتها فهل تطلق أم لا وإذا قلت لا تطلق فهل إذا اعتقد الخالف جهلاً منه أن الطلاق وقع عليه وقال لها أنت طالق أو خلصت منى ناوبا إخبارها بما اعتقده هل تطلق بذلك أم لا (الجواب) لا تطلق بدخولها الدار لأنه وعدها بالطلاق إن دخلت الدار ولا يقع الطلاق بالوعد ويدين في أنه قصد إخبارها بقوله أنت طالق على ما يعتقده جهلاً فلا يلزمه بهذا الإخبار طلاق وكذا لا يلزمه طلاق إن لم ينو إخباراً ولا إنشاء حملاً على الإخبار قال في المجموع وإن طلق فقيل له ما فعلت فأجاب في الرجعية بمحتمل الانشاء فالأقرب حمله على الإخبار وظاهر العمل بالنية والقصد اه (ما قولكم) في رجل قال لزوجته على الطلاق ثلاثاً إن كنت زيدا تكوني طالقاً فما يلزمه (الجواب) قال العلامة الأخ الصالح الشيخ محمد عليش بجيباً عن هذا السؤال يلزم واحدة إن لم ينو أكثر لأن جواب الشرط تكوني طالقاً وهذا من تعليق التعليق يتوقف لزوم الثلاث فيه على مجموع شيئين كلامها زيدا وعدم طلاقها وهي تطلق بمجرد الكلام فلم يوجد مجموع الشيتين فلا يلزمه الثلاث اه وأجاب عن هذا السؤال أيضاً المحقق الأخ الشيخ حسن العدوي بقوله معتمد مذهب مالك لزوم الثلاث ولا عبرة بالتعليق قال خاتمة المحققين العلامة الأمير مذهب مالك اعتبار المقاصد في ألفاظ الطلاق لمدلول اللفظ وشأن الخالف بهذا أن يقصد بذلك التشديد على نفسه بحل العصمة ثلاثاً لا بالإقسام به فإن قال الخالف أردت الإقسام به وكان من يعرف القسم والقسم به دين ويلزمه طلاق واحدة ونقل عن الإمام الأجورى لزوم العجز أى آخر الكلام وهو قوله تكوني طالقاً وهو طلاق واحدة نظراً للتعليق وكون صدر الكلام وهو قوله على الطلاق ثلاثاً مقسماً به وقد علمت أن معتمد المذهب لزوم الثلاث فإن

الله تعالى فيما إذا تقارض رجلان في مائة قرش مثلاً ثم إن المقارض عمل فيها ونقص رأس المال وأراد الفسخ ورأس المال ناقص فهل يلزم المقرض القبول ويصح الفسخ أم لا يلزم القبول ويجب على العامل جبر رأس المال فإن قلت يجب فهل إذا أتى العامل بالجبران من باب ثاب غير العمل في باقي دراهم القراض يلزم المقرض القبول أم لا وهل إذا طلب المسالك مال القراض وفسخ ورأس المال ناقص فهل يجب على العامل تركه من باب ثاب أم يرجع عليه وإن كان



رأس المال ناقص وهل إذا عمل العامل بالتصرف في خمسين ريال وبقيت خمسين من المائة لم يعمل فيها وفانت قبل العمل فهل تكون جميعها مال قراض ويجبر ناقص من الربح أم يجرى الحكم إلا في الذي قد تصرف فيها وهي الخمسون والخمسون الذي لم يتصرف فيها ما يلزمه شيء أفقونا مأجورين (أجاب) رحمه الله تعالى لا يلزم العامل جبر رأس المال إذا نقص وإنما يلزمه تنضيضه إذا كان عرضاً فيلزم أن يردّه (١٥٧) إلى ما كان جنساً وصفة ونوعاً وإذا فسخ العامل صح الفسخ ولا يشترط

رضى المالك بالفسخ وإذا تصرف العامل في البعض وتلف البعض الآخر فلا تقصير فان كان التلف قبل العمل فلا ضمان ولا جبر بالربح وإن كان التلف بعد التصرف جبر التالف بالربح والله سبحانه وتعالى أعلم (باب التفليس)

(سئل) رضى الله عنه في رجل عليه ديون بجملة ناس من التجار وغيرهم ثم أعسر وظهر إعساره بالبيئة العادلة المرضية وفشوا أمره ولم يكن متمرداً فهل إذا ظهر أمره للعالم الشرعي وشهدت الشهود المرضيون لدى الحاكم الشرعي قبل الحبس ونكل رب الدين عن الدين في أنه لم يعلم إعساره يخلى سبيله قبل الحبس أم يحبس كيف الحكم في ذلك أفقونا (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم حيث الأمر ما سطر فلا يجوز حبسه بل يخلى سبيله والله سبحانه وتعالى أعلم (باب الحجر)

(سئل) رضى الله عنه عن رجل مات وعنده بنات وكل عليهن ابن عمه وعنده بستان والبستان

العامة لا يقصدون كون الصدر مقسماً به بل هو المحلوف به والله أعلم وجواب الشيخ حسن هو الذي تميل إليه النفس ويحجب بهذا الجواب أيضاً إذا قال لزوجهته على الطلاق الثلاث إن تشاجرت مع جيرانك تكوني خالصة فيلزمه الثلاث لأن المذهب اعتبار المقاصد إلا إذا قال أردت الإقسام بقولي على الطلاق الثلاث وكان ممن يعرف القسم والمقسم به فإنه يدين ويلزمه هنا طلاق واحدة بآئنة كما هو المعتمد في لفظ خالصة والله أعلم (ماقولكم) في رجل طلق زوجته طلاقاً رجعيّاً وقبل خروجها من العدة قال لها إن كنت على ذمتي فأنت طالق فإذا يلزمه أجب عن هذا العلامة الشيخ محمد عليش بقوله في الحرشي الطلاق مضاد النكاح الذي هو سبب الإباحة ولا بقاء للضد مع وجود ضده اه وهذا صريح أن الرجعية ليست على ذمة مطلقاً فلا يلزمه طلاق لعدم تحقق الملحق عليه وهذا ما لم يطأها في العدة قبل التعليق المذكور ولا يلزم طلاق آخر لما علت أن ابن وهب يقول إن الوطء بغير نية رجعة وكل نكاح مختلف فيه كالصحح في حقوق الطلاق اه كلامه ولما اطلعت على هذا الجواب لم أرتضه وأرسلت السؤال بعينه إلى الشيخ العلامة المذكور فرجع إلى ما هو الصواب وأجاب بقوله لزمته طلاقاً ثانية لأن الرجعية زوجته على ذمته في حقوق الطلاق والتفقة وغيرهما إلا الاستمتاع بها والخلو بها والأكل معها والله سبحانه وتعالى أعلم اه كلامه جزاء الله خيراً حيث رجع إلى الحق والرجوع إلى الحق فريضة وهذا هو شأن العلماء العاملين (ماقولكم) في رجل قال لزوجهته على الطلاق الثلاث إن تشاجرت مع جيرانك تكوني خالصة (الجواب) يلزمه الثلاث لأن شأن الخالف بهذا أن يقصد التشديد على نفسه بجل العصمة فإن قال الخالف أردت الإقسام به وكان ممن يعرف القسم والمقسم به دين ويلزمه طلاق واحدة لأنها هنا بآئنة لما تقدم من المعتمد أن خالصة طلاقاً بآئنة (ماقولكم) في شخص قال لزوجهته إن حلت فأنت طالق فالحكم (الجواب) في الحرشي في باب العتق أنها تطلق عليه بمجرد الوطء ولو كان وطئها قبل الخمين الطاهر الذي حلف فيه ولو عزل واختار الخمين أنه لا حث عليه حيث عزل بخلاف ما إذا قال لامته إن حلت فأنت حرة فإن له أن يطأها في كل طهر مرة حتى تحمل عتقت اه بزيادة من عدوى (ماقولكم) في شخص قال لزوجهته وهي حامل إن

عنده برئين واحدة طيبة وواحدة دونها فباع شرب البستان من البر الطيبة واستبقى البر الذي دونها فهل يبيع البر المذكور جائز أم لا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان البيع المذكور فيه مصلحة للقاصرين فالبيع صحيح وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عفا الله عنه لو ادعى ابن تسع سنين قرية أنه بلغ الحلم هل يصدق أم لا بينوا لنا ذلك (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يصدق بقوله بلا يمين والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في

بعض المشعومات وما لحق بها من الفاكهة المعروفة عندنا بالخشيشة فهل في شرائها جناح إذا بلغت في القيمة قدراً متناهياً وهذه القيمة مختلفة باختلاف الأزمان والأوقات فتارة تساوي القلادة عشرة ريال عند اشتداد طلبها وقلة وجودها وتارة تساوي قرشين فهل يحرم شراؤها عند انتهاء قيمتها أم يكره ويكون سرفاً فإن قلتم إنه سرف فما تعريف السرف عرفونا (١٥٨) بالحقيقة موضحاً مصرحاً ولكم من الله مزيد الثواب (أجاب)

رضي الله عنه لا يكون شراء الخشيشة ونحوها من السهم والسرف ولا كراهة في ذلك حيث كان الشراء المذكور ضمن مثلها في ذلك الزمن والمكان أو كان بنين غير فاحش وهو ما يحتمل في مثلها وكان ذلك من ماله أو من مال غيره الذي يظن له وفاء من جهة ظاهرة أو لا يظن وفاء وعلم ذو الدين ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم في الإيجاب تنبيه وفق المساوردي بين التذير والسرف بأن الأول الجهل بمواقع الحقوق والثاني الجهل بمقدارها ورد بأن مفهوم التذير وغيره ترادفهما وفسر السرف في قولهم لا خير في السرف كما لا سرف في الخير بأنه ما لا يكسب حمداً في العاجل ولا أجراً في الآجل وشذ الإمام والغزالي فقالا الصرف في المباحات غير اللائقة به تذير وليس كذلك فقد روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال يقول ابن آدم مالي مالي وهل لك من مالك إلا ما أكلت فأفريت أو لبست فأبليت أو تصدقت فأبقيت وهو صريح في أن ذلك لا يسمى تذيراً ولا

حملت فأنت طالق فما الحكم (الجواب) في حاشية الخرشى في باب العتق أنها لا تطلق إلا بحمل مستأنف كما ذكر ابن الحاجب أن الطلاق مثل العتق في ذلك لكن قال الشاويح قول ابن القاسم خلاف قول ابن الحاجب (ما قولكم) في شخص تزوج بمملوكة أبيه ثم طلقها ثلاثاً فهل تحمل له بالمك قبل أن تنكح زوجاً غيره أم لا (الجواب) لا تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره ففي أبي الحسن على الرسالة ومن طلق امرأته حرة كانت أو أمة ثلاثاً لم تحمل له بمك ولا نكاح حتى تنكح زوجاً غيره للآية والله أعلم

### باب تفويض الطلاق

(ما قولكم) في شخص شرط لاسرائته أنه لا ينيب عنها أكثر من شهر مثلاً وإن زاد عن ذلك فأمرها بيدها ثم خرج مسافراً فأفسره العدو فهل لها القيام بشرطها أم لا (الجواب) في الخرشى في باب الشفعة إذ خرج مسافراً فأفسره العدو فلا قيام لها بشرطها وأما لو خرج يريد غزواً فأفسره العدو والمسألة بخالها فلها القيام بشرطها ولعل الفرق أن الخروج للزوجة والأسر فكأنه مختار في حصوله ولا كذلك الخروج للسفر ثم إن مسألة الأسر التي لا قيام لها فيها مثلها ما إذا سافر غيبس والله الملم للمصواب (ما قولكم) في رجل وكل شخصاً على طلاق زوجته فزاد الوكيل عن طلقه واحدة فهل الزوج مناكرته (الجواب) القول قول الزوج الموكل في الإذن وفي صفته ومن الصفه عدد الطلقات فله أن يناكره فيها كما في الشبرخيتي عند قول سيدي خليل في فصل تفويض الطلاق إن زادت على الواحدة لأنه إذا كان له أن يناكر الموكلة والخيرة اللتين ليس له عزلها فمناكرته الموكلة التي له عزلها أولى ونقل الشيخ محمد عlish أن العلامة الأمير سئل عن رجل وكل آخر على طلاق زوجته فطلقها ثلاثاً على البراءة فقال الموكل لم أرد إلا واحدة فهل يصدق يمين فأجاب للزوج رد ما زاد على واحدة حيث بادر بالإنكار ولا يلزمه اليمين إلا عند إرادة تزويجها قبل زوج اهـ [مسئلة] إذ اشترط الزوج لزوجته أنه إن تزوج عليها فقد فوض لها أمرها أو أمر الداخلة عليها توكيلاً فليس له عزلها لأن الحق وهو رفع الضرر عنها قد تعلق بها فلها أن تطلق نفسها أو الداخلة عليها كما في أقرب المسالك [مسئلة] إن كتب الكاتب وثيقة حال العقد

يدخل في قوله تعالى والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا الآية ولا في قوله تعالى إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين الخ ما في الإيجاب وقال قبل ذلك مع منته والرشد صلاح الدين والمال بأن لا يضيعه ضياعاً لا فائدة تعود عليه منه دنوية أو أخروية كالفاقة في البحر عينا وصرفه في محرم ولو صغيرة كإعطائه لصوغ إناة نقد أو ملجم أو الرشوة على باطل أو لشراء مسكر أو مخدر واحتمال غبن فاحش في معاملاته وهو ما لا يحتمل التجار غالباً فيها لا إن صرفه في خير كصدقة

ولا إن صرفه جميعه ولو حالا في ملاذ مباحة في اعتقاده المستند إلى تقليد صحيح كتنش بناء وتزويق وملبس ومركب ومطعم وإن كان كل ذلك فوق اللائق به وعبيد كثير للخدمة وجوار كثير للتسرى ونحو ذلك لأن من شأن المال أن يؤخذ لينتدأ مباحا فلم يناف ذلك كمال عقله ولم يصح سبيل الحجر عليه وخرج بمباحه المحرم كصرفه لنحو كاهن أو نائحة أو مطرب محرم أو لما يضر بدنه أو عقله أو لما يقرضه في شيء (١٥٩) من ذلك والمالك جاهل بحاله وليس له

جهة ظاهرة مظنونة الحصول يوفى منها ما يصرفه في ذلك ويطالب حالا لأن الاقتراض والصرف يحزمان عليه تحريما غليظا كما هو ظاهر من قواعدهم فلا يبعد كونه كبيرة لأنه لإتلاف مال الغير من غير ظن حصول وفائه الخ مما في الإياعاب والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه في ولد بالغ تحت حجر أبيه أعطاه مالا يتجر فيه وأذن له والده في التسرى من المال المذكور لكون الولد لا يملك شيئا فهل إذا ملك جارية ثم دفع عن الجارية من مال أبيه يحل له التسرى بها لأنه مأذون له بذلك أم لا يحل لأنه أخذها من مال أبيه الذي تحته واتحد القابض والمقبض وإذا قلم بالمنع فهل إذا اشترى الجارية واستقرض ثمنها من شخص ودفعه لمالكها وبعد ذلك أوفى القابض من مال أبيه يجوز ذلك أم لا (وسئل) عن أخوين ورثا من أبيهما مالا وبقى المال شركة بينهما وأذن كل واحد منهما للآخر في التصرف في المال المذكور وفي التسرى فهل يصح الشراء من المال المشترك للتسرى أم

أنه إن تزوج عليها فأمرها يدها ثم تزوج عليها فطلقت نفسها ثلاثا فإنه يلزمه ولا منكرة له بنى بها أم لا لكن له الرجعة إن دخل وأبقت من الثلاث شيئا خلافا لسحنون القائل بأنه بائن لا رجعة فيه لأنها أسقطت شيئا من المهر في نظير الشرط وأما إن كتب الكاتب أن أمرها يدها إن تزوج عليها ثم تزوج عليها ولم يعلم هل وقع ذلك في العقد أو بعده فهل له منكرتها فيما زاد على الواحدة أم لا قولان اهـ ملخصا من خرشي وعدوى

(فصل في الرجعة) يكتب صريحا بالنية في الظاهر فقط كارجعته أو راجعتها ورددتها لنكاحي قال ابن عرفة الأظهر عدم افتقار الصريح لنية فيكتب ولو هازلا لأن هزلها جد والمراد بالهزل أنه خال عن نية الرجعة وينفقه ذلك في ظاهر الحال ولا يصدق فيما ادعاه من عدم النية فيؤخذ بالنفقة وغيرها لا في الباطن فلا يجوز له الاستمتاع بها إلا مع النية اهـ ملخصا من الخرشي بزيادة من عدوى [مسئلة] تصح الرجعة بقول غير صريح ولا بد معه من قصد الرجعة كرجعتها أو أمسكتها أو أعدت الحل أو رفعت التحريم اهـ من خرشي [مسئلة] تصح الرجعة بالنية والمراد بها الكلام النفسى وأما مجرد قصد أن يراجعها فلا يكون رجعة اتفاقا وإذا علمت أنها تصح بالنفسى فإذا نوى في نفسه أنه قد راجعها واعتقد ذلك في ضميره من غير تلفظ فقد صح رجعته فيما بينه وبين الله على ما استظهره ابن رشد والظاهر اعتداه اهـ ملخصا من الخرشي والعدوى وأقرب المسالك [مسئلة] تصح الرجعة بفعل كوطه ومقدماته مع نية أى قصد للرجعة اهـ منه [مسئلة] إذا وطئ زوجته الرجعية ولم ينو الرجعة فهذا الوطء حرام ويستبرأ منها ولا يلزمه صدق ولا يحد وإن حملت من هذا الوطء يلحق به الولد نظرا لقول ابن وهب إن الوطء مجرداً عن النية رجعة وإذا أراد أن يراجعها رجعة صحيحة فلا تصح إلا إذا بقيت العدة الأولى وتكون الرجعة بغير الوطء مع النية فإذا انقضت الأولى ثم طلقها طلاقاً آخر لحقه طلاقها نظراً لقول ابن وهب المتقدم كمن طلق في مختلف فيه كما في عبد الباقي قال وهل هذا الطلاق الثاني رجعى وإن لم تثبت به رجعة وقادته لزوم طلاق بعده وتأنف له عدة أو هو بائن وجزم الباني بأنه بائن وعلى أنه رجعى فيلغزه من وجهين طلاق رجعى لاحق توتنف له عدة ولا رجعة معه اهـ مجموع

لا يصح وإذا عزل الشريك عن الجارية وقال انقضه من حصتي هل يصح أم لا المسئلة واقعة والسائل مستفيد (أجاب) عفا الله تعالى عنه بقوله نعم حيث كان الابن المذكور رشيدا أو سفيا مهملًا صح شراؤه في الذمة وحل له التسرى المذكور سواء أذن له أبوه في التسرى أم لا وتسليمه الدرهم للبائع صحيح وليس من باب اتحاد القابض والمقبض بل هو من باب اعتقاد الرضى وكذلك المسئلة الثانية وهى مسئلة القرض صحيح أيضا قرضا وتسليمها وتسريها

بل لو اشترى بدين مال أبيه صح لما علم أنه من باب اعتقاد الرضى وكذلك المسئلة الثالثة إذا أذن كل منهما للآخر فيما ذكر جاز أن يشتري أيضا بعين المال المشترك وأما الرابعة وهى مسئلة ما إذا عزل الشريك فإن كان ذلك بعد الإذن المار أو مع اعتقاد الرضى أو كان الشراء فى الذمة صح الشراء والتسرى وأنه سبحانه أعلم  
(كتاب العارية) (١٦٠) (سئل رضى الله عنه) رجل استعار له كتاب فقه من أمين

ليس هو صاحب ملك إنما هذا الكتاب لقصار وهو وكيل فأخذه المستعير فبعد مدة قليلة أصاب الناس مطر كثير وأتاهم سيل كبير فشال بلدا كثيرة فن جملتها شال حلة المستعير لهذا الكتاب وهلك الكتاب مع جملة من الكتب والأثاث فهل سيدى يلزم الضمان المستعير أو الوكيل أيهم الذى يلزمه الضمان لكتاب القصار ب قيمته أفيدونا الجواب ولكم الثواب (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم يغرمه المستعير والوكيل وإذا غرم الوكيل رجع على المستعير والله سبحانه وتعالى أعلم  
(باب الضمان)

(سئل) رضى الله تعالى عنه فى امرأة لها بذمة أبيها دين آل إليها بطريق الميراث من زوجها المتوفى ثم قبضت بعض الدين وبقى بعضه بذمة أبيها فأبرأت أبيها من خمسين ريالاً من البعض الباقي عنده ثم أرادت الرجوع فى الخمسين المبرأ منها فهل لها الرجوع أم ليس لها ذلك أفئونا (أجاب) عفا الله تعالى عنه ليس لها الرجوع فى البراءة

بتصرف وتوضيح [مسئلة] إذا طلق زوجته طلاقاً رجعياً ثم عقد عليها فإن هذا العقد يكون رجعة كما فى حاشية الخرشى وإذا كان دفع لها مهرأ جهلا منه رجع به عليها لأنه إنما دفعه لاعتقاده لزومه قال ابن حارث اتفقوا على أن من أخذ من رجل مالا وجب لذلك الأخذ بقضاء أو غيره ثم ثبت أنه لم يكن يجب له شيء أنه يرد ما أخذه اه بتصرف ذكره د س و ص عن النباني فى باب التفقات عند قول المختصر كافشاش الحمل [مسئلة] إذا شك هل طلق زوجته أم لا ثم اعتقد من جهله أنه وقع عليه الطلاق فراجعها فإن هذه الرجعة غير معتد بها فإذا زال الشك بعد الرجعة وتبين له أنه وقع عليه الطلاق فلا بد من رجعة غير الرجعة التى وقعت منه لأنها مستندة لاعتقاده أنه لزمه الطلاق بالشك وتقدم أن الشك لا يقع به طلاق اه عدوى بتوضيح (ما قولكم) فى امرأة ادعت انقضاء عدتها فى شهر هل تصدق أم لا (الجواب) فى در و صدقت المطلقة فى دعوى انقضاء العدة سواء الأقراء والوضع ولو كان الوضع سقطاً بلا يمين ولو خالفت عاداتها أو خالفها الزوج إذا ادعت مدة يمكن فيها انقضاء العدة غالباً أو مساوياً وأما إذا ادعت مدة يندرفها انقضاء العدة كالشهر فإنه يسئل النساء فإن شهدن لها أن النساء قد يحضن لمثل هذا فإنها تصدق وهل يمين أو بغيره قولان وأما إذا ادعت مالا يمكن غالباً ولا يمكن نادراً فلا تصدق ولا يسأل النساء اه بزيادة من د س بتصرف (ما قولكم) فى امرأة مدخول بها غير حامل طلقت أول ليلة من رمضان خلعت للأزواج أول يوم من شوال ولم يفتها صوم ولا صلاة (الجواب) هى امرأة طلقت أول ليلة من رمضان وهى طاهرة فخاصت فى تلك الليلة وانقطع عنها قبل الفجر واستمرت طاهراً خمسة عشر يوماً ثم أتاها الحيض فى الليلة السادسة عشر وانقطع عنها قبل الفجر واستمرت طاهراً خمسة عشر يوماً ثم أتاها الحيض عقب غروب أول ليلة من شوال ولا يضر إتيان الحيض أول ليلة من الشهر وانقطاعه قبل الفجر لأن العبرة فى الطهر بالأيام وهذا على المشهور من أن أقل الطهر نصف شهر وأما على القول الضعيف من أن أقل الطهر عشرة أيام أو ثمانية فتصوره ظاهر اه عدوى بتصرف [مسئلة] يندب الاشهاد على الرجعة فلو راجعها بغير شهود صححت كما فى أقرب المسالك وغيره (ما قولكم) فى امرأة خطبها رجل غير كف فقاتل له لم تنقض

المذكورة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه فى رجل له عند رجل مائة ريال قيمة عبدین وأخذ فيها أجله بينة إلى انتهاء الأجله جاء صاحب الحق يطلب حقه من المشتري فأراد المشتري أن يمهله صاحب الحق فأبى فجاء رجل آخر وقابل فى القدر المذكور وأشهد على نفسه وكتب أيضا ذلك المبلغ عليه بأن يؤدى كل شهر عشرة ريال فوصل من ذلك المبلغ خمسة وثلاثين ريالاً فالتا المقابل قبل أن يوفى ذلك المبلغ المذكور فهل لصاحب الحق طلب على

ورثته أم يرجع إلى المشتري الأول أفنونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله الخيار للبائع إن شاء رجع على تركه الميت الضامن وإن شاء رجع على المشتري والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن شخص له على آخر دين به رهن فعجز المدين عن وفاة الدين فشكا حاله على صديق له فأجابه بأن أسلم الدين المذكور عنك والحال أن قدر الدين المذكور ستون ريالاً فذهب الملتزم إلى صاحب الدين وقال له (١٦١) إن لزيد على عمرو ستين ريالاً فاكسب

إليه بأن يضع عنه من الدين خمسة عشر ريالاً وأنا الملتزم في خمسة وأربعين ريالاً فقال له لا أكسب إليه إلا أن تلزم بأداء خمسة والأربعين ريالاً فقال التزم بأدائها عن المدين فكتب إلى صاحبه فأجاب الدائن بأن أبرأت المذكور من خمسة عشر ريالاً وفك الرهن وجعل به أجيراً فطلب الملتزم خمسة والأربعين فتهمله أياماً ثم امتنع من التسليم بعد ذلك فهل يلزمه تسليم ذلك أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يلزمه تسليم الدرهم بالتزامه المذكور ولصاحب الحق مطالبته بما ذكر والله الهادى أعلم

### (باب الزهن)

(سئل) رضى الله عنه عن رجل رهن عند رجل سيفاً في درهم معلومة إلى أجل مسمى ثم إن الراهن المذكور بعد المدة المذكورة أو في المرتين ما هو له وطلب الراهن المذكور من المرتين المرهون المذكور وإذا به قد ذهب السيف المذكور فقال له أين ذلك فقال له طاح بين حوائجي وأمهلي حتى أقتش وصبر

العدة وادعت أنها تحيض في كل شهرين مرة ثم خطبها كفؤها قبل تمام ستة أشهر فأجابته وأخبرت أنها حاضت في كل شهر فهل تمتع من العقد نظراً لخبرها الأول أو يعقد عليها نظراً للثاني (الجواب) يعتمد على خبرها الأول وتمتع من العقد حتى تتم عدتها بحسب ما أخبرت به أولاً قال في المجموع وإن ادعت طولها وهو حى أخذت باقرارها في أحكام العدة انتهى

### باب الظهار

صرح الظهار لا بد فيه من ظهر امرأة مؤبد تحريراً بنسب أو رضاع أو صهر ولا ينصرف صريحه للطلاق فإذا قال أنت على كظهر أمى أو كظهر أختى من الرضاع أو كظهر أم زوجتى كان مظاهراً منها يحرم عليه الاستمتاع بها قبل الكفارة وسيأتى بيانها فلما قال نويت بهذا اللفظ الصريح الطلاق فلا يؤاخذ به مع الظهار لا في الفتوى ولا في القضاء على المشهور بل لا يلزمه إلا الظهار فقط كفى أقرب المسالك وغيره [مسئلة] كتابته الظاهرة ما فهمت الظهار غير صريح كفى المجموع وهى ماسقط منها لفظ ظهر أولفظ مؤبدة التحريم فالأول نحو أنت كأمى أو أنت أمى بحذف أداة التشبيه والثاني نحو أنت كظهر زيد أو ظهر فلانة الأجنبية وكذا إذا قال يدك كأمى أو مثل يد أمى فهو من الكناية الظاهرة ثم إن نوى بلفظ من ألفاظ الكناية الظاهرة الظهار أولم ينو شيئاً لزمه الظهار وإن نوى الطلاق لزمه الثلاث في المدخول بها ولونوى أقل وأما غير المدخول بها فإن نوى الأقل قبل منه أم من أقرب المسالك [مسئلة] إن قصد بقوله أنت كأمى الكرامة أى قصد أنت مثلها في الكرامة أو في الإهانة قبل منه ولا يلزمه شيء فالكناية الظاهرة هنا يصرفها عن الظهار التية بخلاف كناية الطلاق فلا يصرفها عنه إلا الباطل لالنية على المعتمد أم دس [مسئلة] إن قال أنت كفلانة الأجنبية فهذا من كنائيات الطلاق لا الظهار ويلزمه به الطلاق الثلاث فقط في المدخول بها وغيرها سواء نوى الثلاث أم لم تكن لنية فإن نوى أقل فإنه يقبل في غير المدخول بها وهذا إذا لم ينو به الظهار فإن نواه لزمه في الفتوى ويصدق ويلزمه الظهار فقط دون الطلاق مدخولاً بها أو غيرها وأما في القضاء فيلزمه الثلاث والظهار معاً كانت مدخولاً بها أو غيرها إلا أن ينوى أقل من ثلاث في غير المدخول بها فيلزمه

(٢١ - قرعة العين) عليه مدة من الزمن فطلبه فقال له ذهب علينا فهل تلزمه الغرامة أم لا أم كيف الحكم أفنونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث ذهب المذكور من حرز مثله فلا ضمان وإلا فيضمن والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل رهن أرضاً فهلك ولم يفكها ولم يكن له ورثة فهل يصح للمرتين رهنها بالثمن الذى ارتين به أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يصح ولا يجوز للمرتين المذكور أن يرهن الأرض المزبورة والله

تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل استعار من آخر أمتعة نساء ورهنها وهو مقر بذلك الرهن فهل يعزر فيما فعله أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث فعل ما ذكر بغير إذن ذوى الامتعة عزر بما يراه الحاكم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل رهن عند آخر أمتعة نساء في قدر معلوم مثلاً ستة عشر ريالاً والحال أن الرهن يساوى ثلاثمائة قرش فرفنه (١٦٣) المرتين بغير إذن صاحب الرهن فكيف الحكم في هذا الرهن

وإذا أتى بالستة عشر ريالاً الرب الرهن وطلب الرهن فهل للمرتين دفعه وصبره حتى يسير الله له ويفك الرهن أم كيف الحكم أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه بقوله حيث رهن بغير إذن ذى المتاع فالرهن باطل ولصاحب المتاع أخذه ممن هو تحت يده إذا أقام البينة على ذلك وحلف أنه لم يأذن في الرهن وإلا فليس له ذلك لكن إذا سلم الدين أخذ متاعه والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن أعطى لآخر أمتعة نساء لأجل مسمى يتوسع بها مثلاً ثلاثة أشهر فغيبها منذ سنين فهل لرب الامتعة إذا رفع أمره إلى القاضى أن يجبر المغيب برذال الامتعة أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كان قادراً على الفكك أجبره الحاكم الشرعى عليه وإلا فلا والله الهادى أعلم

#### (باب الوكالة)

(سئل) رضى الله عنه في شخص أرسل إلى شخص بضاعة وكله في بيعها فوصل جانب من البضاعة فباعه وأرسل البنى إليه ووصل الجانب الثانى فباعه وطلعه في

مانواه مع الظاهر هذا هو الصواب كما في بن خلافاً لعب اه ملخصاً من درودس [مسئلة] إن قال أنت كائى أو غلامى فانه يلزمه الثلاث في المدخول بها كغيرها إلا أن ينوى أقل فيما يظهر وظاهر المختصر لزوم البتات هنا ولو نوى الظاهر في الفتوى والقضاء وهذا هو المعتمد وقيل لا يلزم بهظهار ولا طلاق وإن دل البساط على عدم الطلاق بقوله أنت كائى أو غلامى لم يلزمه شيء وأما وقال أنت على كظهر ابنى أو ظهر غلامى فانه يلزمه الظاهر عند ابن القاسم وهو الصواب لأن الابن والعمام محرمان عليه كالأم أو أشد ولا وجه لقول ابن حبيب لا يلزم ظهار ولا طلاق اه ملخصاً من شرحى درودس (سئل ابن عبد السلام) عن قال لرجل أنت على حرام كائى وأختى فقال لا أعلم فيما نصاً واستظهر أنه ظهار أخذنا من عكس التشبيه فإن نوى الطلاق أخذه والمراد بعكس التشبيه قوله أنت على كظهر فلان الأجنبي اه دس [مسئلة] كئائيه الخفية كاذهى وانصرف وكلى واشترى ونحو ذلك ولا تنصرف للظهار ولا للطلاق إلا بالقصد اه من أقرب المسالك [مسئلة] إن قصد الظهار بصريح الطلاق كما إذا قال أنت طالق ونوى به الظهار لا يلزمه ظهار على المعتمد وقال أبو القاسم يلزمه الظهار نظراً لئنته التى أقربها ويلزمه الطلاق نظراً لما ظهر من لفظه اه ملخصاً من أقرب المسالك وص (ما قولكم) في رجل قال لزوجته أنت حرام على كائى ولم يقصد شيئاً فهل يلزمه الحرام ويسقط عنه الظهار ويكون كقول الخرشى يعنى أن الزوج إذا قال لزوجته ابتداء أنت طالق ثلاثاً وأنت على كظهر أى فإن الظهار لا يلزمه لعدم وجود محله وهو العصمة لأن الزوجة انقطعت عصمتها بالطلاق الثلاث أو يلزمه الظهار فقط وإذا قلتم يلزمه الظهار هل يجوز له معاشرتها (الجواب) قوله أنت حرام على كائى من الكنایات الظاهرة وهى إذا لم ينوبها شيئاً يلزمه الظهار ولا يلزمه الحرام والفرق بين هذه الصيغة وبين قوله أنت طالق ثلاثاً وأنت على كظهر أى أنه جعل هنا قوله كائى كالحال مما قبله فبين به وجه الحرمة وصرف الحرام عن أصله يعنى الطلاق وجعل المراد منه الظهار فكانه قال أنت حرام حالة كونك كظهر أى وأما قوله أنت طالق ثلاثاً وأنت على الخ فقد عطف الظهار على الطلاق فلم يجعله كالحال مما قبله ويجوز كونها معه في بيت واحد إن أمن وله النظر لوجهها

درب مسلوك فلما وصل في أثناء الطريق خرج عليه قوم فتهبوه ومن جملة المال المنهوب مال المرسل فلما وصل للمرسل خبر النهب قام شخص آخر يدعى أن المال ماله والأمين لا يعلم لذلك مالا جملة كافية فهل يلزم الأمين شيء أو لا لأنه أمين وأيضاً المرسل أذن له بالصرف وتصرف على حسب الإذن ولم يعلم لأحد مالا إلا المرسل إليه بينوا لئنا ذلك جزئهم خير (أجاب) رضى الله عنه لا يضمه الوكيل المذكور والحال ما سطر والله تعالى أعلم (سئل) رحمه الله تعالى

في شخص أرسل إلى شخص بضاعة ووكله في بيعها فوصل بجانب من البضاعة فباعه وأرسل اثنين إليه ووصل الجانب الثاني فباعه وطلعه في درب مسلوكة فلما وصل أثناء الطريق خرج عليه قوم فنبهوه ومن جملة مال المنهوب مال المرسل فلما وصل المرسل خبر النهب قام شخص آخر يدعي أن المال ماله والأمين لا يعلم لذلك مالا جملة كافية فهل يلزم الأمين شيء أولا لأنه أمين وأيضا المرسل أذن له بتصرف وتصرف على (١٦٣) حسب الإذن لم يعلم لاحدا مالا إلا المرسل إليه يبينو الناذلك أجاب

وأطرافها كالوجه واليدن والرجلين بغير قصد لئلا يصدرها فلا يجوز وإن لم يؤمن لا يجوز كونها معه في بيت واحد خشية الوقوع في المحظور اه ملخصاً من الخرشى والعدوى [مسئلة] إن قال أنت على كظهر فلانة الأجنبية إن دخلت الدار ثم تزوج فلانة الأجنبية ثم دخل الدار فيلزمه الظهار اعتباراً بيوم الحلف كما قال اللخمي واختاره ابن رشد فهو الراجح وقيل لا شيء عليه بناء على اعتبار يوم الحلف اه من دس [مسئلة] يجب عليه كفارة الظهار بالعزم على الوطء ولا تجزئ قبله لأنه إخراج لها قبل الوجوب وتحتّم عليه بالوطء فلا تقبل السقوط بحال اه من أقرب المسالك [مسئلة] كفارة الظهار ثلاثة أنواع للحر على الترتيب الأول إعتاق رقبة مؤمنة معلومة السلامة من العيوب الثاني صوم شهرين متتابعين ولو ناقصين إن ابتدأ بالحل ولو ابتدأ أثناء شهر صام الثاني على ما هو عليه من نقص أو كمال وتتم الأول المكسر الذي صام في أثناءه من الثالث ولكن لا يصح الصوم إلا إذا عجز عن العتق الثالث الإطعام إن عجز عن الصوم وهو أن يملك ستين مسكينا أحراراً مسلمين مائة مده بده صلى الله عليه وسلم من برأق افتاتوه فإن افتاتوا غيره فعدله شعباً لكل واحد مد وثلاثان والمد والثلاثان هو قدر مدهشام ابن إسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة القرشي الخزومي كان عاملاً على المدينة لعبد الملك بن مروان فن قال كفارة الظهار ستون مداً فالمراد مدهشام لأن سيدنا مالكاً رضي الله عنه ضبطها بمد هشام وقدرت أن مدهشام مد وثلاثان بده صلى الله عليه وسلم فتكون بده عليه السلام مائة مد كما عتلت اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] يتعين الصوم في تكفير العبد إذا لا يصح منه العتق وله أن يطعم ستين مسكينا كالحرة إن أذن له سيده فيه لأن لم يأذن اه ملخصاً من أقرب المسالك

### باب العدة

[مسئلة] سئل المنوف هل المرأة إذا عاجلت دم الحيض قبل أوانه فنزل هل تبرأ من العدة أم لا ( فأجاب ) بأن الظاهر أنها لا تخل أي لأنه لا بد أن يخرج بنفسه لا بعلاج قبل زمنه انظر الصفتي ( ماقولكم ) في رجل عقد على امرأة ودخل بها ولم يطأها بل أنزل بين غفصها متى وسال متى إلى الفرج ثم طلقها فهل لأعدة عليها لعدم دخول الحشفة أم كيف الحال ( الجواب ) يلزمها أن

الوكيل عن البينة وتجراً الموكل على البينة أو أقام البينة على ما ادعاه وتوجه الضمان على الوكيل وكانت البضاعة من ذوات القيم هل يضم قيمتها يوم التصرف أو يوم المطالبة أم لا أفيدوا ( أجاب ) رحمه الله تعالى فيه القول قول الموكل يبينه في التقيد وحيث أقام كل منهما بينة قدمت بينة الموكل بالتقيد وإذا توجه الضمان على ما وصف ذكرت البضاعة متقومة ضمن أقصى القيم من يوم تصرفه إلى يوم تلف البضاعة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عدة العدة في رجل له

أخ معه زوجة فأراد السفر وأوصاه لينفق عليها مدة غيبته فقال له كم تحسب علي فقال يجعل ما بيني وبينك مقاصرة والحال أن الرجل طامع في إيصال شيء من الأخ إليه فهل له الطلب عليه بما أنفق مدة غيبته بحسب الحال أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله نعم له ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه في رجل بمكة أرسل إلى رجل باليث بطة حقة سنن ودرهم (٤ - ١) وعرفه بأنه يملأ له البطة سمنا ويرسلوا له إلى مكة مع الثقة

ووصلت البطة إلى الرجل في الليث واشترى السمن وملأ البطة وختمها وأكرى عليها صحبة جمال فجاءها الجمال إلى قريب مكة وبات بها عند أهلها وعياله ووقف البطة على ما هي فأصبح الصبح فقام الجمال إلى البطة فوجدها طائحة في الأرض والسمن خارجا من فمها والحتم خارجا من أنفها البطة سالمة من العيوب فسال الجمال البطة وجاء بها فارغة إلى الرجل المرسل إليه إلى مكة فأبى الرجل أن يقبلها فارغة وردّها على الجمال فهل ضمان السمن على الرجل الذي في مكة أو على الجمال الذي حملها بأجرة المثل وحصل منه التقصير أو على الذي أرسلها أم كيف الحكم أفئونا (أجاب) عفا الله عنه نعم ضمان السمن على مرسله ثم إن قصر الجمال في وضعها بأن لم يحكمه مرجع عليه مرسله بما غرم وإلا بأن أحكم وضعها بوضع نحو أحجار حولها بحيث إنها لا تقع وإنما وقعها أمر عرض بالتقصير منه فلا رجوع له عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في الجمال إذا قسم حمل البعير أربعة أقسام وفرقتها على باقي جماله

تعتد ولو غير بالغه لوجود الخلوة لأن شرط عدة المطلقة بالأشهر أو بالأقراء خلوة بالغ غير مجبوب ولا خصى سواء كانت خلوة ابتداء أو خلوة زيارة ولو اختلى بها حال حيضها أو حال صومها أو حال صومه أو نحو ذلك من الموانع الشرعية لكن يشترط في الخلوة أن يمكن فيها الوطء عادة ويشترط أن تكون الزوجة مطيقة وإن لم يتوقع حملها كبت سبع سنين أو ثمان فتي اختلى بها وهو بالغ غير مجبوب وهي مطيقة وجب عليها أن تعتد ولو تصادقت هي وزوجها على أنه لم يطأها لأن العدة حق لله تعالى فلا يسقطها ما ذكر فإن اختل شرط مما ذكر فلا عدة عليها اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] الخلوة بالزوجة وإن أوجبت العدة لكنها لا تحمل المبتوتة ولا يملأها إلا بإلاج بالغ قدر الحشفة منتشراً بلا حائل مباحاً لا في دبر أو في كحوض وتصادقاً على ذلك والعبرة بالسابق من إقرار أو إنكار وأن يكون ذلك في نكاح لازم علت خلوته ولو بامرأتين ولو مغنى عليه إن علت هي كما في المجموع في باب النكاح [مسئلة] إن طلقت المرأة ولم تميز الحيض من غيره لكونها مستحاضة فعدتها سنة كاملة ولو أمة رقيقة وفي الحقيقة تمكث تسعة أشهر لزوال الريبة لأنها مدة الحمل غالباً وهل ابتداء التسعة الأشهر من الطلاق وهو ما في المدونة وغيرها أو من ارتفاع الحيض خلاف ثم تعتد بثلاثة أشهر ثم تحل للأزواج ومثل المستحاضة من طلقت وتأخر حيضها لغير عذر غير رضاع كرض فعدتها سنة كاملة لادم فيها تسعة استبراء وتعتد بثلاثة وهل ابتداء التسعة من الطلاق أو من ارتفاع الحيض خلاف كما تقدم في المستحاضة فإن رأت الدم في أثناء السنة فإنها تنتظر الحيضة الثانية فقط أو تمام السنة ولا تنتظر الثالثة لأن عدتها قرمان ثم يحل كل من الحرة والأمة للأزواج اه ملخصاً بزيادة من المجموع (ما قولكم) في امرأة تأخر حيضها لغير عذر أو لعذر غير رضاع وطلقت فمكثت سنة لادم فيها ثم تزوجت ثم طلقت فما عدتها (الجواب) عدتها ثلاثة أشهر إن استمر انقطاع الدم عنها فإن طرأ عليها الحيض أثناء الثلاثة الأشهر فإنها تنتظر الحيضة الثانية والثالثة أو تمام سنة يضئاً لادم فيها كما في أقرب المسالك وغيره (ما قولكم) في امرأة اعتادت الحيض في كل ست سنين مرة وطلقت فما عدتها (الجواب)

لدعواه أن يعبر الحمل المذكور عجز عن الحمل في أثناء الطريق ثم إنه فارق الجمال والحوال من نحو نصف مرحلة إلى الإلدة وحده فحصل في بعض العدول شق في غيبته وتشعث الحب الذي فيها فلما وصلت الحول إلى الامين المرسله إليه عبرها بالكيل فوجد الحمل المقسم ناقص عن كيله أربعة كيل ووجد العدة ناقصة كilitين عن كيلها فهل يكون الجمال المذكور ضامناً للنقص المذكور أم لا كيف الحكم في ذلك أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يكون ضامناً



للنقص المذكور والحال ماسطر والله الهادي أعلم (سئل) رحمه الله تعالى فيما إذا وكل شخص شخصاً في بيع شيء هل يجوز للوكيل أن يبيع من نفسه بمثل ما يبيعه منه للغير وهو قيمة المثل حيثئذ أو يزيد الوكيل على قيمة المثل احتياطاً لدفع الرية لكونه باع من نفسه أم لا وفيما إذا أذن لشخص في بيع شيء مشافهة بلا صيغة وكالة وأرسل إليه شيء من بعد ليبيعه بحسن نظره وفوض إليه الأمر في ذلك كإيهامه شأن أكثر (١٦٥) المتسدين الآن هل يجوز للمرسل

إليه المأذون له أن يبيع من نفسه بمثل ما أعطى عليه غيره أو يزيد على ذلك شيئاً احتياطاً لدفع الرية أم لا وفيما إذا وكل شخص شخصاً أن يفرق شيئاً من الدراهم على الفقراء مثلاً أو أذن له مشافهة بلا صيغة وكالة أو أرسل إليه من بعد هل يجوز له أخذ شيء من ذلك حيث كان فقيراً كسائر الفقراء أم لا وإذا قلتم بالجواز في البعض دون البعض فما الفرق في ذلك فهي ست مسائل التوكيل في البيع والإذن فيه والإرسال والتوكيل في التفريق والإذن فيه والإرسال والسابعة الفرق في الجبيع أو البعض إن كان أفتوا (أجاب) رضي الله تعالى عنه بقوله نعم لا يجوز أن يبيع من نفسه فيما أرسل به إليه لبيعه بحسن نظره أو وكل في بيعه أو أذن له في بيعه وإن قال بيع من نفسك وقدر الثمن ونهاه عن الزيادة وقال ابن الرفعة يجوز في هذه وكذلك لا يجوز له الأخذ مما وكل فيه في تفرقه أو أذن له فيها أو أرسل به إليه وإن وجدت فيه الصفة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) نعمنا الله

عدتها سنة يضاء علي الصواب كما في دس وأما ما اعتاده في كل خمس سنين مرة فعدتها خمسة عشر سنة وعبرة المجموع وإنما يعتبر الحيض حيث اعتيد في خمس سنين وإلا فسنة يضاء كما في الحثي وغيره عن الناصر وفيه فسحة انتهى (ما قولكم) في امرأة طهرت من الحيض ثم جامعها زوجها ثم طلقها فنزل الدم بعد نطقه بالقاف من قوله أنت طالق فهل تعد هذه اللحظة التي طلقها فيها قبل نزول الحيض قرءاً من الاقراء الثلاثة (الجواب) عدة الحائض ثلاثة قروء إن كانت حرة وإن كانت أمة فقرءان والاقراء عندنا الأطهار وتعد بطهر الطلاق وإن لحظة ولو وطئها في طهر الطلاق وإن كان خلاف السنة بل تعد بطهر الطلاق وإن اتصل كالوقال أنت طالق فنزل الدم بعد نطقه بالقاف فتحل للأزواج بأول نزول الحيضة الثالثة وبنى أن لا تعجل العقد علي أحد بمجرد رؤية الدم بل تصبر حتى تستمر عليها الحيضة الثالثة يوماً أو جل يوم ثلثا ينقطع قبل ذلك فلا يعتد به اهـ ملخصاً من أقرب المسالك بزيادة من الصاوى وعبرة المجموع ونذب مكثها حتى يدوم يوماً أو بعضه حتى يكون حيضاً معتبراً في العدد ولا يجب حلا لينبغي في كلام أشهب على ظاهره من التدب فيوافق ابن القاسم وهو تأويل الأكثر فإن يادرت بالعقد فانقطع حيضها أي قبل يوم أو بعض يوم له بال فشكوة في العدة أي وتقدم أنه إن عقد عليها في عدة غيره وتلد بها تأبد تحرهما اهـ بتوضيح (ما قولكم) في امرأة طلقت ثم بعد مدة تنقض فيها العدة أخبرتنا بانقضاء عدتها ثم تزوجت رجلاً آخر ثم ادعت أن عدتها لم تنقض من الأول فهل تصدق أم لا (الجواب) لا تصدق والعبرة بإخبارها الأول وتعد نادمة وكارهة الزوج الثاني قال الدردير في فصل الرجعة ولا يفيدها تكذيبها نفسها ولا يفيدها رؤية النساء فيوافقها على قولها الثاني اهـ تصرف قال دس يعني أنها إذا قالت أولاً عند إرادة الزوج رجعتها عدتي قد انقضت بما يمكن من اقراء أو وضع وقلتم إنها مصدقة في ذلك وقد بانث منه فإذا قالت بعد ذلك كنت كاذبة وإن عدتي لم تنقض فإن ذلك يعد منها ندماً (ما قولكم) في امرأة اعتادت أن يأتيها الحيض ساعة فقط ثم ينقطع فساعدتها (الجواب) عدتها ثلاثة أشهر لأن أقل الحيض يوم كامل أو بعض له بال والبعض الذي له بال

تعالى بركاته عن شخص أقض آخر زكاة ماله وأمره أن يصرف منها لشخص خمسة دراهم مثلاً ويصرف الباقي للمستحقين فصرف الوكيل للمستحقين بحسب ما رأى ثم عت له أن يعطي صاحب الخمسة من الباقي شيئاً لما رأى من شدة حاجته وزيادة بعض المستحقين فهل تجوز الزيادة على القدر المأذون فيه أم لا أفيدوا (أجاب) رضي الله تعالى عنه بقوله نعم لا تجوز له الزيادة على القدر المأذون له فيه فدل تنصيصه على عدم الإذن في

الزيادة والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه في رجل بالطائف يرسل له رجل بمكة بضاعة يتجر فيها فأرسل له صاحب المال كتابا بخطه الذى لا ينكره أنك ترسل الدراهم متمازين لها يعنى قيمة التجارة ويذكر أن أمرنا مفروض لها وفي كتاب آخر أرسل لنا فلوس محتاجين يريد ذلك من ثمن البضاعة والحال أنه غير منكر لحظه وكتبه فاعتمد الذى في الطائف على (١٦٦) ذلك وأرسل له ما طلب بحجة الجلال المعروف بينهم فذكر الجلال

أنه عدى عليه في الطريق وأنها ذهبت فهل والحالة هذه إذا اعترف صاحب المال بكتابتها بذلك تكون ذاهبة عليه أو غيرها المرسل أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه نعم إن عينه وكلا معينا يرسل معه الدراهم فلا ضمان على المرسل وإن لم يعين له وكلا بل أطلق الإرسال فالضمان على المرسل ويرجع بعد التسليم على الجلال إن علم أنها للذى بمكة فإن لم يعلم فلا يرجع عليه والله سبحانه وتعالى أعلم

### (باب الإقرار)

(سئل) رضى الله تعالى عنه في رجل توفي عن زوجة وبنتين وابنة وخلف لم شياً من حطام الدنيا الدينية ولم يقيم وصياً بل أوصى عليهم والديهم وهم قصار تحت والديهم ثم بعد مدة تزوجت برجل وهي مفرقة بحضور جمع من المسلمين بأن جميع ما هو تحت يدها من غير تعين فهو للقصار المذكورين ثم إنها طلقت من الرجل عن ابنتين وبنت وتزوجت برجل آخر وتوفيت ولم توص للقصار المذكورين بما هو لهم من مخلف أبيهم ثم إن الورثة اجتمعوا

أن يزيد على ساعة وتقول النساء العارفات إن هذا الحيض فيا زاد على ساعة يعد حيضاً لانا شاهدنا بعض النساء يحضن كذلك فان قلن إن شأن الحيض لا يكون كذلك عمل بقولهن ولا يعد حيضاً وقوله وتقول النساء الجمع غير مقصود فتكنى الواحدة إن سلبت من الكذب لأن طريقها الاخبار لا الشهادة وأما إتيان الحيض ساعة فقط فلا يعد حيضاً إلا في باب العبادات ويلغز بها فيقال امرأة طلقت وهي تحيض كل شهر مرة وعدتها ثلاثة أشهر اه ملخصاً من أقرب المسالك وص بتوضيح (ما قولكم) في امرأة أراد زوجها رجعتها فقالت رأيت الحيضة الثالثة وانقضت عدتي ثم ادعت أنها رأت أول الحيضة الثالثة وقالت كنت أظن دوام الدم فانقطع قبل استمراره المعتبر في العدة فهل يفيدها ذلك وللزوج رجعتها أم لا يفيدها وقد بانت بقولها الأول (الجواب) قال ابن عرفة المذهب كله على ثبوت قولها أنها رأت أول الدم وانقطع وحيث أنها الكسوة والنفقة وتصح رجعتها هذا هو الراجح خلافاً لما في المختصر من أنه لا يفيدها وقد بانت وخلافاً للشيخ أحمد من أنه يفيدها فيا عدا الرجعة اه ملخصاً من المجموع ودرس في فصل الرجعة [مسئلة] يجب على الحرة المطيعة إن وطئت برزى أو شهة أو غاب عليها غاصب أو ساب أو مشتر اشتراها جهلاً أو تعمد للضلال أن تستبرئ بقدر عدتها فذات الأقراء تستبرئ بثلاثة قرو و ذات الأشهر بثلاثة أشهر والمراثة بسنة لأن استبراء الحرة كعدتها ولا يطؤها زوجها ولو كانت ظاهرة الحمل منه قبل وطئها بالزنا أو الشبهة كأنقله أبو علي المصنوع وهو المذهب وأما لو حملت من الزنا أو الشبهة فانه يحرم على زوجها وطؤها قبل الوضع اتفاقاً ولا يعقد عليها زوج مدة الاستبراء إن كانت خلية من الأزواج فان عقد عليها وجب فسخه فان انضم للعقد تلذذ بها تأبد تحريمها عليه لكن إن كان التلذذ بالوطء فتأبد تحريمها سواء وطئ في مدة الاستبراء أو بعد فراغها وإن كان بالمقدمات فإن كان في مدة الاستبراء فتأبد تحريمها وإن كان بعد فراغ مدة الاستبراء فلا يتأبد اه ملخصاً من أقرب المسالك وص (ما قولكم) في امرأة وضعت أحد توأمين فراجعهما زوجها قبل نزول الآخر هل تقع رجعتهم أم لا (الجواب) عدة الحامل وضع حملها كله فإن كان متعدداً فبأنفصال الأخير عنها وإن كان واحداً

واقسموا بعض الخلفات ويق بعض وإن القصار المذكورين بعد القسمة المذكورة وجدوا بينة تشهد لهم بإقرارها في مدة حياتها بأن جميع ما تحت يدها فهو للقصار المذكورين فهل تسمع الدعوى وترد البينة أم لا وهل تلحق الورثة شيئاً من مال القصار أم كيف الحال أفيدينا (أجاب) رضى الله عنه نعم إقرارها المذكور صحيح نافذ ويكون جميع ما تحت يدها حالة الإقرار للقصار تقسم الدعوى بذلك فإن اختلف ولى القصار والورثة في شئ هل هو موجود حالة الإقرار

أَمْ لَا صَدَقَ الْوَارِثُ بِمِثْنِهِ فَيُحْلِفُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِوُجُودِ ذَلِكَ حَالَةَ الْإِقْرَارِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ فِي التَّحْفَةِ فَرَعَ  
قَالَ لَهُ هَذِهِ الْبَارِ وَمَا فِيهَا صَحٌّ وَاسْتَحَقَّ جَمْعُ مَا فِيهَا وَقْتُ الْإِقْرَارِ فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي شَيْءٍ أَهْوَاهَا رَقَّتْهُ صَدَقَ الْمَقْرُوعُ وَعَلَى  
الْمَقْرُوعِ لَهُ الْبَيْتَةُ أَخَذَا مِنْ أَقْوَالِ الرُّوضَةِ لَوْ أَقْرَبَ يَجْمَعُ مَا فِي يَدِهِ أَوْ يَنْسِبُ إِلَيْهِ صَحٌّ وَصَدَقَ الْمَقْرُوعُ إِذَا تَنَازَعَا فِي شَيْءٍ أَكَانَ  
يَدُهُ حَيْثُذَ وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ اخْتَلَفَ وَارِثُ الْمَقْرُوعِ وَالْمَقْرُوعُ لَهُ (١٦٧) صَدَقَ وَارِثُ الْمَقْرُوعِ لِأَنَّهُ خَلِيفَةُ مَوْرَثِهِ

فَيُحْلِفُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِوُجُودِ ذَلِكَ  
فِيهَا حَالَةُ الْإِقْرَارِ وَنَحْوُ ذَلِكَ  
وَلَا يَضَعُ مِنْهُ بَحْلَفُهُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ  
فِيهَا شَيْئًا وَبِهِ أَقْبَى ابْنُ الصَّلَاحِ  
وَهُوَ أَوْجَهُ مِنْ قَوْلِ الْقَاضِي  
يَصَدَقُ الْمَقْرُوعُ لَهُ الْخُ مَاتِ التَّحْفَةِ  
وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ (سُئِلَ)  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَجُلٍ وَهَبَ  
لِوَرِثَتِهِ شَخْصَ دُورًا مِثْلًا وَكُتِبَ  
لَهُمْ بِذَلِكَ صَكَا شَرْعِيًّا وَقَبِلُوا  
الْمُوهَبَ لَهُمْ تِلْكَ الْهَبَةُ وَقَضَوْهَا  
وَمَعَ ذَلِكَ أَقْرَبَ الْوَاهِبِ عَلَى يَدِ  
جَمَاعَةٍ عَلَى أَنَّ الدُّورَ الْمَذْكُورَ  
هَبَةٌ مَنِ لَوْرَتُهُ فَلَانَ الْمَذْكُورِينَ  
فَبَاعَ أَحَدُ الْمُوهَبِ لَهُمْ مَا يَخْصُهُ  
عَلَى بَعْضِ إِخْوَانِهِ وَالحَالُ أَنَّ  
الْبَيْعَ يَبِيعُ أَدَاءَهُ وَأَمَانَتَهُ فَهَلْ وَالحَالَةُ  
هَذِهِ يَصِحُّ الرُّجُوعُ لِلْوَاهِبِ فِي  
الْمُوهَبِ أَمْ لَا وَهَلْ يَبِيعُ الْبَعْضُ  
الْمَذْكُورَ صَحِيحٌ أَمْ لَا أَفِيدُوا  
(أَجَابَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَعَمْ يَكُونُ  
إِقْرَارُهُ الْمَذْكُورَ مَانِعًا لِرُجُوعِهِ  
فِي الْهَبَةِ وَأَمَّا الْبَيْعُ الْمَذْكُورُ فَإِنْ  
وَقَعَ شَرْطُ الرَّدِّ فِي صَلْبِ الْعَقْدِ  
أَوْ بَعْدَهُ فِي مَجْلَسِهِ قَبَاطِلٌ وَإِلَّا  
فَصَحِيحٌ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ  
(سُئِلَ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ  
فِيمَنْ جَاءَ بِغَنَمَةٍ وَسَلَهَا لِشَخْصٍ

فَبَانْفَصَالِهِ وَلِزَوْجِهَا مَرَّاجِعَتَا بَعْدَ بَرُوزِهِ وَقَبْلَ انْفِصَالِهِ عَنْهَا فَإِذَا وَضَعَتْهُ حَلَّتْ  
لِلْأَزْوَاجِ وَلَوْ بَعْدَ لَحْظَةٍ أَوْ مِنْ أَقْرَبِ الْمَسَالِكِ وَفِي صَاوِي فَلَوْ خَرَجَ وَقُطِعَ عَضْوُ  
مِنْهُ دَاخِلُ الرَّحِمِ فَلَمَعْتُمْ بَقَاءُ الْعِدَّةِ: إِذَا عَلِمْتَ هَذَا تَعَلَّمْ أَنَّ الرَّجْعَةَ قَبْلَ زَوَلِ  
الْآخِرِ صَحِيحَةٌ لَمَّا عَلِمْتَ أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ مِنَ الْعِدَّةِ إِلَّا بِانْفِصَالِ الْآخِرِ (مَقُولُكُمْ)  
فِي امْرَأَةٍ طَلَّقْتَ فَوَضَعْتَ دِمَا جَمْعَتَا فَهَلْ تَخْرُجُ مِنَ الْعِدَّةِ أَمْ لَا (الْجَوَابُ) فِي  
أَقْرَبِ الْمَسَالِكِ وَهِيَ أَى الْعِدَّةِ لِلْحَامِلِ مَطْلَقًا أَوْ مَطْلَقًا أَوْ مَاتَتْ عَنْهَا وَضَعَ حَمْلَهَا كُلَّهُ  
وَلَوْ عُلِقَ وَهُوَ دِمَا جَمْعَتَا وَعَلَامَةٌ أَنَّهُ عُلِقَ أَنَّهُ لَوْ صَبَّ عَلَيْهِ مَاءٌ حَارٌّ لَا يَذُوبُ أَوْ  
وَمِنْهُ يَعْلَمُ الْجَوَابُ [مُسْئَلَةٌ] الْيَأْسُ مِنَ الْحَيْضِ كَبَتَ سَبْعِينَ سَنَةً أَى الْمَوْفِيَةِ  
لِلْسَبْعِينَ لَا الدَّخَالَهَ فِيهَا وَالتَّى لَمْ تَرِ الْحَيْضَ أَصْلًا لَصَغُرَ أَوْ لَكُنْ عَادَتَهَا عَدَمُ  
الْحَيْضِ وَتُسَمَّى فِي عَرَفِ بَعْضِ النِّسَاءِ بِالْبُغْلَةِ عِدَّةُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ  
وَلَوْ كَانَتْ رَقِيقًا وَتَمَّ الْكُسْرُ مِنَ الشَّهْرِ الرَّابِعِ وَالنَّيْ يَوْمَ الطَّلَاقِ فَلَا يَحْسَبُ مِنَ  
الْعِدَّةِ فَإِنْ طَلَّقَهَا بَعْدَ الْفَجْرِ لَمْ يَحْسَبُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْأَشْهُرِ وَإِنْ طَلَّقَتْ  
قَبْلَ الْفَجْرِ فَإِنْ كَانَ مَبْدَأَ الْعِدَّةِ أَوَّلَ شَهْرٍ فَالثَّلَاثَةُ الْأَشْهُرُ سَوَاءٌ كَانَتْ كَامِلَةً أَوْ نَاقِصَةً  
أَوْ بَعْضُهَا وَأَمَّا بَنَاتُ الْخَمْسِينَ إِلَى السَّبْعِينَ فَيَسْأَلُ النِّسَاءُ عَنِ الدَّمِ النَّازِلِ عَلَيْهَا فَإِنْ  
قَلْنِ لَيْسَ بِحَيْضٍ فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَإِنْ قَلْنِ إِنَّهُ حَيْضٌ فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ وَأَمَّا  
مَنْ انْقَطَعَ حَيْضُهَا بَعْدَ الْخَمْسِينَ فَلَا عِدَّةَ لَهَا إِلَّا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ اتِّفَاقًا وَدَمٌ مِنْ لَمْ يَبْلُغْ  
خَمْسِينَ حَيْضٌ قَطْعًا. أَوْ مَلْخَصًا مِنْ حَاشِيَةِ الْخُرُشِيِّ وَأَقْرَبُ الْمَسَالِكِ وَص  
[مُسْئَلَةٌ] إِذَا شَكَّتِ الْمَرْأَةُ الْمَعْتَدَةَ مِنَ الطَّلَاقِ أَوْ وَفَاةٍ فِي حَمْلِهَا فَإِنَّمَا لَاتَحْمِلُ  
لِلْأَزْوَاجِ حَتَّى تَمْتَكَّ لِمَنْتَهَى أَمْدِ الْحَمْلِ وَهَلْ مَنَتْهُ أَرْبَعُ سَنِينَ أَوْ خَمْسَ خِلَافِ  
وُظَاهِرُهُ أَنَّهَا تَحْمِلُ لِلْأَزْوَاجِ بَعْدَ مَضَى الْعِدَّةِ وَلَوْ مَعَ وَجُودِ الْحَمْلِ بِطَنِهَا وَهُوَ  
كَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ حَرَكَةُ رَجْعٍ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَزِدْ شَكُّهَا فَإِنْ زَادَ  
بَكْبَ بِطَنِهَا فَلَا تَحْمِلُ حَتَّى يَزُولَ الشَّكُّ وَإِنْ تَحَقَّقَتْ أَنَّهَا حَرَكَةُ حَمْلٍ لَمْ تَحْمِلْ أَبَدًا فَإِنْ  
مَاتَ فِي بَطْنِهَا فَلَا تَحْمِلُ حَتَّى يَزُولَ وَلَهَا إِنْ مَاتَ لِإِزَالِهِ بِدَوَاءٍ أَوْ مَلْخَصًا مِنَ الْخُرُشِيِّ  
وَالْعُدْوَى وَالْمَجْمُوعِ (مَقُولُكُمْ) فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثُمَّ مَاتَ فَهَلْ تَنْتَقِلُ مِنَ  
عِدَّةِ الطَّلَاقِ إِلَى عِدَّةِ الْوَفَاةِ أَمْ كَيْفَ الْحَالُ (الْجَوَابُ) إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا  
فَإِنَّمَا تَنْتَقِلُ مِنَ عِدَّةِ الطَّلَاقِ إِلَى عِدَّةِ الْوَفَاةِ هَذَا إِذَا كَانَتْ الْعِدَّةُ لَمْ تَنْقُضْ وَأَمَّا إِذَا

يَبْعَثُهَا ثُمَّ رَجَعَ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ الشَّخْصَ الْمَذْكُورَ كِتَابًا وَذَكَرَ فِيهِ يَوْمَ تَارِيخِهِ بَعْنَا الْغَنَمَ الثَّلَاثَةَ وَالسَّبْعِينَ الرَّأْسَ بِمِائَةِ  
وِثْلَةٍ وَأَرْبَعِينَ رِيَالًا فَلَمَّا حَضَرَتْ الْحَاسِبَةُ أَنْكَرَ وَقَالَ مَا بَعْتُ الْغَنَمَ إِلَّا بِمِائَةِ رِيَالٍ لِأَنَّهُ هَلْ إِذَا ثَبِتَ الْكِتَابُ الْمُرْسَلُ  
مِنْ عِنْدِهِ هَلْ يَكُونُ حُجَّةً عَلَيْهِ وَيَلْزِمُهُ الْغَنَمَ الَّذِي ذَكَرَهُ فِيهِ أَمْ لَا أَمْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ أَفْتُونَا (أَجَابَ) عَفَا اللَّهُ عَنْهُ  
لَا يَكُونُ كِتَابُهُ حُجَّةً عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ أَقْرَبَ بِأَنَّهُ خَطُهُ وَأَنَّهُ قَصَدَ بِهِ الْإِقْرَارَ لِصَاحِبِهِ بِالثَّنِّ الْمَذْكُورِ وَلَكِنْ لِصَاحِبِ الْحَقِّ

تحليفه أنه لم يقصد بالكتابة الإقرار فإن حلف فذاك وإن لم يحلف حلف صاحب الحق وطالبه بالزائد والله سبحانه أعلم  
**(باب الغصب)** (سئل) رضى الله عنه عن أنحباب المكس إذا غصبوا عليك سلعة ثم أعطوك عوضا عنها دراهم  
من المكس فهل إذا اشتريت بها سلعة أسلت دراهم المكس في ثمنها مع رضى البائع بها هل تبرأ من ثمن سلعة أم لا  
وهل الدرهم المذكورة إذا خلطتها (١٦٨) بدرهم مثلها أو أكثر من ذلك من غير تمييز يحل له التصرف بها

أو لابد من إفراز قدر المكس  
(أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم  
لا يبرأ من ثمن السلعة وإن رضى  
بذلك البائع حتى يبرئهم من الثمن  
بصرح البراءة ولا يجوز له  
التصرف في الدرهم المذكورة  
حتى يفرز منها قدر دراهم المكس  
كافي التحفة أو آخر الغصب تنقلا  
عن فتاوى النووى والله  
لهادى سبحانه أعلم (سئل)  
رضى الله عنه عن رجل لى ختمة  
وعرف صاحبها ولم يظهرها له  
وسأله صاحبها عنها ولم يستقر  
له بها سبه أنه جاهل فجلست  
عنده وباعها ثم مضى بعد ذلك  
مدة ومات الرجل الذى له الختمة  
وخلف عيالا وصار الرجل  
المذكور حاش بالختمة ما بدرى  
أبش يسوى بقيمتها فأعاد إلا أنه  
قرأ لصاحب الختمة المذكورة  
خمس ختم من القرآن وأهدى  
ثوابها له فهل تبرأ ذمتهم أم لا أفيدونا  
(أجاب) رضى الله عنه نعم لا تبرأ  
ذمة المذكور بفعله المزبور بل  
إن كانت الختمة موجودة وجب  
عليه استردادها من يده وردها  
لورثة صاحبها وإن لم تكن موجودة  
وجب تسليم قيمتها لهم فإن لم يكن

انقضت ثم مات زوجها فإنها لا يلزمها عدة وفاة وكذا إذا طلقها طلاقا بائنا  
ثم مات فإنها لا تنتقل إلى عدة الوفاة بل تستمر على عدة الطلاق بالاقراء اه  
خرشى بتوضيح (ماقولكم) في رجل عقد على غير مطيقة شات هل تعتد عدة  
وفاة أم لا (الجواب) في أقرب المسالك لمن توفى زوجها وإن رجعية أو غير  
مدخول بها أربعة أشهر وعشرا إذا كانت حرة كانت الزوج صغيرة أو كبيراً  
حرراً أو عبداً كانت هي صغيرة أو كبيرة وفي الصاوى عند ذكر عدة الصغيرة  
المطلقة والموضوع أنها مطيقة لأن غير المطيقة لأعدة عليها إلا في الوفاة اه فعلم  
من هذا أن غير المطيقة إذا مات زوجها تعتد عدة وفاة والله أعلم (ماقولكم)  
في امرأة ارتفع حيضها ولم يأتها على العادة ومات زوجها ولم تزل الحيض في الأربعة  
أشهر وعشر فهل تحل للأزواج بمضى الأربعة الأشهر والعشر أم كيف الحال (الجواب)  
تنتظر الحيضة فإذا رأتها بعد الأربعة أشهر وعشر حلت للأزواج أو تنتظر تسعة  
أشهر من يوم الوفاة لأنها مدمدة الحل غالباً والحاصل أنها إن أتتها الحيض في الأربعة  
أشهر وعشر حلت للأزواج بتمامها وإن لم يأتها الحيض فيها انتظرت أول الأجلين  
الحيض أو التسعة الأشهر فإن حاضت أولاً لا تنتظر تمام التسعة المذكورة  
ومثل من لم يأتها الحيض في الأربعة أشهر وعشر من مات زوجها فحصل لها رية  
في حملها فتنتظر الحيضة أو التسعة أشهر اه من أقرب المسالك بتوضيح [مسئلة]  
عدة الوفاة تنتصف بالرق ولو بشاتبة فهي شهران وخمس ليال وإذا عتقت الأمة  
بعد وفاة زوجها لا تنتقل لعدة حرة بل تستمر على عدة الرقيق كما في أقرب  
المسالك (ماقولكم) في رجل أقر في صحته أنه وقع منه طلاق على زوجته من مدة  
متقدمة فهل ابتداء عدتها من تاريخ الطلاق المتقدم أم لا (الجواب) إذا أقر  
في صحته أنه وقع منه طلاق على زوجته ولا يبين له بذلك فإنه يؤخذ بإقراره  
في الطلاق فيلزمه ما أقر به من أمر الطلاق ولا يقبل منه في تاريخ الطلاق المتقدم  
لأنه يتم على إسقاط العدة وهي حق لله تستأنف المرأة العدة من يوم إقراره  
بالطلاق وإن انقضت العدة على دعواه ثم ماتت فلا يرثها حينئذ لا عتقته بأنها  
صارت منه أجنبية وإن مات هو ورثته ولا رجعة له عليها إن كانت حرة والطلاق  
رجعى أما إذا كان عنده بيعة تشهد بما أقر به فالعدة من الوقت الذى ذكرت

قادر على ذلك وجب عليه العزم أنه متى قدر أتى اليهم ما هو لهم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن رجل  
استولى على نصف ختمة لرجل بالغصب ثم وضعها في مسجد مراده أنه من أتى يقرأ فيها فجاء رجل آخر وحملها من  
المسجد وباعها وكل ثمنها ثم بعد مدة سمع أنه حرام عليه هذا الفعل فتاب إلى الله وقرأ لصاحب النصف المذكورة  
ماتيسر من القرآن وأهدى ثوابه إلى صاحبها فهل تبرأ ذمته بما ذكر أم لا أقولنا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم

لا تبرأ ذمة المذكور بفعله المزبور بل لابد من ردها إن وجدت وإلا بقيمتها فإن لم يجد عزم على الرد متى قدر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخصين مع كل واحد منهما ماعون ملوئ سمن والماعونان موطنان في محل واحد ثم إن أحد الشخصين أراد السفر إلى بلد ثان وينقل الماعون حقه فنقل ماعون الآخر حال كونه غافلاً وسافر به وابتاعه واستلم ثمنه والماعون الفارغ يزعم أنه أخذته يد (١٦٩) غاصبة والشخص الثاني أراد أن ينقل ماعونه فلم يجده وعرف أن

صاحبه قد غلط عليه وجلس مدة طويلة وهو باق فيعد ذلك خشي عليه القوات من يد غاصبه وابتاعه واستلم ثمنه أى السمن الذى فى باطنه والماعون باق بذاته فما يكون الحكم فى ثمن السمن المذكور وما يكون الحكم فى الظرف الفائت هل يغرمه الذى فات يده والآخر بأخذ الماعون الذى تحت يده بدل ماعونه أم كيف الحكم فى الجميع أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كان المذكور قادراً على خلاص بدل سمنه من غريمه فيعه للسمن باطل فيلزم المشتري رده إن بقي وبذله إن تلف وحكم الماعون فى هذه الصورة كذلك فيلزمه إبقاؤه حتى يأتي صاحبه ويطالب بقيمة ماعونه المغصوب للحيلولة إن كان باقياً وللقيصولة إن كان تالفاً وإن لم يكن قادراً على خلاص السمن فيكون من باب الظفر فله أخذ السمن بدل سمنه الذاهب وكذلك الحكم فى الماعون فله يعه وأخذ قيمة ماعونه منه للحيلولة إن كان تالفاً والله عز وجل

البينة أنه أطلق فيه ولا معارضة بين ما هنا وبين قول سيدى خليل فى باب الخلع والاقرباء به فيه كإشائه والعدة من الإقرار أى ولها الإرث فيها وبعدها لأن ما هنا المقرر صحيح وما ذكر فى الخلع المقرر مريض اه خرشى يتعرف (ماقولكم) فى رجل طلق زوجته ولم يعلمها بذلك حتى انقضت عدتها فأنفقت على نفسها من ماله وتسلت شيئاً أنفقت على نفسها أيضاً فهل يرجع عليها بما أنفقت بعد انقضاء عدتها من ماله ولا يلزمه دفع ما تسلفت أم لا (الجواب) فى أقرب المسالك ولا يرجع مطلقاً لزوجته طلاقاً بائناً أو رجعيّاً وانقضت عدتها ولم تعلم بطلاقها بما أنفقت على نفسها قبل عليها بطلاقها وغرم لها ما تسلفت إن كانت تسلفت شيئاً أنفقت على نفسها وغرم لها ما أنفقت من ماله على نفسها بخلاف المتوفى عنها وبخلاف الوارث يتفق على نفسه من مال الميت قبل عليه بموته فإن بقيت الورثة لم الرجوع لان انتقال المال لم بمجرد الموت ولو لم يعلم بموته انتهى [مسئلة] للبعثة من طلاق بائن أو رجعى السكنى فى المحل الذى كانت فيه وجوباً على الزوج ولا يجوز لها سكنى غيره إلا لعذر كما يأتى اه من أقرب المسالك بتصرف [مسئلة] للتوفى عنها السكنى بشرطين الأول إن دخل بها وهى مطيقة أو لم يدخل بها وأسكنها بعد العقد عليها معه فى بيته ولولكفالة ككونها صغيرة وله عليها الكفالة ولو غير مطيقة لتزويل إسكانها معه منزلة الدخول بها الشرط الثانى أن يكون المسكن الذى مات فيه ملكاً له أو بأجرة وقد اكتر اه فى المستقبل فلو فقد البعض فلها السكنى بقدره فقط وإن لم ينقد منه شيئاً فلا سكنى لها اه ملخصاً من الخرشى (ماقولكم) فى رجل نقل زوجته من محل سكنها ثم طلقها هل يجب رجوعها للأول لتعتد فيه أم لا (الجواب) فى أقرب المسالك ورجعت له أى للمحل الذى كانت به وجوباً إن نقلها لغيره ثم طلقها أو مات من مرضه واتهم على أنه إنما نقلها ليقسط سكنها فى المكان الأول وترجع للأول أيضاً وجوباً إن كانت بغيره حين الطلاق أو الموت بأن كانت مرضعة ولو شرط عليها أهل الرضيع إقامتها عندهم لأن عدتها فى بيتها حق لله وهو مقدم على حق الآدى وانفسخت إجارتها على الرضاع إن لم يرضوا برضاها بمنزلها اه بتصرف (ماقولكم) فى امرأة خرجت لحجة الفرض ثم طلقها زوجها هل يجب عليها الرجوع لمسكنها الأول لتعتد به

(٢٢ - قوة العين) أعلم (سئل) رضى الله عنه عن شخص أعار آخر كتاباً ولا يئنه له فلما طلبها منه قال قد أرجعتها منذ أيام اليك فلم يزل يعطفه بتقوى الله حتى أرجع بعضها فبعد مدة ظفر الأمير بشىء من كتب المستير فهل يجوز له الاستيلاء على ما فى يده ولا يدخل فى عموم نيه جل ذكره - ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل - أم كيف الحكم أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يجوز له الاستيلاء المذكور ويكون من باب الظفر فيبيعها ويأخذ منها ثمن كتبه

والله تعالى عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له زوجة مطلقه منذ أربع سنين سائمة في داره ولها بنت وابن من غيره ساكتين مع أمهم في البيت المذكور بغير رضاه فهل لهم السكنى مع أمهم أم يلزمهم الخروج أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم ليس لهم السكنى في داره بغير رضاه فإن فعلوا ذلك أجبروا على الخروج والله الهادي سبحانه أعلم (١٧٠)

### (باب الشفعة)

(سئل) رضى الله عنه عن شفعة الخلطة في الأرض هل هي جارية لدفع الضرر في جميع الأراضي العاشرة بوادي زيد وكذلك الأرض العائد كائنها لبيت المال والوقف العائد كائنه إلى الوقف إذا جرت فيها النقلة من مالك إلى آخر أم ذاك خاص بالأرض الحرة دون غيرها أم كيف ذلك المستلزمة الواقعة أفقونا (أجاب رضى الله عنه) نعم لا تثبت الشفعة في البناء والشجر على الأرض الموقوفة والتي عليها خراج لبيت المال لأن شرط المأخوذ أن يكون أرضاً بتابعها وما ذكر ليس هو كذلك وفي المنهاج لا تثبت في المنقول بل في أرض وما فيها من بناء وشجر تبعاً قالاً في النهاية والشفعة والعبارة لها وأخرج بفتح ببع بناء وشجر في أرض محتكرة لأنه كالمنقول وفيها أيضاً العبارة للتحفة بعد قول المتن ولا شفعة إلا للشريك فلا تثبت لغير شريك ثم قال ولا لموقوف عليه بناء على إطلاق امتناع قسمة الملك عن الوقف اه وفي الزيد لا في بناء

أم لا (الجواب) يجب عليها الرجوع لمسكنها لتعتد فيه إذا خرجت مع زوجها أو غيره إذا بدت عن مسكنها أربعة أيام لا يزيد فلا ترجع كما إذا تلبست بالإحرام فلا يجب عليها الرجوع ولو لم تبعد عن مسكنها وأما إذا خرجت لحجة التطوع ثم طلقت فيجب عليها الرجوع ولو وصلت مكة إذا علمت أنها تترك شيئاً من العدة في منزلها ولو قل اه منه [مسئلة] يجوز للعتدة مطلقاً الانتقال من مسكنها لعذر لا يمكن المقام معه فيه كأنه دامه أو خوف لص أو جار سوء وإذا انتقلت لزمت ما انتقلت إليه إلا لعذراه (ما قولكم) في امرأة طلقت وأرادت الخروج من منزلها لأجل الطواف بالبيت الحرام هل يسوغ لها ذلك أم لا (الجواب) يجوز لها الخروج في حوائجها أو لعرس فلا تبيت بغير مسكنها وفي المجموع ولها الخروج وإن لعرس ولا تبيت بغير مسكنها إذا علمت هذا تعلم أنه يجوز لها الخروج للطواف والله أعلم (ما قولكم) في امرأة أسكنت زوجها في منزلها ثم طلقها فهل لها السكنى أم لا (الجواب) في الصاوي اختلف في من أسكنت زوجها في منزلها قبل الطلاق هل لا سكنى لها إذا طلقت استصحاباً للأصل أو يلزمه أجره المسكن لها مدة العدة لأن المكارمة قد زالت قولان أظهرهما الثاني اه (ما قولكم) في امرأة طلقت طلاقاً رجعيّاً ثم مات زوجها فادعت أنها لم تخرج من العدة لأجل أن تترث فهل تصدق وترثه أم لا (الجواب) قال في المجموع في فصل الرجعة وإن مات فقالت لم أخرج منها لثرت صدقت يمين إن عرفت باحتباس الدم أو لم يعض من الطلاق لموته ستة وصدقت المرضعة والمریضة بلا يمين كأن مات بعد ك أربعة أشهر اه ومنه يعلم الجواب

(فصل) في بيان عدة من فقد زوجها (ما قولكم) في رجل غاب في بلاد الإسلام ولم يعلم خبره هل لامرأته أن ترفع أمرها بجماعة المسلمين ولو مع وجود الحاكم الشرعي ليجتأوا عن خبره ويؤجلوا للعسر أربعة أعوام وللعبد نصفها ثم تعتد أم لا (الجواب) ترفع أمرها للحاكم الشرعي والقاضي أولى من حاكم السياسة وإلى الزكاة والظاهر أن الجميع في مرتبة واحدة إلا أن القاضي أولى ولا فرق بين قاضي الأنكحة وغيره فإن لم يوجد واحد ممن ذكر رفعت أمرها بجماعة المسلمين فإن رفعت لهم مع وجود القاضي الشرعي بطل حكم جماعة المسلمين وإن

أرض محتكرة قال شارحها الجمال الرملي أو موقوفة انتهى والله أعلم (باب الهبة) (سئل) رضى الله عنه فيمن اشترى لابنه القاصر جنينة وألبسه إياها وأعداه له من جملة ملبوسه الذي تحت يده وأقر في حال صحته بأنها ملك ابنه المذكور وحقه ثم رهنها وأوصى بأن تفك من مال الأب إذا مات وهي مرهونة وتعطى لابن المذكور فهل تفك من مال الأب إذا مات وهي مرهونة وتعطى لابن المذكور يختص

بها دون بقية الورثة أم تكون من جملة تركه الأب فتقسم على سائر الورثة أم كيف الحكم في ذلك والحال ماذكر  
أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان الحال ماذكر فإنها تفك من مال الأب وتعطى لابن ويختص بها دون بقية  
الورثة والله سبحانه وتعالى أعلم (ومثل) رضى الله عنه في امرأة لها وربة من زوجها ولم تعلم بها والربة صارت على يد  
رحيمها زوج بنتها فقبل لها الربة وقبض لها الحجج وهي قطعة (١٧١) أرض ورقيق وعقارات وهي لم تعلم بذلك ثم

إن صهرها زوج بنتها ماتت منه  
بنتها وتزوج منها بنتها الثانية وهما  
أولاد الواهب لها فالصهر له من  
بنتها الأولاد أولاد ذكور ومن  
الثانية بنات وهو قائم عليها  
بنفقتها وكسوتها فمات زوجها  
ومات صهرها وتأخرت الحجج  
على أولاد بنتها بجميع الوبة  
ثم إن بنتها تزوجت برجل بد  
الأول فالريق والعقار الذي كان  
في يدها وهبه لبنتها التي تزوجت  
الدولة وأحرمت أولاد بنتها  
الذي قبض لها أبوهم الحجج والربة  
فصار الحجج بيد الأولاد ولم  
يبينوا لها ذلك خوفا أن لا تعطيه  
لبنتها مثل الذي كان في يدها وهم  
لا يقدرون على جعلونها أو ينازعونها  
لذلك الرجل وهو بطاش فسكتوا  
على الحجج ولم يبينوا لها ذلك ثم  
لأنهم أقاموا عليها أولاد زوجها  
الآخرين الذين من المرأة الثانية  
وقالوا لهم أنتم ادعوا في الأرض  
واقبلوها منها حتى لا تعطوها لبنتها  
ولا تزوج عند الرجل هذا الدولة  
فقاموا عليها وقالوا لها إن الأرض  
حقنا فقالت لهم الأرض خلاني  
فما زوجي فقالوا لها نحن الأرض  
لنا وأنت وإن كان لك وربة

رفعت لهم مع عدم وجوده ولكن غيره من الحكم موجود فالظاهر الصحة فإن  
وجد قاض ولكنه غير شرعى كما هو الآن في بعض المدن فهو كالمردوم فترفع  
لجاعة المسلمين ثم بعد الرفع لواحد ممن ذكر يكشف عن حال زوجها بعد أن  
تكلف الزوجة بإثبات الزوجية وأن زوجها غائب وأنها باقية في عصمته إلى غيبته  
والكشف يكون بالتفتيش عنه في البلاد بحسب الطاقة ومن هنا نقل المصداق عن  
السوري أن المفقود اليوم ينظر به مدة التعمير لعدم من يبحث عنه الآن وأقره تليذه  
عبد الحيد كما في البدر والسيد فإذا وجد البحث ممن ذكر على حسب الطاقة فيوقف  
مال ذلك المفقود وتبقى أم ولده مدة التعمير حيث كان لسيدها مال تنق منه وإلا  
نجز عتقها على قول الأكثر وتزوج بعد حيضة فإن لم تحض فثلاثة أشهر وأما  
حكمه من جهة زوجته فيؤجل الحار أربعة أعوام والعبد نصفها لعله أن يظهر خبره  
ثم بعد الأجل المذكور تدخل في عدة الوفاة ولا تحتاج إلى نية دخول فيها ولها  
الرجوع إلى التمسك بزوجها قبل الشروع في العدة لفرض حياته عندها فإن  
شرعت فيها فليس لها رجوع إلى عصمته على الراجح ولا نفقة لها في عدتها ولها  
جميع المهر من تركه المفقود وإن لم يكن دخل بها كالميت الحقيقي ويقدر بشروعها  
في العدة وقوع طلاق من المفقود على تقدير حياته ويتحقق وقوعه بدخول الزوج  
الثاني عليها فإن جاء المفقود أو تبين حياته أو موته فتفوت عليه إن تلذذ بها  
الثاني غير عالم بمجيئه أو حياته أو بكونها في عدة وفاة من الأول فإن تلذذ بها  
عالمًا بواحد من هذه الأمور فهي للأول وفائدة كونها للأول فيما إذا تلذذ بها  
الثاني عالمًا بكونها في عدة وفاة الأول فمسح نكاحها من الثاني وتأيد حرمتها  
عليه وإرثها للأول ويحل ضرب الأجل إلى آخر ما تقدم إن دامت نفقتها ولم  
تحذف الزنا وإلا فلها تعجيل الطلاق ويأتى هنا وهل يطلق الحاكم أو يأمرها به  
ثم يحكم اه ملخصا من أقرب المسالك والخبري وحاشيته والمجموع والفراوى  
على الرسالة والأمير على عقب [مسئلة] إذا شهد عدلان بموت رجل وحكم بموته  
حاكم فاعتدت زوجته ثم تزوجت ثم قدم زوجها الأول الذي حكم الحاكم بموته  
فلا تفوت على الأول بدخول الثاني غير عالم بحياة الأول ولو ولدت من الثاني  
الأولاد كما في أقرب المسالك [مسئلة] إذا غاب رجل فرفعت زوجته أمرها

يبني لنا فلم تحصل لها بيئة ولا حجج فاحتارت وقامت لهم من الأرض ثم إنهم سكتوا عليها مدة سنين والرجل الدولة  
موجود الذي هو زوج بيتها ثم إنها ماتت والأرض بيد أولاد زوجها فقاموا الأولاد وعمروا الأرض بغير شور  
أولاد البنت الذين قدموهم في الأرض كأنهم مرادهم بملكون الأرض وبدوا فيها وعمروا وأولاد البنت ساكنين  
خوفا من الرجل الدولة زوج غائبا ثم إلى أن يقضى الله أمرا كان مفعولا فهل هذا السكوت الذي هو على وجه الخوف

تروح منهم الأرض للأولاد الذين قدموهم أو يسكنوهم في العمارة خوفا من الرجل أم لا ولهم دعوى باقية إلى بعد موت الرجل بالوجه الشرعي لهم وإلا لأولادهم من بعدهم وإلا لا، ما لهم دعوى إذا لم يقيموا على حضرة الرجل الظالم أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده إن كان قبول الصبر للهبة المذكورة بإذن من أم زوجته فالحبة صحيحة وإلا فهي باطلة وإذا صحت الهبة (١٧٢) المذكورة فإعطته لبنتها مع القبض الصحيح فهو لورثة

البنت وما لم تعطه فهو لجميع ورثتها يشتركون فيه وسكوت أولاد البنت لا يرفع استحقاتهم فلهم الدعوى متى شاؤا وأما إذا كان قبول الصبر بلا إذن مناهي القبول فالملك باق على ملك الواهب فهو لورثته على حسب ميراثهم والله سبحانه وتعالى أعلم

### (باب الشركة)

(سئل) عفا الله تعالى عنه في شخصين اشتراكا في مال قدره ثمانية وأربعون ريالاً فاشترى بها بضاعة وأذن أحد الشريكين للآخر أن يسافر بها إلى جهة معينة ويبيعها أو يأخذ منها بضاعة معينة ففعل ما أمره شريكه إلا أنه بعد بيعها أى البضاعة مكث يضارب بها في تلك الجهة برهة من الزمان ثم بعد ذلك أخذ بضاعة والحال أن تلك البضاعة المأخوذة غير الذى عينها الشريك له فحصل الخسران فيما فهل يضمن أولا يبين لنا ذلك (أجاب) عفا الله عنه نعم يكون ضامنا والحال م سطر والله أعلم (سئل) في جماعة أخوة مشتركين في البيع والشراء حتى صار بأيديهم مال

للقاضي وبينت أنه لم يترك لها نفقة فظلمها القاضي ثم اعتدت وتزوجت برجل آخر فقدم الأول من السفر وأثبت أنه ترك عندها ما يكفيها أو أثبت أنه وكل وكيلاً موسراً يدفعها عنه أو أثبت أنها أسقطتها عنها في المستقبل فلا تقوت على الأول بدخول الثاني اه منه ولزوم إسقاط نفقتها في المستقبل صرح به عبد الحق في تهذيبه ونقله عنه أبو الحسن ولم يذكر خلافه خلافا لما جزم به القرافي من أنها لا تسقط ولها الرجوع فيها كما في حاشية الخرشى [مسئلة] إذا فقد شخص في أرض الشرك أو أسرفان زوجته تمكث لمدة التعمير إن دامت نفقتها وإلا فالها التطبيق لعدمها ومدة التعمير سبعون سنة فإذا مضت فلا بد من الحكم بموته ثم بعد حكم الحاكم بموته تعدد عدة وفاة ويورث ماله وتعتق أم ولده اه ملخصا من الخرشى وأقرب المسالك وص [مسئلة] إذا عترك المسلمون مع بعضهم ففقد واحد منهم ولم يعلم أهوى أم ميت فإن شهدت البيعة أنه خرج مع الجيش فقط فزوجته كالفقود في بلاد الإسلام وإن شهدت أنه حضر المعترك فإن زوجته تعدد عدة وفاة من يوم التقاء الصفيين وتلوم له أى انتظر القاضي مدة تعدد بعدها بعد انفصالهم وتحسب العدة من يوم الالتقاء، هكذا أصل النصوص ومال البناى إلى حمله على انتهاء الالتقاء وهو يوم الانفصال ومثله المفقود زمن الوفاء طاعونا أو غيره أو زمن المجاعة أو السعال فتعد زوجته بعد ذهابه عدة وفاة وورث مال المفقود بين المسلمين حين شروع زوجته في العدة ومثله المفقود زمن الوفاء اه ملخصا من المجموع وأقرب المسالك بزيادة من الخرشى والنفرأوى [مسئلة] تعدد زوجة المفقود بين صنى المسلمين والكفار بعد سنة بعد النظر في شأنه بالسؤال والتفتيش حتى يئلب على الظن عدم حياته لاحتمال أسره عند العدو وورث ماله حينئذ اه منهما أيضاً بزيادة من الخرشى والنفرأوى وفى النفرأوى أيضاً بقى من شك في حاله هل فقد في بلاد المسلمين أو الكفار لانص في حاله قال الأجهورى وينبى العمل بالأحوط فتعامل زوجته معاملة زوجة مفقود أرض الشرك بخلاف من سافر في البحر فانقطع خبره فسيهله سيل المفقود أى في بلاد الإسلام إلا أن يكون فقد في شدة ريح والمراكب في المرسى ولم يتبين له خبر فيحكم بموته لغلبة الظن بقرعة وفى مسائل القابسى إن الريح إذا قام على

فوات أحدهم ثم كبروا واحدا منهم عليهم يتصرف لحصل في ذلك المال خسران بسبب التصرف والحال أن للبنت قاصراً فهل يلزم الباقيين النقص من حصص القاصر أم كيف الحكم أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه حيث كان بغير وجه شرعى فالضمان على المتصرف وإلا كان طريق وأما إذا كان التصرف بالوجه الشرعى بأن كان التصرف بإذن وصى القاصر وقد رأى المصلحة فيه فلا ضمان والله سبحانه وتعالى أعلم



(باب الإجارة) (سئل) ٤٢٠ الله في رجل استأجر سفينة من شخص على حمل متاع معين فوصل الأجير سفينته إلى تلك البلدة لخل المتاع فوجده قد تلف بنهب أو سرقة فقال لوكيل المستأجر الذي في تلك البلدة أعطني مثل ذلك المتاع لأوصله للمستأجر حتى يعطيني أجرني فقال الوكيل المذكور ما أمرني مستأجرك بذلك يستحق الأجرة لتسليمه نفسه وسفينته وهل له عند تعذر الوكيل أن ينهي الأمر إلى القاضي (١٧٣) ويكون كالقضاء على الغائب ليستحق الأجرة أم يكتب للمستأجر

المراكب في المرسى فلم يبين لهم خبر يحكم بموته أو غرقهم لكن لا يشهد الشاهد إلا بصورة الحال وإن كانوا في الوسطة فكالملقود وأما من أخذه العدو على ظهر البحر وعير به لحكمه حكم الأسير كما في المدونة اه ملخصاً من شب وكبير الخرشى (فصل في بيان الاستبراء) [مسئلة] يجب استبراء الأمة التي تجدد ملكها إن لم تعلم برامتها وأطاعت الوطء بحضة إن كانت من ذوات الحيض أو بثلاثة أشهر إن كانت غير حائض لصغر أو بأس أو تأخر حيضها عن عاداتها بلا سبب فصار يأتيها بعد تسعة أشهر أو بعد ثلاثة أشهر على أحد قولي ابن القاسم أو تأخر كذلك لسبب رضاع ومرض وللستحاضة فإن ارتبن فاستبراؤهما تسعة أشهر فإن لم ترد الرية حلتا وإلا مكنتا أقصى أمد الحمل وأما بقية السنة فتكتفي كل واحدة بثلاثة أشهر من غير نظر النساء كما هو نقل المواقو ابن عرفة وهو المعتمد أو بوضع الحمل كله ولو علقه إن كانت حاملاً كالعدة اه ملخصاً من در ودس وعدوى [مسئلة] يحرم على المالك الاستمتاع ولو بالمقدمات زمن الاستبراء ولو كانت في ملك سيدها والحال أنها بينة الحمل منه ثم زنت أو غصبت أو وطئت بشبهة فاستبراؤها استحباباً فيحرم عليه التمتع بها زمن الاستبراء على ما قاله ابن رشد واختاره بن لاحتال انفضاش الحمل وقيل لا يحرم بل هو مكروه أو خلاف الأولى وقيل جائز وتقدم في العدة أن تحريم الاستمتاع هو المذهب (ما قولكم) في شخص تزوج جارية هل يجب عليه استبراؤها قبل أن يستمتع بها أم لا (الجواب) لا يجب عليه استبراؤها وأما سيدها فيجب عليه استبراؤها إن كان وطئها بالفعل وللزوج أن يعتمد على قول سيدها أنه استبراؤها ويعقد عليها ويطأها من غير استبراء وأما إذا لم يطأها السيد فله تزويجها بلا استبراء للامن من حملها ما لم يظن أنها زنت وإلا فيجب عليه أن يستبرأ قبل أن يزوجه كما في أقرب المسالك بزيادة من دس (ما قولكم) في رجل اشترى أمة وأخبره سيدها أنه استبراها هل له أن يعتمد على قوله أم لا وإذا قلتم ليس له أن يعتمد على قوله فما الفرق بين المشتري والمزوج حيث قلتم إن المزوج له أن يعتمد على قول سيدها (الجواب) ليس للمشتري أن يعتمد على قول السيد أنه استبراها ويحرم عليه أن يطأها حتى يستبرأها والفرق بين المزوج والمشتري تعبدى كما قرره

وينتظر الجواب وتكون مؤنة المكتوب ومؤنة الأجير والسفينة على المستأجر مدة إقامته في تلك البلدة لأنه شيء له ووقع وربما لم يصله الجواب إلا بعد أشهر مثلاً أم لا يستحق شيئاً أصلاً أم كيف الحكم أفتونا وتفضلوا علينا إذا تيسر نص في هذه المسئلة بهنجزاكم الله خيرى الدنيا والآخرة آمين (أجاب) رضى الله عنه نعم إن وقع تعيين المتاع المذكور في العقد انفسخ العقد ولا يستحق صاحب السفينة على المستأجر شيئاً وإن وقع التعيين بعد العقد أبدل برضا المكترى والله أعلم وعارة التحفة في باب الإجارة وحاصل ما مر أنه يجوز إبدال المستوفى كالراكب والمستوفى به كالحمول والمستوفى فيه كالطريق بمثلها ودونها ما لم يشترط عدم الإبدال في الآخرين بخلافه في الأول لأنه يفسد العقد كما مر ومحل جوازه فيما إن عينا في العقد أو بعده ثم تلقا وجب الإبدال برضا المكترى أو عينا فيه ثم تلقا انفسخ العقد الخ والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه

في رجل قرأ قرآنا وطلب أجرة هل يحل له ذلك وهل يكون ما أخذه من الأجرة من باب التكبس أو الصدقة وهل يكون ثواب القراءة للقارئ أم للقارئ أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث صححت الإجارة فله المسمى وإن فسدت فله أجرة المال ويحل له أخذه في صورتين وإن لم تقع إجارة فليس له الطلب وحيث حل له الطلب فيكون ذلك من باب التكبس ويكون ثواب القراءة للقارئ وإذا نوى بالقراءة غيره حصل له الثواب أيضاً والله سبحانه أعلم

(سئل) رضى الله عنه عن ما يأخذونه الدالين من أرباب الأموال بكلمة وتعب قليل أموالا كثيرة هل يحل لهم أخذه لأن لهم قانونا على المسائة الريال ريال ومتحقق البائع والمشتري ذلك متى طلبه أعطوه من غير نزاع أم لا يحل لهم ذلك إلا بقدر التعب وأما الدالين الحراج فهم يتبعون كثيرا وما يعطونهم في مقابلة تعبهن وهل إذا باعوا لشخص شيئا وأخفى عليهم من الدلالة ولا أعطاهم إلا بقدر (١٧٤) تعبهن يحل له ذلك الخفى أو لا يحل لأن ذلك

صار عادة البلد يعطاهم ذلك سواء تبعوا أم لم يتبعوا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم الدالين المذكورين فإن شرطهم شرط معلوم وكان العمل فيه تعب وقد صح العقد استحقوا القيمة التي وقع عليها العقد وإن لم يصح العقد وقد عرض بالأجرة كأرضيك فله أجرة المال حيث كان العمل فيه تعب وإن لم يشرط شيئا ولا عرض بما يدل عليها فلا شيء لهم ثم لا فرق في الحكم المذكور بين دلال الكف ودلال الحراج في التفصيل المذكور وحيث فهم ذلك تبين حكم ما إذا أخفى عنهم شيئا من الدلالة فالخرصة في الأولى والثانية ولا شيء في الثالثة والله وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له دكان فباعه على رجل آخر والحال أنه مستأجر أربع سنرات فضت منها عامان فهل للمشتري استلام المبيع قبل استيفاء مدة المستأجر وهل يجبر المستأجر على تسليم الدكان من غير استيفاء والحال أن الدكان وقف سلطاني وهل البيع صحيح إذا كان الدكان مشغولا بالإيجار أم لا أفوتونا

شيخنا اه دس بتصرف (ماقولكم) في رجل اشترى أمة بنت ثمان سنين هل يجب عليه استبرائها أم لا (الجواب) يشترط في الاستبراء اطلاق الوطء ككبت تسع وأما بنت ثمان فلا يجب استبرائها قال در لا إن لم تطلقه ككبت ثمان سنين ولكن في دس أن الحق أن أطلاق الوطء تختلف باختلاف البلدان أى فإذا كان في بعض البلدان أن بنت ثمان تطيق الوطء فيجب علي مشترئها استبرائها (ماقولكم) في رجل أراد أن يبيع أمة هل يجب عليه استبرائها قبل بيعها أم لا (الجواب) إن وطئها سيدها بالفعل وجب عليه أن يستبرئها قبل بيعها وأما إذا لم يطأها فله بيعها بلا استبراء ولو تحقق أنها زنت وما في عقب غير صواب كما في دس (ماقولكم) في الأمة التي لا يمكن حملها عادة ككبت تسع سنين قد أوجبوا على مشترئها الاستبراء وقد قالوا إن شرط وجوب الاستبراء أن لا توفق البراءة وهذه قد أوقت براءتها (الجواب) قولهم شرط وجوب الاستبراء أن لا توفق البراءة مرادهم عدم تيقن البراءة من الوطء لأن من الحمل فتي لم يتيقن براءتها من الوطء وجب الاستبراء تيقن براءة رحمها من الحمل أم لا اه دس بتصرف (ماقولكم) في رجل أبضع في أمة أى أعطى إنسانا ثمن أمة ليشتريها من بلد سافر إليها فاشترها وأرسلها فهل يجب على سيدها أن يستبرئها قبل أن يستمتع بها أم لا (الجواب) إن أرسلها مع غير مأذون له في الإرسال معه فإنه يجب على سيدها استبرائها قبل أن يستمتع بها ولا يكتفى بحيضها في الطريق على قول ابن القاسم وهو المشهور وقال أشهب يكتفى بها ولا تستبرئ من سوء الظن وأما لوجهها بنفسه أو أرسلها مع من أذن له سيدها أن يرسلها معه فلا يجب على سيدها استبراء بل يكتفى بحيضها في الطريق اه ملخصاً من درودس (ماقولكم) في رجل اشترى أمة بكرأ زوجها سيدها لرجل وطلقها قبل البناء هل يجب على مشترئها أن يستبرئها أم لا (الجواب) يجب عليه الاستبراء لاحتمال وطئها خارج الفرج وحملها مع بقاء البكارة كما في المختصر بزيادة من دس [مسئلة] إذا ملك إنسان أمة بشراء أوهبة وهي حائض في أول نزول الحيضة فإن كان قبل مضى أكثرها اندفاعاً فإنها تكتفى ولا يحتاج لاستبرائها بحیضة أخرى وأما إن ملكها بعد نزول أكثرها اندفاعاً ولو أقل أياماً كاليمين الأولين من

(أجاب) رضى الله عنه نعم حيث صح الفراغ بوجود شروطه الشرعية المقررة لزم المستأجر تسليم الوقف المذكور للفرغ إليه ورجع المستأجر بأجرة العامين على مؤجره والإفراغ صحيح مع بقاء مدة الإجارة ولكن تنفسخ الإجارة إذا صح الإفراغ والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيما إذا استأجر شخص داراً كاملة ينتفع بها سنة كاملة ثم حصل خراب في منافع الدار المذكورة فطلب المستأجر المذكور من مؤجره أن يعمره ما خرب فقال اعمر

لك لكن انتقل من الدار مدة العارة فأبى المستأجر أن ينتقل فهل والحال ما ذكر يجبر المستأجر على الخروج من الدار لأجل اصلاحها أم لا وهل إذا انتقل برضاه إلى محل آخر بأجرة تكون الأجرة لازمة له أم لمؤجره المذكور أم كيف الحكم أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه أعلم وفقنا الله وإياك لرضاه أن الخراب المذكور حيث منع السكنى من أصلها انفسخت بالإجارة وإلا بأن لم يمنع السكنى من أصلها تخير (١٧٥) المستأجر على التراخي بين الفسخ والإجارة

مالم يبادر المؤجر ويصلحها قبل مضي مدة الأجرة لها فان لم يبادر المذكور أو مضت المدة المذكورة وفسخ المستأجر حاسب على ماضى باعتبار أجرة المثل مما وقع عليه الرضاوان أجاز وسكن في الموضع أو خرج برضاه فأجرة ما استأجره من الدار الأخرى على المستأجر لتقصيره بترك الفسخ الذى هو قادر عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن استأجر براً بما حولها من الأرض البيضاء الفارغة من الشواغل مدة معلومة فحرق الأرض وزرعها ثم حصدها ثم لما انتهت مدته سلمها لصاحبها مشغولة بما يبقى في الأرض بعد حصاها من القشوع والقفوش فهل يجب عليه إخراجها منها وردها لصاحبها مثلاً كانت يوم استأجرها أم كيف الحكم أفئونا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يلزمه رفع ما ذكره وبإجارة التخة وبعد انقضاء المدة يجبر المكترى على نقل الكناسة بل وفي أثنائها إذا ضرت بالسقوق كما هو ظاهر وعليه بالمعنى السابق تنقية بالوعة وحش بمحصل

خمس فلا تكنى ولا بد من حيضة أخرى كما في أقرب المسالك وغيره [مسئلة] يكفى اتفاق البائع لموطوءته والمشتري لها على حيضة واحدة بأن توضع بعد أن وطئها سيدها ولم يستبرئها تحت يد أمين قبل الشراء حتى ترى الدم ثم بعد رؤية الدم يحصل الشراء ولا يحتاج المشتري لاستبراء ثاناه ملخصاً من درودس (ماقولكم) في أمة عادت بها بأنها الحيض في أربعة أشهر أو أكثر إلى تسعة هل استبرأوها حيضة أو ثلاثة أشهر (الجواب) فيدر إن كانت تحيض لأربعة أشهر أو أكثر إلى تسعة فالراجح من قولى ابن القاسم أنها تستبرأ بثلاثة أشهر ولا تنتظر الحيضة ومضى عليه دس واستظهر في أقرب المسالك أنها تنتظر الحيضة وفي دس أنها إذا كانت عادت بها الحيض بعد تسعة أشهر فاستبرأوها ثلاثة أشهر على قولى ابن القاسم (ماقولكم) في رجل تزوج أمة ثم اشتراها قبل البناء بها هل يلزمه استبرأؤها أم لا (الجواب) يفسخ النكاح بطروا الملك عليه كما يفسخ إن طرأ على الملك كما تقدم في باب النكاح وذكرنا هنا أنه يجوز له وطؤها من غير استبراء سواء اشتراها قبل البناء أو بعده على المشهور ومقابلته يستبرئها قبل البناء وأولى بعده وهو قول ابن كنانة لأن الولد إذا حدث بعد الملك كانت به أم ولد فتحتاج للاستبراء ليحصل العلم هل هى أم ولد أم لا لكن يقيد عدم استبرائها قبل البناء بما إذا لم يقصد بالعقد عليها إسقاط الاستبراء والإلزام استبرأوها معاملة له بنقيض مقصوده انتهى ملخصاً من الحرثى والعدوى وتوضيح [مسائل لا يجب فيها الاستبراء] (الأولى) إذا اشترى أمة مودعة عنده أو مرهونة ولم تخرج ولم يدخل عليها سيدها في أيام الإيداع أو أيام الرهن وحاضرت عنده فلا استبراء عليه فإن خرج أو دخل عليها سيدها وجب استبرأؤها لإساءة الظن (الثانية) استبراء على من أعتق أمته الموطوءة وله وتزوج بها بعد العتق لأن وطء الأول صحيح والاستبراء لا يكون إلا من وطء فاسد وهذا هو المشهور وقيل بوجوبه ليفرق بين ولده بوطء الملك فإنه ينتق بمجرد دعواه من غير يمين على المشهور وبين ولده من وطء النكاح فإنه لا ينتق إلا بلعان وقد استظهر المصنف في التوضيح هذا القول (الثالثة) لا استبراء على من اشترى أمة وزوجه وأمة ولده الصغير وأمة أمه أو نحو ذلك إذا لم يسمى الظن بواحدة منهم اه ملخصاً من درودس (ماقولكم) في رجل

بفعله ولا يجبر على تنقيتها بعد المدة وفارق الكناسة بأنها تنشأ عما لا بد منه بخلافها وبأن العرف فيها رفعها أولاً فأولاً بخلافهما فانظر قولها بأنها تنشأ وبأن العرف الخ تجدد القشوع والقفوش من ذلك وأن حكمها حكم مافى الحش والبالوعة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في خياط استلم عبادة من رجل ليركب لها خرجه وقبض أجرته ثم من بعد مدة ادعى الخياط بضائع العبادة والحال أنها ماراحت في حرز مثلها فيضمن الخياط قيمتها

أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم يضمها بالقيمة والحال مازير والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن استأجر شخصاً على فروض عين تعيينت على الأجير بعقد صحيح ليوم في مسجد الناس الجمعة والجماعة ويعلمهم القرآن وما افتقروا إليه من الفرائض والشروط ويدفع له في كل سنة مائة راضياً عليه من الجعل فهل العقد والتأجيل صحيحان والاخذ وإن كان الغالب عليه (١٧٦) الفقر والأكل من صدقات الناس غير ممنوع بلا نزاع أفيدونا

(أجاب) رضى الله عنه نعم أعلم أن الاستأجار للإمامة لا يصح بخلاف تعليم القرآن وما افتقر إليه من الفروض والشروط فلا يستأجر لها صحيح فإذا فهمت ماذا كرفان جمع في عقد واحد بين إمامة الصلاة وما افتقر إليه فسدت الإجارة واستحق أجرة المثل فيما يصح الاستأجار له وإن استأجر لما افتقر إليه وكان معلوماً مضبوطاً كتمدر معلوم من القرآن وقراءة كتاب معين صحت الإجارة والتأجيل وإن لا يمكن مضبوطاً استحق أجرة المثل كما علم والله الهادى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل استأجر داراً آخر فيها شجرة مثمرة وله مدة سنوات يستثمرها ولم ينازعه المؤجر في ثمرتها فبعد مدة سنوات أتى صاحب الدار بيبغى ثمرة الشجرة فتمعه المستأجر فهل له أخذها أم لا (أجاب) رضى الله عنه نعم ليس للمستأجر منع المؤجر من أخذ الثمرة والحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل أجرة داره وفيها شجرة مثمرة ولم يشترط ثمرتها المؤجر على المستأجر فتركها

اشتري أمة ثم أعتقها عقب الشراء وأراد العقد عليها هل يجب استبرأها أم لا (الجواب) يجب عليه استبرأها في حاشية الصاوى وأما إذا اشتراها وأعتقها عقب الشراء وأراد العقد عليها فلا بد من استبرائها ولا يكفي في إسقاط الاستبراء عتقه اهـ

### (باب الرضاع)

يحرم من الرضاع ما يحرم من اللبن إذا كان الرضاع في حولين وشهرين ولم يستغن عن اللبن استغناءً بينا بحيث لا يقوم به إذا رد له والموضوع أنه فطم وأما إذا استمر الإرضاع فإنه يحرم مطلقاً في الحولين والشهرين كما في المجموع [مسئلة] يحرم الرضاع ولو من امرأة ميتة أو صغيرة لم تطق الوطء وإن قدر أن بها لبناً وكذا يحرم لبن المعجوز التي لانت له وإن كان موجوداً بغير وطء وإن كان لبناً لأماء أصفر وإلا فلا يحرم كما في ص [مسئلة] يحرم الرضاع بوصول اللبن لجوف الرضيع ولو مصصة واحدة وإن بسعوط أى صب في أنف [مسئلة] إذا فطم الرضيع في الحولين واستغنى بالطعام عن اللبن أكثر من يومين ثم أرضعته امرأة فلا يحرم لأن الشأن إذا بعد الزمن أن لا يكفيه اللبن إذا رد له وأما إذا لم يقطع وكان يأكل الطعام فإنه يحرم ولو فرض أنه لو فطم لاستغنى بالطعام عن الرضاع اهـ من أقرب المسالك بتوضيح من الأمير (ما قولكم) في امرأة أرضعت طفلاً ثم طلقها زوجها وتزوج بأخرى فولدت بنتاً فهل تحل هذه البنت للطفل الذي أرضعته زوجته التي طلقته أم لا (الجواب) لا تحل له لأن الرضيع يقدر ولداً لصاحبه اللبن ويقدر ولداً لزوجها فيحرم على ذلك الطفل بنات ذلك الرجل ما تقدم على الرضاع وما تأخر لأنهن أخوات لذلك الرضيع وكذلك يحرم عليه بنات المرأة التي أرضعته ما تقدم على الرضاع وما تأخر كما في دس (ما قولكم) في امرأة طلقته ثم تزوجت بأخرى وفي ثديها لبن من الرجل الأول فأرضعت طفلاً فهل يحرم على ذلك الطفل بنات الرجل الثاني من غيرها أم لا (الجواب) إذا وطئها الزوج الثاني وأنزل نسب إليه ذلك اللبن كما ينسب للزوج الأول فيحرم على ذلك الطفل بنات كل من الزوجين وأما إذا لم ينزل فلا ينسب إليه فإذا وطئها ولم ينزل ثم أرضعت طفلاً فلا يحرم على الطفل بنات ذلك الرجل الثاني كما قدس

له كم سنة فبعد ذلك أراد المؤجر أخذ ثمرة شجرته فتمعه المستأجر فهل له ذلك أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يمنع من أخذ ثمرة الشجرة المذكورة والحال ماسطر والله الهادى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل استأجر رجلاً معلماً ليعلم أولاده القرآن في بيته ويأكل ويشرب ويلبس وله في كل شهر ريال يجلس مدة ثلاثة سنوات نفقته أحد الأولاد القرآن وكان قد قرأ على غير هذا المعلم المذكور ربع القرآن وفك الحرف فهل والحال ما ذكر يجبر والد لوالد

المذكور على ما جرت به العادة عند ختم القرآن أم لا أم كيف الحكم (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان استئجار صحيح بأن تمت معتبراته الشرعية استحق الأجرة المشروطة لا غير وإلا يكن صحيحاً استحق أجرة المثل فيما علم فقط والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه في الأختة التي تأخذها الفقهاء من الصبيان عادة هل تكون كافية في أجر المعلم وهل تمتع المعلم من طلب المثل إذا لم يعطه شيء (١٧٧) وهل إذا كان المعلم مستأجراً لا يكون له على الصبي بعد ذلك من مودة ترده وهل

للتعلم إذا صادف معلمه أقبل من طريق يذهب إلى أخرى ويمر ولم يسلم عليه ولم يصاحبه وإذا قال له لم تفعل ذلك ولأى شيء تهجرني والحال أن لي عليك مشيخة واجتهدت عليك في إخراج الحروف بعد عجمها عليك فهل له يحية بأن ليس لك على شيء لأنك كنت تأخذ من كل خميس عشرة ديوانية والحالة هذه فكيف الحكم أفئتنا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كان الاستئجار صحيحاً استحق ما أجر عليه وإن لم يوجد استئجاراً كما عليه العمل اليوم فلا يستحق شيئاً وإن كان فاسداً كعلمي وأنا أرضيك أو عينت الأجرة ولم يعين المؤجر عليه استحق أجرة المثل فيحتمل علم ذلك علم حكم الأختة فإن كانت هي المشروطة في الإجارة الصحيحة فلا يستحق غيرها وإن لم توجد إجارة رجع عليها بها وإن كانت الإجارة فاسدة فالتقاضى بأجرة المثل وللمعلم حق التعليم من مودة وتردد ما لم يكن هناك أهم منه ولكن لا ينبغي له طلبها ولا رؤية أنه له عليه حقاً

[مسئلة] إذا طلقت امرأة في ثديها لبن ثم وطئها بعد ذلك رجال بنكاح بل وإن بزنى ثم أرضعت طفلاً فإن هذا الطفل ولد للجميع قال في أقرب المسالك فلو فرض أن امرأة ذات لبن من حلال أو حرام زنى بها ألف رجل وأرضعت ولداً لكان ولداً للجميع من الرضاع اهـ [مسئلة] اللاتي يحرم من الرضاع سبع كاللاتي يحرم من النسب فاللاتي حرم من النسب فهن ما في قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم إلى قوله وبنات الأخت واللاتي حرم من الرضاع الأم المرضعة والأخوات من الرضاعة وقد ذكرهما الله بقوله وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة والثالثة البنت من الرضاع وقد دخلت في عموم قوله تعالى وبناتكم والأربعة الباقية من الرضاع إنما ثبت تحريمها بخبر يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الأولى منها العمة من الرضاع وهي أخت الزوج صاحب اللبن الثانية الحالة وهي أخت الأم المرضعة الثالثة بنت الأخ وهي من أرضعتها زوجة أخيك باللبن المنسوب إليه الرابعة بنت الأخت من الرضاعة وهي من أرضعتها أختك فهذه أربعة تضم للثلاثة الأول فقد تمت السبعة من الرضاع وكذلك يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فيحرم عليك أم زوجتك من الرضاع وهي كل امرأة أرضعت زوجتك ويحرم عليك بنت زوجتك من الرضاع وأختها وعمتها وخالتها وبنت أخيها وبنت أختها كذلك لكن الخمسة الأخيرة وهي أخت الزوجة وعمتها الخ يحرم فيهن الجمع بين واحدة منهن وبين الزوجة لأننا نبيد التحريم اهـ ملخصاً من درودس وعدوى (ما قولكم) في امرأة أرضعت طفلاً فتأبد تحريمها (الجواب) هذه امرأة تزوجت على زوجها رضيعاً بولاية أبيه لمصلحة ثم طلقها عليه لمصلحة فتزوجت بالغا فوطئها وهي ذات لبن أودحت بوطه فأرضعت الطفل الذي كان زوجها لها فتحرم على زوجها لأنها زوجة ابنه من الرضاع وإن كانت البنت طرأت بعد الوطء اهـ من أقرب المسالك [مسئلة] إذا تزوج رضيعة من أبيها ثم طلقها فأرضعتها زوجته الكبيرة حرمت الكبيرة عليه لأنها صارت أم زوجته ولا يشترط أن تكون الأمومة سابقة والعقد على البنات يحرم الأمهات وكذلك إذا أرضعتها امرأة أجنبية فإنها يتأبد تحريمها عليه لأنها أم زوجته من الرضاع اهـ ملخصاً من أقرب المسالك وص (ما قولكم) في رجل طلق زوجته طلاقاً باتناً

(٢٣ — قرة العين) لأن ذلك من المن المبطّل للعمل المنصوص عليه بقوله عز من قائل لا تبطلوا صدقاتكم بالمن، وفعل المعلم من العدول عن طريق معلمه وعدم تسليمه عليه وإجابته بأن ليس لك على شيء الخ من سوء أدبه وعلامة عدم النفع به دنيا وأخرى بل الواجب عليه أن يفعل كما فعل حبر الأمة وترجمان القرآن بشيخه زيد بن ثابت أنه كان إذا ركب زيداً أخذ بركابه ومشي تحت دابته وكذا كان الإمام أحمد يفعل مع الإمام الشافعي ولكن كل ذلك سبب الحرمان ونزع البركة نسأل

الله العافية وحسن الأدب فإن بالأدب ينال كل خير ويدفع كل ضرر والله ولي الهداية بفضلته يرشد من يشاء من عباده والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل استأجر حوشاً ثلاث سنوات مثلاً وفي السنة الثالثة ظهر مصنع في الحوش لرجل آخر وعمره وصاحب الحوش يطلب إيجاراً من صاحب التنور ومستأجر الحوش يطلب من صاحب التنور كذلك فهل يكون الإيجار (١٧٨) في هذه السنة للمستأجر أو لصاحب الحوش (أجاب)

رضي الله عنه نعم حيث لم ينص في الإجارة المذكورة على دخول المصنع المذكور فيها فأجرة المصنع لصاحب الحوش لا للمستأجر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن شخص له أرض بجاه آخر يريد أن يشتريها منه فأجابه بقوله مالى إرادة في بيعها ولكن ابن فيها وتكون كروة البناء مناصفة بيني وبينك فهل يكون قوله ذاك صيغة إجارة أو صيغة هبة أو إعارة فإن قلتم تشبه صيغة الإجارة فهل يعتبر ذلك اللفظ في الإجارة وإن قلتم هبة فلم يصرح بشيء من صيغ الهبة فكيف يكون الحكم في ذلك أفوتنا (أجاب) رضى الله عنه نعم يكون ما ذكر إجارة فاسدة يستحق صاحب الأرض فيها أجرة المثل للدة التي وضع الباني فيها يده والله الهادي أعلم (سئل) رضى الله عنه في الجمل الذي ليس حرقة إلا الكرى فاستكرى منه رجل لجل زيت لخملة وأثناء الطريق هرق بنفسير فرط من الجمل بأن عثر الجمل بنفسير اختيار من الجمل فهل يكون الضمان عليه أم ليس

ثم تزوجت بغيره فحملت منه ثم ولدت وأرضعت طفلة فهل تحرم هذه الطفلة على زوجها الأول الذي أبانها أم لا (الجواب) يحرم عليه كل طفلة أرضعتها تلك المرأة لأن كل من أرضعت منها صارت بنت زوجته من الرضاع أى بنت من كانت زوجته والموضوع أنه كان دخل بترك الزوجة التي أبانها وأما إذا لم يدخل بها بأن عقد عليها ثم طلقها ثم حدث لها لبن فأرضعت طفلة فلا تحرم هذه الطفلة عليه لأن العقد على الإماء بمجرد لا يحرم البنات اه مخلصاً منهما وقال في المجموع وإن فارقتها بعد التلذذ بها فأرضعت صبية ولو بغير لته حرمت الصبية لأنها بنت زوجته المثلذذ بها اه (ماقولكم) في رجل تزوج بامرأة ذات لبن من زوجها الأول فأرضعت طفلة وعندها الزوج الثاني ولد من غيرها فهل تحرم هذه الطفلة على هذا الولد أم لا (الجواب) تقدم أنه بمجرد وطئه مع الانزال ينسب إليه ذلك اللبن وإن لم ينزل فلا فهذا الرجل إن كان أنزل فكل من أرضعته بها بعد ذلك في الحولين والشهرين ولم يستغن عن اللبن استغناء بينا يكون أخا من الرضاع لجميع ذريته وإن لم ينزل فلا يكون أخا لذريته فيحل لولده حيثن أن يتزوج واحدة ممن أرضعتها والله أعلم [مسئلة] ست لا يحرم من الرضاع الأولى أم أخيك فإذا أرضعت امرأة أجنبية أخاك فإنها تحل لك إذا خلعت من مانع آخر وأولى في عدم التحريم أخت أخيك من الرضاع (الثانية) أم عك التي أرضعته تحل لك (الثالثة) أم أخاك التي أرضعته تحل لك (الرابعة) أم ولد ولدك التي أرضعته (الخامسة) جدة ولدك من الرضاع كما لو أرضعت أجنبية ولدك فلا يحرم عليك أم هذه المرأة الأجنبية وهي من النسب إما أمك أو أم زوجتك (السادسة) أخت ولدك كما لو رضع ولدك على امرأة لها بنت فلك نكاح البنت إلا المانع كما لو كانت أخت ولدك من الرضاع بنتك من الرضاع أو أختك من الرضاع وإلا فتحرّم عليك وكذا يقال في باقي الستة كما في أقرب المسالك وغيره اه بتوضيح (ماقولكم) في رجل تزوج بامرأة ثم تصادق معها على الرضاع بأخوة أو نحوها وقلتم يفسخ النكاح بينهما فهل يفسخه بطلاق أو غيره (الجواب) يفسخ بغير طلاق عند ابن القاسم كما في ص (ماقولكم) في رجل تزوج امرأة ثم أقر بأنها أخته من الرضاع فهل يؤخذ بإقراره ويفسخ النكاح بينهما أم لا

عليه ضمانه فإن قلتم ماعليه ضمان هل له مطالبة الكراء أم ليس له أفوتنا (أجاب) رضى الله عنه حيث كان الأمر ماسطراً فلا ضمان وليس له مطالبة بكرام والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن استأجر في ساعة إنسان ليركب فيها مع أهله وأتباعه وتراضيا على خمسة وعشرين ريالاً فاشتراط المستأجر أن لا يتخير في طريقه على بندر من البنادر فالزم صاحب الساعة أن لا يتخير إلا في بندر واحد قدر يومين ولا يزيد عليها فذكر له المستأجر أن

البندر يضرب إن زاد على اليومين لأن أهل ذلك البندر ظلمة يخشى منهم فالترم أنه لا يتعبر أكثر من يومين في ذلك البندر فجاء صاحب التحير بذلك الساعة إلى ذلك البندر وتحير فيه عشرة أيام لا يقدر المستأجر أن ينزل في البندر لما يخشى من جور أهله عليه ولا يقدر أن يستأجر في ساعة أخرى حتى ينتقل إليها وذلك لأنه سلم النول مرة واحدة ثم تحير في بندر آخر يوماً أيضاً وسبب تحيره ذهب الريح الذي (١٧٩) كان يسرع بسببه الوصول إلى مقصده

وأتى ربح مخالف أوجب وقوف الساعة في مكان واحد ثلاثة عشر يوماً حتى فئيت الأزواد وشق الحال فهل يلزم صاحب الساعة عند مخالفته ما اشترط على نفسه شيئاً للمستأجر أم لا وهل يلزمه أيضاً في مقابلة ما حبس المستأجر في الساعة في ذلك البندر الظالم أهله شيئاً من التأديب والتعزير أم لا مع أن المستأجر قد كان استأجر من البندر الذي سافر منه ابتداء مع صاحب ساعة أخرى وطلب منه صاحب تلك الساعة في أهله وأتباعه اثني عشر ريالاً لكنه لما رآه لا يلتزم على نفسه في عدم التحير بالبندر لم يكاره وعدل إلى هذه الناحية وأعطاه خمسة وعشرين ريالاً فالمسئلة واقعة ففضلوا بإيائه الحكم فيها أناكم الله تعالى (أجاب) رضى الله عنه نعم يعزر صاحب السفينة التعزير اللائق بأمثاله ما يراه ولى أمره حيث كان مكثه في البندر المذكور لغیر ضرورة ملزمة للمكث ولا يلزمه أن يسلم شيئاً للمستأجر والحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم

(الجواب) المكلف يؤخذ بإقراره إن ثبت بيئته ولو سنها ففسخ النكاح بينهما كما في أقرب المسالك بزيادة من ص (ماقولكم) في زوجة أقرت بحصول الرضاع بينهما وبين زوجها هل يفسخ النكاح بينهما (الجواب) إن كان إقرارها قبل العقد عليها وكانت بالغا ففسخ النكاح بينهما ولو كانت سفية إن ثبت إقرارها بينة وأما إن أقرت بعد العقد فلا يفسخ لاتباعها على مفارقتها بغير حق إله ملخصاً منها [مسئلة] متى حصل الفسخ قبل البناء فلا شيء للزوجة إلا أن يقر الزوج فقط بعد العقد فتشكر الزوجة فلها نصف المهر وهذه إحدى المسائل الثلاثة المستثنيات من قاعدة كل عقد فسخ قبل الدخول لاشيء فيه إلا نكاح الدرهمين وفرقة المتلاعنين وفسخ المتراضين إله ملخصاً منها [مسئلة] للزوجة المسمى بالدخول سواء علما بالرضاع معاً أم لا إلا أن تعلم هي فقط قبل الدخول دونه فلها ربع دينار ثلاثاً يغلو البضع عنه إله منها [مسئلة] يقبل إقرار أحد أبوي صغير بالرضاع قبل العقد فقط فلا يصح العقد بعد الإقرار ولكن إقرار الآم لا بد منه من الفشو، قيل معنى الفشوشو قولها ذلك قبل شهادتهما وقيل هو فشو ذلك عند الناس من غير قولها إله منها [ماقولكم) في رجل عقد على بنته لآخر فشهدت بيئته على إقرار الأب قبل العقد بأن بنته أخت لذلك الرجل الذي عقد عليها من الرضاع فقال الأب إنما أقرت بالرضاع بينهما قبل العقد لعدم قصدى النكاح في ذلك الوقت فهل يقبل منه هذا الاعتذار أم لا (الجواب) لا يقبل اعتذاره وبفسخ النكاح بينهما إله من أقرب المسالك [مسئلة] يثبت الرضاع برجل وامرأة إن فشا منهما أو من غيرهما قبل العقد لا إن لم يحصل فشو أو فشا بعد العقد فلا يثبت الرضاع بذلك ولا يشترط مع الفشو عدالة على الأرجح كما في أقرب المسالك [مسئلة] يثبت الرضاع بأمرأتين إن فشا ذلك منهما وأولى من غيرهما قبل العقد لا إن لم يفش أو فشا بعد العقد فلا يثبت بما ذكر ولا يشترط مع الفشو عدالة على الأرجح كما تقدم إله منه (ماقولكم) في من حضرا عقد امرأة ثم شهدا بحصول الرضاع بين هذا الزوجين فهل تقبل شهادتهما أم لا (الجواب) في المجموع ويثبت الرضاع برجلين وإن لم يفش إلا أن يحضرا العقد ساكتين فلا يقبل قولها بعد ذلك إله بتصرف وتوضيح [مسئلة] يثبت الرضاع

(باب الوقف) (سئل) رحمه الله تعالى في رجل وقف ماله في حال صحته من نخل وماء وزبر على أولاده المذكور دون الإناث فقال وقت مالى على أولادى المذكور دون الإناث ثم أولادهم ومن مات من أولادى وله عقب فصبه لعقبه ثم لعقبه ماتناسلوا بطنا بعد بطى والأولاد المذكورين كلا على أم ثم إنه انقضى أحد أولاد الأولاد فهل يصرف ماله للأقرب إليه مثل الارث أو يكون للأقرب للواقف وهل مثل ابن عم الأبوين يقدم على ابن عم الأب

إذا كانوا في درجة الميت المنقرض المذكور وإذا قلتم إن نصيب المنقرض المذكور يكون للأقرب للواقف ثم استحقه الأقرب المذكور ثم إنه مات فهل لأولاده شيء أو يكون للمستوين في الدرجة من جميع أرباب الوقف وما قولكم إذا كان في لفظ الصيغة ومن انقرض من أولادى فهي للأقرب فهل الضمير يعود للبيت المنقرض أو يكون للأقرب إلى الواقف وهل تجوز قسمة مال الوقف (١٨٠) المذكور كثيره أو يمتنع (أجاب) رضى الله عنه حيث انقرض عقب

أحد الأولاد ولم يعين الواقف جهة يصرف إليها الربع صرف لدرجة من انقرض بينهم بالسوية ولا يقدم ابن العم الشقيق على الذى للأب بل همسا وما حيث لم يشترط الواقف خلافه وإذا استحقه من ذكر انتقل بعد موته لأولاده دون أهل درجته ومثله ما إذا شرط الواقف أنه للأقرب فإنه يصرف لأولاده بعد موته دون أهل درجته اعتباراً بشرط الواقف السابق في الأولاد أن من مات عن عقب فنصيبه لعقبه وحيث شرط الواقف أن الوقف يكون للأقرب وأطلق فالظاهر والله أعلم أنه يعود للنفق لأن الكلام فيه وهو أقرب مذكور وتمتع قسمة الوقف مطلقاً قال في التحفة لأن فيه تغييراً لشرطه نعم لا منع من مهاياة رضا بها كلهم إذ لا تغيير فيها لعدم لزومها انتهى والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في واقف شرط في وقفه أنه بعد الفلانية من الموقوف عليهم يكون لنوى أرحامه فانقرضوا الفلانية مثلاً ورجع لنوى الأرحام فوجد الآن ناس منهم ابن ابن خال

برجل وامرأتين وإن لم يشك في كفاي المجموع [مسئلة] لا يثبت الرضا بامرأة ولو فشى وندب التزوه في كل من لا تقبل شهادته فقد قال صلى الله عليه وسلم كيف وقد قيل : قاله لعقبه بن الحارث لما تزوج بامرأة فقالت له امرأة إنها أرصعتها فجاء للنبي صلى الله عليه وسلم يسأله فقال له ذلك ومعناه كيف تابشرها وتفضي إليها وقد قيل إنك أخوها من الرضا فإنه بعيد من المروءة والورع اهـ ملخصاً من أقرب المسالك والمجموع وص

### باب النفقات

تجب نفقة الزوجة والوالدين الحريين المسرين ولو كافرين وخادمهما والولد الحر على أبيه لاعلى أمه الذكر إلى البلوغ قادراً على التكسب والأثني إلى دخول الزوج أو دعائه للدخول بعد زمن يتجهز فيه مثلها إن كان الزوج بالغاً وهى مطيعة وإلا فللدخول بالفعل ونفقة الرقيق على سيده لا تجب نفقة جد أو جدة ولا نفقة ابن ابن كافي أقرب المسالك [مسئلة] الزوجة المدخول بها تجب لها النفقة وإن لم تلحق الوطء وإن لم يكن الزوج بالغاً كما قرر به الشيخ مياره كافي أقرب المسالك فإذا هربت منه خوفاً من وطئه فلا يعد نشوزاً لعدم طاعتها الوطء ولا يجب على أحد اضرار نفسه ولا يمكن من ردها له مادام يخشى منه هذا الأمر وعليه نفقتها (ما قولكم) في النفقة هل تسقط بمضى زمنها إذا لم يحكم بها حاكم أم لا (الجواب) لا تسقط نفقة الزوجة عن زوجها المورس بمضى زمنها حكم به حاكم أم لا بخلاف نفقة الوالدين والولد فإنها تسقط بمضى زمنها إن لم يحكم بها حاكم ونفقة المملوك تسقط أيضاً بمضى الزمن عاقلاً أو غيره اهـ بتصرف وتضمن الزوجة النفقة بالقبض مطلقاً ماضية كانت أو مستقبلية قامت على هلاكها بينة أو لافرطت في ضياعها أو لا وأما نفقة المحضون إذا قبضتها الحاضنة فإن كانت ماضية ضمنتها مطلقاً وإن كانت مستقبلية وقامت على ضياعها بينة فلا تضمنها كذا قال البساطي وقال ت تضمن نفقة المحضون إذا قبضتها ماضية أو مستقبلية إلا لينة على ضياعها بلا تفريط فلا تضمنها ماضية أو مستقبلية واعتمده الرماضى اهـ ملخصاً من أقرب المسالك وص ومضى في المجموع على البساطي (ما قولكم) في قولهم النفقة الواجبة قوت وإدام وكسوة ومسكن بحسب عاداتهم في الأمور

الواقف ومنهم أولاد بنت بنت بنت عم الواقف ومنهم أولاد صالحه بنت سلمة بنت عم الواقف ومنهم أولاد كلية بنت مرم بنت عم الواقف ومنهم زهرة ورقية بنات جعفر بن سعادة بنت عم الواقف ومنهم حليلة بنت محمد بن سعادة بنت عم الواقف فهل يكونوا كلهم من ذوى الأرحام للواقف أم يختص ناس منهم برحمه أفئتنا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم يذكر الواقف في وقفه أنه للأقرب من ذوى الرحم اشترك من ذكر بينهم بالسوية لأن كل واحد



من ذكر يصدق عليه أنه ذو رحم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخص وقف قطعة من أرض على خدام الكعبة بيت الله الحرام وحكم بصحة الوقف حاكم شرعي فهل للواقف الرجوع عن هذا الوقف وصرفه إلى غيرهم والحال أنه لم يشرط ذلك في وقفه وإذا قلتم ليس له ذلك فهل صيغة وقفه المذكور يخص الشيئين أم غيرهم يدخل معهم في ذلك أو يفصل بين أن يكون الواقف قد وقف (١٨١)

الحرام فلا يدخل غيرهم أو لا يوقف فيدخل غيرهم معهم في الوقف المذكور أقنونا (أجاب) رضى الله عنه نعم ليس للواقف الرجوع عن وقفه ولا صرف ريعه لغير الموقوف عليه وصيغة الوقف المذكور وتخص الشيئين دون بقية خدمة المسجد الحرام سواء وقف على غيرهم من خدمة المسجد الحرام أم لا قال العلامة ابن حجر في شرح الإيعاب قال العلامة النووي في مجموعه ولاية الكعبة وخدمتها وفتحها وإغلاقها ونحو ذلك حق مستحق باتفاق العلماء نقله القاضي عياض وأوصه بدليله في شرح مسلم لني طلحة الحجيين من نبي عبد الله وهم المشهورون الآن بالشيئين والله سبحانه أعلم وعلم ولايتهم عليهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيبقى دائماً لهم ولذراريهم ولا يحل تفويض شيء من هذه الأمور لغيرهم ولا لأحد منازعتهم فيها ما وجد عنهم صالح لذلك اه كلامه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رباطين وقفاً على السادة العلويين كل رباط واقفه غير

الأربعة المذكورة فظاهره أنه يجب عليه أن يكسوها حريراً إن كانت العادة ذلك فهل هذا الظاهر مسلم أم لا (الجواب) في الدردير ولا يلزم الزوج الحرير والخز وظاهره ولو اعتيد واتسع حال الزوج له وهو كذلك فهو مقيد لقوله أى المختصر بالعادة وهذا قول الإمام اه بتوضيح وقدس في ذات الزوج إنسان بنتاً أكبر من شأنها لبس الحرير فلا يلزمه لباسا الحرير جرت العادة بلبسه أم لا كان غنياً أم لا اه وفي ص وانظر إذا شرط عليه أن يلبسها حريراً في صلب العقد هل يلزمه ذلك لأنه بما لا ينافي العقد وهو الظاهر ولا يلزمه ثوب يخرج إلا لشرط على الظاهر اه بتصرف [مسئلة] يعرض لها عند المشاحة الماء والزيت والخطب والملح واللحم قال بعضهم أى لحم من ذوات الأربع لا من الطير والسماك إلا أن يكون ذلك معتاداً فيجرى على العادة فيفرض اللحم على القادر ثلاث مرات في الجمعة يوماً بعد يوم وعلى المتوسط في الجمعة مرتان وعلى المنحط الحال في الجمعة مرتين كذا قال بعضهم والأظهر أن الفقير يفرض عليه بقدر وسعه فيراعى عادة أمثاله ولو في الشهر مرة مثلاً اه ملخصاً من درودس [مسئلة] لا يلزمه فاكهة ودواء وأجرة طبيب ولا يلزمه أجرة حمام إلا أن تكون جنباً وليس عنده من الماء ما يقتل به أو كان بارداً يضر بها في الشتاء مثلاً وليس عنده ما يستخه به فيلزمه أجرة الحمام لتوقف إزالة الجنابة عليه ولا يلزمه إلا قدر أكلها لا المعتاد للناس فلا يلزمه إلا أن يقدر لها حاكم حنفى شيئاً فيلزمه ما قدره لها وأما مذهبن فلا يرى الحكم بتقدير النفقة في المستقبل لأن حكم الحاكم لا يدخل المستقبلات عند مالك رضى الله عنه اه ملخصاً من أقرب المسالك وص (ما قولكم) في رجل حلف على زوجته أن لاتزور والديها وأن لا يدخلها داراً وأن لا يدخلها أولادها من غيره فهل يقضى لهم بالدخول ولها بالزيارة (الجواب) في أقرب المسالك وحنث أى قضى بتحنيته إن حلف على الأبوين والأولاد فقط أن يدخلوا لها كما يحث إذا حلف أن لاتزور والديها إن كانت مأمونة ولو شابة ولا يحث بمجرد الحكم بل بدخول أبيها عليها أو بزيارتها بالفعل وقضى لأولادها الصغار بالدخول عليها كل مرة لتفتقد حالهم وقضى لأولادها الكبار كل جمعة مرة كالوالدين [مسئلة] للزوج المتمتع بشورة

واقف الثانی أحد الرباطين دامر وله قرن موقوف عليه يتحصل منه أجرة لكن أوجعت سنوات متعددة لما قامت بعارة شيء من الرباط الدامر والرباط الآخر فيه بعض خراب يمكن عمارته ليس له غلة تعمّر ما خرب فيه فهل يجوز للناظر عليهما صرف غلة القرن على عمارة الرباط الآخر أم ليس له ذلك وإذا قلتم ليس له ذلك فماذا يصنع الناظر في غلة القرن أقنونا (أجاب) رضى الله عنه نعم إن لم تتوقع عمارة الرباط الدامر أو خشي على الغلة الضياع صرفها الناظر

لعمارة الرباط الآخر وإن توقعت عمارة الدامر في زمن لا يخشى فيه على ذهاب الغلة حفظها الناظر لعمارة هذا  
معتد المذهب والذي عليه الفتوى وفي وجه أنها تصرف للآخر مطلقاً والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه  
في وقف أنشأه وأوقفه أولاً على نفسه مدة حياته يتنفع به سائر الانتفاعات الشرعية من غير مشارك له في ذلك ولا  
منازع سواء كان حاضراً بالمدينة (١٨٢) الشريفة أو غائباً عنها في سائر النواحي والبلدان ثم من

بعده على أولاده الذكور والإناث  
بالسوية بينهم بشرط إقامتهم  
بالحرمين الشريفين ومتى فقد  
أحد منهم بهما بطل حقه كأن  
لم يكن وإذا عاد عاد له الاستحقاق  
ثم على أولاد أولاد أولاده كذلك  
مثل ذلك ثم وثم أي جهة لا تنقطع  
هكذا لفظ شرطه في حجته حرفاً  
بحرف فهل إذا وجد الآن من  
ذريته من هو قاطن مقيم بمكة  
ومن هو قاطن مقيم بترية من  
نواحي الشرق هل يستحق الوقف  
من هو مقيم بمكة دون من هو  
مقيم بترية ولو أتى من بترية إلى  
أرض الحرمين حاجاً أو زائراً  
أو تاجراً أو لغير ذلك لا مقياً  
ولا قاصداً الإقامة هل يعود إليه  
الاستحقاق بمجرد إتيانه أم  
لا يعود إليه الاستحقاق إلا إذا  
أقام بها أقتونا ما جورين (أجاب)  
رضي الله عنه حيث حكم بصفة  
الوقف المذكور حاكم شرعي  
استحق ريع الوقف المزبور  
من كان مقياً بأحد الحرمين  
دون من أقام بغيرهما ولا يعود  
إليه الاستحقاق بعوده لأحدهما  
لغير إقامة والله سبحانه أعلم

زوجته من فرش وغطاء ولباس وآنية فيستعمل من ذلك ما يجوز استعماله ويقضى  
له بذلك وله منعها من بيعه وهبته وإن خلقت لا يلزمه بدله إلا الغطاء والوطاء  
وما لا بد منه فلو جدد ما يلي من شورتها فلا يقضى لها بأخذه اه ملخصاً من  
درودس (ما قولكم) في رجل حلف على زوجته أن لا تخرج من داره وأطلق  
لفظاً ونية فهل يقضى عليه بالحنث أم لا وإذا قلتم لا يقضى عليه بالحنث فما  
الفرق بين هذه المسئلة والتي تقدمت من أنه إذا حلف أن لا تزور والديها فإنه  
يقضى عليه بالحنث (الجواب) لا يقضى بتجنّحه فلا تخرج ولو لأبويها حيث  
أطلق والفرق بين هذه المسئلة التي أطلق فيها لفظاً ونية والمسئلة التي خصص فيها  
أنه في حال التخصيص يظهر منه قصد الضرب فلذا حنث وقضى بدخول  
والدين والأولاد وأن تزور والديها بخلاف حال الإطلاق فإنه لم يظهر منه  
قصد الضرر فلذا لم يقض عليه بالحنث اه ملخصاً من أقرب المسالك [مسئلة]  
تقدر النفقة على الزوج بحاله أي يقدر الزمن الذي تدفع فيه النفقة بحسب حاله  
فأرباب الصنائع والأجواء تقدر عليهم كل يوم وتقضيها معجلة وتضمن ما قبضته  
هذا إذا كان الحال التعجيل وأما إذا كان الحال التأخير فتنتظر حتى تقبضها  
ولا يكون عدم قدرته الآن عسراً وبعض الدلائل بالأسواق تقدر عليهم كل جمعة  
وأرباب الوظائف من إمامة أو تدريس وأرباب العلوفاة كالجنّد عليهم كل شهر  
وأرباب الرزق والحوافظ والزروع تقدر عليهم كل سنة وهذا التقدير غير الملى اه  
ملخصاً منهما ودرس (ما قولكم) في رجل من أهل الوظائف دفع لزوجته نفقة  
شهر عينا بدل الحب والسمن وغير ذلك فرخصت الأسعار فهل له الرجوع  
بإزائه أم لا (الجواب) يجوز له إعطاء الثمن عن الذي لزمه من النفقة لزوجته  
من الأعيان التي تلزمه إذا رضيت وإن لم ترض فالواجب الأعيان ويلزم الزوج  
إن أعطاها الثمن أن يزيدا إن غلى سعر الأعيان بعد أن قبضت منها وله الرجوع  
عليها إن نقص سعرها ما لم يسكت مدة وإلا حل على أنه أراد التوسعة عليها  
وهذا كله ما لم تكن اشترت الأعيان قبل غلوها أو رخصها وإلا فلا يزيدا شيئاً  
في الأول ولا يرجع عليها بشيء في الثاني اه ملخصاً منها [مسئلة] تسقط نفقة  
الزوجة بعسر زوجها فلا مطالبة لها بما مضى في زمن العسر إن أيسر ولها التلطيق

(سئل) رضي الله عنه عن رجل وقف أرض عقار على أولاد زيد بالجمع وليس حال الوقف إلا اثنان ولا تثنى ولا  
عين فقد في يدها ثم مات أحدهما ولد آخر زيد المذكور ولفظ الوقف وقتت على أولاد زيد ونسلمهم الإناث فهل  
يشمل أولاد زيد المذكورين ولو تأخر أحدهم أقتونا (أجاب) رضي الله عنه نعم يشملهم لفظ الواقف المذكور  
وكذا من أتى بعدهم من أولاد زيد المذكور يتبع الحاضر والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل وقف نصف هذه البلدة

أى القطع على أولاد زيد ونسلهم الذكور ونصف على أولاد عمرو ونسلهم الذكور كثروا أولقوا فانقرض أولاد عمرو إلا امرأة فهل تعود الناصفة على أولاد زيد أم لا أفوتنا (أجاب) رضى الله عنه الصف المذكور على أولاد عمرو يصرف لاقرب رحم فقير حين الانقراض والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن رجل وقف هذه البلدة على زيد ونسله نسلا بعد نسل واستثنى الإناث فجاء (١٨٣)

يلحقوا أولاد زيد مع أبيهم وهل يلحقوا أولاد بنته حيث هم ذكور أفوتنا (أجاب) رضى الله عنه بقوله يدخل أولاد البنت المذكورين ويستقون مع أبيهم وأخواهم في الوقف المذكور والله أعلم (سئل) رضى الله عنه ما معنى قول الصديق في شروط وقفه ويطعم صديقا غير متمول بينوا مرادة تفصيلا وحاصلا (أجاب) رضى الله عنه الذى فى الصحيحين أن الشرط المذكور لسيدنا عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ولفظ البخارى فى صحيحه حدثنا قتية ابن سعيد حدثنا محمد بن عبدالله الأنصارى حدثنا ابن عون قال حدثنا نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن عمر بن الخطاب أصاب أرضا بخير فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها فقال يا رسول الله انى أصبت أرضا بخير لم أصب مالا قط أنفس عندى منه فأتأمر به قال إن شئت حبست أصلها وتصدق بها قال فتصدق بها عمر أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث وتصدق بها فى الفقراء وفى القربى وفى الرقاب

عليه حال العسر بالرفع وإثباته عنده اه من أقرب المسالك [مسئلة] تسقط نفقتها بمنعها الاستمتاع ولو بدون الوطء فتسقط نفقتها فى اليوم الذى منعه من ذلك والقول قولها فى عدم المنع إذا لم تكن حاملا وإلا لم تسقط والقول قولها أنها لم تمنعه وتسقط أيضاً بخروجها من بيته بلا إذن منه ولم يقدر على ردها ولو بما كمل إن لم تكن حاملا وإلا لم تسقط لأن النفقة حينئذ للحمل وإذا غضبت وخرجت من بيته فصالحها وأعطاها كسوة فكثت أياما ثم نشزت منه فإن عجز عن ردها لطاعته وكان نشوزها بعد شهرين أو أقل من حين أخذ الكسوة فله أخذها منها وأما إذا كان النشوز بعد أشهر فليس له أخذها كما يأتى فى المرأة التى كساها ثم طلقها طلاقاً بائناً فإن خرجت وهو حاضر قادر على منعها لم تسقط لأنه تخروجها بإذنه وكذا الرجعية لانسقط نفقتها مطلقاً كانت حاملا أم لا لأنه ليس له منعها من الخروج اه ملخصاً من درودس [مسئلة] تسقط نفقة البائن بخلع أو بتات إن لم تكن حاملا وإلا فلها النفقة للحمل ولها أيضاً أجرة الرضاع إن كانت مرضعاً اه من أقرب المسالك [مسئلة] لا نفقة لها بدعواها الحمل بل بظهوره وحركته فإن ظهر الحمل فلها النفقة من يوم الطلاق اه منه [مسئلة] إن طلقها فى أول الحمل طلاقاً بائناً وصدها على الحمل قبل ظهوره أو لم يصددها وانتظر ظهوره وحركته فإن لها كسوتها المعتادة ولو كانت تبقى بعد الوضع ومحل وجوب الكسوة إذا كانت محتاجة لها وإلا فلا وأما إذا لم تطلق فى أول الحمل بل بعد أشهر من حملها فلها قيمة ما بقى من أشهر الحمل بأن يقوم ما يصير لتلك الأشهر الباقية من الكسوة لو كسيت أول الحمل فتأخذها اه منه بتوضيح من ص [مسئلة] يستمر المسكن للحامل المطلقة طلاقاً بائناً دون النفقة إن مات زوجها المطلق لها قبل وضعها لأنه حق تعلق بذمته فلا يسقطه الموت سواء كان المسكن له أم لا فقد كراه أم لا وأما البائن غير الحامل إذا مات زوجها فيستمر المسكن لها لانقضاء العدة والأجرة فيها من رأس المال بخلاف الرجعية التى فى العصة فلا يستمر لها المسكن إن مات إلا إذا كان له أو فقد كراه كما مر وتسقط الكسوة والنفقة فى الجميع أى من فى العصة والرجعية والبائن حاملا أو لا لكون الحمل صار وارثاً اه در بتصرف [مسئلة] الحامل المطلقة طلاقاً بائناً

وفى سبيل الله وابن السبيل والضيف لاجتراح على من ولها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم غير متمول قال لحدثت به ابن سيرين فقال غير متائل مالا انتهى وقوله متائل هو تفسير لقوله غير متمول لا رواية كما قال شيخ الاسلام فى شرحه على البخارى قال الإمام البغوى فى شرح السنة قوله غير متائل مالا أى جامع وكل شيء له أصل قديم أو جمع حتى يصير له أصل فهو مؤئل ومجد مؤئل وأئله الشيء أصله ثم قال وفيه دليل على أن من وقف شيئاً ولم ينصب له قياً معيناً يجوز لأنه

قال لا جناح على من وليها أن يأكل منها ولم يعين له قياً وفيه دليل على أنه يجوز للواقف أن يتفجع بوقفه لأنه أباح الأكل لمن وليه وقد يليه الواقف الخ ما في شرح السنة وحاصل جواب السائل أن سيدنا عمر وقف وقفه المذكور على الفقراء والقريب والرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف وأجاز لمن ولي النظر أن يأكل ويظعم غيره غير جامع للغة فلم يبيح له ولغيره ممن يطعمه (١٨٤) ممن لم يوقف عليهم سوى الأكل دون الجمع بخلاف الموقوف عليهم

فلهم الجمع والله سبحانه الهادي أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل وقف أرضاً على سقاية في موضع معين فبعد مدة من الزمان في نحو عشرين سنة فقام بعض الورثة وادعى عدم الوقفية وأورد على ذلك الشهادة العادلة بأن الأرض المذكورة ليست وقفاً بل مورثهم أوصى بنحو سقاية زبال على أن يؤخذ بها أرضاً ثم توقف على تلك السقاية واصطلح الورثة المذكورون بأن الست المائة يضارب بها فما حصل من مصلحة يقسم بين الورثة هذا آخر دعوى البعض المذكور فأجاب البعض الآخر بإثبات وقفية الأرض المدعى فيها وأقام على ذلك البينة العادلة بأن مورثهم وقف ذلك وأنكر دعواهم جميعاً فهل تكون هذه البينة المتأخرة معارضة للاولى أو تعد ناقلة من الملك إلى الوقفية حال الحكم في ذلك والحال ما ذكر أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم ثبتت وقفية الأرض المذكورة بشهادة البينة العادلة لزيادة عملها بالوقفية فهي ناقلة والآخر مستصحبة وحيث أقام المدعى الوصية بالسقاية بينة على دعواه وخرجت السقاية من الملك نفذت فيها الوصية والا تخرج من الملك نفذ فيها خرج من الملك دون ما زاد ما لم تجز الورثة ما زاد على الملك وإن لم يقر البينة بما ادعاه نفذ في حصته من السقاية والباقي للورثة والله سبحانه وتعالى أعلم في التحفة كالتأخير والعبارة للتحفة في باب الدعوى والبيئات في فصل المعارض ومحل التسايط إذا وقع تعارض حيث لم يتميز أحدهما بمرجح وإلا قدم وهو بيان نقل الملك ثم اليد ثم شاهدان مثلاً على شاهد ويمين ثم سبق

إذا مات الولد في بطنها فلا نفقة لها ولا سكن من يوم موته لأن موته صارت قبراً له وإن كانت لا تنقضي عدتها إلا بنزوله كذا في شب خلافاً لما في الشامل من استمرار النفقة والسكنى إذا مات الولد في بطنها والقول الأول اختاره البرزلى والقرافي واعتمده عجم وصوب شيخنا والبناني اعتداه له وما في الشامل وإن حكم به بعض القضاة كابن الحراز وأفتى به جمع كثير من الفقهاء إلا أنه غير معتمد كما قال عجم اه دس تصرف [مسئلة] إذا كساها ثم طلقها طلاقاً بائناً ولم تكن حاملاً فإن كان الطلاق بعد أشهر من قبضها فلا تدر تلك الكسوة وإن كانت بعد شهر أو شهرين فإنها تردّها اه دس [ما قولكم] في رجل عجز عن نفقة زوجته فهل لها طلب فسخ نكاحها عند الحاكم أم لا [الجواب] للزوجة طلب الفسخ إن ادعى العجز عن النفقة الحاضرة ومنها الكسوة سواء أثبت عجزه أم لا وأما النفقة الماضية المترتبة في ذمته إذا ادعى العجز عنها فليس لها طلب الفسخ وحاصل فقه المسئلة أنه إذا امتنع من النفقة وطلبت زوجته بالنفقة الحاضرة عند الحاكم فإما أن يدعى الملاء به ويمتنع من الإنفاق وإما أن لا يجب بشئ وإما أن يدعى العجز فإن لم يجب بشئ طلق عليه حالا وإن قال أنا موسر ولكن لا أتفق فقيل يعجل عليه الطلاق وقيل يحبس وإذا حبس ولم ينفق طلق عليه وهذا كله إذا لم يكن له مال ظاهر وإلا أخذ منه وإن ادعى العجز فإما أن يثبت العجز أم لا فإن لم يثبت أمره الحاكم بالإفناق أو بالطلاق بأن يقول له إما أن تتفق وإما أن تطلق فإن طلق أو أفنق فالأمر ظاهر وإلا فيقول له الحاكم فسخ نكاحك أو طلقها منك أو يأمرها بذلك ثم يحكم به بلا تلوم على المعتمد فإن لم يكن حاكم لجماعة المسلمين العدول يقومون بمقامه في ذلك وفي كل أمر يتعدّر الوصول فيه إلى الحاكم أو لكونه غير عدل والواحد منهم كاف كما قاله شيخنا تبعاً لعقب ونازع فيه بن وإذا ثبت عسره فإن الحاكم يتلوم له أى يمهله بالاجتهاد بحسب ما يراه من حال الزوج لعله أن يحصل النفقة طلق عليه عند فراغ مدة التلوم ولا نفقة لها على الزوج زمناً التلوم اه ملخصاً من درودس وقد قدمنا في أول باب المفقود أن جماعة المسلمين تقوم مقام الحاكم إذا لم يوجد أو وجد ولكنه غير عدل ولم أقل هناك والواحد كاف تبعاً للبناني

دعواه وخرجت السقاية من الملك نفذت فيها الوصية والا تخرج من الملك نفذ فيها خرج من الملك دون ما زاد ما لم تجز الورثة ما زاد على الملك وإن لم يقر البينة بما ادعاه نفذ في حصته من السقاية والباقي للورثة والله سبحانه وتعالى أعلم في التحفة كالتأخير والعبارة للتحفة في باب الدعوى والبيئات في فصل المعارض ومحل التسايط إذا وقع تعارض حيث لم يتميز أحدهما بمرجح وإلا قدم وهو بيان نقل الملك ثم اليد ثم شاهدان مثلاً على شاهد ويمين ثم سبق

تاريخ ثم تذكر سبب الملك وتقدم أيضا نافلة عن الأصل على مستصحة له إلى آخر ما فيها ولا شك أن بينة الوقف نافلة عن الأصل الذي هو الملك والأخرى مستصحة وفي الروضة سئل الشيخ أبو إسحاق الشيرازي رحمه الله تعالى عن رجلين تنازعا دارا فأقام أحدهما بينة أنها ملكه وادعى الآخر أنها وقف عليه ولم يقر بينة فحكم القاضي لدعي الملك ثم ادعى الآخر وقيمتها فأقام مدعي الملك البينة على حكم الحاكم له (١٨٥) بالملك وأقام مدعي الوقف بينة بالوقف

فرجح الحاكم بينة الملك ذهابا إلى أن الملك الذي حكم به يقدم على الوقف الذي لم يحكم به ثم تنازعا الملك وآخر يدعي وقيمتها فأقام مدعي الملك بينة بحكم الحاكم له بالملك وتقدم جانبه وأقام الآخر بينة بأن الوقف الذي يدعيه قضي بصحته قبل الحكم بالملك وترجيحه على الوقف هل يرتد حكم الحاكم بذلك فقال نعم يقدم الحكم بالوقف على الحكم بالملك وينقض الحكم بالوقف الحكم بالملك انتهى كلام الروضة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل شاع في بلده أنه وقف بيتا نصفه على بنته وعلى ابنتها ونصفه على مسجد فالآن البيت تحت يد البنتين يؤجرانه ويصلحانه ويصرفان نصيب المسجد في مصالحه ونصيبهما في مصالحهما مدة طويلة ولا منازع لها في شيء ثم ماتتا وخلفت إحداهما ذرية فكان البيت تحت أيدي ذريتهما مدة طويلة أيضا يؤجرونه ويصلحونه ويصرفون نصيب المسجد في مصالحه ويصرفون نصيبهم في مصالحهم مدة طويلة ولا منازع لهم في شيء أيضا ثم

(ماقولكم) في رجل أراد سفرا فطلبت زوجته نفقة المدة التي يغيبها فداعى العجز فهل لها طلب الفسخ أم لا (الجواب) قال الأجهوري لها طلب فسخ نكاحها من الحاكم إذا ادعى العجز ورده البتاني تبعاً لبعض الشيوخ بأنه إذا أراد سفراً أو عجز عن دفع النفقة المستحقة فالتفت إلى المطالبة بالنفقة ولا يلزم منه التطليق حالا نعم لها بعد حلول النفقة التطليق إذا أرادت ولو في غيبته كما في دس وعبارة المجموع ولها إن أراد سفراً طلبة بدفع المستحقة أو إقامة وكيل وكذا إن أبانها وخشيت حملا في سفره فلها الكلام في شأن نفقته وقيد بأن لا ترى دما اهـ (ماقولكم) في رجل غاب وترك زوجته غير المدخول بها بلا نفقة هل لها طلب الفسخ عند الحاكم أم لا (الجواب) يطلق الحاكم على الغائب بعد التلوم إذا لم يترك زوجته شيئا ولا وكل وكيلها ولا أسقطت عنه النفقة حال غيبته وتحلف على ذلك وهذا إذا كانت غيبته بعيدة كعشرة أيام سواء دخل بها أم لا دعي للدخول أم لا على المعتمد فظهر لك أن الدخول أو الدعوة للدخول إنما يشترط في إيجاب النفقة على الزوج إذا كان حاضرا لا غائبا كما في الخطاب خلافا لبرهم وأما قريب الغيبة فيرسل له إما أن يأتي أو يرسل النفقة أو يطلق عليه إن لم يطلق هو بنفسه اهـ ملخصاً من أقرب المسالك وص (ماقولكم) في رجل سافر بزوجه إلى الحج فطلبت منه نفقة السفر فأبى فإذا يلزمه (الجواب) يلزمه الأقل من نفقة الحضر ونفقة السفر في المجموع وإن سافرت لحجة الفرض ولولبلاذنه أو يأنه في غير الفرض فلها الأقل من نفقة الحضر والسفر اهـ (ماقولكم) في امرأة تزوجت رجل تعلم أنه معسر بالنفقة حال العقد هل لها طلب الفسخ أم لا (الجواب) في أقرب المسالك فإن علبت بعسره حال العقد فليس لها الفسخ ولو أسير بعد ثم أسير إلا أن يشتهر بأنه يسأل الناس فيعطى ثم انتقام إعطاء الناس له فلها الفسخ لأن اشتهاره بذلك ينزل منزلة اليسار اهـ بتصرف (ماقولكم) في رجل لا يقدر على شيء من النفقة إلا على ما يسد الرمق هل لها طلب الفسخ أم لا (الجواب) إن وجد عنده ما يسد الرمق أي ما يحفظ الحياة خاصة دون شبع معتاد متوسط فإنه يطلق عليه لأنها لا صبر لها على ذلك اهـ منه (ماقولكم) في رجل تزوج بامرأة عليية وصار لا يقدر إلا على خشن القوت وعلى ما يورى العورة من

(٣٤ — قرّة العين) انتقل إلى ذريتهم كذلك ثم انتقل من آخر ذرية انقرضوا وأولادهم فصار إلى حال لم فكان تحت يده مدة يؤجره ويصلحه ويصرف نصيب المسجد في مصالحه ويصرف نصيب القصار في مصالحهم ثم انقرضت الذرية واستمر الوقف تحت يد خالهم مدة ولا منازع له في شيء ثم حدث منازع كان موجودا في حياة آخر ذرية انقرضوا وعند انتقاله إلى الحال ولم يثارع في تلك الأيام ثم نازع بعد أن مضى للوقف مدة في يد الحال وأقام ثلاث شهود أو

أربعة يشهدون بأنهم سمعوا من رجل اسمه فلان أنه يقول إن هذا المزارع من ذرية الواقف وليس هذا الرجل من جيران الواقف ولا من أهل بلده فهل يجوز نزع الوقف من يد الخال بهذه الشهادة وهل يجوز منع الخال عن التصرف في غلة الوقف مع أن الوقف لم تعلم صفته يقينا وإنما شاع أنه وقف على أرحام الواقف والخال من الأرحام وفقير وظاهر حال انتقال الوقف من يد المستحقين (١٨٦)

أنه من المستحقين أم لا يجوز شيء من ذلك وتيق في يد الخال وإذا انتزع هذا الوجه فهل يجب رده إليه أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه لا يثبت انتساب المزارع المذكور للوقف بالشهادة المذكورة ولا ينزع من الخال الوقف بسبب الشهادة المزبورة ولا يكتفى لثبوت استحقاق الخال الشيوع ومأمعه بل لا بد من وجه شرعى يثبت به يده والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل قال وقت بلادي قبل موتى بعشرة أيام وصرفها لله وفي سبيل الله وفي ميزاني عن ميزان غيري لمن تصرف المذكورة أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم الوقف المذكور صحيح ويصرف ربع الوقف في سبيل الله والمراد بهم المجاهدون للكفار الذين ليسوا مرصدين في الدين أن بلهم متبرعون بالجهاد والله أعلم في الروضة فصل في مسائل تتعلق بهذا الركن أى ركن الموقوف عليه إحداها يجوز الوقف على سبيل الله تعالى وهم المستحقون لهم الزكاة انتهى وقال في باب قسم الصدقات الصنف السابع في سبيل الله وهم الغزاة الذين لا رزق لهم في الفء ولا يصرف شيء من الصدقات إلى الغزاة المرتزقة الخ ما فيها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل ساكن في رباط جاوز حد الإنبات ولم يثبت له شعر فهل يسمى أمرد ويجتمع مع بعض الناس في المسكن المذكور يتذاكرون في نحو الفقه أو يقرأون القرآن فتارة يغلقون المسكن المذكور خوفاً أن يلبثوا بغيرهم وتارة يفتحونه وتارة يكونون اثنين وتارة يكونون أكثر وليس عند أحدهم هؤلاء شهوة

غليظ الثياب هل لها طلب الفسخ أم لا (الجواب) في أقرب المسالك لا يطلق عليه إن قدر على القوت ولو من خشن المأكول وهي عليه القدر ولو قدر على خبز بغير آدم ولا يطلق عليه إن قدر على ما يورى العورة ولو من غليظ الصوف وإن كانت غنية شأنها لبس الحرير اه تصرف (ما قولكم) في رجل أعسر بنفقة الزوجة فطلق عليه الحاكم قدر على قوت لا يناسب قدرها فراجعها في عدتها هل تصح رجعتها أم لا (الجواب) له رجعتها إن قدر على ما يقوم بواجب مثلها فيعتبر في رجعتها ما يعتبر في ابتداء النكاح فإذا كانت غنية شأنها أكل الضأن فلا تصح رجعتها إلا إذا قدر على ذلك ولها عليه النفقة إذا حصل له اليسار في عدتها ولم يرجعها وصحت له الرجعة حيثئذ لما تقرر أن كل طلاق أو قعه الحاكم يكون بائنا إلا طلاق المولى والمسر بالنفقة وأما إذا قدر على خشن الطعام فقط فلا تصح رجعتها ولو رضى على المعتمد وإنما اعتبر في رجعتها اليسار الكامل مع أنها لا تطلق عليه إذا وجد ما تيسر من خشن العيش كما تقدم لأن أبغض الحلال إلى الله الطلاق فلا يقدم عليه إلا بالظنيق الشديد بخلاف ما لو صارت أجنبية فلا ترد له إلا باليسار المناسب اه ملخصاً من أقرب المسالك وص (ما قولكم) في رجل غاب وترك زوجته بغير نفقة وله دين ثابت على مدينه وله دار فهل تقرر نفقتها في هذا الدين وإذا لم يكف تباع داره وتنفق عليها من ثمنها أم كيف الحال (الجواب) إذا غاب زوجها فرجعت أمرها للحاكم أو جماعة المسلمين عند عدمه أو عدم عدله فاتهم بفرضون لها ما طلبت من النفقة بقدر وسعه وحالها سواء كانت مدخولاً بها أم لا لكن إنما يفرض لها بعد حلفها أنها تستحق النفقة على زوجها الغائب وأنه لم يוכל لها وكلا في دفعها لها وأنها لم تسقطها عنه بوجه وقد تحتاج مع ذلك لثبوت استظهار إن كان لزوجها دين على ميت مثلاً وقد لا يتم نصاب البينة بالدين فتحتاج لثبوتين كما إذا وجد شاهد واحد على ميت يدين لزوجها فتختلف مع ذلك الشاهد حيثئذ تحلف ثلاثة أيمان ويفرضون لها في ماله سواء كان ذلك المال حاضراً أو غائباً أو مودعا عند الناس أو ديناً عليهم ويبيع داره في نفقتها بعد ثبوت ملكة لها وأنها لم تخرج عن ملكة في عملهم إلى

السابع في سبيل الله وهم الغزاة الذين لا رزق لهم في الفء ولا يصرف شيء من الصدقات إلى الغزاة المرتزقة الخ ما فيها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل ساكن في رباط جاوز حد الإنبات ولم يثبت له شعر فهل يسمى أمرد ويجتمع مع بعض الناس في المسكن المذكور يتذاكرون في نحو الفقه أو يقرأون القرآن فتارة يغلقون المسكن المذكور خوفاً أن يلبثوا بغيرهم وتارة يفتحونه وتارة يكونون اثنين وتارة يكونون أكثر وليس عند أحدهم هؤلاء شهوة

ولا ظهر عليهم لجور لا في هذا ولا في غيره فهل يحرم ذلك وهل لأحد من أهل الرباط المذكور من ناظر أو غيره منع الرجل المذكور بدخله مع المذكورين لما ذكر وينع من الانتفاع الخالي عن الضرر الشرعي بمسكنه مع أنه ليس له عن ما ذكر غنى وربما معاشه في إقرائه القرآن لبعض هؤلاء أو المذاكرة نحو الفقه لا غيره وهي مصلحة ناجزة وينع من الدخول كل من ليس له استحقاق في هذا الرباط لحاجة كهؤلاء المذكورين أو (١٨٧) لغيرها أم لا أم كيف الحكم ثم دخل بعض

أهل الرباط وقال له إنك أمرد ويختلون بك هؤلاء فهل يكون هذا رمي بالسوء فيعزى القاتل لذلك وهو الآن على مقاتله الشنيعة ولم يكررها عليه والحال أن الرجل المذكور ابن عشرين سنة أو أكثر فهو رجل اختيار في الدين والعقل مشهور بالصلاح بين الناس أقيديونا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يسمى المذكور أمرد ولا يحرم ما ذكر حيث كان على الوجه المسمطور وليس لأحد من ناظر ولا غيره المنع من ذلك ولا يمنع الانتفاع بمسكنه حيث خلا عن الضرر ولا يمنع من الدخول للرباط المذكور وذو حاجة وإن لم يكن من أهل الاستحقاق ومجرد قول المذكور إنك أمرد ويختلون بك هؤلاء يوجب التعزير إلا إن قصد به قذفا فيجب الحد والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخص أوصى بأن كتاباً من كتبه يزيد وكتاباً لبكر وما عدا ذلك من الكتب من فقهية وصوفية ونحوية فقد وقفها على طلبة العلم بثلاثة مساجد ثلث منها على المسجد الحرام وثلث

الآن إن لم يكن له مال غيرها ولو احتاج لسكنى تلك الدار ومثل الزوجة في فرض نفقتها فيما ذكر الأولاد والأبوان اه ملخصاً من المجموع ودرودس [مسئلة] إن تنازع الزوجان بعد تدوم الزوج من السفر فقال لها أرسلت لك النفقة وقالت لم ترسلها أو قال تركتها لك قبل سفرى وقالت لا فالقول لها من يوم رفعها للحاكم يمين فإذا سافر من أول السنة فصبرت نصفها ثم رفعت أمرها للحاكم فأذن لها في الانفاق على نفسها والرجوع لها على زوجها إذا قدم فأفقت على نفسها نصف السنة الباقي ثم قدم فحصلت المنازعة بينهما فإها النفقة من يوم الرفع فتأخذ منه نفقة نصف السنة الآخر وإما نصفها الأول الذى قبل الرفع فالقول قول الزوج يمين فإن رفعته لعدول وجيران مع وجود الحاكم للعدل فلا يقبل قولها مطلقاً قبل الرفع وبعده هذا هو المشهور وعليه الفتيا كما في عب ومقابله ماروى عن مالك أن رفعها إليهم كرفعها للحاكم واختاره اللخمي وغيره وذلك لثقل الرفع للحاكم على كثير وذكر ابن عرفة أن عمل قضاة بلدة تونس على أن الرفع للعدول بمنزلة الرفع للحاكم وإن الرفع للجيران لغو ونفقة أولادها الصغار حكم نفقتها على ما تقدم وأما أولاده الكبار فالقول قولهم مطلقاً لأنه لا يعنى بهم على الظاهر اه ملخصاً من دس [مسئلة] للزوجة ذات القدر الامتناع من السكنى مع أقارب الزوج في دار واحدة ولو الأبوين ولو بد رضاها ابتداء سكنائها معهم ولو لم يثبت الضرر عليها باطلاعهم على حالها والتكلم فيها إلا لما فيه إلا لشرط عند العقد أن تسكن معهم فليس لها الامتناع من السكنى معهم ما لم يحصل منهم ضرر أو اطلاع على عوراتها وإلا فإها الامتناع قال البناي ولها الامتناع من السكنى مع خدمه وجواريه ولو لم يحصل بينها وبينهم مشاجرة وأما الوضعية التي لا قدر لها فليس لها الامتناع من السكنى مع أقاربها إلا لشرط أو حصول ضرر فإها الامتناع اه ملخصاً من أقرب المسالك وص (ماقولكم) في امرأة أفقت على زوجها وهو معسر فهل لها أن ترجع عليه بما تجمد إذا أسير (الجواب) ترجع عليه بما أفقتة إذا كان زمن الانفاق عليه موسراً بل وإن كان معسراً وحلفت إن لم تنهد أنها أفقت لترجع لأن العسر لا يسقط عن الزوج إلا ما وجب عليه لنفقة غيره

منها على مسجد الشيخ عبد الله بالعلوى وثلث منها على طلبة العلم بمسجد الشيخ على بن أبي بكر السكران وثلث منها على مسجد مصطفى الحلاوى حق الحبيب عبد الله الحداد بترميم هذا لفظ الوصية حرقاً بعرف فكيف يكون الحال فيما ذكر فهل تقدم الكتب أرباعاً أو يلقى الثلث الرابع لاستغراق الثلاثة الأثلاث الأولى أم كيف الحال أقيديونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يلقى الثلث الرابع ويكون خاصاً بالمساجد الثلاث كما ذكر لوجود الاسترقاق والله سبحانه وتعالى أعلم

(سئل) رضى الله عنه في مملوك أعطاه سيده بخشيش وغيره من المال واستهدى المملوك ختمة وأراد أن يوقفها لله تعالى فهل ثوابها له أو لسيده أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يصح وقف الرقيق المذكور الختمة المذكورة فلا يثاب على ذلك والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه في واقف أنشأ وقفه أولاً على نفسه مدة حياته ينتفع به سكنى وإسكاناً وغلة واستغلالاً بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية الوقفية (١٨٨) ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده ذكراً وإناثاً بالسوية

بينهم لا يفضل الذكر على الأنثى ومن مات منهم من أولاده قبل دخوله في الوقف وترك ولداً يدخل ولده مع أولاده في الوقف ثم على أولاد أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم تسلاً بعد نسل وعقباً بعد عقب وجيلاً بعد جيل ويطناً بعد بطن وقرناً بعد آخر فان مات منهم أحد وترك ولداً أو ولداً ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولده وإن سفل ومن مات منهم من غير ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك ينتقل نصيبه لمن هو في درجته من ذوى طبقته مضافاً لما يستحقه في الوقف فإذا انقرضوا جميعاً ولم يبق من ذريته ولا من نسله ولا من عقبه أحد دخلت بقاع الأرض يكون وقفاً على عتبة الواقف المرقوم ثم إلى جهة لا تنقطع هكذا لفظه في وقفه حرقاً بحرف فمات الواقف عن أولاده عوض وعبد الله وفاطمة لا غير ماتت فاطمة عن أولادها محمد سعيد وسعيدة وشيخه وشفاف فماتت شيخه عن ابنها أحمد لا غير ثم مات أحد بن شيخه عقباً ثم ماتت

لا ما وجب عليه لتفقه نفسه وهذا إذا أنفقت عليه غير سرف وإلا رجعت بقدر المعتاد فقط وإذا أنفقت عليه بقصد الصلة أو شهدت عليها بينة أنها أقرت بأنها لا ترجع عليه بشيء اه ملخصاً منها والمجموع [مسئلة] إذا أنفق شخص على أجنبي بالغ فإنه يرجع عليه بغير السرف وإن كان الأجنبي حين الاتفاق معسراً إلا لقصد صلة أو اشهاد عليه أنه أقر أنه لا يرجع فلا يرجع إليه بشيء. كالمسئلة قبلها اه من أقرب المسالك بتصرف (ما قولكم) في شخص أنفق على صغير هل له الرجوع عليه أم لا (الجواب) يرجع عليه إن كان له مال يعمله وتعسر الاتفاق منه وبقى المال لوقت الرجوع فان ضاع وتجدد غيره فلا رجوع وكذا إذا قال أنفق عليه فإن وجد له مال أخذت منه أو بنى مسجداً من عنده لكونه لأماله فظهر له مالك فلا شيء له أو كان له أب موسر يعمله وكان غائباً في الحضرى على ابن رشد والآب الموسر كالمال اه أى فلا بد من عله به وبأنه موسر ويستمر يساره إلى حين الرجوع ومفهوم يعمله أنه لو أنفق عليه ظاناً أنه لأماله له ولا أب له ثم علم فلا رجوع له وقيل له الرجوع والقولان قائمان من المدونة ومحل اشتراط علم الآب الموسر مالم يعتمد الآب طرحه وإلا فله الرجوع عليه إذا علم به بعد ذلك كإبائى في اللفظة اه ملخصاً من أقرب المسالك وص زيادة من الخرشى وعدوى [مسئلة] يجب على الولد الحر الموسر كبيراً كان أو صغيراً ذكراً أو أنثى مسلماً أو كافراً أن ينفق على والديه الحرين المعسرين ولو كافرين والولد مسلم كالعكس وهذا إذا لم يقدراً على الكسب ويتركا والام يجب النفقة على الولد ووزعت على الأولاد الموسرين بقدر اليسار حيث تفاوتوا على الراجح وقيل على الرءوس فالذكر كالأنثى وقيل على الميراث فلذلك مثل حظ الأنثيين اه ملخصاً من المجموع وأقرب المسالك [مسئلة] يجب على الولد إعفاف والده بزوجة واحدة إن أعفته ويجب عليه أيضاً أن ينفق على خادم والدين حراً كان الخادم أو رقيقاً وأما زوج الأم فلا يجب على الولد النفقة عليه ولو توقف إعفافها عليه اه من أقرب المسالك بزيادة من ص [مسئلة] يجب على الشخص أن ينفق على ولده حتى يبلغ الذكر قادراً على التكسب وحتى يدخل الزوج على الأنثى أو يدعى للدخول اه من أقرب المسالك

سعيدة عن بتم أخد حجة ثم ماتت شفاف عن ابنها عبدالله لا غير ثم مات عبدالله بن شفاف عقباً ثم مات عوض ابن الواقف عن أولاده فاطمة وسعيدة ومحمد وأبى بكر ثم مات عبد الله بن الواقف عن بنته فاطمة لا غير ثم مات أبو بكر بن عبد الله ابن الواقف عن أولاده أمته وسعيدة وعوض ثم مات محمد بن عوض ابن الواقف عقباً عن أخواته الأشقاء فاطمة وسعيدة ثم ماتت فاطمة بنت عبد الله ابن الواقف عقيمة ثم مات محمد سعيد بن فاطمة بنت الواقف عن أولاده أبى بكر وسلى



وأُم السعد وخالد فإذا تقسم غلة الوقف على الموجودين الآن أقفونا (أجاب) نعم بموت فاطمة استحق نصيبها أولادها محمد سعيد وسعيدة وشيخة وشفاف وبموت شيخة استحق نصيبها ابنتها أحمد وبموت أحمد انتقل نصيبه لذوي طبقته وهما خالا أمه عوض وديدة الله وإخوانها محمد سعيد وسعيدة وشفاف وبموت سعيدة انتقل نصيبها لبنتها خديجة وبموت شفاف انتقل نصيبها لابنتها عبدالله وبموت عبدالله انتقل نصيبه لذوي طبقته وهم أخوال أمه عوض (١٨٩) وعبدالله وخاله محمد سعيد وبنت خاله

خديجة وبموت عوض استحق نصيبه أولاده فاطمة وسعيدة ومحمد وأبو بكر وبموت عبدالله استحق نصيبه بنته فاطمة وبموت أبي بكر ابن عوض استحق نصيبه أولاده أمته وسعيدة وعوض وبموت محمد بن عوض استحق نصيبه ذوو طبقته وهم أختاه فاطمة وسعيدة وأولاد أخيه أمته وسعيدة وعوض وبنت عمه فاطمة وبنت بنت عمته خديجة وبموت فاطمة انتقل نصيبها إلى ذوي طبقته وهم بنتا عمها فاطمة وسعيدة ولأولاد ابن عمها أمته وسعيدة وعوض ولابن عمها محمد سعيد بن فاطمة ولبنت بنت عمها خديجة بنت سعيدة بنت فاطمة وبموت محمد سعيد انتقل نصيبه لأولاده أبي بكر وسلي رأم السعد وخالد فتنقسم غلة الوقف على العشرة الموجودين الآن وهم فاطمة وسعيدة بنتا عوض ابن الواقف وأمته وسعيدة وعوض أولاد أبي بكر بن عوض ابن الواقف وأبي بكر وسلي وأُم السعد وخالد أولاد محمد سعيد بن فاطمة بنت الواقف وخديجة بنت سعيدة بنت فاطمة

### باب الحضانة

(ما قولكم) في امرأة طلق ولها ولد في حضانتها فتزوجت وانتقلت الحضانة لامها فهل إذا سكنت مع بنتها تسقط حضانتها أم لا (الجواب) في أقرب المسالك فلا حضانة للجددة إذا سكنت مع ابنتها أم الطفل إذا تزوجت إلا إذا انفردت الجددة عن بنتها المتروجة بمسكن آخر فتبقى لها الحضانة اه بتوضيح (ما قولكم) في بنت مطقة للوطء في حضانة أمها فتزوجت الأم وسقطت حضانتها بتزوجها ولم يبق من يستحق الحضانة إلا ابن العم وشرطتم أن الحاضن للطيقة يشترط أن يكون محرماً فهل ابن العم يستحق حضانتها في وجه من الوجهه أم لا (الجواب) لا يستحقها ولو ماؤنا ذا أهل إلا إذا طلقت أمها فتزوجها فله الحضانة حينئذ ففي أقرب المسالك وكونه أي الحاضن محرماً للطيقة أى يشترط كونه محرماً للطيقة وقال الصاوي قوله وكونه محرماً أى ولو في زمن الحضانة كأن يتزوج بأمرها وإلا فلا حضانة له ولو ماؤنا ذا أهل عند مالك اه (ما قولكم) في أم تزوجت وسقطت حضانتها بالدخول وعلم بذلك من يستحق الحضانة بعدها فهل يسقط حقه أم لا (الجواب) أن سكت من يستحق الحضانة سنة بلا عذر فلا يسقط حق الأم بل تبقى لها الحضانة وليس لمن يليها أخذ المحضون منها وأما إن لم يعلم بدخول الأم أو علم ولم يمض بعد العلم عام أو مضى عام وكان سكوته لعذر ينمعه من التكلم ومن العذر جهله باستحقاقه الحضانة بدخول الزوج بها فله أخذ المحضون من الأم المدخول بها مالم يظلمها زوجها أو يميت قبل القيام عليها وإلا فتبقى لها الحضانة ومحل سقوط حضانتها بالدخول مالم يكن الزوج محرماً للمحضون سواء كان له حق في الحضانة أم لا أو كان له حق فيها وكان غير محرّم فلا تسقط حضانتها بدخوله وليس لمن يليها أخذه منها اه من أقرب المسالك بتوضيح (ما قولكم) في رجل أوصى زوجته على أولادها منه ثم تزوجت فهل تسقط حضانتها أم لا (الجواب) في ذلك روايتان عن مالك فروى تسقط حضانتها وروى لا تسقط حضانتها وتفردهم بمكان والصواب أن الروايتين في الأم خاصة والرواية بعدم سقوط حضانتها وقعت بها الفتوى وحكم بها ابن حدون واقصر عليها ابن عرفة والقليشاني وقال صاحب الفائق

بنت الواقف أربعة وعشرين قيراطاً فللفاطمة وأختها سعيدة لكل واحدة منهما ثلاثة قرايرط ونصف قيراط وخمسة أسباع نصف قيراط ولأمته وأختها لكل واحد منهم قيراطان وخمسة أسباع أخوصف القيراط ولأبي بكر ولكل واحد منهم قيراط وسبعاً نصف قيراط وثمان سبع نصف القيراط ولخديجة أربعة قرايرط ونصف قيراط وسبع نصف القيراط وأربعة أثمان سبع نصف القيراط والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) نفعا الله به في مسجد بني بليدة وجعل له

أرضاً مزدرة ومحصولها ينق على المسجد ومكث على ذلك مدة من الزمن فبعد مدة ذهب الناس الذي في البلدة الذي فيها المسجد وصار خاليا وخرب وكان الواقف يصنع طعاما في شهر رمضان ويطعمه كل ليلة فنحضر بالمسجد من الفقراء ومكث من بعده الناظر على محصول المسجد ثم حصل للمسجد هجر من الصلاة وصار الناظر يصنع طعاما في شهر رمضان ويأتون إليه فقراء وأباً تكون الطعام ولا (١٩٠) يصلي فيه ولم يأتوا إلا لاجل الطعام فكيف يكون الحكم هل الأولى أن يجمعوا

محصول سنوات متعددة ويبنوا المسجد المذكور ويقتطعون الطعام أم ينفقون المحصول في طعام للفقراء ويكون كافيا ويجزيا أم ينقلون المحصول إلى المساجد المعمورة بالصلوات أم كيف يكون الحكم يبنوا لنا ذلك (أجاب) عني عنه نعم يجب جمع محصول سنوات لعمارة المسجد المذكور ولا يجوز الصرف لغيره مادام المسجد محتاجا للعمارة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل مات وقد كتب ورقة وذكر فيها وقفة تخل له بأرض بعيدة عنه وأشهد عليها شهوداً قدماء توالم بنقل أحد عنهم شهادتهم فيها فهل تثبت الوقفة لذلك النخل بمجرد ما ذكر في الورقة أم لا أفيدوا (أجاب) حفظه الله تعالى نعم لا تثبت الوقفة بما ذكره الحال ماسطر والله عز وجل أعلم (سئل) نفى الله به في رجل مات عن قاصر وله أرض مزدرة ونخل بأرض بعيدة عنه فلما بلغ القاصر ذهب إلى تلك الأرض لبيع النخل فقال له أهل الأرض المذكورة قد أوقفها أبوك فقال أثبتوا لذلك وبنوا لنا الكيفية

لأنها أولى لأن حق الوصية لا تسقطه الزوجية وأعلم أن هذين الروايتين جاريان في الوصية إذا تزوجت ولو قال الأب في إيصائه إن تزوجت برجل فأنزعهم منها لأنه لم يقل فلا وصاية لها من دس بتصرف وتوضيح (ما قولكم) في طفلة لم يبق عن يستحق حضانتها إلا الوصي فهل إذا مات يستحقها وصي الوصي أم لا (الجواب) في دس إن الوصي يشمل مقدم القاضى ووصي الوصي ثم قال وأعلم أن المحضون إذا كان ذكراً أو كان أنثى غير مطيعة فإن الحضانة تثبت لوصيه اتفاقاً ذكراً أو أنثى كذا إن كان المحضون أنثى مطيعة وكان الحاضن أنثى أو كان ذكراً وتزوج بأمة المحضونة أو جدتها وتلد بها بحيث صارت المحضونة من محارمه وإلا فلا حضانة له على مارجحه المصنف في التوضيح ورجح ابن عرفة أنه لا الحضانة حيثئذ فكل من القولين قد رجح (ما قولكم) في امرأة تحضن طفلاً وأراد وليه أن يسافر إلى جهة فهل له أن يأخذ الطفل منها أم لا (الجواب) في أقرب المسالك وشرط الحضانة لمن يستحقها أن لا يسافر الولي الحر عن المحضون سواء كان الولي ولى مال كالأب والوصي أو ولى عصوبة كالعالم والمعتق وشرطها أيضاً أن لا تسافر الحاضنة ستة برد فأكثر فإذا سافر الولي أو الحاضنة ستة برد فله أخذه بعد أن يحلف أن السفر سفر نقلة وانقطاع ولو كان الولد رضيعاً قبل غير أمه لكن لا ينزع الولي من الحاضنة إذا سافر ستة برد سفر نقلة إلا إذا سافر لموضع مأمون وكان يأمن على نفسه وماله وعلى المحضون وإلا لم ينزع منها على المشهور إلا أن تسافر الحاضنة مع الولي فلا تسقط حضانتها ولا تمنع من السفر وإذا اتعت أن سفرها أربعة برد لزيارة أو تجارة فإنها تحلف على ذلك وتأخذه إن سافرت لأن الخ مامر في الولي وليس لوليه كلام ولو كان سفرها به ببحر ويقال في الولي إذا أخذه مثل ذلك وإن سافرت أقل من أربعة برد فلا تسقط حضانتها وليس للولي نزعها ويلزمه أن يدفع لها نفقته وإن كان رضيعاً ولم يقبل غير الحاضنة فليس للولي أخذه ولو سافرت أو سافر أربعة برد سفر نقلة اه بتصرف وزيادة من دس وص [مسئلة] لا تعود الحضانة جبراً لمن سقطت حضانتها بدخول زوج بها بعد فراقها لزوجها بطلاق أو موت سواء كانت أما أو غيرها بل الحق في الحضانة لمن انتقلت له

فقالوا ليس عندنا حقيقة ولكن سمعنا بالشائع من أفواه الناس فهل تثبت الوقفة بمجرد ما ذكر أم لا أم كيف الحكم أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا تثبت الوقفة بما ذكره الحال ماسطر والله الهادي سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عني عنه عن رجل وقف على أولاده ذكراً وإناثاً وأولاداً ممتسلاً فهل يدخلوا أولاد البنات في الوقف المذكور أم لا أفوتنا (أجاب) بقوله نعم يدخل أولاد ولد البنت المذكور والإناث في الوقف المذكور والحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى

الله عنه في بقعة وقت لمصالح المسجد فاقضى نظر الناظر أن المصلحة جعلها مسجداً توسعة للمسجد الموقوفة لمصلحة لضيقه بالمصلين فوسع بها المسجد وأدخلها فيه وجعلها مسجداً فهل يصير ما أدخله منها مسجداً بذلك أم لا فإن قلتم لا يصير مسجداً فلا كلام وإن قلتم يصير بذلك مسجداً فهل للناظر إذا رأى المصلحة في وقت آخر جعل تلك البقعة المجموعة مسجداً بيتاً أو غيره مما يعود نفعه للمسجد لعدم الاحتياج للوسع حينئذ لقلة المصلين (١٩١) أم ليس له ذلك المسئلة واقعة أفترنا

كان الله تعالى في عونكم

(أجاب) رضى الله تعالى عنه

بقوله قال الشيخ عبد الرؤف

الناوى في كتابه تيسير الوقوف

لا يجوز تغيير الوقف عن هيئته

فلا تجعل الدار بستاناً ولا حماماً

ولاعكسه ثم قال قال السبكي

والذى أراه في ذلك الجواز

بثلاثة شروط (أحدها) أن يكون

يسيراً لا يغير مسمى الوقف

(الثاني) أن لا يزيل شيئاً من عهده

بل ينقل بعرضه من جانب إلى

جانب فإن اقتضى زوال شيء من

العين لم يجوز لأن الأصل الذى

نصر الواقف على جنسه يجب

الحفاظة عليه وهو العين والرقبة

وهي مادة الوقف وصورته

المسماة من نحو دار أو حمام فتجب

الحفاظة على إبقاء المادة أو الصورة

وإن وقع التسميح في بعض

الصفات (الثالث) أن يكون فيه

مصلحة للوقف الخ ما ذكره رضى

الله عنه بحيث علم ذلك فافعله

الناظر المذكور حرام ولا يصير

مسجداً ويجب عليه أن يرده كما

كان والله سبحانه وتعالى أعلم

(سئل) رضى الله تعالى عنه في

رجل أراد أن يوقف وقفاً مشاعاً

فإذا أراد من له الحضانة رد المحضون لمن انتقلت عنه الحضانة فله ذلك اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] إذا أسقطت من تستحق الحضانة حقها منها بلا عذر ثم أرادت العود لها فلا كلام لها سواء أسقطها بعوض أو غيره وتبقى الحضانة لمن انتقلت إليه اه ملخصاً منهما [مسئلة] إن سقطت الحضانة لعذر كمرض وخوف مكان أو سفر ولى بالمحضون سفر نقلة ثم زال ذلك العذر فلن تسقط حضانتها الرجوع فيها اه من أقرب المسالك [مسئلة] السكنى يوزعها الحاكم أو غيره بين الحاضنة والمحضون فيجعل عليه النصف في ماله إن كان له مال وإلا ففي مال أبيه وعليها النصف أو ثلثا في مال المحضون أو أبيه وثلثاها على الحاضنة على قدر اجتهاده اه منه بتوضيح [مسئلة] لا أجرة في نظير الحضانة وعلى الحاضنة قبض نفقته وتضمينها إلا أن تقوم ببنية على التلف وليس لها أن تنفق على نفسها من نفقة المحضون لأجل حضانتها إلا إذا كانت الأم معسرة فلها النفقة على نفسها من ماله لعسرها لا للحضانة وانظر إذا لم تكن الحاضنة أما بل غيرها ولم يوجد له حاضن سواها وكانت فقيرة هل يقضى لها بالإفناق من ماله أو مال أبيه إن لم يكن له مال لتوقف مصالحه على ذلك وهو الظاهر اه ملخصاً منه ومن ص [مسئلة] في حاشية الخرشى أن الوصى مقدم على الأولياء إن أراد سفره بالمحضون

### باب البيوع

[مسئلة] لا يضر في البيع الفصل بكلام أجنبي بين الإيجاب والقبول إلا أن يكون الفصل يقتضى الإعراض بحيث لا يعده العرف جواباً للكلام السابق [مسئلة] يكفى عن الصيغة في البيع ما يدل على الرضى وإن معاطاة وصورتها أن يدفع المشتري الثمن للبائع ويأخذ منه الثمن أو عكسه سواء كانت المعاطاة في أمر حقير أو غير حقير كالثياب والريق وعند الحنفية تكفى المعاطاة في المحقرات فقط وأما غيرها كالثياب والريق فلا تكفى فيها المعاطاة ولا بد من القول من الجانبين وعند الشافعية لا تكفى المعاطاة مطلقاً ولا بد من القول من الجانبين اه من أقرب المسالك بزيادة من دس [مسئلة] إذا حصلت مزايدة في سلعة من شخص للبائع إلزام المشتري ولو طال الزمان أو انقضى المجلس حيث لم يجر عرف بعدم إلزامه كما عندنا بمصر من أن الرجل إذا زاد في السلعة وأعرض عنه صاحبها أو انقضى المجلس فإنه لا يلزمه

مما خصه من مخلف أبيه وما استجده بعد موت أبيه مشاعاً أيضاً بينه وبين إخوته على أولاده فهل يصح ذلك والحال أن شرط الواقف التعيين فإذا صح مثلاً فهل يلزمه التعيين في حياته أم يجب التعيين بعد موته للوقف وإذا صح وشرط الواقف أن يبقى الوقف مشاعاً في حياته وبعد موته حتى تحصل القسمة بين الورثة فهل يصح أم لا وهل الغلول حق الوقف يصح أن يقبضها أحد إخوة الواقف ويدخلها في أملاكهم ويتصرف فيها حسب عادتهم في البيع والشراء حيث

هم مختطفين في الأملاك وأنواع المعاملات وهو قائم عليهم أم يجب إفرازها من يوم الوقف وتصرف إلى مصرفها أم يتبع في ذلك شرط الواقف وهل يكفي في صحة الوقف خط الواقف والإشهاد عليه أم لا بد من علامة الحاكم الشرعي بيننا الجواب بآنا شافيا شاملا لأثره بيد الفضل آخذين وبالعودة الوثق متمسكين ولا عديمكم المسلبون في كل وقت وحين وصلى الله على سيدنا (١٩٣) محمد وعلى آله وصحبه وسلم (أجاب) عفا الله تعالى عنه بقوله

الحمد لله وحده وقف المشاع صحيح ولا يجب التعيين لافي حياته ولا بعد وفاته ويتبع شرط الوقف في بشرطه وإذام بشرط الواقف شيئاً تجوز قسمة الوقف عن الملك إفرازاً بشرط أن لا يقع فيها رد من أهل الملك وإن كان فيها رد من أرباب الوقف وغلة الوقف المذكور يقبضها ناظر الوقف ويتبع فيها شرط ولا يكفي في الوقف الخط المجرد بل لا بد من بينة تشهد بذلك وخط الحاكم ليس بشرط وكذلك خط الواقف ليس بشرط بل متى شهد عدلان بوقوع الصيغة من الواقف ثبت الوقف والله سبحانه أعلم (سئل) في وقف شرط واقفه أن الناظر أول ما يبدأ من ريعه بعمارته وترميمه وما فيه بقاء عينه ودوام منفعة وإن أدى ذلك إلى صرف جميع غلته ومنها أن الناظر لا يؤجره أكثر من ستين يوماً جره أقل من أجرة المثل إلا إذا حدث بالوقف خراب يحتاج إلى عمارة بقدر ما يحتاج إليه من العمارة فهل إذا خالف الناظر ضرورة كلية فيؤجره الناظر شرط الواقف وأجر زوجته لا يرادها

بها وهذا مالم تكن السلعة بيد ذلك المشتري وإلا كان لربها إلزامها بها كما في دس (ما قولكم) في رجل فضولى باع سلعة رجل آخر بغير إذنه وصاحب السلعة حاضر ساكت هل يكون البيع لازماً أم لا (الجواب) في أقرب المسالك وصح بيع غير المالك للسلعة وهو المسمى بالفضولى ولو علم المشتري أن البائع لا يملك المتاع والبيع لازم من جهة الفضولى منحل من جهة المالك ووقف البيع على رضاه مالم يقع البيع بحضرته وهو ساكت فيكون لازماً من جهته أيضاً وصار الفضولى كالوكيل وكذا يكون البيع لازماً إذا بلغ المالك بيع الفضولى وسكت سنة كاملة من حين علمه من غير مانع يمنعه من القيام ولا يعذر بحمل في سكوته اه بزيادة من ص [مسئلة] إذا مضى المالك بيع الفضولى فإن المالك يطالب الفضولى بالثمن مالم يمض عام فإن مضى وهو ساكت سقط حقه هذا إن بيع بحضرته وأما إن بيع بغير حضرته فلا يسقط مالم يمض مدة الحيازة وهي عشرة أعوام وظاهر كلامهم كان المبيع عقاراً أو غيره اه ص بتوضيح [مسئلة] محل كون المالك ينقض بيع الفضولى إن لم يفت المبيع فإن فات بذهاب عينه فقط كان على الفضولى الأكثر من ثمنه وقيمه ولا فرق بين كون الفضولى غاصباً أو غير غاصب اه ملخصاً من در دس [مسئلة] إذا قال البائع من أتى بكذا من الدراهم فهذه السلعة له فأق له بها شخص سمعه أو بلغه ذلك الخبر فالبيع لازم كافي الأمير على عقب [مسئلة] إذا قال البائع للبشرى اشتري من هذه السلعة بكذا فرفض أو قال المشتري للبائع بعنيها بكذا فرفض أو نطق أحدهما بالمضارع فرضى الآخر ثم قال المتبدي بالأمر أو بالمضارع منهما لم أرد بذلك إنشاء البيع وإنما قصدى الاخبار أو الهزل فإنه يصدق يمين في المضارع والأمر فإن لم يحلف فالبيع لازم واليمين لا ترد على الآخر لأنها يمين تهمة اه من أقرب المسالك بزيادة من الخرشى وفي المجموع وصدق أحدهما يمين في نفيه إن نطق بمضارع أو أمر على الأرجح لا ماض اه [مسئلة] إن عرض سلعة للبيع فقال له شخص بكم تبيعها فقال له بكذا فقال أخذتها به فقال البائع لم أرد البيع فإنه يصدق يمين فإن نكل فالبيع لازم اه من أقرب المسالك وهذا إذا لم تقم قرينة تدل على إرادة البيع ولا على عدمه وأما إن قامت قرينة تدل على عدم أودة البيع فالقول قول البائع بلا

منه علوا من وقت متى بنت المرحوم الشيخ سعيد الشهير بالقرأ الذى علم ماتحته للزمار سابقاً ثم صار الآن في حوز صالح الآشئ والحالة أن في العلو المذكورة ثلاثة أجدرة قائمة بنفسها وإنما كان يحتاج إلى جدار واحد ثم أحدث الناظر فيه مجلساً وخزانة ثم جعل فوق جنب الخزانة ديواناً بشمسته وقاعته وما جعل فيه الديوان المشتمل على شمسة وقاعة هو أيضاً من أرض الوقف ثم جعل في الديوان مجلساً بمنافقه يكون ملكاً مطلقاً وجعل للجلس والخزانة حكرًا معينا ولم

يحمل للأرض حكراً يضاف إلى ريع الغلة وهو يأخذهم حيث إنه من المستحقين وأجازا فعله بعض المستحقين حياء منه والبعض لم يجز فعله فهل يكون متعدياً فيما صنعه وهل للحاكم الشرعي جبره على هدم ما أحدثه في الوقف إذا أضر بالوقف وإذا أضر بالوقف يحاسب بما يقول أهل المعرفة أو يحاسب بقيمته مقلوعاً ويقطع في كل عام من غلة الوقف جانباً حتى يستوفى محاوله أم لا وأضحوا الجواب مفصلاً نفع الله (١٩٣) المسلمين بكم على الدوام آمين (أجاب) رضي الله تعالى عنه الحمد لله اللهم

توفقاً للسداد وهداية إليه أقول وبالله التوفيق قال العلامة الشيخ عبد الرؤوف المناوي في حاشية تيسير الوقوف فروع ووظيفة الناظر عند الإطلاق حفظ الأصول والغلة على الاحتياط والاجارة بأجرة المثل أى لغير نفسه ومحجوره وإن أذن له وعين له الأجرة الخ ما ذكره فظهر بما ذكره العلامة المذكور أن الاجارة المذكورة غير صحيحة حيث آجر زوجته لأولاده لكونهم محاجيره وبخلافه شرط الواقف وحيث أضر بالوقف أجبره الحاكم على هدمه ويغرمه أرش ما نقص من بناء الوقف ليعاد به الوقف كما كان قائماً يريد هدمه هو الذى عمره كله من ماله متعدياً فلا أرش للهدم ويلزمه أجرة المثل لأرض الوقف مدة شغله لها بعبارته المتعدي بها وإن لم تضر عمارته المذكورة بالوقف فهو بالخيار إن شاء ترك جميع ذلك للوقف ولا شيء له وإن طلب أحجاره وأخشابه المملوكة له مع تمييزها عن حجر الوقف وخشبها أخذها

يمين وإن قامت قرينة تدل على إرادة البيع فلا يلتفت بقول البائع كما إذا حصل تماكس أى تشاحح في الشئ أو سكت مدة تدل على عدم الرضى ثم قال لأرضى فلا يلتفت لقوله اه من حاشية الخرشى بتصرف وتوضيح [مسئلة] إن قال المشتري البائع بكم تبيعها إلى فقال له بكذا فقال رضيت فقال البائع لم أرد البيع فالباع لازم والفرق بين هذه والتي قبلها أنه زاد هنا لفظ إلى قال في الخرشى في المسئلة قبل هذه وظاهر قوله فقال بكم أنه اقتصر عليه فلو قال بكم تبيعها إلى فينبغي لزوم البيع اه (ما قولكم) في رجل اشترى داراً على الصفة ولم يذكر له البائع ذرعها هل البيع صحيح أم لا (الجواب) في حاشية الخرشى ولا يشترط الذرع لافرق بين الأرض البيضاء والدار خلافاً لما يقول إن الدار لا بد فيها مع الوصف من ذكر الذرع فإنه ضعيف (ما قولكم) في شخص باع حصته التى تخصه من دار ثم أخذ ما باعه بالشفعة ما صورته (الجواب) صورة ذلك أن رجلاً تعدى فباع ما يخصه من دار وباع حصه شريكه أيضاً بغير إذنه وكان ذلك الشريك من عصبته فبات ذلك الشريك فورث ذلك الرجل المتعدي حظ شريكه فلذلك المتعدي أن ينقض بيع حصه شريكه التى ورثها لأنه باعها متعدياً وإذا نقض بيع حصه شريكه فله أخذ حصته هو بالشفعة وفى هذا قال العلامة الأمير

قل للفقير هل ترى لمن يبيع رباعه لنفسه بشفعة يأخذ ما قد باعه انتهى وأما إن ملكه بشراء أو صدقة فلا رجوع له كما في دس [مسئلة] لا يجوز أن تدفع درهما لمطار ليطبخ به شيئاً من الأضرار من غير وزن ولا لفتوال ليدفع لك به فولا حاراً أو مدمساً ولا أن تأتى لجزار وتتفق معه على أن يكوم لك كوماً من اللحم تشتريه جزافاً بل لا بد في الجواز أن يكون جزافاً وبمجموعاً عنده قبل طلبك وأن تراه عند الشراء. وهذا على القول بأنه يشترط في بيع الجزاف عدم الدخول عليه وقيل يجوز الدخول عليه وعليه فتجوز مسئلة الأضرار المتقدمة وما بعدها وهى فسحة واختار شيخنا هذا القول الثانى اه دس بتصرف وتوضيح (ما قولكم) في عدل ملو من القماش فرأى شخص بعضه واشتراه فهل تكنى رؤية البعض أم لا (الجواب) لا يكتفى برؤية بعض المقوم على ظاهر المذهب كما قال في التوضيح وقال ابن عبد السلام الروايات تدل على مشاركة المقوم

(٢٥ - قررة العين) مع غرامته أرش ما نقص من بناء الوقف كما مر وإن اختلطت ولم تميز الزم الهدم حيث لم يتركها لجهة الوقف وإذا هدمها غرم مثلها أو قيمتها للوقف وأتصرف القيمة في مثل الهدوم ويلزمه الأجرة لمدة بقاء ملكه بأرض الوقف لأنه من حين تعذر التمييز مستعمل لأرض الوقف في ملكه ويلزمه تسويتها وأرش نقصها إن نقصها بناؤه والحاصل أن الصور ثلاثة إن أضر بالوقف كما هو صورة السؤال الزم الهدم والأرش لنقص بناء

الوقف وأجرة المثل للوقف مدة وضع يده في الإجارة الفاسدة الصورة الثانية أنه إن لم يضرب بالوقف وتميز نقضه من نقض الوقف تخيير بين ترك ذلك لجهة الوقف ولا شيء له وإن طلب نقضه هدمه وغرم أرض ما هدمه من بناء الوقف ليعاد به الوقف ومحل التمييز المذكور إن لم يتغير الموقوف عما كان عليه وإلا تعين الهدم الصورة الثالثة أن لا يتميز الانقضاء فهو بالخيار إن شاء ترك ذلك (١٩٤) لجهة الوقف بشرط أن لا يتغير الموقوف التغير الممنوع منه فإن تغير تعين

للشيء فكما يجوز البيع على رؤية بعض المثل يجوز على رؤية بعض المقوم إذا كان المقوم من صنف واحد والراجح الأول ومحل عدم الاكتفاء برؤية بعض المقوم إن لم يكن في نشره اتلاف كالشاش وإلا اكتفى برؤية البعض اه دس بتصرف وتوضيح (ما قوالكم) في رجل اشترى ثياباً واكتفى برؤية الدقير الذي فيه أوصاف تلك الثياب ثم وجدت على غير تلك الأوصاف فما الحكم (الجواب) يجوز أن يشتري ثياباً مربوطة في العدل معتمداً على الأوصاف المذكورة في الدقير فإن وجدت على الصفة لزم وإلا خسر المشتري إن كانت أدنى صفة فإن وجدها أقل عدداً وضع عنه من الثمن بقدره فإن كثر النقص أكثر من النصف لم يلزمه ورد به البيع إن شاء المشتري وليس هذا من قبيل قول المختصر ولا يجوز التمسك بأقل استحق أكثره لأن ذلك في المعين وما هنا في الموصوف وإنما اغتفر الاعتدال على الدقير لما في حل العدل من الخرج والمشقة على البائع من تلويث شئيه ومؤن شدة عند عدم رضى المشتري فأقيمت الصفة مقام الرؤية وإن كان الشيء حاضراً اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسألة] إذا قبض المشتري العدل الذي اشتراه على ما في الدقير وغاب عليه ثم ادعى أنه أدنى أو أنقص مما هو مكتوب في الدقير فإن البائع يحلف إن ما في العدل موافقاً لما في الدقير ولا كلام للبشرى هذا إذا قبض العدل على تصديق البائع فإن قبضه المشتري على أنه مصدق كان القول قول المشتري وكذا إذا قبضه ليقلب وينظر وإن نكل البائع عن اليمين حيث لزمه حلف المشتري ورد البيع وحلف أنه ما بدل فيه وإن هذا هو المباح بعينه فإن نكل كالبائع لزمه [مسألة] إذا دفع دراهم كانت عليه ديناً أو قرصاً أو صرفها عند صرف فادعى أخذها أنها رديئة أو ناقصة فالقول لِدافعها يمين أنه ما دفع إلا جياداً أو كاملة ويحلف في نقص العدد على البت وفي نقص الوزن والغش على نفي العلم إلا أن يتحقق أنها ليست من دراهمه فيحلف على البت فيها وقيل يحلف في نقص الوزن على البت مطلقاً كنقص العدد واعتمده في الحاشية فإن نكل دافعها حلف أخذها وردّها أو كل له دافعها النقص وهذا إذا قبضها أخذها على المفاضلة فإن قبضها ليربها أو لينظر فيها فالقول للقباض يمين فإن اختلف التفاد في الجودة والرداءة قبل قبض أخذ له يلزم الأخذ إلا ما اتفق الصراف

الهدم وتملك الانقضاء جميعها كما إذا اختار الهدم وغرم لجهة الوقف المثل في المثل والقيمة في المقوم وإذا أخذ منه البديل صرف لجهة الوقف وفي كلتا صورتين يلزمه أرض ما نقص من الوقف وأجرة المدة التي وضع يده على الوقف فيها بالإجارة الفاسدة والله سبحانه وتعالى أعلم وأجاب سيدي ومولاي مولانا العلامة الشيخ عمر ابن المرحوم الشيخ عبد الكريم العطار فنعنا الله به بقوله الحمد لله شرط الواقف كنص الشارع لا يجوز مخالفته فلو أجزأ المتولى الوقف أكثر من سنة لغير ما استثناء الواقف من الخراب المحتاج لعمارة ضرورة في إيجارته فاسدة يجب فسخاها إعداماً للفساد وإزالة للبعية كما لو أجزأ ولم يشترط مدة الاستئجار ولا يكون مخالفاً بإيجارته من زوجته لأولادها منه فتصبح إن كانت خيراً كأن تكون بخمسة عشر فيأجرة مثلاً عشرة مالم يتجاوز المدة وليس للتأخر أن يتعدى بإحدائه في الوقف بناء لنفسه ولو بمكر ولو برضى بعض المستحقين

الموقوف عليهم فإن فعله كان متعدداً يؤمر برفع بناءه إن لم يضرب بالوقف فإن أضرب فهو المضيق لماله فليتبص خلاصه لأنه لا يمكنه رفعه لما فيه من الضرر بالوقف والانتفاع به بما فيه من التصرف معه بأرض في الوقف وأقوى كثير بأنه يملك للوقف بأقل القيمتين منزرع وغير منزرع بمال الوقف في صورة الضرر وإذا لم تكن بغلة الوقف كفاية بما يجب دفعه للتبطل الباني تدفع له الغلة مرة بعد أخرى حتى يوفى حقه والله سبحانه وتعالى أعلم انتهى كلام مولانا العلامة

سیدی الشیخ عمر بن عبد الکریم آدم الله تعالی النفع به (سئل) رضی الله عنه ماصورته فی وقف وقف علی مصالح المسجد الملاصق له فأدخل والی البلد بعض محلات الوقف المدة للاستغلال فی المسجد المذكور ووسعه بها وخرج به من جهة التیمم والغرب وادخل فیہ أرضاً بغير رضا مالکها وحمل عامة أهل البلد علی الصلاة فیہ فضعف بسبب ذلك ربع الوقف وصار المسجد الآن خراباً لعدم قوة البناء. (١٩٥) من الاصل وصارت الزیادة المذكورة بعد

ذلك متروكة مهجورة مستغنی عن الصلاة فیها بل صارت محلاً لا وساخ الناس وماوی لهم للطبخ والإیقاد والقائم وتقديرها بذلك ونحوه ولم یقم أمر الرالی الی التي كانت هذه الزیادة من أجله فهل لناظر الوقف المذكور أن یدخل فی الوقف ما خرج منه ویجعله للاستغلال لظهور المصاحبة فی ذلك للوقف والمسجد وحتى یفی دخله بخرجه أم لا وهل یجوز إخراج الأرض المغصوبة أو قیمتها وكذا إخراج ما زید فیہ من السوح ام لا کیف الحكم فی ذلك أقنونا ما جورین خیراً (أجاب) عفا الله عنه بقوله الحد لله رب العالمین ما شاء الله لا قوة إلا بالله اللهم توفیقاً للصواب وهدایة إلیه نعم یجوز لناظر أن یدخل فی الوقف ما أخرج منه ویجعله للاستغلال ویجب إخراج الأرض المغصوبة وردّها للملاکها وكذا إخراج ما زید من السوح والله سبحانه وتعالی أعلم (سئل) رضی الله عنه إذا وقف أحد بیتا وشرط علی الناظر أنه لا یبیع ولا یکری ولا یؤجر فهل یبیع شرطه أولاً فلا إذا تبعه وصار

علی جودته وأما إذا أخذه منه ثم رجع علیه لیدله فلا یلزمه أن یدل إلا ما اتفق الصراف علی رداه اه ملخصاً من أقرب المسالك وص (ما قولکم) فی شخص اشتری شیئاً علی رؤیة متقدمة فلما قبضه ادعی أنه لیس علی الصفة التي رآه علیها وخالفه البائع فهل القول للبائع أو للمشتري (الجواب) القول قول البائع یمینه إن حصل شك من أهل المعرفة هل تلك المدة یتغير فیها المبیع أم لا فإن قطع أهل المعرفة بعدم التغير فالقول للبائع بلا یمن وإن قطعوا بالتغير فالقول للمشتري بلا یمن وإن رجحت لواحد منهما فالقول له یمینه اه ص بتوضیح (ما قولکم) فی شخص أوم البائع أن يأخذ من صبرته أصعا كثيرة ومراده أن يأخذ أصعا قليلة هل یجوز أم لا (الجواب) فی حاشیة الخرشی أنه لا یجوز لأنه إنما أومهم لیسألهم له فی البیع اه بتصرف [مسئلة] إذا قال المشتري للبائع اشترک صاع من هذه الصبرة بكذا وأراد كل منهما أو أحدهما البعض فلا یجوز لأنه یشرط علم الثمن والمثلن وهنا كل منهما مجهول حالا وما لا لأن من التبعض الصادق بالقلیل والكثیر والثمن یختلف بحسب ذلك ومعنی جهل الثمن والمثلن ما لا أنى بد الشروع فی الكل قبل انتهاء ما یراد أخذه اه ملخصاً من الخرشی والدوى [مسئلة] لا یجوز أخذ من ثوب أو شقة أو شعة لرفاف ملا وأرید البعض اه عدوى

#### باب فی الصرف

[مسئلة] لا یجوز صرف دینار ودرهم بدینار إذا حصل شك فی المساواة وأما إذا تحققنا تساوى الدینار والدرهم مع مقابلهما فإنه یجوز والمراد بالشك مطابق التردد الشامل للوهم فأحرى التحقق وإنما حرم مع الشك لأن الشك فی التماثل كتحقق التفاضل وكذا لا یجوز دینار وثوب بمثلها أو درهم وشاة بمثلها والمنع فی هذه المسئلة مطلق ولو تحقق تماثل الدینارین وتماثل قيمة العرضین لأن ما صاحب أحد التقدين من العروض یقدر من جنس النقد المصاحب له فباتى الشك فی التماثل والشك فی التماثل كتحقق التفاضل واعلم أن مالکاً رضی الله تعالی عنه منع المستلین وأبا حنیفة أجازهما بل أجاز أبو حنیفة بیع مائة دینار فی قرطاس بمائتی دینار مائة فی مقابلة مائة ویحتسب بالقرطاس

خرباناً فهل یجوز أن یبیع ویشتري غیره أو یکری ویعمر أو یوجر علی مذهب الامام الشافعی وكذا مذهب الثلاثة أو فیها خلاف بینهم ففسی من فضلکم توضحونا لنا الجواب ولکم الاجر والثواب (أجاب) رضی الله عنه نعم یجب اتباع شرط الواقف فیما شرطه ولا یجوز مخالفته ولا یجوز بیع الوقف بحال وإن أدى الی ضیاع الوقف وتقضه من جمیع آلاله نعم حیث شرط الواقف عدم اجارتها ولم یعمر الموقوف علیهم وجب علی الناظر ایجارها المتوقف

عليه بقاؤه شرط وإن خالف الواقف والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه في أخوين وقفاً أراضيهما المزدرة ولفظ شرط وقفهما انشأ الواقفان المذكوران أولاً على أنفسهما خاصة مدة حياتهما ثم من بعدهما علي أولادهما وأولاد أولادهما ماتنا مسلماً وتماقوا المذكور دون الأناث للبنات البر والصلة حد حياتهن لمن احتاج منهن ومن كان غير محتاج لا يعطى من الوقف لا فضلاً من أهل الوقف وإن (١٩٦) خلت الديار من الموقوف عليهم يكون الوقف علي أقرب العصاب

في المائة الثانية والشافعي فرق بين المستلئين فأجاز الأولى ومنع الثانية ومما جوزه أبو حنيفة أن يأخذ الناس في صرف القضة بالقضة جديداً من نحاس مع القضة ولا ينفع ذلك عندنا إله ملخصاً من الحرثي وحاشيته بزيادة من عبد الباقي والأمير (فائدة) في المدونة من اشترى فلوساً أى من نحاس بدرام أو بخاتم قضة أو ذهب أو تبر ذهب أو قضة فافترقا قبل أن يتقابضا لم يجر لأن الفلوس لا خير فيها نظرة أى تأخيراً بالذهب ولا بالورق قال مالك وليست بحرام بين ولكن أكره التأخير وقال فيها أيضاً ولا يصلح الفلوس بالفلوس جزافاً ولا وزناً ولا كيلاً مثلاً بمنل يدأ يدأ ولا إلى أجل ولا يجوز إلا عدداً فلساً بفلس يدأ يدأ ولا يصلح فلس بفلسين ولا يدأ يدين إلى أجل والفلوس في العدد بمنزلة الدنانير والدرام في الوزن وإنما كره ذلك مالك في الفلوس ولم يحرمه كتحريم الدنانير والدرام إله (ما قولكم) في صرف الريال بدرام قضة عديدة هل يجوز أم لا (الجواب) أجاز بعضهم ذلك في الريال الواحد أو نصفه أو ربه للضرورة وإن كانت القواعد تقتضى المنع للشك في التماثل وأما ما زاد علي الريال الواحد فلا يجوز كذا قرر شيخنا العدوي والعلامة الشارح إله من دس وفي صاوى وعند الشافعية يتخلصون بالهبة في إبدال الريالات بالقضة العديدة وهي فسحة انتهى [مسئلة] يجوز للشخص أن يدفع لآخر درهماً شرعياً أو ما يروج رواجه سواء زاد وزن ذلك الخارج عن الشرعى أو نقص فالزائد في الوزن كشم ريال والنقص كزلاطة بثانية أى يدفع ماذكر ليأخذ منه بنصف ذلك الدرهم طعاماً أو فلوساً ويأخذ النصف الآخر قضة وجواز هذه المسئلة بشروط سبعة أولها أن يكون ذلك في درهم واحد فلو اشترى بدرهم ونصف لم يجر أن يدفع درهمين ويأخذ نصفاً ثانيها أن يكون المردود النصف فدون يعلم أن الشراء هو المقصود ثالثها أن يكون ذلك في بيع أو منفعة كإجارة أو كراء وأما في غيره كقرض وصدقة فلا يجوز مثاله في القرض عند الاقتضاء أى عند دفع ما عليه أن يدفع المقرض عن الدرهم الذى اقترضه نصف درهم وعرضاً فلا يجوز مثاله عند دفع المقرض للمقرض أن يدفع المقرض المقرض درهماً والمقرض لا يريد إلا نصفه ويرد للقرض الآن نصفه قضة أو غير ذلك

وإن خلت الديار من ذكر كان الوقف علي الفقراء والمساكين وشرطاً لا ختمها نهى السدس من وقفهما الأسفل حد حياتها صلة وبر وجعلنا النظر من بعدهما علي وقفهما للأرشد فالأرشد من المستحقين فأت صالح أحد الأخوين الواقفين المذكورين عن أخيه مصلح المذكور وهو الأخ الثاني من الواقفين المذكورين عن أخيه مصلح لا غير ثم مات مصلح المذكور وهو الأخ الثاني من الواقفين المذكورين عن ثلاث بنات وعن ابن عم عاصب هو أقرب العصاب إليه وعن أخته نهى المذكورة أعلاه لا غير فواحدة من بناته الثلاث المذكورات صغيرة محتاجة وقد ختمها العاصب المذكور إليه وثنتين كبيرتين متزوجتين غير محتاجتين لاستغنائهما بالأزواج فهل يكون للأخت المذكورة ما عين لها من الوقف المذكور ويكون الباقي من الوقف يستحقه العاصب المذكور وللبنت الصغيرة البر والصلة منه ما دامت محتاجة وليس للبنتين الكبيرتين لا بر ولا صلة منه مادامتا متزوجتين

غير محتاجتين إلا لأن أولصلهما العاصب المذكور منه بشئ مرضاه من غير جبر عليه أم لا أم كيف الحكم في ذلك وهل يكون النظر علي الوقف المذكور للعاصب المذكور لشرده ويكون هو أحق بالنظر عليه من البنات وغيرهم أم لا أم كيف الحكم في ذلك أقترنا ما أجورين (أجاب) رضى الله عنه نعم يكون للأخت ما عين لها وهو السدس من الوقف الأسفل مدة حياتها والباقي من الوقف يكون للعاصب استحفاً تبعاً لشرط الواقف ويلزم العاصب المذكور البر



والصلة للبنت المحتاجة ما دامت محتاجة دون أختها لعدم حاجتهما والنظر للعاصب حيث كان رشيداً عملاً بشرط الوقف والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخص وقف دياراً وأرضاً مشتملة على نخل وحرث وماء وقف ذلك على نفسه وأولاده ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على نسلهم وعقبهم الذكور والإناث سواء يتدالون ذلك طبقة بعد طبقة ودرجة بعد درجة ونسلاً بعد (١٩٧) نسل وعقب بعد عقب آخر الطبقة

العليا تحجب الطبقة السفلى على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل ومن مات منهم من غير ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك إلى من هو في درجته وذوى طبقته مضافاً إلى ما يستحقه من أصل الوقف انتهى المراد من نص الواقف فإذا آل الوقت المذكور إلى اثنين مثلاً ولكل واحد منهما أولاد ذكور وإناث فمات أحدهما فاستحق نصيبه أولاده الذكور والإناث كما هو شرط الواقف ثم مات أحد الأولاد المذكورين من غير عقب فهل تكون حصة الميت هذا لجميع أهل درجته من أهل الوقف أم لإخوته خاصة وإذا كان شخصاً من أهل الوقف له أب من أهل الوقف ولكل من الأب والأم أب وأم من أهل الوقف فمات أبو الأم أو الأم فهل لها أن تأخذ من الجهتين من أبيها وأميها ومثلها أبو الشخص المذكور في أمه وأبيه هل يأخذ من الجهتين

فلا يجوز ومثاله في الصدقة أن يدفع شخص لآخر درهماً على أن يكون له نصفه صدقة ويرد للمتصدق النصف الآخر فضاة فلا يجوز ومثاله الإجارة الجائزة أن تستأجر صانعاً على أن يصلح لك دلواً مثلاً فتدفع له الدلو وبعد إصلاحه تدفع له درهماً كبيراً نصفه في مقابلة أجرته ويرد عليك الصانع النصف الآخر حالاً وأما لو دفعت له الدرهم وأخذت منه نصفه وتركت دلوك عنده ليصلحه لم يجوز لأن من شروط الجواز انعقاد الجميع ولا يكون ذلك إلا بعد تمام العمل رابعها أن يكون المأخوذ والمدفوع مسكوكين خامسها أن يتعامل بالدرهم والنصف وإن كان التعامل بأحدهما أكثر من الآخر سادسها أن يكون الدرهم والنصف قد عرف الوزن فيما بأن يكون في الرواج هذا درهم وهذا نصفه ولو كان الوزن مختلفاً لأن أصل الجواز في المسئلة الضرورة سابعها أن يجعل الدرهم والنصف والسلة المشتراة بنصف الدرهم الآخر لئلا يلزم البذل المؤخر ويستفاد من هذه الشروط عدم الجواز إذا كان بدل الدرهم ريالاً أو نصف ريال أو ربع ريال ولكن أجاز بعضهم ذلك في الريال الواحد أو نصفه أو ربعه للضرورة كما أجاز صرف الريال الواحد بالفضة العددية كما تقدم اهـ ملخصاً من الردير و دس بتوضيح [مسألة] لا يجوز صرف ذهب بفضة إذا كان فيه تأخير لما فيه من ربا النساء ولو كان التأخير غلبة كأن يحول بينهما نحو عدو أو سيل أو نار وكذا لا يجوز الصرف ولو قرب التأخير مع فرقة في المجلس قبل القبض لقول سندن تصارفاً في مجلس وتقابضاً في مجلس آخر فالشهور المنع على الإطلاق وقيل يجوز فيما قرب اهـ وأما دخول الصيرفي حانوته ليخرج منهما الدراهم أو مشى قدر حانوت أو حانوتين لتقليب الدراهم فقبل بالكرامة وقيل بالجواز اهـ من أقرب المسالك [مسألة] لا يجوز أن يعقد المصارعة مع شخص ويوكل غيره في القبض إلا أن يكون قبض الوكيل بمحضرة الموكل فيجوز وكذلك إذا غاب فقد أحدهما وطال بلا تفرق في المجلس فإنه ممنوع ويفسد الصرف وكذلك يمنع إذا غاب نقد كل منهما عن مجلس العقد ولو لم يطل لأنه مظنة الطول ومعنى هذا ما قاله في المدونة أن تعقد الصرف مع غيرك وليس معك شيء ثم تقترض الدينار من رجل بجانبك وهو يقترض الدراهم من رجل بجانبه فدفعت له الدينار ودفعت

فإذا أخذ كل منهما من الجهتين ثم مات عن الشخص المذكور فهل له أن يأخذ من الأربع الجهات لما تقدم أن ذلك كان مستحقاً لأبيه وأمه وهو يستحق نصيبهما بعدهما أم لا وفي استحقاق الغلة والربع المتحصل من الوقف المذكور إذا كان الوقف بمكة والمستحقون بمصر موت مثلاً وابتداء إجارة الوقف شهر الحرم إلى مثله مثلاً فمات أحد المستحقين في أثناء السنة هل يستحق حصته كاملة أم يستحق قسط جداته من السنة أم لا يستحق شيئاً أفوتوا وأوضح الجواب مأجورين

خيراً المسئلة واقعة (أجاب) رضى الله عنه نعم يختص به الأخوة دون بقية أهل الدرجة كما استقر به الفخر ابن عساكر واستظهره الشيرازى وأقنى به أبو شامة اهـ ويستحق الشخص المذكور من أبيه وأمه وبأخذ الآخر من الجهات الأربع اهـ وإذا مات بعض المستحقين أثناء المدة استحق قسط حياته من مدة الإجارة والله سبحانه وتعالى أعلم (باب إحياء الموات) (سئل) نعمنا الله تعالى (١٩٨) به في مجالس العلم وغيره من مجالس الخير فهل إذا اعتاد شخص

محللاً معلوماً ووجد شخص آخر قد فيه له أن يتيمة منه قهر آم لا يذوا لتأذلك يانا شافيا أنا بكم الله تعالى الجنة (أجاب) متنى الله تعالى بوجوده أعلم أيها السائل وفقى الله وإياك لرضاه أن الكلام ليس على عموميه بل فيه تفصيل ونص عبارة المنهاج مع التحفة ومن ألف من المسجد موضعاً يفتى فيه ويقرأ فيه قرآناً أو علماً شرعياً أو آله له كالجالس في شارع لمعاملة فيه مأمراً من التفصيل لأن له غرضاً في ملازمة ذلك الموضع ليألفه الناس ثم قال في التحفة وجلس الطالب بمحل بين يدي المدرس كذلك إن أفاد أو استفاد فيختص به وإلا فلا انتهى وقال في المنهاج مع التحفة قبل ذلك ولو جلس في الشارع لمعاملة ثم فارق تاركاً الحرفة أو منتقلاً إلى غيره بطل حقه منه وإن فارقه أى محل جلوسه الذى ألفه ولو بلا عذر ليعود إليه وألحق به ما لو فارق بلا قصد عود ولا عذمه لم يبطل حقه إلا أن تطول مفارقتها ولو لعذر وإن ترك متاعه بحيث ينقطع معاملوه عنه ويألفون

لك الدراهم فلا خير فيه ولو لم يحصل طول ولو كانت الدراهم معه وافترضت أنت الدينار فإن كان أمراً قريباً كحل الصرة ولم تقم ولم تبعث له ذلك جائز انتهى ومعنى قول المدونة لا خير فيه أنه حرام لأنهما دخلا على الفساد والغرر قاله أبو الحسن اهـ من أقرب المسالك بتوضيح [مسئلة] إذا كان لك على شخص دراهم وله عليك دينان فلا يجوز أن تسقط الدينان في الدراهم أن تأجل من الدين من كل مثقال بل وإن تأجل من أحدهما لأن من عجل المؤجل يعد مسلفاً فإذا جاء الأجل اقتضى من نفسه لنفسه أى قبض وأخذ من نفسه ما أسلفه فكان الذى له الدينار يأخذه من نفسه إذا حل الأجل والذى له الدراهم يأخذها من نفسه لنفسه في نظير الدينار الذى تركه لصاحبه فقيه صرف مؤخر لأن القبض كأنه وقع عند الأجل وعقد الصرف قد تقدم فلو حلا معا لجاز اهـ ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] لا يجوز التصديق في الصرف لا في العدد ولا في الوزن ولا في الجودة بل يجب العد والوزن والنقد وإن كان الدافع لك مشهوراً بالامانة والصدق إذ ربما كان ناقصاً عدداً أو وزناً أو زائفاً فيرجع به فيؤدى إلى الصرف المؤخر وكذلك يمنع التصديق في مبادلة دينار بمثله أو درهم بمثله بل لا بد من معرفة الوزن وكذلك يمنع التصديق في مبادلة صاع من قمح بمثله أو بقول بل لا بد من معرفة الكيل وكذلك لا يجوز التصديق في القرض فن اقترض نقداً أو طعاماً أو غيرهما يحرم عليه أن يصدق المقرض فيما أخذه منه لاحتمال وجود نقص أو رداءة فيتقاضى الآخذ ويتنصر ذلك لأجل حاجته أو في نظير المعروف وكذلك لا يجوز التصديق في مبيع لأجل من طعام أو غيره لجواز وجود نقص فيغتفر لأجل التأخير أو الحاجة فيؤدى لكل أموال الناس بالباطل وكذلك يحرم التصديق في دين عجل قبل أجله لأن ما عجل قبل الأجل يعد سلفاً فيحتمل أن يكون ناقصاً فيغتفر لأجل التعجيل فيكون سلفاً جر نفعاً وهو حرام اهـ من أقرب المسالك بتصرف وتوضيح [مسئلة] لا يجوز اجتماع البيع مع الصرف في عقد واحد كأن يشتري ثوباً بدينار على أن يدفع له دينارين ويأخذ صرف دينار دراهم فيفسد العقد على المشهور لتناقض أحكامهما لجواز الأجل والخيار في البيع دون الصرف ولأنه يؤدى لتربح حل الصرف

غيره الخ ما فهمنا ومن ذلك تفهم الجواب فحيث كان الشخص ألف موضعاً طلب العلم مثلاً وفارقه ليعود أو أطاع ولم تطل مفارقتها له ولا منتقلاً عنه إلى غيره فحقه باق فيه فله ازعاج من جلس فيه وإقامته والله سبحانه أعلم (باب الجعالة) (سئل) نعمنا الله تعالى بعلومه في رجل من المهاجرات ذهب عليه جملة وهو في منى وصير عليه أمر الله تعالى فجاء له شخص آخر مسلم بشره بأنه رأى الجمل المذكور عند بدوى في البرداس له وغير وسمه فقال له

صاحب الجمل إن جبت الجمل من الرجل الذى عنده الجمل أعطيتك عشرة ريال حالا فهل تكون للبشر أم تكون للرجل الذى داس الجمل المذكور أفئونا (أجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله نعم تكون العشرة ريال للذى أتى بالجمل دون الدائس والله سبحانه أعلم

(باب اللقطة) (سئل) أسبغ الله تعالى نعمه عليه في شخص النقط شيأ (١٩٩) حقيرا يجهل تعلق اللقطة ثم حفظها

وعرف بها أياها قلائل ولم يجد مالكةا فهل يجوز له التصرف فيها إذا غلب علي ظنه أن مالكةا راض عنه أم لا ومع التصرف ناويا على أنه إذا وجد صاحبها أن يدفع له قيمتها وهو راض أفئونا (أجاب) حفظه الله تعالى بقوله نعم حيث كانت المذكورة لقطه الحرم فلا يجوز له التصرف فيها ولا فيجوز والحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في صغيرة لا يعرف لها أبوين منبوذة في الزقاق فالتقطها امرأة وربتها حتى كبرت ثم أودعتها عند أختها بمكة وذهبت لزيارة المدينة فجاء شخص يدعى اللقطة المذكورة أنها أخته يريد نزعها من يد أخت مربيتها وتزويجها بمن شاء فكذبتة اللقطة وقالت لا أعرف لى أهلا وادعت البلوغ فهل ثبت أخوته لها بمجرد دعواه أولاد من الإثبات بالبينة وهل تجبر المرأة التى هى عندها على سماع دعوته أو يوقف الأمر إلى حضور مربيتها وهل لو فرض ثبوت الأخوة بينهما وادعت البنت البلوغ في سن يجوز بلوغها فيه هل تصدق

بوجود عيب في السلعة أو استحقاق فيها ولتأديته إلى الصرف المؤخر بوجود عيب أو استحقاق فلا يعلم ما ينوب الصرف إلا بعد تقويم السلعة المستحقة وأجاز أشهب اجتماعهما وأنكر أن يكون مالك حرمه قال ابن رشد وقول أشهب أظهر من جهة النظر وإن كان خلاف المشهور واستثنى أهل المذهب من منع اجتماع البيع والصرف صورتين الأولى أن يكون البيع والصرف بدنيار واحد كان يشتري سلعة بدنيار إلا خمسة دراهم فيدفع الدينار ويأخذ خمسة دراهم مع السلعة فيجوز الثانية أن يجتمع البيع والصرف في دينار بأن يأخذ من الدراهم أقل من صرف دينار كان يشتري سلعة أو أكثر بعشرة دنانير ونصف دينار فيدفع أحد عشر دينارا ويأخذ صرف نصف دينار ولا بد من تعجيل السلعة والدينار والدراهم في الصورتين على الراجح لأن السلعة لما صاحبته الدراهم صارت كأنها من جملة الدراهم المدفوعة في المسألة الأولى أو الدنانير في المسألة الثانية خلافا للسيورى حيث أجاز تأخير السلعة وأوجب تعجيل الصرف إبقاء لكل على حكمه الاصل وكلا لا يجوز اجتماع البيع مع الصرف لا يجوز اجتماعه مع القرض والنكاح والشركة والجعل والمغارسة والمساقاة والقرض ولا يجوز اجتماع واحد منها مع الآخر وبجمعها غير البيع جس منقش كما في المجموع وفي أقرب المسالك

عقود منعنا اثنين منها بعقده لكون معانيها معا تتفرق فجعل وصرف والمساقاة شركة ويجمعها في الرمز جس مشتق

اه [مسئلة] إن اشترت سلعة بدنيار إلا درهمن ثم أخذت السلعة ولم تدفع للبائع الدينار ولم تأخذ منه الدرهمين بل جعلتا التقدين لأجل واحد فيجوز لأنه لما تجملت السلعة علم أن المقصود البيع فلم يكن صرفا مؤخرا وإذا جاز مع تعجيل السلعة فقط فأولى بالجواز مع تعجيل الجميع ولكن الجواز في تعجيل الجميع لا يتقيد بالدرهمين بل الجواز حينئذ ولو كانت الدراهم المستتناة أكثر من درهمين لأن هذا من جملة البيع والصرف في الدينار وأما في صورة تأجيل التقدين بأجل واحد وتعجيل السلعة فالجواز مقيد بما إذا كانت الدراهم المستتناة درهمين فأقل لأن كانت أكثر لأن الصرف حينئذ مراعى فأجيز تأجيل التقدين لأجل

وليس له جبر على التزويج أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفئونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه لا تثبت الأخوة بمجرد دعواه بل لابد من البينة العادلة وإذا ادعت البلوغ بالحيف أو الاحتلام لسن يحتملها وهو تسع سنين صدقت وإذا ثبتت أخوته لها فليس له جبرها على النكاح والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة أقطت لها لقطه وهى شاة لقيتها في الخلاهى وولدها فقعدت عندها مدة ولم يحىء لها ناشد عنها فبارك الله في تلك الشاة وقعدت غنم

كثيرة فيعد أن مضت مدة من الزمان مات ولد الحرمة الذي لقي اللقطة معها وقعدت أمته مدة من الزمان بعده وماتت  
بجاء عصبه الحرمة لزوجها وقالوا أعطنا قسمنا من لقطة هذه الحرمة التي نحن عصبها ولنا ميراث فيها فقال الزوج  
الحرمة حرمتي واللقطة التي لقطتها حرمتي إلى فهل ينقطعون عصبه الحرمة بعد أن ماتت من تلك اللقطة ويستخسها  
الزوج أم يلحقون فيها قسمهم مع الزوج (٢٠٠) أم كيف يكون الحكم أفوتنا ماجورين ولكم الأبواب من

واحد وتجيل السلعة وأما إن أجل الجميع أو أجلت السلعة فقط أو تأجل أحد  
التقدين أو تأجل بعض أحد التقدين أو بعض السلعة فيحرم وأما بيع السلعة  
بدينار لاربعة أو ثلثة أو نصفه فجائز نقداً أو مؤجلاً لأنه ليس إلا بيعاً محضاً له ملخصاً  
من الخرشى وعدوى ودر ودر [مسئلة] إن وجد أحد المتصارفين عيباً في دراهمه  
أو دنائيره من نقص عدد أو وزن أو غش بأن وجدها مخلوطة بنحاس مثلاً  
أو وجدها رصاصاً أو نحاساً خالصين فإن كان ذلك بحضرة الصرف من غير مفارقة  
ولا طول في المجلس جازله الرضى بما وجده بما ذكر وصح الصرف وله عدم  
الرضى وطلب الاتمام في الناقص عدداً أو وزناً أو طلب البدل فيها وجد مغشوشاً  
أو وجد رصاصاً أو نحاساً خالصين ويجبر على الاتمام أو رد البدل من أباه إن لم  
تعين الداراهم والدنانير فإن عينت من الجانبين كهذه الدنانير في هذه الدراهم فلا  
جبر بل إيمان يرضى وإما أن يرد المغيب ويأخذ ما خرج من يده وإن كان وجود  
الغيب بعد مفارقة أو طول في المجلس فإن رضى واجد الغش أو من وجدها نحو  
رصاص خالص صح الصرف والارضى نقض الصرف وأخذ كل منهما ما خرج  
من يده وأما إن وجدها ناقصة وزناً أو عدداً بعد مفارقة أو طول فإن الصرف  
ينقض مطلقاً رضى واجد النقص به أم لا ومتى قلنا بنقض الصرف فالذي يتعلق  
به النقص أصغر الدنانير لاجتماعها إلا أن يتعدى النقص أصغر الدنانير فالأكبر  
هو الذي ينقض دون الأصغر وأما إن تساوت في الصغر والكبر والجودة  
والرداءة فينقض واحد منها ما لم يزد عليه موجب النقص فإن زاد فينقض دينار  
آخر وإن لم يستغرق الغيب جميعه وإذا كان فيها أعلي وأدنى فيفسخ الجميع على  
الارجح ويأخذ كل واحد منهما ما خرج من يده ثم إذا وجد أحد المتصارفين  
الغش فيما أخذه أو وجده نحو رصاص وأراد أخذ البدل فيشترط فيه التعجيل  
لأنه إذا لم يعجل البدل يلزم عليه ربا النساء ويشترط أيضاً أن يكون البدل من  
نوع المبدل فلا يجوز أخذ ذهب عن دراهم زفاف ولا فضة عن ذهب لأنه يؤول  
إلى أخذ ذهب وفضة عن ذهب ولا يجوز أن يأخذ بدل المغيب عرضاً ثلثاً يلزم  
عليه اجتماع البيع والصرف إلا أن يجتمعا في دينار فيجوز كما تقدم اه من أقرب  
المساالك بتصرف وتوضيح [مسئلة] يجوز أن يباع بذهب أو فضة ما حلى بأحدهما

الملك الوهاب (أجاب) نفغنا  
الله بعلومه بقوله الحمد لله وحده  
ما شاء الله لا قوة إلا بالله إن كانت  
المرأة المذكورة قد عرفت الشاة  
المذكورة سنة وتملكتها هي وابنها  
فلا شك أنها ملك لهما وتكون  
بعدهما للورثة بحسب الميراث  
وإن لم يعرفها أو عرفا ولم يتملكا  
فيقوم الورثة مقامهما في ذلك فلا  
بدن من التعريف والتلك إن أراده  
وهذا كله في لقطة غير الحرم أما  
هي فلا تملك بحال وأولاد الشاة  
تتبع لها والله سبحانه وتعالى أعلم  
(باب الودية)

(سئل) نفغني الله به فيمن أرسل  
مع رجل ناقة على سبيل الأمانة  
يسوقها مع ابله حتى يوصلها إلى  
فلان بالموضع الفلاني فساقتها مع  
ابله فلما كان وقت المغرب لم يجدها  
مع الأبل فتفقدتها وقتش لها في  
الطريق ليله ثم من الغد فلم يظفر  
بها فهل الصورة هذه يكون  
ضمانها أم لا ضمان عليه أم كيف  
الحكم أفوتنا (أجاب) رضى  
الله عنه نعم حيث كان مرعاها  
لفضاعت من غير تقصير منه فلا  
ضمان عليه والله سبحانه وتعالى أعلم  
(سئل) حفظه الله تعالى في الأمانى

المصدرة من جهة جاوه والسدت وغيرهما إلى حضرموت أو اليمن من الأيمن يصحب المؤتمن مائة ريال مثلاً ثم بعد قبض  
المؤتمن ذلك يستأذن الأيمن في التصرف بالدراهم المذكورة ويأخذ بها بضاعة وما طلع من البضاعة من ربح يكون  
للمؤتمن في مقابلة حمله الدراهم وإطلاقها إلى من هي له ويعودونها أجرة لحامل الأمانة المذكورة فهل يصح ذلك أم لا  
وإذا قلم يصح فهل إذا تصرف المؤتمن ونقص شيء من رأس المال فهل يلزم المؤتمن النقص أوقات البضاعة جميعها

فول تكون في ذمة المؤتمن أم لا يلزمه شيء منها أفتونا مأجورين (أجاب) نفى الله تعالى به بقوله نعم إن كان المؤتمن المذکور ملكا للبرسل وأذن للحامل في التصرف المذكور جاز له ذلك وكان الحامل ضامنا وحكمه حكم القرض حتى تصل إلى المرسل إليه وإن لم يكن ملكا للبرسل بل أمانة وقعت على يده ولم يأذن صاحبها في التصرف فلا يجوز ذلك ويكون الحامل ضامنا ضمان غصب والمرسل طريق في الضمان لو (٣٠١) تلفت والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الفرائض)

(سئل) عفا الله عنه في حرمة مات عن أختها وعن أخ لها غائب الكل منهم أشقاء ولها أخت من السرة وعن ولد عم لها وعقت مالا لها أيش ينوب كل واحد منهم بالفريضة الشرعية أفتونا (أجاب) بقوله تقسم التركة ثمانية عشر سهما للأخت من السرة السدس ثلاثة أسهم والباقي بين الأخ والأخت الشقيقتين والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن مات عن ابني خاله شقيق أمه وهما ولد وبنت وعن ابني خالته شقيقة أمه وهما ولد وبنت وعن ابني خالته أخت أمه من الأم وهما ابنان فهل يرثون الجميع أم الارث لبعضهم فإن قلتم بتوريث الجميع فلا بد من بيان كل ما يخص كل وارث وإن قلتم بتوريث البعض بينوا لنا البعض وما يخصهم أفتونا في ذلك (أجاب) نعم حيث لم يكن غيرهم من الورثة قسمت التركة بينهم من أربعة وخمسين للأولين ثلاثون للذكر عشرون وللأثني عشرة وللأوسطين خمسة عشر للذكر عشرة وللأثني خمسة

كثوب أو مصحف أو سيف محلي بأحدهما إذا كان يخرج منه شيء بالسك بالنار ولا يخرج منه شيء إذا سلك لجواز بيعه ظاهر بالشرط ويترط لجواز بيع المحلى الذي يخرج منه شيء بالسك شروط ثلاثة أولها إن أيجت الحلية لأنه لما كان الأصل في بيع المحلى المنع لأن في بيعه بصفته بيع ذهب وعرض بذهب أو بيع فضة وعرض بفضة وبغير صفته بيع وصرف في أكثر من دينار وكل منهما ممنوع لكن رخص فيه للضرورة كما ذكره أبو الحسن عن عياض فما ليس بمباح كحلية علي سكين أو ثوب رجل كعمامة رجل مقبضة ودواة فلا يجوز بيعه بأحدهما لأنه ليس من محل الرخصة فلذا لا يباع بالتقيد إلا على حكم البيع والصرف فإن اجتماع في دينار جاز وإن اجتماع في أكثر فلا يجوز بيعه بالعروض ثانيا أن تكون الحلية مسمرة في المباع كصنف سميرت عليه أو سيف على جفنه أو حمامة يؤدي نزعهما لفساد والمراد بالمسمرة ما يشمل الخيطة أو المنسوجة أو المطرزة فإن لم يسمر فإنها لا تباع بصفته ولا بغيره من التقيد إلا على حكم البيع والصرف وأما غيره من العروض فتباع وبيع كل واحد من الحلية وماهى فيه على انفراده جائزا ثانيا أن يباع معجلا من الجانبين فإن أجل الثمن والمثمن أو أحدهما مع أحد التقدين وجاز بالعروض له عند اجتماع هذه الشروط ويجوز البيع سواء كان البيع بصفته أو بغير صفته ويزاد على هذه الشروط إن بيع بصفته شرط رابع أن تكون الحلية ثلث ماهى فيه فدون على المشهور ويعتبر الثلث بالقيمة على الأرجح وقيل بالوزن تحريا فإذا بيع سيف محلي وزن حليته عشرون ولصياغتها تسارى ثلاثين وقيمة فصل الصيف أربعون منع على القول الأول وجاز على الثاني وهو القول بالوزن تحريا فإن لم يمكن التحرى بالقيمة اتفاقا وأما ما حلى بهما معا فيجوز بيعه بأحدهما إن تبع المباع الذى هما به بأن يكون قيمة الذهب والفضة الثلث فدون وأما بيعه بهما معا فلا يجوز لأنه بيع ذهب بذهب وفضة وبيع فضة بفضة وذهب وقد منعوا بيع سلعة ذهب بذهب فيبيع ذهب بذهب وفضة إلى آخره أولى بالمنع انتهى ملخصا من خرشي وعدوى بتوضيح

(فصل في المبادلة والمراطة) مسألة [ تجوز المبادلة في الذهب والفضة بأن يباع ذهب بمثله أو فضة بفضة عددا فإذا تساوى عددا ووزنا جازت المبادلة

(٢٦ - قرعة العين) وللآخرين تسعة بينهما مناصفة وإن شئت جعلتها من أربعة وعشرين مخرج القيراط فللأولين ثلاثة عشر وثلاث بينهما أثلاثا وللذين بعدهما ستة وثلاثان أثلاثا أيضا وللآخرين أربعة قراريط مناصفة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) حفظه الله تعالى في عبد معق توفى وخلف لإرثا وله بنت معقته التي اعتقته وأولاد أخى معقته العصة ذكرين وأنثى فالأرث لمن منهم؟ هل هو للبنت أو لأولاد الأخ أفتونا (أجاب) وفقه الله نعم الميراث لابن أخى

المعتقة وليس لبنت المعتقة ولا لبنت أخيها من الميراث شيء والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عفا الله عنه في امرأة تنسجت مع ابن أخيها فدخل بينهما جماعة بالصلح فأبى وقالت لاهو مني ولا أنا منه ولا يرثني إلا الفلانية الأجانب والحال لم يكن لها وارث غيره ومكثت جملة من السنين ثم ماتت وهي مصطلة معه فهل قولها المذكور يكون وصية لهم ويدخلون مع ابن أخيها في (٢٠٢) الثلث أم يختص به دونهم وهل شهادة الشهود بالسماع تقبل أم لا

أفيدوا (أجاب) عفا الله عنه نعم لا يكون قولها المذكور وصية لهم ولا يدخلون في الثلث معه بل يختص بالميراث دونهم حيث لم يكن وارثا سواهم وتقبل شهادة الشاهد ونحو النسب إذا سمع من جمع يؤمن توطؤهم على الكذب ولكن لا يذكر في شهادته السماع المذكور بل يجوز بالسهادة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) حفظه الله تعالى في رجل مات عن بنت بالغة وترك لها ميراثا دراهم وغيرها ثم إنه ظهر لها رجل من العصابة يكون أبوه ابن عم أبيها فهل يلحقه شيء من الميراث وإلا يكون الميراث للبنت فقط أقولنا (أجاب) بقوله نعم حيث كان من العصابة فلها النصف وله الباقي والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن امرأة ماتت وخلف ابن عم من أب وأخا من أم فما يلحق كل منهما من الميراث أفيدونا (أجاب) بقوله نعم للأخ من الأم والسدس والباقي للعصابة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) وفقه الله تعالى في امرأة ماتت عن أخت شقيقة وعم أخ لأبيها وعمات

في القليل والكثير ولو كان أحدهما أجود ولا يشترط إلا المناجزة وحيثما فيجوز إبدال واحد كامل باثنين موزنين كإبدال ريال واحد بأربعة أرباع ريال موزنة له وما ذكره من أنه يشترط في المبادلة أن تكون واحداً بواحد لا واحداً باثنين مفروض فيها إذا كان هناك زيادة في أحد الجانبين وإذا لم يتساويا في العدد والوزن فلا تجوز المبادلة إلا بشروط ستة أولها التقة في العدد كسنة فأقل دفعت في مثلها أو واحداً بواحد ثانياً أن يتعامل بها عدداً لا وزناً ثالثاً أن تكون الزيادة في الوزن فقط دون العدد رابعاً أن تكون الزيادة في كل دينار السدس فأقل خامساً أن تقع بلفظ المبادلة سادساً أن تقع على قصد المعروف لاعلى وجه المايعة ولابد في جواز المبادلة من كون الدراهم أو الدنانير مسكوكة وهل يشترط اتحاد السكة أو لا يشترط في ذلك قولان والمتعمد عدم اشتراط اتحاد السكة وذكر بعضهم أن ما يتعامل به عدداً من غير المسكوك حكمه حكم المسكوك واعلم أن القواعد تقتضي منع المبادلة لكن الشارع أجازها للعروف بشرط تمحض الفضل من جهة واحدة ويؤخذ من هذا جواز مبادلة الريالات المشهورة بالكلاب بالريالات المعلوم ومبادلة البنادقة بالمحمدية لاتحاد الوزن فالفضل من جانب واحد كما يجوز مراطة الريالات بالكلاب والبنادقة بالمحمدية لتحض الفضل من جانب واحد فإن دار الفضل من الجانبين انتفى المعروف الذي هو السبب في الجواز فتشعق المبادلة حيثما فاذا دفع من عنده ستة أجود جوهريّة أو سكة حال كونها أنقص وزناً وأخذ بدلها ستة أردأ جوهريّة أو سكة حال كونها أكمل وزناً فهو متمتع لدوران الفضل من الجانبين لأن صاحب الأجود يرغب للأدنى لكمال الأدنى وصاحب الأزدي الكامل يرغب للناقص لجودته اهـ ملخصاً من أقرب المسالك ودرس وعدوى بتوضيح [مسئلة] تجوز المراطلة وهي ذهب أو فضة بمثل وزناً بأن يوضع عين أحدهما من ذهب أو فضة في كفة وعين الآخر في الكفة الأخرى ويساوى بينهما أو يوضع عين أحدهما في كفة وصنعة في الأخرى ثم يوزن الآخر كذلك مساوياً له وإن كان أحد التقدين أجود من الآخر لا إن كان أحدهما بعضه أدنى من مقابله وبعضه الآخر أجود منه فلا يجوز لدوران الفضل من الجانبين وأما الأجود سكة أو صياغة فليسا كالجودة في الجوهريّة فلا يدور بهما الفضل

أخوات لأبيها أيضاً فما يلحق الكل منهم أقولنا (أجاب) بقوله نعم تقسم التركة قسماً سهم للاخت الشقيقة النصف والباقي للعم من أبيها ولا شيء للعمات والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عفا الله عنه في شخص توفي عن عصابة محققة ولكن لم يثبت أحد منهم درجته مع درجة المتوفى في جد معين قريب لمعجزه عن بيعة تقوم له بذلك وهناك ذو رحم نسب نفسه إلى أخى أم الأب وشهدت له بذلك البيعة عند الحاكم فهل والحال ماسطر يأخذ ذو الرحم ما خلف الميت

أم يقسم علي العصبة المحققة أم يوقف الأمر إلى تعيين الحال في العصبة أو الصلح بينهم أفيدونا (جواب) يستغنى الله بحجته حيث تحققت العصبة فيمن ذكر وقف الأمر إلى الصلح أو البيان ولا يعطى ذو الرحم شيئاً والحال ما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) حفظه الله تعالى في رجل مات عن بنت أخ شقيق وعن أولاد أخت شقيقة فهل يحجبون أولاد الأخت ببنت الأخ أم يقسم المال بينهم أفيدونا (جواب) عني عنه نعم (٢٠٣) تقسم التركة ثلاثة أقسام لبنت الأخ الشقيق اللتان سهمان ولأولاد

لأخت الشقيقة الثلث سهم للذكر منهم مثل حظ الانثيين والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) نفعنا الله ببركته عن رجل مسافر مع أناس من بلد إلى بلد آخر والحال أنه كسلان فسأله رفقته بقولهم هل لك وارث خاص فأجابهم بقوله ليس ل وارث إلا الله تعالى فيبعد اقتضاء مدة الأيام توفي الرجل المذكور وخلف شيئاً من المال فاحتار رفقته المذكورون فيما خلفه المالك ماذا يصنعون به فما يكون حكم الله في ذلك أفيدونا أنا بكم الله تعالى (جواب) بلغه الله تعالى أمانيه نعم يجب أولاً على من معه التقصّي والتفتيش هل له وارث أولاً لحيث لم يوجد وارث صرف لبيت المال حيث كان منتظاً بأن كان متوليه يؤدي لكل ذي حق حقه فإن لم يكن فإن وجد قاض أمين صرف إليه ليصرفه في مصارفه فإن قد صرفه من هو تحت يده حيث كان أميناً عارفاً في مصارفه من الفقراء والمساكين وبني هاشم والمطلب واليتامى وأبناء السبيل

علي قول أكثر أهل العلم فإن قلت المراطة لا تغتفر الزيادة فيها ولو قلت بل كل واحد إنما يأخذ ما له عينه فأى غرض في ذلك الفعل أجيب بأنه يمكن أن يكون الغرض باعتبار الرغبة في الأنصاف دون الكبار أو بالعكس أو في غير المسكوك دون المسكوك أو بالعكس اهـ ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] يجوز بيع مغشوش كذهب فيه فضة بمثله مراطة ومبادلة أو غيرهما تساوى الغش أم لا وكذلك يجوز البيع المغشوش بخالص علي المذهب ومحل الجوزين بيع لمن لا يفتش به بل لمن يكسره ويجعله خليلاً أو غيره وفسخ بيع لمن يفتش به جزماً وأما إن شك هل يفتش به أم لا فيكره فقط والبيع ماض اهـ ملخصاً من أقرب المسالك وص وعدوى (ما قولكم) في شخص دفع لآخر ديناراً لاجل أن يشتري له به سلعة ثمها الدينار أو صرفه فهل للدفع له أخذ الدينار وشراء السلعة من عنده بفضة قدر صرف الدينار أم لا (الجواب) نص الحطاب على الجواز إذا أعلم المدفوع له رب الدينار بذلك وإلا فالرب الدينار دفع الدراهم التي اشترى بها السلعة وأخذ الدينار والسلعة ونقله الباني ووجه الجواز عند الاعلام أنه من باب صرف مافي الذمة من غير تأخير كافي الأمر خلافاً لعبد الباقي حيث سئل عن هذه المسئلة فأجاب بالتمتع قال الأمير وهو بما يتعجب منه اهـ (ما قولكم) في الدراهم والديناتير والفولوس وهي الجدد النحاس ومثلها الخسائت والعشرات والعشرينات والقروش النحاس الموجودة في زماننا لأن إذا ترتب شيء من ذلك الشخص على آخر من قرض أو بيع ثم بطلت المعاملة بها أو تغير التعامل بها بزيادة أو نقص فأى شيء يجب في قفنائها (الجواب) الواجب قضاء المثل على من ترتب في ذمته إن كانت موجودة في بلد المعاملة ويجب المثل ولو كانت مائة بدرهم ثم صارت ألفاً بدرهم أو بالعكس كذا لو كان الريال حين العقد بتسعين ثم صار بمائة وسبعين وبالعكس وكذا لو كان المحبوب بمائة وعشرين ثم صار بمائتين أو بالعكس وهكذا وإن لم تكن موجودة في بلد المعاملة وإن وجدت في غيرها فالواجب القيمة وتعتبر يوم الحكم الظاهر أن طلبها بمنزلة التحاكم وحينئذ فتعتبر القيمة يوم طلبها فيدفع له قيمتها بعين مما تجدد وظهر فيقال ما قيمة العشرة دراهم التي عدت بهذه الدراهم التي تجددت ثمانية دراهم مثلاً فيدفع المدين الثمانية مما تجدد وإن قيل اثنا عشر فدفعها مما

والمساجد والربط ونحو ذلك والله الهادي سبحانه أعلم (سئل) نفعتني الله تعالى بعلمه في رجل مات عن والده وعن ستة أولاد ذكور وبنت وترك مالا فكيف تكون القسمة بينهم أفيدونا (جواب) أطال الله عمره نعم للأب السدس والباقي للأولاد للذكر مثل حظ الانثيين فتقسم التركة ثمانية وسبعين سهماً للأب السدس ثلاثة عشر سهماً ولكل ابن عشرة أسهم للبنت خمسة أسهم والله عز وجل أعلم (سئل) أعلى الله درجته في الجنان في رجل مات عن أخ شقيق وأم

وأخوين وأختين لأب فذا يستحق كل منهم من الأثر أفتونا (أجاب) بقوله تقسم التركة ستة أسهم للأب السدس سهم واحد والباقي خمسة أسهم للشقيق ولشيء للإخوة من الأب والله سبحانه أعلم (سئل) عن الله عنه في رجل توفي عن زوجة وأم ولدين وبنتين ولهم كسب شيء من طريق واحد من الأولاد والأب المتوفى حرث وعرض وغيره و شيء من طريق الولد الثاني وهو غرس نخل (٢٠٤) وحرث وذلك بمواصلة من عند أخيه وأبيه وأمه بعرض وسلاح

وغيره فكيف تكون تركته المذكور والولدين والبنت المذكورات الإناث كانوا تحت حجر أبيهم أفتونا (أجاب) بقوله نعم تقسم تركته الأب على حديثها وكل ابن تقسم تركته على حدة ولا يخلط مال على مال والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل مات عن أم وأخ سرير فإذا يستحق كل منهما أفتونا مأجورين (أجاب) بقوله نعم تقسم التركة ستة أسهم للأب الثلث سهمان وللأخ السرير السدس سهم والباقي للعصبة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه في امرأة ماتت عن زوج وبنت أخ شقيق وعن رجل من عصبة عاتق أبيها فكيف يكون قسم الميراث بينهم أفتونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله تقسم التركة قسبان للزوج النصف والباقي للعصبة ولا شيء لبنت الأخ الشقيق والله أعلم (سئل) رضى الله عنه عن شخص مات وعقب له أم وعم وأخت لآبيه وابن عم أبيه فما تكون القسمة بينهم أفتونا مأجورين (أجاب) عنى عنه اللهم هداية تقسم التركة ثلاثة أسهم للأب السهم والباقي

تجدد وتعتبر القيمة في بلد المعاملة وإن كان القبض في غير ما هذا مقيد بما إذا لم يحصل من المدين مطلق وإلا وجب عليه ما آل إليه من المعاملة الجديدة الزائدة على القيمة وإلا فالقيمة فله الأحوط كمن عليه طعام امتنع ربه من أخذه حتى غلا فليس لربه إلا قيمته يوم امتناعه اه ملخصا من درودس وص

(فصل في الربا) «ما قولكم» في الربا مع الحريرين هل يجوز أم لا (الجواب) قال الله تعالى: وأحل الله البيع وحرم الربا وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بينكم من الربا إن كنتم مؤمنين وقال عليه الصلاة والسلام الربا بضع وستون بابا أدناها كل تان الرجل أمه وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن أكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه وكان لأبي حنيفة رحمه الله على رجل ألف درهم سود فرد عليه ألف درهم بيض فقال أبو حنيفة لأريد هذا الأبيض بدل دراهمي فأخاف أن يكون هذا البيضاء فرداه وأخذ مثل دراهمه وقال أبو بكر لقيت أبا حنيفة على باب رجل وكان يقرع الباب ثم ينتهي ويقوم في الشمس فسألته عنه فقال إن لي على صاحبه دينارا وقد نهى عن قرض جر منفعة فلا أتعف بظل حائطه وفي المدونة قيل لما لك إن في أسواقنا صياقة من الحريرين أنصرف منهم؟ قال أكره ذلك ولا أرى لمسلم يبلد الحرب أن يعمل بالربا فيما بينه وبين الحريرين اه ومنه يعلم الجواب

(فصل في علة ربا النساء و ربا الفضل) وعلة حرمة ربا الفضل في التقذيلة الثنية فهو في الفلوس النحاس المضروبة مكروه لأحرام وعلة حرمة ربا الفضل في الطعام الاقليات والادخار أى ما يغلّب اقلياته وادخاره لأكل آدمى أى ما تقوم به البنية عند الاقتصار عليه ويدخر إلى الأمد المتبقي منه عادة من غير فساد وهو في كل شيء يحسبه فلا حد له ولا بد أن يكون ادخاره على وجه العموم فلا يلتفت لما كان ادخاره نادرا وحيداً فيجوز التفاضل في الجوز لأن ادخاره نادر ولا يشترط كونه متخذاً للعيش غالباً على المذهب بل المراد أنه لو استعمل لكان قوتا وإن لم يغلّب اتخاذ العيش كالبيض فيحرم التفاضل في البيض فتحرم المساواة ولو اقتضى التحرر أن يبيض من غير الدجاج ببيضتين من الدجاج لأن البيض من دجاج وغيره جنس واحد والقمح والشعير والسلت

سهمان لابن عم الأب ولا شيء للعممة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة توفيت عن أولاد عم وهي بنت ابن عم أولاد لم وعن ابن ابن عمها أسفل من أولاد عم النازلة عنهم بثلاث درجات بدرجة واحدة ولها مخلفات فكيف تقسم وكذلك المتوفية عن زوج وعن أخت سريرة مع هؤلاء المذكورين أفتونا مأجورين (أجاب) حفظه الله تعالى بقوله نعم تقسم التركة ستة أسهم للزوج النصف ثلاثة أسهم وللأخت من الأم السدس سهم والباقي سهمان



لأولاد العلم الأقرين وليس لابن السافل شيء والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل توفي عن ابن اخت وعن ابن أخ والأخت المذكورة شقيقة المتوفى والأخ المذكور أخو الميت من الأم فكيف يقسم بينهم أقنونا مأجورين (أجاب) عفا الله عنه نعم تقسم التركة أربعة أسهم لابن الشقيقة ثلاثة أسهم ولابن الأخ من الأم سهم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عفا الله عنه في رجل مات عن (٢٠٥) بنتين وعن أمهم وعن ثلاثة إخوان من أبيه وأدخرا مالا فما الحكم في القسمة بينهم أقنونا أثابكم الله الجنة (أجاب) رضى الله عنه تقسم التركة اثنتين وسبعين سهما للبنتين الثلثان ثمانية وأربعون سهما لكل بنت أربعة وعشرون سهما وللزوج الثمن تسعة أسهم وللإخوان الباقي خمسة عشر سهما لكل واحد خمسة أسهم وإن شئت قلت تقسم أربعة وعشرين قيراطاً لكل بنت ثمانية قيراط وللزوج الثمن ثلاثة قيراط ولكل واحد من الإخوة قيراط وثلاث قيراط والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن ماتت عن أخوين شقيقتين وأختين شقيقتين وعن زوج وأم فما تكون القسمة بينهم أقنونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه تقسم التركة ستة وثلاثين سهماً للزوج النصف ثمانية عشر سهماً وللأم السدس ستة أسهم والباقي بين الإخوة والأخوات لكل أخ أربعة أسهم ولكل أخت سهماً والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن توفيت عن أربعة أولاد بنت أختها الشقيقة ثلاثة ذكور

الثلاثة جنس واحد فيحرم بيع بعضها ببعض متفاضلاً والست شبيه بالشعير ولكن لأشقر له والعسل وهو قريبا من خلقة القمح وهو طعام أهل صنعاء اليمن والذرة والدخن والأرز الأربعة أجناس يجوز التفاضل بينها مانحة أى يدا بيد والقطان وهى كل ماله خلاف العدس واللوبيا والخص والترمس والقول والجلبان والبسيلة السبعة أجناس يمنع التفاضل فى الجنس الواحد ويجوز بين جنسين والجلبان قريب من الخص، والتمر والزبيب والتين أجناس وذوات الزبوت أجناس كزبوتها والعسل أجناس وعلة ربا النساء فى الطعام الربوى وغيره مجرد كونه مقطوعاً لادى على غير وجه التداوى به فبايتداوى به من مسهل أو غيره يجوز فيه النساء أى التأخير ويدخل فى كونه مقطوعاً الفواكه غير الربوى منها كرمان وأجاص والبقول وهى ما تقع بأصلها كالفجل والجزر والقلقاس والخضر وهى ما تتناول شيئاً بعد شيء كالباية والملوخية والخيار والبطيخ فيمنع بيع بعض هذه المذكورات ببعض إلى أجل ولو تساوى ويجوز التفاضل فيها ولو بالجنس الواحد فى غير الربوى إذا كان يدا يده ملخصاً من أقرب المسالك وص زيادة من المجموع

(فصل فى القرض) [مسئلة] يجوز قضاء القرض إذا كان عيناً بل ولو طعاماً أو عرضاً بأفضل صفة سواء حل الأجل أم لا لأن القرض لا يدخله حط الضمان وأزديك وذلك كأن يدفع ديناراً جيداً عن أدنى منه أو أن يدفع ثوباً أو طعاماً أو حيواناً جيداً عن دنى لأنه حسن قضاء وخير الناس أحسنهم قضاء ورد أنه صلى الله عليه وسلم تسلف بكرة ورد عنه ربيعاً ومحل جواز ذلك إن لم يدخل عليه وإلا حرم لأنه سلف جر نفعاً ويجوز القضاء بأقل صفة وقدراً معاً كأن يدفع نصف دينار أو نصف درهم أو نصف أردب أو نصف ثوب عن كامل أجود وأولى بالجواز إذا كان أقل صفة فقط أو قدراً فقط ومحل الجواز فى صورتين إن حل الأجل وإلا فلا لما فيه من ضع وتعجل لا يجوز القضاء بأزيد عدداً أو وزناً مطلقاً حل الأجل أم لا للسلف بزيادة اه من أقرب المسالك بزيادة من ص [مسئلة] لا يجوز أن يدفع عشرة عن تسعة أجود منها أ عكسه لأن المقرض يتساهل فى دفع العشرة لرغبته فى جود التسعة والمقرض

وأثنى وعن ذكرين هما من بنت أختها الشقيقة وعن ذكر ابن ابن أختها الشقيقة وخلفت مخلفات ولم يكن غير المذكورين أحد أبداً فكيف تكون القسمة بينهم أفيدوا الجواب أثابكم الله الجنة (أجاب) رضى الله عنه تقسم المخلفات ثمانية وعشرين سهماً لأولاد الشقيقة الأولى أربعة عشر سهماً لكل ذكر أربعة أسهم وللانثى سهماً ولابنى الشقيقة الثانية أربعة عشر سهماً لكل ابن سبعة أسهم ولا شيء لابن ابن ابن الأخت الشقيقة الثالثة والله سبحانه

وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه ماصورته في قاتل مورثه إذا قتله خطأ أو ناسياً أو شهد عليه بما يوجب القتل فعل هذه المورة يرثه إذا فعل ذلك أولم يرثه أقفونا ولكم الثواب مأجورين (أجاب) نفعا الله بقوله الحمد لله رب العالمين ما شاء الله لا قوة إلا بالله لا يرث في هذه الصور كلها والحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم (باب المناسخة) (سئل) نفى الله (٢٠٦) تعالى يعلمه عن رجل توفي عن زوجة وابن وبنتين ثم

ماتت الزوجة عن في المسئلة وأما ثم مات الابن عن في المسئلة ثم مات إحدى البنيتين عن في المسئلة وابن عم أبيها وأبناء أخيه فإذا استحق الجدة والبنات وابن عم أبيها أقفونا (أجاب) نعم يقسم مال الأب أربعة وعشرين قيراطا فيكون للبنات أربعة عشر قيراطا ونصف قيراط وثلاثة أرباع ريع قيراط وللجددة أربعة قيراط وربع قيراط وأربعة أرباع ريع قيراط وثلاثة أرباع ريع قيراط وخمسة أرباع ريع قيراط والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن توفي عن ثلاثة أخوان ذكور فهلك واحد منهم عن بنت وهلك الثاني عن ابنتين وذكر ومات الثالث عقيم فإذا ينقص الثلاث إناث وماذا ينقص الذكر أفيدونا (أجاب) بقوله نعم تقسم التركة ستة عشر سهماً للبنات الأول ثمانية أسهم النصف وللذكر ستة أسهم ولكل بنت من البنيتين سهم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عني عنه عن رجل مات عن ولد وخمس بنات فمات من البنات اثنتين

يرغب في أخذ العشرة لإبائهما وإن كانت رديئة بالنسبة لتسعة التي أقرفها وإنما منع ذلك لدوران الفصل من الجانبين اه منه بتصرف [مسئلة] ثمن المبيع الكائن في الذمة من العين يجري في قضائه ماجرى في قضاء القرض فيجوز بالمساوى والأفضل صفة مطلقاً حل الأجل أم لا وبأقل صفة وقدراً معاً أو أقل صفة فقط أو قدراً فقط إن حل الأجل وإلا فلا لما فيه من ضع وتبطل اه منه بتوضيح [مسئلة] إذا كان ثمن المبيع عرضاً أو طعاماً فإنه يجوز قضاءه بأزيد صفة وقدراً معاً أو صفة فقط أو قدراً فقط إن حل الأجل لا إن لم يحل فلا يجوز لما فيه من حط الضمان وأزيد اه منه بتوضيح [مسئلة] يجوز قضاء ثمن المبيع من العين بأكثر مما في الذمة عدداً أو وزناً وأولى صفة سواء حل الأجل أم لا وإنما جاز هنا ومنع في القرض لأن علة المنع في القرض وهي السلف بزيادة منفية هنا اه منه بتوضيح (ما قولكم) في شخص اقترض من آخر أقراصاً من خبز ورد له أقراصاً عددها لكن الأقراص المردودة أكبر فهل يمنع لما فيه من السلف بزيادة أو يجوز لأن القصد المعروف (الجواب) العبرة بالعدد المتقارب قال ابن شعبان لا بأس أن يستلف الجيران فيما بينهم الخبز ويقضوا مثله أى لأن القصد فيه المعروف لا المباينة اه من أقرب المسالك وفي ص قوله العبرة بالعدد المتقارب أى ولو زاد الوزن على العدد أو نقص وينبغي مالم تحصل مشاحة وإلا فلا بد من الوزن إن اختلف أصلها كخبز قح رد بدله خبز ذرة أو التحرى لقدر الدقيق إن اتحد أصلها كخبز قح رد بدله خبز قح اه بتوضيح وقوله فلا بد من الوزن إن اختلف أصلها أى لأن الأخبار كلها جنس واحد ولو كان بعضها من قطنية كقول وبعضها من قح فيحرم التفاضل فيها كما في أقرب المسالك وغيره [مسئلة] يفسد القرض إن جر نفعاً للقرض كما إذا كره إقامة ذهب أو فضة عنده لأمر من الأمور كقتل الحمل في الشهر مثلاً وكما إذا خاف سوس خبز أو قدمه فيسلف الذهب والفضة لتقل الحمل ليأخذ بدله في بلد أخرى أو يسلف الحب لنحو خوف سوس ليأخذ بدله جديداً فيحرم ويرد على صاحبه مالم يفت فالتقيمة إلا لضرورة كعموم الخوف على المال في الطريق فيجوز أن يسلفه لمن يعلم أنه يسلم معه ويملك المقرض القرض بالعقد ويقضى له

وبقي ثلاث بنات وابن فمات الابن عن ثلاث أخوات وثلاث بنات وابن عم فما يكون حكم قسمة التركة أفيدونا (أجاب) بقوله نعم تقسم التركة خمسة وأربعين سهماً لكل أخت من أبيها تسعة أسهم ومن أخيها سهران فجملة ذلك ثلاثة وثلاثون سهماً ولكل بنت من أبيها أربعة أسهم وجملة ذلك اثنا عشر سهماً وليس لابن العم شيء والله سبحانه الهادي وتعالى أعلم (سئل) حفظه الله تعالى في رجل اسمه محمد الجد اوى مات عن أبنائه على ومحمد على وحسين لا غير ثم مات

على عن زوجته صالحة وعن بناته جميلة وخديجة وأم الخير وعن أخويه الأشقاء محمد علي وحسين ثم مات محمد علي عن أولاده محمد وفاطمة ثم مات محمد بن محمد علي عن أخته الشقيقة فاطمة وعن عمه الشقيق حسين لا غير ثم مات حسين عن زوجته مريم وأولاده محمد ومباركة ثم ماتت مباركة عن أخيها الشقيق محمد بن حسين وعن أمها مريم لا غير فإذا قسم الدار والأرض بين الموجودين الآن فإرباطا أفتونا أثابكم الله تعالى (٣٠٧) (أجاب) حفظه الله تعالى نعم بجملة

بنت علي من الدار والأرض المذكورتين قيراط وثلاثة أرباع قيراط وتسع ربع قيراط وكذا لخديجة وأم الخير أختها وفاطمة بنت محمد علي من أبيها وأختها خمسة قيراط وثلاثة أرباع قيراط وخمسة أسباع ربع القيراط ولمريم زوجة حسين من زوجها وبنتها قيراطان ونصف ربع قيراط وأربع أسباع ربع القيراط وتسعا وتسع ربع القيراط ومحمد ابن حسين من أبيه وأخته تسع قيراط وخمسة أسباع ربع قيراط وسبعة أسباع ربع القيراط والله سبحانه أعلم (سئل) فنعنا الله بالتقوى في دار شركة بين أخوين عربي وعبد القادر بالسوية فمات عربي عن ابن اسمه محمد ومات عبد القادر عن ولد اسمه عمرو وعن بنتين خديجة وعباسية ثم مات محمد المذكور وعن ولدين أحمد ومحمد ابن محمد وبنتين صفية وأمنة فباع أحمد ومحمد بن محمد المذكوران من المذكورات ما يخصهما في الدار المذكورة ربعها أى لخديجة وعباسية بالسوية ثم مات أحمد المذكور عن أمه حسن شاه وعن زوجته خديجة المذكورة

به وإذا حصل للقرض مانع قبل الحوز لم يطل كما يفيد البناي خلافا لما في كلام التاتبي من أن القرض كالصدقة والهبة وكل معروف لا يتم إلا بالحوز ولا يلزم المقرض أن يرد القرض لربه إلا بشرط عند العقد أنه لو تم معلوم أو عادة فيعمل بهما فإن لم يشترطا شيئا ولم توجد عادة كان القرض كالعاريه المتنتفي فيها الشرط والعادة فيبقى للوقت الذي يقتضى النظر القرض لمثله اه ملخصا من أقرب المسالك وص من باب القرض [مسئلة] يحرم هدية المقرض لمن أقرضه كما يحرم علي كل من رب القراض وعامله أن يهدي أحدهما للآخر ويحرم إهداء القاضى وذى الجاه من حيث جأه بحيث يتوصل بالهدية له إلى ممنوع أو إلى أمر يجب علي ذى الجاه دفعه عن المهدي ولا تحركه فإن امتنع ذو الجاه عن دفع ما يجب عليه إلا بالهدية جاز الدفع له والإثم عليه وأما كونه يتوصل بذلك إلى أن يذهب به في قضاء مصالحه إلى نحو ظالم أو سفلر لمكان فيجوز كالهدي لالحاجة وإنما هي لمحبة أو اكتساب جاء وفي المعيار سئل بعضهم عن رجل حبسه السلطان أو غيره ظلما فبذل مالا لمن يتكلم في خلاصه بجأه أو غيره هل يجوز أم لا فأجاب نعم يجوز صرح به جماعة منهم القاضى الحسين ونقله عن الفقهاء كذا في أقرب المسالك بزيادة من المجموع وفي المجموع عن البناي عن المعيار وأنى عبد الله القورى وغيرهما خلاف طويل في الأخذ على الجاه أيجوز أم يحرم أم يكره أو الجواز إن كان بعمل وحركة ولا يدخل علي جعل معين بل يقع بما يعطى أو محل الحرمة إذا تعين عليه شيء بجأه وأجازه الشافعية يعنى الأخذ على الجاه والمحمد لله على خلاف العلماء وهنا دقيقة يتورع بعض ذوى الجاه ويقر اتباعه علي الأخذ فيكون كمن غسل العذرة بالبول وليته لو عكس فإن أخذ الاتباع يتفاحشون فيه من غير شفقة علي ما شاهدناه ويصرفونه فيما لا يحل علي أنه ربما كان من أكل أموال الناس بالباطل المجمع علي تحريره ويجب علي ذى الجاه تخلص المستملك منهم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ولوجات مغرمة جماعة وقد أرحمهم علي الدفع عن نفسه لكن حصته تلحق غيره فهل له ذلك أو يكره أو يحرم أقوال وعمل فيما يأخذه المكاس من المركب أو القافلة بتوزيعه علي الجميع لأنهم نجوابه اه ببعض توضيح وفي المعيار أيضا سئل أبو عبد الله

وعن ولد اسمه عربي وعن بنتين فاطمة ونفيسة ثم مات محمد بن محمد المذكور عن أمه حسن شاه المذكورة وعن زوجته عباسية المذكورة وعن ولدين وهما محمد بن محمد بن محمد وعبد الله بن محمد بن محمد ثم مات عربي عن أمه خديجة المذكورة وعن بنت اسمها صالحة وعن أخته فاطمة ونفيسة المذكورتين ثم ماتت حسن شاه المذكورة عن ولدي ابنيها وهما محمد بن محمد بن محمد وأخيه عبد الله المذكورين ثم ماتت فاطمة المذكورة عن أمها خديجة وعن ولدها عبد السلام

ثم ماتت نفيسة عن أمها خديجة المذكورة وعن ولدي عمها ومحمد بن محمد بن محمد وأخيه عبد الله المذكورين ثم ماتت صافية المذكورة عن أختها آمنه وعن ولدي أخيها ومحمد بن محمد بن محمد وأخيه عبدالله ثم ماتت خديجة المذكورة عن أختها عباسية المذكورة وعن بنت ابنها عربي وهي صالحة المذكورة فلماذا يخص بالقسم الشرعي في الدار المذكورة عن ذكر أسماؤهم أفيدوا (٣٠٨) الجواب (أجاب) بقوله اللهم هداية لصواب نعم تقسم الدار المذكورة

العبدوسى عن يحرر الناس في المواضع الخفية وبأخذهم على ذلك أجرة فأجاب بأن ذلك جائز بشرط أن يكون له جاه قوى بحيث لا يتجاسر عليه عادة وأن يكون سيره معهم بقصد تجوزهم فقط للحاجة له وأن يدخل معهم على أجرة معلومة أو على المساحة بحيث يرضى بما يدفعونه له أو ص [مسئلة] من القرض الفاسد قرض شاة مسلوخة ليأخذ عنها كل يوم طلثين مثلاً ودفع قدر معين من دقيق أو قمع لحباز ليأخذ منه كل يوم قدراً معيناً من الحبز لأنه لا يقتضى طعاماً عن ثمن طعام وعند الشافعية حلية الهبة كما في المجموع

(فصل) في ذكر بعض المنهات وغيرها (ماقولكم) في شخص استأجر دكاناً يجلد فيه الكتب والأجرة باقية في ذمته لرب الدكان فهل يجوز لصاحب الدكان أن يعطى للمجلد كتباً يجلدها ويقص عليه أجرة التجليد من أجرة الدكان التي بذمته أم لا (الجواب) لا يجوز عند ابن القاسم لأن المنافع وإن كانت معينة في الدكان فهي كالدائن لتأخير أجزائها وقبض الأوائل ليس قبضاً للأوخر عنه ففيه فسخ مافى ذمة المدين في مؤخر وهذا هو الراجح وأجاز ذلك أشهب لأن المنافع لما أسندت لمعين أشبهت المعينات المقبوضة وقبض الأوائل قبض للأوخر عنه وقد فعل ذلك الأجهري كان إذا ترتبت له أجرة دكانه عند المجلد يعطيه كتباً يجلدها ويقص عليه الأجرة وكان يقول هذا على قول أشهب وقد صححه المتأخرون وأفتى به ابن رشد اه من حاشية الخرشى بزيادة من دس ودر [مسئلة] يحرم النجش وهو أن يزيد شخص في سلعة بيد الدلال لإلزامه شراءه بل يزيد على ثمنها الذي شأنها أن تباع به تلك السلعة لغير غيره وعلى هذا فإن بلغها بزيادته قيمتها فقط فلا حرمة عليه بل قال ابن العربي هو مندوب وقيل هو الذي يزيد ليقبض به غيره وإن لم يزد عن قيمتها وعلى هذا فالمدار في الحرمة على الزيادة من غير قصد شراء سواء زاد على قيمتها أم لا قصد الفرر أم لا ثم إذا اطلع المشتري على أنه زاد لغيره وزادت على ثمنها فله رد المبيع إن لم يفت وإلا فالقيمة أو الثمن والفوات في غير المالي والعقار بتغير سوق وتغير ذات وإن بسمن أو هزال وكبيع ورهن اه ملخصاً من أقرب المسالك وص

(ماقولكم) في شخص اشترى داراً أو غيرها وشرط عليه البائع أنه متى أتى له

أربعة وعشرين قيراطاً لعمر من ذلك ستة قيراط ولعباسية تسعة قيراط وستة أثمان ثلث قيراط وخمسة أثمان ثمن ثلث قيراط ولآمنة ثلاثة قيراط ولمحمد بن محمد بن محمد قيراط وثمان ثلث القيراط وثلاثة أثمان ثلث القيراط وتسع ثمن ثمن ثلث القيراط ولعبد الله بن محمد مثله ولصالحه ثلاثة قيراط وسبعة أثمان ثلث القيراط وسبعة أثمان ثمن ثلث القيراط وسبعة أنساع ثمن ثمن ثلث القيراط والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل مات عن ثلاثة أخوة أشقاء وأخت واحدة من البنات التي أمها متفرقة عما ذكر بعد أبيها فما يعلق الكل من الورثة المذكورين من أبيها ومن البنت بعد أبيها أفيدونا بالجواب (أجاب) نفعا الله به تقسم التركة أربعة وعشرين قيراطاً فللأم من ابنها وبنت ابنها أربعة قيراط وثمانية أنساع قيراط ولكل واحدة من البنتين سبعة قيراط وتسع قيراط من أبيهم

وأختمهم وللأخوان المذكورين لكل واحد من أخيه وبنت أخيه قيراط وثلاثة أنساع قيراط وستة أسباع تسع قيراط وثلاثة تسع قيراط وللأخت خمسة أنساع قيراط وسبع تسع قيراط من أخيها وليس لها في بنت أخيها شيء والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل مات عن أم وعن زوجة وعن ثلاثة أخوة ذكور من الأم وعن ثلاث إخوة إناث من الأب فكيف يكون قسم الميراث بينهم أقنونا مأجورين (أجاب) بقوله تقسم التركة ستة وثلاثين

سهما للام السدس ستة أسهم وللزوجة الربع تسعة أسهم وللأخوة من الأم الثلث اثنا عشر سهما لكل أخ أربعة أسهم وللأخوة والأخوات من الأب الباقي تسعة أسهم لكل ذكر سهمان ولكل أنثى سهم والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن مات عن عيين شقيقين وعن زوجة هي بنت واحد من عميه المذكورين لا غير ثم مات العلم الثاني عن زوجته وعن سبعة بنات وعن ابن لا غير فإذا قسم أرض الميت الأول (٣٠٩) المزدعة بالفريضة الشرعية أفوتوا

مأجورين خيرا (أجاب) عفا الله عنه بقوله الحمد لله وحده نعم تقسم الأرض المذكورة أربعة وعشرين قيراطا فثلثت في الأنية التي هي زوجة في الأولى سبعة قرايط ونصف قيراط وثلاثة أخماس ثمن قيراط ولأخويها لكل واحد منهما ثلاثة قرايط ومن قيراط وخمس ثمن القيراط وللزوجة في الثانية قيراط وثلث قيراط ومثلها الزوجة في الثلاثة وللأبن في الثالثة قيراط وثلاث أرباع قيراط ولأخواته السبع لكل واحدة منهن ثلاثة أرباع قيراط وثلث قيراط والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عفا الله عنه فيمن مات عن ثلاثة بنات وعن أخ لام وعن ابن عم شقيق وعن ابن عم آخر شقيق كذلك لا غير فإذا قسم تركته بالفريضة الشرعية أفوتوا مأجورين خيرا (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده تقسم التركة ستة وثلاثين سهما للبنات الثلثان أربعة وعشرون سهما لكل بنت ثمانية أسهم والباقي اثنا عشر سهما لأولاد العلم بينهم بالسوية لكل واحد منهم ثلاثة أسهم ولا شيء

بالتن رد المبيع له فهل فهل هذا البيع فاسد سواء وقع هذا الشرط حين العقد أو توأطا عليه قبله أم لا وإذا قلتم بالفساد وقد قبض المشتري تلك الدار واستغلا قبل الرد هل يفوز بالغلة أم لا (الجواب) هذا البيع يقال له بيع الثنا ويسمى في مكة المشرقة ببيع العدة والأمانة وهو ممنوع عندنا على الراجح وفسد سواء وقع الشرط حين العقد أو توأطا عليه قبله ولو أسقط الشرط لتردد الثمن بين السلفية والثنية وإذا قبض المشتري ذلك المبيع واستغله قبل الرد كانت الغلة له على ما قاله الحطاب وهو الراجح لأن الضمان منه والخراج بالضمان ومن له الغنم فعليه الغرم خلافا للشيخ أحمد القائل إن الغلة للبائع وإن بقيت الدار عند البائع فالغلة له لا للمشتري ولو كان المشتري أبقاها عند البائع بأجرة كما يقع بمكة المشرقة لأنه فاسد ولم يقبضه وأما إذا تبرع المشتري بالبائع بذلك بعد البيع بأن قال له بعد التزام البيع متى رددت إلى الثمن رددت إليك الدار كان البيع صحيحا ولا يلزم المشتري الوفاء بذلك الوعد بل يستحب فقط فأتت فات بيع العدة بيد المشتري مضى بالتن لأن المختلف في فساد ولو خارج المذهب يضى بالتن غالبا اهـ س بتوضيح [مسئلة] إذا رأى شخص سلعة في المزداد يد الدلال فسأل بعض الحاضرين أن يكف عن الزيادة فيها لأجل أن يشتريها هو فإنه يجوز قال ابن رشد ولو في نظير شيء يجعله لمن يكف عن الزيادة ويقضى لمن كف بذلك الشيء. وأما سؤال الجميع ومن في حكمهم كشيخ السوق فلا يجوز اهـ من أقرب المسالك [مسئلة] يحرم على البائع أن يكرم من يريد الشراء منه لأجل أن يفره بالبيع له بثمن مرتفع أو نحو ذلك كما يقع في زماننا كثيرا ذكره العدوى في أوائل بيع الأجال (ماقولكم) في شخص قال لآخر سلفتي ثمانين وأردك عنها مائة فقال المطلوب منه هذا ربا حرام بل عندى سلعة قيمتها ثمانون أبيعها عليك بمائة لتخلص من الربا فهل يجوز هذا أم لا (الجواب) في أقرب المسالك وغيره في فصل العينة إنه مكروه لما فيه من راحة الربا لأحرام والله أعلم [مسئلة] إذا قال شخص لآخر اشترى سلعة كذا وأنا أربحك ولم يعين له قدر الربح فإنه يكره فإن عين له الربح بأن قال له وأنا أعطيك درهمين مثلا منع وأما إن أومأ له من غير تصريح بإعطاء ربح فإنه جائز اهـ ملخصا من أقرب المسالك

(٣٧ - قرعة العين) للأخ من الأم والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له أربعة أولاد ذكور وزوجة فأقام أحد الأولاد وصى مفوض مختار على ماعنده من نقد وعقار وغير ذلك وأن يكون قائم بإخوانه وأن يبيع ويشترى ويأخذ ويعطى ومات علي ذلك عن ذكر وقام الوصى بما أوصى به والده وإخوانه راضين مختارين مفوضين إليه الأمر في جميع ما خلفه والدم والكل منهم منزل الوصى منزلة والده في جميع الأحوال والكل في بيت واحد

مختلفين فسات أحد الإخوان عن ولد وبني منزلة والده عند الوصي فأراد أحد الإخوان أن يسافر في تجارة لنفسه وألغى به بأجرة معلومة وأراد الوصي أن يعطي ذلك شيئاً من مال والده المشاع بينهم وأمره أن يبيع ويشترى في ذلك وعين له أجرة معلومة في ذلك وقال له أنت أولى بذلك من الغير لأن تفقكت وما تحتاج في سفرك على نفسك فهل يستحق والحال ما عينه له الوصي من الأجرة ما ذكر (٢١٠) وإذا قلتم لا فهل تبرع الوصي بذلك له يجوز أو يتوقف

### وص من فصل العينة

(فصل في الخيار) (ما قولكم) في شخص اشترى أمته على الخيار ثم أوقعها زمنه في السوق لتابع فلم تبع ثم أراد ردها لباتمها فهل له ذلك أو أن التسوق يعد رضا (الجواب) إن شراح سيدي خليل ذكروا بما يعد رضا الكتابة والتدبير والتزويج لامة أو عبد والقصدها والحجامة أو الحلق لرأس أو الإسلام لصنعة ولو هيئة أو لمكتب والتلذذ بأمة والرهن لشيء يبيع بالخيار والبيع له ولو بلا تسوق والتسوق أى إيقافه في السوق للبيع ولو لم يبيع أو لم يتكرر والرسم بنار وتعهد الجناية على المبيع بالخيار والإجارة من مشتر لا تابع فالإجارة منه إذا كان له الخيار لا تدل على الرذم ما لم تزد مدة الإجارة من البائع على مدة الخيار وإلا كان رداً للبيع ومنه يعلم الجواب (ما قولكم) في شخص اشترى سلعة على الخيار وقبضها ثم ادعى ضياعها زمن الخيار فهل يضمن أم لا (الجواب) يضمن الأكثر من الثمن والقيمة فيما يغاب عليه كالأمرن إلا لينة تشهد بضياعه بلا تقريط من المشتري فلا يضمن وأما مالا يغاب عليه كالحيوان فإنه يحلف إذا اتهمه البائع سواء كان هو متهماً عند الناس أم لا بخلاف المردع والشريك فلا يحلف إلا إذا كان متهماً عند الناس لا عند من قام عليه فقط وصفة يمين المتهم هنا لقد ضاع وما فرطت وأما غير المتهم فيحلف ما فرطت خاصة وإذا حلف كل منهما فلا ضمان وإن نكل أو ظهر كذبه بعد الحلف ضمن الأكثر من الثمن والقيمة إن كان الخيار للبائع في جميع ما تقدم إلا أن يحلف في صورة ما يغاب عليه أنه ما فرط في ضياعه وإلا فلا يضمن إلا الثمن خاصة إن قل عن القيمة وأما إذا ساوى الثمن القيمة أو أكثر عنها فلا توجه عليه يمين فإن كانت الخيار للمشتري فإنه يغرر الثمن الذى وقع به البيع وأما إذا كان الخيار لها فإنه يغلب جانب البائع لما يظهر فيضمن المشتري الأكثر من الثمن والقيمة إلا أن يحلف ما فرط فائمه وظهور كذبه كأن يدعى ضياعه يوم كذا فتشهد البينة على رؤيته عنده بعد ذلك ونحو ذلك اه ملخصاً من أقرب المسالك وص ودس

(فصل في عيوب المبيع) [مسئلة] إذا اشترى شعيراً مثلاً على أنه زريعة يذر

على تبرع الجميع ورضاهم أفيدونا بالجواب الواضح أثابكم الله تعالى آمين (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله ماشاء الله لا قوة إلا بالله لا يستحق ما عينه له الوصى بل يستحق أجرة المثل لفساد الشركة بالشرط المذكور وتبرع الوصى بما شرطه المتوقف على إجازة الباقي والله سبحانه وتعالى أعلم في الإيجاب الحكم الثالث الربح والخسرين الشريكين بقدر المسالين شرط ذلك أم لا لا يتدر العمل وإن تفاوتنا فيه أو انفرد أحدهما بأحدهم بالعمل لأن جعل شيء من المسالين في مقابلة لعمل مخالف لوضع الشركة وأن العمل فيها لا يقابل بعوض فإن شرط خلاف ذلك أى أن الربح يقسم على المسالين بأن شرط أنه على قدر العمل فسد العقد ونفذ التصرف للإذن وكان الربح بنسبة المسالين ولكل منهما أجرة عمله في حصة الآخر على الآخر الخ مافى الإيجاب ولكن يتنبه لمسئله هنا وهى أنه لا بد من إذن الباقي صريحاً حتى يصح التصرف فإن لم يأذنه لم يصح (سئل) رضى الله عنه إذا أوصى الميت لأحدهم

أرحامه غير الورثة بمكان معين من مال أو بيت أو نخل أو غيره ولا روضاً الورثة إلا بقيم يعطون الموصى له دراهم من الثلث بقدر قيمة المكان هل للورثة ذلك ولا تنفذ الوصية في المكان المعين أفقونا مأجورين (أجاب) يتعين ما أوصى به الموصى من المعين ولا يلزم الموصى له أن يأخذ بديل ما عين له إلا برضاه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل توفي عن أب وأم وزوجة وبنتين منها وجارية وبنت منها ونذر بشيء معلوم للجارية المذكورة وأوصى

لها أيضا بشئ. فهل يصح النذر والوصية والحال ما ذكر أم لا لأن الزوجة ادعت أن النذر لا يصح والوصية مانعند  
وطلبت حصتها من فبا ذكر وحصتها في الجارية المذكورة فهل لها ذلك والجارية تباع والحال أنها أم ولد أم لا أتونا  
(أجاب) لا يجوز بيع أم الولد والحال ما زير لقول الصادق المصدق صلى الله عليه وسلم أيما أمة ولدت من سيدها فهي  
حرة رواه ابن ماجة والحاكم وصححه استاده وخبر أمهات الاولاد (٢١١) لا يبين ولا يوهن ولا يورث يستمتع

بها سيدها مادام حيا فإذا مات  
فهي حرة رواه الدارقطني والبيهقي  
وصحاحه علي عمر رضي الله عنه  
وخالقهما ابن القطان فصحر رفعه  
وحسنه وقال رواه كلهم ثقات  
فحيث فهم أنها تعتق بموت سيدها  
فالوصية لها صحيحة نافذة لأنها  
وقت القبول حرة وفي التحفة  
ولو أوصى لأم ولده بأفص على  
علي أن لا تزوج أعطيها فإن  
تزوجت استرجعت منها انتهى  
فظهر من ذلك أن الوصية لها  
صحيحة وأن ما استرجعت لعدم  
الترامها شرط سيدها وأما النذر  
لها فإن نجزه فلا يصح أو علقه  
بما بعد موته فصحيح كالوصية  
لأنها صارت حرة تملك بموت  
سيدها والله عز وجل أعلم (مثل)  
رضي الله عنه في امرأة وكات  
عبدها يشتري لها جارية لأجل  
تزوجها عليه فسافر العبد إلى  
بندر المخا مثلا واشترى الجارية  
باسم سيدها واعتدت الجارية  
فبعد انقضاء العدة أراد العبد أن  
يملك الجارية المذكورة لنفسه  
لأجل أن يتسرى بها في غيبة  
سيدها عنه والقيمة يدفعها من  
عنده فقال له رجل لا يصح لك

في الأرض أو اشتراه أيام البذر بشئ الزريبة فلم يثبت الشعر رجوع المشتري  
على البائع المدلس بثلاثة أشياء بالثمن وكلفة الزرع وأجرة أرض فات أو أن زرعتها  
وأما غير المدلس فإن كانت الزريبة لا ينتفع بها إلا في الزرع فقط فإنه يرجع  
عليه بالثمن فقط وإن كان ينتفع به في الزرع وغيره فهل يرجع عليه بالثمن ويرد له  
مثله ميبأ أو يرجع عليه بالأرض خلاف أفاده الأمير (ما قولكم) في أمة  
نادى عليها الدلال حال تسويمها أنها طباخة أو خياطة فاشتراها فوجدها بخلاف  
ذلك فهل له الرد أم لا (الجواب) له الرد ولو كان الدلال يقول بامن يشتري  
من تزعم أنها دلاله فوجدت بخلافه ولا يرد بما يقع في المناذرة من تلفيق السمسار  
يعني ما يزيد في دورانه ولا يعتد به حيث كانت عادة السمسار التلفيق وإلا  
فلم يشتري الرد إن وجدت السلعة بخلافه اه ص بتوضيح (ما قولكم) في شخص  
اشترى أمة فاستمرت مستحاضة فهل له الرد أم لا (الجواب) إن اشتراها فوجدها  
مستحاضة فهو عيب ترد به ولو في الوحش إذا ثبت أنها من عند البائع احترازاً  
عما إذا استلها نفية ثم وضعت للاستبراء فحاضت ثم استمر عليها الحيض فلا  
ترد لأنه لا يرد إلا بالعيب القديم اه من دس (ما قولكم) في شخص اشترى أمة  
فتأخرت حيضة الاستبراء عن وقت مجيئها فهل له الرد أم لا (الجواب) إن  
تأخرت زمناً لا يتأخر الحيض لمثله عادة بأن تأخر شهرين أو ثلاثة فله الرد لأنه  
مظنة الريبة وهذا فيمن تتواضع وأما من لا تتواضع فلا ترد بتأخر الحيض إذا  
ادعى البائع أنها حاضت عنده لأنه عيب حدث عند المشتري لدخولها في ضمائه  
بالعقد إلا أن تشهد العادة بقدمه والتقييد بمن تتواضع قيد به ابن سهل في نوازل  
وكذلك في المقرب ثم ذكر أن ابن عتاب أفتى بأنه عيب حتى في الوحش التي  
لا مواضع فيها لأن للشترى وطؤها ومن حجته أن يقول لا أصبر على ارتفاع  
حيضها إذا الحل فيها عيب وإن كانت وخشا وإلى هذا ذهب ابن القصار وهذا  
إذا ارتفع حين الاستبراء ولم يعلم قدم ذلك وأما إذا علم أنها لا تحيض من قبل  
فهو عيب مطلقاً اه من دس [مسئلة] ان اشترى أمة أو عبداً فظهر يبلد شراء  
الريق أن له أبا أو أمأ أو ولداً أو ظهر أن للعبد زوجة أو للامة زوجاً فان ذلك  
عيب يرد به كل والمراد بالولد ولو سفل اه ملخصاً من خرشي وعدوى [مسئلة]

ذلك لأنك مملوك ولكن بعها على شخص آخر ثم بعد مدة أخاطبها منه ففعل ذلك فباعها على الشخص المذكور ثم تزوجها  
منه ثم بعد ذلك اشتراها من المالك لسيده وجاء بها معه فلما وصل بالجارية إلى عند سيدها باتت الجارية حلي منه  
ووافق سيده قد أعنته قبل شرائه للجارية فوهبه إياها بعد وصوله إليها معاونة له في العتق فهل تصير الجارية  
المذكورة ملك العبد المعتوق أم حرة أم أم ولد أم كيف الحكم أفيدونا (أجاب) نعم لا تصير الجارية أم ولد للمعتوق

المذكور بوضع الولد المزبور بل هي ملك من أملاك المعتوق فإذا ولدت منه بعد ذلك صارت أم ولد والله سبحانه أعلم (سئل) آدم الله نعمه عليه ورضي عنه فيمن مات عن زوجة وعن بنتين وابن فصار من زوجته المذكورة لا غير ومن جملة تركته عبد مملوك فباعته لزوج أم القصار المذكورين وهي المنحرفة المتصرقة في ما لهم والقائمة عليهم ثم مات مشترى العبد فكبروا القصار المذكورين (١١٣) فلم يجزوا بيع أمهم العبد إليهم ويريدون أن تكون له أجرة من تحت خدمته

في المدة التي كان فيها عند المشتري ثم يردون الزائد من الثمن للمشتري فهل لهم الرجوع في العبد وهل لهم المطالبة بأجرة للعبد في المدة الذي كان فيها عند المشتري أم لا أم كيف الحكم في ذلك أتقونا ما جورين خيراً (أجاب) رضي الله تعالى عنه الحد لله وحده حيث كانت الأم هي الوصية على أولادها فالبيع صحيح ولا يرد العبد وإن لم تكن وصية صح البيع في حصتها والعبد مشترك بين الأولاد والمشتري فيرجع الأولاد على المشتري بالأجرة ويردون له ثمنه والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب النكاح)

(سئل) نفعتنا الله تعالى به هل يجوز تزويج الصغيرة القيمة التي لا ولي لها بجبر الوكيل الصغيرة بوجه من الوجوه في مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه عند الضرورة وإذا قلتم نعم فنحن القائل بذلك وهل يصح العمل بقوله لأن بعض الجهات لم يكن بها قاض حتى يحكم بصحة النكاح ويرتفع الخلاف وإذا قلتم لا فهل يجوز تقليد من يرى صحة ذلك كالإمام أبي حنيفة رضي الله عنه لأن المسألة واقعة حال وعم بها البلوى في جهتنا أن من بلغت لا يرغب فيها أحد غالباً ودعت الضرورة إلى تزويج الصغيرة والحال ما ذكر من غير معرفة للحكم في المذهب ولا معرفة أحكام التقليد من كل وجه فيبد الفضل أو ضحوا لنا ذلك مع مراعاة النقل والتبيين من جميع الوجوه وما يلزم من قلد من الشروط فهل يلزم الزوج والزوجة معرفة ذلك المذهب وأحكامه في باب النكاح قبل العقد وبعده والعمل بذلك مادامت في

قال ابن يونس قال ابن القاسم وإذا علم أنها لا تحيض وقد بلغت ستة عشر سنة وشبه ذلك فهو عيب في جميع الرقيق سواء كانت علية أو دنية اه دس بتوضيح [مسئلة] يرد الرقيق يخرأى عفونة فرج وكذا بعفونة فم إذا قوى ولو لذكر كما في الخطاب لتأذى سيده بكلامه اه ملخصاً من أقرب المسالك ودس [مسئلة] يرد الرقيق سواء كان ذكراً أو أنثى إن ثبت أنه كان زنى عند البائع وكذلك يرد بشرب خمر وكذا بأكل آفون وحشيشة وكذا بدم نبات شعر العانة لدلالته على المرض إلا أن يكون عدم نباته لدواء فلا يرد وكذا يرد بعدم نبات شعر الحاجب أو الهدب ولو كانا لدواء وكذلك يرد الذكر والأنثى بزيادة سن فوق الاستان أو طول أحدها وأما كبر السن من المتقدم فهو عيب في الرائعة ونظيره في غيرها اه من أقرب المسالك بزيادة من ص ودر [مسئلة] يرد الرقيق بالظفر وهو لحم نابت علي يابض العين من جهة الأنف إلى سوادها ومثله الشعر النابت بالعين وإن لم يمنع البصر اه ملخصاً من درودس وكذلك يرد الرقيق ذكراً أو أنثى بالعسر وهو العمل باليد اليسرى فقط بخلاف الأضبط وهو من يعمل بكل من يديه [مسئلة] التغرير الفعلي كالشرط كتطليخ ثوب عبد بمداق فيوم المشتري أنه كاتب فله الرد إن وجد غير كاتب وأما التغرير القولي فليس كالشرط فإذا قال عامل فلانا فإنه ثقة ملي وهو يعلم خلاف ذلك فعامله فاكل دراهمه فلا يضمن الغار على المشهور ومن القولي أن يغير اناء غرقوا لشخص وهو يعلم بخرقه وأخبره بأنه لا خرق فيه فوضع فيه سناً مثلاً فتلقت فلا ضمان علي الغار على المشهور إذا لم يأخذ أجرة للاناء ولا يضمن كما أن الصيرفي إذا نقد دراهم لا يضمن ولو أخبر بغير ما يعلم إذا لم يأخذ أجرة ولا يضمن اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] يرد الرقيق بسقوط سن من مقدم النعم مطلقاً ولو من ذكر أو وخش وترد الرائعة بسقوط سن ولو من غير المقدم وأما الخوش أو الذكر فلا يرد إلا بأكثر من سن من غير المقدم لا يسقط واحدة اه من أقرب المسالك [مسئلة] ترد الرائعة بالشيب وأما الخوش والذكر فلا يردان به إلا إذا كثرو هذا إذا لم يشترط في العقد ولا يرد به ولو لم يكثر والمدارفي الشرط على الغرض الشرعي فإذا اشترط ما فيه غرض شرعي عمل به إذا تخلف الشرط وإن لم تكن العادة

ذلك كالإمام أبي حنيفة رضي الله عنه لأن المسألة واقعة حال وعم بها البلوى في جهتنا أن من بلغت لا يرغب فيها أحد غالباً ودعت الضرورة إلى تزويج الصغيرة والحال ما ذكر من غير معرفة للحكم في المذهب ولا معرفة أحكام التقليد من كل وجه فيبد الفضل أو ضحوا لنا ذلك مع مراعاة النقل والتبيين من جميع الوجوه وما يلزم من قلد من الشروط فهل يلزم الزوج والزوجة معرفة ذلك المذهب وأحكامه في باب النكاح قبل العقد وبعده والعمل بذلك مادامت في



عصمته أولهما العمل بمذهب الشافعي بعد العقد في باب النكاح وترك العمل بمذهب المقلد أم كيف الحكم لأن السائل مستفيد والمسئلة كثر القيل والقال فهامن غير فائدة فابذلوا الجهد في ذلك وأوضحوا شكر الله مسعاكم وأطال بقاءكم آمين (أجاب) حفظه الله تعالى وأبقاه بقوله الحمد لله وحده اللهم توفيقا للسداد وهداية إليه مذهب الإمام المظلي الشافعي رحمه الله تعالى أن الثيب الصغيرة لا تزوج بحال مادامت صغيرة حتى (٢١٣)

وأما البكر إن كانت بتيمة فكذا لا تزوج إلا بعد بلوغها وإذنها ويكفي سكوتها والله أعلم. قال الإمام محي السنة ناصر الحديث أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي في كتابه المسمى بشرح السنة عن أبي سلة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم القيمة تستأمر في نفسها فإن صمتت فهو إذنها وإن أبت فلا جواز عليها احتج الشافعي رحمه الله تعالى على بطلان نكاحها في صغرها قال القيمة تستأمر والقيمة اسم للصغيرة التي لأب لها وهي قبل البلوغ لامعني لإذنها ولا عبرة باباتها فإنه شرط بلوغها ومعناه لا تنكح حتى تستأمر انتهى كلامه وفي الروضة للإمام النووي الباب الرابع في بيان الأولياء وأحكامهم وفيه ثمانية أطراف الأول في أسباب الولاية وهي أربعة الأول الأبوة وفي معناها الجدودة وهي أقوى الأسباب لكمال الشفقة فلأب تزويج البكر الصغيرة والكبيرة بغير إذنها إلى أن قال فأما الثيب فلا يزوجه إلا بإذنها في حال

السلامة منه اه ملخصا من أقرب المسالك [مسئلة] يرد الرقيق بول في فراش حال النوم إذا بلغ سنا لا يول الإنسان فيه غالبا إن ثبت حصوله عند البائع بإقراره أو بيئته ولا يثبت حلف البائع أنه لم يول عنده ولم يعلم بأنه بال عنده فإن نكل ردت عليه الذات المبيعة ذكرا أو أنثى اه من أقرب المسالك [مسئلة] لا رد بتيمة لرقيق بسرعة ظهرت البراءة منها بأن اتهم عند بائه ثم ثبت أن السارق غيره مثلا فإن لم تثبت البراءة كان للمشتري الرد وهذا مالم يكن متبها في نفسه مشهورا بالعداء وإلا فله الرد مطلقا اه من أقرب المسالك [مسئلة] يرد الرقيق إذا وجدته ولد زنى لأنه مما تكرهه النفوس اه خرشي (ماقولكم) في شخص اشترى رقيقا فادعى أنه حر بعثت سابق أو بغيره أو ادعت الأمة أنها مستولدة فهل له الرد بذلك أم لا (الجواب) في أقرب المسالك إن ادعى الرقيق حرية لم يصدق بلا بيينة ولا يحرم التصرف الشرعي فيه من وطء أو استخدام أو بيع لكن هذا الادعاء عيب يرد به إن ادعى الحرية قبل دخوله في ضمان المشتري بأن كانت دعواه الحرية زمن دهدة الثلاث التي يرد فيها بكل عيب أو زمن المواضعة فإن صدرت منه بعد دخوله في ضمانه فلا يرد اه (ماقولكم) في شخص اشترى أمة يظنها بكرة فوجدها ثيبا هل له الرد أم لا (الجواب) لا رد له بالاطلاع على كونها ثيبا ولو في رائحة لأنها محمولة على أنها قد وطئت إلا أن يكون مثلها لا يقتض فهو عيب لكن في الرائحة فقط لافي الوحش إلا أن يشترط أنها غير مفقتصة فيعمل بالشرط اه خرشي بتوضيح [مسئلة] يرد العبد بالتخشب بأن يشبهه في كلامه وحركاته بالنساء ولوم يشتر بذلك على المعتمد وأما الأمة فترد بالفحولة بأن تشبه في كلامها وحركاتها بالرجال لكن بقيد الاشتهار اه من أقرب المسالك [مسئلة] يرد الرقيق المسلم ذكرا أو أنثى بقلق إن فات وقت ختانه إلا أن يجلب من بلاد الحرب فالعيب الختان اه مجموع وفي دس فإن كان من يختن كاليهود فلا يكون وجوده محتونا عيا اه شيخنا عدوى [مسئلة] يرد الرقيق بسلس بول ويرد أيضا بسعال مفروط اه منه (ماقولكم) في شخص اشترى دارا فوجد فيها عيبا ينقص قيمتها فهل له الرد أم لا (الجواب) ترد إن كان العيب كثيرا ينقص ثلث قيمتها وأما إن كان قليلا ينقص أقل من الثلث فلا ترد به ويرجع بقيمة ماله

البلوغ ثم قال السبب الثاني عسوبة من على حاشية النسب كالآخ والعلم وبنهما فلا يزوجه الصغيرة بكرة كانت أو ثيبا ثم قال السبب الثالث الإعتاق فالعتق وعصبة يزوجهون كالآخ السبب الرابع السلطة فيزوج السلطان بالولاية العامة البالغ باذن ولا يزوجه الصنائر إلى آخر ما في الروضة وفي منهاج مع شروحه المغني والتخفة والنهاية مانصه وللأب ولاية الإيجار وهي تزويج ابنته البكر صغيرة أو كبيرة عاقلة أو مجنونة بغير إذنها لخبر الدارقطني ويستحب استئذانها

وليس له تزويج ثيب بالغة إلا بإذنها لخبر الدارقطني الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يزوجه أبوها وخبر لانتسبح  
 الآبى حتى يستأمرن رواء الترمذى وقال حسن صحيح ولأنها عرفت مقصود النكاح فلا تجبر بخلاف البكر فان  
 كانت تلك الثيب صغيرة لم تزوج سواء احتملت الوطء أم لا حتى تبلغ لأن إذن الصغيرة غير معتبر فامتنع تزويجها  
 إلى البلوغ ثم قال ومن علي حاشية (٢١٤) النسب كأخ وعم لا يزوج صغيرة بمال بكرا كانت أو ثيبا

عاقلة أو مجنونة لأنها إنما تزوج  
 بالاذن وإذنها غير معتبر وتزويج  
 الثيب العاقلة البالغة بصريح الأذن  
 للآب أو غيره ولا يكتفى بسكوتهما  
 لحديث ليس للولى مع الثيب أمر  
 رواء أبوداود وغيره وقال البيهقي  
 رواه ثقات والمعنى ومراده هنا  
 ما يشمل عصيته والسلطان ومراد  
 هنا ما يشمل القاضي كالآخ  
 فيما ذكر فيه فيزوجون الثيب  
 البالغة بصريح الأذن والبكر  
 البالغة بسكوتهما وكون السلطان  
 كالآخ لا ينافي انفراذه عنه  
 بمسائل فيها دون الآخ كالمجنونة  
 انتهى ما في المنهاج وشروحه هذا  
 هو المقرر في مذهب الشافعى  
 رضى الله عنه وأصحابه وارتكاب  
 خلافه خروج عن مذهب الإمام  
 وأما تقليد إمام آخر من أئمة  
 الهدى فلا عتب في ذلك لأن الشريعة  
 واحدة وكل منها غارفون فمن قلد  
 واحدا منهم خرج عن عهدة  
 التكليف لأنهم كلهم على هدى  
 وكلهم مصيدون وقد قال عليه  
 أفضل الصلاة والسلام اختلاف  
 أمتي رحمة فعند الإمام أبى حنيفة  
 التعمان رضى الله تعالى عنه للولى  
 الآب والجد إنكاح الصغيرة

بال من ذلك العيب القليل كصدع جدار بغير واجهة الدار ولا يخاف على الدار  
 منه سواء خيف على الجدار نفسه أم لا وإلا بأن كان بواجهتها أو بغير واجهتها  
 وخيف على الدار السقوط منه فكثير تردده الدار اه منه (ماقولكم) في شخص  
 اشترى دار فيها بئر بمحل آباره حلوة فوجد بئر الدار التي اشتراها مالها فهل له الرد  
 أم لا (الجواب) له الرد إذا وجد بئرها مالها بمحل الآبار التي ماؤها حلوة وكذا  
 له الرد بتبوير بئرها وغور مائها اه منه [مسئلة] ترد الدار بعدم مرحاض بها  
 وترد أيضا إذا كان المرحاض مواجها لبها أو كان في دهليزها أو كان بقرب  
 الحائط بحيث يحصل منه نزاز أو يحصل منه رائحة بمنزل النوم أو الجلوس اه  
 ملخصاً منه ومن ص [مسئلة] ترد الدار بشؤها بأن جربت بأن كل من  
 يسكن فيها يصاب بمصيبة اه من أقرب المسالك [مسئلة] ترد الدار بكثرة بقها  
 وبكثرة نملها اه منه [مسئلة] ترد الدار إن سكنها الجن وكانوا يؤذون ساكنها اه منه  
 [مسئلة] إن اشترى دابة من الأنعام أو من غيرها ولو أمة لرضاع فوجد الدابة  
 مصراة أى ترك حلبها ليعظم ضررها فله الرد لأن زيادة اللبن تزيد في الثمن ويرد  
 المشتري الحيوان إن حلبه مع صاع من غالب قوت أهل البلد على المشهور والراجح  
 اتحاد الصاع إن تعدد المصراة مالم يتعدد العقد وإلا فيتعذر الصاع ورد الصاع  
 خاص بالأنعام الإبل والبقر والغنم وظاهره اتحاد الصاع ولو تكرر حلبها  
 حيث لا يدل على الرضا وأما غير الأنعام فترد بلاصاع كالأنعام إذا لم يحلبها  
 ومقابل المشهور يقول يتعين رد البقر لقول مالك في المدونة في الخبر لا تصروا  
 الإبل والغنم فمن اشتراها بعد ذلك فهو لخير النظرين بعد أن يحلبها إن شاء أمسكها  
 وإن شاء ردها وصاعا من تمر ، هذا حديث متع ليس لاحد فيه رأى وأجيب  
 للشهور بأنه اقتصار على غالب قوت المدينة إذ ذاك وقوله لا تصروا بضم التاء  
 وفتح الصاد وضم الزاء بعدها واو جماعة والإبل مفعول وهذا الضبط رواية  
 المتقنين كما للآبى عن عياض من صر رباعيا كركى كقوله تعالى فلا تزكوا أنفسكم  
 ورواية غير المتقنين بفتح أوله وضم ثانيه ونصب الإبل على المفعولية وبها صدر  
 النووى من صر ثلاثيا وروى أيضا لا تصر الإبل ببناء تصر للمجهول ورفع الإبل  
 على التيابة عن الفاعل وهى من صر ثلاثيا أيضا وحرم رد اللبن بدون الصاع

والصغيرة ولو كانت الصغيرة ثيبا وبغير فاحش وهو ما لا يتغابن فيه الناس بأن زوج ابنته الصغيرة ونقص من مهرها نقصا  
 فاحشا أو لغير كفو بأن زوج ابنته الصغيرة عبدا أو زوج ابنه الصغيرة أمة أو إلا أى وإن لم يكن الولي أباً أو جدا  
 فلا يصح إنكاحه بغير فاحش أو لغير كفو وإذا عقد الآب والجد بغير المثل لكف. لزم العقد ولا خيار لواحد منهما  
 بعد البلوغ وإذا عقد غير الآب والجد ولو قاضيا أو أما فلها الخيار وخيار الفسخ بالبلوغ إن كانا عالين قبله أو العلم

بالنكاح بعده وإذا اختار الصغير أو الصغيرة الفسخ بعد البلوغ لا تثبت الفقرة ما لم يفسخ القاضي النكاح بينهما وسكوت  
البكر عند البلوغ حيث علمت بالنكاح قبله أو العلم بالنكاح بعد البلوغ رضا وخيارها لا يمتد إلى آخر المجلس وإن جهلت  
الخيار وخيار الصغير إذا بلغ لا يبطل إلا بصريح الرضا بأن يقول رضيت أو قبلت أو دلالة بأن يفعل ما يدل على الرضا  
كالتقبلة واللبس أو يعطى الغلام المهر أو تقبله الثيب ولا يتقطع (٢١٥) خيارهما بقيامهما من المجلس هذا

حاصل ماقرر في مذهب الإمام  
التابعي أبي حنيفة النعمان رحمه  
الرحيم الرحمن في تزويج الصغير  
والصغيرة فمن أراد تقبله هذا  
الإمام الهمام جاز ذلك بشروط  
التقليد المقررة عند علماء الإسلام  
التي منها العلم بمسألة التسليم بشروط  
وأركان وسائر المتعبرات ومنها  
أن لا يتسبع الرخص بأن يأخذ  
من كل مذهب بالأسهل منه ومنها  
أن لا يفتق بين قولين تتولد  
منهما حقيقة مركبة لا يقول  
بها كل منهما ومنها أن لا يعمل  
بقول في مسألة ثم يضدها بعينها  
ومنها أرجحية لمقلداً ومساواة  
لغيره والذي اعتمد في التحفة  
عدم اشتراط هذا الأخير قال  
لجواز تقليد المفضل مع وجود  
الفاضل والذي يجب عليه  
التقليد هو الزوجان حيث كانا  
كاملين وإلا فن تعاطى العقد من  
الأولياء وإذا عمل بمسألة في  
مذهب جاز الخروج إلى الآخر  
ما لم يترتب على ذلك تتبع الرخص  
أو التفتيق الذي لم يقل به عالم فإن  
ترتب على ذلك أحد هذين لم يخرج  
الخروج بل يلتزم ذلك المذهب  
مادامت الزوجة في عصمته فإن

وأما مع الصاع فلا حرمة ويحرم أيضاً رد غير اللبن إذا كان رد اللبن أو غيره  
بدلاً عن الصاع وذلك لما فيه من بيع الطعام بالطعام قبل قبضه لا نرد الصاع أو جب  
عليه الشارع رد الصاع عوضاً عن اللبن فلا يجوز رد اللبن ولا غيره عوضاً عن  
الصاع وهذا التعليل يفيد حرمة رد غير الغالب مع وجود غالب وهو كذلك  
فلو غلب اللبن رد منه صاعاً من غير ما حله من المصراة وإن حلب المشتري  
المصراة حلباً ثالثة فإن كان حصل له الاختيار بالحلبة الثانية فالحلبة الثالثة تعد  
رضا منه فليس له حينئذ ردها ولا يحصل بالثانية اختبار فله الحلبة الثالثة ليحصل  
له بها علم حالها ولا تعد رضا فإن ادعى عليه البائع أنه حصل له الرضا بالحلبة  
الثالثة أو ادعى عليه أنه علم أنها مصراة ورضى فإن حلف المشتري فله الرد وإلا  
فلا ولارد إن علم المشتري بأنها مصراة حين الشراء واشتراها علماً بالتصريها  
من المجموع وعب بتوضيح (ماقولكم) في شخص اشترى ثوراً للحرث فخرث  
به أول يوم فرقد ثم حرث به ثاني يوم فرقد فهل الحرث ثاني يوم يعد رضا  
أم لا (الجواب) في دس ليس الحرث ثاني يوم رضا لأن له أن يدعي الاختيار  
كما ذكره الوائغى أخذاً من قول المدونة في هذه المسئلة فإن حصل الاختيار  
بالثانية فهوى حلها ثالثاً رضا [مسئلة] يجب على البائع بيان ما حله من عب  
سلمته قل أو كثر ولو كان البائع حاكماً أو وارثاً أو وكيلاً وأما قولهم إن بيع  
الحاكم والوارث بيع براءة فحلله إذ لم يكن عالماً بالعب وعلى البائع تفصيل العيب  
للمشتري أو إرأته إياه إن كان يرى ولا يجوز له إجماله فإن أجمل كهب معيب  
فدلس ويرد المبيع بما وجده المشتري فيه من العيب اه من أقرب المسالك  
(ماقولكم) في شخص باع رقيقاً وأجل في بيان العيب الذي فيه فقال هو سارق  
فتبين فيه يسير السرقة فهل ينفعه التبري في يسير السرقة أم لا (الجواب) ينفعه  
ذلك في يسير السرقة دون الفاحش منها على الأوجه لأن بيانه العيب مجمل لا بيان  
وهذا ما للبساطي وفي بن إن كلام المدونة والنوادر كالصريح فيما قال البساطي  
كما في نقل الخطاب والمواقيل لا ينفعه ذلك التبري مطلقاً (ماقولكم) في شخص  
قال أبيعك عظماً في قفة أو أبيعك هذا الحيوان جزائري والحال أنه يعلم أن  
بعض العيوب فيه فهل ينفعه ذلك أم لا (الجواب) في دس انظر هل يجري فيه خلاف

فارقها فله الخروج إلى المذهب الآخر والله سبحانه وتعالى أعلم وقد أجاب رضى الله عنه عن السؤال المذكور بجواب  
أخصر من هذا وهو نعم لا يجوز في مذهب الشافعي تزويج البكر الصغيرة البتة التي لا أب لها ولا جد بحال حتى تبلغ  
وتأذن ومثلها الثيب الصغيرة وتزيد الثيب على البكر بأنها لا تزوج بحال لا ضرورة ولا حاجة لا من أب ولا من غيره  
حتى تبلغ وتأذن هذا قول الإمام الشافعي رضى الله عنه وأصحابه رحمهم الله تعالى ولم يخالف في ذلك أحد من أصحاب الشافعي

في هاتين وليس فيهما قول وأما تقليد إمام آخر من يقول بالجواز فلا حرج وكلهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم ملتبس بالإمام المهتمم التابعي أبي حنيفة التميمي رحمه الرحمن فعنده رضي الله عنه الولي الأب والجد إنكاح الصغير والصغيرة ولو كانت الصغيرة ثيباً وبنتين فاحش وهو ما لا يتغاين فيه الناس بأن زوج بنته الصغيرة ونقص من مهرها نقصاً فاحشاً أولغير كفه بأن زوج ابنته (٢١٦) الصغيرة عبداً أو زوج ابنه الصغيرة والأي وإن لم يكن الولي أباً

أوجداً فلا يصح إنكاحه بنين فاحشاً أولغير كفؤ وإذا عقد الأب أو الجد بمهر المثل لكفه لزم العقد ولا خيار لواحد منهما بعد البلوغ وإذا عقد غير الأب واجد ولو قاضياً أو أمأفلهما خيار الفسخ بالبلوغ إن كانا عاقلين قبله والعلم بالنكاح بعده وإذا اختار الصغير أو الصغيرة الفسخ بعد البلوغ لا تثبت الفرقة ما لم يفسخ القاضي النكاح بينهما وسكوت البكر عند البلوغ رضا وخيارها لا يمتد إلى آخر المجلس وإن جهلت الخيار وخيار الصغير والثيب إذا بلغا لا يطل إلا بصرح الرضا بأن بقوله رضيت أو قلت أو دلالة بأن يفعل ما يبدل على الرضا كالقيلة واللس أو يعطى الغلام المهر أو تقبله الثيب ولا ينقطع خيارها بقيامها من المجلس ويجب تقليد القائل بالصحة على الزوجين حيث كانا كاملين والاوجب التقليد لمن يعقد لهما وشروط التقليد كافي التحفة وغيره العلم بمسألة اللسلة من شروط وأركان ومفاسدات وسائر المعتربات ومن الشروط أن لا يتبع الرخص بأن يأخذ من كل مذهب بالأسهل منه ومن

البساطي وغيره أو يتفقا على أن البراءة لا تنفع في هذا لأن ماعله لم يبين أنه به وهو ظاهر المدونة كافي بن اه من دس [مسألة] قال في المدونة لو كثر في برأته ذكر أسماء العيوب لم يبرأ إلا من عيب يريه إياه ويوقفه عليه وإلا فله الرد إن شاء اه من أقرب المسالك [مسألة] ترد الدابة بعثر وحرن وهو عدم الانقياد وإذا اشتد به الجري وقف وبعدم إطاعة حمل أمثالها وبكل عيب يؤدي لنقص في الثمن أو الثمن اه منه بتوضيح (ما قولكم) في شخص اشترى دابة فوجدها قليلة الأكل فهل له ردها أم لا (الجواب) له الرد إن كانت القليلة مفرطة كما في الخرشى (ما قولكم) في شخص اشترى رقيقاً فوجده كثير الأكل فهل له رده أم لا (الجواب) في حاشية الخرشى إن كثرة الأكل الخارجة عن العادة في الرقيق ينبغي أن تكون عيباً لأنه إذا بيع بنقص ثمنه هكذا يؤخذ من باب الإجارة فيمن استأجر أجيراً بأكله فوجده أكلوا وأما كثرة الأكل في الحيوانات البهي فليست عيباً [مسألة] ترد الدابة بالبر وهو القرحة وترد أيضاً بالنفور المفرط [مسألة] إن اشترى دابة فوجدها تنطح فهو عيب ترد به وكذا ترد إذا وجدها ترص إذا كان كل منهما ينقص الثمن وكذا ترد بتقويس الزراعين اه من دس (ما قولكم) في شخص اشترى فرساً فأقام عنده شهراً ثم رأى به عيباً قديماً فهل له الرد أم لا (الجواب) في بن وجدت بخط ابن غازي ما نصه قيل العمل اليوم أن من اشترى فرساً أقام عنده شهراً لم يمكن من رده ببيع قديم فانظر هل يصح هذا اه قلت وقد استمر هذا العمل في فاس ففي نظم العمليات

وبعد شهر الدواب بالخصوص بالعيب لا ترد فافهم النصوص

كذا في دس [مسألة] لا رد بكي لم ينقص ثمناً ولا ذاتاً اه من أقرب المسالك [مسألة] لا رد بما لا يطلع عليه إلا بتغير كسوس خشب وفساد جوز ولوز وبنديق وكذا لا رد بمزقائه وبطيخه إلا لشرط فيعمل به وترد السلعة ولا قيمة للمشتري على البائع عند عدم رد ما ذكر إذا لم يشترط الرد وكذا لا قيمة للبائع على المشتري في نظير كسرها إذا ردها بالشرط فيما يظهر والعادة كالشرط ورد الخشب بالشرط إن وجد مسوساً هو ما استظهره سيدي خليل في توضيحه كما في الخرشى [مسألة] ترد كتب الحديث إذا لم يوجد فيها لفظ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

الشروط لا يلفق بين قولين يتولد منهما حقيقة مركبة لا يقول بها كل منهما وأن لا يعمل بقول في مسألة ثم يبضده في عينها وزاد بعضهم اعتقاد أرجحية المقلد أو مساواته لغيره ولكن الذي اعتمد في التحفة جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل فإذا فهمت شروط التقليد فيقول السائل أولهما العمل بمذهب الشافعي الخ فنقول نعم إن لم يترتب على العمل بمذهب الشافعي رضي الله عنه تتبع الرخص ولا التلقيق الممنوع منه جاز العمل وإن ترتب على العمل أحدهذين فلا يجوز

العمل بمذهب الشافعي رحمه الله تعالى بل يلتزم مذهب من قلده في المسئلة واثه الهادي أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة غريبة جاءت من أرض بعيدة وخطبها رجل وادعت بأنها لم تتزوج قط وما كان لها زوج وطلقها وأمات عنها ولم يعلم حقيقة حالها فهل يجوز تزويجها والصورة هذه أولا أم كيف يكون حكمها أفئونا (أجاب) رضى الله عنه نعم إن ذكرت أنها لم تتزوج جاز نكاحها وأما لو ادعت أنها (٢١٧) طلقت أو مات زوجها وانقضت عنتها

فلا يجوز للحاكم تزويجها حتى يثبت ذلك ويجوز لمن صدقها إن زوجها ولى خاص والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل خطب امرأة والحال أن المرأة المذكورة عندنا سريونها ولم يكن لها ولى حاضر في تلك البلدة ثم إنهم أرسلوا ما يدور على ولى المذكورة إلى بلد أخرى فلم يجده فيها فوصلوا إلى قاضي البلد المذكورة فأمرهم القاضي أن يسيروا ويبدروا والمحيث كان ساكننا فساروا فلم يجده في تلك البلدة فقال لهم القاضي حكمكم المفقود فوجدوا رجلا قريبا لها من عصبته فنصبه وكيلًا على المرأة قاضي البلد التي هي فيها فأتوا العقد ومضى نحو أربعة أشهر فوصل ولها المفقود فهل بوصله يفسخ العقد المذكور أم لا أفئونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كانت المرأة المذكورة بالغة وكان الولي الأقرب غائبا في مرحلتين من بلد العقد فالعقد صحيح وحيث كان المزوج لها قاضي بلدتها أو مآذونه وليس لأحد فسخه والحال مآذره والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) حفظه

ولا يكتفى بالرمز كصلعم اه بدر اه من حاشية الخريش [مسألة] رد الكتاب بنقص ورقة وذلك لأن عيب غير البار لا فرق بين اليسير والكثير اه من حاشية الخريش (فصل) فيما يمنع الرد بالعيب القديم ويبيع الطعام قبل قبضه وغير ذلك (ما قولكم) في قولهم لا ينفع البائع التبري من العيوب التي لا يعلمها إلا في الرقيق خاصة هل مطلقاً أو إذا طالت إقامته عنده (الجواب) إذا تبرأ بائع الرقيق من عيب لم يعلمه به فلا رد عليه إن ظهر به عيب قديم عنده بشرطين الأول أن لا يعلم البائع به فإن علمه فلا ينفعه التبري منه إلا إذا بينه تفصيلاً أو أراه إياه الثاني أن تطول إقامة الرقيق عند بائعه وحد بعضهم الطول بنصف شهر فأكثر بخلاف ما إذا لم تطول إقامته عنده فلا ينفعه التبري مما لا يعلمه ولشتره الرد إن وجد به عيباً قديماً لأن شأن الرقيق أن يكتف عيوبه فتحصل أنه إذا وجد الشرطان لا يرد المشتري إذا وجد به عيباً قال ابن عرفة ولا يرد بيع البراءة بما ظهر من عيب قديم إلا إذا أقام المشتري بينة أن البائع كان عالماً به فإن لم يكن المشتري بينة وجب حلف البائع أنه ما كان عالماً به سواء ادعى المشتري علمه أم لا وهل يحلف على البت في العيب الظاهر وعلى نفي العلم في العيب الخفي أو يحلف على نفي العلم مطلقاً قولنا الأول لابن العطار والثاني لابن الفخار وحكي ابن رشد الاتفاق على القول الثاني كما في ابن درودس بتوضيح [مسئلة] لا رد بالعيب القديم إن زال عند المشتري قبل الحكم برده سواء زال العيب قبل القيام به أو بعده وقبل الحكم بالرد عند ابن القاسم كما لو كان أعرج فزال عرجه أو كان للرقيق ولد فمات هذا إذا كان العيب لا يحتمل العود وإلا فزواله لا يمنع الرد كيول في فرش في وقت ينسرك فإن زال عند المشتري وقال أهل المعرفة يمكن عوده فله الرد ولو وقع الشراء حال زواله اه من أقرب المسالك [مسئلة] لا رد إن أتى المشتري بما يدل على الرضى بالعيب كسكوت طال أكثر من يومين بلا عذر بعد الإطلاع على العيب فإن كان لعذر كسجن أو خوف من ظالم فلا يدل على الرضا فإن سكت يوماً أو يومين حلف أنه لم يرض بالعيب ورده فإن نكل فلا رد ويحلف البائع إن كانت دعواه على المشتري دعوى تحقيق لا إن كانت دعوى اتهام فلا يحلف وإن سكت أقل من اليوم فله الرد بلا عيب اه منه بزيادة من دس [مسئلة] لا رد إن ركب الدابة أو استعملها في نحو طحن أو رهنها بعد

(٢٨ — قرة العين) الله في امرأة أتت من بلد إلى مكة أو إلى بلدة أخرى وادعت أنها خلية الزوج وليست في عدة والحال أن لها في هذه البلدة التي أتت فيها ولى وجاء رجل لوليها يريد الزواج بها فإذا غلب على ظن الولي صدقها فيما ادعت به هل يجوز له أن يزوجها بنفي بينة أم كيف الحكم أفئونا (أجاب) رضى الله عنه نعم للولى الخاص كالأب وابن العم تزويجها بخلاف الولي العام وهو الحاكم فلا يزوجهما إلا إن أقامت بينة على فراق الزوج لها أو موته فإن لم تقر

عند الحاكم تزوج ولا علم لهازوج جازله تزويجها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل مولى زوج مولى بالاجبار ثم بعد البلوغ طلبها الزوج فامتنع الأب لعدم الكفاءة وحصل بينهما نزاع وخصومة فأفتى بعض علماء الشافعية بأن العقد باطل إذا شرط الإيجاب الكفاءة وهي مفقودة لأن الزوج مسه الرق بخلافها فهل هذا الاتقاء صحيح أم لا وهل إذا طلب به مستولدة من عمه (٢١٨) ليزوجه ابنته بالاجبار فهل يسوغ للأب أن يجبر ابنته على التزويج منه مع

أن أمه مسها الرق بخلافها أم لا  
أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم  
حيث كان الرق قد لحق أباء الزوج  
المذكور دونهما فالإفتاء صحيح  
والنكاح باطل ويسوغ للأب  
الاجبار حيث كان الرق في الأمهات  
دون الآباء حيث وجدت بقية  
شروط الاجبار والله سبحانه  
وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه  
في أنثيين لهما عم وأخ شقيق فمن  
يزوجهما منهما أفيدونا (أجاب)  
رضى الله عنه نعم يزوجهما  
شقيقتهما حيث كان بالغاً محرراً  
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)  
رضى الله عنه في امرأة مستورة  
ثم إنهما تاب إلى الله تعالى ورجعت  
عما هي فيه وأتاها رجل قصده  
الزواج بها له ذلك بغير استبراء  
والعقد صحيح أم ليس له ذلك  
أم كيف الحكم أفتونا (أجاب)  
رضى الله عنه نعم له ذلك والعقد  
صحيح والله تعالى أعلم (سئل)  
رضى الله عنه عن امرأة تزوجها  
ابن عمها من ولها أخوها فلبثت  
معه مدة من السنين وبعد ما طلقها  
طلاقاً نافذا فعادت إلى أخوها  
فكفلها أخوها إلى وفاته ففصارت  
مقطوعة الثقة لجأها غاطب

الإطلاع على العيب ولو حصل منه شيء من ذلك ضمن الخصام مع البائع ومثل  
ذلك الاسلام للصنعة كما هو ظاهر اهـ من أقرب المسالك [مسئلة] لارد إن فات  
المبيع هلاك أو ضياع أو بنحو صدقة وحيث يتدبر للشترى على البائع الأرش  
فإذا اشتراه بعشرين ثم هلك عنده أو تصدق به ثم أطلع على عيب قديم لبيع  
به يكون بخمسة عشر فإنه يرجع عليه بخمسة اهـ منه يتصرف (ما قولكم) في  
شخص اشترى رقيقاً فوجده متزوجاً فأراد رده فحصل موت للزوج الشامل  
للكر والاثني أو طلاق فهل له رده أولاً رده لا زوال عيه (الجواب) قيل  
لارد بالموت فقط دون الطلاق على الأظهر لأن الموت قاطع للعلاقة فيزول به  
العيب لكن في موت الزوجة يزول عيب التزويج من الرجل مطلقاً من على  
الرقيق أو وخشه وفي موت الزوج يزول عيب التزويج من الأمة إذا كانت وخشاً  
لأن كانت عليه وقيل يزول العيب بموت المدخول بها أو طلاقها باتناً أو فسخ  
نكاحها وهو المأثول والأحسن على المدونة وقيل لا يزول بموت ولا طلاق  
فله رده لأن من اعتاد التزويج لا صبر له علي تركه غالباً وهو قول مالك قال  
البساطي ولا ينبغي العدول عنه ومحل هذه الأقوال في التزويج بإذن السيد من  
غير أن يطلب من سيده بشفاعة جماعة فإن كان تزوجه بغير إذن أو بطلب غيب  
مطلقاً في موت أو طلاق وأما طلاق غير المدخول بها وموتها فإنه يمنع من الرد  
اتفاقاً اهـ ملخصاً من درودس (ما قولكم) في شخص اشترى سلعة فيها عيب  
قديم بعشرة ثم باعها على البائع قبل اطلاعه على العيب القديم بثانية فهل يلزم  
البائع الأول يكمل لمشتريه منه بقية الثمن أم لا (الجواب) يلزم البائع أن يكمل  
للمشتري بقية ثمنه فيدفع له اثنين سواء كان مدلساً أم لا وأما لو باع البائع بثانية  
بعد اطلاعه على العيب فلا يلزم البائع أن يكمل للمشتري الثمن سواء دلس البائع  
أم لا وأما لو باع لأجنبي فلا رجوع له على البائع سواء باع لأجنبي بمثل  
الثمن أو أكثر أو أقل لأنه إن باعه له بعد اطلاعه على العيب فهو رضا منه  
وإن باعه قبل اطلاعه عليه بمثل الثمن أو أكثر فواضح لأنه لا ضرر عليه حيث  
عاد له مثل ثمنه أو أكثر وإن باعه له بأقل فلحوالة الأسواق للعيب أى فيبيعه  
بأقل من ثمنه لتحول الأسواق من الغلاء للزخاء لا للعيب قاله ابن القاسم

فقال ما تزوجها إياه ما تزوجها إلا الذي أريده أنا فقالت له ما يجوز لك أن تمنعني من رجل اختارني واختره لنفسى  
يكفلني على سنة النبي صلى الله عليه وسلم قال تزوجي محملاً وارجعي لزوجتي قالت ما أريد إلا زوجاً على السنة المحمدية  
وصار عاضلها عن الزواج وليس لها نفقة منه بل طلقها منذ ثلاث سنين أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم ليس له عضلها  
عن النكاح فإن فعل ذلك زوجها الحاكم الشرعى على كفه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في

امراة لها ابن ولها زوج غير ايه فزوجت ابنها بامراة اجنية فهل لزوجها الدخول على زوجة ابن زوجته بغير طريق أم ليس له ذلك أفئونا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يجوز دخوله على زوجة ابن زوجته إلا بطريق شرعى بأن لا يكون هناك خلوة محرمة ولا نظر محرم ولا مس كذلك لأنها اجنية منه والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في امراة صغيرة زوجها ولها وغاب عنها زوجها ولم يعطها مصرفا وبعد مدة سرقها (٢١٩) امراة وباعها في بيت الامير وما قدرت

تخلص منه إلا بعد عشرة سنين أو أزيد ولم تلق زوجها فاحكمها هل لها أن تتكح زوجها غيره أم لا أفئونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم ليس لها أن تتكح زوجها غيره حتى يثبت موته أو طلاقه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيما إذا أرادت المرأة الزواج وهي أمة أم ولد وليس موجوداً من أولاد سيدها إلا بنت السيد وابن بنته فهل لأحد من المذكورين الولاء على المذكورة أم لا بد من إذن القاضى في ذلك أم كيف أفئونا (أجاب) رضى الله عنه نعم ليس لأحد من المذكورين الولاء على المذكورة وحيث عدت العصة للمعتق كان ولها القاضى فلا بد من إذنه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن العبد المملوك إذا تزوج بلا إذن سيده ولا إذن المرأة ولا شهود بالتضية ثم تعيش عند امرأته زماناً قليلاً ثم سافر وترك امرأته بلا نفقة ولا زاد ثم صار سنة ونصف ما جاء الرجل ولا الكتاب ولا الخبر هل يصح للمرأة الماجة أن تزوج زوجها

وقال ابن المواز إلا أن يكون نقص منته من أجل العيب مثل أن يبيع بالعيب ظاناً أنه حدث عنده أو باعه وكيله ظاناً ذلك فيرجع بما نقصه من الثمن أو قيمته قال ابن رشد وابن يونس وعياض قول ابن المواز تفسير لابن القاسم اه من أقرب المسالك بزيادة من دس وتوضيح (ماقولكم) في شخص اشترى أمة بكر ثم اقتضاها ثم اطلع على عيب قديم فما الحكم (الجواب) له التماسك بالأمة وأخذ أرش العيب القديم وله ردّها على البائع ودفع أرش العيب الحادث وهو اقتضاها في أقرب المسالك وإن حدث بالمبيع عيب متوسط كعجف وهو شدة الهزال وعوى وعور وعرج وشلل وتزويج رقيق واقتضاها بكر ولو وخشاً فله التماسك بالمبيع وأخذ أرش العيب القديم وله الرد ودفع أرش العيب الحادث إلا أن يقبله البائع بالحادث عند المشتري من غير أرش فيقال للمشتري إما أن ترده بالقديم ولا شيء عليك أو تتماسك به ولا شيء لك في نظير القديم (ماقولكم) في شخص اشترى أمة ثيباً ثم وطئها ثم اطلع على عيب قديم فهل يغير ويكون له الرد ويدفع أرش الحادث أو يتماسك ويأخذ أرش القديم أم كيف الحال (الجواب) وطء الثيب من العيب القليل وهو لا خيار للمشتري فيه بل إما أن يرد ولا شيء عليه أو يتماسك ولا شيء له ففي أقرب المسالك مشها بما لا خيار للمشتري فيه كالتقليل كوعك أى ألم خفيف ورمد وصداع وقطع ظفر ييد أو رجل ولو من رائحة والظاهر أن ما زاد على الظفر الواحد متوسط في الرائحة فقط وخفيف حتى وطء ثيب وقطع شقة كصفيين وكذا أكثر حيث لا ينقص الثمن دلس البائع أم لا أو فصلها كقصص إن دلس البائع بكم العيب حين البيع فإن لم يدلس فمن المتوسط اه بزيادة من ص [مسئلة] إن اشترى أمة فحدث بها قطع أصبع ثم اطلع على عيب قديم فقطع الأصبع من المتوسط فيخير المشتري بين أن يتماسك بالمبيع ويأخذ أرش القديم أو يرد ويدفع أرش الحادث وأما ذهاب أئمة فمن المتوسط في الرائحة لا في الوحش والظاهر أن ما زاد على الأئمة متوسط في الرائحة والوحش اه من ص [مسئلة] العيب المخرج عن المقصود مفيت للرد بالعيب القديم ويتعين للمشتري الأرش على البائع عند التنازع وعدم الرضا والمخرج عن المقصود كقطع شقة قطعاً غير معتاد فجعلها

آخر أم لا أفئونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يجوز للمرأة المذكورة والحال ما ذكر أن تزوج والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه إذا زوج عبده أمته ثم باع أحدهما وهو العبد ولم يطلقها أى الجارية فهل للسيد الثاني الاستمتاع بها بوطء وغيره أم لا بد من الطلاق وهل يجبر العبد على الطلاق ويكون طلاقه صحيحاً أم لا وكيف يكون الحكم فيها أفئونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله إذا بيع أحد الزوجين لا يجوز الاستمتاع من بائع ولا مشتري حتى يقع الفراق

بطلاق أو نحوه وتنقضي العدة ولا يجبر على الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في بنتين مات أبوهما بجهلا ووكلا ابن عم لها أبعد من العاصب الذى هو ابن عم أبى أيهما ثم أراد العاصب أن يزوجهما لابنيه فامتنعتا عن ذلك ومرادهما أن يزوجا أنفسهما على ابني وكيلهما فامتنع الولي عن ذلك فهل لها أن يرفعا أمرهما إلى أمير المسلمين ويوكل لها من طرفه من يزوجهما (٢٢٠) بغير إذن الولي أم لا وهل إذا كان مع الولي بينة تشهد على إقرار

أيهما بأنه زوج فلانة بفلان أو ابن عمها العاصب فهل يكون هذا العقد صحيحا أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كانت المذكورتان بالعتين عاقلتين فلا تزوجان إلا برضاها على من أجبته من الأكفاء وحيث امتنع الولي من تزوجهما على الكفو صار عاضلا وانتقلت الولاية للحاكم الشرعى فزوجهما على الكفو بعد استئذنها وحيث أقيمت البينة العادلة بأن الأب قد زوج ووجدت شروط الإيجاب حين الإقرار بأن كانت بكرا والزوج كفوا مواسرا ماثلا وليس بين الزوج وبينها عداوة مطلقا وليس بينهما وبين أيها عداوة ظاهرة فبلى البينة وثبت النكاح وإن اختلف شرط من ذلك فلانكاح والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن حليلة شخص تدعى إخوة أجنبي كاخوة رحم محرم وتظهر له من عورتها ما يبدو عند المهنة بحضرة الخليل فلا يكثر ولا تعتربه الغيرة ويزعم أنها قريبة لساكنتهما من الجواز والمودة القديمة ولوزجرها لم تبال وفسد حالها

فلاناً لمركب أو عريقات وكبير صغير عند المشتري عاقل أو غيره وكهرم شاب عند المشتري ومحل كونه له الارش ما لم يهلك المبيع عند المشتري بيب التديس أو يهلك بساوى زمن عيب التديس كونه في زمن أباقه الذى دلس به وإلا فائتم يرجع به المشتري على البائع المدلس لأن لم يدلس وأدلس ومات بساوى لافى زمنه بل عند المشتري فالأرش اه من أقرب المسالك [مسئلة] إذا تنازع البائع مع المشتري فقال له البائع أنت رأيت العيب حال البيع أو أنت رضيت به حين اطلعت عليه وأنكر المشتري ذلك فالقول للمشتري أنه ما رآه ولا رضى به ولا يمين عليه إلا أن يحقق البائع عليه الدعوى بأن يقول له أنا أرتك العيب أو أعلنتك به أو فلان أعلتك به وأنا حاضر فالقول للمشتري يمين فإن حلف رد المبيع على البائع وإلا ردت اليمين على البائع فإن حلف فلا كلام للمشتري وهذا إذا لم يسم البائع من أخوه أو سواه وتعدر شهادة لموت ونحوه وإلا فله أن يقيم شاهداً ويحلف معه ولزم البيع ولا يفيد لمشتري دعوى عدم الرضا وكذلك لا يقبل قول المشتري إلا يمين إذا أقروا بأنه قس المبيع حال البيع ولكنه ما رأى العيب فإن نكل لزمه البيع ولا ترد اليمين على البائع لأنها يمين همة اه من أقرب المسالك [مسئلة] إذا باع شخص عبداً فأبى عند المشتري بالقرب فادعى المشتري أنه عيب قديم وأنكر البائع قدمه وادعى أنه ما أبى عنده أصلاً فالقول للبائع ولا يمين عليه إلا أن يحقق المشتري عليه الدعوى فعليه اليمين اه من أقرب المسالك [مسئلة] إذا تنازع البائع مع المشتري في وجود العيب في المبيع وعدمه فالقول للبائع أنه لا عيب به ولا يمين عليه لأن الأصل في الأشياء السلامة من العيوب وكذا إذا تنازعا في قدم العيب وحدوثه فالقول للبائع بأنه حادث بلا يمين إن قطعت البينة بحديثه وإن شهد بقدمه قطعاً فالقول للمشتري بلا يمين سواء استندت البينة في قولهم ذلك للعادة أو للمعاينة أو لأخبار العارفين أو لإقرار البائع لهم بقدمه وحلف من لم يقطع بصدقه من بائع أو مشتري فإن قالت البينة نطق قدمه فللمشتري يمين وإن قالوا أنشك أو نطق في حدوثه فالقول للبائع يمين وإن اختلف أهل المعرفة في قدمه وحدوثه عمل بقول الأعراف فإن استويا عمل بقول الأعدل فإن تكافأ في العدالة سقطا لتكاذبهما وإذا

وإذا خرج الخليل اختل بها وسامرها ليلا وتادماها نهارا شفقة عليها فهل يكون ما يدعى من باب حل المسلمين على الصلاح ما أمكن أم يكون منابذا للشرعة المحمدية فيكذب المدعى ويدعى الخليل أقنونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يكون ما ذكر منابذا للشرعة المحمدية فيكذب المدعى ويدعى الخليل وليس هذا من باب ما ذكره من أنه يحمل حال المسلم على الصلاح بل ذاك في حق من لم يبد لنا صفحته وحيث أبداها أقننا عليه الحد فيجب على كل من علم



ذلك الإنكار باليد فاللسان فالقلب ويعزر كل من الثلاث بما يراه الحاكم الشرعي هذا وقد أخرج الشيخان وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا مردك ذلك لأخالة فالعينان زانها النظر والأذنان زانها الاستماع واللسان زناه الكلام واليد زانها البطش والرجل زانها الخطأ والقلب يهوى ويتمنى ويصدق ذلك الفرج أو يكذبه وأخرج الطبراني في (٢٢١) كبيره عن معقل بن يسار رضي الله

تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأن يطعن في رأس أحدكم بمخيط من حديد خير له من أن يمس امرأة لاتحل له ويخرج الطبراني في كبيره أيضا عن أبي أمامة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إياك والخلوة بالنساء والذي نفسي بيده ما خلا رجل بامرأة إلا دخل الشيطان بينهما ولأن يزحم رجل خنزير متلطخ بطين أو حمامة خير له من أن يزحم منكبه منكب امرأة لاتحل له وأخرج الحكيم في كتاب أسرار الحج عن سعد بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إياكم ومحادة النساء فإنه لا يخلو رجل بامرأة وليس لها يحرم إلا هم ١. وأخرج الطبراني في الكبير عن أبي أمامة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لتغضن أبصاركم ولتحفظن فروجهن ولتقيمن وجوهكم أوليكسفن الله وجوهكم وأخرج الطبراني والحاكم عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال قال - يعني به عز وجل - النظرة سهم مسموم من سهام إبليس من

سقطا كان كالشك على ما استظهره بعضهم أى فيكون القول للبائع يمين اه ملخصا من أقرب المسالك وص [مسألة] ان اشترى نحو ثوبين في صفقة واحدة فظهر عيب بأحدهما فله رد الثوب المغيب بحصته من الثمن وله التمسك بالباقي بجميع الثمن اه من أقرب المسالك [مسألة] ان اشترى اثوابا متعددة مثلا فظهر عيب بأكثرها وبقي عنده الأقل السالم فيرد الجميع ويأخذ جميع الثمن أو يتأسك بالجميع وليس له التمسك بالأقل السالم بحصته من الثمن ورد الأكثر المغيب وانما منع التمسك بالأقل السالم لأنه كإنشاء عقدة بثمن مجهول اذ لا يعرف ما ينوب الأقل الا بعد تقديم المبيع كله أو لا ثم تقويم كل جزء من الاجزاء. وأما اذا لم يبق الأقل السالم عند المشتري بل فات عنده فله رد المغيب وأخذ حصته من الثمن اه ملخصا من أقرب المسالك وص [مسألة] ان اشترى أحد مزدوجين كسوارين أو خفين فوجد عيبا بأحدهما فيرد الجميع ويأخذ جميع الثمن وليس له رد المغيب الا أن يراضيا بذلك اه من أقرب المسالك [مسألة] اذا رد المشتري المغيب للبائع فالغلة للمشتري من وقت عقد البيع وقبض المشتري للمبيع الى فسخ البيع إما بحكم أو تراض وكذلك يفوز المشتري بالغلة اذا أخذ منه المبيع بشفعة أو باستحقاق أو بتفليس للمشتري المفلس او بفساد للبيع ومن الغلة الثمرة غير المؤبرة وقت الشراء لكن لا يفوز بها المشتري الا اذا جذت في المسائل الخمس وإن لم تجذ فلا تكون للمشتري في الشفعة والاستحقاق إلا اذا بيعت على أصولها وإلا كانت للشفيع والمستحق ولو زهت وفي العيب والفساد إلا إذا زهت والا أخذها البائع فيها كما يأخذها في الفلاس مطلقا ما لم تجذ وعلى هذا التفصيل قول بعضهم

والفائزون بغلة هم خمسة لا يطالبون بها على الإطلاق  
الرد في عيب وبيع فاسد وشفعة فلس مع استحقاق  
فالاولان يزوهها فازا بها والجذ في فلس ويبس الباقي

فقوله فالاولان أى المشتري فيما اذا ظهر بالساعة عيب والمشتري اذا ظهر فساد المبيع يفوز كل منهما بالغلة اذا زهت الثمرة عند رد البعثة والا أخذها البائع فيها وقوله والجذ في فلس أى أن المشتري اذا حكم بتفليسه فأخذ البائع

تركها من مخافتى أبدائه إيماننا يجد حلاوته في قلبه وصح ما من صباح إلا وملكان بنادبان ويل للرجال من النساء وويل للنساء من الرجال وأخرج الطبراني من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلو بامرأة ليس بينه وبينها محرم وأخرج الشيخان إياكم والدخول على النساء فقال رجل يا رسول الله أفرأيت الحي فقال الحي الموت والمراد به قريب الزوج كأخيه وابن عمه فإذا كان هذا في قريب الزوج فالغريب من باب أولى بعدم الدخول والخلوة والمقنع في ذلك

كله قوله عز من قائل قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خير بما يصنعون  
ويكنى المتبصر الطالب لخلاص نفسه ما في هذه الآية من التأديب والتهديد وروى الحاكم في مستدركه عن ابن عمر رضى  
الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يدخلون الجنة العاق لوالديه والديوث ورجلة النساء وروى الإمام  
أحمد عن ابن عمر رضى الله عنهما (٢٣٢) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة حرم الله عليهم الجنة مدمن

الخمر والعاق لوالديه والديوث  
الذى يقر في أهله الحب وخروج  
النساء عن ابن عمر رضى الله  
عنهما عن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم قال ثلاثة لا ينظر الله  
اليهم يوم القيامة العاق لوالديه  
والمرأة المرجلة والديوث وأخرج  
أحمد أيضاً بلفظ ثلاثة لا يدخلون  
الجنة ولا ينظر الله اليهم يوم  
القيامة العاق لوالديه والمرأة  
المرجلة المشبهة بالرجال والديوث  
وأخرج الطبراني ثلاثة لا يدخلون  
الجنة أبداً الديوث والرجلة من  
النساء ومدمن الخمر قالوا  
يارسول الله أما مدمن الخمر فقد  
عرفناه فما الديوث قال الذى  
لا يبالي من دخل على أهله قيل  
فما الرجلة من النساء قال التى  
تشبه بالرجال قال العلماء: الديوث  
الذى لا غيرة له على أهل بيته وفى  
لسان العرب والديوث القواد  
على أهله والذى لا يغار على أهله  
ديوث والتدييث القيادة وفى  
الحكم الديوث الذى يدخل  
الرجال على حرمه بحيث يراه  
وعبارة أصل الروضة عن التهمة  
القواد من يحمل الرجال إلى أهله  
ويخلى بينهم وبين الأهل ثم

منه النخل الذى اشتراه منه فالمشترى يفوز بالثمرة ان جذها والا فهى للبائع  
وقوله وليس الباقى المراد بالباقي الشفعة والاستحقاق والمعنى ان الذى اشترى  
النخل غير المؤبر فأخذ منه بالشفعة أو الاستحقاق فلا يفوز بالمشترى بشمرة ذلك النخل  
الا إذا بيعت على أصولها ولا كانت الشفعة والمستحق مالم تيسر على أصولها والا فهى للمشترى  
فى الشفعة والاستحقاق إلى الشفع والمشتق مالم تيسر على أصولها والا فهى للمشترى  
وترد الثمرة للبائع إذا فلس المشتري مالم تجز ولا فهى للمشترى وأما الثمرة  
المؤبرة حين الشراء أو حين الاستحقاق فليست غلة فترد للبائع فى الفلس والعيب  
والفساد مطلقاً ولو زهت أو بيعت أو جذت وفى الشفعة والاستحقاق يأخذها  
الشفيع مطلقاً ملخصاً من أقرب المسالك وص بتوضيح [مسئلة] إذا غلط  
الصباغ فصنع الثوب لونا غير مطلوب صاحبه فإن ربه يغير بين أخذ قيمته  
أيض يوم الغلط أو يأخذ ويدفع للصباغ قيمة صبغه يوم الحكم كما فى الأمير  
(ماقولكم) فى شخص اشترى سلعة فظهر بها عيب فذكر المشتري العيب للبائع  
فرضى بأنه يقبضها منه من غير احتياج لحكم حاكم فقبل أن يقبضها البائع من  
المشترى هلكت فهل ضمانها من البائع أو المشتري (الجواب) ضمانها من البائع  
وإن لم يقبضها بالفعل لأنه لما رضى بقبضها من غير حكم حاكم دخلت فى ضمانه  
فى أقرب المسالك ودخلت السلعة المردودة بالعيب فى ضمان البائع إن رضى  
بالقبض من غير حكم حاكم وإن لم يقبض بالفعل أو ثبت العيب عند حاكم  
بإقرار بائعها أو بالينة وإن لم يحكم فإن هلكت بعد ذلك فضايتها منه اه  
(ماقولكم) فى شخص قال يامن يشترى هذا الفص والحال أنه لم يعرفه فاشتراه  
شخص بنصف ريال فبين أنه ياقوته تساوى ألفاً فهل ترد لصاحبها أو يفوز بها  
المشترى (الجواب) يفوز بها المشتري لأن بيع الغلط لازم ولو كان المشتري  
عالماً بأنها ياقوته وقت الشراء مالم يكن البائع وكلاً أو وصياً وإلا فالبيع غير  
ماض فى أقرب المسالك ولارد بطلن بل البيع لازم إن سعى باسم عام كحجر  
أو هذا الفص أو هذا الشيء مع الجهل بحقيقته الخاصة كأن يبيع هذا الحجر  
بدرهم فإذا هو ياقوته تساوى ألفاً ولا فرق فى حصول الغلط بالمعنى المذكور  
من المتبايعين أو من أحدهما مع علم الآخر ومحل إذا كان البائع غير وكيل وإلا

قال ويشبه أن لا يختص بالأهل بل هو الذى يجمع بين الرجال والنساء فى الحرام ثم حكى عن التهمة أن الديوث  
من لا يمنع الناس الدخول على زوجته انتهى ففعل ذلك مخالف للشرع والطبع وفيها إغانة على الحرام قال الجلال  
البلقنى بعد ذكره ذلك فهذه كبيرة بلا نزاع ففسدتها عظيمة اه وقد عد العلامة الشيخ ابن حجر فى زواجره  
نظر الاجنية بشهوة أو خوف فتنة ولمسها كذلك والخلوة بها والديانة والقيادة من الكبائر ومنه أعلم

أن من اعتقد حل ذلك يخشى عليه والعباد بالله الكفر وظنه أنه قربة ظن فاسد مع مخالفته الكتاب العزيز والشرعة والسنة المحمدية المصراحة بتحريم ذلك وأن فاعله لا يدخل الجنة ولا ينظر الله إليه ويكفي ذلك عما ذكر زجرأ لمن أتى السمع وهو شهيد وفي المنهاج العلامة النووي رحمه الله تعالى فهل يعزرفي كل معصية لله أو لأدبى لاجد فيها ولا كفارة سواء مقدمة ما فيها حد وغيرها إجماعا إلخ ما فيها مع التحفة وفي (٢٢٣)

الروضة له أيضاً في باب التعزير هو مشروع في كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة سواء كانت من مقدمات ما فيه حد كباشرة أجنبية بغير الوطء إلخ ما فيها ولا شك أن المذكور في السؤال معاصي لاجد فيها ولا كفارة فيعزرفاعلها بما يراه الحاكم من ضرب أو حبس أو نفي أو حلق لحية أو تسويد وجه أو توبيخ مما يليق بحال المعزرف وراه الحاكم الشرعي والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه في امرأة عرية خطبها رجل أعجمي وهو مقدر على كفايتها فهل له أن يتزوجها أم لا أفيدونا (أجاب) رضي الله عنه نعم حيث كان لها عصة نسب وهي باللغة ورضيت هي وعصبتها بالزواج المذكور صح . النكاح والله تعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه في امرأة بكر ولها ابن عم شقيق وابن عم كذلك وخطبها وخطبها المذكوران وأجنبي فمن الأولى الزوج عليها الأقارب أو الأجنبي أفيدونا (أجاب) رضي الله عنه نعم الأولى بنكاحها ابن عمها الأقرب والقريب الآخر منه تزوجها عليه والله

فيلوكله الرد قطعاً ومفهوم قوله إن سمي باسم عام أنه لو سماه بغير اسمه كهذه الزجاجة فإذا هي زبرجد أو بالعكس لثبت الرد قطعاً اه بتوضيح وفي المجموع ولا كلام لبائع نحو الحجر يملكه فإذا هو باقوت ولو علم المشتري واحترز بقوله يملكه من الوكيل والوصى فلا يضي اه بتصريف (ماقولكم) في شخص اشترى سلعة تساوى درهما بعشرة فهل له رد البيع بهذا الغبن الفاحش أم لا (الجواب) لا رد بالغبن الفاحش إلا أن يستسلم بأن يقول المشتري للبائع أنا لا أعلم قيمة هذه السلعة فبعتي كما تباع للناس ويسمى هذا بيع الاستئنان فللمشتري حينئذ الرد بالغبن في أقرب المسالك ولا رد بغبن ولو خالف العادة في القلة والكثرة إلا أن يستسلم أحد المتبايعين صاحبه بأن يخبره بجهله كأن يقول المشتري أنا لا أعلم قيمة هذه السلعة فبعتي كما تباع للناس فقال البائع هي في العرف بعشرة فإذا هي بأقل أو يقول البائع أنا لا أعلم قيمتها فاشترتني كما تشتري من الناس فقال هي في عرفهم بعشرة فإذا هي بأكثر للزبغون الرد على المعتد بل باتفاق اه (ماقولكم) في شخص اشترى سلعة بعقد صحيح على غير خيار ولم يقض تلك السلعة ثم تعيبت عند البائع فهل الضمان من المشتري أو البائع (الجواب) الضمان من المشتري والحال ما ذكر إلا في المبيع الذي فيه حق توفية قال في أقرب المسالك وانتقل الضمان إلى المشتري بالعقد الصحيح اللازم ولو لم يقضه من البائع إلا فيما فيه حق توفية لمشتريه وهو المثل من مكيل أو موزون أو معدود فضانته على البائع إلى قبضه بالكيل أو الوزن أو العد واستيلاء المشتري عليه فيدخل حينئذ في ضمان المشتري اه بتوضيح [مسئلة] إذا باع شخص شيئاً آخر يوزن أو يكال وتولى البائع أو وكيله الوزن أو الكيل ثم أخذ الشيء الموزون أو المكيل ليفرغه في ظرف المشتري فسقط من يده أو تلف فضانته من البائع وأما إذا تولى تفرغته في ظرف المشتري فضانته منه لأنه حين أخذه من الميزان أو المكيل ليفرغه في ظرفه فقد تولى قبضه فضانته منه وأما إذا تولى المشتري الوزن أو الكيل والتفرغ فيسقط من يده فقال مالك وابن القاسم مصيبته من البائع لأن المشتري وكيل عن البائع ولم يقض لنفسه حتى يصل لظرفه وأما إذا لم يحضر ظرف المشتري وإنما حمل ذلك في ظرف البائع بعد وزنه أو وكيله ليفرغه في ظرفه بيته مثلاً فسقط منه أو تلف فضانته من المشتري بمجرد الفراغ

المهادي سبحانه أعلم (سئل) رضي الله عنه في امرأة طلقها زوجها وحاضت حوضتين وانقطعت الحيضة الثالثة منها بسبب مرض وانقطاعه نحو ثلاثة أشهر وتزوجت قبل أن تأتي بالحيضة الثالثة ثم طلقها الزوج الأخير ثلاثاً فبان أنها لم تف عدة الطلاق الأول فما الحكم في العقد الثاني وهل يبطلانه تستحق مصرف عدة ومئة وتحل للزوج الأول أم العقد الثاني فاسد ولا تحل للأول إلا إذا نكحها رجل آخر وهل لمن فسد عقده أن يتزوج بها بعقد جديد أم لا أفيدونا

(أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان العقد الثاني قبل انقضاء عدتها فهو نكاح باطل ويفرق الحاكم الشرعى بينهما وإذا فرق بينهما فليس لها مؤنة العدة ولا تحمل لزوجها الأول والحال ماسطر وللأخير أن يعقد عليها إن انقضت عدتها من الأول والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه فيما إذا زوج الحاكم امرأة بغير كف في غيبة ولها خوفها عليها من الفتنة هل يصح التزويج أم لا (٣٣٤) وهل إذا زوجها من غير خوف يصح أم لا وهل إذا حكم حاكم

بالصحة في هذا الحال ينقض

حكمه أولاً أفيدونا بالنص الواضح

(أجاب) رضى الله عنه نعم حيث

لم تجد مذكرة كفوا يتزوجها

ولا عدلاً تحكمه ولا حاكماً يرى

تزوجها على من ذكر صح تزويجها

على غير الكف من الحاكم

الشافعي وإلا فلا يصح التزويج

ومله ما إذا لم يخش فتنة فلا يصح

تزوجها وإذا حكم حاكم يرى الصحة

بالصحة فلا ينقض حكمه في المنهاج

للعامة النووي مع التحفة للعلامة

ابن حجر ولو طلبت من لاولى

لها غير القاضي لعدم غيره

أول فقد شرطه أبو زوجها السلطان

الشامل حيث أطلق للقاضي أو نائبه

لغير كف ففعل لم يصح التزويج

في الأصح لما فيه من ترك الاحتياط

عن هو كالتائب عن الولي بل

وعن المسلمين ولهم حظ في

الكفاءة وقال كثيرون

أو الأكثرون يصح وأطال جمع

متأخرون في ترجيحه وتزييف

الأول وليس كما قالوا وخص

جمع ذلك بما إذا لم يكن تزويجه

لنوع غيبة الولي أو عضله أو أحرامه

وإلا لم يصح قطعاً لبقاء حق

ولايته وعلى الأول لو طلبت ولم

من الوزن أو الكيل أو العد ولو كانت الحامل لما يبت المشتري البائع بطريق  
الوكالة ولو كان السفن في فوارغه قبل وزنها والفارغة على ربه وإمساك ضمانه  
حال كونه في ظرف البائع من المشتري لأن قبضه بعد الفراغ من وزنه قبض  
لنفسه في ظرف البائع ويجوز له بيعه بذلك قبل وصوله لداره وليس فيه بيع  
الطعام قبل قبضه لأنه قد وجد القبض منه اه من أقرب المسالك بتصرف وزيادة  
من ص [مسألة] لو فرغ المشتري الزيت مثلاً على زيت عنده ثم وجد فأراد فالأصل  
أنه من عند المشتري لأنه في انائه شهود حتى يثبت أنه من عند البائع فيضمن  
زيت المشتري الذي تلف بسبب زيت أيضاً إن دلس اه خطاب بزيادة اه من  
أمير [مسألة] إن اشترى زيتاً مثلاً وأفرغه على زيت ثم وجدت فأردت ولم تعلم  
من أيهما فعلي المشتري كما في المجموع عن الخطاب [مسألة] أجرة الكيل أو الوزن  
أو العد على البائع إذا تحصل التوفيق إلا بذلك حيث لم يكن شرط أو عرف بخلاف  
ذلك وإلا عمل به وأما أجرة الثمن إذا كان ميكلاً أو موزوناً أو معدوداً فعلى  
المشتري اه در بتوضيح [مسألة] إذا اقترض شخص من آخر شيئاً يكال أو يعد  
أو يوزن فأجرة الكيل أو الوزن أو العد على المقترض لأن المقرض صنع معروفاً  
فلا يكلف الأجرة وكذا على المقرض أجرة ما ذكر عند المقرض وكذا تلزم  
أجرة ما ذكر من قال لصاحبه أقلني ومن قال لآخر ولني ما اشتريت بما اشتريت  
ومن قال لآخر أشركني معك في هذا الطعام ولا تلزم أجرة ما ذكر المكيل والمولى  
والمشرك بالكسر بالجمع لأن كلا منهم فعل معروفاً للمقرض اه در بتوضيح  
(ما قولكم) في رجل اشترى من شخص قمحاً بعينه وقارقه قبل أن يكتاله فتعدى  
البائع على الطعام فعيه فهل يلزمه أن يأخذ بقمحه مثله للشترى أو يأخذ المشتري  
دراهمه (الجواب) في أقرب المسالك قال في المدونة ومن ابتاع من رجل طعاماً  
بعينه فقارقه قبل أن يكتاله فتعدى البائع على الطعام فعليه أن يأخذ بطعام مثله  
ولا خيار للبتاع في أخذ ذانيه ولو هلك الطعام بأمر من الله تعالى انتقض البيع  
وليس للبائع أن يعطى طعاماً مثله ولذلك عليه اه والخطأ كالعد والكيل وليس  
كالساوى اه ببعض تصرف (ما قولكم) في شخص له حب مرتب في شونة  
السلطان في كل شهر أردب مثلاً هل له أن يبيعه قبل أن يقبضه أم لا (الجواب)

يجبها القاضي فهل لها تحكيم عدل وزوجها حيث منعه للضرورة أو يمنع عليه القاضي محل نظرو لعل الأول أقرب  
إن لم يكن في البلد حاكم يرى ذلك فلا يؤدى إلى فسادها ولأنه ليس كالتائب باعتباره السابقين ثم رأيت جمعا متأخرين  
بحسب أنهما لم يجد كفوا وخافت الفتنة لزم القاضي إيجابها قولاً واحداً للضرورة كما أيجت الأمة لخالف الدنتاه  
وهو متجه مدركا والذي يتجه نقلاً ما ذكرته أنه إن كان في البلد حاكم يرى تزويجها من غير الكف تعين فإن فقد

ووجدت عدلاً تحكمه ويزوجها تعين فإن فقدنا تعين ماحته هؤلاء لتنتهي كلام التحفة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)  
 رضى الله عنه في رجل أراد أن يزوج بنته علي ابن أخيه أو غيره مثلاً والحال أن الابن المذكور ما قد بلغ وأراد  
 أبو البنت أن يقيم رجلاً آخر يقبل العقد للابن المذكور لكونه غير بالغ فهل يصح هذا الفعل أم لا أفيدونا  
 (أجاب) رضى الله عنه نعم هذا الفعل لا يصح بالصفة المذكورة (٢٣٥) ولكن إن كان الولد المذكور أب أو جد

صح أن يقبل له عقد النكاح  
 ويكون بالأصالة للولد المذكور  
 والله الهادي سبحانه أعلم (سئل)  
 رضى الله عنه أتعمل النسوة  
 المسوخ عقدهن بسبب غير اللعان  
 لمن فسخن عقده وهل إذا حللن  
 له يشترط نكاح غيره كيتونة  
 الطلاق الكبرى أم لا يتناولنا  
 ذلك (أجاب) رضى الله عنه نعم  
 يحل العقد عليهن له من غير عدة  
 ولا نكاح غيره من الله سبحانه  
 وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه  
 لو دخل بمنكوحة له ووطئ  
 أخرى بالملك فظهر بعد الوطء  
 للثنتين أنهما أختان فمن تحل  
 ومن تحرم أفيدونا (أجاب)  
 رضى الله عنه نعم تحل له المنكوحة  
 دون الموطوءة والله عز وجل  
 سبحانه أعلم (سئل) عفا الله عنه  
 لو وطئ رجل أمة غيره بشبهة  
 بأن ظن أنها أمة ببل خملت منه  
 ثم مات قبل الوضع وسلت  
 الورثة مهرها وقيمة المولود فهل  
 يرث المولود المذكور من أبيه  
 أم لا أجيبوا (أجاب) رضى الله عنه  
 نعم يرث المولود المذكور من أبيه  
 والحال ما سطر والله سبحانه وتعالى  
 أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل

إن كان ذلك الحب مرتباً له في مقابلة عمل كندريس أو قضاء أو نحو كتابة دفتر  
 أو غير ذلك فلا يجوز بيعه قبل قبضه ويلحق بذلك طعام جعل صداقاً أو خلعاً  
 فلا يجوز بيعه قبل قبضه كما لا يجوز لمن اشترى طعاماً أن يبيعه قبل قبضه لما  
 في الموطأ والخيار ومسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى  
 طعاماً فلا يبيعه حتى يكتأله وأما إذا رتب لشخص أردب حب مثلاً بشونة  
 السلطان على وجه الصدقة كجراية أهل مكة المرتبة لم من طرف السلطان فيجوز  
 بيع ما ذكر قبل القبض لأنه ليس في نظير عوض ففي أقرب المسالك وجاز لمن  
 ملك شيئاً براءه أو غيره البيع له قبل القبض لإلطعام المعاوضة فلا يجوز بيعه قبل  
 قبضه وسواء كان الطعام ربوياً أو غير ربوياً وطعام المعاوضة ما استحق في نظير  
 عوض فلا يجوز بيعه قبل قبضه ولو كان العوض غير متمول كقطعان جعل لقاض أو جندي  
 من بيت المال في نظير القضاء أو في نظير حراسة الجندي أو غزوه بخلاف  
 ما لو رتب شيء لإنسان من بيت المال أو غيره كوقف على وجه الصدقة أو أهدى له  
 أو تصدق به عليه فيجوز بيعه قبل قبضه لعدم المعاوضة ومحل جواز بيع الطعام  
 المتصدق به أو الموهوب إذا لم يكن المتصدق أو الواهب اشتراه وتصدق به  
 أو وهبه قبل قبضه وإلا فلا يبيعه المتصدق به عليه حتى يقبضه اه تصرف  
 وزيادة من ص وتوضيح [مسئلة] محل منع بيع طعام المعاوضة قبل قبضه إن أخذ  
 بكيل أو وزن أو عدل لا إن أخذ جزافاً فيجوز بيعه قبل قبضه فمن اشترى صبرة  
 جزافاً بشروطه جاز بيعها قبل القبض لدخولها في ضمان المشتري بالعقد فهي  
 مقبوضة حكماً فليس في الجزاف توالى عقدت بيع لم يتخللها قبض وحرمة بيع  
 طعام المعاوضة قبل قبضه تبعد على الصحيح اه منه بتوضيح [مسئلة] الوصى  
 ونحوه يجوز له إذا اشترى لأحد يتيمة طعاماً من الآخر كان له أن يبيعه لأجنبي  
 قبل قبضه قبضاً ثانياً حسيباً لمن اشتراه له لأن الوصى لما تولى الطرفين تحجيره  
 نزل اشتراؤه من أحدهما للآخر منزلة القبض اه منه بتصرف [مسئلة] من عنده  
 طعام ودعية لشخص أو اشتراه له ياذنه ثم اشتراه من المالك قبل أن يقبضه  
 المالك فلا يجوز له بيعه بالقبض السابق على الشراء لأن ذلك القبض السابق  
 على الشراء لم يكن قبضاً تاماً بدليل أن رب الطعام لو أراد إزالته من يده ومنعه

(٢٩ - قرة العين) مات عن بنت أخيه ووصى عليها أخاها من أمها ولها ابن عم عصبه فزوجها أخوها من  
 أمها وصها على رجل غير ابن عمها فهل لابن العم المنع من الزواج أم لا والحال أن البنت قاصرة وجاهلة ماهي حلول  
 زواج أفترنا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان التزويج بغير إذن حاكم يرى صحة ذلك فالنكاح باطل وإن كان  
 ياذن حاكم يرى الصحة أو حكم بها فالنكاح صحيح وليس لابن العم المنع وإذا حكم بالبطان في الصورة الأولى والبنت

بالغة فهي بالخيار إن شئت ابن عمها وإن شئت غيره فإن منع ابن العم زوجها الحاكم وإن كانت دون البلوغ فلا تزوج بحال والله الهادي سبحانه أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل أراد أن يشتري جارية فهل يصح له أن ينظر إلى جميع بدنها ما عدا سرتها إلى ركبتيها فإن قلتم نعم يصح له ذلك فهل يصح له أن يمس شيئاً من بدنها كيدها ونهديها ولسانها وغير ذلك فإن قلتم لا فهل يكون مرتكب ذلك (٢٢٦) والمصر عليه من إذا زجر لا يئزجر فاسقاً أم لا وماذا يكون عليه

من الإثم يبينو الناذك (أجاب) من التصرف كان له ذلك اه منه [مسئلة] لا يجوز أن تحيل بطعام عليك من بيع على طعام لك على شخص من قرض ووجهه أن الذي اشترى منك الطعام ولم يقضه إذا أحلته فقد باع ذلك الطعام الذي له في ذمتك من بيع بغيره اه أمير على عب بتوضيح [مسئلة] يجوز لمن اشترى طعاماً أن يقرضه لشخص قبل قبضه أو يوفيه عن قرض عليه لأن الأقرض والوفاء من قرض ليسا ببيع فليس فيه توأى عقدى بيع لم يتخللها قبض بخلاف وفائه عن دين أصله بيع فلا يجوز لوجود علة المنع وهى توأى عقدى بيع لم يتخللها قبض اه منه بتوضيح [مسئلة] يجوز للقرض أن يبيع الطعام قبل قبضه سواء باعه لمن تسلفه منه أو لاجنى اه منه بتصرف (فصل في الإقالة) (ما قولكم) في الإقالة هل حكمها حكم البيع أم لا وإذا اشترى شخص شيئاً ودخل في ضمانه ثم حدث به عيب ثم طلب المشتري الإقالة فأقاله البائع ولم يعلم بالعيب الحادث إلا بعد الإقالة فهل البائع الرد على المشتري أم لا (الجواب) في أقرب المسالك الإقالة من حيث هى بيع يشترط فيها ما يشترط فيه ويمنعها ما يمنعه فإذا وقعت وقت نداء الجمعة منعت وفسخت وإذا حدث بالمبيع عيب وقت ضمان المشتري ولم يعلم به البائع إلا بعد الإقالة فله الرد به إلا في مسائل : الأولى الإقالة من طعام المعاوضة قبل قبضه فهى فيه حل بيع لا بيع فلذا يجوز الإقالة من طعام المعاوضة قبل قبضه من بانه إن وقعت بمثل الثمن الأول وأما إن وقعت بأكثر أو أقل فلا يجوز الإقالة فيه قبل قبضه لأنها حينئذ بيع . الثانية الشفعة فالإقالة فيها ليست بيعاً ولا حل . يبيع بل هى لاغية باطلة شرعاً فمن باع نصيبه من عقار ثم أقال المشتري منه فالشفعة ثابتة للشريك بما وقعت به الإقالة وعهدة الشفيع على المشتري بحيث إن الشفيع يرجع على المشتري بالعيب والاستحقاق ولو كانت بيعاً لخير الشفيع بين أن يأخذ بالبيع الأول أو الثانى لما أتى في الشفعة إن شاء الله تعالى من أن المشتري إذا تعدد خير الشفيع بين أن يأخذ بأى بيع ولو كانت حل يبيع لم توجد شفعة لرجوع المبيع لصاحبه . الثالثة المراجعة فالإقالة فيها حل بيع فمن اشترى سلعة بعشرة وباعها مائة بخمسة عشر ثم أقال البائع المشتري فلا يجوز للبائع أن يبيعها لآخر بخمسة عشر إلا إذا بين وإتسا وجب التبيين لأن المشتري قد يكره ذلك وأما إذا باعها بالعشرة فلا يجب البيان على المتمد لاحتمال أن كراهة

من الإثم يبينو الناذك (أجاب) من التصرف كان له ذلك اه منه [مسئلة] لا يجوز أن تحيل بطعام عليك من بيع على طعام لك على شخص من قرض ووجهه أن الذي اشترى منك الطعام ولم يقضه إذا أحلته فقد باع ذلك الطعام الذي له في ذمتك من بيع بغيره اه أمير على عب بتوضيح [مسئلة] يجوز لمن اشترى طعاماً أن يقرضه لشخص قبل قبضه أو يوفيه عن قرض عليه لأن الأقرض والوفاء من قرض ليسا ببيع فليس فيه توأى عقدى بيع لم يتخللها قبض بخلاف وفائه عن دين أصله بيع فلا يجوز لوجود علة المنع وهى توأى عقدى بيع لم يتخللها قبض اه منه بتوضيح [مسئلة] يجوز للقرض أن يبيع الطعام قبل قبضه سواء باعه لمن تسلفه منه أو لاجنى اه منه بتصرف (فصل في الإقالة) (ما قولكم) في الإقالة هل حكمها حكم البيع أم لا وإذا اشترى شخص شيئاً ودخل في ضمانه ثم حدث به عيب ثم طلب المشتري الإقالة فأقاله البائع ولم يعلم بالعيب الحادث إلا بعد الإقالة فهل البائع الرد على المشتري أم لا (الجواب) في أقرب المسالك الإقالة من حيث هى بيع يشترط فيها ما يشترط فيه ويمنعها ما يمنعه فإذا وقعت وقت نداء الجمعة منعت وفسخت وإذا حدث بالمبيع عيب وقت ضمان المشتري ولم يعلم به البائع إلا بعد الإقالة فله الرد به إلا في مسائل : الأولى الإقالة من طعام المعاوضة قبل قبضه فهى فيه حل بيع لا بيع فلذا يجوز الإقالة من طعام المعاوضة قبل قبضه من بانه إن وقعت بمثل الثمن الأول وأما إن وقعت بأكثر أو أقل فلا يجوز الإقالة فيه قبل قبضه لأنها حينئذ بيع . الثانية الشفعة فالإقالة فيها ليست بيعاً ولا حل . يبيع بل هى لاغية باطلة شرعاً فمن باع نصيبه من عقار ثم أقال المشتري منه فالشفعة ثابتة للشريك بما وقعت به الإقالة وعهدة الشفيع على المشتري بحيث إن الشفيع يرجع على المشتري بالعيب والاستحقاق ولو كانت بيعاً لخير الشفيع بين أن يأخذ بالبيع الأول أو الثانى لما أتى في الشفعة إن شاء الله تعالى من أن المشتري إذا تعدد خير الشفيع بين أن يأخذ بأى بيع ولو كانت حل يبيع لم توجد شفعة لرجوع المبيع لصاحبه . الثالثة المراجعة فالإقالة فيها حل بيع فمن اشترى سلعة بعشرة وباعها مائة بخمسة عشر ثم أقال البائع المشتري فلا يجوز للبائع أن يبيعها لآخر بخمسة عشر إلا إذا بين وإتسا وجب التبيين لأن المشتري قد يكره ذلك وأما إذا باعها بالعشرة فلا يجب البيان على المتمد لاحتمال أن كراهة

باطل بموجب فتوى من مذهب والحال أنه وقع منه يمين فإذا تحقق أن العقد باطل من أصله فهل يقع عليه اليمين أم لا فإذا حكمت بعدم وقوعه فهل لها أن تعد من وطء الشبهة ينكحها بعقد صحيح أم لا أم كيف الحكم أقوتنا (أجاب) رضي الله عنه نعم حيث حكم حاكم شرعى بطلان العقد الأول أو لم يحكم لكن ثبت موجب الفساد بشهادة عدلين قاما حصة أو أقامهما أحد الزوجين لموجب غير إسقاط التحليل فله العقد عليها وإن كانت في عدة الشبهة منه وإن

لم يحكم حاكم بما ذكر ولا قامت بينة على الوجه المتقدم فلا تحمل له حتى تنكح زوجها غيره حيث كانت البينة بالثلاث والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه في رجل تزوج بامرأة ولها بنت قاصرة ولها عصبة أهل أبيها الأجنبي فدعاهم الزوج إليها فلم يقبلوها ثم رباها إلى أن كبرت فدعاهم إلى مسكها وأخذها فلم يجيبوا فهل إذا أنها نصيب فهل لأهلها أو لزوج أمها المربي زواجها أم ليس لها أم كيف الحكم أفتونا (٢٢٧) (أجاب) رضى الله عنه لا يزوجه إلا عصبتها فإن فقدوا زوجها

الحاكم الشرعي ولا يجوز لزوج أمها أن يزوجه والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه في الجوارى المجلوبة من أرض الحبشة هل يجوز وطؤها مع الصغر مع أن الساب لها كافر يقال له القالة وهل إذا نطقت بالشهادتين مع صغرها هل يصح إسلامها أم لا فإن قلتم لا فهل هناك قول في المذهب يجوز تقليده للخروج من هذه الورطة أفتونا ولكم الأجر والثواب من الملك الوهاب (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كن كتابيات علينا دخول آبائنا في ذلك الدين قبل البعثة الناسخة جاز وطؤها وإن كان سائبها كافراً ففي التحفة ويحبل للسلم وطء كتابية بالملك لا نحو بخرسية اه وأما إذا شككنا في دخول أول آبائنا في ذلك الدين أو تحققنا دخوله بعد البعثة الناسخة أو لم تكن كتابية فلا يحل وطؤها إلا بإسلامها أو إسلام سائبها ولا يصح إسلامها مع الصغر على القول المتعمد ويصح على مقابل الصحيح ففي

المشى المبيع لكثرة الثمن اه بتوضيح  
(فصل في المراجعة) (ما قولكم) في شخص باع سلعة على آخر مراجعة بخمسين على أن العشرة أحد عشر ثم ادعى الغلط وقال بل ثمنها الأصلي مائة وأنى بينة تشهد له بذلك فهل للبشترى الرد (الجواب) في أقرب المسالك وإن غلط من باع مراجعة بنقص في الثمن بأن قال للبشترى منه مراجعة اشترى به بخمسين ثم ادعى الغلط وقال بل ثمنه الأصلي مائة وصدقه المشتري في ذلك أو لم يصدقه فأثبت ما ادعاه بالبينة فلم يشترى الخيار أما أن يرده السلعة أو يدفع مادعاه البائع وربحه وإن فانت السلعة بيد المشتري لا بحالة سوق خير بين دفع الثمن الذي ثبت بعد البيع وربحه ودفع قيمة السلعة يوم البيع ومحل تخييره بين دفع الثمن الصحيح وربحه ودفع القيمة ما لم تنقص القيمة عن الغلط وربحه وإلا فلا ينقص عن الغلط وربحه لأنه قد رضى بدفعهما حين قال له بخمسين والعشرة أحد عشر ومعلوم أن الغلط وربحه أقل من الصحيح وربحه والعاقول إذا خير بين دفع أحد أمرين إنما يختار دفع أقلهما وحينئذ فيعين دفعه للغلط وربحه حيث نقصت القيمة عنهما وأما حوالة السوق فلا يعد في الغلط فواتاً وحينئذ فلم يشترى الرد أو دفع مائتين وربحه كما تقدم صدر الجواب اه بتصرف وتوضيح وزيادة من دس و ص [مسئلة] إن باع مراجعة وزاد في الثمن ولو خطأ يلزم المشتري إن حط البائع ما زاده وربحه والإخير المشتري في التماسك والرد كما أنه يخير في التماسك والرد إن غشيه البائع كأن وضع في يد العبد مئداً ليوهم أنه يكتب وإن فانت السلعة ولو بحوالة سوق ففي الغش يلزم المشتري الأقل من الثمن الذي وقع به البيع والقيمة وفي الكذب يخير بين دفع الثمن الصحيح وربحه أو القيمة يوم قبضه ولا ربح لها ما لم تزد القيمة على الكذب وربحه وإلا لم يلزمه الزائد اه من أقرب المسالك بتوضيح وزيادة من ص<sup>(١)</sup>

(فصل في المداخلة) [مسئلة] من اشترى حوتاً فوجد في بطنه لؤلؤة فإن كانت مثقوبة فللقطع وإلا فليل البائع وهو الصواب وقيل للبشترى اه من عبد الباقي [مسئلة] إذا اشترى حوتاً فوجد في بطنه حوتاً فإن كان اشتراه وزنا فهو

(١) قوله وزيادة هي قوله ولو بحوالة سوق والصواب قدماه في المسئلة قبل هذه اه تقرير المؤلف

المختار مناصه ولم يفرغ المصنف من إسلام التبعية شرع في إسلام المباشرة فقال ولا يصح إسلام صبي بمن استقللاً على الصحيح المنصوص في القديم والجديد كما قاله الإمام لأنه غير مكلف فأشبهه غير المميز المجنون والثاني يصح إسلامه حتى يث من قريه المسلم لأنه صلى الله عليه وسلم دعا علياً رضى الله عنه إلى الإسلام قبل بلوغه فأجاب به وأنه لا يلزم من كونه غير مكلف به أنه لا يصح منه كالصلاة والصوم وسائر العبادات قال المرعشي وهو الذي أعرفه في مذهب

الشافعي الخ ما ذكره في المغني فالأحوط في حق المستبرئ لدينه إذا كانت كناية يحمل وطؤها أن يأمرها بالنطق بالشهادتين مقلداً لمقابل الصحيح وكذا يبرأ بتقليده إذا كانت غير كناية ونطقت بهما والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة زوجت نفسها بغير كف. وبغير علم أوليائها فبلى علم أوليائها ما طلقها وجعل لها المطلق مصرفاً إلى أن غلقت العدة وبعد العدة صار يصرف (٢٢٨) عليها فأنكر عليه أوليائها فدفعهم بقوله أصبروا حتى

أشرفكم علي الفتوى الذي ترد زوجتي علي فبعدكم يوم تحقق بأن المرأة أدخلت محللاً زوجها غيره بغير إذن أوليائها وفي عشرة أيام تزوج بها المطلق كذلك بغير إذن الأولياء فكيف حكم هذا النكاح هل هو صحيح أم باطل وهل للحاكم الشرعي أن يفرق بينهما ويعزرها إذا رفع الأمر إليه أم كيف الحكم في ذلك أفئونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده ماشاء الله لا قوة إلا بالله النكاح المذكور باطل غير صحيح الأول والثاني والثالث وعلى ولي الأمر التفريق بينهما ويعزرها التعزير البليغ اللائق بأمثالهم بل إن وطئها استحق حد الزنا والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في التيممة البكر إذا كانت قاصرة أو بالغة وهي عريضة فأرادت أمها تزويجها من المجنى الأصل فهل لوليها الاعتراض والمنع من تزويجها على غير كف وليس لأحد تزويجها من غير كف. بغير رضا الولي أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفئونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله رب العالمين

للشترى وإن اشتراه جزافاً فللبائع اه من عبد الباقي أيضاً (ماقولكم) في رجل اشترى داراً فوجد بأرضها رخاماً مدفوناً وعمداً وحلياً وتقداً هل يدخل في شراء الدار ويكون للشترى أو هو للبائع (الجواب) في أقرب المسالك ولا تتناول الأرض مدفوناً بها من رخام وعمد وحلى وتقداً وغير ذلك بل هو للمالك بلا خلاف إن علم بالإثبات أنه المالك أو دلت القرائن عليه وحلف أنه ملكه سواء كان هو البائع أو غيره من بائع لذلك البائع أو وارث أو غيره وإن لم يعلم ماله فهو لقطة فيعرف على حكم القطة إن ظن إفادة التعريف وإلا كان مالا جهل أربابه محله بيت مال المسلمين إن كان متظفلاً هذا إذا لم يكن عليه علامة الجاهلية وإلا فهو لواجده ويخمس والخمس لبيت المال اه بتصرف وتوضيح [مسئلة] إذا اشترى عبداً تناول ثياب خدمته فتدخل معه في البيع ولو لم تكن عليه حال البيع وأما ثياب زبنته فلا تدخل معه إلا لشرط ولو اشترط البائع عدم دخول ثياب خدمته بطل شرطه ولزم البائع أن يعطيه ما يستره وهذا قول أشهب عن مالك ورجحه بعضهم قال وبه مضت الفتوى عند الشيوخ وسمع عيسى بن القاسم أن الرجل إذا اشترى أن يبيع جارية عريانة فله ذلك وصوبه ابن رشد قال وبه مضت الفتيا بالاندلس فهما قولان مرجحان اه منه بتصرف وتوضيح [مسئلة] يجب على البائع أن يسلم للشترى وثائق العقار وإلا خير المشتري كما في دس

(فصل) في اختلاف المتبايعين (ماقولكم) في شخص اشترى سلعة وادعى أن ثمنها تسعة دراهم فقال البائع بل عشرة فما الحكم (الجواب) إن كانت السلعة قائمة حلف كل منهما على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه فيقول البائع ما بيعتني بتسعة ولقد بعته بعشرة ويقول المشتري لم أشتريها بعشرة ولقد أشتريتها بثانية وإن تنازعا في التقدم فيجوز الحاكم المشتري على تبذره البائع بالحلف ويفسخ البيع بعد الحلف ظاهراً وباطناً فيجوز لمن ردت له السلعة التصرف فيها ولو بالوطء والفسخ يكون بحكم حاكم أو تراض منهما عليه ويفسخ أيضاً ظاهراً وباطناً إن نكلا وقضى للحالف علي التاكل فإن لم يحصل حكم بالفسخ ولا تراض منهما جاز لأحدهما الرضا بما ادعاه الآخر وتم البيع به وإن فانت السلعة بحالة سوق

ماشاء الله لا قوة إلا بالله القاصرة لا يزوجهما إلا أبوها أو جدتها بشرط الاجبار ومنها الكفأة وأما إذا بلغت فإن رضيت هي ووليها بغير الكف. صح النكاح وإلا فالنكاح باطل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه جرت مذكرة في أن وجه الحرة وكفيها ليسا بعورة فقال قائل يجوز النظر إلى وجه الأجنبية خصوصاً إذا كان الناظر إلى وجهها معتقها وإنما تمتنع إذا خاف الناظر على نفسه الشهوة وإلا فلا تمتنع حيث لم يكن الوجه عورة وأن ذلك مكروه



ولو بشهوة غرام وإنما المول عليه الجواز خصوصاً حيث كانت معتقة وهو لا يستغنى عن خدمتها له فقال آخر نعم  
قد قرر العلماء الجواز وذكروا أيضاً أن الشابة تمتع من كشف وجهها للرجال لا لكونه عورة بل لخفية الافتتان وإن  
احتاجها للخدمة تكون بالجوارح وتلبس البرقع مفتوح العين وتخدم كيف شئت فما الراجح من ذلك أفيدوا الجواب  
الواضح المسألة واقعة حال والسائل مستفيد لاعدكم الأنام (٢٢٩) (أجاب) رضى الله عنه الصحيح والراجح

المعتمد من مذهب الامام المطهري  
أنه يحرم النظر إلى وجه الأجنبية  
وكفيها عند الأمن من الفتنة  
وعند عدم الشهوة ولا فرق في  
الناظر بين كونه معتقاً أو غيره  
ومقابل الصحيح فاسد أشار إلى  
فساده في المنهاج كما في التحفة  
وفي المعنى تنبيه ظاهر كلام  
المصنف أن وجهها وكفيها غير  
عورة وإنما التحريم بها في تحريم  
النظر وبه صرح الماوردي في  
كتاب الصلاة وقال السبكي إن  
الأقرب إلى صنيع الأصحاب أن  
وجهها وكفيها عورة في النظر لافي  
الصلاة اه وفي التحفة ووجه الآية  
كدلت على جواز كشفهن لوجههن  
دلت على وجوب غض الرجال  
أصهارهم عنهن ويلزم من وجوب  
الغض حرمة النظر ولا يلزم من  
حل الكشف جوازه كما لا يخفى  
فاتضح ما أشار إليه بتعبيره  
بالصحيح ومن ثم قال الباقين  
الترجيح بقوة المدرك والفتوى  
على ما في المنهاج وسبقه لذلك  
السبكي وعلة بالاحتياط انتهى  
وفي المعنى وحيث قبل بالتحريم  
وهو الراجح هل يحرم النظر  
إلى المتفتحة التي لا تبين منها غير

فأعلى فالقول للمشتري يمين إن اشبهه أشبه البائع أم لا فإن حلف قضى له به  
وإلا حلف البائع كما يحلف ابتداء إن انفرد بالشبه اه من أقرب المسالك بتصرف  
وزيادة من عدوى [مسئلة] في الأمير قال في المدونة ومن باع حائطه وقال اشترطت  
نخلات اختارها بغير عنها وقال المتابع ما اشترطت إلا هذه النخلات بعينها تخالفاً  
وتفاسخاً اه ومثله في الشامل اه بن [مسئلة] إذا اختلف قول المشتري والبائع  
في حدوث العيب وقدمه كان القول قول البائع أنه حدث كما في حاشية الخرشي  
من فصل الخيار

(فصل) في السلم (ما قولكم) في شخص اشترى قطاراً من لحم بمائة قرش  
علي أن يأخذ منه كل يوم رطلا هل هو جائز أم لا (الجواب) في أقرب المسالك  
وجاز شراء من باع دائم العمل تكياز ولحام تشتري منه جملة كقطار مفرقة على  
أوقات ككل يوم رطلا حتى تفرغ الجملة بدينار مثلاً ولا يشترط تعجيل رأس  
المال ولا تأجيل الثمن لأن البائع لما نصب نفسه للعمل أشبه ما باعه الشيء  
المعين وهذا بيع لاسلم وليس لأحدهما الفسخ ولا تقسخ بعد المول أيضاً ووجه  
كونه يباع أنهم نزولاً دوام العمل منزلة تعين المبيع والسلم يكون المبيع فيه في الذمة  
لامعينا ولا يشترط هنا تعجيل رأس المال بخلاف السلم فلا يجوز تأخير رأس  
المال أكثر من ثلاثة أيام ويشترط هنا الشروع في أخذ الشيء المشتري ولا يغتفر  
التأخير إلا للصف شهر وإن لم يكن دائم العمل فهو سلم يشترط فيه شروط السبعة  
الأول تعجيل رأس المال الثاني أن لا يكون الثمن والمؤمن طعامين ولا نقدين  
الثالث أن يؤجل المسلم فيه بأجل معلوم ك نصف شهر فأكثر لا أقل الرابع أن  
يكون المسلم فيه في الذمة الخامس أن يضبط المسلم فيه بعادته التي جرى بها العرف  
من كيل أو وزن أو عدد السادس أن تبين الأوصاف التي تختلف بها الأغراض  
عادة يائناً شافياً السابع أن يوجد المسلم فيه عند حلوله غالباً اه ملخصاً من  
أقرب المسالك وص بتصرف وتوضيح [مسئلة] يجوز أن تشتري قدراً معيناً  
كرطل لحم كل يوم بدرهم مثلاً من جزاء دائم العمل ومثله الحجاز ودوام العمل  
إما حقيقة أو حكماً بأن كان من أهل ذلك الشيء المشتري منه بحيث يسره تحصيله  
في أي وقت ولا يشترط تعجيل رأس المال ولا تأجيل الثمن لأنه من باب

عينها ومحاجرها أولاً قال الأذري لم أرفيه نصاً والظاهر أنه لا فرق لاسماً إذا كانت جميلة فكم في المحاجر من خناجر  
وهو ظاهر انتهى كلام المعنى وتسكني الموق رشعة من هذه الصوص والله الهادي سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه  
في امرأة ذات شيء أرادت أن تزوج على كفنها ولها أخ من الأب وأخ شقيق فنع الشقيق أن يملكها وقال لأملك  
لك إلا أن تجعل لي هذا الشيء ففلاخ من الأب أن يملكها بغير رضا الشقيق أولها أن توكل أحداً يملكها بغير رضاهم

أفتونا مأجورين إن شاء الله تعالى (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده حيث امتنع الشقيق من تزويجها بالكف.  
وثبت ذلك عند الحاكم الشرعى زوجها الحاكم الشرعى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن أراد نكاح  
امرأة فأخبرته أمه أنها أرضعتها معه مرة واحدة لا غير واعتقد صدقها والمرضة المذكورة مذهبا يرى ثبوت الرضا  
بما ذكر ومريد النكاح لا يرى (٢٣٠) التحريم إلا بخمس رضعات فأخبرت المرتضعة المذكورة بذلك فقالت

أنا أقلد من قال بعدم التحريم  
وأزوج ووليا لم يشعر بذلك  
نقطها من ولها الشخص المذكور  
الذى لا يرى التحريم فقال لها  
وليا أوازوجك على فلان  
المذكور فقالت ملج فوكل ولها  
شافعا فمقد لها على من ذكر  
فهل يكون النكاح صحيحا ويجوز  
لها التقليد وإن كان ولها الموكل  
لا يعتقد صحته لو علم الحال ويكون  
العبرة بما يراه الزوج ويعتقده  
من الصحة بحكم مذهبه أفتونا  
مأجورين (أجاب) رضى الله عنه  
نعم النكاح صحيح ويجوز لها  
التقليد لأن العبرة باعتقاد الزوج  
في المسائل المختلف فيها والله  
سبحانه وتعالى أعلم (سئل رحمه  
الله تعالى) حيث قلتم بالصحة وأن  
العبرة بعقد الزوج ولها التقليد  
فهل إذا وجدت أركان النكاح  
الخمس المعتبرة على مذهب الشافعى  
في باطن الأمر ولم يعلم بها الزوج  
الزوجة وأخبرها بالأركان  
المذكورة فأسق وكان في الباطن  
كاذكروا اعتقدت صدقه وأخبرها  
أن تعتقد أن الأئمة كلهم على  
هدى لازمة لأحدهم على الآخر  
فقبلت قوله فهل يكون هذا

البيع ويشترط الشروع في أخذ الشيء المشتري ولا يفتر التأخير إلا لنصف شر  
ولكل منهما الفسخ هنا لأن البيع وإن كان جائزا فهو غير لازم وإن لم يكن دائما  
العمل اشترط فيه شروط السلم كالتى قبل هذه اه من أقرب المسالك بتوضيح وزيادة  
من دس ووص (ما قولكم) في شخص وجد عند نحاس مثلا طستا لم يكمل فاشتره منه  
جزافا على أن يكمله هل يجوز أم لا وإذا قلتم بالجواز هل يضمنه المشتري بالعقد  
أو بالقبض أو يضمنه البائع (الجواب) في أقرب المسالك أن من وجد صانعا  
شرع في طست أو سيف أو نحو ذلك فاشتره منه جزافا بشئ معلوم على أن يكمله  
جاز ودخل في ضمان المشتري بالعقد وأما البائع فلا يضمنه إلا ضمان الصناع  
وهو إن كان التلف من الصانع أو ادعى هلاكا ولم تقم له بينة بذلك والحال أنه  
بما يغاب عليه ضمن وإلا فلا ضمان عليه اه بتصرف وزيادة من دس [مسئلة]  
إن وجد ثوب شرع في نسجه شخص فلا يجوز أن يشتري منه ليكل لأن الثوب  
إن خرج على خلاف الصفة المشترطة لا يمكن إعادته بخلاف نحو الطست  
المتقدم فإن نحو النحاس والحديد إن خرج على خلاف الصفة المشترطة يمكن  
إعادته على المطلوب فلذا جاز هذا إذا لم يكتر عنه الغزل من جنس المطلوب  
وإلا جاز لأنه لو خرج على خلاف الصفة المشترطة عمل من ذلك الغزل بدله  
على الصفة اه من أقرب المسالك بتوضيح [مسئلة] في الأمر على عق سئل عج  
عن وكل على قبض ثمن طعام فدفع الوكيل عن الثمن طعاما وأخذ الثمن فأجاب  
بالجواز وفيه أيضاً سئل ابن زكريا عن اشترى ثمار حائط وعجز عن بعض  
الثن فرد بدله بعض الثمر فأجاب بالجواز حيث كان الباقي من الثمن أقل من الثلث  
نخالفه بعض معاصريه فقال سيدي احمد بن زكريا لمن خالفه بأرأس اللحم حكى  
ابن رشد في البيان أن القدر الذى يجوز أن يستثنى ابتداء يجوز أن يكون قضاء  
وقوله يارأس اللحم كناية عن البلادة كراس الأنعام

#### باب في الرهن

(ما قولكم) في شخص عليه دين فطلبه ربه منه وكان في يد المدين سلعة فقال  
لصاحب الدين امسك هذه السلعة حتى أدفع لك حقل فامسكها واستمرت تحت  
يده فقام بقية الغرام على المدين وليس عنده ما يكفى جميع الغرام فهل يختص

القدر كافيا في صحة التقليد أم لا وهل العبرة بما في نفس الأمر أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله تعالى عنه نعم العبرة  
في العقود بما في نفس الأمر ويكفى القدر المذكور في التقليد والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل  
زوج ابنته الصغيرة وشرط على الزوج أن لا يقربها إلا بعد مضي أربعة سنين فيجب على الزوج في هذه المدة الكسوة  
والنفقة أم لا أفيدونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه حيث كانت لا تحتمل الوطء فلا يجب على الزوج النفقة

والكسوة والله سبحانه وتعالى أعلم (باب الصداق) (سئل) رضى الله عنه إذا خطب رجل امرأة في بعض الجهات وأهل تلك الجهة مصطلحين عند الخطبة على شيء من الدراهم مقدار عشرة ريال فرنسة أو أكثر أو أقل وطلب الدراهم الولي عند الخطبة ولم تعلم بها الزوجة ولم يسموها مهرًا فهل تجزئ عن المقروض وتبرأ ذمة الزوج أم لا ومع ذلك صار العقد على مهر المثل المسئلة واقعة أفقونا ماجورين (٢٣١) (أجاب) رضى الله تعالى عنه حيث لم تعلم الزوجة بما ذكر أو علبت

بالسلعة من أمسكها أو يكون أسوة الغرماء (الجواب) هي رهن عند أشبه فيخص بها من أمسكها لأنه يكفي في صيغة الرهن عنده ما يدل على الرضا كالبيع وعليه اقتصر في من أقرب المسالك وقال ابن القاسم لا بد في صيغة الرهن من اللفظ الصريح وعليه فيكون من أمسكها أسوة الغرماء [مسئلة] من أخذ من مدينه عبداً رهناً فأبى بعد الحيازة في الخرشى وعيق يستوى الغرماء فيه وهو آبق ورده الباقى بأنه متى حيز لا يبطل حق المرتين منه إلا برجوعه لسيده مع علم المرتين وسكوته اهـ من ص يتصرف (ما قولكم) في غلة نحو الدار أو جزء مشاع في نحو دار أو دابة أو ثوب هل يجوز رهته أم لا (الجواب) يصح رهن ما ذكر خلافاً للحنفية القائلين لا يصح رهن المشاع ولا هبته ولا وقفه ولا يلزم الرهن للجزء المشاع استئذان شريكه بل يندب اهـ ملخصاً من أقرب المسالك وص (فائدة) الرهن هو دافع الرهن والمرتهن بالكسر هو آخذه ويقال له أيضاً مرتين بفتح الهاء لأنه وضع عنده فيكون مرتين بالفتح اسم مكان الرهن ويطلق مرتين بالفتح على الرهن أيضاً لأنه سله فهو مكان لسؤال الرهن اهـ ملخصاً من خرشى وعدوى [مسئلة] إذا لم يحز المرتين الرهن حتى مات الرهن أو فلس أو جن أو مرض مرضاً متصلاً بالموت بطل الرهن فيكون المرتين أسوة الغرماء ولو جد واجتهد في حوزة فصل المانع قبله بخلاف الهبة والصدقة فإن الجدد في حوزهما يفيد أنهما خرجا عن ملكه بالقول والرهن لم يخرج عنه لكن يبطل الهبة والصدقة إحاطة الدين قبل الجدد ويخالف الرهن الهبة والصدقة في مسائل أيضاً منها أن الرهن يفتقر إلى إذن الراهن في الحوز بخلاف الصدقة ونحوها ومنها أن الرهن متى رجع ليدربه باختيار المرتين يبطل حوزة ولو بعد سنين بخلاف الهبة والصدقة ومنها أن الزوج إذا رهن زوجته متاع البيت أو خادمه وبقيا يستخدمان ذلك فهو غير حوز ويصح ذلك في الهبة والصدقة ومنها افتقاره إلى معانة البينة بجوزة بخلاف الهبة والصدقة اهـ ملخصاً من عبق والامير بتوضيح (ما قولكم) في مرتين شيء نازعه الغرماء بأنه إنما حازه بعد حصول المانع للراهن من موت أو فلس وأدعى المرتين أنه حازه قبل المانع وشهد له الأمين الحائز للرهن فهل القول للمرتين أو للراهن (الجواب) لا يقبل قول المرتين بعد حصول المانع

ومع قول القوابل ما ذكر لا يمكن الجزم الذى ذكره السائل ولا تحمل للأزواج وقول السائل هل ثم فرق الخ نعم سائر ما رأينا من أصحابنا الشافعية فرق بين الحى والميت ففي الحى تنقضى بأكثر مدة الحمل ولا يباح صاحب القراش وفي الميت لا بد من نزوله وإن زاد على مدة أكثر الحمل سوى العلامة ابن قاسم العبادى محشى التحفة فإنه سوى بينهما وستمرك نص عبارته إن شاء الله تعالى والله سبحانه أعلم قال العلامة سيدى محمد الشربىنى الخطيب فى مغنيه بعد

قول المتن وتنقضي العدة بميت أى بوضع الولد الميت كالحى لإطلاق الآية فائدة وقع في الإفتاء أن الولد لومات في بطن المرأة وتعذر نزوله هل تنقضي عدتها بالأقراء إن كانت من ذوات الأقراء أو بالأشهر إن لم تكن أولاً تنقضي عدتها ما دام في بطنها اختلف المصريون في ذلك والظاهر الثاني لعموم قوله تعالى وأولات الأيمان أحبلن أن يضعن حملهن ثم رأيت بعد أن الجلال البلقيني (٢٣٢) استفتى عن هذه المسألة فأجاب بذلك انتهى كلام العلامة الخطيب

في مغني وقال العلامة سيدي محمد ابن سيدي العلامة أحمد الرمي في نهايته شرح المنهاج بعد المتن المار مانصه ولو مات في بطنها واستمر أكثر من أربع سنين لم تنقضي إلا لوضعه لعموم الآية كما أفتى به الولد رحمه الله تعالى ولا مبالاة بتضررها بذلك انتهى كلام العلامة في النهاية وفي حاشية التحفة للعلامة سيدي أحمد بن قاسم نعمده الله برحمته ما نصه فرع يقبل قول المرأة في موضع ما تنقضي به العدة وظاهره ولو مع كبر بطنها لاحتمال أنه ربيع مورم ولو مات الحمل في بطنها وتعذر خروجه لم تنقضي عدتها ولم تنقطع نفقتها ولو استمر في بطنها مدة طويلة وتضررت بعدم انقضاء العدة وكذا لو استمر حياً في بطنها وزاد على أربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحتمل وضع ولا وطه ولا ينافي ذلك قولهم أكثر مدة الحمل أربع سنين لأنه في مجهول البقاء زيادة على الأربعة حتى لا يلحق نحو المطلق إذا زاد على الأربع وكلامنا في معلوم البقاء زيادة على الأربع هذا هو الذي يظهر وهو حق

أنه حاز الزهن قبل المانع ولا تنقضي دعواه ولو شهد له الأمين الحائز للرهن لأنها شهادة على فعل نفسه إلا أن تشهد له بينة على التحيز أو الحوز ومعنى التحيز أن تشهد البينة على معاينة أن الراهن سلم له الرهن قبل حصول المانع ومعنى الحوز أن تشهد على أنه حازه قبل المانع ولو لم تشهد بالتحيز على الأوجه فتفيدة دعواه حينئذ ويستفاد من قولهم إن الشهادة على فعل النفس لا تنقضي لأنها دعوى أن شهادة القباي بأن وزن ما قبضه فلان كذا لا تقبل لأنها شهادة على فعل النفس بخلاف ما إذا شهد أن فلاناً قبض ما وزنه فإنه يعمل بشهادته فإن شهد بهما معاً فالظاهر البطلان لأن الشهادة إذا بطل بعضها بطل كلها حيث كان بطلان بعضها للثمة كما هنا ومحل بطلان شهادة القباي بالوزن مالم يكن مقاماً من طرف السلطان أو نائبه كالقاضي كما بمصر وإلا عمل بشهادته كما استظهره عجب والظاهر أن تابع المقام من القاضي مثله أم ملخصاً من أقرب المسالك وص (فائدة) تابع أم الولد (١) في مسائل الأولى إذا وطئه الراهن الأمة المهرونة بلا إذن من المرتين فولده منها حر وتباع هي عند الأجل إن ظهر أن الراهن معسر الثانية أمة المفلس الموقوفة للفرما يطؤها المفلس فتحمل منه الثالثة أمة الشركة يطؤها أحد الشريكين بلا إذن الشريك الآخر فتحمل منه الرابعة جارية من أحاط الدين بماله ومات فوطئها ابنه والحال أن أباه لم يمسها الخامسة أمة القراض يطؤها العامل السادسة

(١) قوله فائدة تابع أم الولد دون ولدها الخ قد نظمها ابن المؤلف عمده على المالكي بقوله لتحفظ

|                           |                         |
|---------------------------|-------------------------|
| تباع عند مالك أم الولد    | بدون ابنها بتدعة تعد    |
| إن يطأ المفلس والشريك أو  | يطأها العامل في قرض وأو |
| أوراهن بدون إذن المرتين   | أو سيد بعد جناية بين    |
| أو استحق بعد أن أحبلها    | وأمة غرورها زوجها لها   |
| ومن يتابع في النجوم بعدما | تد مات سيد المكاتب كما  |
| يطؤها ابن الذي مات وقد    | أحاط دينه ومهنا فقد     |
| وابنها يباع دونها أن      | بالتنين عتق عبد أمة     |
| ملكها من بعد حملها وما    | بنته سيده ماعدا         |
| حق له أعتق أو قد ولدت     | من قبل عتق من لعتقا أبت |
| وجادل من غير سيد وقد      | ومها بدون حملها المد    |
| لتعير من أجل والمووب له   | اعتقها فاحفظ ولا تمله   |

إن شاء الله تعالى انتهى كلام العلامة في الحاشية المذكورة والله سبحانه وتعالى أعلم (باب القسم والنشوز) (سئل) رضى الله عنه في رجل متزوج بإمرأة وأراد الزوج بغيرها عليها فقبل تزوجه بالثانية اسمي لها اثني عشر ريالاً رضوة قبلت وأشهد على نفسه بأنها ديناً في ذمته ودفع لها ثلاث محاييب اسلامبولي من الرضوة بعد أن تزوج فبعد أيام احتاج الزوج إلى هذه الثلاثة المحاييب فطلبها منها فرضة حسنة فبعد مدة أيام تشاجر

ولم يأتها لياتها ومن عادتھا تخرج إلى الجيران التي حولها من أهلها وأهلها من غير إذنہ فخرجت إلى دار منها على حسب العادة والدار دار أهلها وأهلها فاستحقها إلى بيتها وضربها ضرباً قبيحاً وكشفها إلى الأجانب الذين ليسوا محرميها لها ثم خرجت من بيتها بسبب هذا الضرب إلى بيت ولها فهل الاثنى عشر اليال لها أن تطلبها منه ويؤمر بدفعها وهل يخرجوها من بيته بهذه الصورة تكون ناشراً أم مصرفها (٢٣٣)

أمرها إلى القاضي في ضربها لها للقاضي أن يريه على ذلك أقنونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان إعطاؤها المحاييب الثلاث على وجه الهبة وقبلت وقبضتها فلها طلبها وليس لها طلب الباقي وبخروجها تكون ناشرة فلا نفقة لها ولا قسم وأما ضربه لها فإن رأى الحاكم الشرعي تعزيره عليه عزره والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه ما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم استوصوا بالنساء خيراً أي معناه وإعرايه ياناً شافياً أي كيف لإعراي خيراً أهل هو مفعول استوصوا أو هو صفة محذوف وما الوصية المذكورة أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم معناه أقبلا وصيتي فممن وارققوا بهم وأحسنوا عشرتهم بحيث تكسوهن بمعروف وتطعموهن كذلك وتكسوهن بما يليق بهن، وخير أن منصوب على التمييز (تنبيه) من الوصية بهن تأديهن إن تعين سمع أبو حنيفة امرأة تصيح لضرب زوجها لها فقال صدقة مقبولة وحسنة مكتوبة فقيل له كيف ذلك قال لحديث ضرب

جارية وطئها سيدها بعد جنابتها وهو عالم بها السابعة الجارية التي اشتراها شخص وأجلها ثم استحقها شخص من يده الثامنة الأمة الغارة التاسعة أمة المكاتب يموت وفيها وفاة بالكتابة تباع في النجوم والولد حر في الجبيع ويباع ابن أم الولد دون أمه في مستلثين الأولى إذا ملك العبد أمة فوطئها لحملت وأعتقها ولم يعلم سيده بعته لها حتى أعتقه فإن عتق العبد أمته ماض وتكون حرة والولد الذي في بطنها رقيق وحمله بعضهم علي ما إذا وضعت الولد قبل عتق السيد العبد الذي أعتقها وأما لو كان في بطنها حين العتق فإنه يتبع أمه الثانية أمة حامل من غير سيدها فوهبها للشخص واستثنى حملها ثم إن الموهوب له أعتقها فتصير حرة حاملة برقيق اه ص بتوضيح [مسئلة] شرط ضمان المرتهن أن يكون الرهن يده وكان مما يغاب عليه ولم تقم علي هلاكه بيته بضايعة بغير تفریط فيضمنه حينئذ ولو اشترط البراءة من الضمان حال العقد وإلا بأن كان يدي أمين أو كان مما لا يغاب عليه أو قامت على ضياعه بيته فلا ضمان على المرتهن لأن ضمانه ضمان تهمة وقد زالت فلا ضمان إلا أن تكذبه البيعة الشاملة للعدل وامرأتين كما لو ادعى موت الدابة أو العبد الرهن فقال جيرانه أوقفته في السفرم فاعلم بذلك أو قال مات أوضاع يوم كذا فقالت البيعة رأيناه عنده بعد ذلك اليوم فإنه يضمن في جميع ما ذكر اه من أقرب المسالك بتصرف [مسئلة] إذا ادعى المرتهن احتراق الرهن أو سرقة وعلم احتراق محلّه أو سرقة متاعه فإنه يضمن ولا ينفعه ذلك إلا بإيقاع بعضه لم يحرق مع ظهور أثر الحرق فإنه لا يضمن اه منه بتوضيح [مسئلة] للرهن تحليف المرتهن مطلقاً في ضمانه وعدم ضمانه لقد ضاع أو تلف بلا تفریط منه وأنه لم يعلم موضعه اه منه (ما قولكم) فيها إذا اختلف الرهن والمرتهن في قدر الدين فقال الرهن عشرون وقال المرتهن ثلاثون والرهن قيمته ثلاثون فهل القول للرهن أو للمرتهن (الجواب) في أقرب المسالك أن الرهن بالنظر لقيمته كالشاهد فمن شهد له حلف منه وكان القول له وهنا الرهن شاهد للمرتهن فالقول له وإن لم يشهد لواحد منهما بأن كان أقل من دعوى المرتهن وأكثر من دعوى الرهن حلف كل منهما على طبق دعواه ونفي دعوى الآخر وأخذ المرتهن الرهن في دينه إن لم يغرر له الرهن قيمته فإن نكلاً فكحلفهما اه [مسئلة] إذا اختلفا

(٣٠ - قرّة العين) الجاهل صدقة وأنا أعرفها جاهلة انتهى مناوى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تزوج امرأة باكرة مراعاة بعقد صحيح شرعى وأعطى جميع صداقها لولها المتولى تزويجها ودخل بها في بيت أهلها فضت مدة نحو ثلاثة أشهر فبلغت بالحيض والس فطلبها زوجها إلى بيته فأبته هي ووالدها ووالدتها وقالوا شرطنا عليك أن تكون عندنا بآقية هذه السنة فقال قد تضررت ولا يلزمى الوفاء بهذا الشرط فهل تكون هذه الزوجة

ناشرة بذلك ولا يلزم الزوج شيء من نفقة وغيرها حتى تطيعه وتأتى إلى مكانه وتوفيه حقوقه أم لا وإذا تعنت ولها وقال خذها عريانة ولا أعطيها شيئا من حل ولباس وأثاث سواء الذى اشتريته من مهرها والذى تمنعته من عدى فهل للزوج أن يطالبه بمأذكر ليعطيه للزوجة وإذا امتنع من الأداء وطلبه عند الحاكم الشرعى وامتنع من الإعطاء أيضا له أن يجبره على تسليم مأذكر أم لا (٢٣٤) وإذا قال قد صنعت صحة وحسبتها من المهر فهل يكون متبرعا ولا يحسب له شيء لأن بنته إذ

ذلك غير بالغة ويلزمه تسليم جميع مأخذ من الزوج أم لا وإذا كان محل الزوج صالحا للسكنى والإقامة فيه لاحتوائه على منافعه ومراقبه وقال أهلها يزيد غير هذا وزيد من يكون معها فى مسكنها غير الجيران والزوج فهل يمتنع من هذا التمتع والأذى ويجبرون على تسليم الزوجة لبعليها ولا يعارضونه إلا إن خالف الشريعة المحمدية أم كيف الحال أفيديو الجواب عن كل قضية للصواب ولكم من الله تعالى جزيل الثواب (أجاب) رضى الله تعالى عنه تكون ناشرة بمأذكر فلا تستحق عليه شيئا من الحقوق إلا بطاعتها له بأن تأتى إلى مسكنه وتوفيه ما هو له شرعا وحيث وكلت الزوجة زوجها فى مطالبة أبيها طالبها وأخذ ما أثبت أنه لها ومنه ماصرفه ولها فى صحتها من مهرها وإذا كان المسكن لا تقاها أجبروا على تسليمها وليس لهم معارضته فى شيء من جانبها حيث سلك طريق الشرع النيف والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى المسكى

فى قدر الدين وشهد الرهن بالنظر لقيمته للرهن وقتل يحلف معه ويكون القول له فهل إذا وجد الرهن شاهداً واحدا يشهد له فهل يضمه للرهن ويسقط البينين أولا بد من البينين نقل بعضهم عن المتطلى أنه لا يضم له وأنه لا بد من البينين مع الشاهد لأن الرهن ليس شاهداً حقيقياً وهو ظاهر انتهى بن

### باب الفلوس

[مسئلة] لصاحب الدين منع من أحاط الدين بماله من تبرعه بهبة وصدقة وحبس وإخدام وحالة وكذا لا يجوز له فيما بينه وبين الله تعالى وله منعه من البيع والشراء والأخذ والعطاء لأن الفلوس العام وهو قيام الغرماء مانع من ذلك كما نص عليه ابن رشد بخلاف مجرد الإحاطة من غير قيام الغرماء فلا تمنع المعاوضات بالبيع والشراء كما فى أقرب المسالك (ما قولكم) فيمن أحاط الدين بماله وطلب بعض أرباب الديون تفليسه وأبى غيره هل يفلس لأجل الطالب أم لا وإذا قلتم يفلس لحق الطالب فهل يحاصصه من أبى تفليسه أم لا (الجواب) نعم يفلس لحق الطالب وللآخرين بحاصة القائم لأن تفليسه لواحد تفليس للجميع اه خرشى [مسئلة] ليس لمن أحاط الدين بماله أن يفلس نفسه بأن يرفع للحاكم ويثبت عدم نفسه بل لا يحكم الحاكم بتفليسه إلا إذا طلبه الغرماء (فائدة) اعلم أن من أكثر ماله حلال وأقله حرام تجوز معاملته ومداينته والأكل من ماله كما قال ابن القاسم وهو المعتبر خلافاً لأصيح المحرم لذلك وأما من أكثر ماله حرام والقليل حلال فذهب ابن القاسم كراهة معاملته ومداينته والأكل من ماله وهذا المعتبر خلافاً لأصيح المحرم لذلك وأما من كل ماله حرام وهو المراد بمستغرق الذمة فهذا تمنع معاملته ومداينته ويمنع من التصرف المالى وغيره خلافاً لمن قال إنه مثل من أحاط الدين بماله يمنع من التبرعات لا من التصرف المالى وسيل ماله إذا لم يمكن رده لأربابه الصدقة على الفقراء ليس إلا وقيل يصرف فى جميع منافع المسلمين كبناء القناطر وسد الثغور واختلف إذا نزع منه ليصرف فى مصالح المسلمين هل يترك له منه شيء أولا والمعتبر أنه يترك له ما يسد رمقه ويستر عورته اه تقرير شيخنا عدوى اه من دسوق [مسئلة] لا يكلف الحاكم الغرماء أن لا غريم على الفلوس غيرهم لأن الدين يقصد إخفاؤه غالباً فإثبات حصر

إذا زوج ابنته من رجل آفاق وشرط عليه أن لا يسافر بها فإسافر بها إلى الطائف فى غيبة أبيها ثم أراد السفر بها إلى بغداد والحال أنه غير مأمون عليها فهل له أخذها جبراً أم ليس له أخذها والحال ما ذكر أفيدونا مأجورين خيراً (أجاب) رضى الله عنه نعم ليس له جبرها على السفر معه والحال ماسطر والله الهادى سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى شخص له زوجة نزل بها إلى جدة لأجل أن يسكن بها والحال أنه يريد السفر إلى نحو الهند ولم يكن لها

أحد بجدة من محارمها ولا أقاربها فهل والحال ما ذكر تجبر على السكنى بجدة على هذه الحالة أم كيف الحال ولها منه بنت عمرها نحو ست سنين يريد أنت يسافر بها إلى اليمن فهل ذلك أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كانت لم تأمن على نفسها بما ذكر فلا تجبر والا فتجبر عليه وحيث أراد سفر النقلة فله أخذ ابنته منها والا فلا والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له زوجة وأراد النزول (٢٣٥)

إلى جدة لطلب المعاش فيها فقال لزوجه يا بنت الناس امشى معى فقالت لأأمشى إلا إن أمرنى الشرع فهل له أخذها أو لم يكن له ذلك أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه حيث كان مأموها عايتها والطريق آمن والمقصود من لزومها السفر معه والا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته وطلبت منه طلاقها فقال لها ما عندى شيء أعطيه لك لأنى فقير ولك عندى باقى صدقك ونفقة العدة وموثة السكنى إذا طلقك تحل علي جميع ذلك وأنا أنجز عن ذلك فقالت له أرضى منك ولو بشيء قليل فقال لها ما أملك إلا ربالا واحدا ترضين به وتبرئين ذمتي في جميع ما ذكر براءة صحيحة ولو كنت حاملا فلا تطالبين بشيء حتى تضعي حملك فإن أرضعته لك أجرك والا فلا فرضيت بال ربال وأبرأت ذمتي في جميع المذكورات حتى لو ظهر بها حمل لا تطالبه بشيء فما وأشهدت على نفسها أنها أبرأت ذمتي في جميع ما ذكر براءة صحيحة فبعد مضي شهرين ظهر بها حمل فطالبته أن تنفق عليها حتى تضع حملها فقال

الغرماء متعسر وأما الورثة فإن الحاكم لا يقسم عليهم حتى يكلفهم بينة تشهد بحصرهم وموت مورثهم وربيتهم من الميت وذلك لأن عددهم معلوم بالجيران وأهل البلد فلا كلفة في الإشهاد عليهم ولكن شهود الورثة يشهدون على نفي العلم بأن يقولوا في شهادتهم لا نعلم وارثا غير هؤلاء الورثة فلو قالوا لا وارث لليت غير هؤلاء قطعاً بطلت شهادتهم كما في دس

### باب الحجر

(ما قولكم) في صبي أتلّف شيئا هل يضمن أم لا (الجواب) في أقرب المسالك إن أتلّف شيئا لم يؤمن عليه فإنه يضمن قيمته في ماله إن كان له مال وإلا اتبع به في ذمته وإن أمن عليه فلا ضمان عليه لأن من أمته قد سلطه على إتلافه فإن كان الذى أمته هورب المال فقد ضاع هدرا وإن كان غيره فعلى المؤمن الضمان لتفريطه إلا أن يصون به ماله وإلا فيضمن الأقل بما صونه به وما أتلّفه فإذا أمن على عشرة قروش مثلا وعنده لنفسه ثمانية قروش فأكل بالعشرة التي أمن عليها وصان الثمانية فإنه يغرّم الثمانية وأما إذا كان لاشيء عنده فإنه لا يغرّم شيئا ولو استفاد مالا بعد الإتلاف

### باب الصلح

(ما قولكم) في شخص ادعى على آخر بشيء فأنكر فطلب المدعى اليمين من المدعى عليه فهل له أن يصلح المدعى بشيء ويفتدى من اليمين مع عليه براءة نفسه (الجواب) نعم له أن يفترى من اليمين ولو علم براءة نفسه خلافا لما قاله ابن هشام من أنه إذا علم براءة نفسه تجب عليه اليمين ولا يجوز له الصلح لأربعة أمور منها أن في حلفه إذلال نفسه وقد قال صلى الله عليه وسلم من أذل نفسه أذله الله ومنها أن فيه إضاعة المال ومنها أن فيه إغراء للغير ومنها أن فيه إطعام ما لا يحل ورد كلام ابن هشام بأن ترك اليمين وترك الخصام عز لا إذلال ويحذّر فبذل المال للاقتداء من اليمين ليس إضاعة له لأنه لمصلحة وأما إطعام الغير الحرام فلا سبيل على المظلوم فيه إنما السبيل على الذين يظلمون الناس الآية قاله الباقى اه ملخصاً من أقرب المسالك وص بتصرف [مسئلة] قولهم الصلح جائز إنما هو بالنسبة لظاهر الحال فالنكر من المتصالحين إن كان

لا تستحقين في ذمتي شيئاً وعندى البينة على ذلك فهل تسمع دعواها بعد البراءة الصحيحة أم لا أفوتنا (أجاب) رضى الله عنه نعم تسمع دعواها والبراءة غير صحيحة والله سبحانه وتعالى أعلم (باب الطلاق) (سئل) رضى الله عنه في رجل طلق امرأته بالثلاث ولا سمى اسمها يوم طلقها وراح لأبيها وقال له تعال شد بترك ما بقى لها عندى لا يوم ولا ليلة انقضت لقمتها وانقضت عبتها فشدّها أبوها ولا أشهد عليه وأخذت عند أبيها مدة

من الزمان سبعة أشهر لا دعوى ولا يجب بعد ذلك بدالها نصيب ارتفاق فيوم بدا لها جاء بدعوى أنتى ما طلقت زوجتي  
 لخط نفسه أنه ما طلق إلا من بنات عمه سعيد الثلاث الصغار وما عتيت زوجتي بذلك فيعد ذلك حضرت الزوجة والرجل  
 فقالوا للزوجة لك هوى في زوجك قالت لا ما طلقني أمس سمعني طلاقاً بأذني وأعود عليه اليوم؟ لا أشربه في ماء ولا  
 آكله في زاد فقال لهم كتبك في نصب (٢٣٦) قبرى فأصلحو بينهم الناس قالت أنا شارية حيلي منه فاشتريت

حبلها منه بخمسة وعشرين ريالاً  
 وأسلبت الدرهم من يده إلى يدها  
 فبعد الاستلام للدرهم منها قال  
 لها زوجتي هذه مسعدة بنت  
 سعيد طالق مني بعد الرضا فهل  
 يجوز له عليها طريق بعد الطلاق  
 الأول ثم الطلاق الثاني واستلم  
 الدرهم راضياً مختاراً لا منصوصاً  
 ولا مراهياً فهل له رجوع عليها  
 أم لا وهل لمعاداة بعد الطلاق  
 الثاني أم لا أفئونا (أجاب)  
 رضى الله عنه نعم إن كان الطلاق  
 لفظه بنت سعيد طالق ثلاثاً  
 وقصد إحدى الثلاث الصغار  
 من بنات سعيد على ما زعم صدق  
 فلا يقع عليها طلاق ولها تحليفه  
 أنه لم يقصد طلاقها وكذا لها  
 تحليفه على قوله شد بنتك أنه لم  
 يقصد طلاقها وحيث لم يقع الأول  
 وقع الأخير وله الرجعة إن كانت  
 العدة باقية وإن انقطعت فلا بد  
 من تجديد الشكاح ولها الرجوع  
 في دراهمها والله سبحانه وتعالى  
 أعلم (سئل) رضى الله عنه في  
 رجل زوج ابنته آخر على  
 وهى بالغة فكشك مهادها وجاء  
 إلى أبيها وقال له شد بنتك إلى  
 فكشكها ولها عندى وللى

صادقاً في إنكاره فما أخذه الآخر منه حرام وإلا لخلل كما في أقرب المسالك  
 وغيره (ماقولكم) في شخص ادعى على آخر بعشرة مؤجلة فهل للدعى عليه  
 أن يصلحها بثمانية نقداً أم لا (الجواب) لا يجوز له ذلك لما فيه من ضع  
 وتعجل لانه أسقط عنه اثنين من العشرة المؤجلة لأجل أن يعجل له ثمانية الآن  
 ومن عجل ما أجل عد سلفاً فكأنه سلفه الثمانية المنقودة الآن لأجل أن ينتفع  
 باثنين عند الأجل ففيه سلف جر نفعاً وأما عكس هذه وهو أن يصلحها بعشرة  
 نقداً عن ثمانية مؤجلة فلا يجوز أيضاً لما فيه من حط الضمان وأزبدك (١)  
 [مسألة] لا يجوز الصلح بدرهم عن دائن مؤجلة ولا عكسه لما فيه من الصرف  
 المؤخر [مسألة] يجوز الصلح على الاقتداء بمال عن يمين توجهت على المدعى عليه  
 ولو علم براءة نفسه وهو المعروف خلافاً لمن منه وهو ابن هشام زعم أن ترك  
 حلف البرى إذلال لنفسه وفي الحديث من أذل نفسه أذله الله وإضاعته مال  
 وإغراء للغير وإطعامه ما لا يحل ورد بأن ترك الحلف والخصام عز لإذلال  
 فبذل المال له ليس إضاعته وأما أكل الغير الحرام فلا سبيل على المظلوم فيه  
 إنما السبيل على الذين يظلمون الناس اهـ ملخصاً من عقب والامير

### باب في الحوالة

[مسألة] شرط صحة الحوالة رضا المحيل والمحال فقط دون المحال عليه وإنما  
 يشترط حضوره وإقراره على الأرجح (ماقولكم) في رجل له على آخر أردب  
 قمح من دين وللسدين أردب قمح من قرض علي آخر فطلب صاحب الأردب  
 الدين أن يوفيه حقه فهل يجوز للدين أن يحيله على الأردب القرض أم لا  
 (الجواب) يجوز إذا حل المحال به عند الأصحاب إلا ابن القاسم فاشتراط  
 حلولها معاً وقال ابن رشد يمنع مطلقاً لما فيه من بيع الطعام قبل قبضه وأوجب  
 بأن قضاء القرض بعامام البيع جائز وأما الطعامان من بيع فلا يجوز الحوالة  
 فيهما كما في أقرب المسالك وغيره [مسألة] تكني الإشارة الدالة على الحوالة  
 من الآخرس ولا تكني من الناطق خلافاً لما يوهمه كلام ابن عرفة اهـ من دس

(١) قوله وأزبدك يجوز رفع أزبدك بتقدير المبتدأ والنصب بان مضرة بعد واو المعية اهـ مؤلف

عندها فتشالها الأب علي تومهم بأنها طلقت وما ذكر كان مثلاً في شهر شعبان فلما أن مضى أربعة أشهر وجاء شهر الحج  
 شكاً أبوها إلى بعض الناس فقالوا له نحن نذهب إلى الزوج ونسأله فذهبوا إليه وسألوه فقال هي فلانة بنت فلان  
 طالق بالثلاث فصار الطلاق مبرهن فاستدتت إلى انقضاء ثلاثة أشهر وجاءها نصيب كزوج آخر فزوجها أبوها  
 ودخلت على الزوج فادعى زوجها الأول وقال للأب إن هذا الطلاق بعدم حضورها ليس بطلاق جهلاً من المخبرين



والآب بسبب أنهم من البادية في الوادي فصالح الآب الزوج الأول بشئ من الدراهم فطلق الزوج الأول على زعمهم طلاقاً صحيحاً فما الحكم في العقد على الزوج الثاني وهل عليها عدة أم ليس عليها عدة والعقد صحيح والطلاق في الحج صحيح أم كيف الحكم أفتونا (أجاب) رضى الله عنه العقد الأول على الزوج الثاني صحيح والطلاق الواقع من زوجها الأول صحيح الواقع في الحج ولا تحتاج إلى عدة بعد الطلاق الثاني (٢٣٧) لأنه لم يصادف محلاً والله سبحانه

وتعالى أعلم (سئل) رضى الله

عنه في رجل تشاجر مع زوجته

فقال لها إن دخلت بيت أبيك

فأنت طالق بالثلاث والحال

أنها لم تقدر على الامتناع من

الدخول حيث إن البيت بيت

أبيها المحلوف عليه فماذا يقع إن

دخلت وما يقع إن لم تدخل أفتونا

مأجورين (أجاب) رضى الله عنه

حيث كان البيت ملكاً للآب فلا

يقع الطلاق إلا أن يريد الزوج

بالإضافة السكنى فيقع الطلاق

والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)

رضى الله عنه في رجل قال لزوجته

يلزمني الطلاق بالثلاث ما أتى

بمكة طول ما أنت في بلاد الحجاز

وقصد الجماع ثم جامعها في مكة

فهل يقع الطلاق أم لا أفتونا

مأجورين (أجاب) رضى الله عنه

بقوله نعم وقع عليها الطلاق

الثلاث ولا تحل له حتى تنكح

زوجاً غيره بشرطه والله سبحانه

وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه

في رجل تشاجر مع زوجته في شأن

جارية لناس تدخل عندهم ففزع

زوجته من إدخال الجارية المذكورة

وقال لها إن جاءت هذه الجارية

فأنت طالق بواحدة فامتنعت

الجارية المذكورة عن المحبي

عندهم بعد الحلف المذكور فلم تجئ بهم أبداً ثم بعد أيام تشاجر مع زوجته أيضاً فقال

لها أنت طالق بثنتين فهل والصورة هذه تقع هذه الطلقتان الأخيرتان فقط ولا يقع في الأولى شيء لامتناع الجارية

المحلوف عليها عن المحبي وله مراجعتها بعد الطلقتين في العدة وتبقى معه بطلقة واحدة أم كيف الحكم في ذلك أفتونا

مأجورين خيراً (أجاب) رضى الله عنه نعم له مراجعتها والحال ماسطر وتبقى معه بواحدة والله سبحانه وتعالى أعلم

### باب في الضمان

[مسئلة] إذا ادعى شخص على آخر بدين فأنكره فقال شخص آخر إن لم آتكم به في غد فأنا ضامن فيا ادعيت به عليه ثم لم يأت به في الغد لا يلزمه ضمان لأنه وعد وهو لا يقضي به إلا أن يثبت المدعى حقه بينة فالضمان لازم وأما إذا أقر المدعى عليه بالدين فالتمتع أنه لا يقول عليه وإذا كان لا يعمل على إقراره فالضمان غير لازم كما في حاشية الخرشي [مسئلة] إذا ادعى شخص على آخر بدين فأنكره ثم قال للمدعى أجلي اليوم فإن لم أوفك فما تدعيه على حق فإن هذه مخاطرة كما قال ابن القاسم ولا شيء عليه إلا أن يقيم المدعى بما ادعى بينة أو يقر له المدعى عليه فيؤاخذ به قولاً واحداً لأنه إقرار على نفسه كما في الخرشي [مسئلة] من قدر على تخليص شيء من نفس أو مال كمحارب أو سارق وجب عليه تخليصه بيده أو ماله أو شفاعته أو جأه ورجع بالمال إن وجد معه وإلا اتبعه في ذمته فإن لم يخلصه ضمن قيمة المال لربه ودية النفس على عاقلة إن كان متأولاً بأن اعتقد أنه لا يلزمه تخليصه وإن كان متمتعاً لاهلاكه بترك تخليصه قتل كما استظهره بعضهم وكذا يضمن الشاهد إذا كتم شهادته بمال على شخص جاحد بعد أن طلبت منه الشهادة كما ذكروا ذلك في باب الذكاة [مسئلة] من فتح باباً وكان قبل فتحه مستنداً عليه جزة عمل مثلاً فأنكسرت فإنه يضمنها لأن فعله قارن الاتلاف كما قال ابن عرفة بخلاف ما لو أطلق ناراً في محل فأحرقت دار جاره فلا ضمان على المطلق اهـ دس من باب الحج

### باب في الشركة

(ما قولكم) في أخوين اتجرا في مال واحد وتصرفا فيه بأنواع التصرفات من صدقة وهبة وغير ذلك وكل منهما مفوض للآخر من غير مشاوراة واستمر اعراي ذلك نحو ستة وعشرين سنة ثم ادعى أكبرهما أن جميع المال له وادعى الصغير أنه شريك لأخيه الكبير بالنصف فما الحكم (الجواب) إذا قالت البينة نحن نعرف أن الأخوين يتصرفان في جميع المال في عرف التجارة تصرف المتفاوضين فإن القول قول من ادعى أن المال للشركة لمدعى الاختصاص إلا إذا شهدت

الجارية المذكورة عن المحبي عندهم بعد الحلف المذكور فلم تجئ بهم أبداً ثم بعد أيام تشاجر مع زوجته أيضاً فقال لها أنت طالق بثنتين فهل والصورة هذه تقع هذه الطلقتان الأخيرتان فقط ولا يقع في الأولى شيء لامتناع الجارية المحلوف عليها عن المحبي وله مراجعتها بعد الطلقتين في العدة وتبقى معه بطلقة واحدة أم كيف الحكم في ذلك أفتونا

مأجورين خيراً (أجاب) رضى الله عنه نعم له مراجعتها والحال ماسطر وتبقى معه بواحدة والله سبحانه وتعالى أعلم

(سئل) رضى الله عنه عن رجل قال لزوجته وهو معه ضيق في نفسه غضبان بالمرأة بامرأة لي وجهك أنت حرام على ليس عقد بها قلبه شيأ من أنواع الطلاق فهل هو طلاق صريح أو كناية أو رجعي أفيدونا بالجواب لكم الجنة ونعيمها (أجاب) رضى الله عنه بقوله حيث لم يقصد بقوله المذكور طلاقاً لزمه كفارة يمين والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخص تشاجر (٢٣٨) مع زوجته فقالت له أبرأك الله من الحق والمستحق

وما تستحق النساء على الرجال فقال لها إن صدقت براءتك فأنت طالق ما الحكم في ذلك أفوتونا

(أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله ماشاء الله لا قوة إلا بالله لم يقع عليها طلاق والحال

ما سطر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه ما صورته

في امرأة قالت لزوجها يا جرم فقال لها إن كنت أنا جرم

فأنت طالق بالثلاث أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه

إن أراد بقوله المذكور تعليقا فان كان مجرماً وهو الفاسق

وقع الطلاق الثلاث وإن لم يكن مجرماً فلا يقع عليها شيء

وإن أراد إسائها بالطلاق كما أساءته بالكلمة وقع الطلاق

الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره بشرطه والله سبحانه

أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها أنت

طالق لئاء وكيل الزوجة وقال لزوجها المذكور هات مصرف

الزوجة فقال الزوج للوكيل المذكور تحرم على زوجتي مثل

أختي سعود فإذا وقع عليها أفوتونا (أجاب) رضى الله

عنه وقع عليها الطلقة الأولى وقوله تحرم على كناية فإن قصده طلاقاً وقع عليه مانواه وإن قصد بهظهارا وكانت

سعود أخته حقيقة وقع الظهار وإلا فلا وإن لم يقصد واحداً منهما لزمه كفارة يمين والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)

رضى الله عنه في رجل قال لزوجته أنت طالق ثم سكنت ثم تخاصما وقال لها أنت طالق تحرمى على وتحلى للكلب وأنت

على كظهر أوى وأختي فهل تحل له بعد ذلك أم لا أفيدونا بالجواب ولها عشرون شاهداً على قوله والآن هو جحد

البيتة له بأنه ورثه من كزوجة أو وهبه له فلان هذا محصل ما في الخبر

والجموع والدسوقي وغيرهم والله أعلم (فصل) في بيان أشياء يقصر بها عند التنارع بين شركاء وغيرهم (ما قولكم)

في شخص طلب من آخر ديناً فادعى أنه دفعه له وقد طالت المدة فهل يصدق أم لا (الجواب) قيل إن طال الزمان كشرين سنة فإنه يصدق ولا عبرة بوجود

الوثائق بيد المدعى والمعتد أنه لا يصدق إلا ببينوا لو طال الزمان كافي الدسوقي والله أعلم (ما قولكم) في شخص جلس للبيع ببناء دار شخص آخر فهل لصاحب

الدار منعه أم لا (الجواب) في الخبري وغيره أنه يقضى للبايع بالجلوس بأفنية الدور مالم يضر وهي مافضل عن المارة من طريق واسعة نافذة لاضيقة أو غير

نافذة إذ لافناء حيثئذ للدور يمكن الجالس منه لأن الحق في غير النافذة لخصوص أهل دورها كذا في الأمير على عقب وأما الجلوس للتحدث ونحوه فإنهم يقيمون

وقضى للسابق من الباعة للأفنية إن نازعه فيه غيره ولو اشتهر به ذلك الغير والله أعلم (ما قولكم) في شخص أحدث فرناً قرب قرن آخر فنقصت غلة ذلك

القرن هل يمنع أم لا (الجواب) في حاشية الخبري أنه لا يمنع من إحداث ما ينقص الغلة كحدث قرن قرب قرن آخر أو حمام قرب حمام آخر والله أعلم

(ما قولكم) فيمن أحدث بناء في طريق وهو لا يضر فهل يؤمر بهدمه أم لا (الجواب) يقضى بهدم البناء الذي في الطريق ولو لم يضر بالمادة وفي حاشية

الخبري ولو كان ذلك البناء مسجداً والله أعلم (ما قولكم) في شخص أحدث طاقة يشرف منها على جاره هل يؤمر بسدها أم لا (الجواب) يقضى بسد

كوة أو باب أو غرقة من داره يشرف منها على جاره إن أحدث ما ذكر وفي ابن وإذا سكنت من فتحت عليه كوة عشر سنين بلا عذر لم يكن له مقال على قول ابن القاسم وبه القضاء اه وأما القديمة فلا يقضى بسدها ويقال للجار استر

على نفسك إن شئت وكذا إن كانت عالية لا يمكن التطلع منها إلا بسلماً كما في أقرب المسالك وغيره والله أعلم (ما قولكم) في شخص أراد أن ينفض حصره قبالة باب داره هل يمنع إذ اضر بالمارة (الجواب) في الخبري قال ابن حبيب ومن

أراد أن ينفض حصره أو غيرها على باب داره وهو يضر غباره بمن يمر

ويقول ماقلت أفتونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله وقع عليها طلقتان وقوله تحرمى على إلى آخره كناية طلاق فان قصد به طلاقا وقعت ثالثة ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وإن لم يقصد طلاقا لزمه كفارة يمين وحيث لم تقع الثالثة وقع الظاهر فان راجعها لزمته الكفارة العظمى وان لم يراجع فلا شيء عليه وحيث شهد عليه الشهود فلا عبرة بإنكاره والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تشاجر (٢٣٩) مع زوجته فقالت له أبرأك الله

من الحق والمستحق فقال لها إن شاء الله أنت طالق بالثلاث فهل يقع عليه الطلاق والحال ما ذكر أم لا أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه حيث أطلق أو قصد تبركا وقع عليها الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره بشرطه وإن قصد تعليقا فلا يقع عليها الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تزوج على امرأة وأنت منه بغلمان وجلس معها مدة من الزمان ثم بعد ذلك أشار عليها وخطب زوجة أخرى قال لزوجته أم الغلمان قصدى أتزوج فقالت له تزوج والحال واحد ثم تزوج على زوجة أخرى فبعد ذلك غدرت به الأولى حين دخل عليها لزمته من حلقه واتكت عليه حتى كاد الموت يأتي اليه ولزمته عليه أن يطلق زوجته الأخرى فقال في طلاقه فلانة بنت فلان طالق بالثلاث تحل على غيري وتحرم على فهل له الرجوع عما ذكر أم لا أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه حيث كان قادرا على دفعها عن نفسه باستغاثة أو هرب أو ضرب أو قطع أو قتل فلم يفعل

بالطريق يمنع من ذلك ولا حجة له أن يقول إنما فعلته على باب دارى والله أعلم (ماقولكم) في شخص ادعى على آخر بدين فأنكر المدعى عليه أصل المعاملة فأقام المدعى بيته شهدت له بأصل المعاملة فأقام المدعى عليه بيته شهدت له بأنه وفي الدين للدعى فهل بيته المدعى عليه تنفعه أم لا (الجواب) إقامة المدعى عليه بيته شهدت له بأنه وفي الدين للدعى أو صالحه عليه لا تنفعه وعليه الضمان لأنه أكذب بيته بإنكاره أصل المعاملة بخلاف ما إذا قال لاحق لك على فشهدت عليه بيته به فأقام بيته شهدت له بأنه وقاه إياه أو صالحه فتقبل وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين من لا يعرف الفرق بين إنكار المعاملة وبين قوله لاحق لك على وبين من لا يعرف الفرق بينهما وإذا وكلت وكبلا على قبض شيء فقبضه ثم أنكر القبض فقامت بيته تشهد عليه بأنه قبضه فأقام بيته تشهد له بأنه تلف فيقال فيه ما قيل في المديان من أن البيته لا تنفعه لأنه أكذبها بإنكاره القبض وعليه الضمان وفي حاشية الخرشى ويستثنى من هذا الإنكار المكذب للبيته في الأصول والحدود فإنه لا يضر فإذا ادعى شخص على آخر أنه قذفه أو أن هذه الدار له فأنكر أن يكون حصل منه قذف أو أن تكون هذه الدار دخلت في ملك المدعى بوجه فأقام بيته تشهد له بما ادعاه وأقام المدعى عليه بيته أنه عني عنه في القذف أو أنه اشترى منه الدار أو وهبها له فتقبل بيته في هذين ولعل الفرق أن الحدود يتساهل فيها لدرتها بالشبهات وأن الأصول يظهر فيها انتقال الملك فدعوى أنها ما دخلت في ملك المدعى لا يلتفت لها فكأنه لم يحصل منه ما يكذب البيته التي أقامها وهذا فيمن يظهر ملكه وحمل غيره عليه حملا للتأدب على الغالب والله أعلم (ماقولكم) في وكيل ادعى أنه دفع الدين الذى على موكله وأنكر القايض والحال أن الوكيل لم يشهد على القايض فهل يضمن الوكيل أم لا (الجواب) يضمن الوكيل لتفريطه بعدم الإشهاد سواء كان مفوضاً أو غيره كانت العادة جارية بالإشهاد أو بعدمه وهذا مالم يكن الدفع بحضرة الموكل أما لو كان بحضرة ولم يشهد الوكيل فلا ضمان عليه بخلاف الضامن إذا دفع الدين بحضرة المضمون ولم يشهد فإنه يضمن والفرق أن ما يدفعه الوكيل من مال الموكل وقد دفعه بحضرة الموكل فكان الإشهاد

وقع على المطلقة الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره بشرطه وإن عجز عن دفعها فلا يقع عليها طلاق والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له ما أبرأك الله من الحق والمستحق وما تستحقه النساء على الرجال بحضرة رجل آخر فقال لها الزوج ما أسبك الشعرة فيك بألف فقال الرجل الحاضر بينهما إمسايتها بالطيب فأفعل ياتارك ذا الحين أخليك تسبها غصبا عنك وأفعل معك أمرا شنيعا غفاف الزوج

من كلام الرجل الذي تهده فقال لها تكوني طالقة بالثلاث بسبب أنه غريب والذي تهده من أهل البلد فما وقع مما ذكر وجب ما ذكر في مجلس واحد أفيدوا الجواب (أجاب) رضى الله عنه قوله المذكور كناية طلاق فان قصد به طلاقاً وقع الطلاق الثلاث ولا تل له حتى تنكح زوجاً غيره وإن لم يقصد طلاقاً فلا يقع عليها شيء. ولها تحليفه في الثانية أنه لم يقصد طلاقها والله سبحانه (٢٤٠) وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل وضع يده على زوجته فقامت

الزوجة ونشرت يده فحلف بالحرام أن لا يوطأها مادامت هي عنده فهل يقع عليها طلاق أو يظهر أم كيف الحكم أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه إن قصد بقوله يلزمي الحرام طلاقاً أو يظهر أو وقع ما نواه إن وطئها وإن لم ينو شيئاً من ذلك لزم كفارة يمين إن وطئها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته فجاء رجل يصلح بينهما ووقع بالزوج حق وغضب شديد فقال هي طالق ثلاثاً من غير قصد فهل يقع عليها الطلاق أم لا أفتونا (أجاب) رضى الله عنه حيث تقدم للمرأة ذكر في الخصام المذكور فوقع عليها الطلاق الثلاث ولا تل له حتى تنكح زوجاً غيره بشرطه وإن لم تقدم لها ذكر رجع لثبته والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في أخوين تشاجرا على صبي عندهما يخدم بالأجرة فحلف أحدهما من أمراته بالطلاق الثلاث أن الصبي هذا الاعاد يكون لنا صبي ولا يدخل لنا بيت والصبي قاصر ولا أحد متلق له فهل يحكم بالطلاق إذا دخل البيت

على الموكل لا على الوكيل بخلاف الضامن فإنه إنما ضمن ما دفعه لأنه مال نفسه وقد فرط بعدم الإشهاد والله أعلم (ماقولكم) في شخصين شريكين في شيء لا يقبل القسمة كفرن وحانوت وحصل خلل في ذلك وامتنع أحد الشريكين من التعمير فهل يجبر المستع أم لا (الجواب) في أقرب المسالك يؤمر الشريك فيما لا ينقسم أن يعمر فإن امتنع قيل له إن لم تعمر حكمتنا عليك بالبيع فإن استمر على الامتناع حكم عليه بالبيع ولو كانت حصته يزيد ثمنها على التعمير فإن باع لغير الشريك فلا شفعة فيه للشريك كما يأتي إن شاء الله تعالى في الشفعة [مسئلة] المنقول عن ابن القاسم رحمه الله تعالى وبه القضاء أن من حدث عليه ضرر من فتح كوة أو غيرها وسكت عشر سنين بلا عذر فلا مقال له بعد ذلك اهـ منه [مسئلة] يقضى بمنع بناء يمنع الضوء أو الشمس أو الريح على الجار اهـ منه [مسئلة] لا يقضى بمنع علو بناء على بناء جاره إلا أن يكون ذمياً على مسلم فيمنع ولكن الذي علا ببنائه يمنع من الضرر كالطلع بالاشراف من العلو الذي بناء اهـ منه [مسئلة] يمنع من الصعود على منارة إن كان يشرف الصاعد للأذن على الجار ولو كانت قديمة ومحل المنع مالم يجعل لها سائر من كل جهة يمنع من الاطلاع على الجيران ومالم يكن الصاعد أعنى وإلا فلا منع بخلاف الصاعد على نخلة لاخذ ثمرها أو تعليمها فلا يمنع ولكن ينذر الجيران وجوباً وقيل ندياً اهـ ملخصاً منه ومن ص [مسئلة] لا يمنع من إحداث روشن أو ساباط بسكة نافذة أو غيرها ولا يحتاج لإذن أحد والروشن هو الجناح الذي يخرج به جهة السكة في علو الحائط لتوسعة العلو والساباط سقف في السكة لمن له الجانبان ومحل الجواز إن لم يكن فهما ضرر بالمارة بأن رفعاً رفعاً يبنأ عن رؤوس الناس والإبل المحملة فإن كان فيهما ضرر منعا، هذا هو المتمدن وفصل الشيخ خليل بين النافذة وغيرها ورجح أيضاً اهـ منه

#### باب الوكالة

[مسئلة] الوكيل على بيع شيء يمنع أن يبيع ذلك الشيء لنفسه ولو سعى له الشئ لاحتمال الرغبة فيه بأكثر مالم يكن بعد تنأى الرغبات فيه ومالم يأذن له ربه في البيع لنفسه وإلا جاز اهـ در

أم لا أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يحكم بالطلاق بدخوله البيت المحلوف عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل اختصم مع زوجته فقال لها أنت طالق وسكت فقالت له وفيها مرة بعد أخرى نحو عشرة فقال بالثلاث ثم قالت له أنايا قل تحرمى على تحلى لغيرى فقال ذلك فهل يقع عليه الاول والثالث ولا عبرة بقوله بالثلاث بعد سكوته المذكورة وله مراجعتها أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله نعم حيث قصد بقوله بالثلاث

أنه من تمتة الأول ويان له أثر وقع الطلاق الثلاث وإن لم يقصد ذلك فلا يقع إلا الطلقة الصريحة فقولته تحرم على تحلي لغيري كبايات فإن قصد الطلاق وقع وإلا فلا غيث نوى بهما الطلاق فلا رجعة وإلا فله مراجعتها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رحمه الله تعالى في الزوج إذا وجد عند زوجته عنها من اللبن قشاجر معها ومع أمها لأجل ذلك وقال يلزمني الحرام بالطلاق ثلاثاً أنها لم تواجهها ولا خالها ولا أحداً (٣٤١) فهل لو واجهت عنها أو دخل عليها البيت فواجهها من غير قصد منها

هل يقع الطلاق الثلاث بمجرد مواجهتها أم كيف الحكم أقنونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كانت عن يميني بتعليقه بأن يشق عليها إذا تكدر فواجهها من ذكر نسياناً أو جهلاً فلا يقع عليها الطلاق وإن واجهته عامدة أكره مختارة وقع عليها الطلاق الثلاث ولا تحمل له حتى تسكن زوجها غيره بشرطه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل حلف بالطلاق من زوجته أن هذه الجارية تدخل بيته ولا عتبه بابه فلما خشي الوقوع أعق الجارية وزوجها على رجل غريب سافر بها وغابت معه نحو ثلاث سنوات فلم يفتنوا إلا والجارية دخلت الدار المذكورة والحال أن الرجل مع طول المدة نسي مصادر منه من الطلاق هل الصادر منه طلاق أو الصادر منه طلقان أو الثلاث فسأل زوجته عما صدر منه فقالت له أنت لم تلتفت بالطلاق وإنما كان الصادر منك التزام بالحرام من إن دخلت هذه الجارية فماذا يقع على المذكور والحال ما ذكر أفيدوا

### باب في الإقرار

(ما قولكم) في شخص أقر بأنه غصب الشيء الفلاني من زيد ثم قال لا بل من عمرو وقتل إن ذلك الشيء يكون لزيد ويقضى لعمرو بقيمة ذلك الشيء ولعمرو تخليف زيد إن ادعى أن ذلك الشيء غصب منه فإن نكل زيد حلف عمرو وأخذه ولا شيء على المقر لزيد فإذا نكل الثاني أيضاً فما الحكم (الجواب) في الخبرين وعبد الباقي الظاهر أنه إذا نكل الثاني يشتركان في ذلك الشيء لتساويهما في النكول وفي الأمير عن الباقين الظاهر اختصاص الأول لأن نكول الثاني تصديق لنكول الأول بخلاف ما إذا قيل تحالفاً فإن نكولهما كلّفهما أهلاً ملخصاً ومثلاً تحالفاً كما إذا أقر زيد لعمرو بأحد ثوبين وقال لأدري أي الثوبين له وقال عمرو لأدري أيهما متاعى فإنهما يخلفان على نفي العلم ويشتركان في الثوبين بالصف ونكولهما كلّفهما والله أعلم (ما قولكم) في رجل أقر بشيء من ماله أنه لولده الصغير ومعلوم بين الناس أنه لا مال للولد ثم مات الأب فهل يستحق الولد ذلك الشيء أم لا (الجواب) في حاشية العلامة الأمير لو أقر بشيء أنه لولده الصغير مثلاً وقد علمنا أنه لا مال للولد بوجه فتركه لأنه لم يجعله صدقة عليه حتى يحوزها فهو تولى أي إدخال شيء بالكذب والله أعلم

### باب في الاستلحاق

[مسئلة] الاستلحاق عرفاً إقرار ذكر مكلف أنه أب لمجهول نسب فأركان ثلاثة الأول مقر وشرطه أولاً الذكورة فلا استلحاق لأم اتفاقاً والمشهور اختصاصه بالأب ذنية فلا يصح الاستلحاق من الجد خلافاً لأشبه في قوله إنه يستلحق وتأوله ابن رشد على ما إذا قال أبوهذا ولدى لا إن قال هذا ابن ولدى فلا يصح وثانياً التكليف ولو سفيهاً فلا يصح استلحاق المجنون والمكره والصبي والثاني المقر به وشرطه أن يكون مجهولاً نسب فلا يصح استلحاق مقطوع النسب كولد الزنا المعلوم أنه من زنا ولا معلوم النسب فيجد من ادعى أنه أبوه حد القذف إلا أن يقر بالزنا لحد الزنا أيضاً والثالث إقرار بأنه أب لمجهول النسب ولو مع تكذيب أمه لمتشوف الشارع للحقوق النسب والمشهور أنه لا يشترط أن يعلم تقدم

(٣١١ - قرّة العين) بالجواب (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يقع عليه شيء والحال ما ذكر والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة وكلت على زوجها ذاكوك أنه يطلقها منه وأقر له وكلها وقال له طلق فلانة زوجتك بالجبر والحال أن الزوج ضعيف ولا له قدرة فيقال هل طالق ثلاث فهل طلاق الجبر يكون صحيحاً أم لا يكون صحيحاً أقنونا أم جورياً (أجاب) رضى الله عنه حيث وجدت شروط الإكراه فلا يقع وإلا وقع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه

فمن تشاجر مع زوجته وقالت له أبرأك الله من الحق والمستحق وما تستحقه النساء على الرجال فقال لها وأنت طالق فهل يقع الطلاق هذا أم لا أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم وقع عليه الطلاق والحال ما ذكر والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل أكره رجلا على طلاق زوجته بالقتل وهو قادر على ماهدده به فطلق المكره زوجته بالثلاث فهل يقع عليه شيء أم كيف الحكم (أجاب) رضى (٢٤٢) الله عنه نعم حيث ظن قدرته على ماهدده به عاجلا ظلما وعجز

المكره عن دفعه حتى بالاستغاثة والمهرب فلا يقع طلاق ولا وقع والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل لفظ من لسانه فقال بعدها فعلها فهي بالثلاث طالق عن زوجته فصح الفعل من أخذها ليس من الحرمه هل يقع الطلاق أم لا أفوتونا أمجورين (أجاب) رضى الله عنه لا يقع عليها الطلاق والحال ما ذكر والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل طلق زوجته من قبل طلقه واحدة وراجعها ثم بعد مدة قال لأهلها شيئا

حوادثها ما هي علي ذمتي قاصدا بهذا اللفظ طلقه واحدا في سريره ولم يلفظ بالطلاق فهل بعد أن نوى بواحدة يعد طلقه ثانية وله مراجعتها وتصير باقية معه بواحدة أم كيف الحكم أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم وقع عليها طلقه وله مراجعتها والحال ما ذكر وتبقى معه بواحدة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة وكلت رجلا على زوجها أنه يطلقها ثم أتى الوكيل إلى زوجها وقال له أنت ماطلت سابقا والآن طلقها بثلاث

ملك أم هذا الولد أو نكاحها لهذا المستلحق بالكسر وقال سحنون يشترط ذلك قال ابن عبد السلام وهو قول لابن القاسم ووجه أنهم اكتفوا في هذا الباب بالإمكان فقط لتشوف الشارع للحقوق النسب مالم يتم دليل على كذب المقر فالشرط عليه أن لا يكذبه عقل كما لو كان الأب صغير السن والمستلحق كبيراً فإن كان ذلك يحيله العقل لما فيه من تقدم المعلول على علته ولاعادة كاستلحاق من علم أنه لم يقع منه نكاح ولا تسر أصلاً فإن العادة تحيل أن يكون له ولد لأن كون الولد إنمّا يكون بين ذكر وأنثى عادي لا عقل ولا قيل في قوله تعالى (أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة) أن هذه حجة عرفية لا عقلية وكاستلحاقه من ولد يولد بعيدة جداً يعلم أنه لم يدخلها فإن شك في دخوله ففتضى ابن يونس أنه كذلك ومقتضى البراذع صحة استلحاقه ولا يكذب شرع كما لو كان المستلحق بالفتح المجحول النسب رقا أو مولى أى عتيقاً لمكذبه لاتهم الأب على نزع من مالكه أو مولاه كما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته

#### باب في الوديعة

(ماقولكم) في شخص ترك متاعه عند شخص جالس فسكت الجالس وذهب صاحب المتاع ثم ضاع ذلك المتاع فهل يضمن ذلك الجالس أم لا (الجواب) سكوته عند وضعه بعد رضا فيضمن إن فرط لأن سكوته قام مقام الصيغة للمعاطاة في البيع كما في الأمير علي عبد الباقي

#### باب في الإعاره

(ماقولكم) في شخص استعار شيئاً يغاب عليه ثم ادعى ضياعه وقتل يلمز به القيمة أو المثل إن كان مثلياً يوم انقضاء أجل العارية بعد أن يخلف لقد ضاعت ضياعاً لا يقدر على ردّها بعده فهل إذا وجدت العارية بعد غرم قيمتها أو مثلها تكون للمستعير أو المغير (الجواب) في حاشية الخرشى وإذا وجدت العارية بعد غرم قيمتها أو مثلها فإنما تكون للمستعير ولا يأخذها المغير كما أن الصانع إذا غرم قيمة المصنوع إذا ادعى ضياعه ثم وجد بعد غرم قيمته فإنه يكون للصانع والله أعلم (ماقولكم) في شخص استعار دابة ثم أرسلها مع غلامه فرجع الغلام وادعى ضياعها فهل يكون الضمان على المستعير أم كيف الحال

والحال أنه مضروب عليه والوكيل ذو شوكة وطلقها الرجل وهو ليس له صفات في زوجته فهل للرجل أن يملك عليها بعقد جديد ومهر جديد بغير محلل ملك أم ليس له ذلك أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه حيث وجدت شروط الإكراه من كونه عاجلاً ظلماً والمكره قادر على تنفيذ ماهدده به والمكره عاجز عن دفعه حتى بالهرب والاستغاثة فلا يقع عليه الطلاق وإلا وقع وحيث وقع وكان بالثلاث فليس له الرجوع عليها إلا بمحلل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى

الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها على الطلاق ثلاثا إذا لم تأت بهذه الدعوة في هذا الوقت وإلا فأنت طالق وهي تقول عندي ولم أعطك هي والحال تبين الأمر أن هذه الدعوة هي عندنا فهل يقع عليه الطلاق الثلاث أو طلاق واحدة أولا أفئونا (أجاب) رضى الله عنه حيث لم تكن قادرة على الإتيان بها فلا يقع عليها الطلاق وإن كانت قادرة على الإتيان بها ولم تأت بها وقع عليها الطلاق الثلاث والله سبحانه (٢٤٣) وتعالى أعلم

### (باب الرجعة)

(سئل) رضى الله عنه عن رجل تشاجر مع زوجته وشدها إلى بيت أبيها وقال أنت طالق وغاب عنها مدة نحو ثلاثة أشهر فهل إذا أراد مراجعتها ذلك وكيف يكون طريق المراجعة أفئونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث لم تمض لها ثلاثة قروء. فله مراجعتها بقوله راجعت زوجتي فلانة بنت فلان إلى عقد نكاحي وإن مضت الأقراء الثلاث

فلا بد من عقد جديد بشرطه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل طلق زوجته فادعت أنه طلقها ثلاثا وقال ما طلقت إلا طلاق واحدة فهل إذا عدت البينة تجب عليها الرجوع إلى مسكنه والتكسين أم يجوز لها أن تمتنع من الرجوع إلى بيته والتكسين والحال أنه راجعها قبل أن تنقض عدتها وأجرى بينهم والعدة ما انقضت أفئونا مأجورين خيرا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث عدت البينة خلف أنه لم يطلق لإطلاقا رجعيا وراجع بشرطه وجب عليها الرجوع إلى طاعته

(الجواب) في حاشية العلامة الأمير علي عبق نقلا عن البناي إذا أرسل العارية من الدواب مع عبده أو أجيده فلا ضمان لأن الناس هكذا يفعلون وإن لم يعر ضياعها إلا بقول الرسول وهو مأمون أو غير مأمون فذلك سواء والله أعلم [مسئلة] يخلف المستعير ما فرط فيما علم أنه هلك بغير صنعه كما إذا هلك بحرق أو قرض فأرملا ويبرأ سواء كان الشيء المستعار ما يغاب عليه أم لا وإن نكل عن البمين فإنه يغرّم ولا ترد البمين لأنها بين تهمة وحيث ضمن فإن فات المقصود من الشيء المستعار فإنه يضمن قيمة جميعه وإن لم يفت ضمن ما بين قيمته سليما ومعيبا هذا هو المول عليه كما في الأمير علي عبق ويؤخذ من هذه المسئلة أنه يجب على المستعير تفقد العارية وكذا يجب على المرتين والمودع ونحوهم تفقد ما في أمانتهم بخلاف بترك تفقده حصول العت ونحوه فيه لأن هذا من باب صيانة المال فإن لم يفعل ذلك تقريباً ضمن وهذا ظاهر وسيأتى ذكر هذا في باب الدعاوى والأيمان

### باب النصب

(ما قولكم) في الأكل من طعام الخلفاء والعامل وأخذ عطاياهم هل هو جائز مطلقاً أم فيه تفصيل وهل لمن ظلموه أخذ عين شيته إن ظفر به أو قدر شيته إن لم يوجد (الجواب) إن كان جل ما لهم حلالا جاز الأخذ منهم فقد أخذ مالك جائزة من المصور وأخذ ابن شهاب جائزة من عبد الملك بن مروان وأخذ ابن عمر جائزة من الحجاج على ما نقل قال الحسن لا يرد عطايا السلاطين إلا أحق أو مرأى أمي ما لم يعلم الحرام وإن كان جل ما لهم حراماً فيمنع الأخذ منهم وقيل يكره وأما من جميع ماله حرام فقال الشيخ سليمان في شرح الإرشاد يرم الأكل منه وقبول هبته ومعاملته إن علم أن ما أطمعه أو وهبه قد اشتراه بعين الحرام وأما إن اشتراه بشئ في ذمته ثم دفع فيه عين الحرام فإنه لا يحرم أكله وأما إن كان قد ورثه أو وهب له ذلك جاز ما لم يكن عين الحرام ويفهم مما ذكر أنه لو شك هل اشتراه أو وهب له أنه لا يحرم وإذا ظفر المظلوم بعين شيته جاز له أخذه أو أخذ ما يساوى قدره من مال الظالم سواء كان من جنس شيته أو من غير جنسه على المشهور وسواء علم الظالم أم لا وجواز الأخذ مشروط بشرطين الأول أن لا يكون الحق عقوبة كجرح أو قطع وإلا فلا بد من رفعه لمن يحكم عليه

وحرّم عليها النشوز والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في المطلقة طلاقاً رجعياً إذا انقضت عدتها ولم يراجعها الزوج في العدة هي بآنت عليه بانقضاء العدة فليس له مراجعتها إلا بعقد جديد ومهر جديد برضاها إن رضيت والا فلا أم كيف الحكم في ذلك أفئونا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا تحل له بعد انقضاء العدة إلا بعقد جديد ومهر جديد ورضاها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها أنت طالق ثم راجعها

ثم تشاجر معها ثانياً فقالت له أبارك الله من الحق والمستحق وما تدعى النساء على الرجال فأجابها الزوج بقوله إن صحت برأتك فأنت طالق ثم اصطالحوا بعد البراءة المذكورة ثم تشاجروا مرة ثالثة فقال لها أنت طالق فهل له مراجعتها أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كان الأمر مذكراً فله مراجعتها بشرطها والله تعالى أعلم (باب الويلية) (سئل) رضى الله (٢٤٤) عنه عن صور الحيوانات إذا اشتراها شخص وأعطاها لصي يلعب بها

يحل الشراء المذكور للصورة وإعطائها للصياني أم لا يحل إلا للعب النبات دون غيرهن من الصياني أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يحرم شراء الحيوانات المذكورة وإعطائها للصي يلعب بها إلا للعب النبات فهن مستثنات من ذلك ففي التحفة يجوز تصوير لعب النبات لأن عائشة رضى الله عنها كانت تلعب بها عنده صلى الله عليه وسلم رواه مسلم وحكته تدرين أمر التربة أه وحيث جاز التصوير جاز البيع فيما يتعلق بهن والله سبحانه وتعالى أعلم

### (باب اللعان)

(سئل) رضى الله عنه في رجل تزوج امرأة وجلس في عقده مدة ثلاث سنوات وبعد طلقها طلاقاً بائناً ومكثت عند أهلها ثلاث سنين وأربعة أشهر ثم نالت حاملاً ولم يخبر الزوج أنها حامل ثم إن أخت الزوج أوصت عند موتها أن امرأة أخيها حامل منه فهل يثبت ذلك الحمل من الزوج المذكور أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم إن وضعت لدون أربع سنين

والثاني أن يأمن من الرذيلة أه ملخصاً من الخرشى والعدوى [مسئلة] من أتلف أحد مزدوجين ضمن قيمتهما على الأصح كأحد سفرى كتاب وقيل يضمن قيمة التالف وما نقصه الباقي كمن أتلف عجلاً كانت أمه تحلب عليه أه من الأمير على عتق في فصل الخيار [مسئلة] من تعدى على ثوب شخص آخر فصعبه فربه يخير بين أن يأخذ من المتعدى قيمته ابض يوم التعدى أو يأخذه ويدفع للتعدى قيمة صعبه يوم الحكم أه خرشى (ما قولكم) في رجل اشترى من آخر ثوباً يظنه ملكاً للبائع ثم تبين أنه مغضوب فرده إلى غاصبه ورد له الغاصب دراهمه فهل يسوغ له تملك تلك الدراهم أم لا (الجواب) في الأيمري أول باب الودعة لم يختلف أصحاب محنون أنه يجب عليه الصدق بقيمة الثوب لأنه لم يعلم صاحبه وبالدراهم التي أخذها بدل دراهمه أى لأنه قدر على تخلص الثوب للفقراء وقد رده للغاصب ولأن الدراهم ليست عين دراهمه<sup>(١)</sup> ودراهمه في ذمة الغاصب كما قاله في الودعة يحرم قبولها من مستغرق الذمم ومن ردّها له ضمنها للفقراء والله أعلم (ما قولكم) في ظالم كص أو غاصب أو سارق أو مكاس أخذ شيئاً من ربه فقرأ ثم اشتراه شخص غير ربه من ذلك الظالم ثم وجده ربه يد ذلك المشتري هل له أخذه منه أم لا (الجواب) لربه أخذه من المشتري من الظالم ولكن يدفع للمشتري القدر الذى دفعه للظالم بشرطين الأول إن لم يأخذ المشتري ذلك الشيء من الظالم ليملكه مع عليه بأنه ظالم وإلا بان أخذه ليملكه فإن ربه يأخذه بجائناً الثاني لم يمكن تخليصه من الظالم إلا بالقداء فإن أمكن تخليصه من الظالم بجائناً فإن ربه يأخذه من المشتري بجائناً وإن أمكن أخذه من الظالم بأقل مما فداه به المشتري فإن ربه يأخذه بذلك الأقل كذا ذكره في باب الجهاد (فرع) إذا باع عن الصغير قربة كالآخ والعلم بلا إصاء ولا حضانة فكبر الصغير وأخذ شيئاً من المشتري لا يرد الغلة ولو كان عالماً يوم البيع بتعدى البائع قاله في المعيار وقال الشيخ ميارة لأن القريب فيه خلاف بين العلماء هل ينزل منزلة الوصى أم لا وعلى الثاني فالمشتري منه له شبهة

(١) قوله ليست عين دراهمه : لكن قد يقال هو يأخذ بقدر حقه إلا أن يقال يتحاصروا مع

غرماء الغاصب وهو لا يدرى ما يخصه

من اجتماعهما قبل الطلاق نسب إليه ولا ينتق عنه إلا بلعان بشرطه والله سبحانه وتعالى أعلم (باب الإيلاء) (سئل) رضى الله عنه فيمن تشاجر مع زوجته فقال ورب الكعبة ما عاد أحبك مرة واحدة يعنى لا يقربها الله يحرمك على كتحريم أملى على ونوى بهله أمه وأخته فهل والصورة هذه ماذا يجب عليه في ذلك أفئونا (أجاب) رضى الله عنه حيث أراد بقوله الأول الجماع لزمه بجماعتها كفارة بين وإن أراد بالثاني طلاقاً أو ظهاراً وقع



مانوا وإن لم يتوشنا بما ذكر لزمه كفارة يمين والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الاستبراء) (سئل) رضى الله عنه فيمن ملك أمة وأراد وطأها عقب الملك من غير استبراء وهي من ذوات الأشهر فهل يحل له وطؤها فإذا قلتم لا فهل أحد يقول بذلك من علماء الشافعية أو غيرهم أفئدوا (أجاب) رضى الله عنه لا يحل وطؤها حتى يستبرئها هذا هو المتمدن الذى عليه الفتوى (٢٤٥)

التقريب لا يجب استبراء البكر والصغيرة ومن لم توطأ قال الرويانى وأنا أميل إليه قال العلامة السيوطى قلت وهو المختار عندى والله

سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في جارية بانت حامل بعد وطء سيدها بثلاث سنين وحيضها مرارا فهل يلحق به الحل والحال ما ذكر وإذا قلتم لا فلا الحكم في ذلك وفيها أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه لا يفتى عن سيدها الحل المذكور إلا أن يستبرئها بحيضه مثلا بعد الوطء وقبل الوضع وحلف مع ذلك أن الولد ليس منه فإذا وجد الشرطان اتفئ الحل ويصير ولدها

رقيقا للسيد إن لم تكن أمه أم ولد ولا فيقبعها ولا يلزم الأمة حد ولا غيره إلا أن تقر بزنا أو تقوم البينة به فيعمل بقتضاه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في جارية تدعى أنها حامل من سيدها وتم لها حول كامل وهي تدعى ذلك وبعد الحول رأى سيدها نكراه فأنكره عليها وبعد ذلك ثبت الحل فهل يكون الطفل من سيدها على هذه الصفة أم يحل بيعها بحملها أم كيف الحكم

أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان سيدها يطؤها فالولد ولده ولا عبرة بالرية المذكورة إلا إن استبرأها بحيضه بعد وطئه ووضعته لسته أشهر من الاستبراء وحلف على ذلك فينتفى عنه الولد وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل اشترى جارية من شخص آخر والحال أن الأمة المذكورة مكثت عند الدلال نحو خمسة أشهر قبل الشراء فلما اشتراها المذكور سألها هل حضت أم لا فأجابت بأنى رأيت الدم يوما واحدا عند سيد قبل

تسوغ له الغلة قاله أبو الحسن الصغير وكذا من باع ما يعرف لغيره زاعما أن مالكة وكله على بيعه وهو من ناحيته وسببه فلم يثبت التوكيل ففسخ البيع فلا ترد الغلة اه أمير

### باب في الاستحقاق

[مسئلة] الاستحقاق لغة إضافة الشيء لمن يصلح له وله فيه حق كاستحقاق هذا من الوقف مثلا بوصف الفقراء والعلم وشرعاً رفع ملك شيء بثبوت ملك قبله وحكمه الوجوب إن توفر سببه في الحر أو غيره إن ترتب على عدم القيام به مفسدة كالوطء الحرام والإجاز وسببه قيام البينة على عين الشيء المستحق أنه ملك للبدعى لا يعلمون خروجه ولا خروج شيء منه عن ملكه إلى الآن وشروطه ثلاثة الأول الشهادة على عينه إن أمكن وإلا لحازته والثاني الإعذار في ذلك للحائز فإذا ادعى مدفعاً أجله فيه بحسب ما يراه والثالث يمين الاستبراء ويمتنعه أحد أمرين سكوت أو فعل فالسكوت عدم قيام المدعى بلا عذر أمد الحيازة والفعل اشتراؤه من حازته من غير بينة يشهدا سراً قبل الشراء بأنى إنما قصدت شراؤه ظاهراً خوف أن يفوته على بوجه كما في شرح أقرب المسالك وحاشيته

### باب في الشفعة

[مسئلة] سبب الشفعة بيع الشريك الآخر جزاءه الشائع في عقار ونحوه على غير شريكه. وأركانها خمسة (الأول) أخذ وهو الشفع وشروطه أن يكون هو المالك للجزء الآخر أو وكيله أو وليه حيث كان محجوراً عليه أو بيت مال ولو ذمياً أو محبساً لحصته (والثاني) مأخوذ منه وهو المشتري وشروطه أن يطرأ ملكه وأن يكون لازماً وأن يكون بمعاوضة ولو غير مالية كتنكاح وخلع (والثالث) شيء مأخوذ وهو المبيع وشروطه أن يكون جزءاً شائعاً من عقار ونحوه ولو منافقاً له أو شجراً أو بناءً مملوكاً بأرض حبس إن انقسم وإلا فقولان مشهورهما عدم الشفعة فيه فمن قال علة الشفعة رفع ضرر الشركة أجازها مطلقاً إذ ضررها حاصل فيما لا ينقسم أيضاً ومن قال عليها دفع ضرر القسمة منعها فيما لا ينقسم فلا شفعة لأحد الشريكين بأذرع معينة من عقار ولا بغير معينة عند مالك ورجحه ابن رشد ولا شفع فيها الشفعة والعقار الأرض وما اتصل بها من بناء وشجر

أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان سيدها يطؤها فالولد ولده ولا عبرة بالرية المذكورة إلا إن استبرأها بحيضه بعد وطئه ووضعته لسته أشهر من الاستبراء وحلف على ذلك فينتفى عنه الولد وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل اشترى جارية من شخص آخر والحال أن الأمة المذكورة مكثت عند الدلال نحو خمسة أشهر قبل الشراء فلما اشتراها المذكور سألها هل حضت أم لا فأجابت بأنى رأيت الدم يوما واحدا عند سيد قبل

أن يقبضنى الدلال فما حكم المذكورة في الاستبراء هل هو بالاشهر أو بالحيز فاذا قلتم من ذوات الحيز فوطئها المشتري ما حكم وطئه وهل إذا أراد بيعها يجب عليه الاستبراء أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كانت المذكورة لم تر الدم أربعة وعشرين ساعة فيا مضى من عمرها فهو من ذوات الأشهر فيكون استبرأؤها بشهر وإن رآته أربعة وعشرين ساعة فيا مضى (٢٤٦) ثم انقطع فاستبرأوها بحضة فإن لم تره صبرت حتى تحيض

أو تصل سن اليأس ووطئ المشتري لها قبل الاستبراء حرام لاحد فيه ولا يجب عليه الاستبراء إذا أراد البيع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن ملك جارية من ذوات الحيز أو من ذوات الأشهر فهل يحل النظر إليها بشهوة ومضايعتها ومفاخذتها ومعاظمتها وتقبيلها أو غير ذلك من الاستمتاع ما عدا الجماع أم يحرم جميع ذلك عليه حتى تنقضي عدتها فإن قلتم بالحرمة فسافائدة الملك وإن قلتم بعدم الحرمة بينونا دليلا ذلك أنما بين الله تعالى (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان ملكه لها بغير سبي كأن اشأها أو ورثها أو غير ذلك من أسباب الملك حرم عليه جميع ذلك حتى يستبرئها وإنما حرم ذلك لأدائه إلى الوطء المحرم ولاحتيال أنها حامل بحر فلا يصح حينئذ بيعها والله الهادى سبحانه أعلم (باب الرضا)

(سئل) رضى الله عنه عن رجل أخبرته أمه بأن بينه وبين زوجته رضا محرما

فلا شفعة في غيره إلا تبعا ونحو العقار الثمرة على أصولها ونحوها من مثناة وباذنجان وقرع وبامية بماله أصل يخفى ثمره وأصله باق ولو بيعت مفردة عن أصلها مالم تبيس بعد العقد وقبل الأخذ بالشفعة وإلا فلا شفعة فيها وكذا إذا وقع العقد عليها وهى يابسة كما في المدونة فلو باع أحد الشريكين الأصول وعليها ثمرة قد أزهرت أو أبرت قبل البيع واشترطها المشتري لنفسه ولم يأخذ الشفيع بالشفعة حتى يبست وقلنا بسقوط الشفعة حينئذ فيها وأخذت الأصول بالشفعة حط عن الشفيع ما ينوب الثمرة من الثمن وأما لو اشترى الأصول ولم يكن فيها ثمرة أبرت أخذت بالشفعة مع الأصول مالم تبيس أو تجذ وإلا فابها المشتري وأخذ الشفيع الأصول بالثمن ولا يحط عنه شيء من الثمن في نظير الثمار وفي الحالة التي يفوز فيها بالثمرة يرجع المشتري عليه بالثمنة من سقي وعلاج ولو زادت قيمة الكلف على الثمار ولا شفعة في حيوان إلا حيوانا في نحو حائط ومصرة محبسة فإذا كانت الحائط مثلا مشتركة وفيها حيوان كبقرة أو أذى مشترك بينهما فباع أحدهما نصيبه من الحائط فالآخر الأخذ بالشفعة في الحائط والحيوان (الركن الرابع) المأخوذ به وشرطه أن يكون مثل الثمن الذى أخذ به المشتري أى الذى وقع العقد عليه وإن نقد المشتري خلافه على الراجح حيث كان مثليا ولو ديناً بذمة بائع أو قيمته إن كان مقوما كبد وتعتبر القيمة يوم البيع لا يوم الأخذ بالشفعة أو قيمة الشقص فيا إذا كانت المعاضة بشئ غير متوّل من نحو نكاح وخلع وصلى عمد على نفس أو طرف الواجب فيه القود وبما يخصه من الثمن أن صاحب الشقص في البيع غيره في صفقة ولزم المشتري لها الباقي وهو ما صاحب الشقص في الشراء كالعبد وإن قل وأن يأخذه بأجله إن أيسر أو لم يوسر وضمنه ملي وإلا لجعل الثمن إلا أن يتساويا عدما وبرهنة وضامنة وأجرة دلال وكاتب ومكس (الركن الخامس) الصيغة وشرط لزوم الشفعة للشفيع أن يقول أخذت بالماضى لا بالمضارع ولا باسم الفاعل وأن يكون في حال معرفة الثمن وشرط لزوم المشتري تسليم الشقص أن يقول بعد قول الشفيع أخذت بالثمن سلمت لك ذلك فبيعت به بالثمن المعجل فإن عجل الثمن فلا كلام للمشتري وأخذ منه جبرا إن لم يسلم وإن لم يعجله فإن سلم أجل للوفاء باجتهاد الحاكم ولا نقض

بعد نحو عشرة سنين وهى مساكنة لهما فوقع في قلبه صدقها لصلاحتها ولم يلتفت لما يحصل بينهما من غلصات النساء لمريد ورعها لكن شق عليه فراق الزوجة المذكورة لامتداد الصبوة وكونها أم أطفاله وبنت عمه ومعلوم أن إخبار الأم أو غيرها لا يؤثر في صحة النكاح مالم تقم البيضة العادلة ويتم نصابها بأربع نسوة عند القاضي مع استجماع شروط الحبسة ونحو ذلك مما هو معلوم لكن ذكر العلامة ابن حجر في شرح الإرشاد الكبير آخر باب الرضا أنه

إذا وقع في قلبه صدقها اتجه الجزم بالحرمة حيثئذ أو قريب من هذه العبارة ونحوها أيضاً نقلها العلامة البرلسي في الجواهر وكأنه نقلها من الإمداد لتأخر منته فهل ما ذكره معتمد أم لا وهل في المسئلة خلاف يجوز العمل به أو قول لبعض الأئمة وما معتمد الرمي واتباعه في مال هذه نصاً لا مفهوماً وهل فرق بين قولهم وقع في قلبه صدقها وغلب على ظنه صدقها وإذا قلتم بالفرق أوضحتم كلاً على حدته (٢٤٧) وكان العلامة ابن حجر قاسماً على

مسئلة الخبر بدخول رمضان فإذا لم يوجد نصوص في المسئلة في باب الرضاع فليقل في المسئلة المقيس عليها وعبارة الامداد المشار اليها مانصه نعم إن وقع في نفسه صدقها احتمل أن يقال يلزمه الاخذ بقولها قياساً على لزوم الصوم بإخباره من وقع في قلبه صدقه انتهى ومثله الجواهر لأنه

قال كالصوم بدل قوله قياساً الخ أفتونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله أعلم أيها السائل وفقك الله لمرضاة أن ما ذكره العلامة في شرح الإرشاد هو المعتدل الذي لا يحصى عنه وقد وافقه على ذلك العلامة الشمس الرمي في نهايته وعبارة التحفة في باب الرضاع في فصل في الاقرار والشهادة بالرضاع قال رجل هندبتي الخ ويظهر أنه لا تنبت الحرمة على غير المقر من فروعه وأصوله مثلاً إلا أن صدقه أخذاً مما مر أول محرمات النكاح فيمن استحلق زوجة ولده بل أولى وحيثئذ يأتي هنا ما مر ثم إنه لو طلق بعد الإقرار أو أخذه مطلقاً فلا تحل له بعد الخ مافي التحفة وعبارة النهاية ويتجه عدم ثبوت الحرمة على غير المقر من

للشفعة ثم بيع من ماله ما يوفي به الثمن ولو الشقص والاولى تقديم ما هو الاول بالبيع وإن لم يسلم ولم يعجل أجل بالايجاب فإن مضى الأجل ولم يأت به فله البقاء على طلب الثمن فيبيع له مال الشفع للوفاء وله أن يطل أخذه بالشفعة فإن قال الشفع أنا أخذ بالمضارع أو باسم الفاعل وقد سلم المشتري له الأخذ أجل ثلاثة أيام لإحضار التقدي فإن أتى به فيها وإلا سقطت شفيعته ولا قيام له بها بعد ذلك وأما إن سكت المشتري أو أتى فإن عمل الثمن أخذه المشتري جبراً وإلا بطلت شفيعته حالا فيهما ورجع الشقص للمشتري . هذا خلاصة ما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته

### باب في القسمة

(ما قولكم) في شريكين في خانوت طلب أحدهما البيع وأبى الآخر فهل يجبر على البيع أم لا (الجواب) في أقرب المسالك وأجبر على البيع من أباه من الشركاء فيما لا ينقسم من عقار وغيره بشروط (الاول) إن تقصت حصة مريد البيع لو بأعها مفردة من حصة شريكه فإن لم تنقص لو بيعت مفردة لم يجبر لعدم الضرر . (الثاني) ولم يلزم الآبي النقص فإن قال يع ما يخصك في هذا الخانوت وإن نقص عن بيعه جملة فعلى ما نقص فإنه لا يجبر على البيع معه لعدم الضرر (الثالث) ولم تملك حصة مريد البيع مفردة فإن ملكها مفردة وأراد بيعها وأبى صاحبه من البيع معه لم يجبر على البيع معه . (الرابع) ولم يكن المجموع للغة فإن اشترى لها خانوت اشترى للغة لم يجبر الآبي على البيع مع من أراداه ان يتصرف

### باب في القراض

(ما قولكم) في شخص اشترى سلعة لنفسه بشئ معلوم فلم يقدر على وفائه فقال لشخص آخر إذا اشتريت سلعة بكذا فاعطني الثمن لا نقده لربها وربحها بيننا متناصفة مثلاً فدفعه له فهل هذا قراض صحيح أم لا وإن قلتم إنه غير صحيح هل الربح للعامل وحده والخسر عليه أم لا (الجواب) هذا قرض فاسد لقراض فيجب رده لربه فوراً لأنه قرض لم يقع علي وجه المعروف فإن نقده في السلعة فالربح للعامل وحده والخسر عليه بخلاف ما إذا لم يخبر رب المال بالشراء بل قال بعد أن اشترى ادفع لي عشرة مثلاً علي وجه القراض والربح بيننا فيجوز

نحو أصوله وفروعه ما لم يصدق أخذاً مما مر أول محرمات النكاح فيمن استحلق زوجة ابنته بل أولى وحيثئذ يأتي هنا ما مر ثم إنه لو طلق بعد الإقرار أو أخذه مطلقاً فلا تحل له بعد الخ ما فيها وفي النهاية والتحفة في باب ما يحرم من النكاح بعد قول المتن والاخوات نعم لوزوجه الحاكم مجهولاً ثم استلحقها أبوه بشرطه ولم يصدق هو ثبتت أخوتها له وبقي نكاحه نص عليه الخ ما فيها والعبارة للتحفة فدل كلامهما على أنه بالتصديق حرمت عليه لأنه في التحفة

استظهره وفي النهاية استوجبه كما هو صريح عبارتهما والذي يظهر أنه لافرق بين قولهم وقع في قلبه صدقها وغلب على ظنه صدقها وأن المراد منهما واحد وهو وقوع نسبة التصديق في قلبه بظن قوى بدليل عبارة النهاية ما لم يصدق والتحفة إلا إن صدقة هذا وقد سبق منا افتاء مخالف لما ذكر فليحذر والله الهادي إلى سواء السبيل أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل معاشر امرأة في الحرام سنة (٢٤٨) كاملة ثم بعد ذلك تزوجها بالحل والجلوس قدر نصف شهر فجاءت امرأة إليه

وقالت له يا ولدي هذه أختك من الرضاة لأنى أرضعتها مع أخيك فقال لها متى أرضعتها فقالت له قبل ما يأخذ أبوك أمك بخمس ست سنين وأنت في علم الله فهل والحالة هذه الحرمه تحل لهذا الرجل أم تحرم عليه رضاعها مع أخيه من أبيه (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان اللبن الذي ارتضعت من المذكورة للأب بأن نزل بسبب ولادة من الأب رضعت منه خمس رضعات متفرقات وشهد بما ذكره رجلان أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة حرم نكاحها وفرق بينهما ولا فلا والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن زوجته أرضعت بنته مع ابن أخيه وزوجة ابن أخيه المذكورة أرضعت المذكورة أيضاً مع ابنها المذكور وللم المذكور ابن من زوجته المذكورة موجود قبل الرضاع المذكور ولابن أخيه المذكور بنتان من زوجته المرضعة المذكورة وجدوا بعد الرضاع المذكور لم يراضعوا مع أحد من أولاد عمه فهل يحل لابن العم الموجود قبل الرضاع أن يتزوج بأحد البنين المذكورين

ويكون قراضاً على ما دخلا عليه وكذا يكون قراضاً صحيحاً إذا قال ادفع لي كذا على وجه القراض فقد وجدت رخصاً اشتريه به والرجع بيننا على كذا فيجوز إن لم يسم السلعة أو يابيهما فإن سمي أحدهما لم يجز وكان قراضاً فاسداً وله في تعيين البائع أجره تولى الشراء أو قراض المثل وله في تعيين السلعة أجره المثل

### باب في المساقاة

[مسئلة] هي عرفاً عقد من رب الحائط أو الزرع مع غيره على القيام بمؤنة وخدمة شجر أو نبات أى على التزام خدمته من سقى وتنقية وتقليم وغير ذلك بجزء من غلة هذا هو الأصل وفيها لأبأس بالمساقاة على أن كل الثمرة للعامل بصيغة من لفظ مادة ساقيت فقط عند ابن القاسم وأومنه ومن مادة لفظ عاملت أيضاً عند سحنون كما سيتضح وهى مستثناة من ستة أصول كل واحد منها يدل على المنع (الأول) الإجار بالمجهول لأن نصف الثمرة مثلاً بمجهول (الثاني) كراء الأرض بما يخرج منها فيا إذا جعل للعامل جزء من البياض والبذر عليه (الثالث) بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بل قبل وجودها (الرابع) التفرع لأن العامل لا يدري أنسلم الثمرة أم لا وعلى تقدير سلامتها لا يدري كيف يكون مقدارها (الخامس) بيع الطعام بالطعام نسيئة إذا كانت العامل يغم طعام النواب والاجراء لأنه يأخذ عن ذلك الطعام طعاماً بعد مدة (السادس) الدين بالدين لأن المنافع والمشاركات غير مقبوض والأصل فيها معاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر ولداغة الضرورة إلى ذلك ولفظها مفاعلة أما من التي تكون لواحد نحو سافر وعافاه الله وهو قليل وأما أن يلاحظ العقد وهو لا يكون إلا من اثنين فيكون من التعبير بالمتعاق بالفتح وهو المساقات على المتعلق بالكسر وهو العقد وإلا فهذه الصيغة تقتضى أن كل واحد من العامل والمالك يسقى لصاحبه كالمضاربة والمقابلة وليس هو المراد كما في حاشية أقرب المسالك وشرحه على المتن [مسئلة] عقد المساقات من العقود اللازمة عند جمهور الفقهاء خلافاً لأن حنيفة فإنه منعها ووافق صاحباه الجمهور فليس لأحدهما فسخها بعد العقد دون الآخر ما لم يراضيا عليه هذا هو المذهب وأركانه أربعة (الأول) العقود عليه وهو الأشجار وسائر الأصول وشروط صحته ثلاثة الأول أن لا يتخلف

أم لا يحل له ذلك ويكونوا جميعاً أخوة أم كفى الحكم أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم يجتمع الابن المذكور والبنات على ثدى واحد جاز له نكاح أحدهما والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجلين يراضعا مع شخص وللشخص أخت أجنبية ثم إن الرجلين المذكورين أراد أحدهما أن يتزوج على أخت الشخص المذكور فهل له ذلك أم لا أجيبوا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان المتزوج المذكور لم يجتمع هو والمرأة على ثدى واحد فنكاحه

صحيح والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل عنده أخت ولها ولد رضيع مع ولد خاله ثم مات أبو الولد الذي رضع معه ولد خاله ثم أخذ أمه رجل آخر وجابت منه بنت ثم جاء للخال ولد غير الذي رضع مع ولد أخته وأراد الرجل أن يزوج ولده على بنت أخته فهل يصح العقد أولا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم يجتمعا على ندى واحد فالنكاح بينهما صحيح والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل (٢٢٩) ماتت زوجته وأراد التزوج بابنتها

والحال أنها أرضعت مع بنته بنت أختها فهل يصح له أن يتزوج بها أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم ترضع من لبنه ولابن من تحرم عليه بنتها حلت له وجاز له نكاحها والله الهادي أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن أرضعت شخصين من ثديها خمس رضعات متفرقات والحال أنها إذا عصرت ثديها يخرج منه مثل الغراء ولم تعلم هل وصل شيء إلى جوف المذكورين أم لا والحالة هذه تثبت الرضاع أم لا فإن قلت لا، الورع الترك أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يثبت الرضاع بما ذكر والحال ما سطر والله عز وجل أعلم

### (باب الحضنة)

(سئل) رضى الله عنه في ولد فقيه بلغ تحت يد والده فهل للولد المذكور الخروج من تحت يد والده ليتعلم العلم أو ليتعلم حرفة تغنيه عن مته والده وتكف الناس والحال أن والده لم يرض ذلك فهل يجبر الولد المذكور لطاعة والده حيث الولد المذكور ملتزم لولده مادام باق تحت يده مؤتمته

بضم الياء فلا تصح فيما يخلف كقضب بفتح القاف وسكون الضاد المعجمة نبت معلوم يشبه البرسيم أقرط بضم القاف أو موز لا تخلف ولا تنتهي لأجل معلوم فينال الذي لم ينبت منه من سقى العامل فكانه شرط زيادة عليه الثاني أن لا يبدو صلاحه خلافا لسخنون فلا تصح فيما بدا صلاح ثمرة وهو في كل شيء بحسبه على المشهور لأن فيه منفعة لرب الحائط وهو سقوط الجائحة عنه لأن الثمرة إذا أجيحت في المسافة لم يكن له في الجائحة شيء وكان له الخيار بين التصادى أو الخروج بخلاف الاجارة فإن للأجير أن يرجع فيها إذا أجيحت الثمرة بأجرة مثله فيما عمله الثالث أن يكون ذا ثمر في عام المسافة فلا تصح فيه لائتمره له أصلا كالأثل أو لم يبلغ حد الأثمار كالودى نعم تصح في محترقات هذه الشروط تبعا لغيره مما تصح فيه المسافة فيكون لها ولا يجوز إبقاؤه للعامل ولأرب الحائط لأنه زيادة لإمالي رب الحائط أو على العامل بناله بسقيه مسقة والفرق بينهما وبين البياض ورود السنة بالبياض (الركن الثاني) الجزء المشترك للعامل من الثمرة وشروط صحته ثلاثة الأول شيوعه في ثمر الحائط فلا تصح بشجر معين ولا بكيل والثاني عليه كربع أو ثلث أو أقل أو أكثر فلا تصح لو قال للعامل ولك من الثمر جزء أو بعض والثالث أن لا يكون مختلفا فلا تصح فيما لو كان في الحائط من الثمر وشرط عليه أن يأخذ من نصف منها النصف ومن نصف آخر الثلث (الركن الثالث) العمل وهو جميع ما يقتدر الحائط إليه عرفا كإبار وتنقية ودواب وإحبال ودلاء ومساحي وأجراء وعليه خلف مارت من ذلك إلا ما مات أو مرض أو غاب أو أبق أو سرق من الحيوان العاقل أو غيره مما كان في الحائط أولا قبل العقد فليس عليه بدله ولا أجرته بل ذلك على رب الحائط وإنما على العامل إجراء النفقة على من في الحائط من عبيد وأجراء ودواب وكسوتهم كانوا الرب الحائط أولا وشروط محتمة أربعة (الأول) أن يشترط عليه رب نقص مافي الحائط من نحو دواب مما هو موجود بالحائط يوم العقد مما يحتاج الحال إليه وإلا فسد (الثاني) أن لا يشترط تجديد الشيء في الحائط لم يكن موجودا وقت العقد على العامل أو رب الحائط بما تقدم وإلا فسد إن كانت تلك الزيادة لها بال وإلا لغت كما في بن وغيره (الثالث) أن لا يشترط زيادة

(٣٢ - قرأ العين) ومؤتمته من تلزمه مؤتمته أو يمنع الوالد المذكور من إبقاء ولده تحت يده حيث لم يرض الولد المذكور بالجلوس تحت يده وإذا قلتم يجبر الولد لطاعة والده وإبقائه تحت يده فهل للولد المذكور أخذ شيء من الزكاة التي تدفع إلى أصنافها حيث هو من الأصناف الثمانية والحال أن والده غنى أم لا كيف الحكم في جميع ذلك أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم له الخروج من تحت يد والده حيث لا يبره ولا يجبر على البقاء تحت يد والده وإن التزم

والده ما ذكر كما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له زوجة طلقها منذ أربع سنين وله منها بنت سنها إحدى عشرة سنة وأكثر فهل والحالة هذه خلصت حضنة البنت المذكورة أو هي باقية أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم وأما البنت الصغيرة فهي بخيرة بين أبيها وأُمها فمن اختارته منهما صرفت إليه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخص (٢٥٠) أراد أن ينزل إلى جدة وله زوجة بمكة والحال أنه لم

يكن لها بمكة أحد من أقاربها ولم يعطها شيئاً تصطرف به في طريقها بل ولم يبق عندها شيء من المصروف فهل والحال ما ذكر تجبر علي النزول إلى جدة بهذه الكيفية أو تكون ناشرة إن لم تفعل أم كيف الحكم وله منها بنت عمرها ست سنين فطلب منها البنت أن يسافر بها إلى اليمن فهل يجبر على ذلك أم لا أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان امتناعها من النزول لعدم الأمن أو لعدم ما تستعين به على السفر فلا تكون ناشرة بذلك وحيث كان سفره المذكور للثقة

فليس لها الامتناع من إعطائه بنته وإلا فلها ذلك والله سبحانه تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن طلق زوجته وله منها ابن فلن تكون حضنته فإن قلتم للام فهل لها طلب أجره الحضنة ونفقة الابن فإن قلتم نعم فهل يجبر الزوج على ذلك أم لا أفوتونا ماجوريت (أجاب) رضى الله عنه نعم تكون الحضنة للام الطفل المذكور حيث لم تزوج إلى تمام سبع سنين ولها طلب أجره حضنة الطفل ونفقت

شيء لأحدهما يختص به عن صاحبه خارج عن الحائط كأن يعمل له عملاً في حائط أخرى أو يخط له ثوباً أو يبنى له بيتاً أو يزيده عيناً أو عرضاً أو منفعة كسكنى أو ركوب أو نحو ذلك وإلا فسدت (الرابع) أن لا يشترط عمل شيء من العامل يبق في الحائط بعد انقضاء المساقاة كحفر بئر أو إنشاء شجر أو بناء حائط بها أو تسوية أرض وإلا فسدت فإذا لم يشترط شيئاً من ذلك فلا يضر وفعله من المعروف الذى يثبت عليه فاعله (الركن الرابع) ما ينعقد به وهو الصيغة وشرطه عند ابن القاسم أن يكون بلفظ من مادة ساقيت فقط لا بلفظ إجارة أو شركة فلا تنعقد بذلك أى من البادئ منهما ويكفى من الثاني أن يقول قلت أو رضيت ونحو ذلك قال الشافعي ولفظ ابن رشد والمساقاة أصل في نفسها لا تنعقد إلا بلفظ المساقاة على مذهب ابن القاسم فلو قال رجل استأجرتك على عمل حائطى هذا بنصف ثمرته لم يجز على مذهبه كما لا تجوز الإجارة عنده بلفظ المساقاة بخلاف قول سحنون فإنه يجيزها ويجعلها إجارة وكلام ابن القاسم أصح اه باختصار هذا خلاصة ما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته والله سبحانه وتعالى أعلم

### باب في الإجارة

[مسئلة] إذا قال احتطب على دايتي ولك نصف الحطب فيجوز إن علم ما يحتطبه عليها بعادة أو شرط وسواء قال يوم لى ويوم لك أم لا كنفلة لى ونفقة لك وأما إذا قال ولك نصف ثمنه فلا يجوز للغرر اه من أقرب المسالك [مسئلة] يجوز إجارة دابة لمكان معلوم على أنه إن ظفر بجاحته في أثناء الطريق حاسب رباها على قدر ماسار صعوبة وسهولة ومحل الجواز إن لم ينقد الأجرة وإلا لم يجز لتردها بين السفينة والثنية اه منه (ما قولكم) في شخص قال لآخر لبع لى سلعتى وما زاد على مائة فهو ببنى وينك فلا يجوز وله كراه المثل كما كتبه السيد عن ح اه أمير على عقب [مسئلة] تصح الإجارة على حفظ زرع مثلاً ويكون له على كل قفيز مائة نص عليه ابن أبى زيد لأنه كشره صبرة كل صاع بكذا وعن الأبهري المنع اه أمير (ما قولكم) في الخائط لا يكاد يخالف مستخطه وهو مخالف لمؤجره فيخطه الثوب فإذا فرغ أرضاه هل هو جائز أو لا لكون الأجر غير معلوم (الجواب) هو جائز وقد ذكر الحطاب أن المنع في هذه المسئلة ونحوها غلو في الدين كما يفعل في دخول الحمام

بما يليق به ويجبر أبوه على ذلك والله سبحانه تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل توفي عن ابن وبنت وزوجة وأم وأخ لأم وأخوان لآب والمتوفى مات مجهلاً فهل للأم والأخ الضريز إذا رآوا ما ينكروه على الأولاد من أهم بعد مكوثها في البيت وضبطها والحال أن الابن والبنت حصل لهما عطف من غياب الأم عنهما واعتنائها بهما بحيث لم يفعلوا وكذلك للام والأخ من الام الاعتراض إذا رآوا الاسراف في مال الميت بغير وجه شرعى لهم أن يرفعوا الأمر

للحاكم الشرعي وأخذ البزورة من أهم لحث أنها خبيثة الاطباع أم ليس لهم أفيدونا الجواب (أجاب) رضى الله عنه نعم لهم أن يرفعوا الأمر للحاكم الشرعي فيقيم على الاطفال وصيا يحفظ أموالهم وحيثما كانت أم الاطفال غير صالحة للحضانة فتكون الحضانة للجددة والله سبحانه أعلم

(باب الجنائيات) (سئل) رضى الله عنه في المملوك إذا (٢٥١) جنى يقتل أو نهب أو سرقة فهل تلزم

السيد جنائية المملوك أولا وكيف يكون حكمها أفوتنا (أجاب) رضى الله عنه بقوله مال جنائية العبد الصادرة بنحو القتل يتعلق برقبته إن صدق السيد أو ثبتت بينة وإلا فهو متعلق بذمته يتبع به إذا عتق والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة ضربت ضربات بعصاة كثيرة ضربا شديدا رجلا في ظهره وفي صدره فسبب الضرب المذكور ورم صدر الرجل المضروب المذكور ثم بعد أيام زال منه الورم المذكور لكنه يشتكى الوجع في صدره ويخرج الدم من فمه ويقول خروج الدم من وجع صدرى بسبب الضرب المذكور وما زال عني وجع صدرى بل غالب زمني أحسن الوجع المذكور وقتا ينقل على وقتا يخف وهو على هذه الحالة المذكورة نحو ثلاث سنين بعض الأوقات يبيع ويشترى ويأخذ ويعطى وغالب زمني يلزم فراشه وقال سبب ملازمتي فرائى ومرضى بسبب الضرب المذكور ثم مرض مرضا شديدا فتأدى

وحلق الرأس والفران بخبز واستدل للجواز بما وقع منه صلى الله عليه وسلم من حجامته ولم يشارط الحجام ثم أعطاه وربما الحق بذلك حمير الكراء بمصر بجامع القلة والمساحة فكان ذلك رخصا مستثناة اه أمير (ماقولكم) في رجل قال لآخر ارق هذا الجبل ولك عشرة قروش قرق هل يلزم ذلك الرجل العشرة قروش أم لا (الجواب) في الصاوى وقد نص ابن يونس أن من قال ارق هذا الجبل ولك كذا أنه لا شيء له اه (ماقولكم) في شخص استأجر حيوانا وادعى ضياعه هل يضمن أم لا وإذا قلتم لا يضمن هل يخلف أم لا (الجواب) في أقرب المسالك أن المستأجر لشيء والمؤجر يفتح الجيم كالراعى أمين فإن ادعى الضياع أو التلف فلا ضمان عليه كان مما ينافى عليه أم لا ولو شرط عليه الضمان ويخلف إن كانت متهماً لقد ضاع وما فرطت ولا يخلف غير المتهم (ماقولكم) في مؤجر حامل على ظهره أو دابته شيئا فانكسر هل يضمن أم لا (الجواب) في أقرب المسالك أن الحامل إذا عثر أو عثرت دابته بدهن أو غيره أو عثر بآنية فانكسرت أو انقطع الحبل الذى ربط به الأمتعة فتلقت فلا ضمان عليه ما لم يتعد في فعله أو سوقة الدابة بأن مشى في زلق من الأرض أو ضرب الدابة بعنف فطرحت ما فوقها أو نحو ذلك فإنه يضمن لتعديه فإن كذب رب المتاع غير المتعدى بأن قال له لم تعثر ولم يذهب منك شيء فهو ضامن في الطعام والادام وأما البز والعروض فالقول قوله والفرق تعبدى إلا أن يأتى رب المتاع بما يدل على كذبه بأن أقام بينة شهدت عليه بأنها رأت الشيء المدعى ضياعه بعد اليوم الذى ادعى ضياعه فيه اه بزيادة من ص وفي الأمير أن في الكراء أربعة أقوال كما في المقدمات له الكراء مطلقاً ويلزمه حل مثله من موضع الهلاك هلك بسبب حامله أو بساوى وهو المشهور عند ابن رشد الثاني أن له بحساب ماسار مطلقا الثالث إن هلك بسبب حامله فله بحساب ماسار وإن هلك بساوى فله الكراء كله ويلزمه حل مثله موضع الهلاك الرابع مذهب المدونة إن هلك بسبب حامله فلا كراء له وإن هلك بساوى فله الكراء كله ويلزمه حل مثله وظاهره في جميع الأقوال سواء ختم أم لا طعاما أو غيره اه ولا يخفى أن مذهب المدونة هو المعتمد لأنه قول ابن القاسم في المدونة وهو يقدم على

المضروب المريض المذكور جماعة من المسلمين فقال اسمعوا ما أقول لكم باجماعة المسلمين إن مرضى قد اشدت على كما ترونه وأشرفت على الموت وإن صرت في حالة يصدق فيها الكاذب ويتوب فيها الفاجر وإن مت وصار على أمر الله إن مرضى ووجعى بسبب الضرب وإن موى بسبب ضرب صدرى وظهر بالعصا المذكورة وبعد دعواه المذكورة صار محتضرا وانتقل إلى رحمة الله تعالى وقد خلف المذكور أولادا قاصرين وغير قاصرين وزوجتين وأما وأخا

لا يبرهن فكيف حكم هذه الواقعة والحال أن الميت المذكور لا ينصب وصيا على أولاده القصار فهل يجوز أو يجب للحاكم الشرعي أن يدعى على الضاربة المذكورة لأنه مولى القصار شرعا وهل للأمام والزوجتين الادعاء على المذكورة بموت المذكور بسبب الضرب المذكور بيننا لنا ما يستحق المذكور عند الضاربة المذكورة أم ما يستحقون غير الحلف أم لا تسمع دعواهم أصلا وإذا قلتم تسمع حيث (٢٥٢) أعرض الحاكم عن الدعوى المذكورة بأنهم لكونه أسقط حق

الاتمام القصار وهل يجوز للحاكم الشرعي تأخير الدعوى إلى كمال القصار وإذا قلتم بثبوت العين على المذكورة كم عدد العين هل هو خمسين ميمنا أو دون ذلك بينوا لنا حكم هذه الواقعة بيانا واضحاً مفصلاً وقد علمت عبارة المناهج في أثناء كتاب الدعوى وعبارته ومن توجهت عليه عين لو أقر بمطوبها لزمه فإن أنكر حلف اه وجزاكم الله خيراً (أجاب) رضى الله عنه نعم تسمع الدعوى على الجنابة المذكورة والحال ما ذكر تجب على الحاكم الشرعي الدعوى بالضرب المذكور عن القاصرين وحيث أعرض عن الدعوى أنهم لتضييعه حق القاصرين ولا يجوز له التأخير إلى كمال القاصر وللوارث الكامل الدعوى أيضاً ثم حيث شهد عدلان بأن الضرب المذكور يقتل مثل الضرب المزبور وأن المات كان بالضرب المذكور سراية وكذا إن كان الضرب المذكور لا يقتل مثله ولكن مات به سراية كما في التحفة والنهاية وغيرهما من كتب الشافعية حيث شهدا على

غيره كما يأتي [مسئلة] إذا أتى شخص لحياط بشقة وقال له إن كانت تكني ثوبا ففصلها فقال تكني ثم فصلها فلم تكنف فلا ضمان على الحياط وإن علم عدم كفايتها لأنه لا أثر للغرر القولي إلا لأن يشترط رب الشقة على الحياط أنك إن علمت أنها تكني ثوباً فصلها وإلا فلا فقال تكني مع علمه بعدم الكفاية فإنه يضمن اه من أقرب المسالك [مسئلة] يجوز إيجار أرض الزراعة المأهولة لرى خمسين عاماً ولو بشرط النقد فيهما ويجوز إيجار أرض الزراعة المأهولة لرى خمسين عاماً لا أكثر فإن فإن لم يؤمن ربحها جاز العقد عليها ما ذكر دون النقد وكذلك الدار إذا كانت قديمة يحتمل بقاؤها الثلاثين وعدمه فإن كانت قديمة جداً لا تبقى الثلاثين عادة لم يجوز كراؤها الثلاثين وكذا يقال في العبد اه من ص (ماقولكم) في شخص قال لحياط إن خطت لى هذه الجبة في هذا اليوم فلك عشرة وإن خطت في أزيد من اليوم فلك ثمانية فهل هذه إجارة صحيحة أم لا (الجواب) في أقرب المسالك أن هذه إجارة فاسدة للجهل بقدر الأجرة فإن وقع فله أجر مثله ولو زاد على المسمى خاطه في اليوم أو أكثر وفي ص أن محل فساد هذه الصورة إذا وقع العقد على الإلزام ولو لأحد المتعاقدين فإن كان الخيار لكل منهما جاز لأن الضر لا يعتبر مع الخيار وأما دفع دراهم بعد العقد زيادة على الأجرة ليسرع له بالعمل فجائز كما في ح ويقال بعد ذلك إن أسرع فاز بالزيادة وإلا فله الرجوع عليه لأنه على شرط لم يتم اه (ماقولكم) في دلال أعطاه شخص ثوباً يطوف بها في الأسواق ليبعه فدعى ضياعه هل يضمن أم لا (الجواب) إن كان ذلك السمسار من أهل الخير والأمانة فلا ضمان عليه إذا ادعى ضياع الثوب أو ضياع ثمنه بعد البيع أو ادعى تزيقه أو خرقه بسبب نشر أو طى بغير تعديده وبلا تفريط منه فيما ذكر وهذا إذا لم يخرج عما أذن له فيه كما إذا ادعى أنه باع الثوب لرجل وأنكر ذلك الرجل الشراء ولم يكن له بينة عليه فيضمن لتفريطه بترك الإشهاد وقيد بعضهم عدم ضمان من ظهر خيره بما إذا لم ينصب نفسه للسمره وإلا ضمن كالصانع وقد اعتبر ابن عرفة هذا القيد كما في بن اه ملخصاً من أقرب المسالك و ص [مسئلة] تنفس الإجارة بتعذر ما يستوفى منه المنفعة بأن انهدمت الدار أو ماتت الدابة أو نحو ذلك وإذا فسخت رجع المكترى لحاسبة المكري باعتبار ما حصل

ذكر ما ذكر وجب القصاص على الجاني لكن لا يقتضى إلا منه بعد كمال القاصر ويحسب الجاني إلى كمال القاصرين وإن لم يشهد عدلان بأن الموت المذكور سراية الضرب المذكور حلف الجاني في المستثنين خمسين ميمنا فيهما وإن نكل حلف الوارث خمسين ميمنا واستحق القصاص في المستثنين ومن المعلوم أنه لا قصاص إلا إذا كان الضرب ظلماً قصداً وإن القاصر لا يخلف إلا بعد بلوغه وما فهم السائل من المناهج هو الصواب الذي لا محيص عنه والله سبحانه وتعالى



أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له جمل وقع في زرع رجل آخر فجاء صاحب الزرع يريد منع الزرع من الجمل فلما قرب من الجمل أخذ الجمل برأس الرجل صاحب الزرع فأكله حتى أنه أخرج مخ رأسه فمات والحال أن صاحب الجمل غائب فهل يلزم صاحب الجمل الضمان بالدية أم لا يلزمه شيء. وإذا قلتم بعدم الضمان يكون الجمل معروفاً أنه يأكل الناس أم لا يكون معروفاً أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث قصر (٢٥٣)

بالضراوة ضمن مالكه حيث علم ضرارته وإلا فلا يضمن والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل اتخذ كلباً يحرس داره فجاء رجل يجلب له متاعاً من قطران فربد صاحب الكلب وهو يصيح ياشارى القطران ففرج صاحب الدار فنادى على صاحب القطران أن ادخل أشتر منك القطران فتقدم إلى قرب الباب والكلب خارج الباب والسور فأكل الكلب صاحب القطران والحال أنه يراه لكن الكلب جنوب أخذ الرجل صاحب القطران على غفلة وجاء أكله في رجله فمات بالبرائة بعد أيام فهل يجب على صاحب الكلب الضمان بالدية أم لا يلزمه شيء. وإذا قلتم بعدم الضمان يكون سواء كان الكلب خارج الباب والسور أم داخله أفتونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كان الكلب مرسلاً وهو معروف بالضراوة مع علم صاحبه بذلك وتقصيره في ربطه ضمن صاحبه بخلاف ما إذا كان مربوطاً وإن لم يعلم به وإن دعاه صاحب الدار

من المنفعة وما لم يحصل وباختيار المسافة طولاً وقصراً وسهولة وصعوبة اه من أقرب المسالك [مسئلة] لا تنسخ الإجارة بتدبر ما يستوفى به كالمساكن والراكب والشيء المحمول وظاهر هذا تعذر بساوى كوت الراكب أو تعذر بغيره ساوى كما إذا فرط الحامل لشيء فتلف الشيء المحمول من طعام أو غيره أو تلف بغير سماوى من غير تفریط كما إذا عثر ففسد الشيء المحمول وإذا فرط ضمن وإذا علمت أن الإجارة لا تنسخ بتدبر ما يستوفى به قبل الوارث السائر والراكب وقال رب الاحمال عليك جميع الاجرة وأنت بمثل الأول لتمام المدة والمسافة وهذا المشهور عند ابن رشد في المقدمات والذى له في البيان أن المشهور قول ابن القاسم في المدونة وهو الفرق بين التلف بساوى فلا تنقض الإجارة وبأنيته المستأجر بمثله وعليه جميع الكراء وبين تلفه من جهة الحامل فتقص ولا كراء له وقيل له من الكراء بقدر ماسار وظاهره فرط أم لا وظاهره أن قول ابن القاسم في المدونة مقدم على غيره اه منه [مسئلة] يغير الصغير الذى أجره وليه أو أجر سلعه إذا بلغ رشيداً قبل انقضاء المدة بين الإبقاء لتمام المدة والفسخ إذا ظن وليه بلوغه فيها أو لا ظن عنده مطلقاً أو ظن عدمه وبقي من مدة الاجارة الكثير وأما إذا ظن الولي عدم بلوغه قبل تمام المدة فبلغ وقد بقي اليسير منها كالشهر ويسير الأيام فلا خيار له في عقد الاجارة على نفسه فقط وأما عقد الاجارة على سلعه فيلزم إذا ظن عدم بلوغه مطلقاً ولو بقي من المدة سنتين بعد رشده على الولي الأرجح كسلع السفينة مطلقاً فتعذر عليه الاجارة على سلعه لازم له إذا رشد في أثناء مدة الاجارة بقي منها الكثير أو اليسير ظن وليه رشده أم لا إذا الرشد لم تعلم له غاية بخلاف الصبا اه منه ﴿ما قولكم﴾ في وكيل مفوض أكرى دار موكله بأقل من كراء مثله هل يفسخ الكراء ﴿الجواب﴾ يفسخ إن أكرها بدون أجرة المثل وكذا إن أكرها بعرض لأنه خلاف العادة هذا إذا لم تمض مدة الاجارة وإلا رجع على وكيله بما نقص عن أجرة المثل وبأجرة المثل في العرض فإن عدم الوكيل رجع على المكترى ولا رجوع للمكترى على الوكيل إن أيسر ومثل الوكيل ناظر الوقف والوصي بجماع التصرف بغير المصلحة الواجبة عليه اه منه ﴿ما قولكم﴾ في شخص استأجر داراً ثم حصل فيها

وأنه سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل طاح له بئر فقال صاحب المتاع لرجل آخر انزل البئر وأخرج لي متاعى فزل الرجل المأمور والحال أنه بالغ عاقل غير مكروه ثم أخذ إلى بعض من البئر ويده جمل ينزل به البئر فقلت الجمل من يده وطاح في البئر ومات فهل يلزم الأمر للرجل الضمان بالدية أم لا يلزمه شيء. وإذا قلتم بالضمان تكون الدية على العاقلة أو على الأمر أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كان من ذكر

ميراً ولم يكرهه على النزول فلا ضمان بقصاص ولادية ولا كفارة وأما إذا كان غير مميز وحته على النزول فالقصاص عليه والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل استأجر على حفر بئر فحفر بعضاً من البئر وله ناضح ينضح والناضح لصاحب البئر وشيل التراب والحصى من البئر على الذى استأجر على الناضح ولما أخذ الناضح إلى البعض من البئر انقطع الحبل الذى يجر به الناضح الحصى (٢٥٤) سقطت والحصى والتراب على المستأجر وهو في البئر فئات

فهل يلزم الأجير الضمان بالدية أم لا وهل إذا قلم بعدم الضمان يكون سواء بالأجرة أم متبرع معين لصاحب البئر وإذا قلم بالضمان يكون متبرعاً أم بأجرة وهل تكون الدية على العاقلة أم على الأجير أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم يصدر من الأجير فعل يوجب انقطاع الحبل فلا ضمان عليه ولا على عاقلة ولا فرق بين كونه متبرعاً أم بأجرة وإن صدر منه ما يوجب انقطاع الحبل مع التعمد وكانت الحصة مع ماعها مما يقتل غالباً فالقصاص أو مما لا يقتل غالباً فدية مغلفة على العاقلة أو لم تعتمد ذلك فالدية على العاقلة مخففة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل أخذ له كبا يجرس له الزرع وله بين بلد الزرع بئر يسقى منه الزرع بالناضح فجاء راعي غنم يريد أن يسقى غنمه من بئر صاحب الزرع والكلب الذى يجرس الزرع على البئر فأكل صاحب الغنم بظهره فتأكل حتى مات بالسرية فهل يجب على صاحب الكلب الضمان بالدية أم لا يلزمه شيء وإذا قلم

خل فطلب المستأجر من المالك التعمير والإصلاح لذلك الحبل فهل يلزمه ويجبر عليه إن أبى أم لا (الجواب) لا يجبر على الإصلاح ولو كان ذلك الحبل يضر أولاً لا يمكن معه الانتفاع اتفاقاً في الكثير المضر وعلى مذهب ابن القاسم في السير مطلقاً وأما ابن حبيب فيقول يجبر المكسرى على الإصلاح مطلقاً قال ابن عبد السلام وبه العمل وعلى قول ابن القاسم يجبر الساكن بين الفسخ والبقاء في المضر ولو مع نقص منافع فإن بقى فيلزمه الكراء كله وإذا كان غير مضر فلا خيار له ويلزمه السكنى إلا أنه إذا كان لا ينقص من الكراء شيئاً فظاهر وإن كان ينقص من الكراء حط عنه بقدره وإن قل كسقوط تجسيصها كما في أقرب المسالك [مسئلة] إذا أصلح المكسرى بلا إذن كان متبرعاً لشيء له سواء كان إصلاحه لما يضر أو لغيره كان الغير ينقص من الكراء شيئاً أولاً وإذا انقضت المدة خير رب الدار بين دفع قيمته منقوضاً أو أمره بنقصه كالغاصب بخلاف ما لو أذن له في التعمير فله قيمته قائماً إذا لم يقل ربها عمرها وما صرفته فعلياً ولا فيلزمه جميع ما صرفه اه منه بزيادة من ص (ما قولكم) في خربة بجوار شخص يحصل لذلك الشخص منها ضرر فطلب من ربها التعمير أو البيع لمن يعمر فأبى فهل يجبر على العمارة أو البيع أم لا (الجواب) في ص لا يجبر على عمارتها ولا على بيعها ويقال لذلك الشخص ادفع عن نفسك الضرر بما تقدر عليه ولا ضمان غلي ربها إن حصل بسببها تلف وبه أفتى الشيخ سالم السنهورى وأفتى بعضهم بلزوم رب الخربة بما يدفع الضرر من عمارة أو بيع وهذا هو الذى ارتضاه شيخ مشايخنا العدوى (ما قولكم) في شخص استأجر آخر على إصصال شيء إلى مكان معلوم فادعى الأجير أنه وصله وقال المستأجر لم يصل فهل القول للأجير ويستحق الأجرة أم لا وإذا قلم القول للأجير فهل إذا أنكر المرسل إليه وصول ذلك الشيء فهل يضمنه الأجير أم لا (الجواب) القول للأجير أنه وصل ما أرسل به يمينه إن أشبه بأن كان الزمن يصل الأجير في مثله عادة فيستحق الأجرة لأنه أمين فإن لم يخلف حلف المستأجر ولا أجرة للأجير وأما إن أنكر المرسل إليه وصول ذلك الشيء إليه فإن الأجير يضمن اه من أقرب المسالك [مسئلة] إذا أعطى شخص شيئاً لصانع يصنعه وذكر له صفة ثم اختلفا فقال

بعدم الضمان يكون الكلب معروفاً أنه يأكل الناس أم لا ويكون الذى أكله الكلب عالماً بالكلب أنه يأكل الناس أم لا أفقونا ماجورين (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث دخل المذكور بإذن صاحب الزرع والكلب مطلق معروف بالضراوة ضمن صاحبه وإلا بان دخل بغير إذنه أو كان مربوطاً أو لم تعرف ضراوته فلا ضمان والله تعالى أعلم (سئل) عفا الله عنه عن شخص وجد ماشية في زرع له فجنى على تلك الماشية حال إتلافها الزرع فهل تلك الجناية

هل يضمن أولاً وهل يضمن صاحب الماشية الزرع أولاً أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث دفع بالأخف فالأخف فتلفت لم يضمن ويضمن صاحب الدابة الزرع إن قصر في حفظها بمبايعة الله وأله أعلم في المنهاج له دفع كل صائل قال في التحفة مكلف وغيره عند غلبة ظن صياله علي معصوم نفس أو طرف أو بضع أو مال فإن قتله بالذبح على التدرج الآتي فلا ضمان بشئ. وإن كان صائلاً على نحو مال (٢٥٥) الغير قال ويدفع الصائل بالأخف

فالأخف فإن أمكن الدفع بكلام أو استغاثة حرم الضرب أو يضرب يسده حرم سوط أو بسوط حرم عصي أو بقطع عضو حرم قتل لانه يجوز للضرورة ولا ضرورة للأغلاظ مع إمكان الأسهل ومضى أنتقل لمرتبة مع الاكتفاء بدونها ضمن ثم قال وإن كانت الدابة وحدها وقدر أسهلها في الصحراء على الأصح في الروضة وقال الرافي إنه الوجه فأتلفت زرعاً أو غيره نهراً لم يضمن أوليلاً ضمن للحديث الصحيح بذلك الموافق للعادة الغالبة في حفظ نحو الزرع نهراً والدابة ليلاً ومن ثم لو جرت عادة بلد بعكس ذلك انعكس الحكم أو يحفظه فيها ضمن فيها أما لو أرسلها في البلد فيضمن مطلقاً خلافاً لما اقتضاه كلامهما في الدعاوى لمخالفتها العادة وقضيته أن العادة لو اطردت به أدبر الحكم عليها إلا أن يفرق بغلبة ضرر المرسل في البلد فلم تقوفها العادة علي عدم الضمان ويؤيده قول الرافي إن الدابة في البلد ترأب ولا ترسل وحدها وحينئذ فيحمل تعليلهم بها على الغالب

الصانع هذه الصفة التي قتل على عليها وقال ربه بل ذكرت لك صفة أخرى فالقول للأجير تحياط وصباغ ونجار ونحوهم إن أشبه في دعواه بالنسبة لمالكه في استعماله كصبغه شاشاً أخضر لشريف أو أزرق لنصراني فلا يقبل دعوى الشريف أنه أمره بصبغه أزرق ليديده لنصراني ولا دعوى نصراني أنه أمره بصبغه أخضر ليديده لشريف وهذا ما لم يتم قرينة قوية تؤيد قول المالك فإن لم يشبه الأجير حلف ربه وثبت له الخیار في أخذه ودفع أجرة المثل وتركه وأخذ قيمته غير مصنوع فإن نكل اشتركا هذا بقيمة ثوبه مثلاً غير مصبوغ وهذا بقيمة صبغه اه من أقرب المسالك بتوضيح [مسئلة] القول للأجير في قدر الأجرة إن أشبه يمينه أشبه ربه أم لا فإن انفرد ربه بالشبهة فالقول له يمينه فإن لم يشبه حلفاً وكان للأجير أجرة مثله كأن نكلاً معاً وقضى للحالف علي التاكل هذا إذا كان المصنوع تحت يد الصانع فإن حازه ربه أو كان الصانع إنما يصنعه في بيت ربه ولا يمكنه من الخروج به فالقول في قدر الأجرة لربه إذا لم ينفرد الصانع بالشبه وإلا فالقول له اه منه [مسئلة] ليس القول للصانع في رد الشئ المصنوع إن كان مما يغاب عليه كالثوب والحلي بل القول لربه يمينه وأما ما لا يغاب عليه كدابة دفعها ربه لمن يعلمها بأجر وادعى ردها فالقول للأجير في ردها اه منه

### (باب الجعالة)

(ما قولكم) في شخص أعطى دلالاً سلعة وقال له لا تبع حتى تشاورني هل يجوز أم لا (الجواب) في المجموع ونقل التائي على الرسالة منع قوله في الجعل على البيع لا تبع حتى تشاورني وأقره عج والنراوى وعبارة عبد الباقي ابن عرفة والروايات ناصة بأن شرط الجعل على البيع تسمية الثمن أو تفويضه للجعل له وهو نقل ابن رشد والصقلي وعبارة الأمير عليه قوله شرط الجعل على البيع تسمية الثمن الخ أى لأنه لو قال له لا تبع إلا بمشورتي فقد يضيع النهار كله ولا يرضى الآخر ففيه زيادة غرر بخلاف نحو الآبق فيتبع زيادة اجتهاده في التفتيش عادة اه (ما قولكم) في دلال أعطاه شخص ثياباً قليلة يبيعها بالبلد ولم يسم لها ثمناً وقد قال في المدونة يجوز الجعل في بيع قليل السلع بالبلد سموها ثمناً أم لا هل قول المدونة مقيد أم لا ؟

في سائر البلاد عدم إرسالها في البلد فلم ينظر لعادة مخالفة لها بخلاف الصحراء فإن العادة لم تستقر فيها بشئ. على العموم فأناطوا الحكم في كل محل بعادة أهله الخ مافي التحفة ومثله في النهاية والمغنى إلا أنه لم يذكر قوله وقياسه أنه لو جرت بعدهم فيها لم يضمن فيها الخ ثم قالوا في المنهاج إلا أن لا يفرط في ربطها بأن أحكمه وأغلغ الباب واحتاط على العادة فخرجت ليلاً لنحو فتح الباب لعدم تقصيره أو فرط مالك ما أتلفت كان عرضه أو وضعه بطريقها أو حضر صاحب الزرع

مثلاً وتهاون في دفعها عنه لتفريطه نعم إن حلف بحله بالزور ولزم من إخراجها منه دخولها لزم بإقائها بحله ويضمن صاحبها ما أتلفته أي قبل تمكنه من نحو ربط فيها فيما يظهر وإلا فهو المتلف لماله وأقهم قوله وتهاون أن له تنفيها عن زرعه بقدر الحاجة بحيث يأمن من عودها فإن زاد ولوداخل ملكه ضمن مالم يكن مالكها بسببها كما مر وكذا إن كان الزرع في محوط له بأن تركه مفتوحاً (٢٥٦) في الأصح لانه مقصر بعدم غلقه انتهى تحفة ونهاية والله سبحانه

وتعالى أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه فيما إذا كانت الدار خربة وآلت إلى السقوط وتحتها دكان لمالك آخر وكل من سكن فيه يخشى من سقوط الدار المذكورة عليه فهل والحال ما ذكر يجبر صاحب الدار على تفريغ ما آل إلى السقوط منها حتى يأمن ساكن الخانات على نفسه أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم لا يجبر على التفريغ والحال ما سطر حيث كان بناؤها الأصلية مستقيماً فإن لم يكن مستقيماً بل بناؤها مائلاً إلى الشارع أو ملك غيره ضمن ما تلعبه والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن الدية الشرعية وأرشد الموضحة والسن وما فوقهن من هاشمة ومثقلة وجائفة هل حقوقه بالإبل عند البادية أم النقد أم العروض وإن قلتم بالإبل هل لها ثمن بين تعتمد عليه الناس أو كانت قيمتها بالغة ما بلغت يوم الجناية والقبول وإن كان عندهم عادة من تاريخ أهل الخلف أن الناقة مقدرة بثمانية ريال صغيره وكبيرة وذكر وأثنى فهل تثبت هذه للعادة على ما ذكره

(الجواب) كلام المدونة مقيد فيما إذا لم يسموا ثمناً لتلك الثياب بما إذا فوض الثمن للدلال وقولها في بيع قليل الثمن لا يعني أنه لا فرق بين قليل الثياب وكثيرها فإذا قال له بيع هذه الثياب كل ثوب بكذا أو فوض له الثمن وقال له كلما بيعت ثوباً فلك أجرته المعلومة فالجواز سواء كانت الثياب قليلة أو كثيرة وأما إن جاعله على الكل بأن قال له إن بيعت الكل فلك أجره الجميع وإن بيعت البعض فلا أجره لك فلا يجوز ولو كانتا ثوبين فقط اهـ ملخصاً من عبق والأمير (ما قولكم) فيما إذا أعطى للدلال ثوباً يبيعه ولم يسم له ثمناً ولم يفرض له فيه ولكن الثمن معلوم في عرفهم فهل يصح أم لا (الجواب) العرف كالشرط فيصح الجعل على ذلك وإن اتفق الشرط والعرف فالفساد متصوص عليه في العتية كما في الأمير علي عبق

### باب الوقف

[مسئلة] حكى بعضهم الخلاف في وقف المشاع مطلقاً وهل هو في الصحة أو في الجواز ابتداء والمعمول به الجواز مطلقاً اهـ من الأمير علي عبق (فائدة) في الأمير عن العلامة العدوي أن الجيزي أفتى بأن من التزم أن ما يبيعه بالحل الفلاني فهو وقف ثم نبى فيه يلزمه ما التزمه ولا يحتاج لإنشاء وقف لذلك ورأيته أيضاً بخط سيدي أحمد النفاوي شارح الرسالة بطرة عجب وانظر هل لابد في التعليق من تعيين المعلق فيه كما ذكر أو يدخل فيه ما يقع لبعض الواقفين أنه يقول في كتاب وقفه وكل ما تجدد لي من عقار أو غيره ودخل في ملكي فهو ملحق بوقفي هذا وحرراه (فرع) نقل الناصر اللقاني أنه يشترط في ناظر الوقف ما يشترط في الوصي انتهى اهـ أمير [مسئلة] يثبت الوقف بالاشاعة بشروطها بأن يطول زمن السماع قال ابن سهل وصفة شهادة السماع في الاحساس أن يشهد المشاهد أنه يعرف الدار التي بموضع كذا وحدها كذا وأنه لم يزل يسمع منذ أربعين سنة أو عشرين سنة متقدمة التاريخ عن شهادته هذه سماعاً فاشياً مستفيضاً من أهل العدل وغيرهم أن هذه الدار حبس على كذا أو حبس فقط ويشهد الآخر بذلك بهذا جرى العمل اهـ وإنما يقع الحكم بها بعد أن يعذر الحاكم لمن ينازع في ذلك ولم يبد دافعاً شرعياً

الكتاب أم لا أفيدوا الجواب ولكم الثواب (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحد لله وحده الواجب في جميع ما ذكر الإبل والعبرة بقيمتها إذا عذمت الإبل يلد العدم ونقده بالغة ما بلغت ولا هبرة بعبادة خالفت الشريعة المظهرة والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل طلب من امرأته نفسها ومنعته وضربها ضرباً موجعاً وضربته وعضته حتى أدمته فالكل منهما طالب القصاص من صاحبه والحال أن المرأة تخرج من غير إذن زوجها ولا تصلى وضربها على شأن ما ذكر وضربته

وعضته مكافئة له أفقونا ماحقه عليها وماحقها عليه ولكم التواب (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده إن ضربها لذلك ضربا لم يكسر فيه عظاما ولم يخرج دما فلا شيء عليه في ضربها وإن كسر عظما أو أخرج دما فعليه أرشه وأما ضربها له فعليا الارش في ذلك إن أوجبه وإلا عزرها الحاكم بما يليق بها والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب حد الزنا) (سئل) رضى الله عنه في الأمة المملوكة إذا بان (٢٥٧) به حمل ولم يكن من سيدها ولا من زوجها

ووضعت ذكرا أو أوثق فهل يجب على سيدها أن يقيم عليها حد الزنا أولا وكيف يكون حكمها أفقونا (أجاب) رضى الله عنه نعم السيد مخير في أمته إذا ثبت زنا المرأة بأربعة رجال عدول أو بإقراره أن يحده بنفسه أو يرفعه الحاكم فحده والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب حد القذف)

(سئل) رضى الله عنه في رجل تزوج امرأة من أهلها سائلة العيوب الدينية ولم يسمع أهلها منه شيئا بل سمعوا من نساء أجنبيات بأن المرأة المذكورة ليست ببيكر والحال أنها بكر والزواج مقر بذلك فهل إذا طلبوا أهلها أن يعزروا من تكلم بغير علم في بتهنهم لهم ذلك أم كيف الحكم فيهم أفقونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه بقوله قول من ذكر كناية قذف فإن نواها قذفا حدوا وإن لم يقصدوا ذلك عزروا والله سبحانه أعلم

(باب التعزير)

(سئل) رضى الله عنه في الصبي المميز هل يصح ضربه على قراءة القرآن أم لا فإذا قلم إنه لا يصح

ويعمل بهذه الشهادة أيضا في مصرف الوقف وكل ما يتعلق به مثل شروط الواقف وغيرها ولا يشترط تعيين الحبس عليه ولا تسمية الحبس ولا إثبات ملكه ولا يشترط وجود مكتوب يشتمل على الوقفية وإذا ثبتت الوقفية فلا يلزمهم ما استغلوه قبل ثبوت الوقفية ولا أجرة ما سكنوه كما في حاشية الخرشى [مسئلة] إذا وجد كتاب مكتوب عليه وقف على طلبة العلم بالمدرسة الفلانية فإن كانت مشهورة بالكتب ثبتت وقفيتها وإن لم تكن مشهورة بذلك لم تثبت وقفيتها وإذا لم تثبت يجب التوقف في أمرها حتى يتبين حالها وهو عيب ثبت للشترى الزد به كما في حاشية الخرشى [مسئلة] إنما يتم الوقف بالحوز ولا يكتفى فيه الجدل بخلاف الهبة لأنها خرجت عن ملكه كما في المجموع [مسئلة] إذا صدر الوقف في مرض الموت فمن التلك بلا شرط حوز كيفية التبرعات كما في المجموع [مسئلة] إذا قال هذه الدار حبس بعد شهر يلزم إذا جاء الأجل كما إذا قال لعبدك أنت حر إلى أجل كذا فإنه يكون حرا إذا جاء الأجل الذي عينه فإن حدث دين على الواقف أو على الموقوف في ذلك الأجل ذاته لا يضر عقد العلق لتشوف الشارع للحرية ويضر عقد الحبس إذا لم يحز عن الواقف في ذلك الأجل أما إن حيز عنه أو كانت منفعة لغير الواقف في ذلك الأجل فإنه لا يضر حدوث الدين كذا في الخرشى اهـ ص [مسئلة] يطال الوقف بمنع من موت أو فلس أو مرض موت قبل أن يحوزه الموقوف عليه ويرجع للغير في الفس والوارث في الموت مالم يحزه الوارث وإلا نفذ اهـ من أقرب المسالك [مسئلة] للواقف في المرض الرجوع فيه لأنه كالوصية بخلاف الواقف في الصحة فلا رجوع له فيه قبل المانع ويجبر على التحيز إلا إذا شرط لنفسه الرجوع فله ذلك اهـ منه [مسئلة] إذا اشترط الواقف التغيير والتبديل والادخال والإخراج فإنه يعمل به وفي المتيطى ما يفيد منع ذلك ابتداء. ويضى إن وقع وفيه عن النواذر وغيرها أنه إن اشترط في وقفه إن وجد فيه رغبة بيع واشترى غيره لا يجوز له ذلك فإن وقع ونزل مضى وعمل بشرطه كذا في بن اهـ ص [ماقولكم] في شخص وقف على محجوره داراً ثم مات أو فلس قبل الحوز الحسى للمحجور فهل يطال الوقف أم لا (الجواب) يصح وقف الولي على محجوره إذا استمر الوقف تحت يده حتى حصل المانع لكن

(٣٣ - قرعة العين)

فهل للفقير حد يضرب إليه أم هل بلا كيل وإذا قلم إنه لا يصح فهل يلزم الفقيه الإمام وكذا سيد العبد وولي الصبي أم كيف حكم الشرع في ذلك أفقونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم أعلم وفقنا الله وإياك لما يحببه أن الصبي المذكور إن لم يبلغ العشر فلا يجوز ضربه للتعليم وإن بلغها جاز للعلم ضربه بإذن ولي أمره ضربا غير مبرح ولا يزيد في الحر على تسع وثلاثين وفي الرقيق على التسعة عشرين خالف في ذلك أئمة ووجب الإنكار عليه وإذا أتى

بالحد المشروع وتلف به شيء ضمنه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في من اشتكى من شخص ضرورته في بيته ولم تثبت بيته فأخرج من توم الضرورة لأجلها إلى بيت شخص آخر فلم يشعر صاحب البيت وهو جالس في بيته مع أهله إلا والشخص المشتكى منه داخل عليه في بيته بلا استئذان فأخرجه من بيته ورفع أمره إلى الحاكم لحبسه مدة من الزمن ثم بعد ذلك توجه بعض الناس (٢٥٨) في إخراجهم من الحبس فأخرجه الحاكم بحضرة صاحب البيت ومنعه

الحاكم منعاً لما لم يعد العود لشيء مما فعل فبعد مضي نحو أربعة أيام عاد إلى دار الرجل المذكور ووجد معه بنت الشخص المشتكى منه الضرورة فهل والحالة ما ذكر مع قيام البيئة العادلة عليه بما ذكر يكون فعله قرينة دالة لما اشتكى منه الرجل المذكور أعلاه أم لا وهل يجب إخراجهم من البلد بسبب تعرضه المذكور أم لا وهل يحرم على من يسعى في إخراجهم من الحبس وشفاعته له بعدم إخراجهم من البلد أم لا وهل يجوز للحاكم إخراجهم من البلد أم لا وهل يثاب إذا أخرجه أم لا وهل يجوز إبقاء هذا الشخص ببلده الحرام أم لا أفوتنا لأعدمكم المسلمون (أجاب) رضى الله عنه بقوله ما ذكر أقوى دلالة على كشفه جلباب الحياء ومخالفته أمر الله وولى أمره حيث منعه فلم ينتفع فيستحق التعزير اللاتق بأمثاله بما يراه وإلى الأمر من إخراج أو ضرب ويثاب على ذلك وأمثال هذا عدم إبقائهم معين على ولى الأمر ولا يجوز الشفاعة فيه ولا في مثله والله سبحانه وتعالى أعلم (وأجاب) على السؤال المذكور

بشروط ثلاثة (أولها) أن يشهد الولي أنه وقف هذه الدار على محجوره وإن لم يشهد على الحوز له فإن لم يشهد بطل بموته أو فلسه أو مرض موته (ثانيها) أن يصرف الولي غلة تلك الدار كلها أو أجزائها في مصالح ذلك المحجور ويشهد الولي على ذلك إذا لم يصرف الغلة بالمرة أو صرف النصف أو الأقل فإنه يظل يحصل أحد الموانع المتقدمة كما قال اللقاني (ثالثها) لم تكن تلك الدار دار سكنى الواقف فإن كانت دار سكناه بطل بالمساع إلا إذا أخرج الواقف منها وعينت البيئة فراغها من شواغلها وإذا سكن الواقف الأقل منها وأكرى لمحجوره الأكثر ليصرف أجرته في مصالحه فلا يظل الوقف لأن الأقل يتبع الأكثر وإن سكن النصف بطل ذلك النصف فقط إن حصل مانع وصح وقف النصف الذي لم يسكنه وإن سكن الأكثر بطل الجميع اهـ من أقرب المسالك بزيادة من ص (ما قولكم) في امرأة وقفت داراً على ولدها الصغير وحازتها له ثم ماتت فهل يصح وقفها على الصغير أم لا (الجواب) لا يكتفى حوز الأم للصغير إذا كانت غير وصية وإذا لم يكف حوز الأم للصغير إذا كانت غير وصية عليه وإذا لم يكف حوزها وحصل مانع بطل وقفها وأما إذا كانت وصية فإنه يكتفى حوزها له بالشروط المتقدمة في المسئلة التي قبل هذه كما يفهم من قوله فيها على محجوره كما في أقرب المسالك (ما قولكم) في شخص وقف داراً على ذريته ذكورا وإناثاً وشرط إخراج البنات من وقفه إن تزوجن هل يتبع شرطه أم لا (الجواب) الشرط إن كان ممنوعاً لأبطل به إن كان متفقاً على منعه وأما المختلف فيه كاشتراط إخراج البنات من وقفه إذا تزوجن فهذا لا يجوز الإقدام عليه فإذا وقع مضي كما في الخطاب نقله البناني كما في ص [مسئلة] ليس الناظر الإيصاء بالنظر لغيره إلا أن يجعل له الواقف ذلك وحيث لم يكن له الإيصاء بالنظر فإن مات والحال أن الواقف حي فإن الواقف يجعل النظر بمن شاء وإن كان ميتاً فوصيه إن وجد وإلا فالحاكم اهـ ملخصاً من در ودس [مسئلة] في عبد الباقي أن الأحوط تجنب معلوم أوقاف السلاطين لحق من هو أحوج وفي الأمير وقعت الفتوى قديماً بأنه لا يشترط في أخذه العمل بالموقوف عليه لأنه في الحقيقة استحقاق من بيت المال ومن أفرد ذلك بالتأليف الجلال السيوطي اهـ [مسئلة] إذا مات الواقف وعدم

مولانا الشيخ محمد بن محمد عربي البناني مفتي المالكية عفا الله عنه بقوله حيث عاد بثبوت ما ذكر بالبيئة الشرعية ومنعه الحاكم عن العود لتلك القضية فقد استحق الأدب الموجع الذي يزجره عن قبيح فعالة بحسب ما يراه وإلى الأمر من تأديب أمثاله بضرب أو إخراج من البلد أو طول سجن ونحو ذلك ويثاب على ما هنالك ولا يجوز الشفاعة فيمن خالف أمر الله وأتهك محارمه إذا بلغ أمره إلى ولى الأمر أيده الله بالتوفيق والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب قسم الصدقات) (سئل) رضى الله عنه هل يصح دفع الزكاة إلى زوجة الغير إذا كان زوجها معسرا بعض حقوقها الواجبة عليه أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم دفع الزكاة إلى الزوجة المذكورة جائز بقدر ما يعجز عنه الزوج والله أعلم (سئل) رضى الله عنه هل يجوز ويجزئ دفع الزكاة إلى تارك الصلاة مع كونه مقتولا حكا والمقتول معدوم والمعدوم لا يتصور الدفع إليه حكا ولأن تارك الصلاة (٢٥٩) كسلا تهاون في أمر مولاه فليقأن تهاون

في أمره بعدم دفع شيء إليه سيما الزكاة ولقوله صلى الله عليه وسلم لا يأكل طعامك إلا تقي وتارك الصلاة ليس من المتقين اتفاقا فليزل لإنشاء الله جلباب الإشكال عن وجه الصواب أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يجوز له الدفع لتارك الصلاة كسلا لكن لا يقضها بل يولى عليه ويقضها وله إن طرأ عليه السفة والإولى في الصغير وأما قول السائل لأن تارك الصلاة متهاون الخ فلا شك فيما ذكره والأولى أن لا يعطى لقول الصادق لا يأكل طعامك الخ فأمره صلى الله عليه وسلم للندب لما هو مقرر في علم الأصول والله سبحانه وتعالى أعلم (باب معاملة الرقيق)

(سئل) رضى الله عنه في عبد مملوك مال سيده تحت يده فقصده من مال سيده بغير إذنه لاحتاج وفك عسره ووسع عليه فهل يكون ثواب ذلك للرقيق أو لسيده أفوتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه نعم يلزم من أخذ المال المذكور من الرقيق المزبور أو يردّه على سيده

كتاب الوقف فإنه يقبل قول الناظر في الجهات التي يصرف عليها إن كان أمينا وإذا ادعى الناظر أنه صرف الغلة صدق إن كان أمينا ما لم يكن عليه شهود في أصل الوقف وإلا فلا يصرف إلا باطلاعهم ولا يقبل بدوهم وإذا ادعى أنه صرف على الوقف مالا من عنده صدق من غير يمين إن لم يكن منهما وإلا فيحلف وله أن يقتصر لمصلحة الوقف من غير إذن الحاكم ويصدق في ذلك نقله دس عن شبكا في ص [مسئلة] إذا ضاق المسجد بأهله واحتاج إلى توسعته وبجانبه عقار وقف أو ملك فإنه يجوز بيع الحبس لتوسعة المسجد وإن أبي صاحب الحبس أو الملك من بيع ذلك فالمنشور الجبر على البيع ويشترى بمن الحبس حبسا كالأول ومثل توسعة المسجد توسعة طريق المسلمين ومقبرتهم وأما توسعة بعض الثلاثة من بعض ففي عجب أنه يؤخذ الجواز من الشيخ عند قول المصنف واتبع شرطه إن جاز أن ما كان الله فلا بأس فيه أن يستعان ببعضه في بعض إلا أن في بعض الشراح التنصيص بأنه لا يهدم المسجد لتوسيع الطريق بخلاف الدفن فيه لطريق المقبرة لأن المسجد باق بحاله [مسئلة] لا يجوز بيع الوقف وإن خرب ولوبغيره من جنسه ولا يجوز استبداله بمثل غير خرب ولا يجوز بيع أنقاضه من أحجار وأخشاب فإن تعذر عود الانقاض فيما وقفت فيه جاز نقلها في مثله وقال ابن عرفة يجوز نقلها لوقف آخر عادم المنفعة ولو كان غير مماثل للأول وإذا منع بيع الوقف وأنقاضه فيجوز للناظر إذا تعذر عوده من غلة أو إجارة أن يأذن لمن يعمره من عنده على أن البناء يكون للباي ملكا وخلوا أى منفعة ويجعل على الباي في نظير الأرض حكرأ يدفعه للمستحق وكذلك يجوز للناظر أن يؤاجر أرضا محبسة لشخص يبني فيها نحو دار ويجعل عليه الجهة الوقف قدرأ من الدراهم كثلأين درهما فإذا كانت الدار تكرر بستين درهما فهي بينهما مناصفة فالثلأين التي أخذها الباي يقال لها خلو وهذا الخلو يتعلق به البيع والإراث والوقف وغير ذلك وإذا اشترى جماعة من الباي المذكور وباع بعضهم حصته فلشركائه الأخذ بالشفعة وإذا حصل خلل للبناء في صورة أخذ الناظر لمن يبني فالإصلاح على الناظر وصاحب الخلو على قدر ما لكل لأنهما صارا شريكين وأما إذا حصل الخلل في البناء الذي حصل في أرض الوقف الحالية فالإصلاح

فإنه لا يملكه ولا يثاب الرقيق على فعله المذكور بل يأثم به والله الهادي أعلم

(باب الرقة) (سئل) رضى الله عنه ما قول ساداتنا الأعلام وقدة الأنام بيلد الله الحرام في أناس من العجم وهو أنهم إذا أرادوا نصب ملك عليهم يضعون المختار لذلك على مكان مرتفع ويقفون تحته صفوفًا سكوتا مستقبليه مستدبرين القبلة ثم يركعون له نحو تسع ركعات متواليات كأكمل ركوع الصلاة متابعين للتقدم عليهم في الموقف

كإمام الصلاة يطعنون في كل ركوع بمقدار نحو عشر درجات ويطلقون هذه الحالة لفظاً هو ترجمة لفظ الإسلام عندهم أيضاً ويطلقون على تعظيم الملك والوالدين والاستاذ لفظ العبادة من قول لا تستحق للعبادة إلا الله عندهم أيضاً ويطلقون ذلك اللفظ على غير ما ذكر من تعظيم الأعيان أيضاً ويخصون الملك والوالدين والاستاذ بلفظ هو ترجمة لفظ المعبود بحق من قول لا معبود بحق إلا الله (٢٦٠) تعالى عندهم وزعموا أن المراد بالمعبود بحق من ذكر إلا

الله وإنما الله المعبود المطلق وأطلقوا علي من ذكر لفظاً هو ترجمة لفظ الإله الحق من قول لا إله حق إلا الله بل نفس لفظ الإله الحق أيضاً وعلي الله تعالى الإله المطلق وزعموا أن القصر في الكلمة المشرفة على وزن قصر الحمد وهذا جواب من يزعم أنه من طلبة العلم منهم ويخصون الملك في الأقوال والأفعال بناية الخضر ع في عرفهم بل بالسجود أيضاً بعضهم يحتاج بأمر الله الملائكة بالسجود لآدم فاحكم هذه الأمور أفتونا بإطنا وبلكم من الله جزيل الثواب (أجاب) رضى الله عنه بقوله ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا أقول وبالله التوفيق ومنه أستمد المعونة والتسديد من يهدي الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ولا مانع لما أعطى ولا معطي لما منع أعلم أيها السائل وقضى الله وإياك لما يحبه ويرضاه وبلغنا رضاه أن الشرك أنواع فنه الشرك في المحبة والتعظيم بأن يحب مخلوقاً كما يحب الله فهذا من الشرك الذي لا يتغير وهو الشرك

على صاحب الخلو فقط وأما لو كان البناء المهديم وفقاً محضاً والخلو فوقه وانهدم الأسفل فالإصلاح من الوقف فقط واعلم أن الخلو من ملك المنفعة لا من ملك الانتفاع لأن مالك الانتفاع يتنفع بنفسه فقط ولا يؤاجر ولا يغير ولا يهب ومالك المنفعة له ذلك مع انتفاعه بنفسه والفرق أن مالك الانتفاع قصد ذاته مع وصفه بوصف كإمام وخطيب ومدرس وقف عليه بالوصف المذكور بخلاف مالك المنفعة فإنما يقصد به الانتفاع بالذات لا مع وصف ثم إن مالك الانتفاع إذا أراد أن ينفع به غيره فإنه يسقط حقه منه ويأخذه الغير على أنه من أهله حيث كان من أهله ولما كان الخلو من ملك المنفعة صار يورث ويوهب وليس للناظر أن يخرج تلك المنفعة عن المستحق لها وإن كانت الإجارة مشاهرة وليس له الإجارة لغيره أه ملخصاً من حاشية الخرشى والأمير علي عباد والدسوقي [مسئلة] إذا أكرى الناظر الوقف بغير أجرة المثل <sup>(١)</sup> ولم تمض مدة الإجارة فإنها تفسخ والأصح ضمن تمام أجرة المثل إن كان ملياً وإلا رجع على المستأجر لأنه مباشر وكل من رجع عليه لا يرجع على الآخر هذا ما لم يعلم المستأجر بأن الأجرة غير أجرة المثل وإلا فكل منهما ضامن كما في حاشية الخرشى بزيادة من باب الإجارة [مسئلة] إن أكرى ناظر الوقف بغير محاباة فإن أكرى بأجرة المثل فلا يفسخ كراؤه ولو بزيادة زادها شخص على المكترى وأما إن أكرى بأقل من أجرة المثل فإنه يفسخ كراؤه إذا زاد عليه شخص آخر أجرة المثل إلا أن يلتزمها الساكن وإلا كان أحق ما لم يزد الآخر على أجرة المثل وإلا كان أحق ما لم يلتزم الساكن تلك الزيادة هذا ما استظهر في حاشية الخرشى خلافاً لما فهمه عب وتبعه في أقرب المسالك [مسئلة] للناظر عزل نفسه ويولى صاحب الوقف من شاء إن كان حياً وإلا فوصيه إن كان وإلا فالحاكم كما في دس وغيره [مسئلة] ذكر البدر أن القاضي لا يعزل الناظر إلا بمنحة وللواقف عزله ولو بغير منحة أه دسوقي (ما قولكم) في وقف أهلى محكوم بصحته ولزومه من حاكم شرعى حتى المذهب من قضاء المسلمين وقفه الواقف مالكي المذهب وشرط فيه

(١) قوله بغير أجرة المثل : أى ووجد من يكري بها ولكن قصد المحاباة فان لم يجد من يكري بها فلا فسخ بدليل ما يأتي في المسئلة التي يد هذا أه مؤلف

الذي قال الله تعالى فيه ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله وقال أصحاب هذا الشرك لأهلهم وقد جمعهم الجحيم تالله إن كنا لفي ضلال مبين إذ نسويكم برب العالمين ومعلوم أنهم ماسووم به سبحانه وتعالى في الخلق والرزق والإماتة والاحياء والملك والقدره وإنا سووهم به في الحب والتأله والخضوع لهم والتذلل وهذا غاية الظلم والجهل فكيف يسوى التراب برب الارباب وكيف يسوى العبيد بمالك الرقاب



وكف يسهو الفقير بالذات الضعيف بالذات العاجز بالذات المحتاج بالذات الذي ليس له من ذاته إلا العدم بالغنى بالذات القادر بالذات الذي غناه وقدرته وجوده وإحسانه وعلمه ورحمته وكاله التام من لوازم ذاته فأبى ظلم أقبح من هذا وأبى حكم أشد جوراً منه حيث عدل من لأعدله لم يخلقه كما قال تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون (٣٦١) فعدل المشترك من خلق السموات والأرض

بين لا يملك لنفسه ولا لغيره مقال ذرة في السموات ولا في الأرض فيأله من عدل تضمن أكبر الظلم وأبجحه وقد حمى الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم جانب التوحيد أعظم حمايته حتى نهى عن صلاة التطوع لله سبحانه وتعالى عند طلوع الشمس وعند غروبها لتلايكون ذريعة إلى التشبه بعباد الشمس الذين يسجدون لها في هاتين الحالتين ولسد الذريعة منع من الصلاة بعد العصر والصبح لاتصال هذين الوقتين الذين يسجد المشركون فيهما للشمس غيبت فهمت ذلك ففعل هؤلاء الطغاف الذين هم كالأنعام قد غيبت منهم البصائر والأبصار لاشك أنه من المحرم الشديد التحريم المؤدى بصاحبه إلى الوبال وبس القرار وإنما يتردد النظر في كفر فاعله وعبارة التحفة كالغنى والهاية والعبارة للتحفة مع متن المنهاج عطفًا على ماخرج به الإنسان عن دائرة الإيمان ويستحق به الثيران أو سجد لضم أو شس أو مخلوق آخر فدل العبارة المذكور قلن ذكر

بقوله أن يكون النظر أولاً لنفسه مدة حياته ثم للأرشد فالأرشد من أولاده لصلبه ثم للأرشد فالأرشد من المستحقين بالفعل الخ فبات الواقف المذكور وخلف ولدين ذكرين تعييناً ناظرين على الوقف المذكور ثم مات أحدهما وخلف أولاداً ذكوراً وإناثاً فهل يكون أولاد الولد مقام أبيهم في النظارة على الوقف المذكور مع ولد الواقف المذكور وهل قول الواقف من أولاده لصلبه يشمل ولد ولد الصلب مع ولد الصلب أم لا يكون ولد ولد الصلب ولداً صلياً مع كونه من أولاد الظهور وهل إذا كان ولد الولد للصلب مقدم على ولد الصلب إذا كان أرشد منه ولا يتمه قول الواقف من أولاده لصلبه أم كيف يكون ذلك أقترنا بنص صريح من معتمد مذهب الإمام مالك أجركم الله آمين (الجواب) في الصاوى على أقرب المسالك عند قوله واتبع شرطه إن جاز كتخصيص مذهب أو ناظر معين مانصه أى بأن شرط الواقف أن فلان ناظر وقفه فيجب اتباع شرطه ولا يجوز العدول عنه لغيره وليس له أى الناظر المعين الإيصاء بالنظر لغيره إلا أن يجعل له الوقف ذلك وحيث لم يكن له إيصاء به فإن مات الناظر والواقف حتى جعل النظر لمن شاء وإن كان ميتاً فوصيه إن وجد وإلا فالحاكم اه ويؤخذ من قوله وليس له الإيصاء بالنظر لغيره الخ أن أولاد الولد لا يكونون مقام أبيهم في النظارة ولو جعلها أبوهم لهم من بعده بل يتعين أن يكون الولد الباقي هو الناظر قال الصاوى وذكر البدر القرافي أن القاضي لا يعزل الناظر إلا بحجة وللواقف عزله مطلقاً اه وأما قوله وهل قول الواقف من أولاده لصلبه يشمل ولد ولد الصلب مع ولد الصلب أم لا يكون ولد ولد الصلب ولداً صلياً الخ ففي رسالة الشيخ يحيى بن محمد الخطاطب شرح الفاظ الواقفين ص ٤٧ مانصه الثاني عشر ما قاله ابن شعبان في الزاوى ولو قال على ولد ظهري لم يدخل فيه ولد ولده ذكورهم ولا إناثهم اه قال الشيخ يحيى الخطاطب وانظره مع قوله قبل مانصه ومن جعل داره حبساً على ولده وولد ولده لم يدخل فيه ولد البنات لقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم فليس لولد البنات مع ذكر ولد الولد شيء ولا على الانفراد لو انفردوا كقوله ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد ثم قال ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد

أن السجود للمخلوق كفر مع الاختيار يستحق به صاحبه دار البوار والخلود فيها مع عباد الأحجار ثم قالوا وخرج بالسجود الركوع لأن صورته تقع في العادة للمخلوق كثيراً بخلاف السجود نعم يظهر أن محل الفرق بينهما عند إطلاق بخلاف ما لو قصد تعظيم مخلوق بالركوع كما يعظم الله به فإنه لاشك في الكفر حيثئذ انتهى كلامهم رضى الله تعالى عنهم فانظر قولهم بخلاف ما لو قصد الخ تجده يقرب القول بأن فعل هؤلاء الطغاف مؤد للكفر لأن كونه بإمام ومع استبداد

القصة وبهذه الصفة التي وصف السائل لا يكاد يفعله الا من نزع التوحيد من قلبه ولا يرضاه لنفسه الا من طمست بصيرته وقد اجتمعت الامة على أن التوحيد افراد المعبود بالعبادة مع اعتقاد أنه واحد في ذاته وصفاته وأفعاله قال تبارك وتعالى وإلهكم إله واحد لا إله الا هو الرحمن الرحيم وقال سبحانه وتعالى فاعلم أنه لا إله الا الله وقد أثبتت هذه الكلمة له سبحانه وتعالى الاولية ونفتها (٢٦٢) عن كل ما سواه وقد أجمعوا على أن الاولية هي استحقاق المعبود للعبادة

فالله سبحانه عز وجل أرسل رسلاً وأزل كتيبه وخلق السموات والأرض ليعرف ويوحده ويعبد ويكون الدين كله لله والطاعة كلها لله قال عز وجل لقد أرسلنا رسلاً بالبينات وأزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط فأخبر تعالى أنه أرسل رسلاً وأزل كتيبه ليقوم الناس بالقسط وهو العقل ومن أعظم القسط التوحيد بل هو رأس العدل وقوامه وقال تعالى فاعبد الله مخلصه الدين الله الدين الخالص وقال تعالى وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء غيث فهمت الشرك والتوحيد والاولوية عادت أن إطلاق هؤلاء القوم هذه الكلمات على غير الله سبحانه وتعالى من ملك مقرب أو نبي مرسل أو سواه ما اعتقاد جواز الإطلاق كفر صريح يخرج صاحبه عن دائرة أهل الإيمان مدخل له في دائرة أهل النيران فمن اعتقد شيئاً من العبادات يستحقها غير الله أو تصرف اليه فهو كافر لا شك في كفره منابذ لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم تكاد السموات

فكان ذكور ولده الذكر وإنا هم كولد الظهر يحجون ولم يكن كذلك ولد ذكور ولد البنات ولا أهمهم إله فإنه في قوله فكان ذكور ولده الخ جعل ولد الولد كولد الظهر فتأمله والله أعلم قلت فنص ابن شعبان في خصوص المسئلة عدم دخول ولد الولد مع ولد الظهر ولا شك أن ولد الصلب مثل ولد الظهر وأما ما ذكره قبل ذلك مما استدلل به الشيخ يحيى الحطاب ليس نصاً في خصوص المسئلة إذ هو في الحجب المبني على اللغة لا في لفظ الواقفين المبني على العرف على أنه فرق بين قول الواقف من أولاده لصلبه وبين قوله علي ولدي وولد ولدي وقوله تعالى في أولادكم وقوله تعالى إن لم يكن لكم ولد أولن لم يكن لمن ولد فإن الأول مقيد بقيد لصلبه والثاني مطلق غير مقيد بذلك والقاعدة الأصولية إن الأعمال خير من الإهمال فافهم بإمعان والله سبحانه وتعالى أعلم [مسئلة] لقاضي أن يجعل الناظر شيئاً من الوقف إذا لم يكن له شيء وما أفتى به ابن عتاب من أن الناظر لا يحل له أخذ شيء من غلة الوقف بل من بيت المال إلا إذا عين له الواقف شيئاً فهو ضعيف ذكره دس عن البدر [مسئلة] يتبع شرط الواقف كشرط أن لا يزيد على كراسين في تغيير الكتاب فإن احتيج للزيادة جازت مخالفة شرطه بالمصلحة لأن القصد الانتفاع كافي الحطاب فإن شرط أن لا تغير إلا برهن فالشرط باطل والرهن لا يصح لأن المستعير حيث كان أهلاً لذلك وهو أمين فلا يضمن ويقبل قوله إن لم يفرط فإن أريد بشرط الرهن التذكرة للرد عمل به ذكره الأمير على عقب [مسئلة] في الأمير يجوز للناظر تغيير بعض أماكن الوقف لمصلحة كتغيير الميضاة ونقلها إلى محل آخر وأولى تحويل باب مثلاً إلى مكان آخر مع بقاء المكان ذي البناء على حاله اه [مسئلة] يجوز بيع مالا ينتفع به فيما حبس عليه ويتنفع به في غيره وهذا إذا كان غير عقار ككتب علم تبلي أو لا ينتفع بها في مدرسة وقفت فيها وإذا بيع مالا ينتفع به يجعل ثمنه في مثله كاملاً إن أمكن أو في جزئه إذا لم يمكن شراء كامل فإن لم يمكن عوده في كامل أو شقصه تصدق باثن من اه من أقرب المسالك بتصرف [مسئلة] قال أبو الحسن الصغير يجوز بيع حصر المسجد إذا استغنى عنها وكذا انقاضه وتصرف في مصالحه انتهى وكذا يقال في الزيت إذا صار لا ينتفع به في خصوص ما وقف

يتفطر من تنشق الأرض وتجر الجبال هذا من قول هؤلاء الطغام فما أطلق هذه الكلمات على غير الله سبحانه وتعالى من شئ للإسلام والتوحيد راحة بل ولا من العقل وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن أخنع الأسماء عند الله رجل سمي نفسه شاه ملك الملوك لا ملك إلا الله وفي لفظ أغيط رجل على الله رجل سمي بملك الأملاك فهذا مقت الله وغضبه علي من تشبه به في الاسم الذي لا ينبغي إلا له سبحانه ملك الملوك وحده فهو الذي يحكم

على الحكام كلهم وبقضى عليهم كلهم فانظر كيف ذكر الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم غيظ الله وغضبه لمن تشبه به في الاسم فكيف حال من أطلق من لا يستحق إلا الملك الحق على غيره وكيف حال من أطلق ما لخص به في ربوبيته وألوهيته على عبده الذي هو معه لا شيء. والرب تعالى وحده هو الذي يستحق كمال التعظيم والإجلال والتأله والخضوع والذل وهذا خالص حقه فمن أقبح الظلم (٢٦٣) أن يعطى حقه لغيره ويشرك بينه وبينه

فيه بل هؤلاء الطعام خصوا ذلك بغيره فما قدر القوى العزيز حق قدره من أشرك معه الضعيف الذليل فكيف بمن خص غيره به ونفاه عنه سبحانه هذان عظيم فمن أطلق هذه الكلمات أو اعتقد جواز إطلاقها على غير الله سبحانه وتعالى مع علمه وعدم عذره استتيب فإن تاب وإلا قتل كفرا والجاهل يعلم فان علم جمع فذاك وإلا استتيب كالاول فإن تاب وإلا قتل اللهم يامقلب القلوب والابصار ثبت قلبي على دينك اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم وأما قول السائل وفقه الله تعالى وزعموا أن القصر في الكلمة المشرفة الخ فهذا السؤال مهم محتمل لأن القصر يطلق على إطلاقات باختلاف العلوم والاصطلاحات فهو لغة الحبس والمنع مطلقاً وفي اصطلاح القراء ترك الزيادة على المد الطبيعي وقد يستعمل القصر عندهم في

له انظر عدوى [مسئلة] إذا انتقل أهل مسجد جامع عنه وبنوا غيره وصار العتيق معطلا مهجوراً وعلى ذلك المسجد القديم وقف فاجلعة للجديد كما ذكره العلامة العدوى على الخرشى في فصل الجمعة وأما وقف المسجد القديم فيصرف في مصالح الجديد فقد قال ابن عروة تنقل أنقاض الوقف إن تعذر عودها فيما وقفت فيه لوقف آخر عادم المنفعة ولو كان غير مماثل للأول كما في دس ومنه يعلم أن نقل ريع وقف المسجد القديم إذا تعذر صرفه فيما وقف فيه إلى مثله أولى في أقرب المسالك ورجع الوقف في التجبيس على كقنطرة ومسجد ومدرسة خربت ولم يرجع عودها في مثلها حقيقة إن أمكن فيصرف في قطرة أخرى أو مسجد آخر أو مدرسة أخرى فإن لم يمكن ففي مثلها نوعاً أي في قرية وقيل تصرف في مثلها نوعاً ولو أمكن المثل حقيقة إلا أن في كلام عجم ما يفيد تأييد الأول اه بزيادة من ص والله أعلم (ما قولكم) في شخص أخذ كتاباً موقوفاً على مكان معين وسافر به إلى مكان آخر ثم مات وفقد الكتاب هل تؤخذ قيمته من تركته ويشترى بها كتاب مثله أم لا (الجواب) تؤخذ قيمة ذلك الكتاب المفقود ويشترى بها مثله أو شقصه كما يعلم من قوله في أقرب المسالك كأن أتلف الحبس فإن من أتلفه يلزمه القيمة ويشترى بها مثله أو شقصه وهذا ظاهر إن كان غير عقار وأما العقار إذا أفسده شخص فليزمه قيمة ما أفسده ويعاد بتلك القيمة فيقوم سالماً ومهدماً ويؤخذ من متلفه قيمة النقص بالصاد المهيمة ويقام بها مع الانقضاء الحبس اه بتصرف وتوضيح وانه أعلم [مسئلة] يجوز إزال الصيف المدارس والربط الموقوفة المدة اليسيرة ولا يجوز الكثيرة لأنه يصير إعاة ومالك الانتفاع لا يجوز له أن يعير كما ذكره ع في باب الإعاة [مسئلة] يصرف ماء آبار المدارس والباطات على ما نص الواقف وإلا فعلى ما جرت به العادة وما يوقف من الصهاريج للشرب في المدارس ونحو ذلك لا يجوز لأحد بيعه ولا هبته للئاس ولا صرفه في وجوه لم تجر العادة بها إلا الشيء اليسير كاليابض اليسير ونحوه ونظير ذلك الطعام الذي يقدم للضيف فلا يجوز له أن يبيعه ولا يملكه لغيره بل يأكله هو خاصة على جاری العادة وله إطعام الهرة اللقمة ونحوها لشهادة العادة بذلك ولا يتنطى ببسط

حذف حرف المد من أصله فإن أراد هذا الثاني وأنهم يجوزون حذف حرف المد من أصله في كلمة النني أو في إله أو في الله فهذا لم يقل به أحد ممن يعتد بقوله بل حرام لو وقع في لفظ الجلالة حال الصلاة أبطلها لاتفاء بعض اللفظ الموضوع له وفي اصطلاح علماء المعاني والبيان تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص والذي جرى عليه المحققون من علماء أهل السنة والجماعة أن القصر بهذا المعنى في الكلمة المشرفة حقيقى بمعنى أنه لا يمكن أن توجد تلك الحقيقة لغيره

تعالى لا عقلا ولا شرعا وحقيقة الإله هو الواجب الوجود المستحق للعبادة ولا شك أن هذا المعنى كلّى أى يقبل بحسب مجرد ادراك معناه أن يصدق على كثيرين لكن البرهان القطعى دل على استحالة التعدد فيه وإن معناه خاص لمولانا عز وجل فقط قال الله سبحانه وتعالى فاعلم أنه لا إله إلا الله وقال سبحانه وتعالى لو كان فيما آلهة الآلهة لفسدنا ، فهو المعبود للخواص والعوام المفزوع اليه فى الأمور (٢٦٤) العظام المرتفع عن الأوهام المحتجب عن الألفهام الظاهر بصفاته

الفحام وكذا الحمد لا يستحقه على الحقيقة الإله تعالى وما يقع من الحمد لغيره فهو على سبيل المجاز لأن الحمد يخص بالفعل الاختيارى ولا اختيار لغيره تقدس على قاعدة أهل الحق والعبد مضطر فى صورة مختار وربك يخلق ما يشاء مختار ما كان لهم الخيرة والحاصل أنهم زلوا حد غير الله منزلة العدم أو منزلة الحمد له تعالى لأنه مبدى كل جميل لحمد غيره كالعارية لأن الكل منه واليه خلقا وتمكينا وتيسيرا وكل اختيار لغيره يعود إلى اضطرار فهو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم وأما السجود لغير الله تعالى فلا شك فى كفر فاعله وقد تقدم عن التحفة والمعنى والنهاية ما فيه كفاية لمن حلف بالعبادة وقد قال الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم لا يبنى لأحد أن يسجد لأحد ولا يبنى فى كلام الله ورسوله الذى هو فى غاية الامتناع لقوله تعالى وما علنناه الشعر وما ينبى له وقوله تعالى وما ننزل به الشياطين وما ينبى لهم وقوله تعالى أن الملائكة ما كان ينبى لنا أن نتخذ من دونك من أولياء وأما

الوقف ونحوها اه ملخصاً من عب فى باب العارية ومن فتاوى عجم [مسئلة] المساكن الموقوفة على المجاورين فى المدارس ونحوها لا يجوز لمن يسكنها بوصف المجاورة أن يبيع أو يهب أو يعير أو غير ذلك ولا الخزن فيها نعم يجوز له أن يسقط حقه لغيره فيستحق ذلك الغير الانتفاع به حيث كان من أهله كما وقع للعلامة البرزلى فى سكنى خلوة الناصرية فانه قد أسقطه حقه فيها من كان يملك الانتفاع بها عند قدومه لسفر الحج ويجوز إسقاط الحق فى الانتفاع ببوت المدارس والوظائف مجاناً وفى مقابلة دراهم على الممتد كما فى بن عن البرزلى وإذا أسقط مالك الانتفاع حقه منه سقط حقه على الوجه الذى أسقطه فإن أسقطه مدة مخصوصة رجع إليه بعد انقضائها كالعارية وإن اطلق فى الإسقاط فلا يجوز له كما أفاده البرزلى ومن استعار كتاباً وفقاً فليس له أن يعيره لانه مالك الانتفاع فقط إلا أن يسقط ذلك المستعير حقه فى العارية ويكون الثانى من أهلها اه ملخصاً من دس وعدوى من باب العارية (ما قولكم) فى شخص اشترى حصة من وقف من مستحقها واستغلها مدة فهل يفوز بما قبضه من غلة تلك الحصة أم لا (الجواب) ذكر العلامة العدوى فى باب الاستحقاق أنه يستثنى من قولهم المشتري العالم بأن الشيء المشتري ملك للغير لا غلة من اشترى حصة من وقف من مستحقها فانه يفوز المشتري بغلة تلك الحصة ما دام المستحق حياً ولو كان المشتري عالماً بوقفية تلك الحصة ووجهه أنه بمنزلة المستحق الواهب منفعة شيء يستحقه لشخص آخر والله أعلم (ما قولكم) فى شخص متولى أمر وقف فأجر داراً لشخص مدة ثم مات قبل انقضائها فهل تنفسخ الإجارة أم لا (الجواب) فى عب وغيره أن الإجارة تنفسخ بموت مستحق وقف أجر ثممات قبل أن تنقضى تلك المدة وانتقل الاستحقاق لمن فى طبقته أو لمن يليه ولو كان ولده ولو كان ذلك ناظراً كما فى الخطاب ولا يخالفه ما فى تت من أنها لا تنفسخ بموت الناظر لانه فرض ذلك فى ناظر غير مستحق انتهى بتصرف والمعنى أن الناظر الذى لا تنفسخ إجارته بموته هو الذى يؤجر لعموم مصلحة الوقف بنظره ولا استحقاق له وأن الذى تنفسخ إجارته بموته هو الذى يؤجر من حيث استحقاقه لانه بوته تنتقل الإجارة لمن انتقل إليه الحق والله أعلم [مسئلة] إذا وقف شخص كتاباً

استدلال البعض منهم بسجود الملائكة لآدم فهو كما قيل فيه : إذا كان القرباب دليل قوم . فلا يعدوهم جيف السكاب . بل البعض المذكور أضر على من اتبع طريقة من إبليس على من اتبعه كأنه لم يقرأ كتاب الله وسنة رسوله الآمرين بإفراد العبادة لله وحده ولم ينظر إلى أقاويل أهل الإسلام فى تفسير السجود المذكور هل هو منسوخ بالأحاديث النبوية واجماع الامة المصطفوية أو كان السجود لله وحده وإن آدم للملائكة قبله كما أن الكعبة قبله

أهل الإسلام أو أن اللام بمعنى مع إلى غير ذلك مما ذكر من توراته بصره وبصيرته ولم يطمس عليهما فكيف يصرف السجود الذي هو من أعظم أركان الصلاة الذي قال فيه الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد إلى عبد مربوط لا يملك لنفسه نفعا ولا ضررا وقد علمت أن من خصائص الألوهية الكمال المطلق من جميع الوجوه الذي لا تنقص فيه بوجه من الوجوه (٢٦٥) وذلك بوجوب أن تكون العبادة كلها لله وحده والتعظيم والإجلال

والخشية والدعاء والإجابة والتوبة والتوكل والاستعانة وغاية الذل مع غاية المحبة كل ذلك يجب عقلا وشرعا وفطرة أن يكون له وحده لا شريك له فمن صرف شيئا من ذلك لغيره فقد شبه ذلك الغير بمن لا شبيه له ولا مثل له ولا ند له وذلك أقبح التشبيه وأبطله ولشددة قبحه وتضمنه غاية الظلم أخبر عباده أنه لا ينفقه مع أنه كتب علي نفسه الرحمة فهو أحق من ذكر وأحق من شكر وأحق من عبد وأنصر من ابنتي وأرأف من ملك وأجود من سئل وأوسع من أعطى وأرحم من استرحم وأكرم من قصد وأعز من التبع إلى أكنى من توكل عليه فتنسله سبحانه وتعالى كما من علينا بالإسلام أن لا ينزع منا إنه سميع قريب والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن إيمان شخص بلفظ بالشهادتين ووجهه قبلتنا بولي فإذا ولد له أولاد قال أخرجت هذا يعني أحد الأولاد لسيدى فلان وهذا للسيدة فلانة من يوصفون بالصالح في

في مدرسة فليت أو صارت لا يتنفع بها في تلك المدرسة فإنها تابع وبشترى بشمها كتباً كاملة يتنفع بها فإن لم يمكن شراء الكاملة فجزؤها فإن لم يمكن إبدالها بكاملة أو ناقصة تصدق بشمها أهلاً مخلصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] إذا أنلف شخص شيئاً من الوقف فإنه يلزمه القيمة ويشترى بها مثله أو شقصه وهذا ظاهر إن كان غير عقار وأما العقار فيعاد بقيمته فيقوم سالماً ومهدوماً ويؤخذ من مثله قيمة النقص ويبنى الوقف بها مع الانقراض لأنها وقف هذا هو المشهور خلافاً لقول سيدي خليل ومن هدم وفقاً لغيره إعادته أه من أقرب المسالك بتصرف [مسئلة] لا يجوز أن يقسم من أجرة الوقف إلا ماضى زمنه خشية موت من أخذ فيؤدى إلى إعطاء من لا يستحق وحرمان غيره ممن يستحق أو خشية طرؤ مستحق في المدة فيحرم من حقه وهذا إذا كان الوقف على معينين أو على خدمة مسجد أو على مدرسين ونحوهم وأما على فقراء فيجوز للأمن من إحرام مستحق وإعطاء من لا يستحق لعدم لزوم تعميمهم كما في أقرب المسالك [مسئلة] إذا قال وقف على ولدى فلان وفلانة كان ذلك خاصاً بها بخلاف وصي على ولدى فلان وفلانة فإن غير من سمي من أولاده يدخل والفرق أن الوصية بمعنى واحد فلا وجه للتخصيص بخلاف الوقف فله غرض في نفع البعض لفقره أه أمير على عب **﴿فرع﴾** قال ابن غازي في تكميل التقيد سئل أبو محمد عبد الله العبدوسى هل يجوز جمع أحباس فاس بتماها ثم يعمر من معاينها الخرب من المساجد فأجاب نعم يقدم الأهم فالأهم ويكون ذلك سلفاً لمن أخذ منه من المساجد أه بدر **﴿فرع آخر﴾** لا يجوز أن يتسلف من الوقف قبل إبان الاستحقاق تأمل الفرعين فلعلم الأول مخصص للساني أه أمير **﴿ما قولكم﴾** في مسجد خرب وليس له غلة فأخذ ناظر المسجد قطعة من المسجد فجعلها حوائت لأجل مصالح المسجد وزاد من الجهة الأخرى بقدر ما أخذ من المسجد للحوائت فهل يجوز له ذلك أم لا **﴿الجواب﴾** سئل الأجهورى عن مسجد له مراحيض خربت حتى صارت عندما محضاً وأرادوا أن يبدلوها بحوائت تكرر وتصرف غلتها في مصالح المسجد فهل يجوز ذلك أم لا فأجاب رحمه الله لا يجوز لهم ذلك لما فيه من إخراج الوقف عن حاله الأصلية ومثله في البرزلى معلل ذلك بأن العبرة بالوقف باللفظ لا بالمنفعة فمن

(٣٤ - قرعة الدين) حال حياتهم والله أعلم بالحالمة عند الموت ثم إذا قدر الله على الشخص المذكور أو على أحد أولاده شراً كدين ومرض أو إضلال ضالة هتف يستغيث بهم وينذر لهم دون الله تعالى ويزعم أن لهم في الكون تأثيراً ومن زجره بعنف أولي قال خل سبلى وانتدب له بأنواع الأذى من غير جريمة يقول هؤلاء أحباب الله أقرب بهم إليه فهل يحكم بضحة إسلامه وتعلل من كنهه أم كيف الحكم أفيدونا **﴿أجاب﴾** رضى الله عنه نعم حيث كان الأمر

ما ذكره السائل عن الشخص المذكور فلا يشك مسلم في عدم صحة إيمانه وإسلامه وعدم صحة منأخذه بل هو مراء الدم حلال المال والله الهادي عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن جرى على لسانه أو قلبه أو جوارحه كلمة أو فعل مكفر وهو جاهل أن هذا الفعل أو الكلمة تخرجه عن الإسلام أو ناس وربما يعرف فيستبعد ذلك فلا ينزجر هل يكون مؤاخذا مطلقا أو فيه تفصيل (٢٦٦) بينوا لنا ذلك يانا شافيا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث

جرى على لسانه أو قلبه أو جوارحه الفعل المزبور مع النسيان فلا شيء عليه أو مع الجهل فإن كان هذا الفعل معلوما من الدين بالضرورة أنه كفر وكفر وصار مرتدا تجرى عليه أحكام المرتدين إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام أو ناشئا ببلدة بعيدة عن العلماء وإن لم يكن الفعل المكفر معلوما من الدين بالضرورة عرف الحكم بالتكفير فإن صمم على ذلك أو استبعده صار كافرا مرتدا تجرى عليه أحكام المرتدين ففي القواطع للعلامة ابن حجر وجزم بعض المتأخرين بتكفير من اعترف بوجوب الحج ولكن قال لأدري أين مكة ولا أين الكعبة ولا أين البلد الذى يستقبله الناس ويحجونه هل هى البلدة التى حجها رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصف الله تعالى فى كتابه لأنه مكذب إلا أن يكون هذا الشخص قريب العهد بالإسلام ولم يتواتر بعد عنده إلى آخر ما فيه ثم قال وأنت خير من قول الحليمى إن كان لم يسمع شيئا من أخباره صلى الله عليه وسلم وما يأتى ثم ومن قول هذا المتأخر إلا أن

باب أولى ما هنا من أخذهم من المسجد شيئا وجعله حوائث إذ هو آخرى بعدم الجواز والله أعلم (ماقولكم) فى رجل بنى مسجدا صغيرا ببلن وسقفه من قصب فوهى واندرست أكثر جدرانه فضاقت على المصلين فأراد أهل البلد توسعته وتعميره بالأجر والخص بغاية الاستحكام بحيث يسع المصلين ففتحهم ورثة باني المسجد عن تعميره وتوسعته عن حالته الأولى فهل لم ذلك أم لا (الجواب) ورثة الباني كأحد المسلمين فى أمر المسجد ليس لهم منع أحد من فعل الخير العائد لجميع المسلمين فلمهم التعمير والتوسيع وغيره من المصالح والحال ما ذكر والله أعلم (ماقولكم) فى أرض منى من جهة وقفها ويبيعها فهل يصح لأحد أن يقطع له قطعة منها ويستولى عليها ويملكها ويتصرف فيها بالبيع والوقف وغيرهما ويمنع المسلمين من النزول فيها وإذا وقفها هل ينفذ وقفه لها وإذا وقفها على جماعة هل يظالبون الناظر عليها ويجبرونه على أخذ الأجرة منه بعد موت الواقف وهل يجب على ولى الأمر أن يهدم ذلك البناء حيث كانت تلك الأرض لائتمك كالبناة فى المقبرة المسئلة وإذا منع الناظر إعطاء الأجرة للوقوف عليهم يكون آثما عند الله وهل لكل أحد أن يزيل هذا البناء لأنه من المنكر وهل لكل أحد أن يدخل فى هذه الأماكن المحكرة بالبناة كالخيشان أقتونا (الجواب) لا يجوز بيعها ولا وقفها ولا الاستيلاء عليها بنية تملكها والتصرف فيها بالبناء فيها وغيره وإذا كان كذلك فليس له منع أحد من النزول بها قال سند وجملة ذلك أن منى لا ملك لأحد فيها وليس لأحد أن يحجر فيها موضعاً إلا أن ينزل منها منزلاً فيختص به حتى يفرغ من نسكه ويخرج منها والأصل فيه ماروى عن عائشة رضى الله عنها قالت قلنا يا رسول الله ألا نبني لك موضعاً يظلك بمنى قال لا منى مباح لمن سبق خروجه الترمذى والنسائى وهذا يمنع أن يحجر أحد فيها بنيانا إلا أن يكون نازلاً بها ثم وإن كان بها كره له أيضاً قال مالك عند محمد لأنه تضيق على الناس وكره إجارة البنيان الذى بها قال فى الموازية وقد سمعت أنه يكره كراه البيوت التى بها لكن هذا إن قصد كراه البقعة مع ما فيها أما إن قصد الأخشاب والأحجار والآلات التى بها فقط فلا كراهة وكذا إن قصد وقفها وعليه فيطالبون الناظر بأجرة الآلات والأخشاب التى بالبقعة وإذا امتنع الناظر

يكون هذا الشخص قريب العهد بالإسلام ولم يتواتر عنده بعد أن محمل ما قاله الشيخان من تكفير من قال لأدري أكان النى أنسيا أو جنيا فيمن هو مخالف للمسلمين لأن قوله ذلك ينبغى عن تكذيب القرآن والسنة والإجماع إلا أن قريب العهد الذى لم يكن مخالفاً للمسلمين فإنه لا يكفر بالتردد فى شيء مما مر ولا يأنكره كما يؤخذ مما يأتى عن الروضة إلى آخر ما فى القواطع عن القاضى عياض لتعذره والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم

(باب الإيمان) (سئل) رضى الله عنه عما إذا كان لمسلم على كافر حق من الحقوق فأنكره ولا يئنه فهل يجوز للمسلم تحليفه بمعبوده مثل الشمس والقمر والبرق لأن من عادة الكافر في الأغلب إذا حلفته بمعبوده يتمتع أن يحلف أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه لا يجوز له ذلك لأنه يحوجه أن يعظم ما ذكر كتعظيم الله بل ربما يؤدي للكفر وفي التحفة روى الحاكم خبر من حلف بغير الله فقد كفر (٢٦٧) وفي رواية فقد أشرك وحلوه على ما إذا كان تعظيمه كتعظيم الله تعالى

فإن لم يقصد ذلك أثم عند أكثر أصحابنا أى تبعاً لنص الشافعي الصريح كذا قاله الشارح والذي في شرح مسلم عن أكثر الأصحاب الكراهة وهو المعتمد وإن كان الدليل ظاهراً في الإثم قال بعضهم وهو الذى ينبغى العمل به في غالب الأعصار لتصد غالبهم به إعظام المخلوق به ومضاهاته لله تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً اه كلام التحفة فظهر بذلك أن كلام التحفة في الكراهة حيث لم يقصد التعظيم كتعظيم الله فإن قصد تعظيمه كتعظيم الله تعالى كفر ولا شك أن الكافر لا يقصد بحلفه بما ذكر إلا التعظيم فيكون بحلفه هو الذى حمله على ذلك والله المستعان به التوفيق والهداية إلى صراط مستقيم

#### (باب الكفارات)

(سئل) فيمن حلف حال كونه بالغاً سفياً فقيراً عاجزاً عن نفقة نفسه على دخول بيت أبيه وأمه النافقين عليه بلفظ والله والله يذمه بلفظ الإشراك ويكون العبد فاعلاً بأمه إن عاد

من الإعطاء يكون آثماً وعلى ولي الأمر أن يمنع من أراد البناء بها وأن يزيل بناءه لما علمت أنه لا مالك لأحد فيها إلا الانتفاع وكل من له قدرة على إزالة البناء يجب عليه أن يزيله إدا هو من المشكرات والله أعلم (ما قولكم) في دور مكة المشرفة هل يجوز بيعها ووقفها وكراؤها أم لا وهل الحسنة فيها بمائة ألف أم لا أقنونا (الجواب) في الفروق للقرافي بعد أن حقق عن الإمام أن مكة فتحت عنوة ما حاصله أراضى العنوة اختلف العلماء فيها هل تصير وفقاً بمجرد الاستيلاء وهو الذى حكاه الطرطوشى في تعليقه عن مالك وللإمام قسمتها كسائر الغنائم وهو بخير في ذلك والقاعدة المتفق عليها أن مسائل الخلاف إذا اتصل ببعض أحوالها قضاء حاكم تعين القول به وارتفع الخلاف فإذا قضى حاكم بثبوت ملك في أرض العنوة ثبت الملك وارتفع الخلاف ويتعين ما حكم به الحاكم وهذا التقرير يطرد في مكة ومصر وغيرها والقول بأن الدور وقف إنما يتناول الدور التى صادفها الفتح أما إذا انهدمت تلك الأبنية وبنى أهل الإسلام دوراً غير دور الكفار فهذه الأبنية لا تكون وفقاً أجمعاً وحيث قال مالك لا تترك دور مكة يريد ما كان في زمانه باقياً من دور الكفار التى صادفها الفتح واليوم قد ذهبت تلك الأبنية وعليه فتملك وتوهم وتوقف وقال القاضى تقي الدين القاسى والقول بمنع كراء بيوت مكة فيه نظر لأن غير واحد من علماء الصحابة وخلافهم علواً بخلافه في أوقات مختلفة ثم ذكر وقائع من ذلك عن عمر وعثمان وابن الزبير ومعاوية رضى الله عنهم وعلى القول بجواز البيع والكراء اقتصر ابن الحاج فإنه قال بعد ذكر الخلاف وأباح طائفة من أهل العلم بيع رباع مكة وكراء منازلها منهم طاووس وابن دينار وهو قول مالك والشافعي قال والدليل على صحة قول مالك ومن يقول بقوله قول الله عز وجل الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم وقوله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح من دخل دار أبي سفيان فهو آمن فأثبت لأبي سفيان ملك داره وأثبت لهم أملاً كهمل على دورهم وإن عمر ابتاع داراً بأربعة آلاف درهم وأن دور أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأيدي أعقابهم منهم أبو بكر الصديق والزيبر بن العوام وعمر بن العاص وغيرهم وقد بيع بعضها وتصدق ببعضها ولم يكونوا يفعلون ذلك إلا

دخل هذا المحل والحال أنه مفقر إليه وليس له مئوى أو محل ولم يقدر أبوه على عزله بمكان يختص به أو ما يصرف له فإذا عليه بهذا المين إن دخل أقنونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يلزمه بحلفه بالله إن دخل كفارة بين وهى عتق رقبة مؤمنة أو كسوة عشرة مساكين بما يسمى كسوة أو إطعامهم كل واحد مداً مدافين عجز عن الثلاث لزمه صوم ثلاثة أيام ولو متفرقة ويلزمه أن يتوب من العود إلى مثل ما قاله ويستغفر الله وينبذ له أن ينطق بالشهادتين والله

سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيما لو أحد تبرع على الآخر بإطعام ستين مسكينا وقال له أخرجهما عن كفارتك وأصرفهما على عيالك فهل يسقط عن المخرج عنه الكفارة المذكورة أم لا أقنونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه نعم تسقط عنه الكفارة والحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة نذرت لبنتها بأمة معينة وللأمة ابنة فهل (٢٦٨) النذر صحيح أم لا فإن قلتم بالصحة فهل تتبع البنت التي للامة أمها

في النذر أم لا وهل إذا كان أخ الناذرة حتى فله المطالبة في الأمة والمشاركة فيها أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان النذر وقع في غير مرض الموت فهو صحيح غير متوقف على إجازة وليس للأخ المذكور مطالبة ولا مشاركة في الأمة والحال مازر ولا تتبع البنت أمها فيما ذكره والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل قال مثلاً لله علي صيام عشرة أيام إن عاقبت أحد أبشوة غير امرأتى وكلما بدت منى معاينة لأحد بشوة لله علي صيام عشرة أيام مثلاً ثم إنه حصلت منه المعاينة وتسكرر منه حصولها فما الواجب عليه وما تقتضى صيغة قوله وكلما بدت منى معاينة الخ هل تقتضى التكرار بأن يجب عليه عند حصول المعاينة منه ثانياً صيام عشرين يوماً وحصولها ثالثاً صيام أربعين يوماً وكذلك أم كيف الحكم وهل إذا جهل كم حصلت المعاينة منه مثلاً فيكون حكمه أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه لا يتضاعف الصوم بالفعل

في أملاكمهم وتوول سواء العاكف فيه والباد في البيت خاصة والله أعلم وأما الحسنة فيها فبائة ألف ومن أعظمها الوقف إذ هو الصدقة الجارية والحال ما ذكر والله أعلم بالصواب

### باب الهبة

[مسئلة] من خرج بكسرة لسائل معين لم يجوز له أكلها ولا دفعها لغيره حيث بتلها له لا إن نوى الاعطاء فقط كما في جواب ابن رشد لسؤال أرسله له عياض والفرق بين التبتيل بالنية ونية الاعطاء أنه إن عبر عن التبتيل بعبارة قال أعطيت وإن عبر عن نية الاعطاء قال أريد أن أعطى قال الخطاب وأعمال التبتيل بالنية منى على أحد القولين في أعمال الكلام النفسى في الطلاق ونحوه فإن ذهب ولم يجده والحال أنه نوى الاعطاء فقط فلاحسن صرفها لغيره وإن أخرجهما له لا من حيث خصوصه بل مطلق صدقة لفقير وجب إعطاؤها لغيره اه أمير على عب وإذا علت أن الأحسن صرفها لغيره إذا ذهب ولم يجده والحال أنه نوى الاعطاء فقط فلا فرق بين معين وغيره كما بينه الأمير عند قول سيدى خليل وكره تملك صدقة وفي الأمير أيضاً وإن وجدت السائل ولم يقبل فغيره أولى من الأول لتأكيد العزم بالدفع واختلف هل له أكلها أم لا فقيل يجوز أكلها وقيل لا وقيل إن كان معيناً أكلها وإن كان غير معين لم يأكلها اه (ما قولكم) في شخص تصدق بصدقة وبعد إعطائها للسكين هل يصح اهداء ثوبها لميت أم لا (الجواب) في العدوى على الرسالة في باب الاضحية أنه يصح اهداء ثواب صدقة ونحوها بعد فعلها لميت بخلاف التشريك في الأجر في الاضحية فلا يكون إلا قبل الذبح وأما بعده فلا تسقط عن المشرك فانظره (ما قولكم) في الصدقة على الذمى هل فيها أجر أم لا (الجواب) قال الحرثى في باب الوقف وكذلك يصح الوقف على الذى قريباً كان أو أجنبياً لأن الوقف عليه صدقة وفي الصدقة عليه أجر والله أعلم [مسئلة] من سكت عن قبول صدقته زماناً فله قبولها بعد ذلك فإن طلب غلتها حلف ما سكت تاركاً لها وأخذ غلتها كما في الصاوى [مسئلة] إذا تجعد لإنسان مال معلوم من وظيفة أو جامكية فيصح أن ينزل عنه لغيره إن كان ذلك الزول من غير مقابلة بشئ بل هبة أما إن كان في مقابلة شئ يؤخذ فإن سلم من الرضى

المذكور بل الواجب صوم عشرة أيام لكل مرة لأن لفظ كلما لم يشكر وإنما يتجه ما قاله السائل وقتنا الله وإياه أن لو قال كلما عاقبت مرة فعشرة وكلما مرتين فعشرين الخ والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له أربعة بنين وبنت ثم إنه قبل مرض موته بسنة نذر لثنتين من الذكور مخصوصين الصغار دون الكبار ربع ما يملكه في أرض ونخل وديار وفي جميع ما يملكه في وطنه وغيره نذراً منجزاً مع الصحة والاختيار وكتب بذلك حجة وأشهد على نفسه



فما يكون الحكم في ذلك أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم النذر المذكور صحيح وملكو المنذور به ولا منازع لهم في ذلك والحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب القضاء) (سئل) رضى الله عنه عما أطلق عليه علماء الزمان وحالهم من رواية الحديث بالمعنى إذا لم يحفظ اللفظ هل ذلك جائز ويستدل لهم بنقل الله تعالى في القرآن على الأنبياء (٢٦٩) وسائر الكفار إذ من المعلوم أن لغة من

تقدم بغير لغة العرب وتكلم النبي صلى الله عليه وسلم للأعاجم كالخبيصة وغيرهم بلغتهم أم تمتنع الرواية بالمعنى ويستأنس له بقوله عليه الصلاة والسلام نصر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأذاها كما سمعها وغير ذلك وهل المنكر على الراوى بالمعنى ناه عن منكر حقيقة أو لا فإذا قلتم يجوز فهل يستوى الجاهل والعالم في ذلك أم لا يثبتنا لذلك المسئلة واقعة (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان الراوى خبيراً بالألفاظ ومقاصدها عالماً بما يحيل معانيها قد شهد له أهل الفن بذلك جازله الرواية بالمعنى وإلا يمكن كذلك حرم عليه ودخل في متعمد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى من سمعه الإنكار عليه طاقته والله سبحانه أعلم قال العلامة النووي في شرح مسلم إذا أراد رواية الحديث بالمعنى فإن لم يكن خبيراً بالألفاظ ومقاصدها عالماً بما يحيل معانيها لم يجوز له الرواية بالمعنى بلا خلاف بين أهل العلم بل يتعين اللفظ وإن كان عالماً بذلك فقالت طائفة من أهل

جاز وإلا منع كافي الصاوى

### باب في اللقطة

[مسئلة] يجب تعريف اللقطة ستة كاملة إن كان لها بال ويعرف نحو الدلو والدينار فأقل الأيام لأنها لا تلفت إليها النفوس كل التفات والتعريف يكون بمطابق طلبها ونياب المسجد لداخله ويعرفها في ابتداء الالتقاط كل يوم مرتين ثم في كل يوم مرة ثم في كل يومين مرة ثم في كل ثلاثة مرة ثم في كل أسبوع مرة كما ذكره شارح الموطأ ويعرفها بنفسه أو بمن يثق به لأمانته ولا ضمان عليه إن دفعها لأمين يعرفها وإن كان تعريفها لا يلبق بالملتقط لكونه من أولى الهيئات أعطاها لمن يعرفها بأجرة منها وإن كان يلبق به التعريف وأعطاها لغيره يعرفها فهلكت فإنه يضمن كما لو تراخى في التعريف حتى هلكت ولا يذكر حال تعريفه جنسها بل يذكرها بوصف عام كأمانة أو مال أو شيء والشئ الثافه كدون الدرهم وكعصى لا يعرف لأنه لا تلفت إليه النفس وكقليل من تمر أو زبيب وله أكله إذا لم يعلم صاحبه وإلا منع وضمن اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] للملتقط بعد السنة حبس اللقطة أو التصديق بها عن ربها أو عن نفسه أو التملك لها ولو وجدها بمكة وضمن الملتقط فيها إذا تصدق بها ولو عن ربها أو تملكها إذا جاء ربها في أقرب المسالك

### باب في الدعاوى والإيمان

(ما قولكم) في شخص اتهم آخر هل له تحليفه أم لا (الجواب) ذكروا عند قول سيدى خليل في باب القراض والقول للعالم في تلفه أى مال القراض الخ أن القول للعالم يمين على المشهور وفي دس أن الخلاف في تحليفه وعدم تحليفه جار على الخلاف في إيمان التهمة وفيها ثلاثة أقوال قيل توجه مطلقاً وهو المعتمد وقيل لاتوجه مطلقاً وقيل تتوجه إن كان متهماً وإلا فلا (ما قولكم) في شخص قال لآخر لك إحدى هاتين الامتين وقتلته إن المقر يلزمه أن يعين ما أقربيه منهما وقتلته إذا عين أدناها ولم يصدق المقر له أن يخلف ويدفع الأدنى للمقر له فهل إذا نكل المقر يخلف المقر له إذا كان المقر متهماً وحيث بنى الأدنى للمقر هل ينتفع به ولو بالوطء حيث كان أمة أم لا (الجواب) في حاشية الخرشى في باب الإقرار

الحديث واللغة والأصول لا يجوز مطلقاً وجوزه بعضهم في غير حديث النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجوز فيه وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف المذكورة يجوز في الجميع إذا جرم بأنه أدى المعنى وهذا هو الصواب الذى تقتضيه أحوال الصحابة فمن بعدهم في روايتهم القصة الواحدة بألفاظ مختلفة ثم هذا الذى تسمعه في غير المصنفات أما المصنفات فلا يجوز تغييرها وإن كان بالمعنى أما إذا وقع في الرواية أو التصنيف غلط لاشك فيه فالصواب الذى قاله الجماهير إنه

يرويه على الصواب ولا يغيره في الكتاب بل ينه عليه حال الرواية في حاشية الكتاب فيقول كذا وقع والصواب كذا اه كلامه رضي الله عنه وفي الالفية للعلامة العراقي مع شرحها للشيخ الإسلام زكريا رحمه الله (وليرى) وجوبا بلا خلاف (بالفاظ) التي سمع بها لا بعمانيها (من) يحملها وهو (لا يمدلها) ومقاصدها إذ لوروى بالمعنى لم يأمن الخلل (و) أما (غيره) وهو (٢٧٠) من يعلم ذلك (فالمعظم) من أهل الحديث واللغة والأصول (أجاز) له

الرواية (بالمعنى) ولو في الخبر أو أتى بلفظ غير مرادف أو كان المعنى غامضاً قال ابن الصلاح وهو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين فكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في واحد بألفاظ مختلفة وذلك لأن معلوم كان على المعنى دون اللفظ وقيل لا يجوز له ذلك مطلقاً وإن لم يتغير المعنى ولا خالف اللغة الفصحى خوفاً من الدخول في أمر الوعيد حيث عزا للنبي صلى الله عليه وسلم لفظاً لم يقله ولأنه قد يظن توفية لفظ بمعنى لفظ آخر ولا يكون كذلك في الواقع (وقيل لا) يجوز له ذلك في (الخبر) أى خبر النبي صلى الله عليه وسلم ويجوز له في غيره وقيل غير ذلك هذا كله فيمن أخذ من غير تصنيف أما من أخذ منه فهو ما ذكره بقوله (والشيخ) ابن الصلاح (في التصنيف) قطعاً قد حذر) وفي نسخة مطلقاً حذر أى منع تغيير اللفظ الذي تضمنه بلفظ آخر بمعناه لأن ما رخصوا بسببه من المشقة في ضبط الألفاظ واجود عليها منتف في المصنفات ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فلا

أن يمين هنا ترد سواء كانت دعوى تحقيق أو اتهام لأن باب الإقرار مبنى على أن يمين التهمة ترد ويتنفع المقر له بالأدنى انتفاع المالك ويطأها إن كانت أمة إن أحب على الظاهر (ماقولكم) في أمين طلب المودع الودعية منه فقال لا أدري أصاعت أم تلفت فاتهمه ربهما ولم يحقق عليه الدعوى وقتل بحلف المتهم فهل إذا نكل يغرم بمجرد النكول أو ترد اليمين على رب الودعية (الجواب) في الخرشى في باب الودعية إن لم يحقق الدعوى فإنه يغرم بمجرد النكول لأن يمين التهمة لا ترد على المذهب وفي العدوى عن الرماصي أن يمين التهمة ترد هنا أى في باب الودعية على المشهور وهكذا في التوضيح وابن عبد السلام وابن رشد وأصله لصاحب البيان وفي دس عن البناني كأنهم شددوا هنا أى في باب الودعية مراعاة للأمانة وحينئذ فيحمل المصنف هنا أى حيث قال فإن نكل حلف على يمين التهمة وغيرها والله أعلم [مسئلة] المتهم هو الذي يشار إليه بالتساهل في الودعية وقيل من ليس من أهل الصلاح ورده محشى تت رحمه الله تعالى بأن المراد بالمتهم أنه الذي لم تحقق عليه الدعوى وليس إلا مجرد التهمة كما في عدوى أى ولو كان غير متهم في نفس الأمر ودعوى التحقيق أن يجزم المدعى بكذب المدعى عليه كما في در (ماقولكم) في شخص قال لا أخرجك من كل حق ثم ادعى على من أبرأه بشيء وأتى بوثيقة مكتوب فيها ذلك الحق وقتل لتقبل دعواه إلا إذا أتى ببينة تشهد له بأن الحق المكتوب في الوثيقة حدث التعامل به بعد البراءة فهل اليمين توجه على المدعى عليه ولو جهل أن هذه الوثيقة بعد البراءة ولم يحقق المدعى شيئاً أو حقق ولا خلطة بينهما (الجواب) في عبد الباقي إن حقق المدعى أن ما في الوثيقة حدث بعد البراءة فإن كان لا خلطة بينهما فلا يمين على المذهب وإن كان بينهما خلطة توجهت الدعوى وقيل لتوجه اليمين على المطلوب حينئذ على ما تجب به الفتوى وإن جهل أن هذه الوثيقة بعد البراءة ولم يحقق الطالب شيئاً توجهت اليمين على المطلوب وإن كانت الدعوى دعوى اتهام لأن توجهها هنا في عدم الاتهام قوى من حيث إنه مبنى على الاحتياط فتحرى فيه التشديد فلا يراعى فيه خلطة على المعتمد وإن علم تقدم الوثيقة على البراءة فلا يمين اتفاقاً كما يفيد ابن رشد والله أعلم (ماقولكم) في مستعير شيء ادعى هلاكه بغير صنعه بل بقرض فأر مثلاً وقتل بحلف مافرق ويبرأ فهل

ملك تغيير تصنيف غيره وقضيته تخصيص المنع بما إذا رويتا التصنيف ونسخناه أما إذا نقلناه منه إلى أجزاء وتنازعنا فلا إذ التصنيف حينئذ لم يغير ذكره ابن دقيق العيد وأقره شيخنا وعليه عمل جماعة قال ابن دقيق العيد لكنه ليس جارياً على الاصطلاح فإن الاصطلاح على أن لا يغير الألفاظ بعد الانتهاء إلى الكتب المصنفة سواء رويتها فيها أم نقلناها منها ووافق الناظم على ذلك لكن ميل شيخنا إلى الجواز إذا قرن بما يدل عليه كقوله بنحوه (وليل)

(الراوى) ندبا عقب إيراد الحديث (بمعنى) أو بالمعنى (أو كما قال ونحوه) كقوله أو نحو هذا أو مثله أو شبهه وهذا (كشك) من المحدث والقارئ في لفظ فانه يحسن أن يقال أو كما قال أو نحوه قال ابن الصلاح وهو الصواب في مثله لأن قوله أو كما قال يتضمن إجازة من الراوى وإذا في رواية الصواب عنه إذا بان (أهم) بألف لاطلاق صفة الشك وهو تكلمه وإيناش انتهى كلام العراق مع الشرح وفي شرح (٢٧١) التحفة للحافظ ابن حجر وشرح

الشرح للعلامة الشيخ أبي الحسن محمد بن صادق السندى ثم المدنى رحمهما الله تعالى وأما الرواية بالمعنى فالخلاف فيها شهر فنع بعض أهل الفقه والحديث مطلقاً قال القرطبي وهو الصحيح من مذهب مالك وقيل لا يجوز في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم خوفاً من الدخول في الوعيد حيث عزی له لفظ لم يقله ويجوز في خبر غيره وبه قال مالك علي ما رواه البيهقي عنه وقيل يجوز للصحابة فقط والاکثر على الجواز للعالم أيضاً كما في الاختصار ومن أقوى حججهم الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى لجوازه باللغة العربية أولى وفيه أنه يحتمل أن يكون هذا للضرورة والضرورة تقدر بقدرها وقال السخاوى في شرح الألفية قال الشافعى رضى الله عنه إذا كان الله تعالى برأفته في خلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف كان ماسوى كتاب الله تعالى أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ مالم يخل معناه

### باب القضاء

[مسئلة] لا يحكم القاضى إلا بالقول الراجح من قول إمامه المجتهد المطلق ولو مع وجوده إن المجتهد ثلاثة مجتهد مطلق ومجتهد مذهب ومجتهد فتوى فالمطلق كالصحابة وأهل المذاهب الأربعة ومجتهد المذهب هو الذى يقدر علي إقامة الأدلة في مذهب إمامه كآب القاسم وأشهب ومجتهد الفتوى هو الذى يقدر على ترجيح كبار المؤلفين من أهل المذاهب والأصح أن الترتيب بين هذه المراتب في القضاء مندوب اهـ ص (ما قولكم) في القاضى إذا أقام أحد عنده بيته على ما ادعاه هل يقول القاضى للمدعى عليه الك مطعن في البيته قبل أن يطلب التزكية من المدعى أم يقدم التزكية أفيدوا الجواب أجاب العلامة الشيخ محمد عليش بقوله يقدم التزكية فإذا تمت اعذر قال ابن فرحون في تبصرته تنبيه الاعذار لا يكون إلا بعد استيفاء الشروط وتام النظر والاعذار في شيء ناقص لا يفيد شيئاً قاله ابن سهل انتهى [مسئلة] لا يحكم في الرشد وضده والوصية والحبس المعقب كلي فلان ثم أولاده وأما غير المعقب كلي فلان وفلان فلا يتقيد بالقضاة وأمر الغائب والنسب والولاء والحد والقصاص ومال اليتيم إلا القضاء لاغيرهم كالوالى ووالى الماء والمحكم وأما نائب القاضى فهو مثله فان حكم غير القضاة مضى إن حكم صواباً وأدب ومن جملة أمر الغائب فسخ نكاحه مالم يتعذر الوصول إلى القاضى حقيقة أو حكماً بأن كان يأخذ دارهم علي الفسخ وإلا قام مقامه جماعة المسلمين كما ذكره في باب الحجر ولكن الذى تقدم في فصل المفقود أن القاضى وحاكم السياسة الذى يعبرون عنه بالوالى ووالى الزكاة الذى يعبرون عنه بالوالى الماء في مرتبة واحدة إلا أن القاضى أولى

وسبقه لنحوه يحيى بن سعيد القطان وقال أبو إدريس سألنا الزهرى عن التقديم والتأخير فقال إن هذا يجوز في القرآن فكيف به في الحديث إذا أصبت معنى الحديث ولم تحل به حراماً ولم تحرم به حلالاً فلا بأس به اهـ وقيل إنما يجوز في المفردات للعلم بمرادها دون المركبات وقيل إنما يجوز لمن يستحضر اللفظ ليتمكن من التصرف فيه وقيل إنما يجوز لمن كان يحفظ الحديث ففسى لفظه وبقي معناه مرتسماً في ذهنه فله أن يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم

منه بخلاف من كان مستحضراً للفظ وجميع ما تقدم متعلق بالجواز وعدمه ولا شك أن الأولى إيراد الحديث بألفاظه دون التصرف فيه وقال صلى الله عليه وآله وسلم نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأذاها كما سمعها رواه الزمذني عن ابن مسعود قال اللقاني ثم هذا الكلام في غير ما يتعد بلفظه أما هو فباتفاقهم لا يروى بالمعنى كالآذان والشهد والتكبير والتسليم قال المحلى وقياسه الأذكار الواردة (٢٧٢) عنه صلى الله عليه وآله وسلم من استفادوا وتسييح وتهليل وينبغي أن

أعداهما من هذا القبيل قال القاضي عياض ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن الرواية بالمعنى ولا يقدر على أداء حقها ممن يظن على بناء الفاعل أرى نفسه أنه يحسن وليس كذلك ويجوز أن يكون قوله يظن للفعول أى من الذين يكون للناس فيهم حسن الفطن كما وقع لكثير من الرواة قديماً وحديثاً قال السخاوى ولكن كأد الجواز أن يكون إجماعاً اه قلت ولكنه إنما هو للعالم المذكور ولا يجوز لأحد أن يقدم عليه بمجرد أن يرى نفسه أهلاً له بل يتوقف حتى يعرض نفسه على خدمة هذا الفن الشريف ويختبرها اختباراً كلياً اه كلام شرح النخبة مع شرحه وحيث انتهى بنا القول في مسألة الرواية بالمعنى إلى هنا احتجنا إلى التنبيه على مسألة أخرى هي الطامة العظمى وهي تجرأ من لا يحسن العربية ولم يقرأ الحديث على الشيوخ مع الإتيان على قراءة حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم والحن فيه وهذا من المنكر الذي يجب على من علم به إنكاره طاقته في الألفية

فانظره وتأمل ولعل قولهم في باب القضاء فإن حكم المحكم في هذه الأمور أدب إن نفذ حكمه يشير لذلك ﴿ما قولكم﴾ في حكم الحاكم هل يتوقف على تقدم دعوى أم لا ﴿الجواب﴾ قال القرافي وغيره حكم الحاكم لا يتوقف على تقدم دعوى ولا يجب على الحاكم ذلك وإنما يجب عليه النظر فيما يقع فيه خصومة بالفعل فإذا كان شخص له شخصان عدوان وخاف أن يموت من يعلم عداوتهما له فيشهدان عليه فأشهد عند الحاكم على عداوة هذين الشخصين فلحكم تسجيل ذلك وينفع لقول القرافي المذكور ذكره العلامة الأمير في باب الصلح عند ذكر بينة الاستراء وذكره الخرشى في باب القضاء ولكن في أقرب المسالك في باب الشهادات أنه يتوقف على تقديم دعوى صحيحة في المعاملات والخصومات كالدين والقذف والقتل والعق والنسب وقد لا يتوقف كروية الهلال وشرب الخمر والزنا فإن البينة تكفي في ذلك وإن لم تقدم دعوى [مسئلة] يجوز للإنسان أن يعمل بالقول الضعيف في مذهبه لأمر اقتضى ذلك عنده أى لضرورة في خاصة نفسه ولا يفتي به لغيره لأنه لا يتحقق الضرورة بالنسبة لغيره كما يتحققها من نفسه سداً للذريعة ولكن قال بعضهم يفتي به صديقه لأن شأن الصديق لا يخفى عن صديقه وقيل بل يقلد قول الغير من أهل المذاهب إذا كان راجحاً في مذهب ذلك الغير وهذا هو المعتمد لجواز التقليد وإن لم تكن ضرورة اه ملخصاً من أقرب المسالك وص والامير [مسئلة] يجوز للخصمين تحكيم رجل عدل عدل شهادة غير أحد الخصمين المتداعين وغير جاهل في مال من دين وبيع وشراء وجرح ولو عظم بكائفة وأمة أو قطع لعضو لا يحكم في حد ولا غير ذلك مما تقدم فإت حكم فيما تقدم مضى إن كان صواباً فلا ينقض لأن حكم المحكم يرفع الخلاف حكم الحاكم وأدب لا فتية على الحاكم إن نفذ حكمه بأن اقتصر أحد أو أطلق لا بمجرد قوله حكمت ونحوه فان كان أحد الخصمين هو المحكم فلا يجوز لكنه إن وقع صواباً مضى وقيل بل يجوز ابتداء وقال ابن عرفة والقول بعدم مضيه مطلقاً لا عرفه اه من در [مسئلة] للدعي إذا لم يجد بينة تحليف المدعى عليه المنكر وإن لم يثبت بينهما خلفة بدين أو تكرار بيع على المعتمد فإن حلف فلا تقبل بينة بعد ذلك للدعي إلا إذا ادعى أنه نسي البينة

للعامة العراقي وشرحه الشيخ زكريا رحمهما الله تعالى (التسميع) وهذا حكم سماع الشيخ بقراءة اللحن والمصحف والمحرّف مع الحث على تعلم النحو وعلى الأخذ من أفواه الشيوخ واللحن الخطأ في الإعراب والتصحيح الخطأ في الحروف بالنطق كما يبدل الزاى في البراراء والتحرّف الخطأ فيها بالشكل كقراءة حجر محرك أوله وثانيه يتحرك أوله وسكون ثانيه (وليحذر) الشيخ الطالب (اللحن) أى كثير اللحن في الأحاديث (والمصحف) والمحرّف فيها

أى ليتحذر منهم (على) بمعنى  
 فى (حديثه) وهذا تنازعه يحذر  
 اللعان والمصحف (بأن  
 يحرق) أى بسبب تحريفه مثلاً  
 (فيدخل) أى الشيخ والطالب  
 أى أو الشيخ المفهوم منه الطالب  
 بالأولى (فى) جملة (قوله) صلى  
 الله عليه وسلم (من كذب) على  
 متعمداً فليقتلوا مقعده من النار  
 لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن  
 يلحن فهما رويت ولحنت فيه  
 كذبت عليه (حق النحو) واللغة  
 واجب تعلبهما (على من طلبا)  
 بأن يتعلم كل منهما ما يتخصص به  
 من شين اللحن وأخويه ومعرتها  
 لأن ذلك مقدمة لحفظ الشريعة  
 وهو واجب ومقدمة لواجب  
 واجبه وقال الشعبي النحو فى العلم  
 كالملح فى الطعام لا يستغنى شيء  
 عنه وعن حادى سلمة مثل الذى  
 يطلب الحديث ولا يعرف النحو  
 مثل الخمار الذى عليه غلالة  
 لا يشعر فيها (والأخذ) للألفاظ  
 (من أفواههم) أى العلماء بها  
 (لا) من (الكتب) من غير  
 تدريب المشايخ (أدفع للتصحيح)  
 وأخويه (فاسمع) ذلك (وادأب)  
 أى جد واتعب فى أخذه من  
 المثبتين المتقين اه كلام الألفية  
 مع الشرح وفى شرح النخبة مع  
 شرحه ولا يجوز تعدد تغيير  
 صورة المتن بالتصحيح أو  
 التحريف أو القلب أو الإدراج  
 مطلقاً لا لعلم ولا لغيره روى

عند تحليف المدعى عليه أو أنه لم يعلم بها قبل تحليفه فله إقامة البينة ويحلف أنه نسيها  
 أولم يعلم بها كما إذا أقام المدعى شاهداً فدعوى لا ثبت إلا بشاهدين فطلب منه  
 الثانى فقال ليس عندى إلا هذا لحاف المدعى عليه لرد شهادة هذا الشاهد ثم وجد  
 المدعى شاهداً ثانياً فله أن يقبضه ويحلف أنه نسيه أولم يعلم به اه من أقرب المسالك  
 بزيادة من ص (فائدة) كتب عبر بن عبد العزيز إلى عدى بن رطاه عامله بالبصرة  
 أن اجمع بين القاسم بن معاوية وإياس وانظر أيهما أنفذ للقضاء فوله فجمع بينهما  
 وأخبرهما بما أمر به عمر فقال له إياس القاسم أحق بذلك منى ولسل عنى وعنه قميمى  
 البصرة الحسن وابن سيرين وكان القاسم يأتيهما وإياس لا يأتيهما فعرف أنهما  
 إن سئلا أشارا بمن يعرفانه فقال القاسم لا تسأل عنى ولا عنه فوالله إن إياساً  
 أحق منى فإن كنت كاذباً فلا عليك أن لا تولى كاذباً وإن كنت صادقاً فأتبعنى  
 فقال إياس يا عدى انك أوقعت رجلاً على شفير جهنم نخلص نفسه منها يمين  
 فاجرة ويستغفر الله منها فقال له حيث فطنت لها فأنت صاحب القضية وولاه اه  
 من الأمير [مسئلة] لا يشترط فى القاضى أن يعرف الكتابة على المعتمد  
 أنظر بن اه أمير

#### باب فى الشهادات

[مسئلة] لا يشترط فى الشهادة لفظ أشهد على الأظهر بل المدار فيها على ما يدل  
 على حصول علم الشاهد بما شهد به كرايت كذا أو سمعت كذا ولهذا عند هذا  
 كذا فلا يشترط لأدائها صيغة معينة كفى ص [مسئلة] إذا تعذر وجود العدل  
 كفى زماننا اكتفى بالحر المسلم البالغ العاقل المستور الحال الذى لا يعرف عليه  
 فسق وقيل يؤمر بزيادة العدد اه من ص (ما قولكم) فى شاهد يصفق يديه  
 هل ترد شهادته أم لا (الجواب) لا تصح إلا شهادة ذى المروءة وهو المتصف  
 بترك غير لا تفتى بغيره وبما يغفل بها الرقص والصفق بالكف بلا موجب  
 يقتضيه ولعب بكسيجة وطاب ومنقلة وشطرنج ولا قمار ولا فهو من الكبائر  
 لأنه من أكل أموال الناس بالباطل كما فى أقرب المسالك (ما قولكم) فى قافلة حاربهم  
 قوم فهل تقبل شهادة القافلة بعضها لبعض (الجواب) تقبل شهادة القافلة بعضهم  
 لبعض فى حاربة على من حاربهم ولا تفتى للعداوة الطارئة بينهم للضرورة وسواء  
 شهد لصاحبه بمال أو نفس وأما فى الأموال فتجوز للضرورة وإن لم تكن هناك  
 عدالة وحرية محقة وإن كان ذلك فى السفر اه منه بزيادة من ص (ما قولكم) فى  
 رقيق تحمل الشهادة فى حال رقه ثم أداها فى حال حريته هل تصح شهادته (الجواب)  
 يصح تحمل الرقيق للشهادة ويؤيدها بعد عتقه وكذا يصح تحمل الكافر الشهادة  
 وهو كافر وأداؤها وهو مسلم وكذا يصح تحمل الصبي الشهادة فى حال صباه  
 وأداؤها وهو مسلم إن كان فى حال صباه ضابطاً اه ملخصاً من درودس

## باب في المحظورات

(ما قولكم) في حكم قول العامة الذي يخون الفاتحة يخونه الله (الجواب) في التفراوى على رسالة ابن أبي زيد في باب ما تنطق به الألسنة يمنع قول العامة الذي يخون الفاتحة يخونه الله إلا أن يشتر في العرف استعمال هذا اللفظ في معنى يجازيه الله أو يعاقبه فلا اثم على قائل هذا ، هذا ملخص ما قاله الأجهوري

(سؤال من الجاوة محضه) (ما قولكم دام فضلكم) فيمن ادعى الوصول إلى الله تعالى والوصول إلى مقام شهود الوحدة ومقام الشكر وهو منهمك في لذائذ الدنيا وشهواتها ويقول بأن له مع الله حالا أسقط عنه التكليف كالصلوات الخمس وصيام رمضان وغير ذلك من الراجبات وأباح له جميع المحرمات كلبس الحرير واستعمال الخلي الذهب والفضة وغير ذلك في حالة الاختيار واستدل بقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده الآية ويجوز فعل كل ما خطر بالبال ويقول الأوامر متعلقة بأهل الظاهر لأن القلب إذا صنى بكثرة الرياضات لا يقبل الوسواس الشيطانية ويقول خطابات القرآن كلها لعوام المؤمنين لا لخواصهم ويفسر اليقين في قوله تعالى واعد ربك حتى يأتيك اليقين بالموت الاختياري الحاصل عند كثرة مجاهدة النفس لا الموت الاضطراري وتابعه على هذا أكثر العوام فأمرهم بالرياضات وترك الصلوات وغيرها ولم يصفها فيجدة تقول فإذا الحكم أفتونا مأجورين خيراً (الجواب) بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين رب زدني علماً من يهدي الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له : صاحب هذا الاعتقاد قد انغمس في أبحر الخواطر الشيطانية والهواجس النفسانية حيث ادعى الوصول إلى مقام شهود وحدة الإله فهل من هذا حاله يحل ما حرم الله سبحانه هذا بهتان عظيم ودعواه أن له حالا أسقط عنه التكليف في كل وقت وحين باطلة لقوله تعالى واعد ربك حتى يأتيك اليقين أى دم على العبادة مادمت حياً فلا تخلو لحظة عين من لحظات الحياة من هذه العبادات هكذا فسر الآية الأئمة الثقات فما أكذب هذا وما أشقاء وما أجرأه على كلام الله فقد ورد من حديث سيد المرسلين الأبرار ومن قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار ولا شك أنه لم يصل أحد إلى الحالة التي وصل إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع هذا كان أشق الناس طاعة لله وقد تورمت قدامه من طول القيام عليه أفضل الصلاة والسلام وكيف يستدل بالقرآن من لا يعرف معناه ولا يهتدى لمبناه ويحسبون أنهم على شيء إلا أنهم هم الكاذبون وقد قال عليه الصلاة والسلام من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد أى من عمل عملاً أحدثه هو أو أحدثه غيره فعمل به ليس عليه أمرنا أى حكماً وإذنتا فهو رد أى مردود عليه رواه مسلم وفي رواية له وللبخارى من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد وقيل

أن بعض أصحاب الحديث رأى في المنام فكانه قد من شقيقه أو لسانه شيء فقليل له في ذلك فقال لفظه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم غيرها ففعل في وأخرج بقيد العمدة ما كان سهواً أو نسياناً مع شدة تحريمه واعتناؤه اه كلامهما فالنظر وقتك الله لما يحبه ويرضاه لما قاله علماء الفرق أن التحريف والتصحيف واللحن لا يجوز مع العلم والتعمد وكذا مع التقصير ومنه تعلم ما وقع فيه أهل الزمان من التجري على قراءة الحديث قبل إتيان علومه والخذل عن أهله ووسيله الجهل بما يجب على الإنسان وما يحرم ولوعهم وجوب ذلك عليه لبادر للعمل به ولكن كائيل من جهل شيئاً عاداه . هذا ونسأله التوفيق لما يحبه سبحانه ويرضاه وانما أطلنا الكلام في ذلك لما رأينا من الجرأة المذكورة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) فيما يأخذه القاضي في نظير كتابة الوقائع والسجلات إذا كان مولاه لم يأذن له في أخذ شيء ما هو من قبيل الرشوة ومنقصة في الدين وتهاون بالشرع المحمدي وسبب للتسلط على الرعايا في أخذ أموالهم نجاه الحكومة ومطالبتهم غير جائزة ومن دفع إليه شيئاً يحرم عليه ويعصى لأعانه له على تضييع مال من جعله الله له ويجب على ولي

الأمر منع من تعاطي تلك الأمور  
أولا وإذا سكت من لعلم بما ذكر  
وكان قادرا على التكلم هل يكون  
تاركا للأمر بالمعروف والنهي  
عن المنكر فيأثم أم له مخلص  
في السكوت أفيدوا (أجاب)  
رضي الله عنه نعم حيث لم يكن  
له رزق من بيت المال وكانت  
ذلك الذي طلب عليه الأجر  
بما يصح الاستئجار له وطلب  
أجرة مثل عمله جازله ذلك والا  
بأن كان له رزق من بيت المال  
أولم يكن ولكن كان ذلك العمل  
لا يصح الاستئجار عليه فليس  
له طلب الأجرة عليه ويجب على وني  
الأمر منعه من ذلك ومن علمه  
وسكت مع القدرة كان تاركا  
للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر  
إلا إذا عجز عن ذلك فعليه الإنكار  
بالقلب والله تعالى أعلم (سئل)  
رضي الله عنه في مال قاصر تحت  
يد القاضى ليستخبر له وصيا موثوقا  
يدفعه له فجاء رجس قريب  
للقاصر يطلب ماله فلم يثق به القاضى  
علي مال القاصر ثم قدر الله تعالى  
على البلد الأمر الكائن في علمه  
وخرج أهلها جميعا في درجة  
هاربين والقتل فيهم وضاع مافي  
تلك البلدة من أموال وأخذ نفيل  
والحالة هذه يضم القاضى مال  
القاصر أم لا أفيدونا (أجاب)  
رضي الله عنه نعم لا يضمن القاضى  
مال القاصر حيث لم يتك من  
الدفع عنه ولا نقله والله سبحانه

إمامة بدعة خير من إحياء سنة وكان الإمام رضى الله تعالى عنه كثير ما يستشهد  
بهذا البيت

وغير أمور الناس ما كان سنة \* وشر الأمور المحدثات البدائع  
فهذا الرجل لاشك في كفره وقد حصل الإجماع على أن من أحل ما حرم الله  
كفر والعياذ بالله فيقتل إن لم يتب بل قال بعضهم قتل ماله أفضل من قتل مائة  
كافر لأن ضرره أشد اللهم لا تجعل لنا من اتبع هواه وسلك طريق الشيطان  
فأغواه واحسن لنا الخاتمة برحمتك يا أرحم الراحمين وصلى الله على سيدنا محمد  
وعلى آله وصحبه أجمعين (ما قولكم) في رجل يدعى أنه صاحب طريقة يأمر  
الناس بالدعاء إليه ويذهبهم في العلم وأهله ويعتقد عصيان أبي البشر عصيانا  
حقيقا وأن الرضاع يحرم ولو بلغ الرجل خمسين سنة وأرضع هو مع نسائه  
من الرجال فوق الثلاثين ويكفر صاحب المعصية ويستدل بحديث البخارى  
لا يزن الزانى حين يزنى وهو مؤمن ويأمرهم بمخالفة الأئمة الأربعة  
(أجاب) مولانا السيد محمد الكتي مفتى السادة الأحناف بقوله الحمد لله  
وحده رب زدنى علما اللهم طهر ألسنتنا أن نتلق إلا بما جاء به الكتاب  
ونزه قلوبنا عن التقلب إلا في الصواب وخصنا بنفيس معادن المعاني واهدنا  
لفصل الخطاب وحققنا بكريمة إنما يتذكر أولوا الألباب إن ثبت ما ذكر ودام  
الرجل عليه ولم يزجر عما نسب من شنيع هذه الفعال إليه فعلى ولاية الأنام  
- أقام بهم مولاهم شعائر الإسلام وأثار بهم منار الشرع - مقابله بالزجر والردع  
بل ويحجرون عليه ويمنعونه عن غائلة العوام وعن إقبالهم وميلهم إليه بل  
يعزرونه لينزجر عن حاله ولتنتع الناس عن تقليده وموافقة في أفعاله وكيف  
يزهد الناس في العلماء والحال أنهم أمان أهل الأرض وضوء كنجوم السماء  
وقد ورد في فضلهم من الآيات والأحاديث ما عله المؤمنون قال تعالى إنما يخشى  
الله من عباده العلماء وقال عز من قائل هل يستوى الذين يعلمون والذين  
لا يعلمون وكيف يحكم علي أئمتنا آدم صلوات الله على نبينا وعليه بالعصيان الحقيقي  
والحال أن الأنبياء معصومون من الصغائر والكبائر وقد قامت الأدلة عليه  
وما ذكره من الرضاع فهو من أقبح الأوضاع لا يقبله من له طبع سليم وما نبى  
عليه أمر وخيم ودعواه معرفة الشقى والسعيد وغير ذلك فهذه من تنكبه على  
الغيبات التي سدت طرقها علي السالك وتكفيره صاحب المعصية مستدلا  
بظاهر الحديث فهو ينافي كونه من عامة أهل السنة والجماعة لأنه اعتقاد فرقة  
زائفة في القديم والحديث وأمره بمخالفة الأئمة لمن اقتدى به في الضلال وتبعه  
مردود عليه وراجع إليه إذ الواجب تقليد حبر منهم رضى الله تعالى عنهم وقد  
قال الله تعالى في كتابه العظيم ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال

وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه  
عن رجل ولى القضاء على بعض  
الجهات ولما وصل اليهم وأبده  
الله تعالى بالحكومة قبل الهدايا  
منهم جهارا ليلا ونهارا ثم  
لما استبد بالامر جعل من أهله  
وأقاربه المشاركين له في جميع  
ما يملك سابقا ولاحقا حكاما من  
تحت يده على أهل تلك الجهات  
ولم يكن له معرفة بشيء من العلوم  
الذى يتعين على القاضى حفظها  
بل يعرفون استدخال الدرام  
والذناير من الضعفاء والمساكين  
في تلك الجهة بالأمر لا غير  
فهل يأثم القاضى بما ذكر من  
قبول الهدايا وتولية الجهة على  
المسلمين وهل حكمهم صحيح أم لا  
أفتونا (أجاب) رضى الله عنه  
نعم المسئلة الأولى قد صرحت  
فيها الأخبار الصحيحة بتحريم  
هدايا العال بل صح أن التابعى  
قال أخذ القاضى الرشوة يبلغ  
به الكفر أى إن استحل أو  
أنها سبب له ومن ثم جاء المعاصى  
بريد الكفر اه وأما المسألة  
الثانية فلا شك في تحريمها وعظيم  
قبحها لما ذكر من إيقاع الناس  
في المحذور من مخالفة الشرع ففى  
الخبر المتفق عليه إذا حكم الحاكم  
فاجتهد ثم أصاب فله أجران  
وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله  
أجر قال النووى رحمه الله تعالى  
فى شرح صحيح مسلم أجمع المسلمون  
على أن هذا فى حكم عالم مجتهد

وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون  
متاع قليل ولهم عذاب أليم والله سبحانه وتعالى أعلم (ما قولكم) فى رجل يعتقد  
أن الله تعالى بوجود ذاته فوق سبع سمواته صاعد ومستقر على عرشه مستدلا  
بظواهر بعض الأحاديث وآية الرحمن على العرش استوى ويفسر استوى  
باستقر وصعد ويقول إن هذا مذهب أهل السنة والجماعة وإنكار فوقيته تعالى  
على عرشه مذهب الجهمية وهو كفر فهل هذا الاعتقاد ضلال وكفر يبنوا لنا  
اعتقاد أهل الحق (الجواب) اعلم أن العلماء المتقدمين والمتأخرين من أهل  
السنة والجماعة اتفقت كلمتهم على تنزيه البارى سبحانه عن الجهة والتجيز  
وليس فى جهة فوق لأنه يلزم من اختصاصه بجهة أن يكون فى مكان أو حين  
ويلزم من المكان والحيز الحركة والسكون للمتجيز والتغير والحدوث  
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ذكره القرطبى وقال غفر الدين الرازى  
رحمه الله تعالى اعلم أنه لا يمكن أن يكون المراد من الآية كونه مستقرا  
على العرش ويدل على فساد وجه عقلي ونقلي أما العقلية فأما ر أحداه  
أنه لو كان مستقرا على العرش لكان من الجانب الذى إلى العرش متناهيا  
ولا لزم كون العرش داخلا فى ذاته وهو محال وكلما كان متناهيا فإن العقل  
يقضى أنه لا يمنع أن يصير أزيد منه أو أنقص فلو كان تعالى متناهيا من بعض  
الجوانب لكانت ذاته قابلة للزيادة والنقصان وكلما كان كذلك كان اختصاصه  
بذلك المقدار المدين لتخصيص مخصص وتقدير مقدر وكلما كان كذلك فهو محدث  
فثبت أنه تعالى لو كان على العرش لكان محدثا وهذا محال وكونه على العرش  
محال وأما الدلائل السمعية فنهى قوله تعالى قل هو الله أحد والأحد مبالغة فى  
كونه واحداً والذى يمتلىء منه العرش يكون مركزاً من أجزاء كثيرة جداً فوق  
أجزاء العرش وذلك يناق كونه أحداً ومنها قوله تعالى ويحمل عرش ربك فوقهم  
يومئذ ثمانية فلو كان له العالم فوق العرش لكان حامل العرش حاملا للإله فيكون  
الإله محفوفاً وحافظاً وذلك لا يقوله عاقل ومنها قوله تعالى والله هو الغنى أى على  
الإطلاق وذلك يوجب كونه تعالى غنياً عن المكان والجهة فإذا تقرر ذلك فالآيات الدالة  
على ثبوت الاستبداء من المتشابهة والعلماء فى التشابه مذهبان فذهب السلف أن يقطع  
بكونه تعالى متعالياً عن المكان والجهة ولا يقولون بل يفوضون علم ذلك إلى الله تعالى  
ويقولون الاستواء على العرش صفة الله تعالى بلا كيف ويجب علينا الإيمان به  
ويكونون عليه لله تعالى وسئل مالك بن أنس عن قوله تعالى الرحمن على العرش  
استوى فأطرق رأسه ملياً ثم قال الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول  
والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة وما أظنك إلا ضالا ثم أمر به فأخرج  
وأما الخلف فيقولون الاستواء بنفاذ قدرته وجريان مشيئة فاستوى بمعنى قدر



أما غيره فآثم بجميع أحكامه وإن وافق الصواب وأحكامه كلها مردودة لأن إصابته انفاقية وروى الأربعة والحاكم والبيهقي خبر: القضاة ثلاثة: قاض في الجنة وقاضيان في النار. وفسر الأول بأنه عرف الحق وقضى به والآخران بمن عرف وجار ومن قضى على جهل ولا شك أن من ذكرهم السائل من القسم الأخير فيكون هذا القاضي سيأتي دخوله النار وبئس القرار وموقفاً للناس في الأحكام الباطلة لما تقدم لك في النقل عن شرح مسلم من أن الجاهل لا ينفذ حكمه وإن وافق الصواب والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ﴿باب الدعوى والبيات﴾ (سئل) رضى الله عنه عن امرأة متروكة برجل من الأعراب فحصل على الرجل تعب في المعيشة فأخذ زوجته خوفاً عليها وذهب يستترفد من جماعته العرب فرفدوه ورجع إلى وطنه ومكث معه من الرفد شيء ولزوجه مسك فوكلت زوجها ببيعها فباعها وأعطاها ثمنها في حياتها فبعد مدة سنين توفيت الزوجة عن زوجها وأخيا ثقلت غنا بثن المسك وكسوة: شيئا منها قد لبستها وشيئا لم تلبس ولم تحيط ولم تملك فادعى الأخ بيع المسك وأقر الزوج ثم ادعى الزوج بأن بعثا وأعطيتها الثمن فهل

واستولى عليه وقال ابن عبد البر على العرش استوى أى علاه قال القرطبي فعلم الله وارتفاه عبارة عن علو جوده وصفاته وملكوته أى ليس فوقه من يجب له من متاعى الجلال أحد واستوى أى قدر عليه كما قاله الأكثر فن ثبت له تعالى مكانا فهو من المجسمة وحكم مثبت الجهة أنه إن قال إنه تعالى في السماء وأراد به المكان فهو كافر وإن أراد الحنكية عما جاء في ظاهر الأخبار لا يكفر ونعوذ بالله من الزين والضلال ونعتمد به عما يصم من الوهم والخيال

### باب في البغي

[مسئلة] البغي لغة التعدى وشرعاً الامتناع من طاعة من ثبتت إمامته في غير معصية بمغالبة ولو تأويلًا وثبتت الإمامة بأحد ثلاثة أمور الأول بيعه أهل الحل والعقد والثاني عهد الإمام الذي قبله له والثالث تغلبه على الناس وحيث فلا يشترط فيه شرط لأن من اشتدت وطأته وجبت طاعته وأهل الحل والعقد من اجتمع فيه ثلاث صفات العلم والرأى والعلم بشروط الإمامة وشروطها ثلاثة كونه مستجمعاً لشروط الفتيا وكونه قرشياً وكونه ذا نجدة وكفاية في المضطلات ونزول الدواهي والملمات فالباغية فرقة خالفت الإمام الذي ثبتت إمامته باتفاق الناس عليه في غير معصية بمغالبة ولو تأويلًا فلا تثبت الإمامة للتغلب إلا إن دخل عموم الناس تحت طاعته وإلا فأخرج عليه لا يكون باغياً كقضية الحسين مع يزيد وغير المعصية الممتنعون من طاعته فيها كنع حق الله ولآلئى وجب عليهم كركاة وأداء ما عليهم مما جبره لبيت المال تخراج الأرض العنوية الذى أمروا بدفعه لبيت المال أو أبوا طاعته يريدون عزله إذا لا يعزل بعد انعقاد إمامته وإنما يجب وعظمه على من له قدرة وأما إذا كلف الإمام الناس بمال ظلماً فامتنعوا من إعطائه وقتلهم فقاتلوه فإنهم لا يكونون بغاة بذلك فإن تحقق الإمام بغيمهم بصدق التعريف المذكور عليهم وجب عليه أولاً إنذارهم بأن يدعوا طاعته وأنهم إن لم يطيعوا قاتلهم فإن لم يقد فيهم الإنذار كأن عاجلوه بالقتال جاز له قتلهم ويجب كفاية على الناس معاونة عليهم حيث كان عدلاً وإلا فلا يجوز له قتلهم لاحتمال أن خروجهم عليه لعدم عدله وإن كان لا يجوز لهم الخروج عليه قال مالك رضى الله عنه دعه يعنى غير العدل وما أراد منه ينتقم الله من الظالم بظالم ثم ينتقم الله من كليهما اه ويكون قتله لهم بسيف ورمي بببل وتغريق وقناع الميرة أى الطعام والماء عنهم ورميهم بنار إذا لم يكن فيهم نسوة وذرية وحرم عليه لكونهم مسلمين سبي ذراريهم ونسائهم وإتلاف ما لهم وأخذهم بدون احتياج له فإن احتيج للاستعانة به من نحو سلاح وخيل عليهم جاز له أخذه وحوزة ثم بعد الاستئذنه عنهم إليهم كغيره إذا وقع وحازه أو أن الاستيلاء عليه بالقدرة وحرم عليه أيضاً رفع رؤسهم بعد قتلهم برماح نخل آخر كعبد

أو وال وأما رفعها على الرماح في محل قتلهم فقط لجأز كالكفار فإن حصل الأمان للإمام بالظهور عليهم تركوا ولا يسترقوا ولا يأخذ منهم مالا كالجزية بل يتركهم عند الأمان منهم مجانا ولا يجهز على جريحهم ولا يتبع منهمهم إلا إذا لم يحصل الأمان للإمام منهم وكره لرجل قتل أبيه الباغي كأه لا قتل جده أو ابنه فإن قتلته ورثه لأنه وإن كان عدداً لكنه غير عدوان ثم الباغي إما متأول في خروجه على الإمام العدل وإما خارج على غير العدل وإما معاند أى خارج عن الإمام العدل بلا تأويل فإن كان متأولاً أو خارجاً على غير العدل فلا يضمن مالا ولا نفساً ولا طرفاً أتلّفهما ولا إثم عليه ومضى حكم قاضيه فلا يتعقب ويرفع حكمه الخلاف فلا يعاد الحد الذي أقامه إن كان غير قتل ولا دية عليه وإن كان قتلاً ويرد الذي المقاتل معه لدمته وإن خرج معه طائعاً وإن كان معانداً ضمن النفس والطرف والمال لعدم عذره ويكون الذي الخارج معه طوعاً ناقضاً للعهد فهو وماله في، ولا يضمن حكم قاضيه والمرأة إن قتلت بسلح قتلت حال القتال فقط وبغير سلاح لا تقتل إلا إذا قتلت شخصاً وإن كانت القدرة عليها بعد القتال قاتلاً ولا تضمن وغيرها يضمن وإن كانت ذمية رقت وبالجملة قال ابن شاس يمتاز قتال البغاة عن قتال الكفار بأحد عشر وجهاً أن يقصد بالقتال ردعهم لا قتلهم وأن يكف عن مدبرهم ولا يجهز على جريحهم ولا تقتل أسراهم ولا تنغم أموالهم ولا تسبي ذراريهم ولا يستعان عليهم بمشرك ولا يوادعهم على مال ولا تنصب عليهم الرذعات ولا تحرق مساكنهم ولا يقطع شجرهم اه و مراده بذراريهم ما يشمل النساء وقوله ولا يستعان عليهم بمشرك أى ولو خرج من نفسه طائعاً بخلاف الكفار كما في أقرب المسالك وشرحه وحاشية الصاوى عليه والله سبحانه وتعالى أعلم

#### باب الردة

﴿ماقولكم﴾ في من شك هل ارتد أم لا هل تجرى عليه أحكام المرتد أم لا (الجواب) في عبد الباقي في نواقض الوضوء إن من شك في الردة لا تجرى عليه أحكام المرتد ولا ينتقض وضوؤه وهو الموافق لما عليه عياض وغيره من أن من أتى بلفظ يحتمل الكفر من وجوه كثيرة ويحتمل الإسلام من وجه واحد فإنه لا تجرى عليه أحكام المرتد ﴿ماقولكم﴾ في من قال لصاحبه كل من خان صاحبه يخونه الله تعالى قاصداً بذلك المجازاة فهل يكون آمناً بذلك اللفظ ﴿الجواب﴾ سئل الأجهورى عن ذلك فأجاب بقوله الجمهور على منع إطلاق ما لم يرد على الله تعالى وهذا لم يرد إطلاقه عليه تعالى فيما نعلم وظاهر كلامهم المنع ولو قصد به معنى صحيحاً والله أعلم ﴿ماقولكم﴾ فيمن دعى على شخص بقوله أماته الله كافراً هل يكفر أم لا (الجواب) إن قصد التشكيل فليس كفراً

يطلب بالبينة أم القول قوله وإذا ادعى الآخر في بعض خلفاتها بأن ليس بأزواج لك فيها شيء هذه من الردة فقال الزوج أنا كنت قائماً على أختك فيما يستوجب لها ولم أأخذ أختك معي تسترد وإنما أخذتها خوفاً عليها بأن يحصل عليها جوع فهل يكون القول قول الزوج ولا يكون لها مع الزوج فيما استرده شيء وكذا في الكسوة الذي لم تفصل ولم تحيط ولم تملكها الزوجة وتدخل مع الخلفات أو للزوج إذا ادعى أنه لم يملكها أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يطلب الزوج بالبينة بأنه قد أعطاهما ثمن المسك فإذا عدم البينة حلف الآخر وقسم الثمن بينهما ويطلب الآخر بالثانية بالبينة بأن الخلفات المذكورة ملك أخته فإن عدم البينة حلف الزوج بأنها ملكي واستقل بها وأما الكسوة التي لم تحيط ولم تفصل فإن كانت مما وجب لها على زوجها فهي ملك لها تقسم بينهما فإن لم تجب لها عليه فيختص بها الزوج والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل ادعى على مورثك أو على عبدك عنده لى هذا الشيء مائة ريال فأنكره فأحضر المدعى شاهدين على أنه يأخذ منه ويدينه ولكن لا تشهد على محصور وعده فكيف الحكم وعلى من اليمين أفيدونا (أجاب)

رضى الله عنه لاسمع شهادة  
 المذكورين حيث لم يعينوا فإذا  
 عدم المدعي البيعة فيحلف المورث  
 والله أعلم هذا إن كان الدعوى  
 على إتلاف من العبد بغير رضى  
 صاحب الحق وإلا فيحلف العبد  
 على البت والله أعلم (سئل) رضى  
 الله عنه في رجل حصل عليه  
 حدث أكبر واغتسل في بركة  
 وهو متلوث بالمنى في أنفاذه وبعد  
 أن اغتسل وارتفع الحدث  
 خرجت بنت بكر إلى البركة  
 تغتسل فوجدت لذة في الماء  
 وحملت فلما قرب وضعا وتأذت  
 بالحل راحت هي وأبوها إلى  
 القاضي وأخبرت بأمرها وبأن  
 الرجل الذى اغتسل عند القاضي  
 فصادقها على كلامها وقال أنا الذى  
 اغتسلت في اليوم الفلانى وكانت  
 أنفاذى متلثة بالمنى فاغتسلت  
 في البركة ثم قال القاضي للرجل  
 تزوج عليها إن كان مرادك بها  
 فقال الرجل أنا مستعد فتزوجت  
 البنت على رجل آخر فولدت  
 ولدا فاستقولون في الولد يكون  
 ابن من ويرث من أى الأبوين  
 أفتونا أنا بك الله تعالى (أجاب)  
 رضى الله عنه نعم حيث لم يغتسل  
 في البركة المذكورة غير المذكور  
 وقد خرج المني منه علي وجه  
 حل شك في نسبة الولد له حيث  
 كان الحمل موجودا حال العقد  
 ونكاح الثاني باطل وإلا بأن  
 اغتسل غيره في البركة المذكورة

علي نفسه ولا علي غيره أما إن كان علي وجه الرضى بالكفر وشرح الصدر به  
 فكفر كما في ضوء الشموع في باب فرائض الصلاة ﴿ما قولكم﴾ فيمن قال  
 اللهم اجعلني نبياً هل يكفر أم لا (الجواب) ليس هذا كفر حيث لم يشك  
 في أن محمداً صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين لأن كلامه هذا مجرد لنحو وسفه كافى  
 ضوء الشموع في باب الصلاة والله أعلم

### باب حد الزنا

[مسئلة] الزنا بالقصر لغة أهل الحجاز وعليه فيكتب بالياء لوقوع الالف  
 ثالثة وبالمدة لغة أهل نجد وهم يميم وعليه فيكتب بالالف قال الخرشى نقلنا  
 عن التنيهات الزنا يمد ويقصر فمن مده ذهب إلى أنه فعل من اثنين كالقائلة  
 والمضاربة ومن قصره جعله اسم الشيء نفسه اه فمن هنا حدد بعض القضاة من قال  
 لشخص يابن المقصور والممدود لأنه تعريض بالزنا الذى يقصر ويمد قاله العلامة  
 الامير وهو محرم كتاباً وستة وإجماعاً وجاحد حرمة كافر والذى فيه الحد الآتى  
 إبلاج مسلم مكلف حشفة في فرج آدمى مطبق عمدأ بلا شبهة وإن دبر الذكر  
 أو أثنى حياً أو ميتاً غير زوج أو مستأجرة مطلقاً إلا من السيد للوطه بعض  
 أو بدونه فلا يحد نظراً لقول عطاء بجواز نكاح الأمة التى أحل سيدها وطأها  
 للواطى لكن يؤدب ويلحق به الولد وتقوم عليه بمجرد الوطه يومه فإن حملت  
 ففي ذمته وإلا يعت عليه وله الزيادة وعليه النقص أو مملوكة تعتق عليه بالملك  
 وإلا فلا حد بل يؤدب ويلحق به الولد أو مرهونة بدون إذن الراهن أو ذات  
 معتم قبل القسم ولو حيزت أو حرية في بلاد الحرب أو دخلت بأمان أو مبتوتة  
 وإن بعدة أو خامسة علم بتحريمها أو محرمة صهر بنكاح أو مطلقة منه قبل  
 البناء بلا عقد البناء لا بعد ولو قبل الرجعة فلا يحد بل يؤدب أو معتقة له بلا  
 عقد أو مكنت مملوكها بلا عقد وإلا درأ الحد ولو فاسداً ويثبت الزنا إما باقراره  
 ولو مرة وإن لم يرجع ولو بدون شبهة علي ما لابن القاسم وابن وهب وابن  
 عبد الحكم خلافاً لأشهب أو لم يهرب وإن قبل الحد وإما بالبيعة العادلة أربعة  
 رجال يرونه كالمرود في المحكلة في وقت واحد واتحدا كيفية ورؤيا وأداء  
 ومذهب المدونة عدم سقوط الحد بشهادة أربع رجال أو نساء ببقاء بكارتها  
 والتحقيق طريقة التلحى أن شهادتهم شبهة تسقطه وأما بظهور حمل غير متزوجة  
 بمن يلحق به الولد وغير ذات سيد مقربة ولا يقبل دعواها العصب بلا قرينة ولا  
 دعواها أن هذا الحمل من منى شر به فرجها في حمام ولا من وطء جنى ويقبل دعواها الوطء  
 بشبهة أو غلط وهي نائمة لأنه يقع كثير أوالحد للاط والموطء به ولو غير محصنين  
 أو عديدين وكافرين بشرط التكليف فيهما وطوع المفعول وكون الفاعل به بالغاً وللزاني  
 الحصن وهو من وطئ وطأ مباحاً بنكاح لازم مع انتشار بلا نكرة وهو حر

من هو كصفته في المني المذكور  
والحل المزبور عرض الولد علي  
القائف فيلحق الولد من الحقه  
به فإن لم يوجد قائف أو وجد  
وتخير انتسب الولد بعد كاله لمن  
يميل طبعه اليه من ذكر وفي هذه  
الصورة نكاح الثاني باطل أيضا  
فإن علم بذلك فيها فهو زان  
وإلا فوطء شبه يلزم به المهر إن  
جهلت هي وإلا فلا وإن كان  
المني نزل على وجه الحرمة فليس  
للولد المذكور أب ونكاح  
الثاني صحيح كما لو لم يكن حل  
والله سبحانه وتعالى أعلم  
(سئل رضى الله تعالى عنه)  
في رجل ادعى علي آخر علي يد  
القاضي أصالة عن نفسه وبطريق  
وكالته عن ابن عمه بأنه يستحق هو  
وابن عمه في ذمة هذا المدعى عليه  
سبعة وأربعين ريالاً وأنكره  
المدعى عليه فطلب القاضي البينة  
من المدعى ففجع عن إقامتها فحكم  
له باليمين على المدعى عليه خلف  
المدعى وقبل اليمين ثم تفرقوا ثم بعد  
مدة سنوات ادعى هذا المدعى  
أيضا على المدعى عليه بالسبعة  
والأربعين ريالاً المذكورة على  
يد القاضي فهل تسمع دعواه  
وتستأنف الدعوى أم لا تسمع  
والحال ما ذكر وكيف الحكم  
في ذلك أقفونا (أجاب) رضى الله  
عنه بقوله نعم تسمع الدعوى  
لإقامة البينة من المدعى لالتحليف  
المدعى عليه والله تعالى أعلم (سئل)

مسلم مكلف رجم بحجارة معتدلة على الظهر والبطن حتى يموت المرجوم وللزاني  
غير المحصن جلد مائة للحر وجلد خمسين للرق وإن قل وتغريب للذكر الحر  
فقط فيسجن في البلد التي غرب اليها عاماً كاملاً من يوم سجنه ككفك وخير من  
المدينة فإن عاد إلى وطنه قبل مضي السنة أخرج مرة ثانية إلى الموضع الأول أو  
غيره لإكمال السنة كما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته [مسئلة] يجوز للسيد  
إقامة الحد على رقيقه الذكر والأنثى بثلاثة شروط (الأول) أن لا تكون عنده  
زوجة أصلاً (والثاني) أن تكون عنده زوجة هي ملكاً لسيدته فإن كان عنده  
زوجة حرة أو أمة أغير سيده فلا يقيم عليه الحد سيده وإنما يقيمه الحاكم (والثالث)  
أن يثبت الزنا على رقيقه بغيره بأن يثبت بإقراره أو بظهور حمل أو بأربعة  
عدول ليس السيد أحدهم فإن كان السيد أحدهم رفع للامام كما في أقرب المسالك  
وشرحه [مسئلة] إذا أقر الرجل بعد ولادة زوجته منه بنفسه لوطنه من غير  
ثبوت له كأن قال عقدت عليها عالماً بأنها رقيقة أو أنها غامسة فإنه يحل حق الله  
ويلحق به الولد قال الزفراوى على الرسالة وحده ولحق الولد به مستغرب لأن  
مقتضى الحد أنه زنا ومقتضى اللحق أنه ليس بزناً أفاده الصاوى عن المجموع  
[مسئلة] جاء في موضع من المدونة عن الامام في المرأة تقيم مع زوجها عشرين  
سنة فيثبت عليها الزنا فتشكر وطء زوجها في تلك المدة ويدعى الزوج وطئاً أنها  
ترجم ولا عبرة بقولها وفي موضع آخر عنه في الرجل يقيم مع زوجته مدة طويلة  
ثم تشهد البينة عليه بالزنا فينكر الاحصان لعدم وطئها زوجته أنه يسقط عنه  
الرجم ويجحد ما لم يقر به بعد ذلك أو يولد له منها ثم اختلف الأشيخ في المحلين  
فهم من حملهما على الخلاف واختلف في تعيين المذهب فعينه يحيى بن عمر في حكم  
الثانية وهو المعتمد وعينه سجنون في حكم الأولى ومنهم من وفق بينهما والمعتمد  
الخلاف كما في الصاوى [مسئلة] إذا قالت امرأة زينت معه فادعى الوطء  
والزوجة من غير بينة تشهد له أو وجداً بيتاً وأقرأ بالوطء وأدعى النكاح معاً  
وصدقهما الولي وقالاً لم تشهد حداً إلا أن يكونا طاريين أو يحصل فشو في المسئلة  
الثانية كما في الصاوى

### باب النسب والحدود

﴿ما قولكم﴾ في شخص وكل آخر على شراء جارية فاشتري جارية وأوصلها  
مع رسول وقال للرسول أخبر موكلى بأن هذه الجارية ليست هي التي أوصاني  
بشراؤها له بل اشتريتها لنفسى فتعدي الموكل ووطئها ثم ولدت ولداً فهل يحل  
ولا يلحق به الولد أم لا حد عليه ويلحق به (الجواب) قيل لا يحد به والولد رقيق  
يأخذه الركيل بغير عين وقال البدر القرافى لا حد عليه لا احتال ككذب المبلغ  
وللخلاف في قبول قول المأمور أنه اشتراها لنفسه وهاتان شهادتان يتفian عنه

رضى الله عنه في شخص ادعى على آخر بمال وأقام عليه البيعة أنه ماله ونبت ذلك لدى الحاكم الشرعي فأجاب المدعى عليه أنك قد أدت لابنك هذا بالبيع والشراء والتصرف والتحرف في جميع أموالك الذي هذا المال من جملتها وإن ابنك لم يكن متعددا في تصرفاته بل هو مأذونك في ذلك فهل الحالة هذه إذا أقام البيعة على إذنه لابنه بالتصرف المذكور تكون تصرفاته نافذة في هذا المال وليس لأبيه بطلان تصرفاته قبل الحجر عليه أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث قالت البيعة بما ذكر نفذ التصرف وليس له نقضه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل صحب معه شيئا من البن لنفسه ولغيره على سبيل الأمانة ليبيعه لأربابه بمصر كاجرت به عادة التجار فقلوا صل إلى مصر طلبت دولة مصر من كان بها من تجار البن ومن جملتهم هذا الأمين المذكور قدرا معينا من الدرهم على فرق من البن غير ما يأخذونه في العادة على البن من عشور ونحوه يخاف الأمين المذكور على ابنه وابن أرباب الأمين فأودع بعضه وعلق الحاصل على بعضه وتوارى عن أعين الدولة رجاء السلامة من الحادثة المذكورة فتسلط الدولة على البن المعلق عليه الحاصل والمودع وأخذوا جميعه ثم تسلطوا على الأمين المذكور

الحد ومفاد غيره اعتاده كما في حاشية الخرشى وإذا اتفق عنه الحد لحق به الولد والله أعلم (ماقولكم) في من قال لشخص ثابت النسب اثبت حزبتك هل يحد أم لا وهل ابن الشريفة شريف أم لا وهل قوله صلى الله عليه وسلم قدموا قريشاً ولا تقدموها خاص بأولاد الحسن والحسين أم لا (الجواب) من قال لثابت النسب اثبت حزبتك يحد وفي الأمير قياسه حد من قال مشهور بالشرف أثبت شرفك ولعل الظاهر الآن عدم حده لكثرة تشوف الناس الآن للدخول في الشرف وبسببهم له من جهة الأم مع الخلاف في ذلك ومراعاة لتقييد التثاني كلام جمع عن الإمام مالك حيث قالوا الناس مصدقون في أنسابهم أي حيث عرفوا بالنسب وحازوه كحيازة الأملاك فقال تت ينبغي تقييده بغير دعوى الشرف ثم إن الشرف يكون من جهة الأب وأما ابن الشريفة فذهب ابن عرفة ومن وافقه إلى أنه شرفاً دون من أبوه شريف وخالفه جمع من محقق المشايخ التلسانية إلى أنه شريف مثله وخبر قدموا قريشاً ولا تقدموها أي لا تتقدموا عليها في أمر شرع فيه تقديمها كالإمامة أي العطى ولم أر من قيده بذرية الحسن والحسين فهو ليشمل كل قرشي وقوله وخالفه جمع قال الأمير لعل موضوع الخلاف لبس الخزعة الخضراء وإلا فإفادته ابن عرفة لا ينبغي أن يختلف فيه اهـ ملخصاً من عبد الباقي والأمير (ماقولكم) في الشريف هل يفضل العالم أم العالم أفضل (الجواب) الشريف أفضل من حيث النسب والعالم أفضل من حيث العلم وفضيلة العلم تفوق فضيلة النسب وقد تقدم هذا الجواب أول الكتاب عن عج (ماقولكم) فيمن ينتسب إلى سيدنا أبي بكر الصديق أو إلى أحد من الصالحين وزعم أنه في درجة من ينتسب إليه والحال أنه ليس له من العمل الصالح مثله فهل ما زعمه صحيح أم لا (أجاب) عن هذا العلامة الأجهوري بقوله نعم هو في درجته فقد أخرج ابن أبي شبة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذرية المؤمن في درجته وإن كانوا دونه في العمل لتقربهم عينه ثم قرأ والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم وما ألتناهم من عملهم من شيء [مسئلة] سئل عج عن العلامة الخضراء التي أحدثت زمن السلطان الأشرف في القرن السابع التي جعلت عيزة للأشراف وجعلها قاصرة على الثابت النسب من ظهور الآباء دون أولاد الأم فهل إذا لبسها أحد من أولاد الأم أو لبسها عاى غير شريف يحرم عليه أم لا وهل للحاكم أن يعزره أم لا (فأجاب) نعم يعزr الحاكم من أمه شريفة إذا لبس العلامة والحالة هذه والمراد بالحاكم من جعل له ولى الأمر ذلك من تقييد وغيره والله أعلم

#### باب السرقة

[مسئلة] السرقة شرعاً أخذ المكلف نصيباً فأكثر من مال محترم لغيره بلا شبهة

وحبسه ونكلوه ومن جملة البن  
الذى أخذوه فرق من البن لرجل  
من أرباب الاماين المذكورين  
فهل يكون الامين المذكور  
ضامنا للفرق المذكور والحالة  
هذه أو لا ضمان عليه فإن قلتم  
بعدم الضمان عليه فهل لو ادعى  
صاحب الفرق المذكور بمحاسبة  
الدولة للاميين على الفرق المذكور  
وأقام بيته بمحليين شهادة القباي  
وكاتب الدولة على محاسبة الاميين  
بالفرق وأجاباه الاميين بأن من  
عادتهم إذا أخذوا شيئا يقبضونه  
ويقومونه بشمن ولا يدفعون ثمننا  
فبمحاسبتهم على الوزن وتقويم  
الثن لا على دفع الثمن فلم يدفعوا  
لى شيئا من ثمن البن الذى أخذوه  
وأقام بيته تشهد له طبق دعواه  
فهل تقبل بيته الاميين ولا يحكم  
عليه بقيمة الفرق لصاحبه بمجرد  
شهادة القباي والكتاب على  
الحساب أم لا أم كيف الحكم  
في ذلك أفتونا مأجورين (أجاب)  
رضى الله عنه نعم حيث شهدت  
البينة المحملة على مجرد الحساب  
قدمت بينة الاميين وحكم بها  
وإن شهدت الاخرى بالحساب  
والقبض قدمت الاخرى لأن  
معها زيادة علم والله تعالى أعلم  
(سئل) رضى الله عنه فى شخص  
له معلوم فى دفتر جوابي الشام  
ناطق باسمه كان يستلهم مدة حياته  
ومات عن بنت قاصرة واستلم  
وصيها لها المعلوم مدة بعد وفاة

قويت للسارق خفية بإخراجه من حرز غير مأذون فى دخوله ولولم يدخل  
هو الحرز كما إذا أخرج النصاب من الحرز بعضاً وهو خارجه أو لم يخرج  
إذا دخله كما إذا رى لغيره النصاب وهو داخل الحرز بقصد واحد فإذا سرق  
أقل من نصاب وكرر الأخذ بقصد واحد كما إذا أدخل يده فى صندوق وصار  
يأخذ نصفاً بعد نصف حتى كمل النصاب فإن كان قصده من أول الامر تكبيل  
النصاب قطع وإلا فلا كما فى سماع أشهب ولا يعلم هذا القصد إلا منه أو حرأ  
لا يميز لصغر أو جنون بإخراجه من بيته إن كان لا يخرج منه وإلا فمن البلد  
أو سرقته من كبير حافظه كان الحر المرسوق ذكراً أو أنثى وحدها قطع اليد اليمنى من  
الكوع إلا للشلل بها أو قطع يساوى أو قصاص سابق أو نقص أكثر أصابعها كثلثة  
فرجله اليسرى وتكون ثانية المراتب ثم إن سرق بعد قطع رجله اليسرى فيندق  
اليسرى ثم إن سرق فرجله اليمنى ثم إن سرق سالم الأعضاء بعد الرابعة أو سرق  
الأشل مرة رابعة عزز باجتهاد الحاكم وحسب إلى أن تظهر توبته ولا يقتل على  
المشهور فلو تعدد الإمام أو مأموره قطع يسراه أولاً بدون عذر أجزأ على  
الراجح وأما لو قطعها الأجنبي فلا يجزئ والحد باق ويلزمه القصاص فى العمد  
والدية فى الخطأ والنصاب ربع دينار شرعى وزنا لقيمة وهو أكبر من المصرى  
أو ثلاثة دراهم شرعية كاملة ولو على حسب اختلاف الموازين خالصة من الغش  
أو ناقصة راجت ككاملة والدرهم الشرعى خمسون وخمسة حبة من مطلق الشعير  
أو يجمع منهما أو من أحدهما مع عرض أو ما يساويهما من العرض والحويان  
ريقاً أو غيره بالبلد التى بها السرقة إن كان بها أحد التقدين وإلا فأقرب بلد  
يوجد بها أحد التقدين ولو تعدد مالك النصاب والعبرة بكون المنفعة المقومة  
شرعية وإن كان المرسوق محقراً كما. أو حطب أو تبن بما أصله مباح خلافاً  
لأبي حنيفة والشافعى فى عدم القطع فى مباح الاصل المملوك بوضع اليد عليه  
وكذلك لو كان فاكهة رطبة خلافاً لأبي حنيفة فقط رضى الله عن الجميع أو كان  
بجارج من الطير يساوى لتعليقه الصيد ثلاثة دراهم وإن لم يساوها بالنظر للحمه  
وريشه وكذا إذا ساواها للحمه فقط أو ريشه فقط أو لحمه وريشه معاً ومثل  
تعلم الجارج الصيد تعلم الطير حمل الكتب للبلدان أو كان كسيع جلده بعد  
ذبحه أو جلد ميتة إن زاده الديغ على قيمة أصله نصاباً كما لو كانت قيمته قبل الديغ  
درهمين على تقدير جواز بيعه وبعد الديغ خمسة دراهم لأن كانت قيمته بعد الديغ  
أقل من ذلك أو سرقة قبل الديغ ولو على فرض أن قيمته نصاب ويكنى فى التقويم  
واحد إن كان موجهاً من طرف القاضى فلا بد من اثنين ويعمل بشهادتهما  
وإن خولفاً بأن قال غيرهما لا يساويهما كما هو مذهب المدونة وإن كان مقتضى  
درء الحدود بالشبهات عدم القطع إذا خولفاً لأن النص متبع ولأن المبت مقدم

على الثاني كما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته وما أحسن قول بعضهم  
يد بخمس مئين عسجد وديت هـ ما بالها قطعت في ربع دينار  
وقوله في جوابه

عزّ الامانة أغلاها وأرخصها هـ ذل الحياة فافهم حكمة الباري  
والله سبحانه وتعالى أعلم

### باب الحراية

[مسئلة] المحارب قاطع الطريق لمنع سلوكها ولو لم يقصد أخذ مال المارين  
كانت الطريق في فلاة أو عمران أو أخذ مال محترم من مسلم أو ذمي أو معاهد  
ولو لم يبلغ نصاباً والبضع أخرى على وجه يتعذر معه الغوث أو مذهب عقل  
ولو انفرد بيلد وقصد أذية بعض الناس كسقي نحو سيكران لأخذ المال ومخادع  
بميز لأخذ ما معه يتعذر غوث كان المميز صغيراً أو بالغاً وكذا داخل زقاق أو دار  
ليلاً أو نهراً لأخذ مال بقتال كافى أقرب المسالك وشرحه [مسئلة] قال الدردير  
علي خليل جباية أمراء مصر ونحوها يسلبون أموال المسلمين ويمنعون أرزاقهم  
ويعيدون على بلادهم ولا تيسر استغاثة منهم بعلواء ولا يغيرهم اهـ أى فهم  
محاربون لاغصاب كافى الصاوى [مسئلة] يجب على من كان دافعاً عن نفسه القتل  
أو الجرح أو عن أهله القتل أو الجرح أو الفاحشة قتل المحارب ويجوز قتله لمن  
لم يكن كذلك ويندب أن يكون قتاله بعد المناشدة بأن يقول له ثلاثاً ناشدتك  
الله إلا ما خليت سبيلى إن لم يعاجل بالقتال وإلا عوجل بالقتال بالسيف ونحوه  
قال في غاية الامانى فلو قتل المحارب أحد ورثته فقتل يرثه وقيل لا واستظهر  
عب الأول وقاسه على ما تقدم في الباغية من قول خليل وكره للرجل  
قتل أبيه وورثه اهـ من أقرب المسالك وشرحه وحاشيته [مسئلة] يتعين  
على الامام قتل المحارب إن قتل ولو غير مكافئ أو أعان على قتله ولو  
بجاهه فيقتل للحراية بلا صلب أو مع صلب مالم تكن المصلحة في إبقائه بأن  
يغشى بقتله فساد أعظم من قبيلته المتفرقين مثلاً بل يطلق ارتكاباً لأخف  
الضررين كما أفتى به الشيبى وأبو مهدي وابن ناجي كما في عب ولا يجوز قطعه  
ولا نفيه وليس لولى الدم عفو عنه قبل مجيئه تائباً فإن جاء تائباً فللولى العفو  
عنه فإن لم يعف عنه قتل إن قتل مكافئاً وإن لم يقتل المحارب أحد أو قدر عليه  
وجب على الامام أن لا يخرج عن الحدود الأربعة مخيرة الأول قتله بدون صلب  
الثاني الصلب على نحو جذع غير منكس فقتله مصلوباً ثم إذا خيف تغيره بعد  
القتل والصلب أنزل وصلي عليه غير فاضل الثالث قطع يده اليمنى من الكوع  
ورجله اليسرى من مفصل الكعب ولواء ولو خيف عليه الموت فإن كان مقطوع  
اليدين أو أشلهما قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى فإن لم يكن إلا يد أو رجل

والدها ثم جاء في هذا العام شخص  
وادعى أنه يستحق المعلوم  
المذكور زاعماً أنه قرره فيه من  
له ولاية التقرير وأبرز من يده  
برامة تتضمن ذلك واستلم المعلوم  
المذكور من الامين الذى فرق  
الدقتر في هذا العام فهل على فرض  
صحته ثبوت البراءة وقصور التقرير  
له بمن له ولايته يستحق المدعى  
المعلوم المذكور بموجب ما يده  
أم تستحقه بنت الميت حيث أنها  
تقررت فيه من حين وفاة  
والدها بموجب الأمر السلطاني  
الوارد من عام ألف ومائة  
وواحد أن الولد لا يحرم  
ما كان لآبيه وإن مات عن ولد  
فقصيه لولده وهل هذا الأمر  
الوارد يشمل جميع المعاليم الجارية  
حتى الجوازي أم يخص بعضها وهل  
لوصى القاصرة أن ينازع المدعى  
فيما ادعاه ويسترد منه ما قبضه  
ويرفعه إلى الحاكم الشرعى إن  
امتنع عن التسليم وإذا رفعت  
هذه الدعوى من الوصى إلى  
الحاكم الشرعى المنصوب عن ولى  
الامر أيد الله به الدين المقوض  
اليه نصب القضاة في مملكته  
وسمعا الحاكم الشرعى وحكم فيها  
بين الخصمين بما فتح الله عليه  
وظهر له من كلام العلماء هل  
لطالب علم أن يظعن فيما صدر  
من الحاكم من سماع الدعوى  
والحكم فيها بقوله الدعوة غير  
مسموعة والحكم لم يصادف محلاً

أفيدوا الجواب ولكم الثواب والعلم أمانة في أعناق الرجال (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم يعارض الأمر المذكور ما هو أخص منه فهو باق على عوممه في الجواني وغيرها وحيث ثبت العموم استحققت البت ما لا يها بموجب ما ذكر ولو صها رفع المدعى الحاكم والمطالبة بما لمولته وليس لأحد معارضة الحاكم فيها حكم والحال ما زبر والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل أوصى على يد آخر فيها له وعليه من دين ثم بعد الوصية توفي وله مال حاضر وغائب بقى بما عليه أو ينقص فطالبوا الغرماء الوصى بما لهم على الهالك فراجع الوصى بيانات الهالك فوجد فيها أن المال الغائب شركة بين الهالك وأخيه وابن عمه فأنكروا الغرماء الشركة وقالوا لم نعلم له شريكا في المال الغائب فهل ثبت دعواهم بالإلتمار أم يثبت ما في بيان الهالك بأن المال شركة أولا ووصل مال من أخ الهالك وابن عمه المذكورين ومكتوب عليه شركة بينهما وقبض ذلك الوصى لأنه وصل شيء في مرض الهالك وشي بعد وفاته فطالب الغرماء ما ينقص أخ الهالك في ذلك المال فبما لهم على الهالك فهل يثبت لهم ذلك أولا أم لا أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم المسألة

قطعت فإن كان له يدان فقط أو رجلان قطعت اليد اليمنى فقط أو الرجل اليسرى فقط الرابع نفي الذكر الحر كالزنا إلى مثل فذلك وخير من المدينة ويجلس للأقصى من السنة وظهور التوبة بمعنى أنه إن ظهرت توبته قبل السنة كل بحسبه السنة وإن مضت السنة ولم تظهر توبته بقى حتى تظهر توبته أو يموت ولا بد أن يكون ظهور التوبة يثبت لا بمجرد كثرة صومه وصلاته وضرب قبل التني اجتهدا بحسب ما يراه الحاكم ولا يتعين على الامام واحد من هذه الحدود الأربعة إلا أنه يتدب له ما هو الأصلح واللائق بحال ذلك المحارب فإن ظهر له ما هو اللائق ندب له فعله فإن خالف وفعل غير ما ظهر له أصلحيته أجزأ مع الكراهة ولما كان ما يفعله الامام بالمحارب ليس إلا لأجل الحراية لم يكن لمن قطعت يده مثلا كلام مع الامام بل كان التخيير بين الأربعة للامام لكن في حق المحارب الذكر أما المرأة فإنما حدها القتل أو القطع من خلاف فلا تصلب ولا تنفي لما في الصلب من الفضيحة ولما في النفي من زيادة مفاسد وأما حد الرقيق فماعد النفي وأما الصبي فلا يفعل معه شيء من هذه الحدود ولو حارب بالسيف بل يعاقب كما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته [مسئلة] لا يدفع المال الذي بأيدي المحاربين لمدعيه إذا لم يثبت بالينة إلا بشروط ثلاثة بعد الاستيفاء وبعد التمين وبعد وصفه كالقطعة ومحل أخذ المدعى له بتلك الشروط كما قال ابن شاس نقلا عن أشهب إذا أقر اللصوص أن ذلك المتاع مما قطعوا فيه الطريق فإن قالوا هو من أموالنا كان لهم وإن كان كثيرا لا يملكون مثله ونقله ابن عرفة مقتضرا عليه قال في التوضيح وظاهر المدونة أن مدعى المال إذا أخذه على الوجه المذكور لا يؤخذ منه حيل وقال سحنون بل بحميل وقال في مختصر الرقار إن كان من أهل البلد فبحميل ون إن كان من غيرهم فلا حيل لأنه لا يجد حيلة كما في صرع بن [مسئلة] يؤمن الامام المشرك لأنه يقر على حاله إذا أمن ولو كان بيده أموال المسلمين ولا يؤمن بالمحارب إن سأله لأنه لا يقر على حاله فإن امتنع بنحو صحن حتى أمن فهل لا يتم له الأمان خلاف كما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته [مسئلة] يثبت الحد المتقدم من قتل الخ بشهادة عدلين أن هذا الشخص هو المشهور بالحراية بين الناس وإن لم يعايناه حالة الحراية ويسقط حدها فقط دون حد الزنا والقتل والشرب والقتل بأحد أمرين الأول بإثباته الامام أو نائبه طائعا قبل القدرة عليه فلا يسقط حكمها بتوبة بعد القدرة عليه كما لا يسقط الضمان بإثباته طائعا مطلقا والثاني بترك ما هو عليه من الحراية ولو لم يأت الامام كافي أقرب المسالك وشرحه والله سبحانه وتعالى أعلم

باب حد الشارب

[مسئلة] الشارب الذي يجب على ولي الأمر حده هو المسلم المكلف يتناول



الأولى لا يثبت بالبيانات المحررة  
 شيء. ثم إن كان للبيت المذكور  
 ورثة وصادقوا على الشركة  
 المذكورة ثبتت وإلا فإن أقام  
 الأخ وابن العم البيعة بها فذاك  
 فإن لم توجد البيعة حلف الورثة  
 أنا لا نعلم شركة وكان الخلف  
 تركه فإن لم تحلف الورثة ردت  
 العين على الأخ وابن العم واستحقا  
 وأما المسألة الثانية فلا يثبت  
 للغرماء فيها شيء. حيث ثبت أنه  
 مرسل من الأخ وابن العم لأن  
 اليد لهما فهما مصدقان يمينهما  
 في أن المال لهما والله عز وجل  
 أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن  
 وضعت من الحلى ثلاث حاجات  
 لها في صندوق بنت زوجها  
 مع حوائجها وقلوا الصندوق  
 وأودعه عندئذ أمانة فاحتاجت  
 البنت إلى إخراج شيء من  
 الصندوق فأعلنت زوجة أبيها  
 فأرسلت معها امرأة أخرى إلى  
 موضع الصندوق ففتحو الصندوق  
 وأخرجت البنت منه ما أرادت  
 لإخراجها ثم قفلته كما كان ثم بعد  
 مدة من الزمان أرادت زوجة  
 أبيها إخراج حليها من الصندوق  
 فأخذت المفتاح من بنت زوجها  
 وذهبت إلى الصندوق ففتحته  
 فلم تجد الحلى فاتهمت به بنت  
 زوجها فهل لها تخليفها ولا يثبت  
 لها عليها شيء. بمجرد التهمة أم  
 كيف الحكم أقنونا (أجاب)  
 رضى الله عنه نعم حيث عجزت

بفمه ما يسكر جنسه ويصل لحلقه ولولم يصل لجوفه ولولم يسكر بالفعل لقلته  
 أو لاعتياده مختاراً بلا عذر بأن لم يظنه غير مسكر ولم يكن لفصه وإن قل أو  
 جهل وجوب الحد مع علم الحرمة أو جهل الحرمة لقرب عهد بإسلام فيجلد  
 ثمانين جلدة بعد صحوه ويكفي قبله إن كان عنده شعور بألم الجلد وإلا أعيد  
 وتشطر بالرق وإن قل الرق فيجلد أربعين إن أقر بالشرب لكن يقبل رجوعه  
 ولو لغير شبهة أو شهد عدلان بشرب أو بشم لرائحته في فمه أو أحدهما بواحد  
 والثاني بالآخر أو بتقايته الخز ولا تعتبر شهادة غيرهما بخلاف شهادتهما لأن  
 المثبت مقدم على النافي ولم يجعلوا المخالفة شبهة تدرأ الحد ويكون الجلد بسيطاً  
 من جلد لين بلارأسين لا يقضيب ولا شراك ولا درة وما كانت لسيدنا عمره في  
 للتأديب لا للحد ضرباً متوسطاً والمحدود قاعد بلا ربط ولا شد يد أو رجل  
 إلا للعدو ككونه لا يستقر أو يضطرب اضطراباً شديداً بظهوره وكشفه ويجرد الرجل  
 من كل شيء عليه في جميع بدنه ماسوى ما بين السرة والركبة والمرأة مما بقي ألم  
 الضرب وتندب جعلها حالة الضرب في كفة بتراب مبلول للستر عليها ويوالى  
 الضرب إلا لحوف هلاك فيفرق كافي أقرب المسالك وشرحه

#### باب في الرقيق

(ماقولكم) في رجل يملك أمة وتمتع بوطئها ثم زوجها لمملوكه أو رجل آخر  
 فحملت ووضعت بنتاً وقتل إن هذه البنت رقيقة تبعاً لأمها فهل يحرم على السيد  
 وطء هذه البنت أم لا (الجواب) متى تلذذ بالأم بنكاح أو ملك يمين أو شبهة  
 نكاح كزوج خامسة أو شبهة ملك كأن يشتري جارية ويتلذذ بها ثم يظهر أنها  
 ملك لغير البائع فتؤخذ بالاستحقاق من يد المشتري فيحرم عليه جميع بنات النساء  
 المذكورات كافي الحرشي وأبى الحسن على الرسالة

#### (باب العتق)

(ماقولكم) في رجل قال لعبده أنت حر قبل موتى بخمسة أيام هل له إخراجها  
 لغير حرية من بيع أو هبة أم لا (الجواب) ليس له إخراجها ببيع أو هبة في  
 الحرشي إن أعتق عبده إلى أجل محقق فإنه يمنع من البيع انتهى وما هو معلوم  
 في المذهب أن المدبر لا يجوز بيعه فهذا أولى والله أعلم

#### باب التدبير

(ماقولكم) في المدبر هل يجوز لسيدته تزوج ماله وهل له وطء مدبرته  
 (الجواب) في الحرشي يجوز للسيد أن يتزوج مال مدبره لقوة شبهة السيد ولهذا  
 جاز له وطء من دبرها انتهى والله أعلم

#### باب الكتابة

[مسئلة] الكتابة لما كانت عقداً فيه غرر كان الأصل عدم جوازها إلا أن

الله سبحانه وتعالى أذن فيها للناس بقوله فكاتبوه إن علمتم فيهم خير أقالية إنما تدل على إباحتها وندها إنما أخذ من عموم قوله تعالى وافعلوا الخير لعلمكم تفعلون قال ابن عرفة الكتابة عتق على مال مؤجل من الرقيق موقوف على أدائه وأركانها التي تتوقف عليها أربعة الأول مكاتب بكسر التاء وهو المالك للرقبة فشرطه الرشد فتبطل من الصبي والسفيه بناء على أنها عتق وتصح منهما مع توقف لزومها على إجازة الولي بناء على أنها بيع وكذلك تصح من السكران بحرام إن كان عنده نوع تمييز بناء على أنها عتق لتشوف الشارع للحرية وتبطل منه بناء على أنها بيع فهو على العكس من الصبي والسفيه وتجوز مكاتبه رقيق المحجور صبي أو سفیه أو مجنون لولي له إن كان فيها مصلحة وإلا فلا كما أنه ليس له عتق رقيقه ناجزاً على مال معجل لأنه له أن ينزع ماله للمحجور بدون عتق الركن الثاني مكاتب بالفتح وهو الرقيق وإن أمة بالغة برضاها وصغيراً ذكراً أو أنثى بناء على مقابل المشهور من أن الرقيق يجب على الكتابة لاعلى المشهور من رضاه لأن رضا الصغير غير معتبر حيث قدر كل من الأمة والصغير على الكسب وإن كانا لا مال ولا كسب لم فالمشهور المأخوذ من المدونة إن الرقيق لا يجبر على قبول الكتابة إلا أن يكون غائباً أدخله حاضر معه فيجبر اتفاقاً لقوله في المدونة ومن كاتب عبده على نفسه وعلى عبد السيد غائب لزم العبد الغائب وإن كره لأن هذا الحاضر يؤدي عنه ومقابل المشهور المأخوذ من المدونة أيضاً الجبر الركن الثالث الصيغة بكاتبك بكذا ونحوه كعتقك نفسك بكذا أو أنت مكاتب على كذا أو عتق على كذا ولولم يذكر التنجيم لصحتها بدونه قطعاً ويلزمه التنجيم أي التأخير لأجل معلوم ولو نجماً واحداً إذا لم يصرح به على المشهور خلافاً لابن رشد في عدم لزومه لكنها قطعة الركن الرابع العوض ولو بغرر لم يشتد كآبق يملكه المكاتب لا بما تحمل به أمته أو غيرها في المستقبل إذ الأصل في العتق أن يكون بدونه وتردد الصاوي في بطلان الكتابة بعدم ذكر العوض في صيغتها بناء على أنها بيع وهو يبطل بجهل الثمن وصحتها بدم ذكره فيها ويكون على العبد كتابة مثله بناء على أنها عتق والعتق لا يشترط فيه تسمية عوض وحينئذ فيكون المراد بركنية العوض أن لا يشترط عدمه أعم من أن يذكر أو يسكت عن ذكره كركنية الصداق مع صحة نكاح التفويض فتأمل كما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته

### باب أم الولد

(ما قولكم) في امرأة ملكت جارية وأذنت ولدها في نومه مع الجارية بفراش واحد غفلت الجارية من الولد فهل تصير أم ولد أم لا أفوتنا (الجواب) في الرهوني على عقب وترجم الشيخ في نوادره باب ما تكون به الأمة أم ولد من وطء الشبهة من إحلال أو غلط فقد ذكر فيها إن أولاد امرؤ أمة بعثا له من أمره

عن البينة بما تدعيه حلفت المدعى عليها ولا يثبت للمدعية شيء. والحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن أودعت ماله عند رجل ليدفعه لولدها الغائب إذا حضر فحضر ولدها المذكور بعد موتها وطالب الأمين المذكور بمال أمه الذي أودعته عنده فأنكره ولم يطالب به وهو ينكره ثلاثاً فقال له الولد أقر لي به وأعطني الثكنين وأسامحك في الثلث فعند ذلك أقر له بالمال وأعطاه الثكنين فهل له الرجوع عليه بالثلث الباقي حيث أن قوله وأسامحك في الثلث وعد فلا يلزم ولا يجب الوفاء به أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفوتنا (أجاب) رضى الله عنه نعم له الرجوع عليه بالثلث ولا يلزمه أن يسامحه والحال ماسطر والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخصين اشتراكا في مال وأخذوا على ذلك كم ستة وهما يبيعان ويشتريان فيه ثم إنهما بعد ذلك حصل بينهما ما حصل فقسم المالك وكل واحد فقل على صاحبه خط أنه لا عاد يستحق عنده حق من الحقوق لاقليل ولا كثير وكل دعوى يدعى بها عليه فهو باطلة لم تسمع وكل أشهد على صاحبه فبعد مدة طويلة ادعى أحدهما على الآخر أنه حصل بينهما عند قسمة المال غلط فأجابه الآخر

بقوله قد حصل بيني وبينك تقاطع بأنك لا تستحق عندي حقاً من الحقوق المالية وكتبنا على ذلك خطوط بشهادة جملة من المسلمين وأن كل من ادعى علي صاحبه بدعوى فلا تقبل دعواه وأن حجته ساقطة فما يكون الجواب عن ذلك بينوا لنا ما هناك (أجاب) رضي الله عنه نعم تقبل دعواه الغلط المذكور إن لم يتعرض في التصديق لنفي الجهل والنسيان كما هو صريح فتاوى الرمي ومفهوم التحفة والنهاية والإيعاب وأما إذا تعرض في التصديق للجهل والنسيان كأن قال لا أستحق حقاً ولا دعوى ولا عيلاً لا عدداً ولا سهواً ولا جهلاً ولا نسياناً قبل دعواه الغلط لأنه غلط على نفسه كما لو حلف لا يدخل الدار عدداً ولا سهواً ولا نسياناً ولا جهلاً فإنه يحسن بدخوله والله عز وجل أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل توفي عن امرأة وليس له من المال إلا عبد وعليه دين يستغرق العبد وأدعت الزوجة أن زوجها قضاها صدقتها بنافسة لعبد في حياته وأحضرت شاهدين على نطقه فلكن ما شهدا على وضع يد الرجل علي العبد إلى موته وصادق الزوجة اتني عشر ريالاً ونافسة العبد بعشرين ريالاً فهل والحالة هذه يكون العبد للرجل حيث أن المرأة

بشراء أمة فإن أنها غير التي اشتراها له فهي له أم ولداه وفي الخرشى من وطئ أمة مكاتبه حملت فانه لاحد عليه للشبهة وتقصير به أم ولد ويغرم قيمتها يوم حملت ومثل أمة المكاتب الأمة المشتركة والمخلصة اه ولاشك أن إذن الأم في نوم جارتها مع ولدها في فراش واحد يقتضي تحليلاً له وحمل المخلصة يصيرها أم ولد للواطئ المخلل له كما هو صريح كلام أهل المذهب المذكور والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في الولاء) [مسئلة] الولاء اصطلاحاً ولاية الإناعام بالعتق وسببه زوال الملك بالحرية فمن زال ملكه بالحرية عن رقيق فهو مولاه سواء نجز أو علق أو دبر أو كاتب أو أعتق بعض أو باعه من نفسه أو أعتق عليه إلا أن يكون السيد كافراً والعبد مسلم وإلا فلا ولأه له عليه ولو أسلم وحكمه حكم العصوبة كما يفيد قوله صلى الله عليه وسلم الولاء لمة كلمته النسب لا يباع ولا يوهب أي الولاء يفتح الواو بمدود اتصال بين المعتق بالكسر والمعتق بالفتح كاتصال النسب لأن الشخص في حال اتصافه بالرق كالمعدوم والمعتق صيره بتحريره كالموجود فكان كالولد للمعدوم الذي تسبب أبوه في وجوده كما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته

### باب في الوصايا

(فرع) إذا شهد على كتاب وصيته ثم كتب تحته أبطلت وصيته إلا كذا لم ينفذ لكونه بلا إشهاد اه أمير على عقب [مسئلة] إذا قال فلان وصي وتبين أن فلاناً ميت وله وصي فإن علم بموته كان وصيه وصياً وإلا فلا [مسئلة] إذا قال لشخص أنت وصي علي أولادى فلان وفلان وسكت عن باقيهم دخل من لم يسم وكان وصياً على الجميع وكذا لو قال عبدي أحرار وسمى بعضهم عتقوا كلهم [مسئلة] إذا أوصى بوصية وذكر فيها أن الوصي على أولاده فلان ثم غير ما أوصى به وأوصى بوصية أخرى وقال فيها هذه ناسخة لكل وصية قبلها لكن لم يتعرض في الثانية للوصي على الأولاد فلا يكون ذلك عزلاً له بل هو وصي على ما هو عليه كما في نوازل ابن رشد [مسئلة] إذا أوصى لمحجور له ولى وشرط أن يكون ما أوصى به بغير يد ولى المحجور حتى يرشد المحجور فانه يعمل بذلك كما إذا وهب له هبة على ذلك [مسئلة] إذا أوصى بشئ على شرط فلم يوف به الموصى له فإنه يرد ما أوصى له به فمن أوصى لأم ولده بوصية على أن لا تزوج فتزوجت بعد أخذ الوصية فإنها تؤخذ منها كما في معين الحكام اه أمير [مسئلة] إذا قال إن مت فلان وكلني فهذا وصية صرح بذلك في نوازل سخون قال ابن رشد وهو كما قال لأن الوصي وكل الميث أفاد جميع ما ذكره الأمير «ما قولكم» دام فضلكم في شخص مات في سفر فباع وصية متاعه وعروضه فهل يسوغ له ذلك (الجواب) في الخطاب فرع فإن مات فلا وصيانه

ما شهدوا لها بوضعه وعليه دين أم لا أقولنا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث شهدت الشهود بأن الزوج قد قضاه صداقها بنافعة العبد ثبت لها الصف وإن لم تقبض العبد والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) فيمن مات عن بنت وعن أخت شقيقة وعن زوجة لا غير فاستوفت كل واحدة نصيبها من تركته بالقسمة الشرعية ثم ماتت البنت عن زوج وعن بنتين صغيرتين من الزوج المذكور وعن عم لأب لا غير فاستوفى الزوج نصيبه ونصيب ابنته المذكورتين من تركتها واستوفى العم نصيبه من ذلك أيضاً ثم ادعت أخت الميت الأولى المذكورة على زوج البنت المذكور بأنه كان على أخيهامورهما المذكورين لفلان قدره كذا وكذا فوجب تسلك بذلك في يده فصالحه عن الدين المذكور بكذا وكذا وتطلب من زوج البنت المذكور ما يجب عليه وعلى بسنته من الدين المذكور في ميراث أمهم من تركه أيها المدينون المذكور وتريد أيضاً ما طرحه صاحب الدين يكون عنها فقط وأنها تستوفى من الزوج ما يجب عليه في كامل الدين والحال أن الزوج منكر للدين المذكور فهل يثبت الدين كله على الميت المذكور بمصادقة أخته المذكورة ومصادقة بعض الورثة عليه ويلزم الزوج

بيع متاعه وعروضه لأنه يتقل حله قاله في النوادر بل ذكر البرازلى في كتاب السلم عن أنى عمران في شخص مات في سفر بموضع بعيد من بلد الميت لاقضاه به ولا عدول ولم يوص واجتمع المسافرون وقدموا رجلاً باع هناك بتركنه ثم قدموا بلد الميت فأراد الورثة نقض البيع إذ لم يبع بإذن حاكم أنت ما فعله جماعة الرقعة من بيع وغيره جائز قال وقد وقع هذا لعيسى بن مسكين وصوب فعله وأمضاه وتقل عن الداودى أنه أمر ببيع تركة رجل غريب يذكر أنه من جهات فارس وورثته مجهولون ودفع الثمن إلى ثقات من أهل المغرب وأمرهم بالبحث عن ورثته فإن أيسوا منهم تصدقوا به على الفقراء وذكر رجل أنه تسلف من ذلك الميت ديناراً فأمره بدفعه لأولئك الثقات وبيره ذلك إذا أشهد على الدفع أفاده الأمير [مسئلة] الوصى المأمون إذا فوض إليه أمر فليس للحاكم ولا للورثة ولا غيرهم معارضته ولا كشف عنه مالم يكن الوصى وارثاً بقلبية الورثة مشاركتة والنظر في تصرفه لا تكون حيلة على الوصية لوارث وكذا هم الكلام إذا تعلق لهم حق بالوصية كالمعتق فإنه يثبت لهم الولاء والوصى محمول على الأمانة حتى يثبت خلافها فغير المأمون يكلفه الحاكم البينة على تنفيذها وإلا ضمن إن كان معروفاً بالخيانة فإن لم يبلغ هذه المثابة حلفه ولا يضمن إلا إذا نكل وإذا كانت الوصية على معينين وأنكر بعضهم الأخذ بكلف الوصى البينة عليه والأمر في غير المعين مفوض له وكذا ما تعلق بالميت من قضاء دين فباشرته للوصى اه من الأمير [مسئلة] إذا أوصى لرجل بنفقة عمره يعطى تمام سبعين سنة لحديث أعمار أمتي الخ فإن مات قبل تمامها رد الزائد على الموصى لهم والورثة فإن عاش أزيد لا يرجع بشيء وقيل يرجع على الموصى لهم فيجهد له أيضاً ولا ينفق منه على مؤن تجهيزه كما في شرح العمدة اه بدر اه أمير [مسئلة] إذا أوصى بأمر ثم أوصى ثانياً وقال في الوصية الثانية لا وصية لى سواها فليس ناسخاً للأولى حتى يعينها كما في المعيار اه من الأمير [مسئلة] في الأمير لو أوصى بأن مدينه مصدق بلا معين لم يحلف على قول ابن القاسم وقال غيره يحلف لأن الحق للوارث اه ما في السيد قلت لعل الأوجه عدم الحلف إن لم يزد الدين على الثلث لأنه لو أبرأه منه رأساً مضى وإن زاد وتعدد الأشخاص تحاصوا في الثلث والعين فيها زاد فليتأمل [مسئلة] من المنكر أن يوصى بكتب جواب سؤال القبر وجعله معه في كفته أو قبره اللهم إلا أن يجعل في صندوق من نحاس ويجعل في جدار القبر لتناوله بركته قاله المناوى اه بن نقله الأمير (ما قولكم) دام فضلكم في وصى تسلف على الأيتام حتى يبيع شيئاً من ماله فقلت أموالهم فهل يضمن الوصى (الجواب) لا يلزمه أن يغر من ماله لمن استسلفه منه وهذا إذا قال إنما استسلفه للأيتام وأما إن لم يقل فالضمان لازم له قاله في الطرركا في الأمير [مسئلة] إذا

المذكور دفع ذلك أولاً يلزمه دفع ذلك إلا إذا ثبت بالبينة العادلة الشرعية وهل إذا ثبت الدين بالبينة العادلة الشرعية ولزم الزوج المذكور شيء منه هل يكون ماحظه صاحب الدين من الدين المذكور عن الجميع أو تختص به الأخت أم كيف الحكم في ذلك أفوتنا ماجورين (أجاب رحمه الله تعالى) لا يلزم الزوج الدفع إلا إن ثبت بالبينة العادلة أو صادق عليه هو وبناته الكاملات فإن صادق عليه وحده لزمه أن يسلم حصته فقط وإذا ثبت الدين يكون ماحظه الدائن عن الجميع ولا تختص به الأخت والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضي الله عنه) في رجل ورث من أبيه بقعة من أرض ثم أنار رجل آخر وقال له إن هذه البقعة وقف جدنا علينا ولا أدرى كيف وضع يديكم عليها وقال له هي إجار عند أهلك فقال له الرجل صاحب البقعة هل لك بيعة على ذلك وأنا أتركها لك من دون محكمة فقال له ليس عندي إلا صك مكتوب أنها سبيل آل زيد بن زيد فقال أحضر المكتوب فأحضر المكتوب فوجدوه خط مغشوش لاهو خط قاض ولاشهود أحياء قتال تعرض صورته على مفتي الشافعية فانصح ذلك فدفعها لك فعرضها على بعض المفتين بمكتوب فلم يصح ذلك المكتوب من عند المفتي

تسلف الوصي مالا للصغير يرجع عليه إن كان مالياً لأنه أنفق عليه ليرجع ولا يرجع عليه إن كان معدماً بما أنفقه عليه سلفاً [مسئلة أخرى] لو كان للأبتمام أخوة فأنفق الوصي على بعضهم من مال بعض ضمن الوصي لمن أنفق من ماله ورجع بذلك على المتفق عليه (فرع) قال في مختصر النوازل إقرار الرجل في مرضه لیتيمه بمال يمنع من طلبه بما كان ينفق عليه في حياته إذ حكم ذلك حكم الإسقاط اه يعني أن لورثة إذا أقر مورثهم بمال لیتيمه فطلبوا التيم بما كان مورثهم ينفقه عليه فليس لهم ذلك [مسئلة] ذهب مالك وأصحابه إلى أنه يجوز للفقير المحتاج أن يأكل من مال يتيمة بقدر اشتغاله به وخدمته فيه وقيامه عليه وإلا فلا يسوغ له أن يأكل منه إلا مالا يئمن له ولا قدر لقيمته مثل اللبن في الموضوع الذي لا يئمن له فيه ومثل الفاكهة في حائطه ومن أهل العلم من أجاز له أن يأكل منه على سبيل السلف ومنهم من أجاز له أن يأكل ويكتسب بقدر حاجته وماتدعوا إليه الضرورة وليس عليه رد ذلك وأما الغني فإن لم يكن له خدمة ولا عمل سوى أن يتفقهه ويشرف عليه فليس له أن يأكل منه إلا مالا قدر له ولا يال مثل اللبن والفاكهة كما تقدم واختلف إذا كان له فيه خدمة وعمل فليل له أن يأكل منه بقدر عمله فيه وخدمته له وقيل ليس له ذلك لقوله عز وجل ومن كان غنياً فليستغفف أفاد جميع ذلك الأمير على عبق (ما قولكم) في الوصي هل يجوز له أن يساف من مال الصغير لأحد علي وجه المعروف أو يأخذ من مال الصغير لنفسه سلفاً وهل له الصلح في مال التيم وإقراره على المحجور (الجواب) في الأمير ولا يجوز تسلفه لأحد على وجه المعروف ولو أخذ رهنا إذ لا مصلحة للقيم في ذلك وأما سلف الوصي نفسه فقد قيل بالترخيص فيه إذا كان له مال فيه وقام وللوصي الصلح بالنظر ولا يجوز إقراره على المحجور ولا إبرأؤه عنه العام وإنما يرى في المعينات نعم يكون شاهداً لا على فعل نفسه اه (فرع) للوصي دفع مال التيم لمن يعمل به قراضاً وبضاعة في البر والبحر اه مخلصاً من عبق والأمير (فرع) في السيد عن البدر لا ينفق الوصي البراءة العامة من المحجور بقرب رشده إلا بعد طول كسنة أشهر وفيه أيضاً للوصي أن يرشد محجوره ولو لغير بيعة على رشده لكن لو قامت بيعة باتصال سفهه رد فعله إلى الحجر لكن إلى وصي آخر ويعزل الأول ولكن لا يضمن لأنه فعل اجتهداه وفي الخطاب جواز نقل التيم من بلد لبلد بالمصلحة اه أمير (ما قولكم) في التبرع بشيء أيام الوفاء هل هو كالوصية في المرض لا تنفذ إلا في الثلث أم لا (الجواب) التبرع أيام الوفاء بشيء من المال ليس كالوصية أيام المرض فله أن يتبرع بأكثر من الثلث لقول العلامة الأمير في ضوء الشموع عند ذكر أسباب الحجر أو ذى مرض حاصل بالفعل لا يصحح من الطاعون علي أظهر القولين اه [مسئلة] ليس للوصي أن يعزل نفسه عن الوصية بعد موت الموصى

فتنع صاحب الورقة وتركها عنده  
فرمى بها الرجل ومزقها ثم بعد  
مدة مات المدعى وجاء وارثه  
يطلب الورقة الذي تركها والده  
عنده ويدعى في البلاد فقال الورقة  
ذهبت وأنا مقر بالذي فيها فهل  
يجبر على إحضار الورقة وهو  
مقر بصورتها وهل ترفع يده بغير  
شهود أحياء أفوتنا مأجورين  
(أجاب رضى الله عنه) حيث  
حلف المدعى عليه بأن الورقة  
تلفت فلا يجبر على إحضارها  
ويلزمه قيمة الورقة والكتابة وإن  
لم يخلف حلف المدعى عليه  
وأجبر المدعى عليه على إحضار  
الورقة ولا ترفع يد المدعى عليه  
بمجرد الدعوى بل لابد من إقامة  
الحجة عند الحاكم الشرعى على مقتضى  
الدعوى والله سبحانه أعلم (سئل)  
رضى الله عنه) في رجل دفع لرجل  
آخر دراهم وهى رايالات مغاربة  
وتركها عنده بحسب الأمانة  
وغاب فبعد مدة طلب ذلك المسلم  
في تلك الأرض بزود عن الفرائسة  
فأبدها الأمين بفرائسة فلما جاء  
صاحبها دفع إليه حقه مثلاً مائة  
ريال وفرقها عشرة مثلاً فرائسة  
وسعره سواء بل تزيد في وقت  
عن وقت وذلك تبرعاً منه وقضه  
المغربى تصبغ من الفرائسة فلم  
يرض بأخذها إلا بفتوى فهل  
يصح له ذلك الزود أم يصير  
جرماً والأمين كافر وقتى بنيانى  
من أهل اليمن أفوتنا جزاكم الله

والقبول وسواء كان القبول قبل الموت أو بعده إلا أن يطراً يجوز قال فيها وله أن  
يعطى مال اليتيم مضاربة ولا يعجنى أن يعمل هو بنفسه قال في حاشية الخرشى فإن  
عمل كان الربح له لأن الحسارة عليه (ما قولكم) فيمن أوصى شخصاً وصية مطلقة  
هل تكون غير صحيحة كما قالوه في الوالة أم لا (الجواب) قال ابن عبد السلام  
اتفق مالك والشافعى على عدم إفادة الوكالة المطلقة كما إذا قال له وكلتك ولم يقيد  
ولم يفوض واختلفاً في الوصية المطلقة فقال الشافعى هى مثل الوكالة المطلقة وقال  
مالك هى صحيحة ويكون للوصى أن يتصرف في كل شئ. لليتيم كوكالة التفويض اه  
خرشى (ما قولكم) في شخص مات وترك ثلاثمائة دينار وترك أيتاماً أقام عليهم  
وصياً فاتجر في الثلاثمائة دينار حتى صارت ستائة دينار ثم أن شخصاً أثبت على الميت  
ديناً قدره ستائة دينار فهل يستحق صاحب الدين الستائة دينار أو الثلاثمائة التى  
تركها الميت فقط وتكون الثلاثمائة دينار التى هى الربح للأيتام أم كيف الحال  
(الجواب) إذا اتجر الوصى للأيتام استحق صاحب الدين الستائة عند ابن القاسم  
خلافاً للخزوى وأما إذا اتجر الوصى في الثلاثمائة دينار لنفسه لا للأيتام فإنه  
يفوز بالربح الذى هو الثلاثمائة ولا يقال كشف الغيب أن المال للغيرم لأننا نقول  
الوصى المتجر لنفسه أولى من غصب مالا واتجر به فإنهم قالوا الربح للغاصب  
كما ذكروه في باب الاستحقاق (ما قولكم) في شخص مات عن ولد وترك مالا  
فأنفق الوصى على الولد ثم طرأ دين على الميت يستغرق المال المذكور ولم يعلم  
الوصى بذلك الدين فهل يكون ذلك الدين على الوصى أو الصبي (الجواب) لا شئ.  
على الصبي ولا على الوصى وإن كان موصراً لأنه أنفق بوجه جائز وهذا بخلاف  
ما إذا أنفق الورثة البالغون نصيبهم من التركة فإنهم يضمنون للغيرم الطارئ  
قال في حاشية الخرشى أى لكشف الغيب أنه لاحق لهم في التركة إلا بعد أداء  
الدين ولا يضمنون التلف بأمر من الله تعالى بلا خلاف والفرق أن التركة  
في ضمان الورثة بخلاف الوصى وأما إذا اتجر الوارث لنفسه ثم طرأ دين على الميت  
فإن الربح له بمنزلة ما إذا اتجر الوصى لنفسه كما ذكروه في باب الاستحقاق  
(ما قولكم) في شخص أوصى بأن عنده مال قراض لفلان ثم مات فلم يوجد  
شئ منه فهل يؤخذ من تركته أم لا (الجواب) ذكروا في باب القراض  
أن من مات وعنده قراض أو وديعة أو بضاعة ولم يوص بذلك ولم يوجد ذلك  
في تركته ولم يعلم أنه رده إلى ربه ولا ادعى تلفه ولا ما يقطعه فإنه يؤخذ من ماله  
لاحتيال أن يكون أنفق أو ضاع منه بتفريط بعد أن يخلف رب المال أنه  
لم يصل إليه ولا قبض منه شيئاً وهذا مالم يتقدم الأمر كعشر سنين من يوم  
أخذ المال من ربه لوقت الدعوى وإلا فيحمل على رده لربه وأما إن أوصى  
بالقراض أو البضاعة أو الوديعة فلا ضمان بل إن وجدها ربه أخذها وإن

خيراً (أجاب رضى الله تعالى عنه) حيث رضى صاحب الدرام بأخذ الفرائى بدل المغربى والحال أن عين ماله تالف جاز ذلك وأما الزيادة فإن كانت على وجه التبرع المحض جاز أخذها وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) فى رجل مات عن ولدين وعن أربع بنات ووخر بلاداً وأعطى لأحد الولدين قسمة هو وإحدى البنات فصار الثلاث ينتظرون قسم أبيهم فبعد مامات أبيهم أخذ الثلاث قسمهم فزوجت إحدى الثلاث برجل أجنبى ثم ماتت تحت الرجل الأجنبى ثم ماتت إحدى البنتين ولم يبق من المذكورين إلا واحدة من البنات وبقي عندها قسم الرجل الأجنبى فخارت المال كله يدها ومنعت الرجل قسمة من زوجته ومنعت العصة فهل لها أن تمنع المذكورين وتحوز المال من غير قسمة الفريضة أم لا أم كيف الحكم أفتونا مأجورين (أجاب رضى الله عنه) ليس لها ذلك بل يجب عليها أن تؤدى لكل ذى حق حقه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) فيمن ادعى على شخص فى الأرض التى يريده ميراث لاه من بعد أبيها والحال أن أمه مشاهدة وضع يد أبى المدعى ليه على الأرض المذكورة وتصرفها بالزرع والقاع ونحوه

لم يجدها فلا شيء له لأنه علم من إيصائه بها أنه لم يتلفها ومن الوصية أن يقول وضعتها بموضع كذا فلم توجد والله أعلم (ما قولكم) فى وصية وجدت بخط الميت بعد موته وشهدت البينة العادلة أنها خطه هل يعمل بها أم لا وإذا قلتم لا يعمل بها والورثة فيهم البالغ والقاصر ولما رأوا خط أبيهم عرفوه وأجازوا ما فى الوصية هل أجازتهم صحيحة أم لا (الجواب) إن شهدت البينة أنها خطه والحال أنه لم يشهد فى حال حياته أنها وصية ولم يقل أنفذوها بطلت ولا يعمل بها بعد موته إلا إذا أشهدهم حال حياته أن هذه وصيتى أو قال أنفذوها أقرأها عليهم وأشهدهم قال فى المجموع وإن ثبت بخطه أو قرأها ولم يشهد ولا قال أنفذوها بطلت لاحتمال التردد اه وإجازة الورثة صحيحة من البالغ فقط فيؤخذ منه ما يخصه لأنها عطية منه فى المجموع وإن أجبر فعطية من الوارث تحتاج لحوز والله أعلم [مسئلة] لا يجوز بيع الوصى عقار محجوره إلا لسبب كالنفقة ووفاء الدين وغير ذلك مما فيه مصلحة لليتيم ويشهد العدول أنه إنما باعه بكذا ومثل الوصى الحاكم [مسئلة] استحسن كثير من المتأخرين أن العرف الجارى بين الناس كأهل البوادي والأرياف وغيرهم يموت الواحد منهم ولا يوصى على أولاده اعتقاداً على أخ أو جد أو عم لهم يعرف بالشفقة عليهم ينزل منزلة التصريح بإيصائه عليهم وله البيع فى القليل والكثير فيمضى ولا ينقض وليس للولد بعد كبره كلام وهى مسئلة نافعة كثيرة الوقوع لاسيما فى هذه الأزمنة لكن لا يبيع إلا ما دعت إليه الضرورة ولا بد من إظهار المبيع والمداواة عليه لحصول الرغبة فيه وثبت أنه الأولى فى البيع من غيره وعدم وجود زائد على الثمن الذى أعطى فيه وثبت السداد فى الثمن وأن يكون الثمن عيناً حالاً كما ذكره فى باب الحجر (ما قولكم) فى مريض أوصى لزيد بمائة ريال ولعمرو بشئ تافه ثم مات فطلب زيد من الوصى المائة الريال فقال من شهدك بها فقال عمرو فلما حضر قال أشهد أنه أوصى له بمائة ريال وأوصى لى بثوب قديم فهل تقبل شهادة عمرو المذكور ويستحق زيد المائة ريال إذا حلف لعدم شاهد آخر أم لا وإذا قلتم يستحق زيد المائة هل يثبت لعمرو الثوب أم لا (الجواب) نعم تقبل شهادته إن شهد لنفسه بقليل تافه ولزيد بكثير أو قليل وإذا لم يوجد إلا هذا الشاهد حلف زيد معه واستحق وصيته ولا يمين على الشاهد لأنه يستحق ما أوصى له به تبعاً للحالف فإن نكل زيد فلا شيء لواحد منهما وهذا إذا كتب الوصية بكتاب واحد بغير خط الشاهد فإن كتب بخط الشاهد أو لم تكتب أصلاً قبلت شهادته لغيره لأن نفسه وكذا إن كتبت بكتابين أحدهما للشاهد والثانى للآخر فلا تصح للشاهد وتصح للآخر لعدم التبعية حينئذ وأما شهادة الشاهد لنفسه ولغيره فى غير

وصية كدين فلا تقبل له ولا لغيره مطلقاً لثمة جر النفع لنفسه وقوله لأنه يستحق ما أوصى له به تبعاً للحالف يلزم به فيقال دعوى أخذت بشاهد بلا يمين أو يقال شيء أخذ من مال الغير بمجرد الدعوى أو يقال شهادة للنفس مضت وأما إن شهد لنفسه بكثير ولغيره لقليل أو بكثير فلا تقبل شهادته اه من أقرب المسالك وص من باب الشهادات

### باب الفرائض

﴿ماقولكم﴾ في شخص مات عن بنت و جدة لأم وأختين لأب وعم فما يخص كل واحد من ذكر ﴿الجواب﴾ للبنت النصف وللجدة السدس وللأختين الباقي قال في الرحبية

والأخوات ان يكن بنات فهن معهن معصبات

وحينئذ فلا شيء للعم والله أعلم ﴿ماقولكم﴾ في معتق بفتح التاء مات وخلف مالا وله جد من عصب النسب ولد أخيه ووجد أولاد المعتق بكسر التاء فهل يأخذ المال ابن أخيه أم أولاد سيده ﴿الجواب﴾ قال في المختصر وقدم عاصب النسب ثم المعتق اه قال الخرشي يعني أن المعتق بفتح التاء إذا مات وترك مالا فإنه يرثه عاصب النسب مثل أبيه وأخيه ونحو ذلك ويقدم على عاصب الولاء فإن لم يكن له عاصب من جهة النسب فعتقه فإن لم يوجد المعتق بكسر التاء فالأحق بالأرث عصبته اه ﴿ماقولكم﴾ في امرأة ماتت عن زوج وأخوات لأب ثلاث وابن عم فما يخص كلا من ذكر ﴿الجواب﴾ المسئلة من ستة وتعمل لسبعة فعالت المسئلة بواحد فان نسبت الواحد للسبعة كان سبعها فينقص من كل من الزوج والأخوات سبع حصته الأصلية التي كانت له لولا العول فالزوج له نصف إلا سبعا والأخوات لهن ثلثاها إلا سبعا ولا شيء لابن العم لاستغراق الفروض التركة والله أعلم

### خاتمة

نسأل الله حسنها في جمل من مسائل شتى وفيها ثلاثة فصول الفصل الأول فيما نقل عن المسائل الملقوفة للوانقي [مسئلة] من ادعى عليه بحق فأنكر وحلف عليه ثم أتى المدعى بشاهد واحد لم يعلم به وأراد أن يحلف معه يأخذ الحق لم يكن له ذلك إلا أن يأتي بشاهدين لم يعلم بهما اه [مسئلة] يلزم التعزير من سرق شيئاً لا قطع فيه ويلزم من اختلى بأجنبية ومن وطء مكانته ومن استمنى بيده أو أتى الهيمة أو حلف يميناً غموساً أو غش في الأسواق أو عمل بالربا أو شهد زوراً ومن فعل التحليل أو شهد على نكاح السر وكذا يؤدب الزوجان والولي إلا أن يعذروا بجهل اه منها وعبرة سيدي خليل وعزر الإمام لمعصية الله [مسئلة] قال القرافي إقامة الحدود واجبة على الأئمة واختلفوا في التعزير فقال الإمام

إلى أن مات ثم بعد مدة نحو عشرين سنة إلى أن ماتت هي وهي ساكتة لم تطالبه بشيء ولم يكن لها عذر شرعي يمنعها عن المطالبة فهل إذا قال واضع اليد على الأرض المذكورة أن أباه واضع اليد على هذه الأرض المذكورة عشرين عاماً وهي مشاهدة لذلك الوضع وهل إذا قال الولد إني واضع اليد على هذه البلدة من بعد أبي عشرين سنة أيضاً وهي مشاهدة لذلك الوضع وهي ساكتة إلى أن ماتت لم تطالب الولد من بعد أبيه ولم يكن لها عذر شرعي يمنعها عن المطالبة وأقام شاهدين يشهدان على وضع يد أبيه ووضع يده من بعد أبيه على هذه الأرض وأمه مشاهدة لذلك والوضوع والملكية فشاهدان يكفون أو لا بد من شهود غير الشاهدين أم لا أم كيف الحكم أفيدوا الجواب ولكم الأجر والثواب (أجاب رضي الله عنه) الحمد لله وحده ماشاء الله لا قوة إلا بالله إن أقام المدعى بيته تشهد بأن الأرض ملك أبي أمه وأن أمه ورثتها من أبيها فينته مقدمة علي بيته واضع اليد الآن أقام واضع اليد بيته بالنقل يشراء أو نحوه وإن لم يقيم المدعى بيته كما ذكر فالقول قول ذي اليد يمينه بأن هذه ملكه والله سبحانه وتعالى الهادي أعلم (سئل رضي الله عنه) في رجلين لهما مال



واحد شركة بينهما بالسوية فأت  
أحد الشريكين فأراد ظالم أن  
يأخذ جميع المال فدفع له بعض  
الورثة قدراً من الدراهم ليندفع  
عن أخذ المال المذكور فهل  
يلزم الشريك الآخر بقدر حصته  
أم كيف الحال اتفونا مأجورين  
(أجاب رضى الله عنه) نعم إن  
قامت بيعة عادلة تشهد بأنه لو لم  
يعط الدراهم المذكورة أخذ الظالم  
المال لزم الشريك القسط وإلا  
فلا والله سبحانه وتعالى أعلم  
باب القسمة

(سئل رضى الله عنه) في دار  
شركة بين ثلاثة فأحضر وها من له  
عرف بالقسمة وقسموها لحصل  
لأحد الشركاء نصيب وفيه سبب  
مظلم ولم يدخلوه المعلوم  
القاسمون ولم يره هو والحال أن  
الباب الذى يدخله إلى نصيبه مبنى  
ولم يتيسر الخروج والدخول منه  
فلو فتح لحصل منه فساد في البناء  
والناس فهل تنقض القسمة  
أم لا (أجاب) رضى الله عنه  
نعم تنقض والحال ما ذكر  
والله سبحانه وتعالى أعلم  
باب الشهادات

(سئل رضى الله عنه) عن  
الدف الذى يستعمل به في ذكر  
النبي صلى الله عليه وسلم فشاع في  
القرى والبادية فاستحسنوا مولد  
النبي صلى الله عليه وسلم فتكاثروا  
عندهم بسبب هذا العمل وقراءة  
المولد وحده قل من يعملها والحال

مالك وأبو حنيفة رحمهما الله تعالى إن كان الحق لله وجد كالحود إلا أن يغلب  
على ظن الإمام أن الضرب من الملازمة والسلام مصلحة وقال الشافعي رحمه الله  
تعالى هو غير واجب على الإمام إن شاء أقامه وإن شاء تركه أه منها [مسئلة]  
من قال لرجل يا شارب الخمر أو يا آكل الزبا أو يا خائن أو ثور أو حمار  
أو يابن الحمار أو يهودى أو يانصرانى أو ياجوسى فإنه يعزر قاله ابن راشد  
وفي جامع الأصول من قال لرجل يهودى يضرب عشرين أه منها [مسئلة]  
لو قال رجل لرجل يا سارق ضرب خمسة وعشرين سوطاً أو نحوها قاله في  
العتية قال ابن راشد والتحديد في هذا ليس له أصل في الكتاب ولا في السنة  
وإنما فيه الاجتهاد بحسب القائل والمقول له أه من المسائل المطولة [مسئلة]  
لو قال رجل لرجل يا مرأتى عوقب بقدر ما يرى الإمام علي قدر حال القائل  
والمقول له أه من البيان لابن رشد أه من المسائل [مسئلة] روى عن مالك أن  
من اتهم بالفاحشة يضرب خمسة وسبعين سوطاً ولا يبلغ به الحد وإليه مال  
أصبع ونحوه لابن سلة أه منها [مسئلة] من قال لرجل يا كلب يفرق فيه بين ذوى  
الهيئة وغيره فإن كان القائل والمقول له من أهل الهيئة جميعاً عوقب القائل عقوبة  
خفيفة بيان بها ولا يبلغ به السجن وإن كان من غير ذوى الهيئة عوقب القائل  
عقوبة خفيفة أشد من عقوبة القائل الأول المتقدم ذكره يبلغ بها السجن وإن  
كان القائل من ذوى الهيئات والمقول له من غيرهم عوقب بالتوبيخ ولا يبلغ به  
الإهانة ولا السجن وإن كان القائل من غير ذوى الهيئة والمقول له منهم عوقب  
بالضرب أه من البيان في باب حد القذف أه من المسائل [مسئلة] من سل سيفاً  
على وجه القتال ضرب أربعين وكان السيف فياً وقيل يقتل إذا سل على وجه  
الحراة أه منها [مسئلة] من سل سكيناً في جماعة على وجه المزاح ضرب عشرة  
أسواط أه من مفيد الحكم لابن هشام أه منها [مسئلة] من استهان بدعوة الحاك  
أو القاضي ولم يجب ضرب عشرة أسواط أه من مفيد الحكم لابن هشام أه من  
المسائل [مسئلة] من قال لرجل يا مجرم ضرب خمسة وعشرين وكذا إذا قال له  
يا ظالم ولم يكن كذلك يضرب أربعين ولو قال له يا سارق ضرب خمسة عشر إلى  
عشرين أه من المفيد أه منها [مسئلة] إذا ارتفع الكلام بين الخصمين في مجلس  
القاضي ضرب كل واحد عشرة أسواط أه منها [مسئلة] من تكلم في علم بما  
لا يجب فيه حد ضرب أربعين سوطاً أه من مفيد الحكم أه منها [مسئلة] ومن  
تغاضى مع أجنبية أو تضاحك معها ضربا عشرين عشرين يريد إذا كانت  
طائعة فإن قبلها طائفة ضربا خمسين وخمسين وكذلك من حبس امرأة  
ضرب أربعين فإن طارعت ضربت مثله أه من المفيد أه منها [مسئلة] من قال  
لرجل يا فاسق ضرب ثمانين سوطاً [مسئلة] من سل سيفاً في جماعة على وجه

الزحاح يصدرهم به فقد جنى ويضرب عشرين سوطاً اه منها [مسئلة] كل من أذى مسلماً بلسانه بلفظ يضربه ويقصد به أذاه فعليه الآداب البالغ الرادع له ومثله بقمع رأسه بالسوط أو بضرب رأسه بالدرّة أو ظهره بها وذلك على قدر القاتل وسفاهته وعلى قدر المقول فيه اه من مفيد الحكم اه منها [مسئلة] إذا شتم أحد الخصمين صاحبه في مجلس الحاكم زجره الحاكم وقال ابن الماجشون ومطرف إذا أسرع اليه بغير حجة مثل يا ظالم يا فاجر زجره عنه ويضرب في مثل هذا ما لم تكن قلته من ذى مروءة فيتجافى عنه اه منها [مسئلة] إذا قال الرجل لصاحبه الله أكبر عليك فإنه يعزر إلا أن يعفو عنه خصمه اه منها [مسئلة] إذا نهى الحاكم أحد الخصمين عن الكلام فلم يفعل وأتى بالحجج ليخلط على صاحبه ومنعه من الكلام ويكثر معارضته أمر القاضي بأدبه اه منها [مسئلة] إذا ادعى أحد الخصمين على صاحبه لزم خصمه الجواب بالإقرار أو بالانكار فإن امتنع من الجواب أمر القاضي بضربه بالدرّة على رأسه حتى يجيب اه منها (مسئلة) ذكر في الموطأ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدها وفي رواية في مسلم فإن كان كما قال وإلا رجعت عليه وغير هذا من الروايات قيل معناه فقد رجع عليه تكفيره فليس الراجح حقيقة الكفر بل التكفير لكونه جعل أخاه المؤمن كافراً فكأنه كفر نفسه أما لأنه كفر من هو مثله أو لأنه كفر من لا يكفره إلا كافر يعتقد بطلان الإسلام قاله النووي في شرح مسلم وقال المازري قوله وإلا رجعت عليه محتمل أن يكون ذلك إذا قالها استتلاً فيكفر باستتلاله قال النووي وقيل معناه أن ذلك يؤول به إلى الكفر يعنى أنه يخاف على المكثّر من ذلك أن يكون عاقبة شؤمها الكفر والمصير إليه قال ابن عبد البر والمعنى فيه عند أهل الفقه والأثر والجماعة التهي عن أن يكفر المسلم أخاه بذنب وقد ورد مثل هذا في قوله عليه السلام سياب المسلم فسق وقتاله كفر وقوله عليه السلام لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض فهذه الأحاديث وما أشبهها ليست على ظاهرها عند أهل الحق والعلم بالاصول يدفعها أقوى منها من الكتاب والسنة المجمع عليها والآثار الثابتة وقد ضلت جماعة من أهل البدع من الخوارج والمعتزلة في هذا الباب فاحتجوا بهذه الآثار ومثلها في تكفير المذنبين واحتجوا بآيات ليست على ظاهرها مثل قوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون وقوله تعالى أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون ونحو هذا والحجة عليهم قوله تعالى إن الله لا يغير أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ومعلوم أن هذا قبل الموت لمن لم يبق لألّ الشرك من تاب منه وانتهى عنه غفر له قال الله تعالى قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وأجمعوا على أن المذنب وإن مات مصريرته ورثته ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين فهذا كله يشهد أن

أن استعمالهم عار عن الحباث من جذبات وقار وكذب وإنما العمدة تشريف ذكر النبي صلى الله عليه وسلم وتزيينه فهل سيدي يحرم استعمال الدف أم يكره أم يباح فبينوا لنا يائناً واضحاً حتى إن كان حراماً تعتقد تحريمه ببيان ظاهر وإن كان مكروهاً أو مباحاً أو حلالاً أفيدوا الجواب وأوضحوا لنا التفسير ولكم الثواب (أجاب رضى الله عنه) الحمد لله حيث خلا عن الحباث فهو حلال ولا حرمة ولا كراهة والله سبحانه أعلم (سئل رضى الله عنه) في رجل وصل إلى مكة من بعض الجهات وأراد الإقامة بها بعض سنين والطلب للعلو فأقام وطلب وفتح عليه فيها ما لم يفتح في غيرها وطلب فقها ونحواً وحديثاً وفرائض وحساباً ومع ذلك يلاحظ ما يقع فيها من مضاعفة الأجور والأعمال ويحضر الصلوات جماعة فيمكنك ماشاء الله أن يمكث ثم أراد الله منه بما أراد جرة القضاء والقدر إلى الانهماك في المعاصي واللذات والشهوات وقتن يبعث الناس فصار يزنى بعينه ويقبل بفسه ويلبس يديه ويضاجع ويفاخذ ويعاقب وكل ذلك منه بشهوة ولولا أنه منع من الجماع للجماع والحالة هذه صائرة منه والمفعول به ذلك يتأذى ليس له رغبة فيما يفعل به بل حياء أو خوفاً ومع

ذلك مقيم على ما كان عليه من  
الطلب والفتوح ويتقدم على  
ما يصير منه ويتوب ويستغفر  
ويتضرع ويدعو ويكي ويمك  
أباما قليلة وقد لا يمك ثم يعود  
إلى ما كان عليه من المعاصي  
وانتهاك المحارم في هذه البلدة وقلة  
الادب فهل يجب عليه الخروج  
منها ويضيق ما كان عليه من الخير  
أو يمك فيها تحت القضاء والقدر  
ويقتم ما يحصل له من الطلب  
أم كيف يفعل وهل غير مكة من  
بلاد الله تعالى مثلها فيما ذكر أم  
لا (أجاب رضي الله عنه) اعلم  
أيها السائل أنك قد سألت عن  
أمر عظيم وهو سهل على من  
سهله الله تعالى عليه وقد ثبت  
في صحيح البخاري من حديث أبي  
هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى  
الله عليه وسلم أنه قال ما أنزل الله  
تعالى داء إلا أنزل له شفا وفي  
صحيح مسلم من حديث جابر بن  
عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لكل داء  
دواء فإذا أصيب داء الدوام برئ  
بذن الله وفي مسند الامام أحمد  
من حديث أسامة بن شريك عن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال إن  
الله تبارك وتعالى لم ينزل داء  
إلا أنزل له شفا عليه من عليه  
وجعله من جهله ودواء هذا الداء  
العصال أن يعرف ما ابتلي به من  
الداء المضاد للتوحيد لله تبارك  
وتعالى أولا لأنه لا يجتمع محبة

من قال لأخيه ياكافر ليس على ظاهره وقوله فقد باء بها أحدهما أى فقد  
احتمل الذنب في ذلك القول والمعنى أن المقول له ياكافر إن كان كذلك فقد  
احتمل ذنبه ولا شيء على القائل له ذلك لصدقه في قوله وإن لم يكن كذلك  
فقد باء القائل بذنب كبير وإثم عظيم احتمله بقوله ذلك قاله ابن عبد البر في  
التقيد من شرح الموطأ اه من المسائل الملقوطة [مسئلة] من شتم أحدا من  
الصحابة أبا بكر أو عمر أو عثمان أو عليا أو معاوية أو عمرو بن العاص فإن  
قال لإنهم كانوا على ضلال وكفر فإنه يقتل ولو شتمهم بغير ذلك نكل نكالا  
شديداً ومن شتم غير هؤلاء من الصحابة فعليه النكال الشديد ومن سب عائشة  
قتل اه من شرح الموطأ للبايجي اه منها [مسئلة] في أحكام كان ابن سهل وإن ادعى  
عليه أنه قد ه لم يجب عليه البين إلا أن تشهد بينه بمنازعة وتشاجر بينهما فيجب البين  
حينئذاهمها [مسئلة] إذا ثبت عند القاضي أن بعض الشهود يشهد بالزور بأخذ الجعل  
على شهادته عزره علي رؤس الملا ولا يخلق له رأساً ولا حية ورأى القاضي  
أبو بكر أن يسو وجهه قال ابن عبد الحكم يطاف به ويشهر في المجالس والخلق  
وحيث يعرف الناس قال ابن القاسم يريد مجالس المسجد الجامع ويضربه ضرباً  
عنيفاً ويسجل عليه ويجعل من ذلك نسخاً يودعها عند الناس من يثق به وقال  
لا أرى أن تقبل شهادته أبداً إن كان ظاهر العدالة لأن ذلك منه رياء ولا يكاد  
تعرف توبته وفي المتطية وروى أبو زيد عن ابن القاسم أنه إذا تاب وحسنت  
حالته قبلت توبته والأول أصح ولم يصحب هذه الرواية عمل واختلقوا في  
عقوبته إذا جاء تاباً ولم يظهر عليه فقال بعض الفقهاء الأظهر لا يعاقب ولا يجوز  
شهادته ويغرم ما أنلف بشهادته واختلقوا في الجراح والقتل فانظره وفي مختصر  
الواضحة إن جاء تاباً قبل الحكم بشهادته فلا عقوبة عليه وإن كان بعد الحكم  
فعليه العقوبة وأما إن ثبت ذلك بالبينه فعليه العقوبة كان ذلك قبل الحكم أو بعده  
ويشهر ويفضح وقال عبدالعزيز بن الماجشون إن كان قبل أن تظهر عليه شهادة  
الزور مبرزا في العدالة فهذا لا تقبل شهادته أبداً وإن لم يكن مشهوراً بالعدالة  
ثم تاب وحسنت حالته فهذا تقبل شهادته اه من وثائق ابن الهندي وحكى ابن عبد البر  
رحمه الله تعالى في تاريخه أن صاحب الشرطة إبراهيم بن حسين بن خالد أقام شاهد  
زور على الباب الغربي الأوسط فضربه أربعين سوطاً وحلق لحيته وسخم وجهه  
وطاف به إحدى عشرة طوقه بين الصلاتين يصاح عليه هذا جزاء شاهد الزور وكان  
صاحب الشرطة هذا فاضلا خيراً فقها عالماً بالتفسير ولى الشرطة للأمين محمد وكان  
أدرك مطارف بن عبد الله صاحب مالك وروى عنه موطأه يريد أن افعله يقتدى بها  
اه من المسائل الملقوطة [مسئلة] لا يجوز شهادة ملقن الخصوم فقها كان أو غيره  
ويضرب ويشهر في المجالس ويعرف به ويسجل عليه وقد فعله بعض القضاة

الخائق ومحبة الصور في قلب  
عبد ثم يأتي بالعبادات الظاهرة  
والباطنة بما يشغل قلبه عن دوام  
الفكر ويكثر من اللجوء والتضرع  
إلى الله سبحانه وتعالى في صرف  
ذلك عنه وأن يرجع قلبه إليه وليس  
له دواء أنفع من الاخلاص لله  
تبارك وتعالى وهو الدواء الذي  
ذكره الله تعالى في كتابه حيث  
قال كذلك لنصرف عنه السوء  
والفحشاء إنه من عبادنا المخلصين  
فاختبر سبحانه أنه صرف عنه السوء  
والفحشاء بآخلاقه فان القلب  
إذا أخلص وأخلص عمله لله تعالى  
لم يتمكن منه عشق الصور فانه  
إنما يتمكن من قلب فارغ كما  
قال بعضهم  
أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى  
فصادف قلباً فارغاً فتمكنا  
وليعلم العاقل أن العقل والشرع  
قيود جان تحصيل المصالح  
وتكليفها واعداد المفسدات وتقليلها  
فإذا عرض لما قل أمر يرى فيه  
مصلحة ومفسدة وجب عليه  
أمران أمر على وأمر على فالعلمي  
طلب معرفة الراجح من طرفي  
المصلحة والمفسدة فإذا تبين له  
الرجحان وجب عليه إتيان  
الأصلح له ومن المعلوم أنه ليس  
في عشق الصور مصلحة دينية ولا  
دنيوية بل مفسدة الدين والدنيوية  
أضعاف ما يقدر فيه من المصلحة  
وذلك من وجوه (أحدها) الاشتغال  
بمحبة المخلوق وذكره عن حب

بقرطبة بكثير من الفقهاء بمشورة أهل العلم عنده اه منها [مسئلة] من وقف وقفاً  
على منافع الجامع صرف في العمارة والحصر والزيت وغير ذلك ولا يعطى منه  
الإمام والمؤذن ذكر ذلك الحفيد في مختصره الصغير اه منها [مسئلة] المدارس  
ليست بمجامع وإنما الجامع منها المحراب نفسه وقيل إيوان المحراب خاصتها وباقيها  
ليس بمجامع لأنه يجوز فيها الجماع والأكل وجميع الصناعات وغير ذلك من المنافع اه  
منها [مسئلة] الذين يصلون على ظهر الدابة المريض الذي لا يقدر على السجود والركوع  
ويصلي إيماء والمقاتلون حال الالتحام مع العدو والمسافر في الطين الخثخثاء  
والخائف من لصوص أو سباع والمتنفلون في السفر ذكره ابن الجلاب فهو لا  
ليست القبلة شرطاً في حقهم اه منها [مسئلة] لا يجوز دفع الرديعة بأمانة المودع  
أو بكتابة فان فعل وجاء المودع فأنكر حلف ما أمره ولا كتب بذلك إليه  
وإنه لاحق له عليه وضمنه مثلها أو قيمتها ثم يرجع المودع على القايض منه ولا  
يمنعه من ذلك تصديقه فيما أتى به ولا معرفته بصحة ما جاء به وشهادته بصدقه اه  
من أحكام ابن سهل في باب الإقرار ومن وثائق الجزري اه منها [مسئلة] الذين  
يبيعون في الأسواق مثل الدلائن والدلالات إذا باعوا شيئاً فاستحق رجوع علي  
صاحب المتاع لاعلمهم فإذا دعوا تلف المتاع أو ضياعه منهم ضمنوا لأصحاب  
السلعة قيمتها يوم القبض اه من التنبيهات للقاضي عياض اه من المسائل [مسئلة]  
من اشترى أمة وادعى أنها تبول في الفراش لم تسمع عدواه حتى يثبت أنها كانت  
تبول عند البائع لأن هذا مما يحدث في ليلة ويحلف البائع أنه ما علم ذلك بها  
ولا يحلف بقول المشتري أنها تبول حتى يعلم ذلك بأن توضع عند امرأة فإذا تبين  
ذلك جاز قول المرأة وحدها وقول الرجل في ذلك عن امرأته لأن هذا ليس علي  
جهة الشهادة وإنما هو على وجه استخبار القاضي ذلك ممن يطلع عليه ويخبر  
به اه من تبصرة الحكام [مسئلة] من قال لرجل إن فلانا يفتني إليك لتعيره  
كذا فأعطاه قتلت من يده العارية فإن أقر البائع ببعثه ضمن وإن جحد حلف  
مابعه وبرئ وحلف المبعوث لقد بعثه وبرئ اه منها [مسئلة] سئل مالك عن  
يتسلف من رجل دراهم ومن رجل آخر دراهم فخطبهما فوجد فيهما زيفاً أو  
نقصاً ولا يدري من أي الدراهم هي قال لا يرد عليهما إلا طياً ويحلفون أنهم لم  
يعطوه إلا جياداً قال القاضي أبو الوليد قوله ويحلفون أنهم لم يعطوه إلا جياداً  
معناه أنه يحلف كل واحد منهم على البتات فإن حلفا جميعاً برئاً ولزمه أن يعطيهما  
جميعاً طياً وإن حلف أحدهما ونكل الآخر لزم النكاح ذلك وإن نكلا جميعاً  
أبدلاه جميعاً بعد أن يحلف مابعه من دراهم من هو منهما باتفاق إن ادعى كل  
واحد منهما عليه أنه يعله أنه ليس من دراهمه وعلى الاختلاف إن لم يحقق عليه  
الدعوى وهذا إذا كانت له بيعة على أنه وجد فيهما الزائف أو الناقص بعد

الرب الذي أبرزه من العدم إلى الوجود ذكره سبحانه فلا يجتمع في القلب هذا وهذا إلا ويقرر أحدهما صاحبه ويكون السلطان والعلبة له (الثاني) عذاب قلبه بمعشوقه فإن من أحب شيئاً غير الله عذب به ولا بد كقول الشاعر  
وما في الأرض أشقى من محب وإن وجد الهوى حلو المذاق  
تراه با كيا في كل حين مخافة فرقة أولاً شتياق  
فيكي إن نأوا شوقا اليهم ويكي إن دنوا حذر الفراق  
فيستن عينه عند الفراق ويسخن عينه عند التلاق  
والعشق وإن استعذب العاشق فهو من أعظم عذاب القلب (الثالث) أن العاشق أسير في قبضة معشوقه يسوقه الهوان ولكن لكثرة العشق لا يشعر بما أصابه قلبه :  
كمصفورة في كف طفل يسومه حياض الردى والطفل يلهو ويلعب  
قال الشاعر : فعيش العاشق عيش الأسير الموق  
وعيش الخلى عيش المسبب المطلق : وقال آخر :  
طلق برأى العين وهو أسير  
عليل على قطب الهلاك بدور وميت يرى في صورة الحى غاديا  
وليس له حتى النشور نشوره  
أخو غمرات ضاع فين قلبه فليس له حتى الممات حضور :  
(الرابع) أن يشتغل به عن مصالح

أن خلطهما وقبل أنت يغيب عليهما وأما إن ادعى ذلك بعد أن انقلب بهما وغاب عليهما فليس له أن يخلف واحداً منهما إلا على القول بلحوق يمين التهمة اهن الياناه من المسائل [مسئلة] التسعير على أهل الأسواق غير جائز لأن الناس ما يكون لأموالهم والتصرف فيها لا يجبرون على بيعها إلا بما يختارونه اه من الجزولى اه منها [مسئلة] قال الجزولى ورأيت في بعض أجوبة القرويين سئل أبو محمد بن أبي زيد عن رجل دفع إلى مناد ثوباً ليعب فاعطى فيه عطاء فشاور المنادى رب الثوب فلم يرض بالبيع وقال له استقص فقال المنادى ما يرى لك فيه زيادة فرده إلى صاحبه فباعه بهذا الثمن أو بزيادة ربه فبلغ ذلك المنادى فطلبه بجعله أو أعطاه منادياً آخر فباعه بهذا الثمن أو بزيادة قال أبو محمد إن باعه بقرب ذلك فلمنادى حقه وإن أعطى لمناد آخر فباعه فلالوا من الأجرة بقدر عاتنه فيقسم جعل الثاني بينهما بالاجتهاد وسئل ابن شبلون عنها فقال ليس للأول جعل وإنما الجعل لمن باع السلمة باعها بالثمن أو بزيادة اه منها [مسئلة] انهدام الدار لا يخلو من خمسة أوجه إما أن ينهدم فيها الشيء اليسير فلامقال للمكترى وإما أن ينهدم منها الشيء الذى ينقص من الكرى ويضر به الضرر اليسير فلا كلام له في الفسخ وله الرجوع بما ينقص من الكراء وإما أن ينهدم منها ما ينقص من الكراء شيئاً ويضر ضرراً كثيراً أو تنهدم كلها أو جلها فله في هذه الوجوه الفسخ إلا أن ينيها ربهما وهو فيها فلا خروج له واختلف إذا بناها بعد خروجه بالقرب هل يرجع أم لا فإذا استحق جلها أو كلها فله الفسخ وإن غصبت فقيل يفسخ الكراء ومصيبتهما من ربهما وقيل بالفريقين أن تغصب رقبه الدار فصيبتهما من ربهما وإن غصبت المنافع فصيبتهما من المكترى وقيل إن غصبا السلطان الأعلى فصيبتهما من ربهما وإن غصبا الأسفل فن المكترى اه جزولى اه من المسائل [مسئلة] مسح الوجه باليد ين عقب الداء فيه ثلاثة أقوال الأول يسمح بهما وجهه سواء رفعهما أو لا الثاني لا يسمح بهما وجهه الثالث التفريق إن رفعهما مسح بهما وإن لم يرفعهما لم يسمح بهما ونقل في سلاح المؤمن ثلاثة أحاديث تدل على النسخ ونقل ابن عبد السلام الشافعى في آخر فتاويه ما يسمح وجهه يديه إلا جاهل مبتدع قال في الدر النظيم وقد ذم الله سبحانه وتعالى أقواماً فقال يقبضون أيديهم فتيل لا يمدونها في الدعاء ولا في السؤال ذكره في فضل الدعاء وآدابه وأوقاته وفضله في أول سورة آل عمران في الدعاء بالاسم الأعظم وروى أبو هريرة رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا ختم القرآن دعا قائماً باسطاً يديه رافعهما إلى الله تعالى وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع يديه في الدعاء لم يحطلها حتى يسمح بهما وجهه اه من الترمذى في باب ما جاء في مسح الأيدي في الدعاء اه من المسائل [مسئلة]

دينه ودنياه فليس شيء أصح  
لمصالح الدين والدنيا من عشق  
الصور أما مصالح الدين فإنها  
منوطة بلم شعث القلب وإقباله  
على الله تعالى وعشق الصور  
أعظم شيء تشعباً وتشيتاله أما  
مصالح الدنيا فهي تابعة للحقيقة  
لمصالح الدين فمن انفردت عليه  
مصالح دينه وضاعت عليه فصالح  
دنياه أضاع (الخامس) أن آفات  
الدنيا والآخرة أسرع إلى عشاق  
الصور من النار في يابس الحطب  
وسبب ذلك أن القلب كلما قرب  
من العشق وقوى اتصاله به بعد  
من الله وأبعد القلوب من الله  
عشاق الصور فإذا بعد من الله  
وطرقته الآفات من كل ناحية فإن  
الشیطان يتولاه من تولاه عدوه  
فاستولى عليه لم يأله وبالأولم يدع  
أذى يمكنه إيصاله إليه إلا أوصله فما  
الظن من قلب تمكن منه عدوه  
وأحرس الخلق على غيبه وفساده  
ويعد منه وليه ومن لا سعادة  
له ولا فلاح ولا سرور إلا يقربه  
وولايته (السادس) أنه إذا تمكن  
من القلب واستحكم قوى سلطانه  
أفسد الذهن وأحدث الوسواس  
وربما التحق صاحبه بالجانين  
الذين فسدت عقولهم فلا يتفكرون  
بها كما قيل  
قالوا جننت بمانهوى فقلت لهم  
العشق أعظم مما بالجانين  
العشق لا يستفيق الدهر صاحبه  
ولما يصرع المجنون في الحين

للرجل الرجوع عن وصيته من عتق وغيره قال عبد الوهاب لأن الوصية ليست  
بواجبة عليه فإن شاء ثبت عليها وإن شاء رجع عنها بالفعل والقول اه منها  
[مسئلة] إذا قطع الخياط الثوب بمحضره ربه وقبضه ليخطه فادعى ضياعه فقبل  
يضمنه صحيحاً وفي مختصر مالميس في المختصر يضمنه مقطوعاً قال بعض المتأخرين  
وهو أحسن منها [مسئلة] وإذا دعا الصانع رب المصنوع إلى أخذه وأخبره  
أنه قد كل فلا يسقط عنه ذلك ضمانه إلا أن يحضره لربه كامل العمل ثم يتركه  
ربه عنده فيسقط ضمانه عن الصانع اه من معين الحكام اه من المسائل [مسئلة]  
اختلف فيما يضمن الضمان إذا ادعى ضياع القمح فقال ابن القاسم يضمن دقيقاً  
بربعه على ما عرف من الربع وقال مالك وابن المواز قحاً يريد إن لم يطعنه  
بعد ذلك اه من معين الحكام اه منها [مسئلة] إذا تهادى المكرتري في السكنى  
بعد انقضاء الوجبة فقبل يكون عليه بحساب الكراء الأول وقيل يكون عليه  
كراء المثل قال عيسى عن ابن القاسم في الغتية وكراء المثل أحب إلى اه منها  
[مسئلة] في التنبيهات أنه لا ضمان على السمسار في دعوى ضياع المتاع  
ولا فيما حدث فيه من عيب ويحلف إن اتهم ذكره في باب العيوب وقال الشيخ  
أبو محمد الوكلاء إذا لم يشهدوا ضامنون إلا السمسار الطواف في الأسواق  
إذا قال بعت الثوب من فلان وأنكر فلان الشراء ولم تقم بينة على البيع فالسمسار  
لا يضمن وهو مصدق في قوله قد بعت لأن عرف الناس أن السمسار لا يشهد  
حين البيع وقيل ضامن إذا لم يشهد اه من التنبيهات في باب الوكالة اه منها  
[مسئلة] إذا لم يكن لصبيان الحكام رزق من بيت المال كان جعل الغلام  
المتصرف بين الخصمين على الطالب إلا أن يلد المطلوب ويختفى ويغيب تعتناً  
بالتطالب فيكون الجعل في إحضاره على المطلوب اه منها [مسئلة] قال القاضي  
أبو الوليد بن رشد الحكم على الغائب في مذهب مالك على ثلاثة أقسام أحدها  
غائب قريب الغيبة على مسيرة اليومين والثلاثة والطريق مأمونة هذا يكتب إليه  
في كل حق إما أن يوكل وإما أن يقدم فإن لم يفعل حكم عليه في الدين ويسع عليه  
ماله من الأصول وغيرها وفي استحقاق العروض والحيوان والأصول وجميع الأشياء  
من طلاق وعتق ولم تجزله حجة في شيء من ذلك لأنه لا عذر له والثاني غائب بعيد الغيبة  
على مسيرة عشرة أيام وشبهها فهذا يحكم عليه فيما عدا الاستحقاق في الرباع والأصول  
من الديون والحيوان والعروض وترجى له الحجة في ذلك وكذلك في اليومين  
والثلاثة والطريق غير مأمونة والثالث غائب منقطع الغيبة مثل مكه من أقربقة  
والمدينة من الأندلس وخراسان فهذا يحكم عليه في كل شيء من الديون والحيوان  
والعروض والرباع والأصول وترجى له الحجة في ذلك ووافق الشافعي  
مالكا في الحكم على الغائب ومنعه أبو حنيفة وفي البيان والتحصيل أن أهل

(السابع) أنه ربما أفسد الحواس

أو نقصها إما فساداً معنوياً  
أو صورياً أما الفساد المعنوي  
فهو تابع لفساد القلب إذا فسد  
فسدت العين والأذن واللسان  
فقرى القبيح حسناً منه ومن  
معشوقه كما في المسند مرفوعاً  
حبك الشيء يعنى ويصم فهو  
يعنى عين القلب عن رؤية مساوئ  
المحجوب وعيوبه فلا ترى العين  
ذلك ويصم أذنه عن الإصغاء  
إلى العذل فيه فلا تسمع الآن  
ذلك والرغبات تستر العيوب  
فالراغب في الشيء لا يرى عيوبه  
حتى إذا زالت رغبته عنه أبصر  
عيوبه فتشده الرغبة غشاوة على  
العين تمنع رؤية الشيء على ما هو  
عليه كما قيل

هو بك إذعني عليها غشاوة

فلما انجلت قطعت نفسى ألومها  
والداخل في الشيء لا يرى  
عيوبه والخارج عن الشيء لا يدخل  
فيه لا يرى عيوبه ولا يرى عيوبه  
إلا من دخل فيه ثم خرج منه  
وأما إفساده للحواس ظاهراً فإنه  
يمرض البدن ويهتكور بما أدى  
إلى تلفه كما هو معروف في أخبار  
من قتلهم العشق (الآمن) أن  
العشق الإفراط والحبة بحيث  
يستولى المعشوق على العاشق حتى  
لا يتخلو من تخيله وذكره والفكر  
فيه بحيث لا يغيب عن خاطره  
وذهنه فتعد ذلك تشتت النفس  
عن استخدام القوى الحيوانية على

العراق لا يرون الحكم علي الغائب في شيء من الأشياء وهو مردود عليهم بنفقة  
الزوجة ويبيع الوكيل ماله أه من المسائل [مسئلة] إذا احتلم الغلام ومضى له  
عام أو نحوه ولم يظهر عليه سفه جازت أقفاله أه منها [مسئلة] إذا جلس  
الرجل في الصلاة على ثوب غيره فقام صاحب الثوب فانقطع ثوبه فقال مطرف  
وابن الماشجون لاضئان على المجالس وهذا مما لا يجد الناس منه بد في صلاتهم  
وبجالسهم قال أصبغ وعدم تضمينه لأن الجالس لم يحصل منه غير السبب والقطع  
لأنها مباشرة صاحب الثوب والمباشر أقوى من المتسبب أه منها [مسئلة] يؤخذ  
من الخلاف في المرأة تتبع من زوجها أو من ضربها اليوم واليومين جواز النزول  
عن الوظيفة بشئ ويجوز النزول عن الإقطاع بلا شيء وبغرض لا يصح وقيل  
يصح أه منها [مسئلة] من أوصى له بشئ معين فاستحق ذلك كله بطلت الوصية [مسئلة]  
الصدقة تخالف الوصية في أحد عشر وجهاً يرجع في الوصية دون الصدقة، لا تلزم الوصية  
بالعقد بخلاف الصدقة، لا توصى المرأة لزوجها وتصدق عليه وتجوز وصية السفية  
دون صدقته، وتجوز الوصية بالمجهول وفاقاً وفي الصدقة خلاف، لا تجوز الوصية  
بأكثر من الثلث بخلاف الصدقة، تجوز الوصية من المحجور دون الصدقة، تجوز  
وصية الصغير المميز دون صدقته، ونسخت الوصية للقرابة بآية الفرائض وبقية  
الصدقة على حالها. وقال عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث ولم يقل لا صدقة  
لوارث أه منها [مسئلة] يفارق الغصب التعدى في خمسة أوجه ضئان الغاصب  
من أول يوم، والمتعدى يوم التعدى، الغاصب يضمن وإن سلبت بخلاف التعدى  
الغاصب يضمن الفساد والمتعدى لا يضمن إلا الكثير الغصب على الكل والتعدى  
على البعض، لا كراه على الغاصب بخلاف التعدى أه من التنبيهات للقاضي عياض  
أه منها [مسئلة] ومن أحكام عبد الوهاب القاضي لا يقبل بعد إنذار الخصم والإعذار  
إليه والحكم عليه حجة إلا في ثلاث مسائل الولاء والنسب في الطلاق ومثله في  
البيان ومتنخب الأحكام وابن الماشجون لا يرى التعجير على أحد الخصمين وبه قال  
أصبغ أه منها [مسئلة] اختلف فيمن تبدل له نعل أو خف في المسجد أو عند اجتماع  
الناس، أشبه وابن الماشجون يحل له الخفان أصبغ وابن وهب يتصدق بشئها على  
المساكين وقيل إن كان أجود من الذي كان له فلا يلبسه ابن المأزوت يتصدق بذلك  
الحنف لا يدرى أربه أخذ خف أم لا أه من مسائل محمد بن ياسين الرجراجي أه من المسائل  
[مسئلة] وسئل الشيخ محمد بن ياسين عن فقير تزوج ولم ينقد شيئاً فقال لا بأس  
به والله أعلم أه من المسائل الملقوطة [مسئلة] قال الطرطوشي أخذ القال من  
المصحف وضرب الرمل والقرعة والضرب بالشعير وجميع هذه النوع حرام  
لأنه من باب الاستقسام بالأزلام وقد ورد القرآن بتحريم ذلك لأنه إن ظهر  
له قال حسن قدم على مراده وإن ظهر له غير ذلك لم يقدم وإن لم يظهر له أعاد

البدن والروح مايز دواؤه  
 ويتعذر فتغير أفعاله وصفاته  
 ومقصده ويخل جميع ذلك فيعجز  
 البشر عن صلاحه كما قيل  
 العشق أول ما يكون لحاجة  
 يأتي به وتسوقه الأقدار  
 حتى إذا خاض الفتى ليج الهوى  
 جاءت أمور لالتحاق كبار  
 والعشق مبادئه سهلة حلوه  
 وأوسطه هم وشغل قلب وسقم  
 وآخره عطب وقتل إن لم تداركه  
 عناية من الله كما قيل  
 وعش خاليا فالحب أوله عنا  
 وأوسطه سقم وآخره قتل  
 وقال آخر  
 تولع بالعشق حتى عشق  
 فلما استقل به لم يطق  
 رأى لجة ظنها موجة  
 فلما تمكن منها غرق  
 والذنب له فهو الجاني على نفسه وقد  
 قعد تحت المثل السائر يداك  
 أو كيا وفوك لا تفتح وما يمين  
 على جسم مادة هذا الداء العضال  
 العلم بأن الذنوب تقصر ولا شك  
 وأن ضررها في القلوب كضرر  
 السموم في الأبدان على اختلاف  
 درجاتها فما الذي أخرج إبليس  
 من ملكوت السموات وطرده  
 ولعنه ومسخ ظاهره وباطنه  
 لجعل صورته أقبح صورة وأشنع  
 وباطنه أقبح من صورته وأشنع  
 وبذل القرب يبدأ والرحمة لعنة  
 فهان على الله غاية الهوان وسقط  
 من عينه غاية السقوط وحل عليه

الضرب ولم يحك في ذلك خلافاً للفقهاء اه من قواعد القراني في الفرق الثامن  
 والستين والماتتين اه من المسائل [مسئلة] اختلف في كم نزل القرآن من  
 المدة قيل في خمس وعشرين سنة قال ابن عباس في ثلاث وعشرين سنة وقال  
 أنس في عشرين سنة اه من القرطبي عند قوله تعالى وقرأنا فرقناه اه من  
 المسائل [مسئلة] كل شيء يأكله الإنسان لغيره فإنه ينتفع بتحليله إلا خمسة  
 أشياء الرشوة في الحكم وحلوان السكان ومهر البني وإجارة مغن أو نائمة  
 وجمع حق علي أهله فلا ينتفع بالتحليل في هذه الأشياء حتى يؤديها عن نفسه  
 قاله ابن محسود رحمه الله تعالى يريد والله أعلم أن هذه الخمسة لا ترد إلى أهلها  
 وإنما ترد فتكون في سبيل الخير اه منها [مسئلة] المشايخ السبعة قال أبو محمد  
 صالح من كتب أسماءهم في ورقة وعلقها على من به حى يبرأ بإذن الله تعالى وهم  
 اس س س ع ع خ المراد أبو بكر بن عبد الرحمن والقاسم بن محمد وسليمان بن يسار  
 وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وعبد الله بن عبد الله بن عتبة وخارجة بن زيد  
 نفعا الله بهم اه منها [مسئلة] إذا أوصى الميت بأب يقرأ على قبره بأجرة  
 معينة فهو نافذ كالأستجار للحج وهو رأى شيوخنا وفي آخر فتاوى ابن رشد في  
 السؤال عن قوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى قال وإن قرأ الرجل وأهدى  
 ثواب قراءته للميت جاز ذلك وحصل للميت أجره وما قاله ابن رشد يعضده  
 ما رواه النسائي أنه صلى الله عليه وسلم قال من دخل مقبرة فقرأ قل هو الله أحد  
 إحدى عشرة مرة وأهدى ثواب ذلك لمن دفن بها كان له بعد ذلك حسنات  
 وقيل غير ذلك انظر المسائل [مسئلة] صفة القعد مع الوكيل أن يقول الولي  
 للوكيل زوجت من فلان ولا يقول زوجت منك وليل للوكيل قبلت فلان ولو  
 قال قبلت لكنني إذا نوى بذلك موكله اه منها [مسئلة] الوقف على ذكور أولاده  
 دون الإناث مكروه وإن وقع مضى اه منها [مسئلة] لم يجز مالك كراه السفينة  
 أو الدابة على النصف مما يكسب عليها فإن وقع فعلى العامل كراه المثل إن أسلمها  
 ربحا وإن لم يسلمها بل عمل مع العامل فله أجر مثله وكذلك له أجر مثله إذا قال  
 أكرها ولك نصف الكراء وإذا دفع إليه السفينة على أن يعمل عليها يوما لنفسه  
 ويوماً لربها جاز وإن قال أعمل بها اليوم فما كسبت فلك وتعمل في غد فما كسبت  
 من شيء فلي كره قاله ابن المواز اه من وناثق الجزيري اه من المسائل [مسئلة]  
 سبع مسائل لا تنقطع فيها حجة العاجز بعجزه وله أن يقوم بحجته متى ما وجدوهي  
 الحبس والطلاق والنسب والعناق والولاة وطريق العامة والدعاء من الوثائق اه من  
 المسائل [مسئلة] لم يكره مالك الطواف بالنعلين والخفين وهو من عمل السلف  
 الصالح وقد صلى عليه الصلاة والسلام في نعله وأما دخول البيت الحرام ورق المنبر  
 يعني منبر النبي صلى الله عليه وسلم فهما ممنوع لحرمتهما فإن حرمتها مؤكدة



غضب الرب تعالى فأهواه ومفته  
أكبر المقت فكان قواداً لكل  
فاسق ومجرم مرضى لنفسه بالقيادة  
بعد تلك العباداة والسيادة فعيذاً  
بك اللهم من مخالفة أمرك  
وارتكاب نيك وما الذي غرق  
أهل الأرض كلهم حتى علا الماء  
فوق رموس الجبال وما الذي  
سلط الريح على قوم عاد حتى  
ألقتهم موتى على وجه الأرض  
كانهم أعجاز نخل خاوية ودمرت  
ما مرت عليهم من ديارهم وحروثهم  
وزروعهم ودوابهم حتى صاروا  
عبرة للأمم إلى يوم القيامة وما الذي  
أرسل على قوم ثمود الصيحة حتى  
قطعت قلوبهم في أجوافهم وماتوا  
عن آخرهم وما الذي رفع قرى  
اللوطية حتى سمعت الملائكة  
نباح كلابهم ثم قلبها عليهم فجعل  
عاليها سافلها فأهلكتهم جميعاً  
ثم أتبعهم حجارة من سجيل من  
السماء أمطرها عليهم فجمع عليهم  
من العقوبة ما لم يجمعه على أمة  
غيرهم وإخوانهم أمثالها وما هي  
من الظالمين يبعدو ما الذي أرسل  
على قوم شعيب سحاب العذاب  
كالظلل فلما صار فوق رموسهم  
أمطر عليهم ناراً وما الذي أغرق  
فرعون وقومه في البحر ثم نقلت  
أرواحهم إلى جهنم فالأجساد  
للفرق والارواح للحرق وما الذي  
خسف بقارون وداره وأهله  
الأرض وما الذي أهلك القرون  
من بعد نوح بأنواع العقوبات

فكره مباشرتهما بالنعل تعظيماً لهما وأما الحجر فهو كالطواف يجوز دخوله بالنعل  
قال ابن القاسم وقال أشبه بكرهه وكرهته في البيت أشداه من تسهيل المهمات اه من  
المسائل [مسئلة] لا يلزم للقاضي إذا شهد عنده شهود عدول أن يسألهم عن صفة  
البيع حتى يعرف هل هو صحيح أو فاسد بل يكفي من شهادتهما أن هذا باع من هذا  
داره بيعاً صحيحاً وإن كان البيع يتنوع إلى صحة وفساده من التبصرة اه من المسائل  
(دعاء الحفظ) روى أن صلى الله عليه وسلم أنه قال من أراد أن يكرمه الله تعالى  
بالحفظ والفهم والعقل ويرزقه العلم والحكمة ولبسه لباس التقوى فليقرأ كل يوم  
عشر مرات ففهمنا هاسلمان إلى فاعلين ياحي يا قيوم يارب موسى يارب هارون  
ويارب عيسى ويارب إبراهيم ويارب محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين أكرمني  
بالفهم والحفظ والعقل وارزقني العلم والحكمة والبسني لباس التقوى يا قاضي  
الحاجات اقض حاجتي وأكرمني بأنواع الخيرات بحفظك على جميع خلقك يا قريباً  
غير بعيد أعطينا جميع ما سألناك وزدنا من فضلك الواسع إلى إليك راغب وأنت ذو  
فضل عظيم اغفر لي ولوالدي ولجميع المسلمين والمسلمات برحمتك يا أرحم الراحمين اه  
من المسائل [مسئلة] إذا مر ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في قراءة الإمام فلا  
بأس أن يسأل الله الجنة وأن يستعيذه من النار ويكون ذلك المرة بعد المرة وكذلك  
قول المأموم عند قول الإمام أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى بل إنه على كل شيء  
قدير وما أشبه ذلك وسئل مالك فيمن سمع الإمام يقول قل هو الله أحد إلى آخرها  
فقال المأموم كذلك الله هل هذا كلام يتنافى الصلاة فقال ليس بكلام يتنافى الصلاة  
أو ما هذا معناه اه من مختصر الواضحة اه من المسائل الملقوطة [مسئلة] لا وضوم علي  
المجبوب من مس موضع القطع كس الدر اه منها [مسئلة] قال النحاس أبو جعفر  
 وغيره الاتفاق على كراهية قول الرجل لصاحبه أطال الله بقاءك وقال بعضهم  
هي تحية الزنادقة وفي كتاب الاستيعاب لابن عبد البر أن عمر قال لعلي رضي الله  
تعالى عنهما صدقت أطال الله بقاءك فان صح بطل ما ذكر من الاتفاق اه منها  
[مسئلة] إذا وقف كتاباً على عامة المسلمين وشرط أن لا يعار إلا برهن  
فلا يصح الرهن لأن الآخذ لها إن كان من أهل الوقف مستحقاً  
للاستفاد فيه يد أمانة فشرط أخذ الرهن فاسد وإن أعطاه كان رهناً  
فاسداً ويكون في يد غازن الكتب أمانة لأن فاسد العقود في الضمان كصحيحها  
والرهن أمانة هذا إذا أريد الرهن الشرعي وأما إن أريد مدلوله لعله أن يكون  
تذكرة فيصح الشرط لأنه غرض صحيح وإذا لم يعلم مراد الواقف فيحتمل أن  
يقال بالبطلان بالشرط حملاً على المعنى الشرعي ويحتمل أن يقال بالصحة حملاً  
على اللغوي وهو الأقرب لصحته اه من المسائل نقلنا عن الشيخ تقي الدين [مسئلة]  
خمس مسائل يفيتها حوالة الأسواق البيع الفاسد في المكيل والموزون واختلاف

ودمرها تدميراً أو قال على بن الجعد  
عن عمرو بن مرة قال سمعت  
أبا البختري يقول أخبرني من  
سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول  
لن يهلك الناس حتى يعذبوا من  
أنفسهم وفي مسند الإمام أحمد  
حديث أم سلمة رضي الله عنها  
قالت سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول إذا ظهرت  
المعاصي في أمتي عهم الله تعالى  
بعذاب من عنده فقلت يا رسول  
الله أmafهم يومئذ أناس صالحون  
قال بلى قلت كيف يصنع بأولئك  
قال يصيبهم ما أصاب الناس ثم  
يصيرون إلى مغفرة من الله  
ورضوان وخرج الحاكم في التاريخ  
عن أنس رضي الله عنه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إذا ظهر في أمتي خمس حل عليهم  
الدمار الثلاث والخز والحري  
والمعازف واكتفى الرجال  
بالرجال والنساء بالنساء . وخرج  
الحاكم في المستدرک والطبرانی  
في كبيره عن ابن عباس رضي الله  
عنهما قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم إذا ظهر الزنا في  
قرية فقد أحلوا بأنفسهم كتاب  
الله ولفظ الحاكم عذاب الله وفي  
سنن ابن ماجه من حديث عبد الله  
ابن عمر بن الخطاب رضي الله  
عنهما قال كنت عاشر عشرة  
رهط من المهاجرين عند رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فأقبل علينا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم

المتبايعين والعرض بالعرض والمراعاة وعرض هبة الثواب اه من المسائل  
الملقوطة [مسئلة] خمس مسائل لا يفيتها حواله الأسواق الهبة للواب والرد  
بالعب والشيء المنصوب والإقالة في الطعام والبيع الفاسد في الرباع والعقار اه  
منها [مسئلة] إذا وجد بهو امش الكتب كتابة الوقف فانه يختلف باختلاف  
قرآن الاحوال فان كانت تلك الكتب مودعة في خزانة في مدرسة وقد مضى  
عليها مدة طويلة وقد اشتهرت بذلك فلا يشك في كونها وقفاً وحكمها حكم المدرسة  
في الوقفية فان فقدت كتبها ثم وجدت وعليها تلك الوقفية وشهرة كتب تلك  
المدرسة في الوقفية معلومة فيكن في ذلك الاستفاضة وأما إذا رأينا كتباً لا نعلم  
مقرها ولا نعلم من كتب عليها الوقفية فهذه يجب التوقف في أمرها حتى يتبين  
حالتها وهو عيب يثبت للمشتري به الرد فاذا تقرر هذا فينبغي الاعتدال على ما يوجد  
على أبواب الربط والمدارس والأحجار المكتوب عليها الوقفية وتخليص شروطها إذا  
كانت تلك الأحجار قديمة واشتهر ذلك ويقبل قول المتولي لذلك الوقف في مصرفه  
إذا لم يوجد كتاب الوقف كما في التبصرة اه من المسائل [مسئلة] قال ابن عبد البر  
في الاستيعاب المقوقس القبطي صاحب مصر واسكندرية روى محمد بن اسحاق  
عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال حدثني المقوقس قال  
أحدثني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قرح قوارير فكان يشرب فيه الماء اه  
منها [مسئلة] قال مالك وأكره الصلاة على بساط أو حصير مبتذل يمشى عليه  
الصبي والخادم ومن لا يحتفظ وليتخذ الرجل في بيته موضعاً للصلاة يصونه عن  
ذلك أو حصيراً نقياً فإن لم يفعل وصلى حيث شاء من البيت ولا يوق فيه النجاسة  
لم يعد اه من المسائل الملقوطة [مسئلة] نقل أبو محمد عبد الله بن فرحون في شرح  
مختصر الموطأ له أنه وقف على كتاب من كتب المالكية فيه أن مالكا رضي الله  
عنه قيل له هل الصلاة فيأزيد في مسجده عليه الصلاة والسلام كالصلاة في المزي  
فيه في الفضل فقال ما أراه عليه السلام أشار بقوله صلاة في مسجدي هذا إلا  
لما سيكون من مسجده بعد وأن الله أعلمه على ذلك حتى أشار إليه انتهى ومذهب  
الأئمة الثلاثة أن حكم الزيادة حكم المزي في كذهب مالك والنووي رجع إلى  
موافقتهم انظر المسائل

(الفصل الثاني) فيما نقل من فتاوى العلامة الأمير (ماقولكم) في ظالم أخذ  
من رجل ماشية فذهب ذلك الرجل إلى فقير وقال له اذهب إلى الظالم وتحايل  
على إخراجها من يده وإن أخرجتها فلك نصفها ففعل ذلك فهل له نصفها أو جعل  
مثله (الجواب) الحمد لله إذا تعين ذلك التخليص على الفقير بأن لم يمكن التخليص  
من الظالم بغيره فلا شيء له لأن تخليص المستهلك في هذه الحالة فرض عين فلا يؤخذ  
عليه أجر وإن لم يتعين فإن كانت الماشية معلومة القدر والصفة للفقير صححت

بوجه فقال يامعشر المهاجرين  
 خمس خصال وأعوذ بالله أن  
 تدركوهن ما ظهرت الفاحشة  
 في قوم حتى أعلنوا بها إلا ابتلوا  
 بالطواغيت والأوجاع التي لم  
 تكن في أسلافهم الذين مضوا  
 ولا نقص قوم المكيال إلا وابتلوا  
 بالسنين وشدة المؤنة وجور  
 السلطان وما منع قوم زكاة أموالهم  
 إلا ومنعوا القطر من السماء  
 فولوا بها ثم لم يعطروا ولا خفر  
 قوم العهد إلا سلط عليهم عدوهم  
 من غيرهم فأخذوا بعض ما في  
 أيديهم وما لم تعمل أيديهم بما  
 أنزل الله في كتابه إلا جعل  
 بأسهم بينهم وفي المسند والسنن  
 من حديث عمرو بن مرة عن سالم  
 ابن أبي الجعد عن أبي عبيدة بن  
 عبيد الله بن مسعود عن أبيه  
 رضى الله عنه قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم إن من كان  
 قلبكم كان إذا عمل العامل بالخطيئة  
 جازره الناهي تعذيراً فإذا كان الغد  
 جالس له وآكله وشاربه كأنه لم  
 يره على خطيئة بالأس فلما رأى  
 الله عز وجل ذلك منهم ضرب  
 بقلوب بعضهم على بعض ثم  
 لعنهم على لسان نبيه داود وعيسى  
 ابن مريم ذلك بما عصوا  
 وكانوا يعتدون والذي نفس  
 محمد بيده لتأمرن بالمعروف  
 وتنهون عن المنكر  
 ولتأخذن على يد السفية والظالم  
 ولتنصرنه على الحق إطرأه أو

المعاقدة وكان له نصفها وإن كان فيها جهالة فله جعل مثله والله أعلم كذا في فتاوى الأماير  
 (ما قولكم) في رجل اشترى نخلا وكتب حجة الشراء بخط رجل عدل ثم فارقته فإذا بعدلين  
 أظلمهما على تلك الوثيقة فقرأها وتحققا ما فيها وخط كاتبها بغير قهاله سابقا ووضع  
 المشتري يده على المبيع ثم ضاعت وثيقة المبيع ومات الكاتب والبائع فأبكر  
 البيع ورثته فهل تصح شهادة العدلين الذين اطلعا على الوثيقة وعرفا مضمونها  
 وخط كاتبها إذا ذكرنا ذلك ويكون حكم شهادتهما حكم شهادتهما على الوثيقة  
 (الجواب) الحمد لله المعتمد في المذهب أن الشهادة لا بد فيها من حضور الخط كما  
 ذكره الزرقاني وغيره لأنه إذا عدم كان نقلا عن الخط وهو لا يجوز كيف والشهادة  
 على الخط تختلف فيها من أصلها مع وجود الخط فتزداد بالغيبة ضعفا فلا يكتفى  
 بشهادة العدلين في المسئلة المذكورة (ما قولكم) في دعوى الملكية هل لا بد أن تصدر  
 في مدة الحيازة كما قال العلامة البناي على الزرقاني ويسكت المحازنة أو تكتفى بدعوة  
 الملكية زمن المنازعة (الجواب) الحمد لله ظاهر عبارة الزرقاني أن دعوى الملكية  
 المشتري في الحيازة لا بد أن تصدر في مدة الحيازة ولو مرة ولكن ذكر شيخنا  
 العدوي فيها كتبه أنها تكتفى حين المنازعة والله أعلم (ما قولكم) في امرأة ماتت  
 وترك مالاً فهل يلزم زوجها تكفيها وتجهيزها أم لا وما اعتيد بين الناس من  
 فعل السبح والجمع إذا فعله زوجها بإذن باقي الورثة هل يكون ماصرفه من أصل  
 التركة لأنهم له فيه أم يكون على الزوج فقط (الجواب) الحمد لله وحده تكتفى  
 المرأة بتجهيزها الشرعي ليس على الزوج ولو كان موسراً وما اعتيد من السبح  
 والجمع كل ذلك مع الكفن ومؤن التجهيز من رأس التركة لكن إن زاد على الثلث  
 احتاج لإذن الورثة وعادة الأمثال تخرج من الثلث والعادة كالوصية والله أعلم  
 (ما قولكم) في طين الزراعة بمصر هل يورث وهل يختص به الذكور أو يرثه الذكور  
 والإناث وهل للملزم أن يزيد في الخراج (الجواب) الحمد لله وحده أصل  
 نصوص المذهب تقتضي عدم الإرث وأنه وقف يوضع خراجه في بيت المال  
 لمصالح المسلمين والنظر عليه السلطان ونائبه يقوم مقامه والملزم مكنه نائب  
 السلطان فله التصرف بالزيادة والنقص في الخراج على ما تقتضيه المصلحة  
 الشرعية لكن وقعت الفتوى من المشايخ المصريين بالتوريث كالشيخ عبد الباقي  
 والشيخ إبراهيم الشبرخيتي والشيخ يحيى الشاوي وقد سألت عن ذلك شيخ  
 المشايخ الشيخ عمر الطحللاوي عليه سحائب الرحمة ما وجه الإرث في الوقف  
 فقال إنهم جعلوه ملحقاً بالخلو قلت وهذا ظاهر إن حصل من واضع اليد  
 إصلاح للأرض يظهر أثره فيها كإزالة شوكها أو حرثها أو نحو ذلك مما يلحق  
 بالبناء في الأوقاف بإذن الناظر لمصلحة فيكون خلوا ينتفع به وبملك وقد قال  
 بالملك حقيقة والإرث من يقول من العلماء إن مصر فتحت صلحاً لا عنوة وليس

للملتزم الزيادة الفاحشة في الخراج وأول من رتبته سيدنا عمر رضي الله عنه  
 هو الملتزم عليه القيام بما يحتاج إليه الأرض من المصالح وعليه حماية الناحية من  
 المظالم وبما يضرها ويدفع الخراج لبيت المال ليصرف في جهاته الشرعية والملتزم  
 الآن يسلب الأموال ويؤذي الفلاحين فلو وقع أن نائب السلطان مكنه على  
 هذا الوجه فهو فاسد والسلطان ونائبه وكلاء المسلمين في بيت المال والوكيل  
 لا يتصرف إلا بالمصلحة فليفت بالإثرب في منفعة الطين والملتزم ليس  
 له إلا الخراج من باب من اشتدت وطأته وجبت طأته وليس له إلا  
 الاختصاص بالطين ولا يجوز منع النبات من الإثرب ولو جرى عرف بمنعه فهو  
 فاسد لا يعمل به بل ربما كن أحوج وأحق بما أصله من جهات بيت المال وسئل  
 أيضاً العلامة الأمير عن معنى واحد لامن قلة فأجاب بأن الذي يحضره في معناه  
 أوجه الأول ليست وحدته من أجل قلة من يتصف بالكالات وصفات الحد  
 فإن هذا إنما يكون في الحوادث وفي الحقيقة الوحدة بهذا المعنى نقص وأما  
 وحدة الحق فذاتية بكمال لا سبيل لتطرق الاشتراك إليه وقريب من هذا أن يقال  
 إن معنى واحد لامن قلة أنه ليس له ماهية كلية يمكن تعداد أفرادها لكنها قلت  
 فلم يوجد منها إلا واحد بل هو منزوع عن الماهية الكلية وعن الجنس ووحدته  
 ووحدته ذاتية لا يمكن فيها تطرق كثرة ولا قلة . الثاني أن معنى واحد لامن قلة  
 ليست وحدته ناشئة عن تقليل بل أن يكون له أنداد وأشياء وشركاء فسطا عليهم  
 حتى قلهم وأبادهم على عادة الملوك فصار واحداً انفرد بالملك بل ووحدته أزلية  
 قديمة ذاتية ليست ناشئة عن قلة بمعنى تعليل . الثالث أن وحدته ليست من حوادث  
 القلة كما يقع في بعض الحوادث بل هو واحد إليه ترجع جميع الكثرات وعلي  
 وحدته تدور ألا إلى الله تصير الأمور فهو واحد ظهرت وحدته في جميع المظاهر  
 وهو الأول والآخرة والظاهر والباطن ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم  
 ولا خمسة إلا هو سادسهم ولأدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أينما كانوا  
 إلى قوله تعالى إنه بكل شيء عليم وهذا معنى شريف لا يمكن شرحه بالتعريف إنما  
 يذائق بحسب الفتح والتجلي من الفتاح ، الرابع أنه تعالى لا يوصف بقلة ولا كثرة  
 فإنها من صفات الحوادث ليس كمثله شيء . وجميع ما خطر ببالك فأنه سبحانه وتعالى  
 بخلاف ذلك سبحانه من لا يعلم قدره غيره ولا يبلغ الواصفون صفته (ما قولكم)  
 في رجل له أثر فلاحه ففرس فيها نخيلاً وأثر فأراد الملتزم أن ينزع صاحب  
 الأثر من النخل فهل لا يسوغ له ذلك وعلى صاحب الأثر خراج المثل (الجواب)  
 لا يسوغ للملتزم نزع الأثر من الذي غرس النخل فيه لأن الطين وإن كان جسماً  
 على مشهور المذهب في أرض لكن الأثر ملحق بالخلو الذي لا يملك في الوقف  
 كذا أفتى به العلامة الطحطاوي في مذاكرتي له عليه سحاب الرحمة والرضوان

ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض ثم يلعنكم كالعنهم وخرج  
 الطبراني في كبريه والإمام أحمد  
 في مسنده عن عدي بن عبيدة قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إن  
 الله لا يعذب العامة بعمل الخاصة  
 حتى تكون العامة تستطيع أن تغير  
 علي الخاصة فإذا لم تغير العامة  
 علي الخاصة عذب الله العامة  
 والخاصة وخرج الإمام أحمد  
 من حديث عبد الله بن مسعود أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال إياكم ومحقرات الذنوب  
 فإنهن يجتمعن على الرجل حتى  
 يهلكنه وإن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ضرب لمن مثلاً كمثل  
 قوم نزلوا أرض فلاة فحضر صنع  
 القوم فجعل الرجل ينطلق فيجيء  
 بالعود والرجل يجيء بالعود  
 حتى جمعوا سواداً وأججوا ناراً  
 وأنفضجوا ما قد فوه فيها وفي الحلية  
 لابن نعيم عن حذيفة أنه قيل له  
 في يوم واحد تركت بنو إسرائيل  
 دينهم قال لا لكنهم كانوا  
 إذا أمروا بشيء تركوه وإذا  
 نهوا عن شيء ركبوه حتى  
 انسلخوا من دينهم كما ينسلخ الرجل  
 من قميصه ومن ههنا قال بعض  
 العلماء المعاصي يريد الكفر كما  
 أن القبلة يريد الجماعة والفناء يريد  
 الزنا والنظر يريد العشق والمرض  
 يريد الموت وذكر الإمام أحمد  
 عن وهب أن الرب عز وجل  
 قال في بعض ما يقول لبني إسرائيل

إني إذا أطعت رضيت وإذا  
رضيت باركت وليس لبركتي  
نهاية وإذا عصيت غضبت وإذا  
غضبت لعنت ولعنتي تبلغ السابع  
من الولد وذكر أيضا عن وكيع  
قال حدثنا زكريا عن عامر قال  
كتبت عائشة رضي الله عنها إلى  
معاوية رضي الله عنه أما بعد فإن  
العبد إذا عمل بمعصية الله عاد  
حامده من الناس ذاما وذكر  
أبو نعيم عن سالم بن أبي الجعد  
عن أبي الدرداء قال ليحذر امرؤ  
أن تلعنه قلوب المؤمنين من  
حيث لا يشعر ثم قال تدرى م  
هذا قال لا قال العبد يتخلو بمعاصي  
الله فيلقي الله بغضه في قلوب  
المؤمنين من حيث لا يشعر وههنا  
نكتة دقيقة يغلط فيها الناس في  
أمر الذنب وهي أنهم لا يرون  
تأثيره في الحال وقد تأخر تأثيره  
ففسى ويظن العبد أنه لا يغير  
بعد ذلك ولم يعلم المغتر أن  
الذنب ينقض ولو بعد حين كما  
ينقض السم وكما ينقض الجرح  
المتدمل على الفس واليدخل ونظر  
بعض العباد إلى صبي فتأمل محاسنه  
فأنى في منامه وقيل له لتجدن  
غيبا بعد أربعين سنة ونظر آخر  
لآخر فاستحسنه فأخبر أستاذه  
فقال لتجدن غيبه ففسى القرآن  
بعد عشرين قال سليمان التيمي  
إن الرجل ليصيب الذنب في السر  
فيصبح وعليه مذله وقال يحيى  
ابن معاذ الرازي عجت من ذي

موجها فتوى من أفتى فيه بالارث كالشيخ إبراهيم الشبرخيتي والشيخ إبراهيم  
الشامى المغربي وغيرهم رحمه الله ورحمنا معهم وعلى صاحب الأثر خراج المثل  
والله أعلم (ما قولكم) فيا قاله أهل السنة من أن الله تعالى يعلم الأعداد والنعم  
الآخروية الدائمة وعذاب الكفار الدائم في الآخرة وهي لانهائية لها فإن قلتم  
يعلمها تفصيلا يلزم أنها متناهية والغرض أنها لانهائية لها وإن قلتم يعلمها  
إجمالا لا يلزم منه الجهل بتفصيلها وهو عليه تعالى محال وإن قلتم إنه يعلم أنها  
لانهائية لها يلزم منه الجهل بما سيوجد منها وهو عليه تعالى محال تمتعوا  
لنا الثامن عن نفر هذا المرام نفع الله بكم الانام بالنبي المصطفى وآله الكرام  
(فأجابه) سيدي العلامة الأمير بما صورته لزوم التناهي للعلم التفصيلي وإنما  
هو بحسب العلم الحادث وهو تعالى لا يبلغ الوصفون صفته ولا يعلم قدره  
غيره وسع كل شيء علما فلا يلزم جهل ولا تناهي والبحث عن كيفية علمه  
سبحانه لا يجوز ولا تسعه العقول بل نقول يعلم علما لانعم نحن كيف هو كالتقول  
موجود بلا كيف وبلا زمان ولا مكان وبلا أول ولا آخر ومن يكون كذلك  
لا يبعد عنده علم تفصيل بلا تناهي سبحان من ليس كمثله شيء وهو بكل شيء عليم  
وسئل رضي الله عنه عن النور المحمدي هل هو جسم أم لا وإذا قلتم بأنه جسم فلا يد  
له من حيز ولا حيز هناك لأنه أول الخلوقات فلا سماء ولا أرض ولا غيرهما قبله  
فيجاب بأن النور المحمدي لا تطلق عليه الجسمانية نعم هو جوهر قائم بذاته وأما  
الحيز فهو مرفوع موهوم عند أهل السنة لا يقيق وإنما يتم قول السائل لا يد له من  
حيز ولا حيز هناك لو كان الحيز أمرا وجوديا وهو خلاف مذهب الجماعة فعلى  
مذهبهم لا إشكال والله أعلم بحقيقة الحال (ما قولكم) في رجل وقف مائة ملكة  
من دور وحواريت على أخيه ثم بعد موت أخيه يكون لأولاد الواقف والحال  
أنه استمر حائزا له متصرفا فيها مدة حياته فهل هذا الوقف باطل (الجواب)  
حيث استمر الواقف واضعا يده على ما وقف إلى أن مات ولم يحز عنه حيازة  
صحيحة كان الوقف باطلا ويكون تركه للواقف والله أعلم اهـ ما تلخص  
من فتاوى الأمير

(من فتاوى العلامة الأمير أيضا) رجل اشترى من آخر نصف دابة على أن  
يقضه الثمن من أولادها فهل هذا البيع فاسد وإذا قلتم بفساده فهل يمضي بمفوت  
(الجواب) البيع فاسد وهو من جبل الحيلة ويرجع المشتري على البائع بالكلفة  
وإذا فات بحالة سوق أو مكث الحيوان شهرا بيت المشتري مضى البيع بالقيمة  
(سؤال) ما يقع من مواساة الرجل صاحبه عند الفرح كزواج أو قدوم من  
حج هل يقضى بالعوض (الجواب) يقضى له بالعوض لأنها هبة ثواب  
في دفع له ما فيه وفاء بقيمة الموهوب مما يباع به شرعا ولا يلزم الموهوب له

عقل يقول في دعائه اللهم  
لا تشمتني الأعداء ثم هو يشمت  
بنفسه كل عدو له قيل له وكيف  
ذلك قال يعصى الله فيشمت به  
في القيامة كل عدو وللعباسي من  
الآثار الفحيجة المذمومة المضرة  
بالقلب والبدن والدنيا والآخرة  
ما لم يعلمه إلا الله تعالى فمنها حرمان  
العلم فإن العلم نور يقذفه الله في  
القلب والمعصية تطفى ذلك النور  
وقال ابن مسعود رضى الله عنه  
في قوله تعالى ونسوا حظاً مما  
ذكروا به إنى لأحسب أن الرجل  
لينسى العلم بالذنوب يصيبه ولما  
جلس الإمام الشافعي رضى الله  
تعالى عنه بين يدي مالك رحمه  
الله تعالى وقرأ عليه أعجبه ما رأى  
من وفور فطنته وتوقد ذكائه  
وكمال فهمه فقال إنى أرى الله قد  
ألقى على قلبك نوراً فلا تطفئه بظلمة  
المعصية وقال الشافعي رحمه الله  
شكوت إلى وكيع سوء حفظي  
فأرشدني إلى ترك المعاصي وقال  
اعلم بأن العلم فضل والعلم  
الله لا يؤتى لمعاصي ومنها  
حرمان الرزق وفي المستند أن  
العبد ليحرم الرزق بالذنوب يصيبه  
وكما أن التقوى مجلبة الرزق فترك  
التقوى مجلبة الفقر فاستجلب  
رزق الله بمثل ترك المعاصي  
ومنها وحشة يمجدها المعاصي بينه  
وبين الله لا يوازنها ولا يقاربها  
لذة وهذا أمر لا يحسب به إلا من  
في قلبه حياة وما الجرح ميت إلا بما

التأخير إلى حدوث عرس مثلاً عند الموهب قاله الأجهوري وظاهره أنه لا يعمل  
يعرف التأخير وفي البرزلى أنه يعمل به وللموهوب له أن يقاصص الواهب  
بقيمة ما أكله هو وبما أكله من حضر الوثيقة تبعاً له ذكره الشيخ عبد الباقي  
الزرقاني على المختصر وما يدفع للطلال ونحوه ويقصد به صاحب الفرح فإن كان  
مأذوناً فيه شرعاً كالكبر في النكاح وهو الطبل الكبير فإن علم به صاحب الفرح  
وأقره فحكمه حكم المدفوع له وأما ما نهى عنه شرعاً فمن دفع فيه شيئاً فهو الذى  
أثقله على نفسه ولا عبرة بقصد صاحب الفرح ولا إذنه (ما قولكم) في رجل  
له بعض أولاد يتكسبون معه وبعض لا يتكسب فأت عن الجميع فهل يختص من  
يتكسب بشئ. ويشارك إخوانه فيما بقى أم لا (الجواب) العادة محكمة في ذلك  
فإن كان عرفهم البناء على المسامحة فهو تبرع للأب فذلك الذى يتكسب لا يختص  
بشئ بعد موت أبيه وإن كان عرفهم عدم البناء على المسامحة فيحاسب بقدر  
تكسبه ينظر أهل المعرفة (ما قولكم) في رجل أعطى لآخر دابة واشترط  
كلفتها وأن له في نظير كلفتها نصفها ونصف نتاجها (الجواب) هذا بيع فاسد  
للجهل بالثمن قدرأ وأجلاً (ما قولكم) في رجل عيره آخر بكونه كثير القرض  
أو كونه كثير السفر أو كونه فقيراً فقال لمن عيره: النبي صلى الله عليه وسلم  
اقرض ومات غريباً وعاش فقيراً (الجواب) يشدد في الأدب على قائل هذا  
بالاجتهاد خصوصاً في مسألة الفقر وإنما لم يكفر لأنه لم يقصد تنقيص النبي  
صلى الله عليه وسلم وإنما قصد دفع العار عن نفسه كما قال سيدي خليل أو تعيرني  
بالفقر والنبي صلى الله عليه وسلم قد رعى الغنى اه وإنما شدد عليه لأن أحوال  
الأنبياء ليست كأحوالنا فانهم أعرضوا عن أمور الدنيا لحسبها عند ربهم فلا يقاس  
حالنا بحالهم صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين اه بتوضيح (ما قولكم) في رجل  
أعطى لآخر عرضاً هبة مدعياً أنه يملكه ثم جاء رجل آخر وادعى أنه يملك ذلك  
العرض فهل إذا حضر الواهب وقال لمن وهب له هبة لك باطلة لكوني لا أملك ذلك  
العرض وهو ملك لهذا المدعي (الجواب) هو كمن أقر بشئ. فلنأثم قال لا بل فلان  
والحكم أنه الأول ويقضى للثاني بقيمة العرض على المقر لأن إقرار الشخص إنما يسرى  
على نفسه فيما يملكه لا فيما يتعلق به حق للغير وقال عيسى بن دينار حيث ادعاه  
الثاني فله البين على الأول فإن حلف فحكم أقدم وإن نكل حلف الثاني وأخذته  
ولاشئ. الأول (ما قولكم) فيمن له على آخر دين بوثيقة شرعية فقطعت من تلك  
الوثيقة قطعة لا تتم فائدة تلك الوثيقة إلا بما في تلك القطعة كقدر الدين فأحضر  
رب الوثيقة بينة رأت تلك القطعة قبل قطعها وشهدت أن تلك القطعة بخط ذلك  
الباقي وشهدت بما فيها سابقاً وعينت القدر فهل يعمل بهذه الشهادة ويجرى على  
القطعة الضائعة من الوثيقة حكم الباقي الموجود (الجواب) الشهادة على القطعة

ومنها الوحشة التي تحصل بينه وبين الناس سيما أهل الخير منهم وتقوى هذه الوحشة حتى تستحكم فتقع بينه وبين امرأته وولده وأقاربه وبينه وبين نفسه فتراه مستوحشاً من نفسه ؛ ومنها تعسير أمره عليه فلا يتوجه لأمير إلا يجده مغلقاً عليه ، ومنها ظلمة يجدها في قلبه حقيقة يحس بها كالحس بظلمة الليل البهيم إذا ادغم فتصير ظلمة المصيبة لقلبه كالظلمة الحسية لبصره ثم تقوى حتى تملأ الوجه وتصير سواداً في الوجه حتى يراه كل أحد ؛ ومنها أن المعاصي توهم القلب والبدن ، ومنها أن المعاصي تقصر العمر وتحرق بركته ولابد ، ومنها أن المعاصي تزرع أمثالها وتولد بعضها بعضاً حتى يعز على العبد مفارقتها والخروج منها كما قال بعض السلف إن من عقوبة السيئة السيئة بعدها وأن من ثواب الحسنة الحسنه بعدها فالعبد إذا عمل حسنة قالت أخرى إلى جنبها اعلمني أيضاً فإذا عملها قالت الثالثة كذلك وهلم جرا ليضعف الرجح وتزايد الحسنات وكذلك السيئات حتى تصير الطاعات والمعاصي هيئات راسخة وصفات لازمة وملكات ثابتة ولا يزال العبد يعاني الطاعة وبألفها ويحبها ويؤثرها حتى يرسل الله برحمته عليه الملائكة تزيده أزراً وتحرضه عليها وتزعجه عن فراشه ويجلسه

الضاغعة من الوثيقة يعمل بها لأنه لا بد من حضور الخط المشهود عليه لضعف الشهادة على الخط وكثرة الخلاف في العمل به وحضور البعض الذي لا تتم به الفائدة كالعدم (ماقولكم) في أولاد مخالطين لا يسم في التكسب بعد بلوغهم ثم بعد مدة من الزمان حصلت منازعة بينهم وبينه وادعوا الشركة معه في جميع المال وأصل المال للأب فهل لأشئ للأولاد أولهم أجرة المثل (الجواب) إن لم تبرع الأولاد بالعمل فلهم أجرة مثلهم ويحاسبهم بنفقته عليهم (ماقولكم) فيمن حلف لا يسكن هذه البلد أو لا تنقل منها (الجواب) من حلف لا يسكنها يخرج لأى بلدة غيرها ولا يعود إليها أصلاً حيث أطلق في نيته بخلاف قوله لا تنقل فإنه يخرج ويمكث نصف شهر وقد تحقق الانتقال (ماقولكم) فيمن حلف لزوجهه بالثلاث أنه لا يزني ثم زنى ولزمه الثلاث ثم جعل له شافعي محلاً فدخل بها ثم طلقها ذلك المحلل ثم أباحها لزوجه الأولى شخص بصيغة المراجعة قبل انقضاء العدة من المحلل ثم أخبره من راجعها له بعد المحلل أن مراجعته لها لم تصادف الصواب وأن وطئه لها حرام وقال له أنا برى منك قسأهل في ذلك واستمر عليها حتى ولدت الأولاد فهل تلحق به الأولاد ويكون وطؤه وطء شبهة أولاً تلحق به حيث تساهل ولم يمثل ما قيل له (الجواب) يدين هذا الرجل فإن قال اعتقدت صحة المراجعة الأولى ووطئت معتمداً على صحتها ولم أصدق الخبر الثاني وكل لدينه وكان وطؤه وطء شبهة وتلحق به الأولاد لتشوف الشارع للحرق بالنسب وإن اعترف بأنه وطئ داخل على الزنا لم تلحق به الأولاد والمرأة تأبذ تحريراً لأنه وطئ أولاً بالشبهة في العدة والله أعلم كذا في فتاوى الأمير

الفصل الثالث في فتاوى المؤلف ولولديه محمد عابد ومحمد على (ماقولكم) دام فضلكم فيما إذا رفعت المرأة لعالم بأن زوجها قد غاب عنها إلى نحو السودان وتركها بلا نفقة ولم يكلها ولا كيلاً لينفق عليها ولا مال له تنفق منه وأثبت دعواها لديه بالينة حتى ظهر لهذا العالم صدق دعواها فأمرها بالانتظار سنة وبعد السنة أمرها بتطبيق نفسها من زوجها على رجل آخر فلما حضر الزوج الآخر وجدها متزوجة على الزوج الثاني فرفع أمره إلى قاضي البلد فأحضر له القاضي المرأة وزوجها الثاني والعالم الذي فسخ الشكاح وزوجها على الثاني وحضر مع الجميع عند القاضي رجل مالكي المذهب فقال ذلك الرجل للعالم المذكور كيف ساغ لك أن تفرق بين الزوجين بمكة وهي بلدة غاصة بحكام الشرع والسياسة والمفتين وأطلعه على نصوص المذهب المالكي المعينة عدم جواز رفع المرأة أمرها لجماعة المسلمين إلا عند عدم الأحكام أو تعذر الوصول إليه فأجابها العالم المذكور قائلاً إن يدي أنصواً تؤيد أنه يجوز الرفع إلى جماعة المسلمين مع وجود الأحكام الشرعيين والسياسيين فقال الرجل المالكي لو سلبت هذا القول

جدلاً فإنت بفردك جماعة المسلمين وعبرة علماء المذهب فيها مختلفة فمن قائل إن جماعة المسلمين أهل البلدة ومن قائل المعظم ومن قائل أقلهم ثلاثة وقول ضعيف أنه يكفي الاثنين وقول أضعف منه أنه يكفي بالواحد وقد ادعى الزوج الغائب أنه ترك زوجته حاملاً في ثلاثة أشهر فهل الحق ما قاله الرجل المالكى فلا يصح الفسخ ولا العقد المرتب عليه ويكون الحل الذى ادعاه الغائب له أو ما قاله العالم المذكور فيصح الفسخ والنكاح المرتب عليه والأولاد الناشئة منه للزوج الثانى أم كيف الحكم أفتونا مأجورين ولكم الأجر والثواب (فأجبت) عنه بقولى : ما قاله الرجل المالكى من أنه لا يجوز الرفع لجماعة المسلمين إلا عند عدم الأحكام أو تعذر الوصول إليهم هو الحق لقول العلامة الشيخ عليش في منح الجليل علي سدى خليل وإن رفعت لجماعة المسلمين مع وجود القاضى لم يصح وإن رفعت لهم عند عدمه صح لأنهم كالإمام عند عدمه انتهى وما قاله الرجل المالكى من أنه لا يكفي بالواحد ولا الاثنين فهو الحق أيضاً لقول العلامة الشيخ عليش في المنح أيضاً وتعير المصنف يعنى الشيخ خليل كغيره بجماعة المسلمين يقتضى أن الواحد منهم لا يكفي وكذا الاثنين وبه أى بعدم كفاية الواحد والاثنين صرح الشيخ علي الأجهورى انتهى وقال العلامة البنانى وقول الشيخ عبد الباقي والواحد كاف لم أر من ذكره ولا أظنه يصح قاله الشيخ أبر على المسناوى اه فبنا على ما ذكر لم نزل المرأة في عصمة الزوج الأول والولد له ونكاح الثانى غير صحيح ويجب على ولى الأمر تعزير العالم التكرورى بما يراه رادعاً له ولأمثاله لأمرين الأول أنه ارتكب أمراً محرماً شرعاً ترتبت عليه من المفساد ما لا يخفى والثانى أنه لم يطع أمر السلطان الذى أوجب عليه الله جل شأنه بقوله تعالى وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن السلطان قد صدر منعه من وقوع الفسخ أو الخلع من أحد غير القاضى اه والله أعلم (ما قولكم) دام فضلكم في طائفة من المسلمين بدلوا أركان الإسلام الخمسة التى هي قواعد هذا الدين الذى جاء به النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا إن هذا عتيق لا يوافق مصلحة هذا الزمان واخترعوا دينهم الحديث اسم قوم جديد وزعوا أنهم استنبطوا من الآيات والأحاديث أركاناً خمسة لدينهم وهي العقل وكلمة الشهادة والأخلاق الحسنة والجهاد والحرب بالمال والبدن والاتحاد والاتفاق تحت لواء السلطنة التركية العظيمة لتحصيل لوازم الحرب وموهوا على الناس بقولهم نحن لا ننكر أركان الإسلام الخمسة بل نتمسك بها ونحترمها إلا أننا ننكر كونها من الدين بل هي من عقائد القوم العتيق لا ينبغي لأهل قوم جديد أن يتقيدوا بها فهل والحالة هذه يجب على كل مسلم الإنكار عليهم وهل يجب الخروج عليهم إن كانوا حكماً أم لا وهل يقررون على ذلك كالكفار الأصليين أم يعاملون معاملة المرتدين

إليها. ولا يزال العبد يألف المعاصى ويحبها ويؤثرها حتى يرسل الله إليه الشياطين فتؤذيه إليها أراً ومنها وهو أخوفها على العبد أنها تضعف القلب عن إرادته فتقوى إرادة المعصية وتضعف إرادة التوبة شيئاً فشيئاً إلى أن تسلب من قلبه إرادة التوبة بالكلى فلو مات نصفه لما تاب إلى الله تعالى فيأتى بالاستغفار وتوبة الكذابين باللسان بشئ كثير وقلبه معقود بالمعصية مصر عليها عازم على مواقععتها متى أمكنه وهذا من أعظم الأمراض وأقربها إلى الهلاك : ومنها أنه ينسلك من قلبه استباحها فتصير له عادة فلا يستقيح من نفسه رؤية الناس له ولا كلامهم فيه وهذا عند أبواب الفسوق غاية التهلكة وتعم اللذة حتى يفتخر أحدهم بالمعصية ويحدث من لم يعلم أنه عملها وهذا الضرب من الناس لا يعاقبون وتسد عليهم طرق التوبة وتغلق عنهم أبوابها في الغالب كما قال النبي صلى الله عليه وسلم كل أمتى معافى إلا المجاهرين وإن من الجهار أن يستره العبد ثم يصبح يفضح نفسه ويقول يا فلان عملت يوم كذا وكذا كذا فيهلك نفسه وقد بات يستره ربه . ومنها أن المعصية سبب لهوان العبد على ربه وسقوطه من عينه قال الحسن البصرى رحمه الله تعالى هانوا عليه فعصوه ولو عزوا لمصمهم



وإذا هان العبد على الله لم يكرمه  
أحد كما قال تعالى ومن ين الله  
فاله من مكرم وإن عظمهم  
الناس في الظاهر لحاجتهم إليهم  
أو خوفًا من شرهم فهم في قلوبهم  
أحق شيء وأهونه ، ومنها أن  
العبد لا يزال يرتكب الذنوب  
حتى تهون عليه وتصفى في قلبه  
وذلك علامة الهلاك فإن الذنب  
كسا صفر في عين العبد عظم  
عند الله ، ومنها أن غيره من  
الناس والدواب يعود عليه شؤم  
ذنبه فيحترق هو وغيره بشؤم  
الذنوب والظلم : ومنها أن المعصية  
تورث الذل ولا بد فإن العز كل  
العز في طاعة الله قال تعالى من كان  
يريد العزة فله العزة جميعا أي  
فيطلبها بطاعة الله فإنه لا يجدها  
إلا في طاعته ، وكان من دعاء بعض  
السلف اللهم أعزني بطاعتك  
ولا تذلي بمعصيتك وقال عبد الله  
ابن المبارك رحمه الله تعالى :

رأيت الذنوب تميم القلوب  
وقد يورث الذل لإدماها  
وترك الذنوب حياة القلوب  
وخير لنفسك عصيانها  
وهل أفسد الدين إلا للملوك  
وأجبار سوء ورهبانها  
ومنها أن المعاصي تفسد العقل  
فإن للعقل نوراً والمعصية تغطي  
نور العقل ولا بد وإذا طوى  
نوره ضعف ونقص ، وقال  
بعض السلف ما عصى الله  
أحد حتى يغيب عقله وهذا

لا تقبل منهم إلا التوبة أو القتل وهل ضرر هؤلاء على الإسلام أشد من الكفار  
أم لا أفنونا بالجواب الثاني والأدلة القاطعة والبراهين الساطعة وليكن جوابكم  
على صفحات القيلة الغراء ليطلع عليه الخاص والعام ( فأجبت بما نصه ) الحمد لله  
والصلاة والسلام على رسول الله نعم يجب على كل مسلم وجوباً كفائياً الإنكار  
عليهم في ذلك ونهيم عنه بقدر الاستطاعة إذ هو من أفتح المناكر حيث إنه من  
المكفرات شرعاً كما سيوضح وقد أجمع العلماء المقتدى بهم على وجوب الأمر  
بالمعروف والنهي عن المنكر بالشرع وقال تعالى ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير  
الآية وروى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فليسلمه فإن لم  
يستطع فقلبه وذلك أضعف الإيمان قال العلامة الشيخ محمد الأمير ومعنى ضعفه  
دلالته على غرابة الإسلام وعدم انتظامه وإلا فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها  
ويجب الخروج عليهم حيث كانوا حكماً في المشكاة عن عبادة بن الصامت قال  
بإيعاز رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في السر واليسر والمنشط  
والمكره وعلى أثره علينا وعلي أن لا تنازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحا  
عندكم من الله فيه برهان متفق عليه وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره مالم يؤمر بمعصية فإذا أمر  
بمعصية فلا سمع ولا طاعة متفق عليه وروى في شرح السنة عن ابن سميان قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طاعة لخلق في معصية الخالق ويعاملون معاملة  
المرتدين يقتلون كفراً إن لم يتوبوا لأنهم جحدوا معلوماً من الدين بالضرورة  
وهو وجوب الصوم والصلاة والزكاة وحج البيت على قوم جديد وجحد المعلوم  
مستلزم لتكذيب النبي صلى الله عليه وسلم في إخباره عنه أنه من الدين في حق  
جميع المكلفين وفي المشكاة عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يكون أمي فرقتين فيخرج من بينهما مارة يلى قتلهم أولاهم بالحق  
رواه مسلم ولا شك أن ضرر هؤلاء أشد من الكافر إذ الكافر لا يميل له المسلم  
إلا لمصلحة أو طمع في ماله مع اعتقاده حرمة مولاه وهؤلاء يفرقون المسلمين  
بظواهر إسلامهم ونطقهم بالشهادتين فيعتقد المسلم بذلك وجوب موالاتهم وهم  
يتخادعون المسلمين بأنواع خدائهم وتوهماتهم الميلة لضعضعة عوام المسلمين عن  
الملة الخفيفة السمحاً أعادنا الله والمسلمين من شرورهم وطهر الله البقاع من أثر غرورهم  
بمحمد خاتم الأرسال صلى الله وسلم عليه وعلي جميع الآل ( ما قولكم إذا ما فضلكم )  
فما جرت به عادة الأنعام من القيام عند قراءة مولده عليه الصلاة والسلام بنية  
الأكرام هل هو مستحب أو لا وما دلائل الأول الذي يستدل به القائل به وقد أخرج  
الترمذي عن أنس أنه قال لم يكن شخص أحب إليهم من رسول الله صلى الله عليه

ظاهر فآية لوحضره عقله لحجزه  
عن المعصية وهو في قبضة الرب  
تعالى وتحت قهره وهو مطلع  
عليه وفي داره وعلى بساطه كل  
رزقه وملأته شهود عليه  
ناظرون اليه وواعظ القرآن ينهيه  
وواعظ الإيمان ينهيه وواعظ  
الموت ينهيه وواعظ النار ينهيه  
والذي يفوته بالمعصية من خيرى  
الدينا والآخرة أضعاف أضعاف  
ما يحصل له من السرور واللذة  
بها فهل يقدم على الاستعانة بذلك  
كاه والاستخفاف به ذوق عقل  
سلم . ومنها أن كل معصية  
من المعاصي فهي ميراث  
عن أمة من الأمم التي أهلكتها  
الله عز وجل فاللواط ميراث  
عن قوم لوط وأخذ الحق الزائد  
ودفعه بالنقص ميراث عن قوم  
شعيب والعلو في الأرض والفساد  
ميراث عن قوم فرعون والتكبر  
والتجبر ميراث عن قوم هود  
فالعاصي لا يلبس ثياب بعض هذه  
الأمم وهم أعداء الله وقد روى  
عبد الله بن الإمام أحمد في كتاب  
الزهد لأبيه عن مالك بن دينار  
قال أوحى الله تعالى إلى نبي  
من أنبياء بني إسرائيل أن قل  
لقومك لا تدخلوا مدخل أعدائي  
ولا تلبسوا ملابس أعدائي  
ولا تقطعوا مطاعم أعدائي  
فتكونوا أعدائي كما هم أعدائي  
انتهى والمثبه يقوم منهم، ومنها  
أن الذنوب تدخل العبد تحت لعنة

وسلم وكانوا إذا رأوه لم يقوموا له ما يعلمون من كرامته لذلك فكيف يصح إكرامه  
بما يكرمه وهل فرق بين الأكرام حال حياته والأكرام بعد موته وعلى الثاني  
كيف يفعل العلماء الكرام وهل يجب على والى الأمر أن يمنع منه بمقتضى  
قاعدة الاسلام أفتونا (الجواب) الحمد لله نص العلامة ابن حجر في فتاويه  
الحديثية على أن فعل كثير عند ذكر مولده صلى الله عليه وسلم ووضع أمه له من  
القيام بدعة لم يرد فيه شيء على أن الناس إنما يفعلون ذلك تعظيماً له صلى الله عليه  
وسلم فالعوام معذورون لذلك بخلاف الخواص اه وأقول قد جرى على استحسان  
ذلك القيام تعظيماً له صلى الله عليه وسلم عمل من يعتد بعمله في أغلب البلد  
الإسلامية وهو مبنى على ما للثوري من جعل القيام لأهل الفضل من قبيل المستحبات  
إن كان للاحترام لا للرياء وألف في ذلك جزءاً مستقلاً وأقوى ما استدل به  
حديث البيهقي في سننه أن عائشة رضى الله عنها قالت ما رأيت أحداً كان أشبه  
كلاماً وحديثاً من فاطمة برسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت إذا  
دخلت عليه رحب بها وقام إليها فأخذ يدها وقبلها وأجلسها في مجلسه وكان  
إذا دخل عليها رحيب به وقامت وأخذت يده فقبلتها وتعقبه ابن الحاج في  
المدخل وتعقب تعقبه ابن حجر وألف في ذلك جزءاً سماه رفع الملام عن  
القبائل باستحباب القيام للداخل من أهل الفضل والاحتشام وما قول بعضهم  
فلما بصرنا به مقبلاً حللنا الحجب وابتدنا القيام  
فلا تشكرون قيامي له فان الكريم يحل الكرام

كما في حاشية ابن حمدون علي مختصر الشيخ ميارة علي نظم ابن عاشر وبالجملة  
فالقيام عند ذكر مولده صلى الله عليه وسلم ووضع أمه له تعظيماً له صلى الله  
عليه وسلم بدعة حسنة لا ينبغي لأحد من الخواص والعوام تركه ولا المنع عنه  
يل ربما استلزم تركه والمنع عنه اليوم الاستخفاف بالنبي صلى الله عليه وسلم  
وقد نص العلامة خليل في مختصره وشرحه على أن المستخف بنبي أو ملك  
يقتل كفراً إن لم يتب وإلا قتل حداً فمن هنا أفتى المولى أبو السعود  
العابدى الحنفى بكفر من يتركه حين يقوم الناس لإشعاره بضد ذلك كما نقله  
الشيخ عبدالرحيم السيوطى الجرجاوى المالكي في شرحه على مولد البرزنجي  
عن مولد الإمام الحلوانى والطنطاوى والله أعلم (ما قولكم) دام فضلكم فيمن  
لاحظ في وضوئه المذاهب الأربعة وأم جماعة على غير مذهبه فهل تصح صلاتهم  
خلفه أولاً أفتونا (الجواب) في شرح أقرب المسالك مع المتن وتوضيح من  
الصاوى عليه وجاز بمعنى خلاف الأولى إمامة مخالف في الفروع كشافى وحنى  
وإن علم أنه مسح بعض رأسه أولم يتدلك أومس ذكره لأن ما كان شرطاً في صحة  
الصلاة أى خارجاً عن ماهية الصلاة فالعبرة فيه بمذهب الإمام ولو كان شرطاً

رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه لعن على معاص وغيرها أكبر منها فهو أولى بدخول فاعلها تحت اللعنة ، ومنها حرمان دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعوة الملائكة فإن الله سبحانه وتعالى أمر نبيه أن يستغفر للمؤمنين والمؤمنات وقال تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون - إلى - وقهم السيئات ؛ فهذا دعاء الملائكة للمؤمنين التائبين المتبعين كتابه وستة رسوله صلى الله عليه وسلم الذين لاسليل لم غيرهما فلا طمع هؤلاء في إجابة هذه الدعوة إذا لم يتصف بصفات المدعول بها ، ومنها أنها تحدث في الأرض أنواعاً من الفساد في المياه والهوى والزرع والثمار والمساكن قال تعالى ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون ، ومنها أنها تطفى من القلب نار الغيرة التي هي لحياته وصلاحه كالحرارة الغريزية لحياة جميع البدن فالغيرة حرارته وناره التي تخرج مافيه من الحبث والصفات المذمومة كما يخرج الكير خبث الذهب والفضة والحديد وكلما اشتدت ملابس الذنوب أخرجت من القلب الغيرة على نفسه وأهله وعموم الناس وقد تضعف في القلب جدا حتى لا يستقيح بعد ذلك القبيح لامن

في صحة الاعتداء أو ركناً داخلها فيها فالعبرة فيه بمذهب المأموم اه ومنه يعلم صحة صلاة المقتدى بالخالف في الشروع حيث راعى في نحو الوضوء المذاهب الأربعة بالأولى والله أعلم (ماقولكم) دام فضلكم فيمن اتهم زوجته أنها تشرب الخمر بسبب القاء المسكين له ذلك فقال لها إما أنت تختاريني أو تختاري شرب الخمر فقالت عند غضبها من كلامه أختار شرب الخمر ولا أختارك فقال لها الرجل إن اخترت شرب الخمر فأنت طالق وهي لم تشرب الخمر قط فهل يقع عليه الطلاق أم لا (الجواب) في شرح أقرب المسالك للعلامة البدرير التخيير جعل لإنشاء الطلاق ثلاثاً صريحاً أو حكماً حقاً لغيره مثال الحكمي اختاريني أو اختاري نفسك أو أرك قال وقال القرافي ما حاصله أن مالكا رحمه الله تعالى بني ذلك أي كون التخيير مثلاً عبارة عن جعل نحو اختاريني أو اختاري نفسك إن نشأ للطلاق ثلاثاً حكماً حقاً لغيره علي عادة كانت في زمانه أوجبت نقل اللفظ عن مسماه اللغوى إلى هذا المفهوم فصار صريحاً فيه أي في الطلاق هذا هو الذي يتجه ويلزم عليه بطلان هذا الحكم اليوم ووجوب الرجوع إلى اللغة ويكون كناية محضة كما قاله الأئمة الثلاثة لأن العرف قد تغير حتى لم يصر أحد يستعمل هذا اللفظ إلا في غاية الندرة والقاعدة أن اللفظ متى كان الحكم فيه مستنداً لحكم عادى بطل ذلك الحكم عند بطلان تلك العادة وتغير إلى حكم آخر اه قال الصاوي ومعنى قوله ويكون كناية محضة أنه يكون عند الرجوع إلى اللغة كناية خفية اه أي فيجرب على مانواه به المخير وسياق كلام السائل دال على أنه لم يقصد به الطلاق ولا شك أن لفظ التخيير اليوم لم يستعمله أحد في الجعل المذكور إلا في غاية الندور كما كان في زمن القرافي فبناء على ذلك لم يلزمه السائل إلا طلقة واحدة رجمة بقوله إن اخترت شرب الخمر فأنت طالق والله أعلم (ماقولكم دام فضلكم) في الجمع بين الأحاديث المتعارضة في تصوير الحيوانات كالحديث الذي روى عن عائشة رضى الله تعالى عنها وحديث أبي طلحة وعن المراد بالرقم بالتوب المستثنى في حديث أبي طلحة وعن المراد بالصورة المجسمة وعن حكم اتخاذ صورة الحيوانات بالفوتوغراف أفئونا (الجواب) المعتقد عندنا معاصر المالكية أن التثال إن كان لغير حيوان كالشجر جاز وإن كان لحيوان فله ظل ويقم فهو حرام بإجماع وكذا إن لم يقم كالعجين خلافاً لأصبع لما ثبت أن المصورين يعذبون يوم القيامة ويقال لهم أحيوا ما كنتم تصورون وما لا ظل له إن كان غير ممتن فهو مكروه وإن كان ممتناً فتركه أولى كما في توضيح الشيخ خليل علي مختصر ابن الحاجب وهو المنصوص عليه في غير ماديوان لكن محل تحريم تماثيل الحيوان الذي له ظل إذا لم يكن ناقص عضو لا يعيش بدونه ولا محروق

نفسه ولا من غيره وإذا وصل إلى هذا الحد فقد دخل في باب الهلاك وكثير من هؤلاء لا يقتصر على عدم الاستباج بل يحسن الفواحش والظلم لغيره ويرزئه ويدعوه إليه ويحث عليه ويسعى له في تحصيله ، ومنها ذهاب الحياء الذي هو مادة حياة القلب وهو أصل كل خير وبذها به يذهب الخير أجمع فالذنوب تضعف الحياء من العبد حتى ربما انسلخ منه بالكلية حتى أنه ربما لا يتأثر بعلم الناس بسوء حاله ولا باطلاعهم عليه بل كثير منهم يخبر عن حاله وقبيح ما يفعله والحامل له على ذلك انسلاخه من الحياء وإذا وصل العبد إلى هذا الحال لم يبق في إصلاحه مطمع وإذا رأى إبليس طلعة وجهه جباه وقال فديت من لا يفلح ومن استحي من الله تعالى عند معصيته استحي الله من عقوبته يوم يلقاه ومنها أنها تضعف القلب عن تعظيم الرب جل جلاله وتضعف وقاره في قلب العبد ولا بد شاء أم أبى ولو تمكن وقار الله وعظمته في قلب العبد لما احتجأ على معاصيه ومن بعض عقوبات هذا أن يرفع الله عز وجل مهابته من قلوب الخلق ويهون عليهم ويستخفون به كما هان عليه أمره واستخف به فعلى قدر محبة العبد يمحى الناس وعلى قدر خوفه من الله يخافه

البطن خرقاً لا يعيش مثله به وإلا جاز ونقل الشيخ عبد الباقي الزرقاني عن الخطاب أنه يستثنى من التصوير المحرم تصوير لعبة على هيئة بنت صغيرة تلعب بها البنات الصغار فإنه جائز ويجوز بيعها وشراؤها لتدريب البنات على تربية الأولاد اه وفي اشتراط كون اللعبة الجائزة للبنات الصغار ناقصة أو مما لا يبق وعدم اشتراط ذلك خلاف رجح بعضهم الأول والجمع بين الأحاديث المتعارضة على ما ذكر يحمل الحديث الذي لعائشة ونحوه على كراهة التنزيه لا على التحريم وأن الرقم في الثوب مستثنى من الصور المحرمة والمراد به تماثيل الحيوانات وجمع الشافعية بأن المراد باستثناء الرقم في الثوب ما كانت الصورة فيه من غير ذوات الأرواح كصورة الشجر ونحوه كما في النووي على مسلم قال في الفتح ويحتمل أن يكون ذلك قبل النهي كما يدل عليه حديث أبي هريرة الذي أخرجه أصحاب السنن اه ولفظه في بعض رواياته أتاني جبريل فقال أتيتك البارحة فلم تمنحني أن أكون دخلت عليك البيت الذي كنت فيه إلا أنه كان على الباب تماثيل ولفظ رواية الترمذي كان في باب البيت تماثيل الرجال وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل وكانت في البيت كلب فر برأس التنايل الذي في البيت فليقطع فصير كهنة الشجرة وممر بالستر فليقطع فتجعل منه وسادتين منبذتين يعنى لطيفتين توطآن وممر بالكلب فليخرج ففعل النبي صلى الله عليه وسلم وإذا الكلب لحسن أو حسين رضى الله عنهما كان تحت نفض أى بنون مفتوحة فمعجزة كذلك سريرهم فأمر به فأخرج وفي رواية النسائي إما أن تقطع رؤسها أو تجعل بسطاطوطاً ولا يقال للصورة المأخوذة بالفوتوغراف بجسمه إذا انجمسة ما كان لها ظل كما علبت وحكم اتخاذها الكراهة التنزيهية إذا كملت والله سبحانه وتعالى أعلم اه ملخصاً من بلوغ القصد والمرام ببيان بعض تنفر منه الملائكة الكرام السيد محمد بن جعفر الكنتاني مع زيادة (ما قولكم) دام فضلكم في رجل أوقف وقفاً على الفقراء والمساكين عامة بلا قيد وقال يقدم الأقرب فالأقرب وتوفى الرجل الواقف إلى رحمة الله تعالى وجعل ابنه ناظر أعلي الوقف المذكور والواقف له أبناء آخر غير الناظر المذكور واقتقر ابن أخى الناظر وليس معه أحد من الفقراء في درجته في ذلك الزمان فأعطى الناظر لابن أخى الواقف المذكور غلة الوقف ثم مات الناظر إلى رحمة الله تعالى ومات أيضاً إخوته واقتقر أبناء أبناء الواقف وأبناء إخوته جميعاً غير ابن أخيه الذي أعطاه الناظر المذكور غلة الوقف فطلب جميع من افتقروا مشاركة ابن الأخ المذكور في غلة الوقف فامتنع محتجاً عليهم بأنه قد أخذ الغلة بصفة الفقر ولم تزل عنه الصفة المذكورة فهل لمن افتقر حق في مشاركة ابن الأخ المذكور في غلة الوقف والحالة هذه أم لا حق لهم في مشاركته أم كيف الحكم أفتونا (الجواب) حيث

الناس وعلي قدر تعظيمه لله جل  
جلاله وتعظيم حرمة يعظم الناس  
حرماته، ومنها أنها تستدعي  
نسيان الله لعبده وتركه وتخليته  
بينه وبين نفسه وشيطانه وهناك  
الهلاك الذي لا يرجى معه نجاة  
قال تعالى يا أيها الذين آمنوا  
اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت  
لنفسك إلى أولئك هم الفاسقون  
فأمر بتقواه ونهى أن يتشبه  
عباده المؤمنون بمن نسيه بترك  
تقواه وأخبر أنه عاقب من ترك  
تقواه بأنه أنساه نفسه أي أنساه  
مصلحتها وما ينجي من عذابه  
وما يوجب له الحياة الأبدية فترى  
العاصي مهمل المصالح لنفسه مضياً  
لها قد أغفل الله قلبه عن ذكره  
واتبع هواه وكان أمره فرطاً  
فضيع من لا غنى له عنه ولا عوض  
له منه واستبدل به ماعنه كل الغنى  
ومنه كل عوض :

من كل شيء إذا ضيعته عوض  
وما من إلا إن ضيعته عوض  
ومنها أنها تخرج العبد من  
دائرة الإحسان وتمنعه  
ثواب المحسنين فإن الإحسان  
إذا باشر القلب منعه من المعاصي  
فإن من عبد الله كأنه يراه لم يكن  
ذلك إلا لاستيلاء ذكره ومحبه  
 وخوفه ورجائه على قلبه بحيث  
يصير كأنه يشاهده وذلك يحول  
بينه وبين المعصية فضلاً عن  
مواقعها فإذا خرج من دائرة  
الإحسان فاتته حجة رفقته الخاصة

أن الواقف أوقف وقفه على الفقراء وقال يقدم الأقرب فالأقرب ظهر أن وقفه  
مفيد بتحقيق أمرين معاً الفقر والأقربيه وحينئذ فينتي قيده بانتفاء أحد الأمرين  
وبانتفاء قيده عن الذي كان مستقلاً ببلغة الوقف بموجب تحقق القيد أولاً فيه فقط  
ينتهي عنه الاستحقاق ببلغة الوقف ويرجع استحقاق الغلة لمن تحقق فيه القيد لقول  
العلامة الشيخ حجازي والعلامة الشيخ محمد الأمير في حاشيتهما على المجموع  
عند قوله ولا يخرج ساكن استغنى لغيره مانصه واللفظ للأول إلا أن يكون  
الوقف مقيداً بوصف فقد فيه كما في الخطاب أو يمكث نحو عشرة أعوام في طلب  
العلم ولم تظهر له نجابة كما في المعيار أو يشترط الوقف أن من استغنى لأشئ له  
أو يرى الناظر ذلك مصلحة اه ولفظ الأمير إلا أن يكون الوقف مقيداً بوصف  
الحاجة وشرط الواقف أن من استغنى لاحق له ككل من فقد فيه الوصف الذي  
قيد به الواقف كما في الخطاب في المعيار ان مكث نحو عشرة أعوام في طلب العلم  
ولم تظهر له نجابة لا يستحق فيما قيد ببلغة العلم اه ولا شك أن ابن أخي الواقف  
المذكور إنما استحق الاستقلال ببلغة الوقف المذكور أولاً بموجب تحقق الفقر  
والأقربيه معاً فيه وبمجرد افتقار أبناء أبناء الواقف قد زالت عنه صفة الأقربيه  
وبزوالها زال عنه استحقاق غلة الوقف المذكور وآل استحقاق الغلة المذكورة  
لأبناء أبناء الواقف بمقتضى تحقق الفقر والأقربيه معاً فيهم فقط واعلم أنا مع قول  
الواقف يقدم الأقرب فالأقرب لا يحتاج لقياس الغلة على السكنى في جريان قول  
الأمير وغيره ولا يخرج ساكن استغنى لغيره على أن الفرق بينهما باقتضاء الغلة  
استيلاء الناظر دون المستحق واقتضاء السكنى المكس كما لا يخفى وحينئذ فلا يأتى  
عند عدم قول الواقف يقدم الأقرب فالأقرب الا قول العلامة الأمير في مجموعه  
وفضل الناظر الأحوج ثم قريب الواقف من غير معينين في غلة وسكنى اه قال  
الشيخ حجازي عليه أي ثم إذا استتوا في الاحتياج فضل قريب الواقف  
وأعطى الفضل لمن يليه فإن لم يكن أقرب ولم يسمعهم أكرى عليهم وقسم كراؤه  
بينهم بالسواء إلا أن يرضى أحدهم بما يصير لاصحابه من الكراء ويسكن فيها فله  
ذلك كما في الخطاب اه دون قول الأمير المتقدم ولا يخرج ساكن استغنى لغيره  
كما لا يخفى فتأمل يا ناصف والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ دام فضلكم في طائفة اختلفوا  
في صلاة التراويح فبعضهم أقاموا بعشر ركعات سنيها عديدة واعتقدوا أنها أفضل  
من العشرين بدعوى أن الذي ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم عشرة وثمانية  
وثلاثة عشر ركعة مع الوتر والاتباع خير من الابتداع وبعضهم قالوا إن التراويح  
لغير من بالمدينة عشرون ركعة مع الوتر باجماع الصحابة عليه وهو اختيار إمامنا  
الشافعي والعمل عليه عند أهل الحرم المشكى فمن فعلها أقل من ذلك فهو زنديق  
لانكاره الاجماع بدليل أنهم لو لم ينكروا الاجماع لما فعلوا أقل من ذلك

وعيشهم الهني ونعيمهم التام فإن أراد الله به خيراً أقره في دائرة عوم المؤمنين فإن عصاه بالمعاصي التي تخرجه من دائرة عوم الإيمان كما قال الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ولا ينهب نهبه ذات شرف يرفع إليه فيها الناس أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن فأيماكم إياكم والخروج منها والتوبة معروضة بعد الخروج منها فالمبادرة المبادرة إليها قبل القوت فكيف يهون على العبد أن يرتكب شيئاً يخرج به من دائرة الإيمان ويحول بينه وبينه ولكن لا يخرج من دائرة عوم المسلمين فإن استمر على الذنوب وأصر عليها خيف عليه أن يرين علي قلبه فيخرجه عن الإسلام بالكلية ومن ههنا اشتد خوف السلف كما قال بعضهم إنهم يخافون الذنوب وأنا أخاف الكفر، ومنها أنها تضعف سير القلب إلى الله تعالى والدار الآخرة وتوقعه وتوقفه وتقطعه عن السير فلا تدعه يخطو إلى الله خطوة هذا إذا لم ترده عن وجهته إلى ورائه فإن الذنب يحجب الواصل ويقطع السائر وينكس الطالب، ومنها أنها تزيل النعم وتحل النقم فها زالت عن العبد نعمة إلا

فلا تحل ذبيحتهم وطعامهم ومناحتهم ولا تجوز الصلاة على جنازهم ثم أفتى قوم منهم بأن القائل بكفر الفاعلين أقل من عشرين هو كافر قطعاً لأنه سعى الإسلام كافراً وأن صلاة التراويح صحيحة مطلقاً سواء كانت عشرين أو أقل منه أو أكثر فمن اقتصر على نحو ركعة أو ركعتين أو ثلاثة فقد حصل أصل السنة ومن آتتها عشرين فقد حاز كمال الفضيلة أخذاً من الكتاب المسمى ببشرى الكريم وعبارته ولو اقتصر على بعض العشرين صح وأثيب عليه ثواب التراويح خلافاً لبعضهم فقولهم وهي عشرون أى أكثرها فما الحكم في ادعاء هؤلاء وأفوالهم واعتقادهم أفيدونا بالجواب الشافي ولكم من الله جزيل الثواب الوافي (الجواب) أما دعوى الفرقة الأولى أن صلاة التراويح بعشرين ركعة من الابتداء فباطلة لقول العلامة ابن رشد في بداية المجتهد أجمعوا على أن التراويح التي جمع عليها عمر بن الخطاب الناس مرغب فيها وإن كانوا اختلفوا أى أفضل أى أو الصلاة آخر الليل التي كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن الجمهور على أن الصلاة آخر الليل أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام أفضل الصلاة صلاتكم في بيوتكم إلا المكتوبة ولقول عمر بن الخطاب فيها والتي تامة عنهما أفضل واختلفوا في المختار من عدد الركعات التي يقوم بها الناس في رمضان فاخترنا مالك في أحد قوله وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وداود والقيام بعشرين ركعة سوى الوتر وذكر ابن القاسم عن مالك أنه كان يستحسن ستاً وثلاثين ركعة والوتر ثلاث وسبب اختلافهم اختلاف النقل في ذلك وذلك أن مالكا روى عن يزيد بن رومان قال كان الناس يقومون في زمان عمر بن الخطاب بثلاث وعشرين ركعة وخرج ابن أبي شبة عن داود بن قيس قال أدركت الناس بالمدينة في زمان عمر بن عبد العزيز وأبان بن عثمان يصلون ستاً وثلاثين ركعة ويوترون ثلاث وذكر ابن القاسم عن مالك أنه الأمر القديم يعنى القيام بست وثلاثين ركعة اه وفي شرح عبد الباقي على العزية مع المتن ومن المستحب متأكداً قيام رمضان وهو ثلاث وعشرون ركعة بالشفع والوتر اه قال الشيخ حسن العدوى عليه اقتصر على هذا العدد لأنه هو الذي استمر عليه العمل في زماننا شرقاً وغرباً وإلا ففي أول الأمر كانوا يقيمون بإحدى عشرة ركعة لكن مع تطويل القراءة وقد كان صلى الله عليه وسلم صلاتها مع بعض أصحابه ذات ليلة فلما أصبح الناس تحددوا بذلك في الليلة الثانية كثروا فلما كان في الليلة الثالثة عجز المسجد عن أهله فلم يخرج إليهم صلى الله عليه وسلم خشية أن تفرض عليهم اه وفي الزرقاني على الموطأ عند قوله قال عبد الرحمن بن عبد القاري خرجت مع عمر بن الخطاب في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع أى جماعات متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط فقال عمر والله إنى لأرانى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد

بذنب ولا حلت به نعمة إلا بذنب  
كما قال علي رضي الله عنه ما نزل  
بلاء إلا بذنب ولا رفع بلاء  
إلا بتوبة قال تعالى وما أصابكم  
من مصيبة فبما كسبت أيديكم  
ويعفون كثير وقال عز ذكره  
ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة  
أنعمها على قوم حتى يغيروا  
بما بأنفسهم فأخبر سبحانه وتعالى  
أنه لا يغير نعمة التي أنعم بها على  
أحد حتى يكون هو المغير بنفسه  
فيغير طاعة الله بمعصيته وشكره  
بكفره وأسباب رضاه بأسباب  
سخطه فإذا يغير عليه جبار  
السموات والأرضين وما ربك  
بظلام للعبيد وفي بعض الآثار  
الإلهية عن الرب تبارك وتعالى  
أنه قال وعزقي وجلالي لا يكون  
عبد من عبيدي على ما أحب ثم  
ينتقل عنه إلى ما أكره إلا انتقلت  
له بما يحبه إلى ما يكره ولا يكون  
عبد من عبيدي على ما أكره ثم  
ينتقل عنه إلى ما أحب إلا انتقلت  
له بما يكره إلى ما يحب وقد  
أحسن القائل

إذا كنت في نعمة فارعاها  
فإن الذنوب تزيل النعم  
وخص ثناها رب العباد  
فرب العباد سريع التعم  
ولما كوالظلم مهما استطعت  
فظلم العباد شديد الوخم  
وسافر بقلبك بين الوري  
لتبصر آثار من قد ظلم  
فذلك مساكنهم بعدهم

لكن أمثل لجمعهم على أبي بن كعب قال أي عبد الرحمن ثم خرجت معه ليلة  
أخرى والناس يصلون بصلاة قاريهم فقال عمر نعمت البدعة هذه مانصه وصفها  
بنعمت لأن أصل ما فعله سنة وإنما البدعة الممنوعة خلاف السنة وقال ابن عمر  
في صلاة الضحى نعمت البدعة وقال تعالى ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم  
إلا ابتغاء رضوان الله قال وقال الباجي وهذا تصریح منه بأنه أي عمر أول من  
جمع الناس في قيام رمضان على إمام واحد لأن البدعة ما ابتدأ بفعله المبتدع ولم  
يتقدمه غيره فابتدعه عمر وتابعه الصحابة والناس إلى هلم جرا وهذا يبين صحة  
القول بالرأى والاجتهاد فبها بدعة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يسن الاجتماع  
لها ولا كانت في زمان الصديق وهي لغة ما أحدث على غير مثال سبق وتطلق  
شرعاً على مقابل السنة وهي ما لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم ثم تنقسم إلى  
الأحكام الخمسة وحديث كل بدعة ضلالة عام مخصوص وقد رغبت فيها عمر بقوله  
نعمت البدعة وهي كلمة تجمع المحاسن كلها كما أن بس تجمع المساوئ كلها وقد  
قال صلى الله عليه وسلم اقتدوا بالذين من بعدي أي بكر وعمر وإذا أجمع  
الصحابة على ذلك مع عمر زال عنه اسم البدعة اه وأما دعوى من أفتى من  
الفرقة الأولى بأن القائل بكفر الفاعلين أقل من عشرين هو كافر قطعاً فباطلة  
أيضاً لقوله تعالى إن الله لا يغير أن يشرك به ويغير ما دون ذلك لمن يشاء وما في  
الموطن من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما  
وفي رواية في مسلم فإن كان كما قاله ولا رجعت عليه وغير هذا من الروايات قال ابن عبد البر  
المعنى فيه عند أهل الفقه والآثر والجماعة النهي عن أن يكفر المسلم أخاه بذنب  
وقد ورد مثل هذا في قوله عليه السلام سابق المسلم فسق وقناله كفر وقوله عليه  
السلام لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض فهذه الأحاديث وما  
أشبهها ليست على ظاهرها عند أهل الحق والعلم بالأصول يدفعها أقوى منها من  
الكتاب والسنة المجمع عليها والآثار الثابتة وقد ضلت جماعة من أهل البدع من  
الخوارج والمعتزلة في هذا الباب فاحتجوا بهذه الآثار ومثلها في تكفير المذنبين  
واحتجوا بآيات ليست على ظاهرها مثل قوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله  
فأولئك هم الكافرون وقوله تعالى أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون ونحو هذا  
والحجة عليهم قوله تعالى إن الله لا يغير أن يشرك به ويغير ما دون ذلك لمن  
يشاء ومعلوم أن هذا قبل الموت لمن لم يتب لأن الشرك من تاب منه وانتهى عنه  
غفر له قال الله تعالى قل للذين كفروا إن يتوبوا يغفر لهم ما قد سلف وأجمعوا  
على أن المذهب وإن مات مصراً يرثه ورثته ويصلي عليه ويدفن في مقابر المسلمين  
فهذا كله يشهد أن من قال لأخيه يا كافر ليس على ظاهره وقوله فقد باء بها أحدهما  
أي فقد احتمل الذنب في ذلك القول والمعنى أن المقول له يا كافر إن كان كذلك

شهود عليهم ولا تنهم  
وما كان شيء عليهم أضر  
من الظلم وهو الذي قد قسم  
فكم تركوا من جنات ومن  
قصور وأخرى عليهم أطم  
صلوا بالجحيم وفاتوا بالنعيم  
وكان الذي نالهم كالخسك  
ومنها ما يليقه الله عز وجل من  
الرب والخوف في قلب العاصي  
فلاتراه إلا خافاً مرعوباً فإن  
الطاعة حصن الله الأعظم الذي  
من دخله كان من الآمين من  
عقوبة الدنيا والآخرة ومن خرج  
عنه أحاطت به المخاوف من كل  
جانب فلا يجد العاصي إلا قلبه كانه  
بين جناحي طائر إن حركت  
الريح الباب قال جاء الطلب وإن  
سمع وقع قدم خاف أن يكون  
نذير العطب يحسب كل صيحة  
عليه وكل مكروه فاصد لديه فن  
خاف الله أمته من كل شيء ومن  
لم يخف الله خاف من كل شيء كما قيل  
بذا قضى بين الناس هل خلقوا  
أن المخاوف والأجرام في قرن  
ومنها أنها توقع الوحشة بينهم وبين  
ربه وبين الخلق وبينه وبين  
نفسه وكلما كثرت الذنوب  
اشتدت الوحشة  
فان كنت قد أوحشتك الذنوب  
ب فعدعها إن شئت واستأنس  
ومنها أنها تصرف القلب عن محنته  
واستقامته إلى مرضه وانحرافه  
فلا يزال مريضاً معلولاً لا ينتفع  
بالأغذية التي بها حياته وصلاحه

فقد احتمل ذنبه ولا شيء على القائل قوله ذلك لصدقه في له وإن لم يكن كذلك  
فقد باء القائل بذنوب كبير وإثم عظيم احتمله بقوله ذلك اه كلام ابن عبد البر في  
التهديد من شرح الموطأ أفاده الوالد في فتاويه عن المسائل الملقوفة وبالجملة فكل  
من صلاة التراويح بإحدى عشرة ركعة مع الوتر أو بثلاث وعشرين ركعة مع  
الوتر أو بأقل أو بأكثر يحصل لسنة التراويح بلا خلاف في ذلك وإنما الخلاف  
في كون الإحدى عشرة أفضل من الثلاثة والعشرين أو بالعكس والجمهور على  
الأول بشرطين أحدهما كونها بتطويل القراءة وثانيهما كونها آخر الليل لا أوله  
ولكن قد جرى العمل بترجيح الثاني لأمرين أحدهما أن الناس الآن لم يصلوا  
التراويح إلا أول الليل لكونه أسهل في حقهم وثانيهما أنهم قد جروا على  
التخفيف في القراءة خوفاً من أن يتركها الأغلب لو طولت فصار كثرة الركعات  
عوضاً عن التطويل في القراءة وقد وقع الخلاف بين العلماء في كون الأفضل  
كثرة الركعات أو قلتها مع التطويل وكل من الفرق الأولى والثانية قد ارتكبت  
ذنبا عظيما في قولها بما لم يقل به الشرع أما الثانية فلقد عواها أن من فعل التراويح  
أقل من عشرين ركعة زنديق لا تحل ذبيحته الخ وأما الأولى فلقولها بأن من كفر  
مسلماً فقد كفر كما لا يخفى فيجب على ولي الأمر تعزيرهم بما يراه والله أعلم  
(ثم سئلت بعين السؤال المذكور فأجبت بما نصه) الحمد لله والصلاة والسلام  
على رسول الله قد تقدم نظير هذا وأجبت بما حاصله أن كلا من صلاة التراويح  
بإحدى عشرة ركعة مع الوتر أو بثلاث وعشرين ركعة مع الوتر أو بأقل أو  
بأكثر يحصل لسنة التراويح التي هي عبارة عن قيام الليل بلا خلاف في ذلك  
وإنما الخلاف في كون الإحدى عشرة أفضل من الثلاثة والعشرين أو بالعكس  
والجمهور على الأول بشرطين أحدهما كونها بتطويل القراءة وثانيهما كونها آخر  
الليل لا أوله ولكن قد جرى العمل بترجيح الثاني لأمرين أحدهما أن الناس  
الآن لم يصلوا التراويح إلا أول الليل لكونه أسهل في حقهم وثانيهما أنهم قد  
جروا على التخفيف في القراءة خوفاً من أن يتركها الأغلب لو طولت فصار  
كثرة الركعات عوضاً عن التطويل في القراءة وقد وقع الخلاف بين العلماء في كون  
الأفضل كثرة الركعات مع التخفيف أو قلتها مع التطويل وكون صلاة التراويح  
بالعدد الأول هي صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتضي كون صلاتها بالعدد  
الثاني بدعة ضرورة أن ذلك هو ما أجمع الصحابة عليه مع سيدنا عمر بن الخطاب رضي  
الله تعالى عنهم أجمعين وقد قال صلى الله عليه وسلم اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر  
وعمر فدعوى الفرق الثانية كفر من صلى التراويح أقل من عشرين لإنكاره الإجماع  
فلا تحل ذبيحتهم ولا مناعتهم باطلة قد ارتكبت قائلها ذنباً عظيماً في قوله بما لم  
يقل به الشرع بتكفير المسلم بمجرد وهم الذنب وكذا دعوى من أفتى من الفرق



فإن تأثير الذنوب في القلب كتأثير  
الأمراض في الأبدان بل الذنوب  
أمراض القلوب وداؤها ولا دواء  
لها إلا تركها ، ومنها أنها تعمى  
بصورة القلب وتطمس نوره  
وتسد طرق العلم وتحجب موارد  
الهداية ولا يزال هذا النور يضعف  
ويضمحل وظلام المعصية يقوى  
حتى يصير القلب مثل الليل البهيم  
فكم مهلك يسقط فيه وهو  
لا يبصره كأمى خرج بالليل  
في طريق ذات مهالك ومعاطب  
فياصرة السلامة ويسارعة العطب  
ثم تقوى تلك الظلمات وتفيض  
من القلب إلى الجوارح فتغشى  
الوجه مع السواد بحجب قوتها  
وتزايدها فإذا كانت عند الموت  
ظهرت في البرزخ فامتلا القبر ظلمة  
كما قال صلى الله عليه وسلم إن هذه  
القبور تمتلئ على أهلها ظلمة وإن  
الله نورها بصلاقي عليهم فإذا كان  
يوم الميعاد وحشر الأجساد علت  
الظلمة الوجوه علوا ظاهراً يراه  
كل أحد حتى يصير الوجه أسود  
مثل الفحمه فيألفها عقوبة لنوازنها  
لذات الدنيا بأجمعها من أولها  
إلى آخرها ، ومنها أنها تصغر  
النفس وتقمعها وتدنسها وتحقرها  
حتى تصير أصغر كل شيء وأحقره  
كما أن الطاعة تنميها وتزيكها  
وتكبرها ، ومنها أن العاصي دائماً  
في أسر شيطانه وسجن شهواته  
وقيود هواه فهو أسير مسجون  
مقيد ولا أسير أسوأ حالاً من

الأولى بأن القائل بكفر الفاعلين أقل من عشرين هو كافر قطعاً باطلة لقوله  
تعالى إن الله لا يغير أن يشرك به ويغير ما دون ذلك لمن يشاء قال ابن عبد البر  
ومعلوم أن هذا قبل الموت لمن لم يتب لأن الشرك من تاب منه وانتهى عنه  
غفر له قال الله تعالى قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وأجمعوا على  
أن المذنب وإن مات مصرأ برته ورثته ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين  
فهذا كله يشهد أن من قال لأخيه يا كافر ليس على إطلاقه وقوله صلى الله عليه  
وسلم من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما أى فقد احتمل الذنب في ذلك  
القول والمعنى أن المقول له يا كافر إن كان كذلك فقد احتمل ذنبه ولا شيء على  
القائل له ذلك لصدقه في قوله وإن لم يكن كذلك فقد باء القائل بذنب كبير وإثم  
عظيم احتمله بقوله ذلك اه المراد من كلام ابن عبد البر في التهديد من شرح  
الموطأ والله أعلم (ما قولكم دام فضلكم) في امرأة توفيت ولا وارث لها  
سوى أنها تركت من ذوى رحمها أولاد أختها الشقيقة وأولاد ابن أختها لأب  
فمن يرثها أفئتنا (الجواب) أولاد أخت الشقيقة يستحقون النصف وأولاد  
ابن الأخت للأب يستحقون السدس ويرد الباقي عليهم بنسبة ما استحقه كل على  
ما اعتمده المتأخرون من توريث ذوى الأرحام وعلى ما هو الأصح في طريقة  
توريثهم من مذهب أهل التزويل ففي شرح أقرب المسالك أن الذى اعتمده  
المتأخرون توريث ذوى الأرحام حيث لم يكن ذو سهام وذكر الشيخ الصاوى  
في حاشيته أن ولد الأخوات من جميع الجهات كلها من ذوى الأرحام وأن أصح  
المذاهب في توريثهم مذهب أهل التزويل وحاصله أننا نزلهم منزلة من أدلوا به  
للبيت درجة فيقدم السابق للبنت فإن استووا فاجعل المسئلة لمن أدلوا به اه  
والله أعلم (ما قولكم) دام فضلكم فيمن اتهم بتهمة قتل أو سرقة أو ضرب ولم  
يثبت عليه شيء من ذلك على المنهج الشرعى بل وجد قرائن وأحوال ظنية توجب  
الشبهة عليه فهل والحال ما ذكر للحاكم الشرعى تعزيره بما يراه من حيس  
أو ضرب بالسوط زاجراً له أم لا أفئتنا أم أجورين حال كون ذلك معزياً إلى  
مأخذه من كتب المذهب ولكن الثواب من الملك الوهاب (الجواب) نعم له  
ذلك اعتماداً على القرائن والأحوال الموجبة للتهمة ففى كتاب التبصرة للعلامة ابن  
فرحون في فصل بيان عمل فقهاء الطوائف الأربعة بالحكم بالقرائن والإمارات  
قال ابن العربى على الناظر أن يلاحظ الإمارات إذا تعارضت فما ترجح منها قضى  
بجانب الترجيح وهو قوة التهمة ولا خلاف في الحكم بها وقد جاء العمل بها  
في مسائل اتفقت عليها الطوائف الأربعة وبعضها قال بها المالكية خاصة ثم أخذ  
يعدد شواهد ذلك من المسائل إلى أن قال السابعة والعشرون اعتبار اللوث  
والاعتدال عليه في الإقدام على القسامة والأخذ بالقود وقال والخامس والثلاثون

وجوب إقامة الحد على المرأة إذا ظهر بها حمل ولم يكن لها زوج وكذلك الأمة إذا لم يكن لها زوج ولا سيد معترف بأنه وطئها السادسة والثلاثون وجوب الحد على من وجدت منه رائحة الخمر أو قاءها وقال والتاسعة والثلاثون أن مالكا وأصحابه رحمهم الله تعالى منعوا سماع الدعوى التي لا تنبئ بالصدق غير أن قائل العرف يدل على كذبها كدعوى رجل لداريد حائز يتصرف بالهدم والعمارة مدة طويلة نحو عشر سنين والمدعى مشاهد ساكت ولا ثم مانع من خوف ولا قرابة ولا صهر فان ذلك قرينة دالة على كذب الدعوى وكذلك لو ادعى رجل على رجل أنه سرق متاعه والمدعى عليه بما لا يثبت فان المدعى لا تسمع دعواه لقيام شاهد الحال على كذبه وقصد الأذى ويؤدب المدعى على خلاف في ذلك الأربعون قال أصحابنا إذا رأينا رجلا مذبحاً في دار والدم يجري وليس في الدار أحد ورأينا رجلاً قد خرج من عنده في حالة مشككة علنا أنه الذي قتله وكان لونا يوجب القسامة والقود للقرينة الظاهرة اه المراد وفي شرح العلامة البردبر على سيدى خليل ومن قام له لوث من أولياء المقتول على شخص فادعى به عليه فطلب من المدعى إيمان القسامة أى الخسوس بأن يقول بالله الذى لا اله إلا هو لمن ضربه أو جرحه مات أو لقد قتله أو لقد جرحه أو ضربه ولقد مات منه على تفصيله المذكور في محله فنكل أى عن إيمان القسامة وردها على المدعى عليه لحلفها وأولى إن لم يحلفها فإن المدعى عليه يجحد مائة ويحبس ستة نظراً للوث قال والوث بفتح اللام وسكون الواو وهو الأمر الذى ينشأ عنه غلبة الظن بوقوع المدعى به ويسمى اللطخ اه المراد والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ فيما إذا وكلت المرأة البكر البالغة بالحيض أو السن رجلاً بالولاية العامة وليس لها ولى يجبر على أن يزوجه بفلان بمهر كذا هل يصح نكاحها أم لا أفقونا (الجواب) إذا كانت المرأة غير متصفة بواحد من صفات أربع أجمال أو المال أو الحسب أو النسب صح نكاحها بالولاية العامة مع وليها الغير المجبر كعمها أو كافلها أو الحاكم فلذا نص في المدونة وابن عرفة وابن قنبر وغيرهم على جواز تولي عقد نكاح الدبنة التي لم تصنف بواحد من الصفات المذكورة لمطلق مسلم مع وجود كميها أو كافلها أو الحاكم وإذا انصفت بصفتين من الصفات المذكورة بل وبصفة فقط على ما قاله بعضهم فشرية لا يصح نكاحها بالولاية العامة مع وجود كميها أو الحاكم إلا إذا دخل الزوج بها مرضى بعد الدخول زمن تلد فيه الأولاد كـ ثلاث سنين فلذا لم يجز لمن له الولاية العامة أن يتولى عقد نكاح امرأة شريفة مع وجود كميها أو الحاكم كذا في أقرب المسالك وشرحه والله أعلم ﴿ما قولكم دام فضلكم﴾ في بكر بالغة زوجها أبوها على رجل بمهر مسمى قبض بعضه وأجل بعضه فادعت بعد الدخول أنها لم تقبض شيئاً من المسمى فهل تسمع دعواها أم لا يرهل للأب قبض الصدق أم لا (الجواب)

أسير أسره أعدى عدوه ولا سجن أضيّق من سجن الهوى ولا قيد أصعب من قيد الشهوة فكيف يسير إلى الله تعالى والدار الآخرة قلب مأسور مسجون مقيد، ومنها سقوط الجاه والمنزلة والكرامة عند الله وعند خلقه فان أكرم الخلق عند الله أنقامهم وأقربهم منزلة أطوعهم له وعلى قدر طاعة العبد له تكون منزلته عنده فإذا عصاه وخالفه سقط من عينه فأسقطه من قلوب عباده، ومنها أنها تسلب صاحبها أسماء المدح والشرف وتسكوه أسماء الذم والصغار فتسلبه اسم المؤمن والبر والحسن والتمتق والمطيع والمنتب والولى والورع والصالح والعايد والخائف والأواب والطيب والرضى ونحوها وتسكوه اسم الفاجر والعاصي والخالف والمسى والمفسد والخبيث والسخوط والزاني والسارق والقاتل والكاذب والخائن واللوطى وقاطع الرحم والغادر وأمثالها فهذه أسماء الفسوق وبش الاسم الفسوق بعد الإيمان التي توجب غضب الديان ودخول التيران وعيش الخزي والهوان وتلك أسماء توجب رضى الرحمن ودخول الجنان، ومنها أنها تؤثر بالخاصية في نقصان العقل فلا تجد عاقلين أحدهما مطيع لله تعالى والآخر عاص لا وعقل المطيع منهما أوفر وأكل وفكره أصح

ورأيه أئد والصواب قرينه ولهذا  
تجد خطاب القرآن إنما هو مع  
أولى الآباء والعقول وكيف  
يكون عاقلاً وافر العقل من بعض  
من هو في قبضته وفي داره  
وهو يعلم أنه يراه ويشاهده فيعصيه  
وهو بعينه غير متوار عنه  
ويستعين بنعمه على مساحطه  
ويستدعي كل وقت غضبه له  
ولعنته له وبإعجاب لو صحت العقول  
لعلبت أن طريق تحصيل اللذة  
والفرحة والسرور وطيب العيش  
إنما هو في رضى من النعم كله  
في رضاه والالم والعذاب كله في  
سخطه وغضبه ومن أعظم عقوبة  
المعصية أنها توجب القطيعة بين  
العبد وبين ربه تبارك وتعالى  
وإذا وقعت القطيعة انقطعت عنه  
أسباب الخير واتصلت به  
أسباب الشر فأى فلاح وأى  
رجاء وأى عيش لمن انقطعت عنه  
أسباب الخير وقطع ما بينه وبين  
ولي ومولاه الذى لا يخفى له عنه  
طرفة عين ولا بد له منه ولا عوض  
له عنه واتصلت به أسباب الشر  
ووصل ما بينه وبين أعدى عدوه  
فتولاه عدوه وتحلى عنه وليه  
فلا تعلم نفس ما فى هذا الانقطاع  
والانفصال من أنواع الآلام  
 وأنواع العذاب قال بعض السلف  
 رأيت العبد ملق بين الله تعالى وبين  
 الشيطان فإن أعرض الله عنه تولاه  
 الشيطان وإن تولاه الله لم يقدر عليه  
 الشيطان ومن عقوباتها أنها تحق

لا تسمع دعواها وللأب قبض الصداق فى مجموع العلامة الأمير مع شرحه  
وضوء الشموع وقبضه أى الصداق يجبر ووصى على المال وهو مقدم وصديق  
فى التلف يمين ولا يحتاج لينة أى على التلف الذى حلف عليه أو على القبض  
من حيث براءة الزوج ولا يغرمه الزوج ثانية اه والله أعلم ﴿ما قولكم دام  
فضلكم﴾ فى قول المؤذنين بين يدى الخطيب فى يوم الجمعة روى عن أبى هريرة  
رضى الله عنه أنه قال عليه الصلاة والسلام أن يوم الجمعة سيد الأيام وحج  
الفقراء وعيد المساكين والخطبة فيها مكان الركعتين فإذا صعد الخطيب المنبر  
فلا يتكلمن أحدكم ومن يتكلم فقد لغا ومن لغا فاجتمع له هل هذا الحديث ورد  
كله فى حديث واحد أم لا وهل قوله مكان بالرفع على أنه خبر قوله والخطبة  
أم بالنصب على أنه ظرف لأن علماء الجاوى اختلفوا فيه فقال بعضهم بنصبه  
ولا يجوز رفعه لأن الرفع يقتضى أن الخطبة موضع للركعتين وليس كذلك بل  
إنما منزلة منزلة الركعتين وأيضاً أن الخطبة مؤنثة والمكان مذكر فكيف  
يجبر عن المؤنث بالذكر وقال بعضهم برفعه لأنه ظرف متصرف وهو الظاهر  
وإن كان يجوز نصبه ليعلم المبتدون أنه خبر مرفوع بينوا لنا ذلك بأوضح البيان  
ولكم الأجر والثواب من الرحيم الوهاب ﴿الجواب﴾ لم يرد هذا كله فى حديث  
واحد وإنما قولهم روى عن أبى هريرة رضى الله عنه إلى الأيام فهو بمعنى مافى  
الموطأ من حديث طويل عن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم خير يوم طلعت الشمس يوم الجمعة وفى الزرقانى عليه وسلم من  
رواية أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال خير يوم  
طلعت عليه الشمس يوم الجمعة الحديث اه وقولهم وحج الفقراء وعيد المساكين  
فى الدرر المنتثرة فى الأحاديث المشتهرة للعلامة السيوطى حديث الجمعة حج  
المساكين ابن أبى أسامة فى مسنده عن ابن عباس رضى الله عنهما اه وقولهم فإذا  
صعد الخ فى الجامع الصغير للعلامة السيوطى بلفظ إذا قلت لصاحبك والإمام  
يخطب يوم الجمعة أنصت فقد لغت اه وفى الزرقانى على الموطأ عند شرحه لهذا  
الحديث ولاحمد من حديث على مرفوعاً ومن قال صه فقد تكلم ومن تكلم فلا  
جمعه له ثم قال وقال الباجى معناه المنع من الكلام وأكد ذلك بأن من أمر غيره  
بالصمت حينئذ فهو لاغ لأنه قد أتى من الكلام بما ينهى عنه كما أن من نهى فى  
الصلاة مصلياً عن الكلام فقد أقصد على نفسه صلاته وإنما نص على أن الأمر  
بالصمت لاغ تنبيهاً على أن كل مكلم غيره لاغ واللفظ ردى الكلام وما لاخير  
فيه اه ثم قال واستدل بالحديث على منع جميع أنواع الكلام حال الخطبة وبه  
قال الجمهور فى حق من يسمعها وكذا الحكم فى حق من لا يسمعها عند الأكثر  
قالوا وإذا أراد الأمر بالمعروف فليجعله بالإشارة قال وللشافعى فى المسئلة

بركة العمر وبركة الرزق وبركة العلم وبركة العمل وبركة الطاعة وبالجملة تحقق بركة الدين والدنيا فلا تجد قط أقل بركة في عمره ودينه ودينه ممن عصي الله تعالى وماحققت البركة من الأرض إلا بمعاصي الخلق، ومنها أنها تجعل صاحبها من السفلة بعد أن كان مهيباً لأن يكون من العلية، ومنها أنها تجرى على العبد من لم يكن يتجرأ عليه من أصناف المخلوقات فتجراً عليه الشياطين حتى بالأذى والإغواء والوسوسة والتخويف والتحرين وإنسانه مامصلحته في ذكره ومضرتة في نسيانه وتجري عليه شياطين الإنس بما تقدر عليه من أذاه فيغيته وحضوره وتجري عليه أهله وخدمته وأولاده وجيرانه حتى الحيوان البهيمن نفسه فتأسد وتستصعب عليه فلو أرادها لخبر لم تقاومه ولم تنقد إليه وتسوقه إلى مافيه هلاكه شاء أم أبى وعلى حسب اجترائه على معاصي الله تعالى يكون اجترأ هذه الآفات والنفوس عليه وليس شيء يرد عنه، ومن عقوبتها أنها تجعل العبد أحوج ما يكون إلى نفسه فإن كل أحد محتاج إلى مرفقها ينفعه وماضره في معاشه ومعهده والمعاصي تجعل العبد أحوج ما كان إلى نفسه في تحصيل هذا العلم فإذا وقع في مكروه واحتاج إلى التخلص منه خافه قلبه ونفسه وجوارحه

قولان مشهوران وبناهما بعض الأصحاب على الخلاف في أن الخطبتين بدل عن الركعتين أم لا فعلى الأول يجرم لا على الثاني وهو الأصح عندهم فمن ثم أطلق من أطلق منهم إباحة الكلام حتى شنع عليه من شنع من المخالفين اه المراد ومنه يعلم أن قولهم والخطبة فيها مكان الركعتين ليس بمحدث وإنما هو توجيه لقوله في الحديث فقد لغوت عند من استدل به على منع جميع أنواع الكلام وفي العزيرى فقد لغوت أى تكلمت بما لا ينبغي لأن الخطبة أقيمت مقام ركعتين فلا ينبغي الكلام فيها فيكره حينئذ تنزيهاً عند الشافعية وتحريماً عند الثلاثة اه ومكان إن جعل بمعنى بدل الذى في كلام الزرقاني صح رفعه ولا وجه لمنعه ضرورة إن بدل لا يؤثّر للثبوت على أن مكان اكتسب التأنيث من المضاف إليه فيصح رفعه مع بقاءه على معناه ثم اعلم أن قول المؤذنين بين يدي الخطيب يوم الجمعة ما ذكر من الأحاديث بدعة سيئة لوجهين (الأول) أنه استظهار على الشارع بزيادة خطبة على الخطبتين التي طلبها وجعلها بمنزلة الركعتين والثاني أنه بمنزلة زيادة ركعة في صلاة الجمعة خامسة على الأربع الذي جعلها الشارع وزيادة ركعة في الصلاة لاشك في منعه فيكون ما شابهه لأقل من أن يكون مكروهاً كراهة شديدة ولم تدع الضرورة له فيتجه بل من الممكن إدراج الخطيب واحد من هذه الأحاديث في اقتراح خطبته كما لا يخفى على ذى لب ويشهد لذلك قول تاج الدين السبكي في جمع الجوامع قال الشيخ أبو محمد الجويني والمتوضئ يشك أن يغسل غسلة ثالثة فيكون مأموراً بها أم رابعة فيكون منها عنها لا يغسل خوف الوقوع في المهي عنه اه فافهم والله أعلم (ماقولكم) دام فضلكم في قول صاحب الرسالة ابن أبى زيد ولا نكاح إلا بولي وصادق وشاهدى عدل وقال شارحه أبو الحسن ويشترط في شاهدى النكاح العدالة لما رواه ابن حبان في صحيحه من قوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح إلا بولي وشاهدى عدل وما كان من نكاح علي غير ذلك فهو باطل لحديث فإن لم يوجد العدول استكثروا من الشهود كالثلاثين والأربعين اه فما تعريف هذه العدالة المشروطة في شروط النكاح وما تعريف الذين يستكثرون منهم ثم هل يوجد قول بالاكتفاء بأقل من ثلاثين كالعشرة ولو على الضعيف أو خارج المذهب (الجواب) قال العلامة خليل في باب الشهادة العدل حر مسلم عاقل بالغ بلا فسق وبلا حجر وبدعة وإن تأول بتكارجي وقدرى اه قال العلامة العدوى على الحرثى ما لم يتب الفاسق وتعرف توبته ثم قال العدالة تطلق بمعنى عدالة الشهادة وهى ما نظرها المصنف بقوله العدل الخ وتطلق بمعنى المحافظة الدينية على اجتناب الكبائر والكذب وتوفى الصغائر وهو ما نظره له عياض وابن شاس ويوصف بها العبد فذلك جعلوا هذه الشروط في الشاهد وجعلوا من جملة الشروط أن يكون عدلاً اه والعدالة بالمعنى الأول عرف الفقهاء وبالمعنى

فإن القلب يصدأ بالذنوب  
ويشخن بالمرض والعبد إنما  
يحارب بقلبه والجوارح تبع له  
فإذا لم يكن عند ملكها قوة  
يدفع بها فما الظن بها والمقصود  
أن العبد إذا وقع في شدة أو  
كرهة أو بلية غانه قلبه ولسانه  
وجوارحه عما هو نفع له فلا  
ينجذب قلبه للتوكل على الله  
وللإجابة إليه والجمعية عليه  
والضرع والتذلل والانكسار  
بين يديه ولا يطاوعه لسانه  
لذكره وإن ذكره بلسانه لم يجمع  
بين قلبه ولسانه وهذا وشم أمر  
أخوف من ذلك وأدهى وأمر  
وهو يخونه قلبه ولسانه عند  
الاحتضار والانتقال إلى الله  
تعالى فربما تعذر عليه النطق  
بالشهادة كما شهد الناس كثيرا من  
المختضرين أصابهم ذلك حتى قيل  
لبعضهم قل لا إله إلا الله فقال  
آه آه لا أستطيع أن أقولها  
وقيل لآخر ذلك فقال ما ينبغي  
ما أقول ولم أدع معصية إلا  
ركبتها ثم قضى عليه ولم يقلها  
ولذا كان العبد في حال ذهته  
وكمال إدراكه قد تمكن منه  
الشیطان واستعمله فيما يريد من  
معاصي الله وقد أغفل قلبه عن  
الله وعطل لسانه عن ذكره  
وجوارحه عن طاعته فكيف  
الظن به عند سقوط قواه  
واشتغال قلبه ونفسه بما هو  
فيه من ألم النزاع وجمع الشيطان

الثاني عرف المتدئين كما يؤخذ من الخرشى فظهر أن العدالة المشروطة في شهود  
النكاح هي عدالة الشهادة التي نظر لها العلامة خليل بقوله العدل الخ وقال العلامة  
الدعوى عند قول شارح الرسالة ويشترط في شاهدي النكاح العدالة مانصه أي  
عند تحمل الشهادة وإن كانت العدالة لا تشترط في غير النكاح إلا وقت أداء  
الشهادة اهـ والذين يستكثر منهم عند عدم العدلين هم غير العدول من المستورين  
والفاسقين وفي الدسوقي عند قول الدردير علي سیدی خليل فغير العدول من  
مستور وفاسق عدم مانصه هذا عند وجود العدول وأما عند عدمهم فيكفي اثنان  
مستور حالهما ، وقيل : يستكثر من الشهود اهـ وقد نصوا على أن شهادة التواتر  
لا تخدم بعدد بل المدار على من يؤمن تواطؤهم على الكذب والله أعلم (ماقولكم)  
دام فضلكم في أكل بقرة ضربت بندقه على قلبها وكبدها ورثتها فطرحت على  
الأرض وبقيت تدب على الأرض أقل من عشر ساعات فلحقها ربها وهي حية  
فدبحها فوجد أثر الضرب في المواضع المذكورة هل يحل أكلها أم يحرم أفئونا  
(الجواب) نعم يحل أكلها إن صحب تذكيتها شخب دم أو قوة حركة فني شرح  
أقرب المسالك مع المتن للسلامة الدردير ما حاصله أن ما نيس قبل تذكيته من  
حياته بسبب خنق أو وقد أي ضرب بحجر أو غيره أو ترد من ذى علو أو فطخ  
لها من غيرها أو غير ذلك من كل ما ينفذ مقتلها إنما يؤكل إذا ذكى بشرطين  
(أحدهما) أن لا ينفذ بشيء مما ذكر قبل الذبح مقتلها بواحد من خمسة أمور .  
الأول : قطع النخاع . الثاني : قطع الودج . الثالث : نثر الدماغ . الرابع :  
نثر الحشو وهو ما حوته البطن من قلب ، وكبد ، وطحال ، وكلوة ، وأمعاء أي  
إزالة ما ذكر عن موضعه بحيث لا يمكن عادة رده لموضعه . الخامس : ثقب أي  
خرق مصران وأولى قطعه (وثانيتها) أن يصحب تذكيتهما إما قوة حركة كد  
رجل وضهما لا مجرد مد أو ضم أو ارتعاش أو قنق عين أو ضمها وإما شخب دم  
منها أي خروجه بقوة وإن لم يتحرك اهـ والله أعلم (ماقولكم) دام فضلكم  
في رجل من المسلمين حضر بالمحكمة الشرعية مع خصمه وعند الحكم عليه بالحكم  
الشرعي نفر وقال أنا رعية أرفع أمرى إلى فضلى نخرج ورفع أمره بالفعل فإذا  
يحكم عليه بذلك وماذا يستحقه شرعا أفئونا (الجواب) قال القاضي أبو الوليد  
ابن رشد رحمه الله تعالى في أول كتاب التجارة إلى أرض الحرب من مقدماته  
واجب بإجماع المسلمين أى وبالكتاب والسنة على من أسلم بدار الحرب أن لا يقيم  
بها حيث تجرى عليه أحكامهم اهـ قال الشيخ عليش وسوى المتأخرون بين هذه  
الصورة أعنى طرق الإسلام على الإقامة بدار الحرب وصورة طرو الإقامة على  
أصالة الإسلام في وجوب عدم الإقامة بها حيث تجرى عليه أحكام المشرىين اهـ  
قال ابن رشد فإذا وجب بالكتاب والسنة وإجماع الأمة على من أسلم بدار الحرب

له كل قوته وهمنه وحشره عليه  
بجميع ما يقدر عليه لينال منه  
فرصة فإن ذلك آخر العمل  
فأقوى ما يكون عليه شيطانه  
ذلك الوقت وأضعف ما يكون  
هو في تلك الحالة ممن ترى يسلم  
على تلك الحالة فهناك ثبت الله  
الذين آمنوا بالقول الثابت في  
الحياة الدنيا وفي الآخرة ويضل  
الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء  
ولقد قطع خوف الخاتمة ظهر  
المتقين وكان المسيئين أخذوا  
توقيعاً بالآمان أم لكم آيمان  
علينا بالغة إلى يوم القيامة إن  
لكم لما تحكون

يا أمنا مع قبض الفعل منه أهل  
أناك توقيع آمن أم أنت تملكه  
جمعت شيتين أمنا وأتباع هوى  
هذا وإحداهما في المرء يملكه  
والمحسنون على درب المخاوف قد  
ساروا وذلك درب لست تسلكه  
فرطت في الزرع وقت البذر من سفه  
فكيف عند حصاد الناس تدركه  
هذا وأعظم شيء فيك زهدك في  
دار البقاء يعيش سوف تتركه  
من السفيه إذا بالله أنت أم الـ  
مغبون في البيع غشبا وسوف يوعكه  
ومن عقوباتها أنها تعمى القلب  
فإن لم تعمه أضعفت بصيرته ولا بد  
وقد تقدم أنها تضعفه ولا بد فإذا  
عمى وضعف فأتى لهم من معرفة  
الهوى بل قد توارد على القلب  
حتى يتعكس سيره فيذكر الباطل  
حقا والحق باطلا والمعروف

أى وكذا لو طرأت الإقامة بها على أصالة الإسلام أن يهجره ويلحق بدار المسلمين  
ولا يشوى بين المشركين ويقيم بين ظهرانيهم كذا تجري عليه أحكامهم فكيف يباح  
لأحد الدخول إلى بلادهم حيث تجري عليه أحكامهم في تجارة أو غيرها اهـ وعليه فنفور  
هذا الرجل المسلم عن الحكم الشرعى وميله لرفع أمره إلى فصله الكافر ليجرى عليه حكم  
أولى بالتحريم مما ذكره ابن رشد والشيخ عليش ضرورة أن الذى صرح بتحريمه  
ليس فيه رغبة عن الحكم الشرعى وميل لحكم الكافر صراحة بل التزام بخلاف هذا الرجل  
المستول عنه كما لا يخفى قال العلامة ابن فرحون في تبصرته العقوبة تكون على فعل  
محرم أو ترك واجب أو ترك سنة أو فعل مكروه منها ما هو مقدر ومنها ما هو غير مقدر  
وتختلف مقاديرها وأجناسها وصفاتها باختلاف الجرائم وكبرها وصغرها وبحسب  
حال المجرم في نفسه وبحسب حال القاتل والمقول فيه والقول ، قال ابن قيم الجوزية  
اتفق العلماء على أن التعزير مشروع في كل معصية ليس فيها حد بحسب الجناية  
في العظم والصغر وبحسب الجاني في الشر وعدمه اهـ ولا شك أن هذا الرجل قد  
ارتكب محرماً إن لم يكن كفراً فهو قريب منه فيجب على الحاكم المبالغة في عقوبته  
بما يكون رادعاً له ولا مثاله وإنه أعلم «ما قولكم دام فضلكم» في عقار أوقفه  
من يملكه على نفسه ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده طبقة بعد طبقة ثم على  
المعاقين ثم على جهة لا تنقطع وقد انحصر الوقف الآن في أولاد أولاد الواقف  
فيتعدى أحدهم على قطعة أرض مسقوية من الوقف وبدلها بأرض عثرية والحال  
أنه ليس هو بناظر ولا بالوقف خراب يجوز استبداله برفع المستحقين المستبدل  
للقاضى فادعى أن الأرض العثرية ملكه بوضع يده عليها وأنكر كونه أخذها  
عن قطعة الأرض المسقوية التي هي من ضمن الوقف فطلب القاضى من المستحقين  
المدينين على المستبدل المذكور بيته تشهد بأن الأرض العثرية بدل عن المسقوية التي من  
ضمن الوقف المذكور فأحضروا شاهدين فشهدا بذلك فظعن في الشاهدين المستبدل  
بأنهم عصبة وعنده البيعة على ذلك فأجاب المستحقون المذكورون بأنهم عصبة  
لا يستحقون في الوقف شيئاً فهل يكون الطعن المذكور في بيعة الوقفية موجباً  
لعدم قبولهم أم لا أقنونا (الجواب) إن الطعن في بيعة الوقفية بأنهم عصبة لم يطل  
شهادتهم بالوقفية إذا انحصر الوقف فيهم أو كان معهم مشارك في الوقف أو كان  
الوقف يرجع إليهم بعد حين قال العلامة الدردير في شرحه على أقرب المسالك مع  
المتن ولا شهادة للشاهد إن جر بها نفعاً كشهادته بعتق عبيتهم الشاهد في ولائه  
كأن يشهد أن أباه مثلاً قد أعتق عبده فلاناً وفي الورثة من لاحق له في الولاء  
كالبنات والزوجات ويشترط أن تكون التهمة حاصلة في الحال بأن يكون العبد  
لومات الآن ورثته الشاهد وأما إذا كان قد يرجع إليه الولاء بعد حين كما لو شهد  
أن أخاه قد أعتق عبده وللأخ ابن فتقبل شهادته كما تقبل إذا كان لا وارث معه

منكرا والمنكر معروفا فينكر  
 في سيره ويرجع عن سفره إلى الله  
 والدار الآخرة إلى سفره إلى  
 مستقر النفوس المطلة التي رضيت  
 بالحياة الدنيا واطمأنت بها وغفلت  
 عن آياته وتركت الاستعداد  
 للقائه ولولم يكن في عقوبة الذنب  
 إلا هذه العقوبة وحدها لكانت  
 داية إلى ترك الذنوب والبعد عنها  
 والله المستعان . ومنها أنها مدد  
 من الإنسان يمد به عدوه عليه  
 وجيش يقويه به علي حربه  
 فالذنوب والمعاصي سلاح ومدد  
 يمد بها البعد أعداءه ويعينهم بها  
 على نفسه فيقاتلونه بسلاحه  
 ويكون معهم على نفسه وهذا  
 غاية الجهل ما يبلغ الأعداء من  
 جاهل ما يبلغ الجاهل من نفسه .  
 ومن العجائب أن العبد  
 يجد بمجهده في نفسه وهو يزعم  
 أنه لهامكرم ويحتج في حرمانها  
 أعلى حظوظها وأثرها وهو  
 يزعم أنه يسعى في حظها ويذل  
 جهده في تحقيرها وتدنيسها وهو  
 يزعم تعليلها وترفعها وتكبرها  
 ومنها أنها تنسى العبد نفسه وإذا نسي  
 نفسه أهملها وأفسدها وأهلكها  
 وأى عقوبة أشد من عقوبة من  
 أهمل نفسه وضعها ونسي مصالحها  
 ودواء ذاتها وأسباب سعادتها  
 وخلاصها . ومنها أنها تزيل  
 النعم الحاضرة وتقطع النعم  
 الواصلة فتزيل الحاصل وتمنع  
 الواصل ومن العجب علم العبد

أومعه وارث يشاركه في الولاء لعدم التهمة إله والله أعلم (ماقولكم دام فضلكم)  
 في الرجل إذا جعل للبرأة عبده صدقا وعقد عليها بعد أن طلقها رجل قبله وانقضت  
 عدتها بالأطهار ودخل فأنت بولد خمسة أشهر من وطء الثاني فاستفتى الرجل  
 بعض علماء التكرارة عن الحمل هل يكون له فأفتاه بأن الحمل للأول وأمره  
 بطلاقها فطلقها وأخذ العبد الذي جعله صدقا فهل العبد له أم لها وهل الفتوى  
 المذكورة صحيحة أم لا أفوتنا (الجواب) إن نكاح الرجل الثاني فاسد لوقوعه في عدة  
 طلاق الأول لقول العلامة خليل في حق غير الحامل والمراتب . وهي التي تعتد  
 بالاقراء كما صرح به شمس الدين الثاني وغيره وإن أنت بعدها أى عدة بولم يزد  
 علي أقصى الحمل من وطء الأول ولم يبلغ أقله من الثاني لحق بالأول إلا لأن ينفيه  
 بلعان إله مع قول الشيخ عليش في فتاويه الحامل تحيض عندنا ودلالة الحيض علي  
 عدم الحمل ظنية أغلبية اكتفى بها الشارع حيث لم يتحقق ولم يرتب فيه رقفا بالنساء  
 فالثاني نكحها وهي في عدة الأول وحامل منه إله فتوى بعض علماء التكرارة  
 صحيحة وقد تأبد تحريم المرأة على الثاني والعبد المجهول صدقا للبرأة لالثاني  
 قال العلامة خليل وما فسخ بعده أى بعد البناء فالمسمى واجب للبرأة كان أى  
 المسمى حللا إله بتوضيح من شرح الدردير والله أعلم (ماقولكم) دام فضلكم  
 في امرأة زوجت مرارا وطلقت ثم بعد خروجها من عدة الثالث ظهر لها عبد  
 رقيق خطبها ورغب فيه وأبوها غير راض فهل لها أن تزوج عليه بتوكيل غير  
 أبيها أو يجبر أبوها على تزويجها عليه أم كيف الحكم أفوتنا (الجواب) حيث  
 كانت المرأة المذكورة متصفة بصفيتين من صفات أربع أعنى الجمال والمال  
 والنسب والحسب أى الأخلاق الكريمة كالعالم والحلم والتدبير والكرم ونحوها  
 من محاسن الأخلاق لم يحزن لمن له الولاية العامة أن يتولى عقد نكاحها مع وجود  
 أبيها ولو على كفو ولا يصح العقد إلا إذا دخل الزوج بها وطال بنحو ثلاث  
 سنين بل قال بعضهم الحكم المذكور يجري أيضا إذا كانت متصفة بصفة واحدة  
 من الصفات الأربع ولا شك أن المرأة المذكورة ذات نسب ولا يجبر الأب  
 المذكور على الإجابة لتزويج بنته المذكورة على ذلك الرقيق الذي رغب فيه  
 لأنه غير كفو لها والله أعلم (ماقولكم) دام فضلكم في رجل قال لزوجته عند  
 المشاجرة إن لم تقولي ياسيدى طول الدوام فأنت طالق ثلاثا تحرم على وتحلى  
 لغيري فقالت له لا أقول لك ياسيدى ونادته باسمه فهل وقع عليه الطلاق أم لا يقع  
 إلا في آخر جزء من حياتها عند تحقيق اليأس من قولها ياسيدى لأن لم شرط  
 لما يستقبل من الزمان وتفيد التراخي ولا عبرة بقولها لا أقول لك ياسيدى  
 ونادتها له باسمه فلا يقع به الطلاق المعلق ولا بدلالة الحال المتضمنة تعظيم الرجل  
 حسب قصده مع تحقيرها له بنادتها له باسمه خصوصا والعرف يقتضى ذلك

بذلك مشاهدة في نفسه وغيره  
 رؤية وسماعا لما غاب عنه من  
 أخبار من أزيلت عنهم نعم الله  
 بارتكاب معاصيه وهو مقيم  
 على معصية الله كأنه مستثنى من  
 هذه الجملة ومخصوص من هذا  
 العموم وكأن هذا الأمر جاز  
 على الناس لاعليه وواصل إلى  
 الخلق لآليه فأى جهل أبلى من  
 هذا وأى ظلم للنفس فوق هذا  
 فالحكيم لله العلى الكبير ومنها  
 أنها تباعد عن العبد وليه وأنفع  
 الخلق له وأنصحهم له ومن سعادته  
 في قربه وهو الملك الموكل به  
 وتدنى منه عدوه وأعش الخلق  
 اليه وأعظمهم ضررا له وهو  
 الشيطان . خرج الترمذى وابن  
 عدى وأبو نعيم في الحلية عن ابن  
 عمر رضى الله عنهما عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا  
 كذب العبد كذبة تباعد الملك  
 منه ميلا من تن ما جاء به فإذا كان  
 هذا تباعد الملك منه من كذبة  
 واحدة فمادى يكون مقدار بعده  
 عما هو أكبر منها وأخش وقال  
 بعض السلف إذا ركب الذكر  
 الذكر عجت الأرض إلى الله  
 وهربت الملائكة إلى ربها وشكت  
 اليه من عظم ما رأته قال بعض  
 الصحابة إن معكم من لا يفارقكم  
 فاستجروا منهم وأكرمواهم ولا أثم  
 عن لا يستحي من الكريم العظيم  
 ولا يبجله ولا يوقره، ومنها أنها  
 تستجلب موارد هلاك العبد في

ولا بقوله طول الدوام أفوتنا تفصيلا مع يان ما يفيد ذلك من العبائر التحوية  
 والفقهية (الجواب) يقع عليه الطلاق ثلاثا في الحال ولا يتوقف وقوعه على  
 تحقيق اليأس من قولها له ياسيدى لأمرين الأمر الأول أن الصيغة التي وقع  
 بها الطلاق صيغة حث وقع فيها الحلف على فعل شيء ذى أجزاء والذي يتوقف  
 فيها على تحقيق ذلك الفعل بتمامه الحاصل بآخر جزء من حياتها هو البر لا الحث  
 قال الشيخ الدسوقي على شرح الدردير على خليل إذا كانت الصيغة صيغة حث  
 وحلف على فعل شيء ذى أجزاء فلا يعبر بفعل البعض وذكر شيخنا وغيره أن  
 من حلف عليه بالأكل فإن كان أى الحلف عليه في آخر الأكل فلا يبر الحالف  
 إلا بأكل المحلوف عليه ثلاث لقم فأكثر وإن لم يكن الحلف عليه آخر الأكل  
 فلا يبر الحالف إلا بشبع مثله اهـ والأمر الثاني أن الصيغة التي وقع بها الطلاق  
 صيغة حث مطلق وصيغة الحث المطلق يقع بها الحث إذا كان المحلوف به طلاقا  
 بمجرد العزم على الضد وتحثت نفسه قال العلامة الدسوقي إن الحالف بصيغة  
 الحث المطلق يلزمه الحث إذا كان المحلوف به طلاقا نحو إن لم أفعل فأنت طالق  
 بمجرد العزم على الضد وتحثت نفسه ولا يتأتى له الرجوع اهـ فمن باب أولى يقع  
 الحث بفعل المحلوف على تركه حيث نادته هنا عقب وقوع الحلف منه باسمه  
 ألا ترى أنهم قالوا إن صيغة الحث المؤجل لا حث فيها بالعزم على الضد وإنما  
 الحث فيها بعدم فعل المحلوف عليه إذا فات الأجل وبفعل المحلوف على تركه كما في  
 الدسوقي ومن هنا تعلم أن من يزعم أنه لا يقع عليه إلا في آخر جزء من حياته عند  
 تحقق اليأس من قولها له ياسيدى قد أشبه عليه البر بالحث وهذا لا فرق في هذا بين كون  
 التعليق بإذا أو إن كما يشهد له قول الشيخ الحرشى عند قول الشيخ خليلي في باب  
 الخلع وإن علق بالإقباض أو الأداء لم يختص بالمجلس إلا لقرينة يعنى أن الزوج  
 إذا قال لزوجته إذا أقبضتني كذا فأنت طالق أو قال لها إن أدبتني كذا فأنت  
 طالق أو إذا أومتى أدبتني فقد طلقتك لم يختص بإقباضها أو أداؤها بالمجلس الذى  
 قال لها فيه ذلك القول بل إذا أقبضت أو أتت إليه بما طلبه منها فإنها تطلق  
 منه ولو بعد المجلس ما لم يطل بحيث يرى أن الزوج لا يجعل التخليك إليه الخ اهـ  
 المراد وكذا يشهد له قول علماء المعاني إن كلمة إن للشرط مع الشك أى لشك  
 المتكلم في حصول الشرط في المستقبل وإذا للشرط مع القطع أى قطع المتكلم  
 بحصوله بالوضع له قرآن تصرف معناه إلى الاستقبال دون لفظه وهى أدوات  
 الشرط كلها إلا لو وما اهـ والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب  
 (ماقولكم) دام فضلكم في قول الرجل لزوجته إذا تنازلت لى عن جميع  
 ما تستحقه النساء عند الرجال من مصرف وعدة ونحوه وكتبتلى ورقة بذلك بهر  
 أيك تكونى طالقاً ثلاثاً فأجابته بقولها نعم أنا تنازلت عن ذلك كله وأكتب لك



دنياء وآخرته فإن الذنوب  
أمراض متى استحكمت قتلت  
ولا بد كما أن البدن لا يكون صحيحاً  
إلا بعد حفظ قوته واستفراغ  
يستفرغ المواد وحماية يتمتع بها  
من تناول ما يؤذيها فكذلك  
القلب لا تتم حياته إلا بغذاء من  
الإيمان والأعمال الصالحة  
واستفراغ توبة نصوح يستخرج  
بها المواد الفاسدة والأخلاق  
الردية منه وحماية توجب له حفظ  
الصحة ويحتمل ما يضادها وقد

أحسن القائل

جسمك بالحياة حصته

مخافة من ألم طارئ  
وكان أولى بك أن تحتمى

من المعاصي خشية البارئ  
فن حفظ القوة بامتنال الأوامر  
واستعمل الحمية باجتنب النواهي  
واستفرغ التخليط بالتوبة  
النصوح فقد أدرك الخير كله  
وفاته الشر كله فليتأمل المتبصر  
لدينه في هذه العقوبات التي  
للذنوب فواحدة منها تكفي لمن  
طلب الخلاص من شرك  
الانقاص ولنذكر فضلاً ذكره  
حجة الإسلام في مناج العابدين  
وفيه مقنع لمن حلف بعناية من  
ولاه: فقال: الفصل الأول العين  
ثم عليك وفقك الله وإيانا يحفظ  
العين فإنها سبب كل آفة وقتة  
وأذكر في أمرها ثلاثة أصول  
كافية (أحدها) ما قال الله سبحانه  
وتعالى قل للمؤمنين يغضوا

ورقة بذلك بهر أبي فهل يتوقف وقوع الطلاق المذكور على إثباتها بالورقة  
المذكورة أم لا (الجواب) نعم يتوقف وقوع الطلاق المذكور على الإثبات  
بالورقة المذكورة لأن المعلق عليه الطلاق المذكور هو تنازلها عن ذلك مقيداً  
برضا أيها به فتمت ما تأت بالورقة المذكورة الدالة على رضا أيها بالتنازل عما  
ذكر لم يحصل المعلق عليه الطلاق وقد قال العلامة الدردير في أقرب المسالك  
مامعناه إن قال الرجل لزوجته إن فعلت كذا فأنت طالق فهو على بر حتى يقع  
المحلول عليه اه والله أعلم (ما قولكم) دام فضلكم فيمن أوقف في صحته  
عقاراً على نفسه ثم على أولاده وأجاز لهم بيعه على شرط الحاجة والرشد لهم  
وتصديقهم في دعوى الاحتياج بلا يمين فهل يصح الوقف المذكور مع انقطاعه  
بما ذكر وهل يصح لهم البيع بالشرط المذكور أم لا (الجواب) الوقف  
صحيح مع الانقطاع بما ذكر ويصح البيع ويجوز بالشرط المذكور قال الأمير  
في شرح مجموعوه واتباع شرطه إن لم يحرم كبيع الموقوف عليه كالواقف إن  
احتاج اه قال الشيخ حجازي عليه والاحتياج شرط في جواز البيع لاصحته إذ  
يصح شرط البيع بدون قيد الاحتياج ولا بد من إثبات الحاجة والحلف عليها  
وأنه لا مال له ظاهراً ولا بائناً إلا أن يشترط الواقف أنه يصدق فيها بلا يمين  
فيعمل بذلك أفاده عبد الباقي الزرقاني وغيره اه والله أعلم (ما قولكم) دام  
فضلكم فيمن يدعي العلم ويقول إن حقيقة المحمدية قديمة في مرتبة الإله هل  
هو فاسق أو كافر أو كيف الحكم أفتونا (الجواب) من حيث إن القدم يطلق  
على الحادث بمعنى طول المدة لم يلزم على قول من يدعي العلم أن حقيقة المحمدية  
قديمة كفر إلا إذا اعتقد أنها قديمة بمعنى أنه لا أول لوجودها كما يومه قوله  
في مرتبة الإله نعم يمكن حمل هذا على أنها في مرتبة الإله في الجملة من حيث أن  
وجودها لم يسبقه وجود مخلوق بشهادة حديث أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر  
وعلى ذلك فلا سبيل إلى تكفيره بل إلى تسميته فيجب على ولي الأمر تأديبه  
بما يراه رادعاً له ولا مثاله والله أعلم (ما قولكم) دام فضلكم في امرأة حرية  
أعطت بنتها لرجل مسلم في بلاد الحرب في مقابلة دين أخذته منه فأسلت البنت وعقد  
عليها الرجل في بلاد الحرب صورة ليتمكن من السفر بها لبلاد الاسلام ثم سافر  
بها وعقد لها في بلاد الاسلام على رجل آخر عقداً صحيحاً وأخذ منه مهرها في مقابلة دينه  
الذي له عند أمها الحرية فهل يجوز له ذلك أم لا أفتونا مأجورين (الجواب) من حيث  
أن المسلم المأسور في بلاد الحرب يجوز له إن لم يؤمنه الحرني طامعاً بخيانة الحرني إن أمن على  
نفسه ويحل له كل ما أخذ منه ذلك حتى النساء ويجوز له وطؤها إذا خرج بهامن بلادهم  
كما في شرح أقرب المسالك للعلامة الدردير تكون البنت الحرية التي أخذها  
المسلم في مقابلة ما أعطاه لامها الحرية في بلاد الحرية ملكاً له ويكون تزويجه

لها في بلاد الإسلام من قبيل تزويج السيد أمته والسيد أخذ صدق أمته لنفسه  
ولو قبل الدخول كما في أقرب المسالك وشرحه العلامة الدردير أيضاً والله أعلم  
﴿ماقولكم﴾ دام فضلكم في أخذ الربا من الكافر الحربى هل يجوز أم لا  
﴿الجواب﴾ إن مقتضى قول العلامة الصاوى على أقرب المسالك في باب الجهاد  
مال الحربى يجوز لنا تناوله بأى وجه اه أنه يجوز أخذ الربا منه والله أعلم  
﴿ماقولكم﴾ دام فضلكم في قراءة القرآن والأحاديث كصحيح البخارى ومسلم  
والصلوات كدلائل الخيرات والأدعية المأثورة إذا كان ذلك مضبوطاً بالقلم  
من غير سند من أحد ولا إذن ولا نقل وأن يعمل بما فهم ويفهم غيره  
ويعمل بظهور المعنى أو بتفهيم الشارح له ويترك ما لم يفهمه قبل يجوز ذلك أولاً  
إلا في كتب الفقه أو لا يجوز ذلك كله إلا بسند وإذن ونقل من شيخ أفتونا  
﴿الجواب﴾ أما القرآن فلا يجوز تلاوته بغير تلق من عارف متلق لأميرين  
أحدهما حرمة اللحن فيه لقوله تعالى قرأاً عربياً غير ذى عوج والثاني فرضية  
تجويده الثابتة بالكتاب وهو قوله تعالى ورتل القرآن ترتيلاً قال البيضاوى  
أى جوده تجويداً وقد جاء عن على كرم الله وجهه أنه قال الترتيل أى في الآية  
المذكورة هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف وبالسنة أعنى قوله صلى الله عليه  
وسلم رب قارئ للقرآن والقرآن يلغنه أى إذا أخل مانيه أو معانيه أو بالعمل  
بمافيّه ومن جملة العمل بما فيه ترتيله وتلاوته حق تلاوته لأن الله تعالى أنزله  
مجوداً مرتلاً ونحو ذلك وبالإجماع وذلك أنه قد وصل إلينا كذلك من المشايخ  
العارفين بتحقيقه وتدقيقه المتصل سندهم بالنبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل  
عن اللوح المحفوظ عن الله عز وجل وأما الأحاديث والصلوات كدلائل الخيرات  
والأدعية المأثورة فمن أن اللحن فيها يقتضى الكذب في نسبتها معه للنبي صلى الله  
عليه وسلم أو لمن أثرت عنه والكذب من الكبائر سيما على النبي صلى الله عليه  
وسلم يتوقف جواز قراءتها بلا تلق على أحد أمرين أحدهما كون النسخة صحيحة  
مضبوطة بصط عارف بالعربية أو متلق لها من عارف وثانيهما كون القارئ  
ذكياً فظناً متقناً للعربية ومع هذا فقراءتها بالتلق بمن ثبت تلقيه بالسند ادعى  
لحصول بركة المشايخ ونفحاتهم وأسلم من أن يحوم حول حى الكذب عليه  
صلى الله عليه وسلم أو على من أثر عنه ذلك فيوشك أن يواقعه فيدخل تحت  
وعيده وأما العمل بما فهم وتفهمه للغير فحل جوازه في القرآن وخلافه إذا كان  
اللفظ ظاهر الدلالة عليه وهو معلوم الصحة لكل أحد لم يخالف أصلاً من أصول  
الشريعة المطهرة ومع هذا فالفهم والتفهيم من المتلق والواقف على أصول الشريعة  
المطهرة أسلم لكونهما حيثئذ رمية من رام وأما كتب الفقه فدار جواز قراءتها  
والعمل بما يفهم منها وتفهمه للغير على فطنة القارئ والعامل أو وضوح العبارة

من أبصارهم ويحفظوا فروجهم  
ذلك أذكى لهم إن الله خير بما  
يصنعون واعلم أنى تأملت هذه  
الآية فإذا فيها مع قصرها ثلاثة  
معان عزيزة تأديب وتنبيه وتهديد  
أما التأديب فقوله تعالى قل  
للمؤمنين يفضوا من أبصارهم  
ولا بد من امتثال أمر السيد  
والتأديب بأدبه وإلا فيكون سيئه  
الآدب فيجب ولا يؤذن له في  
حضوره المجلس والمثول بالحضرة  
فافهم هذه السكتة وتأمل ماتحتها  
فان فيها مافيها وأما التنبيه فقوله  
تعالى ذلك أذكى لهم وينطلق  
على معنيين والله أعلم، الأول  
أن ذلك أظهر لقلوبهم والزكاة  
الطهارة والتركية التطهير والثاني  
ذلك أنمى لخبرهم وأكثر الزكاة  
في الاصل النمو فشبه على أن في  
غض البصر تطهير القلب وتكثير  
الطاعة والخير وذلك أنك إن لم  
تغض بصرك وأرخت عنه  
نظر إلى مالا يعينك فلا تخلو  
إما أن تقع عينك على حرام فإن  
تمددت فذنب كبير وربما  
تعلق قلبك بذلك فتهلك إن لم  
يرحك الله تعالى فلقد روى  
أن البدر لينظر النظرة ينغل بها  
قلبه كما ينغل الأديم في اندباغ  
لا يتضع به أبداً وإن كان مباحا  
فربما يشتغل قلبك به فجاءك  
الواسوس والخواطر بسببه ولعلك  
لا تصل اليه فتبقى مشغول القلب  
منقطعاً عن الخير وإن كنت لم تر

ذلك كنت مستريحاً عن ذلك كله  
وفي هذا المعنى ذكر عن عيسى  
صلوات الله عليه: إياكم والظفرة  
فإنها تزرع في القلب الشهوة وكفى  
بها لصاحبها فتنة وقال ذنون  
نعم حاجب الشهوات غرض الأبصار  
ولقد أحسن القائل

وأنت إذا أرسلت طرفك رائداً  
لقلبك يوماً أتعبتك المناظر

رأيت الذي لا كله أنت قادر  
عليه ولا عن بعضه أنت صابر  
فاذن مهما كنت غاضاً للبصر  
حافظاً للعين لا تنظر إلى ما لا يعينك  
ولا يهيمك كنت نقي الصدر فارغ  
القلب مستريحاً عن كثير  
الوسواس سالم النفس عن  
الآفات متزائداً في الخيرات فتنبه  
لهذه النكتة الجامعة والله  
ولي التوفيق بمنه وفضله وأما التهديد  
فقوله تعالى إن الله خير بما  
يصنعون وقال تعالى يعلم خائنة  
الاعين وما تخفي الصدور وكفى بهذا  
تحذيراً لمن خاف مقام ربه فهذا  
أصل واحد من كتاب الله عز وجل  
والأصل الثاني ما روينا عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه  
قال إن النظر إلى محاسن المرأة  
سهم مسموم من سهام إبليس فمن  
تركه أذاه الله طعم عبادة تسره  
وإن وجد أن حلاوة العبادة ولذة  
المناجاة من العابد يمكن وهذا  
شيء مجرب عليه وتحققه من عمل  
به لأنه إذا امتنع عن النظر إلى  
ما لا يعينه يجد لذة للعبادة وحلاوة

ومع هذا فكون القارئ والعامل متليقاً أولى وأسلم والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ دام  
فضلكم فيما اعتاده بعض أهلنا الجاويين الآن إذا أريد أن يدفن ميت ينزل  
في القبر واحد من طلبة العلم الذي يعتقد الناس أنه من الصالحين فيضطجع في اللحد  
قبل أن يوضع الميت فيه ويقرأ ما شاء من الدعاء وغيره ليرفع الله عن ذلك الميت  
فتنة القبر وعذابه ويوسع له القبر ببركة جسم المضطجع ودعائه فبعد أن يقوم  
من الاضطجاع يوضع الميت في ذلك اللحد واستدل الفاعل لذلك بما ذكر في بعض  
كتب الجاوية من أن الحافظ أبا نعيم روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل في  
قبر فاطمة بنت أسد والدة سيدنا علي رضي الله تعالى عنه ونزع ثيابه واضطجع  
في لحدها قبل دفنها ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فسل عن ذلك فقال  
صلى الله عليه وسلم أريد أن لا تسمها النار أبداً إن شاء الله وأن يوسع لها قبرها؛  
فياعلما الشريعة وحكايتها هل ذلك ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم بطريق  
صحيح أم لا وهل لنا أن نفعل لأمواتنا مثل ذلك وإذا فعلناه فهل يرفع الله عنهم  
فتنة القبر وعذابه ويوسع لهم قبورهم أم لا فزجو من فضلكم وإحسانكم أن  
تزيلوا عنا معاشرة الأمة الملاوية الجهول والحاقة والعمى بحسن بيانك الشافي ولكم  
جزيل الاجر والواب من الملك الوهاب ﴿الجواب﴾ أقول أما ثبوت ما ذكر  
عن النبي صلى الله عليه وسلم فنعم لأن أبا نعيم والدبلي وأبا عمر بن عبد البر  
رووا الحديث مرسلين قالوا أخبر أبو الفرج ابن أبي الرجاء بإجازة بإسناده عن  
أبي بكر بن أبي عاصم حدثنا عبد الله بن شبيب بن خالد القيسي حدثنا يحيى بن  
إبراهيم بن هانئ أخبرنا حسين بن زيد بن علي بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي  
عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن فاطمة بنت أسد في قيصة  
واضطجع في قبرها وجزاها خيراً وقد قال ابن حجر في شرح النجاة ما خلاصته  
إن المشهور من قولي أحمد وهو قول المالكيين والكوفيين أن المرسل يقبل  
مطلقاً أي سواء اعتضد بمجيئه من وجه آخر أو لم يعتضد بمجيئه وقال الشافعي  
يقبل إن اعتضد بمجيئه من وجه آخر يبين الطريق الأولى مستنداً كان أو مرسل  
ليترجح احتمال كون المحدث ثقة في نفس الأمر ونقل أبو بكر الرازي من  
الحنفية وأبو الوليد الباجي من المالكية أن الراوي إذا كان يرسل عن الثقات  
وغيرهم لا يقبل مرسله اتفاقاً أه أي إذا عرف من حاله أنه غير ملتزم بأن يرسله  
عن ثقة فلا يقبل مرسله وأما إذا لم يعلم حاله فرسله مقبول اتفاقاً عند الحنفية  
والمالكية كما إذا علم بالاستقراء أنه لا يرسل إلا عن ثقة كسعيد بن  
المسيب كما في حاشية الشيخ حسين العدوي عليه وهذا الحديث قد رواه أبو عمر  
ابن عبد البر أيضاً من طريق آخر تabin الطريق الأولى مستنداً فقال وروى سعد  
ابن أبي الوليد السائري عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله تعالى

للطاعة والقلب صفوة لم يجدها قبل ذلك والأصل الثالث أن تنظر إلى كل عضو من أعضائك يصلح ماذا وتنظر له ماذا فعل فعلي حسب ذلك تصونه وتحفظه فالرجل للشي في رياض الجنة وقصورها واليد لكأس الشراب وتناول الثمار وكذلك في سائر الأعضاء فالعين إنما هي للنظر لرب العالمين سبحانه وليس في الدارين كرامة أجل ولا أكبر من ذلك تحقيق شيء ينتظر ويرجى له مثل هذه الكرامة أن يصاب ويحفظ ويعز ويكرم فهذه الأصول الثلاثة إذا أحسنت التأمل فيها كفتك المؤنة في هذا الفصل والله ولي التوفيق انتهى كلام الحجة رضى الله عنه وقد طال بنا الكلام في ذلك فعلى المستبصر الطالب لصلاح نفسه وآخرته أن ينشئ نفسه من هذه اللجة بالانتهال إلى الله تعالى والتضرع تحت أذيال بيته وعند الملزم والمستجار وبقية أما كن الإجابة وعند شرب ماء زمزم خصوصاً بعد الدعاء الوارد في ذلك أن ينزع من قلبه محبة غيره سبحانه ولا يسلط عليه بذنوبه من لا يخافه ولا يرحمه وليعد عرس أوقع المعصية معه ولا يجالس ولا يعاشره ولقد أحسن من قال

كل الحوادث مبدأها من النظر  
ومعظم النار من مستصغر الشره  
كم نظرة بلغت من قلب صاحبها  
كبلغ السهم بين القوس والوتر

عنهما نحو هذا أوزاد فقال ما رأيتك صنعت بأحد ما صنعت بهذه قال إنه لم يكن بعد أبي طالب أبرّ بي منها إنما ألبستها قميصي لتكسى من حل الجنة واضطجعت في قبرها ليهون عليها عذاب القبر فلم أن هذا الحديث مقبول في المذاهب الأربعة أما أولاً فلأنه قد اعتضد بمجيئه من طريق آخر مسند تباين الطريق الأولى وأما ثانياً فلأنه لم يعلم حال راويه فافهم وأما إنه هل يجوز أن يفعل الآن بيت مثل ذلك فلا لأنه من خصوصيات فاطمة بنت أسد كما يشهد له وجوه الوجه الأول مارواه ابن عبد البر في حديث ابن عباس من قوله غاطباً للنبي صلى الله عليه وسلم ما رأيتك صنعت بأحد الخ الوجه الثاني ما ذكره الشيخ حسين العدوي الخزاعي عما خلاصته أنه إذا توكل ما أخرجه ابن سعد عن أبي سعيد الخدري قال كنت بمن حفر لسعد قبره فكان يفوح علينا المسك كلما حفرنا مع ما أخرجه ابن سعد وأبو نعيم من طريق محمد بن المنكدر عن محمد بن شريحيل قال قبض إنسان يومئذ بيده من تراب قبره قبضة فذهب بها ثم نظر إليها بعد ذلك فاذهاى مسك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبحانه الله سبحانه الله حتى عرف ذلك في وجهه فقال الحمد لله لو كان أحد ناجياً من ضمة القبر لنجنا منها سعد ضمة ثم فرج الله عنه قال سيدي محمد الزرقاني وقوله في الحديث سبحانه الله سبحانه الله مرتين تعجباً من كون تراب قبره صار مسكاً مع كونه ضم قال وقوله حتى عرف ذلك في وجهه أى التعجب الدال عليه التسبيح فقال الحمد لله أى شكر الله له على تفرجه عن سعد اه وماورد عنه صلى الله عليه وسلم ماعنى لأحد من ضغطة القبر إلا فاطمة بنت أسد فقيل يا رسول الله ولا ابنك القاسم قال ولا إبراهيم الذى هو أصغرهما وقول العارف بالله الشعراني في مختصر التذكرة فائدة لا ينبجو من ضمة القبر أحد إلا أربعة فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم وفاطمة بنت أسد والأنبياء عليهم الصلاة والسلام ومن قرأ قل هو الله أحد في مرضه ولو مرة واحدة مع قوله أيضاً وروى الحافظ أبو نعيم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تبع جنازة فاطمة بنت أسد وكان مرة يحمل ومرة يتقدم ثم نزل قبرها ونزع قبضه صلى الله عليه وسلم وتمسك في لحدها ثم خرج فسأله عن نزع قبضه وتمسكه في لحدها فقال أردت أن لا تمسها النار أبداً إن شاء الله وأن يوسع عليها قبرها، أخذ من مجموع ذلك أن تلك الضمة لا تستدعى سبق ذنب وإلا لما حصلت للأصفاء ولولديه صلى الله عليه وسلم إبراهيم والقاسم لاسياً ومثل سعد لا يظن فيه تقصير في البول يؤدى إلى فساد في عبادته أو مكروه كما قيل وإن المستنثيات خصوصيات لا تنقض الأمور الكلية ويؤيد هذا أنه قد ورد أن ضماً للبدن الكامل ضم شفقة ورحمة اه (الوجه الثالث) أن ما صنعه صلى الله عليه وسلم مع فاطمة بنت أسد لم يحجر به عمل أحد لامن السلف ولا من الخلف وإنما الذى جرى به عمل هو مارواه البخارى

والعبد مادام ذا طرف يقبله ، في أعين العيون موقوف على خطر . فليتفكر المستعصر في الدواء الذي وصفناه فإن لم ينجع فيه فليزوج فإن ذلك مما يدفع به فإن لم ينجع فيه فليخرج من بلد الله تعالى فإن الله سبحانه عاق العذاب الإلیم على مجرد الإرادة للذنوب فيه فكيف بالفعل الذي وصفه السائل وقد لا تفي حسنة التي يفعلها من يوم بمعصية من تلك المعاصي وليست مكة زادها الله شرفا كغيرها لأن مكة بساط الملك وليس من يعصى ( ٣٢٩ ) الملك على بساطه كمن يعصيه خارجا عنه ،

هذا والله المسؤول أن يعيدنا وإياه من الخطرات والخطرات الموقفة في خطط إبليس وأتباعه لأنه هو التواب الرحيم (تتميم) وإياك أن تفهم من قولي وليست مكة كغيرها أنه يباح لك فعل المعصية خارجا بل احذر الله وخف سطوته حيث ما كنت كما قال الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم فيما خرج به الإمام أحمد في مسنده والترمذي في سننه عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتق الله حيث ما كنت وأتبع السيئة الحسنة تمحها وغاقت الناس بخلق حسن فالدواء الذي تستعمله بمكة استعمله خارجا واضح بأذنك لقوله تعالى عز ذكره ويحذركم الله نفسه فإنها من أعظم المنهات على حضور القلب عليك باستعمال الذكر الذي عليه محمد بن سوار لابن أخته سهل ابن عبد الله التستري : الله معي الله ناظر إلى الله شأدي ثم قال له يسهل من كان الله معه وناظر إليه وشاهده يعصيه وجوابه لا هذا ومن كان موقفا كفته هذه الرشحات ومن لم يكن

عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال شهدنا بنتا للنبي صلى الله عليه وسلم قال ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس على القبر قال فرأيت عينه تدمعان قال فقال هل منكم رجل لم يقارف الليلة قال أبو طلحة أنا قال فانزل قال فنزل في قبرها قال في الفتح والبنت هي أم كلثوم زوج عثمان رواه الواقدي عن فليح ابن سليمان بهذا الإسناد ولم يقارف بقاف وفاء قيل أراه يعني الذنب ذكره البخاري في باب من يدخل قبر المرأة تعليقا ووصله الإسماعيلي وكذا شرح ابن الثعالب عن فليح أخرجه أحمد عنه وقيل معناه لم يجامع تلك الليلة وبه جزم ابن حزم وقال معاذ الله أن يتبيح أبو طلحة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه لم يذنب تلك الليلة انتهى ويقويه أن في رواية ثابت المذكورة بالفظ لا يدخل القبر أحد قارف أهله البارحة فتنتي عثمان وفي هذا الحديث جواز البكاء كما ترجم له وإدخال الرجال المرأة قبرها لكونهم أقوى على ذلك من النساء وإيثار البعيد العهد عن الملاذ في مواراة الميت ولو كان امرأة على الأب والزوج وقيل إنما أثره بذلك لأنها كانت صنعتها وفيه نظر فإن ظاهر السياق أنه صلى الله عليه وسلم اختاره لذلك لكونه لم يقع منه في تلك الليلة جماع وعلل ذلك بعضهم بأنه حينئذ يأمن من أن يذكره الشيطان بما كان منه في تلك الليلة وحكى عن ابن حبيب أن السري في إيثار أبي طلحة على عثمان أنه كان قد جامع بعض جواريه في تلك الليلة فتلطفت صلى الله عليه وسلم في منعه من النزول في قبر زوجته بغير تصريح ووقع في رواية حماد المذكورة فلم يدخل عثمان القبر اه المراد من الفتح ويعني عن ارتكاب ما لم يعمل به ولم يؤذن فيه بغير فاطمة بنت أسد طمعا في السلامة من ضمة القبر العمل بما أذن فيه وجرى العمل به للسلامة من ضمة القبر من قراءة قل هو الله أحد في مرض الموت ولو مرة والله الهادي إلى سواء السبيل والله أعلم [ مسألة ] قال أبو عمران يسأل شهود الزنا والسرقة فإن أبوا أن يبينوا هذه الوجوه أي من أنهم رأوا فرجه أو فرجها أو غيب حشفته فيها في وقت واحد وموضع واحد وصفة واحدة ونحو ذلك سقطت شهادتهم وإن غابوا قبل السؤال حكم بشهادتهم وقيل إن كانوا من أهل العلم بما يوجب الحد وإلا فلا اه والاول هو الذي درج عليه خليل حيث قال وتنب

( ٤٢ — قرعة العين ) كذلك لا ينفعه ذلك وإن وضحت له الزواج وانضحت عنده الآيات وكفى شاهدا على ذلك قوله سبحانه يخبر أنبيه الحبيب الاواه لو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلهم المرق وحشرنا عليهم كل شيء قبل ما كانوا يؤمنوا إلا أنت يشاء الله وقال الأستاذ أبو الحسن الشاذلي رضي الله عنه العلوم في الصدور كالدرهم في الأيدي إن شاء نفعت بها وإن شاء منعت منها وقال من قال وأحسن . لا تنتهي الأنفس عن غيها ما لم يكن منها لها زاجر .

هذا ونسأله سبحانه وتعالى أن يدلنا ما بيننا وبيننا وبثغتنا بما علمنا ولا يجعله حجة علينا إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير وحسبنا الله نعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم (سئل رضي الله عنه) في رجل تكلم بكلام وسب به غائباً فيها رجل فقال المتكلم لاغية لفاسق فسامعني قوله لاغية لفاسق وهل له أصل في الشرع وهل هو حديث (٣٣٠) وما المراد به إذ ثبت أفيدونا (أجاب رضي الله عنه) نعم أصل موضوع

الكلمة المذكورة أن من تجاهر بفسق جاز ذكره بما فيه فقط وعبرة النوى رضي الله عنه في أذكاره في محث ما يجوز من الغيبة الخامسة أن يكون مجاهراً بفسقه وبدعته كالتجاهر بشرب الخمر ومصادرة الناس وأخذ المكس وجباية الأموال ظلماً وتولي الأمور الباطلة فيجوز ذكره بما يجاهر به ويحرم ذكره بغيره من العيوب إلا أن يكون لجوازه سبب آخر مما ذكرناه وقولها مجاهراً بفسقه قال شارحها العلامة الشيخ محمد علي بن علان أي بأن لم يبال بما يقال فيه من جهة ذلك الذي جاهر به لخلعه جلاب الحياء فلم يبق له حرمة وقولها إلا أن يكون لجوازه سبب الخ قال الشارح أي جواز ذكر مجاهر به سبب آخر من استثناء أو تعريف أو نحوه قال الأذري في أذكار النوى مما يباح من الغيبة أن يكون مجاهراً بفسقه الخ وهو متابع في ذلك للغزالي وأن إطلاقتهم بأباه وفي الجواز لا لغرض شرعي نظر وإطلاق كثيرين بأباه أقول وفقنا الله

سؤلهم كالسرقة ما هي وكيف أخذت الخ معولاً على ما رجحه الصباغ من أن بيان مستند العلم إنما هو شرط كمال فقط وهو مختار ابن سهل والثاني هو المعتقد كما في التسولي على العاصية حيث قال وعندى أن هذا خلاف في حال فابن سهل ومن معه تكلم على ما علم من عدول وقيامهم وأغلبهم علماء عارفون وغيره تكلم على ما غلب في بلده ووقته من الجهل بما تصح به الشهادة وإلا فكيف يقول منصف بقبول شهادة الجاهل مرسله ولذا اقتصر ابن فرحون في فصل مراتب الشهود على أن غير العالم بما تصح به الشهادة لا بد من سؤاله عن مستند علمه ونحوه في الطرر والعين والتميطية وكذا في الوكالات ويبيع الوكيل من ابن سلون ونقل ابن رحال في الارتفاق نحوه عن كثير وذكر القشاشي وابن سلون صدوراً ناقهما أن قول الموثق بمن يعرف الإيضاء لا يكفي حتى يقول بإشهاد من الموصى عليه إلا إذا كان من أهل العلم وعلى أهل العلم يحمل قول ابن سلون في الشهادات إذا قال الشاهد أشهدتني فلانة ولم يقل أعرفها بالعين والاسم فهي شهادة تامة اه وفي ابن عرفة أن الشاهد إذا لم يذكر معرفة ولا تعريفاً وتعذر سؤاله سقطت شهادته إن لم يكن من أهل العلم وذكر في كتاب المأذون من التميطية مانصه وليس لهم تليفق الشهادة بأن يقولوا تشهد أنه مأذون له في التجارة ولا يفسرون الذي علوا به ذلك أي من أنه أذن له سيده بمحضرم أو أقر بذلك لديهم قال ومن التليفق أن يشهدوا أن فلان علي فلان كذا وكذا ديناراً ولا يبينون وجه ذلك بل لا تقبل حتى يقولوا أسلفه لدينا أو أقر بمحضرننا وإن كانت الدين من بيع فسروا ذلك أيضاً فيقولون باع منه بمحضرننا أو أقر بذلك لدينا قال وإنما لم تجز الشهادة لإمعان البيان لأن الشهود أكثرهم جهلة فقد توهمون أنه وجب من حيث لا يجب اه يخ ونقله القشاشي في باب القضاء مقتصر أعليه قائلاً فيجب بيان مستند العلم في جميع الأشياء من دين أو غيره لأن أكثر الشهود لا يفهم ما تصح به الشهادة اه وقال النخعي إن الأربعة إذا شهدوا بالزنا وغابوا أو بعضهم قبل أن يستلوا عن كيفية الشهادة فإن الحد يقام إن كان الغائب عالماً بما يوجب الحد ولا سقط وفي البرزلي أن الشاهد إذا كان من أهل العدالة والمعرفة فلا يستفسر ففهم منه أنه إذا لم يكن كذلك استفسر قال ولم يكن الموثقون يستفسرون إلا في

وإياك لما يحبه ويرضاه حيث فهمت موضوع الكلمة المذكورة فما تساهل به الناس من إطلاق لاغية لفاسق على العموم هو مما استحوذ به الشيطان على القلوب بسبب ما ارتكبه من الذنوب وقد علمت ما ذكره الأذري من أن النوى متابع في ذلك للغزالي وأن إطلاقتهم بأباه فليحذر المسلم الخائف على دينه من الوقوع في مهوى الهلكة وهو لا يشعر وأما الكلمة فلها أصل في الجملة وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذكروا الفاسق بما فيه يحذره الناس والحديث المذكور ضعيف وقال

الإمام أحمد منكر وقال البيهقي ليس بشيء. فإن صح حمل علي فاجر يعلن بفجوره أو يأتي بشهادة أو يعتمد عليه فيحتج إلى بيان حاله لئلا يقع الاعتماد عليه انتهى وهذا الذي حمله عليه البيهقي متعين ونقل عن شيخه الحاكم أنه غير صحيح وأورده ليس للفاسق غيبة انتهى فعمل أن للكلمة المذكورة أصلاً في الجملة ولكن قد رأيت حمل العلماء لها وصحت والله تعالى يتولى هدايتنا وإياك ويوفقنا لما يحب ويرضاه فإن هذا الداء (٣٣١) قد عم الجميع وصار كأنه ليس بداء بل صار كأنه غذاء لا يستغنى عنه

بل دواء يستشفى به نسأله سبحانه العافية والحياة، وفي الأذكار وما يعين على دفع الغيبة أن يعرض على نفسه ما ذكرناه من النصوص في تحريم الغيبة ثم يفكر في قوله تعالى ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد وقوله تعالى وتحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم وما ذكرناه من الحديث الصحيح إن الرجل ليتكلم بالكلمة ما يلحق لها بالهوى بها في جهنم وغير ذلك مما قدمناه في باب حفظ اللسان وباب الغيبة ويضم إلى ذلك قولهم الله معي الله شاهدي الله ناظري وعن الحسن البصري رحمه الله تعالى أن رجلاً قال له إنك تغتابني فقال ما بلغ قدرك عندي أن أحكمك في حسنتي. فيه تنبيه على أن الغيبة لا تصدر من كامل العقول لما فيها من تحكيم الخصم في حسنت الإنسان وفي الرسالة وقيل للحسن البصري رضى الله عنه إن فلاناً اغتابك فبعث إليه طبق حلوى وقال بلغني أنك أهديت إلى حسنتك فكافأته قال الشيخ زكريا رضى الله عنه هذا من

الحدود والزنا للحرص على السر فأتت ترى تعليلهم بكثرة الجهل وبه يتضح لك أن قول خليل في الشركة ولو لم يشهد بالإقرار بها على الأصح إنما هو في العالم والله أعلم اه وبالجمل في بيان الشهود ما تصح به الشهادة شرط كمال من العالم وشرط صحة من غيره في كل شيء حداً كان أو غيره على المذهب ومذهب الإمام أبي حنيفة أن البيان شرط صحة مطلقاً فشرط القود بالشاهدين مطلقاً عنده أن يتفقا في الزمان وفي المكان وفي الآلة وفي العانة أو بإقرار القاتل به وقس في شرح الدر مع المتن وإن اختلف شاهداً قتل في زمان أو في المكان أو في آله أوقال أحدهما قتله بعضاً وقال الآخر لم أدر بماذا قتله أو شهد أحدهما على معاينة القتل والآخر على إقرار القاتل به بطلت لاختلاف المشهود به اه بإصلاح وفي حاشية ابن عابدين قال في شرح الكافي ولا ينبغي أن يسئل الشهود أنه مات بذلك أم لا وكذلك إذا شهدوا أنه ضربه بالسيف حتى مات وإن لم يذكروا العمد لأن العمد هو القصد بالقلب وهو أمر باطن لا يوقف عليه ولكن يعرف بدليله وهو الضرب بآلة قاتلة عادة ولوشهدوا أنه قتله عمداً وأنه مات به فهو أحوط اه اتقاني (فائدة) نقل الشيخ التنكي في تكميل الديباج آخر ترجمة الشيخ أحمد الدنيا المراكشي عن بعض المغريين أن القراءة تصحح المتن وتبين ما أشكل وتسمع ما نقص أى من القيود وما زاد عليه فضرره على المتعلم أكثر من نفعه اه قلت ولا يخالف هذا ما نقله التنكي نفسه عن ابن عرفة في ترجمته له أنه كان يقول في حضور مجالس التدريس إنه إن لم يكن فيها التقاط زيادة من الشيخ فلا فائدة في حضور مجلسه بل الأولى لمن حصات له معرفة اصطلاح وقدر على فهم مافي الكتب أن ينقطع لنفسه ويلازم النظر ونظم ذلك في أبيات فقال

إذا لم يكن في مجلس الدرس نكتة وتقرير إيضاح لمشكل صورة وعزو غريب النقل أو فتح مقفل أو اشكال ابديته نتيجة فكرة فدع سعيه وانظر لنفسك واجتهد وإياك تركا فهو أقبح خلة وأجابه تليذه الأبى بقوله :

يُمَيِّسُ بِنِ أَوَّلَاكَ أَرْفَعُ رَتْبَهُ وَزَانَ بِكَ الدُّنْيَا بِأَكْمَلِ زِينَةٍ  
لِمَجْلَسِكَ الْأَعْلَى كَفَيْلُ بَسْكَاهَا عَلَى حَيْنِ مَا عَنَّا الْمَجَالِسُ وَلَتِ

أحسن التأديب والإرشاد إلى ترك الغيبة فإنه به بذلك على أنه أهدى إليه أحسن ماعنده مما ينفع في الآخرة فكأفاه على ذلك من طيبات الدنيا وهي الحلوى، وفي الأذكار وروينا عن ابن المبارك رحمه الله تعالى قال لو كنت مغتاباً لأحد لا غبت والذي لأنهما أحق بحسنتي وإنما كان والداه أحق بحسنتهما لا تنفعهما بها وفيه الزجر عن الغيبة وأنها تضر في الدنيا والآخرة وتحكم المغتاب في حسنت من اغتابه وفيما ذكر كفاية لمن حلف بالعناية والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى

الله عنه في رجل أراد السفر للتجارة ولم يرض والداه بذلك وهو مكنت المؤمنة من جميع الوجوه وهما يقولان له الله لا يرضى عليك إن سافرت فهل يكون عاقلاً لما يسفره إن سافر ويكون سفره معصية والحال ما ذكرنا لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه لا يكون عاقلاً والديه يسفره للتجارة ونحوها كطلب العلم ولو تفلا ولا يكون سفره والحال ما سطر معصية بل سفره طاعة يباح فيه فيه سائر الرخص (٣٣٢) والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن سافر مع وجود والدته

واسترضاه فرفضت فوصل إلى مصر وأقام بها وتزوج ولم يصل والدته بشئ. ولم ترد إلا واصله اليها ولم ترض بزواجه وإلا ما تمته وتدعو عليه لعدم وصوله اليها فهل يناله شيء من قبل الله تعالى والحال ما ذكر وهل يسمى عاقاً أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه لا يكون عاقاً بإقامته ولا زواجه وقول السائل لم يصلها بشئ فإن كانت نفقتها لازمة له أو كانت تعتاد منه ذلك وهو قادر عليه فيكون عاقاً بالترك وإن لم يكن شيء من ذلك فلا عقوق ولا حرج والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن القول الثابت عند أهل السنة أن اجتناب الكبائر تنفّر الصغائر إذا تقرر ذلك فالمسئول عنه قول الصادق صلى الله عليه وسلم الجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان كفارة لما بينهما ما اجتنبت الكبائر هل التكفير في الحديث للصغائر بسبب اجتناب الكبائر أو لنفس اليوم والشهر فإذا كان لنفس اليوم والشهر وقد تقدم عند أهل السنة فأين المكفر أفتونا (أجاب) رضى الله عنه

فأبناك من رقاك للخلق رحمة ولدين سيفاً قاطعاً كل فتنة ثم قال وإنى لبار في قسمي هذا فلقد كنت أقيمن زوائد لقائه وفوائده إبدائه في دولة الخميني التي تقرأ في مجلسه من تفسير وحديث وثلاثة في التهذيب نحو الورقتين كل يوم مما ليس في الكتب قدس الله تعالى سره اه وذلك لأن الأول بالنسبة إلى المبتدى والثاني بالنسبة لمن سواه كما يفهم من قول ابن عرفة فدع سعيه وانظر لنفسك واجتهد والله در الشيخ أحمد بن عبدالعزيز الحلالي صاحب نور البصر حيث نظم الأول في بيتين وحمله على المبتدى وأن سواه يزداد له بقدره في بيتين آخرين بقوله :

تقرير متن وبيان مشكل تتميم ما نقص الاقرأ اجعل وزائد ضرره أعظم من نفع به فهو بالترك قن قلت وذا بنسبة للمبتدى أما سواه فبقدره زد عزوا ومنى وفروغا ناسبت لإيراد أبحاث عن الفهم أبت

[مسئلة] قال الشيخ التنبكي في تكيل الدياج آخر ترجمة العلامة الشيخ ابراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي أبو اسحاق الشير بالشاطبي ما نصه وكان صاحب الترجمة ممن يرى جواز ضرب الخراج على الناس عند ضعفهم وحاجاتهم لضعف بيت المال عن القيام بمصالح الناس كما وقع للشيخ المالقي في كتاب الورع قال توظيف الخراج على المسلمين من المصالح المرسلة ولا شك عندنا في جوازه وظهور مصلحته في بلاد الأندلس في زماننا الآن لكثرة الحاجة لما يأخذه العدو من المسلمين سوى ما يحتاج إليه الناس وضعف بيت المال الآن عنه فهذا يقطع بجوازه الآن في الأندلس وإنما النظر في القدر المحتاج إليه من ذلك وذلك موكل إلى الامام ثم قال أثناء كلامه ولعلك تقول كما قال القائل لمن أجاز شرب العصير بعد كثرة طبعه وصار ربا أحلته والله يا عمر يعني هذا القائل أحللت الخمر بالاستعجار إلى نقص الطبخ حتى تحل الخمر بمقاله فإني أقول كما قال عمر رضى الله تعالى عنه والله لا أحل شيئاً حرمه الله ولا أحرم شيئاً أحله الله وإن الحق أحق أن يتبع ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه وكان خراج بناء السور في بعض مواضع الأندلس في زمانه موظفاً على أهل الموضع فسل عنه إمام الوقت

نعم المكفر نفس اليوم والشهر لأن الذنوب أواء وعل والطاعات دواء وشفاء فليس كل دواء صالح لكل داء فالاجتناب بكفر والصوم بكفر إلى غير ذلك والله أعلم قال العلامة عبد الرؤف في شرحه على مختصر شيخه مختصر الايضاح واستشكل تكفير الصغائر لأنها مكفرة باجتناب الكبائر فما الذي كفره نحو الحج والتحقيق في الجواب ما قاله البلقيني أن الناس أقسام من لا صغائر له ولا كبائر وهذا رفع درجات ومن له صغائر فقط بلا إصرار فهي المكفرة باجتناب الكبائر



إلى موافاة الموت على الايمان ومن له صفات مع الاصرار فهي التي تكفر بالأعمال الصالحة كالصلاة والصوم والحج ومن له كل منهما فالتكفر بالأعمال الصغائر ومن له كباثر فقط فيكفر منها بقدر ما كان يكفر من الصغائر انتهى كلامه ومنه يفهم الجواب عن معنى الحديث (تتميم) فان قيل الاصرار على الصغيرة كبيرة فكيف تكفر باجتناب الكبائر اجيب ليس هو كبيرة حقيقة بل هو في حكم الكبيرة بمعنى أن من أصر على (٣٣٣) صغيرة ولم تغلب طاعته معاصيه حكم بفسقه

كمرتكب الكبيرة ونص عبارة الزواجل للعلامة الهيثمي الكبيرة الحادية والخسون بعد الأربعانة إدمان صغيرة أو صغائر بحيث تغلب معاصيه طاعاته وكون هذا كبيرة أى مثلها في سقوط العدالة هو ما صرحوا به وبعبارة الرافي قال الاصحاب يعتبر في العدالة اجتناب الكبائر فمن ارتكب كبيرة فسق وردت شهادته وأما الصغائر فلا يشترط تجنبها بالكلفة لكن الشرط لا يصير عليها فان أصر كان الاصرار كارتكاب كبيرة الخ مافي الزواجر وفي النهاية للمولى والتحفة والمفظ لها بعد قول المنهاج وشرط العدالة اجتناب الكبائر والاصرار على صغيرة قبل عطف الاصرار من عطف الخاص على العام لما تقرر أنه ليس المراد مطلقة بل مع غلبة الصغائر أو مساواتها للطاعات وهذا حينئذ كبيرة فأنهى وفيه لأن الاصرار لا يصير الصغيرة كبيرة حقيقة وإنما يلحقها بها في الحكم فالعطف صحيح من غير احتياج إلى تأويل الخ مافي التحفة والنهاية والله سبحانه الهادى أعلم (سئل) رضى الله

في الفتا بالاندلس الأستاذ الشهير أبو سعيد بن لب فأفتى أنه لا يجوز ولا يسوغ وأفتى صاحب الترجمة بسوغه مستنداً فيه إلى المصلحة المرسله معتمداً في ذلك إلى قيام المصلحة التي إن لم يقم بها الناس فيعطونها من عتدهم ضاعت وقد تكلم على المسئلة الامام الغزالي في كتابه فاستوفى ووقع لابن الفراء في ذلك مع سلطان وقته وفقهاته كلام مشهور لا يظيل به اه (فائدة) قال العلامة التذكي في تكملة الديباج عقب ترجمته للعلامة محمد بن محمد القرشي التلساني الشهير بالمقرى بفتح الميم وتشديد القاف المفتوحة مانصه : ومن فوائده أنه قال سألتى السلطان أبو عتانه عمرن لزمته يمين على نفي العلم خلف جهلا على البت هل يعيد أم لا فأجبت به باعادتها وقد أفتاه من حضر من الفقهاء بأن لا تعاد لانه أتى بأكثر من أمر به على وجه يتضمنه فقلت له اليين على وجه الشك غموس قال ابن يونس والغموس الحلف على تعمد الكذب أو على غير يقين ولا شك أن الغموس محرمة منهى عنها والنهى يدل على الفساد ومعناه في العقود عدم ترتب أثره فلا أثر لهذه اليين فوجب أن تعاد وقد يكون من هذا اختلاهم فيمن إذهبا السكوت فتكلمت هل يجتزأ بذلك والإجزاء هنا أقرب لانه الاصل والصحات رخصة لغلبة الحياه فإن قلت البت أصل وإنما يعتبر نفي العلم إذا تعذر قلت ليس رخصة كالصحات اه وقال قبل ومنها أيضاً قال تكلم العلامة أبو زيد ابن الامام في الجلوس على الحرير فقال له الأستاذ ابن حكم مقتضى حديث أنس المنع لقوله قممت إلى حصير لنا قد اسود من طول مالبث فقال أبو زيد لانسلم أن مراده الجلوس لاحتال أن ذلك الحصر يغطى وذكر حديثاً فيه تغطية الحصر وكان الرجل داعية قلت وللأستاذ أن يقول الغالب خلاف ذلك فيجب العمل عليه حتى ينص على غيره بالدليل على أنه روى نصاً في صحيح البخارى وغيره الجلوس عليه قال ومنها قال حدثني القاضي الظريف أبو عبد الله بن عبد الرزاق الجزولى عن الشيخ النخبة ابن قفطال أنه سمعه يقول سمع يهودى يحدث نعم الادام الخل فأسكر ذلك حتى كاد يصرح بالقدح فبلغ بعض العلماء فأشار على الملك بقطع الخل وأسبابه عن اليهود سنة قال فما تمت سنة حتى ظهر فيهم الجذام قال ومنها قال سمعت الايلي يقول سمعت أبا عبد الله بن رشيد يقول إن خطيئاً بتلسان كان يقول في خطبته

عنه في محتمل الشهادة هل يجوز له أن يحمل غيره ويتسلسل الأمر أم لا (أجاب) نعم يجوز ذلك حيث وجدت شروط التحمل وذلك مأخوذ من عموم مافي المتن وفي متن المنهاج تقبل شهادة على الشهادة في غير عقوبة لله تعالى ولاشك أن المذكور ليس بعقوبة لله تعالى ومن خصوص مافي حاشية العلامة الشيخ الشبرا مى على نهاية العلامة الرملى بعد قوله في آخر الفصل ولوا اجتماع شاهد فرع وشاهد أصل قدمت شهادة الاصل قبل شهادة الفرع كما إذا كان معه بعض ماء لا يكفيه

يستعمله ثم يتمم انتهى قال العلامة الشبرايملى قوله وشهادة أصل وصورة ذلك أن يتحمل اثنان على أصل آخر ثم بهما عذر فتحمل على شهادتهما اثنان آخران فهذان شاهدان عن الفرع وذلك شاهدان عن الأصل فتقدم شهادتهما على شهادة ليحكم بشهادة الجميع انتهى فقين بعموم ما في المتن وخصوص ما في الحاشية المذكورة وكلام العلامة الرملى أن التحمل يتسلسل ولا طريق للنسب حيث وجدت شروطه (٢٣٤) والله أعلم (سئل) رضى الله عنه عن التنجيم المستعمل عند

بعض العوام الجارى على قواعد الجمل وطرح اسم أحد الوالدين والمولود وأخذ نجم القرن هل يحل ذلك أم لا وهل إذا حصل بذلك اطمئنان أو تنفير للنجم له يأثم أم لا أفقونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم تعلم ذلك وتعلمه حرام شديد التحريم وكذا فعله لما فيه من إيهام العوام أن فاعله يشارك الله في غيبه وما استأثر بمعرفته وقد كذب الله مدعى علم الغيب وأخبر في كتابه العزيز بأنه المستبد بعلم ما كان وما يكون في غير ما آية ومصدق ذلك الواقع في عظيم الإثم للحديث المشهور من صدق كاهنا أو عرفا وفي بعضها أو منجما فقد كفر بما أنزل على محمد فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم والله الهادى اعلم

#### (باب العتق)

(سئل) رضى الله عنه في شخص قال لفته تعال ياولدى هل يعتق أم لا والحال لم يقصد بقوله المذكور عتق المذكور أو قال لفته تعال وأنا أبوك ولم يقصد بذلك العتق المذكور بل رافة

من يطع الله ورسوله فقد رشد بالكسر وكان الطلبة يشكرون عليه فلا يرجع فلما قفلت من رحلتى تلك دخلت على الأستاذ ابن أبي الربيع بستة فنهاني بالتدوم وقال لى فيما قال رشدت يا ابن رشيد ورشدت لغتان صحیحان حكاهما يعقوب في الاصلاح قال المقرئ وهذه كرامة للرجلين أو الثلاثة قال ومنها قال شهدت الشمس بن قيم مقيم الحنابلة بدمشق وهو أكبر أصحاب ابن تيمية وقد سئل عن حديث من مات له ثلاث من الولد كانوا له حجاباً من النار كيف إن أتى بعدها بكبيرة فقال موت الولد حجاب والكبيرة خرق لذلك الحجاب وإنما يحجب الحجاب إذا لم يخرق فإذا خرق لم يكن حجاباً بدليل حديث الصوم جنة مالم يخرقها اهـ [مسئلة] في شرح الدردير على المختصر وحاشية الدسوقي عليه الراجح جواز كراه الألفية سواء كانت ألفية دور أو حوانيت فيجوز لصاحب الدار أو الحانوت أخذ الاجرة من الباعة الذين يجلسون كثيراً في فناء داره أو حانوته في المواعق سمع عيسى ابن القاسم لأصحاب الألفية التي انتفاعهم بها لا يضيق على المارة أن يكروها ابن رشد لأن كل ما للرجل أن يتفجع به يجوز أن يكبره اهـ وهو يشمل بعمومه فناء الحوانيت وغيرها وبه يسقط تنظير عقب في فناء الحوانيت اهـ بنائى والذي يفيدہ التأتى منع كراتها وقد علمت أن النقل عن ابن القاسم خلافه اهـ والله أعلم [مسئلة] في حاشية الدسوقي على شرح الدردير على المختصر مانصه من سبق غيره بالجلوس في محل من المسجد لأجل صلاة أو قراءة قرآن أو علم فإنه يقضى له به وإذا قام لقضاء حاجة أو تجديد وضوء فهو أحق به إذا رجع إليه لما في صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به اهـ بنائى وهل يكفى سبق بالفرش فيه أولاً بد أن يكون بذاته وأما سبق بالفرش فهو تحجير لا يجوز خلاف ذكره الخطاب اهـ قال الدردير وهذا مالم يكن غير السابق اعتاد الجلوس فيه لتعليم علم كتدريس أو تحديث أو إلقاء أو إفتاء فانه يقضى للعتاده كما يفيد قول الإمام فانه أحق به من غيره وقال الجمهور معنى قول الإمام أحق به استحساناً لا وجوباً أى أن الحاكم يقول للسابق الذى نازع المعتاد الأولى لك والاحسن عند الله تعالى أن تمنحى عنه لمن اتسم به فيكون كلام الحاكم للسابق

ورحة فهل بالصورة المذكورة يقع العتق وإن لم يقصد بذلك العتق وإن وقع العتق قضاءً وديانة أو ديانة أم لا يقع أصلاً حيث لم يقصد بذلك العتق ولكل امرئ ما نوى أفقونا (أجاب) رضى الله عنه نعم قوله ياولدى كناية عتق لحيث قصد به العتق نفذ والإفلا وأما قوله وأنا أبوك فصرح عتق إن كان يولد مثله مثله والإفلا ثم إن لم يكن المذكور معروف النسب من غيره وصدقه حالة كونه بالغاً عاقلاً ثبت نسبه منه أيضاً وإن كان صغيراً أو مجنوناً فلا يشترط

تصديقه وإن كان معروف النسب من غيره فلا يلحقه وإن صدقه، ثم ثبوت العتق المذكور ظاهر حيث أمكن كونه منه لا كلام فيه وأما باطنا وديانة فإن ظهرت قرينة حتم ورحمة لم ينفذ باطنا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله تعالى عنه) في رجل له ثلاثة أعباد أثاث حاضران والآخر غائب فقال لمن حضر أحدكما حر فخرج واحد إلى السوق وجاء الذى كان غائبا ووقف جنبه الآخر فقال لها السيد أحدكما حر ومات (٣٣٥) السيد ولم يبين فهل يكون الثلاثة

معتوقين أم اثنان منهم وإن كان السيد لا يملك إلا لام ولا يملك شيئا غيرهما فما يكون للورثة أفتونا (أجاب رضى الله تعالى عنه) أعلم وفقنا الله وإياك لما فيه رضاء أن هنا حالين الأول أن يقصد السيد بقوله أحدكما عبدا معينا ثم يموت قبل البيان كافي صورة السؤال فيقوم وارثه مقامه في بيان العبد المعتوق فإذا بين في عبيدين فلذلك أن يدعى بأبى المراد بالعتق فإن أنكر الوارث حلف فإن نكل حلف العبد وعتق والحال الثانى أن لا يقصد معينا فالوارث أن يعين عبيدين للعتق وليس للثالث الدعوى في هذه إن وافق على أنه لم ينو معينا وإلا فكالأول هذا كله إن كان هناك وارث فإن لم يكن وارث أو وجد وقال لا أعلم فالقرعة بأن يكتب في رقعتين حروفي الثالثة رق ثم يخرج الرقع على أسمائه فمن خرج له الحرية عتق ومن خرج له الرق رق هذا كله إذا كان في صحة السيد أو مرض موته وخرج من خرج له العتق ولم يجر الوارث كأن خرج أحد العبيدين أو أحدهما وبعض الآخر أو بعض

خارجا مخرج الفتوى لا الحكم ولكن رجح القول بالقضاء حقيقة للشهر والظاهر أن اختصاصه به إنما هو في الوقت الذى اعتاد الجلوس فيه لما ذكره لا بوقت آخر ولا بما اعتاده والده ولا إن سافر سافرا قطع ثم قدم اه بتوضيح وزيادة من الدسوق والله أعلم (فائدة) ذكر الشيخ التنيكتي في ترجمة الشيخ عبد الرحمن المعروف بسفين عن الشيخ المنجور أن المترجم له كان ينكر علي من قرأ الفاتحة للناس أو يطلبها ويقول إنها بدعة لم ترد في حديث ورث بعد موته فقتل عن ذلك فرجع عنه اه وقال قال الشيخ زروق في بعض تأليفه ما اعتاده أهل الحجاز واليمن ومصر ونحوهم من قراءة الفاتحة في كل شيء لأصل له لكن قال الغزالي في الانتصاف فاستنزل ما عند ربك وخالفك من خير واستجلب ما تؤمله من هداية وبر بقراءة السبع المثاني المأمور بقراءتها في كل صلاة وتكرارها في كل ركعة وأخبر الصادق المصدوق أن ليس في التوراة ولا في الإنجيل والفرقان مثلها وفيه تنبيه بل تصريح أن يكثر منها لما فيها من الفوائد والنخائر اه كلام زروق أخرج أبو الشيخ في الثواب عن عطاء قال إذا أردت حاجة فاقرا فاتحة الكتاب حتى تحتمها تقضى إن شاء الله تعالى نقله الجلال السيوطي رحمه الله تعالى اه (فائدة) في شرح الدردير على مختصر سيدى خليل مع المتن وحرم اصطباد مأكول من طير أو غيره لا بنية الذكاة بل بلا نية شيء أو نية حبسه بقصص ولو لذكر الله أو لسماع صوته كدرة وقرى وكروان أو بنية الفرجة عليه كغزال أو قرد أو نسناس أو بنية قتله والظاهر أنه يمنع شراء ذرة أو قرى أو كرون أو بلبل معلم ليحبسه لذكر الله أو لسماع صوتها كالاصطياد لذلك ولا يحرم عتقها وأما اصطباد المأكول بنية الذكاة أو بنية القنينة لغرض جائز شرعا لتعليم الذهاب لبلد بكتاب يعلق بجناحه أو لينبه على ما يقع في البيت من مفسدة أو تعليم البازي أو غيره الاصطياد لجائز وكره الاصطياد للهو وجاز لتوسعة على نفسه وعياله غير معتادة كأكل الفواكه ونذب لتوسعة معتادة أو سد خلة غير واجبة وكف وجه عن سؤال أو صدقة ووجب لسد خلة واجبة فتعبره الأحكام الخمسة وأما اصطباد ما لا يؤكل كالخنزير والفواقس الخنس فيجوز بنية قتله لا بنية ذكاته ولا بنية نحو حبسه أو الفرجة عليه فلا يجوز فعلم أنه لا يجوز اصطباد

أحدهما أعيدت القرعة بينهما فمن خرج له العتق عتق كله أو بعضه ورق الآخر أو بعضه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله تعالى عنه) في رجل له عبد مملوك فجاءه رجل يشتري منه العبد فقال له ما أبيع ولدى هل يعنى بذلك أم لا أفيدوا (أجاب رضى الله تعالى عنه) بقوله نعم قوله المذكور كناية فإن قصد به عتق العبد المذكور وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله تعالى عنه) في رجل أعتق أمة ثم تزوجها ففصل له مرض شديد فباع زوجته يظن أنه يحل له بيعها مع جهله فاشترها شخص منه ثم

ثبت عتقها وزواجها على حاكم البندر فأدب الحاكم البائع وقال سلم الدرهم للشري فقال أنا معسر ما عندى شيء فقال الحاكم للشري أبق الجارية عندك أمانة إلى أن يعطيك الدرهم فجاء البائع وأعطى للشري مرة أخرى بعضا من الدرهم وحيث ثبت لها العتق والتزوج سافر المشتري بها مرارا وجعلها سرية لحملت منه ويزعم المشتري أنه أعتقها وأملكها بها وإذا قلتم عتقه باطل وزواجه فاسد فيثبت للبائع (٣٣٦) وهو زوجها أخذ الجارية جبرا منه ويكون باقى الدرهم دينا عليه

حيث إنه معسر وهل يترتب للمشتري من الأحكام الشرعية حيث إنه ثبت العتق والزواج عليه أم لا أفوتنا (أجاب رضى الله عنه) نعم ثبت للبائع أخذها جبرا ويكون باقى الدرهم فى ذمته والحال ما ذكر وحيث علم المشتري عتقها فهو زان يقام عليه الحد الشرعى والولد ليس له لكنه حربا لآله والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) فى شخص قال لقنته تعال يا ولدى هل يعق عليه أم لا يعق إلا بالنية وهل إذا قال تعال وأنا أبوك هل يكون صريحا بالآخر أم كناية المسئلة واقعة أفوتنا مأجورين (أجاب رضى الله عنه) نعم قوله يا ولدى كناية فإن قصد به العتق وقع وإلا فلا وقوله أبوك صريح عتق إن أمكن أن يكون ابنه بأن يولد مثله لمثله ثم إن كان المستلحق معروف بالنسب عتق ولم يلحقه وإلا بأن لم يعرف نسبه لحقه كما هو فى سؤال مبسوط والله سبحانه أعلم (سئل رحمه الله تعالى) لو قال بغير قصد عبدى حر تخلصا من غاصب ظالم هل يعق العبد بهذا اللغو أم لا أفيدوا

الفرق والدب لأجل التفرج عليه والتمتع به لا مكان التمتع بغيره ويحرم التفرج عليه نعم يجوز صيده للتذكية على القول بجواز أكله اه بتوضيح وزيادة من الدسوقى قال الدسوقى والذى ذكره شيخنا العدوى أن الفرقد على القول بجواز أكله يجوز التمتع به بتلصبيه والفرجة عليه وإن كان يمكن التمتع بغير ذلك وهو موافق لما فى الخطاب مما يفيد جواز اصطيد الصيد بنية الفرجة عليه حيث لا تعذيب وأن بعضهم أخذ الجوار من حديث يابا عمير ما فعل التغيير كافى شمائل الترهى وغيرهما (مسئلة) فى مختصر خليل وإن اختلف الزوجان فى قبض ماحل فقبل البناء قولها وبعده قوله يمين فيها عبد الوهاب إلا أن يكون بكتاب وإسما عيل بأن لا يتأخر عن البناء عرفا اه وعاياض بأن لا يدعى الزوج دفعه بعد البناء وإلا فقولها والتمتع بأن لا يكون بيدها رهن فيه وإلا فقولها قال ابن رحال ويظهر من كلام من قيد بالكتاب أن المراد به كتاب مخالف لكتاب الصداق وقد بينا ذلك فى الشرح وقال التسولى والمراد بالكتاب الصك الذى أشهد فيه بخلافه فى ذمته كان صك الصداق أو غيره كما فى ابن عرفة قلت أفتى عياض حسبا فى دعوى المعيار بأن القول للزوج ولو كان الصداق مشهودا عليه فى كتاب فإنه لما سئل عن تزوج بعاجل وأجل وأشهد فى رسم الصداق أنه لا برامة له فى دعوى الدفع إلا بينة ثم دخل وأدعى الدفع فأجاب القول قوله فيما جرت العادة بدفعه من التقيد قبل الدخول اه فشهاده العادة عارضت البينة ههنا وهذا هو القياس فى مثل هذا لأن العادة إذا عارضت استحباب الأصل الذى هو استمرار تعمير الذمة فتقدم لأنها كالشاهد بالقضاء ولعل ابن عاصم لهذا ترك قيد القاضي عبد الوهاب وأشار لقيدى القاضي إسماعيل والقاضى عياض بقوله

والقول قول الزوج بعد ما بنى ويدعى الدفع لها قبل البناء

وهو لها فيما ادعى من بعد أن بنى بها والعرف رعيه حسن

فنامله والله أعلم اه بتصرف [مسئلة] إذا خرب المسجد لا يطلب له نحية كما فى الخطاب ومقتضاه زوال أحكام المسجدية لأصل الحبس تأمل اه دسوقى والله أعلم [مسئلة] استظهر العلامة العدوى أنه لو تيمم للضرورة عند احتلامه خوفا من نسبت له اللواط أو الزنا وصلى بحت صلاته ويكون بمنزلة فاقد الماء اه

(أجاب رضى الله عنه) نعم لا يعق عليه العبد والحال ما سطر والله عز وجل أعلم (سئل رضى الله عنه) فبمن ماتت عن زوج وعن ورثة غيره قسمت تركتها على ورثتها وأخذ كل منهم نصيبه من ذلك بالقسمة الشرعية وبقي من التركة عبد رقيق يملك لمورثتهم المذكورة ثم لم تحصل فيه قسمة ثم بعد نحو سنتين قال غير الزوج من الورثة المذكورين بأن مورثتهم المذكورة قد أعتقت عبيدا المذكور فى حال حياتها وأوصت له بكذا وكذا من مالها فأنكر الزوج عتقه والوصية

له وقال بل هورقيق إلى موت سيده وأنا أطلب ميراثي منه والحال لم يذكر أحد من الورثة المذكورين عتقه والوصية له حال قسمة التركة بل سكتوا عن ذلك فهل إذا لم يثبت عتقه والوصية له بالينة العادلة الشرعية هل يثبت العتق في حصص الورثة المقرين بالعتق مؤاخذه لإقرارهم وبقى الزوج على نصيبه من العبد أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه نعم نفذ العتق في حصص المقرين (٣٢٧) ثم إن شهد اثنان منهم وهما بالغان

عدلان ذكران بأن فلانة قد اعتقت عبدها في حال صحتها أو في حال مرضها وهو يخرج من الثلث نفذ العتق في حصص الزوج وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (باب التدبير)

(سئل رضى الله عنه) في رجلين اشتريا جارية وكل واحد منهما سلم نصف ثمنها ثم قال أحدهما نصف ما ملكتك معتوق بعد موتى يعنى النصف الذى يملكه من الجارية المذكورة ثم عن له بيعها فهل له ذلك والحال ما ذكر أم لا أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يجوز له بيع حصته والحال ما سطر والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في عبد ادعى على ابن سيده لدى حاكم شرعى أن سيده قبل موته دبرنى وابتنى تديراً مطلقاً فأنكر الابن وقال إن أبى دبركاً تديراً مقيداً وإن أبى بعد تديركاً باعكماً فأحضر العبد شاهدين وشهد كل واحد منهما بأن سيد العبد قال في صحته ان عبدى فلاناً وبنته بعد موتى أحرار من أحرار المسلمين فهل والحالة هذه يثبت عتقهما بذلك أم لا وهل إذا حكم الحاكم بحريتهما ينفذ حكمه أم لا

نقله الشيخ عبد المجيد علي العزبة والله أعلم [مسئلة] الصلاة على الجنازة أربع تكبيرات ثم يقول بعد الأولى الحمد لله الذى أمات وأحى والحمد لله الذى يحيى الموتى وهو على كل شىء قدير اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم فى العالمين إنك حميد مجيد اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمتك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده ، وإن كانت امرأة قال اللهم إنها أمتك وبنت عبدك وبنت أمتك كانت تشهد الخ وهكذا فى بقية التكبيرات ويكون الحمد أثر كل تكبيرة على المعتد وفى الطراز يكون الحمد فى الأولى فقط ويدعو ويغريها ودعا بعد الرابعة إن أحب وإن أحب لم يدع وسلم ، وإن كان طفلاً قال اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمتك أنت خلقتهم ورزقتهم وأنت أمته وأنت تحييه اللهم اجعله لوالديه سلفاً وذخراً وفرطاً وأجراً وتقل به موازينهما وأعظم به أجورهما ولا تحرمنا وإياهما أجره ولا تفتنا وإياهما بعده اللهم أئلفه بصلاح سلف المؤمنين وكفالة أئبنا إبراهيم وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وعافه من فتنة القبر ومن عذاب جهنم كذا وجدته بخط والذى رحمه الله تعالى مع زيادة من ابن تركى والله أعلم [مسئلة] فى الدسوقى على شرح الدردير على سيدى خليل لولحلف على زوجته بالطلاق مثلاً أن لا يخرج من الدار فخرجت لسيل أو هدم أو لأمراً لا قرار لها معه أو أخرجه صاحب الدار وهى بكراهة قد انقضت أو نودى على فتح قدر وهى حامل أو مرضع فخرجت لخوفها على ما فى بطنها أو وضعها فى سماع ابن القاسم عن مالك لاحضت عليه واستصوبه البناى لخروجه عن بيته حكماً لو سئل على قاعدة البساط قال عبد الباقي ويحتمل الحنث لأنه كالأكراد الشرعى لأن الخروج واجب شرعاً فى مثل هذا ورد البناى بأنه غير صحيح لمخالفته النص اه بلفظه والله أعلم [مسئلة] لا يلزم من بعد عن مكة مقابلة عين الكعبة فى نفس الأمر باتفاق لأن فى لزوم ذلك تكليفاً بما لا يطاق وإنما فى المسئلة قولان (الأول) لابن رشد يجتهد فى الجهة وهو الذى مشى عليه خليل وهو المشهور

(٤٣ - قرأ العين) أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم يقم ابن السيد بيته على البيع قبل الموت نفذ العتق إن خرجا من الثلث أو أجاز الوارث المطلق التصرف والإلا عتق منهما بالقسط وإذا حكم الحاكم نفذ حكمه وكذا إن أقام ابن السيد البيته وحكم الحاكم بعد صحة البيع إذا كان يرى ذلك نفذ حكمه أيضاً والله سبحانه وتعالى أعلم (باب أمهات الأولاد) (سئل) رضى الله عنه فمى دخل بيته فلم يجد زوجته فوطى جاريته المملوكة له فحملت

من وقت وطء سيدها لوضعها تسعة أشهر فسادتها سيدها وأقر بأن الحمل منه والولد ولده فهل يكون إقراره نافذاً عليه ويلحق الولد به في النسب ويرثه إذا مات أم لا أم كيف الحكم في ذلك أقنونا مأجورين خيراً (أجاب) رضى الله عنه نعم إقراره نافذ عليه ويلحقه ويرثه والله سبحانه أعلم (مثل) رضى الله تعالى عنه عن الجوارى المجبولة من بلاد الرصاص المسميات بالمشريات قريب (٣٣٨) صنعاء فأشكل حالهن والتبس يأخذون جواراً وعبيداً

ويزوجونهم على بعضهم البعض فإذا تناسلوا باع السيد أولادهم فهو لأب لا لأم في حلهم وناس معهم عبيد يزوجونهم على حرائر ويأخذون أولادهم ويبيعونهم وناس يتغازون في بعضهم البعض ويسبون أولاد المغلوين فكيف الحال يكون في ذلك هل يصح شراء الجوارى المذكورات من غير تفتيش على بيان الحال وهل تصدق الجارية إذا قالت أنا أمة أو حرة أم لا؟ المسئلة واقعة أفيدوا بالجواب الشافى (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله رب العالمين ماشاء الله ولا قوة إلا بالله اللهم توفيقاً للصواب وهداية إليه لا شك في حل شراء القسم الأول لأن الفرع يتبع الأم في الرق وتحريم شراء القسم الثاني كذلك لأنه يتبع لأمه في الحرية والقسم الثالث إن كان المسي كافراً حراً أو ذمياً انتقض عهده فلا شك في حل شرائه وأما إذا كان المسي حراً مسلماً فلا شك في تحريم بيعه وشرائه لأنه لا يحل استرقاقه بحال؛ ببق ماله شك من أى الأقسام هو وقد تعارض فيه أصلان الحرية وهي أن الأصل في الإنسان الحرية

(والثاني) لأن القصار يجتهد في استقبال السم والماردان يقدر المقاتلة والمخاذاة وإن لم يكن في الواقع كذلك وهو مذهب الشافعى قيل وينبى على القولين لو اجتهد فأخطأ فعلى المذهب يعيد في الوقت وعلى مقابلة يعيد أبداً لكن قال البنائى الحق أن هذا الخلاف لاثرة له كما صرح به المازرى وأنه لو اجتهد وأخطأ فأنما يعيد في الوقت على القولين كذا يؤخذ من حاشية الصاوى على أقرب المسالك نقلاً عن الدسوقي وفي حاشية الشيخ على العدوى على الخرشى عند قوله والمراد بسمت عينها عند ابن القصار أن يقدر أنها برأى لهم لو كانت بحيث ترى وأن الرأى يتم المقابلة والمخاذاة وإن لم يكن كذلك في الحقيقة الخ ماضيه حاصل كلامه أنه أى ابن القصار يقول كل واحد من الصف الطويل يقدر أنه مسامت ومقابل وإن لم يكن كذلك في الحقيقة لأنه يستحيل أن يكون الكل مسامتين أقول قضية ذلك أنه على المشهور لا يقدر المسامته بل يقول يكفى أن القبلة في ذلك الجهة وإن فرض على تقدير جمع الأرض لا يكون مسامناً ولذا قال شيخنا عبدالله وأما على المشهور فالواجب على المصلى اعتقاد أن القبلة هي الجهة التي هي أمامه ولو لم يقدر أنها مقابلة بدليل صحة الصف الطويل جداً فإنه يستحيل أن كل واحد مقابلها إلا أنه يرد على ذلك ما قالوه من أن الجسم الصغير إذا بعد تحصل له مسامته الجملة الكثيرة ولو أزيد من ألف أه قال الأمير في ضوء شموعه على مجموعه : الحق أن ما قالوه يتوقف على نوع تقويس كالدائرة حول القطب أهينى وإذا كان الحق ما ذكر فلا يرد ما قالوه على كلام الشيخ عبد الله شيخ الشيخ العدوى الذى هو قضيته كلام الخرشى الصريح في أن الخلاف بين القول بالجهة والقول بالسمت حقيق له ثمرة لا لفظى نعم قال الشيخ الأمير في الحاشية المذكورة عقب ما ذكره فإن أريد إمكان الوصل بينهما أى بين الجسم الصغير والجملة الكثيرة بخطأ مستقيم ولو تيامن أو تيسر رجوع الخلاف أى بين القولين المذكورين لفظياً كما يظهر ذلك عند من له أدنى للمسام بالهندسة أه أى هم لم يصرحوا بهذه الإرادة فيبقى الخلاف على حقيقته والله أعلم

[مسئلة] قال الشيخ الصاوى في باب الهبة عند قول الشيخ الدردير في أقرب المسالك وهبة الدين إيمان وهب لمن هو عليه فلا بد من القبول لأن الإبراء

والأصل الآخر هو وضع اليد الذى لم يقارنه دعوى الحرية فإنه يفيد الملك وهو الغلب هنا ففي الروضة واليد على البالغ المسترق وإن لم تكن عن البيئة عند إنكاره فهي غير ساقطة بالكلية بل يجوز اعتمادها في الشراء وإن سكت المسترق اكتفاء بالظاهر أن الحر لا يسترق الخ ما في الروضة إلا إن ادعى الكامل يلوغ وعقل ورشد الحرية فالقول فوله يمينه لكن بشرط أن لا يسبق إقراره بrique وهو كامل يلوغ وعقل ورشد كما في المعنى ونص عبارته سكتوا

عن اعتبار الرشد في القرهنا وينبغي كما قال الزركشي اعتباره كغيره من الأفاير فلا يقل اعتراف الجوارى بالرق كما حكى عن ابن عبدالسلام لأن الغالب عليهم السفة وعدم المعرفة قال الأذري وهذه العلة موجودة في غالب العبيد لاسيا من قرب عهده بالبلوغ انتهى وفي التحفة وعن ابن عبدالسلام ما يقتضي اعتبار رشده أيضا وظاهر كلامهم خلافه انتهى وتبرأ منه بعد ذلك وفي باب الدعوى أيضا وجزم في النهاية (٣٢٩) بعد اشتراط الرشد انتهى فإذا فهمت

ما ذكر علمت أن الجارية تصدق يمينها إذا كانت كاملة في قولها أنا حرة وأمة وإذا أقرت وهي كاملة بالرقبة ثم أقامت بينة بالحرية لا تسمع للتناقض وأما غير الكامل إذا ادعى واضع اليد رقة فالقول قول واضع اليدين يمينه فلو ادعى بعد كاله الحزبة لم تسمع دعواه إلا بينة والله سبحانه أعلم. (بسم الله الرحمن الرحيم) رفع هذا السؤال مع جوابه لولا لانا المرحوم السيد عمر بن عبدالرحيم البصري الشافعي الحسيني وصورته فما يقول مولانا في شخص وقف في الشباك من الشبايك التي على الحرم كدرة القاضي الخاص الشريفة والباسطية والبيوت التي لها شباك في حائط المسجد مقتديا بإمام المسجد الحرام هل تصح قوته سواء كان الشباك مغلوقا أو مفتوحا مثبتا أم لا وإذا صحت قوته هل تصح صلاة من وقف وراءه في أرض المدرسة والبيوت وهو ناوي القدوة بإمام المسجد فتكون صلاته مرتبطة بصلاة إمام المسجد أم لا بينوا لنا ذلك وأوضحوه أيضا شافيا من نقل ذلك من أئمة المذهب (الجواب)

يحتاج للقبول والإليه لمن هو عليه بل لغيره فكرهته يتعين فيه الإشهاد مانصه يؤخذ من قوله فكرهته صحة التصرف في الوظائف وهو أن يتجمد لإنسان مال معلوم من وظيفة أو جامكية فيزول عنها لغيره إن كان ذلك النزول من غير مقابلة شيء بل هبة أما إن كان في مقابلة شيء يؤخذ فإن سلم من الربا جاز وإلا منع اه والله أعلم هذا من جهة الهبة وأما من جهة البيع فسيأتى حكمه فترقب [مسئلة] ذكر العلامة العطار على جمع الجوامع عند الكلام على الكباير أن كلا من بذل المال وأخذ على الحكم كيرة سواء كان بالباطل أو بالحق وأن بذل مال للمتكلم في جائز مع السلطان مثلا جمالة جائزة عند الشافعية وغير جائزة عند المالكية لانه من الأخذ على الجاه وأما بذل المال للمتكلم في واجب كالنجوس ظلما في فتاوى التفتال أنه لو كان يبدل ظالم فقال إن خاصتي منه فلك كذا يحتمل أن يقال يستحقه كرد الآبق ويحتمل أن يقال تخليصه من جملة النهي عن المكر وهو من فروض الكفاية فيكون بالتخلص مسقطا للفرض عن نفسه فلا يستحق جعلاه وفي الروضة في القضاء إنه إن كان الطالب للقضاء عن يتعين عليه ويستحب له فله بذل المال والأخذ ظالم بالأخذ وهذا كما إذا تعذر الأمر بالمعروف إلا يذل أعماله وهو جزم بالاحتمال الثاني فينبغي أن يكون هو المعتمد فيحل البذل للجاعل ويحرم على الأخذ ومحل ذلك إذا علم المجموع له أن الجاعل مظلوم بالخس فإن لم يعلم ذلك لم يجب عليه فلم يتمتع عليه الأخذ اه والله أعلم

(فائدة) قد نظمت المسائل الست التي لاتفوت الزوجة على حاليها بدخول غيره عليها بقولي

|                         |                            |
|-------------------------|----------------------------|
| ولا تفوت بالدخول زوجة   | علي حاليها بست تثبت        |
| من أخبرت بموت غائب قدم  | بعد دخول الثاني وهو ما علم |
| من طلقت لفقد إنفاق حصل  | بشرطه ثم بها الاتي دخل     |
| فأثبت الاول ترك ما بيني | أو الوكيل أو بأن ذاتني     |
| وزوجة المفقود في مفروضة | تزوجت والفسخ جا للعدة      |
| واستبرأت وثالث بها دخل  | فظهرت صحة مفسوخ حصل        |
| ومن تزوجت بدعوى الموت   | لزوجها أو بثبوت موت        |

الحمد لله اللهم ألم الصواب الاقتداء بإمام المسجد لمن هو في شباك حائط المسجد صحيح لما تقرر من أنه إذا جمع الامام والمأموم مسجد صح الاقتداء ولا يضر أن يكون بينهما باب مغلق ولام الروضة تبعاً لأصله بقوى ما ذكرنا لأن لفظه وشرط البنائين في المسجد أن يكون باب أحدهما نافذاً إلى الآخر وإلا فلا يعدان مسجداً واحداً وقد سئل شيخنا الإمام شيخ الإسلام ابن حزمة بن ظهيرة شيخ الإسلام البلقيني عن معنى كلام الروضة هذا فقال إنه تابع في ذلك

لكلام الرافعي والرافعي ليس له سالف من الأصحاب في ذلك وهو مخالف لكلام الشافعي والأصحاب ثم ذكر كلاماً طويلاً يتعين مراجعته من الفتاوى المكية فالملقى به والذي أدركتنا عليه الجسلة من مشايخنا الاقتداء بإمام المسجد في جدار المسجد الحرام ونقله جماعة وإذا صلى في جدار المسجد صحت صلاة من خلفه واقتداؤه بإمام المسجد وصلاة من ينظره بصلاة الإمام والحال ما ذكر (٣٤٠) والله تعالى أعلم وبه التوفيق وكتبه الفقير إلى الله تعالى أبو السعادات بن محمد

أبي البركات بن ظهيرة الشافعي  
كان الله له أمين وقال السائل  
نقلنا من خطبه رحمه الله تعالى  
فما القول فيه أقنونا ما جورين  
أنابكم الله الجنة ونعيمها آمين  
(فأجاب) مولانا المشار إليه  
السيد عمر رحمه الله تعالى بمصورته  
أخذ الله سبحانه حاصل ما أفاده  
العلامة المشار إليه ذكر خلاف  
في صحة الاقتداء بالأماكن المذكورة  
وهو كما قال فالذي اقتضاه كلام  
الشيخين عدم الصحة على تفصيل  
يعلم ما سنحكيه عن كلام المتأخرين  
المعتدين لمقاتلتهما المذكورة  
والذي حرره السراج البلقيني  
والجمال الإسنوي الصحة مطلقاً  
ومنشا الخلاف الاختلاف في أنه  
هل يعتبر في أبنية المسجد الواحد  
التنافذ أولاً فمن شرطه منع الصحة  
ومن لم يشترط قال بالصحة فمن  
اعتمد الأول من المتأخرين  
مشايخ الإسلام الشهاب بن حجر  
والشمس الخطيب الشربيني  
والجمال الرملي في شروحهم على  
المنهاج فعبارة الأول مانصة فإن  
حال ما أرى بناء يمنع المرور  
لا الرؤية كالشباك فوجهان في  
المجموع وغيره البطلان قوله

بغير عدلين ففسخه حصل  
ثالث الأزواج بها من طلقت  
كأسم من عني طلقها وقد  
فقدت من طلقت وقد دخل  
ظن بأنها تكون خامسة  
خالفها فظهرت من بعد ذا  
وظهرت صحتها وقد دخل  
من زوجها لكون اسمها بنت  
غابت فزوجت بغير من جحد  
بتلك ثمان ثم من بها حصل  
فزوجت ودخلت والخامسة  
فاحفظ حديث صاحبي لا تنبذا

[مسئلة] من وطء أمة يأذن سيدها له في الوطء لاحد عليه ويؤدب مراعاة  
لقول عطاء بجواز التحليل فالمحللة من يقول سيدها لغيره أذنت لك في وطئها أو  
أبنته لك اه من شرح أقرب المسالك وفي الصاوي مذهب عطاء جواز نكاح  
الأمة التي أحل سيدها وطأها للواطع وهو صادق بما إذا كان بعوض وبدونه  
وحينئذ فالمستأجرة من سيدها محللة فلا حد فيها نظراً لهذا المذهب كذا في البناني  
وقال أبو حنيفة لاحد في وطء المستأجرة للواطع وظاهره كان المؤجر ولها  
أوسيدها أو نفسها لأن عقد الإجارة عنده شبهة تدرك الحد وإن حرم عنده  
الإقدام على ذلك اه (قائدة) ذكر ابن فرحون في تبصرته عن المازري في المعلم  
أن الدليل على ماذهب إليه مالك من جواز زيادة العقوبات على الحد فعل سيدنا  
عمر رضي الله تعالى عنه في ضرب الذي نقش خاتمه مائة وتقل ابن قيم الجوزية أنها  
ثلاثمائة في ثلاثة أيام وذكر القرافي أن صاحب القضية معن بن زياد زور كتاباً  
على عمر ونقش خاتمه لجلده مائة فشفع فيه قوم فقال أذ كرتوني الطعن وكنت  
ناسياً لجلده مائة أخرى ثم جلده بعد ذلك مائة أخرى ولم يخافه أحد فكان  
إجماعاً قال المازري وضرب عمر رضي الله تعالى عنه ضيعة أكثر من الحد اه  
قلت ومن هذا يؤخذ حكم من ضرب سكة السلطان فيكون تأديبه بمثل ماأدب  
به سيدنا عمر رضي الله عنه من نقش خاتمه والله أعلم (قائدة) جملة نسائه صلى  
الله عليه وسلم اللاتي عقد عليهن خمس وعشرون امرأة المتفق على دخوله بهن  
إحدى عشرة امرأة: ست من قریش :

(١) خديجة بنت خويلد (٢) عائشة بنت أبي بكر (٣) حفصة بنت عمر (٤) أم  
حبيبة بنت أبي سفيان بن حرب (٥) أم سلمة بنت أبي أمية (٦) سودة بنت زمعة

الآتي والشباك يفهم ذلك فلذا لم يصرح هنا بتصحيحه وبحث الإسنوي أن هذا في غير شباك بجدار المسجد وإلا  
كالمندرس التي بجدار المسجد الثلاثة صحت صلاة الواقف فيها لأن جدار المسجد عنه والحيلولة لا تضر رده جمع  
وإن انتصر له آخرون بأن شرط الأبنية في المسجد تنافذ أبوابها على ما مر فغاية جدار المسجد أن يكون كبناء فيه  
فالصواب أنه لا بد من وجود باب أو خوخة فيه يستطرق منه إليه من غير أن يزور كامر في غير المسجد ويظهر أن



المدار على الاستطراق العادي انتهى . وعبرة الثاني بين الشريفين رحمه الله واعلم أن التسخير للأبواب يخرجها عن الاجتماع فإذا لم تتنافذ أبوابها إليه أو لم يكن التنافذ على العادة لم يعد الجامع لها مسجداً واحداً وإن خالف فيه البلقيني فيضرب الشباك فلو وقف وراءه جدار المسجد ضرر وقع للأستوى أنه لا يضر قال الحضي وهو سهو والمنقول في الرافعي أنه يضر أخذاً من شرطه تنافذ أبنية المسجدين انتهى وعبرة الثالث نحوها (٣٤١) فإن أريد السؤال عما يسوغ إطلاق

الإفتاء به للمتنسب انتهى (سئل)

ما قولكم في رجل أعجمي يزعم أنه شيخ طريقة قادرية جلس بين جماعة من الأتراك يذكر لهم محاسن سيدي عبد القادر ومرتبته وكراماته وأنه المقدم على سائر الأولياء وذكر أنه إذا ذكر عندهم في بلادهم سيدي عبد القادر يقولون قدس الله سره العزيز وإذا ذكر غيره من الأولياء كسيدي أحمد البدوي وسيدي أحمد الرفاعي وسيدي إبراهيم الدسوقي يقولون رحمة الله عليه ولا يقولون قدس الله سره العزيز كما يذكرون سيدي عبد القادر فسمع هذه المقالة منه رجل من أهل العلم فقال له لم لا تسلكون طريق الإنصاف والعدل وتجنّبون الألفاظ الموهمة للتقصيص المنهي عنه فأجابوا لا نقول إلا هكذا وأبى أن يقول قدس الله سره العزيز فاستشعر منه ذلك العالم سوء الاعتقاد فيما سوى سيدي عبد القادر من الأولياء فقال له أيضاً لا بد من سلوك الإنصاف وتجنّب النقص والاحجاف فقال الرجل لذلك العالم أتم يا أيها العلماء أعداء

وأربع عرييات (١) زينب بنت جحش (٢) ميمونة بنت الحارث الهلالية (٣) زينب بنت خزيمة الهلالية أم المساكين (٤) جويرة بنت الحارث الخزاعية المصطلقية . وواحدة غير عربية من بني إسرائيل وهي صفية بنت حيي من بني النضير . مات عنده صلى الله عليه وسلم منهن ثنتان (١) خديجة (٢) زينب أم المساكين . وتوفي صلى الله عليه وسلم عن التسعة الباقية المنظومة في قول بعضهم

توفي رسول الله عن تسعة نسوة  
فعاثمة ميمونة وصفية وحفصة  
تتلوهن هند وزينب جويرة  
مع رملة ثم سودة ثلاث وست  
نظهن مهذب وجلة من ذكر أنه صلى الله عليه وسلم تزوج بهن وفارقهن اثنتا عشرة امرأة  
مات منهن قبل الدخول باتفاق ثنتان (١) إشراف بنت خليفة أخت دحية الكلبي  
(٢) خولة بنت الهذيل . وعلى خلاف في الطلاق أو الموت مع الاتفاق على عدم الدخول ثنتان (١) مليكة بنت كعب (٢) سبأ بنت أسلم . وفارق بعد الدخول باتفاق (١) فاطمة بنت الضحاك (٢) عالية بنت ظيان . وقيل باتفاق (١) عمرة بنت يزيد (٢) أسماء بنت النعمان . وعلى الخلاف في الفراق قبل وبعد (١) أم شريك القرشية (٢) المستقبلة التي جهل حالها وهي ليلى بنت الخطيم . ومات صلى الله عليه وسلم عن قتيلة بنت قيس وهو لم يدخل بها . فالمفارقات باتفاق : سبع . وعلى خلاف : ثنتان . والميتات في حياته باتفاق : أربع . ومات صلى الله عليه وسلم عن عشر واحدة منهن لم يدخل بها . وخطب صلى الله عليه وسلم ثمان نسوة ولم يعقد عليهن باتفاق . وسراريه صلى الله عليه وسلم التي دخل عليهن بالملك أربعة (١) مارية القبطية (٢) ريحانة بنت شمعون من بني قريظة وقيل من بني النضير (٣) نفيسة التي وهبتها له زينب بنت جحش (٤) التي أصابها في بعض السبي ولم يعرف اسمها . أفاده الجبل على الجلالين عن المواهب والله أعلم . وقد نظمت خلاصته في قولي

جملة من طه عليهن عقد عشرون مع ثلاثة حقا تعد  
دخوله أنى على إحدى عشرة بالاتفاق خذ فبنت عمرا

الأولياء أعداء الفقراء وأنت يا أيها الشخص عدو لسيدي عبد القادر فما الحكم في ذلك الرجل وماذا أفيديا الجواب مفصلاً ولكم الثواب من الملك الوهاب (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحد لله سبحانه ماشاء الله لا قوة إلا بالله قال الله تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً وقال تعالى واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين وأخرج الإمام البخاري عن أنس وأبي هريرة رضى الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم قال عن

الله تعالى قال من أهان لي وليا فقد بارزني بالمحاربة وفي رواية له قال قال الله تعالى من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب وتأمل هذا الوعيد الذي لا أشد منه إذ محاربة الله تعالى للعبد لم تذكر إلا في أكل الربا ومعاودة الأولياء ومن عاداه الله لا يفلح أبدا بل لا بد والعياذ بالله أن يموت على الكفر عافانا الله تعالى من ذلك بمنه وكرمه وأخرج الطبراني بسند حسنه الترمذي عن أبي أمامة (٣٤٢) رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال ثلاثة

لا يستخف بهم إلا منافق ذو شية في الإسلام وذو العلم وإمام مقسط وأخرج الامام أحمد بإسناد حسن ليس من أمتي من لم يبجل كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا حقه والطبراني تعلموا العلم وتعلموا العلم السكينة والوقار وتواضعوا لمن تعلمون منه واحد اللهم لا يدركني زمان ولا تدركوا زمانا لا يتبع فيه العلم ولا يستحي فيه من الحليم قلوبهم قلوب الأعمام والمستهم أسنة العرب وفي فتاوى البدعي من السادة الخفية من استخف بالعلم طلقت امرأته فكأنه جعله ردة وقال الإمام الحافظ ابن عساكر أعلم يا أخى وفقك الله وإيانا وهداك سبيل الخير وهدانا أن لحوم العلماء مسومة وعادة الله في هتك ستر من نقصهم معلومة ومن أطلق لسانه في العلماء باللب ابتلاه الله قبل موته بموت القلب فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب ألم فماذا تأملت هذه النصوص القرآنية والأحاديث النبوية وكلام علماء الملة المحمدية ظهر

حفصة مع خديجة عائشة كذاك أما سلسة حبيبة وسودة وهن من قرين وزينب أم المساكين كذا من عرب فاعلم وطه انتقلا بنت حبي من بني النضير لا عما عدا خديجة وزينبا وفارق النبي اثنتي عشر إشراق خولة وهلمليكة قبل الدخول لهما وفارقا فاطمة عالية وقبله ومثلها عمرة اسما وعلي من قبله أو بعده أم شريك قبل دخوله بها فبيع وأربع قد من في حياته لكن على واحدة لم يدخلا وخطب الهادي ثمان نسوة ثم سراريه التي بالملك قد مارية ربحانة نفيسة ومن له في بعض سبي تثبت

[مسئلة] في الصاوي على أقرب المسالك لا يجوز التعزير بأخذ المال إجماعا وما روى عن الإمام أبي يوسف صاحب أبي حنيفة من جواز التعزير للسلطان بأخذ المال فتمناه كما قال البراذعي من أئمة الخنفة أن يمسك المال عنده مدة لينجز ثم يعيده إليه لا أنه يأخذه لنفسه أو لبيت المال كما يتوهم الظلة إذ لا يجوز أخذ مال مسلم بغير سبب شرعي وفي نظم العمليات

ولم تجز عقوبة بالمال أو فيه عن قول من الأقوال انتهى والله أعلم (قائدة) في حاشية الأمير على عبد السلام المنق في حديث لازني الزاقي حين يرنى وهو مؤمن الخ الإيمان الكامل المصاحب للبراقة إذ لو لاحجاب الغفلة ماعصى أو أنه إن استحله وما يقال إن الإيمان يرفع ثم

لك أن هذا المدعى أنه صاحب طريقة وقع في عظيم لا ينجم منه إلا التوبة وعفو الله تعالى لأنه جعل العلماء محاربين لله تعالى وقد علمت ما في ذلك ومن استخف بالعلماء الحاميين للشرعية المطهرة فالواجب على ولاية أمور المسلمين أقام الله بهم دعائم الدين وأدحض بهم شبهات المعاندين تعزير التعزير البالغ اللائق بأمثاله ليرتدعوا عن أمثال هذه الكلمات التي تكاد أن تخرج الإنسان عن دائرة الإيمان والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه

في إهداء قراءة القرآن إلى روح رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجوز أم لا (أجاب) رضى الله عنه يجوز ذلك وفاعله مأجور لعظم أجره بذلك لأن مذهب جمهور أهل السنة والجماعة جواز إهداء ثواب عمل الإنسان لغيره وهو عام في جميع العبادات صلاة أو صوما أو حجاً أو صدقة أو قراءة قرآن أو ذكر أو غير ذلك من أنواع السير سواء كانت العبادة فرضاً أو نفلاً وحديث لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد (٣٤٣) محمول على الخروج عن العهدة لأعلى

يجرد هذا الثواب ويصل الثواب إلى ذلك المهدي له ويتضع به حياً كان أو ميتاً بلا فرق بين أن ينوي ذلك في ابتداء الفعل أو في انتهائه بعد أن نواه لنفسه كما قاله صاحب البحر لا طلاق كلامهم قال العلامة الزيلعي وليس فيه شيء مما يستبعد عقلاً لأنه ليس فيه إلا جعل ماله من الأجر لنفسه والله تعالى هو الموصل إليه وهو قادر عليه ولا يختص ذلك بعمل دون عمل انتهى وأدلة السنة كثيرة قارب التواتر ومنعت المعترلة جميع ذلك لقوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وقد كثرت الأجوبة من الأئمة المذكورة عن علماء أهل السنة والجماعة وقال الخبر ابن عباس إنها منسوخة قال مولانا العارف بالله سيدى السيد عبدالله ميرغنى في كنز الفوائد شرح منظومته بحر العقائد نقلاً عن العلامة القرطبي بعد ترجمته لما تقرّر وإذا علمت ذلك فاعلم أنه لا فرق فيه عندنا بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين غيره وإن كان جمع ذلك وخبر أعمال العباد في صحيفته بل له الكالات كلها إذ لا مانع

يرجع له يلزمه عدم إيمانه إن مات في تلك الحالة وما في البخارى عن ابن عباس وشرحه عن أبي هريرة يرفعه يحمل على رفع الإيمان الكامل اه قلت وبكل من كون المنفى في الحديث المذكور الإيمان الكامل أو مطلق الإيمان إن استحلّه ويحمل الإيمان المنفى في الحديث المذكور على ذلك تدفع المعارضة بينه وبين حديث لو أتيتني بقراب الأرض خطايا ثم أمنتني لتترك في شيئاً غفرتها لك ولا أبالي أو كما ورد وحديث بطاقة لإله إلا الله حيث ترجع في الميزان بسبعين سجلاً خطايا وحديث أبي ذر المشهور ونحوها وما يشهد لكون المنفى الإيمان الكامل ما حكى لي أن امرأة جميلة ذات عفة وديانة جاءت فطلبت من جارها ما تنقوت به فأبى من أن يعطيها شيئاً إلا أن تمكنه من نفسها فاستمتعت من ذلك وصبرت على الجوع ثلاثة أيام حتى اشتد بها فأنت لجارها وقالت قوتي وافعل ما تريد فلما تمكن منها رأى أن جارها ربما اطلع عليه إذا لم يغلط الطاقة فهم لغلقها فقالت له المرأة ما تريد فأخبرها بذلك فقالت له يا بنون تخشى الجار ولا تخشى الجبار الذي لا تخفى عليه خافية تأثر كلامها في قلبه وامتنع من الزنا وأعطاهما مطلوبها والله أعلم (فائدة) قال الشيخ القسطلاني علي البخارى حديث أنس المروى في الصحيحين وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه في شيء من الدعاء إلا في الاستسقاء فإنه كان يرفع يديه حتى يرى يياض أبطيه مؤول على أنه لا يرفعهما رفعاً بليغاً ولذا قال في المستثنى حتى يرى يياض لأبطيه نعم ورد رفع يديه عليه الصلاة والسلام في مواضع كرفع يديه حتى رؤى عفرة لإبطيه حين استعمل ابن اللثية على الصدقة كما في الصحيحين ورفعهما أيضاً في قصة خالد بن الوليد قاتلاً اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد رواه البخارى والنسائي ورفعهما على الصفار رواه مسلم وأبو داود ورفعهما ثلاثاً بالبقع مستغفراً لأهله رواه البخارى في رفع اليدين ومسلم وحين تلا قوله تعالى إني أنزلت كثيراً من الناس الآية قاتلاً اللهم أمتي أمتي رواه مسلم ولما بعث جيشاً فيهم على قاتلاً اللهم لا تمنى حتى تربي علياً رواه الترمذى ولما جمع أهل بيته وألقي عليهم الكساء قاتلاً اللهم هؤلاء أهل بيتي رواه الحاكم انتهى نقله الوالد رحمه الله تعالى رحمة الأبرار [مسئلة] في شرح الدردير على أقرب المسالك والصاوى عليه القول الذي رجع إليه مالك هو أن

من أن تكون معلقة بالأسباب مع أنه لا نهاية لكالات الوهاب ألا ترى أنه سبحانه وتعالى طلب منا أن نصلى ونسلم عليه وندين عليه السلام بالدعاء له بالوسيلة وغيرها وعلى هذا جرى العمل في غالب الأعصار وأكثر الأمصار وقد قال سبحانه وتعالى إنا لانضيق أجر من أحسن عملاً وقال صلى الله عليه وسلم لا تجتمع أمتي على ضلالة وزوجو أن الواقع خير بلا شك في ذلك ولا ضير انتهى فمن رغب في رفع الدرجات فليكثر من إهداء جميع الخيرات للأحياء والأموات

خصوصاً سيد السادات ولا ينقص بذلك أجره بل يعظم له ثوابه ويعلو قدره كما وردت به السنة وذهب إليه كثير من علماء الأمة وأن من صرفه لسيد الوجود عز بكال المقصود كما جربه خواص أهل الشهود وقال في التحفة ما حاصله وما اعتيد في الدعاء بعد قراءة القرآن من قول الداعي اللهم اجعل ثواب ذلك أو مثله مقدماً إلى حضرته صلى الله عليه وسلم أو زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم (٣٤٢) جائز كما قاله جماعة من المتأخرين بل حسن مندوب إليه خلافاً لمن

وهم فيه لأنه صلى الله عليه وسلم أذن لنا في الدعاء بكل ما فيه زيادة تعظيم حيث أمرنا بسؤال الوسيلة له ونحوها وفي حديث أبي المشهور وهو قوله رضى الله عنه كم أجعل لك من صلاتي أمد عانى أصل عظيم في مشروعية الدعاء له عقب القراءة وغيرها وليس في الدعاء بزيادة الشرف ما يؤم النقص خلافاً لمن وهم فيه أيضاً كما بينته في الفتاوى ومن الزيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم أن يتقبل الله تعالى عمل الداعي بذلك ويثبه عليه وكل من أتيب من الأمة على عمل كان له صلى الله عليه وسلم مثل ثوابه مضاعفاً بعدد الوسائط التي بينه وبين ذلك العامل مع اعتبار زيادة مضاعفة كل مرتبة عما بعدها ففي الأولى ثواب إبلاغ الصحابي وعمله وفي الثانية هذا وإبلاغ التابعي وعمله وفي الثالثة ذلك كله وإبلاغ تابع التابعي وعمله وهكذا وذلك شرف لا غاية له اه بالمعنى وبعض تصرف وفي هذا القدر كفاية لمن أتخف بالهداية وحفته العناية في البداية والنهاية وقول من قال لا تعرف

رب الدين ليس له مطالبة الضامن بالدين إن تيسر الأخذ لرب الدين من مال المدين بأن كان موسراً غير ملد ولا ظالم القول المرجوع عنه هو أن رب الدين غير في طلب أيهما شاء من المدين أو الضامن قال الباني والقول المرجوع عنه هو الذي جرى العمل بفاس وهو الانسب بكون الضامن شغل ذمة أخرى بالحق اه والله أعلم [مستثناة] اعلم رحلك الله تعالى أن المأخوذ من المدونة هو أن الفلوس ونحوها ما جعل سكه وعينا وجرى به التعامل بين الناس لا يعطى حكم الديناري والدرهم إلا في بابي الصرف والربا بنوعيه نظراً لكونه صارفاً بالسكة من نوع الديناري والدرهم أو أمان في غير هذين البابين كالزكاة فإنما يعطى ما ذكر حكم العروض في جريان زكاته على حسب الإدارة والاحتكار مما هو موضح في كتب الفقه في كتاب الزكاة من المدونة مانصه قلت أرأيت لو كانت عند رجل فلوس في قيمتها مائتا درهم خال عليها الحول ما قول مالك في ذلك قال لا زكاة عليه فيها وهذا مما لا اختلاف فيه إلا أن يكون بمن يدير فتحمل بحمل العروض قال وسألت مالكا عن الفلوس تباع بالديناري أو بالدرهم نظرة أو تباع الفلوس بالفلسين فقال مالك إنى أكره ذلك وما أراه مثل الذهب والورق في الكراهية انتهى وفي كتاب الصرف منها قلت أرأيت لو اشتريت فلوساً بدينار وافتراقاً قبل أن تتفاضل قال لا يصلح هذا في قول مالك وهذا فاسد قال في مالك في الفلوس لا خير فيها نظرة بالذهب ولا بالورق ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة قلت أرأيت لو اشتريت خاتم فضة أو خاتم ذهب أو تبرذهب بفلوس فافتراقاً قبل أن تتفاضل أيحوز هذا في قول مالك قال لا يحوز هذا في قول مالك لأن مالكا قال لا يحوز فلس بفلسين ولا يحوز الفلوس بالذهب والفضة ولا بالديناري نظرة ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال الفلوس بالفلوس بينهما فضل فهو لا يصلح في عاجل بأجل ولا يصلح إلا عاجل بعاجل ولا يصلح بعض ذلك ببعض إلا أهـ وهات قال الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد وربيعة أنهما كرها الفلوس بالفلوس وبينهما فضل أو نظرة وقالوا إنها صارت سكة مثل سكة الديناري والدرهم الليث عن يزيد بن أبي حبيب وعبيد الله بن أبي جعفر قالوا وشيوخنا كلهم أنهم كانوا يكرهون صرف الفلوس بالديناري والدرهم إلا يبدأ يد وقال يحيى بن أيوب قال

في ذلك خبراً ولا أثر لا يدل على عدم وجود ذلك لأنه لم يحط علماً بجميع ماورد ، وانكار جماعة مشروعية هذا الفعل لعدم فعل أحد من الصحابة له غير مسلم أولاً لعدم إمكان معرفة جميع أحوالهم عادة وعلى فرض ثبوت ذلك فإنه لا يدل على عدم الجواز مع ماورد يدل على مشروعية أصل الدعاء له المستفاد منها جواز هذا الفعل ومن قال بأن هذا الفعل بدعة وأن النبي صلى الله عليه وسلم غنى عنه جوابه على تسليم كونه بدعة ليس كل بدعة مذمومة بل منها ما هو مستحسن

كما يشير إلى ذلك حديث من سن سنة حسنة إلى آخره ورجوا أن يكون هذا الفعل من المستحسن شرعا لورود دليل مشروعيته في حق غيره عليه الصلاة والسلام وورود الأمر بأصل الدعاء له صلى الله عليه وسلم وأما كونه صلى الله عليه وسلم غنياً عن ذلك لجوابه أن أحداً وإن جل قدره لا يستغنى عن واسع فيض الله ورحمته وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لن يدخل أحدكم الجنة عمله (٣٤٥) قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته

رواه مسلم وهو وإن حاز أعلى المقامات وأرفع الدرجات لم يزل يترقى في كل لحظة من اللحظات إلى مقامات عظمت عايات لانه قابل للكمال ولا نهاية للكمالات ولا مانع من ربط بعضها بما يلحقه من أمته من الدعوات ليعود نفعها إليهم من واهب العطايا هذا مظهر للعبد المتترف بالعجز والتقصير والله أعلم انتهى سیدی الشيخ عبدالحفيظ دماشی (سئل رضى الله عنه) عن الميت إذا سئل بعد الموت هل تعود إليه روحه وتلبسه ملابسة حقيقية حتى يرد الجواب كما في كتب التوحيد واعتقاد أهل السنة أو تكون مجرد مماسة صورية أتوتنا مأجورين (أجاب رضى الله عنه) اتفق أهل السنة والجماعة على إعادة الحياة للميت في القبر خلافاً للكرامية ومن وافقهم واختلفوا في هذه الحياة فقال بعضهم يخلق له حياة كاملة كما كان قبل الموت وقال بعضهم حياة برزخية يفهم بها الخطاب ويقدر على رد الجواب ويدرك الالم وهذا هو الظاهر لأن الضرورة تدفع به ومنع كثير من الإشاعة والحنفية إعادة الروح اليه وقالوا

يحيى بن سعيد إذا صرفت درهما فلوساً فلا تفارقه حتى تأخذه كله والله أعلم اه بحرؤفه ومثل هذا في كتاب السلم الاول منها فعمل أن الورق الذي جرى به التعامل اليوم المسمى بالنوط إنما يعطى حكم الدرهم والدنانير في باب الصرف والربا بنوعيه وأما في الزكاة فلا يعطى حكمهما بل إنما يعطى حكم العروض فيجرى فيه حكم الزكاة على حسب الاحتكار والإدارة الموضحة في كتب الفقه ولا يكون حكمه حكم السند على ما لو وجود الفرق بينهما نعم إن كان مشتمراً بحيث تضمنه الحكومة إذا ضاع فإنه يكون حكمه حكم السند على ما وكذا الورق المسمى بالشيك يكون حكمه حكم السند على ما لعدم الفارق بينهما من حيث أن كلا لا يصرف إلا بتمل مخصوص ومضون لو ضاع فتجب فيه الزكاة في كل سنة والله أعلم [مسئلة] ذكر العلامة الدردير في شرحه على أقرب المسالك أن القول الذي رجع إليه مالك وهو المشهور هو أن ما استحق بالملك أم ولد من أولدها بشبهة كأن اشتراها من غاصب بلا علم قيمتها وقيمة ولدها يوم الحكم بالاستحقاق لا يوم الوطء ولا يوم الشراء والولد حر نسيب باتفاق إذا كان واطئاً حراً والقول الذي رجع عنه هو أن لربها أخذها إن شاء مع قيمة الولد يوم الحكم ثم رجع عنه أيضاً إلى أنه يلزم قيمتها فقط يوم الوطء وبه حكم عليه ما استحققت أم ولده إبراهيم وقيل أم ولده محمد كما في عبارة ابن رشد وفي كلام الفاكهاني ما يقتضي أنه هو الذي أفق بذلك لنفسه اه منه في فصل الاستحقاق بزيادة من الصاوى عليه [مسئلة] في أقرب المسالك قول مالك في المدونة وهو الذي رجع إليه هو أن الشاهد على خط نفسه بقضية لا يشهد حتى يتذكرها بنماها فإن لم يتذكرها أو تذكر بعضها أدى الشهادة على أن هذا خطي ولكني لم أذكر القضية بلا نفع للطالب وفائدة الأداء احتمال أن الحاك يرى نفعها قال ابن رشد وكان مالك يقول أولاً إن عرف خطه ولم يذكر الشهادة ولا شيئاً منها وليس في الكتاب محو ولا رية فليشهدوبه أخذعامة أصحابه عارف عبدالمالك والمغيرة وابن أبي حازم وابن دينار وابن وهب وسحنون وابن حبيب قال في التوضيح صوب جماعة أن يشهدان لم يكن محو ولا رية فإنه لا بد للناس من ذلك ولكثرة نسيان الشاهد المنتصب ولأنه لو لم يكن يشهد حتى يذكرها لم يكن لوضع خطه فائدة قال الصاوى ولذلك نقل عن شيخ

(٤٤ — قرعة الدين) لا تلازم بين الروح والحياة إلا في العادة ومن الحنفية من قال توضع فيه الروح لكن هل تعود إلى جميع بدنه قيل نعم وقال ابن حجر وظاهر الخبر أنها تحل في نصف الميت الأعلى فيسأل البدن وفيه الروح وهو مذهب الجوراه والله أعلم أجاب مولانا الشيخ محمد صالح بن الشيخ إبراهيم الرئيس على السؤال المذكور سابقاً في الجوار المجلوبة من بلاد الرصاص المسميات بالشارقة الخ بقوله الحمد لله رب العالمين ما شاء الله لا قوة إلا بالله اللهم توفيقاً

لصواب وهداية إليه لاشك في حل شرائه التمس الأول لأن الفروع يتبع الأم في الرق وتحريم شرائه القسم الثاني كذلك لأنه يتبع لأمه في الحرية والقسم الثالث إن كان المسي كافراً حرياً أو ذمياً انتقض عهده فلا شك في حل شرائه وأما إذا كان المسي حراً مسلماً فلا شك في تحريم بيعه وشرائه لأنه لا يحل استرقاقه بحال؛ بقى مالوشك من أى الأقسام هو وقد تعارض فيه أصلان الحرية (٣٤٦) وهى أن الأصل في الإنسان الحرية والأصل الآخر هو موضع اليد

الذى لم يقارنه دعوى الحرية فانه يفيد الملك وهو المثل في الروضة واليد على البالغ المسترق وإن لم تغن عن البيئة عند إنكاره فهى غير ساقطة بالكلية بل يجوز اعتبارها في الشراء إن سكت المسترق اكتفاء بالظاهر لأن الحر لا يسترق الخ مافى الروضة إلا إن ادعى الكامل يبلوغ وعقل ورشد الحرية فالقول قوله يمينه لكن بشرط أن لا يسبق إقراره برقة وهو كامل يبلوغ وعقل ورشد كما في المعنى ونص عبارته سكتوا عن اعتبار الرشد في المقر هنا وينبغي كما قال الزركشى اعتبار الرشد كغيره من الأقارب فلا يقبل اعتراف الجوارى بالرق كما حكى عن ابن عبدالسلام أن الغالب عليهن السفه وعدم المعرفة قال الأذرى وهذه العلة موجودة في غالب العبيد لا سيما من قرب عهده بالبلوغ إياه وفي التحفة وعن ابن عبد السلام ما يقتضى اعتبار رشده أيضاً وظاهر كلامهم خلافه انتهى وتبرأ منه بعد ذلك وفي باب الدعوى أيضاً وجزم في النهاية بعدم اشتراط الرشدا

مشايخنا العدوى أنه كان يقول متى وجدت خطي شهدت عليه لاني لا أكتب إلا على يقين من نفسى اه بزيادة من الصاوى وتصرف [مسئلة] القول الذى رجع إليه ابن القاسم هو أنه يتقضى الحكم إن ثبت كذب الشهود بعد الحكم وقبل الاستيفاء فى القتل والقطع والحد الحياة من شهودا يقتله واجب من شهودا بن ناه قبل الزنا الذى شهدوا به لحرمة الدم وحينئذ فلا غرم على الشهود وعلى هذا القول عامة أصحاب مالك وقيل لا يتقضى الحكم وهو الذى رجع إليه ابن القاسم ومشى عليه خليل اه من أقرب المسالك والصاوى عليه والله أعلم [مسئلة] فى الصاوى على أقرب المسالك القول الذى رجع إليه الإمام مالك هو أن إرث الواجبات من عشر أوغرة أودية ولو تعددت بتعدد الجنين بالفرض والتعصيب فللاب الثلثان وللأم الثلث مالم يكن له إخوة وإلا كان للأم السدس وهذا هو الراجح والقول الذى رجع عنه الإمام هو أن إرث الواجبات المذكورة للآب والأم على الثلثين والثلث ولو كان له إخوة وبه قال ابن هرمز وقال ربيعة إرث الواجبات المذكورة للآم خاصة لأن تلك الواجبات كالعوض عن جزء منها اه بتصرف والله أعلم [مسئلة] لا يؤثر الديغ فى جلد الميتة تطهارة فى ظاهره ولا باطنه على المشهور وخبر أئما أهاب ديبغ فقد طهر رخوه محمول عندنا فى مشهور المذهب على التطهارة القوية وهى النظافة ولذا رخص فى جلد الميتة مطلقاً سواء كان من جلد مباح الأكل أو محرمه إلا من خنزير وأدى بعد دينه بما يزيل الريح والرطوبة ويحفظه من الاستحالة أى من التلف والتقطيع كما تحفظه الحياة فى لباس كالجوب وفى الماء ولا يشترط فى الدباغ إزالة الشعر عندنا وإنما يلزم إزالة الشعر عند الشافعية القائلين إن الشعر نجس وإن تطهارة الجلد بالديغ لا تعدى إلى تطهارة الشعر لأنه تحلة الحياة فلا بد من زواله وأما عندنا فالشعر طاهر لأن الحياة لا تحمله فالقرو إن كان مذكى بجوسى أو مصيد كافر قلد فى لبسه فى السلاة أبا حنيفة لأن جلد الميتة عنده يظهر بالدباغ والشعر عنده طاهر ولا يقلد فيه الشافعى لأنه وإن قال بطهارة الجلد يقول بنجاسة الشعر ولا مالكا لأنه وإن قال بطهارة الشعر يقول بنجاسة الجلد اه أى يلقى ويقلد المذهبين كذا فى الدردير على خليل والدسوقي عليه [مسئلة] فى أقرب المسالك ما حاصله أنه لا يجوز الاتفاق بنجس الذات بحال إلا فى مسائل مخصوصة

فإذا فهمت ما ذكر علبت أن الجارية تصدق بيمينها إذا كانت كاملة فى قولها أنا حرة أو أمة وإذا أفرت وهى كاملة بالرقية سم أقامت بيعة بالحرية لا تسمع للتناض وأما غير الكامل إذا ادعى واضع اليد رقه فالقول قول واضع اليد يمينه فلو ادعى بعد كاله الحرية لم تسمع دعواه بلا بيعة والله سبحانه وتعالى أعلم . وأجاب مولانا الشيخ عبدالحفيظ ابن المرحوم الشيخ درويش الدجيمى الحنفى على السؤال المذكور بقوله أحمد رب الأرباب وأسأله هداية للصواب

أما الصنف الأول فلا شك في جواز استرقاقهم وحل البيع والشراء فيهم وأما الصنف الثاني أحرار تبع لأمهاتهم لأن الأولاد يتبعون أمهاتهم في الرق والحرية فلا يجوز استرقاقهم ولا يحل البيع والشراء فيهم والصنف الثالث إن كان أحد الطائفتين مسلمين والأخرى كفار من أهل الحرب أو أهل ذمة تقضوا العهد واستولى المسلمون عليهم يسوغ سنيهم ويجوز استرقاقهم ويحل البيع والشراء فيهم وإلا فلا (٣٤٧) فمن أراد شراء شيء من المذكورات

إن علم أن المعروض من أي صنف فقد مر حكمه وإن شك واشتبه عليه الحال ولم يظهر أنه من أي نوع فالذي يظهر منع جواز البيع والشراء فيه لأن الأصل في بني آدم الحرية والتسك بالأصل لازم مالم يظهر خلافه وإذا ادعت الجارية حرية الأصل يقبل قولها ويحكم بحريتها من غير بينة مالم يسبق منها إقرار بارق صريحاً أو دلالة وإن أقرت بالرق يقبل قولها ويجوز الإقدام على شرائها اعتماداً عليه غير أنها إذا ادعت الحرية بعد ذلك وأقامت بينة تسمع دعواها ويحكم بحريتها والتناقض الصادر منها غير مانع لسماع دعواها والله أعلم انتهى كتب ذلك بيده الفانية عبده الفقير إليه سبحانه وتعالى تراب أقدام الطلبة محمد بن خضر بن محمد البصري الشافعي غفر الله وللسلمين آمين (في الجنائز)

(سئل) رضى الله عنه في محتضر فاضت روحه وهو قائل لا إله إلا الله فكانت هي آخر كلامه من الدنيا فاعترض إنسان فقال هذا

وردت مورد الرخص فلا تعدى أحدها جلد الميتة المديوغ يستعمل في الماء المطلق وفي غير المائعات كالحبوب والذيق والخبز النير المبلول وثانها أكل لحم الميتة لمضطر وللكلاب وثالثها إيقاد التجاسة كمظلم الميتة على طوب أو حجارة ورابعها وضع التجاسة في الزرع لنفعه وخامسها شرب الخمر لإساعة غصة أو لدفع الهلاك بعدم الرطوبة للعلطش نفسه لأنه يزيده فلا يجوز الدوابه ولوتعين وفي غيره من التجاسات خلاف إن تعين وأما المنتجس وهو ما كان طاهراً في الأصل وطرأت عليه نجاسة فيجوز الانتفاع به في غير آدمى ومسجد بأن يسبق به الدواب والزرع ويدهن به نحو العجلة ويعمل من الزيت المنتجس صابون وغير ذلك ويحرم على الآدمي ولو غير مكلف أكله وشربه وأما تلطخه به فمكروه على الراجح ويجب إزالته للصلاة والطواف ودخول المسجد وكذا يحرم الانتفاع بالمنتجس في مسجد فلا يستصح به بالزيت المنتجس نعم إذا كان المصباح خارجه والضوء فيه جازاه والله أعلم [مسئلة] في أقرب المسالك مع الشرح في باب الخيار وجزا لمن ملك شيئاً بشراه أو غيره البيع له قبل القبض له من مال الكمال الأول إلا طعام المعاوضة وهو ما استحق في نظير عوض فلا يجوز بيعه قبل قبضه سواء كان الطعام ربوياً أو غير ربوياً ولو كان العوض غير متمول كرزق قاض وجندى فإنه من بيت المال في نظير حكمه وحراسته وغزوه وكذا رزق عالم أو إمام أو مؤذن أو نحوهم في وقف أو بيت مال في نظير التدريس أو الإمامة أو الأذان لا يجوز بيعه قبل قبضه من ناظر ونحوه لأنه في نظير عمله وهو عوض بخلاف مالو رتب شيء لأنسان من بيت المال أو غيره كوقف على وجه الصدقة فيجوز بيعه قبل قبضه لعدم المعاوضة اه وفي الصاوى عليه عن عبد الباقي ويلحق برزق القاضي طعام جعل صداقاً وخلعاً فلا يجوز بيعه قبل قبضه لا مأخوذ عن مستهلك عداً أو خطأ فيجوز بيعه قبل قبضه اه وكذا المثل المبيع فاسداً إذا فات وجب مثله كما قال الباني بجماع أن المعاوضة ليست اختيارية بل جر إليها الحال في كل خلافاً لعبد الباقي حيث جعله كرزق القاضي اه والله أعلم (فائدة) في التسطواني عن البخارى والأوجه حل النهى عن مرتبة الميت وهي عد محاسنه علي ما يظهر فيه تبرم أى تضجر أو علي فعله مع الاجتماع أو علي الإكثار منه أو علي ما يجدد

الميت حيث لم يقل عند احتضاره محمد رسول الله مقارنة لقول لا إله إلا الله لم يكن قد مات على شهادة ولا تنفعه هذه الكلمة مقصورة عن محمد رسول الله فأوجع كلامه قلوب أهل الميت وأصدقائه وغيرهم من الناس فيطلبون منك الجواب موضحاً مبيناً ولكم بذلك جزيل الفضل والأواب يوم الحساب (أجاب رضى الله عنه) نعم الميت المذكور مات على أعلى حالات السكال وهذا هو المطلوب لقول النبي صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة

والمعتز المذکور يؤدب التأديب البالغ اللائق بأمثاله والله تعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) فيما يقوله بعض الاخوان من القصيدة المعروفة بمرحبا بك يا محمد مرحبا هل يجوز لم القصيدها أم يحرم عليهم ذلك أفتونا مأجورين (أجاب رضى الله عنه) نداء النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم باسمه حرام وكذا يكفيتها بل الواجب أن يكون يارسل الله يابني الله لقول الله تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول (٣٤٨) بينكم كدعاء بعضكم بعضا والله أعلم (سئل رضى الله عنه) فيمن

في يده رقيقة له في الظاهر فتزوج بامرأة من ولها بغير معين من جلته الرقيقة المذكورة وسميت وعينت في صلب العقد ثم دخل بالزوجة والجارية في البيت بينهما مدة ثم وقع تشاجر بينه وبين زوجته فادعى أن الرقيقة المذكورة ليست برقيقة وأن أمه أرضعتها فهي أخته من الرضاع فلا يسترها فهل يقبل قوله ويصدق في عدم رقتها ومراضعتها بمجرد قوله أو لا بد عليه من الإثبات بالبينة الشرعية أم كيف الحكم في ذلك أفتونا مأجورين خير أ (أجاب رضى الله عنه) الحمد لله وحده لا يقبل قوله المذكور بل هي رقيقة للزوجة والله سبحانه أعلم وكتبه محمد صالح مفتي الشافعية بمكة تاب الله عليه آمين (سئل رضى الله عنه) في شخص له زوجة وابنان وبنات منها كلهم أشقاء وكانوا سالكين ببر التقفذة فلما حصلت الفتن نقل الأم والبنات إلى بلد في جهة حضرموت وجلس عندهن إحدى البنين وبقي الابن الثاني عند أبيه في نواحي ير التقفذة يتجهرون

الحزن دون ما عدا ذلك فما زال كثير من الصحابة وغيرهم من العلماء يفعلونه وقد قالت فاطمة بنت سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه

ماذا علي من شم تربة أحمد أن لا يشم مدى الزمان غاليا

صبت على مصائب لو أنها صبت على الأيام صرن لياليا اه

نقله والدي في تقريراته على البخارى رحمه الله تعالى والله أعلم (فائدة) لما

كان الوجوب عبارة عن الإذن في الفعل مقيدا بمنع الترك ويلزم قيده وصف

الإذن في الفعل بالطلب الجازم كان نسخه نفيًا لقيده بقيد فأما أن يصدق بنى

المقيد وقيده معا فيجعله كأن لم يكن ويرجع الأمر إلى ما كان قبله من تحريم أو

إباحة لكون الفعل مضرة أو منفعة وهو قول الغزالي وإما أن يصدق بنى قيده

وهو الأصح وعليه فأما أن يصدق بنى قيده الذاتي وهو منع الترك فيبقى الإذن

في الفعل بما يقومه وهو الإذن في الترك الذى خلف المنع من الترك فيحتمل

الإباحة أو التنب أو الكراهة أو خلاف الأولى وإما أن يصدق بنى لازمه

وهو الطلب فيثبت التخيير وإما أن يصدق بنى قيد لازمه وهو الجازم فيثبت

الطلب غير الجازم وهو الاستحباب أقوال ثلاثة كذا يؤخذ من جمع الجوامع

وشرح المحلى عليه [مسئلة] إذا أعتق رجل جارية وزوجها من رجل آخر بعد

صحيح ومهر معلوم ثم بعد دخول الزوج بها وإقامته معها نحو سنة ونصف

وولادتها منه ادعى الزوج أن الجارية ملك لزوجته وأنه أعتق فزوج مالا يملك

وأقرته زوجته على دعواه وهى تعلم بزواجها وحملها ووضعها ومشاهدة له ولم

تشكره فإنه لا يكون لها مادعته بمقتضى إقرارها لزوجها المزوج على مادعاه

إلا إذا اشترى من قبل دعواها عندهن له مداخلة معها أن الجارية ملكها أو أثبتت

ذلك بينة وحيث فيكون وقوع العقد وما معه بمشاهدتها وعليها بذلك إذن في

تزوجها ويكون زوج المالكه للجارية غارا لزوجها بدعواه حريتها فكون

أولاده منها أحرارا والأرجح عدم فسخ النكاح لأن الدوام ليس كالأبتداء في

اشتراط خوف العنت وعدم الطول فعلى الزوج صدق المثل إذا لم يفارق وإلا

فالأقل منه ومن المسمى وعليه قيمة ولدها منه يوم الحكم لا يوم الولادة أمسك

أو فارق يدفعها لسيدتها كما في شرح خليل (فائدة) قال ابن سند نظم ابن رشد

وبتديون ويرسلون إلى الابن الذى يحضرموت دراهم وسلأحاً وغير ذلك والابن الذى يحضرموت غرس ونخل واشترى أرض حرث وكلاهما تحت حجر أيهما ثم مات الأب وبقيت تركته التى خلفها في نواحي التقفذة تحت يد ابنه الذى عنده وله أيضا في حضرموت أرض حرث تحت يد ابنه الثانى الذى عنده أمه مع غرسه من النخل واشتراه من الحرث فهل يكون مايد الاثنين جميعه تركه لأبنهم يقسم على جميع الورثة أم يختص أحدهما بشئ دون البقية والحال



أن الابن الذي في البلاد يشق في الغرس والابن الذي عند أبيه يشق في خدمة أبيه وفي البيع والشراء يبنوا لنا الحكم في ذلك مأجورين (أجاب رضى الله عنه) بقوله الحمد لله وحده ما ادعاه الابن لأنفسهما إن أقاموا عليه بيعة أو صادقهم عليه بقة الورثة فظاهر أنه لما وإن لا يقيا بيعة ولا تصادق حلف بقة الورثة فيه على عدم العلم فإن حلفوا قسم تركه للأب وإن نكل بقة الورثة عن الابن حلف المدعى واستحق والله سبحانه (٣٢٩) وتعالى أعلم (مثل) رضى الله عنه عن

لصوص نهبوا ساعية مساكين ثم اشتكوا المساكين على ذى شوكة يقدر عليهم فقال من له شيء يضمنه فثمن الناس بمثل ما لهم من النهب وبعض الناس ثمن بزيادة مثلين وأعطاه ذو الشوكة على مصادقته المثلين فبقي متحيراً بالأخذ بالزيادة إن ردها على ذى الشوكة يتهموا بقة الناس مثله وإن بقيت عنده ماذا يفعل بها وهل يردّها في المكس الذى يأخذه ذو الشوكة من الناس ويكون أرجع له بدل حقه أم كيف الطريق (أجاب) نعم تبرأ ذمته برده الزيادة على ذى الشوكة في نحو المكس كالمهدية ونحوها كما ذكروا ذلك في نحو الغاصب إذا أضيف المقتسوب منه بطعامه فإنه يبرأ والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل رضى الله عنه) فى رجل اسمه مقبل وخرأ خاله ووخر بنتاً قاصرة ووخر أربعة أسهم من المال فجاء عم البنت المذكور أوقف الأربعة الأسهم المذكورة قبل أن تقسم على القاصرة المذكورة والحال أن سهماً واحداً مرهون رهنه الجد الأصلى قبل أن يوقفه العلم المذكور فما الحكم فى

المسائل التى تقبل فيها شهادة السماع لكنى لم أجد ما هو صحيح اللفظ والمعنى من آياته إلا يبين فذيلتهما متما للمسائل المذكورة معتمداً فى ذلك على صاحب المختصر فينا ابن رشد

أبا سائل عما ينفذ حكمه وثبت سمعا دون علم بأصله فى العزل والتجريح والكفر بعده وفى سفه أو ضد ذلك كله

وتذيل ابن سند

وفى هبة وقف بإق وصية وفى عقد ضمائر بأهله وأسر ولوث ثم ملك لحائز تصرف أزماناً طويلاً بكنه وموت يبعد إن يطل زمن له حرابة وإبلاد فاطفر بفصله

(قائدة) نظم بعض المالكية ما تكون فيه الغلة للشترى فقال وللشترى الغلات إن رد ما شترى بعب أو البطلان فى بيعه ظهر كذا عند تغليس وأخذ بشفعة ورد للاستحقاق قد تمت الصور

(قائدة) نظم بعض المالكية ما يمتنع فيه شرط التقد فقال بيع الخيار وغائب مع عهدة أمة مواضعة وجعل يتبع والأرض إن يبع بزرع ثم من يؤجر به لإحراز ما هو يزرع بالجزم منه كذا أرض ربحاً فى غير أمن صف لها ما يسمع من ناطق أو غيره إن عينا بإجارة من بعد شهر يشرع فى أخذ منفعة فشرط أن يكن فى التقدم من بيع فكل يمنع وكذلك أرض والجنات وحائط يبع لعد النخل حفظاً ينفع وزاد بعضهم فقال

سلم الخيار وبيع شيء غائب سلم الخيار وبيع شيء غائب صف عهدة وامنع لتقد مطلقاً بالشرط أولاً فاعرفته بلا مرى

(قائدة) نظم بعض المالكية الجوائح فقال إن الجوائح فى الأشجار عدتها ثلاث عشرة فاحفظها فدونهاها النار والريح ثم التلج مع غرق والبرد والطير تعيب يضرها والدود والقحط ثم الفض يتبها مع الجراد وجيش قد ألم بها

الوقفية قبل القسم والحال أن البنت بعد مدة من الزمان بلغت ودورت لحقها الذى أفوض لها فقال لها عما قد أوقفت الأربعة الأسهم فقال كيف توقف والقسم لم تحصل واحد الأربعة مرهون فما الجواب فى ذلك أفيدوا (أجاب رضى الله عنه) حيث كان العلم المذكور شريكاً للبنت فى الأسهم المذكورة نفذ الوقف فى حصته من الثلاثة الأسهم دون السهم المرهون ودون حصة البنت فانها باقية على الملكية والله سبحانه أعلم (مثل رضى الله عنه) إذا كان

على الشجر ثم وسافاه على غير ثمرة للوجود فهل يصح أم لا فإذا قلتم بالصحة مثلاً فهل يفرق فيما إذا كانت قبل الزهر أو بعده أم لا وكان الثمر لصاحب الشجر أو غيره هل يجعلون farkاً أم لا يبنوا لنا ذلك مأجورين (أجاب رضي الله عنه) تم تصح المساقاة قبل بدو الصلاح سواء كانت الثمرة موجودة أو معدومة وبعد بدو الصلاح لا تصح ويشترط أن تكون الثمرة لصاحب الشجرة وإلا فلا (٣٥٠) تصح المساقاة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضي الله عنه)

في امرأة أراد رجل أن يزوجه بها وهو كفؤها بمهر مثلها فرضيت بذلك من غير إجبار فوكلت أخاها من أمها يزوجهما على الزوج المذكور ولها عصة ليس لها غيرهم فهل لها ذلك وليس للعصة منازعتها في ذلك أو كيف الحكم أفئونا (أجاب رضي الله عنه) ليس لها ذلك فإن زوجها المذكور فالتكاح باطل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضي الله عنه) عن رجل مات عن أم وأخت شقيقة لأب وأخوين وأخت لأم فالكل من المذكورين من التركة أفئونا مأجورين (أجاب رضي الله عنه) المسئلة أصلها من ستة تعول إلى سبعة وتصح من أحد وعشرين للأم السادسة وثلاثة للشقيقة النصف تسعة وللأخت لأب السدس ثلاثة وللأخوين والأخت للآلث ستة لكل واحد اثنتان والله أعلم (سئل) رضي الله عنه ما قولكم فيمن أوصى في استحضار موته أن يغسلني فلان ويصلي علىي ويترلى في الحدى فهل يجب على الموصي ما أوصى به أو يسن له أفئونا جزيم خيراً (أجاب)

فاحفظ فداؤك نفسى اليوم عدتها واللص فاختم به إتمام عدتها [مسئلة] في كون المطلوب من الإمام والفذ تسليمة واحدة أو تسليمتين قولان مشهورهما الأول وسبب الخلاف هل كان صلى الله عليه وسلم يقتصر على الواحدة أم لا والذي رأى مالك العمل عليه الاقتصار على الواحدة وعند الحنابلة لا بد في صحة الفرض من تسليمتين فمن الورع مراعاة مذهبه اه من التفراوى على الرسالة والأمير [مسئلة] زيادة ورحمة الله في السلام خلاف الأولى إلا لقصد الخروج من خلاف الحنابلة فإنه لا بد في صحة الفرض عندهم من تسليمتين على اليقين وعلى اليسار يقول في كل منهما السلام عليكم ورحمة الله ولا يشترط ذلك في النفل اه مجموع وحاشيته (فائدة) سن الصلاة المؤكدة التي توجب سجود السهو ثمانية قراءة ماسوى أم القرآن والجهر والإسرار والتكبير سوى تكبيرة الإحرام والتحميد والتشهد الأول والجلوس له والتشهد الأخير وأما ماسواها فلا حكم لتركها ولا فرق بينها وبين الاستحباب إلا في تأكيدها فلهذا وإلى هذه الثبان الإشارة بقول بعضهم تقريباً للحفظ

سينان شينان كذا جيان تا آن عد السن الشان

فالسنانان السورة والسر والشينان التشهدان والجيان الجهر والجلوس للتشهد والتان التحميد والتكبير اه حجازى (فائدة) السهو النافلة كالسهو في الفريضة إلا في خمس السر والجهر والسورة فلا سجود عليه وكذا فيمن قام للثالثة في الفرض لا يرجع وفي النافلة يرجع مالم يعقد الركعة الثالثة وإذ رجع في الفرض أو النفل سجد بعد السلام لزيادة القيام نص عليه في المدونة فالخالف للفرض هنا إنما هي باعتبار الأمر بالرجوع فقط وكذا من ترك ركناً وطال فبعد الفريضة لبطالنها دون النافلة إذ لا يجب عليه إعادتها ألا يعتمد بطلانها وهذا معنى قولهم السهو في النافلة كالسهو في الفريضة إلا في خمس مسائل وبعضهم في ذلك وسهو بقل مثل سهو بفريضة سوى خمسة سر و جهر وسورة وعقد ركوع جاء بثالثة ومن عن الركن قد يسهو وطال تثبى اه حجازى [مسئلة] في الصاوى على أقرب المسالك في باب العتق لومثل بزوجه كان لها الرفع للحاكم فتثبت ذلك وتطلق عليه لأن لها التطلق بالضرر ولوم تشهد

رضي الله عنه الحمد لله يسن تنفيذ الوصية المذكورة ولا يجب والله أعلم (سئل) رضي الله عنه في تلقين الميت بعد دفنه هو ستة عند إمامنا الشافعي رضي الله عنه وهل ورد في مذهبه أم لا أوفى مذهب من المذاهب أنه ستة أو مباح أو مكروه أفئونا مأجورين (أجاب) رضي الله تعالى عنه الحمد لله نعم جرى فيه خلاف في مذهبه والمعتمد أنه ستة والله أعلم (سئل) رضي الله عنه فيمن تشاجر مع زوجته فقالت له ابرأك الله من الحق والمستحق وما تدعى النساء على الرجال

فقال لها إن صحت برأتك وسكت فقات بنت وألحت عليه فقال لها إن صحت برأتك فأنت الثلاث فهل يقع شيء. والحال ما ذكر أم لا أم كيف الحكم أفوتنا (أجاب) رضى الله عنه لم يقع عليها طلاق والحال ما سطر والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته وقال لها الله يحرم بينك على كما حرم الكعبة على الكفار فما الحكم في ذلك أفوتنا (أجاب) رضى الله عنه لا يقع عليها (٣٥١) شيء. بقوله والله أعلم ولا يلزمه شيء.

القسم والنشوز (سئل) في رجل أخذه حرة من ناس وأخذت عنده مدة ثم راح الرجل إلى بعض أشغاله ويوم ما جاءه فالتقى بيته راحت لأهلها فلما على أهلها وطلب زوجته ومنعوا عنها ويقولون تشتكي منك بإسراف فقال لهم أثبتوا على فقالوا أصل معنا الشرع فقال ردوها وأصل معكم فتمنوا وأخذت عندهم سنة ونصف يتخدمون بها والزوج ما هو راضى يتخدمون بها وبيتها خال هل لهم ذلك أم لا أفوتنا (أجاب) رضى الله عنه يجب عليهم أن يردوا عليه زوجته وليس لهم استخدامها والحال ما سطر .

(باب الإيمان)

(سئل) رضى الله عنه في رجل

حلف بالله على شيء وعطف

عليه بقوله هو ليس مسلماً إن

كان كذلك لمن قال له إنك

كذا والحال أن الحالف صادق

في يمينه يقيناً وصدر ذلك في

معرض الغضب ولم يتعرض

كونه به حقيقة أنه خارج عن

الإسلام بل قال ذلك من غير إشعار

تأكيداً ليمينه والحال أنه جاهل

بما ذكره وما إذا قلتم بالاول ماذا

يرتب عليه أو بالثاني كذلك بينوا

وأوضحوا جزاءكم الله عن المسلمين خيراً (أجاب) رضى الله عنه قوله المذكور حرام

والحال ما سطر فيجب عليه أن يتوب وسنله أن ينطق بالشهادتين مع تلفظه بآنى لأعود إلى ذلك أبداً وعذر إن عرف

بالشرع وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة مرضت وعققت جارية لها وأخذت

البينة بشكراره اه وقد مثل في أقرب المسالك للثلاثة بقوله كقطع ظفر أو قلع سن أو بردها بالمرد حتى أذهب منفعها أو قطع بعض أذن أو شرطها أو قطع بعض جسد من أى موضع أو خرم أنف إلا لزينة أو وسم بنار بأى عضو أو بوجهه ولو بغير النار كوسم بآرة بمداد أو غيره اه بتوضيح من الشرح والله أعلم (فائدة) دلالة العام كعبيدى على بعض أفراداه أعنى ثلاثة غير معينين مطابقة وعلى واحد غير معين تضمن ولا دلالة له على ثلاثة معينين أو واحد معينين لا بالمطابقة ولا بالتضمن ولا بالانترام ضرورة أن التعيين خارج عن موضوعه فلا وجه لإيراده نقضاً لحصر الدلالة اللفظية الوضعية في الأقسام الثلاثة وذلك أن للفرد ماهيتين باعتبارين أحدهما ماهية شخصية باعتبار كونه كلاً للعام فلا يصح صدق العام عليه بهذا الاعتبار ضرورة أن الجزء لا يحتمل على الكل وثانيتهما ماهية كلية باعتبار كونه فرداً وكون العالم تمام ماهيته المتفقة فيه ومع بقية الأفراد حيث كان نوعاً له فيصح صدق العام عليه بهذا الاعتبار ضرورة أن العام تمام ماهيته حينئذ فافهم والله أعلم (فائدة) في فتاوى الشيخ إلياس المدنى مانصه وضع الإيهامين على العينين عند قوله أشهد أن محمداً رسول الله سنة قال في المضمرات وفي المسعودى وصفته أن تضمن ظفرك على عينك ولا تمدحها كذا نقله فضيح الدين شارح الهداية وقد ورد في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال من قبل ظفري لإيهاميه عند سماع أشهد أن محمداً رسول الله أنا ناقذه ومدخله في صفوف القيامة وقال صلى الله عليه وسلم من سمع اسمي في الأذان قبل ظفري لإيهاميه لم يعم أبداً وروى أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه استمع الأذان فلما بلغ المؤذن كلمة الشهادة بإرسال رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ظفري لإيهاميه ومسح بهما عينيه فقال صلى الله عليه وسلم لاى شيء صنعت هذا قال شرفاً لاسمك وتيمناً به بإرسال الله فقال صلى الله عليه وسلم ما أحسن هذا فمن عمل به فقد أمن من الرمد كذا في مفتاح السعادة والمحفوظ أن يقول عند التقيل اللهم احفظ عيني ونورها كذا ذكره شيخ زاده في شرحه على الوقاية في باب الأذان انتهى (فائدة) في الأمير علي عبدالسلام مانصه ولعظيم ذنب الشرك لم يجز غفرانه قال الله تعالى إن الله لا يغفر أن يشرك به قال أستاذنا وولى نعمتنا سيدى علي وفا رضى الله تعالى عنه وعنا به ومن هنا لم يعتفر

الحكم بهذه المسألة وهو بين أظهر العلماء بل بمن يتردد عليهم فهل ما قاله كفر أو حرام أو مكروه وإذا قلتم بالاول ماذا يرتب عليه أو بالثاني كذلك بينوا وأوضحوا جزاءكم الله عن المسلمين خيراً (أجاب) رضى الله عنه قوله المذكور حرام والحال ما سطر فيجب عليه أن يتوب وسنله أن ينطق بالشهادتين مع تلفظه بآنى لأعود إلى ذلك أبداً وعذر إن عرف بالشرع وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة مرضت وعققت جارية لها وأخذت

مدة قليلة وماتت في مرضها ذلك وعقبت لها عيال ولذين وعقبت إثرًا قليلا وعلمها دين غاصوا دينها وعندنا رأسين  
بقر واحد من البقر أعطته الجارية جواز عتقها والآخرة أمرت يصدق به عنها ولا فضل لها بالعبد خلاص الدين  
إلا ربالان والبقر والجارية يساويان خمسين ربالا والجارية يوم عتقها وطلت لها رجل والقصار لهم وكيل فقال  
وكيل القصار لا يجوز هذا العتق وقال (٣٥٢) وكيل الجارية يصح هذا العتق فهل يصح أم لا أفئونا

مأجورين (أجاب) رضى الله  
عنه إذا كانت قيمة البقر والأمة  
مثلا خمسين ربالا وبقي ربالان  
فأجله اثنان وخمسون فيعتق من  
الأمة اثنتا عشرة وبالباقى منها  
مع البقر والربالان للورثة هذا  
كله إن كانت العتق في مرض  
الموت وإلا خرجت من رأس  
المال ولا تقسط والله سبحانه  
وتعالى أعلم (سئل) رضى الله  
عنه في رجل بلغ سفيه فهل له  
التصرف فإن باع سلعة تساوى  
مثلا عشرين بعشرة فهل لويله  
إذا علم بذلك الرشيد له رجوع  
البيع بالبخس أم ليس له الرجوع  
أم كيف الحكم أفئونا (أجاب)  
رضى الله عنه حيث بلغ سفيه  
فصرفه غير صحيح فيسترد وليه  
ماباعه السفيه المذكور والله  
سبحانه أعلم (سئل) رضى الله  
عنه في رجل أجر على بقرة آخر  
يرعاها له فقبضها الراعى من يد  
صاحبها وبمجرد ما أخذها إلى  
مدة شهرين لم ير صاحبها فبعد  
مدة شهرين ادعى الراعى بموتها  
فالقول قوله أم لا بد من البرهان  
أم كيف الحكم أفئونا

مأجورين (أجاب) رضى الله عنه

الأشياخ لتلاذمتهم ربط قلبهم بغيرهم لسد باب النفع بهم واغتفروا مادون ذلك  
وسعوا في إصلاحه فقد ورد تخلقوا بأخلاق الله وهو معنى الخلافة وفي البواقي  
مانصه وقال أى ابن عربى في الباب الأحد والثمانين ومائة إنما كان المريد لا يفلح  
قطبين شيخين قياساً على عدم وجود العالم بين إلهين وعلى عدم وجود المكلف  
بين رسولين وعلى عدم وجود امرأة بين زوجين اه وقد تروحت بما أفاده  
سيدنا الوقائ تغزلا فقلت

أها السيد المدلل ضاعت في الهوى ضيعتى وأنسيت نسكى  
يا لك الله لا تمل لسوائى وتحكم ولو بما فيه فتكى  
وانظر الحق في علو غناه كل شيء يحموه غير الشرك

والمدلل من يفعل كما يجب والضيعة الحرقه اه بحروفه ومن هنا مع ما نقله  
الشيخ الشراقوى في شرح الحكم عن القشيري من أن الشيوخ بمنزلة السفراء  
للريدين اه يعلم مأخذ الرابط المعمول بها عند المشايخ القشيرية وهي على قسمين  
قسم يتصور المريد نفسه بحضرة شيخه استعانة بذلك على ملكة الحضور وقسم  
يفرض المريد نفسه شيخه ليحصل له التشبه بالشيخ في الحضور في حال الذكر  
وأما مأخذ الأربعينية التي هي اعتزال المريد في خلوة يذكر الله تعالى مواظبا  
على الأوراد التي يعطيه إياها شيخه صائما مقلاما من الأكل مقتصرا على الخشن  
منه ولا يتعاطى فيه ما يخل برقة القلب من الأطعمة كاللحم وما أشبهه وملازما  
للصمت عن الكلام لا اكتساب ملكة الحضور وتقليل العلائق فيعلم بما في شرح  
والدى على الحكم عند قوله ما نفع القلب شيء مثل عزلة يدخل بها ميدان فكرة  
ونصه يريد أن هذا الدواء لا يساويه غيره من الأدوية في تحصيل بره القلب من  
أمراضه وهو كذلك لأن العزلة عن الناس المصحوبة بالفكرة فيما يترتب على  
المعاصي من العذاب والوعيد وعلى الطاعة من الثواب أوفى تذكرة الله على  
عبده أو جلالة وعظمته أو بديع صنعه بطاعته تطهر القلب وتنوره لأن من  
تعلق قلبه بحضرة الحق لا تقتنعه صور المحسوسات ولا يملأ عين قلبه أشباح  
المخلوقات وهذه الطريقة هي التي شرعها صلى الله عليه وسلم فإنه كان يعتزل  
الحق ويحتل في غار حراء حتى نزل عليه الملك اه بتصرف وحذف ومنه أيضاً

نعم يصدق الراعى بموته أنها ماتت بغير تقصير منى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل توفى عن زوجة  
وأم وولدين وبنيتين وكان لهم كسب شيء من طريق واحد من الأولاد والآب المتوفى حرث وعرض وغيره وشيء من  
طريق الولد الثاني وهو غرس نخل ومشترى حرث وذلك بمواصلة من عند أخيه وأبيه وأمه بعرض وسلاح وغيره فهل  
ذلك الشيء يكون تركه الذكور والأنثى والولدين والبسات المذكورات كانوا تحت حجر أبيهم أفئونا مأجورين

(أجاب) رضى الله عنه نعم تقسم التركة تركه الأب على حديثها وكل ابن تقسم على حديثه ولا فى الأصل والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه فى رجل مات عن أم وأخ سرير فإذا يستحق كلا منهما أفترنا (أجاب) تقسم من ستة أسهم للأم الثلث سهمان وللأخ السرير السدس سهم والباقى للعصبة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى الاستخارة النبوية هل مناطها انشراح الخاطر للفعل أو انقباضه للترك أم مناطها (٣٥٣) الرؤية المنامية وهل الاعتداد على الرؤيا من حيث

هى فى استخارة أو غيرها وورد به الشرع أم لا أو وضوحا لنا الجواب ولكم الثواب (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده نعم مناطها انشراح الخاطر وضده الرؤيا المنامية ولا اعتماد على الرؤيا فى استخارة ولا غيرها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رحمه الله تعالى فى محمد مات عن زوجته سعدية وعن بناته مباركة وروضة وعن أخواته لآيه وهم أحمد وعبد الملك وعبد الله لاغير ثم ماتت مباركة المذكورة عن أمها سعدية وعن أختها الشقيقة روضة وعن ابنتها حامد لاغير ثم ماتت سعدية عن بنتها روضة وعن أختها لآب وهو الياس وعن ابن بنتها حامد المذكور لاغير فإذا تقسم تركه الميت الأول بالفريضة الشرعية أفترنا ما أجورين (أجاب) رضى الله عنه تقسم الأرض المذكورة أربعة وعشرين قيراطا لروضة من ذلك عشرة قرايط وسدس قيراط ولأحمد وعبد الملك وعبد الله لكل واحد منهم قيراطون ثلثا قيراط ولحامد ستة قرايط وثلثا قيراط ولإلياس قيراطان وسدس

يعلم مأخذ المراقبة التى يفعلونها وهى عبارة عن انتظار الفيض من الله تعالى لفيض على القلب المعارف الإلهية المتعلقة بالصفات وحقائق بعض العبادات ليعرف مقدارها فتحبها النفس وتقبل عليها بالتعشق لها والمحبة فتنبه والله أعلم [مسئلة] فى شرح المحلى على جمع الجوامع الأصولى أن الحنفى أتى الربا فى قوله تعالى وحرم الربا على معناه اللغوى مع إضمار مضاف أى أخذه وهو الزيادة فى بيع درهم بدرهمين مثلا فإذا أسقطت صح البيع وارتفع الإثم وقال غير الحنفى وهو الشافعى ومالك نقل الربا شرعا على العقد فهو فاسد وإن أسقطت الزيادة فى الصورة المذكورة مثلا والإثم فيها باق اه والله أعلم [مسئلة] القيمة متى خيف عليها الفساد فى مالها أو فى حالها زوجت ولولم تبلغ عشا ولا رضيت بالنكاح فبجبرها ولها غير الوصى والسيد كعمها على التزويج ووجب مشاوره القاضى إن كان غير ظالم وإلا كفى جماعة المسلمين ليثبت عنده الخوف عليها وأنها خلية من زوج وعدة وغيرهما من الموانع الشرعية وأن الزوج كفوها فى الدين والحرية والحال والمهر إن مهر مثلها فإن زوجها ولها المذكور من غير مشاوره صح النكاح إن دخل وإن لم يطل وأما إن لم يخف عليها الفساد وزوجها ولها المذكور صح إن دخل وطال بالسنين كالثلاثة بعد دخولها وبلوغها كما يصح نكاحها بالولاية العامة مع وجود نحو المطلق خيف عليها الفساد أم لا حيث كانت ذا نسب وجمال أو ذات مال وحسب أو ذات صفة من الصفات الأربع على ما لبعضهم إن دخل وطال بما ذكر فإن دخل ولم يطل أولم يدخل طال أم لا فلعلمها أو للحاكم إن غاب عنها غيبة بعيدة على ثلاثة أيام فأكثر الرد للنكاح وله الإمضاء وأما إذا كانت ذنيبة خالية من الصفات الأربع المذكورة فيصح نكاحها بالولاية العامة مع وجود نحو عمها حيث خيف عليها الفساد ولا يفسخ بحال طال زمن العقد أولا دخل بها الزوج أو لم يدخل ويفسخ إن زوجت مع عدم خوف الفساد عليها بالولاية العامة مع وجود من ذكر إن لم يدخل ويطل بما ذكر كما للتيطى وقال غيره يفسخ مطلقا كذا يؤخذ من الدردير فى أقرب المسالك والصاوى عليه [مسئلة] أخذ العلامة الأمير فى حاشيته على عبد السلام على جوهره التوحيد تحريم ما يحصل من بعض الخرفين

(٤٥) — قررة العين) قيراط والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه فى رجل تشاجر مع زوجته فقالت له لو أن الطلاق يبدى ما أبأت فى بيتك فقال لها شيلى حوائجك وأنت طالق طالق فهل والحالة هذه تكون باقية بواحدة وله مراجعتها مادامت فى العدة وإلا فانت عليه أفترنا ولكم الثواب (أجاب) رضى الله عنه الحمد لله نعم إن لم يقصد بقوله شيلى حوائجك طلاقا وقع عليها طلاقان وله الرجعة وإن قصد طلاقا وقع الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره بشرطه والله أعلم

(باب الوقف) (سئل) في رجل توفي عن أرض وبلاد مزدرعة عمرى وسقوى وأوقفها قبل موته ومات عن ست بنات أنأى بالغين فتتخمون أياهم وبينهم وكل منهم رضى بقسمه فهل لهم ذلك ويجوز ذلك أم كيف الحكم أفوتنا ماجورين خيراً (أجاب) رضى الله بقوله الحمد لله سبحانه ليس لهم ذلك والقسمة غير صحيحة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فيمن مات عن أولاد وارثين وله أرض مزدرعة (٣٥٤) ومن حملتها وذن مزدرع فادعى واحداً من أولاده أن الودن المذكور

لجده أم أم أيه وأنها قد أوجبه له في حال حياتها وأبرز من يده ورقة يثبتها ذلك ولا ليس بها إلا شاهد واحد فأجاب اخوانه بأن الودن المذكور لا يثبت من جملة أرضه وكانت واضعاً يده عليها مدة حياته إلى أن مات وتملكاً له تملكاً تاماً يتصرف فيه تصرف الملاك في أملاكهم فهو موروث لنا من أيتنا ولا نعلم أنه لجدتك المذكورة ولا نعلم بالهبة المذكورة فهل يثبت له الودن بمجرد ما ذكر ويختص به عن إخوانه أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفوتنا ماجورين خيراً (أجاب رضى الله عنه) نعم إن حلف المدعى مع شاهده المذكور على مقتضى دعواه استحق ما يدعيه وإن لم يحلف حلف إخوانه علي نفي العلم بالهبة المذكورة وأقسم بينهم والله سبحانه أعلم (سئل رضى الله عنه) في رجل توفيت له امرأة وخرج مع الجنازة عند القبر ورجع إلى بيته لقي أم المرأة المتوفية شالت جميع حوائجها الذى في بيته في غيبته عند القبر وبطلها حوائجها عند حاكم البلد

من تغزلم في المقام المحمدى بما يقال في المعشوق بما يأنف أحدنا أن يخاطب به مما فرق به أهل المذهب بين مقام الألوهية ومقام الرسالة لما رأوا التشديد في المذهب بالنسبة لمقام الرسالة دون التشديد بالنسبة لمقام الألوهية وأقفاً في مسائل منها الاتفاق على أن أسماء صلى الله عليه وسلم توقفية مع الخلاف في أسماؤه تعالى والراجح أنها توقفية ومنها قول أهل المذهب بقتل ساب النبي ولو تاب بخلاف ساب الإله ومنها ما قيل من تمثل الشيطان في المنام بالإله دون النبي ومنها قول أهل المذهب يحرم نداؤه صلى الله عليه وسلم بمجرد اسمه بخلاف الإله بنحو قول التفراوى أن النبي صلى الله عليه وسلم بشر فربما تسوّل فيه فسدت الذريعة بالتشديد بالنسبة لمقامه وأما مقام الألوهية فأجل محترم وخلاصته حماية مقام النبوة ومزيد تبجيله قال ولو كان التغزل المذكور جائزاً ما فات حسان فمن دونه قال وما وقع لعارف من نحو هذا إما بتأويل يحده أو يجذب أخرجه عن الفتيا فليس لمن لم يساوه أن يقتدى به مادام مميّز بين ما ينافى الجلال وغيره كقول سيدي علي وفا رضى الله تعالى عنه

جنت عدن في جنى وجناته ودليله أن المرافف كوثر

وليس لأحد أن يقول ما رأينا أحداً نص على حرمة هذا بخصوصه فإن هذه البدع لم تنع في زمن الأئمة فلتوزن بالميزان السابق قال وقد قالوا إنما لم يفتن به صلى الله عليه وسلم مع أنه أعطى كل الحسن وفتن يوسف مع إعطائه شطره لأن جماله صلى الله عليه وسلم صين بالجلال كما قال السلطان ابن الفارض

بجمال سترته بجلال هام واستعذب العذاب هناك

ومن كلام سيدي علي وفا رضى الله عنه في القصيدة التي منها البيت السابق سبحانه من أنشاه من سبحانه بشراً بأسرار الغيوب يبشر قاسوه جهلاً بالغزال تغزلاً هيهات يشبه الغزال الأحور هذا وحقق ماله من مشبه وأرى المشبه بالغزاة يكفر يأتي عظيم الجهل في تشبيهه لولا لرب جماله يستغفر إلى أن قال

فعلا جمالك بالكمال جلالة فيها لأهل الكشف سر مضمّر

أقرت بشيء يسير ووجدت ما يق فوجدن شهود نسوة الذى حضرت عند غسل الجنازة يشهدن بأن هذه المرأة شالت حوائجها ولم يعد لها حاجة فثبت بإقرارها وخبر النسوة أم لا أفوتنا (أجاب) بقوله الحمد لله ما أقرت به يلزمها تسليمه وشهادة النسوة المذكورات غير مقبولة والحال ماسطر ولكن للدعى تعيين المدعى به وتحليفه والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخص أراد شراء جارية من شخص آخر فقال المشتري للبائع قد جدرت هذه الجارية فقال البائع قد جدرت

وخلصت من الجدرى وهذه آثاره وأراه بورا في جسم الجارية فاشترأها منه بثمن معلوم فبعد مضي نحو شهر من البيع ظهر الجدرى في الجارية ومات بسبب الجدرى فهل يكون البيع باطل حيث أن المشتري ما اشترأها إلا على أنها جدرت الجارية ويرد الثمن للمشتري حيث اشترط أن الجارية قدخلصت من الجدرى أم كيف الحال أفيدوا وبينوا المسئلة يانا شافيا مأجورين خيرا (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده نعم يغرم (٣٥٥)

ما بين قيمتها سليمة ومجدرة فإذا كان قيمتها سليمة أربعين وقيمتها مجدرة خمسين غرم له خمس الثمن والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل أعطى رجلا أمانة فبأ يئنه ويئنه وهى خمسين وعشرون ريالاً وأشهد رجل ثم بعد ذلك طلبة الأمانة فقال له مالك الالماتين غرس وخمسة ريالات ثم بعد ما أقول للشاهد أنك قال مالاه عندى إلا مائتي غرس وخمسة ريالات أفوتنا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه أن حلف المدعى مع شاهده بما ادعاه قضى له بدعواه وإن لم يحلف حلف المدعى عليه والله سبحانه أعلم (سئل رضى الله عنه) في رجل اشترى غلاماً من رجل آخر فشرط البائع أن الغلام قد جدر وحصل العقد على ذلك ثم بعد تملك المشتري ذلك حصل للغلام المذكور الجدرى فهل البيع صحيح أم لا وهل إذا قلم بصحته يلغى الشرط أم لا وإذا قلم بعدم الإلغاء فهل على البائع أرش أم يقع الفسخ أفوتنا مأجورين (أجاب رضى الله عنه) بقوله الحمد لله ماشاء الله البيع

أه بتصرف وتقديم وتأخير (فائدة) القاعدة عند المالكية أن شرع من قبلنا شرع لنا فيدل قوله أذكرني عند ربك لجواز إطلاق الرب مصافاً للعاقل على غير الله ما لم يرد ناسخ صحيح والقاعدة عند الشافعية أن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا فلا يدل قوله تعالى أذكرني عند ربك على جواز ما ذكر بل ينهى عنه ومفاد قوله تعالى فهداهم اقتده يشعر بما للمالكية فتنبه اه من الأمير علي عبد السلام يتصرف [مسئلة] العقد على النبات يحرم الأمهات سواء كن أمهات حال العقد أو بعده كان العقد صحيحاً أو فاسداً مختلفاً فيه فتحرم الزوجة على زوجها إن أرضعت رضية عقد عليها زوجها كما أن التلذذ بالأمهات بتركاح أو ملك أو شبهة يحرم النبات سواء كن بنات حال التلذذ بالأمهات أم بعده كما نص عليه الشيخ علي العدوى في حاشية الخرشى والشيخ علي الأجهورى في فتاويه أول مسائل الرضاع والله أعلم بل صرح به خليل وشراحه في باب الرضاع فتنبه (فائدة) قال الشيخ محمد الانبأ يظهر الفرق بين الحرام العارض والحرام الذاتي بالدوران مع العلة وجوداً وعدماً فالزنا حرام ذاتي لعدم دوران حرمة مع علتها التي هى اختلاط الأنساب وجوداً وعدماً ألا ترى أن وطء الرجل صغيرة لا تحل له حرام مع انتفاء العلة والوضوء بما مغضوب حرام عارض لدوران حرمة مع علتها التي هى الاستيلاء على حق الغير عدواناً وجوداً وعدماً كما لا يخفى وهذا يفرق بين المكروه العرضى والمكروه الذاتي اه ملخصاً من تقريراته علي حاشية الباجوى على السنوسية .

### [ سؤال ]

ما القول فيمن أمه في نسبة تبدى لها سبى السيادة في الحسب فبذلك هل ثبت سيادته إذا وبنا من شرف السلالة والنسب وكذلك أولاد له هل يدخلون ضمن سلسلة المعالي والرتب بدليل قول المصطفى وشفيعنا (ان ابن بنت القوم منهم) يتنسب أفوتنا ياسيدى لا زلتمو تتكروا منا على من قد طلب

### (الجواب)

الحمد لله وحدى فضله فله الثناء عليه ما صبح النسب

صحيح والشرط صحيح فإن حلف فالمشتري مخير عند ظهور الجدرى بين الفسخ والإجازة فإن أخر الفسخ مع عله بظهور الجدرى فلا خيار له وكذا إن لم يعلم حتى ذهب الجدرى فلا خيار له وإن ظهر نقص بالجدرى ولم يكن تقصير من المشتري في الفسخ فله أرش النقص الحاصل بسبب الجدرى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) في رجل أرسل دراهمه من بلدته إلى بلدة أخرى إلى وكيله ليأخذ له بعض البضائع ويرسله إليه في مرابك متفرقة من مرابك بلده فما أرسله

إلا في مركب واحد ومن غيره ثم إن ذلك المركب المرسل فيه حصل عليه التلف وتلفت معه تلك البضائع المرسلة فيه فهل يلزم ذلك الوكيل المذكور أولاً فتأنا أجاب (رضي الله عنه) بقوله الحمد لله ما شاء الله نعم يضمن الوكيل البضائع المذكورة بقيتها يوم تلفها والحال ما سطر والله سبحانه أعلم  
(باب الوصية) (سئل) رضي الله عنه (٣٥٦) في رجل وكل رجل آخر على وارثه فمات الموكل فنازعوه الورثة فأثبت

وصيته لدى الحاكم الشرعي وحكم بها الحاكم وأمره ببيع المواسي والقسمة بين الورثة ففعل ذلك وباع من جملة المواسي جلا فبعد البيع ظهر في الجمل علة قديمة وحكم على الوكيل برده فمات الجمل فرد له وأبدله بدله بقر نصف عن الجمل وزاد الوكيل رباً لا فهل يعد هذا للورثة نقض ذلك أم ليس لهم أفوتنا ماجورين (أجاب) رضي الله عنه بقوله الحمد لله إن حكم به حاكم شرعي بصحة هذا الابدال فليس لهم الاعتراض وإن لم يحكم بذلك حاكم فلهم الاعتراض والله سبحانه أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل وكل رجلاً على أمواله من عقار ومواس وغيرهما ثم الموكل قتل رجلاً آخر وشرد من البلد أمواله تحت يدوكيله فجاء أولياء المقتول إلى الوكيل أنك أترك الأرض والمواسي وغيرها الذي تحت يدك حتى تضعه ولا تنفق على عياله جزاء لعمله حتى يحضر فالوكيل إن سمع كلام أولياء المقتول وترك الأموال هل عليه من قبل الله سبحانه وتعالى ذنب والواجب عليه إقامة الأرض

وصلاته وسلامه دوماً على مولى السيادة والرسالة والحسب والآل والأصحاب من نالوا العلا بشهود بدر المصطفى نحر العرب فشرى أم سيد لكنه دون الذي وأفاه شرف من أب في قول جمع وهو مختار الأمير وقال بعض بالتساوى وانتسب لمصاحب النعمان غير محمد والفرع يحوى ما لأصل من نسب هذا الذي قد شمت في فتوى الجها بذة الكرام عليهم رحمت رب قد قاله المفتي بمذهب مالك حالا محمد عابد نال الأرب (فائدة) محل قولهم السلف يزوهون ويفوضون في كل نص أوهم التشديد

فيقولون في الوجه وجها لا كالوجه ولا يؤولونه بالذات بخلاف الخلف إذا لم يضطروا للتأويل والافهم يؤلون كالحلف فقد ذكر البخاري في صحيحه عند تفسير قوله تعالى من آخر سورة القصص كل شيء هالك إلا وجهه أن وجهه بمعنى ذاته وقال أهل الحديث إنه تفسير ابن عباس فهذا تأويل وقع من بعض السلف وهو ابن عباس لداعي اضطراذه هنا للتأويل إذ يلزم على عدمه دخول اليد والرجل والعين التي ثبتت لله تعالى بالنص تحت عموم ما قيل ألا وهو كل شيء هالك وهو يدهي البطان أفاده بعض أفاضل العصر (فائدة) عما يبطل قول البعض بعدم جواز نداء الاموات والاستغاثة بهم ما أخرجه ابن جرير الطبري في تاريخه بسند رجاله ثقات أن خالد بن الوليد لما حاصر مسيلة مع بني حنيفة جعل يعزى ويقول والمحمداه فتنبه أفاده بعض أفاضل العصر [مسئلة] في المدونة سوق الهدى لغير مكة ضلال أي لما فيه من تغيير معالم الشريعة قال الأمير والبدنة في معنى الهدى لقوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله قال الدسوقي والدردير وبعث حيوان منذور بلفظ يعبر أو خروف أو ذبيحة أو استصحابه أو بعث لحمه لمن نذر له من نحو ولي يذبح عنده ويهدي ثوبه له ضلال أيضاً على المشهور ومذهب المدونة قال في التوضيح لأن في بعثه شها بسوق الهدى وقد علت أن سوق الهدى لغير مكة من الضلال ومقابل المشهور ما لمالك في الموازية وبه قال أشهب من جواز بعثه أو استصحابه لأن اطعام المساكين بأى بلد طاعة قال الدردير ولا يضرب قصد زيارة ولي واستصحاب

وحفظ الأموال على حسب ماوكله موكله إلى أن يحضر وهل يطالبه بالضياح إن ترك أم لا أفوتنا ماجورين خيرا (أجاب) رضي الله عنه إن لم يحش الوكيل على نفسه ضرراً يجب عليه إقامة الأرض وحفظ الأموال حسب ماوكله موكله والله سبحانه أعلم (سئل رضي الله عنه) عن رجل تشاجر مع زوجته وقال لها شيلي حواثجك وروحي بيت أيبك اعتدى وتزوجي ولم ينبو بذلك طلاقاً قط وإنما حصل منه لفظ قدامها وقدام أيها لا يكون سبب طلاقها إلا ماها لانا في المبدأ تسيت لها في الطلاق



ولم ينو بذلك طلاقاً في هذه المشاجرة وإنما قصد الترية لهافي بيت أبيها أفتونا مأجورين (أجاب رضى الله عنه) بقوله نعم لم يقع عليها طلاق والحوال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) في رجل طلق امرأته طلقين وبعد ثلاثين يوماً راجعها بالراجعة المذكورة فهل يصح له الموأدام كيف الحكم فيها أفتونا (أجاب رضى الله عنه) بقوله نعم إن راجعها على رأس الثلاثين فرجعه صحيحة والله أعلم (سئل رضى الله عنه) (٣٥٧) في رجل طلق زوجته بالثلاث بمضرة شهدهم ثم

غاب الشهود والولى ما عنده علم بذلك ثم جاء الرجل إلى الولى وقال إنه طلقها طلاقاً واحدة واسترجعها وأخذ المرأة ثم حضر الشهود بعد مدة وشهدوا عليه أنه طلقها بالثلاث والحوال أن المرأة عند الرجل المطلق فما الحكم في ذلك أليصدق الشهود وتنزع المرأة من الرجل وما الحكم إذا وطئها المدة أفتونا وبينوا لنا توجروا (أجاب) بقوله الحمد لله نعم يصدق الشهود ويجب التفريق بينهما وتنزع من يده ويجب عليه بالوطء مهر مثلها ويجب عليه حد الزنا والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل وصى لرجل ميت قد أوصى على يده ووقف بعض أمواله على نظيره وأوصاه على القاصرة بنت له فأصبحت البنت بلغت رشدها وجأوا أولياء البنت وأرادوا نزع الوقف من يدى الوصى هل لهم ذلك أم لا وهل للبنت نزع وقف أبيها من يد الوصى أم لا أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله نعم إن كان الواقف قد جعل النظر لوصيه فليس لأحد نزع

شئ من الحيوان معهم ليدبح هناك للتوسعة على أنفسهم وعلى فقراء المحل من غير نذر ولا تعيين فيما يظهر اه ولا يخفى أن نحر النوق للأمراء عند مرورهم على بيت الناحر نحرها بمرورهم بحيث لا ينحرها إذا لم يمرؤا لأن في هذا حيثن شهباً ظاهراً يسوق الهدى لنهر مكة وعلى مقابل المشهور يكون جائزاً حيثن نظراً إلى أنه إطعام للساكنين وإطعام المساكين طاعة وأما إن لم يقيد الناحر نحرها بمرورهم بحيث لا ينحرها ولو لم يمرؤا توسعة على الفقراء وودفعاً لشرهم فهو جائز لا يضر هذا حكم النحر فتأمل واما حكم الأكل منها فالأباحة على أى حالة لقول العلامة الأمير في مجموع مع الشرح وماذبوحه يعنى أهل الكتاب لعيسى وصليب وصنم إن ذكروا عليه اسم الله أكل أى مع الكراهة ولو قدموا غيره لأنه يعلو ولا يعلل عليه والا يذكروا عليه اسم الله فإن قصدوا إهداء الثواب من الله فكذلك يؤكل بمنزلة الذبيح للولى اه المراد وذلك لأن التسمية لا تشترط من كافر نعم يكره أكل هذا كالأول بخلاف المذبح للولى قال عبدالباق وعلة الكراهة فهما تقدمه تعظيم شركهم مع قصد الذكاة قال ابن سراج ويلحق به ما يعمله المحموم من طعام ويضعه على الطريق ويسميه ضيافة الجان اه فتأمل والله أعلم (فائدة) ذكر سيدى على الأجهورى المالكي في غاية البيان لحل شرب ما لا ينبى العقل من الدخان نقلاً عن الشيخ خليل مانصه قاعدة تنفع الفقيه يعرف بها الفرق بين المسكر والمفسد والمرقد فالمسكر ما غيب العقل دون الحواس مع نشاط وطرب وفرح والمفسد ما غيب العقل دون الحواس لامع نشاط وطرب وفرح والمرقد ما غيب العقل والحواس وبنى على الإسكار ثلاثة أحكام الحد والنجاسة وتحريم القليل إذا تقرر ذلك فلبتأخرين في الحشيشة قولان قيل إنها مسكرة وبه قال الشيخ عبدالله المتوفى قال لأننا رأينا من يتعاطاها يبيع أمواله لأجلها فلو لأن لهم فيها طرباً لما فعلوا ذلك قلت وبهذا قال الزركشى من الشافعية فقال لا يجوز من الحشيشة لا قليل ولا كثير وقيل إنها من المفسدات وصح هذا القول الشيخ أبو الحسن في شرح المدونة والعلامة ابن مرزوق والشهاب القرافى وتبعه عليه المحققون لأن المتعاطين لها لا يميلون إلى القتال والنصرة بل عليهم الذلة والمسكنة قلت وبهذا قال ابن دقيق العيد من الشافعية فقال والافيون وهو لبن الخشخاش أقوى فعلاً من الحشيشة لأن القليل منه يسكر مع أنه طاهر

منه لا البنت ولا أولياؤها والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل توفى عن ابن قاصر وزوجته أم الابن القاصر وليس له مال ولا خلفات غير واجبة ماء أو وجبتين مع إخوة له ومات مجتهداً من غير وصى له فهل للزوجة أم الابن القاصر شئ مع الابن القاصر فيما يخص الممالك مع إخوته من الماء المذكور أم ليس لها وإذا ادعت بدين في ذمة الميت بعلمها فهل يخلص بما خلفه الميت المذكور أم ليس لها ذلك فإن قلتم ليس لها ذلك بأى سبب من الأسباب بسبب قصارة الابن أم

سبب عدم وجود الوصى أو الولي أم بماذا أفوتونا لكم الأجر والثواب (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده نعم للزوجة الثمن من زوجها وللأبن الباقي من حصه أبيه ودعواها الدين إن أقامت عليه بيعة أعطيت بعد أن يقيم الحاكم الشرعى وصيا على القاصر والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن مات عن زوجة وعن عشرين شقيقين لا غير ومن جملة تركته أرض مزدرة فوصت (٣٥٨) يدها على الأرض المذكورة تزورها وتنتفع بها مدة سبع سنوات

وقدمات العمان المذكوران عن وريثة فطلبوا نصيبهم من الأرض المذكورة فادعت الزوجة بدين لها على زوجها المذكور وبجارية مشروطة لها في المهر ولا بيعة لها على دعواها فهل ثبت لها ذلك بمجرد دعواها أو لا بدلها من البيعة وهل للورثة المذكورين محاسبتهما بأجرة المثل للأرض المذكورة في المدة التي زرعتهما وانتفعت بها أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفوتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه الحمد لله لا يثبت لها ذلك بمجرد الدعوى بل لا بد من البيعة واليمين بين الاستظهار فان عدمت البيعة حلف الورثة على نفي العلم بما تدعيه فإن نكلوا حلفت واستحقت وإذا لم تثبت الأرض لها فلم يحاسبها على أجرة الأرض مدة ما هي تحت يدها والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الوصية)

(سئل) رضى الله عنه في امرأة أوصت في مرض موتها بثلاث ماله ثم ماتت وبعد موتها أقر رجل لورثتها بأنها أعطته في ذلك المرض خمس ريات وأمرته أن يعطيها الاختها ليتصدق

بالإجماع وكذا الحشيشة طاهرة وقال النووي في شرح المذهب لا يحرم أكل القليل الذي لا يسكر من الحشيشة بخلاف الخمر فإنه يحرم قليلا الذي لا يسكر اه ومثل الحشيشة البنج والافيون فيجوز أكل القليل الذي لا يسكر من الثلاثة وأما الواصل إلى التأثير في العقل والخواس منها غرام ثم قال إذا تقرر هذا فنقول شرب الدخان ليس مما يغيب العقل أصلا وليس بنجس وما كان كذلك لم يحرم استعماله لذاته بل لما يعرض عنه من ضرر ونحوه فمن لم يضره لم يحرم عليه ومن ضره بإخبار عارف يوثق به أو بتجربة في نفسه حرم عليه وقد جرى الخلاف في الأشياء التي لم يرد في الشرع حكمها والمرجع منه تحريم الضار دون غيره وأنت خير بأن ما يحصل منه لبعض مبتدئ شربه من الفتور كما يحصل لمن ينزل في الماء الحار أو لمن يشرب مسهلا ليس من تغيب العقل في شيء كما يظنه بعض من لا معرفة له وإن سلم أنه مما يغيب العقل فليس من المسكر قطعاً لأنه ليس مع نشاط وفرح كما علم وحيث أنه فيجوز استعماله لمن لا يغيب عقله كاستعمال الأفيون لمن لا يغيب عقله وهذا يختلف باختلاف الأمزجة والقلة والكثرة فقد يغيب عقل شخص ولا يغيب عقل آخر وقد يغيب منه استعمال الكثير دون القليل فلا يسع عاقل أن يقول إنه حرام لذاته مطلقاً إلا إذا كان جاهلاً أو مكابراً معانداً فإنه بعد الوقوف على كلام أهل المذهب ومعرفة يصير الحكم بحل ما لا يغيب العقل منه لذاته من قسم البهيمى الذى لا يسع عاقل إنكاره ولذكركه بصورة الشكل الأول من القياس الذى هو بديهى الاتاج فنقول إن شرب الدخان المذكور لا يغيب العقل مع نشاط وفرح وهو طاهر وكل ما كان كذلك يجوز استعمال القدر الذى لا يغيب العقل منه والصغرى بيته إذ هي من الوجديات والمشاهدات والكبرى دليلها ما سبق من كلام الأئمة فالنتيجة بديهية فنكرها منكر البهيمى فإن قلت قولك إن الدخان المذكور طاهر ممنوع لأنه يل بالخبر قلت إن تحقق هذا فخرمته لا مرعاض له لذاته وإن لم يتحقق ذلك فالأصل الطهارة وهذا على فرض صحته إنما هو فيا يأتي من بلاد النصارى ونحوها وأما ما يأتي من بلاد التكرور ونحوها فهو محقق السلامة من هذا على ابن رشد جازم بطهارة دخان النجس فإن قلت استعمال هذا سرف وهو حرام قلت صرف المال في المباحات على هذا الوجه ليس بسرف فإن قلت هو مضر فيحرم لضرره قلت إن تحقق

أبيها عليها وهي باقية في ذمته فهل للورثة إذا أجزوا ذلك أن يأخذوها ويقسموها بالفريضة لأن الوصية بالتك قد تمت وعلى الرجل المقر أن يسلمها لم لا لأخ أفيدوا الجواب (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم إن كانت الحصة زائدة على الثلث ولم تجز الورثة فلم يأخذوها وقسمتها والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تزوج وعنده أم وزوجته وهما في مكان واحد فهل له أن ينام مع زوجته وأما تنام في جنبها أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم يجوز لأن ينام بجانبها ولما أجمع وغيره

إن لم تشعر بذلك الأم وكذا أن أشعرت ولم ترتب عليه نظر عورة ولكنه مكروه مسقط للبرء والله سبحانه أعلم (سئل)  
 رضى الله عنه في رجل تشاجر هو وزوجته وتحت محاش النفس قالت لزوجها طلقني فقال لها أنت طالق طالق طالق ثلاث  
 مرات بغير تحريم ولا ظن من لسانه لا تحريم ولا تحنيت ويوم وعى ولياه متتد فجا قال ولا هو كاره عياله ولا عيافهم ما غير  
 شحنة نفس فهل تروح عليه بلفظه هذا أم لا أفوتنا في الجواب (٣٥٩) ولكم الأجواب (أجاب) رضى الله عنه

بقوله الحمد لله وحده وقع عليها  
 الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى  
 تنكح زوجا غيره بشرطه والله  
 أعلم (سئل) رضى الله عنه قيم  
 ضائع وزوجته ليلا على الفراش  
 فثبته عن نفسها تعصبا منها بغير موجب  
 للتعقّب فغضب ومنع نفسه عنها  
 ليالي ثم فاخذها وباشرها ولم  
 يولج فشكل ووسوس بعد ذلك  
 هل حصل منه حلف ليلة منعها  
 أنه لا يقربها شهرا أو ما حصل منه  
 شيء فبقي متحيرا في أمره شاكا  
 موسوسا غير متذكر لشيء أصلا  
 فهل لأعبره بالشك والوسوسة  
 إذا كان غير متذكر لشيء وله  
 أن يطأها في الشهر المذكور  
 وبعده ولا شيء عليه أم كيف  
 الحكم في ذلك والحال ما ذكر  
 أفوتنا مأجورين خيرا (أجاب)  
 رضى الله عنه بقوله الحمد لله  
 وحده لأعبره بالشك وله أن  
 يطأها في الشهر المذكور وبعده  
 ولا شيء عليه ولا يخفى الورع  
 والله سبحانه أعلم (سئل) رضى  
 الله عنه في رجل له مال وجسه  
 بوقفه على أولاده الذكور  
 وأولاد أولاده الذكور عدد  
 ما تناسلوا تسلا بعد نسل وبناته

هذا فخرته لأمر عارض كسابق فيحرم على من يضره خاصة دون غيره ودعوى أنه مضر  
 مطلقا لا دليل كيف وقد ثبت نفعه بالمصادفة في بعض الأمراض كإزالة الطحال هذا وقد  
 أفتى العلامة الشيخ محمد الحريري الحنفى بأن شرب الدخان إنما يحرم على من ضره  
 بإخبار طبيب عارف مسلم يوثق به أو بتجربة وإلا فهو حلال اه وأفتى مرة  
 أخرى على سؤال رفع إليه بأنه لا يحرم إلا على من يغيب عقله أو يضره ونص  
 السؤال (ما قولكم رضى الله عنكم) في شرب الدخان الحادث في هذا الزمان هل  
 يحرم على من لا يغيب عقله ولا يضر جسده وهل ورد حديث في ذمه ولو ضعيفا  
 أم لا أفوتنا مأجورين (ونص الجواب) الحمد لله رب العالمين رب زدني علما لا يحرم  
 إلا على من يغيب عقله أو يضره ومن لا فلا وأما ورود حديث في شأن ذلك  
 فغير منقول في شيء وما وقفنا عليه من كتب الحديث لا على طريق الصحة ولا  
 على طريق الضعف بل ولا على طريق الوضع من التزم ذكر الموضوعات وأما  
 ما ينقل على الالسنه فهو من أكاذيب أهل عصرنا والله سبحانه وتعالى أعلم  
 بحقيقة الحال وكتبه عبدالله بن محمد الحريري الحنفى حامدا مصليا وأفتى شيخ  
 الشافعية في زمنه الشيخ على الزياى الشافعى على سؤال رفع إليه أنه يحرم شربه  
 لمن يغيب عقله دون غيره وكذا أفاد الشيخ العارف بالله تعالى العلامة  
 عبدالرؤف المناوى الشافعى وكذلك الشيخ الفقيه المتقن المخرر الشيخ محمد  
 الشورى الشافعى ونص ما كتبه ليس شرب الدخان حراما لذاته بل هو كغيره  
 من المباحات ودعوى كونه حراما لذاته من الدعاوى التي لا دليل عليها وإنما  
 منشؤها إظهار المخالفة على وجه المجازة فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم  
 والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وكتبه محمد بن أحمد الشورى الشافعى انتهى  
 وقد أفاد ذلك العالم الكامل الشيخ مرعى الحنبلى رحمه الله تعالى فإنه كتب على  
 سؤال يتضمن حكم شرب الدخان المذكور مانصه شربه ليس بحرام لذاته حيث  
 لم يرتب عليه مفسدة بل هو بمنزلة شرب دخان النار التي لم ينفخها نافع وباتفاق  
 لا قائل بتحريم ذلك ولا تقتضى قواعد الشريعة تحريم الدخان المذكور ولا شبهة  
 أن البدع الحادثة تعرض على قواعد الشريعة فإن أشبهت المباح فباحة أو الحرام  
 فحرمه إلى غير ذلك من بقية الأحكام وإذا تدبر العاقل أمر الدخان وجده ملحقا

بكلهن مدة ماضية في قيد الحياة ومن مات منهن فلا وارثا شيء وقف ميزور بالصاع والكيله والوكيل له المعشور والذى  
 بقى من أولاد الموقف بنت وولدان اثنان واحد عقب بنتا واحد عقب يتيمن أفوتنا (أجاب رضى الله عنه) بقوله نعم الحمد  
 لله ما شاء الله تقسم غلة الوقف بعد إخراج مال الوكيل أربعة أقسام لبنت الموقف سهم ولكل واحدة من بنات أخواتها سهم  
 والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) في رجل تشاجر مع زوجته في حضرة جماعة ثم قال أشهدكم بإجماع أن

ابنة فلان مطلقة بالثلاثة فهل وقع الطلاق بينهما أم لا أم فيه تفصيل أفئونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم وقع عليها الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تتكبح زوجها غيره بشرطه والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل طلبته زوجته الطلاق فقال إن أعطيتي مهر ك طلقك فقالت أعطيتك ما جاء لي منك كله وفكني فقال إنك ترجعين فقالت إني لأعود أبدأ فقال إن عدت عدت فطلقها بالثلاث البائات (٣٦٠) فندم الرجل فقال أرجع في مالك وأزيدك مالا غيره من عدى

فرجعت في ما لها كله وزادها مالا غيره وسئل عنها ونقص السؤال وأقناه القاضى على قدر سؤاله ورجع على زوجته ووطئها وهي حامل منه وتبين للزوجة أنه نقص السؤال فقالت لأنت لي رجل ولا أنا لك حرمة فهل تصح الزوجة لزوجها أم تحرم عليه وهل يصح لها المال أم للرجل وهل يصح الذى جاءها زيادة لها أفئونا (أجاب) رضى الله عنه وقع عليها الثلاث ولا تحل له حتى تضع حملها وتزوج بغيره وتنقض عدتها منه ويلزم زوجها الأول مهر مثلها للوطء في العدة والمال الأول للرجل والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في نية الجمع في السفر ذكروا أنها يجب في الأولى إذا جمع تقدماً فهل قولهم في الأولى إنها ما تجزئ إلا بعد تكثير الإحرام أم تجزئ مع النية قبل التكثير وإذا قلتم ياجزئها مع التحرم فما الأفضل من ذلك تقديمها عليه أم تأخيرها المسألة واقعة (أجاب) رضى الله عنه نعم قولهم في الأولى أى أن حملها من أول الهمة إلى تمام السلام

بالبدع المباحة إن لم يترتب عليه مفسدة ولم يرد في ذمه حديث عند فقهاء الحنابلة والله أعلم وكتبه الفقير مرعى المقدسى الحنبلى وأقنى بذلك الشيخ العلامة العارف بالله تعالى الشيخ أحمد المالكي ونص ما كتبه الدخان المذكور حرام لمن يغيب عقله أو يؤذى جسده إذا أخبره بذلك طبيب عارف يوثق به أو علم ذلك من نفسه بتجربة وإلا فهو غير حرام والله أعلم وأما ما ورد من الأحاديث المتعلقة بذهمه فهو باطل لا أصل له وقد ذكر الشيخ العلامة عبد الرؤف المناوى المذكور أنه ورد عليه أسئلة كثيرة تشتمل على أحاديث في ذم الدخان لأصل لها وأنه لم يوجد حديث بذهمه أصلاً والله أعلم فقد اتضح لك أن شرب مالا يغيب العقل من الدخان غير محرم لذاته باتفاق المذاهب الأربعة وإذا ثبت هذا فلا يحرم منع ولي الأمر على من علم انتفاعه به ولم يغيبه لأنه حينئذ صار مطلوباً باستعماله فترك استعماله لما طلب منه وطاعة الإمام لا يجب في مثل هذا على أحد القولين الآتين وكذلك إن لم يعلم ذلك ولم يضره ولم يغيب عقله إن علم أن سبب منع ولي الأمر من استعماله اعتقاد حرمة وإن علم أن لسبب المنع من استعماله مصلحة أخرى مع اعتقاد إباحته حرم لأنه يجب طاعة السلطان في غير المعصية فإذا منع من مباح وجبت طاعته وإن لم يعلم سبب ذلك فإنه يحتمل على الأول والمظنون بل التحقيق أنه لا يمنع الناس من المباح الذى لا يعتد حرمة على أنه قد يقال إن منع الإمام من المباح لا يعمل به إلا إذا كان مذهبه ذلك وأقنى الشيخ عبد الله الحنفى المذكور إن منع الإمام من المباح لغو لا يوجب حرمة وليس له منع الناس منه وأقنى العلامة ابن القاسم الشافعى بأن منع الإمام من المباح إنما يوجب المنع ظاهراً فقط ونص ما كتبه نهى الإمام يمنع ارتكاب المنهى عنه وإن كان مباحاً على ظاهر كلام أصحابنا وبكى الانكشاف ظاهراً وهذا آخر ما أردنا إيراده من رسالة سيدى على الأجهورى المذكور (فائدة) ذكر الزرقانى على العزية ما نصه سئل سيدى على الأجهورى عن الدخان وإن شخصاً ينقل أحاديث وهى : إياكم وأخو والخضرة وأنت حديثه قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى شجرة فهز رأسه فقلت يا رسول الله لم هزيت رأسك فقال يأتي ناس في آخر الزمان يشربون من أوراق

فإذا وجدت في أى جزء من ذلك كفت ولكن الأفضل أن تكون مقارنة لتكثير الإحرام خلافاً للإمام أحمد والله أعلم (وسئل) رضى الله عنه ما قولكم دام فضلكم في البيعة البكر سواء كانت قاصرة أو بالغة وهى عرية فأردت أمها تزويجها من أعجمى الأصل فهل لولها الاعتراض والمنع من تزويجها على غير كفء وليس لأحد تزويجها من غير كفء بغير رضى الولي أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفئونا مأجورين (أجاب رضى الله عنه) الفاصرة لا يزوجه إلا ولها

أوجدتها بشروط الإيجابار ومنها الكفامة وأما إذا بلغت فإن رضيت هي وولها يغير الكفء صح النكاح والافانكاح باطل والله أعلم (سئل رضى الله عنه) في امرأة قالت لزوجها يا جرم فقال لها إن كنت أنا جرمًا فأنت طالق بالثلاث أفوتنا مأجورين (أجاب رضى الله عنه) الحد لله وحده إن أراد بقوله المذكور تعليقًا فإن كان جرمًا وهو الفاسق وقع الطلاق الثلاث وإن لم يكن جرمًا فلا يقع عليها شيء وإن أراد إسمائها بالطلاق كما أسامته بالكلمة وقع الطلاق الثلاث ولا تحمل له حتى تنكح زوجًا غيره بشرطه والله أعلم (سئل رضى الله عنه) في قاتل مورثه إذا قتله خطأ أو نسيانًا أو شهيد عليه بما يوجب القتل فعلي هذه الصور يرثه إذا فعل ذلك أولم يرثه أفوتنا (أجاب رضى الله عنه) لا يرثه في هذه الصور كلها والحال ماسطر والله أعلم (سئل رضى الله عنه) في رجل طلق امرأته بطلقة واحدة ولها ولى وهو أستاذ الرجل المطلق في الصنعة فقبل انقضاء العدة أراد الرجل مراجعة زوجته فأخبر بذلك وكيلها المعلم حقه فقال له المعلم جئت إلى قلة الدين فقال الزوج ياعم روح هي بالتسمين ولم يذكر طلاقًا ولم ينفه ولم يكن خاطره الزوجة ولم يذكر اسمها

هذه الشجرة ويصلون بها وهم سكارى أولئك هم الأشرار يرثون منى والله يرث منهم وعن علي من شربها فهو في النار أبدًا ورفيقه إبليس فلا تعاقتوا شارب الدخان ولا تصاغوه ولا تسلبوا عليه فإنه ليس من امتى وفى خبر إنهم من أهل الشمال وهو شراب الأشقياء وهى شجرة خلقت من بول إبليس حين سمع قول الله عز وجل إن عبادى ليس لك عليهم سلطان الآية فدهش فبال فخلقت من بوله يذو لنا الجواب عن هذه الأحاديث وهل هى واردة وماذا يترتب على روايتها بالكذب وماذا يلزمه حيث نفي الإيمان والإسلام عن شاربيها من غير أصل وهل يحرم استعماله أم لا (فأجاب) بما نصه دعوى أن هذه الأحاديث واردة في الدخان كذب وافتراف كما بينه الحفاظ الأعيان وركاكة تلك الألفاظ دالة أيضاً على ذلك قال الربيع بن خثيم إن للحديث ضوءاً كضوء النهار وغيره ظلّة كظلّة الليل ومن كذب عليه صلى الله عليه وسلم متعمداً فهو من أهل النار كما في خبر الصحيحين من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار والكذب عليه صلى الله عليه وسلم كبيرة إجماعاً حتى في التريغيب والترهيب ولا التفات لقول إمام الحرمين بتكفير الكاذب عليه ولا لمن شذ فجوره كما في التريغيب والترهيب ويلزمه التعزير للاتفاق بحاله بحسب اجتهاد الحاكم بسبب كذبه على الوجه المذكور وبنفيه الإيمان والإسلام عن شاربه ولا يحرم استعماله إلا لمن يغيب عقله أو يضره في جسده أو يؤدي استعماله إلى ترك واجب عليه ككففة من تلزمه نفقته أو تأخير الصلاة عن وقتها أو نحو ذلك والله أعلم وسئل أيضاً عن جواز بيع الأفيون ونحوه فأجاب بما نصه يجوز بيع الأفيون ونحوه من المفسدات التي تغيب العقل لأمع نشاط وطرب لمن يأكل منه القدر الذي لا يغيب عقله وكذا لمن اعتاد أكله حتى صار يحصل له الضرر الشديد بالترك وكذا لمن يستعمله في غير الأكل من الأدوية ونحوها ثم قال وأما بيع العشب المسعى بالدخان في هذا الزمان وإن كان اسمه في كتب الطب الطبايق بكسر الطاء المهملة وفتح الموحدة المتشعبة فلا يمنع بيعه إلا لمن تحقق أو غلب على الظن أنه إذا استعمله غيب عقله وهو نادر جداً كما هو مشاهد اه كذا في فتح الرحيم الرحمن شرح لامية الاستاذ ابن الوردي نصيحة الإخوان تأليف الفاضل السيد الشريف مسعود بن حسن إن أبي بكر القناوى الشافعى نفعتنا الله بسره وأسرار أجداده آمين (ماقولكم) في دور مكة المشرفة لم يجوز بيعها وقفها وكرأؤها أم لا وهل الحسنة فيها بمائة ألف أم لا أفوتنا (الجواب) في الفروق للقرافى بعد أن حقق عن الإمام أن مكة فتحت عنوة محاصره أراضى العنوة اختلف العلماء فيها هل تصير وفقاً بمجرد الاستيلاء وهو الذى حكاه الطرطوشى في تعليقه عن مالك والإمام قسمتها كسائر الغنائم وهو مخير في ذلك والقاعدة المتفق عليها أن مسائل الخلاف إذا

فابقع عليه بما ذكر أفتونا (أجاب  
 رضى الله عنه) حيث الأمر ماسطر  
 فله مراجمتها ولها تخليفه أنه لم يقصد  
 طلاقاً بقوله بالتسعين والله أعلم  
 (سئل رضى الله عنه) في رجل  
 صلى إماماً بالناس في الجمعة وسجد  
 للسهو ولم يسجد أحد من القوم ولم  
 يعلم تركهم السجود إلا بعد تفرقهم  
 ولم يتخبرهم إلا في الجمعة الثانية قبل  
 إقامة الصلاة فسجد بهم للسهو قبل  
 التسليم فهل تكون الصلاة صحيحة  
 والحال ما ذكر أفتونا (أجاب  
 رضى الله عنه) الجمعة الأولى باطلة  
 فتزيمهم إعادة الظهر وكذا الجمعة  
 الثانية إن سجدوا فيها وكذا يلزمه  
 الإعادة في الثانية دون الأولى  
 والله أعلم (سئل رضى الله عنه)  
 في امرأة ماتت عن زوج وعن بنت  
 أخ شقيق وعن رجل من عصبة  
 عاتق فكيف يكون قسم الميراث  
 بينهم أفتونا (أجاب رضى الله عنه)  
 تقسم التركة قسماً للزوج النصف  
 والباقي للعصبة ولا شيء لبنت  
 الأخ الشقيق والله أعلم (سئل  
 رضى الله عنه) عن شخص مات  
 وعقب له أما وعمة أخت أبيه وابن  
 عم أبيه فاتكون القسمة بينهم أفتونا  
 (أجاب رضى الله عنه) تقسم التركة  
 ثلاثة أسهم للأم الثلث سهم والباقي  
 سهمان لابن عم الأب ولا شيء  
 للعممة والله سبحانه وتعالى أعلم  
 (سئل رضى الله عنه) في مسجد  
 بني بلبن وطين في أول الزمان  
 ثم خرب قدر ناصفة المسجد

اتصل ببعض أقوالها قضاء حاكم تعين القول به وارتفع الخلاف فإذا قضى حاكم  
 بثبوت ملك في أرض العنوة ثبت الملك وارتفع الخلاف ويتعين ما حكم به الحاكم  
 وهذا التقرير يرد في مكة ومصر وغيرهما القول بأن الدور وقف وإنما يتناول الدور  
 التي صادفها الفتح أما إذا انتهت تلك الأبنية وبني أهل الإسلام دوراً غير  
 دور الكفار فهذه الأبنية لا تكون وقفاً إجماعاً وحيث قال مالك لا تكرر  
 دور مكة يريد ما كان في زمانه باقياً من دور الكفار التي صادفها الفتح واليوم  
 قد ذهب تلك الأبنية وعليه فتملك وتوهب وتوقف وقال القاضي تقي الدين  
 القاضي والقول بمنع كراهية بيوت مكة فيه نظر لأن غير واحد من علماء الصحابة  
 وخلافهم علواً بخلافه في أوقات مختلفة ثم ذكر وقائع من ذلك عن عمر وعثمان  
 وابن الزبير ومعاوية رضى الله عنهم وعلى القول بجواز البيع والكراء اقتصر  
 ابن الحاج فإنه قال بعد ذكر الخلاف وأباح طائفة من أهل العلم بيع رباع  
 مكة وكراء منازلها منهم طباووس وابن دينار وهو قول مالك والشافعي  
 قال والدليل على صحته قول مالك ومن يقول بقوله قول الله عز وجل الذين  
 أخرجوا من ديارهم وأموالهم وقوله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح من دخل  
 دار أبي سفيان فهو آمن فأثبت لأبي سفيان ملك داره وأثبت لهم أملاكهم على  
 دورهم وأن عمر ابتاع داراً بأربعة آلاف درهم وأن دور أصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بأيدي أعقابهم منهم أبو بكر الصديق والزبير بن العوام  
 وعمر بن العاص وغيرهم قد بيع بعضها وتصدق ببعضها ولم يكونوا يفعلون  
 ذلك إلا في أملاكهم وتوول سواء العاكف فيه والباد في البيت خاصة والله  
 أعلم وأما الحسنة فيها فبائة ألف ومن أعظمها الوقف إذ هو الصدقة الجارية  
 والحال ما ذكر والله أعلم بالصواب (ما قولكم في عبد مملوك) وعنده بنت صغيرة  
 حرة فول رجلان أجنبياً على عقد ابنته على رجل رغبها بدون إذن سيده ولا رفع  
 أمر البنت إلى القاضي الموجود في البلد فهل هذا العقد صحيح أم لا (الجواب)  
 الحمد لله نعم هذا العقد صحيح لقوله في أقرب المسالك مع الشرح كبد أوصى على  
 نكاح أنثى فإنه يوكل من يتولى عقدها ولو أجنبياً أه فأنث خير بأن العبد إذا  
 كان وصياً على نكاح أنثى يوكل من يتولى عقدها ولو أجنبياً ولم يتوقف على  
 إذن سيده ولا إلى الرفع إلى القاضي فكيف لا يكون ذلك كذلك في العبد إذا  
 كان أباً لحره بل هو أولى والله سبحانه وتعالى أعلم (ما قولكم) في رجل عقد  
 على امرأتين ثم طلق واحدة منهما وقد دخل بإحداهما ولم يدخل بالأخرى ثم  
 مات ولم تعلم المطلقة ولم تنقض العدة فإذا ينحص كلا منهما من الميراث وهل لكل  
 منهما الصداق كاملاً أم كيف الحال أفتونا (الجواب) الحمد لله رب العالمين  
 رب زدني علماً الزوجة المدخول بها الصداق كاملاً للبس وأما الميراث فنصف ما ينحص

الزوجة لامنازع للدخول بها فيه ونصفه الآخر تنازعها فيه الزوجة الأخرى لأنها تقول لها أنت المطلقة فك نصفه وأنا نصفه وتقول المدخول بها للأخرى أنت المطلقة فلا شيء لك من الميراث لأن طلاقك قبل الدخول وهو يقع باثنا فيقسم بينهما ذلك النصف فيصير للدخول بها ثلاثة أرباع الميراث وللثانية رבע وللثالثة أيضاً ثلاثة أرباع الصداق لأن نصفه لامنازع لها فيه ونصفه الآخر ينازعها فيه الوارث لأنه يقول لها أنت المطلقة والمدخول قبل الدخول لاستحقاق إلا نصف الصداق وهي تقول المطلقة هي المدخول بها فأنا أستحق الصداق كاملاً لأنه بكل ما لمت فيقسم النصف الآخر بينها وبين الوارث كما في المجموع وغيره والله أعلم (ماقولكم) دام فضلكم في امرأة زوجها أبوها وهي مراقة على زيد لمهر معلوم وقد غاب زوجها المذكور قبل الدخول بها ومات أبوها وقد رفعت أمرها الآن إلى فضيلة قاضي جدة طالبة تقدير النفقة لها في ذمة زوجها زيد المذكور وفرض لها مولانا الحاكم الشرعي المشار إليه ثلاثة غروش صاغ دارج البلدة كل يوم للنفقة والكسوة ومؤونة السكن وأذن لها بصرفها ذلك وبالأستدانة عند الحاجة والرجوع على زوجها زيد المذكور بموجب إعلام شرعي صادر من محكمة جدة الشرعية بتاريخ ٢٦ محرم سنة ١٣٩٠ فبعد تقدير النفقة لها على الوجه المسطور رفعت أمرها إلى الحاكم المنزه طالبة تطليق نفسها من زوجها زيد المذكور على مذهب مالك رضى الله عنه وقد أحال أمرها الحاكم المذكور إلى أحد علماء المالكية منبياً إياه في النظر في أمرها والحكم فيه على مذهب فهل إن أثبتت عدم وجود ماتفق به من ماله وأنها لا تعلم مقره يصح تطليقها لعدم النفقة الواجبة لها كما ذكر أعلاه أم لا أفقونا ما جورين (الجواب) في أقرب المسالك مع شرحه يجب نفقة الزوجة المطلقة للوطء على الزوج البالغ الموسر بها إن دخل بها ومكنته أو لم يدخل بها ودعت هي أو يجبرها أو وكيلها له أى للدخول ولو عند غير حاكم وليس أحدهما أى الزوجين مشرفاً على الموت عند الدعاء إلى الدخول وإلا فلا نفقة لها لعدم القدرة على الاستمتاع بها اهـ والزوجة هنا قد غاب عنها الزوج قبل الدخول بها كما في السؤال فلا يجب لها نفقة على الزوج حتى يقدرها الحاكم لها في ذمة الزوج أو يحكم العالم المالكي بتطليقها عليه لعدم النفقة نعم للعالم المالكي أن يجزى في حقها حكم من فقد زوجها في أرض الإسلام في غير زمن الوفاة بأن يكشف أولاً عن حال زوجها بالسؤال والإرسال للبلاد التي يظن بها ذهابه إليها للتفتيش عنه إن أمكن الإرسال والأجرة عليها وبعد العجز عن خبره يؤجل الحر أربعة أعوام والعبد نصفها فإذا تم الأجل دخلت في عدة وفاة ولا تحتاج إلى نية دخول فيها وقد بالشروع في العدة طلاق يتحقق وقوعه بدخول الزوج الثاني كما في أقرب المسالك وشرحه لكن قال العلامة الصاوي ومحل هذا

وجمعوا للمسجد المذكور دراهم من أهل الخير لعمارة وقدموا واحداً من أهل القرية ناظر على عمارته مع تلك الدراهم واجتمع رأيهم على أن يبنيوا ذلك الخراب بحجر ونورة فأروا أن الدراهم التي حصلت من أهل الخير ما تكفي ببناءه وسقفه وقال لهم الناظر على العمارة بنى نبيع اللبن والطين والخشب ونصرف ثمنه في باقي عمارة المسجد المذكور فهل يجوز بيع طينه ولبنه وخشبه والحال ماسطر (أجاب) رضى الله عنه بقوله لا يجوز بيع لبنه وخشبه والحال ماسطر والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في حاكم تخاصم عنده رجلان يدعى أحدهما علي الآخر بفساد في وقف ناظر عليه المدعى عليه وناظر الوقف يقول أنا مستقيم على ما في حجة الوقف ولم أسع فيه بفساد فرد الحاكم على المدعى البينة المرضية فأقن بشاهدين على الفساد فظعن فيهم الخصم بعداوة ظاهرة ولم يقبل الحاكم له طعناً وقبل شهادتهما وحكم عليه بشهادة المظنون فيما فهل يثبت له حكم إذا الشهود ماعدلوا أم لا يصح أفقونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم يثبت عند الحاكم الطعن المذكور فالحكم صحيح والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل من البادية أتى لزوجته وقال إليك ردي لنا

هذه الدابة وقالت له ما أحرز  
أردها هندي شروء فقام عليها  
وضربها وفلق رأسها فلتقتين  
ووطئ برجله على رقبته وضربها  
ضرباً فاحشاً أخذت به ثمانية  
أشهر وانسلخ مكان الضرب  
وعقب في جلدها عقاراً فهل هي  
تلتحق عليه تنظير ضربها أم لا  
وهل بعد فعله فيها تلحق له أم  
تحرم عليه أفوتنا (أجاب) نعم  
لها تنظير ضربها المذكور ولا تحرم  
عليه والله أعلم (سئل) رضي الله  
عنه في رجل له ثلاث صبيان  
من زوجة وولد من امرأة فذبح  
ولداً من الشفقاء وقبلت فيه الدية  
فهل يقسم للأخ من الأب شيء.  
من الدية أم لا أفوتنا (أجاب)  
ليس للأخ من الأب مع الشقيق  
شيء من الميراث والله سبحانه  
وتعالى أعلم (سئل) في رجل باع  
بندقاً على رجل آخر ثم موته مثلاً  
أربعون ريالاً فاشترى منه الرجل  
بندقاً ثم موته خمسة وعشرون  
ريالاً مثلاً وزاده خمسة عشر ريالاً  
شرط العيب فبعد ثلاثة أيام ظهر  
في البندق التي ثمونها خمسة  
وعشرون ريالاً عيب فهل يكون  
الرجوع على المشتري وفسخ البيع  
من أصله أم ليس له ذلك أم  
كيف الحكم أفوتنا (أجاب) نعم  
إن فسخ بمجرد عله بالعيب فسخ  
وله رد المبيع وإن رآه حتى بعد عله  
بالعيب فلا فسخ ولا أرش والله  
سبحانه أعلم (سئل) رضي الله

مالم تخش العنت وإلا فطلق عليه للضرر فهي أولى من معدومة النفقة كذا قال  
الاشياخ اه والله أعلم نعم لا تجب لها نفقة على مذهب مالك رضي الله عنه ولكن حيث  
أنها تجب لها النفقة على مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه كما أفتى به مولانا قاضي القضاة  
بمكة المحمية وحكم به الحاكم الشرعي بمجدة فهل يجوز للعالم المالكي أن يستند في تطبيقه  
على النفقة الواجبة لها على مذهب غيره خصوصاً وقد حكم حاكم بوجودها أم لا يجوز له  
ذلك وهل تصدق مطلقاً في خشية العنت وتطلق على زوجها كما قال العلامة الصاوي  
أم لذلك شروط لا بد منها أفوتنا مأجورين نعم يجوز للعالم المالكي أن يستند  
في تطبيقها من زوجها على مذهب غيره الذي حكم به الحاكم من وجوب نفقتها على  
زوجها قبل الدخول في ضوء الشموغ قال العلامة الأمير عند قوله في مجموعه  
وحرمة المبتوتة حتى يوجع بالغ وعند الشافعي يكنى الصبي ومن هنا الملققة ولاجل  
رفع الخلاف تحتاج لقاضيين يعقد شافعي أى يحكم بصحة عقد الصبي وتحليله  
المبتوتة ويطلق مالكي لمصلحة ما لم يعلم أنه لا عدة من وطء الصبي فيعقد من انتهاء  
أثر الطلاق وإلا فالتلفيق جائز بدون القاضيين لكنها لا تناسب الاحتياط  
في الفروج فلذا كتب السيد البليدي وغيره من المحققين منع الملققة اه بتغيير  
ما قال الشيخ الصاوي على أقرب المسالك في باب القضاء يحمل قولهم حكم الحاكم  
لا يجعل حراماً هو الذي باطنه يخالف لظاهره بحيث لو اطاع الحاكم على باطنه  
لم يحكم وأما باطنه كظاهره حكم الشافعي يحل المبتوتة بوطء الصغير لحكمه  
رافع للخلاف ظاهراً وباطناً ولا حرمة على المقلد له في ذلك وهي المسئلة  
الملققة اه ومستلثنا لاشك أنها من قبيل المسئلة الملققة كما لا يخفى وتصدق  
أراة في خشية العنت إذا مضى عليها من غيبة زوجها أكثر من أربعة أشهر  
كما يؤخذ من مسألة الإيلاء والله سبحانه وتعالى أعلم  
(ماقولكم) في طعن الأذن هل ورد فيه شيء أم لا (الجواب) في الزرقاني  
على العزية أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تتأكد عند طعن الأذن قال  
العلامة العدوي أى لما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم إذا طنت أذن أحدكم  
فليذكرني وليصل علي وليلق ذكر الله من ذكرني بتغيير انتهى قال شارحه  
إذا طنت أى صوتت فليذكرني بأن يقول محمد رسول الله وليصل على أى يقول  
صلى الله عليه وسلم ثم ذكر في حل قوله وليلق ذكر الله من ذكرني بتغيير ما حاصله  
أن الروح إذا تطهرت من القدر تجول في المملوكات حتى تلحق بمقام النبي صلى الله  
عليه وسلم عند سدة المنتهى قائلاً يارب أمي أمي حتى ينفخ في الصور فيذكر  
النبي صلى الله عليه وسلم الشخص المذكور لله ويسأله خيراً له فإذا قدمت  
الروح بذلك الخير إلى جسدها طعن الأذن فطلب من الشخص أن يصل على  
النبي صلى الله عليه وسلم مكافأة له اه عدوى (ماقولكم) دام فضلكم فيما اعتيد



عنه في رجل طلق زوجته حين  
طلبت منه ذلك وهي حامل ففرض  
لها على نفسه في الحمل نصف  
ريال وريالين من صداقها وراضيا  
على دفع نصف الريال في شعبان  
هذه السنة والريالين في ذي الحجة  
وذلك سنة اثنين وثلاثين ومائتين  
والف وتوافقا على يد بيعة شرعية  
فهل إذا طلعت حقا قبل الاجل  
المتفق عليه تمتع أم لا أفيدوا  
بالجواب (أجاب رضي الله عنه)  
نعم إن كانت الريالان مؤجلة  
عند عقد الشكاح اعتبر الاجل  
ذلك ولا عبرة بهذا الاجل وإن  
لم تكونا مؤجلة فلها الطلب  
ونصف الريال تطليه في وقته  
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل  
رضي الله عنه) فيمن خالعت  
زوجها بأن قالت له يملأوكيها  
خالعتك على هذه الأربعين ريالاً  
وعلى العشر الريال التي عندك  
وعلى السكنى ومصرف العدة فقال  
الزوج قبلت فهل هذا الخلع  
المذكور على ما ذكر من السكنى  
ومامعها صحيح وبأنه به أو غير  
صحيح وللزوج رد فلوسها لها  
ومصلحتها أم كيف الحكم في  
ذلك أفوتونا (أجاب رضي الله  
عنه) الخلع صحيح وبأنه وملكت  
نفسها ولا تحل له إلا بعد جديد  
بشروطه ويلزمه أن يردها ما أخذه  
منها وما في ذمته وتلزمه السكنى  
دون النفقة إن لم تكن حاملاً  
ويلزمها أن تعطيه مهر مثلها

فعله الآن من الأذان في القبر بعد وضع الميت فيه وقبل إلحاده ومن الأذان  
خلف المسافر على قصد رجوعه هل لذلك أصل في الكتاب والسنة أو في نصوص  
الأئمة مما يعتمد عليه بالنسبة للخواص والعوام (الجواب) فعل الأذان سنة لجماعة  
طلبت غيرها بحضر أو سفر بكل مسجد وجامع وبعرفة ومزدلفة وبكل موضع  
جرت العادة بالاجتماع فيه فيسن في جميع ذلك كفاية ووجب في المصر كفاية  
وحرّم قبل وقته كعلي امرأة على أحد قولين وكره لها على الآخر كلستين ولو  
رأته وكذا الجماعة مقببين لم تطلب غيرها ولقائته خلافاً للشافعية وكذا في  
ضروري وفرض كفائي فيما يظهر وتنب لمسافر أو في فلاة وجماعة في فلاة  
أو مسافرين لم يطلبوا غيرهم فتعتربه أحكام خمسة ليس منها الإباحة بل السنة  
والوجوب والحرمة والكراهة والتدب كما في عبد الباق والزرقاني على مختصر  
خليل وأما فعله في غير ما ذكر فهو على ثلاثة أنواع الأول فعله في أذن المولود  
عند ولادته في أذنه اليمنى والاقامة في أذنه اليسرى وهذا قد نص فقهاء المذاهب  
على نديه وجري به عمل علماء الأمصار بلا تكثير وفيه مناسبة تامّة لطرد الشياطين  
به عن المولود لتفوزهم وفرارهم من الأذان كما جاء في السنة، النوع الثاني فعله  
خلف المسافر رجاء عوده من سفره لمقر وطنه وهذا لم أره منصوصاً إلا أنه  
جري به عمل من يقتدى بعمله من علماء الأمصار وفيه مناسبة حيث يطلب بحج  
على الصلاة حتى على الفلاح إقباله على وطنه وعوده من سفره نظير ما اعتاد  
بعض المشايخ كتابته على بطن المرأة التي تعسر وضعها حلها صلاة الفاتح  
وأول سورة الفتح إلى ويهديك صراطاً مستقيماً النوع الثالث فعله في القبر بعد  
وضع الميت فيه وقبل إلحاده وهذا لم ينص عليه أحد من الفقهاء وليس فيه مناسبة  
إذ لا سبيل لعود الميت للدينيا ولم يجز به عمل من يقتدى به بل قال ابن حجر في  
فتاويه الكبرى هو بدعة إذ لم يصح فيه شيء وما نقل عن بعضهم فيه غير معول  
عليه ثم رأيت الأصمعي أفق بما ذكرته فانه سئل هل ورد في الأذان والاقامة  
خبر عند سد فتح اللحد فأجاب بقوله لا أعلم في ذلك خبر أو لا أثر الأشياء يحكي  
عن بعض المتأخرين أنه قال لعلمه مقيس علي استحباب الأذان والاقامة في أذن  
المولود وكأنه يقول الولادة أول الخروج إلى الدنيا وهذا آخر الخروج منها  
وفيه ضعف فان هذا لا يثبت إلا بتوقيف أئمة تخصيص الأذان والاقامة وإلا  
فذكر الله تعالى محبوب على كل حال إلا في وقت قضاء الحاجة اه كلامه رحمه  
الله وبه يعلم أنه موافق لما ذكرته من أن ذلك بدعة وما أشار إليه من ضعف  
القياس المذكور ظاهر جلي يعلم دفعة بأذن توجه والله سبحانه وتعالى أعلم  
بالصواب اه كلام ابن حجر رحمه الله تعالى والله ولي التوفيق والهداية لا أقوم  
طريق (ما قولكم) فيها اشتهر على ألسنة الناس من قولهم من قلد عالماً تلقى الله

لفساد المسمى والله سبحانه أعلم  
(سئل رضى الله عنه) في رجل  
تشاجر مع زوجته من أجل  
الخروج فقال لها روى الله  
يرزقك الله يرزقك ونوى بقوله  
ما ذكر طلبة واحدة زجرها  
فما وقع عليه بما ذكر طلبة واحدة  
وتكون رجعية حيث أنها ذات  
حمل ولم تنقض عدتها أم كيف  
الحكم أقنونا (أجاب) رضى  
الله عنه نعم وقع عليها طلبة  
واحد قوله الرجعة والحال ماسطر  
(سئل) رضى الله عنه فيمن نكح  
امراً وابنه ابتها وهي لها قوة  
معرفة في الرقاق فصنعت يومئذ  
سبعة عشر نوعاً فقال أبو زوجها  
يلزمه الطلاق من أمك ثلاثاً أنك  
لم تصنعى عند أحد هذه الأنواع  
بل اصنعى منها أربعة أو خمسة  
أنواع ثم مات ابنه وتزوجت  
بآخر فهل إذا صنعت الأنواع كلها  
سواء قبل الزواج أو بعده يقع  
الطلاق أم لا وهل يتعين الأنواع  
التي أجهما أم لا بحث إن صنعت  
ذلك مع الإجماع أقنونا (أجاب  
رضى الله عنه) نعم إن صنعت  
زيادة على أنواع خمسة وقع الطلاق  
ولا يتعين تعيين الأنواع المهمة  
والله أعلم (سئل) رضى الله عنه  
في رجل يحدث الناس في القهاري  
القصص المشحونة بالكذب  
كقصص الظاهر يبرس لأجل  
الضحك والمزول ولا جلد دراهم  
يأخذها من الحاضرين في نظير

سألا هل هو حديث وارد عن النبي صلى الله عليه وسلم أم هو من كلام العلماء  
وما مرادهم به أقنونا متاينين (الجواب) الحمد لله لم أقف على كونه حديثاً مروياً  
عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ وإنما وقفت في كتاب الميزان للشعراني  
نقلًا عن الجلال السيوطي أنه قال وقد استنبطت من حديث أصحابي كالنجوم  
بأيهم أقديتم اهتديتم أننا إذا اقتدينا بأى إمام كان اهتدينا لأنه صلى الله عليه وسلم  
خيرنا في الأخذ بقول من شئنا منهم من غير تعيين وما ذلك إلا لكونهم كلهم على هدى  
من ربهم ولو كان المصيب من المجتهدين واحداً والباقي غلطاً لكانت الهداية لا تحصل  
لن قلد الباقيين قال فن ثم كان محمد بن حزم يقول في حديث إذا اجتهد الحاكم  
وأخطأ فله أجر وإن أصاب فله أجران المراد بالخطأ هنا عدم مصادقة الدليل  
لا الخطأ الذي يخرج صاحبه عن الشريعة إذ لو خرج به عن الشريعة لم يحصل له  
به أجر انتهى اه كلام الشعراني في الميزان وهو ظاهر في أن العلماء إنما اتخذوا  
قولهم من قلد عالماً الخ مأخوذ من حديث أصحابي كالنجوم الخ على الاستنباط  
المذكور الذى هو من تنقيح المناط بالفاء خصوص أصحابي واعتياد عمومه أى  
الأئمة ذوو الاجتهاد المطلق كالنجوم الخ بقرينة بأيهم أقديتم إذ مجرد الصفة  
لا تدخلها في الاقتداء بهم فافهم لأن مرادهم بالعالم المجتهد المطلق وعلى أن المراد  
به مطلق عالم ولو غير مجتهد يأتي فيه قول الشيخ إبراهيم العلوى فى ألفية الأصول  
وقول من قلد عالماً لى الله سالماً فقير مطلق

وقول النابتة القلاوى الشنقيطى فى الصليحة  
وقال فى إضاءة الدجنة المقرئ قوله كالجنة  
والحرم أن يسير من لم يعلم مع رفقة مأمونة ليسلم  
وليسلك المحجة البيضاء فتورها للهدى استضاء  
وفى بنيات الطريق غشى سارضلاً أو هلاً كايغشى  
أمتنا الله من الآفات فى الدين والدنيا إلى الوفاة

فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم (ما قولكم) دام فضلكم فى الزوجين اشتراكاً  
فى الإكتساب كما جرى فى أكثر قرى أندونيسيا واختلط المتحصل من كسبهما  
ولم يتميز ومات أحد الزوجين عن الآخر والورثة الأخرى ماذا يعمل هل يقسم  
المال بينهما بالسوية أم لاثم يقسم على الورثة أم يقسم بادئ بدء على جميع الورثة  
من غير أن يقسم بينهما بالسوية أولاً أفيدونا ولكم الأجرواواب (الجواب)  
فى إعانة شيخنا اشتراك اثنين ليكون كسبهما بينهما أى مكسوبهما يبدنهما خاصة  
سواء اتفقا حرقة نحياطين أو اختلفا فيها نحياط ورفاء تسمى شركة الأبدان وهى  
باطلة لعدم المال فمن انفرد بشئ فهو له وما اشتراك فيه يوزع عليهما بنسبة  
أجرة المثل بحسب الكسب وجوزها أبو حنيفة رضى الله عنه مطلقاً ومالك  
وأحمد رضى الله عنهما مع اتحاد الحرقة اه وهو صريح فى أن المتحصل من كسب

الزوجين ولم يتميز يوزع عليهما بنسبة أجر المثل بحسب الكسب ثم يأخذ ورثة الميت منهما ماخصه بالتوزيع المذكور ليقسموه على مقتضى الإرث الشرعى فرضاً وتعصياً والله سبحانه وتعالى أعلم (ماقولكم) دام فضلكم هل يسوغ للسلم إقراره السلام على الكافر أم لا وعلى جوازها الدليل عليه أفتونا (الجواب) في شرح أقرب المسالك للعلامة الدردير ويكره بدء الكفار بالسلام فإن سلوا علينا بصيغتنا ردنا عليهم أى لا على سبيل الوجوب وإنما يندب لقوله تعالى وقولوا للناس حسناً اه بتوضيح من الصاوى عليه وفي مشكاة المصابيح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبدوا اليهود ولا النصارى بالسلام وإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضطروه إلى أضيقه رواه مسلم اه (سئلت) هل تكون المملوكة معتوقة بقول سيدتها في حال غضبها وخصامها لها لوما كنت معتوقة لكنت بعتك وأنكرت سبق عتق منها لها ولا تصدق أم لا بل يصح بيعها وتصدق أفتونا (فأجبت) بقولى قول السيدة ما ذكر لمملوكتها بعد إقرارها بالعتق قبله فلا ينفع فيه الإنكار بل ينجز فيه العتق بالقضاء أى بحكم الحاكم وقبل منها الإنكار ولا ينجز عليها العتق في الفتيا لقول العلامة الدردير في شرحه على سيدى خليل بتغيير ماع المتن إذا أقر الزوج على نفسه أنه تزوج أو تسرى بعد التمين منه بالطلاق أنه لا يتزوج أولاً تسرى ثم قال كنت كاذباً في إقرارى بذلك فلا يصدق أنه كان كاذباً وحينئذ ينجز عليه الطلاق بالقضاء اه قال الدسوقي عليه أى بحكم الحاكم وظاهره أنه يقبل منه في الفتيا وفي المدونة ما يشهد له ونصها فإن لم تشهد البينة على إقراره بعد التمين وعلم هو أنه كاذب في إقراره بعد يمينه هل له المقام عليها بينه وبين الله تعالى ومن المعلوم أنه ما يحل المقام عليه بجواز الفتيا بل لا طريق لمعرفتها إلا منها اه بن اه وقد نصوا على أن العتق كالطلاق في مثل ذلك والله أعلم

(فائدة) ومن شعر الشيخ محمد المغاوى رحمه الله تعالى

إذا ما اشترت بنت أباه فعتقه بنفس الشرا عليها تأصلا  
وميراثه إن مات من غير عاصب ومن غير ذى فرض لها قد تأثلا  
لها النصف بالميراث والنصف بالولا فإن وهب ابناً أو شراه فتفضلا  
فأعتق شرعاً ذلك الابن مالها سوى الثلث والثلثان للأخ أصلا  
وميراثه فيه إذا مات قبلها كبرائتها في الأب من قبل يحتلى  
ومولى أبها مالها الدهر فيه من ولاء ولا إرث مع الأخ فاعتلا  
قال في نفح الطيب وهذه المسئلة ذكر الغزالي في الوسيط أنه قضى فيها أربعاً مائة  
قاض وغلطوا وصورتها ابنة اشترت أباه فعتق عليها ثم اشترى الأب ابناً فافتق  
عليه ثم اشترى عبداً فاعتقه ثم مات الأب فورثه الابن والبنت للذكر مثل حظ

ذلك فهل يمنع من ذلك وتكون هذه الدراهم سحتاً فيأثم دافعها ولا يستحقها الآخذ أولاً أفتيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يمنع من ذلك الجلوس المذكور وما يأخذه حرام ويأثم الدافع ولا يستحقه الآخذ بل لولى الأمر تعزير ذلك الشخص كيف وقد نص أصحابنا الشافعية بتعزير المكتسب باللهو المباح ومعه فكيف بمن يأخذ الحرام بالكذب الصراح والفسق البواح وأكل أموال الناس بالباطل والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته وقالت له قم طلقنى وكررت عليه بالطلاق ثم قالت له أبرأك من الحق والمستحق وماتدى النساء على الرجال فقال

الاثنين ثم مات العبد المعتق فلن يكون ولاؤه وفرضها المالكية على غير هذا الوجه وهي مشهورة اه والله أعلم (فائدة) الذريعة التي يجب سدها شرعاً هو ما يؤدي من الأفعال المباحة إلى محذور منصوص عليه لامطلق محذور فمن هنا قال مالك وأبو حنيفة يشترى الولي في مشهور الأقوال من مال يتيمة إذا كان نظراً له وهو صحيح لأنه من باب الإصلاح المنصوص عليه في آية ويستولونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير الخ فلا يقال لم ترك مالك أصله في التهمة والذرائع وجوز له ذلك من نفسه مع يتيمة لأننا نقول قد أذن الله تعالى ههنا في صورة المخالطة ووكّل الحاضنين في ذلك إلى أمانتهم بقوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح وكل أمر مخوف ووكّل الله تعالى فيه المكلف إلى أمانته لا يقال فيه انه يتذرّع إلى محذور فنع منه كما جعل الله سبحانه النساء مؤتمنات على فروجهن مع عظم ما يتركب علي قولهن في ذلك من الأحكام ويرتبط به من الحل والحرمه والأنساب وإن جاز أن يكذبن وهذا فن بديع فتأملوه واتخذوه دستوراً في الأحكام وأصلوه أفاده العلامة أبو بكر بن العربي في كتاب أحكام القرآن (فائدة) قال محمد بن علي بن حسين النكاح بولي في كتاب الله تعالى ثم قرأ ولا تنكحوا المشركين بضم التاء وهي مسألة بدعية ودلالة صحيحة أفاده العلامة أبو بكر بن العربي في كتاب أحكام القرآن والله أعلم (فائدة) قال الإمام ابن العربي في كتابه أحكام القرآن من غريب فنون الترجيح ترجيح العموم في خصوص العين علي العموم في خصوص الحال وذلك أن بعض علاننا قال إن دم الحيض كسائر الدماء يعنى عن قليله تمسكاً بعموم قوله تعالى أودماً مسفوفاً فإنه يتناول الكثير دون القليل وهو عموم في خصوص حال الدم وقال بعض الآخر قليله وكثيره سواء في التحريم رواه أبو ثابث عن ابن القاسم وابن وهب وابن سيرين عن مالك تمسكاً بقوله تعالى قل هو أذى فإنه يعم القليل والكثير وهو عموم في خصوص عين الدم فترجح علي الآخر لأن حال العين أرجح من حال الحال وقد بيناه في أصول الفقه وهو بما لم نسبق عليه ولم نزاحم عليه اه بتصرف (فائدة) نظم الشيخ إبراهيم الرياحي التنويسي الصلوات التي تقصد على الإمام دون المأموم بقوله

لها إن صحت براءتك فأنت طالق ثلاثاً فهل والحالة هذه تكون البراءة مجهولة لعدم تعيين البراءة وهل تكون المرأة باقية على ذمته أولاً أم لا أفنونا (أجاب) رضى الله عنه لم يقع عليها طلاق بما ذكر والحال ماسطر والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له زوجة وعندهما امرأة جارة لها وعندها أي المجاورة لها صنعت تارة تصنع خوصاتاً قرب تارة خياطة وزوجة المذكور تعينها تفضلاً منها فجزع الزوج من ذلك فدخل عليهما يوماً وخصم زوجته وقال لها حرام علي ومثل أي إن مسكت لهذه جارتك حاجة أو أشتتلت

وأى صلاة للإمام فسادها  
سوى عدة ضاهت كواكب يوسف  
وفي حديث ينسب للإمام وسبقه  
وإعلام مأموم يفوز إمامه  
وقطع إمام حين كشف لعورة  
ومستخلف لفظاً لغير ضرورة  
تدين فالمأمور في ذلك تابع  
وها أنا مبديها إليك وجامع  
وفقهة والخوف في العدد رابع  
بتجيسه والبعض فيه منازع  
على ما لسنحون وقد قيل واسع  
لأجل رعاها هي وفي العدد سابع

ومستخلف بالفتح لم ينو ثم من بتسليمه فات التدارك تابع  
وتارك قبلي الثلاث وطال إن هموا فعلموا لكن به الخلف واقع  
ومنحرف لا يستجاز انحرافه وهذا غريب بالتسمة طالع  
وذا في صلاة ما لجماعة شرطها وإلا فطلان على الكل شائع  
ونظم أيضاً ما يحرف فيه ربا الفضل والنسا بقوله

إذا بعث مطعوماً بمطعوم آخر فإن كان بالتأجيل فامتنعه مطلقاً  
وحرم في الجنس التفاضل إن هما يكونا ذوى قوت وذخر فينتقى  
وحرمتهما في التقدير الجنس واحد وللنسا فامتنع حينما الجنس ما انتقى  
ومهما تبع عرضاً بعرض فإنه سوى الجنس بالتأجيل والفضل ينتقى  
واجتر اختلاف النفع بحرفي تخالف بجنس هنا فاحفظ فلا زلت ذاتي

ونظم أيضاً شروط الرجوع في النفقة على الصبي بقوله

إن كان للصغير مال حين إن انفق والإنفاق بالعلم قرن  
وقد نوى به الرجوع وحلف عليه والإنفاق من غير سرف  
وكان مال الطفل غير عين فهذه ست بغير مين  
ذكرها العلامة المتيطى ففر بها واحذر من التفريط  
ومن على القصد بشئ عار فالنص بالرجوع في الميعار

(فائدة) قال العلامة التنبكتي في تكملة الديباج عقب ترجمته العلامة محمد بن محمد  
ابن القرشي التلساني للشهير بالمقرى بفتح الميم وتشديد القاف المفتوحة مانصه  
ومن فوائد أنه قال سألت السلطان أبو عثمان عثمان لزمته عين على نفي العلم خلف  
جهلاً على البت هل يعيد أم لا فأجبت بإعادتها وقد أفناه من حضر من الفقهاء  
بأن لاتعاد لأنه أتى بأكثر مما أمر به على وجه يتضمنه فقلت له اليمين على وجه  
الشك غموس قال ابن يونس والغموس الحلف على تعدد الكذب وعلى غير يقين  
لا شك أن الغموس محرمة منهى عنها والنهي يدل على الفساد ومعناه في العقود عدم  
ترتب أثره فلا أثر لهذه اليمين فوجب أن لاتعاد وقد يكون من هذا اختلافهم فيمن  
إذنها السكوت فتكلمت هل ييجزأ بذلك والإجزاء هنا أقرب لأنه الأصل  
والصيات رخصة لغلبة الحياة فإن قلت البت أصل وإنما يعتبر نفي العلم إذا تعدر  
قلت ليس رخصة كالصيات اهـ (فائدة) قال العلامة التنبكتي في تكملة الديباج  
عقب ترجمة العلامة محمد بن جعفر الأسلى مانصه قال الحضري أنشدني المترجم  
له لأبي الحسن بن جبير بسنده إليه

من الله فاسأل كل أمر تريده فما يملك الإنسان نفعا ولا ضرا  
ولا تواضع للولاة فإنهم من الكبر في حال يموج بهم سكرى  
ولياك أن ترضى بتقيل راحة فتدقيل فيها إلتها السجدة الصغرى

فامتنعت من ذلك عاما كاملا  
وبعد مضى العام دخلت الجارة عند  
الزوجة وشغلها في يدها فلزمت  
شغلها وأعانتها نسيانا منها فواقع  
بما ذكر أفتونا (أجاب) رضى  
الله عنه بقوله قوله المذكور  
كناية في الطلاق والظهار فإن  
نوى بالاول طلاقاً أوظهاراً واقع  
مانواه وإن نوى بالثاني ظهاراً  
وقع مانواه وإن لم ينو لزمه  
كفارة يمين هذا حيث لم تبال بتعليقه  
ولما بأن كانت تبالي به فإن شق

اه قلت وعن سفيان الثوري ثقيل يد الإمام العادل سنة وعن الحسن طاعة  
وفي إحياء الغزالي قبل أبو عبيدة بن الجراح يدعم بن الخطاب فما أنكره وقد ألف  
في رخصة تقييلها الحافظ أبو بكر جزماً لطيفاً والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ دام  
فضلكم فيما إذا خرب مسجد أو خرب بعضه كسقفه أو احتاج إلى زيادة  
نور أو هواء يفتح مناوور أو احتاج لمئارة ولم يعلم لواقفه شرط وتبرع بعض  
المسلمين بمبلغ عظيم لفعل ذلك فهل والحال ما ذكر يجوز فعل ما ذكر بالمسجد المذكور  
ولاسيما والمستولى على البلدة بعض ملوك الكفرة فيكون المسجد المذكور ضد  
كنائسهم الموجودة الآن أم لا يجوز أفتونا ﴿الجواب﴾ لاشك في جواز هدم المسجد  
المذكور وتعميره وعمارة جيدة وتوسيعه وجعل مئارة به بل لاشك في أن  
ذلك الفعل من أعظم القربات التي يتضمنها قوله صلى الله عليه وسلم إذا مات ابن  
آدم أقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية الحديث وقوله تعالى إنما يعمر  
مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر الآية إذ لاشك في أن تركه على ما هو عليه  
من نزول السقف وعدم وجود مئارة به وخرابه ربما أدى لتعطيله عن العبادة  
فلا يكون معموراً بها وتعطيله عنها يؤدي إلى خرابه وخرابه يؤدي إلى زوال  
أحكام المسجدية عنه لأصل الحبس كائن على ذلك العلامة الأمير على عبد الباقي  
على سيدى خليل أخذ ما كتبه السيد عن الخطاب من أنه لا يطلب للمسجد  
إذا خرب تحية وأيضاً قد نص العلامة الدردير والعلامة الدسوقي وغيرهما  
من كتب على سيدى خليل على جواز توسيع المسجد ولو باتباع العقار العام  
الحبس وجبر الآبي من مستحق وناظر على بيعه فأولى الجبر في الملك ولا يعد  
غصباً بل ولو يأخذ الطريق والمقبرة لتوسيعه والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ في مسجد  
احتاج للمئارة فعزم ولد الواقف وهو الناظر عليه أن يبنيه من وقفه فلم يتمكن  
من ذلك لاستيلاء من لا تأخذه الأحكام على إمامة المسجد ووقفه فطلب رجل  
من الناظر أن يبنيه فأذن الناظر له في ذلك على أن الناظر إن تمكن من وقف  
المسجد يسلم للباقي كل سنة ما أمكن وإلا فالباقي على أجره فهل تكون النظارة  
باقية للناظر أو تكون النظارة للباقي المذكور وله النصب والعزل أجبونا  
بجواب شاف ﴿الجواب﴾ لا تكون النظارة للباقي المذكور بمجرد بنائه بل  
إنما تكون له إذا عزل الواقف الناظر وأقام الباقي أو عزل الناظر نفسه وأقام  
الواقف إن كان وإلا فالحاكم نفس الباقي ناظراً كما يؤخذ مما في الدسوقي  
والدردير على خليل من أن الواقف إذا شرط أن يكون فلان ناظر وقفه وجب  
اتباع شرطه ولا يجوز العدول عنه لغيره وليس للناظر الإيضاء بالنظر لغيره  
إلا أن يجعل له الواقف ذلك وليس للقاضي عزله ولو بجنتحة وللواقف عزله  
ولو بغير جنتحة وللناظر عزل نفسه فيولى الواقف من شاء إن كان حياً

عليها ماشق عليه فلا شيء ولا بد  
من بينة أنها تباي بتعليقه والله  
أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل  
طلق زوجته ثلاثاً ثم انقضت  
عديتها فأراد أن يراجعها بعد  
مضي عديتها فله الرجوع إليها من  
غير محلل وعقد ومهر جديد  
أم لا أفتونا (أجاب) رضى الله عنه  
نعم لا تحل له حتى تتكحل زوجا  
غيره والله أعلم (سئل) رضى الله عنه  
في رجل له زوجة ثم تشاجر معها

وإلا فالحاكم اه والله تعالى أعلم ﴿ما قولكم﴾ دام فضلكم في وقف قديم  
يبد مستحقه فقد شرطه المعتر شرعاً وليس له سجل في دواوين القضاة وبأيديهم  
مكاتبات ونقول له يستند إليها لدى الحاكم والذي جرى عليه عمل قوامه من  
ذى سنين عديدة مقاسمة الغلة أثلاثاً بينهم لكل فريق منهم ثلث تجرى قسمة ذلك  
الثالث في ذلك الفريق ولم يعهد فيه قسمة بغير ما ذكر إلى الآن فقام الفريق الأكثر  
عدداً يطلب نقض القسمة الموهودة فيه بقسمة على رموس الطبقة الأخيرة بغير  
استناد إلى دليل شرعى لكى تزيد أسهمهم من الغلة وتنقص أسهم الفريقين اللذين  
هم أقل عدداً فهل والحال ما ذكر لا يلتفت إلى نقض القسمة بغير رضا المستحقين  
ويعمل بما جرى عليه القوام وبما عهده فيه وهل إذا قام بما يلزم لمصلحة الوقف  
من إجارة وعمارة وتقسيم غلة وغير ذلك واحد من أرشد المستحقين برضا بقية  
المستحقين واختيارهم له مدة عشرين سنة بعد من قوامه ويستند إلى عمله أم كيف  
الحكم أفتونا ولكم الثواب ﴿الجواب﴾ نعم يعمل بما جرى عليه عمل القوام  
وبما عهده فيه ولا ينقض لأن العادة أن الأوقاف تكون في أيدي القوام  
فلزم يؤخذ بعلمهم ولا يقرارهم بطلت أوقاف كثيرة وأيضاً المظنون  
بحال المسلمين من القوام أنهم لا يجوزون على عمل إلا لموافقة شرط الواقف  
كما يؤخذ من فتاوى الشيخ على الأجهورى ومقتضى قول العلامة الشيخ  
محمد عرفة الدسوقي عن الشيخ محمد الخطاب أن الناظر إذا مات  
والواقف حى جعل الواقف النظر لمن شاء فإن مات فوصيه إن وجد  
وإلا فالحاكم اه أن من اختاره المستحقون ولو أكثر من مدة عشرين سنة  
لا يعد من قوامه بمجرد اختيارهم له ولا يستند إلى عمله والله أعلم  
﴿ما قولكم﴾ علماء الإسلام نفع الله بهم الأنام فيمن أوقف وقفا وجعل فيه  
معينات معلومة وعين للناظر جزأ معلوماً من غلته فهل يقضى له بأخذ نظارته  
المعينة وإن ضاقت الغلة من المعينات أو عمر الوقف بكل غلته لأنها أجرة عامل  
في مقابلة عمله ويؤخذ من ذلك ما في ابن الحاجب والتوضيح بما نصه ومن خص  
معينا من الموقوف عليهم بدئ به إلا أن يعمل في ذلك عامل فيكون أولى بحقه  
أم لا وهل يقدم الناظر عمارة الوقف من غلته ولا منازعة للمستحقين ولا يلزمه  
الإذن من القاضى في العمارة ولا بيان مصرف الوقف إذا كان الناظر أميناً ولم  
يشترط الواقف ذلك ويدخل في ذلك قول الدسوقي وللناظر أن يقتصر لمصلحة  
الوقف من غير إذن القاضى ويصدق في ذلك وقول حجازى في حاشيته على الأمير  
الناظر أمين فيصدق في مصرف الوقف ولا يلزم بيان ذلك عند القاضى وغيره  
إلا أن يكون متهما أو يشترط الواقف ذلك فيعمل به أم لا وهل يتوقف أخذ  
المستحق حقه من الوقف على إذن من الناظر وليس للمستحقين مع الناظر أمر

وحملها إلى أهلها وعازم على  
طلاقها بقلبه قلباً وصل إلى  
أهلها مالتى ولها والحال لولتى  
ولها لا عطاها طلاقها ثم بعد ذلك  
سئل ما فعلت فقال في جوابه  
طلقت فالحكم في ذلك أفتونا  
(أجاب) رضى الله عنه إن تقدمت  
قرينة لفظية تربط الطلاق بها  
وقع بقوله طلقت طلاقاً ما لم ينو  
أكثر منها والله أعلم (سئل)  
رضى الله عنه فيمن جلت منه

ونهى في الوقف ثلاثا يحتل نظام النظارة ويفسد الامر على الناظر وتقوته المصالح التي قصدتها الواقف أم لا أجيبونا بجواب شاف رضى الله عنكم أمين (الجواب)  
لا يظهر إعطاء الناظر حكم العامل المذكور في التوضيح إلا على ما ذكره البدر القرافي من أن الراجع أن للقاضي أن يجعل للناظر شيئاً من الوقف إذا لم يكن له شيء إلا على ما مضى من إفتاء ابن عتاب بأن الناظر لا يحل له أخذ شيء من غلة الوقف بل من بيت المال إلا إذا عين الواقف له شيئاً أه والمسئلة غير منصوص عليها لكن ربما يستأنس لما ذكرناه بقول البجيرى من الشافعية واتباع شرط الواقف في استحقاق الناظر النظر وفيما شرطه له مزرع الوقف وفي غيره مطلقاً فإن لم يشترط له شيء فهو متبرع إلا أن فرض له الحاكم أجره المثل بعد رفعه له فإن أخذ شيئاً من مال الوقف قبل ذلك أو بعده بغير ما قرره ضمنه ولا يبرأ إلا بردة للقاضي وأما تقديم الناظر عمارة الوقف من غلته ولا كلام للمستحقين معه فقد صرح به الاجهوري في فتاويه حيث قال البناء مقدم على معالم المذكورين وكذا الترميم بل في الدسوق لو شرط الواقف أن يبدأ من غلته بمنافع أهله ويترك إصلاح ما تهدم منه أو يترك الإنفاق عليه إذا كان حيواناً بطل شرطه وتجب البدانة لمرته وتجب النفقة عليه من غلته لبقاء عينه أه ويؤخذ عدم لزوم استئذنه من القاضي في عمارته من قول الدسوقي وللناظر أن يقرض الخ ويؤخذ عدم لزوم يانه مصرف الوقف إذا كان أميناً ولا شرط من قول الشيخ حجازى المذكور في السؤال وقول الشيخ الدسوقي وإذا ادعى الناظر صرف الغلة صدق إن كان أميناً مالم يكن عليه شهود في أصل الوقف لا يصرف إلا بمقرقهم أه ويؤخذ توقف اخذ المستحق حقه من الوقف على إذن من الناظر وأن المستحقين ليس لهم مع الناظر لأمر ولا نهى مما في فتاوى الشيخ على الأجهوى من أن قياس الناظر أن يكون كالوصى ومقدم القاضي على النظر في محجور أو جسد فلا يعزل إلا بعد ثبوت موجه مع ما ذكره الشافعية في كتبهم من أن شرط الناظر عدالة وكفاية أى قوة وهداية للتصرف فيها هو ناظر عليه لأن نظره ولاية عن الغير واعتبر فيه ذلك كالوصى والقيم ووظيفته عمارة وإجارة وحفظ أصل وغلة وجمعها وقسمتها على مستحقها وأه أعلم (ما قول) العلماء الاعلام أيد الله بهم دين الإسلام في مفاتيح الغيب الخمسة المذكورة في قوله تعالى آخر سورة لقمان إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً وما تدرى نفس بأى أرض تموت إن الله عليم خبير هل اطلع عليها النبي صلى الله عليه وسلم قبل موته أم لا (الجواب) قال العلامة الصاوى على قوله تعالى وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً مانصة أى من حيث ذاتها وأما بإعلام الله للعبد فلا مانع منه كالأنبياء وبعض الأولياء قال تعالى ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء وقال تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً إلا من ارتضى من رسول قال العلماء وكذا

سريته فأسقطت حملها في ثلاثة أشهر ثم جلبت منه ثانياً وأسقطت حملها أيضاً في ثلاثة أشهر فهل يكون بذلك حكم أم الولد فلا يجوز بيعها أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفقونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه نعم تكون أم ولد ولا يجوز بيعها بحال والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل مات عن زوجة وبنتين منها وخلف غنائم واحدة من



الولى فلا مانع من كون الله يطلع بعض عباده الصالحين على بعض هذه الغيبات فتكون معجزة للنبي وكرامة للولى ولذلك قال العلماء الحق أنه لم يخرج نبينا من الدنيا حتى أطلعه على تلك الخس ولكنه أمر بكتمتها اه وقال في روح البيان في تفسير قوله تعالى ولا يحيطون بشئ من علمه إلا بما شاء أى لا يدركون معنى الملائكة والأنبياء وغيرهم بشئ من معلوماته إلا بما شاء أن يعلموا وأن يطلعهم عليه كإخبار الرسل فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول قال وفي التأويلات النجمية يعلم محمد عليه السلام ما بين أيديهم من الأمور الأوليات قبل خلق الله الخلاق كقوله أول ما خلق الله نوري وما خلفهم من أهوال القيامة وفزع الخلق وغضب الرب وطلب الشفاعة من الأنبياء وقولهم نفسى نفسى وحوالة الخلق بعضهم إلى بعض حتى بالاضطرار يرجعون إلى النبي صلى الله عليه وسلم لاختصاصه بالشفاعة ولا يحيطون بشئ من علمه يحتمل أن تكون الهاء كتابة عنه عليه السلام يعنى هو شاهد على أحوالهم يعلم ما بين أيديهم من سيرهم ومعاملاتهم وقصصهم وما خلفهم من أمور الآخرة وأحوال أهل الجنة والنار وهم لا يعلمون شيئا من معلوماته إلا بما شاء أن يخبرهم عن ذلك اه قال شيخنا العلامة أبقاه الله بالسلامة في الرسالة الرحانية في بيان الكلمة العرفانية على الأولياء من علم الأنبياء بمنزلة فطرة من سعة البحر وعلم الأنبياء من علم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بهذه المنزلة وعلم نبينا من علم الحق سبحانه بهذه المنزلة اه وقال في تفسير قوله تعالى آخر سورة الجن عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول أى هو عالم بجميع ما غاب عن الخس وحده فلا يطلع على غيبه اطلاعا كاملا ينكشف به جليلة الحال انكشافا تاما موجبا لعين اليقين أحدا من خلقه إلا من ارتضى من رسول أى لا رسولا ارتضاه واختاره لإظهاره على بعض غيوبه المتعلقة برسائله كما يعرب عنه بيان من ارتضى بالرسول تعلقا ما إما لكونه من مبادئ رسالته بأن يكون معجزة دالة على صحته وإما لكونه من أركانها وأحكامها لعامة التكاليف الشرعية التى أمر بها المكلفون وكيفيات أعمالهم وأجزئتها المترتبة عليها فى الآخرة وما تتوقف هى عليه من أحوال الآخرة التى من جعلها قيام الساعة والبعث وغير ذلك من الأمور الغيبية التى يباينها من وظائف الرسالة وأما ما لا يتعلق بها على أحد الوجهين من الغيوب التى من جعلها وقت قيام الساعة فلا يظهر عليه أحدا أبدا على أن بيان وقته نخل بالحكمة التشريعية التى فاعلها يدور فلك الرسالة وليس فيه ما يدل على نفي كرامات الأولياء المتعلقة بالكشف فان اختصاص الغاية القاصية من مراتب الكشف بالرسول لا يستلزم عدم حصول مرتبة قامن تلك المراتب لغيرهم أصلا ولا على أحد لأحد من الأولياء ما فى مرتبة الرسل من الكشف الكامل الحاصل بالوحى الصريح بل اطلاعهم

البنتين جنت ثم البنت الثانية ماتت ثم الزوجة المذكورة ماتت بعدها فالورثة يجهلون هل الميراث المذكور خاص بالرجل المذكور أم للزوجة المذكورة استحقات خاص بها فى ميراث الرجل أم لا والبنت الميتة ماتت عن زوج وعن ابن فأقترنا ماذا يخص الزوجة من ميراث زوجها وماذا يخص بنتها وماذا يخص زوج البنت الميتة المذكورة وماذا يخص ابنها

بالإخبار الغيبي والتلقن من الحق فيدخل في الرسول وارثه قال الجنيد قدس  
سره قد عد على غلام نصراني متكرراً وقال أيها الشيخ ما معنى قوله عليه السلام  
اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله قال فأطرقت رأسي ورفعت قلقت  
أسلم أسلم فقد حان وقت إسلامك فأسلم الغلام فهذا إمام بطريق الفراسة  
أو بغيرها من أنواع الكشف وخرج من بين أهل الكهانة والتنجيم لأنهم  
ليسوا من أهل الارتضاء والاصطفاء كالأنبياء والأولياء فليس إخبارهم بطريق  
الإلهام والكشف بل بالأمارات والظنون ونحوها ولذا لا يقع أكثرها إلا  
كاذباً ومن قال أنا أخبر من أخبار الجن يكفر لأن الجن كالإنس لا تعلم غيباً  
وقد سبق أن الكهانة انقطعت اليوم فلا كهانة أبداً لأن الشياطين منعوا من  
السماء قال ابن الشيخ إنه تعالى لا يطلع على الغيب الذي يختص به عليه إلا المرضى  
الذي يكون رسولا وما لا يختص به يطلع عليه غير الرسول إمام بتوسط الأنبياء  
أو بنصب الدلائل وترتيب المقدمات أو بأن يلهم الله بعض الأولياء وقوع  
بعض الغيبات في المستقبل بواسطة الملك فليس مراد الله بهذه الآية أن لا يطلع  
أحد على شيء من الغيبات إلا الرسل لظهور أنه تعالى قد يطلع على شيء من  
الغيب غير الرسل كما اشتهر أن كهنة فرعون أخبروا بظهور موسى عليه السلام  
وبزوال ملك فرعون على يده وإن بعض الكهنة أخبروا بظهور نبيينا محمد عليه  
السلام قبل زمان ظهوره ونحو ذلك من الغيبات وكانوا صادقين فيه وأرباب  
الملل والأديان مطبقون على صحة علم التعبير، والمعبر قد يخبر عن وقوع الواقعة  
الآتية في المستقبل ويكون صادقا فيه ثم الآية قوله تعالى وما كان الله ليطلعكم  
على الغيب ولكن الله يجتبي من رسله من يشاء اهـ «ما قولكم» في كتابة المصحف  
الشريف على حرف من حروفه السبعة المشهورة إذا أراد القارئ قراءته بذلك  
الحرف هل يجوز لتسهيل قراءته بذلك الحرف أم لا يجوز وعلى الثاني فما المطلوب  
شرعا في كتابته أفئتنا مثابين

(أجاب) رضى الله عنه تقسم  
التركة الأولى أربعة وعشرون  
سهما للزوجة الثمن ثلاثة أسهم  
والبنات الثلثان ستة عشر سهما  
والباقي للعصبة وتقسم تركة البنت  
الثانية الميئة أربعة أسهم للزوج  
سهم والباقي للابن والله أعلم  
(سئل) رضى الله عنه في رجل  
تشاجر مع زوجته في داخل بيته  
ثم خرج وفي يده شيشة إلى رجل  
في خارج البيت وقال له شف هذه

أخذ الله الملهم للصواب والصلاة والسلام علي سيدنا محمد وعلى آله وسائر  
الصحابة أما بعد فأقول قال العلامة السيوطي في الاتقان مانصه القاعدة العربية  
أن اللفظ يكتب بحروف هجائية مع مراعاة الابتداء به والوقف عليه وقد مهد  
النحاة له أصولا وقواعد وقد خالفها في بعض الحروف خط المصحف الإمام  
وقال أشبه سئل مالك هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء  
فقال لا إلا على الكتابة الأولى روى الداني في المنقح ثم قال ولا يخالفه من علماء  
الامة وقال في موضع آخر سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل الواو والالف  
أترى أن يغير من المصحف إذ وجد فيه كذلك قال لا قال أبو عمرو يعني الواو  
والالف المزيدين في الرسم المعدومتين في اللفظ نحو اولوا وقال الامام أحمد يحرم

مخالفة خط مصحف عثمان في واو أوباء أو أوف أو غير ذلك وقال البيهقي في شعب الإيمان من يكتب مصحفاً فينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به تلك المصاحف ولا يخالطهم ولا يغير مما كتبوه شيئاً فإنهم كانوا أكثر علماً وأصدق قلباً ولساناً وأعظم أمانة منا فلا ينبغي أن نطعن بأنفسنا استدراكاً عليهم قال وينحصر أمر الرسم في ستة قواعد الأولى الحذف والثانية الزيادة والثالثة الهمز والرابعة البدل والخامسة الوصل والفصل والسادسة ما فيه قراءتان فكتب على إحداهما وأخذني بيان الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة بما يعلم بالوقوف عليه وقال في بيان السادسة ومرادنا غير الشاذ من ذلك مالك يوم الدين يخادعون وواعدنا والصاعقة والرياح وتقادوهم وتظاهرون ولا تقاتلونهم ونحوها ولولا دفاع فرهان طائر أقي آل عمران والمائدة مضاعفة ونحوه عاقدت أيمانكم الأوليان لامستم قاسية قيماً للناس خطا تكم في الأعراف طائف حاشائه وسيعلم الكافر تزاور زاكية فلا تصاحبني لاتخذت مهادوا حرام على قرية لأنه يدافع سكارى وما هم بسكارى المضغة عظماً فكسونا العظام سراجاً بل ادرك ولا تصاعز ربنا بعد أساورة بل أوف في الكل وقد قرأت بها وبجذفها وغيابت الجب وأنزل عليه آيت في العنكبوت وثمرت من أكمائها في فصلت وجماليات فهم على بيته وهم في الغرفات آمنون بالناء وقد قرئت بالجمع والإفراد وبقية بالياء ولاهب بالالف ويقض الحق بلياء وآتوني ذر الحديد بلأف فقط نتجي من نشاء نتجي المؤمنين بنون واحدة والصراط كيف وقع وبصلة في الأعراف والمصيطرون ومصيطر بالصاد لا غير وقد تكتب الكلمة صالحة للقراءتين نحو فكهنو بلأف وهي قراءة وعلى قراءتها هي مخذوفة رسماً لأنه جمع تصحيح (فرع) فيما كتب موافقاً لقراءة شاذة من ذلك ان البقر تشابه علينا أو كلنا عاهدوا ما بين من الربو قرئ بضم الباء وسكون الواو فقاتلوكم إنما طائر كرم طائره في عنقه تساقط سامر وفصاله في عامين عليهم ثياب سندس ختامه مسك فادخل في عبادي (فرع) وأما القراءات المختلفة المشهورة زيادة لا يثبتها الرسم ونحوها أوصى ووصى وتجري تحتها ومن تحتها وسبقولون الله والله وما عملت أيديهم وما عملته فكتابه علي نحو قراءته وكل ذلك وجد في مصاحف الإمام اه وخلاصته أن كتابة القرآن الكريم يجب أن تكون على رسم المصحف الإمام وما يحرم إخراجها عنه بأى وجه كان والله سبحانه وتعالى أعلم (فائدة) قال الدميري في حياة الحيوان ذكر الثعلبي وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل الله أن يريه أهل الكهف فقال تعالى إنك لن تراهم ولكن ابعث إليهم أربعة من كبار أصحابك ليلغوم رسالتك ويدعوهم إلى الإيمان بك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لجبريل كيف أبعث إليهم فقال له جبريل عليه السلام ابسط كساءك واجلس على طرف من أطرافه أبا بكر وعلى الطرف الثاني عمرو وعلى الطرف الثالث عثمان وعلى الطرف الرابع علي ثم ادع

الحزمة طالق بالثلاث وقاصد بذلك الشيعة الذي في يده ولا عنده قصد في زوجته أبداً وقصد بذلك تربية لها لأنها تسمع كلاهما من داخل البيت فهل يقع عليه الطلاق المذكور أم لا أفوتنا (أجاب) رضى الله عنه نعم وقع عليها الطلاق الثلاث ولا تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره بشرطه والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل مات وهو فقير وعقب له

الريح الرخاء المسخرة لسلطان فإن الله يأمرها أن تطيعك ففعل ذلك صلى الله عليه وسلم فخلتهم الريح إلى باب الكهف ففعلوا منه حجراً فجعل عليهم الكلب فلما رأهم حرك رأسه وبصص إليهم وأومأ إليهم برأسه أن ادخلوا فدخلوا الكهف فقالوا السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فرد الله إلى الفتية أرواحهم فقاموا بأجمعهم فقالوا وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته فقالوا معشر الفتية إن النبي محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم يقرأ عليكم السلام فقالوا وعلى محمد السلام مادامت السموات والأرض وعليكم بما أبلتكم وقبلوا دينه ثم قالوا اقرءوا علي محمد صلى الله عليه وسلم منا السلام وأخذوا مضاجعهم وصاروا إلى رقتهم إلى آخر الزمان عند خروج المهدي فيقال إن المهدي يسلم عليهم فيحييهم الله ويردون عليه السلام ثم يرجعون إلى رقتهم فلا يقومون حتى تقوم الساعة ثم ردتهم الريح فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم كيف وجدتموه فأخبروه الخبر فقال النبي صلى الله عليه وسلم وأحب أهل بيتي لا تفرق بيني وبين أصحابي وأنصاري واغفر لمن أحب أهل بيتي وخاصتي اه قلت ويستفاد من هذا ثلاثة فوائد الأولى أن الريح الرخاء سخرت لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم كما سخرت لنبى سليمان عليه السلام الثانية إيمان أهل الكهف بنبينا صلى الله عليه وسلم الثالثة أن أهل الكهف من التابعين لا من الصحابة لا اجتماعهم بكار الصحابة وهم الخلفاء الأربعة الراشدون ولم يجتمعوا بالنبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم

قال بعض القدماء من الأدباء مبيتاً أنواع الشعراء في بيتين ونصف  
الشعراء فاعلم أربعه شاعر يجرى ولا يجرى معه  
وشاعر يخوض وسط المعمة وشاعر لا تشبى أن تسمعه  
وشاعر لا تشبى أن تصفحه

ثم ذيلها الفاضل الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي للأنواع الأربعة وموضحاً لمعناها بقوله

|                            |                              |
|----------------------------|------------------------------|
| فإن ترد بيان ماقد نوعه     | فالمفلق الخنثيد أعلى الأربعة |
| فالشاعر الأوسط قدما رفعه   | ثم الشويعر الذي تدرعه        |
| دون دراية فشحور معه        | والمجدفي القاموس زاد الأربعة |
| بالمشاعر الذي ما اخترعه    | فالمفلق الخنثيد لا يجرى معه  |
| وهو فريد الفرقة الموزعة    | صافي القرينة إذا ما انتزعه   |
| فن إلى الشعر إليه استرجعه  | يصوغه صوغا بليغا أودعه       |
| من درو البديع ماقد أبدعه   | أما الذي يخوض وسط المعمة     |
| فليس في الشعر عظيم المنفعة | لكن يتادم الأديب في السعة    |

زوجة ومعها له بنت رضية  
بنت عشرة أشهر في حجر أمها  
ولا عقب لها مالا ولا حلالا  
ولاديشا ولا مصاغل عقبها عارية  
من الثوب وهي خدامة زوجها  
تحتة وترد وتطحن على نفسها  
وهي بدوية ما تعرف شروط  
الحكم ولا لها خادم يخدمها فهل  
يجوز حكم له أم لا وبعد ماضى  
لها أربعة أشهر وستة أيام بدالها  
نصيب ينفق عليها نظرا إلى ضعفها

إذا ما انتحى في الشعر لحنا ودعه      وشعره لم يك منه ذا ضعه  
مذ خاض بحره فيا ما أنفعه      أما الذي لا تشتهي أن تسمعه  
فالثق والسمين منه جمعه      من شعره لم ترج منه منفعه  
بل شعره بين الأناثم وضعه      أما الذي لا تستحي أن تصفعه  
فاللحنة الجسور فيا جمعه      جناية اللسان لم تبق معه  
بل جرحت كل نديم في دعه      لأجل ذا لا يستحي أن يصفعه

صيافي القرينة إذا ما استمعه

(ما قولكم) دام فضلكم فيمن قسم ماله من بساتين ورباع على أولاده في حياته وحاز كل منهم ما جله له في حياة والده ثم إنه ارتجع ما جله لبعضهم فغضب المنتزع منه وقال لأريد من مال والدي شيئا ولا أخذ من تركته لأقليل ولا كثيرا ثم بعد ذلك مات والده وخلف نقودا كثيرة فاقسم أولاده ما خلفه من النقود بينهم ماعدا المتنازل المذكور بناء على ماسمعه من تنازله فهل له حق في مطالبته فيما يخصه من ذلك بعد تنازله المذكور أم لا أفئونا (الجواب) الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وسائر الأصحاب أما بعد فأقول إنما يدخل في ميراث النقود المذكورة لا في المقسوم من الأراضي والبساتين على إخوانه حيث حازوه من أبيهم قبل وفاته ولم يعترضهم كاعتصر منه ما أعطاه له من الأراضي والبساتين ولولم يكن يدهم صكوك لأن العبرة بالحوز وبقائه بأبيهم قبل وفاة أبيهم وكذا يدخل فيما اعتصره منه والده من الأراضي والبساتين حيث كان باقيا بعد وفاته ولم يخرج عن ملكه بوجه ما ولا يعد قوله حين اعتصر والده منه ما وجه له من الأراضي والبساتين أنا لأريد من ميراث والدي ولا شيئا مانعا له من ميراثه لأن القاعدة المعمول بها عند المالكية والشافعية أن إقرار الشخص وكذا تنازله وإبرأؤه إنما يسرى على نفسه فيما يملكه لأفيا تعلق به حق للغير ثم رأيت ابن حجر في تحفته مع المتن بعد قوله ولغانم حر رشيد ولو هو محجور عليه بفلس الإعراض عن الغنيمة بقوله أسقطت حتى منها قبل القسمة وقوله والأصح جوازه أى الإعراض إن ذكر بعد فرز الخمس وقبل قسمة الأخماس الأربعة وقوله والأصح جوازه لجميعهم ويصرف مصرف الخمس قال مانصه والأصح بطلانه أى الإعراض من ذوى القربى وإن انحصروا في واحد لأنهم لا يستحقونه بعمل فهو كالإرث وخصهم لأن بقية مستحق الخمس جهات عامة لا يتصور فيها إعراض اه وهو نص في المقصود والله سبحانه وتعالى أعلم (ما قول) علماء الإسلام نفع الله بهم الأناثم في رجل أوصى بثلث ماله على يد ابن له يصرفه في سبيل البر والخير من قراءات قرآن في شهر رمضان وأصاحي وسقى ماء وكسوة يتيم وأرملة

يجوز ملكة زوج أم لا والا  
فبعد أن تقي الأربعة الأشهر  
والثالث والحال ما ذكر أفئدونا  
(أجاب) رضى الله عنه لا يجوز  
لها أن تشكح حتى تنقضى لها أربعة  
أشهر وعشرة أيام والله أعلم  
(سئل) رضى الله عنه في رجل  
حلف بينا على زوجته فجاء فضولى  
خالها فأجاز الزوج بالدرهم بدل  
الخلع لأقولا باللسان فهل تم  
الخلع وتخرج عن الزوجية أم لا

ومستضعف وطعام جائع وصلة رحم وإخراج كل مساء صدقة ولو طعاماً مطبوخاً وجميع أنواع البر والخير بحسب اجتاده هذه ألفاظ الموصى وفي الوصية إيضاح ببلغ معلوم لمعينين والثالث واسع يحمل الجميع فهل المذكورات من قوله من قراءات قرآن الخ تعد من المجهولات الدائمة أم لا وهل تكون حصصها متساوية أم لا وهل قوله صلة رحم تكون له حصّة ويستوعب بها جميع الأرحام أم لا يلزم استيعابهم وهل قوله في الوصية بحسب اجتاده راجع إلى أصل التقسيم وإلى التوزيع بين أهل كل حصّة أم غير ذلك؟ الإفادة منتظرة ولكم من الله الأجر ومننا الدعاء

(الجواب)

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وسائر الأصحاب أما بعد فأقول قول الموصى في وصيته المذكورة بحسب اجتاده راجع إلى كل من أصل التقسيم والتوزيع بين أهل كل حصّة لوجه (الوجه الأول) أن الجملة هنا واحدة لا متعددة والعطف فيها للفرادات بالواو لا بالقاء ولا بـ (الوجه الثاني) أن جميع المتعاطفات سبقت لغرض واحد (الوجه الثالث) أن العامل هنا في جميع المتعاطفات واحد لا متعدد (الوجه الرابع) أن هنا لم يتم دليل على إرادة البعض فهذه الوجوه ظاهرة ظهوراً تاماً في رجوع ما ذكر إلى كل من أصل التقسيم والتوزيع بلا خلاف ولا شبهة كما يشهد لذلك ما ذكره الأصوليون من المذاهب في رجوع الاستثناء الواقع بعد جهل عطف بعضها على بعض (المذهب الأول) وهو الأصح أنه يعود للكل إلا أن يقوم دليل على إرادة البعض كما في قوله تعالى والذين يرمون أزواجهم الآية فقوله إلا الذين تابوا عائد إلى فسقهم وعدم قبول شهادتهم معاً إلا في الجلد لما قام عليه من الدليل وسواء اختلف العامل في الجمل لا بناءً أم لا على أن العامل في المستثنى إنما هو إلا لا الأفعال السابقة (المذهب الثاني) أنه يعود للكل إن سبق الكل لغرض واحد نحو حبست داري على أعمامى ووقفت بستانى على إخوانى وسببت سقايى على جيرانى إلا أن يسافروا وإلا فالأخيرة فقط نحو أكرم العلماء وحبست ديارك على أقاربك وأعنت عبيدك إلا الفسقة منهم (المذهب الثالث) إن عادت بلواو عاد لكل أو بالقاء أو ثم عاد الأخيرة فقط وعليه ابن الحاجب (المذهب الرابع) أنه خاص بالجملة الأخيرة واختاره أبو حيان (المذهب الخامس) إن اتحد العامل فللأكل أو اختلف فللأخيرة خاصة إذ لا يمكن حل العوامل المختلفة في مستثنى واحد وعليه البهبادى بناء على أن عامل المستثنى الأفعال السابقة دون إلا فاداه السيوطى في الجمع والله سبحانه وتعالى أعلم (فائدة) بحجة للحمى عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة رضى الله عنها وهى موعوكه فقال لها مالى أراك هكذا

أفقدونا (أجاب) رضى الله عنه  
لأنتم المخالعة المذكورة ولا تخرج  
عن الزوجية والله أعلم  
(سئل) رضى الله عنه في رجل  
تأاجر مع زوجته فقالت له  
ما أبغاك ولا أريدك يا رجل طلقنى  
فبعد تمامها بهذه الكيفية سكت  
قليلاً ومعه في المجلس امرأة  
فقال لها روى أنت طالق  
بالثلاث وقصد الأجنبية بذلك  
اللفظ كل ذلك دفع لشر زوجته

قال باني أنت وأمي بارسول الله هذه الحى وسبها قال يا عائشة لا تسبها فلما  
 ما مورة وإن شئت علمت كلمات إذا قلتهن أذهبها الله عنك قالت كرامة بارسول  
 الله قال قولى اللهم أرحم جلدى الرقيق وعظلى الدقيق من شدة الحريق يا أم  
 سلمة إن كنت آمنت بالله العظيم فلا تصدعى الرأس ولا تأكلى اللحم ولا تشربى  
 الدم وتحولى عنى إلى من اتخذ مع الله إلها آخر قالت فقلتها فذهبت عنى اه (فائدة)  
 فى شرح الشريخى على الأربعين النووية بعث هارون الرشيد ليلا الربيع إلى  
 الشافعى ليجهم عليه من غير إذن فقال له أجب فقال الشافعى فى مثل هذا الوقت  
 وبغير إذن فقال بذلك أمرت فخرجت معه فلما صرت يباب الدار قال لى اجلس  
 ودخل فقال له الرشيد ما فعل محمد بن إدريس قال أحضرته قال ادخله فادخلنى  
 فقامنى ثم قال يا محمد أريدك فأنصرف راشداً ياربى رحل معه بدره درهم فلما  
 خرجت قلت للشافعى بالذى سخر لك هذا الرجل ما الذى قلت فإني أحضرتك وأنا  
 أرى موضع السيف من تفاك قلت سمعت مالك بن أنس يقول سمعت نافعاً يقول  
 سمعت عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يقول دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا  
 الدعاء يرمى الأحزاب فكفى وهو اللهم إني أعوذ بك وبنور قدسك وبركة طهارتك  
 وعظيم جلالك من كل طارق إلا طارواً يطرق بخير اللهم أنت غياني فبك أغوث  
 وأنت عيادي فبك أعوذ وأنت ملاذي فبك ألوذ يا من ذلك إليك رقاب الجبابرة  
 وخضعت له مقاليد الفراعنة أجزى من خزيك وعقوبتك واحفظنى لى لى ونهارى  
 ونومى وقرارى لا إله إلا أنت تعظيما لوجهك وتكرها وتشريفاً لسبحات عرشك  
 فأصرف عنى شر عبادك واجعلنى فى حفظ عنايتك وسراقات حفظك وعد على  
 بخير يا أرحم الراحمين وفى رواية عن الفضيل بن الربيع صاحب هرون أن الشافعى  
 قال له قلت شهد الله أنه لا إله إلا هو اللهم إني أعوذ بنور قدسك وبركة طهارتك  
 وبعظمة جلالك من كل عاهة وآفة وطارق الإفس والجن إلا طارواً يطرق بخير  
 يا أرحم الراحمين اللهم بك ملاذي قبل أن ألوذ وبك عياني قبل أن أغوث يا من  
 ذلت له رقاب الفراعنة وخضعت له مقاليد الجبابرة اللهم ذكرك شمبارى  
 ودنارى ونومى وقرارى أشهد أن لا إله إلا أنت إضرب على سرادقات حفظك  
 وقنى وحفى برحمتك يا رحمن قال الفضيل فكتبتهما وجعلتها فى ردائى وكان الرشيد  
 كثير الغضب على وكان كلما هم أن يفضب حركتها فى وجهه فيرضى اه والله أعلم  
 وفيه أيضا وروى عن أبى يعلى أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقول إذا كثر الناس الذهب والفضة فاكثروا هؤلاء الكلمات اللهم إني أسألك  
 الثبات فى الأمر والعزيمة على الرشد وأسألك شكر نعمتك وحسن عبادتك وأسألك  
 من خير ما تعلم وأعوذ بك من شر ما تعلم وأستغفر لك لما تعلم إناك أنت علام  
 الغيوب اه (فائدة) ينبغى لمن يطلب منه سجود التلاوة أن يدعو فى حال السجود

وتسكين لغضها ولم يقصد زوجته  
 بالطلاق ولا غيره فهل بهذه  
 الصورة يقع عليها طلاق أم لا  
 أثبتنا (أجاب) نعم إن أطلق وقع  
 على زوجته الطلاق وإن قصد  
 غير زوجته لم يقع على زوجته  
 الطلاق والله أعلم (سئل) فى رجل  
 تشاجر مع زوجته وعنده امرأة  
 أجنبية كانت له زوجة فى السابق  
 وطلقها ثم قالت له زوجته أبرأتك  
 وأبرأك الله من الحق والمستحق

بما ورد في الحديث وهو اللهم اكتب لي بهاءك أجر أو ضع عني بهاوزراً واجعلها  
 لي عندك زخراً أو قلها مني كما قبلت من عبدك داود اه من شرح الشرنوبى على العزبة  
 (فائدة) في الشبر حتى لما تعمس على سليمان بن داود عليه الصلاة والسلام فتح  
 بيت المقدس قال له أحد جلساء داود وكان قد طعن في السن ألا أعليك كلمات  
 كان أبوك يقولهن عند كربته فيكشف عنه ؟ قال قل بلى قال اللهم بتورك اهتديت  
 وبفضلك استغنيت وبك أصبحت وأمسيت دنوت بين يديك أستغفرك وأتوب  
 إليك فلما قالها فتح الباب اه قال وأخرج ابن النجار عن معروف الكرخي من  
 قال ثلاث مرات وكان في غم فرج عنه غمه اللهم احفظ أمة محمد اللهم ارحم أمة  
 محمد اللهم عاف أمة محمد اللهم أصلح أمة محمد اللهم فرج عن أمة محمد اه قال وأخرج  
 البيهقي عن حاد بن سلمة أن عاصم بن إسحاق شيخ القراء في زمانه قال أصابني خصاصة  
 فلبثت إلى بعض إخواني فأخبرته بأمرى فرأيت في وجهه الكراهة فخرجت من  
 منزله إلى الجبانة وصليت ماشاء الله ثم وضعت وجهي على الأرض وقلت يا مسبب  
 الأسباب يا فاتح الأبواب يا سامع الأصوات يا مجيب الدعوات يا قاضي الحاجات  
 اكفني بجلالك عن حرامك وأغنني بفضلك عن سواك قال فوالله ما رفعت رأسي  
 حتى سمعت وقعة بقرني فرفعت رأسي فإذا بجدة طرحت كيساً أحمر فإذا فيه  
 ثمانون ديناراً وجوهراً ملفوفاً في قطة فبعت الجوهر بمال عظيم وفضل الدنانير  
 فاشتريت منها عقاراً وحديثاً على ذلك اه والله أعلم (فائدة) عن أبي محمد واسمه  
 عبد الله بن يحيى بن أبي الهيثم الضبي يروي أن أناساً ضروه بالسيف فلم تقطع  
 سيوفهم فيه فبستل عن ذلك فقال كنت أقرأ ولا يؤوده حفظهما وهو العلي  
 العظيم فوالله خير حافظاً وهو أرحم الراحمين له معقبات من بين يديه ومن خلفه  
 يحفظونه من أمر الله إنا نحن نزلنا الذكر وإننا له لحافظون وحفظناهما من كل  
 شيطان رجيم وحفظا من كل شيطان مارد وحفظا ذلك تقدير العزيز العليم إن كل  
 نفس لما عليها حافظ إن بطش ربك لشديد إنه هو يبدئ ويعيد وهو الغفور  
 الودود فوالعرش المجيد فقال لما يريد هل أتاك حديث الجنود فرعون وثمود دبل  
 الذين كثفروا في تكذيب والله من ورائهم محيط بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ اه  
 (هذا دعاء آية الكرسي) الحمد لله الذي خلق العالم ويسر العلوم وأجرى  
 الأفلاك وسخر النجوم واستوى في علمه المتطوق والمفهوم ويعلم الظاهر والسر  
 المكتوم ولكل شئ عنده رزق مكتوب وأجل مكتوم ليوم معلوم (الله لا إله  
 إلا هو الحى القيوم) أفنى القرون الماضية قوماً بعد قوم وأباد الدهور الماضية  
 يوماً بعد يوم وعدل في أحكامه فلم يلحقه لوم سبحانه (لا تأخذه سنة ولا نوم)  
 تعبد البرايا فرضاً بعد فرض وأجزل العطايا فأفضل في البسط وعدل في القبض  
 سبحانه (له ما في السموات وما في الأرض) وأسل على النصاة كشف ستره وأسكن

وما تستحق النساء على الرجال  
 من معروف العدة ومن السكنى  
 فقال لها إن سمحت برأيتك فأت  
 طالق فهل هذه الصورة تصح  
 البراءة ويقع الطلاق أو لا أفترنا  
 (أجاب) البراءة باطلة والطلاق  
 المعلق عليها غير واقع والله أعلم  
 (سئل) عن قتل رجلاً عبداً ثم  
 اندرق عن أولياء المقتول في محل  
 ما اتصل يدم إليه حتى مات القاتل  
 لهم الآن مطالبين وورثته بالدية



روعة الخائفين بأمنه ومن على المؤمنين بلطفه وبمنه ويسر الطاعة لعباده بحسن  
 عونه سبحانه (من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه) خلق العباد ورزقهم وأهل  
 الرشد بطاعته وقهم ولرضائهم أسعفهم واجتباهم وشرفهم وأهل الفساد بعذابه  
 خوفهم سبحانه (يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم) خلق ماشاء كيف شاء واخص من  
 شاء بما شاء وقدر الأشياء على ماشاء سبحانه (ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما  
 شاء) يكون النواثر وخالقها ومنشئ الثقلين ومالكها ورب المشرقين ورب المغربين  
 وما بينهما سبحانه (وسم كرسيه السموات والأرض ولا يؤده حفظها) تبارك الله ربنا  
 ذو الإحسان لم يشاركه في الأزل قديم أعد لا ولياته دار النعيم وأكرمهم فيها بالنظر إلى  
 وجهه الكريم وأعد لأعدائه عذاب الجحيم يضل من يشاؤم يهدي من يشاء إلى صراط  
 مستقيم سبحانه (وهو العلي العظيم) اللهم صل على نبيك ورسولك المختار صاحب  
 المعجزات والآثار والدلالة والأسرار والكرامات والأنوار صلي الله عليه وعلى آله  
 الأخيار والمهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين اللهم أنزل علينا من  
 خيرائك وبركاتك أفضل مما نزلته على عبادك وخصصت به أجائلك وأصفيائك  
 وارزقنا برد عفوك وحلاوة مغفرتك وانشر علينا رحمتك التي وسعت كل شيء  
 علماً وارزقنا منك محبة وقبولاً وأمانة وإجابة نعم الحاضرين والغائبين  
 والأحياء والميتين برحمتك يا أرحم الراحمين اللهم لا تخيبنا فيما سألناك ولا تخزنا  
 ما رجوناك واحفظنا في الحيا والمات إنك مجيب الدعوات يا الله يا الله يا الله  
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً . من لازم هذا  
 الدعاء صباحاً ومساءً رزقه الله من حيث لا يحتسب وكان محفوظاً وأقل الذكر  
 ثلاثاً صباحاً ومساءً والله سبحانه الموفق للصواب وإليه المرجع والمآب

(ما قولكم) في رجل مريض بداء الدق الذي طال به وأنه حتى صار في غالب  
 أوقاته في غيبوبة من حسه وتميزه وله وكيل يقوم بجمل شؤونه فكاتب ذلك الوكيل  
 وصية على لسانه وأن ذلك المريض أقام ولد ذلك الوكيل وصياً على ثلثه وعلى  
 القيام بتقسيم تركته على ورثته وحفظ مال القاصر منهم عنده إلى بلوغ رشده  
 وأحضر الوكيل شاهدين فقرأ أحدهما على المريض الوصية التي حررها الوكيل  
 على لسانه وقال له نشهد عليك بما في هذه الوصية فقال المريض نعم وذهب بهما  
 إلى القاضي فشهدا عنده شهادة بمجلة بأن فلانا أشهدهما على هذه الوصية فكاتب  
 القاضي شهادتهما وقال في آخر تسجيله بموجب شهادة الرجلين المذكورين  
 ثبتت لدى هذه الوصية ومحت وبعد أن توفي الله المريض بقي الورثة تحت  
 ضغط هذا الوكيل برهة من الزمان لأن الموصي جعل له النظر على وصيه الذي  
 هو ابن الوكيل إلى أن أثبت ولد الموصي المتوفى رشده لدى القضاة فأخذ في تحقيق  
 صحة الوصية المذكورة وبطلانها ما يعلمه من أن والده حين الإشهاد عليه بتلك الوصية

لهم ذلك أم لا أفوتونا (أجاب)  
 بقوله إن خلف القاتل تركه فلهم  
 المطالبة من التركة والله أعلم (سئل)  
 في رجل أوصى على يد رجل آخر  
 وأوقف بقرة على بنت له لتنتفع  
 بها ثم مات فأخذ الوصي البقرة  
 وأجرى منافعتها على البنت فلما بلغت  
 البنت أجزت بنت البقرة الموقوفة  
 عليها لمن يخدم البقرة ويرعاها  
 ويسقيها هل هذه الإجارة صحيحة  
 ويستحق الأجير بنت البقرة

كان فاقداً للشعور والتمييز وأحضر شاهدي الوصية عند القاضي فطلبهما تفصيل شهادتهما التي أجملاها أولاً وإن الموصي حين أشهدهما على الوصية هل كان عند حسه وتمييزه أم لا فأجاب أحدهما إن الذي أشهد به إن حواسه قاصرة في ذلك الوقت وأجاب الآخر بأن لا أعلم أن له حواساً وتمييزاً أم لا فهل يلزم مع ما ذكر تنفيذ هذه الوصية أم لا وهل قول القاضي في آخر تسجيله على الوصية ما ذكر يعتبر حكماً أم لا لأن الثبوت غير الحكم أقنونا مثابين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله والإصحاب  
أما بعد فأقول لا يلزم تنفيذ هذه الوصية حيث إن أحد شاهديها يجزم بأن الموصي حين شهد علي إيصائه قاصر الحواس وثانيهما أفاد بعدم عليه بحسه حين الإيضاء ولا بعدم حسه لقول التسولي في شرحه علي العاصمية إن من شرط صحة الوصية أن يعقل الموصي القربة في الأمور وأن لا يكون فيها تناقض ولا تخليط اه  
وقول القاضي في تسجيله الوصية فيموجب شهادة الرجلين المذكورين ثبت لدى هذه الوصية وصحت ليس بحكم لوجهين (الوجه الأول) أن قول القاضي المذكور ليس بثبوت ولا حكم لأن مجرد شهادة الشاهدين لا تقوم به الحجة على ثبوت السبب عند الحاكم حيث بقيت عنده ريبة أو لم تبق ولكن بقى عليه أن يسأل الخصم هل له مطعن أو معارض ونحو ذلك على أن هنا لم يحضر حينئذ خصم وقد قال في التبصرة نقلًا عن القرافي فلا ينبغي أن يختلف في هذا أنه ليس بثبوتاً ولا حكماً لوجود الريبة أو عدم الاعتذار اه (الوجه الثاني) أنه على فرض قيام الحجة على سبب الحكم بشهادة الشاهدين المذكورين لا تنفاه الريبة وحصول الشروط فهذا الثبوت ليس بحكم وإنما الحكم من لازمه فيتعين على الحاكم الحكم إذا سئل به فصار الحكم من لوازم الثبوت فيجب أن يعتقد أنه حكم فهذا معنى قول الفقهاء من أهل المذهب المشهور أن الثبوت حكم يريد في هذه الصورة الخاصة وليس ذلك في جميع صور الثبوت على أن هذا التشهير مخالف لما نقله الشيخ تقي الدين عن مذهب مالك رضي الله تعالى عنه أن الصحيح عندهم أي الحنايلة وعند المالكية أنه ليس بحكم وقاله الشيخ سراج الدين أيضاً وقال إنه التحقيق. وقال ابن عبد السلام وليس قول القاضي ثبت عندي كذا حكماً منه بمقتضى ما ثبت عنده فإن ذلك أعم منه قال وإنما ذكرناه هذا لأن بعض القرويين غلط في ذلك وألف المازري جزءاً في الرد عليه وجلب فيه نصوص المذهب أفاده ابن فرحون في تبصرته ثم ساق كلامي القرافي كتاب الفرق بين الفتاوى والأحكام في السؤالات الثلاثين وفي القواعد في الفرق الخامس والعشرين والمائتين فانظره ثم فإنه لا بد منه في تحقيق المسئلة والله سبحانه وتعالى أعلم  
(تم والحمد لله)

أم لا أقنونا (أجاب) نعم إن كانت البت هي الناظرة على الوقت فالإجارة صحيحة بمنافع بنت البقرة وأما إن كانت الإجارة بعد البنت فإن كانت البنت حدثت فهي صحيحة وإلا فباطلة يستحق الأجير فيها أجرة المثل كما إذا كان الناظر غير البنت والله أعلم انتهى بحمد الله تعالى فتاوى خاتمة المحققين الإمام العلامة الشيخ محمد صالح الرئيس رحمه الله تعالى ونفعنا به آمين

فهرس فتاوى الإمام الشيخ حسين بن إبراهيم المغربي  
مفتى السادة المالكية بمكة المكرمة [بالصلب]

| صفحة          | صفحة                         | صفحة     |
|---------------|------------------------------|----------|
| ٢             | ٦٣                           | ٢        |
| ٣             | ٦٩                           | ٣        |
| ١٠            | ٧٣                           | ١٠       |
| ١٤            | ٧٦                           | ١٤       |
| والتقدين      | ٧٧                           | والتقدين |
| ١٦            | ٧٩                           | ١٦       |
| ١٦            | ١٠٠                          | ١٦       |
| ١٩            | ١٠٢                          | ١٩       |
| ٢٥            | ١٠٤                          | ٢٥       |
| ٢٨            | ١٠٦                          | ٢٨       |
| ٢٩            | ١٢٠                          | ٢٩       |
| ٣٠            | ١٢٣                          | ٣٠       |
| ٣٠            | ١٢٦                          | ٣٠       |
| ٣٠            | ١٢٨                          | ٣٠       |
| ٣١            | ١٣٥                          | ٣١       |
| ٣٣            | ١٤٧                          | ٣٣       |
| ٣٤            | ١٥٠                          | ٣٤       |
| ٣٥            | ١٥١                          | ٣٥       |
| ٣٦            | ١٥٨                          | ٣٦       |
| ٤١            | ١٥٦                          | ٤١       |
| ٤٢            | ١٦١                          | ٤٢       |
| ٤٢            | ١٦٣                          | ٤٢       |
| ٥٠            | ١٧٠                          | ٥٠       |
| ٥٧            | زوجه                         | ٥٧       |
| ٥٨            | ١٧٣                          | ٥٨       |
| ٦١            | ١٧٦                          | ٦١       |
| ٦٢            | ١٨٠                          | ٦٢       |
| ٦٢            | ١٨٩                          | ٦٢       |
|               | ١٩١                          |          |
| ١٩٥           | باب في الجنائز               | ١٩٥      |
| ٢٠١           | باب الزكاة                   | ٢٠١      |
| ٢٠٤           | فصل في مصرف الزكاة           | ٢٠٤      |
| ٢٠٥           | فصل في زكاة الفطر            | ٢٠٥      |
| ٢١٠           | باب الصوم                    | ٢١٠      |
| ٢١٠           | باب اليمين                   | ٢١٠      |
| ٢٢٦           | باب في النذر                 | ٢٢٦      |
| ٢٢٧           | باب الجهاد                   | ٢٢٧      |
| ٢٢٧           | كتاب النكاح                  | ٢٢٧      |
| ٢٢٨           | فصل في أركان النكاح          | ٢٢٨      |
| ٢٢٩           | باب في المحرمات              | ٢٢٩      |
| ٢٣٠           | باب في بعض مسائل الصلاة      | ٢٣٠      |
| ٢٣٤           | باب في الوليمة               | ٢٣٤      |
| ٢٣٥           | باب الخلع                    | ٢٣٥      |
| ٢٣٥           | باب في الطلاق                | ٢٣٥      |
| ٢٣٦           | فصل في الكنايات الظاهرة      | ٢٣٦      |
| ٢٣٧           | باب في الخفية                | ٢٣٧      |
| ٢٣٧           | باب في تعليق الطلاق          | ٢٣٧      |
| ٢٤٠           | باب تفويض الطلاق             | ٢٤٠      |
| ٢٤١           | فصل في الرجعة                | ٢٤١      |
| ٢٤١           | باب الظهار                   | ٢٤١      |
| ٢٤٢           | باب في العدة                 | ٢٤٢      |
| ٢٤٢           | فصل في بيان عدة من فقد زوجها | ٢٤٢      |
| ٢٤٣           | باب في النصب                 | ٢٤٣      |
| ٢٤٥           | باب في الاستحقاق             | ٢٤٥      |
| ٢٤٥           | باب في الشفعة                | ٢٤٥      |
| ٢٤٧           | باب في القسمة                | ٢٤٧      |
| باب في القراض |                              |          |
| ٢٤٨           | باب في المساقاة              | ٢٤٨      |

| صفحة               | صفحة                  | صفحة                        |
|--------------------|-----------------------|-----------------------------|
| باب في الرقيق ٢٨٥  | باب في المحظورات ٢٧٤  | باب في الإجارة ٢٥٠          |
| باب العتق          | باب في البنى ٢٧٧      | باب الجمالة ٢٥٥             |
| باب التدبير        | باب الردة ٢٧٨         | باب الوقف ٢٥٦               |
| باب الكتابة        | باب حد الزنا ٢٧٩      | باب الهبة ٢٦٨               |
| باب أم الولد ٢٨٦   | باب النسب والحدود ٢٨٠ | باب اللقطة ٢٦٩              |
| باب في الوصايا ٢٨٧ | باب السرقة ٢٨١        | باب في الذعاوى والأيمان ٢٧١ |
| باب الفرائض ٢٩٢    | باب الحرابة ٢٨٣       | باب القضاء ٢٧١              |
| خاتمة              | باب حد الشارب ٢٨٤     | باب في الشهادات ٢٧٣         |

فهرس فتاوى الشيخ محمد صالح الرئيس [بالهامش]

| صفحة                   | صفحة                          | صفحة                        |
|------------------------|-------------------------------|-----------------------------|
| باب الرضاع ٢٤٦         | باب التفليس - باب الحجر ١٥٧   | ٣ خطبة الكتاب               |
| باب الحضانة ٢٤٩        | كتاب العارية - باب الضمان ١٦٠ | ٤ كتاب الطهارة (باب الوضوء) |
| باب الجنائيات ٢٥١      | باب الرهن ١٦١                 | باب الأذان - باب الأحداث    |
| باب حد الزنا ٢٥٧       | باب الوكالة ١٦٢               | باب التيمم ١١               |
| باب حد القذف ٢٥٧       | باب الإقرار ١٦٦               | باب الغسل ١٤                |
| باب التعزير ٢٥٧        | باب الغصب ١٦٨                 | كتاب السواك ٢٨              |
| باب قسم الصدقات ٢٥٩    | باب الشفعة ١٧٠                | باب الحيض ٢٩                |
| باب معاملة الرقيق ٢٥٩  | باب الشركة ١٧٢                | باب شروط الصلاة ٣٧          |
| باب الردة ٢٥٩          | باب الجمالة ١٩٨               | باب صفة الصلاة ٤٩           |
| باب الأيمان ٢٦٧        | باب اللقطة ١٩٩                | باب صلاة الجاعة ٥١          |
| باب الكفارات ٢٦٧       | باب الوديعة ٢٠٠               | باب صلاة الجمعة ٦١          |
| باب القضاء ٢٦٩         | باب الفرائض ٢٠١               | باب صلاة العيد ٧٩           |
| باب الدعوى والبيات ٢٧٧ | باب المناسخة ٢٠٦              | باب الكسوف ٨٠               |
| باب القسمة ٢٩٣         | باب النكاح ٢١٢                | باب اللباس ٨٢               |
| باب الشهادات ٢٩٣       | باب الصداق ٢٣١                | باب زكاة النبات ١٠٠         |
| باب التدبير ٣٣٧        | باب القسم والنشوز ٢٣٢         | باب زكاة الفطر ١٠٣          |
| باب أمهات الأولاد ٣٣٧  | باب الطلاق ٢٣٥                | باب زكاة التقدين ١٠٥        |
| باب في الجنائز ٣٤٧     | باب الرجعة ٢٤٣                | باب الصوم ١١٣               |
| باب الأيمان ٣٥١        | باب اللعان ٢٤٤                | باب الاعتكاف ١١٨            |
| باب الوصية ٣٥٨         | باب الاستبراء ٢٤٥             | باب البيع ١٤٤               |
|                        |                               | باب القرض ١٥٦               |